



وكم دد من لطيف حفي
وكم كيد اتا من بعد
ولم امر شأ به صباها
اذا ضاقت بالاحوال
يدق خفاة عن فهم الزني
فخرج كربة القلب السحي
وتاتيل المستر العتي
فتق بالواحد الفرد اعلي

نبذة من الطب مكرتاب مختصر المذكور المفيد والدخيرة المحمل للامام السويدي تاليف القطب الرازي الشيخ عبد الوهاب الشراوي
علاج الفتق اذ ناب الخيل اذ اشرب من ورقه ثلاث دراهم يابس مسحوقه كالغبار الح الفتق مع شد الفتق
 والمهدق وعدم الحركة بجملة وان شرب طبع اذ ناب الخيل الح الفتق وكذلك الصمغ العربي والصبر والاس يثبت به الفتق
 فيبريه وكذلك ورق الطراف ينفع من الفتق ضادا وشربا وكذلك ورق السرو اذ اذق ناعما وعجن بجزا السمل محلولا
 وضربه الفتق بعد رده ومن شرط ان يبقى المرقع مستلقيا على ظهره رافعا رجليه نهرا وليلة يفعل ذلك ثلاث
 مرات متواليات ولا ياكل المرقع غداء الى بعد العصر وكذلك الباقلا يسلق الى ان ينضج ويدق في الهاون ويضاف
 اليه زبيب منزوع العجم مدق ناعما ويثبت به الفتق فانه يفعل فعلا جيلا ويحجم لا سيما ان خلط بالمرق فانه يقوي
 الفعل وكذلك مرسم ابرص اذ اضربه فتق الصبيان الصغار الح سريعا وكذلك العنبر الحام اذا حل في لبن حليب
 وسقى الاطفال الذين عرض لهم فتق ذهب عنهم وكذلك بزر الفطونا اذا اخذ منه خمس دراهم ودق ناعما وعجن بماء وتر
 يوما وليلة وضربه الفتق مرارا الح وكذلك كداب ينفع من الربح التي تكون في خصي الصبيان وينبغي ان يستعمل
 قد مسحوقا مقدار ما يحمله الظفر نحو نابين امه **علاج تقوية الشهوة في الجماع** اخو نوب يقوي شهوة الجماع وكذلك
 الدجاجة السينة اذا طبخ معا عشر بصلات مقشوه وكف سم تقشور حتى ينضج واكلت معا اعانت على الجماع معونه
 قويه

ان كل شيء حقيق وما عليه عشر حصة الا بغير قبح يعلم ان ما اصابه
 لم يترك الخطيئة وما اخطاه لم يترك الحبيب

كتاب الفرائض يبدأ من تركه الميت تجهيزه ثم دينه ثم وصيته ثم تقسيم بين ورثته واهل بيته
ذو قرى اي ذواتهم فقد رزقوا من فلاب سدس مع ولد او ولد ابن والجد كلاب ان لم يتخلل في نسبهم
الاخوة رزقوا بالثلث ما بقي وجب اثم الاب فجب الاخوة وللام ثلث ومع ولد او ولد ابن او اخوين
او اخنتين سدس ومع اب وزوج او زوجة ثلث ما بقي وللجد كثر سدس ان لم يتخلل جد فاسد
وذات جهتين كذات جهة والتعدي فجب بالتعدي والكل بالام وللزوج نصف ومع ولد او ولد
ابن وان شغل ربع وللزوجة نصف وللبن نصف وللأخت ثلث وعقبها ابن وللمتلا حظا
وولد الابن كولد له ومع بنته لثمن سدس وبنته ثلث الا ان يكون ممتن او شغل ممتن ذكر فيعصب
ممن كانت بجذاته ومن كانت فوقه ممن لم يكن ذواتهم ويسقط من دونه والاخوات لابي
وام كالبنت عند ممتن ولا لابي كولد الابن وعقبها من اخواتهن والبن وبنت ابن وللواحد
من ولد الام سدس وللأخت ثلث ذواتهم كذواتهم وحين بابن وابنه وان شغل اب وجد
وولد الام ببنته ايضا وعقبها اي من اخذ كل ان انفرد وما بقي مع ذواتهم والاخوة جزوه
وان شغل ثم اصله وان غلام جرأيه وان شغل ثم جزؤه وان شغل وذو قرى اي من
ذو قرابة ذكر الا ان كان او انشئ ثم عقبه ولو انشئ ثم عقبه على هذا الترتيب ومن يرد غير فجب به سوي
ولد الام والمجرب فجب كاخواته او اخواته فجب الام الياسدين مع الاب لا الخوفم برقي وقيل بغيره
واختلاف بين ودار والكافيرين بنسب وسبب كسيتين كما فينا ولو جئت احدهما فالحاجب لا
ينكح مخرم وورث ولد الزنا واللعان بجهة الام فقط ووقف للكل حظ الزوج ويرث ان خرج الزنا
فما لا اقله ولا ثلث بين غرقى وخرق الا اذا علم بربط الموتى ذواتهم اي قريب ليس بذاتهم
وعقبه ولا يرث متهما سوي زوج وزوجة والترتيب كالعصباء والترتيب بقر الدار فجب
ثم يكون الاصل وارثا وعند اختلاف جهة الوارث فلو ارث الاب ضعف قرابة الام وان اتفق الاصول
فالقسم على الابن والا فالعدد منهم والوصف من بنين مختلف والفروض نصف
ربع ثلث ثلث سدس ومما رزقها اثنان للنصف اربعة ثمانية ثلثة ستة لثمانيتها
اثنان عشرة اربعة وعشرون بالاخطا وتقول بزيادة ستة عشرة ذواتا وشغفا وشي
عشر الى سبعة عشر ذواتا واربعة وعشرون الى سبعة وعشرين وان انكسر
حظ فريق ضرب وفق العدد في الفريضة ان وافق والا فالعدد في الفريضة فالبلغ مخرج
وان تعدد الكثرة وتماثل ضرب واحد وان تناظر الاكثر وان توافق فالقوى والا فالعدد في العدد

ثم ونم ثم المبلغ في الفريضة ونحوها وما فضل رزق على ذواتهم بقدر فريضة سوي الزوا
فان كان من رزق من جنس واحد فممن رزقهم كسيتين والا من سواهم اثنتين كسيتين
وثلاثة لو نكح وسدس ولو منع الاول من لا يرزق دفع فريضة من مخرج ثم قسم
ما بقي على من يرزق كزوج وثلثا بنات وان لم يستقم ووافق رزقهم كزوج وبنات
بنات ضرب وفق رزقهم في مخرج فرض من لا يرزق والا كل رزقهم كزوج وبنات
بنات ولو منع ان يرزق من لا يرزق قسم ما بقي من مخرج فرض من لا يرزق على مسئلة من يرزق
كزوج واربعة ذوات وبنات اخوات لام وان لم يستقم ضرب سها من يرزق في
مخرج فرض من لا يرزق كاربعة ذوات وبنات وبنات ضرب سها من يرزق في
سها من لا يرزق في مسئلة من يرزق وسها من يرزق في مخرج فرض من لا يرزق
وان انكسر مخرج كما مر وان مات بعض قبل الفريضة فمخرج مسئلة الاول فادفع سها كل وارث
ثم مخرج مسئلة الثاني فان استقام ما في يده من التصحيح الاول على التصحيح الثاني فصار
واقف من تصحيح الاول والا ضرب وفق التصحيح الثاني والتصحيح الاول الا كل التصحيح
الثاني في الاول فالبلغ مخرج المستلزم وضرب سها ورثة الاول في التصحيح الثاني
او دفعه وسها فذات الثاني في نصيب الميت الثاني او دفعه وتوقف حظ كل فريق
من التصحيح بغير ما لكل من اصل المسئلة فيما فرشته في اصل المسئلة وكل فرد ببنته
سها كل فريق من اصل المسئلة الى عدد رزقهم فعود انهم يقطن ثلث البنت
من المخرؤب كل فرد وقسمه النكح بغير سها كل وارث من التصحيح في التركة ثم قسم
المبلغ على التصحيح ومن صالح من الورثة على سني جعل كان لم يكن وقسم ما بقي على

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم
الحمد لله محكم الشرع وموئده ورافع المذهب الحق ومبيد
باعث سيدنا محمد ومسدده وهاديه الى الصراط المستقيم ومشرده
وصلى الله عليه وعلى آله واصحابه خير خلقه بعد الانبياء وافضل عباده
وسلم كلما لا انتها لمدده **وبعد** فان القصيدة الموسومة بقيد
الشوايد ونظم الفرائد لما كانت في بابها عديمة النظر جامعة من
غرائب الفقه للغة الغيرة الحفظي والدي امتع الله بحجته نظم فرائدها
وحسن على الاجتهاد في تحصيل شرايدها فكانت اطالع شرحها للولف
الموسومة بقيد الفلايد وهو كتاب جليل جم الفوائد غير انه اطاب فيه
والطال واعتقاده انه اختصر واجر المقال تعرض فيه الى توجيه المسائل
وانتصب لايراد الحجج والدلائل غير ان المهم قصرت بعد ان كانت قاصدة
والاذهان فتوت وكانت قبل فائز وضايق الزمان على الطلاب لاستقام
بدا الاكتساب وتفرقتهم ايدى سبائك فنون الاسباب فزات خلال
المطالعة ان الحفظ عليها منه تعليقا اسلك فيه من سعي به طريقا اقصى
على غزو المسئلة وتصورها من غير تعرض الى توجيهه ولا بيان دليل في تقريرها
وربما زدت قيدا اهللة والحق فرعا غريبا من النظم اعفلة وربما عرفهم
المراد من بعض بيانه فغيرته باوضح منه مع اثباته وميزت ذلك كاتره
ان شاء الله تعالى في تضاعيف الكتاب والله الموفق للصواب ووسمه
بتفصيل عقد الفوائد بتكليف قيدا الشرايد والله اسأل ان يسبح
عليه وعلى نبيي بالعميم وان يجعل عملي خالصا لوجهه الكريم وبالجملة
فلنيس كتابي هذا الاقطرة من بحره العباب والله ذو القلايد والحمد
لمطره البواب والله حسبي ونعم الوكيل

بدا انتا بالحمد لله احذر وما ليس مبدوا به فهو ابتور

ابداه مصدر قال المطرزي كالعقارة وصوب ابن بوي انه كالعلايه هما
على غير القياس في مصدر بدا البدا والبدا فعل الشيء اول وبديت
بالشيء قدرته وهو هنا مضاف الى الفاعل وقع مبتداء ومتعلقه قوله
بالحمد لله والكلام عليه معروف ولما فيه كلام جيد في جمع الجوامع السبكي
رحمته تعالى واجدر الحق واول خبر بدانتا واما الحديث كل امر
ذي بال لا يبداه فيه بالحمد لله فهو ابتور فقوله وما ليس الى آخره وهو

اقتباس لطيف ولا يضر في الخروج عن عمد الحديث وقوع لفظ بدانتا
سابقا في اللفظ على الحمد لانه متقدم عليه في المعنى واعرب المصنف ما
موصولة مبتدأ اصلته ليس واسمها الصمير العايد ومبدوا به خبرها
وبه متعلق بمبدوا وهو في موضع رفع به والهاء في به تعود على الحمد
او على اسم الله تعالى اي والامر الذي ليس مبدوا الحمد الله فهو ابتور
وتحتمل ان يكون به في موضع نصب ويكون الصمير الذي في مبدوا على
العايد على ما اي الامر الذي ليس مبدوا وهو بالحمد فهو ابتور ولا
يغني ما فيه والنون في بدانتا عن كسانه ولسان المصنفين عن

وتسليم بعد الصلاة مؤكدا على اخذ المختار في الذكر بتسليم
التسليم مصدر وهو مبتدأ مضاف الى الفاعل ويجوز في موكدا وجهها
النصب على الحال والرفع على الخبرية ويكون في الذكر متعلقا بقوله
يفتد اي يتلى فلا ينقطع ابدا وعلى الاول يكون خبر تسليمها وحسن
تعيين في التسليم بالمصدر لانه ما موربه في قوله وسلموا تسليما
ومعنى الصلاة والكلام في وجوبها ليس هذا موضعه

ورضوان ربي والحمد دائما على الال والاصحاب ما زلت اكثر
الرضوان بكسر الراء وتميم وقيس بضموهم ويجوز فيه النصب بالكر
والرفع بالابتداء وعلى الال الخبر والحمد عطف عليه ايضا اورفعا
والدوام الثبات وفي الال خلاف والصحيح انهم من حرمت عليهم
الصدقة وفي الحديث الي كل مو من بقي الى يوم القيامة والاصحاب
جمع صاحب وهو من راي النبي اوراه النبي صلى الله عليه وسلم
ومات على ذلك وبعض الاصوكين خلاف ذلك والاول هو الصحيح والله اعلم

وبعد فني علم الفروع مسایل عدايت في الكتب الفخام تسخير
بعد ظرف زمان بهم مقطوع لفظه عن الاضافة والفاء في فني للتعب
وكثر الاثبات لها بعد المقطوعة لرفع توهم الاضافة وعلم الفروع
هو علم الفقه والناس فيه تعاريف كثيرة ومن احسنها قول
شيخنا العلامة كمال الدين بن الهمام انه المصدق لا عمل المكلفين
التي لا تقصد الاعتقاد الاحكام الشرعية القطعية مع الفقه ملك
الاستنباط ولسنا تعدد الكلام على قيوده وقوله علم الفروع متعلق
بمسایل وصرفت للشعرا ومتعلق غرايب في الكتب متعلق اخذ



وسكنت التناخفيا والفضاء جمع ضم وهو وصف الكتب بكونها
عظما ما وتسفير اي تكشف ويسمى الكتاب سفرا الكشف عن الحقائق
على مذهب النعمان ذي العلم والحج **الاباء العظماء** فيما تقدم
قول على متعلق بسفرا ومسائل او غرائب او الكتب الفضائل
الفروع والنعمان هو الامام الاعظم والمجتهد الاقدم ابو حنيفة
صاحب الورع والزهادة ورأس اهل الفقه والعبادة وفي وصفه بالعلم
والحج اشارة الى قول مالك للشافعي لما ساله عن رويته رايته رجلا
لو كلك في هذه السارية انها ذهب لقام بحجة ولا شك في ان
المراد من قبله في قول السيد الشافعي رضي الله عنه فيما كتبه الى
الامام محمد بن ابي الحسن رضي الله عنهم اجمعين قل لمن امر عينا من
راه مثله ومن كان راه قد راي من قبله العلم ينبغي اهله ان يمنعوا
اهله لعله يبذله لاهله لعله وقد صنف مناقبه في مجلدات
عدة رضي الله عنه وارضاه ونفعنا به

فأردت منها ما تيسر نظمه لعل في نيل العلي اتحاد
فأردت اي صيرت فردا منها اي من المسائل المذكورة وما موصولة
وتيسر اي تسهل نظمه الصلة والفايد ولعل للترجي والنيل بلوغ
المقصد والعلاج العلي وهو كتابة عن العلوم الشرعية والتجديد
التوسع قال وفيه اشارة الى قول الشافعي من اراد ان يتخذ
في الفقه فهو عيال على ابي حنيفة او فليست في كتب ابي حنيفة رحمه الله
ولما ذكر المذكور في كتيبة وما كان من قديم مفيد ساذ كر
القيده ما يمنع الاختلاط ويزيل الالتباس والقصد هنا ما يحصل
للانسان من زيادة علم وحاصل البيت اشارة الى انه لا يتعرض للمسائل
المسطورة في جميع كتب الاصحاب فانه لم يوضع للتبدي لانه ربما حاطط
عليه وعلمه ما لا ينبغي ان يعلمه وانما وجد من مسائله في الكتب المعتمدة
فانما نظر الزيادة قيدا غفل

ورب لكاذب زنديق رواة فأوصحت اولاهما وما هو الظاهر
وبت هنا للتقليل والمعنى انه انما يذكر شيئا من المسائل الذي في الكتب
المشهورة كرواية زائدة ذكرت في غيرها اولانه لم يذكر فيها الا حواظا
المذهب والاولي فهو يشير الى ذلك بتقديم او تصريح او مغمورا كما استغفرت

واسطر في رؤوس المسائل احرفا **فقرها من جدول قبل اسطر**
اي اسطرا اي الكتب وروس جمع راس وتسم بتكون هزئة كما في النظم
والجدول هنا ما يرسم على اشكال تدل على اغنيها والضمير في فقرها
المسائل وقد استغثت عن الجدول والرقوم بما في اصرح اول البيت
بعد والمسئلة ولا بأس هنا بسرد اسماء الكتب التي نقل منها تكميلا
للفائدة وهي الجامع الكبير والمبسوط والمخطط والهداية والبدائع
والاحكام والذخيرة واوقاف الخضاف وشرح اداب القاضي
له والسير الكبير وعيون المسائل وزلة القاري والخلاصة والتمه
وقاضي خان والحاجي والظهيرية والقنية والواقعات وخرانة
الاجل وروضة الناطقي وفصول الاستروشن والتف وشرح
مختصر الطحاوي للاستيعاب وشرحه للرازي وشرح الكنز للزبيدي
وفهاية الكفاية والغاية والكافي وشرح الفرائض والحاوي
للقدس وشرح القدوري للزاهري والنجاشي والمزيد والاختيار
وهي ستة وثلاثون كتابا نفيسة معتمدة

وهذا انا في المقصود اسعى بعونه وقدرته فهو المعين المقدر
ها حرف تنبيه وانا ضمير المتكلم المنفصل وهو مبتدأ واسعى اي
اعمل خبره والجار والمجرور ويعونه متعلقه وقدرته عطف عليه
والعون على الامر هو الظاهر قال وفيه الاشارة الى مذاهب اهل
السنة انه لا معين ولا مقدر سواه وكل مقدر واليه يرجع خلافا
للمعتزلة في خلق الاعمال

وما انا من كيد الحسود يا من ولا جاهل برري ولا يتدبر
الكيد الخديعة والمكر والحسود فعول من الحسد فيه مبالغة في معنى
الحاسد وهو الذي يمتني زوال نعمة المحسود وانتقالها اليه والعبارة
تمني مثلها فقها والامن المطمين ولا جاهل عطف على الحسود يعني
ولا من كيد جاهل ويذري بفتح الضمانية من زري عليه اذا عابه
واستهزى به او انكر عليه ولم يعده شيئا او قهواني وبحور ضمها
من ازري قال في القاموس لكنه قليل وزري او زري يا حبه دخل
عليه عيبا او امرا يريد ان يلبس عليه به ولا يتدبر اي تفكر في
عواقبه وسبب هذا البيت انه ابتلي بما ابتليت به من حسد الحاسدين

وَيُمَيِّتُ وَجْهَ اللَّهِ فِي كُلِّ حَالَةٍ وَمَنْ آمَنَ مَسْتَوْشِدًا لَيْسَ بِمُحْسَرٍ
التي هي القصد والحال الصفة تذكر وتوثق والرشد الصلاح وأصابة
الضوابط وهو صند النجى والمعنى أنه قصد وجه الله في جميع أحواله
ومن جعلها نظماً هذه القصيدة ومن لا يحبها به طالعها للرشد فليس
لهالك ولا خاسر في الدنيا والآخرة وأشار إلى أنه مسبوق إلى معنى
المعنى قاصي لقضائه بحم الدين الطرسوسي وقال أنه كان طلبه منه في
حياته فلم يسع به له ولا لغرض وأنه بعد موته ظفريه وضمنه قصيدته
بأخطائه لئلا من غير تغيير المعنى قال وجاءت في دون قدر النصف منها
والله المولى أن يجعل ما قصد وقصدناه خالصاً لوجهه الكريم
وأن ينعم علينا بفضلته العليم **فصل من كتاب الطهارة**
الفصل لغة الحاجز والفرق والفتحة واصطلاحاً طائفة من المسائل
انقطع حكمها عما قبلها غير مترجمة بالكتاب ولا الكتاب والكتاب لغة
بمعنى الكتب وهو الجمع واصطلاحاً طائفة من المسائل اعتبرت مستقلة
مطلقاً والطهارة لغة النظافة وشرعاً عن النجاسة الحكمة والحقيقة
وقد مت على الصلاة تقدم الشرط على المشروط ولأنه مفتاحها بالضرر تقدم
قِسَادٌ وَضَوْعٌ صَلَاةٌ يَقْتَرِفُ بِتَقْصِيرٍ فِيهَا وَعَقْلٌ يَقْتَرِفُ
وَمَعَ حَذْبِ الْقَدْرِ احْتِلَامٌ وَلَوْهَا لِيَعْقُوبَ عَمْدًا فِي الشُّجُودِ وَيُذَكِّرُ
الصبر فيها وفي نومه للصلاة والمراد بالاحتلام هنا خروج المني على
وجه التدفق والشهوة من المنام وغيره وفيه تسامح وقد اشتمل هذا أن
البيان على خمسة مسائل من لفافة كلها يبطل الوضوء والصلاة معها

نواقض
الوضوء
والصلاة

المولى

فقط

قلت في
منه من العظماء قال انا
الفضل بن عبد الوهاب
ابن الفضل بن عبد الوهاب
ابن الفضل بن عبد الوهاب

المكون

عند أبي يوسف اذا كان صاعداً بخلاف السبق لانه لا يبطل الصلاة
 الرابعة الاحتلام في الصلاة وكيف ما خرج المني فيها على وجه الحق
 والشهوة لان النضوب في الوضوء هو عمل يسير بخلاف الاغتسال لانه
 يحتاج الى كشف العورة قلت وفي هذا انظر لا مكانه به وكنهه
 والله اعلم والخامسة تعد النوم في سجود الصلاة قال المؤلف
 وهذا عند أبي يوسف خاصة واما عندهما فيفسد الصلاة دون الوضوء
 قلت انما لا يفسد الوضوء اذا كان على الهيئة المستوية فيه في
 المحيط وهو الصحيح وفي النوادر لو نام على هذه الهيئة خارج الصلاة لا
 ينقض ولا يوافي شجاع احد من اصحابنا على انه حدث وذكر الحاكم الشهيد
 ان فيه اختلاف المشايخ وفي الظهيرية لو تعرض في صلاته واضطجع
 قيل تنقض طهارته قلت هذا اذا لم يتعمداً لو تعمداً فسدت
 وحكي القاضي خاتمة مسئلة في الناس من غير تعمداً ان البعض قالوا لا
 تنقض طهارته ولا تفسد صلاته كما لو نام في السجود حكى انه لو تعمداً
 في الركوع لم تفسد صلاته بخلاف السجود وفي جوامع الفقه ان النوم
 في الركوع والسجود لا ينقض الوضوء ولو تعمداً ولكن اذا نام راعياً أو ساجداً
 تفسد صلاته وعن محمد اذا سجد نائماً تفسد صلاته وقيل لا تفسد اذا
 عاد وفي سجدة السكرك لا تنقض خلافاً لابي حنيفة رضي الله عنه لانها
 قربة عند فصارت كسجدة السكرك وتبقى مسئلة اخرى لو تعرض لها
 المؤلف وهي ما لو شج في الصلاة فسأل دمه بطلت صلاته وانتقض وضوءه
 في قول ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف يبني على صلاته ومسئلة سابعة
 وهي ايقافه لو كان في ركبته دمل فانفتح من اعتماده عليها في سجوده ليعيد
 الوضوء والصلاة جميعاً لانه جعل بمنزلة الحدث العمد وهما في المبسوط
 فاعلمه وفي قاضي خان كان ان الفساد قول الامام ومحمد وهو بمنزلة ما لو
 دماه انسان بندقية او حجر وفيه خلاف على قول ابي حنيفة ومحمد
 تفسد صلاته ويمنع المناكحة في الظهيرية بعد ذكرهما بمنع المناكحة
 او دماه بندقية فادماه يبي وقال ابو حنيفة رحمه الله في الرجل
 يصيبه بندقية او حجر ليضعه في صلاة فغسل ذلك فانه يبني على صلاته ثم
 قال بعد قليل ولو سقط من السطح مدراً او لوح فبصر رأسه ان كان ممدوداً
 الماراً استقبال الصلاة خلافاً لابي يوسف وان كان لا يمر ومأز من

في النوم
 لا يفسد
 في النوم
 لا يفسد
 في النوم
 لا يفسد

اختلاف

الشيء في الصلاة
 قلت وهذا في السجود
 والركوع في النوم
 السجود خارج الصلاة

مشايخنا

مشايخنا من قال ينبغي بالاختلاف ومنهم من قال على الاختلاف وهو الصحيح
 فظهر لك من ابي المعتز ما في المبسوط وان نسبة هذا القول لابي حنيفة
 ضعيفة لان ما ذكره قبل ذلك وبعد بنا قضاة فانه نصب الخلاف في
 هذه الصوة الاخيرة بين الامام والثاني وان الثاني يقول بالكفا
 كما نقله صاحب المبسوط وفي فتاوى قاضي خان فساد الصلاة في قول
 محمد وابي حنيفة في الكل قال وكذا لو دخل الشوك في رجل المصلي
 ووضع وجهه على الارض في السجود فسأل منه الدم من غير قصد فسد
 صلاته عندهما وقيل تفسد عند الكل لان الاحتراز عنه ممكن فاذا
 لم يحتراز عنه صار كانه تعمداً لك وكذا لو كان تحت شجرة فسقط منها ثم
 فجرحت والقبية على هذه الفروع متعين وان كان جعلها راحة الى
 ما قدمنا لاننا نزلنا منزلة التعمد في قوله حديث العهد لكن فيه
 الخلاف ولو وقع ما ذكر بعد فعوده قدرا التمسك بصلاته ويتوضأ
 لاخري خلافاً لابي حنيفة في الحقيقة فالحال لا تنقض واعلم ان المؤلف قد
 نظره في المسئلة الخامسة في قوله والنذور والسقوط والخروج اي
 دووم الصلاة ليعقوب في حال كونه عمداً في السجود وتخرج عنه
 وفيه اشارة الى علة ذلك انتهى وعندي انه لو جعل بنداً من
 القلة اي يقل وتوقع ذلك لمكان اول

في الصلاة

الفصل في الاستبراء
 في محل الاستبراء

وعلى كل شخص وما تم سيرة في القوم لا يتأخر
 وليس كالاستبراء والفرق في امر بين الرجال والنساء
 الشخص هو الانسان ثم استعمل في دابة ثم ظرف بمعنى هناك والستر
 ما تسترت به مما كان والقوم الجماعة من الرجال والنساء معاً والرجال
 خاصة او يدخله النساء على التبعة كما في القاموس والاستبراء طلب
 ازالة النجاسة وعرف في الفقه بانه ازالة ما على السيل من
 النجاسة وقد اشتمل البهتان على اربع مسائل من القية الاولى
 ومنزلة الوبري وقال ما معناه من وجب عليه الغسل من الرجل بين رجل
 ولا يجد ما يستبرئ منهم وقت الغسل فلا يؤخره وان كانوا يرونه واختار
 الاستبراء لغيره الكسائية من عليه الاستبراء ولا يجد مكاناً خالياً
 يتركه وقد عزاه الى البقالي قال لان كشف العورة منه عيب والاستبراء
 ما موربه والبهني راجع على الامر وجهه في البرازية بان البهني مسترغب

الادعان لم يقتض الامر التكرار قال وكذا لو كان على شيطان في محضر
 المحيط الرضوي او مشعرة ولو فعل يصير فاسقا ولعل هذا فيمن لا
 يمكنه الاستنجاء دون كشف العورة ففي فتاوي قاضي خان الاستنجاء بالما
 افضل ان امكنه من غير كشف العورة وان احتاج الى كشف العورة يستنجي
 بالماء ولا يستنجي بالما قالوا لو امن كشف للاستنجاء يصير فاسقا انتهى
 ولعل حمل هذا فيمن فعل بعد فراغه من الكشف لصورة البول والغايظ
 وهذه العبارة اشمل لانها تعم من هو بين الناس لا يجد له ساترا منهم ومن
 كان في الخلا ليس عند احد لان كشف العورة مطلقا منهى عنه وتختص
 ايضا بمن لم يجاوز النجاسة مخرجه باكثر من قدر الدرهم ففي الذخيرة اجمعوا
 على ان ما جاوز موضع السرج من النجاسة اذا كانت اكثر من قدر الدرهم
 ان يفترض عليها بالما ولا يكفيها الازالة بالاحجار لكنه قال من بعد
 ذلك وكذلك اذا اصاب طرف الاحليل من البول اكثر من قدر الدرهم
 فزالها بالاحجار ولم يغسلها فعلى قول ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله
 تعالى يجوز ولا يمكن وعلى قول محمد لا يجوز الا ان يغسله بالما وهكذا
 روي عن ابي يوسف ايضا وفي التجميع والمزيد اذا اصاب طرف الاحليل
 اكثر من قدر الدرهم فضلي بذلك فلما قيل ان يقول بحجته قياسا على
 القعدة ولما قيل ان يقول لا يحجزه وهو الصحيح لانه عضو ظاهر
 غير مستور فيكون حكمه حكم سائر الاعضاء الظاهرة قال رضي الله عنه
 هكذا روي ابن سماعة عن ابي يوسف ذكره في الاحناس ومسئلة
 زيادة النجاسة التي على موضع الاستنجاء عن الدرهم فيها اختلاف
 المشايخ والمأخوذ به في قول ابي الليث الاكتفا في انقائها بالاحجار
 خلافا للفقهاء ابي بكر وفي شرح الاستنجاء ان الاصح قول ابي الليث
 لان هذا موضع مخصوص بالانذار التي وردت فيه وفي الولو الجبة
 انه المختار ومعلل بان الحديث لم يفصل كذا صححه في البداية قال وهكذا
 كله اذا لم يتعد النجس المخرج فان تعداه ان كان المتعدي اكثر من قدر
 الدرهم يجب غسله بالاجتماع وان كان لا يجب عندها ولا يضم الى ما على
 المخرج خلافا لمحمد **الثالثة** المرأة اذا وجب عليها الغسل ولا يجد
 ستره وهناك رجال توخروا الغسل وعن امامنا ابو بکر قلت حمل هذا
 ان لم يمكنه الاغتسال في القيص الذي عليها اللهم الا ان يقال في الزاها

الاغتسال في القيص ونحوه حرج وانته مد فوع شرعا فيلحق بالعمز فقد
 صرح محمد فيما اطلقه من الجواب في الجامع في مسئلة البناء للمرأة بانه
 لا يمكنها غسل الذراعين من غير الكشف الا بالغسل مع الكمين وفي
 ذلك حرج عليها والحرج في الاحكام يلحق بالعمز ولو عجزت عن البناء الا
 بعد كشف العورة جار لها البناء فكذا اذا خرجت فعلى هذا لو صار وقت
 الصلاة بحيث يفوتها الصلاة ينبغي ان يجوز لها الاغتسال وما روي
 عن ابي يوسف في غير الاصول من انها اذا امكنها غسل الذراعين مع
 الكمين والحمار لا يجوز لانهما كشفت عورتها من غير حاجة كالرجل اذا كشفت
 عورتها من غير حاجة حال البناء وان لم يمكنها الا بالاكشف كالرجل اذا
 كشفت عورتها من غير حاجة بان جاوزت النجاسة موضع الخروج اكثر من
 قدر الدرهم حتى وجب عليه غسل ذلك الموضع ويجوز له البناء ذكره
 في الذخيرة وقضية هذا كله ان لا يخرج كما قدمناه **الرابعة**
 لو كانت بين النساء فقط تأتي به كالرجل بين الرجال وروى فيها لليقا
 وركن الائمة الصباغي والثالثة صريحة في عجز البيت والراابعة تؤخذ
 من مفهومه قال وبقي ما لو كان الرجل بين النساء اقف فيه على
 نقل وقياسه ان يخرج كما للمرأة بين الرجال لانه يقتدر في الجنس مع جنسه
 ما لا يقتدر فيه مع غيره ولا يقع فيه قلت وفي المبسوط ان ينظر
 الجنس الى الجنس يباح في الضرون لانه حالة الاختيار وفي موضع اخر
 قال ان نظر الجنس الى الجنس احق من نظر غير الجنس قلت وبقي ما لو كان
 بين رجال ونساء على ان البيت على قول من يقول شامل للرجال والنساء
 وهو مقتضى كلام قاضي خان يفهم منه انه يأتى بالغسل بينهم ومن ذكره
 من الاعتقاد قياسه التاخير لعكسه فالاولى ان يكون المراد بالقول
 الرجال وهو القول الرابع والفرد بين الاستنجاء والغسل
 ان الاستنجاء ازالة للنجس والغسل ازالة للحدث وقيل للحدث يحمل
 حتى يجوز معه الصلاة بخلاف قليل الحدث حيث لا يجوز معه الصلاة
 فجاز ارتكاب المنهي لاجله دون ذلك وقرئ ايضا بان الغسل فرض
 والفرض لا يتوكل لا تكشف العورة كما في صلاة غادر التوب والاستنجاء
 سنة والكشف حرام فكان ترك السنة اولى من ارتكاب الحرام
وضم كراهة البول في الماء جاريا ولو عاد بغير غارة قبل ينظر

نكثتها

مطلوب الفرق بين الاستنجاء والغسل

صح مبنى للجهول والكره مصدر ذكره والمال الجاري لغة السائل وشرعا
ما يذهب ببقية على الصحيح والاصح انه ما يعتد الناس جاري واسناد
العود الى البيرومجازي والمراد ماوها اطلاق المحل على الحال والضمير في
تطهير البيرو قد اشتمل البيت على مسلتين الاولى في قاضي خان اختلاف في
كراهة البول في الماء الجاري والاصح هو الكراهة وعزاه في الواقعات الى
الامام قال لانه سمي فاعلا جاهلا وفي فتاوى ابي الليث عن ابي جعفر رضي
بعض اصحابنا فيه ثم اورد على نفسه ان تعقيد الماء بالجاري يفهم عدم الكراهة
في الراكد وهو حرام لقول صلى الله عليه وسلم لا يبون احدكم في الماء الا ايام
قال في الجواب ان عدم الكراهة لا ينافي الحرمه ومفهوم الموافقة منه
اظهر قلت لانه اذا ثبت الحكم في الجاري الذي لا يظهر فيه اثر النجاسة
ويظهر بعضه بعضا فمن باب أولى في الراكد وان كان كثيرا فمن باب التساوي
لان الكثير كالجاري لكن قوله ان عدم الكراهة لا تنافي في الحرمه فيه نظير
لانه اذا انتفت الكراهة انتفت الحرمه من باب أولى لان كل حرام مكروه
لان كلاهما مطلوب الترك ولا عكس لاختلاف ما به الطلب فتأمل الثانية
في قاضي خان ينزح فغار الماء ثم عاد بعد ذلك الصحيح انه طاهر ويكون
ذلك بمنزلة النزع وفيها وجب نزح عشرين دلو او فنزح عشرة فلم يبق
الماء ثم عاد بعد ذلك لا ينزح منها شيء وفي الفتية في الجامع عن شاذاد
فارة ماتت في بئر وغار جميع الماء ثم عاد فهو طاهر ولو غار منه مقدار
عشرين دلو او اظهر الباقي وعن ابي يوسف ينزح منها دلو وعن محمد عشرين
وعن محمد بن سلمة يتنصص وروي هشام عن محمد مثله قلت وفي شرح الترمذي
الخلافة بن محمد وابي يوسف قال ابو يوسف ينزح خلافا للحمد وكذا في شرح
مختصر الكرخي للقندوري وفي جامع الفتية للفتاوى وفي الاستيعاب ان نصرا
قال لا يتنصص وهو واسع وارفق بالناس وان قول محمد بن سلمة ارفع واحوط
في البدائع بوضعية في السير بان تحت الارض ما جاريا فيختلط به الغاير
فلا يحكم بكون الغاير نجسا بالشك وقول محمد بان الغاير يحتمل ان يكون
جديدا وحتمل ان يكون نجسا فلا يحكم بالشك وعن انس انه يعود وكذا في
الجامع الصغير انه ينزح مقدار ما كان واجبا ما كان فيطهر والله اعلم
والبيت ينهم ان القول بطهارته مرجوح وان الرابع ضده وليس الامر كذلك
فقد صرح قاضي خان بتصحح الطهارة وقد حكاها ابو الليث عن نصير وانه ارفع

كره البول في

ما رواه صاحب البيهقي
وعنه الخ

بالناس

بالناس وبه جزم في النزاهة حتى لو جف طينه يصل عليه الا انه جزم
في التجسس والمزيد بانه يعود نجسا لانه لم يوجد المظهر والاول اظهر
لا نقا والامام بن ابي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى ان الماء بارحها حكم
الماء الجاري وانما قالوا بالانزح اتباعا للاخبار والمقصود بالانزح
تقليل النجاسة وذلك بوجود في الفوران والحاصل ان في هذه واجبا سه
عن الامام روايتين وتصحح المسامحة فيها مختلف ومالك شيخنا ابن الهمام
والاول اعتبار الطهارة في الكل كاختار شارح الجمع في الارض وهذا
خلاف ما عليه الزيلعي قلت وفي فتاوى قاضي خان في النوب ان قول
منه المني حتى حكم بطهارته فاصابه ما بعد ذلك الصحيح انه لا يعود نجسا
وان الارض النجسة اذا جفت وذهب اثر النجاسة ثم اصابها الماء الصحيح
انها لا تعود نجسة وفي المستغنى انه الاظهر وفي تمة الفتوى قال عزير
لا يعود نجسا واحدهما باصا به الماء وهذا خلاف ما عليه الزيلعي واذا
جعلت مكان قوله قد قيل صح استعمل على القولين صرحا ومفهوما مع بيان الصحيح
وينزح كل البيروا كساة حية كذا محدث او كافر وهو انظر
اشتمل البيت على ثلاث مسائل من الطهارة الاولى لو وقعت في البيرة شاة
فاخرجت قبل الموت نزح كله وعن ابي يوسف لا ينزح شي يعني اذا لم يكن
فيها بول وعن ابي حنيفة رحمه الله تعالى انه ينزح عشرين دلو او انتهى
ونقل عن قاضي خان وينزح عشرين دلو او التسكين للقلب لا للتطهير حتى
لوم ينزح شيئا وتوضا بجاز وذكر في كتاب الاخص ان ينزح منها دلو او عن
فتاوى ابي الليث عن ابي يوسف لا ينزح شي قلت وقد قال الترمذي
وعن ابي يوسف في الشاة الحية ينزح كله لان بولها يجري في فخذها واشد
التخفيف في حق النوب والذي يقوم عليه الدليل في الشاة وسائر الحيوانات
الطاهرة انه لا ينزح مالم يتبين نجاستها او يصيب لها فيها فما اصابه ان
كان سور طاهرا فهو طاهر وان كان نجسا فهو نجس يجب نزح كله وان كان
مكروها فاما مكروه ويستحب نزح عشرين دلو وان كان مشكوكا كالبعيل
والجار وجب نزح كله لانه حكم بنجاسته احتياط والصحيح ان الشاة في طور
سوره لا يكون نجسا وفي المستغنى وعلى رأي لا بأس به وفي الذخيرة وان لم يصب
فمه الماء قال في فتاوى ابي الليث ان كان الواقع كليها او خبز بر يجب
نزح الكل وهذا الجواب شأنه ان غير الكلب والخنزير غير نجس وسياتي

ماتنح فيه البيهقي

الكلام في ذلك في موضعه ثم حكى عن تجريد القديري عن أبي حنيفة الكلب
 إذا وقع في الماء ثم خرج حيا لا بأس به وذكر في موضع آخر عنه في كلب أو
 ستور وقع في ماء ثم أخرج حيا فاعتجنوا منه لا بأس بذلك قلت
 الحاصل أن من يعتبر السور يعطي المأكله ومن يعتبر طهاة عين الحيوان
 لا يوجب شيئا أصاب لما فيه أولا ومن يعتبر وجود النجاسة لا ينحسبه
 ما لم يتيقن وجودها **تنبيه حسن** قال في المرحلية فارة وقعت في
 البئر أو عصفون أو دجاجة أو شاة أو سورا أو خرجت حية لا ينحسب
 الماء ولا يجب نزع شيء وهذا المستحسن لأن هذه الحيوانات ما دام حية
 طاهرة والقياس النجاسة بوقوعها لأن سبيلها نجس تحت النجاسة في
 الماء فتنجسه لكن تركناه للأثر لأنها لم تعتبر نجاسة السبيل حيث أمروا
 بنزع البعض بعد موت الفارة والهرم والدجاجة ولو اعتبروها لا وجوب
 نزع الكل ولكن مع هذا يستحب في الفارة نزع عشرين دلو أو في السور
 والدجاجة المخلدة أربعين لأن سورها مكرمة والغالب صابغة الماء فيها
 حتى لو يتيقن عدم الصابغة لا ينزع وهذا الذي ذكرناه كله ظاهر الرواية
 ثم ذكر عن النوازل الروايتين عن أبي يوسف وقال أن المراد من طاهر الرواية
 وأحادي رواية أبي يوسف ما إذا لم يكن على فخذه أو رجلها بول وفي البدع
 وروى عن **وسيع** البقرة والأبل أن ينحس الماء لأنها تقول بين فخذهما مالا
 عن البول غير أن عند نزع عشرين دلو لا يبول ما يبول كل لحمه نجس نجاسة خفيفة
 وقد ازداد خفة بسبب البير فينزع إذا لم ينزع من البير وذلك عشرين
 وعنه ينزع كله لاستواء النجاسة الغليظة والخفيفة في حكم نجس الماء وفي
 شرحنا على الكفر في هذا الكلام حسن فانظره **الناسية** لو وقع إنسان
 طاهرا في بئر ينزع عشرين دلو أو في فتاوي قاضي خان الطاهر إذا وقع في
 البئر لطلب الدلو أو لطلب البئر وليس على أعضائه نجاسة وخرج حيا
 فإنه لا يفسد الماء طاهرا وطهورا لا ينزع منه شيء انتهى وإن كان محدثا
 وجب أن ينزع جميع الماء وإن كان ذميا ينزع كله وفي البرازية عن الإمام
 المستحى إذا كان محدثا يجب عشرين وإن كان نجسا أو بول في فتاوي
 قاضي خان أنه لو توضأ في البئر طاهرا أو اغتسل أفسد الماء لأن الماء المستعمل
 في إقامة القدوة أو إسقاط الفرض نجس في الظاهر روايات عن أبي حنيفة
 رحمه الله وكذا لو وقع المحدث أو النجس في البئر لطلب الدلو وغسل أعضائه

فارة وقعت في
 بئر

مطلب
 بول ما يبول كل لحمه نجس نجاسة
 خفيفة

بأنه لم يكن مستنجيا أو كان مستنجيا بالمجد فإنه ينزع المأكلة وإن لم يكن
 على أعضائه نجاسة عن أبي حنيفة رحمه الله ثلاث روايات والأظهر
 أنه يصير الماء نجسا ويخرج الرجل من الجنابة ثم ينحس بالماء النجس حتى
 لو تمضمض واستنشق حل له قراءة القرآن ولو وقعت الحائض بعد
 انقطاع الدم وليس على أعضائها نجاسة فهي كالجنب وقد انقطاعها وليس
 على أعضائها نجاسة كالطاهر إذا انغمس في البئر للبتر ولا يخرج
 عن الحيض بهذا يصير مستنجيا قال وقولنا نظر أعني النزع فيه
 إشارة إلى أنه نقل غير ذلك ثم ذكر طرفا من الكلام في مسألة المحدث
 والجنب والذي يحذر عندي أنه يختلف الحكم فيها باختلاف أصول أئمتنا
 فيه والتحقيق النزع للجميع عند الإمام والثاني على القول بنجاسة الماء
 المستعمل وقيل أو بغيره عندك وتحقيق مذهب محمد أنه تسلبه الطهورة
 وهو الصحيح عن الإمام والثاني وعليه الفتوى فينزع منه عشرين ليصير
 طهورا وهذا على القول بعدم اعتبار الضرورة أما لو اعتبر الضرورة
 ورفع المخرج فلا يصير الماء مستنجيا في كل موضع يتحقق فيه الضرورة في
 الانغماس في الماء وأدخال العضو فيه واعتبار الضرورة في مثل ذلك
 المذكور في الصغرى وغيرها ولا تغتفر ما ذكر شيخنا العلامة زين الدين قاسم
 نعم الله برحمته في رسالته المسماة برفع الاستبراء فإنه خالف فيها صريح
 المنقول عن أئمتنا وأسند إلى كلام وقع في البدائع على سبيل البحث يوم
 عدم صيرورة الماء القليل مستنجيا بالانغماس فيه لأن المستعمل منه ما
 لا قابلية له للمحدث وهو قليل لا قاطورا أكثر منه فلا يسلبه وصف
 الطهورية ويتبعه على ذلك بعض من يذهب إلى نجاسة من لا يسلخ له
 معهم وكتب فيه كتابه مشتملة على خطئه وخطئه ومخالفة النصوص المنقولة
 عن محمد رحمه الله وقد بينت ذلك في مقدمة كتابي حقت فيها المذهب
 في هذه المسئلة والمحاصل أن أبا يزيد البوسني في كتابه الأسرار أورد ما
 ذكر في البدائع على سبيل الإلزام من أبي يوسف المحدث وكره جواب محمد عنه فكشف
 اللبس وأوضح كل تخمين وحسب فإنه قال بعد ذكر مذهب علمائنا رحمهم
 في الماء المستعمل والاستدلال بالمحدث وعامة مشايخنا ينصرون قول محمد عن
 أبي حنيفة رضي الله عنه ثم قال يحجج للقول الآخر بما روي في ذكر حديث
 لا يبول أحدكم قال ومن قال أن الماء المستعمل طاهرا لا يجعل الغتسال

فيه حراماً وكذلك من قال ظاهر غير ظهور لان المذهب عنه ان الماء المستعمل اذا
وقع في ما اخر لم يفسد حتى يغلب عليه بمنزلة اللبن يقع فيه قد رما يلقي
المستعمل يصير مستعملاً وذلك القدر من جملة ما يغسل فيه عادة يكون
اقل مما فضل عن ملاقة بدنه فلا يفسد ويبقى ظهوراً كذلك ولا يحرم الاعتسار
فيه الا ان حكم بنجاسة الفضالة فيفسد الكلي وان كان اكثر من الفضالة القطرة
خبر تقع في جب الا ان محمد يقول اذا اغتسل في القليل صار الكل مستعملاً
حكاه في البداية ايضا التصريح بان الظاهر اذا اغتسل في البير للاغتسال
صار مستعملاً عند اصحابنا الثلاثة رحمهم الله وصرح في فتاوى قاضي خان
بان اذا خال اليد في الماء للغسل يفسد الماء عند علمائنا الثلاثة وتكفل
بإيضاح هذا وتحريره رسالتنا المسماة بزهر الروض في مسألة الحوض وما
كتبته بعد ذلك حين رويت ما ائتم به بعض اصحابنا فانظر **الثالثة**
الكافرا اذا وقع في البير يخرج كلها وعزاها الى الغاية قلت وقد تقدمت
عن الظهيرية وفي البداية ايضا رواية عن ح لانه لا يخلو عن نجاسة حقيقة
وحكمة حتى لو يتقنا بظهارته بان اغتسل ثم وقع في البير من ساعته لا يخرج
منه شيء ونقل في الذخيرة عن كتاب الصلاة الحسن الكافرا اذا وقع في البير
وهو حي نزع الماء اما المسلم بعد الموت فقل فيها عن العلا عن ابي يوسف
لو وقع قبل الغسل في الماء افسد لا بعده وبه جزم في التجميع وفي المزيدي
الذخيرة ان ابا القاسم الصفار قال لا يغسل على الوجهين جميعاً وان ابا بكر
الاعشى قال لا يفسد في الوجهين جميعاً في التجميع كالحنابلة
ولو كان عمق البير عشرة فضاء عدا فقل اصح القول ما سغير
العمق يعني العين الملهمة وضمت وبضمتين فعد البير ونحوها وما نافية والذراع
مؤنثة وهل المراد ذراع الكرباس وهي ست قبضات والمساحة او الملك
اقوال اختلف فيها تصحيح المسايخ واختيارهم واليسر على الناس انها
ذراع الكرباس وهي ست قبضات بغير اصبع قايمة وقد استعمل هذا البيت
على فرع غريب جداً ذكر صاحب الفتنه فقال وفي شرح صدر القضا
اذا عمق ما البير عشرة اذرع فضاء عدا لا يتنصن بوقوع النجاسة فيه في
اصح الاقوال ثم نقل عن جميع المتأخرين روي ان الماء في البير اذا كان بقدر
الحوض الكبير لا يتنجس بوقوع النجاسة فيه قال المصنف انه لم ينظم هذا
الفرع لظفره بالتصحيح له او الترجيح في غير هذا الكتاب بل توغله في

في التيمم

الاعزاب ومخالفته لما اطلق عليه جمهور الاصحاب والى ذلك الاشارة
بقيل قلت وقد ذكر ايضا كذا في شرحه للقدوري وقال في شرح
التمتاضي وفي الايضاح ذكره ابو اليسر اذا لم يكن البير عرضاً وكان
عمق ما يضاعف عشرة اذرع فضاء عدا فوقع فيها نجاسة لا يعلم بنجاستها في اصح
الاقوال بل ولا يحق ان الملوحة التحس وقد حققناه في شرح الكفر
ومن لم يجد الا يند التيمم **توضا منه واليتم اشهر**
ليعقوب والجمع عنه مثل محمد **وللصدر يروي واليتم اظهر**
الضمير في قوله منه للينيد وقوله ليعقوب متعلقه قوله واليتم اشهر
والضمير في عنه ليعقوب وفي يروي للجمع والصدر ابو حنيفة رضي الله عنه
وقد استعمل البيهقي على مسكة في غالب الكتب وهي الوضوء بنية التيمم لم
يجد غيره وغير التراب وفي المسئلة اقوال فعن الامام ابو حنيفة يتوضا منه وهو
المشهور عنه فيمنع التيمم ويبطله برويته ولو في الصلاة وعن الثاني ان يوي
يتيم ويتركه وهو المشهور وعن الثالث الجمع بينهما في الوضوء واليتم
وروي عن الامام كل من قولها ايضا وروي الجمع عن الثاني ولم يرو عن
الثالث غيره قال في التريب ولهذا قالوا لا يند من البنية في التوضي به
ونصر عليه القدوري رحمه الله في شرحه عن اصحابنا رحمهم الله لانه بدل عن
الماء كالتيتم وقال السرخسي وشيخ الاسلام باستحباب الجمع وهي رواية
عن الامام وذاكرنا في ان اختلفا فاجوبة الامام للاختلاف المسائل
فكانه لما سئل عنه اذا كان الماء غالياً قال بالجواز واذا كان مغلوباً
قال باليتم واذا لم يدرك الغالب قال بالجمع قال التمر تاشي في هذه الطريقة
لا يختلف الحكم بين نبيذ التمر وسائر البند وقوله واليتم اظهر اسارة في
الصحيح هو التيمم وفي الغاية عن قاضي خان هو الصحيح وهو قوله الآخر
وبه قال ابو يوسف ومالك والشافعي واحمد وهو اختيار الطحاوي وهو
قول اكثر العلماء قلت واما جواز الغسل به على قول الامام الاول
قال البزدوي والسرخسي لرواية فيه عن ابي حنيفة واختلفوا فيه فقيل
يجوز وقيل لا قال التمر تاشي وقد حكى في اختلاف زفر ويعقوب نصاً
عن ابي حنيفة كالجواب في الوضوء والظاهر ان البزدوي والسرخسي لم يحفظا
جواب ابي حنيفة حتى ذكر الاختلاف وفي المفيد والمزيد لا يجوز على الاصح
لان الجناية اغلظ الحديث والضرون فيها دون في الوضوء فلا يقاس عليه

في التيمم

وفي المسوط تصحيح الجواز قالوا ان كان مطبوخا وهذا اذا كان حلو وان كان مسكرا لا يجوز به الوضوء على الصحيح حكى في الغاية عن المفيد والمزيد تصحيح الجواز وان كان مطبوخا لا يجوز على الصحيح اذا غيرة النار مطلقا كذا في المحيط وفي قاضي خان نحوه والوجه لكمال الامتزاج وقال الكرخي يجوز ولا يجوز لبيان الاندخا خلافا للحسن والاوزاعي

وعذر شرط ضربتان ونية والاسلام والشيخ الصغير المظهر
وعذر ذلك مبتدأ وشرط جزم وضربتان وما بعد عطفت على المبتدأ وهيئة الاسلام منقولة الى اللام رعاية للوزن والصعيد وجه الارض وقد اشتمل هذا البيت على شرائط التيمم الست **الاولى** العذر وهو عدم وجدان المبل حقيقة او حكما على ما هو معروف ونبيذ التيمم على قول الامام المشهور **الثانية** الضربتان ولا بد منها عندنا وقال هذا في غير من اصابه الغبار فمسح ناويا فانه يجزيه عند الامام وفي الذخيرة ما قيل انه لا يجزي محمول على عدم المسح والنية قلت لباحث ان يمنع كون الضربتين شرطا ويقول انما ركن للحبر التيمم ضربتان ففما من ماهية التيمم وما كان كذلك والوجود متوقف عليه فهو ركن لا شرط ومن شرط قال السيد ابو شجاع انه لو احدث بعد الضربة اعادها ولا يجزيه المسح بما في يده من التراب وصححه في الخلاصة وهو مختار شمس الامة لكن قال القاضي الاستيعابي ان الضربة تجزيه كذا في الوضوء حيث يتوضأ بك الماء ويزرع بينهما السيد بان الشرط في الوضوء الحصول وفي التيمم تحصيل **واجب** عنه بان التحصيل شرط فلا ينافي في الحديث كالأمر بمجاورة وقد قال الشيخ اجازة وتلميذ جدي العلامة المحقق كمال الدين في شرحه للهداية الذي يقتضيه النظر عدم اعتبار ضربة الارض من مسي التيمم شرعا فان المأمور به المسح ليس غير في الكتاب وحمل الحديث على رواية الكعم من كونها على الارض او على العضو مسحا او انه خرج مخرج الغالب واستظهر بما قدمناه من مسلة من اصابه الغبار فمسح ناويا لانه يلزم عليه ان يكون هذا قول من اخرج الضربة او اعتبرها كما قدمناه لا قول الكل قلت ويرحمه قول القدوري في شرحه مختصر الكرخي في الشريعة عبارة عن قصد الى شيء مخصوص وهو استعمال التراب في الاعضاء **الثالثة** النية والكلام في اشتراط دليلها مستوف في التشنيف والمراد نية عبادة لا تصح بدون الطهارة ومح في التحنيط والمزيد ان النية المشروطة هي نية التطهير ونية استباحة الصلاة

التيمم

تتم

لان الطهارة

لان الطهارة شرعت لها وشرطت لباحثها فنية فنية فلا يصح نية كدخول المسجد والاذان او زيارة القبور او دفن الميت وشذا ابو بكر بن سعيد المحمدي قال بالجواز والاصح من الروايتين في التيمم لقراءة القرآن انه لا يصح به فلا يجزي نية التيمم على ظاهر المذهب ومقتضى ما روي عن الامام من تجوز الصلاة للتيمم لرد السلام وما في النوادر من تجوزها لمن مسح وجهه وذراعيه بنية التيمم الاكتفاء بنية لان احتمال كونه نوي مع ذلك ما يصح معه التيمم خلافا لظاهر **الرابعة** الاسلام فلا يصح من غير المسلم مطلقا لانه عبادة لا يصح منه بنيتها **الخامسة** مسحا اعضا التيمم قلت في كون ذلك شرطا نظرا بل هو ركن قطعاً وما وقع في كلام بعض اهلنا المتقدم من ان الاستيعاب شرط فالمواد بذلك انه لا بد منه ولعل المؤلف اطلق الشرط لهذا المعنى وقد قال قاضي خان وشرط التيمم شيان النية والعذر عن **السادسة** الصعيد الطاهر وهو شرط بالاتفاق قلت ينبغي ان يعبر بها لظهور لاجراج الارض التي اصابها النجاسة ثم جفت وزوال عين النجاسة وارتصاصت تكون طاهرة يجوز الصلاة ولا يجوز التيمم فيها كالماء المستعمل في ارجح الاقوال انه طاهر غير طهور وفي قوله في نظم المطهر الجادة لاجراج ما ذكرناه **وعذر في الاجزاء من غير نية** **واحمد يكتفي بضربة بل واحد**
وعذر في خبر مقدم مبتدأ الاجزاء وهو مصدر اجزاء بمعنى اغني واحداً على فعل مقدراي وقال احمد وهو ابن حنبل رضي الله عنه هكذا اعرب المؤلف ويجوز ان يكون معطوفا على ز فوله قدم المشروط اخذ بين ما فيه خلاف منها قد ذكر في هذا البيت الخلاف في شرطين الاول النية **قال** ز فون الهذيل رضي الله عنه انها ليست بشرط فيجزي التيمم بدونها ويصح من الماء مطلقا لانه خلف للوضوء والخلف لا يفدق الاصل في الشرط ووصفه وهو منقوص لثبوتها عند تحقق مقتضاها في بعض الوجوه وذلك ضروري في الاكثار عينه ولهذا ثبت القصاص اذا انقلب ما لا للمورث ابتداء والتراب ملوث بطبيعته فالنظير به تعدي لا يتحقق بدون النية الثاني الضربتان قال احمد ليس بشرط بل يكفي بواحدة قلت وعن محمد لا بد من ثلاث ضربات الثالثة منها التحليل وبعضهم قال اربع ضربات ليتحقق الاستيعاب وكلاهما مخالف للنص والتحليل للاستيعاب لا يتوقفان على ذلك **ويعقوب للإسلام قد قال اجازة وتجزيه من بعد فيقرر**

الضيق في قوله فيجزيه للتيمة الواقع من الكافر وفي من بعد الاسلام وفي
فيقدر للتيمة وقد استعمل البيت على ذكر الشرط الرابع وهو الثالث مما فيه الخلاف
وهو الاسلام قال ابو يوسف ليس بشرط لان الكافر اذا انوي بالتيمة الاسلام
جاز ويصلي به بعد اسلامه واليه الاشارة بقوله ويجزيه من بعد فيقدر
وظاهر المذهب خلافة لانه لا بد وان ينوي عبادة مقصودة فلا تصح
بدون الطهارة كالصلاة وسجدة التلاوة والاسلام وان كان عبادة مقصودة
يصح منه في الحال الا انه لا يشترط لصحة الطهارة قلت ولا يخفى ان
ما استعمل هذا البيت والذي قبله يمكن جمعه في بيت واحد لان مذهب
احد لا حاجة لنا بحكاية فاستخرج الله تعالى وفعلت ذلك طلبا للاختصاص
فقلت معبرا لسطر الثاني من بيته الاول فقط بما يستغني به عن بيته
الثاني بعد قوله لله وثان لاسلام ويبقى ويتمه اي وعن ثاني الاجزاء
للاسلام وصحة بقي للتيمة اي بعد الاسلام

وقد قيل الاستيعاب ليس بشرط ويعقوب عند التجر جاز التغير
وجوز من غير محمد وقال كفي فيه الغبار المعقد

لا يترد البيت الا بقل هرة الاستيعاب الى اللام والضيق في شرطه للتيمة
ويعقوب فعل فاعل مقدر اي وقال يعقوب والمراد بالتجر التغير
الاستعمال للتراث والتغير مصدر تغير اي استعمال الغبار وصحة جواز التغير
وفي فيه للتيمة وقد استعمل البيتان على الخلاف وفي السطر الخامس هل الاستيعاب
شرط منه وروي الحسن عن ابي حمزة انه لو ترك اقل من الربع يجزيه كذا في
البدائع وفي المناقب روي الحسن عن ابي خنيفة ان مسح الاكثر يكفي قال
الحلو في ينبغي ان يحفظ هذه الرواية لكثرة البلوي فيها وفي الحاوي وكذا كل
ما يرجع الى باب المسح اذا اصاب الاكثر من ذلك المسح جاز وعمله في المجد
بالاستيعاب في المسوحات لا يكون الا بالجرح وقد بين الوضوء
والتيمة بان حكم الوضوء غلط من حكم التيمم ولهذا شرع التيمم في عضوين
والوضوء في اربعة وفي شرح القدوري للزاهدي انه ترك قدر ما دون
الدرهم اجزا والا فلا وعزاها الى النظم اعني نظم الرند ولسني وظاهره
الرواية لا بد من الاستيعاب وعزاها التمر تاشي الى شرح القاضي قال
وهو الصحيح واختيار الصدوق الشهيد وفي السراجية وهو المختار ومن شرط
شرط محمد التحليل ونزع الحاتم والسوار حقي قال الصدوق انه لا يجزى

ما لم يمسح تحت الحاجبين وفوق العينين لكن قال في الذخيرة قال الفقيه
ابو جعفر ظاهر الرواية ما رواه الحسن ان المتروك لو كان اقل من الربع
يجزيه في الخلاصة وهو الاصح والمعتدل الاول صرح به القدوري في
شرح مختصر الكرخي وغيره وعلى هذا ما فرغ من الاختلاف في مدلول
الصعيد الطاهر وهو الغبار المنقوص من التراب ونحوه فعن ابي يوسف
فيه روايتان الاجزا العجز عن التراب كان يكون في محل وضوءه والتجر
ولا يقدر على استعمال الماء وعدم الجواز مطلقا وفي البدائع ان قوله
الثاني وفي رواية انه يتيمة ويعيد وقال الامام ومحمد يجوز مع القد
ومبني الخلاف انه تراب خالص وغالب عندها اذا لم يفارق الامار
اهوي وعنده لا وكذا الخلاف ثابت في التيمم بالجرح اذا لم يكن عليه
غبار فابو خنيفة رحمه الله يجوز خلافا لمحمد ولا يخفى ان نظم المصنف
قاصر عن موافقة الامام محمد في مسألة الغبار ومقتصر على اقوال
ابي يوسف على الجواز عند العجز عن التراب فاستخرجت الله تعالى بميتين
جامعين لما نظمه مع بيان ان محمد موافق للامام وحكايات الروايات
الثلاثة عن ابي يوسف فقلت

وقيل بالاستيعاب شرطا وجوزا بالاطلاق مستحبا للغبار
وثان لذي عجز وعنه يعيد واطلاقه للمع عنه المؤخر

فالاشارة بقيل الى ضعف نفي اشتراط الاستيعاب وصحة التيمم
في جواز الاول والثالث واسا رتبنا ينص الى انه هو المذهب وصحة
يعيدها للصلاة التي يصليها به وقولنا المؤخر اشارة الى انه اخر
الاقوال **فاد** وفي الحاوي للقدسي وفرايض التيمم خمسة اشيا
النية وضرب اليدين على الصعيد الطاهر مرتين ومسحها مرة على الوجه
واخرى على الذراعين وعدوها في الخزانة اذ بلغها منها الصعيد الطاهر
وفيه نظر وسننه اربعة اقبال اليدين بعد وضعها على التراب
وادبارهما ونفضها وتفريخ الاصابع

وقد جوزوا مسح الجنب مطلقا اي وقتا ان القرع والخوخ
الضيق في جوزوا لا يمتنا والجنا يرجع جيرة وهي اسم ليعيد ان توضع
على العظم المكسور وقد يطلق على الخزقة الموضوعة على القرع بالقرع
والضم والجرح بالضم حتى ينصلح ومطلقا لغت لمصدر محمد وف

وعادتها تريد على ذلك واعتسلت بكرة لمن له وطيرها ان يطها كما في
المحيط وغيره وقال في الهداية والظهيرية والصغري وشرح مختصر
الطحاوي ينبغي القربان والى ذلك اشار بقوله وينبغي بعضهم وانما
اختار المؤلف هذه العبارة لما يحسنه الطرسوسي حيث اطلق التحريم
وقال ان الاولى للتعبير به لان كثير من الناس لا يمتنع من الوطئ في
هذه الحالة والاضرار على الصغيره كبيرة فكان المناسبات الحرمه من
انه كلام متها فت لان كل مكروه لا يمتنع عنه كثير من الناس لا ينبغي
ان يقال فيه بالحرمه وكذلك كان ايمتنا لا يتجاسرون على التعبير
بالحرمه في ما لا يجدون فيه نصا قاطعا خوفا من قوله ولا تقولوا
لما تصف السنتكم الكذب هذا حلال وهذا حرام قلت الظاهر
ان اطلاق التحريم لما في نهايه الكفايه عن التعبير بما لا يعمل له الوطئ
وقول شارح الكثر لا يجوز نحو وسيتما على قول محمد فان المكروه عين
المحذر عنده ولان الاصل العادي بقا الحيض فكان الاحتياط في تغليب
جانبا الحرمه وفي شرح شيخنا ان نفي القربان في هذه الصوره خلاف
انها الحرمه بالفصل الثابت بقراءة التسيده فهو يخرج عنه بالاجماع
وهو مريد كذلك ومناف غاية المناقاه لما نقله في الغايه عن ائمتين مكرره
انه ذكر الاجماع على انها تغتسل وتقبل ولا يحرم وطيرها وقول المصنف
الى اخره ان كل مكروه الى اخره بحاج عنه بان الكلام الذي قيل فيه
بالكراهه هو مع ثبوت الحرمه له في الاصل مع احتمال بقا الاصل
بعود الدم وما احسن التعبير هنا بكراهه التحريم وقد اطلقوا على
انها تصوم وتقبل وتأتي بجميع ما يمتنع فعله على الحائض من العبادات
اخذا بالاحتياط فيها لاحتمال عدم القعود وهي المسئلة الثانية قلت
لا يخفى ان نصف البيت الاخر لا ينبغي بتمام المقصود الا انه يؤخذ من باب
اول ويلزم من فيه لا يبطا تغيره بعبارة او في من عبارته واقرب الى المعقول قلت
وتأتي بأعمال بها الحيض محظرة والله اعلم

ومن ظهرت أثناء وقت صلاتها فتقضي وفي العكس لقضا لا يقدر
قال المصنف ان من شرطيه والصحيح شمولها الموت وانما منصوب برفع
الحائض والفاني فتقضي جواب الشرط وقد اشتمل البيت على ثلاث
مسائل الاولى ان المرأة اذا طهرت بعد دخول وقت الصلاة وخرج الوقت

وما ادتها وجب عليها القضا لكنه لا بد ان يكون الوقت يسع الغسل
والتهنئة ولا يخفى عليك ان هذا فيما اذا طهرت بعد الثلاث قبل الغاء
او تمامها دون العشر وما في كتب الاصول من ان الحائض اذا ركعت من
الوقت قد راد آء التهنئة وجب عليها الصلاة محمول على ما بعد الغسل
فلا مخالفة وبه بحاجب عما في الفتاوي الصغري وغيرها او بالحل على
الظاهر لتمام العشر لا يلزمها القضا اتفاقا واذا طهرت لتمام العشر لا
يلزمها القضا اتفاقا واذا طهرت لتمام العشر لم يعتبر مكان الغسل وانما
يعتبر مكان الاقتراح وهذا مبني على اصل وهو ان زمان الغسل من
الظهر وهذه الصوره لانها تريد الايام على العشر فمما سبق زمان
الحض والاقتراح مقدر بقول الله عند الامام وبإضافة اكبر اليه
عند الثاني والفتوي على قول الامام وذلك مما اشارت اليه الظهيرية
وغيرها **الثانية على الصحيح الثالث** ومن شرح المصنف في قال
فلو خاضت المرأة وقت الصلاة لا يجب عليها قضا تلك الصلاة اذا طهرت
من حضها وان كانت طاهرة في اول وقت الصلاة سواء دخلها الحيض
بعد ما شرعت في تلك الصوره او قبل الشروع فيها بقي من الوقت ما
يسع اداء الصلاة او لا انتهى وهي المسئلة التي يقول وفي العكس
القضا لا يقدر وهذا في الفريضة اما لو شرعت في النافلة ثم
حاضت يجب عليها القضا وكذا الواجبت في يوم صلاة على نفسها ثم
حاضت فيه يجب عليها قضاها وكذا الحكم في الصوم ولا يخفى عليك
ان هذا البيت لها فيه اعدا لانه لم يبين مقدار الوقت الذي ظهر فيه
ولم يبين حكم الظاهر على تمام العادة والعشر والحكم يختلف باختلافها كما
علت وهو ظاهري عن حكم النقل والنذر في العكس فنظرت ثلاثة ايام مت

مستقلة على جميع ذلك فقلت
ومن ظهرت في وقت فرض بعادة وما قبلها تقضي اذا الوقت يقدر
به الغسل والتحريم ثم بعشرة الكلام بالافتح يفتي
وفي العكس لا تقضي ولو شرعت وفي النقل تقضي مثل نذر يقدر
فقولي لعادة ويقدر اي لوقت عادة والصبر فيما قبل العادة ويقدر
اي يقدر به الغسل والتحريم ثم العشرة اي لو طهرت لعشرة ايام سواها
عادة او لا الكلام اي لكل ايمتنا يقدر الاقتراح بقدر الباقي من الوقت

في حق إيجاب الصلاة عليه سواء كان بالانقطاع أو بمضي الأيام العشرة ولو
 بقي له من أيامه من الاستحاضة وفي العكس أي فيما إذا أخاضت وقد بقي شيء
 من الوقت قل أو كثر لا تقضي صلاة هذا الوقت ولو كانت شرعت فيها وبه
 أي بالوقت وفي النفل أي لو كان النفل في المروع تقضي النفل لا في المروع
 بالشرع ومثل أي ومثل قدر تقرر به على نفسه في يوم الحيض به على ما عرفت من الشرع
 ولو ظهر المعذور ثانياً وفتية أعاد فألاستيعاب شرط وينظر
 فمن كان معتاد الخروج يليله فيقضي العشاء في الغد قالوا أخر
 استعمل الميثاق على مسكتين الأولى من الغيبة ومن الواقعات وقال وعف
 أو سال عن جرحه ثم ينظر آخر الوقت فإن لم ينقطع نوصاً وصلي قبل
 خروج الوقت ثم إن انقطع قبل خروج الوقت الثاني نوصاً وأعاد الصلاة
 والأفلا والمرد أن العذر حصل في بعض الوقت واستدل المصنف
 بهذا الفرع على أن استيعاب الوقت شرط في ثبوت العذر ثم ذكر أنه مذکور
 في عدة كتب ثم قال وينظر أي وفي شرائط الاستيعاب نظراً وذكر
 أن صاحب الهداية وجماعة فسروا صاحب العذر بالذي لا يضي عليه وقت
 صلاة أو الحدث الذي يتلي به يوجد فيه ولم يشترطوا الاستيعاب
 وعلمه بتعذر ذلك في صور كإتلاف الروح وسلس البول ونقل عن
 صاحب الغيبة أن دواء السيلان في المستحاضة يمنع معرفة وجوب وضع
 الكرسف عليها في هذه الحالة ومن نقله عن مجموعات السمرقندي
 والمحيط أن صاحب الجرح الشايل من يردمه في وقت كل صلاة مرتين
 مراراً فإن كان مرة لا يكون صاحب جرح شايل قال مولانا البدر رحمه
 الله فلم يعتبر السيلان كما في أول مرة وحمل المصنف الاستيعاب وعده
 على أنها روايات وإن الذي يظهر من عدم الخلاف في وجوب إعادة
 الاحتياط في باب العبادة قلته وفي الترتيب المستحاضة
 لا تجد وقت صلاة بلا عذر وهذا في حال البقاء وفي الثبوت بشرط
 دواء السيلان من أول الوقت إلى آخره باعتبار السقوط فإنه لا يتم حتى
 ينقطع الوقت كله فيباح تعريفان باعتبارهما البقاء والثبوت
 وأما ما أورد من سلس البول وإتلاف الروح فذلك يطرد فيها
 لأن استمرار قاطر البول قطرة بعد قطرة وخروج الروح وأحده بعد
 واحد بمنزلة السيلان لأنه يعتبر في كل شيء بحسبه والحق أن شرائط

قوله
 في المعذور

وقت صلاة

الاستيعاب

الاستيعاب يكاد أن يكون معتدراً وقد صرح في الكافي بأن شرط ابتداء
 أن لا يوجد في وقت الصلاة زمن يسع الوضوء والصلاة حال من العذر
 وأليه يشير كلام السرخسي وقال شيخنا تفسيراً لعبارة أنهم إذا قل مباً
 يستمر دور الدم كالوقت بحيث لا ينقطع لحظة فيؤدي ذلك إلى نفي
 تحققه إلا في الامكان بخلاف جانب الصحة فإنه بدو أمر انقطاعه
 وقتاً كاملاً وهذا مما يتحقق وقال الزاهدي أن هذا الذي هو
 ترسخ في عقيدته من استاتيد الواقعة على هذه الحقايق الثابتة
 مخرجه على شرائط الاستيعاب من الغيبة ومثل شرف الدين المكي
 وركن الدين الصابي وقال اعتبار السيلان بعد دخول وقت العشاء
 إلى طلوع الفجر ولا يسيل فصارا يقضي العشاء بعد الفجر لتؤدي الصلاة
 بظاهرة كاملة والأفلا قال المصنف وفيه نظر والله الإنسان في الظن
 بأسناد فصيل القول إلى ضمير الغائب أنه لا يجوز تأخير الصلاة عن وقتها
 والاحتياط في باب العبادات أولاً وهو في التقديم وقرئ بين ذلك
 وبين خروج الوقت بالوضوء لا يتم ويتوضأ وإن خرج الوقت وتوضى
 ما فاته بأن ذلك إنما شرع عند العدم حقيقة أو حكماً ولم يوجد وقد
 قال السراج في شرحه على الهداية والبدائع وقاض خان
 والمفيد والمزبد والنيابيع والذخيرة لم يشترطوا الاستيعاب الوقت
 بالسيلان لثبوت العذر وفي الذخيرة والقناوي للمعيني في الواقعات
 والحاوي وخير مطلوب وجامع الخلاص والمنافع والحاوي أنه يشترط
 فلا يثبت حكم الاستحاضة حتى يستمر الدم وقت صلاة كاملة والثبوت
 كما لا ينقطع في شرائط الاستيعاب انتهى قلت ولولا اعتبار
 بالانقطاع لحسن تفسير كلامهم بما ذكر في الكافي في الزاهدي وقد عرفت
 ما في المسئلة من اختلاف المشايخ وإذا انقذر هذا ظهر لك أن قول النائم
 ولو ظهر المعذور غير سديد لأنه لا يسي معذوراً إلا بعد السيلان وقتاً
 كاملاً وإن لا يجد فيه وقتاً يمنع الوضوء والصلاة على التفسيرين وهذا
 لم يتصف بهذا الوصف إلا بعد انقطاع الدم في الوقت الثاني كله ولو
 كان معذوراً لم يلزمه إعادة في الذخيرة قال في وجه وجوب
 إعادة أن السيلان لم يستوعب وقت صلاة كاملة فلم يحكم باستحاضته
 وثبوت الطهارة مع السيلان أمر عوفي عرفي شرعاً في المستحاضة

وان لم يحكم باستحاضتها تبين انها صلت بغير طهارة فيلزمها الماعادة ثم
ذكر انه اعتبار لطرف الثبوت بطرف السقوط فيجب جعل قوله المعذور
على الجواز وحمل واردة من لو وجد منه كما لو استمر وقتا كاملا كان
معذورا فلو قال ودون الجرح لو طهرت فبان لوقته اعاد لمخلص عن ذلك
لكنه لا يفهم مواده من النظم الا بشرح فلو قال هكذا اتوضا في وقت
يسيل رعاقه وصلي وفي الثاني فليس بعيد واخري لو سبل الرعا
بالاستيعاب يشترط ويعتبر وفي الاخري للصلاة يحصل بدون شح
والضيق في يد ودلرعا وفي اخري للصلاة التي يقرب وصلي وفي كله
للساقي وقول وتعتبر معنى اعتبار الاستيعاب الوقت كله وهو اول
من قوله وينظر لانه انما يسبق الي الفهم تعلق ينظر قوله فمن كان
معذورا الدور بليلة اول يده في الشرح فان الاطلاع على استمرار الدور والدم
وقتا كاملا وسما في المستحاضة يعتبر حتى يكاد ان يكون معتذرا والله اعلم
وقد قيل في المقصود ما انضم قصده كمن جرحه ما زال بالدم ينظر
ما في قوله ما انضم نافية اي قصده مفتوح وقد اشتمل البيت على قولين
في مسلة منطوق ومفهوم فالمنطوق هو ان المقصود الذي تم قصده
مفتوح حكمه حكم اصحاب الاعذار كصاحب الجرح الذي لا يبري عما
في القضية ناقل عن القاضي الحكيم انه في حكم المستحاضة كمن نبت الدم من
السيلان يقطعه وعن علا الائمة السراجي مثله وجواب المنتقي كليل
عليه فانه نقل عن ابي يوسف ان المستحاضة اذا احتبست الدم عن
السيلان لا تخرج عن كونها مستحاضة وعن الجامع الاصغر تخرج عن
كونها مستحاضة بمنع الدم وهو مفهوم البيت والمنطوق احوط لتجديد الو
لوقت كل صلاة ما دام القصد مفتوحا والناس عنه غافلون وفي الذخيرة
اذا منعت المستحاضة الخروج بالحشي لا ينتقض في احدي الروايتين
وفي الحاوي في الرباط كذلك والمفهوم ما ذكر في القضية القران ومن
للقناوي الصغير والوسري قال القاضي ليس تجزي المقصد ليس
في حكم المستحاضة ان كان موضع القصد بغير حالات الدم في موضعه
وعن ابي حامد مثله وفي قوله قيل ايما اي تضعيف المنطوق
وقال وقول ما زال بالدم ينظر يمكن محذره على القولين السابقين
من اشتراط الاستيعاب وعدمه واما زال طاهر في الاستيعاب

الا ان يراد به ما زال وقت صلاة كاملة الا والدم يسيل اقوال
ولا يخفى ما في هذا من التعسف وان الانسب ترجيح القول الماحوط في
باب العبادة او اطلاق القولين من غير ايما الي ترجيح مع بيان الاحوط
فغيرت غالب البيت بذلك فجعلته هكذا
والاحوط في المقصود ما انضم قصده سبوي الجرح لا يبري ولا البعض
وهو الاول لانه لا قابل بسقوط الصوم بالحيف والقضا واجب فيه مطلقا
ومن انصرت في العبادة الدم لم فصل وخا السقط وهو مصور
فقصي لترك الصلاة كصومها ومدته قبل ان تم شهر
السقط مثلث السين الولد الذي لم يتكامل خلقه وقوله وهو مصور
يعني السقط وليس المراد انه كامل الجواز القصور بل ان يكون قد استبان
بعض خلقه واما فقضي فاجواب الشرط والصير في كونه لمن اصبحت
وضمير الثاني على ما في بعض النسخ راجع للعبادة ومدته اي مدة الحي
السقوط وقد اشتمل البيان على مسلة من القضية قال بعد ان رمز
لحسن اسقطت سقطا قد استبان خلقه يحكم بكونها حاملا منذ ستة
اشهر وقال الدقاق منذ اربعة اشهر وهو الاصح لانه المتيقن كالسنة
في الولد التام انا اذا كانت ترى الدم في ايام حيضها كاملا وجب عليها
قضا ما تركت ثم رمل ركن الدين الصباغي قال كانت حاملا ثم
اسقطت سقطا مستبين الخلقه فقضي ما تركت من الصلاة اربعة
اشهر وما افطرت من الصيام بنا على ما ذكر في المنتقي هشام عن محمد
تزوج امرأة لم يكن قبله لها زوج وبني لها فجات بولد لاقل من
سنة اشهر من النكاح فالنكاح فاسد عندي وعند ابي يوسف لانه
تزوجها وهي حامل فان جات به قد استبان بعض خلقه لا كمن اربعة
اشهر وعشر فالنكاح جائز فان جات به لاقل ففاسد انتهى وهذا
لانه تزوجها وهي حامل لان الخلق لا يتبين الا في مائة وعشرين يوما
وما رده العشرة التي هي كمنه لاحتمال مقارنة النكاح للحيف وقد
نقدضت في عدم التوك وجوب القضا بالسقط المستبين في المبسوط
وفي العناية ان الحامل لا تترك الصلاة على كل حال لانه ان اسقطت
ما ذكر لم يكن الدم حيضا والا فهو حيض وهي مترددة بين الطهر والحيف
مذكور في المبسوط ايضا ولا يخفى ان المنظوم هو قول الدقاق الصحيح لا

القول الآخر وهما هنا نظر آخر ينبغي التنبيه عليه وهو انه وقع في عبار
 المستقي استبان بعض خلقه والذي يفهم من ذلك ان استبانة بعض الخلق
 لا يكون اقل من اربعة اشهر ولهذا قال في الوقعات لو جات به لاربعة
 اشهر الا يوم ما كان من الارجح الاول فينبغي ان يقال ان كان ولد اكامل
 الخلق يقضي صلاة ستة اشهر والا اربعة اخذ ايا لاحتياط
دم الكبد والكبد الطحال ظاهر وفي القلب قول كالمراة يور
 الكبد في النظم بكسر الكاف وسكون الموحدة وتجاوز فيه فتحها والطحال بالكسرة
 لحة معروفة كويسد بر مبني للمجهول والزبر الكابة وقد اشتمل البيت
 على اربع مسائل من الروضة للناظمي **الاول** دم القلب الشاة
والثاني دم الكبد **الثالث** دم الطحال طاهر كلها وقد اخصي
 في الكبرى بما اذا لم يكن من غير متمكنا فيه اي في الكبد قال المؤلف وينبغي
 ان يقيد به دم القلب على القولين بطهارة وفي القنية ينبغي رمس الموربي
 وقائ وكما اصاب دم القلب نجس لان الدم الطاهر ما في العروق
 او متلطبا بالدم فاما السائل فلا للمحيط وقال في بعض المواضع الدم
 الذي في القلب ليس بشي اوليس نجس ورايت بخط بعض الفضلاء انما
 لم يعين الموضع المنقول عنه اشارة الى ان هذا القول لا يلتفت اليه اذ
 الاصح ان دم القلب نجس ونقل في القنية عن الجامع الاصغر عن ابي بكر
 العباضي الدما كلها نجسة مسفوحة او غير مسفوحة ودم قلب الشاة
 نجس ونقله في الذخيرة عن الامام ابي بكر الاسكاف مثله سواء وان القائل
 قال ان الذي ليس مسفوح ليس نجس بقوله قال ابن سلمة قال بعض
 اساتدتنا قالوا كما قال الفقيه ابو بكر وفي الجوامع الفقه للعتابي
 دم القلب والكبد والطحال ودم اللحم اقطع اذا قطع وسأل منه طاهر
 قال وفيه نظر لان الدم السائل لا يكون الامن العروق ودم كل عرق
 نجس لانه دم مسفوح وفي الذخيرة عن فتاوي ابي الليث ان اللحم المزول
 اذا قطع سأل منه الدم فليس نجس وفي المسترخاينة عن فتاوي
 ابي الليث ان الصدر الشهيد كان يرفض هذا القول ويقول ان لم يكن
 دما فقد جاور الدم والشيء نجاسة المجاور وفي الطعن كلام
 قال وفي موضع اخر ذكر مسألة الدم المطلقة عن المزول وفي اخر الطحاوي
 اذا شق وخرج منه دم ليس بسائل فليس بشي وكذا الدم الذي في

القلب ليس بشي من غير فصل بين دم ودم وفي المحمدية وما يفي من الدم
 في عروق الذكاة بعد الذبح لا يفسد الثوب وان لحش وعن ابي يوسف
 يفسد الثوب اذا لحش ولا يفسد القدر **الرابعة** المراة نقل المصنف
 عن القنية ان مراة الشاة كالدم وقيل كيوها حقيقة عند مظاهرها
 عند محم قال وهي في الوقعات ايضا ثم قال تنبيه رواية نجاسة
 دم القلب منهومة من النظم عند التشبيه بالمراة في غز البيت لان
 رواية الطهارة تقدمت في صدر قللت حكم المراة غير معلوم من نحو
 البيت فلا يخص التشبيه فان قلت يوجد من التنصيص في اول
 الطهارة كما اشار اليه يقول لوسلم فيها ثلاثة اقوال ليس في القلب
 منها سوى قولين فاما الفساد من جهة التشبيه لاقتضائه انه في
 الاقوال الثلاثة التي فيها فاستخرجت الله تعالى واصبحت بيت
 الاصل وذكرت مسألة المراة وتفصيل الاقوال في بيت اخذ
 جعلت موضع قوله كالمراة بالنجاسة والبيت الذي الحقته هذا
 وغلظ نجس المراة اوها **خفائه** **الثالث** المذريطر
 قول غلظ مبني لما لم يسم فاعله والند رصفة للامام الثالث وهو محمد
 ابن الحسن رحمه الله ويظهر اي جعلها ظاهرة فدرع غريبهم قال
 في القنية في اشارة القلا الدجاني دجاجة ذكيت واعلت في الماء
 قبل شق بطنها يتنجس الماء والدجاجة ولا طريقة الى اكلها الا ان تحمل
 الى الهرة فتاكلها وقد الحقته في بيتي
وتنجس بالعلل الدجاجة ذكيت **وامعاؤها فيها** وليست تظهر
 وسياتي باريد من هذا في كتاب الكراهية
وعندهما غير الكلاب نجاسة **وطاهره** قال الامام المظهد
 صدر التنبيه للصالحين على ما هو المصروف من كلام مشايخنا وايد في
 النظر قرينة مقابلة بقول الامام وقد اشتمل هذا البيت على مسألة
 من القنية وغيرها وهي نجاسة عين الكلب وعدمها قال في القنية
 ورمز لمجمل الائمة واختلف في نجاسته والذي صح عندي في
 الروايات في النوادر والامالي انه نجس العين عندها وعند ابي حنيفة
 رحمه الله ليس نجس العين قد صح قولها بعض المشايخ وبعضهم قرع ورو
 يرجح قول الامام والطحال اختيار الصذر الشهيد واستدل

كل
 الدجاجة المذكورة اذا غليت
 قبل شق بطنها وامعاؤها فيها

يجوز بيعه والانتفاع به حراسة واصطبا دا والنجاسة اختيار الفقيه
 ابي الليث وفي فتاوي قاضي خان وذكر الناطقي عن محمد اذ اصيل على جله
 الكلب اوديب وقد ذبح جائز صلواته قلت ولا يخفى ان هذه الرواية
 تفيد على طهارة عنه عند محمد فيجوز ان يكون عنه روايتان واذا انا ملك
 الفروع وجدتها مقاربة والجمع بينهما بالتخيم على قولها وقوله لكن مما
 اتفق به انه اذا اخرج من الكلب وانتقض فاصاب ثوب انسان افسد
 قبل اذا كان ذلك بالمطر لا يفسد الا اذا اصاب جلد وفي ظاهر
 الرواية اطلاق ولم يفصل وتقدم في مسألة البير من الفروع ما يشهد له
 وشمس الامة في مبسوطه قال والصحيح من المذهب عندنا ان عين
 الكلب نجس اليه يشير قول محمد وليس كبيت النجس من الكلب والخنزير
 وبعض مشايخنا عين الكلب والخنزير ليس نجس يستدلون عليه بطهارة
 جلد بالذباغ كذا ذكر في الفصل وذكر في باب الحدث
 في الصلاة بعد الاستدلال على طهارة الجلود بالذباغ وعلى هذا جلد الكلب
 يظهر بالذباغ عندنا وقال الحسن لا يطهر وهو قول الشافعي لان عين الكلب نجس
 عندها كما نقول الانتفاع به بباح في حالة الاختيار فلو كان عينه نجسا
 لما ابيع الانتفاع به وهو بنا في ما تقدم والصحيح من المذهب الاول وعليه
 الفتوى في البدايع قال مشايخنا فيمن صلى في كفه جرابه تجوز صلاته
 وقد اورد الفقيه ابو جعفر الهندواني الجواز ان يكون مسدودا لغيره فدل انه ليس
 نجس العين وقد صرح بانه الصحيح في البدايع وقال في موضع اخر بعد ان ساق
 فروعا كثيرة تشهد بطهارة عينه فدل انه ليس نجس العين وهذا اقرب القولين
 الى الصواب قال في موضع هو الصحيح وفي النجس والمزبد انه الاصح
 ولو غسل كلب عضو نجس ملاءمة نجس والقضاء ليس بوجوب
 العضو بالضم والكسر كل اللحم واقدم بعض وقال المصنف ملاءمة حال
 من النكرة وهو شايع ذكره كسيبويه وغيره وان ثبت قل تلاعبا فيكون
 مفعولا لاجله ومثله البيت ان الكلب اذا عض الثوب او العضو لا
 يخلو اما ان يكون ملاءمة او عضبا فينجس في الاول لانه اخذ بشقيقه
 وهما رطبتان دون الثاني لانه اخذ باسنانه وهي جافة اشار اليه في
 الواقع الحساميه وكذا هو في الواقع للناطق وفي القنية رمز
 للوبري وقال عضه الكلب ولا يري بل لا باس به يعني لا يجب غسله

الصحيح ان عين الكلب
 ليس نجس

ولا يخفى

ولا يخفى ان ما في القنية انما ينظر الى وجود مقتضى وهو الريق
 سواء كان ملاءمة او عضبا نا وهو الاقنعة وقد صرح في الملتقطات
 لا ينجس ما لم يرب بالبلل سواء كان راضيا او عضبا نا وفي المصنفية هو
 المختار كذا في التراخنية وفي بعض كتب الفروق ان الغضب ينجس
 ريقه واللب يسيله والى ذلك الاشارة بقولي في منظومة الفوق
 ولو عض كلب في رصاة وسخطه ينجس في الاول من العض موضع
 وذلك لان الغضب ينجس ريقه وفي اللعب تلقي ويسيل ويتبع
 القنير وفي خرء ذود خلف وماؤه فما نجس الذر والعين الطهر
 اشتمل البيت على اربع مسائل الاولى خرء ذود القذ والثانية ما في
 والثالثة برز والارابعة عنه قال في القنية عن الفتاوي
 للقاضي البديع ما ذود القذ وعنه خرء طاهر قلت وفي المصنف
 ان خرء طاهر وفي السراجة والمما الذي في ذود القذ طاهر وفي
 المصنفية فلو وطاد ذود القذ فاصاب ثوبه اكثر من قدر الدرهم
 تجوز الصلاة معه كذا في التراخنية في رمز ليوسف الترجان وبم
 الائمة وعمر الحافظ مثله ثم رمز لمجل الائمة الترجان عن عبد الكريم
 ان خرء نجس واليما شارب قوله وفي خرء ذود القذ خلف وفيها بعد
 ان رمز لفتوى العصر صلى ومعه يزود ذود القذ جائز ثم رمز
 الاصل وقال هذا بيض والبض طاهر ثم رمز للسمر فندى
 بمجموعات قال هو طاهر لا اعرف له نجاسة وعند الشافعي
 نجس قال المصنف ان المما يحتمل ان يكون المراد به فيما يهلك
 منه قبل ادراكه وهو شبيه باللبن ويحتمل ان يكون المما الذي يغلي فيه
 عند حله حريرا وعندي ان المراد الاول لما قدمناه في المصنفية
 وفي الغايط الانقاء للريح واجب وقولان عند النجس عنه يقر
 الغايط اسم للمكان المطبق من الارض الذي يقصد للحاجة كقبي به عن
 الخارج والنجس من اطلاق المحل وارادة الحال والانتقام سدا للريح
 متعلقه وواجب الخبر وفي الغايط متعلقه او متعلق الانتقام ايضا
 وضرب عنه له وهو متعلق الخبر ومسألة البيت من القنية رمز للقاضي
 عبد الجبار وسيف الائمة السائل قال يستنظ ازالة الرائحة
 عن موضع الاستنجاء والاصبع الذي استنجى به فان عجز لم يضرم رمز

يستنظ في الاستنجاء
 زوال الرائحة

نقلها الديماطي عن بعضهم عن بعض الشيوخ واستدل عليها رابعهم
 صلاة عيد الفطر نقلها الديماطي عن المتقدم ونقله عنه في الاصح واستدل
 عليه خامسهم الجمعة في يوم الجمعة والظهير في سائر الايام ذكر الديماطي
 وقال ذكر محمد بن في تفسيره وعزاه الى علي رضي الله عنه سادسهم
 انها التوسط وفيها ثلاثة اقوال التوسط في المقدار او في المحل
 او في الفضيلة او وسط كل شي فصله ومن اراد الانتفاع بفعلية
 بكتاب والذي يحصل الادلة والتوجيهات وقد رأت بخط شيخنا العلا
 سعد الدين الذي رحمه الله تعالى واخبرني عنه الحق ما لفظه وما يحتمل
 التاويل في الوسطي ان يكون حريصا على ان يجعل كل صلاة الوسطي بان
 تكون كاملة بين كاملتين ابدأ حيث لا يجعل في شي منها نقص ولا قصور
 بغوات واجب او مستحب وادب فيصير كل صلاة وسطى لكانها في نفسها وانما
 بالكوامل فتمت الاقوال عشرين قد لفته بنظم والذي رحمه الله فقلت
 والسعد كامله بقولي توسط ما بين كاملتين فيما يدعي
 وقد رأت لحاقتها بنظم المؤلف تكميلا للفائدة فقلت
 وفي الفطر والاضحى الضحى التوجمة كذا يومها في الظهر في الغز قد روا
 وكاملة ما بين تفتين منها لسعد وقول للتوسط يدبر
 وقد علم شرحا مما تقدم والله تعالى اعلم
 على ظاهر المتن لا كقول قصير اي به يتغير
 الضمير به المصلي الذي تضمنه صل وفي تغير الثوب القصير قد يشتمل
 البيت على ثلاث مسائل من قاضي خان الاولى البساط الذي بعض اطرافه
 نجس حازت الصلاة على الطاهر منه سواء كان يتحرك الطرف الاخر يتحرك
 او لا وفي الغاية اذا كانت النجاسة في غير مكان قيامه وسجوده اختلفوا
 فقيل يجوز صغيرا كان او كبيرا وفي المضرات انه المختار وقال المرغيناني
 هو الصحيح وفي المحيط انه الاصح وبه اخذ الفقيه ابو جعفر وقال انما
 يعتبر الحركة لو كان ملبوسا كنديل وملاة والنظر خال عن القول الثاني
 الثاني والثالث ما قال قاضي خان بعد ما تقدم بخلاف ما اذا صلى
 في توسطه طاهر وطرف منه نجس فلبس الطرف الطاهر والبقى النجس
 على الارض ان كان ما على الارض يتحرك بحر كنه لا يجوز صلاته والى الثانية
 في النظر منطوق لا كقول قصير ثم فسرا لتفسير بقوله اي به يتغير يعني

الصلاة على ما يتحرك
 وما لا يتحرك

يتحرك

يتحرك الطرف النجس بحركة المصلي فلا يجوز صلاته والى الثانية مفهوم البيت
 وهي مفهوم العبارة ايضا وهي جواز صلاته اذا كان الثوب طويلا لا يتحرك
 طرفه النجس بحركة المصلي وقد نقلها في الشرح عن ابي يوسف
 وان يتكشف عن كل عضو قليله وفي الجمع قدر الربع فهي بقدر
 قليل فاعل تنكشف مضاف الى الضمير القاعد على عضو وانما في فهمي
 واجبة في جواب الشرط بالاسمية وتصدر اي تقصد الصلاة واحدا للثاني
 محذوفة كما في نارتلطي ومسئلة البيت هي ان المصلي اذا انكشف في
 الصلاة من كل عضو هو عورة ما مجموعه قدر ربع اصغر عضو منها تقصد
 صلاته قال في القنية بعد ان رقم للزيادات انكشف من شعرها شي
 في صلاتها ومن فخذها شي ومن ساقها شي وظهرها وبطنها فلو جمع
 يكون قدر ربع شعرها او ربع فخذها او ربع ساقها لم تجز صلاتها
 لان الكل عورة واحدة قال مولانا بديع رضي الله عنه وهذا
 نص على امرين الناس بينهما غافلون احدهما ان لا يتعين الجمع بالاجزاء
 كالاسداس والاشباع بالقدرة والثاني ان المكشوف لو قدر ربع اصغر
 من الاعضاء المكشوفة يمنع الجواز حتى لو انكشف من الاذن تسعها
 يمنع لان المكشوف قدر ربع اصغرها وان قد علمت هذا ظهر لك قصور
 البيت عن المذكور من الزيادات فذلك غيرته فقلت
 ومجموع با دي كلما هو عورة اذا بلغ ادناها بقدر بقدر
 الضمير في بلغ ادناها للعبارة البادية وضمير بقدر المجموع البادي وجواب
 الشرط بقدر وبلغ منصوب بنزع الخافض وضمير بقدر المضاف
 المتحدث عنها فيما سبق وقد وفت بحمد الله بما زاد نظره وهو فروع
 الزيادات على اتم وجه مع الانسان الى الاعتبار الجمع بالمقدار وفيه
 نفي لما ذكره شارح الكنز من انه ينبغي ان يعتبر بالاجزاء وهو كلام مدحوق
 به ثبت وجه فساد في الرمز وفي الغاية تضم الخفيفة الى الغليظة
 فان بلغ ربعا يمنع فالغليظة كالقيل والدير وما حولها ما عدا ذلك
 قال ولم يذكر في ظاهر الرواية نص الخلاف الغليظة والخفيفة
 واختلف الاصحاب فيه قيل الغليظة ما يعتبر ما زاد على قدر
 الدرهم في المنع كالتجاسة الغليظة واليه مال الكرخي وغيره قال
 قاضي خان وهو غلط والصحيح فيما المقدور بالربع واسار الى هذا محمد

في الزيادة فذكر ما قدمناه في القنية وقاسه على الطيب المتفرق في حق
 المحرم والنجاسة المتفرقة ثم نقل عن المفيد ما حاصله ان المقابل باعتبار
 قدر الدرهم في الغليظة لمن فيه تغليظ والامزج خلافه لان تغليظه يودي
 الى التحفيف او الاسقاط لان من الغليظة ما ليس كمن قدر الدرهم
 فيؤدي الى ان انكشف جميعها او اكثرها لا يمنع ونظر فيه في الغاية
 على القول بالعدم قلت والذي نقله في الغاية عن الزيادة ان
 امرأة صلت فانكشف شيء من شعرها وشي من ظهرها وشي من فرجها
 وشي من فخذها لو جمع بلغ ربع ادى في عضو منها منع جواز صلاتها
 وهذا الخبر مما نقله عن القنية وبه يستقيم وكون الغليظ الذي
 مع الاليتين فلا يلزم مما ذكر والصحيح ان كل واحد من الاليتين عورة
 والدرع عورة ثالثا والتقدير بالربع مطلقا هو المشهور عن الامام محمد
 في عامة الكتب وفي شرح الجامع الصغير عنها التردد بين الربع والثلث وعند
 أبي يوسف لا يمنع ان كان اقل من النصف وفي النصف روايتان والرد وقول الثاني
 خلاصة النظم **وبالربوب لوصلت قنما وبأش من القوة الربع القوة بقر**
 اشتمل البيت على ثلاث مسائل من القنية **الاولى** لو كان لها ثوب اذا صلت
 فيه قنينة بان ربع عورة من عورتها تقبل قاعدة **قالت** والثانية
 مفهومة منه بالاكولة وهي ما لو انكشف عورتها كلها **قالت** والثالثة
 من مفهومة وهي ما لو كان الباين دون الربع تقبل قنينة وهذه عبارتها
 رمز البرزوي **قالت** عريانة لها ثوب ان صلت فيه قنينة انكشف
 فخذها او ساقيها او ربع ساقيها تقبل قاعدة لجواز القعود في النقل
 بلا عذر لما مر ولو انكشف اقل من ربع ساقيها قنينة ونحوه وفي الغاية
قالت وهذا انفرج على اصلين للفرع السابق وان العاري يقعد ويومي
 بركوعه وسجوده وكيفيته ان يقعد ويمد رجله الى القبلة لكون استر
 ذكره خير مطلوب وفي المحيط والمستوط ان شاطئ قايما يركع ويسجد
 وهو قول محمد وزفر وفيها الان لا يمتأ افضل
وتكره في حال الإقامة مشيه وللصدر باسم الله يكفي المكث
 قوله باسم الله أي ذكر باسم الله تعالى ويكفي مبني للمفعول والمراد بالمكث
 المفتحة للصلاة باسم الله تعالى وقد اشتمل البيت على مسلتين **الاولى** من
 روضة الناطق قاله واكره للموذن ان يمشي في اقامته وفي الغاية المؤد

المشي في اقامة الصلاة
 لمقبر

نظم الإقامة في مكانه او يمتها ما شيا وقال بعضهم نحتها على مكانه
 اما ما كان وغيره وهو المروي عن أبي يوسف وعن الهندي اني اذا بلغ
 قد قامت الصلاة فهو بالخيار ان يمشي وان ساقف وبه اخذ ابو
 الليث وعن أبي يوسف هو الاصح ذكره في البدايع وكلام المصنف يشهد
 باستكثار بنا الطرسوسي على الروضة بسبب هذه المسئلة حيث قال
 اقول وفي قول المشايخ ان الإقامة مثل الاذان مع قولهم تحول وجهه
 يمينا وشمالا مع ثبات قدميه ما يشير الى عدم المشي فيها ثم اجاب
 عن الاعتراض بان المسئلة في العذر فانه لا تقتصر عليه بدليل ترجيح
 التحول فيها والحق ان ظاهر كلام المشايخ ان المسئلة خاصة بالعدد
 ولو سلم له ذلك فهو وما نقله عن الغاية لا يفيد ما في الروضة من
 التخصيص على حكمه لان ذلك اما مخير في المشي او ساكت عن حكمه فيجوز ان
 يكون خلاف الاول من غير كراهة وان يكون ممنوعا عنه **الثانية** من
 القنية قال بعد ان رمز للعلاء السعدي لا يصح الشروع بقوله اعوذ
 بالله او باسم الله لان فيه معني الدعاء رمز لشمس الائمة الحلواني قال
 يصح بقوله باسم الله عند أبي حنيفة رحمه الله ثم رمز لظهير الدين المرعشي
 والفاضل بن عبد الجبار وشهاب الايام **قالت** انه يصير شارعا بقول
 بسم الله الرحمن الرحيم مكان التكبير كالمصنف فيجعل الاول على قولها
 والثاني على قوله توفيقا بين الروايتين ثم نقل عن الغاية مثل قول السجدي
قالت وفي المرعشي اني قبل يجوز وعن محمد بن الفضل يجوز بقوله بسم الله الرحمن
 عند أبي حنيفة رحمه الله **قالت** وفيها لو قال الله او الرب او الرحمن ولم يزد
 يصير شارعا وفي المرعشي وفي هذا الكبير والا كبر وقيل بالرحمن يصير
 شارعا لا بالرحيم وقيل الشروع بالاسم وحده رواية الحسن عن الامام
 ويشير عن الثاني وفي شرح الجامع الصغير يصير شارعا عند الامام دون
 محمد ومرواده بالصدر في النظم الامام وقوله باسم الله يصح ان يراد به هذا
 اللفظ وان يراد به المسئلة من اطلاق البعض ارادة الكل وذكر القعود
 عن الامام كراهة الافتتاح بغير الله اكبر وصحبه في الذخيرة وقيل
 خاص بمن يحسن ذكره قاضي خان عن الحسن عن الامام وصحبه السرخسي عدم
 الكراهة مطلقا **ورفع** عن غيب نقله ابن العينا في شرحه للعدوي عن
 السراج الوهاج ان تكبيرة الافتتاح واجبة في العيد فلو قال مكانها

خان الثالث لو اصلح بعد ان لم ير غير المعنى لا تقصد ايضا فهم من
 القيد المذكور **الرابعة** لو غير المعنى ولم يصلح بعد تقصد الصلاة فهم
 من قول مقدر في صون الاصلاح وفي فتاوي قاضي خان في الخبر انه اذا
 غير المعنى تغيرا فاحشا بان قد او غشي ادم ربه بنصب الميم ورفع الوب
 او قد الباري المصور بنصب الواو يقي مع ضم الواو قد اما يحشي
 الله من عباده العلماء برفع الهاء ونصب العلاء وانزلنا بفتح اللام ومن
 يغير الالف نوب الا الله بفتح الهاء وما يعلم تاويله الا الله بفتح الهاء
 بتدري من المشركين ورسوله بكسر اللام من رسوله وانت خير المذلين
 بفتح الزاي وما اشبه ذلك مما لو تعد يكفر فاذا اخطأ فسدت
 صلاته في قول المتقدمين قال واختلف المتأخرون وما قال
 المتقدمون اخطأ وما قاله المتأخرون اوسع وعلى هذا قول ابي يوسف ظاهر
 لانه لا يعتبر الاعراب ونظر المصنف في بعضا بانه لا يكفر بمجرد قراءة
 المصور بفتح الراء مع الواو والهاء قراءة شاذة قلت وكذا الوقف على
 الواو صرح البراذلي انها لا تقصد وفي النوازل لا تقصد في الكل وبه
 يعني انتهى جسد رسوله على انشاده والواو للقسم ولا يخفى عليك
 ان هذا لا يرد على القاضي لانه قيد الفساد بما لو تعد يكفر بغير ما
 وجهه المصنف فلا يتناول ما ذكر المصنف كلام القاضي وفي البرازية
 ان قراءة ما لو اعتقد كعد العامة على انه يفسد وهو الصحيح عند الثاني
 ايضا وفي الظهيرية وفي جوامع الفقه انه المختار والجواب عن الاول
 علم تفسيرنا لمعاد القاضي وعن الثاني بعدم النظر الى هذا التاويل البعيد
 على انه يد وجيز مثل ذلك في يحشي الله من عباده العلماء في ان معني يحشي
 يعظم او يرضي ويحرم وهي قراءة ايضا وفي الظهيرية عن الامام ابي بكر
 بن محمد رحمه الله انه قال فتاوي على قول المتأخرين والله اعلم فالحقت
 ذلك في بيت لانه هم لعمري بلوي العوام به فقلت
 وهذا مقال الاقدمين وبعض من تأخر قالوا لا فساد يقدر
 وفي الظالمين الفساد وفي الظالمين
 وفي الظالمين الفاسقين بعكسه ويعقوب عنه القول بفساد
 استعمل البيت على مسلة ما لو بدل كلمة بكلمة كلاهما في القرآن كما بدال الظالمين
 بالفاسقين والمتقين بالمحسنين فانه لا تقصد صلاته اصلح او لم يصلح واليه

كاشارة

الاشارة بقوله بعكسه وهذا عند الامام والثالث وعند الثاني تقصد اليه
 الاشارة بجز البيت والمسلة في الذخيرة على هذا التفصيل ونقل الطرس
 عن زلة القاري اذ ذكر كلمة مكان كلمة وكلاهما في القرآن ومعناها متقارب
 لا تقصد صلاته بالاتفاق ومثله بما قد مناه وهذا مخالف ما في الذخيرة
 والمصنف اعتمد تفصيل الذخيرة قلت ويؤكد ما في الفتية ان وجوب
 اعادة مثل هذه الصلاة لا يوجب الترتيب لان من العلماء من قال لا
 تقصد الصلاة بخط القاري اصلا ومنهم من قال لا تقصد ها اذا كان
 مثله في القرآن وهذا الاخير قولها خلافا لابي يوسف والفتوي عليه
 ويجوز المسئلة انه كان بين الكلين اختلاف في المعنى ولا يوجد مثل الثانية
 في القرآن كتاب الفجار لفي ختام فسدت في قولهم وان كان بينهما موافقة
 في المعنى ككتاب الفاجر لا تقصد عندهما وعن ابي يوسف روايتان وان
 كانت الثانية فيه وبينهما موافقة في المعنى كالحكم مكان العلم لا تقصد
 قولهم وان كانت مخالفة في المعنى كما في كاذبا فليس في الشيطان على العر
 استوي فسدت في قولهم وهو قول الغاية وعن الثاني روايتان والصحيح
 الفساد لانه اخبر بخلاف ما اخبر الله به وقد فات المصنف بيان ان
 الفتوي على قولها لا على قول ابي يوسف ويمكن حصول ذلك بان يجعل
 شرطية الثانية هكذا اصح وعن يعقوب يفسد اظهر مع افادة القولين
 عن الثاني والله اعلم ثم ذكر تقييد مسئلة ابدال الضاد بالظ
 وان الشيوخ من علماءنا الحاكم الشهيد والكرخي وابو مطيع البلخي وابو مقاتل
 الرازي رحمهم الله تعالى قالوا بالفساد ومحمد بن سلمة والصفار قال لا تقصد
 لانه قل من يفرق بينهما في اللفظ واقتوا به واطلق البعض الفساد وان تغير
 المعنى وقال القاضي ابوالحسن وابو العاصم ان تعد فسدت وان تغير
 جري على لسانه او لم يعرف التميز لا تقصد وهو اعدل الاقوال وهو المختار
 ونقل هو عن بعض كتب اللغة ان بعض العرب تبدل الضاد بالظ مطلقا
 وقال انها من فروع تغير المعنى وعدمه والناس عنها غافلون وانها
 تقع لكثير من الناس فعند ذلك اجبت الحاقها في بيت فقلت
 ولو ابدلت ضاد بظ ففسده ومن قال صحت فهو للعسر يعذر
 قول ففسد اشارة الى قول المذكورين من الشيوخ والمراد من قال
 صحت ابن سلمة والصفار وقول فهو للعسر يعذر اشارة الى القلة

ولو قرأ المكتوب في الصلوة الأولى إذا كان كالسبح ليس بغير

المراد بالصلاة الأولى التوراة والإنجيل والزبور واسم كان صريحاً على المكتوب وقد اشتمل البيت على مسكتين من وضوء الناطق وقاضي خان الأولى لو قرأ في الصلاة من التوراة أو الإنجيل أو الزبور ما كان تسبيحاً أو تحليلاً أو تحميداً أجزاء قال ومن غير لا يجوز قال وهي الثانية وفهمت من قوله إذا كان كالسبح ثم نقل عن الغاية أن كان معناه معنى القرآن يجوز عند قلت يعني تصح الصلاة به لما علم من قاعدة الإمام أن القرآن اسم للمعنى وإن كان المرحوم غيره ثم قال وإن كان معناه التسبيح لا يجوز ولا يفسد صلاته وأن لم يعلم معناه تفسد قلت قد حكى هذا كله في الطهارة عن الإمام وعلل الآخر بأنه لا يؤمن أن يكون ما حرقه أهل الكتاب ورايت في قاضي خان في أثناء الفصل الذي عقد لا تفسد الصلاة ولو قرأ من الإنجيل أو التوراة أو الزبور وهو يحسن القرآن أو لا يحسن فسد صلاته وظهير الدين المرحوم في نقل تغليل هذا عن محمد بأنه كلام وليس بقرآن وعموم هذا أيضاً ما نقله المؤلف عنه إلا أن يحمل هذا على قراءة ما ليس معناه التسبيح أو ما لا يعلم معناه والأظهر عندي أن هذا عندهما وذلك عند الإمام فلا يعارض أو ربما يظهر له بما قدمناه من تغليل محمد رحمه الله تعالى قال في المبسوط ولو قرأ شيئاً من التوراة والإنجيل أو الزبور لا يجزيه وأن كان لا يحسن العربية لأنه ليس بقرآن ولا تسبيح ثم حل قول من قال بالأجزاء على كلام الغاية وإن المراد بالأجزاء عدم الفساد ولا الصحة وفي الجمل ما فيه بل ينبغي أن يحمل على ما إذا قرأ معه من القرآن مقدار الفرض أو على ما إذا كان معناه معنى القرآن ومحل عدم الإجزاء والفساد على ما إذا خلا عن هذا فيما لم يبين فيه وجه الفساد والله أعلم ثم إن البيت ساكت عن الإجزاء وعدمه وعندي أنه لو اطلع البيت الذي يليه وهو

لو قرأ في الصلاة المكتوبة ثلاثاً

تسبيح في الصلاة

مخبر

تسبيح في الذكر

وقال ولو تسبى بالحمد لا يجب ولو تسبى في الصلاة لا يقطعها لا قرأه أو القرآن لكن لا ينوب عن القراءة وهذا مثل قراءة التسبيح من الصلوة الأولى أو في جعل كما تروى كذا في تسبيح الذكر ليس بفساد ولم يجزياً عن واجبه لذكر فاذكروا فكان مصرحاً بالمتصود مع تعيد التسبيح بالذكر أذ هو المفعول كما مطلق التبعي فإن الكاف في كذا لستبيحية التبعي في الصلاة بقراءة المكتوب في الصلوة الأولى إذا كان كالسبح والضمير في مجزياً راجع للتبعي وقراءة المكتوب فلا بد حينئذ لصحة الصلاة من قراءة المقدار المفروض في الصلاة من القرآن وهو المراد بالذكر فاذكروا أي فاقروا لكن رايت في كتاب الطلاق من البرازية قيل له اطلقت امرأتك فقال لا مع مر أو قال أنت طالق يقع بخلاف التبعي بلفظ الحمد حيث لا يجب الحمد لأن وجوبها متعلق بالقراءة وأنه ليس بقرآن حتى لو تسبى في الصلاة قدر القراءة فسدت الصلاة لأن كلام الناس ووقوع الطلاق متعلق بدلالة الإيقاع والهاجبا لتكلم المتعارف والكتابة كذلك إذا كان مرسوم ما مستتبنا وهذا إنما في ما تقدم نقله عن القنية ووجهه ظاهر لكنه ذكر في كتاب الصلاة نحو ما في القنية فتنبه له فرعاً غريباً أن ذكرها في القنية الأولى من لم يجد رضاء طاهره يا بسة ليجد عليها ويصلي بالأيما إذا خاف تفويت الوقت الثاني من خاف فوات الوقت لو توضأ بيمينه ويصلي وقد نظمتها في بيت فقلت ومن خاف فوات الوقت يومئ مسافر لتجسس أرضه التيمم يذكر والأيما الخوف مع بل أرضه منجسة مثل التيمم قدروا أي والتيمم يذكر الخوف الوقت قال في القنية بعد أن رقم الشمس الأيمة الخلو أي يسافر لا يقدر أن يصلي على الأرض لأنها نجسة قد استكت بالطر يصلي بالأيما ولا يعيد إذا خاف فوات الوقت والأيما يخرج حتى يجد مكاناً يسجد فيه قال مشايخنا ويجوز التيمم لحق الوقت والرواية في مسألة النجاسات رواية في التيمم بعدم الفرق وقياس ما روي في التيمم بقضي مثله في النجاسة فاذ أي المسألة روايتان وفي موضع آخر رقم جمع العلوم وقال يقيم في كله اليق أو مطر أو حرسه يد جازوهم لتيمم الأيمة البخاري وقال أن خاف فوات الوقت ولو كان في سطح ليلاً وفي بيته ما لكنه خاف في الظلمة أن دخل البيت لا يقيم إلا

اذا خاف فوت الوقت قال رضي الله عنه وفيه اشارة الى انه اذا خاف
 فوت الوقت يتيم انتهى وقد علمت بما تقدم ان كلامه يفيد ثبوت
 الروايتين في جواز الايماء واليتم الحق الوقت وفي عدم جوازهما كما
 يستدل قوله قياس ما روي في التيم يقتضي مثله في النجاسة ومراعاة
 بالمروى المذكور رواية القدوري انه لا يتيم لحوق فوات الوقت وهي
 التي عليها العمل ومبنى عليها في الهداية وعامة كتب المذهب كذلك
 ولو لم يتيمل ساهيا بكل ركعة **فستجد اذا اجابها قال الاكثر**
كان زادا او في القعدة من صلاة على المصطفى والال قبل الاكثر
 لا يدور البيت الاول بنقل حركة هرة اكثر الى اللهم والضم في اجابها
 الى البسالة المفهومة من السياق والكاف في البيت الثاني يتعلق بمصدا
 محذوف عامله في البيت السابق تقديره سجودا مثل ما يسجد لو زاد
 والال مفعول قيد فاعله الاكثر وهرة الاكثر منقولة كهمزة الاكثر
 في الذي قبله وقد اشتمل البتتان على احكام اربعة ووقع عن سبب
 الاول قال في القضية بعد ان لم لا في الفضل الدرامي سمي التسمية قبل
 الفاتحة يلزمه السهو قال عين الائمة الكرابيسي وجب السهو بترك التسمية
 بين الفاتحة والسورة ايضا ونقل عن القاسم بن محمد الواسيني ان ترك
 التسمية في كل ركعة يلزمه السهو ثم روى الاجناس الناطقي وقال
 ولا يتعلق السهو بترك الاستفتاح والتعوذ والتسمية وتكرار الصلاة
 وقول سمع الله لمن حمده ربنا لك الحمد وكل ذكر ليس بمقصود وهو ما يجعل
 علامة كغيره فيتركه لا يلزمه السهو وما هو مقصود وهو ان لا يجعل
 علامة فيتركه يلزمه السهو **سأني وجوب التسمية في كل ركعة على**
قول الاكثر قال في شرح القدوري للزاهدي الاحسن ان يسمى اول الفاتحة
في كل ركعة في قول اصحابنا كالمختلف لرواية عنهم وانما الاختلاف في
وجوبها فعندنا يجب في الثانية كالاولي وفي رواية هشام عن محمد لا يجب
الا مرة والصحيح هو الوجوب في كل ركعة ولا يقدرها بين السورتين
عندهم الا في المخالفة عند محمد وفي المدايع روي المصنف عن الامام انه ياتي
بها في كل ركعة وهو قولها وفي القضية رقم حسن والاحسن ان يسمى في
اول كل ركعة عند اصحابنا جميعا لا اختلاف فيه ومن زعم انه يسمى في الاول
فحسب فقد غلط على اصحابنا غلطا فاحشا عروى من تأمل كتب اصحابنا

ما وجب السهو
 في الصلاة

والروايات عنهم لكن الخلاف في الوجوب فذكر ما تقدم وزاد في روايتها
 انه الحسن عن ابي خنيفة رحمه الله تعالى انها لا تجب الا عند الافتتاح وان
 قراها في غير محسن والصحيح انها تجب التسمية في كل ركعة وفي النهاية عن
 الدقاق ان المتين انها في كل ركعة هو قول اصحابنا ورواية ابي يوسف
 عن ابي خنيفة رحمه الله تعالى وروى ابن رجاء عن محمد كذلك في كل سورة ايضا
 الا في الجهرية والنظم لم يتعرض لما بين الفاتحة والسورة الثالث لو ترك
 عمدا لا يسجد وهو ما أخذ من مفهوم التقييد بالكبر السوايع ان الاقل
 لا يقولون بالوجوب وذلك يؤخذ من مفهوم اجابها لاكثرها وقد نقله
 عن القضية عن الاجناس الناطقي **والفروع** الغريب الذي قال المصنف
 ان اكثر الناس عنه غافلون هو ما اشتمل عليه البيت الثاني في السهوية
 بوجوب السجود فيه قال في الواضحات عن مجموع النوازل اذا اشروع في الصلاة
 على النبي صلى الله عليه وسلم بقدر الفراغ من التشهد في الركعة الثانية ساهيا لم
 تذكر فقار الى الثالثة قال السيد ابو شجاع والامام الحاتمي يدرى عليه
 سجود السهو كما هو جواب مشايخنا عنوان السيد قال اذا قال اللهم اصل
 علي محمد وجب والامام قال لا يجب ما لم يقل وعلي ال محمد واليه الاشارة
 بقوله والال قيد الاكبر قلت وعلى في جميع النفي بانه كلام تام
 يطيل به تاخير القيام ولا امر بانه يحصل التكليف فيتحقق التأخير
 وفي جوامع الفقه العنابي وصف الما يبردي بانه قال القاضي
 الامام الحسن الما يبردي فهو عن صاحب لنا ويلاط المم الحنفية في
 العقائد وفي المضرات ان المختار قول السيد ونقل عن الفقيه ابي جعفر
 ان القياس ان لا سهو عليه وفي الاستحسان يجب لتأخير القيام وعليه
 العتوي ونقل في الواقعات عن الامام انها يجب بزيادة حرف قلت
 وفي الترخاينة عازيا الى المحيط بان زاد في التشهد في القعدة الاولى
 وصلى على النبي صلى الله عليه وسلم فان كان عامة اذ لم يركها وان كان
 ساهيا روي عن ابي خنيفة رحمه الله تعالى انه يلزمه سجودا السهو
 وعن ابي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وذكر الحلواني ان سجودا استفتح للاجباب
 وفي الحاوي على قولها ما لم يبلغ الي قوله انك حميد مجيد لا يجب السهو انتهى
 واختار الاستاذ ظهير الدين المرعشي انه لا يجب بقوله اللهم صل على محمد
 المعبر مقدار ما يودي بيمينه ركا وعن ابي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى لا سهو عليه

اصلا وقال يوسف الترمذي في تراجم في سنة الظاهر لا يجب عليه
سجود السهو قال ظهير الدين المرعشي انه لا يجب بقوله المصنف على محمد
يلزمه وهو قول أبي بكر والاول قول محمد بن عبد الله بن الفضل كذا رايته
الى روضة العلماء ونحوه في القصة الا انه زاد عن الترمذي ولا يصلي في
الاربع قبل الجمعة وبعدها واذا أقام الى الثالثة لا يستفتح بها وفي
البواقي يصلي ويستفتح وفي شرح الترمذي وعن ابن الفضل والوري
في السنن الرواتب لا يصلي ولا يستفتح وعن الباقي ياتي بها قال عن
الامة ما قال لا اقرب الى الفقه وما قال الباقي اقرب الى الزهد
والخاص ان سجود السهو يجب اذا زاد على تشهد ابن مسعود واختلفوا
في مقدار الزيادة الموجبة لسجود السهو على ما تقدم نقله عنهم وهم من
اهل النخروج رحمهم الله تعالى فيحصل في المسئلة اقوال ونص الامام
ونص للصاحبين ولا يخفى انه يستفاد من التشبيه ان تعدد ذلك لا يجب
السجود ولا يبطل الصلاة مطلقا والوجه الاختصاص هذه الحكم بالقرائن
دون النوافل ويمكن ان يقال بمساركة الاربع قبل الظهر والجمعة وبعدها فيه
لأنه شرعت بتسليمه واحدة فاعتبرت بنية الاربع فيها فليزمنه فيلحق
ثم بالقرائن قد علمت بما سبق الخلاف فيه تفصيلا
ونفسد ما بعد القيام بقعدة ومن قال لا ترك التشهد يشتر
الصحة فيفسد ما للصلاة ومن موصولة وقد استعمل البيت على مسئلة
واقوال متفرقة عنها وهي ما لو سمي المصلي عن التشهد الاول وقام ثم عاد
اليه صرح في صدر البيت بفساد الصلاة وعذاه الى شرح الكثر للزيلعي
وانه الصحيح وفي القدوري اذا استوي قاعدا ثم علم انه لم يقعد وعاد
فسدت صلاته وكذا هو في الذخيرة وغيره لا قال لان القيام مشدوع
بعينه فاذا وجد ادبي ما يطلق اسم القيام استمرار الركوع في نفسه فلو عاد
الى القعدة يصير افضا للركن بعد القيام لمكان الواجب وانه لا يجوز وفي
شرح الكثر وغيره لتكامل الجنابة برفض الفرض بعد الشروع فيه لما ليس
بفرض ويحتاج بحث في ان في النفس من تصحيح الفساد شيئا لان غاية ما
وجد زيادة قيام ما وان كان لا يحل فبالصحة لا يحل لان زيادة ما دون الركعة
لا تسد الا ان يفدق باقترانها بالفرض لكن قد يقال التحقق لزوم الاثم ايضا
بالرفض اما الفساد فلم يظهر وجه استلزامه اياه فيخرج هذا البحث

القول المقابل للصحيح انتهى وقد رأيت بخط العلامة نظام الدين السبكي
تصحیح عدم الفساد وكأقول لقائل ان يمنع قول شيخنا غاية ما وجداه
ويقول الفساد لم يات من قبل الزيادة بل من قبل رفض الركوع بعد
التمام لاجل الواجب وهو ما استشعره بقوله الا ان يعرف في اما وجه
الفساد فما تقدم وبما يجب عن ورود سجود التلاوة بانها شرعت لذلك
على خلاف القياس وغايتها المنكرين وبانها لا تقتضي الرفض حتى لو
تذكرها بعد الركوع عاد اليها ولا يرفع كوعه لانه لا يلزمه اعادته
وكذا يقول في العيون اذا تذكر في الركوع له حكم القيام حتى اعتبرنا
مدرك الامام فيه مدركا للقيام والركوع قبل الرفع منه لم يرفع فهو قابل
لرفض ما بعد التمام بالقيام ليس يقابل للرفض في ظاهر الرواية كذا في
الذخيرة وهذا على الرواية الضعيفة القابلة بالعود الى القنوت اما
على الرواية الراجحة القابلة بعدم العود يتأكد الفساد لانهم علموا
بعد رجوعه اذ رفض الركوع بعد التمام لاجل الواجب فخرجوا مع العتابي لو
سهي عن القنوت في الوتر في الركوع هل يعود فيه روايتان والاختار
انه لا يعود ويسجد للسهو والركوع الاول هو المعتبر لانه حصل بعد
قراءة قامة هو الصحيح وعن رفض الظهر مثلا بعد الشروع فيها منقدا
اذا اقامت الجماعة لا دأب بالجماعة وهي سنة مؤكدة فذاك رفض قبل
تمام الفرض للسنة وانه جائز او يمنع كونه للسنة للآتيان بالرفض
على وجه الاحتمالية فلم يكن رفضا للفرض لاجل السهو وفي رفض القيام
بعد تمامه لاجل زيادة نقص بعد تحريم عدا اعادة واجب
سقط وفات محله ولهذا صح عدم الآتيان بالتشهد على القول
بعدم الفساد وقد ورد النهي بعدم العود الى القعود في حديث
المغيرة الذي اخرجه ابو داود وابن ماجه والدارقطني والبيهقي ولفظه
اذا قام الامام في الركعتين فان ذكر قبل ان يستوي قايما فليجلس
وان استوي قايما فلا يجلس ويسجد سجدة في السهو وفي رواية الدارقطني
وان لم يستمر قايما فلا سهو عليه وتضعيف بعض روايته لا يضر لان له شواهد
اخرجه الحاكم في مستدركه عن غير واحد من الصحابة مر فوعه والله اعلم
وافهم من العجز ايضا لا تفسد عند طائفة وذكر في الغاية عن الجرحاني
ثم اختلفوا انه هل يشهد او يعود الى القيام فالصحيح الذي عليه الاكثر

انه لا يشهد ويعود الي القيام واليه الاشارة بقوله ومن قال لا ترك
 الشهد يشهد قال في الغنية بعد ان قم لشئ الامة كن ترك القعدة
 الاولى في الغرض فلما قام عاد اليها وذكر انه لم يكن له العود يقوم في الحال
 وفي الجنب لو عاد بعد الانتصاب مخطيا قيل يشهد والصحيح انه لا يشهد
 ويقوم وفي شرح الترمذي عن الحسن وزاد ولا ينقض قيامه بعود لم
 يوربه كمن قرا الفاتحة والسورة وركع ثم نقص ركوعه بسورة اخرى
 لا ينقض قد علمت تخصيص الغنية ذلك الغرض وكذا في الذخيرة وغيرها
 حيث صوروا ذلك في الظهر والعشاء والمغرب والمصنف صرح بذلك في شرح
 وقال وهذا فيما اذا كانت الصلاة فرضا واستدل بان كل شئ من
 النفل صلاة على حدة واما القعدة الاولى في النطوع فوضع عند محمد
 فكانت كالاخيرة وفيها يقعد وان قام قلت وفي شرح الترمذي
 ولو نقص الى الثالثة في النطوع بالاربع فذكر قبل ان يستتم قايما يقعد
 وان استتم قالوا قبل لا يعود كما في الظهر وقيل يعود وذكر الشهيد عن محمد
 انه يعود والاوجه ان لا يعود وفي التورق قالوا يعود تحذرا عن قول محمد ان التورق
 تطوع عند وفي الترخاينة عن العتابة الصحيح انه لا يعود وفي جوامع
 الفقه للعتابي وفي النطوع يستتم قال بعضهم يعود ما لم يقعد بالبعد
 والصحيح انه لا يعود فانه روي عن محمد بن ابي عمير عن ابي بصير عن ابي
 بعد امكن القعدة ثم تذكر بعضي قيام الصحيح وهذا اقر على انه لا يعود
 وفي الخلاصة على قياس قول محمد يعود ويقعد وعندهما لا يعود ويلزمه
 السهو والاربع قبل الظهر حكم النطوع وكذا التورق عند محمد وعند ابي
 حنيفة رحمه الله ففيه قياس في استحسان في الاستحسان لا تقيد وفي
 القياس تقيد وهو المأخوذ ذكره الصدر الشهيد في التراويح انتهى
 ولا يخفى عليك خلوا البيت عن هذه المعاني وان كان حتم الفوايد
 فغيرته ونظمت المسئلة فاطرافها مترضا للتورق والنفل ايضا مع النص على
 القعدة الاولى فقلت

لاولي تعود الغرض بكل قومة اذا عاد تصحيح الفساد بحذر
 ومن ينفه ينف الشهد جهم وفي التورق والنفل اختلاف عظم
 الصغير في قوله ينفه للفساد وقول لاولي تعود الغرض احتراز عن القعدة
 الثانية والنفل وقول بكل قومة ينفه مفهومه ان لم بكل القومة بان

كان اقرب الى التعود يعود اليه ولا فساد ولا سهو وقول تصحيح الفساد
 بحذر واشهر بمفهومه الى ان مقابلة القول بالصحة الذي صرح به
 قول ومن ينفه ينف الشهد فلا ينافي به بل يعود الى القيام وقول
 جهم ينفه ان بعضهم يقول بالشهد ياتي وقول في التورق والنفل
 اشارة الى الخلاف المتقدم فيها وقول يخطي يمنع العود فيها على
 الصحيح ويعتبر في نظم المسئلة في يمين لمجد فيها من الفوايد ثم اعلم
 ان كمال القومة يحصل بالاقرب الى القيام قالوا لم يذكر وهو للعود
 اقرب قال ابن الفضل لا سهو عليه لانه كان لم يقم فان ما يقرب
 من الشئ يؤخذ حكمه وفي الهداية انه الاصح وقال غير يلزمه السهو
 لانه اخرا الواجب عن وقته لما استغل وفي فتاوى الوالوجية انه
 المختار قال الحلواني ومسانعنا رحمهم الله تعالى استحسنوا رواية
 ابي يوسف كذا في الذخيرة وغيرها واختلفوا في تفسير القرب فقل
 ما لم ينصف النصف الاسفل يكون الى التعود اقرب قال قاضي خان
 وفي رواية اذا قام على ركبته يقعد ويجهد للسهو ليستوي قبله الاولى
 والثانية وعليه الاعتماد وان رفع اليديه عن الارض وركبناه على الارض
 لم يرفعها فلا سجود عليه وهكذا روي عن ابي يوسف وما لم يستتم قايما
 وهو الاصح وظاهر المذهب ولفظ الحديث المتقدم

ولا يتبعوا بعد القيام امامهم اذا عادوا والاتباع بقض يقدر
 ولا يتبعوا بالتحية فهي الغالب اي المامومين دل عليه قوله امامهم وهو
 مفعول وجوز قرأته بالوقفة وامامكم بالكاف نصيبا للخطاب وبعد قيام
 طرف وهو مخصوص به والاتباع مفعول مقدر تقدم عليه وقد استعمل
 البيت على المسئلة المقدمة منقولة الى الامام والمامومين قال في
 الغنية بعدما تقدم من كلام شرف الامة ولو عاد الامام لا يعود معه
 القوم تحقفا للمخالف ومن كسب السائل وقال يعود معه القوم
 واليه اشارة بقوله والاتباع بعض يقدر

في صلاة الجماعة

وسنن يثا كيد الجماعة واقترن كفاية او غنيا او جيب قنور
 سقط بقنوين يثا كيد لا لبقاء لأم الجماعة الساكنة ولا بدور البسالة
 بنقل حركة هم في الاول واول ووجب والوزر لانه والمعنى انه يأم
 تاركها وقد استعمل على اربعة اقوال في الجماعات **الاول** المسئلة

موكدة وهو قول الاكثر نقله في الهداية ونقل عن شرح خواهر زاده انها
موكدة غاية التوكيد ومثله في القنية قال ولو تركها اهل ناحية اوجب
قتالهم بالسلح لاها من شعائر الاسلام وكان محمد يرضيهم ولا يقاتلهم **الثاني**
انها واض كفاية نقله صاحب القنية **الثالث**

الرابع انها واجبة نقله في الملتقط والغاية وفي القنية
انه مذهب العراقيين وانه ياتى بتركها بلا عذر وقال المصنف انه اليه اشار
بقوله فيوزر وعند الخراسانيين انما ياتى اذا اعتاد تركها ومشي في الحقبة
وشرحها البدائع على الوجوب وقال في الغاية انه قول عامة المشايخ
وفي الحقبة انه قول محمد في غير رواية الاصول وفي المفيد الجماعة واجبة
ويسميها سنة لوجوبها وهو معنى قول بعضهم تسميتها واجبة وسنة موكدة
سواء قال في البدائع انها تجب على الرجال العقل البالغين الاحرار القادرين
عليها من غير حرج واذا افادت لا تجب عليه الطلب في مسجد اخر بالاتفاق بين
اصحابنا رحمهم الله تعالى لكن ان في مسجد ايرجوا ادراكها فيه فحسن وان صلى
في مسجد حقه فحسن وفي القنية اقامتها في البيت الاصح انما كانا قاسما في المسجد
الا في الفضيلة وهو ظاهر مذهب الشافعي رضي الله عنه وقد فاته من الاقوال
خامس وهو انها مستحبة ذكر في جوامع الفقه وقد بسطت القول عليها في كتابي
الموسوم بالاشارة والرمز مع بيان الوجوب والادلة **قال المصنف**
وان سكنت الجيران للترك يا ثمونا وتاركها من غير عذر يعجز
المراد من الترك ترك الجماعة والصيغة في تاركها الجماعة وقد استعمل البيت على
مستلئين من القنية والغاية مفترعين على ما تقدم **الاول** في القنية وهي
ناية النظم قال بعد ان قم لشمس الايمة الحلواني وعمر الحافظ وغيرهما من
ترك الجماعة من غير عذر يجب عليه التعزير ويأثم الجيران بالسكوت عنه
وهي الثابتة في القنية والنظم والوجه فيه السكوت عن المنكر وترك
سنة من سنن الهدى وقد تقدم الكلام على البيت السابق **قال المصنف**
وعزاه في الغاية الى شرف الايمة عمدا الحافظ ونجم الايمة يستعمل بتكرار
الفقه ليلا ونهارا ولا يحضر الجماعة ولا يعذر الامام والمؤذن والجيران
بالسكوت عنه ولا تقبل شهادته وعنه ايضا يستعمل بتكرار اللغة فتقوت
الجماعة لا يعذر بخلاف تكرار الفقه ومطالعة كتبه وانه يعذر في ترك الجماعة
وحمل على الاول على المواظبة للترك لها ونا وتكاسلا **الثاني** على من لا

يو اظير ذلك ويتركها استغفالا بالافقه ينفع نفسه والمسلمين وهذه بعينه
في القنية ولعل السخى نقله منها وعزى الحل الى القاضي البديع وقال
وكلام الجوابين على هذا التفصيل حسن ولا يفهم من عجز البيت جواز الترك
ومن صدره ثواب الجيران على الامور العذر المحذور للترك نقله في
القنية عن صلاة الحلافي المطر والبور الشدي والظلمة الشديعة
والخوف والجس وذكر عن شمس الايمة الحلواني في الوحل ونقل المصنف
عن الغاية خوف الجرح في حضورها وقال محمد لا تجتمع الجماعة ولا الجماعة
على المريض والمقعذ والزمن والاعمى ومقطوع اليد والرجل من خلاف
او مقطوع الرجل والمفلوج الذي لا يستطيع المشي وان لم يكن به الهل
والشيخ الفاجر وفي البدائع انها لا تجب على الاعمى والزمن مطلقا وعند
محمد اذا وجد قائد او كاملا وشيخا قال في شرح الهداية الظاهر
انه في الاعمى بالاتفاق والخلاف في الجماعة في الجماعة ففي الدراية قال
محمد لا تجب على الاعمى وقد تقدم في القنية لكن الخلاف ثابت في الحقيقة
ويمكن ان يكون كلام محمد هذا حكاية لمذهب الامام لا القول نفسه قيل
سئل ابو يوسف عن الجماعة في طين ورده عنه فقال لا احب تركها
ومن لم يجد ناصحا في الصف فرجه تفرد خلف الصف والآن يقدّر
وقل جذبه من الصف احرا اي اولى حال الركوع **ويؤخر**
ويترحمهم ان ساءوا الحديث جائز وفي عجزنا قيل **التاخر** انص
صاح ترخيم صاحب والفرجة المكان الحال بين السنين وهي مفعول
محمد وف مفرد جواب ترخيم صاحب من او اخر بفتح الخاء المجرمة معمول
الصدر الذي هو حذفه وهو مبتدأ يضاف الى الضمير القايده على من وجب
اي وحرف اخر للضرورة والى يتعلق بقوله يؤخر وضمير ترخيم يعود او
هما على من والنا في على اهل الصف وفي عصرنا يتعلق بالتاخر او باصر
والناخير او قبل انصر خبر وقد استعمل الابيات على مسلة ما اذا انى
الصلاة فوجد الصف موصو صا لا فرجة فيه واقر الى العلم في ذلك قال
في القنية بعد ان رمل لسم قندي بمجموعة اتي جماعة ولم يجد في الصف فرجة
يقوم وحده ولا يجذب احدا ثم رمل لمحسن وقال وقيل يقوم وحده ولا يعذر
وقيل يجذب واحدا واحدا من الصف الى نفسه فيقفه الى خلفه والاصح
ما روي هشام عن محمد انه ينتظم الى الركوع فان جارجل ولا يجذب اليه رجلا

او دخل في الصف قال مولانا البدیع والقيام وحل اولي في زماننا الغلبة
 الجمل على العوام فاذا جره تفسد صلاته وقيد في الغاية الخذف اذا خاف
 فوت الركعة اذا علم انه لا يتاذي به وفي شرح الاستبصار ان القيام وحل
 اصح واولي في زماننا ولا يخفى عليك ان النظم غير وافي بما نقله عن
 القسبة لانه لم يشد الي ما قالوا انه الاصح بما روي عن محمد بن عبد الله بن محمد
 من القيام وحل في زماننا يصلحها التي لا يستعملها في الاقوال الضعيفة
 والاخلال بما قيد به الجذب في الغاية فلو كان النظم هكذا
 فقد دخل في الصف غادر فرجة ويجذب شخصا قبل والبعض ينكر
 وصح ان الجذب عند ركوعه لنا نصا او انه للصف بعد
 وقيد جذب بانعدام الاذي به وفي عصرنا قالوا التوجه ابصر
 لاستوفى جميع ذلك وهل الحكم في المسجد والصحة سواء بعد امر لا قال في
 جوامع الفقه ولو كان في الصلاة ينبغي ان يكبر ولا ينجذب به فلو جذبته وتأخر
 ثم كبر قبل تفسد صلاة الذي تأخر والصحة لا تفسد لان قيامه اخذ ذلك حكم
 المسجد والله اعلم **ومن خلف الحان يودي صلاته يعيد على ما ينبغي وتحرر**
 قال صون المسئلة ان من ادي صلاة خلف الحان اي دابه وعادته ونجته
 اللحن في كتاب الله دل عليه ضيعة فقال قال في القسبة ينبغي ان يعيد صلاته
 فتولي وتحرر يعني قرأته من اللحن وتحرر قراءة من يصلي خلفه ثم نقل عن الغاية
 عن بعض الفتاوي اذا كان يذول في القرآن ويكثر اللحن في يوم الناس
 ولو امر بمنع واخل المصنف من هذا انه من لا يكثر ذلك منه بل قد سبقه
 لسانه احيا نا لا يعيد من خلفه وفي القسبة رقم للو بوري وقال قضى
 بعض المتقدمين صلاته وقال ان الاما تر حرج في قرأته فعلى يقينهم قضاء
 ان كان ذلك فبقها ثقة على اني لم اقف على مسئلة في نسختي في القسبة ومسئلة
 النظم تفيد انه ينبغي الاعادة مطلقا علم يقينا بوجود اللحن منه في تلك
 الصلاة ولم يعلم والظاهر ان الاعادة على وجه الاستحسان واما
 مسئلة اللوري فبينة على العلم باللحن في تلك الصلاة وظاهرها
 وجوب الاعادة ولو لم يتكرر ذلك وينبغي ان لا يفترق بين اللحن المخل
 بالمعنى وغير المخل وقد تقدم قريبا ذكر مسئلة اللحن فارجع اليه سلك فحل
 بنظم مسئلة اللحن وفيها اقوال منها ان كان يمكنه ان يتخذ من القرآن
 آيات ليس فيها تلك الحروف فصل الا الفاتحة فانه لا يترك قرأها

من صلى خلف الحان

فان قرأ مع امكان القدرة بغيرها فالصحيح انه لا تجوز صلاته لانه تكلم
 بكلام الناس مع قدرته على ان لا يتكلم ومثله يوجب فساد الصلاة كذا
 في بعض نسخ زلة القاري وفي بعضها القياس ان لا تجوز صلاته وفي
 الاستحسان تجوز وبالقيا س نأخذ وان كان لا يخل قيل لا يسكت ولو
 قرأ تفسد صلاته وقيل يقدر ولو سكت تفسد على قول تجوز القراءة
 بلحن وما نقل فيه تلك الحروف قال الصدر الشهيد المختار للفتوى
 في جنس هذه المسئلة ان يجتهد المأثر في تصحيح هذه الحروف فاذا لم يقدر
 على تصحيحها فصلا ته جائز وان ترك جهده فصلا ته فاسدة ولو ترك جهده
 في بعض عمره لا يسعه ان يتركه في باقية ولو تركه تفسد صلاته الا ان
 يكون الدهر كله في تصحيحه قال في الذخيرة وانه مشكل عندي لان مالك
 كان خلفه فالعبد لا يقدر على تغييره وقد نظمت في ذلك ابيات ثلاثة حال الكتابة
 قلت هذه الابيات والالغ ان يلتقي مع الامارة والالغ فيها ان عداها فيهدر
 وان لم يجد يسكت وتفسد ان تلاه وبالعكس قول في الدواوين يطهر
 وللصدر في تصحيح جهده عمر وفي تركه المفساد وهو المحذور
 المراد بالامر الفاتحة لانها امر القرآن والضمير فيها وعذاها للآية وفي
 يهدر للصلاة وكذا تفسد والضمير في تركه للاجتهاد في الصحيح وفي النزاهة
 لو قرأها مكان الحان للجهل عمدا كقراءة الترك الهد لله الرحمن الرحيم
 وعدوا امثاله ثم ذكر ما ذكرنا انه المختار من الاجتهاد في تصحيح تركه
 وان كان الحراسا يرون يقعون بالجواز عند تقدير الاقامة لكن لا يقدر
 ثم قال وكذا الذي لا يقدر على اخراجها الا ابتداء من لا يقدر
 على التلفظ بحرف من الحروف وكذا من يقف في غير موضعه لا يوم
وقد ذكر هو بعد الفراغ فعودهم السنة خير الخلق فيما تصور
 الضمير في كرهوا الاصحاب وفي فعودهم للمصلين وبعد الفراغ ظرفة
 ولسنة يتعلق بعودهم اي لاجل السنة اي لاجل تأخيرها فيما تصور
 اي يتصور استئثار البيت على مسئلة من الاختيار شرح المختار ان
 القعود بعد الفراغ من الفرائض يتصور السن بعد ها لاجل الدعاء
 مكره وقال وحذفت اليها من يتصور والذي يتصور فيه السنة
 ثلاث صلوات الظهر والمغرب والعشا وعبارة كل صلاة بعدها سنة
 يكره القعود بعدها يشغل بالسنة فلا يفصل بين السنة والمكثرة

وفي القنية رقم لظي الدين المرغيناني وقال آخر السنة بعد الفرض ثم
 إذا ما في آخر الوقت لا يكون سنة ثم رقم لعين الأئمة الكرابيسي وقال
 يكون سنة وذكر عنه في موضع آخر الكلام بعد الفرض لا يسقط السنة
 لكن ينقص ثوابه ثم رقم لصلاة الجلاي قال كل عمل بنا في التهمة
 أيضا قال رضي الله عنه وهو الأصح وفي فتوى البرازي والأفضل
 في التأخير عن الفرض البيت أن كان يعلم أنه يصليها في البيت والأفضل
 أفضل وكذا سنة الجمعة والوتر في البيت آخر الليل أفضل وفي
 القنية بعد أن رقم ذكر مراتب السنن وأن قواها ركعتا الفجر ثم سنة
 المغرب ثم التطوع بعد الظهر لأنه متفق عليه وقيل مختلف فيه ثم
 التطوع بعد العشاء ثم التطوع قبل الظهر ثم التطوع قبل العصر ثم التطوع
 قبل العشاء قال ثم الأفضل أن يكون كله في بيته إلا في التراخي
 ونقل في النهاية ذلك عن الحلواني وقال لأن في التراخي إجماع
 الصحابة رضي الله عنهم ومنهم من قال يحمل بعض ذلك جانا في البيت
 والصحيح أن كل ذلك سواء ولا تختص الفضيلة بوجه دون وجه ولكن الأفضل
 ما يكون بعيدا من الريا واجمع للاخلاص والخشوع ثم نقل عن الحلواني
 لأبأس أن يقدا بين الفرض والسنة إلا وراد وفي شرح التسهيل
 القيام إلى السنة مستملا بالفرض مسنون

ولو خشي قمار خلف مسلم يشفع فلم يثبتته وتترقوت
 ويكره في غير الصيام جماعة لها وبه قيل أنفرادك أجدر
 وتجزي قمار من لم يقل بوجوه وعن بعضهم لا والمقدم أظهر
 مسلم بكسر اللام المشددة وجماعة مفعول ما لم يسم فاعله وصير لها
 الصلاة الوتر وفيه للصيام وانفرادك مبتدا وأجد الخبر والجملة
 معمول القول وصير تجزي للوتر وكذا في وجوبه وقد اشتملت الآيات
 على مسائل متعلقة بصلاة الوتر **الاول** لو اقتدي خفي في الوتر
 بشافعي وغيره ممن يسلم على رأس الركعتين لا يسلم الخفي معه ويصلي بقية
 الوتر لأن إمامه لم يخرج بالسلام عن صلاته عنده لأنه مجتهد فيه كما لو
 اقتدي بإمام قد عرف ويرى الإمام أنه لا ينتقص صوته صح اقتداؤه
 به لأنه مجتهد فيه فطهر ربه صححة في حقه ذلك الرأزي في شرحه وقال
 الطرطوسي فيه نظردان القاطع للتحريم وجده وهو السلام بين

اقتدي خفي في
 الوتر بشافعي

إذا ما في آخر الوقت لا يكون سنة ثم رقم لعين الأئمة الكرابيسي وقال يكون سنة وذكر عنه في موضع آخر الكلام بعد الفرض لا يسقط السنة لكن ينقص ثوابه ثم رقم لصلاة الجلاي قال كل عمل بنا في التهمة أيضا قال رضي الله عنه وهو الأصح وفي فتوى البرازي والأفضل في التأخير عن الفرض البيت أن كان يعلم أنه يصليها في البيت والأفضل أفضل وكذا سنة الجمعة والوتر في البيت آخر الليل أفضل وفي القنية بعد أن رقم ذكر مراتب السنن وأن قواها ركعتا الفجر ثم سنة المغرب ثم التطوع بعد الظهر لأنه متفق عليه وقيل مختلف فيه ثم التطوع بعد العشاء ثم التطوع قبل الظهر ثم التطوع قبل العصر ثم التطوع قبل العشاء قال ثم الأفضل أن يكون كله في بيته إلا في التراخي ونقل في النهاية ذلك عن الحلواني وقال لأن في التراخي إجماع الصحابة رضي الله عنهم ومنهم من قال يحمل بعض ذلك جانا في البيت والصحيح أن كل ذلك سواء ولا تختص الفضيلة بوجه دون وجه ولكن الأفضل ما يكون بعيدا من الريا واجمع للاخلاص والخشوع ثم نقل عن الحلواني لأبأس أن يقدا بين الفرض والسنة إلا وراد وفي شرح التسهيل القيام إلى السنة مستملا بالفرض مسنون

الركعتين والثالثة وصلاة المأمور مبنية على صلاة الإمام فكيف إن
 يقال أنها قامة وقد انقطعت بالسلام وأيضا فالوتر عند الشافعي
 بالثالثة وعندنا بالثلاثة وقال أنه لم ير من الأصحاب من شق
 الصدر بالكلام على هذا الموضع وقال غيره لا يصح الاقتدا في فصل
 الرعا في قيل وبه قال الأكثرون فثبت المصنف رحمه الله بأن
 اشفي في المعنى الذي اراده ثلاثي وقال أن الرازي أشار إلى جواب
 نظره بقوله لأنه مجتهد فيه وإن كون الوتر عند الشافعي بالواحدة
 فقط ممنوع ونقل عن النووي أن أقله ركعة وأدنى كماله ثلاث
 ولكن أحد عشر قلت أن اشفي في المعنى الذي اراده ثلاثي بمعنى
 امتناعه من الرباعي ممنوع ففي القياس شفاؤه بشفيه براه وطلب
 الشفا كاستفاه وهذا لأن الموضع مع مسألة البيت الثالث ما يحتاج
 إلى تحريم لا خلاف أقوال المشايخ فيها فالخاسل أن كلام الرازي يقتضي
 صحة الاقتدا وأن علم من الإمام ما يزع به فساد صلاته بعد كون
 الإمام مجتهدا فيه وظاهر كلام قاضي خان والفوايد الظهيرة عدم
 الجواز وذلك على أن المعتمد في حق المقتدي رأي نفسه ورأي إمامه
 والذي عليه الأكثر وهو الأصح أن المعتمد في حقه أي نفسه فقصص صلاته
 خلف شافعي راء من أولس وقال الهندواني وجماعة أن المعتمد رأي
 الإمام أيضا وعليه مخرج كلام الرازي فإنه ليس بمصل ولا بنا على القدم
 ويؤيد الأول مسألة المقتدين في ليلة مظلمة كل إلى جهة حيث صلوا
 صلاة من لم يعلم حال إمامه دون من علم لاحظا إمامه **الثانية** من
 الذخيرة والغاية وهي كراهية صلاة الوتر جماعة في غير رمضان وعليه حمل
 قول من قال لا يجوز ومن قال لا تصل وفي الغاية عن الحواشي لو اراد أن
 يصلي الوتر جماعة خارج رمضان فله ذلك عند بعض المشايخ وفي الكافي
 ولا يوتر جماعة خارج رمضان للإجماع وفي التحف والمزيد بعد أن رقم
 للمفتاوى الصغرى الاقتدا في الوتر خارج رمضان يجوز لأنه مانع من صحة
الاقتدا الثالثة أيما أفضل في رمضان صلاتها جماعة أو منفرد
 قولان في النهاية اختار الانفراد بها في منزله عن علمنا ونحوه في شرح
 الكنز للزيلعي وفي فتاوى قاضي خان والنهاية فالصحيح أن الجماعة أفضل
 من قوله قيل فم القولان قلت قال في الظهيرة واختار أبو علي النسفي

ان الوتر بالجماعة في رمضان احب الي واخشا وعلى انارحهم الله ان
الرجل يوتر في منزله في رمضان ولا يوتر بجماعة كذا في الذخيرة وعلى بان
الصكابة لم يجتمعوا على الجماعة فيه كما اجتمعوا على التراخي وهذا يقتضي
ان المذهب خلاف ما صح قاضي خان وان نصحيته ترجيح منه لقول ابي علي
النسفي لا اختيار في المذهب **الرابعة** لو اقتدي بمن يراه سنة في المحيط عن
الامام محمد بن الفضل يصح ان كلا ينوي الوتر ولم تختلف التنية انتهى وتامه
بان المعتبر ابي القتيدي نفسه وحكي في القنية عن عمر الحافظ الجوزي فعلا
بضعف الوجوب ولهذا لزم في القراءة في الركعات كلها ثم نقل عن شرح
الارشاد وصلاة الحلاي عدم الاجزاء قال في شرح الارشاد باجماع
اصحابنا لانه اقتدي المفترض بالمنفصل والمصنف اختار القول الاول
والذي لك شار بقوله والمفهوم اظهر وفي شرح القنوية لان الضمان
مشكل بصلاة العيد فانه سنة عندنا واجب عندنا وانه لم يرد فيه خلاف
قال في النهاية وهذا الذي ذكر من اقتدا المفترض بالمنفصل لا يستقيم
لان الصلاة مستحقة وان اختلف الاعتقاد بحقيقته لان الحقيقة لا
يجب عليه اعتقاد الفريضة فاستويا ولكن لعل النصيحة المانعة من
الاقتدا انه مخرج بالسلام من الصلاة فلا يجوز الاقتدا به لاجل ذلك
وفي التيسير المريد اذا اقتدي في الوتر بمن يراه سنة وهو يراه واجبا
ينظر ان كان الوتر هو يراه سنة او تطوعا جاز الاقتدا بمنزلة من صلى
الظهر خلف اخر وهو يرى ان الركوع سنة او تطوع وان كان افتتح التطوع
بنية السنة لا يصح اقتدا المفترض بالمنفصل كذا ذكره الامام فخر
رحمه الله وهذا قول ثالث مفصل لم يترض له المصنف وهو اولي بالنظم
لانه اغرب فالحقته في بيتين فقلت

• وان ينوي وتر يصح اقتداؤه • وان سنة ينوي فلا البعض يذكره •
• وناويه المندور او ولي بعضهم • اذ اما تريد الفل من قبل تندر •
مسئلة البيت من القنية قال بعد ان رقم لسئل الائمة الكرخي النفل بعد النذر
افضل من اذ ايه بدون النذر ثم ومن لعين الائمة الكرايسى وقال اذ اراد
ان يصلي لو اقل قيل يندرها ثم يصليها وقيل يصليها كما هي فروع منها ايضا
رقم لسئل الائمة المكي وظهر الدين المصنف في لو نذر بالسنن واتي بالمندور وهو
للسنة وعن تاج الدين صاحب المحيط انه لا يكون اثباتا بالسنة قال في المنية

لانه لما التزمها صارت صلاة اخرى فلا ينوب مناب السنة قلت
هي وان انصفت بالوجوب فهو لا ينوب في السنة ولا يخرجها عن كونها سنة
فان المندور في صورتها صلاة سنة الظاهر وزادت وصفا لوجوب القطع
المنهي عنه فلا يتطاول اعمالكم فيكون بالاتمام واجبا يلزم بقطعه قضاء
على ما تقر في موضعه واذا اخرج هذا علمت ان النظم غير المنقول شعر
خاصل ما في القنية عن الكرايسى حكاية قولين في افضلية المندور وروين
بها كما هي وهذا ظاهر وظاهر النظم انه انما قولان مغايران للقول
الاول المنقول عن المكي واخل بنظم مسئلة البيتين بيان المندورة
والاشارة الى ارجحية المندور لان الواجب فضل من السنة كما لا يخفى
فاستخرجت الله تعالى وغربت البيت فقلت

• ورجح نذرا النفل اولى وسنة • اذ اندرت لم يبق اوبق احدون
وقول لم يبق اي يبق سنة وهو قول ولد صاحب المحيط اوبق سنة وقل
من الوجه فيه والله تعالى اعلم

وفي كل شفع في التراخي يتكبري يستحانك اللهم حين يتكبر
استعمل البيت على مسئلة من الغاية والواقعات ما خلاصه ان الامام ان
علم في التراخي بنقل الزيادة على التشهد لا يزيد ويقتصر بالتشهد لان
الدعوات ليست بفرض ولا سنة ولكن ياتي اذا كبر بالشا في كل تكبير
منها يعني في اول كل شفع والمراد بالشا سبعا نك اللهم وعحدك الى اخره
وفي الغاية المختار ان لا يترك الصلاة ولا الشا الاقتراح وعلله في
البيازية بتبعي للعتابي بان الصلاة فرض عند السامعي بخاطبه والله اعلم
وان شكك المسبوق في قدر ما بقي فقلد من معة الفساد مقدر

استعمل البيت على مسئلة من القنية رقم لعين الائمة الكرايسى قال شك
الامام انها الثالثة او الرابعة فانتظر قيام القوم او قعودهم وبني عليه
جاز لانه طالب اماره بخلاف ما اذا دخل في صلاته رجلا من معا فلي
فرغ شك احدهما انه مسبوق ام لا فاقتي بفعل صاحبه تفسد هذه
هي مسئلة النظم قلنا وظاهر عبارة القنية انه لا يقتدر واحد منها بالآخر
وانما اعتبر بفعل صاحبه فهو طالب اماره مثل الامام سوا فلا ينبغي ان
تفسد صلاته وعلى المصنف الفساد بانه اقتدي بمن لم يتخذ الاقتدا به
وانه فاسد لانه تعليل لا يخالف التصوير الذي نظمه ثم قال مع احتمال

ان يكون الغلط من الداخل معه لان الشك تساوي الطرفين ولا يظهر فيه
كونه علة لفساد طلبة الامانة على ان الامام فخر الدين قاضي خان كوفي
فتاويه وجلان اقتديا بالامام بعد ما ادى الامام بعض الصلاة ثم قاما
يقضيان فقبض احدهما انه بكم سبق فنظر الى صاحبه وقضى مقدار ما قضى
صاحبه ولم يقتد به بخور صلواته وذكر قبل ذلك انه اذا اقتدي احدهما
بالآخر فسدت صلاة المقتدي ومثله في الوقفات وزاد قرا او لم يقرأ
وهو المختار لانه اقتدي في موضع الانفراد به على الذخيرة وفي شرح
الاستيعاب قال كذا المقيمان اذا صلحا خلف المسافر وقاما الى
تمام صلواتهما فاقتدي احدهما بالآخر في حال قضائهما فسدت صلاة
المقتدي لانه اقتدي في موضع يجب عليه الانفراد ولا يتوهم من قوله هو
المختار الاختلاف في المسئلة لان ايمنا رحمهم الله تعالى مطبقون على انه
لا يجوز اقتداء المسبوق بمثله ولا يغير به وان صلح خليفة لانه موثوم
بالقصد عقدا ولا يصح اماما وانما ذكر لئني توهم الفساد من جهة خلوه
ما قضاه على القراءة بنا على ان المقتدي لا يقرأ الا اذا تم هذا ينبغي
ان يحمل اطلاق صاحب الفقيه على الاقتداء والوجه له جميعا بين الاقوال
ويكون هذا قولنا اضعيفا لا يعمل به والحقت ما قاله قاضي خان في بيت
وقاضي خان قال ان صلواته تجوز اذا لم يقتدي وهو اظهر
وفيه تنبيه على انه هو الاظهر والاضحى في قول صلواته اي المقتدي في بيت
المصنف اذا لم يقتدي بمن معه وآيات الحركة لصرون الشهد
ويشهد تال للقراءة مطلقا وسامعها في خارج يتقرر
وذا خلعا ان لم يكن تابعا اتي بها بقصد والشيئان كلا يصور
اللام في القراءة للتعليل لاجل قراءة السجدة والضرب في سماعها للسجدة في
خارج اي خارج الصلاة وضرب داخلها للصلاة وفيها للسجدة وقد
اشتمل البيتان على مسلتين تتعلق بسجود الصلاة في الهداية وغيرها
قال المؤلف قوله ويسجد قال للقراءة مطلقا يعني سواء كان خارج
الصلاة او داخلها وسواء كان محمدا او جنبا او سكرانا فتلزمه ولا تلزم
الكافر والصبي والمجنون والهايض ولا ياتي بها الموت الا تابعا كما سيأتي
قلت فقوله في النظم ويسجد تال للقراءة مطلقا اطلاق في موضع تقيد
فانه اذا كان التالي موتا لا يسجد عند الامام والتالي وقال محمد باي بها

سجود التلاوة

والله اعلم

ومن سمعها منه بعد الفراغ من الصلاة وقد اشار اليه المؤلف بقوله في الشرح
كما تقدم ولا ياتي بها الموت الا تابعا لقوله ايضا لا تلزم المجنون قال
في الذخيرة وذكر مسألة المجنون في نوادر الصلاة اذا المجنون اذا قصر
فكان يوما وليلة او اقل تلزمه السجدة بالتلاوة والسماع كالة المجنون
فيودها بعد الإقامة وعن الفقيه ابي جعفر ان المجنون اذا تلا اية السجدة
انما تلزمه السجدة اذا افاق اذا لم يكن المجنون مطبقا فكان ينبغي ان
يقيد بالمجنون المطبق الا ان يحمل مطلق المجنون عليه ثم قال بقوله
وسامعها في خارج يتقرر اي السجدة ايضا على سماعها في خارج الصلاة
فدخل في الاطلاق وجهان احدهما سماعها ممن هو في الصلاة والثاني
سماعها ممن هو خارج الصلاة سواء سمعها من مجنون او صبي او كافرا او
حائضا وعند قصد سماعها او لا ولو سمعها من نائم او طيار او قد لم
يلزمه قلت وفي البدايع انها لا تجب على السامع من المجنون لانها
ليست بتلاوة صحيحة لعدم اهليته لا يفد امر التميز وشبه ذلك بالظن
والقراءة على اعتبار التميز في صحة التلاوة ينبغي ان يقيد به في الصبي
وحكي في الذخيرة في مسألة الظن قوله لا بالوجوب وفي مسألة التاخر قال
قد اختلف المسامح فيه والصحيح انه لا يجب ثم قال وقوله ودخلها ان
لم يكن تابعا اتي بها بعد دخل فيه الوجهان المخران احدهما ان يسمعها
الداخل من الداخل وهذا على اوجه احدها سماع القوم من الامام فاهم
يسجدون بها قال وهو مفهوم من ان لم يكن تابعا فدل على ان التبع
يتابع في الحال الثاني ان سمع القوم بعضهم من بعض وهم في الصلاة التام
ان يسمع الامام من القوم وهذا ان على الوجهين لا يسجدون في الصلاة ولا
بعدها عند اي حصة واي يوسف رحمهما الله تعالى وقال محمد يسجدونها اذا
فرعوا واليه الاشارة بقوله والشيئان كلا يصور بمعنى تصور سجود الملائكة
في الواجهة كلها انتهى قلت ولا يخفى ان الذي يعنى من النظم ان الذي يكون
تابعا ياتي بها بعد وانه ان كان تابعا يتابع في الحال ويحتمل انه لا ياتي
به مطلقا او ياتي بها فيها وقد علمت ما في ذلك مما سبق في ان المتابعة في
الحال انما هي في صورة سماعه من الامام فقط وفي غيرها عند السجدة
بعدها عند محمد والنظم لا يفي بذلك ولا يخفى ان ذلك بسماعه من الامام
مع ما في قوله والشيئان كلا يصور من الايضاح الثاني ان الذي يعنى

انه يصور الاثنان فيها بعد الصلاة فيها فغيرت الثاني وضمت اليه بين آخرين
 ، وذا خلتا ان من امام فتابع ، وبالعكس ومن مثله في صدره
 ، ومن بعدها ياتي بها عن محمد ، ومن خارج بعد الفراغ يقدره
 ، ولم فيها بل يعاد وثالث - يور بفساد في النواذر بسطده
 فغيرت اخلاها للصلاة اي ان كان سامعا من امام له فهو تابع للامام
 يسجد معه الحال وبالعكس اي اذا كان الامام سامعا من الموم وهو الموم والصبر
 في مثله للسامع من الامام وهو الموم وفي في صدر للسجد اي لا يعقب
 ولا يجب وفي بعدها للصلاة وفي ثاني السماع في صورتين وفي بها
 للسجد ومن خارج اي وما معها عن خارج عن صلاة بعد الفراغ من
 الصلاة يقدر عليه السجد بالاتفاق ولم يحذفها اي في الصلاة في هذه الصور
 وصبر يعاد للسجد والثالث هو محمد رحمه الله بفساد الصلاة ان يسجد
 فيها وقلنا في النواذر بسطده هذا الفساد ورواية النواذر كما مر بيانه
 والله اعلم **ومن تركها في الحال يسجد ساجدا وتكرمه بالندب قيل قندر**
 صبر تركها السجد للتلاق وفي من متعلق يسجد وصبر يسجد يعود على
 المصلي وتكرمه اي سجد التلاق للقاري بالندب فيندري اي سجد التلاق
 وقد استعمل البيت على مسكتين من القنية رقم الاستحبابي وقال نقل
 سجد التلاق عن موضع يلزمه السهو وفي القنية مثله قلت المعنى
 انه لو وجبت عليه سجد في الصلاة وهي صلته فتذكرها في اخر صلته
 فسجد ها قال يسجد للسهو وهذا التأخير ذكر معنى ذلك عصام رحمه
 الله وهذا مبني على ان سجد التلاق اذا وجبت في الصلاة كانت على
 الفور حتى ياتم بالتأخير واما اذا وجبت خارج الصلاة فوقيتها العبد
 كله لانها لا تحت الاعمال التراخي كذا في البدائع الثانية عذبة
 وهي مخالفة لرواية كتب الاصول فانهم قالوا في فضل الاستحسان
 ما حاصله ان سجد التلاق لم يجب قرينة مقصودة حتى لا يلزم والي
 هذا اشار الى ما نقل في القنية عن صلاة الجلاي لو قال الله على
 سجد تلاق تكمه وقال سجد وقال ابو حنيفة رحمه الله لا تكمه
 بخلاف اي يوسف والى عذابها ومخالفتها اشار بقوله فيندرو وجهه
 بقول الهداية في باب التيمم ان سجد التلاق قرينة مقصودة حتى
 صح التيمم لاجلها في قول القدوري ومعنى قولهم شرعت قرينة مقصودة

انها

انها شرعت ابتداء قرينة من غير ان تكون قرينة لآخر ومعنى قولهم في
 الاصول انها غير مقصودة لذاتها لاستعمالها على التواضع المحقق
 لموافقة اهل اليمان ومخالفة اهل الطغيان فكان قولهم متواردا
 على جهة مختلفة فلا تناقض وهذا مما اشار اليه في الخلاصة انتهى
 قلت والحاصل ان ائمة الاصول مطبقون على ان القياس يقتضي
 سقوطها به وصرحوا بان القياس هنا مقدم على الاستحسان وانها لا
 تلزم بالندب ولان ما ثبت وجوبه بدليل لا يمكن ان يجب بالندب اصلا
 ولان مطلق السجود لا يجب بالندب والكلام فيه كندجدا وهذا مما حصل
 به المقصود هنا فالقول عليه ما كتبت في الاصول لان نقله في القنية مما
 وقع في الهداية في باب الاوقاف المكره من قوله وما وجب لعنه
 كسجد التلاق فلا ينافي فيه فقد ذكر شيخنا بتعا من سبقه من السراج
 وغيرهم ان المراد بما وجب لعنه ما لم يتعلق وجوبه بعارض بعد ان كان
 نقلا كالمندور وسوا كان مقصودا لنفسه او لغيره لمخالفة الكفار وموافقة
 الابرار في سجد التلاق في اثبات الكراهية وقضاي حق البيت في
 صلاة الجنائز وعن اي يوسف لا يكره المندور ولا اثر لاجاب العبد
 كالاثر للتلاوته في اثبات الكراهية للسجد وقد يقال وجوب السجد
 في التحقيق معلق بالسماح لا بالاستماع ولا بالتلاق وذلك ليس فعلا من
 المكلف بل هو وصف خلق فيه خلاف للندب والطواف والمشرع فعله
 ولو لاه لكانت الصلاة نفلا انتهى وفيه نظر لانه لا خصوص للسمع بل
 يجب بالتلاق ايضا بالنص وفي فعل العبد بل قد يقال الاصل في وجوب
 التلاق ولهذا سميت بها واصنفت اليها ثم الوجوب على السامع للتلاق
 وان سقط عن الثاني في بعض الصور لعارض فتأمل والله تعالى اعلم
وصح عن النعمان بن محمد بمصر ثقات الجماعة فاكتب
ونعمان كل ثم يعقوب شارب يتيبنا فهدا والمصدر اكتب
 استعمل النعمان على اقوال علمنا رحمهم الله تعالى في اقامة الجمعة في
 مواضع من مصر الواحد وفيها اربع روايات **الاولى** وهي اصحها عن
 الامام ومحمد رحمه الله تعالى جواز اقامة الجمعة في مصر واحد في موضعين
 فاكثر السرخسي فيما نقله عنه صاحب الكافي وشرح الجمع وصحها بالرواية
 الصحيحة قلت وفي شرح الكفر الذي يلبي عنها جوازها في مصر واحد

اقامة الجمعة في مواضع

في مواضع كثيرة وهو الاصح وقال الرضوي وبه نأخذ **الثانية** يؤخذ من
المفهوم صحيح وهي الرواية الضعيفة عن الامام انه لا يجوز من جامع واحد
ذكرها في مختلف الرواية والجمع **الثالثة** الجواز في الموضعين لا غير
وهي مذكرة عن النبي الثلاثة وهي باي يوسف اشهد ذكرها عنه في مختلف
الرواية والجمع وغيرها واليه الاشارة بقوله وانبأنا كل اي من النبي
قال يجوز اجتماعين في مصدر **الرابعة** عن الامام باي يوسف انها يجوز
في موضعين اذا كان المصدر كبيرا او حال بين الخطبتين بعد كعدد ونص
في شرح الجمع وغيره على ان ابا يوسف رجع الى هذا القول واليه الاشارة
بقوله ثم يعقوب شارط الى اخر البيت وهذا كله في الكافي قلت
وفي الفخرية روي عن محمد عدم جوازها في ثلاث مواضع لقول الثاني
وان المسئلة رواية الاصحاب الاجلالات فان لم يكن بينهما نص فالجمعة
لمن سبق منها فان صليها معا فسدت صلاتها جميعا انتهى وفي البدايع
بعد ان ذكر مسئلة الاستسفا يوم الجمعة فهذا يدل على ان الجمعة تجوز في
موضعين وهو ظاهر الرواية وعامة الاعتماد انه يجوز في موضعين ولا يجوز
في اكثر من ذلك قال في آخر كلامه وما روي عن محمد في الاطلاق فمحمول على
موضعين الحاجة والضروة وفي التكملة للرازي ولا بأس بان يجمع الامام
في مصر في مسجدين ولا يجمع فيما هو اكثر من ذلك هكذا روي عن محمد وبه نأخذ
انتهى ثم ان المشايخ بنوا على عدم الجواز في موضعين واكثر وعلى الحكم
بالجمعة للسياقة على ما قدمناه الامر بصلاة اربع بعد الجمعة بنية اخذ
ظهور ذلك وقتها ولم يورد لها بعد ذلك المصنف رحمه الله وفي حظه من بعض
كتب الاصحاب ان يصلي الظهر قبل الجمعة لئلا يكون ظنا ان الجمعة هذا الجمع
الكثير غير صحيحة انتهى وهذا الكلام غير سليم لان التقديم المذكور ليس له
الظن الذي ذكره فقد وقع فيما قدر منه ولو سلم فسبقه للجمعة بفساد ظهره
عند الامام وعندها شرعه ولم يقع الاحتيال لفساد ظهره والحال في
الجمعة لم يتغير فيتعين تأخيرها عن الجمعة غير اني وجدت في الترخاينة مجالا
الى الجمعة واختلف المشايخ رحمهم الله تعالى في القرية الكبيرة اذا لم يعلم
بالحكم والقضاء فيها الجائز ان قال بعضهم يصلي الاربع بنية الظهر في
بيته او في المسجد ولا ثم يسعي ويشدع في الجمعة فان كانت جائزة
صارا الظهر تطوعا والجمعة صحيحة وقال بعضهم يصلي الجمعة اولاه يصلي

السنة

السنة اربعاً وركعتين ثم يصلي الظهر فان كانت الجمعة جائزة فهذا يكون نفلاً
وان لم تكن جائزة فهذا فرضه ولكن ينكر على قول المصنف ايضا اطلائهم
كراهة صلاة الظهر قبل الجمعة في بيته وصريح شيخنا في شرحه ثم ان
موضوع المسلمين مختلف لانها في الجمعة فيما يتحقق فيه الشك واما
البلاد القري فالاصل فيه الصحة وقيام الشروط قال في الجمعة واما
في البلاد فلا شك في الجواز ولا تعاد الفريضة ثم قال والاحتياط في
الكبرى فذكر انه يصلي الجمعة ثم اربعاً سنين ثم ركعتين سنة الوقت
فهذا هو الصحيح المختار ثم حكى عن الهند والى حكاية اخرها وقول
الناس يصلي اربعاً بنية الظهر او بنية اقرب صلاة على ليلته اصل
في الزيارات ولا شك في جواز الجمعة في البلاد والقصبات ولهذا
مع ما تقدم يتضح لك الجواب في المسئلة ولنا تأليف في الجمعة فيه فوائد
جته ينبغي للمحتج بطلبه والوقوف عليه وهذه المسئلة قد اشيع القول
فيها صاحب القنية فارجع اليه فان فيه فوائد مهمة والله الموفق
فصل في وجوب التبتة عليها وهو ما يفعله قضاة زماننا من الحكم
بصحة الجمعة التي يقع تحديدها من تعليق عتق عاصية الجمعة في هذا
الموضع وقد صحت وبعدها قامتها فيه بالشروط يدعي المعلق عتقه
على الواقف المعلق بانه علق عتقه على صحة الجمعة في هذا الموضع وقد
صحت وقد وقع عليه العتق المعلق بفعله بعتقه فيتضمن الحكم بصحة الجمعة
فيسوغ حينئذ ان يصلي الجمعة في الموضع المذكور
ودون صلاة غسيل باغ وقيل لا يغسل كالقطاع والغسل انظر
استعمل البيت على مسائل **الاولى** حكم من مات من البغاة انه يغسل
ويكفن ويدفن ولا يصلي عليه وفي الكافي والواقعات وغيرها اهل
البيعي اذا قتلوا في الحرب لا يصلي عليهم وان قتلوا بعد ما وضعت الحرب
او زارها صلي عليهم لانهم ما داموا في الحرب كانوا اهل بيعة واذ
وضعت الحرب تركوا البيعة وفي الواقعات من قتل ظالما فلا يغسل ولا
يصلي عليه قول لا يغسل قال في الذخيرة لا يصلي على اهل البيعة
ولا يغسلون ولكنهم يدفنون لا ماطة الاذي وذكر في الكافي
في تغسيل الباغي روايتين ورحم المصنف الغسل بقوله انظر لان
الغسل سنة بني ادم وهو الذي عليه الجمهور **الثانية** قطاع الطريق

حكم غسل الباغي
وقال طالع العراقي

وقد تقدمت في الوقعات قال المصنف رحمه الله وقيل لا يغسلون ايضا
وكذا لصوص الليل الكابرون في المرقا قال في الوقعات قال المصنف
انه بمنزلة قطاع الطريق المحاربين يغسلون ولا يصلي عليهم وفي الجمع
وقاضي خان ان من قتل نفسه عمدا يلحق بالباغي عندي ابو يوسف وعندهما
لا يلحق بل يغسل ويصلي عليه وفي النهاية الاتفاق على قولها فمن قتل
نفسه خطأ وفي التمهيد اختلاف المشايخ وكان الحلواني يقول الأصح
عندي انه يصلي عليه وتقبل توبته عند الامامين وقال ابو يوسف
لا يصلي عليه وكان السعدي يقول بضده لانه باغ على نفسه وان قبلت
توبته وفي الفتية رقم لصلاة الحلاوي وسوي بين العامد والمخطئ في
الغسل والصلاة عليه وفي البرازية انه الأصح كما هو رأي الامامين واما
السابقون فالعبدان ففي الوقعات الحسام ومناجنا جعلوا المقتولين
بالعصية حكم اهل البغي في التفصيل في القتل حال الحرب او بعد المأخذ
فالحقت ذلك في بيت فقلت

كذا لصوص الليل مقتول عصية وفي عامد في نفسه الخلف يذكر
فالمشبه المشار اليه الباقي والمشبه لصوص الليل ومقتول العصية وقد
اشار عجز البيت الى الخلاف السابق في قاتل نفسه عمدا وقد رايت منقولاً
عن جوامع الفقه لا يصلي عليه وفي مينة الفتية لعبد المومن الموقال انه لا
يصلي على من قتل احد ابويه ومثله في الزيلعي فالجفتة ايضا في بيت فقلت
ووصل على المشهورين بدويين **ودويين ثلثا في مشيئة فقهاء**
الضمير في دونه للغسل ودرهما الغسل والصلاة وفي البيت مسئلتان **الاولى**
حكم الشهيد وهو ان يصلي عليهم بدون الغسل قال والشهيد الكامل عنده في
رحمة الله كل مسلم مكلف طاهر قتل ظلما باي الة كانت في قتال اهل الحرب

حكم الشهيد

قتل في المص ولم يعلم انه قتل محرم او البغاة او قطاع الطريق وبالة جارحة في غير ذلك لم يجب بقتله سوي
ظلما لان الواجب فيه القصاص والدية وجوبه بشبهة الابوة ولم يمتص عليه وقت صلاة كامل بعد اخير القتال
فحق ان الغل يغسل ولو علم انه ولا يوم وليلة حال القتال ولم ينقذ بحياته بشئ وهما يوافقانه في الصلوة
قتل محرم في المص وعلم قاتله لم يوجب له القصاص والدية ولا يوم ولا ليلة حال القتال ولم ينقذ بحياته بشئ وهما يوافقانه في الصلوة
بغيت لان الواجب فيه القصاص والدية وجوبه بشبهة الابوة ولم يمتص عليه وقت صلاة كامل بعد اخير القتال
وهو عقوبة شرع لا يفتي الا بها **المحيط** وشرح الاسيحي والمراوان العيون معتبر في سوي هذا الحكم وهو
وليس يعوض لعدم عود منقذته عن الغسل فان من عزا هذا الحكم وهو عدم الغسل بوصف بكونه شهيدا
الى البيت بخلاف الدية فانما هو وان لم يثبت له هذا الحكم **الثانية** ان الغسل والصلاة عامر لسائر
عنه وهذا يعود منقذته اليه **الاولى** وجوبه بشبهة الابوة ولم يمتص عليه وقت صلاة كامل بعد اخير القتال
حتى تقضي الدية بغيره وان كان دونه وجوبه بشبهة الابوة ولم يمتص عليه وقت صلاة كامل بعد اخير القتال
من وجوبه بخلاف دية ولا بد وان وجوبه بشبهة الابوة ولم يمتص عليه وقت صلاة كامل بعد اخير القتال
وليس خفة الجناية لان المال لا يثبت له الا بالقتل **الثانية** ان الغسل والصلاة عامر لسائر
القصاص دليل نهية الظلم لانه لا يجب القصاص

المسلمين

غسل الخبي

المسلمين واليه اشار عجز البيت وذلك لما فيه من اكرامهم وطلب المغفرة
وان اشكل الخبي ومات فتميموا وقد قال بقص في الكوار **يظهر**
اشتمل البيت على غسل الخبي المشكل وقد قال في البدائع ما محصله انه
لا يحل له رجل ولا امرأة ان يغسله لقوة الاحتمالين فيه يسميه رجل او
امراة وان لم يكن ذارحم محرم منه يسميه مخدقة وكيف يصير عن ذراعيه
وفي التحنيس والمزيد انه يغسل في الكوار والمراد ثوب يتخلله ولا يشف
ما تحته وتجب المصنف من الطرسوسي كيف نظم الفرع مع عدم غرابته
وكيف ذكر ما نقله المصنف من التحنيس والمزيد من قبيل البحث لنفسه
وهو الغيب الذي كان ينظم ولا عجب لانه لم يقف عليه منقولا فادوده
على سبيل البحث فكان دليلا على فقهه نفسه وجودة فكره ثم قال
المولف وكان ينبغي ان يقال ان يشتري جارحة له من مال يغسله فان
لم يكن له مال فمن بيت مال المسلمين كما قالوا في خزانة ثم اجابوا عن الامر
بانه لا يملك بعد الموت بان هذا من حوائج الضرورية قلص وعندي
فيه بحث لانه حالة الخبي حالة يستقيم له فيها الملك بحيث يترتب عليه
ميراث من جواز النظر وغيره واما بعد الموت فلم يبق متصفا بصفات
الملاكين اذ لا ذمة له والمال صار حقا لوارثه فكيف يتصف بالملكية
مع جواز منع كونه لك من حوائج الضرورية للاكتفاء بالتيمة والغسل في
الكوار ولا يعرف في الشرح حالة يملك فيها الانسان بعد موته شيئا من
غير سبب سابق ثم يعود عنه ميراثا المجدد وقد رايت ما بحث عنه
منقولا في النهاية فانه فرق بين الختان والغسل بان شرا الجارية له
بعد موته لا يفيد اباحة الغسل لانه لو كان له جارية مملوكة فما
الخبي تزول عن ملكه ولا يبقى على ملكه الحاجة الغسل واذ لم يجد القول
يبقى للملك الحاجة الغسل لانه لا يملك ابتداء بعد الموت كذا في الاولى لان
البيت اسهل من ابتداء اذا كان كذلك لم يجد الاشتغال بالشر لانه اشتغال بماله
والله اعلم **افضل من صلى الجنازة آخر ولو حضرت ثنتان الا فراد احد**
الجنازة بالفتح الميت وبالكسر السدير وقيل هما الغتان وعن الاصمعي لا يقال
بالفتح وقد اشتمل البيت على مسلمتين ثنتين من الفتية **الاولى** قال
بعد ان رقم لمعين الائمة الكرابي وابي الفضل الكرماني افضل صفوف
الرجال في الجنان اخرها وفي غيرهما اظهر التواضع لتكون

شفاعته ادعى الى القول **الثانية** رقم القاضي عبد الجبار وقال
اجتمعت جنازتان فالأفراد بالصلوة أو إلى من الجمع لأنه مختلف في كونه
المصنف لا معنى لقوله مختلف فيه لأننا لا نعلم أحدا قال بعدم الإجزاء في الصلاة
على جنازتين مجتمعتين قلت إذا لم تعلم هذا لا ينبغي الحكم ولا شك أن
القاضي عبد الجبار حجة في النقل فيكون في بنون الخلاف هذا القول منه أو
نقول مراده الخلاف في الإصلية لا في الجواز ولا شك أن الإفراد
أفضل لما فيه من كثرة العمل **فروع** حسن الحقته في سنة ثلاث وتسعين
لبحث وقع فيه مجلس جامع قلعة الجبل بيني وبين صاحبنا الشيخ الإمام
العلامة صلاح الدين الطرابلسي امتنع الله بحياته هوان من صلى على الجنازة
مع غير الولي هل يعيد الصلاة مع الولي إذا أعاد الولي الصلاة أو لا
قلت أنا لا نعید لأنها لا تكون نفلا والتفعل بها غير مشروع ومنقول
المذهب أنه لا يعيد فتفي ذلك الشيخ المذكور وقال أن المنقول أنه يعيد
وكان ذلك بعد تقدم بحث وإظهار كلام ظنوه نفلا يعلم مدعاهم في مسألة
أخرى من مسائل الجنايز أشير إلى التحقيق ها هنا في شرح الكثر وذكرتها
مفصلة مبررة في بعض تخاميسي فظهرت له النقل الصحيح من كلام الغاية
للشروحي والتوسيع للسراج الهندي والقنية للإمام الزاهد في قال
في الغاية ولو تشاجدا وليان فتقدم اجنبي أن صلى الوليان خلفه جاز
ولا تعاد والأل للولي أعادتها وإن أعاد على قبره ولا يعيد من صلى
مع الاجنبي من غير الأوليا وقال السراج وأن تشاجرا وليان فتقدم اجنبي
بغير أنهما فإن صلى الوليان خلفه جاز لأنه صار ما ذوقا دلالة وإن
لم يصل الولي معه فله أن يعيد الصلاة عليه وإن أعاد على قبره ولا
يعيد من صلى مع الاجنبي من غير الأوليا وفي القنية ولو صلى غير الولي فأعاد
الولي ليس يلزم صلى عليها أن يصل مع الولي مرة أخرى فحين ظهر هذا النقل
ادعى أن فيها طريقين وأن هذه أرجوحه وأن جواز إعادة الرأحة فوعدها
بالنقل وأحضان ولم تحضر أبدا وقد نظمته فقلت

وليس يصلي أن أعاد وليه يصلي عليه مع سواه المسطر
وفا على يصلي المنفى ليس يصلي سواه والله أعلم **فصل من كتاب**
الزكاة الزكاة لغة يطلقها إذا أطهرت والناس شرعا تملك جز معين
من النصاب الحولي لفقر مسلم غيرها شي بشرط قطع المنفعة عن الملك

من كل وجه لله تعالى أما تطهيرها من الذنوب لأنها الملك بسببها وعقبها
الصلوة لأنها كذلك ولا يجب على كل المكلفين خلاف الصلاة ولا
واجبها في نفسها بواسطة خلاف تلك

وَمُتَّاجِبٌ دِينَ حَلٍّ وَالْحَقْمُ مَقْبَرٌ لَهُ أَخْذُهَا أَوْ لَمْ يَحِلَّ الْمَقْبَرُ
أَقُولُ وَلَمْ يَقْدَرْ عَلَى مَا يَرَى دُونَهُ إِلَى مَا حَلَّ الدِّينَ لَوْ كَانَ تَجَرُّ
صبر أخذها للزكاة في الترجمة وحل الدين والحقم مقبر حال منه وصبر
كان لصاحب دين وقد استعمل البيت الأول على مسئلتين الأولى في
في الواقعات رجل له ما يتأدروهم على أنسان هل له أخذ الزكاة إن كان
من عليه الدين معصرا يحكم المتأخرون فيه والمختار أنه محل لأن يد رابطة
على ماله فصار بمنزلة ابن السبيل ويؤخذ من مفهوم البيت أنه إذا كانت
الديون موسرا وحل عليه الدين ليس له أخذها وهو مقيد بما في الواقعا
لأنه إما أن يكون مقرا أو منكرا ولا بينة عادلة له ورفع إلى القاضي
وحلفه أحل له أخذها والأفلا لأنه بعد الحلف لا يكون ما مولى الحصول
قلت وفي الذخيرة وفتاوي قاضي خان نحوه وذكر بعد في الذخيرة
ما حاصله أن المديون إذا كانت له ديون على الناس لا يفضل عن دينه
أو يفضل عن دينه ولا يصل إليه يديه الحال محل له أخذ الصدقة لأنه
فقير من وجهه وكذا رب الدين إذا كان له ديون لا يمكنه أخذها واستحقاقها
للحال أو كان له مال غير غائب لا فضل إليه يد الحال لأنه فقير بذاته
فقير من وجهه كما في الدين كذا أطلق بعد ذكر ما تقدم من التفصيل وفي
جوامع العتاي ومن له ديون على الناس ولا يقدر على أخذها كعبيتهم
أو لعدم البينة محل له أخذ الزكاة وكذا إذا كان له على معسر دين
وإن كان كان موسرا أو يقربه أو له بينة عادلة أن تمكن من أخذها لا محل
له الزكاة وهذا أيضا أدير الحكم فيه على التمكن من الأخذ دون قيد
القضا وفي فتاوي قاضي خان وفي الأصل لم يجعل الدين المحجور نصبا
ولم يفضل قال شمس الأئمة السرخسي الصحيح جواب الكتاب أن ليس قاضي
يعدل ولا كل بينة تعدل وفي المحضرين يدعي لقاضي ذل وكل واحد لا
يختار ذلك انتهى فثبت الخلاف في الصحيح أيضا وينبغي أن يقول على هذا الكتاب
من المحيط والواقعات فقير له دين موجب محل له أخذ الزكاة زاد في
الواقعات المسافر إذا كان له مال في وطنه محل له أخذ الصدقة بمقدار

من له مال لا يصل إليه
أو دين على له الخضر الصدقة

ما يبلغ به الى وطنه لانه محتاج اليه قال ومثل هذا القيد في الدين
فانه تصرف فيها على انه محل له اخذ الصدقة بمقدار ما يكفيه الى حلول
الاجل وقد خلت عنه الفوائد وشرحها واليه الاشارة بالبيت الثاني
قلت كذا هو في قاضي خان وفي الترخاوية الى الامام ابي القاسم
وفي الذخيرة قال محمد في الغارم الذي له مال غير غائب وله دين على
الناس لا يقدر على اخذه في الحال لا باس ان ياخذ من الصدقة ما يحتاج
اليه فان ما بقي على الناس بقدر النفقة لانه فقير من وجه غني من وجه
فلفقره ايسر له قدر ما يحتاج اليه ولغنايه لم يسر له الزيادة على ذلك
وهذا كما وجبت عليه الزكاة لكونه غنيا وجبت له لكونه فقيرا بخلاف
الفقير من كل وجه فانه لا باس ان ياخذ من الصدقة فوق ما يحتاج اليه
ليظهر منزلة الفقر من كل وجه انتهى ملخصا لكن لو بقي في يده شيء من الصدقة
بعد وصوله الى ماله او بعد يساره قال في الذخيرة لا باس ان يتناول
منها ولا يخفى عليك انه غير ظاهر لانه لا على هذا المراد لان البيت الاول
خال عن مسألة المسافر فذكره برده ليس اجزا الى شيء يستوفى كذا في النظم
فان قلت يدل عليه قوله لو كان يتجر فهو صار قبل الذكرو على تقدير
جوازه في السفر ففي قوله ولم يقدر على ما يورده الى محل الدين لا مرجع له في
الكلام لان حلول الدين لا يتعلق له بالرد بل بالكفاية وعلى كل تقدير ففيه
غاية التقيد فان قلت مراده بقوله برده على اخذ الزكاة قلت
يلزمه الفساد لان مقتضى كون عدم القدرة على ما يورده عن اخذ الزكاة
شرطا يحل الاخذ والحكم بخلافه لانه محل له اخذها فان كان قادرا على
ما يورده عن اخذها من فضل وغيره قال في الترخاوية في كتاب على ابي
الصلاح الخورجاني ابن السبيل هو الذي لا يقدر على ما له وهو فقير
ولو قدر على ان يستقرض فالقرض خيره من قبول الصدقة وان قبلها اجزا
لم يبطيه وفي الحجة الاولى ان يكسب ويستقرض ولا ياخذ الزكاة لانه
غير صحيح ولو اخذ ما لا يواخذ فان ثبت الجواز لهذا الذي هو غني من وجه
مع القدرة على اخذ القرض والاكتساب ثبت ذلك فيمن له دين موجل
ايضا فلا ينبغي حل كلامه بما ذكر ولا لانه لا يكون ناظرا للقيد الذي اعترض
على الفوائد وشرحها بالاحلال به لانه انما يكون ناظرا لشرط الاخذ لا
ليبان مقدار الماخوذ فليس في انتفاء القدرة على ما يورده عن الاخذ ما

يشير الى بيان مقدار الماخوذ بوجه لانه انما يفيد اطلاق الاخذ لبيان
مقداره فتأمل فلو قال على ما يورده لكان كافيا في تقييد المسئلة المتقدمة
في البيت الاول الدين الموجل ولو غير المصنف النصف الاول هكذا القول
له اخذ الكفاية عندنا لكان ناظرا للنص المنقول ولكنه مع ذلك يكون
مخلا بمسئلة الغائب عن ماله ولو كان البيتان على هذه الصفة
وودينك لم يحلل اذ الخصم معسر فخذها تكن عن ماله كان يسفده
وتقييد هذا بالكفاية فيهما الى العود او حل الدين مقرر
دخل جميع ذلك في الاشارة الا ان القيد هو المحذور فيقهر ان الاطلاق
مروج وصح فخذها للزكاة في الترجمة كما فصل المصنف وفيها
للصورتين المذكورتين والله تعالى ولي التوفيق
ومن كان ذاملا حراما فكله يصدق ما فيه الزكاة تقدر
وتجزي عند البعض عنها بنية وتقديم دين للزكاة مقدر
فكله معمول تصدق بالزكاة بمعنى اعطى كل المال الحرام وهو متعلق
يقدر وتجزي بمعنى المال الحرام عند البعض عنها بشرط بنية وقد اشتمل
البيتان على مسائل من القينة **الاولى** كذا واطنه من تمة كلام تاج الدين
اخي الصدر الشهيد لو كان المال الحبيث نصابا لا يلزمه الزكاة لان
الكل واجب التصديق عليه فلا يفيد ايجاب التصديق ببعضه وفي البرازية
نحوه ونحوه على النظم على من ليس له مطالب **الثانية** اذا اخرج زكاة
ماله الحلال من مال حرام هل هو مجزي ام لا رقم لعدم الحافظ وقال
له مال حبيث يتصدق به وينوي به اداء الزكاة عن ماله يقع عنها وجوب
تاج الدين اخو الصدر الشهيد لا يسقط عنه الفرض وفي البرازية لو نوي
في المال الحبيث الذي وجبت صدقته ان يقع عن زكاة وقع قلت
وثبت خلاف تاج الدين وكلام البرازية ينبغي ما ذكرنا من الحل لان
الذي تقتضيه القواعد الفقهية ان يكون في الوجه الاول الذي له
مطالب مجزي بلا خلاف لانه بالاضمان المقدر عليه يصح تصرفه فيه على
ما هو معروف وان يكون في الوجه الذي ليس له مطالب غير مجزي لانه
واجب التصديق وحبيث ينبغي ان تجزي اطلاقا فانه يكون اسقاطا
واجب اخر وسياتي في البيت الذي بعده الخلاف فيه ويؤيد ذلك ما في
الترخاوية هشام عن محمد رجل له الف درهم فالتقط لقطعة الف درهم

من له مال حبيث يدين
نصابا او اعطى من ماله
الحلال

وعرفها سنة ثم تصدق لها ففي القياس لا زكاة عليه في الالف الذي له
لان لصاحب النقطة ان خاصه فيها لكن استحسن ان يزكها قال وبذا
أخذ فقهاء انه اذا كان له مطالب ان يكون مديونا وجب للمال
في ذمته فيصح تصدقه به ويجزي خلافا للواجب التصديق وهو
الذي ليس له مطالب فانه لا يخلص له فيه الا التصديق **الثالثة**
وقم لعن الخبيث الكرابيسي وقال رجل عليه زكاة دين لرجل وماله نفق
باحدهما يقضي اولاد بين الغريم ثم يودي حق الكرم **قلت** ولا تخفى
ما في البيت الاول من التعقيد الحاصل من لفظة ما النافية اذ ربما
تظن موصولة فلو كان هكذا **قلت**

نصاب حرام للتصدق واجب بمجموعه قالوا فليست تقدر
لان احسن والضمير في ليست راجع للزكاة والله اعلم
ولو نوى المفروض منها تحاكم الذي رجم **قولان** فيها **ولو أحسن**
ضمير منها وفيها للزكاة قال قولان هما السقوط وعدمه وفي بعض النسخ
فيكون الضمير المفروض والقولان اجزاه وعدمه وقد اشتمل البيت
على مسألة من فتاوى قاضي خان رجل له اخ قضى القاضي عليه بنفقة
فكساه واطعمه بنوي به الزكاة قال ابو يوسف يجوز وقال محمد
يجوز في الكسوة ولا يجوز في الاطعام وقول ابو يوسف في الاطعام خلاف
ظاهر الرواية وفي الذخيرة اذا كان الرجل يقود صبيا بيده فجعل يكسبه
ويطعمه ويده مع يده ويحسب ما ياكل عنده ويلبسه من زكاة ماله لا شك
ان الكسوة تجوز بطريق القيمة لان ما هو الزكاة وهو التملك تحقق فيها
قلت وفي الملتقط وعليه الفتوى والله اعلم قال فاما الطعام
فما يدفعه اليه يجوز بطريق القيمة ايضا وعلى قول محمد لا يجوز ذكر في قول
ابي يوسف في نوادر هشام قال في الزبايات فمن وجبت عليه الزكاة
فاستوى طعاما ودعي المساكين وعداهم وعشاهم لم يجز ذلك في الزكاة
ولم يحك فيه خلافا قال الشيخ ابو عبد الله الجرجاني عندي ان هذا قول محمد
واما قول ابي يوسف واي حيفة رجم الله تعالى يجوز فكان قياس الزكاة على
صدقة الفطر فان الاطعام عندها خلافا لمحمد قلت وفي العيون وما
ياكله بنفسه من غير ان يدفعه اليه لا يجوز لانعدام الزكاة ولم يحك فيه
خلاف انتهى تنبيهه في بيان المراد بالصبي قال في جوامع الفقه

للعنابي ولودفع الى صبي يعقل معناه لا يبري ولا يخذع عنه يجوز وكذا
المعتق ولا يجوز الى صبي لا يعقل ولا يجنون الا اذا قبض عليه ابوع وجب
او وصيه وكذا قيل فمن هو في عياله قريبا كان او اجنبيا وقيل ليس
لعن الوالي ولاية القبض ولا عند غيبتهم غيبة منقطعة او تحسني القوت
وفي حيل الخصاص ارايت الرجل الذي تجلب عليه الزكاة ان كان له قرابة
يحتاجون او اخت فضل له ان يجري عليهم زكاة ماله السنة كلها قال
نعم وهو ما جوز في ذلك الا ان يكون القاضي فرض عليه النفقة لاحد منهم
فاذا ادان يعطى ما فرض القاضي عليه ويحسب ذلك من زكاة ماله لم يجزه
عن الزكاة وكذا في المحيط ونحوه في الواقعات وعلل اذا انه واجب بوجوب
اخر وفي النهاية مثله قلت وفي العيون ونحوه لكن في الذخيرة وذكر في
المجرد في كتاب الزكاة الحسن بن زياد عن ابي حنيفة رحمه الله لو كان
له اخ او اخت او ساير ذوي قرابته امره القاضي بالانفاق عليهم او
لم يامر به بذلك فنوي بما ينفق عليهم من النفقة من زكاة ماله اجزاه
ان يحسب لك من الزكاة ثم ذكر تسليم اذا فرض القاضي على رجل
نفقة ذوي قرابته فجعل يعطهم تلك النفقة بنوي من زكاة ماله فعلى
قول ابي حنيفة رحمه الله يجوز وعلى قول محمد لا وفي الترخاينة مجالا الى
العنابية لو نوى الغرض والزكاة جميعا عند محمد لا يقع عنهما وعند ابي
يوسف رحمه الله يقع عنهما وفي الحاوي عن الامام ابي بكر الاسكاف انه يجوز
من الزكاة والغرض جميعا وفي المستقاني نوي بما يعطهم ما فرض القاضي عليه
لم يجز وفي الخلاصة نحو وفي خزانه الامم عن المجرد لو انفق على قرابته
من يجوز باذنه لهم وهم محتاجون ونوي زكاة جاز فرض القاضي نفقتهم
او لم يفرض كانوا في عياله او لم يكونوا وفي نوادر هشام اذا فرض القاضي
نفقتهم لم يتعرض قالوا وفي الواقعات اذا دفع اليه يده يجوز لوجود
التمليك قال المصنف نقل الاجزاء لان العبرة للقلب دون اللسان
ثم نقل عدمه ثم قال والاصح رواية انه يجزيه لان العبرة بنية الداع
لا بعلم المدفوع له الا على قول ابي جعفر قلت وهذا هو للمصنف
ولست هذه مسألة القيمة اذ تلك فيما اذا دفع لمحمد من زكاة ماله
وقال دفعته اليك فرضا ونوي الزكاة وليس اذا الواجب بوجوب
اخر والنية هنا موثقة اذا لم يوجد منه لفظ ينافي ما نواه قال

المصنف ويؤخذ من مفهوم البيت بطريق الاولوية الاجزاء من غير خلاف
اذ لم تكن مفروضة من القاضي وقد صرح به قاضي خان وغيره قلت في
نفيه الخلاف نظر فان مقتضى ما نقله انفا من القنية عن ابي جعفر انه
لا يجزي عنه ان لم يعلم المدفوع له وفي شرح التمر تاشي وفي موضع لا
تسقط الزكاة حتى يعلم المتصدق عليه ان الذي يعطيه صدقة كذا
روي عن اصحابنا وله مزيد تحريروا ايضا عند قوله وان ينوي بها
جازت بما هو واهب البتة قال ويؤجر على كل حال

ويكره ان يتخالف فيها لو اريد وينتبه في الاخذ ظلما **قوله**
قال المصنف فيها اي في الزكاة لاجل والده وينتبه يعني الدافع
يؤثر الا في حال النظم وقد اشتمل البيت على مسلتين من القنية
الاولى رقم لعمر الحافظ وشرف الائمة الملكي والقاضي عبد الجبار وقال
له ولان معسران فاحتمل في صرف زكاته اليهما فتصدق بها على الفقير
صرفها الفقير اليها يكره وهي في شهرة مذكورة في غالب الكتب **لثانية**
قال في القنية بعد ذكر كلام ابي جعفر المتقدم قد عرض عليه في جميع
التفاريق في انه ينوي الزكاة بما اخذه منه الظالم ظلما وان كان ياخذ
الظالم على غيرة الزكاة ونقل في الواضحات ان السلطان الجائر قد كرم
سياتي في النظم قريبا وقد بسطت الكلام وحررته هناك والله تعالى الموفق

وقولان فيما لا يبري من سواهم وعندهما فيها الزكاة **تفتور**
وقولان مبتدا فيما لا يبري جزء ومن سواهم متعلقه والسوايم جمع سائمة
وهي شترعي كثر السنة ولا تعلق في الابل وهذا الماد من السائمة شترعا
وقد اشتمل البيت على بيت من الظهيرة رجل له سوايم عمين فعز ابي
رحمه الله تعالى في وجوب الزكاة فيها قولان وعندهما لا تجب فيها الزكاة
كالوكالت فيها عميا قال المؤلف وفي قوله لا يبري اشارة الى ما اشار
اليه في الفتاوي من وجوبها ما حاصله لو كان غاليا تبصر اذ الحكم للفقير
ولو جعل النصف الاول منه هكذا وقولان في عميا السوايم عند كان
احسن في كون القولين عن الامام وهذا الظاهر

ولو دفعوا الكفا لشخص لمعسر فيجوز لهم لا حيث بالقبض **قوله**
ضمير دفعوا المن وجبت عليهم الزكاة لمعسر اي لاجل ان يعطيه لمعسر
فيجوزهم الالف وضمير يا مر للمعسر اي حيث لم يكن المعسر امر الشخص بالقبض

يكره الحيلة في دفع زكاته
لوالده

وقال المؤلف في البيت مسایل **الاولى** دفع جماعة الف درهم من
زكاة مالهم الى شخص يدفعها الى معسراي فقير وذلك الفقير غير امس
لذلك الشخص بقبض زكاتهم له بحجهم ذلك لان القابض وكل
الافعين فما اجتمع عنده مالهم فجازت زكاتهم كالودع رجل ما ي
درهم او اكثر زكاة ماله الى فقير واحد ذكره في فتاوي قاضي خان
قال المصنف وهذا مكروا عندنا غير جائز وزفر عن ابي يوسف
رحمهما الله تعالى لا بأس بدفع المائتين ويكره ما فوقها لان الغنا
حكم الاداء فقربه لكنه يكره لقرب الغني منه كمن صلي وبقره بحاسة
قاعدة مهمة قال في الترخاينة اذا دفع رجلان الى رجل
كل واحد منهما دراهم يتصدق بها عن زكاة ماله فخلط الدرهم
قبل الدفع ثم دفع فهو ضامن وفي الحجة الا اذا جدد الاذن او اجاز
المالك ان يفتيد وفي السراجية اذا وجدت دلالة الاذن بالخلط
وفي التمه كاجرت العادة بالاذن من ارباب الحنطة فخلط ثمن
الغلات **الثانية** مفهومه من التقيد بعدم امر الفقير للشخص
بالاخذ فانه لو كان الفقير امر الشخص فقبط الزكاة له قالوا اكل من اعطى
زكاته قبل ان يبلغ ما في يده الاخذ ما يبي درهم جازت ومن اعطى بعد
ما اجتمع عند القابض ذلك لا يجوز الا ان يكون الفقير مدبونا اشار
الى ذلك قاضي خان قال وهي مسألة فقهية التزكان ثم قال **قوله** ولذا
لو كان للفقير عيال كيت بحيث انه لو وزعه عليهم اصاب كل واحد من
المائتين لان التصديق عليه في المعنى تصديق عليه وعلى عياله كذا في التمه
وغيرها قال وينبغي في الدين ان يقابل الزايد على المائتين وفي الظهيرة
نحو ما تقدم من التفصيل في الامر وعدمه ثم قال وان كانوا لا يعلمون
يعني بامر الفقير للقاضي جاز في قول ابي حنيفة ومحمد رحم الله تعالى قلت
هذا القول لا يفهم من البيت وانما فيه عدم الاجزاء مطلقا **قال الثالثة**
لمن دفعوا بانفسهم الى الفقير ففي هذا التفصيل المذكور في كلام قاضي
خان والظهيرية من الامر وعدمه والعلم بالامر وعدمه وهذا من مفهوم
الموافقة لان ثبوت ذلك في حق وكيله ثبوت في حقه بالاولوية قال
وبقي ما لودفعوا جميعا اليه او الى وكيله ما وقعت على نص صريح في ذلك
وينبغي ان يكون على الخلاف مكروها عندنا غير جائز عندنا قلت

ويشكل على هذا جميعه ما نقل في الظهيرية عن النبي قال ابو يوسف
في رجل نوي ان يعطي رجلا الف درهم من زكاة ماله والرجل معسر وليس
عليه دين فجا المعطي بالف درهم فوزنها له مائة كلما وزن مائة دفنها
الله قال تجزيه الالف من زكاته فانه اطلق الاجزاء وقواعد المذهب
تقتضي عدم الاجزاء بعد بلوغ ما مع الفقير ما ياتي درهم في هذه الصوة
فان صوة قاضي خان التي قاس عليها مفروضة في اعطاء الكل دفعة
لا بعد انصافه نصفه الغنا لكن يمكن ان يقال ان فيه اعطاء الالف
له مع حضورها نزلت منزلة الاعطاء وانه يجوز ويكره للقريب من
الغنا ووزنها مائة مائة كلما وزن مائة دفنها اليه قال تجزيه
الالف من زكاته فانه اطلق الاجزاء وقواعد بمنزلة العدي فتاوي
قاضي خان قال ابو يوسف تجزيه الالف من الزكاة اذ ادفع الالف
في مجلس واحد والالف كانت حاضرة في المجلس قال وان كان الالف
غائبا ونوي ان يعطي الف فاتي بمائة درهم فوزنها ثم بعث اليه ثمانمائة
فوزنها له جاز المائتان من الزكاة والباقي تطوع وهذا يؤيد ما حملنا عليه الاله
فلا اشكال وابراريت الدين من بعد حوله **فقولان والمذكور بالمال لا يقدر**
وابراريت الدين فقولان مستدائي والجزيه مقدار الجملة خبر المبتدأ
بالمال يقدر في موضع نصب على الحال وقد اشتمل البيت على مسأله من
القنية لو ابراريت الدين المديون عن الدين بعد الحول فان المديون فقير
لا يضمن بالاجماع وان كان غنيا فعليه روايتان قلت وقد رايت
عن بعض المشايخ تصحيح رواية عدم الضمان وفي الظهيرية انه لو جهل حال
المديون في الغنى والفقر وهبه لم يضمن وان عدم الضمان في الغنى
وهب الثاني والمراد من الضمان انه يجب عليه الزكاة وسنأتي في
الكلام على قوله واقضت الفاء بعد ما حال حولها عن فتاوي قاضي
خان السقوط مطلقا من غير قيد ولا خلاف وتعليقه فارجع اليه
وفي الدفع قبل الموت للاخ خلقتم واخر اجها خبر من البراءة
خلقتم مستدأ وفي الدفع خبر وقيل الموت ظرفه وللأخ متعلق الدفع واخرها
اي الزكاة مستدأ ومضاف اليه واحذر الخبر ومن السمتعلقه وخبر مصدر
في موضع الحال اي معلنا وقد اشتمل البيت على مسكتين من القنية **الاول**
بعد ان رقم للقاضي عبد الجبار والي افضل الكوما في دفع انسان زكاته

في مرض

في مرض موته الى اخيه وهو وارثه وقعت موقعها ثم رقم ليوسف
الترجمان والي حامد وقال لا يصح كمن اوصي بالحق ليس الموصي ان يده
الي قريب الميت لانه وصيه كذا هذا ثم رقم لعين الائمة الكرابيسي وقال
صح لكن لو ارثه الرد باعتبار انه وصيه وفي الظهيرية عن زيدوني
ان افضل صرف الزكاتين الى احدهما والي بقية اخوته واخوانه
ثم الى اولادها ثم الى اعيانه او عيانه ثم الى اخواله او اخواته ثم ذوي
ارحامه بسط الفقير في الكل ثم الى جيرانه ثم اهل سكنه ثم الى اهل
مصر وعن ابي حفص الكبير لا تقبل صدقة الرجل وقرابته محاجة حتى
يبدا لهم فيسأل حاجتهم ثم يعطي غير قرابته ان راجت **الثاني**
رقم للقاضي جلال ولقاضي خان في الامالي قال الافضل هو الاعطاء
في اداء الزكاة والاطهر وفي التطوعات الاخفاء والاسرار ونقل
المصنف عن النهاية في اويل كتاب الحج ان اخفا خيرا من لا بد واستد
بقوله تعالى ان تبدوا الصدقات فنعما هي وان تخفوها وتؤتوها
الفقر فهو خير لكم وردة بان المراد صدقة التطوع ولو سلم فلا بدك
الا على كونه من جملة الخيرات لا على المدعي قلت في هذا نظر لان خيرا
افعل التفضيل لمقابلته بقوله فنعما هي فقد ذكر في تفسير السجاءة
ان تبدوا الزكاة وتخفوها اي النوافل واعترض بان لا يصح لانه
اخبر ان الاخفاء خيرا فلا يكون التطوع خيرا من الفريضة في ذلك على
المدعي الا ان محل ذلك على التطوع في موضعين وفي شرح التمر تاشي
وفي التفسير قيل الايتا في السرافضل لانه ابعد من الريا وقيل العلانية
افضل لان الزكاة من شعائر الدين ولان فيه زيادة رغبة لغيره في الايتا
وفي صدقة التطوع اتفاق انه في السرافضل وفي احكام القرآن للامام
ابي بكر الحنفي عن ابن عباس انها في صدقة التطوع واما في الفريضة
فاظهارها افضل لئلا تلحقه قهمة وعن الحسن ويزيد بن ابي جيب
وقتادة الاخفاء الى جميع الصدقات افضل ثم قال ومن اهل العلم
من يقول ان الاجماع حصل على ان اظهار الصدقة الفطر اولى من اخفائها
ثم اخذ في الاستدلال لذلك ثم قال المصنف ولو سلم بغير ذلك لانه على
المدعي فحول على حال الصحابة لعدم التهمة في حقهم بخلاف زماننا
لبنوتنا فكان اظهار افضل قلت هذا منقول عن الزجاج ومثله

لان كل واحد مطالب بحسب به قال الزاهدي فقلت هذا ما يوجد
 في خزانة من العامة لا صلاح مسنة الجيوش والرياض ونحو من مصالح
 دين واجب وحق مستحق لا يجوز الامتناع عن ادايه وليس بظلم لكن يعلم
 هذا الجواب للعمل به وكفا للسان عن السلطان وسعاية فيه لا للتشهير
 حتى لا يتجاسروا في الزيادة على قدر المستحق قلت تقدم في كلام
 شمس الائمة انه يحض ظمما وانه لا يحل فضلا عن ان يجب في زمانه
 فاما له في زماننا وحيد لا يجوز الفتوى به كقوله لمادة الظلم
وليس لكل ان يخص نفسه ولم يعطهم مال الخراج ويعذر
وعاين كذا علم ومقت وطالب وواعظ حق والمعلم يعذر
 استمل البيت في مسألة من القنية وغيرها في يوسف الترحمان وقال
 استخلص نفسه عن عمدة الخراج بسعاية او غيرها لا يلزمه التصديق
 ويعذر في صرفه لنفسه اذا كان مصرفا كالمفتي والمجاهد والعالم
 والتعلم والذاكر والواعظ حق وعلم ولا يجوز لعجزهم وكذا اذا ترك
 عمال السلطان الخراج لاحد بدون علمه يعني السلطان وفي الظهيرة
 السلطان اذا وهب لانسان خراج ارضه ليس له ان يقبل لانه حق
 الجماعة فان كان مصرفا له ان يقبل والسلطان اذا جعل خراج الارض
 لصاحب الارض وترك عليه جاز في قول ابي يوسف رحمه الله خلافا لمحمد
 رحمه الله والفتوى على قول ابي يوسف اذا كان صاحب الارض من اهل
 الخراج وعلى هذا التوزيع للنص والفقه ولو جعل العشر لم يجز في
 قولهم جميعا وفي الوقفات نحو لكن نقل فيها عن الثالث من تفسير الكبير
 الوالي اخذ وهب لرجل خراج ارض لا يسعه ان يقبل لان الخراج صدقة
 الارض وهي في جميع المسلمين فلا يجوز ان يختص بها كذا ذكره او على
 هذا يجوز عندنا اذا كان اهلا لذلك **فصل من كتاب الصوم**
 الصوم لغة الامساك وشرعا امساك عن الجماع وعن ادخال شي باطنه
 حكم الباطن من الفجر الى الغروب عن نية من اهله ووصفنا البطن المذكور
 لانه لو دخل شي الى باطن دماغه فسد والي داخل انفه وفمه لا اخر
 عن الصلاة مع اشتراكها في البديهة لانها وجود وهو عدم والوجود مقدم
 ولا يشك في اليوم وهو لا يكون الامرة في العام والكلام في وجه
 تاحيزه عن الزكاة مع وجوبه على جميع المتكلمين خلافا لذلك قدمه محمد

عليها واحسن ما يقال انه تعالى لما قرأ الزكاة بالصلاة حسن تعبها
يتابع صوم النذر ان هو نذر وكفاية الكل اعتكاف في يوم
 صمير يتابع للصائم وكفاية بالجر عطف على النذر وكذا اعتكاف وقد
 استمل البيت على ما يجب من الصيام متتابعاً غير شهر رمضان وهو مستم
 ذكرها في البيت الاول نذر صوما متتابعاً اياما او شهرا معينا او اياما
 معينة لزمه صومها متتابعة وان لم ينو المتتابع لكنه اذا افطر يوما
 قضى ولا يستقبل لزوال عين المنذر وصومه بخلاف الاول حيث لم
 يتعين المنذر وفي شهر معين وايام معينة وهو قد نذر المتتابع فرفع
 في الوقفات لو نذر صوم شهر كسهر رمضان لا يلزمه المتتابع لان
 السنة في الذات لا في الصفات والله اعلم **الثاني كفاية الظاهر الثالث**
كفاية القتل الخطا الرابع كفاية اليمين الخامس كفاية الفطر في رمضان
 وهذه الاربعة هي المراد بقوله وكفاية الكل اي وكل الكفارات
السادس صوم الاعتكاف لما عرف من اشتراط الصيام بالاعتكاف
 عندنا متتابع وان لم يشترط لان الاوقات كلها قابلة له بخلاف
 الصوم فانما بناه على التقرب لان الليالي غير قابلة له فلا يجب
 المتتابع فيه ما لم ينص عليه وهذا في الاعتكاف الواجب رواية
 واحدة عن اصحابنا واما التطوع فلا يشترط فيه الا في رواية الحسن
 عن الامام كراهية فدر باليوم وعلى رواية الاصل وهو قول محمد بعد ساعة فلا يلزم
 والله اعلم **وان يوصوما في الصلاة بخيار وما فسدت في الغرض والنفق**
 صمير ما فسدت للصلاة المنوي فيها وقد استمل البيت على مسكين من القنية
الاول لو نوي في صلاة مكتوبة او نافلة الصوم تصح نيته وعزاه
 للمحدثي **الثانية** ان النية لا تفسد الصلاة المذكورة وعزاه الى محمد
 الائمة الترحماني قال المصنف وهذا اذا كانت النية بغير لفظ يسمع
 به نفسه لانه حينئذ يكون اوجدا للكلام في الصلاة وهو مناف لها
فدع من الظهيرة لو نوي الصائم الفطر لم يكن فطرا حتى ياكل
 وكذا لو نوي التكلم في الصلاة ما لم يتكلم خلافا للشافعي رحمه الله
ومن يوم سلك قد عدا مملوما وافطر شهرا ثم بعد بظن
فتنويه لا تجزيه والشمس قبلها كما بعدها قالوا احمق فيشر
 ومن مبتدا ويوم ظرف والشمس سوا ظرف العلم للجهل وذلك هو

وان نذر بغيره
 وان نذر بغيره

ينبغي

يوم الثلاثاء من شعبان اذا لم ير الهلال في ليلة او شهد واحد فردت
شهادته او فاسقان فردا والشك التردد والمراد منه هنا الامساك
عن المفطرات بدون نية والصبر قبلها وبعد النية قال وفي البيت
مسئلان من الغنية والظيرية والحق انها مسألة واحدة فيها قولان
في ان من اصبح متلو ما يوم الشك ثم اكل ساهيا ثم بعد ذلك ظهر من
رمضان نيته فنواه عن رمضان هل يجزيه او لا ثم في الغنية للعلاي
السعدي والقاضي بديع والصفار وشرح الطحاوي وذكر انه لا يجزيه
صوم ذلك اليوم عن رمضان ويجب عليه القضاء وذكر في الفتاوى في
الظيرية ذكر في الفتاوى انه يجوز قال وفي البقالي لسيان قل
النية كما بعدها وزاده في الغنية انه الصحيح وعزاه الى جميع الفقهاء
والاشارة بقوله قالوا اصح فيشدي هذا القول في الفتوى
ولا ينزى بآد قول عند الصوم بلا علة واثنين في العيد
استعمل البيت على مسلتين من شرح الطحاوي للاستيعاب في روي الحسن
ابن زياد عن الامر انه يقبل على روية هلال رمضان شهادة الواحد العدل
سواء كان بالساعة او لم يكن وهي خلافاً المشهور من المذهب يعلم ذلك من
تخصيصه ذلك بابن زياد ويؤخذ منه بطريق **الاولى** القول مع وجود
العلة وفي الظيرية مثله عن الطحاوي وقيد بما اذا كان خارج المص
او حاضراً الايمان في المص وقال محمد بن الفضل لا تقبل شهادة الواحد
ما لم يفسر فيقول رايته في الصحرا ظاهراً البلد في حلال السحاب والمشهور انه
مع العلة تقبل شهادة الواحد المسلم رجلاً كان او امرأة او امة او
مخدودا في قذف لكن لا بد من العدالة وقد رايت في خزائن الاجل في
كتاب ادب القاضي ما لفظه وذكر الطحاوي قبول الفاسق على روية
هلال رمضان والله اعلم **الثانية** في العيد تقبل شهادة رجلين او
رجل وامرأتين سواء كان بالساعة او لم يكن وفي الظيرية وذكر الشيخ
الامام ان شهادة الحنفية في الفطر انما تقبل اذا كان بالساعة او كانت
مصحبة وما جاء من مكان اخر لا يكتفى بشهادة اثنين بل لابد من جماعة كثير
والنظم انما هو كما في شرح الاستيعاب والله تعالى اعلم بالصواب
وقول اولي التوقيت ليس موجوب وقيل نعم والتقصير ان يكون
استعمل البيت على ثلاثة اقوال ذكرها في الغنية في مسألة اعتبار

قول المجتهد وهم الموقنون اذا قالوا ان الهلال يكون في الساعة كذا
رقم للقاضي عبد الجبار وجمع العلوم وقال لا بأس بالاعتقاد وعن ابن
مقاتل انه كان يسألهم ويعتمد على قولهم اذا اعتمد عليه جماعة منهم
ورقم لشمس الائمة المرجعية قال وقول من قال بانه يرجع الى قول الحساب
عند الاشتباه يعتمد واستدل بحديث من ابي كاهنا ثم نقل عن هذا
الشافعية وجهين ثم نقل لشمس الائمة الحلواني وقال الشرط عندنا في
وجوب الصوم والافطار روية الهلال ولا يؤخذ فيه بقول المجتهد ثم
رقم لمجد الائمة الرحمان وقال اذا اتفق اصحاب ابي حنيفة الا التنازع
والشافعية انه لا اعتماد على قول المجتهد في هذا قلت ولحققت متأخري
الشافعية الشيخ تقي الدين السبكي في هذه المسئلة تصنيفه مال فيه الى اعتقاد
قولهم لا يثبت الحجاب قطعي
واوذلك للزواج في الصوم مانع لمصلحة عنه الى حين
وان مبداً والجزم مانع ولمنعك متعلقه والصبر في منعكها وفي يفطر
للزواج وفي عنه للصوم وقد استعمل البيت على مسألة من قاضي خان ولا
نصوم المرأة تطوعاً الا باذن زوجها ان امكته وطهرها وله ان يفطرها
وكذا المملوك الا اذا كان غريباً ولا ضرره وان احرمت المرأة بفردان
زوجها قالوا له ان يحللها وكذا الاجير ان كان يرضه في الخدمة وكذا في
الصلاة وكذا ذكر في الظيرية والكافي وفي الغنية وللزوج ان يمنع زوجته
من كل ما كان الايجاب فيه من جهتها كالطهوع والنذر واليمين دون ما كان من
جهته تعالى كقضاء رمضان وصرح في الظيرية ان له المنع بعد الاذن في
العبد والامة وامر الولد لكنه يكون متسبباً بالمنع بعد الاذن والله اعلم
وميسك من يوصف باهلية الادا باثنا عشر الفطر ليس بعين
يمسك ويوصف صلته مسكنت الفاء ادعت في البيا لا اتحاد المخرج وقصر
الادا للوزن وباهلية وبائناً متعلقاً يوصف وصفي يوصف ويغير
لمن اي ليس يغير وقد استعمل البيت على ضابط من يمسك في رمضان
تسببها بالصيامين وهو من انصف باهلية الادا في اثنا عشر الفطر الذي
افطر فيه بحيث انه لو كان بتلك الصفة في اول اليوم يلزمه الصوم
كالخائض النفس اذا طهرت بعد طلوع الفجر والمجنون اذا افاق
والمدريض اذا برئ والمساقر اذا قدم بعد الزوال والذي افطر عدا

او سهوا او خطا بان تفضل قد دخل لما خلقه او اكره او اكل يوم الشك
 ثم ظهر من رمضان او افطر وهو يري ان الشمس قد غربت او تسرى بعد طلوع
 الفجر وهو لا يعلم بطلو عه وكون هذا الامساك واجبا او مستحبا غير
 معلوم من النظر والمختار الذي صححه اصغار الوجوب وعن ابن شجاع انه
 مستحب نقل ذلك المصنف في شرحه فلحقته في بيت فقلت
 وقد قيل باستحباب ذاتهم بعضهم يصح استحبابه وهو الظاهر
 الاشارة بهذا الى الامساك لمن ذكر في البيت السابق والقابل فيه كما
 تقدم ابن شجاع مسندا الى قول الامام ان الحائض اذا طهرت لا تحس لها
 الاكل والقبيل بالوجوب كما تقدم اصغار واسند الى محمد ذلك لفظ
 الامر في الموضوعين قال في كتاب الصوم فليصم من بقية يومه وما
 في الحائض اذا طهرت فلتدع الاكل والشرب وتاكل ما تمسك به ابن
 شجاع به فقال معي لا يحسن يستقيم وترك ما يستقيم واجب شرعا
 وتأقش فيه المصنف فانه لا يدل على الاستقباح لان غير الحسن يكون
 مباحا وقد رجح ما قلت وعندي في هذا انظر والله اعلم قال
 ولهذا الخلاف لم اصرح في النظم بوجوب الاستحباب لانه تمسك بحلها
 وكان ينبغي له ان يفعل كما فعلنا من نظم الخلاف مع التنبه على الصحيح والله اعلم
ذكر السير في المغلوب غير مقطوع وغائب زريق والمساوي مقطوع
 اشتمل البيت على مسلة من فتاوي الخاص الكري عن النوازل الدوامي
 خرج من الاسنان ودخل الحلق الرجل الصائم فان كانت الغلبة للبصا
 لا يضره وان كانت سوا يحب ان تكون المسلة على القياس والاستحسان
 على قياس الطهارة فيلزم منه القضاء ترجيح الفساد واحتياطاً وخوفاً في
 الوقائع والبرازية فيعدم الفساد في صورة غلبة البصاق تمام بحكمه وهو حسن
 والله اعلم وحكم الذي في انفة مثل حكمه **وقولك في نقل المحض قد قرا قولك**
 وحكم الذي في انفة مبتدا ومضاف اليه مثل حكمه أي مثل حكم الذي من
 سته المقدم في البيت قبله وهو الخبر وقولك عن اصحابنا مفعول
 قد قرا أي فاكثروا في الدفاتر وقد اشتمل البيت على مسلتين الاولى
 قال المصنف ما خاضله ان الدم الخارج من الانف حكمه مع المخاط
 حكم الخارج من سنامه مع البراق ولو ابتلعه مع المساواة والغلبة
 افطر وفي المغلوبية لم يفطر قياسا على الطهارة ثم نقل عن القنية ما

رقم اوله للقاضي عبد الجبار وركن الائمة الصياغي وشرف الائمة المكي
 وقال امتخط وفيه حجة تعتبر الغلبة كما في البصاق ثم قال وكذلك
 لو اختلط بالمخاط والمسلة بحالها ثم نقل عن القنية ما رقم في اوله لابي
 الفضل الكرماني ونجم الائمة الجباري وقال نزل المخاط الى راس انفة
 ولكن لم يظهر ثم جذبه فوصل الى جوفه لم يفسد انتهى قلت من اين استغنى
 من ان حكم المخاط في امر الفطر مثل البراق والحال ان ما نقله عن القنية
 انما يفيد عدم الفطر ولو كان غايه الدم لانه في الباطن ابعد وانتقال
 الشيء في الباطن من مكان الى اخر لا يفسد الصور ففي ما ذكر نظرا وشرحا
 فظهر لا يخفى عن لفظن والله الموفق **النافسة** من القنية رقم للمجدي
 وقال ثوب اربع ركعات فرضا او نفلا ثم خاصت لا قضاء عليها وفي
 شرح السرخسي عليها فضا النقل وفي صوم النقل روايتان ثم رقم
 لشمس الائمة الحلواني وقال شرعت في صوم النقل ثم افسدت فخاصت
 فعلها القضاء وان خاصت قبل الافساد ففيه روايتان ولو شرعت في
 الصلاة ثم افسدت فخاصت قضتها ولو خاصت ثم افسدت دخل فيها شبهة
 القولين وفي الغاية ايجاب القضاء بالحض في النافلة دون العرض يعني في
 الصلاة وفي الظهيرية واذا اصبحت المرأة منطوعة ثم خاصت قضت وان
 في نعمة من القنية ان الاصح القضاء ولا يخفى ان في قوله خرازه وكان غلبه
 يقول وقولك ان خاصت بنقل قد قرا والله الذي يقتضيه هو
 آلفقه عدم لزوم القضاء لان الافساد ليس بسبب من جهتها لكن ليس مع
 النقل الا التسليم وكان الانسب نقل مسلة جذب المخاط المتقدمة للعموم
 البلوي لها وما ذكر بعدها ورقم في اوله للقاضي عبد الجبار وسيف الدين
 السابلي انه لو استنشق فارتفع الماء الى انفة حتى خرج الى فيه ولم يصل الى
 دماغه لم يفسد وان نبتة على ان القضاء فيها اذا خاصت في النقل هو الاصح
 مع حذف مسلة الدم مع المخاط لما قدمناه من البحث فيه وانما هو تفقده
 من نفسه وقياس مع القارن كما تقدم التنبه عليه وقد استخرجت الله وفعلت ذلك
 فقلت ولم يفسد وابا الجذب نازل بخطة لراس وانف او ليس يظهر
 مستنشق من فيه يخرج لم يصل لراس ويقضي النقل للمحض البصر
 وقد علم شرحها مما تقدم وفي قول ابصار اشارة الى الرواية الاخرى التي لا
 تلزم بالقضاء مع التنبه على الصحيح واما مسلة جذب المخاط فرائها في

من

قوله

جامع البزازي قد عقيها بعلام الشافعي وهو انها اذا اخرجت في مجراها وقد
على مجها ولم يجها افطر في اصح الوجهين وانه لو جمع الريق قصد ان يتلعه
لا يفسد صومه في اصح الوجهين ثم قال فعلى هذا ينبغي ان يحاط في النجاسة
والبزاقي حتى لا يفسد صومه على قول مجتهد فاجبت البنية على هذا فانه
مهم وقال بخط بالذي بل ريقه اذا عاد لم يقطر وقيل يقطر
اذا عاد اي الخط بل ريق القاتل الي فيه والمسئلة في القينة رفر
للمسئلة الحلواني وقال قتل خطا قبله ببراقه ثم ادخله في فمه ثم اخرج
فعل ذلك مرارا لا يفسد صومه وان فعل عشر مرات ويبقى في الخط عقد
البزاق وفي النظم يفسد وفي الظهيرة حكاة ثم قال كذا ذكر في النسخ الاية
الحلواني وذكر الزند ويسي اذا قتل السلالة وبها يريقه ثم امرها تانيا
في فمه ثم ابتلع ذلك البزاق فسد صومه قلت ويمكن ان يفرق بينهما بان
الثانية مخصوصة ببلع الريق والاولى مجردة عنه وقد رأت عن بعض
المشايخ بطلان نسختي ان الافساد فيما اذا انفصل الخط عنه عند اخرج
وظاهر بيان القينة والمصنف انها صولة واحدة وقع الخلاف فيها على ان
البيت قلق التركيب بعشر فم المراد منه فغيرته وذكر ذلك في بيت
ونصف على ما ظهر لي من انها مسئلتان وضمت اليها فرعا اخر ذكر في الظهيرة
وهو ما لو كان الخط مصبوغا فطر في ريقه لون الصبغ فابتلعه انه يقطر
ونحوه في الواقعات فقلت

مكرر بل الخط بالريق فانلا باد خاله في فيه لا يتضرر
الصبر في باد خاله الى الخط المبلول بالريق في لا يتضرر المذكور
مسئلة الحلواني ثم اشرف الى قول الزند ويسي يقول
وعن بعضهم ان يبلغ الريق بعد ذاء وما صح فليقتضوا فقط انهم افطر
هرة افطر وامسئلة للوزن ومسئلة البيت من القينة ثم لا في الفضل الكرماني وقال
سمع اهل الرسايق اصوات الطبل يوم الثلاثاء فظنوه يوم عيد فافطروا
ثم تبين ان الطبل كان لغرض لا كفارة عليهم والى عدم الكفارة اشار بقوله فقط
واسم اعلم وحلى تعلق الحسن واظطرت فلا تكفر فيما ينبغي او تكفر
مسئلة البيت من القينة رمز لظهير الدين المرغيناني وشرف الاية المكي وقال
خامل رات الدم فظنته انه دم حيض فافطرت ينبغي ان لا تلزمها الكفارة
ورقم لبرهان الدين صاحب الحيط ولا تلزمها ثم رقم لنور الاية المصوري

والقينة
في
البيت
من
القينة
ثم
لا
في
الفضل
الكرماني
وقال
سمع
اهل
الرسايق
اصوات
الطبل
يوم
الثلاثاء
فظنوه
يوم
عيد
فافطروا
ثم
تبين
ان
الطبل
كان
لغرض
لا
كفارة
عليهم
والى
عدم
الكفارة
اشار
بقوله
فقط
واسم
اعلم
وحلى
تعلق
الحسن
واظطرت
فلا
تكفر
فيما
ينبغي
او
تكفر

وقال وكذا الوراث قبل ان يبلغ طهرها خمسة عشر يوما فافطرت
على ظن الحيض ينبغي ان لا تلزمها الكفارة ثم رمز لظهير الدين المرغيناني والفتا
عبد الجبار وقال عليها الكفارة ثم رمز لا في الفضل الكرماني وقال
ظنته دم حيض ولم يكن لا تلزمها الكفارة سواراته في ايام الحيض امره والله
وتعني فقط ان افطرت ثم ابصر كذا في الضعف بعد الفطر لا في السفر
الصغير في وتقصي المرأة لا للحلي المتقدمة في البيت السابق ثم ابصر الدم
يعني في اليوم الذي افطرت فيه ويسفر مبني للمفعول وقد اشتمل البيت
على ثلاث مسائل من الظهيرة والواقعيات الاولى قال في الظهيرة والمرأة
اذا اطاعت زوجها او غيره في رمضان ثم خاضت في ذلك اليوم سقطت عنها
الكفارة وفي الترخاينة وكذا الرجل اذا مرض سقط عنه الكفارة وفي الكا
اذا وجبت الكفارة عليها بالوقاع ثم خاضت او مرضت تسقط عنها الكفارة
عندنا وعلى هذا يجري بعد الفطر بكل نوع من كل نوع مما تجب الكفارة الثاني
قال في الظهيرة بعد ما تقدم وكذا اذا مرضت عندنا خلا فاروقا
المصنف ولو افطر الصائم الذي له نوبة في المرض يوم نوبته ثم حدثت نوبته
فالمسئلة عما خلا فاروقا انتهى والكافي والظهيرة لم يقيد بصاحب النوبة
الثالثة قال في الظهيرة تجامع امراته في رمضان طوعا نهيان ثم اكره
السلطان على السفر دوي الحسن عن ابي حنيفة انه تسقط عنه الكفارة وفي
ظاهر الاصول لا تسقط واذا جامع امراته في رمضان ثم مرض في ذلك
اليوم تسقط عنه الكفارة وقيل لا تسقط والاول اصح وهذا الكلام افاد
ان الاختلاف ثابت في سقوط الكفارة بعد مرض المرض وصح المصنف في مسئلة
السفر وجوب الكفارة ولعله اعتمد قول الكافي ولو كان السفر كرها لا
تسقط ايضا لانه حصل من غير صاحب الحق وفي الترخاينة برقم المحيط الرقا
اذا سافر لا تسقط عنه الكفارة وان سافر به كرها بان اركب على الدابة
واخرج الى السفر كرها دوي الحسن عن ابي حنيفة انه لا كفارة عليه وعندنا
يجل الكفارة وفي الكافي وقيل عندنا تسقط لانه لا يصح له فيه قلت
وهذا اينا في ما تقدم من قبله عن زفر او طرد هذه المسئلة يقتضي عدم وجوب
في مسئلة الحيض والمرض لانه لا يصح له فيها واسم اعلم ويؤخذ من مفهومها
اذ الم تحض ولم تاته النوبة تجب عليها الكفارة مع القضاء نقل ذلك المصنف
عن الظهيرة معللا بانها افطرت في يوم لم يتمكن فيه شهادة اباحة الاطهار وقا

ان ذلك في الواقعات وغيرها وذكر البزازي وعزاه الى القاضي ثم قال
والاصح عدم اللزوم فيها وفي مختصر المحيط اقتصر فيها على اللزوم وفي الترخا
برقم المحيط البرهاني واذا احسبت ان هذا اليوم يوم حصة فافطرت فيه
ثم لم تحض او كان يوم حرمي فافطرت ولم تصم في ذلك اليوم اجمعوا ان في فصل
الحج يجب الكفارة وفي فصل الحيض اختلف المشايخ والصحيح انه يجب فحذر
مما تقدم ثبوت الخلاف في الجامع عمدا اذ امرضوا كرهه السلطان على السفر
وفي المعتاد نوبة وحضا او لم يحصل وبقي مما ذكر في المشرح ما نقله عن
شرح الطحاوي ولو افطرت ثم جرح نفسه حتى صار بحال لا يقدر على الصوم
فيل سقط عنه الكفارة وقيل لا تسقط وهو الصحيح وما نقله عن الفتاوى
الظهيرية لو افطرت على ظن انه يقاتل مع اهل الحرب فلم يتفق القتال لا كفارة
عليه وفرق المصنف بينه وبين من ظن المرض ولم يمرض حيث يكفر على الاحتياط
كذا قال وقد علمت ما قدمناه عن البزازية بما حاصله ان هذا يحتاج الى
التقوية بخلاف المرض والحائض فظنت ذلك جميعه فقصدا الى التكيل القابلية
وبالله التوفيق ولو مرضا يوم الجماع ففعل ذلك جميعه فقصدا الى التكيل القابلية
ولو اكره الواطئ على سفر فقل روي حسن لا والاصول تقرروا
وجارح نفس بعد فطر وقد غدا بحالة عجز الزمونه ويوزر
وغارظن الحرب افطرت ثم لم يلاق عدوا ولا يكفر قرروا
وليس كذاذ ونوبة لم يلاقها ومعتادة بالحيض والفرق بين
وقد نقلوا ان الاصح سقوطها لهدين كالبزازي فلا فرق بين
وقد حصل بهذا والله الحمد تفصيل الاحوال وتحرير الاقوال كما قدمناه قبل النظر والله اعلم
وقيل غروب الشمس افطر عند ما اهل الصوموا قبل ليس يكفر
اشتمل البيت على مسألة من القنية ومن القاضي عبد الجبار وشرف الامنة
المكي وقال راي الهلال في اخر يوم من رمضان قبل الغروب فافطرتا وكلا
لقوله صلى الله عليه وسلم صوموا الرويته وافطروا الرويته فله الكفارة ثم رز
لل القاضي جلال البخاري في شرح الجامع الصغير خلافة فقال لو راوا الهلال
في ثلاثين فصار لا يفطرون في قول اي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف ان
راى قبل الزوال افطرتا لانه من الليلة الماضية وبعد لا يفطرون فان
افطروا الا كفارة عليهم لانهم افطروا بتاويل وفي الواقعات ان المختار انهم
لليلة المستقبلة مطلقا فلا فطر وفي الظهيرية نحو ثم حكم الخلاف بين الاما

والثاني على نحو ما تقدم ثم قال وعن اي حنيفة رضي الله عنه في رواية
كان مجراه امام الشمس والشمس تتلوه في الليلة الماضية وان كان مجراه
خلف الشمس فهو ليلة المستقبل ورايت خط والذي رحمه الله تعالى هذا
الموضع هذا هو الحق ان شاء الله تعالى ثم قال وقال الحسن بن زياد ان غاي
بعد الشفق فهو ليلة الماضية وان غاب قبل الشفق فهو ليلة الثانية
انتهى قلت وفي البزازية راي هلال الفطر وقت العصر فظن انقضا
مدته وافطرت قال في المحيط اختلفوا في لزوم الكفارة والاكثر على
الوجوب وتقدم للبزازي قبل ذلك بكثير فيما لوراه قبل الزوال انه
لو افطرت لا كفارة لانه بتاويل فظهر وجه التعبير بقيل والله اعلم قال
المولف **فروع** في مقطعات الظهيرية ولو احتمل فظن انه افطرت ثم اكل عدا
ان علم حكم الاحتلام كفرا ولا كفارة عليه ولو دهن من شارب فظن انه
افطرت منزلة الاكتمال والاحتكام والاحتكام والله اعلم فالحق بها فقلت
وجاهل حكم الاحتلام ودهنه لساربه والحلل والحج يعذر
اي يعذر في سقوط الكفارة لقيام الشبهة لكن في مسألة المحرم خلاف منقول
فقد ذكر المصنف انه يجب لقضا والكفارة لان ظنه في غير موضع الظن لان
قوات الصوم يوصل شي الى باطنه الا اذا افتاه مفت بصناد صومه فلا
كفارة لان الواجب على العامي تقليد المفتي فكانت شبهة وان كان خطأ
في نفس الامر فلو كان معتمدا للعامي سماع الحديث وهو قوله صلى الله عليه
وسلم افطرت الحاجم والمحجم قال محمد لا يجب الكفارة لان قول رسول الله صلى الله
عليه وسلم لا يكون اذني درجة من قول المفتي وقد صلح عذرا فقول الرسول
صلى الله عليه وسلم انها لا يجب لانه ليس للعامي الاخذ بظن الحديث الجواز
ان يكون مصدقا عنه او منسوخا فان عرف تاويله يجب الكفارة لا شقيا
الشبهة وفي البزازية بعد ان ذكر صورة الاحتكام والاكتمال والادها
قال ان كان جاهلا لم يسمع الحديث ولم يفت بالفطر كفرا وكذا الوسم الحديث
وعرف تاويله وان لم يعرف تاويله كفرا خلافا للامام الثاني لان الحديث
لا يكون اذني من كلام المفتي ثم اجاب عنه بنحو ما تقدم ثم قال اولان وظيفة
الاستدلال تخص العالم بخلاف كلام المفتي فانه لو افتاه بالفساد ففعل
الفطر بنا عليه لا يكفر وتقدم في كلام المصنف الخلاف على عكس هذا فتأمل
وقالت قبل ذلك لو استفتي فافتاه فقيه بالفطر لا كفارة عليه وهو الصحيح لان علي

العامي تقليد المفتي واليه في مختصر المحيط حكاية الخلاف كما ذكر المصنف
 وفيه اكل ناسيا وعلم بالحديث او الفتوى ان الاكل ناسيا لا يفطره ثم تعد
 الاكل يروي عن ابي يوسف والحسن ان عليه الكفارة واختلوا على قول ابي
 حنيفة رحمه الله فقالوا بالصحة ان لا كفارة عليه وان بلغه الخبر لان العلماء
 اختلفوا في قبوله فان فقها المدينة لم يقبلوه وفي البرازية اطلقوا هذه
 الصحة ثم قال ذرعه القتي فظن انه يفطر فافطر لا كفارة عليه وكذا
 لو اكله وان بلغه الحديث ولم يعلم تأويله فلا كفارة عليه لا عند ابي يوسف
 ولو اكله او اغتاب فظن انه يفطر ثم افطر ان لم يستفت فقها ولا يبلغه
 فعليه الكفارة وان استفتي فقها فافتاه بالافطر فلا كفارة عليه عند ابي يوسف
 قول النبي صلى الله عليه وسلم اعلا حلالا من قول المفتي ثم ذكر قول ابي يوسف
 بنحو ما قدمناه عن المصنف ثم اذكر ما لو مشى امرأة بشهوة او قبلها او التحل
 فظن الفطر ثم افطر فعليه الكفارة واختلاف ابي ابي ليلى ومالك في الكفارة
 لا يورث شبهة لانه قول لنا بعي وانه مخالف للقاسر الا اذا استفتي فقها
 فافتاه بالافطر فلا كفارة عليه وكذلك ان بلغه الخبر في قبله الصائم الكفارة
 لا كفارة عليه عندهما خلافا لابي يوسف وفي البرازية في مسألة المفتي ان
 بلغه الخبر ولم يعرف تأويله كقدر عند عامة العلماء ثم ذكر ما لو جامع ميتة او
 بهيمة بلا انزال او ادخل اصبعه في دبره او ابتلع خشية وطرفها بيده ولم
 يغيبها فظن الفطر وتعد الاكل كقدر ان كان عالما وان كان جاهلا لا قال
 ولو نظر الى محاسن امرأة فاكل على ظن انه فطره عدا كقدر مطلقا وقبل ان
 كان عالما نعم وان جاهلا لا وانما لم انظم هذا الخلاف لاني قصدت نظم ما
 في الظهيرية خاصة وشعبه وهذه الصور هنا قصد التكميل القابضة والله اعلم
ولو اكل الانسان غدا وشبهه ولا عذر فيه قيل بالقتل يومئذ
 عمد ام صدر في موضع الحال وشهوة عطف عليه ولا عذر فيه اي في اكل العمد
 وهو في موضع الحال وقد اشتمل البيت على مسألة من القينة رقة لظن الذين
 المرغينا في وقال من اكل في رمضان شهوة متعمدا يومئذ يقتله وشهوة المولف
 بانه مستهزي بالدين او مستكبر لما ثبت كونه من الدين بالضرورة قال ويحمل
 ان يكون عتريا بالقتل عن الضرب بالبيع وقال الظاهر ان المراد بالقتل بالسيف
 وهو كذلك فقد علله في البرازية بانصحه دليل الاستحلال فتعير المصنف
 في النظم بقيل ربما يشعر بضعفه وان المعتمد خلافه ولم اقف على ما يخالفه

بعد التبع فلو قال ولا عذر قالوا فيه بالقتل يومئذ كان اولى والله اعلم
وان يتذكر صومه بعد مضيه قيل يكفر والقضا مقرون
ولو انه بعد الخروج يعيدها ويكفرها بقضي فقط قد يروى
 صبر ان يتذكر للصائم وقوله قيل عطف على يتذكر ويكفر جواب
 الشرط والقضا مقدر مبتدا وخبر في موضع الحال وقد اشتمل البيت
 على مسليتين من الواقيات **الاولى** رجل اخذ لقمة من الخبز لباكلها
 وهو ناس فلما مضى ذكر انه صائم فابتلعها وهوذا كره فعله القضا
 والكفارة **الثانية** لو اخرجها من فيه بعد ان تذكر ثم اعادها
 فابتلعها فلا كفارة وعليها القضا وبه اخذ الفقيه ابو الليث لاها ما
 دامت في فيه فهي بحال يتلذذ بها واذا اخرجها صارت بحال تعاف
 وفي المحيط ان هذا هو الاصح وذكر في الظهيرية اذا اكل لقمة كانت بقيت
 في فيه من وقت السحرا ابتلعها بعد طلوع الفجر ذكر الصوم ولا رواة لها
 في الاصول ثم ذكر عن ابي حفص الكبير نحو ما تقدم ثم حكى عنه انه ان اخرجها
 حتى يردت فلا كفارة وان اخرجها وادخلها قبل ان يرد فعله القضا
 والكفارة ونقل عبد الله بن الفضل الخبر اخرجني بنحو الخالمجة واليا
 الساكنة القينة والزاي المفتوحة بعد هذا الف ثم حاشية مفتوحة بعد
 زاي مكسورة ثم يا النسبة ان كانت لقمة نفسه فعليه القضا والكفارة
 في الاحوال كلها وان كانت لقمة غيره فعليه القضا فقط وهذه لا تنه من النظر
 فالحقها في بيت ثم الحق بعد الضابط في ذلك وهو ان كل ما كان من
 غير ما ياكل جسده الانسان او كان يعافه ويستقدر فان فيه القضا
 دون الكفارة وهذا حسن مهم جدا نقله
 . وعن بعض التكفير في كل حالة بلقمة يا لها البريد ذكره
 . ومستقدر مع غير ما كول شلنا ففي اكله التكفير يلغى ويحرم
والقادة من تلغ ريق جيبه وعن بعضهم لا والقضا لا تغير
 اشتمل البيت على مسألة من القينة ومن لا يبي حامد قال لو ابتلع ريق جيبه
 لا كفارة عليه ثم روى المحيط وقال كفرو في فتاوى البرازي يبتلع ريق غيره
 او نفسه من يده فسد ولا تكفر الكفارة لان الناس يبيعونه بعد الخروج من الم
 وقال الامام الحلواني اذا ابتلع ريق جيبه كفرا لانه لا يعاف والمراد به الخارج
 ولو خرج من فيه الى ذقنه ولم ينقطع عن داخل فيه وابتلعه لا يفطره ومسألة البيت

معلومة من الصابط الذي قدمته في البيت الذي الحقته من نظري ان كان مما لا يستغنى
والا فلا واعلم **وان اجهد الانسان باكتساف نفسه فافطر في التكفير قولين** **سقط**
استعمل البيت على مسئلة من الغنية رقم لخم العلوم ثم قال اتعب نفسه في سعي
حتى اجهد العيش فافطر كقوله وقيل خلافة وجهه افعى البقالي وقتل قبل ذلك
عن الوبري والبقالي وعين الائمة الكرابيسي المحترف المحتاج الى نفقته علم انه لو
استغل بحرفته بلحقه ضرر مبيع للفطر بحرم عليه الفطر قبل ان يمرض ثم رقم
لا يحمده وقال لا يجوز للخيار ان يخرج من اوصاله الى ضعف مبيع للفطر بل
يجوز نصفه لانه لا يستريح النصف قبل ان تكفيه اجرة ورعيه فقال هو كاذب
وهو باطل باقصر ايام السنة انتهى وهذا فيه اشعار باباحة الفطر اذا وصل
الى ضعف مبيعه فلا كفارة عليه والله اعلم قال المؤلف وهذا خلاف الامة
لانها اذا اجهدت العمل في بيت سيدتها عليها القضا فقط لانها معذورة
لانها تحت يد المولى نقص عليه في الواقعات وقال لها ان تستع من الائمة
المولى اذا كان يجزها عن اداء الفرض لان مبناه على اصل الحرية في حق الفرائض
ونحوه في الظهيرة **قلت** والعبد يسار لها في ذلك ايضا واطلاق النظم
يقضي السؤل فلا بد من القيد المخرج لها فالحقته في بيت فقلت
ومن كان في قيد العبودية صرحا باسقاطه عنه ولا شك يعذر
ويستغنى عن هذا البيت بان يجعل عوض قول المؤلف في البيت المتقدم الانسان
بالشغل الحر المكلف يعلم من القيد بالخروج العبد والامة ثم رأت في
الزارية ذكر الزوجة ايضا مقيدا بالخوف على النفس لو لم تقطر قال وكذا الخادم
والرفيق الذي يسكن النهر او الكوفة او المداوي لا صلاح المريض وعليه موكل
السلطان وقيد ايضا بخوف الهلاك ولكن رأت بطرة نسختي بالغنية ذكر
ابوبكر الرازي في احكام القرآن قال مالك واهل العلم يرون على العامل اذا
اشتد عليها الصيام القضا ويرون ذلك من صام من الامراض قال فخر الائمة
البديع وهذا يشير الى انه لا يعتبر خوف الموت ولا خوف المرض وفيه
منافاة لما في الزارية والله سبحانه اعلم
وافطارنا يوم الاحد مخمرا الى سقرا وكا لقدوم فينكر
وافطارنا يعني جميع المسلمين مضافا اليه يوم الخروج ظرفه ومحرم الخبر والى
سفر متعلق بالخروج واوكا لقدوم متعلق فينكر اي الافطار وهو عطف على
محرم وقد استعمل البيت على مسلتين من الظهيرة والغنية في اولها قولين وهي

ان السفر ليس بعذر في اليوم الذي انشا السفر فيه وهو عذر في سائر الايام
حيث اذا انشا السفر بعد ما اصبح صائما لا يحل له الافطار بخلاف ما لو مرض
بعد ما اصبح صائما كما في الظهيرة ونقله في الغنية عن المحيط ونقل قبله
عن المحندي سافر من مكانه او حضر من سفر بكرة الافطار في ذلك اليوم وقد
جمع الشارح بينهما بان المتقدم لا يطلقون الحرمة سريعا فيكون المراد بالحرمة
الحرمة واستدل بما في الظهيرة المسافر اذا سافر نهارا في شهر رمضان لا
ينبغي له ان يفطر وكذلك اذا اصبح صائما فدخل مصر او مصر اخرينوي
الاقامة كره له الافطار وذكر في المقطعات منها والمسافر ان يفطر يوم يدخل
مصر وانتهى **قلت** لا يخفى ان هذا يدل على خلاف ما استدل به الشارح من
توجيه الجمع اذ هذا يدل على ان الكراهة هنا ليس المراد بها الحرمة بل ما يقا
كتوله لا ينبغي وفي قوله كره له الافطار ثم قال عقب هذا واظنه اراد
يخرج اذا خرج من الليل ولم يصدر منه فيه صوم ولا نية ولا يكون مع
لما نقلته انفا وهذا الكلام اري له وجهاً لانه لم يقطع عبارة تقتضي هذا
الحمل فيما نقله عن الظهيرة ثم قال ولو افطر في اليومين هل يكفر لم اقف
على نقل صحيح في المسئلة والظاهر انه لا كفارة عليه لقوة الشبهة بالسفر اقول
عدم الكفارة في المسلتين مصرح به في الهداية وغيرها والله اعلم فان قيل
قد قال ابو جوب الكفارة في رجل سافر في شهر رمضان وخرج من مصر ولم يفطر
وقد نسي في منزله شيئا فرجع الى منزله فحل ذلك الشيء واكل في منزله شيئا
وخرج قبل الكفارة وجبت عليه في هذه الصورة لانه يرجع الى منزله صائما
للسفر وبقي حكم المقيم لانه افطر في اليوم الذي سافر فيه ذكره في اول الواقعات
والله اعلم **وافطر ردي الاعداء سرحا ايضا ومن عذرك لم تحف لوسا تجسر**
قوله وافطار مصدر مضاف الى الفاعل المضاف اليه وسرحا وهو قد استعمل
البيت على مسلتين من الغنية قال واقام الشرف الائمة المكي من ايجله الافطار
يفطر سرحا الا اذا كان العذر ظاهرا نذر في لبرهان الدين صاحب المحيط
الحايف يفطر سرحا قال لان عذرها ليس بواضح فالاول اسرار ذي العذر
الخفي والثانية اظهار ذي العذر الواضح والله اعلم
ولو منع الصوم الصلاة اذها فيما يصلي قاعدا ليس يفطر
يصلي جواب لو واذاها يدل من الصلاة وقاما حال والمسئلة في الواقعات
رجل ان صام رمضان صلى قاعدا وان افطر صلى قايما يصوم ويصلي قاعدا

يخرج عن عهد الواجبين ونحو في الظهيرة والله اعلم
 ومن صام قدام ثبوت بعد اعتكاف ابدأ اليوم قد قيل هدر
 الضيق في هدر للنداء وقد استعمل البيت على مسلة من لو اقصت صام يوما
 تطوعا نزل في بعض النسخ قبل انقضاءه او بعد على اعتكاف في هذا اليوم
 لا اعتكاف عليه لان الاعتكاف لا يصح الا بالصوم واذا وجب الاعتكاف وجب
 الصوم والصوم من اول النهار انفق تطوعا فتعذر جعله واجبا وفي الظهيرة
 اذا اصبح صائما عن التطوع ثم قال في بعض النسخ على ان اعتكف هذا اليوم
 لا يصح نذر وكذلك لو اصبح مفطرا غير نذر للصوم ثم قال ذلك قبل الزوال
 عليه ان يعتكف في قياس قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف ان كان ذلك قبل
 الزوال عليه ان يعتكف ويصومه وان لم يفعل فعليه القضاء والظاهر من صحيح
 المؤلف في النظم رجحان قول ابي يوسف والظاهر رجحان قول الامام والوجه
 والله اعلم ونادر صوم السبت سبعا بضمها وتسعا بضمها ونسعا بضمها والفرق
 قوله ونادر مبتدا ويصومها الخبر والضم للسبعة وجاز حذفها التقدير
 وتسعا عطف على سبعا وقد استعمل البيت على مسكتين من الظهيرة صورها
 المؤلف في غير الصور التي صورها في الظهيرة فانه قال نذر صوم يوم السبت
 سبعة ايام لزمه صوم سبعة اسبوت واذا نذر صوم السبت تسعة ايام
 يلزمه صوم سبتين والذي في الظهيرة لو قال الله على ان اصوم السبت ثمانية
 ايام لزمه صوم سبتين ولو قال الله على ان اصوم السبت سبعة ايام لزمه
 صوم سبعة اسبوت لان السبت في سبعة ايام لا يتكرر فحمل كلامه على عدد الاسبوت
 بخلاف الثمانية لان السبت فيها يتكرر وبني على هذا المؤلف ان السبت يتكرر في
 التسعة كما يتكرر في الثمانية وانه يلزمه صوم سبتين في الخمسة عشر ومنها
 يلزمه ثلاثة اسبوت وهم بحر احسب ما يتكرر السبت في الايام **قلت**
 ولا يخفى ان هذا اذا لم تكن له نية اما اذا وجدت لزمه ما نوي ففي البرازية لو قال
 الله على صوم جمعة ان اراد ايام الجمعة عليه سبعة ايام وان اراد يوم الجمعة
 لزمه ذلك فقط وان لا نية له فسبعة ايام لقله الاستعمال فيها والله اعلم
فصل من كتاب الحج الحج لغة القصد وسرعان زيارة البيت
 الحرام على وجه الاعظام لا داء ركن من اركان الدين اعظام اخر عما قبله لان
 ذاك مالي صرف والذي قبله بد في صرف وهذا مركب فاخره ضرورة تأخر
 المركب عن المفرد ولان المألوف المتروك في ذاك اكثر لصوقا بالكلف من

المتروك

المتروك فيه وقدمه على النكاح لانه من اركان الحجة والله سبحانه اعلم
 اذا حُرِّت مبيقاتا وبالعبر تغير واحرمت من ثابتهما كسبت حُرِّت
 المبيقات في الاصل الوقت المحدود واستغير المكان الذي يحرم منه ويجمع
 موافقت وهي خمسة لاهل المدينة والحليفة واهل العراق ذات عرق
 واهل الشام الحنفية واهل نجد قرن وفتح ثابته وهم واهل اليمن
 يلبس ومسلة البيت ما في البدايع وغيره كوجاه ومبيقاتا من المواقف من غير
 احرام الى مبيقات اخر جاز وفي مناسك السروجي ومن لم يحرم من اهل المدينة
 من ذي الحليفة واحرم من الحنفية فلا ينبغي عليه ونقل في النهاية عن الايضاح
 ابو حنيفة في اهل المدينة اذا جازوا ذا الحليفة فلا بأس بذلك واحتمل الى
 ان يحرموا من ذي الحليفة لانهم اذا حصلوا في المبيقات يجب مراعاة حرمتها فقد
 علم بما ذكرناه لا ينبغي عليه اذا فعله وانه خلاف الاول والله سبحانه اعلم
 وقد قيل في حج النبي بانه **يؤيد على حرام الذي هو افسد**
 قال المصنف المعنى بافقد الفقير لان فعل لا يكثر منه المفاضلة كقوله
 تعالى وهو اهلون عليه وفي التشبيه نظر لان من القواعد المقررة انما متى
 وردت في حق الباري تعالى تكون محمولة على البالغة لا على موضعها فلو قال
 مفقد الخصر عن ذلك وقد استعمل البيت على مسلة من الفضة وورق للقاتي عبد
 الجبار وقال قال السمرقندي قال بعض فقهاءنا حج النبي افضل من حج الفقير
 لانه يودي الفقير الفرض من مكة وقبل متطوع في ذهابه وفضيلة الفرض افضل
 من فضيلة التطوع **قلت** بيان ذلك ان ذهاب النبي من بلد وهو من توفرت
 فيه شروط الوجوب من حين خروجه من ذان فرض الوجوب لا داء عليه والحج على
 الفقير لم يجب داء فذهابه الى مكة تطوع وعبادة الفرض افضل من عبادة
 التطوع **قلت** قد نضوا على انه لو صلى سنة العشا بعدها ربا في مسجدة
 والسنة ركعتان فيلزم ان تكون الركعتان افضل لان السنة افضل من المسجدة
 واجابوا بانها داخلية فيها فلا بعد ذلك هنا لاستماله على الفرض او نقول فيه
 كما قالوا في القراءة في الصلاة ان فرضها اية ولو قرأ اكثر من ذلك كالفاتحة
 والسورة وقعا لكل فرض ولو سلم فتخصر هذه الصور بما اذا لم يحرم الفقير بالحج
 من ذرية اهله فانه حينئذ يكون موديا للفرض منها ولا يخفى ان الفقير هنا
 ليس هو الفقير من باب الزكاة على ما هو معروف في الفقه والله اعلم
 ولا بأس في الاخراج بالحق والحق لها تحريم بالفسق تغير تعدد

الصبر في قعد المرأة المساء إليها بالتي وقد استمل البيت على مسليين من الوفا
الاولى قال لا بأس للحمر ان تحتن لانه ليس من محظورات الاحرام وفي القصة
رقم للقاضي جلال في الامالي لا بأس للحمر ان تحتن او يقتصد او يجبر الكسب او تحتن
لان ذلك ليس من محظورات الاحرام قال وفي الاصل مثله وله نزع سنة اذا
استنكى **الثانية** من الواقيات اذا وجدت المرأة الزامه والراحلة الا ان يحرقها
لا يجبر عليها الحمر لانه لا يمكن الخروج بحرق فاسق ويحرم في الظهيرة والكافي والخصين
والمزيد العلم وان كان في الاحرام صيد وميتة فيعقب منه **الكل حيث التصبر**
وعندها منها وحمر ابن آدم مع الصيد فيه يؤكل **المشام**
الصبر في منه للصيد وفي عندها لا في حنيفة ومحمد وفي منها الميتة وفي فيه للاجر
والمشام هو الصيد وقد استمل البيت ان على مسليين من الواقيات في الوفا خلا
الاولى قال ولو اضطر المحرم الى ميتة وصيد ياكل الميتة ويدع الصيد وفي
قول في حنيفة ومحمد وهو قول زفر خلافا لابي يوسف وجماعة الله عليهم وجهان في
اكل الصيد ارتكاب محظورين هما الذبح والميتة لانه ميتة حكما قال وان وجد
صيدا قد صحر محرم فانه ياكل لحم الصيد ويدع الميتة في قول محمد لانه ميتة حكما
والآخر حنيفة قال وان وجد صيدا حيا ولحمه كلب ياكل لحم الكلب ويدع الصيد
لان في اكل الصيد ارتكاب محظورين وان وجد صيدا حيا وما ل انسان يدع الصيد
ولا يأخذ مال المسلم لانها استويا في الحرمة لان الصيد حرام حق الله تعالى ومال
المسلم حرام حق العبد فكان الترجيح حق العبد **الحاجة الثانية** منها ايضا قال وان وجد
لحم انسان وصيدا يدع الصيد ولا ياكل لحم الانسان استحسانا ووجه بان لحم
الانسان حرام حق الله تعالى والعبد والصيد حرام حق الله فقط ومثله في الخصين
والمزيد وقال المصنف انه اعند الاستحسان لان عليه العمل الا في مسائل معروفة
ويحرم المسئلة في الظهيرة والعيون لا في البيت وفي فتاوي قاضي خان ايضا قال
وفيها عن محمد لصيد اولي من لحم الخنزير وعن بعض اصحابنا من وجد طعاما غير لا بأس به
الميتة وهكذا عن ابن سماعه ويشير الى ان الغصن اولي به من الميتة وبه أخذ الطحاوي ومالك والكرخي
هو الجوار والله اعلم **مع الرمل** **التقيل سن لطائف وفي ركعته والقيام من يذكر**
وتحتل الاولى **الوجوب** **يعولهم** **بها** **ين** **اذ قيل** **التي** **يقتدر**
الصبر في ركعته للطواف ويذكر يعني الاستئذان وقد استمل البيت على مسائل
من التفت قال سنة الطواف ثلاثا شيئا احدها القيام في الطواف **قلت**
هو ان جعل البيت عن يسار ويأخذ عن يمين نفسه وهذه المسئلة الرابعة في

النظم ثم قال الثاني تقبيل الحجر الاسود وهي ثانية النظم ثم قال والثالث ركعتان
بعد الفراغ من الطواف وهي ثالثة النظم ثم قال ويقال الرمل في الاسواط
الثلاثة سنة ايضا قال المصنف وفيه اشارة الى انه قيل فيه بغير السنة وفيه
الاشارة بقولي وتحتل الاولى الوجوب وفيه بعد لان الظاهر من عبارة التفت
انه مستحب وقد نقل هو من البدائع انه من السنن لا من الواجبات وكذا في
منسك السروجي وفي النهاية المذهب عندنا ان الرمل سنة وفي معنى الحنابلة
انه سنة لانهم فيه خلافا بين اهل العلم وكان ابن عباس يقول لا رمل
في الطواف واستدل المصنف عليه بما في مسند احمد عن ابن عباس رضي الله
انه صلى الله عليه وسلم رمل في عمره كلها وفي حجة ابي بكر وعمر وعثمان رضي الله
عنهم والمواظبة بدون ترك دليل الوجوب ثم لا يخفى ان الاستسلام والتقبيل
انما سن بشرط استطاعته بدون اذي مسلم ذكر السروجي في منسكه وان الاستسلام
في افتتاح الطواف واخر سنة وفي ما بينهما ادب والله اعلم وقوله لها تين
الاشارة لها تين الى الركعتين بعد الطواف والقيام من يعني ان الرمل تحتل
الوجوب كما قالوا في الركعتين والقيام اما الركعتان عند المقام وحيث
تيسر من المسجد فوجوبها منصوص غالب كتب المذهب كالهدياية وغيرها اما
القيام ففي شرح مختصر الدرر المحمدية وفي اشارة الى موافقة ما في التفت
حيث قال ويكره منكوسا ونقل في البدائع عن شرح مختصر الطحاوي الوجوب
قال وهو المختار واليه يشير قول النهاية انه يجب عليه الدمان رجوع الى
اهله قبل اعادته ويعتد به لان النص مطلق عن اشتراط القيام او التيسر
وقوله اذ فعل النبي يقتدر اشارة الى علة الوجوب وهو مواظبته صلى
الله عليه وسلم على ذلك من غير ترك وبذلك يثبت الوجوب والله اعلم
وسن عثمان واقرضه كفاية واكد واوجب والحنيفة مقرر
الواو في واقرضه واكد واوجب بمعنى او وقد استمل البيت على قول اربعة
في العرف اولها انها سنة وهو الذي عليه عامة الكتب كالهدياية وقاضي خان وغيرهما
بل قد صرح بانها ليست بواجبة ثانيا انها فرض كفاية نقله في الكافي عن بعض
اصحابنا ثانيا انها سنة مؤكدة قاله في الكافي وهو المراد بقوله واكد وهو مستحب
بين الوجوب والسنة المطلقة **رابعا** انها واجبة قال في البدائع قد اختلف
فيها اصحابنا انها واجبة كصدقة الفطر والمأخضة والوتر ومنهم من اطلق هذا
الاختلاف كاي في الوجوب لكن نفي الوجوب في كلام قاضي خان ينافيه والله اعلم

وقوله والجميع مقرر يعني منقول مقرر في كتب علمائنا رحمهم الله تعالى ونقل
هنا ان بعض اصحاب لا يفرق بين السنة الموكفة والواجب والله اعلم
طواف واحرامهما الركن واشترط وسعياً واوجب مثل خلق يقصر
اشتمل البيت على ذكر ركن العمرة وشرطها واجبها والخلاف في ذلك ففي قاضي
خان وركن العمرة شيان الاحرام والطواف بالبيت وهذا في اول النظم وفي الثاني
ان الطواف ركن والاحرام شرط وقد صححه السرخسي في مناسكه وفي كلام البذايع
ما يوجب له قال واما ركنها فالطواف قال واليه اشترى بقولي واشترط
يعني واشترط الاحرام وجعل صاحب النسخة السعي فيها ركناً كالطواف واليه
اشترى بقوله وسعياً والمشهور انه واجب قال واليه الاشارة بقولي واجب
والخلق والتقصير ايضاً واجبان استفيد ذلك من قوله مثل وعامة كتب الاصحاب على
ذلك ونقل صاحب البذايع والسرخسي في مناسكه عن الحسن بن زياد وجوب طواف
الصدر قال المعتمر كالحاج لانه وذاع والمعتمر يودع كالحاج ثم لا يخفى ظاهر
النظم يفهم ان الاشتراط بعبود على الطواف والاحرام وليس المراد به الا الاحرام
كما تقدم واعطف السعي عليه بوجه القول بالشرطية فيه وليس فلو كان النظم هكذا
والاحرام شرط او فركن طوافه وسعي وذا اوجب كخلق يقصد
بحر السعي والاشارة بهذا اليه لخلص عن ذلك مع افهام تصحيح الشرطية في
الاحرام بتقديمه وترجيح الوجوب في السعي والله اعلم
ومعتمر ما طاف بكل عا دحرجاً يتم على احرامه لا يقصر
اشتمل البيت على مسألة من الظهيرة مبنية على كون الطواف ركناً قال ولا ترك
طواف العمرة كله او اكثر وسعي بين الصفا والمروة ورجع الى اهله فهو محرم ابداً ولا
يجزي عنه البدل وعليه ان يعود الى مكة بذلك الاحرام ولا يجب عليه احرام جديد
لاجل مجاوزة الميقات ويطوف طها ويكمل الطواف ويسعى ولا يقصر سعيه المولى قبل
الطواف لان السعي بمنزلة السجود والطواف بمنزلة الركوع ولو طاف اكثر الطواف
العمرة وسعي بين الصفا والمروة ورجع الى اهله فعليه دم لترك اقل طواف العمرة
لانه ركن وقال قبل ذلك ولو طاف طواف العمرة في جوف الحجر فعليه ان يعيده ولو فعل
ان يعيده كله حتى يحصل طوافه على الولا ولو عاد على الحجر اجراه ولو لم يعد حتى عاد
الى اهله فعليه دم لانه ترك بعض طواف العمرة لان الحجر ركن البيت فصار كانه ترك
من الطواف ركنه انتهى قلت وكذا ينبغي ان يكون الحكم بترك كل ركن من
او كانا على قول من يقول لهما ركن غير الطواف كما تقدم والله اعلم

وترتب والاحرام وما لم يرمم من الحرم الاخراج لا بأس بتغيره
اشتمل البيت على مسألة مذكورة في غالب الكتب منها النهاية وهي لا بأس ان
يخرج التراب والاحجار التي في الحرم وكذا ما رزمه وكذا قيل في تراب البيت
المعظم اذا كان قد رايسير التبرك بحيث لا يغوت به عمارة المكان اما اذا كان
اراد ان يفعل ما هو خارج عن العادة ويعمق المكان فذلك من باب التعريب
كذا في الظهيرة وصوب المولى المنع من نقل تراب البيت لئلا يتسلط به
الجحال فيفضي الى خراب البيت والعيادة بالله تعالى لان القليل من التبرك
كثير والله اعلم **ولا تنقل بعد العصر في عرفاتها وقد جمعت الظهيرة ما يتغير**
الظهر منصوب بالاولاها بمعنى مع والضمير في يتغير راجع الى النفل بعد العصر
والمسألة في القنية رقم لمجد الامية الترحامي وظهر الدين المرعشي وقال صلى الله عليه
يوم عرفة في وقت الظهر فليس له ان يتنفل بعد ما صلى العشاء انتهى قلت وهو
يشعر بانه لو تنفل قبل ان يصلي العصر كان له ذلك بلا كراهة وفي فتاوى السراجية
فصل ظهر الامام العصر في وقت الظهر من غير ان يستنفل بينهما بالتطوع نحو ما
التواتر به وقال في التحف والمزيد بعد ان رقم لنواز الى البيت اذا قطع عرفة
بعد الظهر والمزيد به اذا السنة بعد الظهر فعليه ان يعيده الا اذا كان في صلاة العصر
في قول ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله لانه لما استنفل ياد السنة صار فاصلاً
بينهما فلا يلتقي بالاذان الاول انتهى فان صلى العصر يكره التنفل وان كان قد صلى
العصر في وقت الظهر فافها انما قدمت للتضع للدعاء قال واطلاقات الكتب على الله
اعلم **واوصي به من غير تقدير اخرج فاد في اجور الراكين يقدر**
الضمير في به راجع الى الحج ولجور الراكين جمع راكب ويجوز ان يكون تسمية وهو
مفعول يقدر ويجوز بنا يقدر لما لم يسم فاعله وللغافل اي الوصي يقدر
وقدر عليه واوصي والمسألة في الواضعات مات واوصي ان يحج عنه ولم يقدر
فيه مالا الوصي ان اعطى الى رجل ليحج عنه في محل احتاج الى الف ومايتين وان حج
راكباً لا في محل يكفيه الاقل من ذلك وكل ذلك يخرج من ذلك بحالها لانه متيقن
انتهى ومثله في التحف والمزيد وقال ان تقيده في النظم بالراكين يشير الى ان
يستاجر الراكب لانه افضل من الماشي كذا روي الحسن عن ابي حنيفة قلت وفي فتاوى
السراجية الحج راكباً افضل وعليه الفتوى والله اعلم ولو امن بالحج في ما شيا من ما اخذ من
المال ولو كان ثلث ماله يبلغ الحج ما شيا من وطنه ومن موضع آخر يبلغه راكباً يحج عنه
راكباً هكذا روي عن محمد بن الحسن وان كان ثلث ماله لا يبلغ الحج عنه من الموضع الذي يبلغ

والأفضل أن يحج عن الميت من قد حج عن نفسه حجة الإسلام لأنه بعد عن الخلاف
لامور الناسك وإذا حج عبد أو أمة بأذن سيدهما صحيح وقد سألوا كل هذا من الظهير
والله أعلم وموصى بالحق حجة ولو أجزأه بالحق في المسألة كين **تستدر**
والقاني ثلث المال فالحج كلفه فكل من مال المسكين بخدر
الجدر القطع واستعمل البيتان على مسألة من الواقعات أوصى بالف درهم لرجل واحد
بالف درهم للمساكين وأوصى أن يحج عنه حجة الإسلام بضاف إلى حجه حتى يتكمل
الحج فما فضل يكون للمساكين وذكرها كذلك في التفسير والمزيد قول فليحج هذا
لحجة ألف وللرجل ستمائة وستة وستون وثلثان وللمساكين ثلاثمائة وثلاثة
وثلاثون وثلث قال المصنف بقى عليه أن بين وجه صرف الثلث للرجل قال
وأظنه لما فيه من شأية الاستحقاق لتعيينه عند اقتضى الصرف اليكامل ولما
فيه من شأية البراقتضى التأخير فأعينا الجانبين فقلت وقد أشار إلى ذلك
قوله من مال المسكين بخدر والرجل لا يأخذ مما أوصى به شيئا فإن له ثلث الثلث وقد وصل
إلى كماله الله **قد ضمنوا المأثور الحج ما شئنا وحجته عن نفسه تستدر**
استعمل البيت على مسألة من الواقعات المأثور بالحج إذا حج ما شئنا بالحج عن نفسه
وهو ضامن للنفقة لأن الحج المعروف بالزاد والراحلة فأنصرت الوصية إليه وقد
تقدم ذكر المسئلة في كلامنا قريبا من الفتاوى الظهير ثم حكى الشارح هنا الخلا
في أن أصل الحج هل يقع عن الأمر أو عن المأمور وللأمر ثواب للنفقة ويسقط به
أصل الحج عنه لا إقامة الاتفاق مقام الأفعال في حق سقوطها كما في أطعام الشيخ
القاني في الصوم والأول قول السرخسي والثاني قول خواهرزاده ويشهد للأول
حديث الخليفة جعي عن أبيك وعدم سقوط الفرض عن المأمور وهذا في حجة
الفرض وقال السرخسي هو ظاهر المذهب ما في النقل فيقع عن المأمور ويصير الثواب للأمر
والله أعلم وأن يكتب المأثور في الجهاد **وليس بأهل للكره فهو بخسر**
ضمير فهو المأمور ومسئلة البيت من الظهير والواقعات استأجر المأمور بالحج
خادم ما يخدمه ينظر أن كان مثله بخدر نفسه فهو في مال نفسه لأنه لا يكون
مأذونا فيه وإن لم يكن مثله بخدر نفسه فهو في مال الميت لأنه يكون مأذونا فيه والله أعلم
ولا حج من أبي الحج عليه قل ومع أن دخلت له أرفق بخدر
قوله عليه يتعلق بلا حج وأني مكسورة بعد القول أي من قول أبي الحج وقد استعمل البيت على
مسئلتين من الواقعات الأولى رجل قال أنا حج فلا حج عليه الثانية هي قوله بعد ما
قدمناه فرق بين هذا وبين ما قال إذا دخلت له أرفق أنا حج فدخل لزمه لأن في الو

الثاني جعل الحج جزاء الجزاء يجب عند الشروط فصار كالنذر يعني كما لو قال الميت
أن عافاني الله من مرضي هذا فعلى حجة فانه إذا برى لزمه حجة وإن لم يفعل
الله على لأن الحج لا تكون إلا لله فقولته ومع أن دخلت له أرفق بخدر يريد هذا
أي أن قال أنا حج مع قوله أن دخلت له أرفق وقع قوله الحج جزاء الشوط كما لو
لم يكن فاذ بالحج حجة الإسلام وقع عنها ولو قال الله على ثمانية حجة لزمه الكل ولا
الوجوب في وجوب لا يصح عند الموت كذا في حج الظهير والواقعات ولو قال الله
على ثلاثون حجة فالحج ثلاثين نفسا في سنة واحدة أن مات قبل محي وقت الحج
جازا لكل لأنه لم يستطع بنفسه وأن جاء وقت الحج وهو يقدر بطلت حجة واحدة
لأنه استطاع تعيين أن شرط الاحتجاج وهو الأيا من لم يكن ولا أكل سنة على هذا
والله أعلم **وإن حجته الإسلام قال على من حج حجة فليحج حجة**
حجة فاعل فعل مقدر دل عليه قال تقديره أن قال حجة الإسلام على ضمير يهدر
إلى القول المفهوم من قال هذا وهذا البيت ليس له نصف صحيح بل دار نصفه على
السكون من الراو أول نصفه الثاني حركة الراء فان الراو بمره حرفين ساكنين ويحرك
لأنها مشددة والبيت مشتمل على مسألة من الواقعات إذا قال الله على حج الإسلام
مرتين لا يلزمه شيء لأنه يريد التزام غير مشروع لأن حجة الإسلام لا يجب إلا مرة
ومثله في الصلاة المفروضة وصوم رمضان وذكر في الفقيه رافعا الشرف والإيعة
المكي لو قال أن قدم فلان فله على صلاة شهر فقد مر فعله صلاة شهر كما لمفروض
مع الترددون السنن لكنه يصلي الترتب والمغرب أربعاء ورم للبقالي وقال أنه ليس
بمذكور ويجوز أن يقال يلزمه ستون ركعة لكل يوم ركعتان ويجوز أن يقال مائة
وثمانون ركعة لكل يوم ست ركعات ويجوز أن يقال خمس مثل المفروضات لكنه يتم
المغرب أربعاء قال مجد الأئمة الترحامي وهو الأول وقال أبو حامد إن عني الفرياض
لا شيء عليه وإن عني مثله يلزمه ويتم المغرب أربعاء والله أعلم **فضل من كتاب**
النكاح النكاح لغة حقيقة في الوطى مجاز في العقد عندنا وسرعا عند يوحنا بن
صدا عتبه على الحج لأنه في معنى العيادة ولذلك كان الصل للاستغفار به فضل من الاستغفار
بالتواقل وقد تواترت الأخبار في توعد من رغب عنه وقدم على الجهاد لما فيه من سبيحة
المسلم والله أعلم وفي العقد بالاجماع لا يحد خصص شهود خطاب والولي المصدق
كفاته ثم أخلق مع الرضى صداق وانفاق على ذين تقدير
قوله بالاجماع متعلق بقوله في العقد أي العقد الصحيح بالاجماع لا بد فيه مما ذكر
في البيتين وهو سبعة شرايط مذكون في التنف قال وشرايط النكاح الصحيح

المجمع على صحته سبعة اشياء **أحدها** رضي المرأة اذا كانت حرة بالغة عاقلة **الثاني**
 رضي الولي اذا كان حرا بالغ عاقلا مسلما **الثالث** خلا ما بين الزوجين من الحرمة
 الموبدة والموقته **الرابع** الشهود **الخامس** الكفاة **السادس** القدر على المهر
 والنفقة **السابع** قول خطيب العقد من الزوجين او من ينوب عنهما من ولي او وكيل
 او متكلف او ما يقوم مقام الخطاب من كتاب او ارسال قال السارح والمراد بالتكليف
 الفضولي وفي الانعقاد به تقويت الاجماع والخلاف الواقع في هذه الشروط يطول
 الشرح بشرحه وتمة كلام التنف ويستلزم في شهوده المتفق عليه ثمانية شروط الاول
 والعقل والامتناع والعفة وسماح قول النائح والمنع متعاوانا والجلية والخلاف
 في اشتراطها معلوم يخرج عن المقصود ببيانها والله اعلم **ثاني**
ومن زوجت بنت النائم فحايروا ومن شرط الاستماع لاسمك **ثالث**
 استئصال البت على مسألة من الغيبة لو تزوجها بحضرة النائمين فغيبه اختلافا
 المسامح والاصح انه ينعقد وفي الغيبة نقل عن مختصر البحر المحيط ان الاصح انه
 يصح وفي قاضي خان لا ينعقد بشهادة النائمين اذ لم يسمعاها ولم يذكر حلافا
 واصل اشتراط السماع وعدمه فمن شرط الحضور فقط قال بالبحر از ومن شرط
 السماع قال بعدهم الا ترى ان عليا السفدي قال يصح النكاح بحضرة النائمين
 وان لم يسمعا وقال ان الشرط حضرة الشهود دون السماع كما نقله قاضي خان
 عنه وعقبه بقوله وعامة المسامح قالوا لا يجوز بشرط السماع وفي التقيين
 والمزيد بعد ان رقم المنفقات ذكر اختلاف المسامح في ان الشرط السماع او الحضور
 وان القابل بان الشرط الحضور قال بالانعقاد بحضرة الاصميين قال وبه قال
 القاضي الامام علي السفدي وفي السير الكبير في ابواب الامان ان النكاح ينعقد
 بحضرة الاصميين وكذا ذكر القاضي الامام المنقبي في الاستبصار ذكر في نظم الزندوقي
 ان النكاح ينعقد بحضرة النائمين والاصميين ونقض القهوري في كتابه انه لا بد من
 السماع وكذا روي عن ابي يوسف رحمه الله وهو الاصح لان فائدة الحضور انما هو السماع
 فتوكل المصنف انه تعين حمل الاطلاق في النائمين على حالة السماع غير جيد ونظيره
 ينادي بطلانه وقد رد عليه والروي رحمه الله فيما قرأت بخطه فقال لا
 يمكن الحمل فان النائم لا يسمع ولا يمكن ارادة المجاز في النوم ولا يخفى ان الظن لا اشعا
 فيه بتصحيح ولا تضعيف والاصح اشتراط السماع وعدم الانعقاد بدونه فلو قال
 ويعقد عند النائمين وهكذا اه الاصحين والشرط السماع المحذور
 لا فاد ذلك مع التنبية على الخلاف والله اعلم **فرع** عن غيب قال في الترخا

غازيا الى فتاوي أهوله قال لها يحض من الرجال يا عروسي فقالت ليك فتكاح
 قال القاضي بدعي الدين انه خلاف ظاهر الرواية فاستخرجت الله تعالى
 ونظمه لا فراطه في الغيبة منها على ضعفه بالتعريف بقيل فقلت
 . وبين رجال يا عروسي اذ ايقل . وليك قالت قيل عقد يقره . والله اعلم
ولو زوج القاضي ابنة الخيطة تجوز لعصل بعضهم ليس يذكر
 العصل النكح وصورة المسئلة في الغيبة انه يجوز للقاضي ان يزوجه بنت الرجل
 الصغيرة وهو حي وهل يشترط فيه الغيبة او العصل نقل في الغيبة عن زوج
 الناطقي ان كان للصغيرة اب امتنع من تزويجها لا تنتقل الولاية الى الجد فان
 لم يستع الاب من ذلك فزوجها القاضي لم تجز كره ابن رستم في نوادره وقد ذكر
 في نوادر ابي يوسف تزويجها القاضي ولا يلتفت الى الاب وفيها سبيل منسوبة
 الا وزجدي عن صغيرة لها اخ لا يزوجه فزوجها القاضي بغا دون الاخ لا يصح
 النكاح الا اذا كان الاخ غائبا او غائلا فحينئذ يجوز قال المصنف وفي المحرر
 الاطلاق من غير قيد فانه قال اذا زوج القاضي الصغيرة والاب حي جاز ولو
 يتعذر الى الامتناع ولا عدمه والى القولين الانسان بقوله لعصل بعضهم ليس يذكر
قلت ونقل في انفع الوسائل عن المستفي قال سمعنا اذا كان للصغيرة والدا
 جده لم يزوجه القاضي واذا كان الاب فاسدا او الجدي ينفى ان يزوجه من الكفو
 اذا كان للصغيرة اب امتنع من تزويجها لا تنتقل الولاية الى الجد بل يزوجه القاضي
 ونقل عن قاضي خان ما دام للصغيرة قريب فالقاضي ليس بولي في قول ابي حنيفة
 رحمه الله وعند صاحبه ما دام له عصبة ثم نقل عن الذخيرة في ترتيب الاوليا
 تقديم ذوي الارحام على القاضي وان ابا يوسف مع ابي حنيفة في الاصح وان مولي
 الموالاة مقدم على القاضي والمصنف رحمه الله اعترض هنا على الطرسوسي انه
 حمل المطلق على المقيد بانه ليس من القواعد ونسي ما تقدم له قريبا من الحمل في مسألة
 النكاح بحضرة النائمين وقال ان الاطلاق لما علم من القواعد ان ولاية القاضي عند
 عدم الولي العنسي وعدمه اما حقيقة بان لا يوجد او حكما بان بعضا ويكون قايما
 اعترض عليه في قياسه الصغيرة على الكبيرة الذي عضل وليها بالبيت على القواعد
 لان لها ان تزوجه نفسها فلا حاجة الى القاضي على المذهب ثم فرع ناقلا عن المحرر
 ان زواج القاضي الصغيرة عند العصل ينبغي ثبوت الخيار لها وذكر في المستفي عن محمد
 ان لها الخيار والاول بناء على ان تزوجه القاضي عند العصل بطريق النيابة عن
 القاضل باذن الشرع والثاني على ان تزوجه بطريق الاول التي له من الامانة

وفيه إشارة إلى وهم صاحب الفوائد حيث لم يجعل تزوجه بولاية الإمام وعلى هذا
ليس للقاضي أن يزوجه إذا لم يكن في منشور وعنده وعلى الأول يجوز أن لم يكن في
منشور وعنده انتهى وهذا لا ينهض له على ما ادعاه من التوهم لجواز أن يكون
ذلك مبنيا عند العضل خاصة وأما بدون العضل فليس له ذلك كما لا يخفى ويؤيد
ما ذكر في انفع الوسائل أنه استنبطه ولم يسبق إليه فيها علم وهو أن تزوج القاضي
في صورة العضل في الصيغة بطريق النيابة عن العاقل بأذن الشرع لا بغيره ويستند
عليه بقول الأصحاب أن العاقل ظالم والقاضي يكف يد الظالم ومن قولهم في
اللغة أن امتنع الزوج من التطلق نأب القاضي منابه دفعا للظلم وقول
الهذابة لأن فعل القاضي ينسب إليه كما في العين وقال في العين لأن فعل
القاضي أضيف إلى الزوج وكما أطلقها بنفسه ومن قولهم أن الولي الأقرب إذا امتنع
لا تنتقل الولاية إلى الأبعد بل للقاضي بزوج كقولهم فلو كان معناه بزوج
أن كان مشروطا له ذلك في منشور لأن تناقضا لتصرعهم بعدم انتقال الولاية
إلى الأبعد ولا شك أن القاضي لما ذول له ولي بعده فتنافسا ففصل الكلام وأدعنا
على ما قلنا لا يبقى فيه تناقض وهو كلام حسن في نفسه لكن يزول التناقض
بأن المراد بالأقرب والأبعد وليا النسب لا غيرهم كما لا يخفى فظاهر ما نقله
المصنف ترجيح هذه الصورة على القولين على أن الزوج بأذن الإمام في صورة
عدم العضل عند عدم الولي ذكرها فيها وإثنين في صورة الجارية أصح من الإمام حيث أعلم
ولو تزوج الختي صغيرا بمثلها **ينكح وفي التغير قد قيل ينكح**
الختي من له ما للرجال وما للنساء أو من عدم ما لها والصحيح في مثل الختي والمراد
بالتغير ظهور الذكر أنثى والأنثى ذكر أو ضمير ينكر إلى الزوج الذي ضمنه قوله ولو
زوج ومسألة البت من الواقعات والقضية فنقل عن النوازل قال أبو بكر ختي
مشكل زوج من ختي مشكل بوضي الولي فكبر إذا الزوج امرأة والزوجة رجل
فإن النكاح جائز عندي لأن قوله تزوجك يستوي من الجانبين في جواز النكاح فظاهر
أبو البت لو ظهر الزوج غلاما والزوجة جارية جاز والأقلاق المولف وآلية بشر
بقولي وفي التغير قد قيل ينكر ثم قال وذكر في الظهيرية المسئلة فقال ختيان
صغيران قال أبو أحمد ما لا يلاخي لاخر بمحض من الشهود زوجت ابنتي هذه من ابنتك
هذا وقبل الآخر ثم ظهر أن الجارية كانت غلاما والعلام كان جارية كان النكاح
جائزا وهو نظير ما ذكرنا إذا جعل الرجل في عقد النكاح نفسه محلا للنكاح ونظير
أيضا ما قال في الخلع إذا قال اشتريت نفسي فقالت المرأة بعت قال الكواهل

العلم لا يقع والمختار أنه يقع انتهى ثم وجه عدم الجواز في الاختلاف بقوات
تحقق شروط الصحة عند الاختلاف من كفارة الزوج ومهر المثل وغير ذلك
لأن الكفارة في النساء للرجال غير معتبة عند أبي حنيفة خلافا لما نص عليه في
الظهيرية المهر الذي يعني للزوجة لا يكون مهر المثل للأفراد أعاد زوجا فلا يصح
على الصحيح من قولها اللهم إلا أن يعقد غير معين على ما ينبغي إذا كانا صغيرين
وأيضا الكبر المعين إنما ثبت في حق من التزيم والمرأة المنقبة وجل لم يلتزم
هذا المهر المعين ونقل قبل ذلك عن النهاية أن نكاح الختي موقوف إلى أن يتبين
حاله ولهذا لا يزوجه وليه من اجنبية لأن النكاح موقوف لا يقيد بأحوال النظر
قلت ذكر هذا في النهاية غاريا له أي شرح شيخ الإسلام ونقل عن شمس لامية
الحلواني أنه لا يكتفي بصحة نكاحه حتى يتبين أمره وقد ذكر مسألة النظر في النهاية
عن المسوط فقالت إذا زوج ختي ختي وهما مشكلان على أن أحدهما رجل والآخر
امرأة لم أجز النكاح ولم أبطله حتى يتبين أمرهما لأن العقد صدر من الوليين
فلا يحكم بطلانه ما لم يعلم أنه لم يصادف محله ولا يحكم بجوازه لتوهم كونها
انثيين أو ذكرين أو على عكس ما قدر الوليان وإذا ما تألم بتوارثنا لأن الأثر
أنما يكون بعد الحكم بالصحة وذكر قبل ذلك ناقلا عن المسوط أيضا وأن زوجه
أبوه رجلا وامرأة فلا يحكم بنكاحه وهو موقوف إلى أن يبلغ فإن الذكر يدخل
في النكاح دخول المالكين والأنثى تصير مملوكة وهو أولى بالجواز من مسألة الظهير
وهي الصورة الثانية عني فظهر بخلافه وظاهر كلام النهاية عدم الصحة فإنه ذكر
ذلك في سياق عدم الحكم بصحته لتوهم كونها انثيين أو ذكرين أو على عكس ما قدر
الوليان وهو خلاف ما في الظهيرية وموافق لما نقل عن أبي الليث والبيت خالي
عن بيان حكمه وهو الوقف وعن عدم التوارث قبل البيان بموت أحدهما فنقل في المسئلة
بينت قلت ولو تزوج الختي صغيرا بمثلها فيوقف أن زوجا كانا يقتررا
وخلف مع التعيين حيث تغير ولا أثر من قبل البيان المحدث
فالبيت الأول اشتمل على صورة الإلهام والصحة حيث تبين أنها زوجان ذكر وأنثى
والشطر الأول من البيت الثاني اشتمل على مسألة الظهيرية والخلاف فيها ونصه
الآخر على حكم التوارث بالموت قبل البيان والله أعلم
وبالاعتقاد حرق زوجة الأب كمنه كذا العكس بالاجماع قالوا مقرر
اشتمل البيت على مسلمتين هما في كل الكت وكان من جهة أن يذكرها أن لم يرد فيها
قيدا وفي كلامه ما يدل على أنه إنما ذكرها ابتاعا للطرسوي وجهها الله تعالى **الأولي**

يطلب ان تكون المرأة التي
عمرها عشرين سنة جدة

الفعولية قال استعمل البيت على أن الوصي والجد أبنا الأب والأب والحام
ليس لمن له الولاية منهم أن يزوجه عبد الطفل وإليه الإشارة بالعطف بلا
وله أن يزوجه الأم وأهله في الشف والفظه وللأب ووصي الأب والحام أن
يزوجه أمهم وليس لهم أن يزوجه عبيدهم وفي التمه والظهيرية والفرية
ذكر ذلك في الأب والوصي ولعل المصنف الحق الجدل أنه في حكم الأب وفي
نظرة نوع قلاقه فلو قال

لو وصي وجد والذم حاكمه نكاح إماما الطفل لا العبد يذكر
لأن أحسن وأوضح وقد ذكر المصنف في كتاب الماذون أن في الهداية ما
يشير إلى الخلاف في هذه المسئلة فان أبنا يوسف هو الذي يجوز خلافا لها قال
وليس كذلك فقد ذكر الحام في المبسوط أن للأب أن يزوجه أمة ابنه الصغيرة
وكذلك الوصي ذكر في كتاب الماذون في قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد
رحمهم الله وكذا ذكرها في كتاب المكاتب من غير ذكر خلاف قال وذكر صاحب
الكافي أنه محتمل أن يكون في المسئلة روايتان والله أعلم وهذا موضع حسن
هو أنه قد علم المنع من نكاح عبيد وجواز النكاح إماما فلهذا لم ينكح
عبيد من ماله ففي الشف أن لهم ذلك وفي قاضي خان في الأب والوصي
أنهم لا يملكان ذلك استحسانا المارواية عن أبي يوسف وفي الظهيرية
والوصي لو تزوج أمة اليتيم من عبيد لا يجوز والأب إذا تزوج جارية ابنه
من أبيه جاز ذلك عند أبي يوسف خلافا لغيره وفي التمه أنها يملكان ذلك في
القياس لا استحسان ثم قال وفي المستقي بشر عن أبي يوسف الوصي يزوجه
أمة اليتيم من عبيد اليتيم وكذلك الأب وقال محمد رحمه الله ليس للرجل أن يزوجه
أمة ابنه الصغير من عبيد ابنه الصغير فالحقته فقلت

ومن عبيد فإن يجوز من أب وموص ما وذا في البعض ليس بيطر
فصغير عبيد للطفل والمراد بشان أبو يوسف وموص يفتح الصاد هو الوصي
والإشارة بهذا الوصي والمراد بالبعض الظهيرية فإنه لم يذكر فيها الوصي في
قول أبي يوسف وإنما اقتصر على الأب وأطلق المنع في الوصي فلا حتم له أن
يكون على قول محمد لم ينص على إظهار رواية عنه تخصيص الأب بل ذكرت
أن البعض لم يسطر الوصي فمن جوزه ذلك فنامله والله أعلم
وتعقد غير الأب والجد طفله **بمعقدين في ثابتهما ليس بمهر**
فغيرنا على يعقد وطفله معموله باسقاط على وهو مضاف إلى صغير المذكر

ليشمل الذكر والأنثى والصغير في ليس يرجع إلى غيره في ثابتهما إلى العقد
وصورة المسئلة ما في الفتاوى الكبرى للقاضي والظهيرية نأقلا عن النوادر
إذا تزوج غير الأب والجد الصغير أو الصغيرة فالاحتياط أن يعقد مرتين مرة
بمهر مسمى ومرة بغير تسمية ونحوه في واقعات الحسام وفي فتاوى قاضي خان
وعلى في الواقعات بتعليلين الأول احتمال الزيادة والنقصان والثاني
أنه لو كان حلف بطلاق كل امرأة يتزوجها ينقذ الثاني ويحل وكذا في كل
ما يجري مجراه مما لا يقتضي التكرار ونقص ذلك الطرسوسي بما لو كان القاصي
متزوجا للصغيرة ونبت عنه أن المسمى مهر المثل وكان الزوج صغيرا أيضا
إلى العقد مرتين وبما لو تزوج الصغير عمه بأمرأة بالغة فإنه لا يحتاج
إلى ذلك وقال المصنف أنه لو نقص أو اقتصرنا على التعليل إذا الصغير يملك
طلاقا ولا اعتماد عليه إذا لا خصوصية له بعقد الصغير والصغيرة ولذلك لم
يذكر المحققون قلت وإن انتفت الخصوصية لكن من ماصدقاته عقد الولي
الصغير على البالغة ونقول وجود أحدي التعليلين يقتضي الاحتياط والله أعلم
قال وإنما على الأول فالأول لا يزدلانه لا يلزم من ثبوته عند الحاكم ثبوته في
فصل الأمر قبل ثبوت الحاكم حكم وهو ينفذ ظاهرا وباطنا قبل الاختلاف فيما
والاحتياط في الخروج منه وفي الصورة الثانية أن قيل إن الزيادة في مهر الصغير
من غير الأب والجد لا ينص بالعقد تردد ولكنها ترد بتصوير المسئلة في الصغير
فيكون التكرار فائدة فقد صرحوا بأن الزيادة في مهر امرأة الصغير لا يجوز لغير
الأب والجد بمعنى أنه يفسد نعم لو قال فيها باذ في ما يكون صدقا فتروا انتهى
ملخصا **قلت** لا يخفى أن الزيادة ترجع إلى الصغير والنقصان إلى الصغير
وكون ثبوت القاصي حكما نافذا وباطنا في هذه الصورة موضع نظر فلا يحتاج إلى
مأذون لأنه إنما ينفذ ذلك في العقود والفسوخ الذي يملكان إنشاء الحال ليس
كون المسمى مهر المثل وأخت ذلك فلا يكون العقد منعقد من أصله ولا يكون
إنشاء هذا التصرف مملوكا فلا يفسد فيه حكم القاصي لأن الفساد لحقه لا مبرأ
وهو التصرف على الصغير والصغيرة بما لا يسوغ شرعا وإنما الصورة الثانية
فواردة على التعليل الثاني قطعاً ومأذون من الضرر على تقدير كون الزوج صغيرا
لا ينبغي ورودها فيما إذا كان الزوج بالغاً إذ هي ماصدق عليه الكلام ويصح إيراد
الأول على التعليلين وظاهر حال الطرسوسي إيراد كل واحدة منهما على واحد
ولا وجه لعدم التسمية في العقد الثاني على التعليل الثاني إلا أن يقال أنه

يكون انقص من مهر المثل فيثبت للولي حق الاعتراض اذا زوجت نفسها به فيكون الاحتياط في عدم التسمية ايضا لتفني ذلك ثم لا يخفى عليك انه لا حاجة الى هذا كله لان الاحتياط انما هو لاحتمال الزيادة في حق الزوج الصغير والنقصان في حق الزوجة الصغيرة واذا كان كذلك فان كانت الزوجة كبيرة فاحتمال الزيادة في حق الزوج قايرو وتسمية ادني ما يسمى مهر او اذا ارضيت به فرد ما قدر منها وان كان الزوج كبيرا فاحتمال النقصان فيما يسمى قايرو فالاحتياط في العقد بغیر تسمية والطرد التعليل الاول فتأمل له والله اعلم وفي الفرية والاحتياط عند ايضا في الاب والجد ان يعقدا عقد من احدهما بمهر والاخر بدونه لانها لا يجوز ان الزيادة والنقص في حقهما الا بما يتعاقبان فيه الناس وابو حنيفة يجوز لان في النكاح مقاصد تنوع على المهر وقرب القرابة دليل على النظر فائدة كون العقد الثاني بغیر تسمية دون الاول لئلا يكون عينا اولاه لوسى فيه لزمه عند البعض مهران فرفع الی قاضي فقصي بها كذا في قاضي خان وفي الواقعات ان الاحتياط على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى في الاب والجد ايضا فعلى ذلك للمعنى الثاني وعندهما للمعنيين فالجواب عن المصنف كونه اقتصر في نظره على غير الاب والجد ولوجعل الشرط الاول هكذا والاحوط ان ياتي بالولي طفله لئلا يخل مع التسمية على كون ذلك الاحتياط الذي يخل نظره عن الاستعارة والله اعلم

وما يقع من شئ في ليس بقادر على المهر والانتفاء والعرض عشر

الصغير في صحيح للعقد المذكور سابقا وهو عقد الصغير من غير الاب والجد وما نافية واعرف فعل تفصيل يعني والحال ان العرض عشر من الزوج قال وصورة المسئلة ما ذكره صاحب المقنية راقا للشهاب الامام والقاضي عبد الجبار غير الاب والجد اذا زوج الصغير من لا يقدر على المهر والنفقة لا يصح انتهى قال المولى وهذا يدل على ان الكفاة اذا فقدت والعاقد غيرها لا يصح النكاح اذا القدر على الصداق والنفقة من شروط الكفاة نصر عليه في الهداية والكافي وغيرها وعن أبي يوسف انه اعتبر القدر على النفقة فقط قلت وفي الترخاتية نقل عن الحاوي سئل ابو نصر الدبوسي عن غير الاب والجد اذا زوج صغير من لا يقدر على مهرها ونفقتها قال لم يصح النكاح وبه كان يفتي ابو بكر القاضي وقال بعض اصحابنا صحيح الاول صحيح وسئل الفضل عن ولي زوج الصغير من لا يقدر على مهرها ونفقتها قال لا يجوز اجماعا على قياس ما قاله اصحابنا المتأخرون في غير الاب والجد اذا قصر في مهر الصغير ان النكاح باطل بلا خلاف وليس

مطلب
زوج غير الاب والجد صغير من لا يقدر على مهرها ونفقتها لا يصح

هذه بمروية عن المتقدمين ونقل فيها في موضع اخر انه لا رواية فيها عن المتقدمين ولا عن المتأخرين انما الرواية عن المتأخرين فيما اذا زوجها غير الاب والجد وقصود في مهرها انه لا يجوز النكاح قال الفضلي وعلى قياس هذا ينبغي انه لا يجوز بلا خلاف قيل له ان كان عقد النكاح على ان فلانا صا من لها المهر والنفقة قال لا يجوز ايضا وانما يجوز هذا اذا كان الزوج صغيرا وابوه عني فيكون عينا بغیر الاب استحسانا ونقل في موضع اخر عن قباوي اهل سمرقند رجل زوج راحته وهي صغيرة وهو ولها من صبي ليس له طقة المهر وقبل ابوه النكاح وهو عني جائز ونقل عن المحيط انه اذا كان الصغير مال له ولا يسه مال كثير هل يكون كفوا وهل يجوز النكاح اختلف المشايخ المتأخرون من علماء سمرقند منهم من لم يره كفوا ومن من جعله كفوا لها والله تعالى اعلم وقال المصنف ان الاشارة بقوله والعرض اعسر الى انه لا فرق في اعتبار القدر على النفقة والمهر في كفاة الرجل عندهما بين ان تكون المرأة موسرة او معسرة قال وقد نص عليه في الواقعات قال والمهر ما تقود في تحييله لان ما وراءه مؤجل عرفا وفي فتاوي قاضي خان قال بعضهم ان كان يقدر على ادا نصف المهر وفي دينارنا تعتبر القدر على ادا المهر وأختلفوا في النفقة ايضا مع اعتبارها عند الكل فقال البعض الشرط ان يملك نفقة سنة وقال بعضهم نفقة شهر وقال ابو يوسف اذا قدر على المهر من المهر ويكسب في كل يوم مقدار ما ينفق عليها يكون كفوا وقال الشيخ الامام محمد ابن الفضل المجمل ونفقة شهر قال قاضي خان والاحسن في حق المجيزين ما قال ابو يوسف انتهى بعض النسخ قلت وفي الوقاية وهو الصحيح في الشئ عن محمد نفقة ستة والقياس شهر وفي المحبة وبه نأخذ فاب في نقل في الشراعية عن جامع الجوامع والاساطين والعالم يكون كفوا وان لم يملكها ينفق ثم لا يخفى ان المعنى لا يتم على ما اصطلمت به بقية السابق لا لطلاق الولي فيه الشك للاب والجد وغيرهما فغير هذا فقلت وعزب اب والجد ما صح عقد على غاير الاتفاق والمهر سطر وا ودخل تحت الاطلاق كون العرض معسرة ايضا ولكنه يشمل صورة السلطان والعالم والصبي الذي ابوع عني فتنبه لذلك والله اعلم

مطلب
عقد نكاح امرأة على ان فلانا صا من لها المهر والنفقة لا يجوز عن غير الاب والجد

وان حرمه من جائنين تصورت فلا جمع بين المأثنين يقول
لو احدثا محلا وعجز فوكدا مع اشتراط زوج كان للعرض
فلا جواب وان الصغير يصور يعود الى الجمع اي لا يجوز ونحلا منصوب بكان
المقدرة بعد لو وصفي يذكر الحكم والبيان مشتملان على صابط محرم الجمع

مطلب
الجمع بين المأثنين لا يصح

وخلافية زفر في المسئلة وبيان محل الخلاف وذلك في الكافي والهداية وغيرها
والحاصل ان الرجل لا يجوز له ان يجمع بين امرأتين لو كانت احدهما رجلا لم يتحرل
ان يتزوج الاخرى بنكاح ولا ملك يمين وطبعا والشرط للحرمة المودع حتى صح
نكاحه لاحتماله وتحرره عليه الوطى حتى تحرر احدهما فيدخل في ذلك جميع
النوع النسب والرضاع ولا تدخل فيه المرأة وابنة عمها وابنة خالتها ولا المرأة
وابنة زوج كان لها من قبل وقال زفر لا يجوز الجمع في هذه الصور ايضا لانه
يعتبر الحرمة من جانب واحد ونحن نعتبرها من الجانبين ولو فرضنا روجه المأب
ذكره لم يحرم عليه هذه لانه لم تكن امرأة الاب وذلك بين من النظم والله اعلم
ومن يدعي بعد القران دخولها لها قولها كقول الاب ينكر فيهما
اي حال كون الاب ينكر الدخول والبيت يستعمل على مسئلتين من القنية والوفا
وقاضي خان الاول من القنية وقم لعم الاميمة البخاري وقال اقر قافقات اقتر
بعد الدخول وقال الزوج قبل الدخول القول لها لا ينكر سقوط نصف المهر
وقال المصنف انه تتبع هذا الفرع فما ظفر به ولا وجد ما يناقضه وجهه
ماش على القواعد لان القول قول المنكر ثم نبه على ان القول قولها في حق
استحقاقها للصدوق لا في حق الرد اليه لانه موافق بقوله الثانية من شرح
الواقعات قال لو زوج ابنته البكر بالغة فطلب الاب مهرها فقال الزوج
دخلتها وقال الاب بل هي بكر في منزلي فالقول قول الاب لان الزوج يدعي
كاذبا ولا يثبت له فان قال الزوج للقاضي حلف الاب انه لا يعلم اني دخلتها
هل يحلف لم يذكر جواب هذه المسئلة في الكتاب ومثل انه لا يحلف لانه لو اقر بذلك صح
اقران في حق نفسه حتى لم يكن له ان يطالبه بالمهر وكانت المطالبة الى الابنة فكان
التحليف مقيدا وذكر قاضي خان عن ابن يوسف ان له تحليفه وذكر المختصان انه لا
يحلف لانه لا يدعي على الاب شيئا فلا يحلف وذكر الحسام في شرح ادب القاضي ان القول
قولها يمينها ان انكرت الدخول قال المصنف ولو قيل ان كان الزوج قريبا منها او مخالطا
لها بحيث لا يندردخوله بها فالقول قوله فيها لان الظاهر مكذبها والافاقول
قولها لما ذكره كان حسنا والله اعلم

مطلب
اختلاف الزوجان بعد القران
في الدخول

مطلب
قال الزوج ابنته البكر بالغة فطلب
الاب مهرها فقال الزوج دخلتها
والاب بل هي بكر في منزلي

ومن زاد في المهر الذي وهبت له فحلف فان تقبل يصح التقرر
المراد من زاد الزوج وصيرره وهبت وتقبل للزوجة ونص التقرر يعني من الزوج
وقد اشتمل البيت على مسئلتين الاولى الزوج اذا زاد في المهر الذي وهبت المرأة له
هل تصح هذه الزيادة ذكر صاحب القنية القولين في المسئلة ولم يشترط قبولها

فانه قال بعد ان رقم المحيط الزيادة في المهر بعد هبة المهر تصح ثم رقم لقاضي خان
وقال قال بعد الهبة جعلت الف درهم مهر لا يلزم ثم رقم لعم الاميمة البخاري وقال
جدد للمحلل نكاحا بمهر يلزم ان جرده لاجل الزيادة لا احتياطا ثم رقم لابي
الفضل الكرماني وقال لو تزوجها بمهر جدد يد مع قيام الحل ففي وجوبه اختلاف
بين ابي يوسف ومحمد قال المصنف والاشان بقول فحلف الى ان في ذلك خلفنا
بين العمل ثم قوله فان تقبل يعني لو زاد في المهر بعد هبة جازت الزيادة اذا قلت
وانما شرطنا قبول المرأة لان الزيادة في المهر لا تصح الا بقبول المرأة كما في الحاشي
وغيره من خلاف فالخلاف جديدا انما يجري فيما اذا لم يكن ثم قبول والمسئلة
الثانية عندي هي مسئلة القبول والله اعلم ثم هل يشترط القبول في المجلس
الظاهر اشتراطه في المجلس والنظم ساكت عنه هل هو مطلق هنا فلا بد من
التقييد به كما صرح به غير واحد وفي الظنية ذكر في المطلقة الرجعية اذا قال لها
زوجها زدت في مهر لا يصح لانها مجهولة وقال راجعتك مهر الف درهم ان قلت جاز
والا فلا لانها زيادة في المهر فتوقف على قبولها وهل يشترط القبول في المجلس
انه يشترط وفي الواقعات نحو لكن لم يتعرض للقبول في المجلس وبعد ولنا مسئلة
اخرى اذا وهبت مهرها للزوج ثم بعد ذلك اشهد عليه ان لها عليه كذا وكذا من مهرها ولم
يسم زياذة تكلموا في ذلك قال في التمه اختلاف المشايخ رحمهم الله فيه قال الفقيه ابو
الليث والاصح عندي انه يصح ويجعل كانه زاد في المهر بعد هبة المهر والاشان ان لا
يصح ولا يجعل زيادة الا اذا توي الزيادة وهو ايضا مقيد بالقبول فقد ذكر في
الواقعات اختيار ابي الليث وتخرجه اياه على الزيادة وقال انها يجوز اذا قبلت
كذا هنا وصرح قاضي خان بانه لا بد من القبول لان الزيادة في المهر لا تصح من غير
قبول المرأة والمولف جعل هذا الفرع هو المسئلة الثانية قال واليه الاشارة
بقولي يصح التقرر قلت لا تخفى مغايرة هذه المسئلة لما في النظم من حيث الصور
وان اتخذ احكاما في قول ابي الليث لان ما في النظم في صورة تسميته الزيادة ومسئلة
التمه فيما اذا لم يسمه زياذة وفي القنية رقم للمجدي وقال وهبت او ابرأت
ثم جدد بمهر فعلى قياس قول ابي حنيفة ومحمد يثبت خلاف ابي يوسف وقيل بالاتفاق
لا يثبت الثاني بعد المبرأ وانما الاختلاف فيه حال قيام المهر والاصح انه مختلف
وقال عن الاميمة الكوايسمي وابو حامد لا يثبت الثاني انتهى قلت وفي الظنية
في التجديد حال قيام النكاح حكاية الخلاف عن خواهر زاده على عكس هذا ثم قال
وبعضهم ذكر الخلاف على عكس هذا يعني كما هو في القنية ثم قال قال بعض مشايخنا

المختار عندنا ان لا يلزمه الالف الثانية لانه ليست بزيادة لفظا ولو ثبتت
 الزيادة انما ثبتت في ضمن النكاح فاذا لم يصح ما في ضمنه وفي فتاوي قاضي خان
 ذكر هذا من قبل نفسه بلفظ لا ينبغي وقد مر قبل ذلك ان عصاما ذكر ان عليه الفين
 ولم يذكر فيه خلافا وذكر شمس الائمة الحلواني انه روي عن ابي حنيفة يلزمه المهر
 الباقي وتكون زيادة في المهر والبدن سائر شمس الائمة المرحومي في شرح النكاح وفي
 الواقعات امرأة قالت لرجل زوجتك نفسي على الف درهم فقال قلت النكاح على
 الفين جاز النكاح لانه اجاب بما خاطبته وزيادة فان قالت المرأة قبل ان
 يتفرقا قلت الالفين فعلى الزوج الفادهم لانها قبلت الزيادة وان لم يقل
 حتى تفرقا جاز النكاح على الالف وهذا يجب ان يكون قول ابي يوسف ومحمد بن علي
 ان الالفين وزيادة وعلى هذا الفتوي والحاصل ان الصور ثلاثة الزيادة
 بلفظ الزيادة ويستوي فيها ما كان قبل الهبة وبعدها والقبول في المجلس
 شرط للزوم الثانية الاقرار بعد الهبة ان عليه مهرها كذا وهي مسألة ابي الليث
 الثالثة تجديد النكاح بزيادة وفيها الخلاف ولم نخوره واختار بعض المشايخ
 وقاضي خان والبيت عار عن تحوير القول في المسئلة فظننا في ايات ثلاثة فقلت
 وان وهبت مهر افراد ودونها فان قبلت في مجلس تنقصر
 واقاره عن دون لفظ زيادة يصح وبعض ان نواها يقدر
 وفي صورة التجديد للعقد انبتوا خلافا وبعض قال بخيار ليهدر
 الضمير دون الهبة وفي ان قبلت للزوجة وفي تنقير الزيادة وفي ان نواها للزيادة وكذا في ليهدر
 والله اعلم وان شرط الابكار ليس بمسقط **من مهر شيئا حث لا تنكح**
فلوراد من المثل قبل سقوطها وما اشهدوا بشرا هو المهر جدر
 يجوز بناء ان شرط للمفعول ورفع الابكار للفا عمل والضمير يعود على من في البيت
 السابق والابكار بالنصب وضمير مسقط يعود على الشرط المفعول من الفعل ورا
 للزوج ومهر المثل مفعول اول وزاد مفعول ثان والضمير في سقوطها للزيادة
 وما موصولة مبتدأ والعايد محذوف تقديره به وهو ضمير فصل والمهر المهر واحد
 خبر مبتدأ محذوف ويجوز في اعدائه غير ذلك في البيتين ثلاث مسائل **الاول**
 من الواقعات تزوج امرأة على ان بكر فدخل بها فوجدها غير بكر فالمرء واجب
 الي ابي القاسم البكال لا تصير مستحقة بالنكاح وذكر في فتاوي قاضي خان نحوه غارضا
 عن العدة مثله غارضا الي المستقي وفيها ايضا واقعة الفتوي تزوج امرأة على ان

مطلب
 تزوج على ان بكر فوجدها غير بكر

بكر وقد اعطاهما المجل فاذا هي غير بكر هل له ان يرجع عليها بما زاد على
 دسيتها من مهرها على قياس ما اختاره صدر الاسلام البزدوي ومن وافقه
 من ائمة بخار في مسألة الجهاز ينبغي ان يكون له ذلك **الثانية** قال في القصة بعد
 رقم برهان صاحب المحيط لو تزوجها بازيد من مهر مهرها على ان بكر فاذا هي
 ثيب لا يجب الزيادة عزاء في العمادية الي الفوائد المسموعة من صاحب
 المحيط وعلله بانه قابل الزيادة بما هو مرغوب وقد فات فلا يجب ما قبل
 به وينبغي ان يكون له الرجوع فيما زاد وتعبه بما سياتي عن الفوائد الظنية
 وقول المؤلف قيل يقتضي ان يكون ثم ارجح منه مخالفه ولم اتف على ما
 ذكرنا في مسألة ما لو اعطاهما زيادة على المجل على ان بكر فاذا هي ثيب
 قيل يرد الزايد على قياس مختار مشايخ بخار فيما اذا اعطاهما المال الكثير
 بمجة المجل على ان يجزها بها بجهاز عظيم ولم يات به يرجع بما زاد على مجل
 مثله وكذا ابي ائمة خوارزم به وفي قياسهما والله اعلم **الثالثة** نقل في
 التهمة عن نكاح الصهر الشهيد تزوجها في السري على مهر وسعه في العلاء
 باكثر منه اخذ بالعلاية ومعنى المسئلة اذا اختلفا فادعي الزوج الموضع
 وقالت ما اقررت في العلاية فالمرء هو المسمى في العلاية ويكون القول
 قول المرأة الا ان يقيم الزوج البينة على ما ادعاه وان اتفقا على الموضع
 او كان الزوج اشهد عليها او على وليها الذي تزوجها منه ان المهر مهر السر والعلاء
 سمعه جاز والمرء السر هذا اذا تزوجها في السر فان لم يتزوجها في السر لكن
 توأصافيه على سري ثم تزوجها في العلاية على خلاف جنسه او على اكثر من جنسه
 فان اتفقا على الموضع ففي الاكثر من جنسه المهر مهر السر وفي خلاف جنسه مهر المثل
 فان اختلفا في الموضع فالمرء بالعلاية في الوجهين وذكر شيخ الاسلام في كتاب
 الاكرام اذا تناحرا في السري الف ثم قال في العلاية بالفتن ان اشهد انما يظهر
 سمعة وهزل فالمرء السر والامر بالعلاية وعن ابي يوسف ان الجواب كالجواب
 في البيع لان فتح الاول غير ممكن لانه لو يقبل ذلك لكان ما ذكر زيادة الالف
 في العقد الثاني فاذا لم يثبت ما في ضمنه وهما بجملته كقولك تزوجتك بالالف
 وزدتك الف اخرى فتصير التصرفه وتحمل على الاجبار على العقد على وجه يلحق
 الزيادة به وكل جواب عرفته في التزوج باكثر من الاول فكذا في التزوج بخلاف جنس
 الاول وفي المختلفات تزوجها على مهر في السر ثم تزوجها في العلاية باكثر من
 بالزيادة السمعة فان اشهد انها اراد به السمعة فلها مهر السر في قولهم جميعا

مطلب
 اعطاهما المال الكثير بمجة المجل على ان يجزها بها بجهاز عظيم ولم يات به يرجع بما زاد على مجل

مطلب
 تزوج في السر على مهر وسعه في العلاء

وان يشهد انها مهر العلامية في قول ابي حنيفة ومحمد وعياي يوسف ان المهر مهر السر
 وذكر القاضي الاستيعابي في شرح مختصر الطحاوي ان عند ابي حنيفة ومحمد المهر هو المهر
 وروي عن ابي يوسف انه قال ان المهر هو الاول الا انه وضع المسئلة في كلح السر
 والعلامية وذكر شيخ الاسلام خواهر زاده في هذه الصون ايضا على قول ابي حنيفة
 وابي يوسف ثبتت الزيادة يعني على المهر وعلى قول محمد لا يثبت وذكر القاضي
 اشارة الكرخي الى انه لا تزداد الزيادة وكذا لو طلقها رجعا ثم قال راجعت
 بكذا ثم حكى عن يونس الاجناس اذا شهدا في بيع العبد على ان الظاهر في الثمن
 الف درهم وفي السر الفين ثم تعاقد على الف قال المهر في قوله فان وعلى قولها
 الف ولو كان هذا في النكاح فالمهر الف في قولهم جميعا واطال الكلام هنا جدا
 بما حاصله ما تقدم وما ينظم لا اشعار له بهذه التفاصيل والله اعلم
 وقد اوجبت ابا حنيفة المهر كونه او المهر ان تحت والاقطر
 مسئلة البيت في الهداية وغيرها وهي ان الخلق الصحيحة يجب لها تمام المهر المسمى
 وان لم يكن مسمى فتمامه المثل وقوله والا فينظر يعني وان لم تكن الخلق صحيحة
 فينظر المهر فيحصل نصفه بعد الطلاق وموانع صحة الخلق الراجحة الى الزوجين
 خمسة اشياء مرض واحد او مرضها مرضا يمنع الجماع او يلحق الضربة ونقصا
 والاحرام بالجماع وعمره والحيض والنفاس فقد الحقها في بيت تنبيها للقائده فقلت
 وبينها ضعف وحيض نفاسها والاحرام شهر الصوم من قبل يفطر في
 وفيه التنبيه على ان المفسد للخلق انما هو نفاس رمضان لا ليله واليه الاشارة بقوله
 من قبل يفطر يعني ما دام صائما وعلم منه ان القضاء والمند وكذا لتطوع وهي رواية
 قالوا الصلاة كالصوم فرضا ونفلا ونحو موانع من صحتها لكن لا ترجع الى نفسها
 بل الامر اخذ في الشرح عن التف اذا كانت رتقا او مرسا او عقلا او سندا
 لا يمكن جماعها او كان بينهما نالك تكون الخلق فاسدة وذكر المحبوب في قولها وعن
 الاوقات الخلق في المسجد والحمام واذا لم يعرفها فكنت عند ساعة وخرجت او
 دخل هو عليها ولم يعرفها وهذا اختيار الفقهاء في البيت وكذلك اذا حملها الى
 الرستاق من طريق الحادة وقد ذكر مناسبا موانع اخر ليس هذا موضعها والله اعلم
 ولو صدقت ان لم يطاق فكالمه ولو منعته الوطى فالحلف يدكر
 الواو عاطفة على البيت المتقدم المتضمن حكم صحة الخلق في المهر والصبر في كماله للمهر
 وفي يطاق للزوج وان تخففة من الثقبلة وفي البيت مسلمان من القنية الاول عن علي
 السعدي تزوجها وخلاها وقال لم اجامعها وصدقته فعليه كمال المهر الثانية روى
 لنور الائمة او لصاحب الحيط وقال لو خلاها ولم تمكنه من نفسها اختلف فيه المتأخرون

مطل

مطل
ما ينع صح الخلق في النكاح

مطل
تزوجها وظاهره وقال لم اجامعها
فعليه كمال المهر

مطل
خلاها ولم تمكنه من نفسها
وان علق

وان علق النكاح قبل دخوله خلوتها فالنصف لا يتغير
 ضمير علق ودخوله للزوج وخلوتها للمرأة ومسئلة البيت من القنية والواقعا
 لو قال لغير المدخول لها ان خلوت بك فانت طالق فخلوتها يجب نصف المهر لا
 كماله قلت وفي هذه الصون لا يجب عليها البعد ذكرها البرازي والله اعلم
 وان اخذ الزوجين ليس يقادير فلم يجب التكيل ان كان يصغر
 اشتمل البيت على مسئلة من مسائل المهر والخلوة قال في القنية راقم للقائي
 عبد الجبار صغير لا يقدر على الايلاج زفت اليه امراته وهي صغيرة بجامع
 مثلها وخلاها لا يجب كمال المهر كالمهر لغير القادر اذا لم يشته ثم روى
 الائمة المكي ونحو الائمة البخاري وقال خلق الصبي الذي يتحرك التة ويشتهي
 ينبغي ان يجب كمال المهر ثم روى للمجدي وقال يتاكد المهر وفي التفت ذكر الخلو
 الفاسدة وانها على عشرين وجها قال والحادي عشر صغيرها جميعا والثاني
 عشر صغيرا اذا كان لا يمكن منها الجماع قال وتخرج من البيت اربع
 مسائل الاولى اذا كان طفلا لا يقدر على الجماع والمرأة مثله لا يجب الثانية
 اذا كان طفلا لا يقدر وهي طفلة لا تقدر لا يجب الثالثة اذا كانت تقدر على
 الجماع والمسئلة حالها فيها اختلفا فهم قال البعض لا يجب والمالك على كماله
 الرابعة لو كان كبيرا وهي صغيرة لا يمكن جماعها لا يجب انتهى قلت ما ذكر من
 الصون الثالثة يتوجه عليه ان يقال البيت اناط الحكم بعد القدر وقد وجدت
 فمفهومه تاكد كمال المهر لما ذكر من الاختلاف ثم ما نقله ليس فيه خلاف انما
 عبر احدهما ينبغي والثاني يتاكد وكذا اناط الحكم بامكان الجماع في التف ثم هل يكون
 الحكم كذلك اذا كان عدم القدر لغير الصغير من الكرام لا لم اقف فيه على نقل وربما يوهم
 اختلاف الحكم مقيدة بقوله اذا كان يصغر وهو الظاهر لثبوت القدر قبل ذلك والله اعلم
 وفي النسب لا ينفق سلق وعدة وحرمة عقد الاخت قالوا توشد
 ووقت طلاق ثم تزوج اربع كذا ائمة عند الامام فحسب
 وان تك بنتا لم لعقد بعك فعقد ها كالبنيات يسفر
 الصبر في قوله توشد للخلق الصحيحة والانفاق والسكنى معطوفان على النسب
 وحذفا لفظ اختصارا لاجل الوزن وقوله عند الامام يعني ابي حنيفة
 اي يوسي وهو متعلق بنكاح الائمة خاصة ويسفر اي يظهر والاميات مشتملة
 على ذكر بقية الاحكام التي توشد فيها الخلق وهي عشق احكام تقدم منها الاول
 وهو كمال المهر مسمى كان او مرسا الثاني ثبوت النسب قلت قد صرحوا بان

مطل
قال لغير المدخول لها ان خلوت بك فانت طالق فخلوتها يجب نصف المهر لا كماله ولا عده عليها

مطل
فما اذا كان الزوجان صغيرا او كان الزوج طفلا يقدر والزوج طفلة لا تقدر او كانت تقدر وهو لا يقدر او كان كبيرا وهي صغيرة ايلى جماعها

مطل
الاحكام التي توشد فيها الخلق عشرة وتقوم مقام الوطى

من ولدت ستة اشهر من العقد ثبت نسب الولد من الزوج بل قال شمس الامية
 السرخسي في مبسوطه ولو طلق امرأته ولم يدخل بها او لم يخل بها ثم جات بولد
 لاقل من ستة اشهر لزمه لاننا يتقنا ان العلوق به كان قبل الطلاق وحمل
 امرها على الصحة واجب ما امكن فيجعل هذا العلوق من الزوج وتبين لنا
 انه طلقها بعد الدخول ثم ذكر ما لو جات به لاكثر من ستة اشهر انه لا يلزمه لان
 الطلاق وقع لا الى عدة فيكون لها من حين الطلاق مدة حمل تام ومن هذا
 يعلم ان المراد بقوله لاقل من ستة اشهر من حين العقد لم يلزمه اتفاقا فلم يكن
 ثبوت النسب مطلقا من اثار الخلو نعم بعد الخلو يلزمه ولو جات به لاكثر
 من ستة اشهر بوقوع الطلاق الى عدة فتكون الخصوصية في هذه الصوة فكان
 عليه التمسك على هذا التفصيل وستاتي المسئلة منظومة في كتاب الطلاق **الثالث**
وجوب النفقة في العدة في العدة **الرابع** السكنى فيها **الخامس** وجوب العدة نفسها
السادس حرمة نكاح اختها ما دامت العدة قائمة **السابع** مراعاة وقت الطلاق
 فيها **الثامن** حرمة نكاح اربع سواها في عدتها **التاسع** حرمة نكاح الامه عليها
 في مدة العدة عن طلاق بائن على قياس قول الامام في ضعفه واليه الانسان يقول
 عند الامام **قلت** ومن الثالث الى التاسع كله في التحقيق من فروع وجوب العدة
 لامن فروع نفس الخلو وان كان راجعا اليها والله تعالى اعلم **الحاشية** هو ما اشتمل
 عليه البيت الثالث وهو انه اذا عقد عليها بعد ذلك والحال انها بكر لم يطأها
 الذي اخلها خلو صحيحه فانه يعقد عليها كما يعقد على الثيبات حتى لا يكتفى بها
 في الاذن قال المصنف والطرسوسي لم ينظروا في ذلك وهو مذكور في شرح
 القدوري للزاهدي مع شي مما تقدم والمسائل من القصة والذخيرة والغاية
 وشرح القدوري للزاهدي **قلت** لو قال عوض قوله ثيبا بكرا كان
 اصرح واوضح على ان الذي رايته منقولا في فتاوى الامام البرزاري خلاف
 هذا فانه قال مات زوج البكر قبل الدخول لها بعد الخلو او فرق بينهما
 وبين زوجها بالغة تزوج كالابكار وكذا في المبسوط ولم يذكر فيه خلافا
 وفي الترخائية ولو دخل بها زوجها ثم وقعت الفرقة بينهما فقالت لم يدخل
 في تزوج كما تزوج الابكار نعم الخلاف فيما اذا زالت بكارتها بالزنا بين الامام
 والصاحيين فرع في الظنية عن ابي القاسم فيمن فارق صبية بنت عشرين سنين
 بعد الخلو وقال لم ادخل بها احب الي ان تعتد بثلاثة اشهر لاحتمال الدخول
 ولم يوجبوا تحريم بنت لها بها **ولا حرمة الميراث والبعض** يذكر

وان كان ثيبا لم ينفذ به

واحصانته والحمل للزوج قبله واستقاط حق التحريم ما ينفذ
 ورخصتها ثم الطلاق بعد **الحاشية** لم يقع او بل يقع وهو اجدد
 وذاتا بين والغسل لنفسه **والتيمم** بتيمم وليس بكف
 ولا في في الايلاق او الخلو **وسبق العتادات التي ثم تصدق**
 الصغير في يوجوا لا يمتنا وفي لها للزوجة وفي لها الخلو الصحيحه
 تذكر الى حرمة الميراث واستقاطه وما بعد سببا في اعرابه ولما بين في
 الايات المقدمة ما تقوم الخلو فيه مقام الوطى من الاحكام ذكر في هذه
 الايات ما لا يقوم فيه مقام الوطى قال وهي ثمانية عشر حكما من الغاية **الاول**
 حرمة البنات يعني لا تحرم بناتها عليه بالخلو الصحيحة الذي تصادق على عدم
 الوطى فيها **قلت** وعندي في هذا نظر لانهم بالخلو قد وجبوا العدة والعدة
 انما شرعت لصون الما واستبرأ الرحم لما ان الخلو قائمة مقام الوطى وهو
 المعلق به التحريم في الآية ولا نهم ابنتوا حرمة الزوجية بمسئله ابنته منها
 وهو يظنها الامر التي هي زوجته والخلو لا تخلو عن مس و تقبيل غالبا
 وان خلت عن الجماع الا ان يحمل على الخلو المجردة عن المس شبهة فتأمل
 والله اعلم وقد رايت ذلك منقولا وسما الحمد قال البرزاري في مسائل الخلو
 وفي تحريم البنات لها اختلفوا وان خلاها وهو محرم او صاير عن رمضان
 ثم طلقها له ان يتزوج بنتها خلافا للامام الثاني رحمه الله تعالى انتهى وانت
 تعلم ان هذه الخلو غير صحيحة ثم رايت في الظهيرية لا ثبت حرمة المصاهرة
 بالخلو عند محمد خلافا للامام الثاني ولعل هذا محمول على ما تقدم من الخلو
 الغير الصحيحة وفي خزائن الاجل ان كانت الخلو فاسدة فان كان الفساد لا
 شرعي مع التمكن من الوطى حقيقة كصور الفرض وصلاة الفرض والمحر
 كان عليها العدة وان كان الفساد لعجزه عن الوطى حقيقة بان كان مريضا
 مندفا لا يجب عليها وكذا الوطى قبل الخلو وقد رايت في التحنيس والمزيد بعد
 ان رقم لاجناس الناطقي قال في نوادر ابي يوسف رحمه الله تعالى وكذا اذا
 خلاها في رمضان او حال الحرمة لم يحل له ان يتزوج بابنتها وقال محمد بن
 له ان يتزوج بابنتها فان الزوج لم يجعل واطيا حتى كان لها نصف مهر وله رواية
 ابي يوسف انه جعل واطيا فيما يحتاج فيه حتى وجبت العدة والحرمة مما يحتاج
 حتى وجبت العدة والحرمة فيها فيجعل واطيا في حرمة كما في حرمة العدة انتهى
 وبهذا يظهر لك ان الحمل الذي حملنا عليه كلام صاحب الظهيرية هو الحق ليس لا

مطل
 ما لا تقوم الخلو فيه مقام الوطى
 وهي ثمانية عشر حكما

وان محمد ارحمه الله يقول ان في هذه الخلقة لا يحب العدة لان الزوج لم يجعل وا
 ولهذا لا تكثر منه الا بنصف المهر فقط واما اذا كانت صحيحة فليزومه كل المهر فمحل
 واطيا الحرمه عند محمد ايضا جريا على مقتضى هذا التعليل ويكون الخلاف
 خاصا بهذه الصوره التي يكون بها الكفاس فيها لا مبر شرعي مع التمكن من
 الوطى حقيقة واما اطلقت الكلام هنا لما فيه من تحرير المذهب في هذه
 المسئلة فقد تعب فيها كثيرا **الثاني** حرمة الميراث وهي ان لا ترثه اذا ما
 وهي في العدة قال وفي الجمع والتفريق ان ترث اذا افضا فاعلى عدم
 الدخول بعد الخلقة قال واياه الامانة بقوله والبعض يذكر **قلت** الذي
 النظم من الحكم خلافا هذا فان قوله ولا حرمة الميراث معطوف على ولم يوجبوا
 تحريم بنت لها به فيصير المعنى ولا تحريم الميراث والبعض يذكر انها تحريم
 فلا ترث ومرواه ضد ذلك سواء فلو قال ولا الارث منه او عن البعض يذكر
 لو في مقصوده والله اعلم **الثالث** الاحصان يعني لا يصير بذلك محصنا
 وهو ان لم يغيره خاصه د ولها فهو ساكت عن ثبوت الاحصان لها بذلك
 والذي يظهر لي انه لا فرق بينهما في ذلك ولذا افق على نقل فيه صريح والله
 اعلم **الرابع** لا تحل لمن طلعت قبله ثلاثا **الخامس** لا يسقط حقها من جسد
 نفسها عن الزوج حتى يقبض المهر المتعارف التبعيل والمسئلة في عجز البيت
 الثاني ولو قال لا يتقرر لكان احسن واسقاط مرفوع على الاستد
 وما يتقرر جرحه وليس بمعطوف على ما تقدم ورجعت معطوف عليه وهو
 الحكم **السادس** انه لا يراها في العدة **السابع** لو طلعت في العدة فقد قيل
 لا يقع وقيل يقع وهو الاقرب الى الصواب كذا في المحيط والذخيرة اخذ
 بالاحتياط واياه الامانة بقوله وهو احدث وصرح البرازي بانه المختار
 وهذا الطلاق باين ليس بمرجعي ذكره شيخ الاسلام في شرح كتاب الطلاق
 واياه الامانة بقوله وذا باين **الثامن** عدم وجوب الفصل **التاسع** بقا
 الخيار في العنين ومن معناه عند مضي السنة وانه لا يسقط بها **العاشر**
 عدم وجوب كفارة عليه لو كان في رمضان **الحادي عشر** لا يكون فيا في
 الايلا ولا يحنث في يمينه بها ولا يعتد بها حتى لو مضت اربعة اشهر ولم يطا
 يقع الطلاق **الباب الثاني عشر** ان العبادات التي تصدر عن الزوج في الخلقة اذا
 كانت مما تبطل بالجماع لا تبطل وتكون صحيحة كالصوم والاحرام والاعتكاف
 ونحو ذلك والله تعالى اعلم **فصل من كتاب الرضاع**

مطل
لا ترث الزوج
مطل
لا يكون الزوج محصنا بالخلوة

مطل
المطلقة بعد الخلوة لا تحل من طلقها قبله ثلاثا

مطل
المراة التي طلقها زوجها لا يسقط حقها من جسد

مطل
الزوج اذا طلق زوجته بعد الخلوة لا يراها في العدة

مطل
الطلاق وهو في عدته من طلاق بعد خلوة

مطل
محرر وجوب الفصل

مطل
العنين ومن معناه لا يسقط خياره

مطل
بعد تخلوه

مطل
لا يحنث في يمينه بالخلوة
مطل
لا يحنث في يمينه بالخلوة
مطل
لا يحنث في يمينه بالخلوة

لغة مقل اللبن من الثدي وهو من باب علم وضرب في لغة نجد وشرعا
 مقل شخص مخصوص وهو الطفل من الثدي مخصوص هو ندي لادمية في وقت
 مخصوص على حسب ما اختلف فيه ومناسبتة بالنكاح ظاهرة فلذلك عطفه
 عليه واقرده لاخصاصه باحكام لا يشاركه فيها النكاح
 اذا عذر الارضاع **فاما تجبر او المال من طفل اب وهو ندي**
 او المال معطوف على عدم راي او عدم المال من طفل اب وقد اشتمل البيت
 على مسلتين تجبرا الامر بها على ارضاع ولها من البدائع الاولى اذا عذر
 الارضاع وتصدق بصورتين **الاولى** لا يرضع من عذامه ذكر الحسام في
 شرح اب القاضي ان الرضاع واجب على الام وديانة وان لم يكن واجبا من حيث
 الحكم قال ذكر عن الحسن قال تجبر المرأة على ارضاع ولها اذا كانت رجا
 ولا تأخذ به ثم ذكر عن الحسن بن صالح ان للرجل ان يجبر امراته على ارضاع
 ولها منه ولا تأخذ به قال وان كان الولد لا يأخذ من لبن غيرها ذكر عن الصالح
 ان الامر تجبر على الارضاع ان لم يكن للصبي وللاب مال ثم ذكر عن شمس الامية للعلواني
 انه قال في ظاهر الرواية عن اصحابنا انها لا تجبر وروي عن ابي حنيفة وابي يوسف
 في النوادر انها تجبر وذكر عن شمس الامية السرخسي رحمه الله تعالى قال انها تجبر
 مطلقا وفي فتاوي البرازي ابيت ان ترضع وهي منكوبة او مبانة لا تجبر
 اخذ الولد ندي تجبرها امر لا وذكر شمس الامية السرخسي رحمه الله تعالى اذ لم يأخذ
 ندي غير الامر تجبر الامر على الارضاع وهو الصحيح لان ذات يساريا اللبن وهو
 الما نور عن الصالح وفي فتاوي قاضي خان وقال في شمس الامية السرخسي تجبر ولم يذكر
 فيه خلافا وعليه الفتوى وهذا هو المراد من قول الحسام السعيد مطلقا **الثاني**
 ان لا يكون في البلد من يرضع الطفل مثل الاولى سواء ظاهرا او رواية عدم الاجبا
 ورواية النوادر الاجبار واياه مال القدوري والسرخسي رحمه الله تعالى والمسئلة
 في الكافي **الثالثة** في شرح ادب القاضي عن الصالح اذ لم يكن للصبي وللاب مال
 اجرت الامر على الارضاع وهو الصحيح لان ذات يساريا اللبن قال وهذا قاس
 ما ذكرنا ان الاب اذا غاب وليس له مال وترك امرأة وصغيرا ولها مال تجبر على
 الاتفاق على الصبي ثم ترجع عليه فكذا هنا قال فان طلبت من القاضي ان يرضع
 لها نفقة الرضاع حتى اذا ايسر جعت عليه فعل ذلك لانها ارضعت كما في النفقة
 انتم وفي فتاوي قاضي خان انها تجبر على الارضاع عند الكل قال واشتد بقول
 ويندر اي اختلاف الرواية لان هذه الرواية منسوبة الى النوادر **قلت**

مطل
يجبر الام على ارضاع ولها في

ولم تظهر في الانسان مع ان اختلاف الرواية انما هو في صورة في المسئلة الاولى
الثانية التي تظاهر العيان ان يكون متعلقا بها مع انه خال من الانسان الى الخ
من الروايتين على تقدير التسليم والى ان الاجار في الثانية هو الصحيح وحصل ذلك
هكذا **سوي الامر لا يطير بغيره وفي فقره مع والد المد المحذر**
فصيرت للام وفقره للولد المدلول عليه بذكر الطير والامر وللانسان بذكر
الاجار وبالجملة الى انه الصحيح ونفي طير غير الامر يصدق بالصورتين المذكورتين
انفا ولو حصل ذلك في بيتين كان اوضح واحسن فقلت وما علي من قال
ولم يرتفع من غير امر فحذر اصح كما لو غيرها يتعد
وحكي بها تين اختلاف في كماله في الفقر للكل بقهر

اي يقهر على الارضاع في قول الكل كما اشار اليه قاضي خان والله تعالى اعلم والمصنف
قاس غير الامر عليها اذا عذر من يرضعه سواها لئلا يؤدي الى هلاكه فقها من
نفسه فقد نقل البرازي عن محمد استأجر طيرا للصبي شهرا فلما انقضت المدة ابت
ارضاعه وهو لا يأخذ لبن غيرها فحذر على بقاء الاجار بالارضاع والله تعالى اعلم
ومن قال ذي ابي واخي وشبهه تحل له لو قال اخطأت بعد
اشتمل البيت على مسئلة مذكورة في غالب الكتب نقلنا هاهنا من الذخيرة الر
اذ قال هذه المرأة امي من الرضاعة او ابنتي واخيتي ثم اراد ان يتزوجها بعد ذلك
وقال اوهمت واخطأت او نسيت وصدقة المرأة فيها مصدقان وله ان يتزوجها
وهذا استحسان واذا اقرت المرأة بنظر ذلك وانكر الرجل ثم الكذب للمرأة نفسها
وقالت اخطأت ثم تزوجها فالنكاح جائز وكذلك لو تزوجها قبل ان تكذب نفسها
ولو قالت بعد النكاح قد اقررت قبل النكاح انك اخي وقد قلت انما اقررت به
حين اقررت بذلك وقد وقع النكاح فاسدا فانه لا يفرق بينهما ولو كان هذا القول
الزوج يفرق بينهما واذا اقر الرجل ان هذه المرأة اخوتي من الرضاعة وثبت على ذلك
واشهد عليه شهودا ثم تزوجها ولم تعلم المرأة بذلك ثم جاءت هذه المجبة بعد النكاح
فرق بينهما ولو اقر بذلك جميعا ثم الكذب لنفسها وقالا اخطانا ثم تزوجها فالنكاح
جائز وكذلك لو تزوجها قبل ان تكذب نفسها ولو قالت بعد النكاح كان النكاح جائزا
وكذلك في النسب ليس يلزم من ذلك الا ما ثبتا عليه ثم علقه ثم قال انه لو قال
ذلك بعد النكاح ثم قال اوهمت لا يفرق استحسانا ولو ثبت على هذا النطق وقال
هو حق كما قلت فرق بينهما ولا ينفعه الجحد بعد ذلك ثم ذكر ما حاصله ان مثل هذا
الاقرار انما يوجب الفرقة بشرط الثبات عليه واذا قال اوهمت فقد انعدم ما

هو شرطه فلا يوجب الفرقة واذا قال بعد الاقرار هو حق كما قلت فقد وجد الشرط
وثبت الحكم فلا ينفعه الجحد بعد ذلك انتهى ملخصا وقد عبر بعضهم بالاقرار على ذلك
وبعضهم اعتبر الاشهاد ثباتا او قسما للثبات في اثبات الحكم وقد فصل الثبات صبا
الهداية بان يقول هو حق كما قلت وكذلك فسر الترتابي وغيرهما ثم ذكر في الذخيرة
ما حاصله انه لو قال ذلك لمجولة النسب ثم قال اوهمت ونحو صدق ولو كانت
زوجته ثم قال هي بنتي وثبت على ذلك واصتر ومثلها يولد لمثله فرق بينهما ثم ان
صدقه بعد ذلك ثبت النسب والافلا ما لو كانت معروفة النسب فلا ولو اصر على
ذلك ثبت عليه وكذلك لو كانت مجولة النسب ومثلها لا يولد لمثله وكان
الرضاع بينهما مستحيلا ولو قال هي امي وله امر معروفة النسب لا يفرق بينهما
ولقد رفع الي سوال في هذه المسئلة في سنة ثمانين وثمانمائة فكتبت عليه
بما فيه منقح في هذه المسئلة وقد اوردته في نحو كراسة وحاصل ما فيه ذكره
هنا والله اعلم ثم انه وقع في المسئلة المذكورة عقود مجالس عدة وحضرت في آخر
مجلس عقد فيها في بيت المقدس الشريف السيدي يسبك ميرد او ادركه الله
تعالى انضاره وذاريها بيني وبين قاضي الخفيعه بالديار المصرية حينئذ وهو
قاضي القضاة شمس الدين الامشاطي ابقاه الله تعالى تحت طویل وهو يقول ان النكاح
يقوم مقام الثبات المفترضا ذكرنا انما منع ذلك عليه واطلب منه النقل فلم يجزه ول
الامر في المسئلة الى ان كتبت فيها سوا لا يتضمن عبارات علمنا وكنت عليه اهل العصر
بان النكاح ليس بشرط وانه لا يقوم مقام الثبات المفترضا قدمناه والله تعالى اعلم
فروع في البرازية وغيرها اذ اقلت هذا ابني رضاعا واصرت عليه جائز له
ان يتزوجها لان الحرمة ليست اليها قالوا وبه يفتي في جميع الوجوه فقلت
ولو قالت ابني ذارضا عامصة . تحل له وهو الصحيح المحرر

فتدلي رضاعا منصوب على التميز ومصر على الحال وصيرت حل للفايلة وله القول عنه في
للحل والله اعلم **ومن قال في المملوك تحل فمعتق** كما قرأه بالوطي والفرق بين
اعلم انه ذكر في هذا البيت مسكتين من الذخيرة ليستا من مسائل كتاب الرضاع
لكن لما كان حكمهما مخالفا لحكم ما تقدم والفرق بينهما عسر ذكرها للمنبه على ذلك
الاول قال في الذخيرة بعد ما تقدم ما حاصله وهذا اختلاف ما لو قال المملوك
ذكر اكان او ابني هذا ولدي وابني ابنتي فانه يعتق في الحال سواء ثبت على ذلك او
هو حق كما قلت او لم يثبت وقال اوهمت واخطأت لا يصح في لكن وقع في عيان الهداية
ولو قال هذا ابني وثبت على ذلك عتق وفسر الثبات بانهم يقل اخطأت او غلطت

وحمله بعضهم على انه اتفاق وبعضهم جعله قيد الثبوت النسب لا للعق لان الرجوع
 عن النسب يصح لا عن العقد فالنسب لا يثبت الا بنبأته على دعواه حتى لو كذب
 نفسه لا يثبت ويعتق سوا كان مثله بولد مثله او لا عند الامام وقال ابو يوسف
 اذا لم يولد مثله لثله لا يعتق عليه لكنه في ثبوت النسب معتبر اتفاقا وكذا لو قال ابي
 او امي فهو على الخلاف ولو قال لصغير هذا جدي قيل على الخلاف وقيل لا يعتق اجماعا
 لانه لا موجب لهذا الكلام الا بواسطة وهو الاب وهي غير ثابتة في كلامه فيعتق
 وجعله مجازا عن الموجب بخلاف البنوة والابوة لان لها موجبا في الملك بغير واسطة
 ولو قال اخي لا يعتق في ظاهر الرواية وعن ابي حنيفة يعتق ولو قال لعبد هذا ابني
 قيل على الخلاف وقيل لا يعتق اجماعا **الثانية** قال فيها اقترحة المصاهرة يؤخذ به
 ويفرق بينهما وكذا اذا اضاف ذلك الى ما قبل النكاح بان قال لامرأته كنت
 جامعا منك قبل نكاحك يؤخذ به ويفرق بينهما لكن لا يصدق في حق المهر كن ان كان
 قبل الدخول يجب نصف المسمى والاصرار على هذا الاقرار ليس بشرط في القضا حتى لو
 اقر بجماع امرأته او مسترها بشهوة ثم رجع عن ذلك وقال كذبت قال القاضي لا يصدق
 لكن فيما بينه وبين الله تعالى ان كان كاذبا فيما اقر لا تحرم عليه امرأته هكذا قيل وفيه
 نظر قلت وجهه ان القضا بالحرمة ينفذ ظاهرا وباطنا فكيف يحل له فيما بينه
 وبين الله نعم يحل له حيث لم يرفع الى حاكم ولم يقض عليه بالحرمة قال المؤلف واصل
 الذخيرة لم يذكر الفرق ولذلك قلت والفرق بعشر انتهى قلت والنظر عظم الظاهر الذي
 على المراد منه يظهر ذلك المتأمل لانه غير موقوف بالمقصود لما فيه من الخلاف لان
 يكون نظم قول الامام خاصة ولحقابه وجه التنبية في قوله كما قرأه الى اخره وقد
 ذكر المؤلف فرقا في المسئلة الاولى وهو تشوف الشرع الى العقد وكرهية الطلاق
 لان ذلك مندوب اليه وهذا كره المباحات اليه تعالى قال وليس بقوي والظاهر
 ان الرضا مما يخفى غالبا قلت والفرق المذكور في كتب علمائنا رحمهم الله تعالى
 قال في المبسوط في الفرق في المسئلة الاولى ان اقران في العبد انه موجب في ملكه و
 زوال الملك وهذا اقران بحرمة المحل فلا يظهر في ملكه وعبد مميز وله غا لثا
 بخلاف البنت والزوج لانه قد يقع الاستبام بينهما فيعتبر رجوعه هناك لانه
 والفرق في المسئلة الثانية ان اقران هذا ملزم لنفسه لانه اقر على نفسه بفعل
 صدر منه موجب للحرمة وليس يحل استنباه بخلاف ذلك

بأخ حال وعم وانثوا وثاقلة منه الزواج تصور
 وانث ابن او بنت وحملته ومن نسب صرف في تصور

بأخ مضاف ومضاف اليه وعم وخال وثاقلة عطف على اخ المضاف اليه وا
 وجد عطف على ام المضاف والضمير في منه للرضاع وفي انثوا للاب والخال
 والعم وبأخ يتعلق به ومنه يمكن ان يتعلق بالمضاف او المضاف اليه او لها في كل
 واحد كما سيأتي والبيان مستملان على المسائل التي يمكن ان يتصور حل النكاح
 فيها من الرضاة ولو كانت نسبا صرفا لم يتصور فيها ذلك وهي صور عدة من هذه
 والغاية وقاضي خان **الاول** من الهداية امرأته او اخته من الرضاة يمكن حل زوا
 ولا يمكن من النسب لصف لانها امه او موطوء ابية وهاتان صورتان **الثانية**
 من الغاية امر خاله او خالته رضاعا ولا يمكن ذلك من النسب لصف لانها امه
 او موطوء جد وهاتان صورتان ايضا **الثالثة** منها ايضا امر عمه او عمة رضاعا
 ولا يمكن نسبا لانها كما قبلها وهاتان ايضا **الرابعة** ذكرها ابن دقيق العيد
 من السافعية امر نافلته وهي ام ولد وله ذكر او انثى ولا يمكن نسبا لانها
 اما ابنته او حبيبة امته **الخامسة** من الهداية اخت ابنة او بنته وهي تصور
 في النسب ايضا في صورة نادرة وهي امه بين شر كين انث بولد فادعاه كل منهما
 لحق بها فلو كان لاحدهما بنت من غيرهما جاز للشرى الاخر ان يتزوجها وهي اخت
 وله نسبا وقد نظرها المؤلف في قوله

يا عالما احرم الاحكام والادباء من ذاتزوج اختا لابنه نسبا
 رد الجواب تكن ذابطة فظنا احيى العلوم بما اتلا وما كتبنا
 وقد نظمت الجواب عنها فقلت

هذا ابنه من فتاه كان يشركه فيها سواء وكل يدعي النسبا
 فبنت ذامن سواء اذ آل ينكها فحج جواب سوال حكمه غريبا
 ولا يتصور نسبا في سوي هذه الصور لانها اما ابنته او بنته **السادسة**
 من قاضي خان جد وله ذكر او انثى ولا يمكن نسبا لانها اما امه او امرأته
 هذه ست صور تبلغ باعتبار الذكور والانثى الى اثني عشر مسئلة ثم ان المؤلف
 قال ان جعلت المحرم والذي هو من الرضاة متعلقا بالمضاف فيتصور بان يكون
 لرجل اخ نسبا له امرضا عا فله ان يتزوجها وان جعلته متعلقا بالمضاف اليه
 فيتصور بان يكون للرجل اخ من الرضاة قد وضع من ام الرجل او وضع معه من اجنبية
 وله امر نسبيه فيتزوجها الرجل وان جعلته متعلقا بها فيتصور بان يكون اخ من
 رضاعا فلا حد لها امرضا عا لم يرضع الاخر منها فله ان يتزوجها ثم اخذ بطردها في
 جميع الصور وذكر انها تبلغ نيفا وستين مسئلة ليس هذا المختصر موضع ذكرها واكال

مطل
 المسائل التي يمكن ان يتصور حل
 النكاح فيها من الرضاة او النسب

على الذهن في حل بعضها فاحلت في كلها واضربت عنها قال ويجوز للمرأة كل ما يجوز للرجل
لو كانت مكانه وتقييد النسب بالتصرف يخرج ما يجوز فيه النكاح مما تقدم من الصور
المختلفة التي ذكر بعضها وانما جازا النكاح في هذه الصور من الرضاع دون النسب
لان الرضاع انما يحرم باعتبار الحزبية وهي مستغنية عنها والله تعالى اعلم
ولو كان في طعم فاشترى غاليا ولم يمس النار قال المصنف
ولو مشى بها كل كان غلبا لذوقا وغالب در المصنفات المؤيد
وانتبه في كل من محمد وفي حقه قد قال ايضا
الصغير في كان اللبن واعرب قوله غالبا خلا اي حال كون اللبن غالبا للطعم
يعتبر فم المراد من النظم لان المتبادر الى الفهم بعلقة بما صدر فلو قال ولو غالبا
طعما فاهو ضاير الى اخره لكان اوضح والله اعلم وصرف مشى بالنار وغالب مشى والنار
الحزب والصغير في ثبوت الحزمية وفي قال المصنف وقد اشتملت الايات على مسائل تتعلق
بالحرمة الثابتة بالرضاع **الاولى** من الهداية لو كان اللبن في طعم غالبا على الطعم
لا يوجب الحرمة مطلقا اذ لم يمس النار على الصحيح عند الامام وفي الذخير معنى
قول ابي حنيفة اذ كان الطعام منزلة التريد وقيل لا تثبت الحرمة عند ابي حنيفة
على كل حال واليه مال السرخسي وقال خواجه زاده هذا انما يكون على قول الامام اذا
اكل لقمة لقمة واما اذا احسا حسوا تثبت الحرمة وقيل اذا وصل اللبن مفردا فلا
خلاف واذا تناول التريد فلا خلاف وفي كتاب الرضاع المضاف اذ اردت له
خبزا في لبنها حتى ينشف الخبز اللبن اولت فيه السويق والنشآن كان طعم اللبن
يوجد فيه وهو رضاع وهذا قول ابي يوسف ومحمد وقال بعضهم اذ كان اللبن يتقاطر
من اللقمة تثبت الحرمة عند ابي حنيفة اعتبارا بالقطر التي تدخل في الصبي فانما بحرمة
والصحيح عنه ما مر انه لا فرق ولا يثبت التحريم وهما اعتبار الغلبة وهي بظهور لونه او
طعمه او ريحه وهذا اذا كان في الطعام اما اذا كان في الماء فانه يضاد اذ كان الماء مغلوبا
لان الاعتبار عند الشرب وقد حصل وكذا في صورة الطعام حتى لو بقي اللبن في الاثاء
وحده وشربه حرمة **الثانية** وهي من نعمة المسئلة السابقة لومشها يعني النار وكانت
غالبا للطعام بيان طبعه او رز او غير لم يتعلق به التحريم عند الكل واليه اشار بقوله
كل اي قال كل **الثالثة** اذا اخطأ اللبن بالدوا وكان الدوا غالبا لا تتعلق به حرمة واما
واما اذا كان اللبن غالبا حرمان الدوا يقويه على الوصول بخلاف الطعام والغلبة
هنا عند جمهور لطلق تغيير الدوا اللبن وعند ابي يوسف تغيير الطعم واللون معا ولا يعتبر
احدهما وقال قاضي خان قيل على مذهبي حنيفة اذ اجل اللبن في الدوا واطلعه بالماء

لا تثبت

لا تثبت الحرمة بكل حال **الرابعة** قال صاحب الهداية اذا اختلط لبن امرأتين تعلق
التحريم باغلبهما عند ابي يوسف لان الاقل تابع للاكثر في الحكم عليه وعند محمد
وغيره يتعلق بهما معا لان الجنس لا يغلب الجنس وعن ابي حنيفة روايتان واصل المسئلة
في الايمان ولو تساوى باحرار بالاتفاق ذكره قاضي خان فقوله وغالب در المصنفات
المؤيد وقوله وانتبه في كل من محمد يتعلق بالمسئلة الرابعة يعني انه اثبت الحرمة في كل
الرضعات في الغالب لبنها والمعلوب قال المصنف انه لا خلاف معتبر بين اهل العلم انه
لا يتعلق الحرمة بالارضاع من لبن البهيمة لانها بطريق الكراهة وهي مخصوصة بالادي
وابن قدامة حكى الحرمة عن بعض السلف وصاحب المبسوط ذكر فيها حكاية عن بعض
المحدثين مع ابي حنيفة لكن بخلاف **الخامسة** لو احقن الصبي باللبن قال في الظهير
ظاهره وايضا لا تثبت الحرمة وقيل المولف يثبتها عن محمد وفي المبسوط انه رواية
عنه والي ذلك الاشارة بقوله وفي حقه قد قال ايضا تومر والله اعلم
وفي الاذن والاحليل ليس مؤثرا وجارئة قل باتفاق يسطر
الاذن يسكون المجعة لغة فاشية في الجارحة المعروفة والصغير في ليس مؤثرا بعد
الي اللبن وقد اشتمل البيت على ثلاث مسائل **الاولى** اذ خال اللبن في الاذن لا يحرم
الثانية اذ خاله في الاحليل كذلك **الثالثة** اذ خاله في الجافية وزاد في الاختيار
الامة لانه لا يحصل منه تغذية بخلاف الوجور والسعوط والمسائل في الكافي شق
عليها واليه اشار بقوله قل بالاتفاق يسطر قال ويحتاج محمد ومن وافقه الى
الفرق بين هذه والخنة ثم قال ولا فرق الادعاء ان الاحتقان يوصل المحقق
به الى الامعاء فما حصل به تغذية وليس ذلك فيما ذكر قلنت وفي شرح الهداية
للسراج الهندي وعن محمد ان الاحتقان والاقطار في الاذن تثبت به الحرمة كما يفسد
الصوم كذا والجامع انه يصل به الى الجوف وهذا يخالف ما ذكره في البيت ونقله عن الكافي من انما
فتبسه والله اعلم **ولو ارضعت بركضيتا يد رها تحرم لا تحل اذا ما يد ر**
في البيت مسلمان من المبسوط **الاولى** لو نزل للبكر لبن فارضعت به صبيا تعلق به
التحريم قال ولا اعلم فيه خلافا لرواية ضعيفة عن احمد قلت نصوا على ان اللبن
لا يتصور الا من يتصور منه الولادة وعلى هذا يلزم في البكر ان تكون بالغة من
البلوغ حتى لو لم يبلغه لم يتعلق به التحريم وحكم بانه ليس لبنا كما لو نزل للبكر ما اصغر
لا يثبت من ارضاعه تحريم والله اعلم **الثانية** لو نزل للرجل لبن فارضعت به صبيا لم
يتعلق به التحريم قال ولا اعلم فيه خلافا لاما نقله ابن قدامة عن الكافي لانه
لبن ادي فاشبهه الادمية ونقل عن ابن قدامة لو بان لحني مشكل لبن لم يثبت به التحريم

لانه لم يثبت كونه امرأة فلا يثبت التحريم مع الشك قال المصنف ولم أقف لأصحابنا
 في هذه المسئلة على نقل وينبغي ان يؤخذ بالاحتياط نعم قالوا اذا انزل له لبن كان امانة
 كونه امرأة فيؤثر التحريم قلت ويمكن ان يغير المصنف البيت ويضم اليه مسئلة الخلق
 فيقال له وحر مرد البكر لا الفحل عندنا ودر الحناثا مقتضى الفقه تحظره
 اي منع الحلق ويقتضى الحرمة وقلنا مقتضى الفقه فيه اشارة الى انه غير مقول وانه يخرج على قواعد
 والله اعلم وينبغي ايضا سقوط وخوة ولو كان بعد الموت منها يعطى
 الضمير في يثبتها راجع للحرمة والسقوط الصب في الاف وخوة الوجور وهو الصب
 في الحلق وضمير كان للبن ومنها المرأة ويقطع مبني للمجهول والبيت شامل لصور من
 المبسوط والنهاية الاولى لسقوط الصبي لبن امرأة تعلقت به الحرمة الثانية
 لو او جرت له الثالثة والرابعة حلب لبنها حال حياتها وسقط به بعد موتها او او جرت
 به تعلقت به الحرمة الخامسة لو ارضع الصبي لبن امرأة بعد موتها تعلقت به الحرمة
 السادسة لو حلب بعد موتها وسقط به السابعة لو او جرت به وقالت المصنف ان مسالة
 البيت ثمانية ولم يظهر ذلك على ان السبعة نوع تكلف ويمكن ان ينظم بيت واحد يشمل
 على ما اشتمل عليه هذا البيت والذي قبله فانه ادعى المبالغة في الاختصار فيقال مكانها
 وحر مرد البكر لو بعد موتها وخو سقط لا بفحل يد رده
 فيعلم منه ثبوت تعلق الحرمة بالبن بعد الموت في المرأة من باب ولي والاشارة بسقوط طي الو
 والله اعلم وان انكرت من ارضعت جاز لا ينهيا وان كان لغيره الكندي في ثم تيسر
 اي جاز لا ينهيا لرضعة ان تزوج بتلك الصبية ومسئلة البيت من الفقه رقم للقاء
 عبد الجبار وسيف السابلي وقالت امرأة كانت تعطي ثديها صبية واشتهر ذلك بينهم
 تقول لم يكن في ثديي لبن حين التمتها اياه ولا يعلم ذلك الا من جصها جاز لا ينهيا ان
 تزوج بهذه الصبية وفي فتاوى الولو الجي امرأة ادخلت حمة ثديها في ثم رضيع
 ولا تدري ادخل اللبن في حلقه ام لا لا يحرم النكاح لان في المانع شك والله تعالى اعلم
 ومن هي تستغني بظعم فارضعت وقد قطعت فالنقص مما تاتر
 ارضعت وقطعت مبنيان للمفعول ومسئلة البيت من الظهيرة اذا وطم الصبي في
 مدة الرضاع فعود الطعام والكفي به فارضع بعد ذلك لا تثبت الحرمة في رواية الحسن
 عن ابي حنيفة وفي ظاهر الرواية اذا ارضعت في مدة الرضاع تثبت به الحرمة على
 كل حال انتهى وفي قاضي خان خوة وقد اشار الى هذه الرواية في الهداية ايضا وفي
 كلام الكافي ما يشهد بان رواية الحسن انما هي فيما اذا لم يتعود الرضيع الطعام حيث
 لا يكتفي به بعد الطعام اما اذا اكتفى فلا يثبت الحرمة لانه ثمة لا يغديه ولا يحصل

مطل
 كانت تعطي ثديها صبية واشتهر بينهم
 ثم تقول لم يكن في ثديي لبن

به معنى

به معنى النسوة فتنبه لذلك وفي مختصر المحيط عزاما في الظهيرة الى المضاف
 وانه رواية عن الامام لا يخالف الرواية لعدم اعتبار الفطام في مدة الرضاع في
 المعنى قال وروي عن ابي حنيفة وابي يوسف ان كان يجزيه بالطعام لم يكن رضاعا وان
 كان لا يجزيه به عن اللبن ان كان اكثر الذي يجزيه به هو اللبن يكون رضاعا والا فلا ومن
 الواقعات ان الفتوى على ظاهر الرواية ومدة الرضاع ثلاثون شهرا عند الامام جاز
 عندهما وثلاثة عند زفر وعليه يجزي الخلاف واذا اتممت بيت المصنف ظهر لك انه خال عن
 كون ذلك حصل في مدة الرضاع ولا بد منه لانه لو حصل بعدها لم يورث الاتفاق فقلت
 مبينا ذلك ومن يفن بالاطعام بعد فطامها بمدته ان ترضع قيل بحدوده
 فالضمة في مدته للرضاع والاشارة بقيل الى الضعف ويحد اي ذلك الارضاع
 فلا يورث الحرمة ويمكن اصلاح شرطه بانه الاول ويغني به كذا يقال وموضحة
 بالطم ارضعت فيؤخذ من قوله موضحة انه في مدة الرضاع لكن يبقى فيه انه قال
 فيه للبعض ما يتاثر وانما هي رواية ضعيفة عن الامام وهذا الغم ان بعضهم
 بذلك ولم ينقله فتأمله تنبيه الرضاع بعد مدته حرام لانه جزء الادوية
 والاشارة به بغير ضرورة حرام على الصحيح نعم اجاز البعض للداوي به اذا علم
 انه يزول به الرمد كذا ذكر الترمذي والبعض لم يجوز واشهره للداوي والله اعلم
 وبين ان يثني شخص رضاعا ونسبه فلا يجتمع فاكدر للفحل ينشر
 اي تنشد الحرمة لبن الفحل كلبن المرأة والمسئلة في الفقه رقم لغير الامية البخاري
 وقال ارضعت صبية اسمها عايشة ولزوج المرضعة بنت من زوجة اخري صار
 هذه مع عايشة اخين من الرضاع ولا يجوز الجمع بينهما من النكاح اذا ارضعتا لبنه
 انتهى قال ولا بد من التقييد بلبن الفحل ثم نقل عن الذخيرة والمحيط ما حاصله ان المر
 اذا احبلت من رجل وارضعت ولدها ثم يمس لبنها ثم در اللبن فارضعت به صبية
 فللمصبي ان يتزوج بابنة هذا الرجل من غير هذه المرأة وليس هذا بلبن الفحل وكذا
 اذا لم تحبل منه ثم نزل لها لبن فانه لبن المرأة وفي الظهيرة نحو وفيها طلقها ولها
 لبن وتزوجت باخر تحبلت منه وارضعت صبيا قال ابو حنيفة الرضاع من الاول
 ما لم تلد من الثاني وعن ابي يوسف وايتان في رواية ان عرف انزال اللبن من الحبل
 الثاني فالرضاع من الثاني وينقطع حكم الاول وفي اخري ان احبلت من الثاني
 ينقطع حكم الاول وطريق معرفة ذلك ما قاله الرند ونسب ان اللبن ان كان
 غليظا فهو من الاول وان كان رقيقا فهو من الثاني وعنه ان كان اللبن من الاول
 غالبا فهو له وان كان من الثاني غالبا فهو للثاني وان استويا فلها وقال محمد الرضاع

مطل
 الرضاع بعد مدته حرام

منها حتى تضع وقد حكي الخلاف هكذا ان زاد الحمل بالبن فواينها عندهما وابن الاول
عند اي حنيفة وكونه ابنه بزيادة البن مطلقا انبى لقول محمد والله اعلم
ولو من رضاع من نكاح بشبهة ولو من زنى فالحكم لا يتغير
مسئلة هذا البيت من فروع مسئلة البيت السابق وهي كون لبن الحمل ينسب الحمة
ولو كان من نكاح بشبهة او زنى قال في القنية راقا للقاضي عبد الجبار زنى بامرأة
تحرر عليه بنتها من الرضاع وهي منصوبة في الاصل ثم ردم لها من صاحب المحط واما
مسئلة والمسئلة في الخلاصة والنهاية وقاضي خان والطهيري وغيرهما وان هذه الحمة
تكون ثابتة لاصوله وفروعه لما علم من ان لبن الحمل يؤثر الحمة لوجود البعضية
بين الزاني وبينهم في شرح ابن الهمام وفي الخلاصة وكذا الولم بحمل من الزنا وضعت
لا لبن الزاني تحرر على الزاني كما تحرر بنتها من النسب عليه وذكر الوبري في الحمة
من جهة الام خاصة ما لم يثبت النسب فينفذ يثبت من الاب وكذا ذكر الاستيعابي وصاحب البيان
والله اعلم ولو شهد القتلان تطليق زوجة لها او بغيره الا اذا يتعد
لها منعة ثم الزواج دياثة **بغيره** وقال القسطلاني
قال اللام في هذا الاولي بمعنى عند الضم للزوجة وفيه للرضاع والبيت
على مسلتين من القنية فيها اختلاف **الاولي** رقم للاصل وقال شهيد عدلان لامرأة
ان زوجها طلقها ثلاثا وهو محمدم ما تا او غابا قبل ان يشهدا عند القاضي لم يسعها
المقام معه وكذا لو شهدا على رضاع بينهما وهذه الثانية فان قدرت على الهرب منه
لم يسعها ان تعتد وتزوج باخر لانها في الحكم زوجة الاول قبل القضاء بالفرقة
ثم ومن شمس الائمة الا وزجدي وقال قالوا هذا في القضاء ولها ذلك دياثة
وكذلك ان سمعت طلقها ثلاثا ثم حلف وحلف انه لم يفعل ورد هذا القاضي عليه لم
يسعها المقام معه ولم يسعها ان تزوج بغيره ايضا قال يعني البدع والحاصل
انه على جواب شمس الاسلام الا وزجدي وبم الدين النسبي والسيد ابي شجاع وايضا
والشرح حتى حمل لها ان تزوج بزوج اخر فيما بينها وبين الله تعالى وعلى جواب الباقرين
لا يحمل انتهى **قلت** وفي الفتاوي الساجية اذا اخبرها ثقة ان الزوج طلقها وهو
غائب وسعها ان تعتد وتزوج ولم يقيد به بالديانة والله تعالى اعلم قال المصنف
وقد نقل في القنية قبل ذلك عن شرح المرحوم ما صورته طلق امرأته ثلاثا وغاب عنها
فلما ان تزوج بزوج اخر بعد العد ديانته ونقل عن اخوانه لا يجوز في المذهب الصحيح
انما **قلت** انما ردم لشمس الائمة الا وزجدي وهو موافق لما تقدم عنه والقبيل
بانه المذهب الصحيح العلاء التراجي ثم ردم بعد لعمر النسبي وقال حلف ثلاث وظن

مطلوب
زنى بامرأة تحرم عليها بنتها

مطلوب
لا بد ان لا امرأة ان زوجها طلقها
ثلاثا وهو محمدم ما تا او غابا

ان لم يحن

انه لم يحن وعلت الحث وظلت انها لو اخبرته ينكر اليمين فاذا اناب عنها بسبب من
الاسباب فلها التحليل وديانة لا قضا قال في عمر النسبي سالت عن السيد انا
شجاع فقلت انه يجوز ثم سالت بعد مد فقلت لا يجوز والظاهر انه انما اجاب به
في امرأة لا يوثق لها وفي فتاوي قاضي خان قال لا امرأته ان وطئت امرأتها طلق
فقلت الائمة وطئني فكذبها المولى كان القول قوله وان علقت المرأة بذلك لا يسعها
المقام معه ولا ان تدعى بحامها في المتروخانية وسئل الشيخ الامام ابو القاسم عن
امرأة سمعت من زوجها انه طلقها ثلاثا ولا تقدر ان تمنع نفسها من بيعها ان تملكه في
الوقت الذي يريد ان يبرأ ولا تقدر على منعه الا بالقتل قال لها ان تملكه وهكذا
فتوى الشيخ الامام شيخ الاسلام عطاء بن حمزة والامام ابي شجاع وكان القاضي الامام
الاستيعابي يقول ليس لها ان تملكه وفي المتنطوط عليه الفتوى في فتاوي الشيخ
الامام محمد بن الوليد السرقي في مناقب حنيفة عن عبد الله بن المبارك لها ان تملكه
وفي المحيط في مسئلة النظم وينبغي لها ان تقدر بما لها وتقرب منه وان لم تقدر على
قتله متى علمت انه يقربها او لغيره ينبغي ان تملكه بالذوات وليس لها ان تقتل نفسها **قلت**
قال في المنتقى وان قتله بالالة يجب عليها القضاء حتى **في** النسفية سئل عن
امرأة حرمت على زوجها ولا يقدر ان يخلص عنها ولو غاب عنها سمعته وردته اليها
حتملا في قتلها بالاسم وغيره لخلص منها قال لا يحمل ويبعد عنها باي وجه قدر الله علم
فصل من كتاب الطلاق وهو لغة عبارة عن رفع القيد وهو مصدر
طلق والتركيب يدل على الحل والاخلال من اطلقت لاسير والبيعر وشرعا ازالة
قيد النكاح ورفع لانه المانع لها من الانطلاق شرعا وحض هنا بصيغة التفضيل
لما فيه من ازالة الملك واليد وفي الدابة ونحوها ازالة اليد فقط فلهذا وقال الامارة
انت مطلقة بالتحفيف لا يقع عليه شيء ما لم ينو خلاف التسديد فانه يقع فيه وان لم ينو
واخره عن الرضاع لان ذلك محرم اصلي وهذا طار لانه في مقابلة النكاح وهو ما اخره
وجودا فاحره وضعا لانه لا يتصور بدونه والله تعالى اعلم

مطلوب
امرأة سمعت زوجها انه طلقها ثلاثا
ولا تقدر ان تمنع نفسها من بيعها ان تملكه في
الوقت الذي يريد ان يبرأ

مطلوب
ما يثبت فيه ايجاز الزوج
حالا وتاجيلا

خصي وعينين وجبت تحريم به العرس والسكار ثم المسحور
استعمل البيت على خمس صور ثبت الخيار فيها للزوجة في اربعة توأجل سنة وفي
الحال وهي في البحر المحيط والسف **الاولي** الحضي وهو من تزعت خصيتاه وبقيت اليه
موجودة فيرجى وصوله الى النساء وهو فضيل بمعنى **الثانية** العينين وهو من
لا يصل الى النساء الثنيات والابكار ما حوذ من عن اي اعترض لا عراض ما يمنع
من الجماع وقيل لانه يعين ويستخرج مينا وشمالا ولا يقصد الماي وقد يكون ذلك

أو لضعف في خلقته أو كبر في سنه وهو فيل بمعنى مفعول **الثالثة** الحب وإرادته المحبوب
من باب طلاق السبب وإرادة السبب مجازاً وهو الذي ليس له الة البتة وهذا هو الذي
يقضي فيه الحال **الرابعة** الشكاز بفتح الشيم وكاف مشددة وبعد ألف زاي وهو
الذي إذا جذب المرأة أنزل قبل أن تنحط لها ثم لا تنفك شراكة بعد ذلك لجماعها **الخامسة**
السحر وهو السحر الذي أخذ عن النساء بفعل السحر ويسمى في زماننا العقود والحكم
في هؤلاء أن الزوجة إذا رفعت الزوج إلى الحالم وخاصة بسبب ذلك أجله سنة من
يوم الخصومة لتمر عليه الفصول الأربع فيعلم أن امتناعه أصليه غير معترضة فإن
وصل إليها والأفرق بينهما إلا في المحبوب فإنه يفرق بينهما في الحال بطلها لأنه لا فارق
في التأجيل والنظر إنما تعرض لثبوت الخيار ولم يفصل بين ما فيه التأجيل وغيره وهذا التقيد
بتطبيقه بآية عندنا ولو امتنع منه نأب القاضى منابه وسيد الأمة يختار عنها خلافاً في
والله أعلم **وليس لها التفريق من قصر الكو ولا أحد الزوجين بالغيب خير**
القصر هنا بضم القاف لصورة الشعر وقد اشتمل البيت على مسلتين الأولى من
القينة قال بعد أن قد لبرهان صاحب المحيط وجله إلا قصيرة لا يمكنه إدخالها
داخل الفرج ليس لزوجه حق المطالبة بالتفريق **الثانية** من الهداية وغيرها أنه
لا خيار لأحد الزوجين بغير ما تقدم وعنه محمد بن عبد الله تعالى بخلاف الزوجة في الجنون
والجذام والبرص دفعا للضرر عنها وظاهر قوله خير واقتضى اتفاق مشايخنا التلا
وأنه لا خلاف في ذلك والأولى أن يحصل النصف الثاني من نيته هكذا وما خيرا العيب والخير
وخيرا مبني للمفعول وصغير التثنية للزوجين والتعبير بأوفي في تحذر والصغير فيه
للزوجة إشارة إلى أنها رواية ضعيفة وهي مذهب محمد والله أعلم
وفي العدة التظليل الحق مطلقاً لما قبل إلا في البائين فقد ر
وأن علق التظليل زوج وبك فأرسل قبل الخنس نفس بعد
اشتمل البينان على مسألة في بيان الطلاق الواقع في العدة هل يلحق الأول أم لا
والمسألة في الكافي وغيره والخاصل أن الطلاق السابق واللاحق لا يخلو عن أربعة
أحوال أما أن يكونا صحيحين ومثاله أن يقول لها أنت طالق ثم يقول مثله في العدة
وهذا يلحقه أو يكون الأول صحيحاً والثاني بائناً مثاله أن يقول لها أنت طالق ثم في
العدة يقول لها أنت بائن وهذا يلحق أيضاً أو يكون بعكس ذلك وهذا يلحق أيضاً
عندنا قال وهذه الصورة استغيدت من الإطلاق أو يكونا بائنين وهذا هو المستثنى
من مطلقاً فإنه لا يلحق وإليه أشار بقوله الآية البائنين بعد ريعين الثاني فلا يلحق الأول
حيث لو قال لها بعد الخلع أنت بائن لا يقع الطلاق لا مكان جملة صفة قاي في هذا الخبر

مطل
حكم الطلاق في العدة على أربع أحوال

فلا حاجة

فلا حاجة إلى جملة أنسا لأنه اقتضاه ضروري حتى لو قال عيت البيونة الغلظة
قالوا ينبغي أن يعتبر ويثبت به الحرمة الغلظة لأنها ليست بباينة في المحل فيمكن
جملة جفينا أنسا وهذا حاصل ما ذكر في الكافي وبقعه عليه الزلمي وشيخنا
عليه شيخنا المحقق ابن الهمام فظاهر أنه يخرج ويحتل لا نقل وحكاية مذهب الذي
ظهر لي أن مقتضى تعليلاتهم أنه إذا عذر جملة على الإخبار يكون أنسا فيلحق في التزويج
لو قال البائنة أنتك بائنة يقع لأنه يصلح إخباراً وفيها قال البائنة أنت طالق بائن
تقع أخرى باينة ولو قال أنت بائن لا يقع لأنه إخبار بخلاف الأول ولو قال لها
أنتك بتطبيقه لا يقع انتهى وذلك لأنه يصلح إخباراً وفي القينة رقم المسألة
الأورجدي وقال طلقها على ألف فقبلت ثم قال في عدتها أنت بائن لا يقع ثم رقم
للمسئ وقال ولو قال لها أنت بائن ثم قال في عدتها أنت بائن بتطبيقه أخرى
يقع ثم رقم المحيط وقال لبائنة أنتك بتطبيقه لا يقع ونحو هذا في البدائع
وقد علم الوجه فيه مما مر ومما سياتي وفي العمادية ما حاصله أن صريح الطلاق
يلحق البائين لا البائين البائين فلو طلق المختلعة على مال وقع الطلاق بمجاناً بغير
عوض لأنه لو وقع بعوض وقع بائناً والبائين لا يلحق البائين فيعود ذكر المال
وفي شرح شيخنا أنه قد عرف من استدلالهم الذي طبقوا عليه أن المراد من البائين
الذي لا يلحق البائين ما هو بلفظ الكاية لأنه هو الذي ليس ظاهراً في النساء في
الطلاق لأنهم جعلوه مقابل الصريح ولا يقابل به البائين إلا إذا كان كناية لأن الصريح
أعم من البائين لأنه ما لا يحتاج إلى بينة بائناً كان الواقع به أو جعياً والكناية ما يحتاج
إلى غيره لا يقع بها في غير الثلاثة الفاظ التي هي اعتدي واستبري رحمك أنت
وأحد البائين قلت وفي المنصوري شرح المسعودي للراشع المحقق ابن منصور
البيهستاني والمختلعة يلحقها صريح الطلاق ما دامت في العدة والكناية أيضاً
تلحقها إذا كانت في حكم الصريح نحو اعتدي واستبري رحمك وأنت واحدة ثم قال
والكنايات والبواين لا يلحقها لأن الطلاق إنما يقع بها ضمناً ضرورة أنباء
مقتضاها ومقتضاها ثابت وهو البيونة والحرمة وإن كان الطلاق رجحاً
تلحقها الكنايات كلها لأن ملك النكاح باق وهذا مويد لكلام شيخنا غيره أنه ضم
إلى الكنايات البواين ولذلك قد صرح بجريد أبي الفضل الكرماني أن لفظ الكنايات
التي تقتضي البيونة لا يقع على الميتة وما هو في حكم الصريح منها يلحقها وذكر
الألفاظ الثلاثة ومعنى العطف في كلام المنصوري ما وقع من البواين لا بلفظ

الكافية فانه يلغى ذكر البان كما طبقوا عليه ويلحق الصريح فاذا اتقده هذا فاعلم انما
ذكر على وجه البحث والتحقيق منقول ذكر في المحيط فقال ولو نوي بقوله انت بان
او انت على حرام في المبانة البيوتة الغليظة او الكومة الغليظة وهي حرمه المحل
وبيوتة المحل قبل يصدق فيما نوي ويقع الثلاث لانها في محل البيوتة والحرمه
الغليظة لانه لا يمكن تصديقه فيما اخبر الا بايراد راجح الابانة والتحريم في كلامه وقيل
لا يصدق لان الغليظة صفة البيوتة فاذا الغيت النية في اصل البيوتة لكونها
خاصة فكيف تقبل النية لاثبات وصف الغليظة فلم يبق الا الرجوع الى النقل واذا
عرفت هذا اصلاح بيت المصنف الثاني وجعله هكذا اذا لم يعلق قبله ثم ان نوي
ثلاثا بيان فيه خلف مستطوره فتكون الاشارة بقولنا اذا لم يعلق قبله الى الصورة
التي نقتوا فيها على البان يلحق البان فيما اذا قال لزوجته ان دخلت الدار فانت بان
ينوي به الطلاق ثم ابانها قبل دخول الدار ثم دخلت الدار فانه يقع تطليقه لغيره
هي المعلقة خلافا لوقال في الاسرار ولنا ان الميعن قد صححت بالاجماع حتى لو دخلت
الدار قبل الابانة بان بتطبيقه وبانت متى كان طلاقا كان كقوله طالق بان على ما
صح فلذلك اذا حث والعلق بالشرط طالق بان بخلاف ما لو قال للمحال بان فانه لا
يعمل لان محل البيوتة فانت فلفظ الاحجاب في غير محله واذا الغي لم يصح ارادة الطلاق
واذا لم تصح به لم تضر كقوله طالق بان ولو علق بالشرط ابانة بلا نية طلاق لم يقع اذا
وجد شرطه وهذا الصورة المشار اليها بالبيت الثاني من نظم المصنف ايضا بقوله
في القينة عن نظم الزند ويسي فيمن قال لمختلعه او لمبانة انت طالق بان وانت طالق
النية ونوي الثلاث قال ابو يوسف هي ثلاث خلافا لرفقانه واحدة عنده فانه يحتاج
الي ذكر الوجه فيه فاعلم انه اذا نوي بقوله انت طالق الثلاث ذكر في شرح الطحاوي
في رواية عن ابي حنيفة انه يصح وعن ابي يوسف ايضا انه يصح نية الثلاث في قوله انت
طالق قال شمس لامية السرخسي هو قوله الاول كذا في البدائع وعقبه بكلام بالفارسية
وذكر بعد ما يقتضي خلافا وفي شرح الاستيعابي في قوله انت طالق لا يحتاج الى النية
ولا يقع اكثر من واحدة فان نوي اكثر من ذلك لا يكون في نظر الرواية وروي الحسن بن زياد عن ابي حنيفة
اذا نوي بذلك ثلاثا فثلاث انتهى والمذهب عدم وقوع الثلاث فاذا ذكر في القينة والبدائع
رواية ضعيفة وقد نظرت في بيت ونقلت منها على صنعتها بقيل مقتصر على عز ولا يوجب
تبعا للقينة ولو طالق بتا نقل لمبانة وينوي ثلاثا قبل يعقوب يظهر
ولا يخفى حسن قولنا ينوي ويظهر لما فيه من المقابلة بين النية والظهور والمعنى ان يعقوب

ينظر الثلاث ولا يخفى عليك بعد هذا الوجه في قول شيخنا الحق في واقعة حلب وهي
ان رجلا ابان زوجته ثم طلقها ثلاثا في العدة ووقع الثلاث وقد نظم شيخنا العلامة
سعد الدين الديري ما يلحق وما لا يلحق ورايت بخط والدي امتنع الله سبحانه ما لفظه
وانشدت للشيخ سعد الدين الديري من امن الطويل وهو وكل طلاق بعد اخر واقع
سوي بان مع مثله لم يعلق **قال** امتنع الله سبحانه وقوله لم يعلق يطلق يشمل
البان الاول والثاني والمراد الاول الثاني فهو طلاق في موضع التقييد فقلت بيتا مرفوعا
من الرجز كلا جز لا باننا مع مثله الا اذا علقته من قبله انتهى **قلت**
وقد فأت الشيخين رحمهما الله تعالى التنبه على ان ذلك خاص بالعدة وان كان ذلك من
المعلوم من الخارج لان تمام معنى الصابط متوقف عليه فقلت منتهى على ذلك بيتا مرفوعا
بعد كل طلاق لحق لا بانين لمثله ما علقته ثم قولي لحقنا يشعر بكون اللحن
هو المعلق ووصفنا البان بان مثله البان مشعرا باخراج البيوتة الكبرى
لما فيها من الخلاف الذي قدمته **فرع** قال في النزائية لو قال بعد هجره او قال
انت طالق وعني به الاجبار كذا لا يقع هكذا قال في نوع في التوكيل وكما بينه
واول كلامه اكره بالضرب او بالجلوس على طلاق امراته فكتب فلانة بنت فلان
طلاق لا يقع لان الكتاب كالمطاب باعتبار الحاجة ولا حاجة هنا ووسع من هذا
ما ذكره وان المظالم اذا اشهد عند استخلاف الظالم بالطلاق الثلاث ان يحلف
كاذبا يصدق في الحرية والطلاق جميعا وهذا صحيح بيان وجه القول الصحيح رواية
عن السلف قال شمس لامية رحمه الله قال لعبد هجره او قال لها انت طالق وعني
به الاجبار كذا لا يقع وقال قبل ذلك في اخر نوع في الفاظه قال لها طلقك وانت
طالق واذا اذ الخبر عما مضى كذا في الديانة امساها وان لم يرد به الخبر عن المالك
او اراد به الكذب يقع قضا وديانة وكذا لو قال اردت الهزل وكذا في العتاق وهذا
ينافي الاول والرايح الاول ففي القينة في مسألة المظالم عن ظهير الدين لم غيباني الوو
ثم رقم لغتاوي العصر والوبري وقال يصدق لما اشهد قبله في الطلاق والحكم جميعا
قال رضي الله عنه وهذا حسن صحيح ثم رقم المحيط وقال قال لعبد هجره او اراد به الكذب
يعتق قضا لاديانة قال رضي الله عنه وانما يقع قضا لان القاضي يهمله انه اراد الكذب
واذا اشهد قبل ذلك زالت التهمة وذكر شمس لامية الحلواني في مجالسه قال لعبد هجره
وعني به الاجبار كذا فانه لا يعتق كذا اذا قال لامراته وعني به الاجبار كذا ثم رقم للاصل
باب النجاسة وقال اذا تواضعا انما خبر عن الطلاق او العتاق على ما ل كذا ثم اخبر ان يكون ذلك
طلاقا ولا عتاقا ويدين فيما بينه وبين الله تعالى لكن القاضي لا يصدقه فقط ذلك فقلت

أرواحه طلاق الفاروق

بواو رت ويجوز دفعه على الاستدراك ومضوعه الوصف وخبره فهو ينفر وهذا البيت
مستعمل على خمسة أمور إذا وجدت في طلاق سمي طلاق الفاروق كرها للمراخي في
نتفه **أحدها** أن تكون مدخولة **ثانيها** أن تكون في العدة قبل انقضاءها وهو يعلم
من قوله **ثالثها** أن يكون طلاقا باينا يعلم من قوله مبيدتها وهذا خلاف
الطلاق الرجعي حيث توث فيه مطلقا في صحته كان ذلك أو في مرضه **رابعها** أن يكون
الطلاق قد وقع في مرضه الذي مات فيه وإليه الإشارة بقوله به وبه يخرج المحصن
من صف القتال ونحوه فإنه لو أبانها ثمة لامتدث لأن الغالب فيه السلامة ولا
يثبت حكم الفاروق إلا عند تعلق حكمها بماله وإنما يتعلق بمرض يخاف منه الهلاك وما
في معناه بأن يكون صاحب فراش لا يقوم بحوائجه كما يعتاده الأصحاء أو بارز رجلا
أو قد مر ليقتل في قصاص ورجم لأنه في معنى المرض لتوجه الهلاك عليه غالبا وما لو طلق
في المرض ثم برئ منه ثم مات وهي في العدة خلافاً **فخامسها** أن لا يكون علقه
بفعل منها وإليه أشار بقوله لم تره وهذا الطلاق حكمه أنها توث إذا مات وكذا إذا
كان من جانبها بالشرط المذكور برئها فلو قالت طلقني رجعتا فطلقها ثلاثا توث
لأنها لم ترض الثلاث لأن الرجعي لا يزيل النكاح ولو علق في مرضه طلاقا بفعل
أو بفعل غيرها أو بجي وقت فوجد المعلق به توث في الكل فترته من أي منها وهو
مرض لكن في فعل نفسها أن كان فعلا لها منه بد لا توث لأنها رضيت بذلك وإن كان
لا بد لها منه توث لأنها مضطرة في المباشرة وذلك كالأكل والصلاة وكلام الأبوين
فإن كان التعليق في الصحة والفعل في المرض لا توثه إلا فيما إذا كان التعليق بفعل
فإن توثه مطلقا وقالت ذفر توث في الكل وأما إذا كان بفعل نفسها وكان مما لها
منه بد فلا توث وإن كان لا بد لها منه فذلك عند محمد وذفر وعندهما توث لأنه الجاهل
فينتقل الفعل إليه فلو قد فضا في الصحة ولا عن في المرض ورثت خلافاً لمحمد ولا بد
في ذلك من اعتبار الشرط المعين شرعا في الارث **فدفع** لو دام به المرض أكثر من سنتين
ثم مات ثم جازت بولده بعد موته لأقل من ستة أشهر قال أبو يوسف توث خلافاً لما إذا علم
ويستقطب بالابن يعقوب والآمير كل حقوق بالزوج **ثقت**
وبالخلع إذا صدر من الدين بقضائه وغير المسمى الغير في الكل **شكر**
اشتمل البيتان على مسائل **الاولى** قال المصنف كل الحقوق المتعلقة بالنكاح أي
الواجبة عند الأبراء تسقط بالأبراء عند الأمام والثاني وذلك لحل الاستمتاع بالمرء
وقول الواجبة عند الأبراء إنما تنقثر بعد الطلاق شيئا فشيئا وما لم يجز لا يوصف
بالسقوط وقولي بالنكاح احتراز عن دين وجب بسبب أخذه فإنه لا يسقط في طلاق

الرواية

الرواية **الثانية** أن الحقوق المذكورة تسقط بالخلع كما تسقط بالأبراء عند
الأمام وهو المراد بقوله وبالخلع زاد الصدر وخالفه أبو يوسف في ذلك ولا ينبغي
لأحدهما قبل صاحبه دعوى في المهر مقبوضا كان أو لا قبل الدخول وبعد **الثالثة**
ما رواه الحسن عن أبي خنيفة من أنه يسقط بالخلع الدين أيضا سواء كان لها أوله وإليه
إشارة بقوله والدين بعضهم أي ويسقط به الدين بعضهم والصحيح عدم سقوطه عنده
وهذا كله في الكافي وغيره وكفي الظهيرة أن الصحيح أنه لا يسقط كل الدين عند أبي
خنيفة وهو ظاهر الرواية وفي البرازية الخلع والبراءة لا يوجبان البراءة عن دين
غير دين النكاح في الصحيح قالت وقولي وغير المسمى الغير في الكل ينكر يعني وينكر سقوط
غير المسمى عن كل الحقوق المتعلقة بالنكاح من الدين غير من ذكر وهو نكح والشاخي
ومالك وأحمد وهو أبو يوسف في الخلع ثم ذكر حاصلا فتد فيه المبرأة في الخلع
بما إذا قال المبرأة باري على كذا فقال باريك أو قالت خالعتي على كذا فقال خالعتي
أو قال ذلك الزوج وقال قلت ثم أعلم أن الساقط على ظاهر الرواية إنما هو المهر والنقعة
الماضية إذا كانت مفروضة والحاصل أنها لا يسميان شيئا في الخلع أو سميا المهر
أو بعضه أو مالا آخر أما الأول ففيه ثلاث روايات عن الأمام لا يبرأ عن المهر فإ
أن لم يكن مقبوضا قال في البدائع وهذا هو ظاهر الرواية يبرأ كل منها عن المهر
لا غير فلا يطالب به أحدهما الآخر وهو الصحيح على قول أبي خنيفة قبل الدخول وبعد
مقبوضا كان أو لا وفي الذخيرة عن شيخ الإسلام خواهر زاده أنه ذكر في أول كتابه
أنه يقع الطلاق وتقع البراءة للزوج عن المهر فإن لم يكن عليه مهر فتوجب عليه رد ما
ساق إليها من المهر لأن المال المذكور عرفا بذكر الخلع وهكذا ذكر الأمام القاضي لأن
الإسلام على السفدي في شرحه ثم نقل عن بعض الكتب أن الأصح براءة الزوج عن المهر
كل منهما منه وعن دين آخر سواء الثاني أن كان بعد الدخول غير مقبوض سقط وأن كان
مقبوضا رجع عليه بجميعه بالشرط وأن كان قبله وكان مقبوضا في القياس يرجع
عليه به ونصفه بالشرط والطلاق قبل الدخول وفي الاستحسان بالقبوض
فقط شرطه بالشرط وشرطه بالطلاق قبل الدخول ذكره قاضي خان وإن لم يكن
مقبوضا ففي القياس يسقط ذلك كله ويرجع عليه بنصفه لأن ما يستحقه بالشرط
وما يستحقه بالنكاح يلتقيان قصاصا ويرجع عليه بالزيادة وفي الاستحسان لا يرجع
لشيء لأن المهر اسم لما يستحقه وهو النصف ويجب عليه مثله بالشرط فيلتقيان قصاصا
الثالثة أنما سميا عشرة وهو الف فإن كان بعد الدخول وهو مقبوض أخذ ما ية
بالشرط ويسلم لها الباقي وإن كان غير مقبوض يسقط كله ما ية بالشرط والباقي بالخلع

وان كان قبل الدخول وهو مقبوض يرجع بستمائة بالشرط وخمسمائة بالطلاق قبل
الدخول وفي الاستحسان يرجع خمسين لانه عشر مائة وان لم يكن مقبوضا سقط كله
استحسانا عشر بدل الخلع والنصف بالطلاق قبل الدخول والثاني حكم الخلع
الصرايح ان كان بعد الدخول وهو مقبوض فله المسمى ليس غيره وان كان غير مقبوض فله
المسمى سقط عنه المهر حكم الخلع وان كان قبل الدخول وهو مقبوض فله المسمى وسقط
عنه المهر حكم الخلع وفي الذخيرة ذكرنا في الخلع على عشر المهر قول أبي حنيفة
رضي الله عنه وانما لا يسقطان السبعماية في صورة المدخولة والمهر غير مقبوض لانه لا
يسقط الا ما سميا عندهما وجواب الاستحسان على قولها في غير المقبوض في غير المدخولة
انه يسقط عنه خمسون ويرجع عليه باربعماية وخمسين قال وعلى هذا يخرج جليس
هذه المسائل بناء على الاصل الذي مر قال ولو باربعماية على جميع مهرها وبعضه فعند
مهر الجواب كالجواب في الخلع لا يسقط الا ما بينهما وعندها كالجواب في الخلع على قول
ابي حنيفة وكذا ذكر في الخلع على ما قال غير المهر وهي مدخولة والمهر غير مقبوض ان
قولها وجوهها عليه بالمهر بعد تسليم بدل الخلع ولا يرجع ذكر فيما اذا كانت غير مدخولة
وهو مقبوض انه ياخذ بدل الخلع ولا يرجع بنصف المهر بسبب الطلاق قبل الدخول
ثم قال وبهذا تبين انما ذكر جواب الاستحسان فيما اذا خالها على مهرها وهي غير مدخولة
وهو مقبوض جواب ابي يوسف ومحمد قلت لانه تقررها عدم المطالبة قبل الدخول
وما ذكرهنا انه يرجع بالطلاق قبل الدخول واسارا في ذلك في البيتين ثم ذكر
الخلاف في الوجه الاخير من الرابع ثم ذكر ان المبراة على مال اخر غير المهر على الخلاف
عند محمد كالحمل عنده وعندها كالحمل عند الامام ثم ذكر ان نفقة العدة وموتة السكنى
لا تسقط الا بالشرط بالاجماع وقال المصنف ولو شرط البراءة من السكنى لان خروجا
الصغير وهي مؤنة رضاعه صحيح وقتا والافلا ولا تقع البراءة من السكنى لان خروجا
معصية ولو ابراته عن موتها بان التزمها او سكنت ملكها صحيح شرط في الخلق
لانما لصحتها **تنبيه** مهم في الذخيرة انه لو طلقها بمال اخر سوى المهر الجواب
عندها كالجواب في الخلع وروي الحسن عن ابي حنيفة ان كل واحد منهما يبرأ عن حقوق
النكاح وبه اخذ الفقيه ابو بكر البجلي وفي ظاهر الرواية عنه لا تبرأ به اخذ عامة
المشايع واما اذا كان بلفظ البيع بالعرسية او بالفارسية فعلى قولها كالحمل وعلى
قوله اختلف المشايخ ومشايع غلوا على انه يوجب براءة كل منهما عن حقوق النكاح
واما مسألة الخلع على الرضاع فقد كرهها عن ابن سماعة عن محمد فبين اختلفت بمهرها
ورضاع ولدها وهي كامل سنتين جازت فان ولدت ولم يكن في بطنها ولد منه فانه

مطل
نفقة العدة وموتة السكنى لا تسقط

مطل
فبين خلع امراته على رضاع ولدها وهي كامل

يرد قيمة الرضاع ولومات او ماتت بعد سنة يرد قيمة رضاع سنة ولو شرط
انها ان ماتت او ماتت فهي بدية من قيمة الرضاع فذلك جائز وفي الاملاء في
رواية بشر بن عتاب قال ابو يوسف يعني صغيرة شرطها البراءة بالموت بالشرط
باطل وعليها قيمة الرضاع في قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف الشرط جائز وفي نوادر
بسو بن الوليد انها ان لم تلد فعليها ومهرها وان ولدت خاز قال وروي هشام
عن محمد فبين خلع امراته في رضاع ابنه ولم يسم لذلك وقتا قال هو جائز على سنتين
ولو خالها على رضاء سنتين وعلى نفقته عشر سنتين بعد الفطام جاز قلت
اليس هذا مجهول قال هذا يجوز في الطلاق قال وعليه الوسيط كسوته في المدة
جاز مع كونها مجهولة ثم فسروا مسألة العشرة سنين في كتاب الطلاق الحسن بن زياد
وزاد ولو ولدت ميتا يرجع عليها ويرجع عليه باجرة الرضاع ونفقة عشر سنين
ثم ذكر عن بعض المشايخ ما قدمناه من انه لا يقع الا ببيان المدة وان خالف لما في مجموع
الغوازل اختلفت من زوجها على مهرها ونفقة عدتها على ان تمسك ولدها منه ست
سنين فلما مضى عليها ايام ارادت رد الولد على الزوج اجرت على امسالة لان الخلع هذا
الشرط قد صح فيجب عليها الوفا بالشرط وان تركته على الزوج وتوارت فله اخذ قيمة النفقة
منها لانه امتنع عن ابقاء بدل الخلع فيجب عليها قيمته ثم ذكر ما لو خالها على ان يكون
الولد عند الزوج فالخلع صحيح والشرط باطل ثم ان النظم لم يستثن ان الاراء والخلع هل
هو على مال او بدون مال وهل المال المهر او بعضه او غيره وقد مر الحكم في الصور
مستوفي لكن قوله وغير المسمى الغير في الكل منكر قد يستبعد القسمة السائلة للصورة
الثلاث لكنه لا يشهد بصحة ما لو لم تذكر شيئا والروايات الثلاث التي فيها عن الاما
فغير نظمه وزدت عليه بيتا لانه ساكت عن مذهبه فصد التنبه عليه فقلت
، وقد اسقطا لاثالث بقباري ، على المال حقا بالنكاح يقدره
. وخلع له والدين عنه رواية ، وغير المسمى الغير في الكل ينكره
. ودين اذا ذكر المال ساقط ، وهو فقط صحيح ولا ينبغي لهذا
والبيت الثالث شامل للروايات الثلاث مع التصريح بالتصريح منها اذا لم يذكر شيئا
ولو خالعت بالمالي غير شديدة محجوب ولم تكثر ثم ولو بعد بطلان
الضيق في بطلان الشد والمسله من المبسوط قال واذا بلغت المرأة مفسدة فالت
من زوجها بمال جزيل جاز الخلع لان وقوع الطلاق في الخلع يعتمد وجود القبول منها وكان
الزوج على طلاقها بقبولها الجعل فاذا قبلت ووقع الطلاق لوجود الشرط ولم يلزم
المال وان صارت مصلحة لانه التزمت المال للعوض هو مال ولا منفعة طاهر لها

مطل
خالها على رضاع ابنه ولم يسم وقتا

في ذلك فكان المظهر ان تحمل هذه كالصغيرة في هذا الحكم لا كما لم يرضه فان كان الزوج
 تطليقة على ذلك المال فهو مملوك وجب له ان وقوع الطلاق باللفظ الصريح لا يوجب
 البينة الا عند وجوب البذل ولا يجب له هنا خلاف ما اذا كان بلفظ الخلع فانه لفظ
 واداعلم وبالصريح وبالحبس عز ومظاهرها **اذا لم يظلمها الى ما يكفر**
 الصريح في بطلان المرأة المظاهرة منها والظاهر وسرعا تنبيه المحللة نكاحا محرما
 على التابيد وحكم حرمة الوقاع بدواعيه وجوب الكفارة وقد اشتمل البيت
 على فرع ذكر في الروضة المظاهرة اذا لم يعلق او يكفر ورفع امره الى القاضي عز
 القاضي بالصريح والحبس الى ان يفعل احدهما وفي الظنية ذكر الحبس فقط وفي الظنية
 دوي هنا وعن محمد اجرا المظاهرة على ان يكفر وان لم يفعل حبسه وان لم يفعل ضربته وان لم
ومن ظاهرت بقص يصره وقيل لا ويعقوب عنه كالمبين تكفر
ولو خالعت بالمال غير رشيد بقول ولم يلزم ولو تعد بظلم
 الصريح في قوله وعنه يعقوب وقد اشتمل البيتان على احوال في مظاهر المرأة
 من زوجها مثاله لو قالت لزوجها انت علي كظهر ابي فغوى ووضه الناطقي لانه
 احوال وعزى الى الظنية ففي الروضة عن علي بن صالح عن الحسن بن زياد ويصح
 ظاهرا وعليها كفارة الظاهر وفيها عنه عن محمد بن لا يصح ولا شيء عليه وهذا ان القولان
 المسار اليها بقوله يصره وقيل لا وفيها عنه اعني عليها ذكرت ذلك لابي يوسف
 فقال هما شيخان الفقه اخطا عليها كفارة يمين واليه اشار بعجز البيت الاول
قلت وفي الترخائية وفي التنايع ولا يكون الظاهر الامن جهة الزوج عند ابي
 يوسف وفي الخلاصة ومحمد بن حنبل ان امرأة لو قالت لزوجها ذلك ففعلها كفارة وقال
 الحسن كفارة ظاهرا وهذا غير ما تقدم وفي الظنية عن ابي يوسف تلزمها الكفارة
 واطلق الكفارة فعمله المصنف على ان المراد به كفارة الظاهر وقال انه لا يظهر اليه
 اشار في النظم بقوله فكفر المظاهرة لان اطلاق التكفير في باب المظاهرة عن ابي يوسف
 يقتضي ان ارادة تكفير المظاهرة اظهره وعندي ان حمل المطلق في الظنية على المقيد
 الروضة اولى لانه صريح والسياق يقتضيه والفقه يشهد له لانه بمنزلة اليمين
 لان الظاهر ليس لها فكانها حلفت على المنع فوجبت الكفارة كفارة اليمين بالحنث وهو
 الذي تظاهرت النقول عليه عن ابي يوسف رحمه الله تعالى لكن رايت في المتن عن
 ابي يوسف ان عليه كفارة الظاهر وعن الحسن كفارة اليمين وان الصحيح انما لا يصر
 مظاهرها بذلك انتهى وقال المصنف ان قول ابي حنيفة رضي الله عنه ان كفارة علي
 وانه قول عامة اهل العلم ثم فرع القول بوجوب الكفارة انما يجب بالحنث ان كانت كفارة

الظن

فيهم التكرار بالابن

يعني

يمين وان كانت كفارة ظاهرا فان كان تعليقا يجب متى زوجت وان كان نكاحا يجب للمال
 ما لم يطلعه لانه لا يحل للزوج على منع الجماع
وممن يكرهون بالحبس عدتها اذا رأت قلبه والخلف لومته
 الصريح في قبله للاياس والعدة تربع المرأة بزوال النكاح او شبهة قال وفي
 البيت مسلمان نسبها صاحب الفوائد في شرح الاسيما **في الاولى** ان المعتدة
 اذا كانت ممن تحيض فارتفع حيضها فان عدتها بالحبس لا بالشهر ما لم تدخل في حد
 الاياس وكذلك اذا كانت تعتد بالشهر ثم خاضت كما اذا كانت صغيرة فخاضت
 انتقض حكم الشهر وعليها ان تستأنف العدة بالحبس **قلت** في فتاوي البراري
 ان مسايحا اختلفوا في الصغيرة اذا طلقت في وجوب العدة فالزعم لا يطلعون
 لفظ الوجوب لعدم الخطاب وقال في موضع اخر طلقت الصغيرة بعد ادخال العدة
 بثلاثة اشهر ولا تعتد بالاشهر لاحتمال انها ذات حمل فينفق عليها الى ان يعلم فرغ
 رحها قال المصنف واعلم ان هذا اذا كان الحيض في أثناء العدة تحوز عن الجمع بين
 البذل والمبدل اما لو كانت بعد اقضاء عدتها فلا تستأنف لانه لم يبين انها كانت
 من ذوات الاقراء انتهى فيكون حاصل معنى النظم على هذا من لم يياس من الحيض
 ولكنها تعتد بالاشهر وكان ذلك قبل سن الاياس وان ذلك تفديع خمس وخمسين
 وانه اختيار الصدوق الشهيد وعليه اكثر المشايخ وقال في المنايع وعليه الفتوي
الثانية المرأة اذا اعتدت بالاشهر بعد سن الاياس ثم رأت الدم على عادتها
 ففيه اختلاف المشايخ اختيار الاسيما في انها لا تستأنف العدة ولا يبطل النكاح
 وهي رواية ابي علي له قاق وبعضهم قال هو حيض ويبطل النكاح وتستأنف
 العدة قال وكلام صاحب الهداية يقتضي انه احتار وكذلك صاحبها كما في **قلت**
 وفي النزائية واذارات الائمة بعد دما ذكر في النوادر انه حيض وهو القياس
 لان النص يقتضي كونه حيضا قيل هذا اذا رأت قبل الحكم بالاياس لما بعد فلا يخاف
 وقال الميда في انما يحكم بكونه حيضا اذا كان سائلا اما اذا كان بلة فلا فاشيا
 على رواية النوادر اذا كان ما كان ما رأت احمر او اسود ولو اصفر واخضر لان
 كونه حيضا ثابت بالاجتهاد فلا يبطل الحكم بالاياس باحتياط مثله وطريق الفصل
 ان يدعي احدا الزوجين فساد النكاح يحكم فيام العدة فيقضي القاضي بخوان وبانقضاء
 العدة بالاشهر ولو مات قبل تمام الاعتداد بالاشهر وما حكم القاضي بان ما رأت
 حيضا وبان الاعتداد بالاشهر قد بطل وان رأت بعد تمام الاعتداد لا يبطل

العد بعد

مطلوب المعتدة اذا كانت ممن تحيض فارتفع حيضها

سن الاياس

اعتدت بالاشهر بعد سن الاياس ثم رأت الدم

تضي به القاضي اولا ولا تبطل الا بطلان في التوازل عند بعض المشايخ
 النكاح ولو قضى بجواز النكاح ثم رأت لا يكون فاسدا ولا صحيح جواز النكاح ولا
 يشترط القضاء وفيما ياتي العدة بالحيف وقد ذكر قبل ذلك وبعد ان من تياس
 ان كانت ممتدة الظرفا عدت ثلاثة اشهر بعد مضي نصف سنة وقضى به القاضي
 جاز لانه مجتهد فيه ويحفظ هذا الكثرة وقوعه وذكر في موضع اخر وقال العلامة
 ان الفتوي عليه وانه مذهب مالك رضي الله تعالى عنه **قلت** وقد ذكر في الذبيحة
 معزيا الى حيف مناج الشريعة ونقل منه عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما قال
 المسئلة بحفظها لانه كثر الوقوع **قلت** فيجب نظرها ليسهل حفظها فظهرت
 بتسع شهور تنقضي عده التي عدا طهرها بمدة فيما تحدد
 والله الموفق في شرح الزاهدي فقد كان بعض اصحابنا واستاذنا يفتون بقول
 ملك وجهه الله تعالى وقال في اول الكلام وفي احكام القرآن لاني بكر الرازي
 السلف ومن بعدهم من فتاى الامصار في لتي انقطع حيفها ثم نقل عن ابن المسيب عن عمر
 انه ينظر لها تسعة اشهر فان بان لها حمل فذلك والا اعتدت بثلاثة اشهر بعد التسعة وبذلك
 والله اعلم **واجب يستبرأ مؤن بطلان الاما اذا امر عقدا او تحت وتكرر**
 اشتمل البيت على مسئلة فما قولان من الهذاية والذخيرة واذا اراد الرجل ان يزوج
 امته من اسيان وقد كان يطأها يستحب له ان يستبرأها بحصة ثم يزوجها كما لو
 اراد بيعها قال والصحيح ان طأها يجب الاستبراء اليه مال شمس الامة الشريفة
 البيع لانه واجب فيه على المشتري وليس بواجب على الزوج فست الحاجة الى التجا
 على الزوج انتهى لمختصا وكلام صاحب الهذاية مشعر بالوجوب فانه قال لان
 عليه ان يستبرأ صيانة لما به وتكر حمله السراج على الاستبراء وعليه كثير من
 المشايخ واليه الاشارة بقوله ويكرر قال المصنف وبكلام الذخيرة يظهر ان حمل كلام
 الهذاية على ظاهره **قلت** وفي نوادر المعلى عن ابي يوسف الاستبراء انتهى
 واذا اجاز النكاح فلذلك وج الوطى قبل الاستبراء عند الامام والثاني وقال محمد لا
 اجب ان يطأها حتى يستبرأ كما في الشراء وفي النهاية هذا اذا لم يستبرأ الولي وذكر
 المحبوبي ان من المشايخ من قال لا اختلاف فان الامام اجاز الوطى من غير استبراء
 واجب وقال لا اجب له الوطى نقل عن ابي الليث انه قال قول محمد اريد بالاحتياط وبه نأخذ
 والله اعلم ومن وكذا من يصف حول القرية **وما دخلت فانقوا من قبل قروا**
 اشتمل البيت على مسئلة من المحيط والرازي والاسبيعي في قال الاسبيعي اني ومن
 طلق زوجته ولو دخل بها ثم جات بولد فقل من سنة اشهر من يوم طلقها لزمه

حكم ممتدة الظرف

مطل
حد الاياس والفتوي عليه
ما تنقضي العدة فيه

ما يجب فيه الاستبراء

اذا اراد الرجل ان يزوج
امته الموطوءة من اسيان

مطل
طلق زوجته القبر مدخل
ثم جات بولد فقل من سنة اشهر

فان جات

فان جات به لا كثر من ذلك لم يلزمه انتهى معني البيت ان ولدت المطلقة غير الحرة
 لسنة اشهر فما فوقها للفرقة لا يلزمه النسب واليه اشارة بقوله فانقوا من قبل ان
 ولدت من قبل مضي ستة اشهر للفرقة قروا والنسب منه وقد مر لنا الكلام فيها في
 مسائل الخلق الصحيحة من كتاب النكاح وفي الهذاية وغيره لو قال ان تزوجت فلا
 فهي طالق فتزوجها فجات بولد لسنة اشهر من وقت النكاح يلزمه نسبه خلافا لمحمد
 وزفر وقولهما القياس واستشكل هذا الفرع لعدم امكان الوطى في هذا العقد
 لو وقع الطلاق قبله من غير مهلة فوجان لا ثبت كالصبي واجيب بان النسب
 محتمل لانباته ما امكن فيحمل على انه تزوجها حالة المحالطة فوافق الانزال
 النكاح وشروطه ان تلد لسنة اشهر من وقت النكاح والله اعلم
ودا طولا التعليق بالحمل اورث تحريم حتى ما تحيض ونظير
 اشتمل البيت على مسلتين من الشف للمراجعي **لاولي** اذا علق طلاق امراته
 على حملها طلاقا باينا ثم وطئها تحرم عليه ان يطأها بعد ذلك حتى يستبرأ **نظير**
الثانية اذا رأت المرأة لا يقر لها زوجها حتى تحيض لاحتمال علوقها من الزنا
 يسبق ما ذرع غيره واليه اشارة بقوله تحرم حتى ما تحيض ونظير اي تحرم وطئها وما
 في البيت زائدة ولا يخفى ان المسئلة الاولى خاصة بما اذا علق بغيره بالحل والشهر مطلق فيجب
 بذلك فاصلة **قلت** وتحرم من علق بالحمل بنتها بوطى كمن تزني الى القبر يظهر
 والله اعلم **فرع** غريب مهم قال الامام بخ الدي الزاهدي في شرحه للقروي
 في مسئلة تعليق الطلاق بالملك وقد ظفرت برواية عن محمد انه لا يقع وبه كان
 يفتي انه من ائمة خوارزم فاستخرجت الله تعالى ونظيره **قلت**
وتعليق تطليق بملك محمد وجمع من الاشياخ يفتون بصدور
 فرع اخر مهم لكثرة وقوعه والاحتياج اليه وهو لو قال الرجل كل امرأة تزوجها
 او قال لزوجته ان تزوجت غيرك فهي طالق فزوجه فصولي واجاز بالافعل لا
 يقع عليه الطلاق ولو قال كل امرأة تدخل في نكاحي وتخل لي فهي طالق او قال
 لزوجته ان دخلت في نكاحي او حلت لي امرأة غيرك فانت طالق فزوجه فصولي هل
 يحث بفعله كما ذكرنا او لا اختلف فيها فقال بعضهم هي التي قبلت سوا ورف
 بعضهم فقال يحث في هذين الاول وقد نظرت ذلك **قلت**
 . ومن تزوج طالق ليس خائفا بعقد فصولي وبالفعل تمسره
 . ولو قال من تدخل نكاحي وتخل لي فسواها بعض ونحت الظاهر
 اي قابل من تزوج وقول بالفعل تمسري يسوق لها المهر فلا يخرج من

مطل
اذا رأت امرأة او علق طلاق
زوجته على حبلا لا يقر
حتى تحيض

مطل
قال كل امرأة تزوجها
او قال كل امرأة

عمدة الاجابة بالقول وهذه المسئلة قد ذكرها العامدي في فصوله والله تعالى اعلم
ولم تجز الا برأه من طعم عده **ولا سكن للحضن والتقص** **تجبر**
 اشتمل البيت على سنتين **الاولى** في قاضي خان كوابرته عن نفقة العدة بعد الخلع
 لا يصح الا برأه اما لو سألته الخلع عليها صح الا برأه منها ولو اخلعت منه عليها وعلى
 السكنى صح منها دون السكنى **الثانية** فقل المصنف عن صاحب المفاتيح انه نقل
 عن ابي بكر الرازي ما صورته قال اصحابنا الذي تعلمنا من كان يذهب الى قول اصحابنا
 ان التي تستحق الحضنة لا يجب لها اجرة المنزل الذي تحضن الصبي في مثله وكذلك
 قوله لك رحمه الله تعالى ثم قال وكذلك قول الليث وقال اخرون على الصبي اجرة
 المنزل الذي تسكنه التي تحضنه اذا كان له مال فان لم يكن له مال فعلى من يجب عليه
 نفقة الصبي وقد حكى ذلك عن الشافعي ولم يجد رواية قال وفي المحط نقل هذه
 العبارة بعينها وزاد راي غلط نجم الائمة البخاري في محتاجات ابي حنيفة سألته عن الجدة
 وغيرها ممن له امساك الولد وليس لها مسكن مع الولد على الاب سكاها وسكنى
 ولها قال نعم عليه سكاها جميعا وسئل نجم الائمة البخاري عن المختار في هذه المسئلة
 فقال المختار ان عليه السكنى في الحضنة فقوله ولا سكن للحضن مستدا وخبر قوله
 والبعض بجبر ابي جبر الاب على الاجرة والمصنف وشيخ الطرسوسي ما لا الى قول الامام
 ابي بكر الرازي وقال الطرسوسي انه اولى بالاتباع ونجم الائمة البخاري مجهول لا يعرف ون
 المصنف في ذلك بان هذا ليس طريق اهل العلم لانه تقليد بكثر القائل وينبغي ان يكون
 بالادلة ثم استدلب انه لا بد ان يكون لها قبل ذلك سكنى تاوي اليه فيبرأ امر الصغير
 بكلفة غيره قلت ويمكن نقضه بان امه كانت بمنزلة ابية قبل الطلاق وفي
 مدة العدة ونجم الائمة النصابين المختار في المذهب فينبغي ان يكون عليه الماعن والتم
 لم يتعرض الى كون البراء بعد الخلع كالنفس عليه قاضي خان ان كان نظم ما في قاضي خان
 ولا وجه لتخصيصه بالنظم فان البراء من النفقة قبل ان يفرض القاضى لا يصح وهذا
 مشهور في كتب المذهب وظاهر ان عدم لزوم اجرة السكنى الخاصة بالصبي والذي عده
 خلافة في الخلاصة قال هشام سأل محمد عن النفقة فقال هي الطعام والكسوة والسكنى فغيرت
 البيت فقلت وابتدت من الاتفاق من قبل فرضه فيلحق وسكنى الحضن يلزم ظاهره
 فذكرت حكم البراءة من النفقة الغير المفروضة مطلقا ونهت على ان المظهر لزوم اجرة
 سكن الحضنة مع الاشارة بالمفهوم الى القول **الآخر** **فروع** ذكر قاضي خان في آخر باب
 النفقة امرأة قالت لزوجها انت بري من نفقتي ابد اما كنت امرتك ان لم يكن القاضى
 فرض عليه نفقة كانت البراء باطلة لانها ابرأته قبل الوجوب وان كان القاضى

مطل
 ابرأته من نفقة العدة بعد الخلع

مطل
 لا يبرأ من النفقة قبل ان يفرض القاضى

فرض عليه النفقة لكل شهرة ايقالت ذلك صحت البراءة عن نفقة شهر واحد لا غيره ولو
 ابرأته بعد مضي شهر صحت البراءة عما مضى دون ما بقي كما لو ابرأه ان كل شهر بكذا او كل
 سنة بكذا ففي بعض الشهور وبعض السنة صحت البراءة عن الشهر الاول والسنة الاولى فنقلت ذلك
 في بيتين فقلت وابتدت من الاتفاق ما كان زوجها وباليوم او شهر ففاض يقرر
 يصح في يوم وشهر وبعد مسما مضت شهرينها ولو قبل لهدر
 فقولي يقدر الصغير في النفقة وفي صحيح البراءة وفيها للاشهر وهو موقوف على صحيح البراءة
 في يوم وشهر ولو كانت قبل المقدير لهدر لكن راي في البرازية وان قال ابرأته عن نفقة
 لا يبرأ الا عن نفقة الشهر الاول كما اذا ابرأه سنة وابرأه اجرة السنة لا يصح الا عن الشهر
 الاول والله اعلم **ومن لم تطوق تزوجها ليس بمبطل حضانة** **والانس يعقوب** **مطل**
 ومن لم تطوق مبتدا وتزوجها مبتدا اخر وليس بمبطل خبر ثان والحكمة خبر الاول وحضانة
 معمول مبطل والا لانس ضد النقرة ويعقوب مبتدا وينظر في موضع الخبر والانس
 مفعول مقدم والمسئلة في القضية قال بعد ان رقم نجم الائمة البخاري في غالب ظني
 الصغيرة اذا لم تكن مشتهرة وعبر عن ذلك لناظم بعد طاعة الوطى وعندي فيه نفقة
 ولها زوج لا يسقط حق الامر من حضانة ما اذا تمت لا تصلح للرجال الا في رواية
 ابي يوسف اذا كانت تصلح للاستيناس بها انتهى وهو المسار اليه بقوله ولا لانس
 يعقوب ينظر اي ينظر الى صلاحيتها للاستيناس بها قال المصنف الظاهر لا يسقط
 حق غير الامر من الحضنة بزواج الصغيرة كالامر والجدة والى ذلك شرب بقول حضانة
 بدون لفظ الامر ليكون اعم وفي الجامع الصغيرة من سوي الامر والجدة احق بالصغير
 حتى تستغني يعني اذا كانت الحضنة الى غير الامر والجدة كالعلة والحالة فانها لا تزال عند
 حتى تستغني بان تاكل وحدها وتلبس وحدها ولا يتبعي عندهم الكرم من ذلك ثم هل
 تدفع الى الاب والزوج فينبغي ان يكون كما تقدم ان بلغت حدا تشبه تدفع الى الزوج
 والا الى الاب والظاهر انه مراد ابي يوسف برواية الاستيناس مع ان الظاهر
 في هذا الشك عدم التقيد بالسنتين فلم من صحة عبلة البدن تشبه وهي بنت ست
 وكم من رفعة ذميمة الخلق لا تشبه وهي بنت ثمان عشرة سنة وفي هذا اشعار بما قد
 من عدم الملازمة بين الاستيناس وطاعة الوطى فلو جعل المصنف الاول هكذا وتزوج من لم
 تشبه ليس سقطا لكان اولى لموافقة المشايخ على ان فيما قصد من تقيم الحضنة بحث
 يظهر بالتأمل في الكلام الذي لحظناه من كلامه المنقول عن الجامع الصغيرة اذ ظاهره
 اختصاص الحكم بالامر والجدة فيحتاج الى بيان في ذلك فقلت
 ولم يبلغ عقد حضن امر وجدة ولم تشبه والانس يعقوب ينظر فنام الله اعلم

مطل
 صغيرة غير مشتهرة تزوجت وبقيت
 في حضنته امره لا يسقط حضانة

وَتَقِيْلُ اَمْرٌ وَهِيَ وَالْجَدُّ مَوْسِرَانِ حَتَّى اِذَا مَا اَنْتَ اَلَا تَحْسُدُ
 مَا زَايِدَةٌ بَعْدَ اِذَا السَّطِيْعَةِ قِيَا سَا وَصِيْرٌ كَحْسَدِ اَلَابِ وَمَسْئَلَةُ الْبَيْتِ اِنَّ اِذَا الْجَمْعُ
 اَمْرٌ وَجَدَ مَوْسِرَانِ وَابَ مَعْرِفَانِ اَلَا مَرُّ تَوْبًا بِالنَّفَقَةِ كُلِّهَا وَلَيْسَ عَلَى الْجَدِّ مَهَابِي ثُمَّ
 اِذَا اَلْبَسَ اَلَابَ وَجَعَتْ عَلَيْهِ وَالْيَدُ اِلَى اَشَارَةٍ بِقَوْلِهِ تَحْسُدُ اَيَّ حَسَدٍ اَلَا مَرُّ مَا اَنْفَقَتْهُ
 وَالْمَسْئَلَةُ فِي الدَّخْرِ وَسَوِيٌّ بَيْنَ الصَّغِيرِ وَالْفَاسِدِ وَفِي الْقِنِيَةِ رَقْمٌ لِلْحِطِّ وَقَالَ اَلَا مَرُّ اَوَّلِي
 بِالْتَحْمِلِ مِنْ سَائِرِ الْاَقَارِبِ حَتَّى لَوْ كَانَ الْكُتُبُ تَحْسُدُ وَالْأَمْرُ وَالْجَدُّ مَوْسِرَانِ تَوْمَرُ اَلَا مَرُّ بِالْاَقَارِبِ
 لَتَرَجَعَ عَلَى الْاَبِ دُونَ الْجَدِّ رَقْمٌ لِلْمَحْزِي وَقَالَ الْاَخْتُ اَوَّلِي مِنَ الْاَمْرِ بِالْقَوْلِ اَلَا مَرُّ اَوَّلِي
 الْاَبِ ثُمَّ رَقْمٌ فِي الْاَخْرِ اَلَا مَرُّ لَمْ يَشْرَحِ الطَّهَوِيُّ وَقَالَ لَهُ عَمْرُو اَلَا مَرُّ مَوْسِرَانِ فَتَفَقَّهَتْ عَلَى
 اَيَّ اَلَا مَرُّ اِنْ كَانَ الْمَرَاتُ لَمْ يَرْقُمْ لَتَجْعَلِ الْاُمَّةَ الْفَارِسِيَّةَ قَالَتْ اَلَا مَرُّ لَوْ كَانَ لَهُ اَمْرٌ وَعَمْرُو مَوْسِرَانِ
 فَالنَّفَقَةُ عَلَيْهَا وَفِيهِ اشْكَالٌ قَوِيٌّ لَكِنَّهُ ذَكَرَ فِي الْكُتُبِ اِذَا اَلَا مَرُّ وَعَمْرُو مَوْسِرَانِ فَالنَّفَقَةُ
 عَلَيْهَا اَلَا مَرُّ فَلَمْ يَحْمِلِ اَلَا مَرُّ قَوِيٌّ مِنَ الْعَمْرِ وَجَعَلَ فِي الْمَسْئَلَةِ الْمَقْدِمَةَ اَبَا اَلَا مَرُّ اقْرَبُ
 مِنَ الْعَمْرِ وَلَزِمَهُ عَلَى اِنْ تَكُونُ النَّفَقَةُ عَلَى اَلَا مَرٍّ مَعَ الْعَمْرِ مَعَ هَذَا اَوْ جَعَلَ عَلَى اَلَا مَرٍّ
 وَيَتَفَرَّعُ مِنْ هَذِهِ الْجُمْلَةِ فَرَعٌ اشْكَالُ الْجَوَابِ فِيهِ وَهُوَ مَا اِذَا كَانَ لَهُ اَمْرٌ وَعَمْرُو اَبِ
 الْاَمْرُ مَوْسِرَانِ فَيَحْتَمِلُ اِنْ تَحْتَ عَلَى اَلَا مَرٍّ لَاحِظًا اَبَا اَلَا مَرٍّ لَمَّا كَانَ اَوَّلِي مِنَ الْعَمْرِ وَالْاَمْرِ
 اَوَّلِي مِنَ اَلَا مَرٍّ كَانَتْ اَلَا مَرُّ اَوَّلِي مِنَ الْعَمْرِ لَكِنْ تَرَكْتُ جَوَابَ الْكُتُبِ وَحْتَمِلُ اِنْ يَكُونُ عَلَى اَلَا مَرٍّ
 وَالْعَمْرُ اَلَا مَرُّ اَنْتَهَى قُلْتُ وَفِي شَرْحِ الْهَدَايَةِ فِي مَسْئَلَةِ الْاَمْرِ وَالْجَدِّ اِنَّ النَّفَقَةَ عَلَيْهَا بَعْدَ
 مِيرَاثِهَا فِي ظَهْرِ الْمَذْهَبِ وَرَوَى الْحَسَنُ عَنْ اَيِّ حَنِيفَةٍ اَلَا مَرُّ عَلَى الْجَدِّ وَجَعَلَ الْجُمْلَةَ كَالْاَبِ
 وَفِي نَفَقَاتِ الْمُسْتَدِ فِيهَا اِذَا غَابَ اَبَا فَطَالَتْ اَلَا مَرُّ فَعَلِيَ الْعَمْرُ ثَلَاثًا نَفَقَتَهُمْ وَعَلَى
 الْاَمْرِ ثَلَاثًا اِذَا كَانَ مَوْسِرَانِ وَيَكُونُ دِيْنًا عَلَى اَبَا بِرَجْحَانٍ عَلَيْهِ اِذَا كَانَ بِأَمْرِ الْحَاكِمِ
 قَالَتْ الْقِيَاسُ هَذَا اِذَا كَانَ اَلَا مَرُّ اَلَا مَرُّ مَنقُطَعَةً وَابْنُ الْعَلَمِ

وَقَدْ قِيلَ بِالِتَّطْلُقِ تَسْقُطُ اَنْفَقَاتُ عَدَّتْ بِالْمَوْتِ مَا يَتَأَخَّرُ
 الصَّغِيرُ تَسْقُطُ لِلنَّفَقَةِ وَالْمَرَادُ الْمَفْرُوضَةُ الْمُنْكَسِرَةُ وَسَوَاءُ كَانَتْ بِفَرْضِ الْقَاضِي اَوْ
 تَرَاضِيًا اَسَارَ اِلَى ذَلِكَ الْخُصَافِ وَفِي الْبَيْتِ مَسَائِلُ **الْاَوَّلَى** النَّفَقَةُ الْمَفْرُوضَةُ اِذَا
 انْكَسَرَ عَلَى الزَّوْجِ مِنْهَا نَسَقَطَ بِالِطَّلَاقِ قَالَتْ الْقَاضِي أَبُو عَلِيٍّ السِّنْفِيُّ اِنَّهُ وَجَدَ
 رَوَايَةً فِي السَّقُوطِ وَذَكَرَ الْبَقَالِي اِنَّهُ قَوْلُ مُحَمَّدٍ وَلَا رَوَايَةَ عَنْ اَيِّ يَوْسُفَ وَذَكَرَ هَاشِمُ بْنُ اَلِيٍّ
 الْحَلَوِيُّ عَنْ الْخُصَافِ اَنَّهَا تَسْقُطُ اِذَا اُطْلِقَ اَوْ اَبَا نَا وَنَقَلَ قَاضِي خَانَ عَنْ بَعْضِهِمْ اَنَّهَا تَسْقُطُ وَهَذَا
 كُلُّهُ فِي قِتَاوِي قَاضِي خَانَ وَبَقَوْلِهِ وَقَدْ قِيلَ اَسَارَ اِلَى اِنْ فِي الْمَسْئَلَةِ غَيْرُ ذَلِكَ وَلَكِنْ نَعْنَمُ
 اِنَّهُ اَرَجَحُ وَلَيْسَ كَذَلِكَ **الثَّانِيَةِ** نَقَلَ قَاضِي خَانَ عَنْ مَسْئَلَةِ الْحَلَوِيِّ فِي نَفَقَةِ الْعَدَّةِ الْمَفْرُوضَةِ
 اَنَّهَا اِذَا اَنْفَقَتْ الْعَدَّةَ قَبْلَ الْبَيْتِ تَسْقُطُ وَنَقَلَ عَنْ بَعْضِهِمْ عَدَمَ السَّقُوطِ **الثَّلَاثَةِ** اِذَا

مطلب
 اجتماع الصغير ووجد موصران وادب

مطلب التي
 المسائل سقط فيها النفقة

مات

مَا تَأْخُذُهَا سَقَطَتْ وَلَا يَرْجِعُ فِي التَّرْكِ وَلَا يُطَالِبُ بِهَا الْوَرِثَةُ وَهَذَا بِاتِّفَاقٍ
 ذَكَرَهَا قَاضِي خَانَ فِي شَرْحِ اَدْبِ الْقَاضِي الْخُصَافِ قَالَتْ وَلَوْ كَانَتْ اسْتَدَانَتْ نَفَقَتِ
 اَوْ لَمْ تَسْتَدِنْ فَانْفَقَتْ لَمْ تَرْجِعْ فِي مَالِ الزَّوْجِ وَلَا تَرْجِعْ فِي وَرَثَتِهَا عَلَيْهِ اِنَّ النَّفَقَةَ
 الْمُقْضَى لَهَا تَسْقُطُ بِمَوْتِ أَحَدٍ مَقَامًا لِكُلِّ لَوْ لَمْ يَكُنْ اَلَا مَرُّ اَلَا مَرُّ اَلَا مَرُّ اَلَا مَرُّ
 وَاحِدًا عَنْ الْاَصْحَابِ وَفِي التَّطْلُقِ اَنْفَقَتْ الْعَدَّةَ الْخُلَافَ وَالْيَدُ اِلَى اَشَارَةٍ بِقَوْلِي
 فِي الْمُسْلِمِينَ وَقَدْ قِيلَ ثُمَّ سَبَّهَتْ بِمَا لَخْلَافَ فِيهِ اَنْتَهَى قُلْتُ حَسَنٌ لَكِنْ يَغْيِي
 بِقِيلَ يَقْتَضِي اِنْ الْقَوْلُ بِالِسَّقُوطِ فِي الْمُسْلِمِينَ مَرْجُوحٌ وَالْمَذْهَبُ خِلَافُ ذَلِكَ قَالَتْ
 فِي الْبِرَازِيَةِ فَرَضَ لَهَا الْقَاضِي النَّفَقَةُ اَوْ صَالِحٌ مَعَهَا اَوْ مَصْرُ الْمَدَّةِ وَلَمْ يَقْطُ وَمَا
 سَقَطَتْ لَانْهَا صِلَةٌ وَبِالِطَّلَاقِ تَسْقُطُ بِالْخُلَافِ وَالْبَقَالِي رَحِمَهُ اللهُ ذَكَرَ فِيهِ الْخُلَافَ
 بَيْنَ الثَّانِي وَثَمَرٍ اِنْ اَمْرُهَا بِالِاسْتَدَانَةِ وَمَاتَ فِي السَّقُوطِ رَوَايَتَانِ وَالْاَصَحُّ عَدَمُ
 السَّقُوطِ وَالْمَصْنُوعُ لَعَلَّهُ لَمْ يَقِفْ عَلَى الرُّوَايَتَيْنِ فَذَكَرَ اِنَّهُ يَنْبَغِي اِنْ يَكُونُ الْجَوَابُ عَلَى
 التَّفْصِيلِ يَرْجِعُ فِيمَا اِذَا اَمْرُهَا الْقَاضِي بِالِاسْتَدَانَةِ لَا فِي غَيْرِ هَذِهِ الصُّورَةِ وَاسْتَدِ
 فِي ذَلِكَ اَلَا مَرُّ اَيَّ مَرٍّ اَدْبِ الْقَاضِي بَعْدَ هَذَا اَوْ لَكَ لَوْ كَانَ الزَّوْجُ هُوَ الَّذِي صَالِحًا مِنْ النَّفَقَةِ
 عَلَى نِسْبَةِ مَعْلُومٍ وَفَرَضَ هَذَا لَكَ ثُمَّ غَابَ عَنْهَا فَانْفَقَتْ بِدَيْنٍ اَوْ بَغَيْرِهِ فَانْزَعَتْ عَلَيْهِ نَفَقَةُ
 مَا مَضَى مَا اَمْرٌ حَتَّى اِنْ لَهَا وَلَا يَتَّحِلُّ عَلَى نَفْسِهَا فَنُصَارَ اَنْفَقَتْ بِمَنْزِلَةِ قَضَا الْقَاضِي اِنْ
 مَاتَ الزَّوْجُ بَعْدَ مَا فَرَضَ لَهَا الْقَاضِي النَّفَقَةَ بِأَشْرٍ وَلَمْ يَكُنْ اَعْطَاهَا شَيْئًا مِنَ النَّفَقَةِ
 وَقَدْ كَانَتْ اسْتَدَانَتْ فَانْفَقَتْ اِلَى اَخْرِ مَا قَدَّمَ نَاهِ وَفِي شَرْحِ شَيْخِنَا الْهَدَايَةِ الصَّغِيرُ عَدَمُ
 السَّقُوطِ اِذَا اَمْرُهَا بِالِاسْتَدَانَةِ فِي الْمَوْتِ وَالِطَّلَاقِ ثُمَّ قَالَتْ فِي الْبِرَازِيَةِ وَالْمَقْدِمِ
 اِذَا لَمْ تَأْخُذْ وَلَمْ يَعْطِ الزَّوْجَ لَهَا النَّفَقَةَ الْمَفْرُوضَةَ حَتَّى مَضَتْ الْعَدَّةُ قَالَتْ اَلَا مَرُّ اَلَا مَرُّ
 اَلَا مَرُّ عَدَمُ السَّقُوطِ وَلَا يَخْفَى اِنْ اَلَا مَرُّ اَلَا مَرُّ اَلَا مَرُّ اَلَا مَرُّ اَلَا مَرُّ اَلَا مَرُّ اَلَا مَرُّ
 مَعَ مَا تَقَدَّمَ فِيهِ مِنَ النُّقْلِ بِسَبَبِ الرَّاسِ فِي الْمَسَائِلِ فَقَدَرْتُ الْبَيْتَ نَفَقَتَهُ ذَلِكَ فَقُلْتُ
 ، وَتَسْقُطُ مَفْرُوضًا طَلَاقٌ كَوْنُ الْاَصَحِّ وَلَا اِنْ عَدَّةً تَمُضُ اَصْرًا
 فَقَوْلُنَا اَصَحُّ رَاجِعٌ اِلَى الْمُسْتَبَاحِ لَانِ الْمُسْتَبَاحِ بِهِ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ وَنَعْنَمُ ذَلِكَ الْقَوْلُ الْمَقَابِلُ
 لِلْاَصَحِّ كَمَا نَعْنَمُ قَوْلُنَا اَنْفَقَتْ اَيَّ مَضَى الْعَدَّةَ فَرَجَّ عَدِيدٌ مِنَ الْبِرَازِيَةِ اَجَبَتْ نَظْمَهُ
 تَحْمِيلًا لِلثَّانِيَةِ قَالَتْ قَالَتْ بَعْضُ الْمَشَايِخِ اِذَا لَمْ تَكُنْ اَلَا الصَّغِيرُ مُشْتَبَهَةً فِي خِلَافَةِ اَلَا مَرُّ
 لِلْاَوَّلِ فَقُلْتُ . وَذُو صَغِيرَةٍ تَسْتَبِي اَلَا مَرُّ . فَمِنْ وَطِيهِ تَحْمِيلُهَا اِلَى بَعْضِ بَنِيكَ .
فصل من كتاب العتاق والمكاتب والولا العتاق والمعتق لغة
 عِبَانٌ عَنِ الْقَوَى يَقَالُ اعْتَقَ الْفَرَسَ اِذَا قَوِيَ وَطَارَ عَنْ دُكْرِهِ وَلَكَ سَمِيَتْ الْكُوَاكِبُ
 مِنَ الطَّيْرِ عِتَاقًا وَهُوَ اسْمٌ مِنْ عَتَقَ كَصَرَبٍ وَيَتَعَدَّى بِالْمَعْنَى لَا بِنَفْسِهِ وَلَا يَقَعُ رِبَا عَلَيْهِ

والعلامات العام

مطلب
 الله الصغير اذ لم تكن مشارة
 في حق المرأة الاحل الاول

لازمًا ولا يقال في المفعول منه معنوق ورما يقال عتق من خلا عن الرق وبطل على
 الكرم والقديم وشروعا عبارة عن قوة حكمية تظهر في المادي لها يصير أهلا للسلطان
 والولايات قادر على التصرف في الاعيان وعلى دفع تصرف الاعيان عن نفسه ولو
 ضعف حكمي وهو الرق والكتابة شرعا عقد بين العبد والمولى بلفظ الكتابة او ما في
 معناه من كل وجه والاولا شامل لولا العتق والمواالة وجعله عتقا للتكاح لما فيها
 من ايات الحرمة والكتابة نوع من العتاقه معني لانها سبب في دفع قيد الرق والاولا
 في الاصل ثم بينهما فربيتة عليهما والله سبحانه وتعالى اعلم
لعبد بثلث المال يوصي تدبر فيعتق بعد الموت لا ألف أحد
 التدبر من تدبر اذا اخر والتدبر لغة النظر في عواقب الامور شرعا العتق
 الموقع بعد الموت في المملوك معلقا بالموت مطلقا لفظا او معني وفي البيت مسلتان
الاولى من قاضي خان لو اوصى لعبد بثلث ماله صار ثلثه مديرا وفي اليد اربع نحوه
 وفي الخلاصة ويكون وصية بالعتق وفي اوقاف الحضاف المحفوظ عن اصحابنا في
 الرجل يوصي لمملوك بثلث ماله او بربعه او بجزء منه فانهم قالوا يصير هذه الوصية
 مديرا من قبل انه اوصى له ببعض رقبته فلما كان يعتق يموت مولاة جازت الوصية
 انتهى قال قاضي خان فيعتق يموت سيده ثلثه عند الامام وليسعي في رقبته فيمنه
 وعندها يعتق كله ثم ما فضل عن قيمته من الثلث صرف اليه بعد المقاصضة وهو
 مبني على تجزئته لا عتاقا عنده لا عندها قال المؤلف ويحتمل النظم ذلك بان يقدّر
 فيعتق كل العبد او فيعتق ثلثه ولا خصوصية لذكر الثلث بل بكل جزء شائع في اجزاء
 ماله كالربع والسدس قال فلو قال الناظم تجزئ المال كان اعم **الثانية** في اليد اربع
 واوقاف الحضاف ما حاصله انه لو اوصى العبد بالثلث او اقل او اكثر لكانه معين
 سوي رقبته لا يصح للوصية ولا يعتق منه شيء قال وفي الخلاصة اشار الى خلاف
 فانه قال الاصح لا يصح والى ذلك اشرت بقولي اجد رأي لا يعتق في صورة ما لو اوصى
 له بالثلث هو اجد من القول بالعتق فدل على ضعفه **قلت** لا يخفى ما في قوله لا
 الا لانه اجد من خالف المراء للتعقيد مع ما في الاحتمال الذي ذكره في قوله فيعتق
 من النعمية التي يتعذر معها فهم معني البيت بدون الشرح فلو نظم ذلك في بيتين فقال
لعبد تجزئ المال اوصي مدبر باجمعه قال لا وفي الجزء يقصير
ولو كان ايضا له بدراهم تلفوا ولا تدبر هذا المحذور
 لا يصح عن المراء وأشار الى الخلاف فقصير يقصر الامام او خيفة وقولنا تجزئ المال يشير
 الى عدم الاختصاص بالثلث وقولنا هذا المحذور فيه اشارة الى ما قصد بقوله اجد

والله اعلم

والله اعلم **ومولاة لو اوصى له بجزءه او الثلث منه او بجزء يدبر**
 المولى لفظ مشترك والمراد هنا السيد بقربته ذكر العبد والضمير فيه وجميعه
 ومنه ويدبر مبنيا للمفعول للعبد في البيت السابق شمر عزى المسئلة الى فتاوى
 قاضي خان والظلمية وهي ما لو اوصى لعبد برقبته او بثلثه او بجزء منه يكون مديرا
 والمسئلة الاولى مقبولة عنها ولا هي من الغرائب كما شرط وهذا يقع له كثيرا فخذ هذا البيت الاول
 من اياته والله اعلم **وان باع نفسا لعبد منه فعتق فلو قيل المملوك بالمال يحضر**
 ضمير باع للمولى ومنه للعبد قال ويجوز في فعتق ان يكون اسم مفعول وان يكون اسم
 فاعل وضمير يحضر للمملوك قال وفي البيت مسلتان **الاولى** من اليد اربع لو قال العبد
 بعث نفسك منك يعتق سوا قبل العبد ولم يقبل فوي ولم ينو وقال انه لا يقتضي الي
 القول ولا يحتاج الى التنية لانه صريح في الدلالة على زوال الملك انتهى وكذا الوهب
 نفسه ذكر قاضي خان **تجيبه** في التنية عن المشتري عن ابن سماعه في نوادره اذا قال
 لفلان بعثك نفسك وهذه الالف التي يفيدك فقبل العلام فهو حر وبأخذ المولى
 الالف التي يذلل العبد ولا يكون عليه شيء من الالف الاخرى مسئلة عن محمد بن قيس قال له
 يعني نفسي فقال قد فعلت عتق وليسعي في رقبته قال والفرق بينهما وبين مسئلة
 النظم ان العبد لما صدر بقوله يعني نفسي قضى ايجاب البيع بخلاف تلك **الثانية** من
 اليد اربع والنف وغيرها لو باعه من نفسه بثلث معلوم وقبل عتق وصار المال في
 للمولى على العبد وكذا الوهبه نفسه على ان يعوضه كذا قوله له انت حر على كذا او القبول
 شرط وهذه المسئلة مشهورة كالتى قلها **قلت** ولا يخفى ان في المسئلة الاولى عدم ذكر
 المال شرط وفي الثانية ذكره والقبول شرط والنظم غير وافي بذلك **قلت** في التنية
 عبدا دفع الى رجل مالا وقال له اشترني من مولاي واعطني ففعل قال الحسن
 البصري البيع باطل والعتق مردود ولا يفعل هذا الا فاسق وكذا قال ابن سبويه
 وعن القتيبي نقادها وعلى المشتري التمنع اخري قال في عتاق النوازل وبه فخذ
 وفي الذخيرة نحوه وفي الترخانية وفي الحاوي وبه قال ابو حنيفة
وليس لعبد معتق غير سائر ومولاة يعطيه له وتجيز
 اي يثبت له الصغير وضمير للمولى ومسئلة البيت غريبة من الظلمية قال لو كان في
 يد العبد مال وعليه ثياب واعتق هل يستحق ذلك المال الذي في يده والثياب الذي على
 بدنه قالوا ليس له من ذلك الا ثوب واحد يستدبره وهل يكون ذلك الثوب من اجود الثياب
 قالوا يرجع الى رأي مولاة الذي اعتقه وتجيز مولاة له ثوبا منها ويدفعه اليه على حسب ما تسع به نفسه
وقال اذا ادت ابي القاسم عتق فيعتق بالاجزاء اوتي وتجيز

مطلوب
 قال العبد بعث نفسك منك
 او وضعت

مطلوب
 عبدا دفع الى رجل مالا
 من مولاي واعطني

وإن كان ذاتي المجلس نقل وتعد ليغوث لا كالأجنبي بقدر
 ضمير قال ويجبر للمولى وهو مبني للفعول وأدب ومعتق مبني للفعول ويعتق مبني
 للفاعل وضميرها للبعد وللأخصار متعلق بيعتق وأول خبر مبتدأ محذوف أي
 الحق أول وقد استعمل اليتان على ثلاث مسائل الأولى من الظن وعنده لو قال
 إذا أدبت إلى الفات حراً فاحضر العبد للسيد ألف فإنه يعتق في الأصح
 وإن رد المولى لألف واستغنى من قبضه لأن التخلية هنا قبض حق لو حلف المولى أنه لم
 بعد التخلية حثت وإلى ذلك أشار بقوله أولي لأن العمل بالاستحسان أولي إذا علمه الفتوى
 إلا في مسائل معروفة وقوله ويجبر المولى على قبض المبلغ قال ومعنى الجبر أن
 ينزل قباضاً بالتخلية والاحضار وليس المراد القبض الحتمي وكذا الواضحة بضمير
 على القبض ولا يعتق إلا بالاكمال وفي النهاية عن مبسوط شيخ الإسلام أنه لا يجبر
 على قبضه البعض فلو باعه المولى ثم اشتراه روي عن أبي يوسف أنه إذا جاءه بالمال
 يعتق قال وهذا وما قبله المبيع سواء لأن التعليق لا يبطل بالبيع وعلى ما ذكرنا في الزا
 أنه لا يجبر المولى على قبض العقد واضح فلاز التعليق لا يبطل بالبيع ولكن معنى الكتابة
 يبطل بغيره البيع فيه فلهذا لا يجبر على قبض العقد بعد فاما قبل البيع ففي الكتابة
 قال زفر لا يعتق ما لم يقبض لألف ولا يجبر على القبض وهو القياس للامانة
 قال في الهداية ثم إذا في قوله أن أدبت يقتصر على المجلس أنه مخير وفي قوله إذا
 لا يقتصر لأن إذا استعمل في الوقت بمنزلة مبني وهذا ظاهر الرواية وفي حاشية الهداية
 عن أبي يوسف رحمه الله أنه لا يقتصر على المجلس بمنزلة إذا مبني حتى لو باعه ثم اشتراه ثم
 يعتق وإن اشترى المالك من القبول وفي الدامغانية نحوه وفي الظبية الثالثة من
 خان وغيره لو قال لأجنبي إذا أدبت إلى الفات فعبدني هذا خبر في الأصح بالألف وضميرها
 بين يديه لا يجبر المولى على القبول ولا يعتق العبد وهي في الظبية أيضاً ولو حلف
 في هذه الصور أنه لم يقبض لم يحن لأنه هنا في معنى البيع ولو كان المال للمخالف فقل
 أن أدب لي فلكل ألف التي عليه فعبدني هذا خبر في الأصح بالألف فلو قبله
 في يمينه والفرق أن التعليق في صورة بعي العبد في معنى الكتابة وفي صورة مدو
 أنه يجبر على قبض حقه بخلاف تبرع الأجنبي وإلى هذه المسألة أشار بقوله كالأجنبي بقدر
 وأولها ثم أدبني بغير ما له وتبين يعطى ماله وتحدد
 الضمير المستتر في أوله وأدبني وبين وماله لمولى اشتري جارية وفي يعطى المبيع
 بنيت للفاعل ونصبت ماله للمولى أن يبيته للفعول ورفع ماله وقبضت اللام
 وجعلت ما موصولة وله جار ومجرور وضمير الموث في أولها وحرك الجارية المفعولة

مطلق
 قال لغيره إذا أدبت إلى الفات

مطلق
 قال لأجنبي إذا أدبت إلى الفات
 فعبدني فكذا

مطلق
 قال لن عليه إذا أدبت إلى الفات

من السياق

من السياق وإضافة عقلي تابع من إضافة المصدر إلى الفاعل ومسألة
 من القنية ثم ومن للعلا الناجري وقال ولو استولد المستري الجارية ثم أقام بينة
 على البائع بالعتق يرجع على بايعها باليمن انتهى كذا في شرح المصنف والتي في تحقيق
 بالقنية ثم أقامت وهو الصواب لأن القواعد يقتضي عدم سماع دعوى المستري
 لما كان الناقض لأن يقال أنه مما سمع فيه البينة بدون الدعوى فيصير في الترخا
 نقل عن القنية أنه سئل والد عن هذا الفرع وصوت فيما إذا ادعت هي وأقامت البينة وذكر
 الجواب كإدماه والله أعلم قال الناطم وسبق الجارية حرة ولا لها للعق واليه أشار بقوله
 والله أعلم وذو عتبه أو حنة وكذا له ولم يرد عليه أمر ولد نصبت
 المعتق دون المجنون وهو الناقض لعقل من غير جنون والمجنون زوال العقل ولو
 في البيت مضموم الواو وسكان الوسط أحد اللغتين في الولد وهو اسم للمذكر والمبني
 ويقال للواحد والجمع وقيل الولد بالضم والإسكان جمع الولد والصحيح الأول
 والضمير في حنة وذو عتبه للمولى وفي ولد نصبت للامانة المنكحة للمعتق والمجنون
 المفعول من السياق في له الذي عتبه أو حنة ومسألة البيت ما في القنية من قومائه
 لغير الامانة البخاري ومبني ولد الجارية من مولاها صار قمار وله في نفس الأمر وإنما
 تشترط دعوته للقضاء وهذا يصح استيلاء المعتق والمجنون مع عدم ادعائها انتهى
 وغاية المصنفين لم يستلوا هاتين الصورتين من القواعد المقررة في المذهب أنه لا
 يثبت النسب في ولد الامانة الأول إلا بالدعوى وعن الامام فمبني ولد أخته أن وطئها
 وحسنها ولم يغزل عنها فالديانة أن تغرب به وتدعيه وإن عزل عنها أو لم يحضرها حاز له
 نفقه وعن الثاني أن وطئ ولم يحضرها حب إلى الاعتراف وعن الثالث حب إلى أن يعتق
 ولدها وليستمتع فإذا مات اعتقها لأن التزام الولد بالسك غير واجب كالمصنف
 رحمه الله وقول أبي حنيفة رضي الله عنه أظهر فثبت أن قوله لا يثبت الولد به دون دعوى
 هو في الحكم لأن وطئ الامانة لا يقصد به الاستيلاء غالباً بل قضاء الشهوة لا غير وفي المبسوط
 الروايتين عن الصاحبين بلفظ الوجوب وفي الإيضاح بلفظ الاستحباب والله حجة أعلم
 وفي جنس غير الحق جنس سيداً مكانة والعقد فيها محتر
 الحبس لغة النع وسيداً مفعول محبس والفاعل مكانة والمضمر فيه للسيد وفي فيها
 للكتابة وفي البيت ثلاث مسائل من البائع والهاية الأولى لو كان المولى استولى
 مكانة على مال من غير جنس بدل الكتابة له مكانة المولى به وبحسبه الحاكم عليه
 الثانية من مضموم ذلك أنه لو كان من جنس بدل الكتابة فاصصه به وكانت مسألة
 الظفر فليس له المطالبة الثالثة المسار إليها بقوله والعبد فيها مخير لا يجبر على قبولها

مطلق
 يعي استيلاء المعتق والمجنون
 عدم الدعوى بغيرها

مطلق
 لو استولى المولى على كتابه على مال جنس
 بدل الكتابة أو من غير ذلك الكتاب

ولا ينفي بغيره المولى انه عقد لازم في حق المولى وهذا لما فيه من تمام النظر في حق العبد وقد ذكرنا في
 البداية ايضا كنه شجرة شجرة امانة زواج امانة والبركات وليست
 المصنف في قوله له زاج الى المكاتب وكذا في يسفر البيت مشتمل على الخصال التي
 يجوز للمكاتب قبل تعلق مال الكفاية وهي سبعة كلها من قاضي خان الا الخامسة فانه
 عزها الى عيون المذاصب وقال انها اتفاقية بين الامة **الاولى** النكاح فله ان
 يشارك الثانية ان يبيع المالكه ان يشترى **الرابعة** له ان يكتب عده **الخامسة**
 له ان يزوجه نفسه دون اما عده **السادسة** له ان يضارب له ان يكتب عده **السابعة**
 له ان يسافر ولو شرط المولى عليه عدم الخروج من بلد كذا له الخروج استحقاقا
 قال والمسايل المذكورة في غالب الكتب كالهذابة وغيره كما ذكر الخصال التي لا يملكها
 فنقل عن قاضي خان الحق بجعل ولغيره من التزوج الاباد في المولى العبد والعبد
 والمحاباة القاحلة وزاد المصنف انه لا يكلف ولا يفرض ولا يزوج عده بالاجماع والاعلم
ولم يفسد العقد الشرطي وجوه **وامرأان** **وابن** **يد معة** **يقبر**
 الشرافا على نفسه والعقد مفعوله ولزوجه متعلقه والصبر في لزوجه معة
 للمكاتب ذكر اكان او اني وفي به للشرافا في بغيره لكل واحد من الثلاثة على حد
 قوله تعالى والله ورسوله احق ان يرصوه او الثلاثة وفي البيع اربع مسائل
الاولى والثانية من المأنة **والاولى** من قاضي خان ايضا اذا اشترى المكاتب
 والمكاتبه زوجه او زوجها لم يفسد عقدا النكاح بالشر المذكور وقال الطهطاوي
 ينبغي ان يفسد النكاح لانه لا يملك لبيع والشراب دون اذن المولى فيلزم الجمع بين
 ملك المين والنكاح وهو متعذر فيبقى الفساد احتياطا في باب الفروج قال الموف
 وفيما قاله نظروا لان الثابت له حق ملك لا حقيقة ملك وانما يمنع ابتداء العقد
 تمنع انشاء النكاح ولا تبطله اذا اطلعت عليه وبان تعدد الجمع انما هو حقيقة
 الملك لا حقه وهذه الامثلة وطى الامة كافض عليه قاضي خان وهو حسن والمسئلة
 الثانية تؤخذ من قول لفظ الزوج للذكر والانثى والصبر انما ذكر باعتبار المكاتب كذا
 وجه المصنف **الثالثة** من فتاوى قاضي خان قال لو اشترى امه او اباه او ابنته يخلون
 معه في الكفاية وهذا حكم من غلام اصوله ومن سفل من فروجه واليه اشار بقوله
 ولا يثبت حقيقة الملك اذا كان حرا اعتقوا عليه ولكن لا كان مكاتبه وله اهلية
 المكاتبه لا العتق جعل مكاتبه لم تحقيقا للصلة بقدر الامكان وكذا الحكم في المكاتبه
ايضا قلنا وفي المجرى عن الامام المكاتب ان يكتب ابويه او اولاده المستتره فدل على انهم
 لم يكتبوا عليه والمعتد ما تقدم قال فممن من تخصيص الاب والامه والابن انه لو اشترى

مطل
 المالك التي يجوز للمكاتب قبل تعلق
 مال الكفاية وهي سبعة

مطل
 المالك التي لا يملك المكاتب

مطل
 اشترى المكاتب امه او اباه او ابنته

غيرهم

غيرهم من القرابة يعني لامر حجة الولادة لا يخلون معه وهذا مذهب الامام وقال يخلون
 معه والله اعلم **توفي ومات في فاما الميت** **من الولد** **بنع** **والحي** **تشتي** **وتحضر**
 التوفي الموت والصبر فيه للمكاتب وفي الحق بالتسديد واوقاه اعطاه واقيا وصبر
 توفي وفي المكاتب والحي المجر عطف على ميت والصبر في تسعي وتحضر لامر الحي
 ومسئلة الميت من البديات قال ولو مات المكاتب ولم يترك وقا لكنه ترك امره
 فان لم يكن معها ولد بيعت في الكفاية وان كان معها ولد استسقت فيه على الرجل الذي
 كان للمكاتب صغيرا كان ولدها ام كبر اقلت وهذا ما ذكر في مختصر الكافي وعراه الى
 الى ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد حال امر الولد بغير الولد كالحاكم مع الولد في جميع
 ذلك يعني تسعي بيعا وفي الاجناس المطلق نقل عن نوادر ابن رستم اذا اشترى امه
 وقد ولدت منه ثم مات قال ابو حنيفة تسعي ان كان معها ولد والا فلا وقال محمد
 تسعي مطلقا وبه كان يقول يعقوب ثم رجع الى قول الامام وفي رواية ابي سليمان ان لم يكن
 معها ولد وقالت اودى الكتابة كلها في الحال لم يقبل ذلك منها وتباع في قول ابي حنيفة
 وفي رواية الحسن ان اشترى امه وليس معها ولد لم يبعها وان اشترى منها بعد ذلك لم
 يستطع بيعها وان مات لم يبيعها فيما بقي لكن ان اذيا مال الكتابة حين يموت عتقا والله اعلم
ولا ولد ولا زوجين حذر **لمولى** **ابنتهم** **ليس** **لا** **معتبر**
 لا ولد لا يتعلق بولا ولزوجين يتعلق باستقرا ومستقر صفة لا ولد والصبر في
 بحر اللزوجين ولا مولى يتعلق بولا ومسئلة الميت من المذخبة قال معتقة قوم
 تزوجت رجلا وحدث بينها ولد فلهذا على وجه اما ان زوجت نفسها من عبد ومكاتب
 رجل في هذا الوجه ولا الولد لمولى الامر فان عتق الاب بعد ذلك كان ولا الولد
 الى مواليه والى هذا اشار المولى بقوله ليس للامر معبر واما ان زوجت نفسها
 من معتق قوم ففي هذا الوجه الولد لمولى الاب لانه استوي الجانبان في الولد الا
 في كل جانب لا عتاقه والاب هو الاصل في الولد وكان الاجابات من جانب الاب والى اما
 ان زوجت نفسها من عري ففي هذا الوجه الولد لمولى الاب والكلام فيه طهر لان في جانب الامر
 شرف العتاقه وفي جانب الاب شرف نسب القرب وهو فوق ولا العتاقه فيكون للاب
 من جانبه اول وجوه واما لو زوجت نفسها من رجل اسلم من اهل الحرب ووالى رجلا
 او لم يوالى وفي هذا الوجه ولا الولد لمولى الامر عند ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف
 ان كان للاب موال فلم ولو زوجت نفسها من عري لم يال في الاسلام فعندهما الولد
 للاب وعند ابي يوسف لقوم الاب انتمى لمخضا والكنية له وهو موصوف واحد وهي اذا اعتق اعني
 الاب والامر ومعتق عبد عن ابويه ولا له وان بقى بالمسئلة يؤجر

مطل
 معتقة قوم تزوجت رجلا وحدث بينها ولد

قوله ومعتق مبتدأ مضاف إلى المفعول والضير في ابنه وله وأبوع له وفي يوجر للاب
 رجل اعتق عبد عن أبيه الميث جان وفي ولاه للعبد وفي المسئلة متعلق بوجر وسئلة البيت من قاضي خان رجل اعتق
 عبد عن أبيه الميث جاز ويكون الولا له لانه هو المعتق والاب نواب الماعتق
 ان شاء الله تعالى قال والي قوله والاب نواب لا اعتاق ان شاء الله تعالى السر
 بقولي وأبوع بالمسئلة بوجر وحكي عن شمس الأئمة السرخسي انه انما يوتي فيه
 بالاستئذان لانه ثابت بخبر الواحد وهو لا يفيد القطع قلت ولو قال
 ولو عن اب ميت اعتقت لك الولا وهذا ان شاء الميمن بوجر
 كان احسن من قوله بالمسئلة بوجر والمسئلة مبنية على وصول نواب اعمال
 الاجيا للاموات وقد اختلف فيها قاضي القضاة السروجي وغيره وآخر من صنف
 فيها شيخنا قاضي القضاة سعد الدين الديري كتابا سماه الكواكب لثريات محظمت
 فيها على ان الصحيح من مذهب جمهور العلماء الوصول والله سبحانه وتعالى اعلم
وموصي يعق العبد من بعد موته ولا له دون الذي منه يحد
 الضير في موته وله للموصي وفي ولاه للعبد وقصر للوزن وفي يحد للمعتق
 ومسئلة البيت من القصة قال راقما لجم الائمة البخاري اوصي بان يعق عنه عبد
 بعد موته فاعتق فالولا له دون المعتق وقال المصنف انه تدبير كاي من
 فتاوي قاضي خان وهي رجل اوصي بوصايا وكتب في وصيته عبد فلان جرد بعد موته
 ولم يسمع ذلك منه احد ثم مات ومجده ورثته تدبيره تستحق الورثة على علم
 فان قرأ الوارث بما كان في الوصية عتق العبد اذا كان يخرج من الثلث وتكرمه
 السعاية فيما زاد اذا كان في الوصية عتق العبد اذا كان يخرج من الثلث لا يخرج
 وكذا اذا كان على الميث دين يحيط برقبته يعق ويسعي في جميع قيمته واختلفوا في
 قيمته فقال بعضهم قيمته لو كان حرا وقال بعضهم ثلثا قيمته لو كان قنا وهكذا
 ذكر الشيخ الامام المعروف في خواهر زاده ثم ذكر وجهه ثم قال وان كان التدبير مقيدا
 يقوم قنا فالمصنف اخذ من قول قاضي خان ومجده ورثته تدبيره ان هذا تدبير
قلت وبقي من الاقوال في قيمة المدبر انه يقوم فان المنفعة التي تقوت بالتدبير
 قالوا الى هذا اشار محمد في بعض الكتب ومال الصدر الشهيد الى انها نصف قيمته
 قنا وفي الحجة هو المختار وفي الذخيرة وبعضهم قال
 عن القوم من ان العلماء لو اتفقوا على حوازل البيع في المدبر بكم يشترى على ان
 المشتري احق بما فعه دون رقبته وعلى انه يعق موته فان قالوا بماية تحج ذلك
 القدر وفي النصاب الصحيح ما قاله خواهر زاده وهو ثلث قيمة القن وعليه الفتوى

مطلوب رجل اعتق عبد عن أبيه الميث جان

مطلوب اوصي بان يعق عنه عبد بعد موته

هذا كله

هذا كله من الترخانية وقد قدمناه عن فتاوي قاضي خان عن خواهر زاده ان نصف
 قيمته قنا والله تعالى اعلم **فصل في كتاب الايمان**
 الايمان جمع يمين وهو عيان عن جملة مركبة من فعل وفا على كقولك قسم او من مبتدأ
 وخبر نحو كعرك والجملة التي بعدها تسمى المقسم عليه والذي يدخل عليه حرف القسم
 يسمى المقسم به والعرب تسمى هذا النوع من الكلام يمينا واليمين في الاصل خلاف
 اليسار وانقل الى هذا لان بعضهم كان يمسك يمين بعض عند التحالف ورتبه على
 العتاق لا شترانها في عدم تأييد الهذل والاكرام فيها وقد مر العتاق لمشاركة
 للطلاق في عامة الاوصاف من الاسقاط والسرارية والمزوم وغيرها والله سبحانه اعلم
ودو حلف حنث اذا هو تصدرك كذا وكيل عنه فيما اصول
 الحنث في اليمين هو عدم التوفية بموجبه وحنثه بالتشديد جعلته حاشا ويحد
 مضارع اصدر والضرير فيه لذي الحلف وحاصل البيت انه يقول ان الحالف اذا
 حلف لا يفعل هذه الافعال التي يذكرها المولف في الايات الالمانية بعدد
 هو او ويكلم حنث وجمعها في اربعة ابيات ونصف قال والضابط في ذلك اخذ
 امرين اولهما ان كل فعل لا ترجع الحقوق فيه الى المباشرة بل الى من وقع حكم
 الفعل اليه بحث الحالف فيه بفعل الوكيل او المأمور وان كانت ترجع الى المباشرة بحث
 الثاني ان كل ما يستغني المأمور في مباشرته عن اضافته الى الامر بحث مباشرة
 المأمور وان كان لا يستغني عن هذه الاضافة لا بحث وهذا ما اشار اليه صاحب النكاح
 وقد نظمت في بيتين فقل

وضابطه ما الحق في الفعل راجع ، الي خالف حنثه ان كان يلمز
 كذا اكلا عن اضافة الى امر . بالفعل قالوا المباشرة
 والثاني به بمعنى في والله اعلم انه ذكر تفاصيل الفروع الراجعة الى الضابطتين المذكورتين
 بقوله **نكاح** وايداع طلاق اعان وفي الهبة الا لتفاني والذبح يزر
 وقض وقوس شركة واستعانة وحمل وحلف والكتابة اخذ
 بيا وهدم واقتران جنابة وقطع وصلى عن ذم الفل يذك
نقد في استنباط القيل كسوف قضاء وغنى ضرب الفرس انظر
 نكاح وما بعده يجوز فيه الجر على البدلية من الموصول في البيت السابق والرفع
 على انه خبر مبتدأ محذوف وصغير يزر الحنث وفي الهبة متعلقه وما بعده حلف
 عليه فالرفع الاول **النكاح** حلفان لا يزوج او لا يزوج فققد بنفسه
 او وكل فققد الوكيل حنث وكذا لو كان الحالف امرأة فلو اجبرت ضمن له ولاية المأجرا

مطلوب حلف ان لا يزوج او لا يزوج فققد بنفسه او وكل فققد الوكيل حنث

ينبغي ان لا تحت كالوجه فوجه ابوه كارهها وفي الترخانية عن القدوري حلف لا يزوجه امرأة فصار معنوها فوجه ابوه تحت وكذا تحت لو كان الوكيل قبل اليمين والتزوج فلوروجه فضولي وعقد قبل اليمين واجاز بعدها بالقول او الفعل لا تحت وان عقد بعد اليمين حثان اجاز بالقول وهو المختار وعند البعض لا تحت وهو رواية عن محمد وعنه لا تحت بنكاح الوكيل ايضا وان اجاز بالقول كسوق المهر وما اشبهه لا تحت في رواية ابن سامة عن محمد وعليه كثر المشايخ كالشيخين واسماعيل البخاري وقال بعضهم تحت وبالاول يعني نص عليه قاضي خان **قلت** وفي مختارات النوازل لو حلف لا يزوجه الصغرة او امته عن محمد لا تحت بالتوكيل ولا بالاجازة وعند أبي يوسف حلف لا يزوجه بنته الصغرة او امته عن أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه انه تحت بالتوكيل خاصة ولو حلف في ابنة الكبر او ابنة الكبر لا تحت في المباشرة بنفسه وفي ابنة اخيه او عمه اذا وكلت فزوجها الوكيل وقبض الحالف مهرها او طالب به صحح ولا تحت الثاني الايداع حلف لا يزوجه شيئا سوا قبض الشخص او اطلاق حث بفعل وكيله لان منفعة الايداع غايته عليه **الثالث** الطلاق وهو بمنزلة النكاح فيما ذكر فلو حلف لا يطلق فكل فيه فطلق الوكيل حث وكذا اجاز طلاق فضولي بالقول وكذا الوكيل لها ان يطلق ان شئت فنيات او اختاري فاختارت او ابي فمضت لمدة ولو كان الحالف عتينا ففرد بينهما بالعتنة فعن أبي يوسف روايتان ولا تحت في قول زفر **الرابع** الاقانة حلفان لا يعيد مطلقا او شيئا بعينه فكل من عار حث ولو لم يقبل المستعير ولو عين شخصا لا يعيد فارسل المحلوف عنه شخصا فاستعار حث لانه سفير محض فيحتاج الى الاضافة الى الموكل فكان كالوكيل بالاستعارة كذا في قاضي خان وفي الترخانية اختلف زفر ويعقوب في هذه الصورة ولكن عبر عن الرسول بالوكيل فقال علي قولهما تحت وفي جامع الجوامع تحت عند زفر ثم رمز بالميم فقال قال الصديق الشهيد عليه الفتوى وهذا اذا خرج الوكيل الكلام بخرج الرسالة بان قال ان فلا يستعير منك كذا فاما اذا لم يقل ذلك لا تحت انتهى **الخامس** الهبة حلفان لا يقبل مطلقا او مقينا او شخصا بعينه فكل من وهب حث صحبه كانت الهبة ولا يقبل الموهوب له الا قبض او لم يقبض كان عرض الحالف عدم اظهار السخاوة وقد وجد لاظهار ولا يملك بلزم نفسه الا بما يملكه وهو لا يملك القبول فيواخذ بما قدر عليه وكذا لو كان الموهوب غير مقسوم وكذا لو حلفه او عمر او بنته اليه مع رسوله او امر غير محقق وهب حث الحالف وكذا لو وهبه على عوض كذا ذكر المؤلف في شرحه وسيأتي في الصدقة فيما نقله عن القنية انه ينبغي ان لا تحت ولو وهب فضولي جاز وقال زفر لا تحت

مطلب
لو حلف لا يزوجه بنته الصغرة او امته

مطلب
لو حلف لا يطلق فكل فطلق الوكيل

مطلب
لو حلف ان لا يعيد فكل من عار

مطلب
لو حلف ان لا يقبل فكل من وهب

مطلب
لو حلف لا يزوج فكل من تزوج

المبا بالقبض

الا بالقبض بعد القبول وفي قول عنه بالقبول فقط كذا في الكافي وفي الظنية هذا اذا كان الموهوب له حاضرا واذا كان غائبا لا تحت عند الكل كذا في الترخانية وخرج المؤلف الحث فيما لو حلف لا يقبل هبة فقبل وكيله لا في المنفعة صابرة اليه قال ولم ارها صرحه **السادس** الاتفاق قال الزاهدي في شرحه للقدوري لو حلف ان لا ينفق على نفسه او على احد فوكل من يفعل ففعل الوكيل حث بفعله كالفعل هو لانه فعل حسي كالحياطة قال والافعال الستة المنظومة في هذا البيت كذا في النهاية والكافي غير ان الاتفاق المذكور في شرح الزاهدي **السابع** الذبح لو حلف ان لا يذبح شيئا في ملكه شاة او ثورا ونحو حث يذبح وكيله لانه يملكه فيملك توليه لغية ثم المنفعة تعود الى الامر فيجعل مباحا **الثامن** القبض لو حلف لا يقبض الدين او غير حث يقبض وكيله فلو حلف لا يقبض من غيره اليوم وكل قد وكل قبل قبض الوكيل بعد اليمين في المستحق لا تحت قال قاضي خان وينبغي ان تحت كافي النكاح **التاسع** القرض حلف لا يقبض مطلقا او شخصا بعينه حث بفعل وكيله قبل المستحق او لم يقبل كالهبة وكذا العطية والغارية لانها تتم بمجرد الدفع ذكره في الفتاوى وقاضي خان وفيه عن أبي يوسف لا تحت ما لم يقبل وفي شرح الزاهدي قبل المقبوض شرط عندهما في الحث لانه كالمعاوضة وفي الترخانية انه لا يكون قرضا بدون القبول في قول محمد واحدي الروايتين عن أبي يوسف وفي رواية اخرى عنه ان القبول ليس بشرط **العاشر** الشركة حلف لا يشارك مطلقا او شخصا بعينه حث بشاركة وكيله ولو اعطى الحالف لانسان بضاعة وامر ان يعمل فيها براءة فشارك المحلوف عنه حث اما لو كرمته بان ورث شيئا لا تحت **الحادي عشر** الاستعانة وهي كالاغانة وتقدمت **الثاني عشر** لو حلف لا يحمل شخصا شيئا بعينه متاعا له او شخصا ان يحمل متاعه كذلك حث بفعل وكيله لانه كالوديعة والغارية وهذا في غير الاجازة لما ياتي قال والظاهر انه لا فرق بينه وبين الاستعانة فان المنفعة دائرة عليه والمدار عليها **الثالث عشر** الخلع وهو كالطلاق وقد مر **الرابع عشر** الكتابة وهو الصحيح انها كالعتق حث فيها بفعل الوكيل والمأمور بقوله اجعل النظم الى خلاف في ذلك ذكر الزاهدي في شرح القدوري فقال والكتابة ملحقة في النظم بالبيع وفي الايضاح بالنكاح انتهى والى ان الذي المعول عليه انه مما تحت فيه بفعل الوكيل والمأمور ولو كانت فضولي فاجاز حث قال وهذه المسائل من النهاية والكافي **الخامس عشر** البنا لو حلف لا يبنى دارا بعينها فامر غيره ببنائها له ففعل المأمور حث في عينه كالفعل بنفسه **السادس عشر** الهدم وهو كالذي قبله سوا ذكر الزاهدي

مطلب
لو حلف ان لا ينفق على نفسه او على احد فوكل من يفعل ففعل الوكيل

مطلب
لو حلف ان لا يذبح شيئا في ملكه حث يذبح وكيله

مطلب
لو حلف لا يقبض الدين او غير حث يقبض وكيله

مطلب
لو حلف لا يزوج فكل من تزوج

مطلب
لو حلف لا يشارك مطلقا او شخصا بعينه حث بشاركة وكيله

مطلب
لو حلف لا يحمل شخصا شيئا بعينه متاعا له او شخصا ان يحمل متاعه كذلك حث بفعل وكيله

مطلب
لو حلف ان لا يبنى دارا بعينها فامر غيره ببنائها له ففعل المأمور حث في عينه

مطلب
لو حلف لا يهدم دارا بعينها فامر غيره بهدمها له ففعل المأمور حث في عينه

مطلب
لو حلف لا يبيع دارا بعينها فامر غيره ببيعها له ففعل المأمور حث في عينه

السادس عشر لا اقراض وهو كالا قراض وقدم سوا اقراضه المستقرض منه اوله
 بقرضه **الثامن عشر** الحياطة حلف لا يحيط ثوبه فكل فعل الوكيل حث لان المنفعة
 غايته عليه وهو من الافعال الحسية ثم نقل عن قاضي خان رجل حلف ليحيطن هذا الثوب
 او لينين هذا الحياطة فامر غير بذلك ففعل حث الحالف سوا كان يحسن ذلك او لا
التاسع عشر القطع وهو كالبنا وغيره من الافعال الحسية حث فيه بفعل الوكيل ذكر
 الزاهد في شرح القدر والى **العشرون** الصلح عن دهر العبد لو حلف ان لا يصلح عن دهر
 العبد فكل حث بفعل الوكيل لان المناقعة تعود اليه بخلاف الصلح عن الدين وغيره
 فانه لا حث فيه لان الحقوق ترجع الى الوكيل الا في رواية عن ابي يوسف نقلها
 في تمة الفتاوي عن اخرايمان القدر والى **قلت** مقتضى ما نقله في الفتاوى العظيمة
 عن الخليل بن الخلافي في الصلح عن دهر العبد لا الدين في الكبرى يطلق الصلح وقال انه
 حث بصلح وكيه وفي وسط المحيط وفي الصلح روايتان في رواية بمنزلة البيع وفي
 رواية بمنزلة النكاح ونحوه وعزي في مختصره الروايتين الى ابي يوسف ثم قال في
 انساب الباب لو حلف لا يصلح رجلا من حق يده عليه فكل رجلا فصالحه لم حث
 وكذا في الخصومة حلف لا يصلح فلانا فامر الغير فصالحه حث في القضا عن ابي يوسف
 ومحمد بن الله تعالى **الحادي والعشرون** الصدقة وهي كالهبة حث فيها بفعل وكيه
 قبض الفقير او لم يقبض قبل او لم يقبل قال المؤلف وكذلك ينبغي ان حث لو حلف
 لا يقبل صدقة فكل في قبضه له قال ولو تصدق على فقير بلفظ الهبة او وهب
 بلفظ الصدقة ففعل هو او وكيه ينبغي ان حث في الاول لان العبرة للمعاني قال
 ويقويه ما ذكر صاحب القنية رقم لسرق الايمة المكي فمن حلف لا يبيع فوجب بشرط
 العوض ينبغي ان حث في الاول لان العبرة للمعاني قال ويقويه ما ذكر صاحب القنية
 وحتم ان لا حث اعتبارا باللفظ لانه غير لفظ الصدقة ويقويه ما نقله صاحب القنية
 برقم سيف السابلي فمن حلف لا يهب فوجب بشرط العوض قال ينبغي ان حث قال
 وينبغي ان لا حث في الثاني لانه لم يثبت له الرجوع استحسننا وقد يقصد بالعبد
 على الغني الثواب وحتم ان حث اعتبارا باللفظ كما مر **قلت** ونقل في الترخا
 عن الظهير انه لا حث بالصدقة لان المنفعة وهي الثواب والولا يعود اليه
الثاني والعشرون الاستبداع وهو كالا يداع وقدم **الثالث والعشرون**
 القتل وهو كالا ذبح ففعل حث **الرابع والعشرون** الكسوف حلف لا يكتسب
 لا يكسو مطلقا او كسوف بعينه او معينا حث بفعل وكيه لان منفعة الاكتسا
 غايته اليه لدفع الحر والبرد عنه وكسوف غير هبة ان كانت لغني وصدقة ان كانت

حلف لا يحيط ثوبه فكل فعل الوكيل

حلف لا يصلح رجلا من حق يده

حلف لا يقبل صدقة فكل في قبضه

حلف لا يكسو مطلقا او كسوف بعينه

فقير

فقير وفي السراجية لو اغان ثوبا او كفته بعد موته لا حث الا اذا اراد الستر
 دون التملك وفي قاضي خان حلف لا يجرد لامته ثوبا فامر غير فاشترى ثوبا
 المولى حث وفيها حلف ان لا يكسو فلانا فارسل اليه بقلنسوة او خفين او علبين حث لا
 ان ينوي ان يعطي يده **الخامس والعشرون** قضا الدين واليه اشار بقوله قضا
 وهو كقبضه سوا وقدم **السادس والعشرون** المعتق وهو كالا طلاق والنكاح
 وقدم في عين الهبة لان المنفعة هي الثواب ولو حلف ان لا يعتق عبدا فادي
 العبد مكاتبته فعتق فان كانت الكتابة بعد اليمين حث الحالف لا لو كانت قبله
السادس والعشرون ضرب الزوجات قال في القنية بعد ان ذكر سلة العبد
 الانية راقما المحيط ولو حلف لا يضرب ولد فامر غير فضر به لا حث وقيل
 الزوجة نظير العبد وقيل نظير الولد وذكره من القولين صاحب الفتاوى في
 الشرح عن الذخيرة والى الخلافي اشرب بقولي نظرو وجه كونه انظر الى النفع
 بضرب الزوجة يعود على الزوج لانه يحصل له طاعتها ثم انه ذكر ان فيها خلافا آخر نظره
 منيرا فيه الى حكم العبد والابن فقيا **قلت**
وقيل اذا حثي فكما لعبد حثي والافكار من حيث لا حث يظهر
 فالصبر في تحني وحكم للزوجات قال في القنية بعد ان رقم لفتاوي القاضى البديع
 او لفتاوي ابي الليث او لفتاوي برهان الدين وقال ان حث الزوجة فتظير العبد
 وان لم تحن فتظير الحر يعني حث لا حث بفعل الوكيل فيه والوجه عن مثل تلك
 الحناية لانه ثمة على صرا مما يحث فيه بفعل الوكيل كما يحث بفعل نفسه قال
 في القنية راقما المحيط حلف لا يضرب عبدا فامر غير فضر به حث بخلاف ما لو
 حلف على حر لا يضربه لا حث بالامر لانه يملك ضرب عبدا فضر امره لغيره بخلاف
 الحر حث لو ملك ضرب به بان كان سلطانا او قاضيا حث بالامر وان نوي الضرب بدين
 دين ديانة وقد تقدم نقل سلة الولد عنه في البيت السابق والمصنف وجه الفرق بان
 العبد تعود منفعة ضربه عليه بخلاف الولد فان منفعة ضربه تعود على نفسه لانه يتأد
 به ويترك البيع وعلم ان حكم العبد المشبه به الزوجة الحث من مفهوم عجز البيت والله اعلم
ولو فصلوا ابنته الذي فصلوا ابنته لا حث له حسن ووجه منقول
 والضمير في فيه الابن المذكور في البيت السابق وفيها للعبد س قال في القنية بعد
 قد مناه من سلة التفصيل في الزوجة بالحناية وعدها قال رضي الله تعالى عنه يعني
 مولانا بديع الدين ولو فصل احد تفصيله في الزوجة فحسن انتهى وجه المصنف بان يفتن
 عنه المنفعة للولد بان تزجرا الولد عن الحناية عليه ثم ذكر ان في الولد تفصيلا آخر

حلف على قضا دين

حلف لا يضرب الزوجات

الحكم به وهو صغر وكبر قال في قاضي خان ان كان صغيرا ينبغي ان تحت بفعله ويحكمه
 لان الاب يملك ضرب ولد الصغير فيملك التفويض ويكون بمنزلة القاضي والسلطان
 في الاجنب اذا حلفا حيث يقع عليها الحنف بالامر بضرب الاجنب **قلت** وفي جامع البراري
 ذكر ضرب العبد والحر اذا كان سلطانا او قاضيا وعدة صورتين والله اعلم على
 وتصير عدة المسائل هذه تسعة وعشرين في امر واحد وصلها الى ذلك وغاية
 ذكر في الفوائد اربعة وعشرون في ما ذكر في الذخيرة احد وعشرون في ان الطرسوسي
 قال انه لم يقف على اكثر من هذا العدد **قلت** ان اراد الايضال الى ذلك النقل
 في افراد الصور فيمكن والا فالمسائل باعتبار ما قدمه من الاضابط تزيد على ذلك
 وربما داخل بعض ما ذكر في بعض كالتقل والذبح مثلا واما الزايد فلو حلف لا يقف
 ارضه المعينة او مطلقا فوكل شخصا فوقف ذلك حنف كما لو وقفه فضولي فجاز بالقبول
 وذكر شيخنا في شرحه للوصية فلو حلف لا يوصي حنف بايضا ويحكمه وكذلك لو حلف لا
 يضي فوكل من ضمي عنه حنف وان كان مما يمكن دخوله تحت الذبح والقتل وكذلك
 الحنس والتعزير بالنسبة الى القاضي والسلطان وينبغي ان يقال في الجملة ان
 في صور اخرى المصنف لم ينظم التفصيل الذي نقله عن قاضي خان في الابن فقلت
 حال الكتابة هو قاضي خان قال في الابن ينبغي بضرب الوكيل الحنف ان كان يصغر
 ومن مفهوم يوحى انه لو كان كبيرا لا تحت والله جانه وتعالى علم
وصدق من يتوهم بكذا لضرب لا يبي كذا العتق يروي والدية
 اعلم انه ذكر في هذا البيت معلة مهمة فيما يتعلق بالمسائل المتقدمة هي ان
 الافعال المتقدمة حسية وغير حسية اما الحسية فكالضرب والقتل والذبح
 والبناء والهدم والخيطة واما غير الحسية فكالطلاق والنكاح والعناق وما اشبه
 ذلك في الحسية لو قال الحالف نويت ان لا الى ذلك بنفسه صدق مطلقا فضا
 وديانة لا خلاف في ذلك بين اصحابنا واليه اشار بقوله من ينوي فكالضرب يعني
 الحسية لا يبي ان لا يتولي ذلك **قلت** وفي شرح الجامع الصغير لقاضي خان
 انه يدين في القضا وفيما بينه وبين الله تعالى في قول ابي يوسف ومحمد قال ذكر
 في هذه المسئلة قولها ولم يذكر قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى لانه لم يحفظه انتهى
 قد منا عن القنية فيما ذكره وقم المحيط في مسئلة الضرب اذا كان سلطانا او قاضيا
 ان نوي الضرب يدين بديانة والله اعلم واما غير الحسية فيها روايات
 انها مثل الحسية واليه اشار بقوله كذا العتق والرواية الاخرى انه يصدق
 ديانة لا قضا وهو المشهور واليه الانسان بقوله والديانة اشرف قال وهذا

مطلوب
 حلف لا يقف ارضه فوكل شخص
 كما لو وقفه فضولي

مطلوب
 الافعال التي يكون فيها فعل الوكيل
 من فعل الموكل وما لا يكون على فسخ
 حسيته وغير حسيته

اشار اليه في الكا في **قلت** وكذا نقله في القنية عن المحيطان قال وان نوي
 المتكلم بنفسه في الطلاق واخراته صدق ديانة لا قضا وفي وسيط المحيطان قال
 فيما يتعلق حقوقه بالعا قد نويت ان لا افعل ذلك بنفسه يصدق ديانة وقضا
 وان قال ذلك فيما يتعلق حقوقه بالامر فان كان فعلا شرعا لا يصح الا بامر
 كالطلاق والعناق لا يصدق في القضا وان كان فعلا حسيا يوجب من غير تعيين
 كالذبح والضرب يصدق في القضا لان الامر بالفعل الشرعي مثل التكلم في صيغة
 فاعلا لانه لا يوجد شرعا الا بامر فاذا نوي المباشرة بنفسه فقد نوي الخصوص
 من العموم وذلك خلافا لظاهر فاما الفعل الحسي يوجب بالمباشرة حقيقة لا
 بالامر فاذا المباشرة لم يكن فاعلا فقد نوي حقيقة كلامه فصحت نيته وهذا كله
 في الكافي للنسبي **ولا تحت ان يات الوكيل خصومة وما جاز في نظم الفوائد**
 لما فرغ رحمه الله تعالى من ذكر ما تحت فيه الحالف بفعله ويحكمه اخذ بذكر ما لا تحت
 بفعل الوكيل ويحت الوكيل ان كان حالفا وهي ثمانية افعال **الاول** الخصومة
 نقل عن قاضي خان في العتاق لو حلف لا يخاصم فلانا فوكل خصومه ويحكمه
 قال وكذا في الكنز والوافي وغيرها وقد وهم صاحب الفوائد يعني قاضي القضا
 نجم الدين الطرسوسي رحمه الله في هذا الفرع وجعله من جنس ما تحت فيه بالمباشرة
 والوكيل ونقله حجة عليه والى وهمه اشرف بعجز البيت وقد تتبعته فيما عدي
 من الكتب فلم ار احدا من الاصحاب صرح به غير الايني وجدت في النهاية ما يوم
 ذلك واظن الوهم دخل عليه منها فانه كما عد منها ما لا تحت فيه الحالف بمباشرة المامور
 قال ومن المشايخ من الحق الخصومة هذا القسم كذا في الجامع الصغير لقاضي خان
 والفوائد الظهيرية وهذا لا يعطى ما نظمه صاحب الفوائد وهما يانه ان بعض المشايخ
 ذكر الخصومة وبعضهم لم يذكرها ولا يلزم من عدم ذكرها في بعضها لا تحت فيه
 بفعل الوكيل ان يكون ذكرها فيما تحت فيه بمباشرة الوكيل ولهذا لم يذكرها صاحب
 النهاية فيما تحت فيه بمباشرة الوكيل ولا عند انتهى ثم رايت الفرع منقولاً
 صرحا نقله في الترخاينة عن الكري ولفظه حلف لا يصالح فلانا او لا يخاصمه
 فوكل من فعله تحت وفي وسيط المحيط عد الخصومة فيما تحت فيه بالامر
 ويفعله بنفسه ولم تحك فيه خلافا وذكر في مختصر في موضع اخر لا تحت بالوكيل
 وعليه مشي مشايخنا في شرح الهداية وصرح في البرازية على ان المصلحة هذا القسم
 وعلى كل حال فلا وجه لتوهم صاحب الفوائد وان كان القوي على خلاف ما نظمه والله اعلم
اجاز استيجاز البيع قسمه سراً وضرب الغير والصالح الظاهر

طلب
المال التي لا يثبت فيها فعل
وكيله

اجارة وما بعده منصوب على البدل من خصومة والصلح مستدا وظهر خبر
الثاني من الافعال الثمانية الاجارة لو حلف ان لا يواجر فوكل من يفعل ذلك لا
يحت ولو فعل الحالف لو كل له **الثالث** الاستيجار لو حلف ان لا يستاجر
ففعل ذلك بنفسه له او لو كله حنت ولو فعل وكيله لا يحت **الرابع** البيع لا يحت فيه
بفعل وكيله ويحت بفعل نفسه ولو وكيله **الخامس** المقاسمة لو حلف لا يقاسم
فكما تقدم **السادس** الشرا كذا قال وهذه الاحكام في النهاية والكافي **تبينه**
لو كان البيع فاسدا يحت ذكر الزاهدي وصاحب المحيط وغيرهما ولو باع مديرا لا
قال شيخ الاسلام خا هر زاده لان بيعه غير منعقد والمحمول من الرواية ان قضا
القاضي يبيعه نافذ ولو لم يكن منعقد لما نفذ القضا به ولكن المعنى الصحيح انه اذا
كان منعقد لا يكتفى بصفة التمام بشرط الحنت لانعدام بصفة التمام ثم اخذ في
بيانه وقال اذا قضى القاضي بكون حنت لانه ثم ينعقد بصفة التمام قال كذا
اذا باع المكاتب وام الولد لا يحت ولو باع ميتة او دماله تحت ولو جعل لنفسه
الخيار او المشتري حنت عند الثالث دون الثاني ذكر في تمة الفتاوي ولو اشترى بغير
او ختم بوجه خلاف الثاني فيها وهذا من جملة العقود الفاسدة ولو باع فضولي
حنت عند الثالث قبل اجارة المالك بخلاف النكاح وقال الثاني هو ليسر عند
الاجارة كما في النكاح ولو اشترى ميتة او دماله تحت لان البيع باطل كما في البيع
بها ولو اشترى مكاتب او مديرا او ام ولد لم تحت وان كانوا يدخلون في البيع
ولو اشترى بهم ففيه اختلاف المشايخ وقال صاحب التمة وينبغي ان لا يحت
فروع من القنية رقم لبرهان صاحب المحيط وقال حلف لا يشتري لا يحت
بالقاضي وقد اختلف فيه مشايخ بخارا وسمد قد يعني قال الاول لا يحت ولا
الاخرون تحت ثم رقم المشتري وقال لا يحت بالقاضي وبعد المواضعة على قدر البيع
والتمن يكون نقاطيا ما لم يجز على لسانها لفظ البيع والشرا ورق لعين التمة الكرابيسي
وقال حلف ان اشترى لا يحت بالاقالة وقد حلف المولف هذا الفرع في النقل
ونظر فيه بنا على تحريفه له فانه قال حلف ان لا يشتري فاقال حنت وليس هو
فرع القنية فتأمل ورق للقاضي ليدفع وقال حلف لا يبيع لا يحت ببيع التمة
واسه تعالى علم **السابع** الضرب للاجنبي وهو المراد بالغير اي غير من تقدم من الولد
والزوجة والعبد اي لو حلف لا يضرب اجنبيا فلو فعل بنفسه او بامر غيره له حنت
ولو امر غيره ففعل لا وهذا في غير السلطان والقاضي فلو قال احدهما اردت الضرب
بنفسى صدق قضا وديانة **الثامن** الصلح في غيره ما لم يقدم ان فيه روايتين

عن المالكي

عن الثاني واسار الى ان المظهر عدم الحنت بقوله والصلح اظهر قال وهو ظاهر
المذهب وقد علمت ما قدمناه في ذلك وقران خط والد الذي شيخ الاسلام ما حاصله انه
نظم المسائل التي لا تحت الرجل فيها بفعل وكيله لانها الاقل مسيرا الى انه تحت في غير
فقال بفعل وكيل ليس تحت خالف ببيع شرا صلح مال خصومة
اجارة استيجار الضرب لانه كذا اقسمة والحنت في غيرها البت
وبذكر الضرب لانه علم ان المحركة تحكم بالاولوية وقد مر وجهه قال ولو زاد الحالف في
الافعال الثمانية انه تحت بفعل وكيله فوكل من فعل حنت لانه شدد على نفسه فشدد عليه
ذكر الزاهدي في شرحه للقدوري **ومن ليس بمسافر** وفي المتن وفي **الحالة**
من مبتدا وحانت الخبر والمجوز ان متعلقان ينتظر والبيت يشتمل على احكام تتعلق
بالمسائل المقدمة منسجمة عنها **الاول** لو كان الحالف حلف بان لا يفعل في
الاحكام الثمانية ممن لا يباشر بنفسه بان كان سلطانا او قاضيا او مديرا فام
غيره ففعل ما موم فانه تحت لان يمينه ينصرف باعتبار عاقبة ذكره في الكافي **الثاني**
لو كان الحالف تارة يباشر بنفسه وتارة يفوض قبل يعتبر العين اي ينظر في العين المبيعة
مثلا ان كانت مما يشتري با بنفسه لشرا لا يحت بفعل وكيله الا ان لا يقصد انه لا
يفعل ذلك بنفسه ولا يوكيله فانه تحت وان كانت العين مما لا يشتري بنفسه
او لغيره لك تحت بشرا الوكيل وقبل ينظر الى غالب الحال فان كان غالب حاله المباشرة
بنفسه لا يحت بمباشرة وكيله ولا يحت اشار الى ذلك في القنية قلت هذا الذي
ساقه اخره هو الذي عتمد قاضي خان ووسيط المحيط والبرازي لم يذكره واما
واسه علم **ولو حلف الانسان ان لا يؤمر او يتابع قالوا في القضا** **يكفر**
استعمل البيت على مسلة ما لو حلف لا يؤمر احدا ففعل ونوي انه لا يؤمر احدا فالحاقه
واقترابه في التجنيس والمزيد انه تحت قضا وتجيب عليه الكفارة لادبانه وكذا في
قاضي خان لانه اتمهم وقصد ان لا يؤمر احدا امر بينه وبين الله تعالى فاذا نوي
ذلك لا يحت ديانة قال ولو اشهد قبل الشروع انه يصلي صلاة نفسه ولا يؤمر
احدا لا يحت قضا وديانة وصحة صلاة القوم قال ولو صلى هذا الحالف بالنا من
الجمعة ونوي ان لا يؤمر احدا فاقترى به الناس جازت الجمعة استحضارا ولا يحت ديانة ولو
امر في الجنان او حن الملا لا يحت وذكرنا في المتن انه لا يؤمر احدا ولا يحت في الجنان
ولا يحت واسه علم **ولو امر الزوج من قبيلة عامر** **فتزوجته بفتاة له لا يؤشر**
مسئلة البيت من القنية رقم الفتاوي والعصر قال حلف ان لا يتزوج من قبيلة
فلان فتزوج ابنته لا يحت قال ولم اقف عليها في غير القنية

طلب
ما اذا حلف با غيره ففعل فان كان
سلطانا او قاضيا او مديرا فام

ومن أخرج دون أدنى فطاني **فلو خرجت المعرق والحق فقد**
 الثامن خرجت مشبعة لاستقامة الوزن والعرق والحق مصدران لعرق
 ويجوز فيها أسكان الرافض عليه الجوهري واللام فيه للتعليل والمسئلة في القنية
 رقم لجم الأئمة البخاري قال لها أن خرجت من الدار الأباذ في فانت طالق فوقع عليها
 عرق أو حرق غالب فخرجت لا يثبت قال السارح وهو مشكل ثم وجه بأنه مستثنى
 عادة فلا لها لو استأذنته حينئذ لما منعها وحدها وجهه ضرورة ثم نظر له بالو
 حلف لا يسكن هذا البيت فالتق فلم يقدر على الخروج إلا بطرح نفسه من الحائط
 لا يثبت وكذا الما العرق وهو غير ساج ذكر في القنية أيضا ودرقه له وظاهر الدين
 المريناني والمستثنى رقم المحيط وقال حلف لا يسكنها فوجدنا بها مغلقة لا
 يمكن فتحه فقبل يثبت وقيل لا يثبت وبه قال أبو الليث والصدور الشهيد بخلاف
 ما لو حلف أن لا يخرج من هذا المنزل اليوم فقيده ومنع حلف وكذا لو قال لها في منزلي
 والرها أن لا تحضري منزلي الليلة فانت طالق فمنع الوالد من الحضور فطلق هو بالخيار
 وفي التمسيس والمزيد لم ينزل في ذلك ما لو حلف لا يسكن ففعل الباب وقيد ثم قال في
 من فرق وقال يثبت في المسئلة الأولى ولا يثبت في المسئلة الثانية والخاتمة لا يثبت
 فيها وبه أخذ الفقيه أبو الليث ورفق بين هذه المسئلة وبين مسألة ذكرها في فتاوي
 الفضلي أن من قال أن لا يخرج من هذا المنزل اليوم فامرأته طالق فقيده ومنع من
 الخروج حيث يثبت وكذا لو قال للمرأة وهي في منزل والرها أن لا تحضري اليوم منزل
 فانت طالق فمنعها الوالد الحضور حيث يثبت وذكر في الكتاب بعد هذا أنه لا يثبت في
 ما هو المذكور هنا بعد هذا لا يحتاج إلى الفرق وعلى ما هو المذكور في كتاب الفضلي
 وهو المختار للفتوى يحتاج إلى الفرق وجبه الفرقان في المسئلة الأولى شروط الحلف وهو
 الفعل وهو السكني وهو مكره في السكني وللأكره أن في عدم الفعل أما في المسئلة
 الثانية شرطه عدم الفعل وليس للأكره أن في عدم الفعل انتهى **قلت** وهذا من
 ما قاله بعض علمائنا أن الأصل في هذا الباب أن كان شرط الحلف عدميا وعجز عينا
 فالخيار الحلف وإن كان وجوديا وعجز فالخيار عدم الحلف وقد استخرج الله وتطمت هذه
 القاعدة فقلت وبالسبع لم يثبت إذا الفعل شرطه وإن عدم حخته فيما يجزى وفي
 فضيل شرطه الحلف والمراد بالعدم عدم الفعل وفيما يجزى وإشارة إلى أنه المختار
 القنية ذكر بعد ما قدمته عنه كلمات بالفارسية وقال عقبها فاصابه حتى يثبت
 لم يمكنه الخروج حتى أصبح حنثا خلافا لما لو قيد وذكرها في التمسيس والمزيد وذكر في
 الفرق أن المقيّد في معنى المكره والمرىض لا أنه يمكنه أن يخرج بأن يستأجر من ينقله

عن البلدة ولا اعتبار بما هو في معنى الأكره عبوت في النظم بالمنع دون الأكره والله
 تعالى أعلم ورايت بطون نسختي رقم نجم الأئمة البخاري وقال أن لم أخرج اليوم أن لم
 أنزل من هذا المنزل اليوم فمنع منعاً لا يقدر على ذلك لا يثبت انتهى وهذا مخالف للمختار
 على ما ذكر في التمسيس والمزيد ثم ذكر ما لو قال لها أن لا تروني في الساعة فانت طالق
 واحدة هو قيل أن جمع إليه لا يثبت وقيل يثبت ومسئلة أن لم تجي بفلان فانت طالق
 فجا فلان من جانب آخر بنفسه ثم قاله فالأصل أنه متى عجز عن الفعل المحلف عليه واليمين
 موقفة بطلت عند أبي حنيفة ومحمد خلافاً لابي يوسف انتهى أقول هذه القاعدة حقيقة النظم
 فنظمتها فقلت. وعجزك عن فعل حلفت لفعله واقبت لمرحمت ويعقوب يذكر
 أي يذكر الحنث والله تعالى أعلم **تمثيل** قد ذكر المصنف في الشرح هنا مسألة أخرى
 هي بالنظم أخرى نقل عن الشئمة عن محمد بن سلمة فيمن قال لامرأته أن خرجت من هذا
 الدار بغير أدنى فانت طالق ثم قال لها يا العربية أذنت لك في أن تخرجي وفي كلف
 بالعربية أو كانت نائمة فذاك ليس بأذن قال أبو الليث هذا قول أبي حنيفة ومحمد
 وهذا بمنزلة أذنه في حالة غيبته ونقل عنها عن إيمان النوار أن أذن لها أن
 حيث لم تسمع لا يكون أذناً وقال أبو يوسف ومنه فسد هذا أذن وسال نصير البلخي
 عن أخيه أن فيها فأجاب أنه أذن إجماعاً وأن الاختلاف في الأمر قال نصير إلا أن
 أبا سليمان ذكر الاختلاف في الأذن وذكر القدر وري حكايته نصير وقال أن الأذن الثانية
 أذن قال ظهير الدين وجواب القدر وري صحح ما لو حلف لا يكمل فلا نافذ غاه وهو يابم حنث ونظمت
 في هذا الوجه السارح فنظمت تكميلاً للفايدة فقلت

وفهم وسمع شروط أذن ودون ذا ليعقوب أو ذا الخلف في الأمر يذكر
 والله الموفق ووجه نظره السارح أنه لا يثبت مسألة اليوم في اختيار ضمن الأئمة
 السرخسي على تقدير تسليم استنوا الأذن والكلام وفيه أيضاً نظر والله أعلم
ولو حلف المذنبون وقتاً على الآداء ولم يلق ربه الدين بئروا وتعذر
وقيل إلى القاضي يودعي والذي يقيم ويعقوب المؤخر يمكن
 يجوز بنا حلف المجهول والمديون اسم للمفعول من رد أن نقله الراغب وغيره وهو حجة
 من أنكر زاعماً أن فعله لازم فلا يستعمل منه اسم مفعول ووقفاً في القافية في قول
 يقيم محذوف ولا يقيم القاضي والمسئلة في الظهيرة والقنية قال أبو نصر الدوسي
 حلف غريمه بأن يأتته عدا ويريه وجهه فأتاه وقد غاب لا يثبت ولو حلف المديون
 ليقضين حق فلان عدا فجاءه ليقضيه حقه فلم يجده في الغد ثم رقبه لغير قندي بمجوعاته
 وقال لا حنث عليه ثم رقم للمروضة والزيادات وقال يدفعه إلى القاضي فلا يثبت كذا في

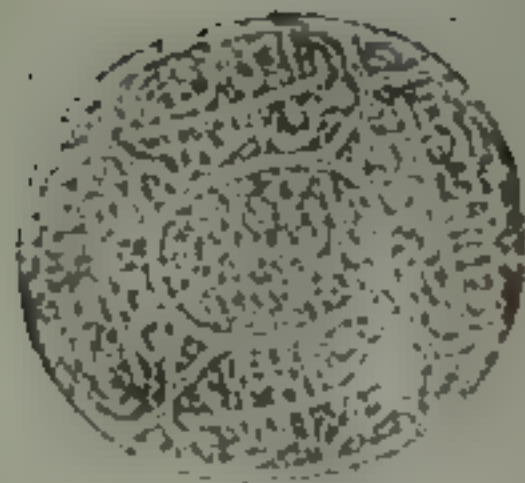
فلو قال **والقبي يستغفر** لا يصح به فتأمله والاحسن تغيير البيت الثاني ايضا
 ينبت على ما استقل عليه البيت الاول مقيد فيما قيل بما اذا نوي الثواب كما هو المتفق
 هكذا وذا قيل ان ينوي ثوابا وان نوي به قربة كانت يمينا تكفّر . . .
 بالبنا للمجهول اي تحت فيها الكفارة كغيرها من الايمان والله سبحانه وتعالى اعلم
وما لم يحكم خالف ليس حائثا ان ارسل او اؤمأله او يستطير
 لا يدور البيت الا ينقل من ارسل الي النون والصيغة له للمحلف على عدم كلامه
 ومسئلة البيت من الشف اذا حلف لا يكفل فلانا وكنت اليه كتابا او ارسل اليه رسول
 او اشار اليه بعينه او بيده لا يحث وفي فاضي خان ان الاشارة لا تكون كلاما وان لم
 لا يكفل فلانا فناداه من مكان بعيد وكان حيث يصغي اليه لا يسمعه لا يحث والا حث وان لم
 يسمع لا يستغفر او صم حث ولو كنت اليه او ارسل لا يحث ولو قال لا اقول له كذا فكنت اليه لا يحث
 اليه رسولاً حث **وان حذف الهاوي او كذا تفقد** وقد قيل لا كذا دمج والله اكبر
 الهاوي المراد به الالف وينعقد مجزوم في جواب الشرط اي يمينه والذبح بالفتح المصدر
 وبالكسر اسم للذبيحة ويخرج من البيت ست مسائل في كل منها اختلاف **الاول والثاني**
والثالث الحالف او الذابح او الداخل في الصلاة اذا حذف من الجلالة الالف
 التي بين الها واللام هل تنعقد يمينه او تحل ذبيحته عند من يقول التسمية شوط او
 يصير مكبرا فتن بعضهم يحزبه وعللوا به نوي وقد جاسع حذفها في لغة العرب عن
 بعضهم لا يحزبه وقال في توجيهه قال الامام في الدين الرازي ان بابه اسم للوطية
 فلا ينعقد اليمين ثم في بقية المسائل على ذلك ونأزع فيه الشارح بانه انما يكون
 اسما للوطية بوصله بالياء فلو قال والله بالواو لا مشع التوجيه المذكور **الثالثة**
الآخر لو حذف الحالف او الذابح او الداخل في الصلاة الها من اخر اسم الله هل تنعقد
 او تحل ذبيحته او يدخل في الصلاة ينبغي ان لا يكون فيه الاختلاف واستشهد للجواز بما
 في تمة القنية في فتاوي العصريين عليا ابن احمد يقول اذا قال الرجل واللا ان فعلت
 كذا بغيرها كما يفعله الشطراف فانه يكون يمينا لان اكثر الحروف يقوم مقام الكل
 علل المنع بانه اذا حذف حرف تغيرت ذات الكلمة فينبغي ان لا يصلح واستدل
 بما اخرج الدارقطني في افراد من حديث ابي هريرة رضي الله عنه مرفوعا لا يؤذن
 لكم من ادغم الهائلا وكيف قال يقول اشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا رسول
 اللا وهو ان كان نقفا المراد به اليه فيقتضي عدم الصحة **قلت** وفي القنية بعد
 ان رقم لا يي حامد قال واللا وبالا فليس يمين وقيل يمين وظاهر كلام المصنف انه
 يحث للاختلاف وهذا صرح النقل فيه والله تعالى اعلم فان لم يكن ان توصل هذه

المسائل

المسائل الي نيف واربعين لان الحذف ما عدا اوسهوا وفي كل الاختلاف قصير
 اثنا عشر ثم لا يخلو اما ان يكون عالما او جاهلا والخالق فيها قصير اربعين
 وفي كل مسألة فحلان قصير ثمانية واربعين قال هذه طريقة الامام في الدين فاستأ
واكل عشر قال حثا اكلت ثم يكذب لان الحث في النفس تغير
 مسألة البيت من التجسس والمزيد قال في باب القنية والكذب الحث من كتاب
 الكراهة رجل قال لا اخرجكم اكلت من تمرى قال خمسة وقد اكل عشر لا يكون كاذبا
 ديانته وقضا لانه اكل العشرة والخمسة موجودة فيها ولهذا وحلف بالطلاق
 والعناق لا يحث وكذلك لو قيل له بكم استوتيت هذا العبد فقال بماية وقد استوت
 بمايتين لا يكون كاذبا ولو حلف بالطلاق والعناق لا يحث لانه استوتى بماية وزاد
 عليا انتهى قال المصنف وعلى هذا وحلف لا يبيع هذه السلعة بمايتين فباعها
 بمايتين وخمسين فينبغي ان لا يحث وهذا بخلاف ما لو قال لا ابيعها الا بكذا او ما اكلت
 الا كذا او كان اقل او اكثر حيث حثت **قلت** عندي في الاول بحث لان يميني الايمان
 العرف وهو في مسألة يراد به الزيادة على المائتين فينبغي ان لا يحث بخلاف المظن
 فانه ليس في العيانة ما يشعر بنفي الاقل والاكثر فتأمله والله تعالى اعلم **فصل من**
كتاب الحدود المدلغة المنع وشرعا عقوبة مقدرة حق الله تعالى
 لاها مانعة من ارتكاب سبائيا وانما ذكر فيه القصاص والتعزير مع ان الاول حق
 العبد والثاني لا تقدر بره فغلبا وعطفه على الايمان لان الكفارة على قسرين عبادة
 وعقوبة وهذا عقوبة محضة والله سبحانه وتعالى اعلم
شرائط احصان به الرجم **فروا** **بلوغ** **واسلام** **وعقل** **تحرر**
نكاح **صحیح** **والدخول** **بها** **وكل من الرجمين بالوحد**
 شرائط مستدا ومضاف اليه والرجم مفعول قروا والضمير للاصحاب وبه متعلقة
 والمجلة في موضع خفض صفة احصان وبلوغ الخبر والباقي عطف عليه والضمير في
 للزوجة وفي به للنكاح واللام في الوصف للعبد او الاستغراق وقد اشتمل البيتان
 على شرائط الاحصان الذي يتعلق به الرجم قال في المسوط المتقدمون يقولون
 شرائط صبغة العقل والبلوغ والحرية او النكاح الصحيح والدخول بالنكاح
 وان يكون كل واحد من الزوجين مثل الاخر في صفة الاحصان والاسلام ثم قال في
 والاصح ان نقول شرائط الاحصان على الخصوص لثبات الاسلام والدخول بالنكاح
 الصحيح بامرأة هي مثله فاما العقل والبلوغ فهما شروط الاهلية للعقوبة لا شرط
 الاحصان على الخصوص والحرية شرط لتكامل العقوبة ثم اخذ بعلل ذلك ويستدل

له وينصب الخلاف على عادته ثم قال قال لاهصان عيان عن خصال حميدة بعضها ما مو
به وبعضها مندوب اليه كانه في الزاني يصير الزنا في تلك الحال موجبا للدم ونقل
عن المحيط عن ابي يوسف اذا تزوج امرأة بغير ولي ودخل بها لا يكونان بذلك محصنين والله اعلم
وتعقوب في الاسلام والوصف خلفه وما شرط للشا في شكر
لما قدم في البيتين الشرط حلة بين هنا ما فيه خلاف منها وهما **الاول**
الاسلام وفيه خلاف في ان هو المراد يعقوب في النظم فانه لم يشترطه وفي رواية
ثانية انه اشترطه وذكر في المحيط رواية ثالثة بالتفصيل بين اليهودي والنصاري
والمجوسي فيها يجب لرحم لا في الثاني **الثاني** الوصف قال المصنف ولم اقف عليه في
غير المبسوط واما المكت لم يفرق بين اصحابنا فيه لكن قال في المبسوط واما الشرط
احصان كل واحد منهما في الآخر فهو مذهبنا وفي رواية عن ابي يوسف وهو قول
الشافعي رحمه الله ليس بشرط حتى ان الملوكن اذا كان بينهما وطئ بركاب صحيح في
حالة الرق شرعا لا يكونان محصنين عندنا وكذلك الكافران وفي رواية عن
ابي يوسف رحمه الله تعالى هما محصنان وكذلك الحر لا يكون محصنا اذا تزوج امرأة او صغير
او مجنونة ودخل بها وعلى قول ابي يوسف والشافعي رحمه الله ثبت الاحصان ثم
ذلك واستدل له بما موصفه مطولان الشروح الموضوعات لنصب الخلاف وذكر الادلة
قلت وفي فتاوي قاضي خان احصان كل واحد من الزوجين شرط عندنا ليصير
الآخر به محصنا في قول ابي حنيفة ومحمد وظاهر قول ابي يوسف فيه اشعار بخلاف
له فيه وقد اشار في النظم الى موافقة الشافعي لابي يوسف في هاتين السلتين والله اعلم
وقطع خير يوجب الحد شرعا ومغلوبة بالمال ليس يقبل
وقطع خير مبتدأ ومضاف اليه والحد مفعول يوجب وشرطا فاعله والضمير في
مغلوبة للقطعة وليس يقدر على شرب المغلوبة بالمال الحد وقد اشتمل البيت على
مسلمين **الاول** من قاضي خان قال اما الخمر في التي من ما العنب اذا غلا واشتد وقد
بالزبد وصار اسفله اعلاه فهو حرام بخلاف وان غلا واشتد ولم يقذف بالزبد ليس
بحرام عند ابي حنيفة حلوا كان او قارضا وفي قول ضاحيه يصير حراما وعن الشيخ الامام
ابي حفص الكبير انه اخذ بقوله فاذا صار حراما ثبت احكامها لا يحل من الزنا وحده
بتناول قطعة منها طيبا وقال في موضع اخر اذا شرب قطعة من الخمر او سكر من الماشي
التي ذكرنا انه يوجب الحد فانه محدثا بين سوط في ازار واحد والمرأة تحد في ثيابها وضرب
العبد في الشرب والسكر نصف ما يضرب الحر وفي الذخيرة وبجملته من الخمر بنفس الشرب واذا
شهد شاهدان على رجل انه شرب الخمر وراية الخمر توجد منه فان القاضي يقبل شهادتهما

ويسالها عن ماهية الخمر وعن كيفية الشرب وعن زمانه ومكانه ليعلم انها حرام
وانه طيب وان العهد غير متفاد مر فانه لو مضى شهر لا يقبل على الشرب الا اذا التوبة
من مكان بعيد فان تقادم العهد وانقطاع الراححة ثمة لا يمنع من القبول ولعل انه
في دار الحرب او دار الاسلام فاذا ايتوا حطسة حتى يسأل عن العذالة ولا يقبل
بظاهرها في حد ما فاذا اظهرت العذالة اقام عليهم الحد هذا اذا التوبة به ورتج
الخمر توجد منه فان لم توجد وقد اتى به من مكان قريب لا يجد في قول الامام والثاني
لان قيام الراححة في تلك المسافة شرط وعند محمد ليس بشرط لقبول الشهادة فلو
اتى به عاقلا واقرب شربا او السكر لا يجد عندنا ما لم توجد الراححة خلافا لمحمد
وهذا كله من قاضي خان **الثانية** وهي من البديع وقاضي خان قال ولو شرب خمر مرة
بالمال لا يحد لان الغلبة اذا كانت للخمر فقد بقي اسم الخمر ومعناها واذا كانت الغلبة للمال
فقد زال الاسم والمعنى قال قاضي خان لان المال اذا كان مغلوبا كان شارب الخمر
ولان الفسقة يشربون الخمر هكذا فلو لم يجد يمتنع حد الشرب في عادة الفسقة انتهى
ثم ان هذا المال لا يحل شربه لانه نجس وكذا حكم المخاططة بغير المال من المبيعات
فان سكرهم كونه مغلوبا حد نص عليه قاضي خان وللمطرسوسي هنا بحث مائة
عن ذكر اختصاره **ويشترط سكر في البيتين وسيل حشاها الذي يحد ونحوه**
في البيتين متعلق بشرط وسيل مبتدأ محذوف والخمر ويجد معطوف عليه والضمير
في حشاها للخمر وقد اشتمل البيتان على مسلتين من قاضي خان **الاول** قال وفيما سوي
الخمر من الاشربة المتخذ من التمر والعنب والزبيب لا يجد مال يسكر قال واختلفوا
في معرفة السكران قال ابو حنيفة هو من لا يعرف السماء من الارض ولا الرجل من
المرأة وقالاهون مختلط كلامه فيصير عال به الهذيان والقنوي على قولها انتهى
وفي كتاب الاشربة وتكلموا في السكران واصح ما قيل فيه ما ذكره محمد رحمه الله في كتاب
انه اذا كان كلامه مختلط لا يفهم مطلقا لا جوارا ولا ابدا فهو سكران وبه في
المسايخ وان كان بعض كلامه مستقيما وبعض كلامه غير مستقيم فان كان النصف
مستقيما لا يقام عليه الحد لان السكر لم يتم وان كان اكثر كلامه غير مستقيم لم
يذكر محمد في هذا الكتاب وعن ابي يوسف هو سكران يقام عليه الحد واعتبر الغالب
كما في المجنون **قلت** وهذا تنفذ تصرفاته كالطلاق والعناق والمأقار بالدين
والعين وتزوج الصغير والصغيرة والقرض والاستقراض والهبة والصدقة بشرط
القبض وبه اخذ عامة المسايخ وقال الكرخي والطحاوي لا ينفذ وقال ابو بكر
ابن احمد ينفذ منه ما ينفذ مع الهزل ولا يبطله الشرط الفاسد وفي فتاوي البراءة



خيول البغاة وسلاحهم قال وصوبه الامام ظهير الدين الترمذاني قالوا من جملة من لا
 يحضر الجماعة يجوز تعزيره باخذ المال وفي شرح المصنف كثر الضرب تسعة وثلاثون ط
 وعن الثاني خمسة وسبعون وعنه يعتبر عظم الذنب وصغره وعنه يقرب تعزير الصلابة
 والمن من حد الزنا وتعزير القذف بغير الزنا من حد القذف وعنه ان كثرة التعزير
 وسبعون وهو القياس وبه قال زفر وعنه كافي يوسف وعنه كالامام واقل الض
 ثلاث جلدات وقال المشايخ انه مفوض الى رأي الامام ولو جسد بعد الضرب صم والله اعلم
ولو وجد زنا ورجلا وشكرا فقط لا لا تحذر دون الاربعين تعذر
ورجحة خمر دون شكر كذا ولا الى ما يؤول السكر هذا ابو حنيفة
 استعمل البيهقي على ثلاث مسائل من الفينة الاولى ومن فيها للعلا الناجري كذا
 وهو وهم والصواب للعلا الترمذاني ولناج الدين ابي حنيفة الدين الشهيد وهو النجاشي
 البخاري وهو سكران توجد منه الرجحة لا يجد ولكن يعذر باقل من اربعين ثم ركز
 للاول وقال ولو وجد منه رجحة الخمر دون السكر يعزروا وهذه المسئلة الثانية فان قلنا
 الذي في الفينة انه يعزروا لا حد له ومقتضى النظم القيد بدون الاربعين **قلت**
 مستعمل لكن ثبت في الثاني انه دون الاربعين من باب اولي وان لم يكن منصو صاعليه
 والله اعلم **الثالثة** قال بعد من الثاني منها ولا يجر التعزير حتى يزول السكر ولو وجد
 يحمل اية فيها خمر يعزروا والحاصل ان باب التعزير مبني على الغالب والغالب في مثل
 هو لا المجانة والفسق فيعزرون بناء على الظاهر انتهى **قلت** وفي فتاوي قاضي خان
 ذكر مع مسئلة لا اية وجل يوجد في بيته الخمر وهو فاسق او يوجد القوم مجتمعين على
 الشرب ولم يهرم احد يشربونها غير انهم قد جلسوا مجلسا ليس بها يعزرون لانهم قد
 ظهر منهم امارات العزم على الفساد وانهم معصية لا حد فيها فيعزروا ومقتضى الاشارة
 في النظم هذا ان الذي لا يجر هو صاحب المسئلة الثانية وليس كذلك لان المسئلة
 الثانية السكر فيكون معزوم وهذه المسئلة من تمة المسئلة الاولى فتنبه لذلك والله اعلم على انه قد
 عيّن من عيول الشعر وهو لا يطا في بيتين متواليين في لفظه يعزروا يزول باصلاح البيت على الوجه الذي
 قد مرناه والله اعلم **ولا حد في خمر ولا لهم ابي وليس كذا الا عني بالحد يجر**
 الخمر يقتل جمع اخرس هو الذي سنع الكلام والزجر المنع وفي بمعنى علي البيت مشكل
 على سلتين من الهداية وقاضي خان **الاول** قال في الاشربة ولا يجد الاخرس شهد عليه
 الشهود او اشارة شارة معهودة يكون ذلك اقرارا في المعاملات لان الحدود لا تثبت
 بالشبهات وهذا الاطلاق يشمل حد الزنا والخمر والسكر والقذف وقول الهداية ولا
 محله قال المصنف لا يدخل فيه غير القذف **المسئلة الثانية** قال قاضي خان في الاشربة

مطلق
 وجد منه زنا وكره
 دون سكر

مطلق
 وجد يحمل اية فيها خمر يعزروا

مطلق
 يجد الا عني ولا يجد الاخرس

بعد ما قد مرناه

بعد ما قد مرناه عنه ويحد الا عني اطلاقه يقتضي ثبوته في جميع انواعه وقد ذكر
 في كتاب الحدود ايضا فقال ولو اقر الاخرس بالزنا اربع مرات في كتاب كتيبه او اشارة
 لا يجد ولا عني اذا اقر بالزنا فحضر منزلة البصيرة حكم الاقرار ولو شهد عليه الشهود
 بالزنا لا يقبلوا كذا في نسخي والمصنف خص عدم قبول الشهادة بالزنا من قبله
 عنه والله بان له ان يكون له شبهة لا يقدر على ابدائها بنطقه ولا يجر باشارته بها
وقد شرطوا في القذف أربع عشرة مقال حياة والكسوال المحذر
بلوغ وانسلاخ وعقل وعفة وليس مجنون ولا حد يطرأ
عليه ولا ارتقاء ولا ربط فاسد وليس هو ابن ابيه ولا ابنته فاسد
 الصغير في شرطوا للاصحاب ومقال خبر مبتدأ محذوف وما بعد عطف عليه والصغير
 في ليس وعليه ولم يربط المقذوف قال ولما خفت يطا حذف الالف بالجارح
 وذلك مسوع والابيات مشتملة على شرائط حد القذف وهي اربعة عشر خصله في القذف
 فلا يقام الا بعد وجودها وكلها من الشف وعدها فيها خمسة عشر لانه جعل الوطى القاذ
 قسمين ملك يمين وملك نكاح وقد جعلها الناظم واحدا بقوله ولم يربط فاسد الشبهة
 القسمين وهذا عيان صاحب الشف ولا يضرب القاذف الا خمسة عشر خصله تكون
 في المقذوف احدا وان يكون مسلما الثانية ان يكون حرا الثالثة ان يكون بالغ الا
 ان يكون عاقل في قول ابي حنيفة واصحابه الخامسة ان يكون عفيفا عن فعل الزنا وفسد هذه
 العفة بان لا يكون وطئ حراما قبل ان يقذف والمراد بالحرام هنا الزنا لا يلايد طئ فيه وطئ
 الزوجة بالحض السادسة ان يكون متكلما ولا يكون اخرس السابعة ان لا يكون محدودا في الزنا
 الثانية لم يكن وطئ نكاح فاسد **قلت** وباعتماد هذا الشرط يجري الخلاف بين الامام
 والقاضيين في قذف مجوسي تزوج بامه ثم اسلم بعد قذفه عنه وهناك من تزوجه
 له بالمحاور له حكم الصحة فيما بينه عند لا حد لها التاسعة لم يكن وطئ امرأة بملك
 فاسد العاشرة لا يكون مجوسا الحادية عشر لا تكون رتقا ان كانت امرأة الثانية
 ان لا يكون وله الثالثة عشر لا يكون وله وله الرابعة عشر لا يموت قبل ان يجد القاذف
 فانه لا يجد لان الحدود لا تودث في قول ابي حنيفة واصحابه والثانية في تودث في قول
 ابي يوسف الخامسة عشر ان لا يطلب المقذوف الحد ولو ان المقذوف وكل امراته في حضي
 او نفاس او امة مجوسية تحد لاجله انتهى وقال ابو يوسف وطئ المكاتبه يسقط الحد
 ووافقه **قلت** وفي النظم مواخذات تذكرها بعد بيان مراده فنقول ان الناظم
 بقوله مقال التكلم وان لا يكون اخرس ويقول حياة ان لا يموت المقذوف قبل الحد
 حتى لو مات بعد قمار بعضه سقط الباقي لانه لا يقام حد القذف الا بالحد
 حتى لا يعلم مران المقذوف اذا كان ميتا يقام الحد بطلب وله وولد وله وولد له

مطلق
 شرط واحد

مطلق
 الحد ولا تودث

عند الامام واصحابه وخالف في ذلك ابو يوسف فقال وبطلب جميع لعصبات ولا شك
ان اطلاق الحياة في النظم شامل للصورتين والحكم فيها مختلف كما بيناه فكان اطلاقا في
محل التقييد بقوله ولا حد يظهر عليه الا ان يكون محدودا وهذا ايضا ان كان شاملا
لسائر انواع الحد الا انه يدعي تخصيص المقام له بحدا القذف وعليه مناقشة اخرى تخص
بالان وابن المبرك والحال ان المراد اسم ان يكون ابنا او بنتا او ابن ابن او بنت ابن فهو تقييد
في موضع اطلاق ما قبله وهذا ما في النظم وفي عبارة الشافعي ما هو مستدرك لا يحل الحكم
من النسب عليه وهو ان قوله وان يكون عفيفا من الحر امر يعني عماد لو بعد من عدم لونه محذور
في الزنا وهذا ايضا يؤخذ به الناظم لانه تبعه فيه وقوله الا ان يكون ولد ثم عد الا ان
يكون ولد ولد شرط اخر لانه كان يستغني عن ذلك بقوله الا ان يكون ولد وان سفلو كما
يفيد العموم ايضا وفاته من الشروط ان لا تكون ام ولد الحرة الميتة وان لا تكون ام عبد الحرة
الميتة والله اعلم ومن شيف امر الشخص لا حد واجب وان شيف نعمه والله لا تعذر
وقيد حال الخطاب بقصم شعر واجبا به حال الخطاب اظهر
ومن شرطية ولا حد الجواب وخير مع الحد وقد استعمل البيهقي على مسائل من الميسر
الاول والثانية من قاضي خان والغاية قال قاضي خان ولو قال لست لا يوبك
فليس بقذف وكذا لو قال لست لا يوبك ولست لا ملك فلا حد عليه انتهى وعليه في النهاية
بان في نفي نفيه عن امته نفي ولا حد لقوله وفي معنى نفي ولا حد نفي الوطء عنها وفي نفي
الوطء نفي الزنا ولو قال ومن نفي وبني وان شيف كالمجمل لكان احسن وهذا ظاهر
والله اعلم لكن رايت في وسيط المحيط ما يخالفه فانه قال ولو قال لست لابن فلان فهو
ليس بابيك فهو قاذف لانه ان كانت محصنة محددا القاذف لانه لما نفي نسبه عن امه
فقد نسبه الي الزنا لان الولد اذا لم يكن ناسبا بالنسب يكن ولدا الزنا ولو قال
لست لا يوبك فهذا قذف لان هذا لا يذكرا الا نفي النسب ولو قال لست لابن فلان ولا
لفلان او قال لست لا يوبه لم يحد لانه نفاه عن امه فذكر حرمها فقد مر عن النهاية ثم قال
بخلاف ما لو نفاه عن امه ولم ينف عن امه لان النفي عن امه نفي نسبه عنه فكانه قال
انت ولد الزنا وفي قاضي خان ان قوله لست لا يوبك ولست لا ملك ليس بقذف وكذا لو
لست لا يوبك من غير تفصيل وذكر في موضع اخر لو قال لست لا يوبك وامه حرة وابوع عبد
وقد ماتت امه يضرب الحد لانه والله اعلم **الثالثة** وهي سلة البيت الثاني عول فيها
على قاضي القضاة الطرسوسي فانه نقل عنه انه قال لما معناه انه اذا كان هذا القول
في الخطاب لا يحد ولو كان في حد الغضب والمساومة يحد واليه اشار بقوله واجبا به
حال الخطاب اظهر قال وعزاه في الشرح الى المبسوط وهو ظاهر المذهب والاعتماد

عليه دون ما يقع سواء تخالفه **قلت** وفي وسيط المحيط لو قال انت ابن فلان فليس عليه
على وجه السب في حالة الغضب حد استحسانا وفي غير الغضب لا يحد لان هذا الكلام
في حالة الرضي بذكر النسب بفلان من حيث السبع والاخلاق وفي حالة الغضب لا يحد لان هذا الكلام
للتعريف والتعيين بنفي النسب عن امه حقيقة وروي عن ابي يوسف كذا قال هذا ليس
بابيك في حالة الرضي فهذا ليس بقذف وفي حالة الغضب قذف وفي قاضي خان قال
لغيره لست لا يوبك عن ابي يوسف انه كان ذلك في غضب ورضا وان قال
هذا ليس بابيك لا يوبه المعروف فان قال ذلك في حالة الرضا او على وجه الاستفهام
لا يكون قاذفا وان قال ذلك في غضب وعلى وجه التعريف كان قاذفا والله اعلم واستظهر
له المؤلف بقول بعضهم انه اذا قال في حال القصاص يا امي لست براية فانه محد
كل من سمع في هذه الحالة يقول هي قذف **قلت** وفي فتاوي قاضي خان ولو ان
رجلما استبنا فقال احدهما انا بران ولا امي براية لا حد عليه وذكر في موضع
لو قال لغيره انا فلست بران لا حد عليه عندنا وقال مالك وجه الله تعالى عليه
الحد نوكي لقذف بالزنا او لم ينفو وقال الشافعي ان قال لغيره لست لابن فلان لا
فلا والله اعلم **ولو قال يا ابن النجبة اسمع يعذر** ويا تيسر اجتمع ضرب من التعذر
الصغير في يعذر الوصول والصغير في ويا بمعنى او وفي البيت ثلاث مسائل **الاول**
من قاضي خان لو قال لرجل يا ابن النجبة فانه يعذر ولا يحد **الثانية** لو قال له يا
تيسر لك **قلت** في الكافي والوقاية وغيرهما انه لا يعذر بقوله يا تيسر واخراته
وقيل فيه تفصيل ان كان من الاسراف كالفقر والعلمية يعذر لاجله لان الوحشة المحقة
به تلك خلاف العوام ذكر في الكافي **الثالثة** ان ضربا التعذر يكون منضما غير مفرق
ونسبها الى الروضة للناظم **قلت** وفي فتاوي قاضي خان في الحدود ويقرب الضرب
على الاعضاء في الحد ما حلا الوجه والفرج والراس وقال ابو يوسف نفي الضرب
والبطن ايضا وضرب التعذر لا يفرق على الاعضاء ولا يبلغ في التعذر اربعين سوطا
في قول ابي حنيفة ونقل الكافي عن حدود المصل انه يفرق على الاعضاء قال وفي
الاسرية يضرب في موضع واحد وقال ان الاختلاف باختلاف الموضوع كالزنا
فموضوع الاول اذا بلغ التعذر اقصاه كان اصاب من الاجنبية كل محرر غير الجاهل
او اخذ بعد ما جمع المتاع قبل الاخراج وموضوع الثاني اذا لم يبلغ اقصاه بان
كان فيما عدا هذين الموضوعين وفي فتاوي قاضي خان في اسباب التعذر بر منقسمه ان كان
من جنس ما يجب به حد القذف يبلغ اقصي التعذر بخوان يقول لذمية او لامر ولد الغير
يا رانية وان كان من جنس ما لا يجب به حد القذف نحو ان يقول يا سارق يا فاسق

لا يجب به أقصى التزير ويكون ذلك مفوضا الى راي القاضي ويضرب في التزير
قائما عليه ثيابه وينزع عنه الحشو والفرو ولا يحد في التزير وضرب التزير اشد من
ضرب الزاني وضرب الزاني اشد من ضرب السارق وضرب السارق اشد من ضرب القاذي
ويفرق الضرب على الاعضاء الا الراس والوجه والفرج في قول ابي حنيفة ومحمد وفي قول
ابي يوسف تبقى الفرج والوجه والبطن والصدر ويضرب على الراس والكفين والذراعين
والعصدين والساقين والقدمين وقاب قتل ذلك ويجوز الرجل في الحد والتزير
في ازار واحد وكذلك في حد الشرب في ظاهر الرواية وعن محمد لا يجزى في حد الشرب ولا يجزى
في حد القذف ولكن يزرع عنه الفرو والحشو والله اعلم

ولو قال ياراني وثقي لم تجب ويا فاسقيا فاسقا بالفسق والفرق بين
تتوينا فاسقا للضرون كما في يامطر وفي البيت مسئلتان من القية ثم كذا
البحاري ثم قال له يا فاسقا ثم اذ ان يثبت فسقه بالبينة كيدفع التزير عن نفسه لا يسمع
بيته لان الشهادة على مجرد الفسق والجرح لا تقبل خلاف ما اذا قال ياراني ثم اثبت زنا
بالبينة تقبل لانه متعلق بالحد ولو اذ اثبات فسقه ضمنيا لما يصح فيه التصديق كجرح
الشهود واذا قال رشوته بكذا فعليه دة تقبل البينة كذا هنا وفي فتاوى قاضي خان
لو قال فاسقا فاسقا او قال للفسق يا لفسق لا يجزى وهو ظاهر فيمن كان ظاهرا للفسق
واللصوبة والسرور **وعز على التطهير وتحرير** وتخرج لما يستمر تطهير
فان في القية بعد ان دمر للعلاء الناجري والحامي له حمامات ملوكة يطير فوق
السطح مطلقا على عودات المسلمين ويكسر زجاجات الناس برميها تلك الحمامات يعذر
ويمنع اشد المنع فان لم يمنع ذبحها المحتسبات وفي لفظة قاضي خان ويكره امساك
الحمامات ان كان يضرب **قلت** النظم مطلق وكلام القية مقيد بالاطلاع على عورات
المسلمين وايدائهم بتكبير زجاجاتهم برميها تلك الحمامات ووجه به المصنف التزير
لانه فسق صريح مع ما في هذا الفعل من الدلالة على نقص المروءة وقلة المبالاة بامور
المسلمين والاصرار على نوع لعب ولم ار اطلاق التزير برمي غير النظم لاحد من المتقدمين
نفسه فان هو في نزع وفي هذا الزمان انما يباعونها من يتظاهروا بالفسق ويتجاهروا
وفي نوع من القمار فانهم يجتالون بها على صيد حمامات الناس وذلك من حالهم مشاهد
مشهور يجب على المحتسبين ردعهم عن ذلك ومنعهم عنه اشد المنع **فرع** منهم في النهاية
وعز ما معناه ان من يمسك الحمام في بيته ليستأمن به عدل مقبول الشهادة لان امساك
الحمامات في البيوت مباح الا ترى ان الناس يتخذون بروج الحمامات ولم يمنع من ذلك
احد كما في المبسوط ثم نقل عن الذخيرة عن كفاية شيخ الاسلام انه اذا كان لا يطير

ولكن يخلين حتى يخرج من بيته لا تقبل شهادته وعالله بما ياتي به من حمار غيره فيخرج
عندها وهو يبيع او ياكل وهو لا يعرف حماره من حمار غيره فيصير كلاما متكاملا
لاجل قال فقل هذا التقدير لا تقبل شهادته صاحب الحمار وان لم يقف على عورات الناس
بصفود سطح ويمنع من ذلك مطلقا يعني اذا كانت نائيا له حمامات غيره **قلت** فالمنع
والفسق المانع من هذه الشهادة مخصوص بهذه الصور فلو لم يوجد ذلك لا يقبل من المذنب
والله اعلم وراجع لمن في ذاب الفسق مظهر **فما القريب وثقي وبالحنس** شرح
الفا عطف على محذوف دل عليه الكلام تقديره فاذا لم يرجع فيزجر بالضرب وسبلة
البيت من التقيس والواقعات والمجيب اظهر الفسق في ذان يتقدم اليه ابلا للعد
فان كف عنه لم يضر له فان لم يكف عنه فلا مام بالخيار وان شأ جسده وان شأ
ادبه بضرب سياط وان شأ ازعجه عن ذان وفي فتاوى النسفي تكسر الدنان ولو
كان القى فيها ملح ولا يضمن الكاسرو في شرح الجامع الصغير للتطهير وعن اصحابنا من
اعتاد في ذان الفسق بانواعه تقدم عليه ذان وتكسر دنانه ولم يرد عنهم في الاحراق
شي وان لم يعتد لكن اظهر الفسق في ذان تقدم اليه ابلا للعد الى اخر ما تقدم عن
المجيب وفي التمة دوي اصحابنا الذي تقدم على صاحب البيت الذي فيه الخزينة ولم
يرو عنهم شي في احراق بيته وفي البرازية عزي ما حكى عن شرح الجامع للصدر راويا
عن اصحابنا ورا حجت انه لا باس بالهجوم على بيت المفسدين وقد استخرفت الله والحقت
مسألة هدم الدار على المعتاد وكسر الدنان ولو ملحت فقلت
ومعتاده فيها عليه لهدها وادنانه لو ملحوها تكسرها
صغير معتاده على الفسق وفيها للدار وكذا لهدها والله تعالى اعلم

وتقبل في التعزير قول الكسائي **يضم الى انشائها من المذكر**
مسألة البيت من قاضي خان قال التعزير بحق العبد كسائر حقوقه ويجوز فيه المبرأ
والعفو والشهادة على الشهادة ويجري فيه اليمين ثم قال رجل ادعى قبل رجل شيمة
فاحسنة وادعى انه ضربه وقال لي بيته حاضرة في المصرو طلب منه كفيل بنفسه
فانه يؤخذ منه كفيل بنفسه الى ثلاثة ايام فان اقام على ذلك شاهد بيا ورجلا
وامرأتين او شاهدين على شهادته رجلين يؤخذ منه كفيل بنفسه حتى يسأل عن الشهود
ولا يحس فاذا عدل الشهود ضرب اسواط وفي شرح المجيب انه يقبل فيه شهادة السامع
الرجال ايضا قال المصنف وهذا الفرع الذي استقر به صاحب الفوائد يخرج من
اطلاقات غالب كتب الاصحاب فانهم لم يستثنوا اعذار الحدود والقصاص فاما في ذلك
نقل سيف العصبية عن شرح القدوري عن ابن رستم عن محمد يؤخذ في التعزير الكفيل ولا

محس حتى يسأل عن شهوده وتقبل فيه الشهادة على الشهادة وشهادة السامع الرجال
وقال المحسن في نسق روايته عن أبي حنيفة لا تقبل في التعزير ومحس الذي وجب عليه
التعزير أيا ما ونجلي سبيله ولا يضرب وجهه قول أبي حنيفة أن التعزير عقوبة فلا ثبت
شهادة السامع الرجال كالحديث قال وقوله وفيها قول آخر أراد بذلك مذهبه نفسه
لأنه عادة المحسن تقبل شهادة النساء ولم يضرب ولكنه محس لأن التعزير قد يكون للمحس
وقد يكون بالضرب وقد يكون بها فلم يثبت الضرب بشهادة نكح وأثبت المحس الذي هو في
منه البيت مما نقص القول الأول وهو قبول شهادته ولم يشترط فيه فاستخرج الله تعالى غيره البيت
جامع للقول قلقت ويقبل في التعزير ثنتان وامرؤه وعنه بل بالمحس الضرب أبو
فضير عنه للإمام الأعظم أبي حنيفة رضي الله عنه وكذا اضرب يا مريد والله تعالى أعلم
وتحس مقطوع إلى حين يظهر له توبته وأسطح خور يوشح
من هنا أخذ في مسائل السرقة ولهذا صرح البيت ومحس مني لا ليس فاعله ومقطوع
مفعوله وضربه للمقطوع وتوبة فاعله يظهر وسط البيت أعلاه والحرار المكان الذي
يحفظ فيه وقد اشتمل البيت على مسكتين **الأولى** من خزانه الأكل قال إذا أخذ
الزاني لا يحس وفي السارق محس إلى أن يتوب لتعدي إذا أه إلى غير في السرقة انتهى
وفي قاضي خان وعن أبي يوسف الرجل إذا كان يبيع الخبز ويشترى وتترك الصلاة محس
ويؤدب ثم يخرج ومن يتهم بالقتل والسرقة وضرب الناس محس ويؤدب ويخلد في الحبس
إلى أن يظهر التوبة انتهى وفي وسط المحيط أنه محس بعد القطع ونقل المصنف عن الطرس
ما حصله أن المراد بأن يتوب أن يظهر آثار التوبة إذا لا وقوف لنا على حقيقة ولا
ينبغي القول بحسبه ستة أشهر لأننا نقول التقدير بالمدة لا يحصل به الفرض إذ حصل
في التوبة وقد لا تحصل ولا تظهر آثار الحصول فكان التقدير بما قلنا **أولى** وأما
التقدير بالمدة سماعي لا دخل للذي فيه واعترضه المؤلف فقال تعليله بأنه لا
وقوف لنا على حقيقة التوبة فيه نظر فإن حقيقة التوبة هي ترك الذنب على أحد
الوجه وهيبلغ ضرر الاعتذار وهي ثلاثة أن يقول لم أفضل أو فعلت لأجل كذا
أو فعلت لأسباب وقد قلقت ولا رابع لذلك وهذا الأخير هو التوبة والتوبة
في الشرع ترك الذنب كفجه والندم على ما فرط منه والعزيمة على ترك المعادة
وتدارك ما أمكنه أن يتدارك من الأعمال بالاعادة فمجي اجتماع هذه الأربع فقد حلت
شروط التوبة انتهى **قلت** لا يخفى فساد هذا النظر إذ ثلاثة من شروط التوبة
قلبية ولا اطلاع لنا على حقايق الأعمال القلبية لا يظهر إلا ما زان الله عليها
وهذا لا يشك فيه وأما تعليله النظر بأن حقيقة التوبة كذا فليست هذه الحقيقة

شروط التوبة

المادة

المادة في قول الطرس في اطلاع على حقيقة بل المراد حقيقة وجوده لا حقيقة
والمعنى **الثانية** أن السطح حرز يوثق في القطع حتى لو سرق من سطح ما قيمته
نصاب سرقة والمسئلة في المحيط والحاصي والتجسس والمزيد والله تعالى أعلم
وقد شرطوا للقطع **ثالثا** حاجة **سنة** بلوغ وعقل مدع ثم خصص
شهود أو أقرار أو أخرجه **هنا** من الجواز أيضا والبصائر
اشتمل البيت على شروط القطع وهي ستة من النصف المأنة سماها خمسة لا يجعل
العقل والبلوغ واحدا **الأول** البلوغ **والثاني** العقل ولا بد منها لأنها شرطان
لاهلية العقوبة لا لخصوص السرقة كما تقدم في الحصان **الثالث** مدع يطلب السرقة
ويخصر الماد أو القطع وهو رب السرقة نفسه لأن يقوم مقامه سوا في ذلك الأقرار
والشهادة كذا في ذلك كله في المبسوط **الرابع** الشهود أو الأقرار ولا يشترط حضور
الشهود القطع على الصحيح الآخر من قول الإمام وكذا عندنا وكذلك بعد موت الشتم
وينبغي أن يسألها الإمام عن كيفية السرقة وما هيته وزمانها ومكانها لزيادة الاحتياط
ثم يسأل عن الشهود للتمتع بعد أن يحس السارق وهل يشترط الأقرار أكثر من مرة
فقد ألامر ومحمد المعتبر مرة واحدة وقال أبو يوسف لا يقطع إلا بالأقرار مرتين ويروى
عنه أنها في مجلسين مختلفين **الخامس** إخراج السارق السرقة من الحرز الذي لا شبهة
فيه وهو نوعان حرز لمعنى فيه كالهرة والبيوت والصندوق والحانوت وحرز بالحائط
كمن جلس في الطريق أو المسجد وعند ولا فرق بين أن يكون نائما أو مستيقظا هو الصحيح
ويجب القطع فيه كما أخذنا وقال يدا لما لك بمجرد الأخذ والحرز بالمكان لا يشترط فيه
الحفاظ على الصحيح ولو لم يكن له باب أو كان مفتوحا يقطع إلا أنه لا يجب القطع إلا
بالإخراج وهم كلام فيما بعد إخراجا وما لا يعد مذكور في الكافي مستوفي وليسنا
بصدده **السادس** النصاب المقرر في الشرع وهو عندنا عشرة دراهم أو ما تبلغ قيمته
عشرة دراهم مضروبة حتى لو كانت تبرا وهي نقص من المضروبة لا يقطع على ما هو ظاهر الروا
والأصح من الذهب والفضة وزن سبعة مثاقيل ذكر صاحب الهداية وغيره والله أعلم
وأجرة قطاع المخصوصون **ونستم** عليهم وكذا الزاني إذا هو يفتقر
وأجرة مبتدأ مضاف وزيتهم بالرفع عطفت على المضاف والمبتدأ المخصوص وهو
المفرد وقد اشتمل البيت على مسكتين **الأولى** من الغنية في كتاب القضا بعد أن روي
للمحيط قبل أجرة الشخص والمراد المحض المخصوص في بيت المال وقيل على المنة كالسار
إذا قطعت يد فاجرة الحداد والدة من الذي يحسم به المروق على السارق لأنه السبب
الثانية إذا أقر السارق بالسرقة ثم هرب فحكم حكم الزاني إذا أقر ثم هرب فإنه

لا يقطع كما لا يرجح قال في المبسوط وإذا اقربا السرقة ثم هرب لم يقطع وإن كان
 في قوله ذلك لأن هربه دليل رجوعه ولو رجع عن الإقرار لم يقطع فذلك إذا هرب
 لكنه إذا أتى به بعد ذلك كان صلحا للمال كما لو رجع عن إقراره فإنه يسقط
 به القطع وإن الضمان وقال قبل ذلك وإن كان بشهادة اليهود ثم انفلت أو لم
 يحكم عليه حتى انفلت فآخذ بعد زمان لم يقطع لأن حد السرقة لا يقام بحجة البينة
 بعد تقادم العهد والعارض في الحدود قبل القضاء بعد الاستيفاء كالعارض قبل
 القضاء وإن اتبعه أهل الشرطة فأخذ من ساعته قطع لأن مجرد الهرب ليس بمسقط
 للحد عنه وفي الظلمة أنه في الإقرار لا يتبع وفي الشهادة يتبع وللطرسوسي بحث في عبا
 والمصنف جوابا بأن ليس من شرطنا فأعرضنا عنها لعدم كبر فائدة فيما بعد نقل
 عبا أن المبسوط **تنبه** رأيت في شرح الهداية للبحري عازيا إلى المحمدي في جعل
 أقر عند القاضي أربع مرات بالزنا فأمر القاضي بضربه ثم قرأ النكاح قبل أن
 وينفقه فإن ولو أقر بسرقة أو قذف أو قصاص ثم انكرا أو قرأ لا ينفقه فإن
 ولا يقبل إنكاره وفيه منافاة لما قدمناه إلا أن يحمل عدم نفقه على الضمان خاصة وإن
 الحد فيستقيم **ولا قطع إن خرج عن إقرار سرقة وأجره والمال لا يتغير**
 الضمير في يرجع للصرح وهو مجزوم بالشرط وهو الإقرار منقولاً عن لفظ السرقة
 والسرقة مجزوم فيها كسر السين وأسكان الراء المهملتين وأحدهم عطف على الضمير
 في يرجع وضمير المضاعف إليه للمصروف والمال لا يتغير مبتدأ وخبر البيت مشتمل على ثلاث
 مسائل وأن كانت الأولى تنهم من البيت المتقدم فقد اعتذر بأنه نظرنا تأسيما ثم نقده
 إلى ذلك الأولى إذا أقر بالسارق بالسرقة ثم رجع عن إقراره سقط عنه الحد وهذا المسألة
 مصرح بها في غالب كتب الأصحاب ولذلك يسقط الحد الرجوع عن الإقرار في الزنا
 والسكر وشرب الخمر **الثانية** لو أقر بالسرقة جماعة أو إنسان ثم رجع وأحد سقط
 الحد عن الجميع وعلله في المحيط بأن الحد لما سقط عن الراجح بعد ثبوت الشبهة بينهما
 السرقة سقط عن الآخر لأن الشبهة تقتضي المساواة وأنه أعلم قال المصنف والبلغ
 من هذا لو أقر بالسرقة ثم قال أحدهما هو مالي لم يقطعاً عندنا **الثالثة** إن ضمان
 لا يتغير في المسلمين لأن سقوط الحد للشبهة وهي احتمال صدقه وقد علم هذا العلم
 مما قدمناه في البيت قبله من كلام المبسوط وفي شرح الأسيما لا يصح رجوعه
 في حق المال ولا عن الرجوع في القذف ولا في القصاص لأن ذلك من حقوق العباد والله أعلم
وقد أدرأه في الشكوك رجوعه كشتا من والعكس يعقوب قد ذكر
 اشتمل البيت على مسلمين الأولى تك في المحيط ولو قامت الشهادة على إقرار بالسرقة

وهو متحد

وهو متحد لا يقطع لأن الثابت بالبيعة العادية كالثابت بالمعانة ولو ثبت
 إقرار بالمعانة ثم رجع عنه قبل رجوعه فكذلك إذا ثبت بالمعانة وكذا إذا أسكت
 ولم يكذبهم ولم يصدقهم لأن السكوت عند الشهادة جعل انكارا حكما انتهى **الثانية**
 قال في المبسوط الحزني المستامن في ذار الإسلام إذا سرق لم يقطع وهو ضامن
 على قول أبي يوسف وابن أبي ليلى فإنه يقولان يقطع ولا ضمان عليه وهذا هو المشار إليه
 بغير البيت **قلت** البيت غير موفق بالمقصود مع ما فيه من العقيدة الظاهرة في النظر
 الأول فإن المقصود أن السكوت عند الشهادة على إقرار السارق بالسرقة يمنع
 والنظم قد أطلق فيه الأداة فتشمل الأداة بمعانة السرقة وبالإقرار والحكم فيها
 مختلف وقد يجاب بتقدم ذكر ذلك الإقرار في البيت السابق وأدخاله كالتشبيه
 على المستامن منهم أنه مثله من جهة كون محجودا عند الشهادة على إقراره ما نفع من
 القطع وليس كذلك إنما المراد التشبيه في عدم القطع فإن حكم المستامن أنه لا يقطع
 إذا سرق سواء ثبت سرقة بإقراره أو شهادة عليه أو على المعانة وقوله والعكس يعقوب
 يذكر بحمل أن يعود على المسألة الأولى والثانية وعكسها وإنما المراد أنه يعكس الحكم في البيت
 فيقطعه ولا يضمنه والخلاف مبني على اشتراط الإسلام وعدمه فلو جعل المسلمين في بيتين
 . ولو شهدا أن قد أقر بسرقة . ويحد أو يسكت فلا قطع يوشد .
 . ومستامن لم يقطعوا وهو ممن . ويعقوب عنه العكس فيه يستظهر .
 فكان أولى وأوضح في المراد وأبعد من الأيراد وأنه تعالى الموفق إلى سبيل الرشاد
ولاخذوا الجنون معهم بواجب عليهم ولا طفل ونحوه الأكبر
 الضمير في معهم وعليهم للمصوص والباء للتأكيد زائدة في خبر ولا الجنون معهم مبتدأ
 وخبر لا محل له ولا طفل معطوف عليه وفي البيت مسائل من التفتيش الأولى الأولى
 من حوز جماعة ومعهم مجنون لا يقطعون ويحقون به لصرونه مساواة الشكوك **الثانية**
 لو كان معهم طفل فذلك **الثالثة** لو كان معهم صبي والمخرج للمناع المبرق من الأزار
 الأكبر يعني البالغ فإنه لا قطع كذلك ولو أراه هذه المسألة في تحقيق بالجنون والبر
 لكن رأيت في مختصر المحيط للبخاري عازيا إلى المتن في قوله سرقوا وفيهم صبي أو مجنون لا قطع
 عليهم وأن ولي أخرج المناع كبير عند أبي حنيفة ومحمد كالصبي والمجنون والعاقلة إذا
 اشتركا في القتل لا يجب القصاص وعلله في الأوسط بأن العقل واحد ولم يوجب القطع
 على الصبي فلا توجب على الباقي للشبهة ولم يقيد بكونه مذهب الإمام ولا يعني قوله
 ولا طفل ولو قال كذا طفل كان أحسن عندي ولو كان البيت على هذه الصفة
 ولا قطع والجنون والطفل معهم وذو التكليف يخرج قروا

كان احسن ولو قال اي سارق ذاق لم يجب وسارق ذاق عليه فينشر
 الصغير في قال وفي عليه للصل وفي جيب للحد وسلة البيت من الجيب والمزيد قال
 ولو قال رجل انا سارق هذا الثوب ورفع القاف ونفها ونصب الثوب لا يقطع
 والفريق ان كلامه في المسئلة الاولى يحمل على السرة الماضية كانه قال سرقته هذا
 الثوب وفي الثانية على المستقبل كانه قال انا اسرقه **مسألة** اذا قيل هذا اقا
 زيد معناه انه قد قتله واذا قيل هذا اقا تلي زيدا معناه انه يقتله انتهى فكالمصنف
 واعمال اسم الفاعل دل على انه لم يرد به المعنى لانه لا يعمل اذا كان بمعنى المضي لا على
 مذهب الكسائي وهنسا مرفلا فرق واجاب بان لما اضيف الي المفعول الظاهر كان
 استعلا لا بمعنى المضي وان لم يجز الجمهور انتهى **قلت** والقطع المذكور باصراه
 وعدم رجوع عما لو رجع قبل رجوعه فكما تقدم ويصح ان لا يجري في هذا الاطلاق في القوم
 لا يرون بين التركيبين فرق فيه بين العالم والجاهل اللهم الا ان يقال جعل هذه التهمة في ذم
 الحد وفيه بعد واسم **واحدة في القطع** تابوا او اخذوا او يتيقن وحق ولا يظهر
 حركة اخرى مستقلة الي واوا وكيدور البيت وصير يظلم للحد ولما وقع من السرة
 الصغرى ذكر في هذا البيت احكاما للسرقة الكبرى من الشف قال بجي قطع الطريق
 الي الامام على ثلاثة اوجه احدها ان يا تواجها غير تايين فانه يقيم عليه الحد الثاني
 ان يا تواجها الي الامام وقد تقدم ذلك فانه لا يقيم عليه الحد ويدفعهم الي من قطعوا
 يقتضون منهم الثالث ان يا تواجها بين والحكم فيهم كالحكم فيمن تقدم من اس انتهى
 فالوجه الثاني والثالث يشيران الي قوله ولا حد في القطع تابوا واخروا بالنا
 للجهول والمراد به تقادم الحد ويقتضيه وحق ويشمل هذا ما اذا اخذوا ولم يقتلوا
 ولم ياخذوا مالا وقد خرج بعضهم اقتض منه ما فيه القصاص واخذ منهم الارش فيما فيه
 الارش وان اخذوا بعد التوبة وقد قتلوا عدا فالا ليا ان شاؤوا قتلوا وان شاؤوا عفووا
 والوجه الاول يشير اليه قوله ولا فيظهر اي والاي يا تواجها بين والاخر واجبي تقادم
 عنهم يظلم الحد ويقام عليهم ولم يذكر واحد التقادم في السرة وفي المحيط في حد الزنا
 لم يقدر للتقادم تقدير صريح وظاهر ما نقل في الجامع الصغير يشير الي سنة اشهر فما
 فوقها وفي غيره وايه الاصول انه شهر وعز مجر ثلاثة ايام وعن الثاني جهدي في ابي حنيفة
 فلم يبين مدة في **مسألة** على واي الامسا هذا احاصل ما ذكره هنا وفي قاض خان
 في حد الشرب ان التقادم مقدر بشهر من يوم شرب في ظاهر الرواية وفي حد الزنا بعد ما
 تقدم عن الامام انما قد رآه فيه شهر فما فوقه قال وعليه الاعتماد انتهى قال واعلم انه لا
 فرق بين ان يكون القتل بعصي او سيف من بعضهم او كلهم الا ان يكون في القطع صبي والمجنون

هذا هو
 المقصود
 من قوله
 في السرة
 الماضية

اذ ورج

اذ ورجم محرم من المقتول عليه فان الحد يسقط عنهم وان كان القتل بالسيف وغيره
 يوسف لو باشر القتل احدى اذن الصبي والمجنون وقد تقرر المصنف هنا بكيفية
 قطعهم وحكاية الخلاف والاستدلال فخذ فناه لانه من مسایل **الكتاب فابعد**
 في الوسيط عشرة قطع الطريق وفيهم امرأة فتولت المرأة القتال قتلت واخذ
 المال تقتل الرجال دون المرأة عند ابي يوسف وقال لا يدر عن الحد لانه لم
 يوجد من الرجال القتل ولخذ المال فامتنع وجوب الحد عليهم وقاتل المرأة واخذ
 المال بسبب مظاهرة الرجال وقوتهم فاوثر ذلك شبهة في درء الحد عنها والله اعلم
فصل من كان سيرا السير السير جمع سيرة وهي القعدة من السير وقد
 يراد به السنة الطريقة وفيه بين سيرة الامام ومعاملاته مع الغزاة وفي
 الامصار ومع العداة والكفار ومناسبة السير للحد ولان كلامه حسن لغني
 في غير ويتاذي الغير بفعل المأمورية ولان القصد منها اخلا العالم من المعاصي
 والفساد ويشتملان ايضا على مقاتلة وعقوبة ولكن الحد وخاصة بالمسلمين
 غالبا والسير بالكا في فظير وجه تقديم الحد عليها واسمها وتعال علم
ولو ان غير العيسوية تجحد بتا ذنبه للوقت في الدين **تجحد**
 الصغير في تجحد وتا ذنبه ويعبر عايد على لفظ غير والعيسوية طائفة من اليهود
 نسبوا الي عيسى اليهودي لاصحابها من نصرت اليهود يقولون برسالة نبينا الي
 الله عليه وسلم الي العرب فقط ويلزمهم على ذلك الايمان به لو اقمهم على عصمه و
 اخبر صلي الله عليه وسلم انه رسول الله عليه وسلم الي كافة الخلق واعلم ان المولى
 ذكر في شرحه ان في بيته هذا ثلاث مسایل **فقال** **الاول** لو اذن غير المسلم في
 الصلاة صار به مسلما ولو ارتد بعد ذلك كان كافرا ويضرب عنقه ذكر في الفتاوي
 الظلمية والتمه هكذا اطلق وهو مخالف لما في النظم حيث قيد بغير العيسوية ثم انه
 نقل عن الغاية في فصل الاذان ان كان عند دخول وقت الصلاة يصير به مسلما وفي غير
 وقت الصلاة لا يصير مسلما لانه يستهزي به ونقل عن روضة الزند وليس يخفى
 ثم نقل في التمه توفيق قول محمد بن عبد الله بن ما لو قال اليهود انه كان يوذن ويقوم
 يوذن حيث يصير مسلما وبين ما لو قالوا سمعناه يوذن في المسجد حيث لا يصير به مسلما
 حيث كان الاول مشعرا بالعادة دون الثاني ثم نقل عن قاضي خان نحو الا انه قال حتى
 يقولوا يوذن المسجد ثم فرغنا فلا عن السروجي عن النووي انه لو حكي الاذان لا يصير مسلما
 قال السروجي وكذا عندنا ثم نقل عن النووي انه لو قيل له قل كذا او كذا بالاستدعاء
 يصير مسلما بخلاف ثم قال والمسئلة الثانية لو كان تاذي الكافر في غير الوقت

تقدم انه لا يصير مسلماً لا احتمال ان يكون مستترئاً فلا يعد رجوعه ردة **المسألة الثامنة**
لو كان الكافر الذي اذن عيسوي لا يحكم باسلامه ايضا فنقله السروجي عن النووي
في الفصل المذكور ثم قال وكذا عندنا وعلله بما تقدم من انكارهم رسالة صلى الله عليه
وسلم الي العرب انتهى كلام المؤلف وقد علمت ان الذي اشتغل عليه نظره هو المسئلة
المقدمة بغير العيسوية فقط وان ذلك الاطلاق لا يكون ما هوذا من نظره والمسئلة
الثانية تؤخذ من مفهوم قوله للوقت فلا يخلو اما ان يكون الاطلاق هو المذهب فلا
يحتاج الي التقييد الذي ذكره واما ان يكون قولين فكان يجب التنبية على ذلك تحقيق
هنا ان التاذين في غير الوقت لا يكون اسلاماً من تخصص نبوة محمد صلى الله عليه وسلم
بالعرب فيكون هذا قبيل الاقوال التي يدخل الذي لها في الاسلام روايتان الذي
المذكور بالسادة بدون التبري من دينه والدخول في دين الاسلام لا يكون كافياً في
اسلامه فالاذان في غير الوقت بمنزلة ذلك الاحتمال ان يقول اردت انه رسول الله الي
العرب ونحو ذلك واما اذا كان في الوقت فانه دليل على اعتقاده العموم والفعل لا يحتمل
ما ذكر فكان ذلك منه اسلاماً وسيأتي لذلك مزيد بيان وتوضيح على الكلام في البيت الذي
يليه فلو كان نصف دينه الاول هكذا وتخص من الكفار ان كان يجره اشتغال وانطبق على
اطلاق التصور الاول ودان مفهومه على المسئلة الثانية ودخل في عموم المسئلة الثالثة
ومما نقله عن السروجي لا يخالف ذلك لانه لم يقيده فيه بالوقت والله اعلم

ولو حج أو ركب أو صلى صلاة أو طاف ولبي مثلاً قبل يظهر حجة

قال الترمذي في الافعال الستة لغير العيسوية قلت لم يذكر في البيت سوى
فانه لم يذكر الصور واعلم ان الواو بمعنى واذا لو اجمعت هذه الافعال كلها
باسلامه عيسوي كان او غير وسياً في فيه اشكال ثم قال وفي البيت فروع اختلفت
الرواية فيها قال قاضي خان وان ضام الكافر اوجج او اوى الزكاة لا يحكم باسلامه في ظاهر
الرواية وروي ابو دبر شهيدان حج على الوجه الذي يفعله المسلمون بان راو قضيماً
للأحرار ولبي وشهد المناسك مع المسلمين يكون مسلماً وان لم يشهد المناسك او
شهد المناسك ولم يلب لم يكن مسلماً وذكر في نظم الغوايد انه يصير مسلماً بالأحرار مع
الطواف وبأداء الزكاة الا بل بنية قال المصنف القول لا خصوصية فيمن خصه من
زكاة الا بل وما نقله غير ظاهر الرواية كما نقلت واما مسئلة الصلاة فقال في تمة الفتاوى
عن نوادر شهيدان حج من الحسن سيئل عن رجل ذمى شهيد عليه اليهود انه صلى معاصلاً
واحدة جماعة انجمله مسلماً ويضرب عنقه ان رجع الي كفره قال نعم واما اذا اقاموا
صلي وحده فان قالوا اصلحاً صلواتنا واستقبل قبلتنا فذلك وسوا قال اليهود كان

اماماً او غير ذلك ونحوه في فتاوي قاضي خان ثم نقل عن الطرسوسي عن البدائع في
الكافي بالفعل صحيح عندنا وحكم باسلامه ويسمى اسلاماً بطريق الالة وقال الشافعي
رحمه الله لا يصح من ذلك اذا صلى الكافر في جماعة او وحده عند مجده واستقبل القبلة
بحكم باسلامه ثم نقل عن الذخيرة صلى الكافي واحد من اصل الشك في جماعة حكم باسلامه
عندنا فان صلى وحده فعلى قول أبي حنيفة لا يحكم باسلامه ومن مشايخنا من قال لا يحكم
في الحقيقة فان ما ذكره ابو حنيفة تأويله اذا صلى وحده بغير اذان ولا اقامة وعند ذلك لا
يحكم باسلامه بالاتفاق وتأويل ما قاله ابو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى اذا صلى باذان واقامة
وحده وعند ذلك لا يحكم باسلامه بالاختلاف ثم نقل عن التمه انه يكون مسلماً بسلامة الجماعة
ولو صلى في غير وقت الصلاة لا يصير مسلماً وعن المنتقى النصارى اذا صلى وحده واستقبل قبلتنا
فليس باسلام لانهم يستقبلون قبلتنا وان صلى في جماعة خلف امام وكبر ثم افسد لم يكن
اسلاماً قال ونحوه في قاضي خان وفيها ما معناه لو شهد اليهود على ربيته يصلي سنة
ولم يقولوا في الجماعة فقال صلى صلاتي لا تقبل شهادتهم حتى يقولوا اصلحاً صلواتنا
واستقبل قبلتنا وانه اذا صلى صلاتنا اما ما لا يحكم باسلامه قال فقد ظهر لك مما
نقلت ان ظاهر الرواية في جميع هذه المسائل انه لا يصير مسلماً الا في مسئلة ما ذكره
موتما في جماعة فاطلاق صاحب الغوايد غير سديد **قلت** انه لو صلى وحده مستقبلاً القبلة
صار مسلماً وان صلى الي غير الكعبة لا يصير مسلماً والله اعلم ثم قال تنبيه مع كونه غيظاً
الرواية فلا بد وان يكون غير عيسوي كما مر وان يكون فعله مثل فعلنا حتى لو لم يغير قبلتنا
لا يكون مسلماً فان الجاهلية كانوا يلبون انتهى **قلت** التقييد بغير العيسوية لم يفت عليه
في كلام علمائنا رحمهم الله تعالى لكن في فتاوي البرازي وغيره ان اليهود والنصارى
الذين بين أظهرنا اذا قالوا واحدهم انا مسلم لا يكون مسلماً حتى يتبرأ من دينه ولو ان
بالشهادتين لا يكون مسلماً بدون التبري من دينه وتعليل ذلك باحتمال انهم يقولون انا
اردنا الاستسلام والذي نحن عليه او انه رسول الله الي العرب خاصة وان غير من مشركي
الرسالة اصلاً يكون ذلك كاف في اسلامه وهذا ظاهر اما في الافعال فالتعليل المذكور
لا يطرد بل يصرح ايماننا رحمهم الله تعالى بان الكافر اذا فعل كذا الا يكون مسلماً بل على
التعميم في كل محال عيسوي كان او غير الاثر اهم فصولاً في المقول لما كان محل اشتباه
واحتمال ولو كان في الفعل كذلك ليقينه على ان قاضي القضاة نجم الدين الطرسوسي
صرح بان الاحتمال في القول مفقود في الفعل وانه لم يقف على تحقيق الكلام في شمول
ذلك او تخصيصه في كلام علمائنا وان الذي تحذر تعميم الاسلام بالفعل كسائر الفرق
عيسوي كان او غير فكيف يخصه بالعيسوية وكلام الاحكام فيه النصيح بان الذي بين

ظهر ان المسلمين والعيسوية طائفة من اليهود اللهم الا ان يقال ويدخل فيهم من قوله
مثل قولهم من سائر الملل واما تخصيص مسألة التاذين في غير الوقت بالعيسوية
ومن في حكمهم فظاهر لما انه من قسم الاقوال لا الافعال وقاس هذا على الاذان هو
الذي اوجب للمولف التقييد بعيسوية والفرق بينهما قد صار ظاهرا والله الموفق في الشيء
اذ اصلي كافر جماعة او اذن في بعض المساجد يحكم باسلامه وكذا لو قال انا معتقد بحقيقة
الصلاة بحجة خلاف الصلاة وحده لانه لا يخص بشريعتنا وفي تعليقه ما يبرئك
الي انه اذا فعل فعلا مختصا بشريعتنا يكون منه اسلاما فان العيسوي لا يقول به ولو
قال به لم يكن مختصا بشريعتنا وقد صرح الكاساني في كتابه الذي صنفه في الفاظ الكفر
بذلك فقال الفصل الثاني ان الكافر اذا اتي بما يدل على اسلامه بان اتي بما يخص
بشرائع الاسلام بصفة الحال يقتضي باسلامه ثم انه في التفرع ذكر ما يصير به العيسوي
وغيره مسلما من الفاظ ثم قال او اتي بما يخص بشرايع الاسلام على وجه الحال ثم ذكر ما
تقدم من لزوم تركه وان لم يكن في شهادتنا سلك او شهد الناسك ولم يلبس لم يكن
مسلم لان العبادة لم تكن ولا بد من وجود العبادة على الحال الوجه لظهور الاختصاص
بشرائع الشريعة وحيث تمهد هذا في النظر في مطابقة نظمه لما نقله في شرحه وقد علمت
قد مناه انه ذكر في النظم خمسة امور وقال في الشرح ان الصيغة الستة يعود على غير العيسوي
يعني في البيت الذي قبله والذي ذكر في النظم الحج والزكاة والصلاة والطواف والتلبية واني
في الزكاة باؤ وفي الباقي بالواو فان قلنا انه يعني لان كل واحد من الامور المذكورة في
يكون اسلاما وقصة عدوها في الشرح يقتضيه يرد عليه انه لم يقل احد بان التلبية وحده
اسلام ولا الطواف وحده اسلام وان قلنا انها بمعنى او فيما عدا ولي وفيه الجمع خرج الكلام
عن اسلوبه على انه لم ينقل ذلك لكن رايت في فتاوي البرزاري طائفي ولي كما يطوف المسلمون
صار مسلما ويحرم التلبية لا وكذا في غيرها وفي المتن والواحد من ولي شهد الناسك
كان مسلما وان لم يكن في شهادتنا سلك او شهد الناسك ولم يلبس لم يكن مسلما وقد علمت
ما فيه على اني لم اقف لهم في الصور على كلام سوي ما تقدم عن فتاوي قاضي خان وهو
ظاهر لانه ليس مما يخص بالاسلام وقد يطابق صومهم ايام رمضان وكذا الزكاة لم
اقت عليه الا فيما نقله عن صواب الفتاوى والمنقول في غالب الكتب ما قدمناه وذكر في
البرازية ان مما يصير به مسلما سجوده عند سماع اية السجدة وهذا لم يذكره المولف والله اعلم
وان جتمع استوي لغيرك قد نوا وحالا وجها لا وذا العلم اخر و
مسألة البيت من القبة ويزن الفتاوى المعصية ابي حامد وقال اراد في دار الحرب ان يشتري
اساري وفيهم رجال ونساء وعلماء وجهال فالاول ان يشتري الرجال حتى لا يصير العوانا علينا

والجبال

والجبال تحافظه على اسلامهم قال رحمه الله يريد بالقائل شيئا لم يدع جوازا ان كان منصوصا
عن السلف فسمعا وطاعة والافضية الدليل ان يكون شرا النساء اول صيانة لافضاع المسلمين
قلت والعلم احترام العلم انتهى قال المولف وجهال الرجال بعد عن الردة من النساء
لنقص عقولهن ودينهن فعلى قول ابي حامد يقدم على الرجال مع ما فيه من تقليل الزنا
ومع ما على به العلم بالاستئذان براهيم والاعتماد على فتوهم وحلول بركتهم واما الجبال
فان استمر وان لم يكونوا عونا للمسلمين فلا يعينون عليهم بالاختيار وان اردوا فقد
لحقوا بهم **قلت** وفي فتاوي الامام حافظ الدين البرزاري واذا استوعبوا غار جبال
الي دار الحرب فازاد رجل فداها وما له لا يفي الا باحد ما يعتدي الفاري الجاهل لانه
ترك رعايتهن على دينه ويكون حرا عليا والعالم مأمون على دينه فلا يخاف على ايمانه
وربما يكون سببا لهذاية طائفة كما حكى ان عالما اسروا هتدي به طائفة وجا الى بلاد
الاسلام بهم وبعض المتأخرين من خوارجهم اختاروا ان يقدموا العالم في هذا الشبهة والمادة
على الرجل قال في الفتاوى تأخير العالم الفضلة لانه لا يقد على خداعه والجاهل يفتدع
ومن قال حذوا المال واعزوا ما نوي به صله فاما لوضا يقتضيه
من مبتدأ وقال صله وحذ وما بعد محكي القول مستدا فان ويصير الجزاء المسلم من
التخصيص والمزيد قال لو دفع شخص الى شخص الفاء وقال حذوا هذه الفاء واعزوها ولم يبق
بالدفع الصلة فانما يقتضي رضا في ذمته اذ ليس في كلامه ما يقتضي الهبة ولا الصدقة ولا
في قبض المال ان يكون مضمونا قال ورايتها في النهاية مع حكاية اخرى من خطها وسند عتيق
وفي غير المعنى نحو ما تقدم والله **قال في الرد بالست جها** كذا قالوا الشيخ المحقق
الديبا الفروع وقوله لست احبها في موضع نصب معقول القول الاول قال صون المسئلة
ما لو قال شخص في الديبا لا احبها وازاد بذلك الاستحقاق بالبنى صلى الله عليه وسلم
والاحقار به فانه يكفر لما صح انه صلى الله عليه وسلم كان يتبع الديبا هكذا قاله ثم حكى عن
الطبري عن ابي يوسف انه كان جالساً مع هارون الرشيد على المائدة فزوي عن النبي صلى
الله عليه وسلم حديثا انه كان يحب القرع فقال حاجب من حجابها اما انما فلا احب فقال
ابو يوسف يا امير المؤمنين انه قد كفر فان قاب واسلم والافاضة بعنفه فتاب
واستغفر حتى من من القتل واذا قد علمت ذلك فاكبت على البيت ساعة الفتاوى الطبري
وفي ظني رايتها في التخصيص والمزيد ايضا والله تعالى اعلم **قلت** قد ذكر البرزاري مسألة
ابي يوسف ثم قال وهذا محمول على انه على سبيل الاستحقاق وفي كتاب الكرامة من
التخصيص والمزيد وحل قال لا احب القرع اما ان اراد به لما كان يحبه صلى الله عليه وسلم او
قال ذلك لمرضاه به فالاول كذا انه استحق بوسول الله صلى الله عليه وسلم والاني لا

لانه لم يستحق ان يوفي الذخيرة ولو قال رجل مع غيره كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
سبح كذا مثلاً بان كان يجب القبر فقال ذلك لغيرنا لا لاخته يكفر هكذا روي عن ابي يوسف
نضا وبعض المتأخرين قالوا اذا قال ذلك على وجه الاهانة كذا انتهى وعلم من هذا عدم
المخصوصية بالقبر بل كل ما كان محبة صلى الله عليه وسلم لم يعد ذلك وكان حسناً لان
الكلام قد يكون كذلك وقد لا يكون بان يكون الموضع به او لانه لا يوافق من جهة يحصل
له الضرر باكله سيما وقد صرحوا بان الاستخفاف به لسفاهة كثر في غير موضع والله اعلم
قلت فروع غريب مهم قال في الذخيرة اذا قال لغيره سوا ربك او قص شاربك
فانه سنة فقال لا افعل ان انك اصلاً يكفر وقد نظمت في بيت لكثرة وقوعه تحذيراً
قلت ولو قال سوا ربك لسنة فان قال الكفره ان كان ينكره
اللام في قول السنة تعليلية اي لاجل السنة وفي البرازية قيل في الاطفا سنة
لا افعل وان كان سنة كذا قول وهذا يجري في مسألة قص الشارب وقال في امر الكلا
والحاصل انه اذا استخف بسنة او صديقه من احاد بنه عليه السلام كفو تحت هذه الاكل
فروع كثيرة ذكرها في الفتاوى فلفظ **قلت**

• كذا قيل الاطفا لم يقل لا وان يكن • هو السنة المنقول في الكتب يكفره
• ومما استخف الشخص لو ما بسنة • كذا حديث كفرة يتقذر
يكفر مبني للجهول وهذا البيت الثاني مشتمل على الحاصل الذي يجري عليه الفروع وهو
الفصول العبادية رجل قال لا افرح خلق راسك واقم اذا فرك فان هذا سنة النبي صلى
الله عليه وسلم فقال ذلك لرجل لا افعل وان كان سنة فهذا الكفر لانه قال ذلك على سبيل
الانكار والرد وكذا في سائر السنن خصوصاً في سنة هي معروفة ونبوتها بالقرآن والسنن
وغيرها علم **وقيل له ما شئني الله قال لا كذا ما تخاف الله بالشيء يكفر**
مسئلاً البيت من القية رقم للبقايا وقال قيل له الا شئني الله ولا تخاف الله فقال
لا كفرة وفي قاضي خان ما معناه اراد ان يضرب غيره فقال له ذلك لغيره ما تخاف الله
قال لا روي عن محمد بن احمد انه سئل عن ذلك فقال لا يكفر لانه ان يقول التقوي
فيما افعل وان كان راه في معصية فقال له اما تخاف الله تعالى فقال لا يصح كذا فراه في
الثاويل وكذا اذا قيل لرجل الا تخشى الله فقال في حالة الغضب لا يصح كذا وفي العاد
قال عقبه هذا وقيل ينبغي ان يسأل ما اراد بقوله لا ان اراد به في الخوف يكفر وان اراد
به شيئاً آخر لا يكفر فقوله لناظم يكفر على هذا ويكون التكفير حقيقياً موضع اتفاق
ويؤخذ من مفهومه انه اذا لم يرد النبي لا يكفر وقال قاضي خان قيل ما قد سئل عنه
طالت المشاجرة مع الزوجين قال لها خاف في الله والتقية فقال لا اخاف ولا اتقيه قال

ابو بكر محمد بن الفضل ان كان غايته على معصية ظاهراً فاجابته بهذا ارتدت وبانت منه
وان كان امراً لا يخاف فيه من الله لم تكفر الا ان يريد به الاستخفاف فبين من وجهاً
قلت وفي فصول العبادي سئل عبد الكريم عن قال لامرأة حال المعانعة لها اما
تخافين الله فقالت لا ينبغي ان لا تكفر بهذا القدر لان الظاهر ان مرادها من ذلك انه لا
تخاف الله تعالى حقيقة الخوف واكثرنا لا يخاف الله تعالى حقيقة الخوف ولو لا ذلك لما
عصيناه ووجه اخر ان لهذا الكلام مراداً ولا يمكن ان يقال لا يخاف الله لانه كرم حليم
فلا يحكم بكفره قايلاً الا اذا كانت هذه المقالة على وجه الاستخفاف والاستهزاء وهذا
يخالف ما سبق لان ترك الصلاة معصية فعل ما سبق بكفره والله سبحانه وتعالى اعلم
وما جاء في حديث الله في شرب خمره وتكفير بالحد في الشرب تذكر
مسئلة البيت من القية رقم للقاضي عبد الجبار وقال لو قال عند شرب الخمر
كفران ذكر لاجل الشرب قال وفي حقيق من كتب اصحابنا انه لو سمي عند شرب الخمر
لاجله يكفر ولو سمي عند فعل الزنا فذلك وعلى هذا اكل فعل محرر ونقل عن القية
قال لاجنبية مكين من الزنا الله بكفره انتهى **قلت** ما ذكر الشيخ عن حفظه
منقول قال البرازي شرب الخمر قال لسم الله او قال ذلك عند الزنا او عند
اكل الحرام المقطوع بحرمة او عند اخذ الكعبتين للتدبر كذا لانه استخف بسم الله
وعنه اذا قال مشايخ حراز من الكمال او الوزان يقول في العدد في مقام ان
يقول واحد بسم الله ويضعه مكان قوله واحد لانه يريد به ابتداء العدد الا انه
لو اراد ابتداء العدد لقال بسم الله واحد ولكنه لا يقول كذلك بل يقتصر على بسم الله
يكفر وان قال عند الفراغ الحمد لله لا يكفر عند بعض المشايخ لان جرح وقع على الخلا
من الحرام وقيل يكفر لانه وقع على اتخاذ الحرام فان نوي بعامل على نيته وان لم يرد
شيئاً لا يكفر لما ذكرنا من يقين الاحتمال الذي لا يلزم فيه الكفر انتهى وهذا يقتضي
ان مسألة المنظومة فيها خلاف وان الاتفاق على التكفير بالتسمية اوله واول كل فعل
محرر فينبغي ان يقيد النظم بذلك ويضم اليه مسألة الابتداء وقد فعلت لك فقلت
وقد قيل لا والبعض نظرية وتسمية عند الحرام تكفر
قولي وتسمية مبتدأ آخر تكفر اي اليه قال في العبادية حكى الامام المعروف بالمستطيل
عن مشايخنا ان من اكل طعاماً محرماً او قال عند اكله بسم الله يكفر لا يستخفافه باسم الله
ومن دفع المال الحرام لسائل فكفر اذا رجا به ان سيؤخره
ولو علم المظلي به قد عا له وامن من اعطى فالا شئني كفو
المراد بالسائل هنا الفقير المستعطي ومسئلاً البيت من الظهيرة رجل دفع اليه

من المال الحرام شيئا يرجو به الثواب يكفر ولو علم القبر به لك فدعاه وامن المعطي
كفر اجمعا قال المؤلف وينبغي ان يكون كذلك ولو كان المؤمن اجنبيا غير المعطي والثابت
وكثير من الناس عنه غافلون ومن الجهال فيه واقعون **قلت** وفي فتاوى البزازي
ذكر بعد هذه المسئلة مسئلة استحلال الخمر وعلل بانه استحل الحرام القطعي وقال نعم
لهذه العلة ان مسئلة التصديق ايضا محمولة على ما اذا تصديق بالحرام القطعي لثبته
اذا اخذ من انسان مائة ومن اخر مائة وخطبهما ثم تصديق به لا يكفر لانه قبل اذا انقضت
وان كان حراما لتصرف لكنه ليس بحرام لعينه باقطع ثم استدله اقول وهذا على
قول الامام لانه يري الخلط استهلاكا والله تعالى اعلم قال وقد وقع في ديارنا ان
السلطان يبعثون على العلماء والشيوخ بما لا يسمون ويدعون لهم ان مال اخذ لعينه
من مسلم او معاهد بعينه بلا خلط ولا تغيير في حال الاخذ والمعطي معكوما اقول يعني
اذا كان الاخذ عالما بذلك وقد نقل هو قيل كتاب الزكاة ما يخذ الا عونه من المال
ظلم ويخلط بماله وبما لم يظلموا اخر ملكا له وينقطع حق الاول فلا يكون اخذ عندنا
حراما محضا نعم لا يباح الانتفاع به قيل اد اما يدل في الصحيح من المذهب والله اعلم
وقد كثر وامن في حلاله يقول لا احب حلالا ولا احب حراما اخبرني
صوت مسئلة البيت انه دفع شخص الى شخص مسلم شيئا وقال له كل هذا الحلال او قال
حلال فقال لا اكله والحرام احب الي فانه يكفر قال وفي الفتاوى الظهيرية ولو قال
كل من الحلال فقال الحرام احب الي يكفر انتهى ثم نقل عن قاضي خان رجل قال اني اخا
الي كثر المال والمال الحلال والحرام عندي سواء لا يحكم بكفره و فرق المصنف بان
هذا يحتمل التاويل بخلاف الاول لانه يريد بالتسوية التوصل بها الى الفرض وفيه
كل منهما رزقا كما هو رأي اهل السنة قال وهو محل حسن والله تعالى اعلم **فرغان**
مها من فتاوى البزازي وهما في غيرهما ايضا قال استحل الجماع حالة الحيض كغيره وان
استحل حالة الاستبراء لا لكن لا يبدع ويضل وقيل ان استحل متاويلا بان الهبي للتميز به
لا يكفر وان استحل مع اعتقاده الحرمه يكفر والمرحى مال الي التكفير مطلقا وفي الذخير
استحلاله حالة الحيض ليس بكفر الا ترى ان جماع الزوج الثاني لو وقع في حال الحيض حلالا
وعلى الثاني حليف لا يطا وطيا حراما فوطي امراته حالة الحيض التي طاهر منها لا يحسن الا ان يتوب
وقد نظنا في بيتي قلت محلل وطى الحيض كغير بعضهم وفيمن تحريمه البعض محصور
والطلق منعاً بعضهم ثم يدعونه مثل الاستبراء وهو المحذور
والصحيح في تحريمه لتحليل وطى الحائض يعني اذا لم يعتقده التاويل في النبي بل قال
بانه للتحريم ينحصر فيه البعض التكفير الماويل والصحيح في به التحليل والوطي في الحيض

مثل الاستبراء اي مثل قوله في اعتقاد حل الوطى في مدة الاستبراء والله اعلم
ويطلق للذي يركب بعله وليس له رفع البناء ويقصود
مسئلة البيت من الذخير **الاول** اهل الذمة لا ينعون عن ركوب البعل لانه نتيجة
الحرام **قلت** انما لا ينعون عن ذلك اذا كان على الاكف مع مخالفة لهيئة المسلمين
صرح به في الذخير ومقتضى كلامه ان لا يباح لهم ركوب البعل اذا كان فيه العبد
والشرف فانه علل به منعهم من ركوب الخيل لانه من باب العز والشرف وكل ما كان من
باب العز والشرف فان اهل الذمة ينعون عنه لانه من اهل الصغار انتهى ومن هذا
الاصل تعرف احكام كثيرة لهم تسمى على اختلاف الزمان والعصور والله اعلم **الاشهر**
انهم ينعون عن القبل في بنائهم على المسلمين قال والمسئلة معروفة منقولة ونقل
هذا عن الفوائد ثم قال اقول فنقل عن قاضي خان فان اهدمت بيعة او كنيسة من
كنايسهم القديمة فلهم ان يعروها في ذلك الموضع كما كانت وان قالوا نحن نحولها من هذا
الموضع الى موضع اخر لم يكن لهم ذلك بل يبنونها في ذلك الموضع على قدر البناء الاول
ويمنع عن الزيادة عن البناء الاول انتهى ثم استدله بحديث الاسلام يعلم ولا يفعل
عليه **قلت** ما نقله عن قاضي خان لا يثبت ما ادعاه لجواز الفرق بانه انما
منع من الزيادة في الكنايس لانها موضع الكفر بخلاف البيوت وقد علموا حرمة البناء
لها بان القصد لهذه البناء المعصية ولانه يلزم من القياس عليه في الدور انه اذا
كانت له دار عالية على دور المسلمين فانه يهدم له ان يعيد بها اعلى من دور المسلمين
على ما كانت وهو ممنوع عن ذلك على ما سياتي نقله ثم انه نقل عن بعض العلماء انه
الي عدم جواز المساواة ايضا مستدلا بالحديث السابق ومنع ذلك على ذلك بان
المساواة ليست باستقلال ومنع قياسه على المنع من المساواة في الزيادة للمسلمين
بانهم جوزوا ابتداء ان العالية على دار المسلم وسكناها اذا املكها ذلك المأم تهدي
فانه لا يعيدها وانما منعوا عن ما ذكرنا فيه من التمييز والتمييز عن ذلك وارادوا التكا
ماخوذ عليهم بخلافه انتهى **قلت** وفي الكلام استمارطة هو عمقه من انسا البناء
عاليا على بنا المسلم ويؤخذ عدم المساواة من القياس على التمييز وما ذكره فارقا
من جواز ابتداء ان العالية وسكناها لا يدل على جواز احداث ذلك لانه لا ينعقد
في البناء ما لا يفتقر في الابتداء وهو ما مورعاً يمين في شأنه كله وهذا منه فلا يكون
له المساواة للمسلم في البناء الذي يحدته فتأمل والله اعلم
وما ينبغي يتبع دار المسلم فلو شترى في المضرب السبع تحب
اذا ما اشترى من مسلم ورواية اذا كان ذاتي المضرب يسوق

الضار الأربعة في بيعنا و اشتري و يجبر و اشتري و اجعة للذي في قوله و يطلق
للذي و البيعان مستملان على مسلمين من قناوي قاضي خان و غيرها **الاول** قال اذا
اشتري الذي دار في المصرة ذكر في العشرة الخراج انه لا ينبغي ان يباع منه ولو اشتري بحجر
على بيعها من المسلم وهذا اما اشتري عليه البيت الاول و الشطر الاول من البيت الثاني
الثانية قال و ذكر في الاجازات انه يجوز الشراء ولا يجوز على البيع الا اذا التزم ذلك
فحينئذ يجوز على البيع و الى ذلك الاشارة بغير البيت الثاني قال المؤلف و اعلم ان هذه
المسئلة تخالف اطلاق الاصحاب في الشفعة حيث ينتمونها للذي و لم يفرقوا بين ان
يكون المسلم اشتراها من ذي او مسلم قال اللهم الا ان يراد بهذا الإطلاق ما اذا
اشترها ذي من ذي او كانت الدار في غير المصومع اني ما رايت احدا من الاصحاب
صرح بانها للذي من المسلم الا ان تعليلهم يقتضيه ثم نقل من كتاب مغني ابن قدامة
انها ثبت للكاثر على المسلم في قول جماعة عد منهم اصحاب **الراي قلت** وفي الترجمة اذا
مصر المسلم مصر كاللوفة والبصرة فاشتري بها اناس من اهل الذمة دورا
يسكنون بها مع المسلمين لم يمنعوا من ذلك هكذا ذكر المسئلة في السير الكبير هكذا ذكر
في الاجازات في ذلك وفي العشرة الخراج يمنعون عن شراء الدور للمسلمين في امصار المسلمين
ثم وجه كلام الروايتين **تكميل** مهم بذكر مسئلة اعادة المنهد من البيع والكاثرين نقلت
في ثلاثة ابيات فقلت مستعينا بالله ومتوكلا عليه

يعبد و ذو صلح قديم كائش بطين و لبن لا تقبل و تكبر
و يمنع عن تشييد الدار باجر و شيد و اجار و ذو القول النص
و تخصص هذا بالقرى الكراهة كقول علي الخمار عندي اظهر
اعلم انني لحقت هذه الروايات و الكلام عليها في شعبان سنة ثمانمائة لما وقع الكلام
في امر الكنيسة التي عمرت باسك من اعمال القاهرة المحروسة و سبكت هل يعاد
المنهد من الكائش القديمة ام لا و اذا قلتم تعاد فصل تعاد بالنقض القديم ام
بالجديد و كتبت الجواب على سبيل الاستحسان بما خاضه مسبوكة في تصانيف
هذا الكلام على انه قد نقله اجلة السادة الحنفية الكرام و وقع هذا الاختلاف في
عبارات الذين نصبوا انفسهم للافتاء في هذه الايام بحيث افضى الحال بينهم الى التنازع
والخصام فاستخرجت الله تعالى في ابراز هذا النظام و تحرير القول في هذه المسئلة
على ما وقع به الاتفاق و الاحكام و تقدير المذهب الذي يجب ان يعتمد اهل الفتوى
والاحكام و ارجوا للتواب من الملك العلام و هو حسي و نعم الوكيل و الحاصل ان الكلام
يتوجه في البيع والكاثرين في ثلاث مواضع الاول في احداث الثاني في اعادة المنهد

الثالث في هدم ما كان منها قديما في امصار المسلمين **الاول** فانه لا يجوز احداث
بيعة ولا كنيسة ولا بيت دار ولا بيت صن في امصار المسلمين ما فتح منها عنق او
صلحا في قول الكل و اما في البوادي والقرى فقد اختلف فيه المشايخ باختلاف
الروايات والصحيح من المذهب الذي عليه المحققون انه لا يجوز ذلك فيها ايضا هو
قال قاضي خان وهكذا ذكر الحسن بن زياد عن ابي حنيفة و به اخذ عامة المشايخ و
الذي جزم به في الحواشي القدي و لم يفرج على غيره و لم يحرك فيه خلافا ولا اختلافا
وما وقع في بيان البداية وغيرها من جوار الاحداث في السواد والقرى فقد نص
قاضي خان وغيره على ان ذلك كان في قرية الكوفة وكانوا كراهة اهل الذمة و قال
شمس لامية الرضوي رحمه الله انه الاصح وهو الذي عليه مشايخ بلخ و قد صرح ائمتنا
بغير موضع انهم يمنعون عن ذلك في ديارنا و قد نقل في شرح المستوفي عن بعض ائمتنا
ان جوار الاحداث انما هو في قرية لاهل الذمة فان كان موضعها فيه جماعة من المسلمين
ينبغي ان يكون لهم قاضي و يكون فيه مشير فان هذا كما لم يمنعوا ما يمنعون عنه في
المصر و قد اشار الى المنع في السير الكبير كما ذكر قاضي خان وفي هذا الفتاوى في هذا الموضع
اذ قد علم به انه لا يحل الاقبا بالاحداث في القرى لاحد من اهل زماننا بعد ما ذكرنا
من الصحيح والاختيار القوي و اخذ عامة المشايخ ولا يلتفت الى فتوى من اتقى ما يخاف
هذا ولا يحل العمل به ولا الاخذ بفتواه و يجز عليه في الفتوى و يمنع لان ذلك منه محذور
اتباع هوى النفس وهو حرام له ليس له قبح الترجيح ولو كان الكلام مطلقا فكيف
وجود النقل بالترجيح والفتوى فتنبه له ذلك والله تعالى الموفق **الثاني** في اعادة المنهد
اعلم ان كلمة ائمتنا متفقة على ان ما فتح من الامصار عنق ثم صولحوا على ان يجعلوا
ذمة يمنعون فيه من الصلاة في بيعهم وكما يشهد لاهل الذمة لما اخذت من ائمتنا فيكون
لايقا الكائش بعد ما ظهرت شوكة المسلمين عليه حكم احداثه ابتداء فان كانت قديمة
امرهم ان يجعلوها مساكن فيقبلونها ولا ينبغي ان يهدمها لانها لما فتحت عنق و قد
صار المسلمون احق بها فهو كصوم امصار المسلمين و انما لا يهدمها لان الغرض يحصل
بجعلها مساكن فلا يحتاج الى التخریب فلا خلاف في انه لا ينبغي كنيسة في مصر الامصار
التي فتحت عنق فضلا عن ان يقال يجوز اعادة المنهد منها و اما المفتوحة صلحا
ففي التي يتوجه القول بعدم منعهم من اعادة ما هدم فيها من الكائش والبيع القديمة
وقال قاضي خان في فتواه في كتاب السيد و ان الهدمت بيعة او كنيسة من القدم
فلهم ان يبنوها في موضعها كما كانت وان قالوا بغيرها من موضع الى اخره لم يكن لهم ذلك
بل يبنوها في ذلك الموضع على قرار الاول و يمنعون من الزيادة على البناء الاول و نحن

في المحيط والبدائع وغيرهما من كتب المذهب المعتمد ولم اجد في شيء من ان لا تعاد الا
بالنقض الاول وكون ذلك مفهوما لاعادة شرعا او لغة غير ظاهري على انه قد
في بيان محروجه الله بلفظ ينفوا وفي عبارة قاضي خان في كتاب الاجازات بلفظ ينفوا
وليس في شيء من اللفظين المذكورين ما يشعر باستتراط النقص بل هو مشعر بصدق مقتضي
الاطلاق عدم اشتراط ذلك نعم قد صرحوا بمنعهم من الزيادة على ذلك والزيادة
كما تكون كيفما فيؤخذ منه انهم لا يثبتون ما كان باللبن بالاجر ولا ما كان بالاجر بالجر ولا
ما كان بالجر يد وحسب الفضل بالنقي والساج ولا يبالون بغير ذلك ولا يبالون بغيره
وهذا غاية ما يفهم من هذا الكلام ثم اني رايت في الحاوي القديسي ما لفظه ولا يجوز احد
بيعة ولا كنيسة ولا بيت نار او صنم في دار الاسلام في المدن ولا في القرى وكل بلد تمت
بالصلح على ان يجعلهم ذمة لا يتعرض لكائسهم القديمة ويمنعون من احداثها وما فتح
فقد اتخرب كائسهم واذا اهدمت البيعة والكائس القديمة لذي الصلح اعادوها باللبن
والطين الى مقدار ما كان قبل ذلك ولا يزيدون ولا يشيدون بالجر والسيد والاجر
واذا وقف الامام على بيعة جديدة او بناها فوق ما كان في القديم خربها وكذا ما
زادوا في عمارة القنوق هذه هو الذي نظمه لاني لواقف عليه في كلام غيره بعد التبع الكبير
القول هو المنصور عدي على ما اشرت اليه في النظم والوجه لتصره انهم اطلقوا عليه
وما خطروا الاصحاب مكة كائنا ولكن عند الثلاثة يحظر
المحظور المنع قال وصون المسئلة ان اصحابنا اجمع اتفقوا على انه يجوز للكافرين
يدخل مكة ولم يمنع من ذلك احد منهم وقال الثلاثة مالك والشافعي وأهل بيعة ثم ان
الطرسوسي صاحب الفوائد نظم في بيتين من كتاب الكواحة ان الكافر يمنع من دخول
مكة المشرفة حيا كان او ميتا قال وليس هذا اثبات في المدينة الشريفة ونقله في
الشرح عن الغاية شرح الهداية وصون ما نقله عنه انه قال في آخر الحج والوجه السابع
والثلاثون يمنع الكافر من دخول مكة مقيما كان او مارا عند الجهور وانفقوا على منعهم
من الاستيطان بخلاف المدينة ولا يدفن فيها مشركا انتهى قال واعلم ان هذا الذي
نقله لا يدل على ان مذهب الاصحاب كذلك قال وهذا وهم وقع لصاحب الفوائد غفلة
فان كتب الاصحاب كلها ناطقة بالجر اذ المسئلة في الجمع وشرحه والكنز وشرحه والوافي
وشرحه قال وفي كلام صاحب الغاية ما يشعر بالاتفاق على عدم الاستيطان بمكة وسيا
الفرق بين الاستيطان والدخول وكذا ذكر صاحب المغني عن الحسابات عن الاصحاب
ولم اقف على في كتب الاصحاب قال ويحتمل ان يكون مراد صاحب الغاية بالاتفاق اتفاق الجهور
وهم الثلاثة كما مر والله تعالى اعلم قلت اما ما ذكر من الوهم الذي زعم وقوعه للطرسوسي

والغفلة

والغفلة فليس كذلك ففي الذخيرة بعد ان نقل عن محمد انه لا يحل دخول الكافر المسجد
الحرام قال سبحانه ان تعلم ان اصل الذمة لا يمنعون عن الدخول في سائر المساجد سوى
المسجد الحرام عند علمائنا رحمهم الله تعالى وان المنع قول محمد الاخر وجهه قوله تعالى
اما المشركون نجس فلا يقربوا المسجد الحرام بعد عامهم هذا اي بعد عام الفتح فقد خص
المسجد الحرام بالنهي عن الدخول فيه فدل على حرمة الدخول في المسجد الحرام وعلى
اقتضار الحرمة عليه ثم اخذ في وجه القول الاخر وذكر الجواب عن التعلق بالآية
من ثلاثة وجوه ثم قال الجواب الثالث ما حكى عن المفسر ابي اسحاق الكاتب ان
المراد من المسجد الحرام المذكور الحرم لا المسجد بعينه والمسجد الحرام يذكر ويراد به
الحرم قال الله تعالى هم الذين كفروا وصدواكم عن المسجد الحرام والمراد هو الحرم فان
الكفار منعوا رسول الله صلى الله عليه وسلم عند دخول الحرم ومكة لا عن دخول
المسجد الحرام بعينه فكان تأويل الآية انهم لا يمكنون توطينهم في الحرم بعد عام الفتح
كما يتوطلون قبل الفتح كيلا يجتمع في جزيرة العرب دينان كما نطق به الحديث وقال
صاحب التاويلات المراد من الآية النهي عن دخول مكة لا عن دخول المسجد الحرام
وفي آخر الآية ما يدل على ذلك الله تعالى وان ختم عيلة فسوف يغنيكم الله من فضله والى
النهي عن الدخول في المسجد بعينه لا عن دخول مكة لكانوا الايمان قول العيلة لا يمكن
مكة ويحرمون فيها وروى انه لما نزلت هذه الآية قال المسلمون انهم كانوا يأتون بالمدينة
يتبايعون والان تنقطع المتاجر ويضيئ العيش فانزل الله تعالى وان ختم عيلة فهذا
ما ذكر في كتاب الاستحسان وذكر قبله في كتاب السير معي ذلك وعبارته بعد ذكر
دخول ابي سفيان المسجد والحاصل على قول علمائنا رحمهم الله لا يمنعون عن الدخول
في سائر المساجد سوى المسجد الحرام وهل يمنعون عن الدخول في المسجد الحرام ذكر
في السير الكبير المنع وفي الجامع الصغير عدمه قال وهكذا ذكر الكرخي في مختصره قبل
ما ذكر في الجامع الصغير قول الامام واي يوسف ومحمد الاول وما ذكر في السير قول محمد
الاخر لان السير الكبير اخر تصنيف صنفه محمد في الفقه فالظاهر انه اورد ما استقر عليه
الحال من قول ثم ذكر بعض ما قد سناه فظهر لك هذا ان المسئلة في كتب الاصحاب
وان القائل بذلك امام الهادي ابو منصور لما تروى رحمه الله ولا وهم الطرسوسي ولا
غفل وكان اطلاعه اوسع من اطلاع غيره واما ما ذكر من مسئلة الاستيطان وانه
لم يقف عليها في كلام الاصحاب عجيب من الاول فانها وان كان فيها نقلها آسان اليها
لكن قال في الذخيرة ايضا بعد ذكر عدم جواز بيعهم الجور وابقا البيعة والكائس في ارض
العرب ونحو ذلك لان هذا كله مبني على سكني اهل الذمة في ارض العرب واهل الذمة لا

يمكنون من السكنى في ارض العرب قال في شرح السيد الكبير كرامة لرسول الله صلى الله عليه وسلم
 فانه موضع ولادته ومنشأه والى ذلك اشار بقوله لا يجمع في ارض العرب دينان
 الحديث وعلله باظهار شرفه **قلت** وهذه اصرح في منعهم من استيطان المدينة ايضا
 لانها من ارض العرب وتعليقه باظهار شرفه صلى الله عليه وسلم يقتضيه بل يقويه وسياسة
 منه ما هو اصرح منه ثم قال ولو دخل مشرك ارض العرب لكان بيعها ثم يخرج الى بلاد
 لا يمنع من ذلك وانما يمنع عن ان يطيل الملك فيها حتى يتخذها مسكنا وفي شرح السيد
 الكبير بعد ان ذكر ذلك بانه قال حتى اذا اراد الرجل من اهل الذمة ان يتخذ ارض
 العرب مثل المدينة ومكة والطائف والربذة وادي القرى فانه يمنع من ذلك لان هذا
 كله من ارض العرب وقد بينا ان ارض العرب من عدن الى مكة طولها ومن عدن الى اقصى حزم
 من اليمن مائة وعرضا وقد استخفى الله تعالى وبيئت ان الوهم وقع له وان المنع منقول عنه
 فقلت . وذا وهم للشيخ والسنة عندنا . حكايته عنها الذخيرة تسفده
 ونهت على تسمية الكتاب الذي جلي فيه ذلك وخاصل كلام المصنف توجيه قوله جواز
 الدخول وان المنع من الاستيطان لا يستلزم المنع من الدخول والله اعلم
وتعليقك الذكر المظهر كافر **الاول** انه يجوز ومضى **الذكر حين يظهر**
 مسئلتنا البيت من الظنية **الاول** انه يجوز تعليم القرآن للكافرين قال واذا اقام
 الكافر من اهل الحرب او الذمة كرجل من المسلمين على القرآن فلا بأس ان يعلمه
 في الدين لكن لا يمس المصنف **الثانية** قال ولو اغتسل ثم مسه فلا بأس ان يمس المصنف
 والاحسن صوته عنهم **الثالثة** في الذخيرة ذكر مثل ما في الظنية وعلى جواز التعليم
 بلعل الله ان يقبل بقلبه فيكون سببا لسلامته ونقل عن القاضي الامام ركن الاسلام
 علي السعدي ان تعليم الفقه كذلك والله سبحانه وتعالى اعلم
والليل اول المال تحدر كافر **والليل للانكسار** **لو قام تعذر**
 يحذر مني للجهول وقد استعمل البيت على ثلاث مسائل من الذخيرة **الاول** اذا دخل
 يهودي الحرام هل سباح للحاد من المسلم ان يخدمه قال ان خدمه طمعا في فلو سه فلا
 بأس به وهذا **الاول** **الثانية** ما قال بعد ذلك فان فعل ذلك تعظيما له ينظر ان
 فعل ذلك ليميل قلبه الى الاسلام فلا بأس به وان فعل ذلك تعظيما له من غير ان ينوي
 شيئا مما ذكرناه كنه له ذلك **الثالثة** قال واذا دخل ذي عيب مسلم فقام له ان قام
 طمعا في ميله فلا بأس به وان فعل ذلك تعظيما له من غير ان ينوي ما ذكرنا او قام
 لغناه كنه له ذلك انتهى قال الطرسوسي ان قام تعظيما لذاته وما هو عليه كفرا لان
 الرضي بالكفر كفرا فكيف تعظيم الكفر ثم انه جواز الخدمة في غير الحرام قياسا على مسلة الحرام

لا بأس

وهو ظاهر من كلام الذخيرة اقول قد فاقنا النظم ذكر التعظيم لليل للاسلام والقيام
 بنية ذلك وان التعظيم بدونها مكروه فانه انما تعرض لجواز الخدمة لليل والقيام لجله
 مجرد عن الاشارة الى التعظيم وعدمه الذي ينبغي عليه الكراهة وعدمه فثبت البيت للانسان
 ذلك **قلت** ونعذر كفار المال وان ميل . وتعظيمهم والقوم لليل يغفروا
 وان تكن الخدمة وتعظيمهم والقيام لهم لاجل الميل للاسلام احياء وتعظيم ليل
 اذا اول مال للكوافر يغفر فقول لنا اي الميل للاسلام يغفر ومعناه ان كان
 لغفر ذلك لا يغفر ويكن ويدخل في التعظيم المجرى عن القصد والتعظيم للغف
ولو قام للسلطان او قتل الثوري وحياته تعظيما له لا يكفر
 المراد بالثوري هنا الارض وقد استعمل البيت على مسلتين **الاول** لو قام للسلطان
 اي في خدمته على وجه الحقبة والتعظيم لا يكفر وكذا الوكيل الارض بين يديه على هذا
 الوجه فلو كان على وجه العباد لا يكفر **الثانية** والمصنف لم يغفر الاولي وفي شرح
 المختار تقبل الارض بين يدي السلطان او بعض اصحابه ليس بكفر لانه تحية وليس بعبادة
 ولو اكره على ان يسجد للملك الافضل ان لا يسجد لانه كفر ولو سجد عند السلطان على وجه
 الحقبة لا يصير كافرا انتهى وفي فتاوي قاضي خان حكمة وكذلك في الواقع الحسية
 لو قيل للمسلم اسجد للملك والاقول ان لا بأس به ان يسجد للملك سجود التحية والتعظيم
 لا يسجد للعبادة لان السجود للتعظيم لا يكون كفرا عرف ذلك بامر الله تعالى للملأمة
 بالسجود لادام عليه السلام والله تعالى لا يامر احدا بعبادة غيره وكذلك الحق بوسيلة
قلت وفي الفتاوي البزازية والسجود لهؤلاء الجبابرة كفر بقوله تعالى مخاطبا للصحابة
 رضي الله تعالى عنهم اياهم كرم بالكفر بعد انتم مسلمون فثبت حينئذ ان السجود
 له عليه السلام ولا يخفى ان الاستيذان بسجود التحية بدلالة بعد انتم مسلمون
 ومع اعتقاد جواز سجدة العبادة لا يكون مسلما فكيف يطلق عليهم بعد انتم مسلمون
 وقيل لا يكفر لقصة اخوة يوسف عليه السلام والقائل الاول يدعي نسخة بتلك الآية
 ويقول تعالى وان المساجد لله فلا تدعوا مع الله احدا وقيل ان اراد العبادة كفرا
 وان اراد التحية لا وهذا موافقا في فتاوي الاصل قيل لمسلم اسجد للملك والا
 قتلناك الافضل ان لا يسجد لانه كفر فلا ياتي بما هو كفرون كما قلنا في اجراء كلمة
 الكفر وبهذا علم ان ما يفعله الجهال لطواغيهم ويسمونه بانكاه كفر عند بعض المشايخ
 وكيفية عند الكل فلو اعتقدوا سباحة لشخصه فهو كافر وان امره بشيعة ورضي به مستحسنا
 له قال الشيخ البغدادي ايضا كما ان كان قد اسلم في عمره انتهى وفي فصول العبادي ان قيل
 الارض بين يدي سلطان او امير او سجد له قال ابو جعفر ان كان على وجه التحية والاكراهة

بعض
 منه كذا المؤلف ورايت في غيره

لا بأس
 في ذلك
 لا بأس

عليه السلام نسخ حديث لو أمرت أحدا أن يسجد لأحد لم يؤمر به فإنه إن تسجدوا جميعا
 وأما الأمر بالسجدة على وجه التهمة لأنه ارتكبت ما هو محرر ومبني عنه دل على ذلك
 مسألة ذكرها الناطقي فذكر ما تقدم من فتاوى الأصل ثم قال وإن سجدت للعبادة
 للسلطان أو لمحض الشهادة كغير هذا هو الكلام في السجدة جينا إلى الإغناء إلى السجدة
 أو لغيره وأنه مكروه لأنه شبه فعل الجورس انتهى وفي الكافي وما يفعله بها من تسبيل
 الأرض بين يدي العلماء فخرهم والفاعل والراضي به أثمان لأنه يشبه عبادة الوثنية والله أعلم
ولا كفر من يأكف ويهو مسلما وبأنها أئمة وقالوا بغير
 بأنها أي التزم بأئمة أو احتمله وراجع مسألة البيت من خزائن الأجل من قال بوجه
 المسلم يأكف ولا يكفر قال المؤلف والتعريف من زيادة ذات نظري قال وهو مذکور في
 كثير من كتب الأصحاب وفي القنية يرفع للقاضي عبد الحارث قال لا يوجب كونه عند
 آخرئك أو قال كونه عند هؤلاء الأئمة لا يكفر ولو قال لها يأكف فقلت أنا
 كافر أو قالت لا يوجبها كافر فقال أنا كافر فليس بكفر لأنه شتم عادة ثم رقم لشر
 الأئمة المكي وقال كفر ثم رقم لسيف السيل مثله قيل له صار شتما في العرف فقال هو
 شتم **قلت** وفي خزائن المفتين الأصح أنه لا يكفر وفي الذخيرة لو قال المسلم الجبي
 يأكف ولم يقل الرجل شيئا أو قال لامرأته يأكف أو قال المرأة شيئا أو قال للمرأة
 زوجها يأكف ولم يقل الرجل شيئا كان الفقيه أبو بكر الأعمش البخاري يقول بكفر هذا
 القائل فقال بعض مشايخ بل لا يكفر فانقدت هذه المسألة بخلاف أفتاح بعض
 أئمة نحاري أنه يكفر فوجه الجواب أن بلغ في افتي خلاف الفقيه أبي بكر رجع إلى قوله قال
 وعلى قياس المسألة التي تقدم ذكرها ينبغي أن لا يكفر هذا القائل على قول الفقيه أبي
 بعض أئمة نحاري أفتاح الفتوي في جنس هذه المسائل أن القائل مثل هذه المقالة
 أن أراد الشتم ولا يعتقد كفا لا يكفر وإن كان يعتقد كفا في طبعه هذا بناء على
 اعتقاده أنه كافر يكفر لأنه لما اعتقد المسلم كافر فقد اعتقد دين الإسلام كفا كذا
 والله أعلم ثم قال المصنف **جوابه** وقوله وبأنها أئمة أشارة إلى ما ورد في الحديث من
 قوله صلى الله عليه وسلم فقد بآئها أحدهما والمراد بآئها **قلت** وبمعناه قوله
 في الحديث الآخر من دعا رجلا بالكفر وليس كذا جار عليه أي رجع عليه ما نسب إليه
 كذا في النهاية وقد ورد الحديث الأول في شرح المواقف سؤالا وأجاب عنه بأنه إذا
 وقد أجمعت الأمة على أن أنكار الأحاد ليس بكفر ومع ذلك يقول المراد مع اعتقاد
 أنه مسلم فإن من ظن بمسلم أنه يهودي أو نصراني فقال له يأكف أو لم يكن ذلك كفا
 بالاجماع انتهى ولا يخفى عليك أن الجواب الثاني حاصل ما قد منا أنه المختار للفتوي والله أعلم

ومن اعتقد دين الإسلام
 كفرا

من قال

من قال لا أقبل ديني شافعا ولو أنه ذال السفيح المظفر

التشبيه راجع إلى عدم الكفر مع وجوب التعريف والمراد بالسفيح سيدنا رسول الله
 صلى الله عليه وسلم والمسئلة من القنية قال في أثناء رقم في الأئمة الرضا في قيل لا
 أقبل شفا عة النبي صلى الله عليه وسلم في المسئلة فكيف أقبلها منك لا يكفر لأنه لا يجب
 عليه الإقبال وترك حقه قال وفي كلام صاحب القنية إشارة إلى ضعف عدم التكفير
 حيث أتى فيه بقيل قال والتعريف من زيادة ذات نظري ولا أقبل منه ليرتدع غير عن
 التعريف على مثله لك قال ولما رفق على المسئلة في غير القنية **قلت** وهذا قول
 فقد تقدروا أن كل ما فيه تنقيص للنبي صلى الله عليه وسلم أو استحقا فإلها أنه يكون
 كفرا فإن وجد في الكلام ما يفهم ذلك فلا خلاف في أنه كافر وإن لم يوجد في إطلاق
 هذا الكلام خشونة في حقه صلى الله عليه وسلم وقد كفر شيئا فبما دون هذا أو ينبغي
 أن لا ينبغي بهذا القول وبشدة على من يقع فيه غاية التنديد من الضرب والجلب والتكفير
 أن لم يكفر الله علم ومن لعن الشيخين أو سب كافر **ومن قال في الأئمة الجواب كذا**
 الشيخان أبو بكر وعمر رضي الله عنهما وفي البيت مسئلتان من الخلاصة الأولى **قلت**
 الرافضي إذا كان يسب الشيخين ويلعنهما كافر وإن كان يفضل عليا على أبي بكر لا يكون
 كافرا لكنه مستدع **الثانية** قال والمشيء مستدع وإن أراد باليد المباحة فهو كافر والله
 كبير انتهى **قلت** مقتضاها أن مرتكبها تكفير مستدع وقد صرح البرازي بأن من قال أن
 الله جسم لا كالأجسام مستدع ولا يظن أن بين هذا وبين ما تقدم مرئاف لأن هذا إطلاق
 الجسم من غير تشبيه وذلك فيه التشبيه والتخصيم وأما نهيت عليا ليلالظن الدافع بين
 القولين وفي فتاوى البرازي بحسب كفا الكيسانية في إطلاقهم اليد على الله سبحانه وتعالى
فروع في البرازي من ترك خلافة أبي بكر فهو كافر في الصحيح ومنكرو خلافة أبي جعفر رضي الله عنه كافر في
 الأصح وقد نظرت في ذلك في كتابي وصح تكفير منكر خلافة الصديق وفي الفاروق في ذلك لا ظن
 وليس البيت نصف صحيح وآخر نصفه الأول اللام من الصديق والمراد بما يكره الصديق رضي الله
 عنه والفاروق هو عمر بن الخطاب رضي الله عنه ولا يدور البيت إلا بشيئ من الأظهر والمراد
 الأظهر من القولين في المذهب أشارة إلى ما يشعر به قول البرازي في الأصح والأشارة بذلك
 إلى التكفير قال الكاساني ومن أنكر أمامة أبي بكر فهو كافر وقال بعضهم هو مستدع
 ضال وليس بكافر والصحيح أنه كافر وكذلك من أنكر خلافة أبي بكر وعمر رضي الله عنهما في أصح
 الأقوال والله تعالى أعلم والحقت هنا آياتا تشمل على وقوع ذلك في هذا الباب هي
 من الرأيب الحقيقة هذه الكتاب **قلت** مستعينا بالملك الوهاب
 وبأخا ضريانا ظر ليس قولها عن الله كفا أحققوا وتحذروا

وقد انظر

فالصبي قوطيا حاضيا ناظروا في حقوا وتحروا والعلما من امتنا ومسلة البيت
من فتاوي البرازي قال بعد ان نقل عن ابي نصر الدبوسي كلاما بالفارسية دل هذا ان
تواتر في وسابق اذ رجحان ان قوله تعالى يا حاضيا ناظر كذا ليس بصحيح فالخضو
بمعنى العلم شائع ما يكون من جوي ثلاثة الالهة والهم والنظر بمعنى الروية كما يعلم بان
الله بري قد ورد فيكون المعنى يا عالم يا من بري فلا يكون كذا وان لم يصح قول من قال ان الله
بالعلم كاعرف في علم الكلام **بدر ورويشان كذا بعضهم** وصح ان لا كفر وهو المحذور
مسلة البيت من فتاوي البرازي ايضا قال عقب المسلة الاولى وقد استفاض ايضا في
وسابق شروان ان من قال درويش درويشان يكفر لان معناه جميع الاشياء مباحة فيلزم
ان يدخل فيه ما لا يجوز اباحته فيكون مبيع الخمر وانه كفر وهذا باطل فان معناه مسكة
المساكين او فقر الفقرا كما قال مسكنا بمسكة المساكين وافقر اليك بفقر الفقرا
ولا دالة فيه قط على ما ذكر من اباحة شيء ما فضلا عن اباحة الاشياء ولين ادعي انه لا
فاللازمة ملازمة وجودية مثل ملازمة اسقني على الدخان والخروج فلو توي في
اسقني طلاقا لا يقع باعتبار ان الملازمة اللغوية والعقلية والعادية منتفية ولين
انه يدل على اباحة باحدى الدلالات فالخصيص لا زمر في هذا المقام كما قالوا في قوله
كل حل عليه حرام انه على الطعام والشراب في اصل الاستعمال وقالوا في قوله واوتيت
من كل شيء واشتهر ايضا انه اذا قال حصلت كلها او على كذا ان طلاق ثلاثا معلق وهذا
ايضا باطل وهذه بيانات العوام لا نهاية لها والله سبحانه وتعالى اعلم

ومن قال شي لله بعض مكفر وتحسني عليه الكفر بعض بقدر
مسلة هذا البيت في حطلي قديما وسمعت من والدي شيخ الاسلام رحمه الله تعالى غير
مرور ايتها منقولة والان شذ عن محلها وان ظفرت به ان شاء الله عز وجل ولكن جازم
متيقن انها منقولة لا شبهة عندي فيه ولعل وجهها انه طلب شيئا لله والله تعالى عني
عن كل شيء والكل مفتقر ومحتاج اليه وينبغي ان يرجح فيها عدم التكفير لانها لها تاويل
فانه يمكن ان يقول اردت اطلب شيئا اكراما لله تعالى والله تعالى اعلم

ومن يستحل الرقص قالوا بكفر وسيما اذا بالدف بل هو ويزمو
مسلة هذا البيت ايضا من فتاوي البرازي قال ومن ذهب الى الغزو فقاتته صلاة
فقد ارتكب سبعاية كبيرة كذا عن الشيخ البرازي فما ظنك بمن فاته صلاة مثل هذا
المحذور يعني به حضور عيد من اعياد المشركين قال اولهصة شيطان يسبي يامن
فلان واين فلان واخي فلان وغرضه استماع الدف والزممار واللعب بالرقص الذي
احدنه اولاء السامري حين اخرج لهم عجا حسد اله خوار وقد نقل صاحب الهدايم فيها

ان الخبز

الحريف
مطل

ان المعنى الثاني لما لا تقبل شهادته لانه مجمع على كبره والقرطبي على ان هذا الغناو
القصيب والرقص حرام بالاجماع عند مالك والشافعي واحمد في مواضع من كتابه
وسيد الطائفة شيخ سيدي احمد لبيدي صرح بحرمته ورايت فتوي شيخ الاسلام سيدي
جلال الملة والدين الكرمانلي رضي الله عنه ان مسقط هذا الرقص كافر ولما علم ان حرمة
بالاجماع لزم ان يكفر مسقطه والشيخ الزمخشري في كشفه كلمات فيهم تقوم بها عليهم
الطائفة في لصاحب النهاية والامام المحبوبي ايضا اشهد من ذلك انتهى وقد اكتبته هذه عن نقل
من اشار اليهم واسلم ومن لولي قال على مسافة يجوز جهول ثم بعض يكفر

وقد مضى من ان يكون الكفر بمجموعة مما يحل ويكفر
كاحياء ميتة وانساق وشي من اليد والاشياء المجمع
من الثقل من طعم وكا لثقل كالمص فيشبه تعبان من يتدبر
واياها في كل ما كان خارقا عن النسق النجم يروي ويصور
وفي منع المصرة الحق ان ما به قد تحدى الانبياء لا يصور

ما في هذه الابيات من الفصول العمدية وفتاوي البرازي قال في الفصول سبل ابو
عبد الله النعري عماد ري عن ابراهيم بن ادهم انهم راوا بالبصرة يوم التروية وروى ذلك
اليوم ايضا بمكة قال ان ابي مقاتل يذهب الى ان اعتقد جواز ذلك يكفر وكان يقول
ليس ذلك من الكرامات وانما هو من المعجزات وانما انا استجيبه ولا اطلق عليه الكرامة
محمد بن يوسف المعروف بابي حنيفة يكفر انتهى وقال في فتاوي البرازي بعد ما نقلناه عن
فصول العمادي وعلى هذا انما يحكيه جملة خوارزم ان فلا كان يصلي الفجر بخوارزم وفرو في
بمكة وقد ذكره علما وانا ان ما هو من المعجزات الكرامات كاحياء الموتي وقلب العصي جند وانساق
القدر واسباع المجمع من الطعام الثقيل وخروج الماء من بين الاصابع لا يمكن اجراوع
بطريق الكرامة ككوفي وطبي المسافات من المعجزات لقوله عليه السلام رويت لي الارض فلو
لغيره ايضا لم يبق فائدة للخصيص ولانه كالا سدا بالجسم وذلك خاصية عليه السلام
لكن في كلام القاضي الامام ابي زيد في كتاب له عوي ما يدل على انه ليس بكفر **قلت**

ويمكن ان يستدل للمنع من التكفير بما قالوا فيمن كان بالمشرك وتزوج امرأة بالمغرب فانت
بوجه انه يلحقه فقام له وفي الترخاينة ان هذه المسئلة تؤيد الجواز والله اعلم وقد قال
العلامة الفتاوي بعد ان حكي عن اكثر المعزلة المنع من ابيات الكرامات الاوليات وان
الاستاذ ايا اسحاق يميل الى قرب من مذهبهم وحكي من جملة الاقوال ما قدمناه وان اما
الحرمين قال المروني عندهما نحو خوارق العادات في معرض الكرامات ثم قال نعم قد
يرد في بعض المعجزات ان نص قاطع على ان احدا الايات بمسألة اصلا كالقرآن ثم ذكر قضية الاول

مطل
ما وقع الخلاف فيه من طائفتين

مطل
كان المشرك وتزوج امرأة بالمغرب

وقال انما المتبع من بعض فقهاء اهل السنة حيث قال فيما روي عن ابي ابراهيم بن ادهم قد كرمنا
قد ساءه عن ابن مقاتل وابي خيفة محمد بن يوسف ثم قال والانصاف ما ذكره الامام النسفي
حين سئل عما يحكي ان الكعبة كانت تزور واحدا من الاولياء هل يجوز القول به فقال ان
العادة على سبيل الكرامة لاهل الولاية جاز عند اهل السنة قلت النسفي هذا هو
الامام نجم الدين عمر مقي الاثر والحق لا يلا في عصره وقد نقل هذا عنه الامام عالم
ابن العلا في فتاواه ونقل فيها عن الحسين بن القاسمي الامام صدر الاسلام ابي اليسر
اليزدي في اصول التوحيد ان المسمى من تبارا الى مكة في ليلة واحدة من جملة الكرامات
فكان وذكر الاسبغاني في شرح الجامع مسألة تدل على قول القاسمي الامام وسبيل الشيخ
الامام فخر الدين محمد بن محمود الملقب عن ذلك فقال ما يكون على خلاف القاعدة اذا ظهر على
يد مدعي الرسالة عند اهلية الرسالة واقعا وقت الرسالة وعند العوي والانتكاز
يكون ذلك مجزئ في حقه اظها را الصحة دينه وعلى يد الولي مجزئ في حق نبيه وفي جوابه
الفتاوي سالت ابي رايت في كتب مشايخ العراق ان المسمى من العراق الى مكة في ليلة
واحدة ليس من الكرامات في حق الولي بل هو من المعجزات ومن اعتقد ذلك فقد كفر
ورايت في كتب مشايخ حراسان وما وراء النهر انهم جعلوا ذلك من باب الكرامات فاي
التولين اصح وهل فيه عن المتقدمين نص قال ما رايت نصا صريحا يدل على احد القولين
فان محمد اذ كرامات من كرامات الاولياء ولم يفسد ذلك واختلف الاصوليون فقالت
المعتزلة واهل العدل ان مثل هذا خارج عن الكرامات واهل ما وراء النهر قالوا يجوز
ان يكون من الكرامات وفي قوانين المعجزة حجة على الانبياء على صحة دعواهم فيكون اظها را
حيث احتاجوا اليها والكرامة تحصل من غير اختيارهم بدون سبق دعوى منهم حتى انهم ساء
جوزوا واطلوا ذلك في يد من يدعي النبوة لانه يؤدي الى تلبس الادلة وقال العلامة ابو
الازهر دون بن عبد الوهاب بن عبد الرحمن الاحمسي المصري رحمه الله في كتابه المنقذ من
الزلل وهو كتاب في اصول الدين اجاد فيه غاية الاجادة وبين مذهب اهل الحق احسانا
بعد ان ذكر الخلاف السابق والحق منع ما تحدي به نبي كاجيا الموتي وسورة من القرآن
وانشاق القر والآخر عن كونه دليلا وجوازا غير كاشع الخلق الكسب من
الطعام القليل ولا التباس لان المعجزة تظهر على اورد عوي الرسالة والولي لو ادعى
ذلك لكفر من ساعته ولم يتكرامة فكيف يلبس بالمعجزة وهذا اما اشرا اليه بالبيت الحرام
واسلم و ساء فرخص ثم ليس بصحة لعقود ان يرجع عن البعض بكفر
بكفر مبني للجهول فلا يبطا في القافية ومسألة البيت من فصول العبادي قال وان
صاحب الهامة فقال يوت الميراث كفر عند بعضهم واذا اخرج الى السفر فصاح بالعقود

فرج من سفر كفر عند بعض المشايخ رحمه الله تعالى ايضا انتهى وفي فتاوي البزازي نحو في
فتاوي قاضي خان وجه القول بعدم التكفير بانه انما قال ذلك على وجه التناول قلت
وعلى هذا ينبغي ان يجري سائر احكام الفعل بمقتضى الطيرة ويكون الخلاف واقفا في
كفر وكذا في كل ما يقول الانسان عند وقوع امر من الامور التي تقول الجحلة عند
يكون كذا من الامور كذا كمنسلة صياح الهامة وقد علق في مثل ذلك في البرازية بانه في
القيامة والاعمال وسلطان ذي الزمان لو قال عادل ولم يقصد الماويل الكفر
مسألة البيت من فصول العبادي قال حكى عن امام الهدي ابي منصور الماويلي ان من قال
لسلطان زماننا انه عادل كفر بانه لا جاز يبين وقد سمي الجور عد لا يكفر ولا يفتي
المشايخ لا يكفرون له تاويلاته يمكن ان يقول اردت به انه عادل عن طريق الحق انتهى
في فتاوي البزازي قال الله تعالى ثم الذي كفر ابراهيم بعد لونه وسئل البصري عن الحاج
فقال انه قاسم عادل وتلاه هذه الآية وهي قوله تعالى واما القاسطون فكانوا لجهنم
وعلم من تاويل هذا القائل انه اراد به حقيقة اللفظ يكفر عند الكل قلت واليه الامام
بقولي ولم يقصد التاويل ثم قال فاقبل عدله في قضية جريئة يكني لصديق الاطلاق قلنا
لا نسلم بل العرف لا يطلق الاعلى من استمر على وتيرة الشرع بين الرعايا كما لا يقبل الفهم
صلي وزكي في غير من مصل ومزك ولين امر من بالمعروف ونهي عن المنكر امر وناه ولين
فرض منه ظلم من ظلم فضع انه وصف اخذ المكس والصرايب والحاكم لا يرسم الشرع عادل
تجعل الظلم عدلا والبيع حسنا فله ان كان ائمة خوارج يبقا عدون عن الحراب يوم العيد
والجمعة حتى لا يسمع مدح الخطباء الذين تعرض شفاهم لكرهم ايام بالعدالة على من رسول الله صلى
الله عليه وسلم في المسجد والله سبحانه وتعالى اعلم

وفي كفر من صلي بغير طهارة مع المدخل في الروايات بسطر

مسألة هذا البيت من فتاوي البزازي وفصول العبادي وهو انما ساء قال اذا
صلي بغير القبلة مستعدا فوافق ذلك القبلة قال ابو خيفة رحمه الله هو كافر المستعد
به وبه اخذ الفقيه ابو الليث قال الفقيه وكذا اذا صلي بغير طهارة او في ثوب نجس قال
ركن الاسلام علي السغدري لو صلي الى غير القبلة مستعدا او في الثوب النجس مستعدا لا يكفر
ولو صلي بغير طهارة مستعدا لا يكفر قال الصدر الشهيد رحمه الله وبه نأخذ وذكره شمس
الائمة الحلواني في ايمان الجامع لو صلي بغير طهارة لا يكفر وفي كتاب التكري اذا جري
ووقع تحريمه على جهة وترك تلك الجهة وصلي الى جهة اخرى وي عن ابي حنيفة رضي
الله عنه انه قال احصى عليه الكفر لا عراضة عن القبلة واختلف المشايخ رحمهم
في كفره وهذا لانه لما وقع تحريمه على جهة انتصبت تلك الجهة قبلة في حقه فصار

انه عادل عن غيرنا او يقول

كالوداي القيلة فضي الي غيرها وهناك اخلف المشايخ رحمهم الله في كفره
 من لائمة الخلو في شرح كتاب التحري والاطهر انه اذ اصيل الي غير القبلة على وجه
 الاستهزاء والاستخفاف يصير كما فواتم قال هناك واما اذ اصيل غير طهارة ذكر
 في النوادر انه يصير كما فواتم في المبسوط حكم الصلاة من غير طهارة من حيث الجواز
 والفساد ولم يتعرض للكفر وبعض مشايخنا اخذ برواية النوادر وبعضهم اخذ
 برواية المبسوط قال في البرازية وقالوا الصلاة بلا طهارة ليست بصلوة لعدم
 الشرط فلا يكفر ايجابا نه استخفاف قال في العبادية ولو وصل انسان بذلك ضرر
 بان كان يصلي مع جماعة فاحدث واستغنى بان يظهر ذلك وكتم وصل هكذا او كان
 بقرب من العدو فقام وصل وهو غير طاهر كك بعض مشايخنا لا يكفونه غير
 مستهزي وينبغي لمن اضطر الى ذلك ان لا يقصد بالقيام قيام الصلاة ولا يقرا
 شيئا واذ احق ظهر لا يقصد الركوع والسجود ولا يسبح حتى لا يصير كما في الجماعات
وخافوا على من كان يبغض عالما من الكفر اذ لا مقتضى البغض يظهر
 مسألة هذا البيت من فصول العادي قال ومن ابغض عالما او فقهيا من غير سبب
 ظاهر وكان ذلك العالم قائما بحقوق الله تعالى وحقوق العباد خيف عليه الكفر
 وقد عزاه في الخلاصة الي النصاب وقد قيدا الكاساني السبب بالشري وان الله علم
ولكن به من يستخف مكفر كذا الذي لفظ الفقيه بصغر
 مسألة هذا البيت وان كانت مشهورة عن الحنفية الا اني لم اقف عليها الا في الحاشية
 القدسي قال ومن استخف بالبنين او بنيت من الانبياء يكفر وكذا من استخف بالعلماء العظام
 والشريفة حتى روي ان من قال لفقيه فقيهه بالتصغير على وجه التحقير يكفر والله اعلم
ولعن يزيد جورا والفقير وحجاج لكن ينبغي الكف سطر
 مسألة البيت من فتاوي البرازي قال اللعن على يزيد يجوز لكن ينبغي ان لا يفعل ذلك
 على الحجاج ويحكي عن الامام قوام الدين الصفاري انه قال لا بأس باللعن على يزيد ولا
 اللعن على معاوية لانه خال المؤمنين وكاتب الوحى وذو السابقة والفتوح الكريمة وعادل
 الفاروق وذو النورين لكنه اخطا في اجتهاده فيتم آزاره عنه ببركة صحبة سيدنا رسول الله
 صلى الله عليه وسلم ونكف اللسان عنه تعظيما لمتبوعه وصاحبيه عليه الصلاة والسلام قل
 الذي في الخلاصة اللعن على يزيد بن معاوية لا ينبغي ان يفعل وكذا على الحجاج سمعت عن
 الشيخ الامام الزاهد قوام الدين الصفاري انه كان يحكي عن ابيه انه يجوز ذلك ويقول لا
 تلعنوا معاوية واما لا بأس باللعن على يزيد انتهى قال البرازي وسئل الحوزي عن يزيد
 وابيه فقال قال عليه الصلاة والسلام من دخل دار ابي سفيان فهو آمن وعلما ان اياه

مطلقا
 لعن يزيد وحجاج ومعاوية

دخل داره فصار امنا والابن لم يدخلها فلم يصير صاحب جلد والحق ان لعن يزيد
 على اشتراكهم وتواتر قطاعة شرع على ما عرفت تفصيله والحق اللعن على الشخص وان
 كان فاسقا لا يجوز خلاف اللعن على الجنس لقوله تعالى الا لعنة الله على الظالمين وقوله
 عليه السلام لعن الله في الخبر عن الحديث ولعن من غير منار الارض الى احاديث يطول ذكرها
انتهى قلت قال الشيخ سعد الدين التفتازاني رحمه الله تعالى في شرحه لعنايد
 النسفي رحمه الله تعالى ما نصه وبالحيلة لم ينقل عن المجتهدين والعلماء الصالحين جواز
 اللعن على معاوية واصحابه لان غاية امرهم البني والزوج على الامام وهو لا يوجب
 اللعن واما اختلافوا في يزيد بن معاوية حتى ذكر في الخلاصة وغيرها انه لا ينبغي
 اللعن عليه ولا على الحجاج لان النبي صلى الله عليه وسلم بقي عن لعن المصلين ومن كان من
 اهل القبلة وما نقل من لعن النبي صلى الله عليه وسلم لبعض من اهل القبلة فلما انه
 يعلم من احوال الناس ما لا يعلم غيرهم وبعضهم اطلق اللعن عليه لما كفر حيث امر
 بقتل الحسين رضي الله عنه وانفقوا على جوار اللعن على من قتله وامره او اجاز
 ورضوه والحق ان يزيد رضي بقتل الحسين رضي الله عنه واستبشار بذلك واهانت اهل
 بيت النبي صلى الله عليه وسلم مما تواتر معناه وان كان تفصيله لحاد افصح لا يتوقف
 في شأنه بل في ايمانه فلعنة الله عليه وعلى اعدائه انتهى وقال في شرحه لمعاوية
 بعد ذكر الصحابة رضي الله عنهم واما ما جرى من الظلم على اهل بيت النبي صلى الله عليه وسلم
 فمن الظهور بحيث لا مجال للاخفاء ومن السناعة بحيث لا اشتباه على الاذكياء
 يشهد به الجاد والعجا ويكي له من في الارض والسموات تهديمه الجبال وتنشق
 منه الصخور ويبقى يتوكله على كثر السهور ومزالد هور فلجنة الله على من باشر ورضي
 او سعي وللعذاب الآخرة اسدوا ابني فان قيل فمن علم المذهب من لا يجوز اللعن على
 يزيد مع علمه بانه يستحق ما يروى على ذلك ويزيد قلنا تخاميا عن ان يرتقي الى الاعلى
 والاعلى كما هو شعار الروافض على ما يروى في ادعيتهم وبحري في انديتهم قراي العيون
 بامر الدين كف العوام بالكلية طريقا الى الاقتصار في الاعتقاد بحيث لا تزال الامور
 على السواء ولا تضل الاقوام بالاهواء الا لمن يخفى عليه الجواز والاستحقاق
 وكيف لا يقع عليها الاتفاق وهذا هو السرفيا نقل عن اسلف من المبالغة في بجانبه
 اهل الضلال وسد طريق لا يؤمن ان يجري على العواية في المال مع علم حقيقة الحال
 وجليه المقال انتهى وقد نقل الامام احمد رضي الله عنه جواز لعنه انشدني والدي
 شيخ الاسلام رحمه الله من لفظه وقواته عليه ونقلته من خطه قال انشدني سيدنا و
 الشيخ الامام العلامة بدر الدين ابو عبد الله محمد بن سلامة شيخ الحنفية بالملكة الحلبية

ابتداء الله تعالى قال اقتدي في الشجر الامام العلامة زين الدين غفر الله له ووالديه
 المارديني الشافعي وكان من كبار العلماء رحمه الله من نظمه لنفسه
 أما يزيد فاني لا اكفر . لكنه ظالم بالفسق مستهتر .
 وجوز احمد رأس الدين الحسنه عن ابن جوزيهم نقلا كما ذكرناه
 لا بد من التنبه عليها وهي حكم الواقع فيما ذكرنا وفيما يقرب منه فان في فصل
 العادي ثم ما يكون كذا بالاتفاق يوجب اجباط العمل ويلزمه اعادة الحج ان كان قد حج
 ويكون وطن امراته زنا والولد المستولد في هذه الحالة ولد زنا وما كان في كونه كفرا
 اختلاف فان قائله يوم من تجديد النكاح والتوبة والرجوع عن ذلك اجباط وما
 كان خطا من الاقباط ولا يوجب الكفر فقلنا بقدر حاله ولا يوجب تجديد النكاح لكن
 يوم بالاستغفار والرجوع عن ذلك ثم اعلم انه اذا كان في المسئلة وجوب تجديد الكفر
 ووجه واحد يمنع التكفير فعلى المفتي ان يميل الى الوجه الذي يمنع التكفير تحسنا للظن
 بالمسلم ثم ان كانت نية القائل ذلك فهو مسلم وان كانت نيته الوجه الذي يوجب الكفر
 لا ينفعه حمل المفتي كلامه على الوجه الذي لا يوجب الكفر ويومر بالتوبة والرجوع عن
 ذلك وتجديد النكاح بعد الاسلام ثم ان اتى بكلمة الشهادة على وجه العبادة لا يقع
 الكفر انتهى قال الكاساني وهو المختار وينبغي للمسلم ان يتعبد زنا بياض من الشيطان
 وشوق نفسه وبصره وينبغي ان يتعبد ذكر هذا الله عاصيا حاسما فانه سبب نجاة
 عن هذه الورطة بوعد النبي صلى الله عليه وسلم **وهذا الله عا لاله في عود بك من**
 ان اشرك بك شيئا وانما اعلم واستغفر كما لا اعلم انك انت علام الغيوب انتهى
 وفي فتاوى البرازي وحكي على بعض من لا سلف له انه كان يقول ما ذكر في الفتاوى
 انه يكفر بك او كذا وذلك للتخويف والتمويل لا الحقيقة الكفر وهذا الكلام باطل وحاي
 ان يلعب منا الله اعني على الاحكام بالحلال والحرام والكفر والاسلام بل لا يقولون
 الا الحق وهذا الثابت عن سيد الانام عليه افضل الصلوة والسلام وما ادى اليه
 اجناد الامام فقد اخذ من نص الذي انزله الملك العلام او شرعه سيدا لرسول العظام
 او قاله الصالح المكارم والذي حوزته هو مختار المشايخ الشافيين لدا العقامر بحمهم تعالى
 بفضل في دار السلام وكل من ياتي بعدهم من علم الدهر والانا ما بقي دين الاسلام انتهى
 والمراد بالاتفاق والاختلاف في كل الفصول اتفاق مشايخنا رحمهم الله تعالى واختلافهم وتجل
 الكلمة على ما يمنع التكفير في كلمة تقع من المسلم نادرا او كلمة واحدة او ما في حكمها لا ما وقع لبعض
 الملاحدة المارقيين من الذين مروق السهم من الرمية من تصديق كتاب او كتب مقتضية
 لهدم عز الدين ومخالفة سائر المسلمين ودعواه ان ذلك حق اليقين فانه لا يجوز ذلك على

ما ذكر بل يجب كفا رقا نكده والمبالغة في الرد عليه تنفيها من بدعته وضلالته فان
 التأويل في مثل ذلك لا يكون الا في كلام المصوم وقد فصحك في الدين والله الموعود وهو
 حسينا ونعم الوكيل **فصل من كتاب اللقيط واللقطة** اللقيط لغة مأخوذ
 من الارض فعيل بمعنى مفعول ثم غلب على الصبي المنبوذ لانه يرفع عن الارض واللقطة
 اسم لما يوجد على الطريق سميت بها لا لتقاطها غالبا كما في اللقيط الا ان ذلك
 استعمال في الادبي وهذه في غيره ووجه المصنف بان فعله صيغة مبالغة في
 القائل على شخص به المال لزيادة ميل الانسان الي رفعه فكانت رافع لنفسه
 والشهوية فتح القات وسكونها لغة وان عدتها بعضهم لحنا ومناسسته لما
 قبله تعلقها بالانفس والاموال وقدم اللقيط لتقدم النفس على المال او لوجوب
 عند خوف الضياع كالجهد وايضا يشتركان في الاحياء والاملاك لان الفرح هلاك
 ونحو الجهاد ونبتا الطفل هلاك ونحو القاطط او لان كل واحد منها فرض كفاية والله
 واخذ لقيط في المحاميع **احذر** ونير الله للمسلمين **نقار**
اذ لم يوال قبل عقل جانيه **ولو قد القاصي لقص القاص**
 اشتمل البيتان على اربع مسائل الاولى من الهداية قال اخذ اللقيط اولى من تركه
 واليه اشار بقوله الجور ولكن اذا خيف هلاكه ينتقل للوجوب **لثانية** منها ايضا
 ميراثه لبيت مال المسلمين اذا مات ولا وارث له اما لو كانت له زوجة ورثت حصتها
 ولو كان له ذرورهم ورث جميع المال **عندنا الثالثة** من قاضي خان قال لو ادرك اللقيط
 وواله رجلا جاز ولاه فان كان جني جنانية فعقله بيت المال ثم والي رجلا لم يبع ولاوه
 ونحوه في البدائع وصورته ان يقول لاحد من المسلمين انت مولاي ترثني اذا مت وتقول
 عني اذا خيت ويقول الاخر قبلت وكان ذلك بعد بلوغه قبل ان يحن جنانية ويقبل من
 بيت المال صحح الولا المذكور وورثه المولي ويدخل في هذا العقد اولاده الصغار ومن
 سيوله له بعد ذلك والي ذلك اشار في البيت الثاني اذ لم يوال قبل عقل جنانية اما
 لو كانت المولادة بعد ان جني وعقل عنه بيت المال لانضم المولادة والمسئلة في الظنية
 ايضا **الرابعة** لو قرأ القاصي ولا اللقيط للقطعة صح تقريره والمسئلة في الظنية ايضا والله اعلم
وليس له حين يقصن مملكه **وقاذفه لا امر بالحد بترجده**
 اشتمل البيت على ثلاث مسائل **الاولى** من العتية والذخيرة وقاضي خان وغيره لا يملك
 الملقط ذكر اكان اللقيط او انني تصرفا فيه من بيع او شراء او نكاح او غيره وانما له
 ولاية الحفظ لا غير وليس له ان يحنه فان ختمه وهلك من ذلك كان ضامنا **الثانية**
 من قاضي خان لقيط قد فة انسان بعد البلوغ وجب الحد على قاذفه **الثالثة** منها ولو

قذف انسان آفة لا يحل له على القاذف واللقيط في جدار القذف والقصاص من الك
والله اعلم وفيها فتوى **الاحد اولى وقيل لا بل الاحد اولى في الجميع واحذر**
الضيق الموثق في فيها راجع الى اللقطة قال اختلف العلماء في وجوب لقطة
فالمشقة يقولون لا يحل له ان يرفعها لانه اثبات اليد على مال الغير بغير اذنه
فكان كسبا وله ثم نقل عن جماعة من التابعين محل له ان يرفعها والترك افضل
وهذا هو الذي اعتمد عليه صاحب الشف من اصحابنا فلذلك قدمته وذكر صاحب
المبسوط والتهذيب وغيرهما ما صورته والمذهب عند علمائنا وعامة الفقهاء ان
افضل من تركها وفي الذخيرة اللقطة على نوعين نوع من ذلك يفترض اخذها وهو
ما اذا خاف ضياعها ونوع من ذلك لا يفترض وهو ما اذا لم يخف ضياعها ولكن
يباح اخذها اجمع عليه العلماء ثم اختلفوا فيما بينهم ان الاحد افضل والترك
قد تقدم عن التهذيب والمبسوط وفي الخلاصة والافضل الرفع في ظاهر المذهب
وصنيع المؤلف وصرح كلامه في الشرح بتقديم ما نقل في الشف وكذلك عبرة في
مقابله والحق ان المعتمد والصحيح ما قاله في المبسوط والتهذيب والخلاصة وغير
وقد حكي عن صاحب الفوائد انه جعل ذلك من اختلاف المصنفات واخذ المصنف
في التوفيق بان افضلية الاحد فيما اذا وجدها بمضيعة وانما نفسه عليها وليس لشي
لانه ثمة يكون فرضا فيما تم تركها كما نص عليه في الذخيرة وغيرها وقد صرح البرازي
بحكاية حل الاحد وافضلية الترك بقيل قال والصحيح قول عامة العلماء يعني ان
الرفع افضل خصوصا في زماننا وفي السراجية رفع اللقطة افضل ان كان بائنا عن نفسه
وكلمة في العبد اولى ان ابق وفي حيوان نفسه كيصير
لا بد والبيت لا ينقل من ابق الى تون ان والمسئلة في الشف قال في اللقطة
وفي قول ابي حنيفة واصحابه راحة الله عليهم ان لا ياخذها الا ان يكون من الحيوان
ما لا يمنع السباع عن نفسه او العبد الماني فانه ياخذها ليردها على صاحبها انتهى
قال المؤلف مقتضى ما نقله ان يكون الترك في البعير والبقرة والفرس اولى ولا منافا
بينه وبين قول الاصحاب بجواز التقاط ولا تفصل فيما نقله صاحب الشف بين الحيوان
والعمران والمقول في كتب الاصحاب انه اذا وجد البعير والبقرة في الصحرا كان الترك افضل
قلت قول صاحب الشف ما لا يمنع السباع عن نفسه قرينة على ان ذلك في الصحرا
اذ لا يخشى السباع في العمران لكن في فتاوي البرازي لقطة الحيوان ان لو كان في القرية
الافضل الترك وفي الصحرا الافضل الاحد وهو خلاف ما نقله المصنف
عن كتب الاصحاب الا ان محل افضلية الاحد على ما لا يمنع نفسه فمعنى البيت ان الكل من

لما صاحب

الاصحاب على ان الاحد في العبد الماني والحيوان الذي لا ينصرفه ولا يمنعه من البيع
اولى من الترك **ويضمنه كما كبا في الطفل حشم يكن مشهدا عند البقاء فحمله**
الطفل فاعل يضمن والضم للقطعة والمسئلة من القنية قال وجد الصبي لقطة ولم
يشهد يضمن كما كبا في انتهى فيخذ راى يخذ اخذها للبايع والطفل من غير اذنه لما
من النضين ولو لم يشهد واختلف الملقط ورب المال فقال اخذها المرد وكذبه
رب المال ضمن عند ابي حنيفة ومحمد خلافا لابي يوسف وحكم الله تعالى والله اعلم
وللاب والموتى التصديق بعد ما يتركها حول وان شاء خذ
يقال ادخرت الشيء اذا اعدته لوقت الحاجة والموصى يفتح الصاد الوصي في
صون المسئلة ما ذكر صاحب القنية صبي وجد لقطة فاشهد البوع او وصيه وعرفته
تعريفه ان يتصدق بها انتهى قلت انظر اخل مما ذكر في القنية بالاشهاد ولا بد
لانه يصح به امانة بالاتفاق وايضا قوله يتركها حول شامل لصون الغريب في
عدمه ولا بد من التعريف وان كان ذلك معلوما من خارج لكن الكلام في اخذ من النظم
وللاب والموصى التصديق بعد ما يتركها حول وان شاء خذ
والاشارة بهذا الاشهاد المشار اليه في البيت الذي قبله كان مستلما على
والتعريف ثم قال المؤلف يعني على قول اصحابنا اذا تصدق به بالاب والوصي شعر
ظهر صاحب اللقطة وضمنه ان يكون الضمان في ما لها دون مال الصبي والله اعلم
وصاحب بريح والمانات حامة له الفرح اولى والغريب مؤثر
اولى من الماولوية ويقال وكر الطائر يوكر بالشد يد كما يقال وكر بركبا الخفيف
اذ اخذله وكر اومسلة البيت قال قاضي خان لو كان له حمار في حمار اخر وفتح
فالفرح لصاحب الماني لانه تبع ملكه ثم قال بعد ذلك رجل اخذ له بريح الحمار في قرية
يفتني ان يحفظها ويمسكها ويعلفها ولا يتركها بغير علف كيلا يتضرر به الناس وان اختلط
به حمار اهل القرية لا ينبغي له ان ياخذ فان اخذ فطلبه صاحبه يردده لانه بمنزلة اللقطة
والضالة وان لم ياخذ وفتح عنده فان كانت الام غريبة لا يتعرض لفرجه لانه ملك الغير
وان كانت الام لصاحب البرج والغريب ذكر فان الفرح يكون له وكذا الببض وان لم
يعلم ان في برجه غريبا قالوا الاشياء عليه ان شاء الله تعالى لان الاصل عدم الغريب وكذا
ذكر في التجميع والمريد والذي في النظم انما هو كون الفرح لصاحب البرج ان كانت الام
له ولا غربة في هذا بل هو في المختصات الصغار فكان الحقيق بالنظم ما بعد المنظور
وما قبله سيما كونه لا ينبغي عليه اذ لم يعلم الغريب فالحقته في بيت فقالت
و يردده والحفظ والعلف ينبغي ولا ينبغي ان بالغرب ما هو يشعره

مطلوب
في الحمار وكر

مطلب
التفاح
الكتي
في النهر

فالصبي في برودة الغيب في بيته واسجانه وتعالى اعلم
واحدك تفاحا من النهر جاريا **يخوذ وكثيري وفي الجوز ينكر**
 ومسئلة هذا البيت من التخييل والمزيد وقاضي خان التفاح والكثيري اذا كان
 في النهر جاريا لو اخذ واحد وان لم يكن هذا مما يفسد لو ترك ولو وجد جود غير
 اخري حتى تبلغ عشرة ولها قيمة فان وجد الكل في موضع واحد ففي لقطه لا نهاية
 وان وجدها في مواضع متفرقة تكلوا فيه والصحيح ان بمنزلة اللقطه خلاف النواة
 او وجدها متفرقة ويكون لها قيمة فانه يجوز اخذها لان النواة مما ترمي عادة فليس
 بمنزلة المباح ولا كذا الجوز حتى لو ترك الجوز تحت الاشجار وتركها صاحبها فان كان
 بمنزلة انتمي قلت لو نظم القاعدة لكان ولي لانهم يصو على الخطب والنسب انه يكون
 لقطه اذا كانت له قيمة لانه ليس مما يسرع اليه الفساد ولا مما يرمي عادة فاشا
 الى الصحيح من لقطه ولو وجد في امان وقد نظمت ذلك في بيتين فقلت
 واحدك من نهر لبي فسادك يكون سريعا جاز لو كان يكثر
 وما لا يعتاد رمتا وقيمة له لقطه حتى المرفق اطهر
 فتقول لو كان يكثر الصبي فسيه للماخوذ من النهر وما لا يملك لا يكون فسادا
 ولا يعتاد رمتا لاجرا نحو النواة وتقول حتى المرفق الى الموجود منه مرفقا كونه
 لقطه اظهر اشارة الى الخلاف فيه والصحيح منه والله سبحانه وتعالى اعلم
ومن مزايا الاشجار صنفا يحايط وفي ارضه ثمرة الاكل انظر
اذا لم يكن يمتلي ولا لقي عذابة ولا هو تصرخ ولا منه يظهر
 الحائط البستان والجمع حوايط والتم في البيت جمع موبيا الملكة وفتح الميم
 وميمه مضومة لكن سكنها المصنف لضرورة الشعر ولو كان في نهر في الارض ليقدر
 لخلص عن ذلك وعما سير عليه من الانتقاد والله اعلم ومسئلة البيت في قاضي خان
 وغير قال رجل في ايام الصيف مريثا رسا قطة تحت الاشجار قالوا ان كان ذلك
 في الصيف لا يسهل ان يتناول شيئا منها الا ان يعلم ان صاحبها اباح ذلك فليس
 او دلالة لان في الامصار لا يكون ذلك مباحا عادة وان كان في الحايطة فان كان
 التمار ما ينبغي ولا تفسد كالجوز واللوز لا يسهل ان ياخذ ما لم يعلم بالاذن وان كان
 التمار مما لا ينبغي اختلافه في الخلاف واشترط كونها مما لا ينبغي اشارة في النظم بعبارة
 انظر اذا لم يكن يمتلي ولا لقي عذابة قال بعضهم لا يسهل ان ياخذ ما لم يعلم ان صاحب
 اباح ذلك وقال بعضهم لا بأس به اذا لم يعلم انتهى صرحا او دلالة او عادة وحيلة الاعتناء
 وهذه الشروط ظاهرة من النظم ثم قال وان كان ذلك في الرساتيق التي يقال لها

مراسنة

مراسنة قلت يعني التي في السواد والقرى فان كان ذلك في التمار التي ينبغي
 ليسعه الاخذ الا ان يعلم الاذن وان كان من التمار التي ينبغي انفقوا على ان لا يسعه
 ان ياخذ ما لم يعلم انتهى هذا في التمار الساكنة تحت الاشجار فان كانت على الاشجار
 فلا فصل ان لا ياخذ في موضع ما لم يودن له لان يكون ذلك في موضع كثير
 التمار يعلم انهم لا يتحون بمثل ذلك فيسعه ان ياكل ولا يسعه ان يحمل واذا وجد
 في الطريق شجرا او ورقا ينفع به نحو ورق التوت ونحو مما يرمي به دود القز فان
 كان كثيرا له قيمة ليس له ان ياخذ وان اخذ كان ضامنا وان كان ورقا لا ينفع به
 له ان ياخذ انتهى قلت مسئلة النظم خاصة بالاكل فقط في الشافط تحت الاشجار
 ومقتضى ما في قاضي خان انه اعم من ذلك حيث قال له ان ياخذ والماخذ من الاكل والحمل
 واما مسئلة ما على الاشجار فانه قد فيها يجوز الاكل والحمل ولو كان معترفا في
 الاخرى لنبه عليه ففي النظم تقييد المطلق وبما اصلها به انما يزيل ذلك حيث قلنا
 ياخذ كما هو عبارة قاضي خان ويوجد من مفهوم التقييد بكونه في الارض انه لو لم يكن في
 الارض بل كان على الشجرة ياخذ وقد خطر لي ان انظم مسئلة ما على الاشجار فقلت
 ومن شجرة لا بل له الاكل حيث لا يسعه في العلم اذ هو يكثر
 فيسعه ميني للمفعول وصغيره للتميز في النصف الذي اصلحت وكذا في هذا علم من
 التقييد بالاكل انه ليس له الحمل والله اعلم **فصل من كتاب الاباق**
والمفقود الاباق كتاب يقال ابن العبد من باب ثقب وضرب وعلى
 الثاني الاكثر وهو ممد في الانطلاق وهو من سوء الاخلاق ورداة الاعراق
 مظهر العبد عن سيد فزارا تصير ما لئله فيه ضارا فزده ال مولا احسان وهل
 جزا الاحسان الا الاحسان كذا في المبسوط والمفقود نقل في الذخيرة عن محمد
 رحمه الله انه الرجل يخرج في وجهه ويفقد ولا يعرف موضعه ولا يتبين حياته ولا موته
 او باس من العدو ولا يتبين موته ولا قتله وحكمه انه ميت في حق غيره حتى لا يرون
 احدا من اقاربه اذا مات حتى في حق نفسه حتى لم يقسم ماله ولا تزوج امراته ولا
 يحكم القاضي في شيء من امره حتى يثبت موته او قتله واللقطة واللقطه فخذ ان
 البابان كلهما متجانسة لان كلاهما في عوضة الزوال والله اعلم
على العبد من ان دفع جعل يفتقر مكان واخذ اخذ دار فاحضر
 الصبي في دار الكتاب الاباق اي دار على هذا الاحكام وهذا من الشف قال
 دور ان هذا الكتاب يعني كتاب جعل الاباق على ثمان مسابيل على الاخذ والاخذ
 والابق والاتفاق والمكان الذي اخذ فيه والدفع والجعل والذي له الاباق

المعتمد

ثم ان المولى رتبها على ترتيب البيت فقال ما يحصله اما العبد السابق قال في التفرع
 على سبعة اوجه احدها عبد الرحمن بقدره فالجعل على الميراث فان كان فيه فضل
 الراهن بقدر الفضل الثاني عبد المجاني الجعل على ماله فان لم يؤخذ منه الجعل حتى
 دفعه بجاهه فالجعل على المدفوع اليه فان دفعه المولى فعليه الثالث عبد الامانة الجعل
 على سيد السرابع امر الولد الخامس الميراث السادس عبد التابع الامة الجعل على
 المولى في هذه الاربعة واما المولى اي صاحب العبد الا بقدر سبعة اوجه رجل او امرأة
 او حر او عبد او مسلم او ذمي او كبير او صغير مقيم او مجنون مكاتب او مستعبي غني او فقير
 وفي كلها عليه الجعل واما المدفوع فعلى اربعة اوجه الاول الذي جابه ان لا يدفع اليه
 سيد حتى ياخذ الجعل الثاني له ان لا يدفعه حتى يقيم البيعة انه له الثالث ان يقر
 العبد انه له ضليه دفعه والا فليقر ان لا يدفعه الا باسرها القاضي الرابع ان دفعه بغير امر
 القاضي فليقر ان لا يدفعه اليه ثم ظهر مستحقا للغير فله ان يضمن اياها من الدافع
 والمدفوع اليه فان ضمن الدافع نظر فان كان حين دفعه صدقه على انه له فليس له الرجوع
 عليه فان كان كدبه او سكت او صدقه وضمنه رجع عليه قال المولى وبقي عليه خامس وهو
 ان يدفعه الى السلطان ذكر صاحب الهداية قال وهو اختيار السرخسي قال الخلداني
 هو بالخيار ان شا حفظه بنفسه وان شادفعه الى الامام بحبسه ثم اذا حبسه وجازل
 فاقام البيعة انه عبد يستخلفه بالله ما بعته ولا وهبته ثم يدفعه اليه وهذه الخليفة
 من غير خصم صيانة لقضاء نفسه او نظرا لفاجز عن النظر لنفسه من مشروا وموهوب
 له وفي اخذ الكفيل منه روايتان وان لم يكن له بية واقر العبد انه عبد يدفعه اليه
 ويأخذ منه كفلا كذا في المبسوط والله اعلم واما الجعل فعلى وجهين احدهما ان يكون
 قيمة العبد اكثر من اربعين درهما فحصله اربعون درهما لانفاق والمأخوذ ان يكون قيمة
 اربعين درهما او اكثر لا يعين فجعله اقل من قيمته بدرهم في قول ابي حنيفة ومحمد وابي عبد الله
 وهو اول قول ابي يوسف وفي قوله الاخر جعله اربعون درهما وان كانت قيمته درهما
 واحدا واما المكان فعلى ثلاثة اوجه احدها ان يرد من مسير ثلاثة ايام فصا
 وقد تقدمت الثاني ان يرد لاقل من ذلك والجعل فيه على قدر ذلك الثالث ان يكون
 محتفيا في المصر وطلبه حتى وجد فرده فله الجعل على قدر ما بقي فيه واما اخذ الابوي
 ثلاثة ايضا احدها اخذ افضل من تركه ثانيا ان يشهد عند اخذها انما اخذ
 ليرده الي صاحبها فان لم يشهد ثم هلك في يد اوهوب ضمن في قول الامام ومحمد ولاصا
 عليه في قول الثاني وابي عبد الله والقول له مع يمينه ثالثا ان يخل لنفسه لا
 لاجل الرد على صاحبها فله الجعل اذ ارده ثانيا اذ اخذ لنفسه ضمن ولاجمل له

عظم
الجمل

ثالثا

ثالثا الوارث اذ اوجده واخذ بعد موت سيد فلا جعل له الا او بعضه فقد روي
 لنفسه رابعها استواء فجاهه المشتري فاستحقه مولا فلا جعل على المولى لو كان الراد
 ابا المولى او ابنه وهو في عياله او احدا الزوجين على الاخر فلا جعل له افي الهداية
 وذكر في الذخيرة والطحاوي ان الاب له الجعل اذ ارده قال في المبسوط التقيد بما اذا
 لم يكن الاب في عياله ابنه اما اذا كان في عياله فلا جعل له وكذا الحكم في كل ذي حرم
 محرم وان كان في عياله فلا جعل ولا لاهله الجعل الا الابن فلا جعل له مطلقا استحقا
 ثم ذكر انه بقي عليه مسائل اخرى قال وسنأتي منظومة قلت وسنفيه عليها
 هناك ثم قال وبقي عليه الاخذ اذ ابق العبد من يد بعد ان شهد فلا جعل له بمنزلة
 البائع اذ اهلك المبيع في يده وكذا لو مات في يد بمنزلة البائع انتهى قلت هذا
 يؤخذ من قوله اذ ارده فلا اعتراض به غير حسن على انه لنا صون يجب فيها الجعل مع الابق
 وهي ما اذ ارده من كثر من مسير ثلاثة ايام ثم اعقته السيد ثم هرب فللراد الجعل من العتق
 حكما وسياتي في نظم ومن يستحق الخدمة الجعل عند وصاحبه من بعد الجعل محجور
 قال هذه القاعدة نظرها من الفتاوى الظهيرية قال واذا كان الميراث خدومة لرجل
 ووفته لآخر فالجعل على صاحب الخدمة فاذا انقضت الخدمة رجع صاحب الخدمة على
 صاحبه الرقبة او باع العبد فيه انتهى قال والفروع المتقدمة من الشف توخذ من
 هذه القاعدة ما عدا العبد الموهوب فان الميراث وان لم يستحق الخدمة بدون اذن كونه
 مستحق لحبسه والرد فيه احيانا ما لبيته والجعل بمقابلته قلت هذا اذا كانت قيمة
 مثل الدين وان كانتا كثر فقد راد الدين عليه والباقي على الراهن والله اعلم ثم انه ذكر
 ان القاعدة في المحيط ايضا وانه قال قبلها ان جعل العبد المغصوب ذابوق من
 يد الغاصب على الغاصب قال اقول وينبغي ان لا يرجع على رب العبد لان يد عادية
 وكذلك العبد الموهوب لجعل فيه على الموهوب له وان رجع الواهب في يمينه بعد
 الرد لان المنفعة للواهب ما حصلت بالرد بل ترك الموهوب له التصرف فيه بعد
 الرد كذا ذكر في الهداية ثم ذكر وجه اخو بنية الفروع من القاعدة والله تعالى اعلم
وجابه شخص فقد رده له غير بعد الثلاثة يحضر
 الصبي في حضور الراد والجعل اي حضور الراد الجعل دون الذي جابه وفروته وسلة
 البيت توخذ من التخييس والمزيد قال رجل اخذ عبدا بقا فجاهه من مسير شهر واخذه
 المصد فقد من يدا الذي جابه واخذ اخر دون ثلاثة ايام فجاهه لم يكن لواحد منها
 لانه ليرد واحد منها من مسير ثلاثة ايام واذا جابه الثاني من مسير ثلاثة ايام
 وجب له الجعل هذه عبارته والذي ذكر في البيت هو ان الثاني جابه من مسير ثلاثة

ايام فاستحق الجعل واليه اشار بقوله بعدا لثلاثة محصوره يؤخذ من مفهوم القيد بعد
الثلاثة انه لو رده من دون الثلاثة لاشي له **فصر** في التمه عن المشتق وجعل اخذ ابقا
من مسيعة ثلاثة ايام وجابه يوم ما ثم ابق منه وسار يوم ما نحو البلد الذي فيه مولاة وهو
لا يريد الرجوع الى المولي ثم ان ذلك الرجل اخذ ثانيا وجابه اليوم الثالث ودفعه الى
المولي فله جعل اليوم الاول والثالث وهو ثلثا الجعل وان كان العبد حين ابق من الذي
اخذه وجد المولي واخذه وبدا له في الاباق فرجع الى مولاة فلا جعل للذي اخذه وان
كان العبد فارق الذي اخذه وجا الى مولاة متوجها لا يريد الاباق كان للذي اخذه جعل
اليوم والله اعلم **قلت** بظن ان هذه المسئلة هي عين ما لو بدا له في الاباق فرجع الى
مولاة وقد صرح انما لا جعل هناك وهنا صرح بجعل اليوم ويمكن ان يفرق بان الصور
الاولى مخصوصة بما اذا فر من اخذ ابقا ثم بدا له بعد ذلك في الاباق فرجع الى مولاة فلا
جعل لانه لا صنع له في العود الى المولي والثانية مخصوصة بما اذا لم يفر من اخذ بل
عاد الى مولاة لا يريد اباقا لان لاخذ الاخذ ثمة اثر في عوده الى مولاة والله اعلم

وصرح من بعدا لثلاثة عتقه وقرؤم بقبضه الجعل يذكر
مسئلة البيت من التجنيس والمريد قال رجل اخذ عبدا ابقا من مسيعة شهر فسار به
ثلاثة ايام فاكتر ليرده على صاحبه فاعتقه صاحبه ثم هرب بعد ما اعتق كان له
الجعل لان الاعناق قبض في النهاية نحو غير ان اخلا العتق من حر والباقي في النظم واجب
فيه نقل وثلاثة ايام **ودين او ملك العبد منه لم يجب ثم بعد القبض كالبيع** **بقر**
استعمل البيت على مسائل كلها من التجنيس والمريد **الاولى** قال في التجنيس والمريد
بعد ذكر المسئلة التي في البيت الذي قبله ولودين والمسئلة حالها فلا جعل **الثانية**
لو ملكه لمن اتي به قبل القبض لا يجب ايضا **الثالثة** لو قبضه بعد التدبير او قبله او
قبل التملك بجعل **الرابعة** لو باعه قبل القبض ممن اتي به بجعل الجعل خلاف
الحبة **قلت** ظاهره لظن ان التدبير والتملك من الاتي به قبل القبض لا يجب
به الجعل وان كان بعد القبض كالبيع يوم ريد فع الجعل اذا كان البيع قبل القبض من العبد
فتقتضي التمسبه ان يكون التمسبه كذلك وليس الحكم فيه كذلك وانما يجب الجعل اذا كان
التملك بعد القبض كاعلمته واما قبله فلا يجب ويكون التمسبه للوجوب بطلاق البيع
واما التدبير فان حصل معه قبض بعد او قبله يجب الجعل وان لم يحصل معه قبض فلا
لا يجب الجعل والبيت انما فيه انه قبل القبض لا يجب به الجعل وبعد يجب ففات
فاصلحت البيت الذي قبله فجعلته كونه يجب اذا ريد قبل القبض ثم قبضه هكذا
له الجعل ان يعتقه من بعد رده اذا قرؤ قبل ان يدبر

القبض

فالضمير

فالضمير في له للراد وضمير ان يعتقه للمولي والابق والمراد بالرد الذي يجب به الجعل
وهو الرد من مسيعة ثلاثة ايام واطلاق الجعل يدل عليه وقولنا لا ان يدبر اي لا
يجب الجعل يدبر العبد بالباقي الجعل في هذه الصورة فكان مطابقا لما في التجنيس والمريد
خاليا مما ابدىناه في بيته انفا وزدت بينين ذكرت فيها بقية الصور المنقولة انفا
فقلت ومن بعد ذلك او قبله البعض موجب ولو باعه من قبله منه يذكر

له اقبل تملك له منه قبضه ولو قبل قبض كان ذلك له **قلت**
فالاشارة بهذا الى التدبير اي موجب للجعل وضمير ولو باعه للمولي والابق وضمير قبله
للقبض ومنه للرد ويدكر الجعل والتسبيه في وجوب الجعل وضمير له للابق ومنه للرد
والاشارة بذلك للتملك وضمير يهدر للجعل على ان بيت المصنف في غاية الجودة
لانها وجميع المعاني الكثرة ولو لا اخلا تلك الصورة لم اقرص فيه الى غير لفظه بوجه العلم

وانكار مولاة الا باق مقدم اذا قرؤ من رده فالعبد تحسّر
مسئلة البيت من التجنيس والمريد قال رجل اخذ ابقا واشهد عليه انه اخذ ليرد
منه فانكر المولي الا باق كان القول قوله يعني رب العبد مع بيته في عدم الاباق
وتحسّر حينئذ قيمة العبد ما لم يبين الا باق واذا زاد بالعبد في النظم قيمة والمراد
من قوله اذا قرؤ من رده عوي اخذ للرد انه قرؤ منه والله اعلم
ولو زاد قرؤا لا يعين فصالحا **ولم يعلم المقدار ما زاد فهدر**
الضمير في قوله زاد ولم يعلم لرب العبد والمقدار المراد به المقدار شرعا وهو المبيع
ثالث في الظهيرة والمراد اذا صالح المولي على خمسين درهما وهو لا يعلم ان الجعل
اربعون درهما جاز بقدر الاربعين وبطل الفصل انتهى وفي الهداية في تقليل المبيع
ابي يوسف ولهذا لا يجوز الصلح على الزيادة بخلاف الصلح على الاقل لانه حط منه يعني
من الجعل المقدار انتهى واعلم ان هذا الحكم ثابت ولو طالت المدّة التي ردها ولو اتفق
عليه اصناف ذلك من غير امر القاضي فصل عليه في التمه والله اعلم

ومن اقبل بالطفل من صغره لمن يردّها جعل ولا يتكسر
مسئلة البيت من الظهيرة قال واذا اقبلت الامّة والحاصي رضيع فردها وجعل فله
جعل واحد انتهى وانقول لاصحابنا ان الصغير الذي يجب الجعل رده في قول مجر هو
الذي يعقل الا باق نص عليه في المحيط حيث قال ان الطفل ما لم يعقل الا باق
وتيسر لا يكون اقبالا صلا لاهذا معنى كلامه قال ومعنى قولي ولا يتكسر اي الجعل
فلا يجب على مولاها جلا ان مفهوم الكلام انه لو كان الصغير غير رضيع وجب الجعل انما كان
درهما وينبغي ان يشترط مع النظم ان يكون يعقل الا باق كما مر نقله من المحيط والله اعلم

ومن قال لما تلقى عندي ورده فقال نعم لا جعل حبس محض
مسئلة البيت في غالب الكتب ومنها الذخيرة قال في النهاية ثم ذكر منها يعني
الذخيرة مسئلة عجبة اذا قال رجل عبيدي قد ابق فان وجدته فخذ فقال المأثور
نعم ثم وجد المأمور على مسبعة ثلاثة ايام فاخذ ورده على المولى فلا جعل
استعانة به ووعده الاعانة والمعين لا يستحق شيئا والله سبحانه وتعالى اعلم
ولا جعل للسلطان لو رد ابقا وتعتقه قل في الظاهر المكفر
استعمل البيت على مسلتين من الظهيرية والتجنيس والمزيد **الاول** السلطان
اذا رد الابن من مسبعة ثلاثة ايام فلا جعل له قلت وكان الفقيه ابو الليث
فاخذ قال لو اوكذ الحكم في احد الزوجين للآخر والوصي لليتيم وكذا اكل من يعول
صغيرا والابن اذا رد ابق الاب والاب الجعل اذا رد ابق الابن اذا لم يكن في عياله
وفي البقال روي ان الاب لا يستحق الجعل والابن يستحق والاخ يستحق على اخيه
او اختا مستحسا اذا لم يكن الراد في عياله المرد وعليه وفي النابيع وعلى
هذا ساير الاقارب وذوي الارحام والله اعلم **الثانية** عتق الابن حال
ابا قه عن كفارة الظاهر صحيح انتهى قلت وذكر في البرازي انه يصح في كفارة البنت والله اعلم
ولو فقد المولى ولا مال عندها فتمشي الى القاضي ببيع وتوجر
فقد مبني لما لم يسم فاعله وهذه اول مسائل المفقود من النظم والمسئلة في
القنية رقم المحيط ثم قال فقدت مولاها ولا تجد نفقة وخيف عليها القاض
فللقاضي ان يبيعها او يوجرها من امرأة ثقة وليس له تزويجها ثم روى للقاضي عبد
الجبار وعين الامة الكرابيسي وقال للقاضي ببيع عبد المفقود وارضه واذا
كانت تنقص بمضي الايام ثم روى المحيط وقال ما خيفنا لفساد عليه من مال المفقود
فالقاضي يبيعه لانه اقرب الى الحفظ وفي جامع الكرخي للقاضي ببيع مال المفقود
من المتاع والرقيق والعقار اذا خيف عليه الفساد وليس له ان يبيعه لكان نفقة عياله
ولكن اذا باعها لمحق في الصباغ فصارت دراهم او دنانير يعطي النفقة منها بطريق الله
وفي نفقات الاهل ليس يبيعه وان باع يتفقد مثل دين يقر
الضيق المستقر في بيعه للامة وفي باع للقاضي وفي ينفذ للبيع وقد تقدم بعض في
البيت في الكلام على البيت الذي قبله وهو عدم البيع في النفقة وفيه انه لو باع نفقة
الاهل فقد ابيع كالو باعها او باع العقار في وفاة الدين فانه يتفد ببيعها لانه
فضل بمحمد فيه قلت في القنية بعد ما تقدم من جمع العلوم وقال لا يبيعه وهذا
وان فعل نفذ ولو باع لقضادينه جاز وكذا لو علم حياته لكنه لا يرجع منذ سنين

وقد تقدم ما يتعلق بهذه المسئلة في غيرهم
توالت الحسن على القندولي البيت في قوله
قال المولى الف درهم لو كان الراد
او ابنته وهو في عياله الاخره

او اسأل
المفقود

هو عين

هو عين ما في البيت ثم ان المصنف نقل عن المحيط وان كان المال منقولا ليس من جنس
كالخادمة والدار ونحو ذلك اجمعوا على ان غير الاب لا يملك البيع والامر وغيره في ذلك
سواء وراوده من الاقارب قال واما الاب فلا يملك البيع قياسا وهو قولها وعلى قول
ابن حنيفة يملك وهو الاستحسان انتهى **تبينه** اخروا اختلاف في بعضهم قال يتوقف
على نفس القضا على الغايب وهو مختلف فيه فيتوقف على امضاء قاض اخر وذلك
لان القضا ليس بمختلف فيه واما المختلف فيه سببه وهو قبول البينة بالقرينة في حال
غيبه والله اعلم **وما لو كمل في العانة فعلا منع الفقهاء والقاضي اذا اشأ**
مسئلة البيت في التجنيس والمزيد قال رجل غاب وجعل دارا له في يد رجل ليعرضا
ودفع اليه مالا ليحفظه ثم فقد الدافع فله ان يحفظ وليس له ان يعرضه او الا باذن الحاكم
لانه له امانة قد مات ولا يكون الرجل وصيا للمفقود ثم حكم بموته وهي من مسائل المحيط
انتهى قلت وفي الذخيرة لم يعقد دفع المال بكونه للحفظ وظاهر النظم يقتضي
اطلاق العانة للقاضي ان شاء ولكن المراد ما قدمناه والله اعلم
ومتى يدان الشخص انه مونة وقيل الى رأي الامام فينظر
لدا تجميع لثمة وهم اقران الشخص ولا دوا الامة العلامة وصغير فينظر للامام في البيت
مستعمل على بيان المدة التي حكم فيها بموت المفقود حتى تقسم تركته وتزوج امراته ويحيط
في ذلك طريقان التقدير وعدمه وفي عدم التقدير قولان ذكرهما في البيت الاول وهو
المذهب والذي عليه الجمهور ومنصوص من جملة وظاهر الرواية موت اقرانه وفي المحيط
لا بد من موت جميعهم فان بقي منهم واحد لا يحكم بموته ولم يذكر موت جميع الاقران
في ساير البلدان او في بلدة المفقود فقط وقد اختلف المشايخ فيه فقال بعضهم
يعتبر موت اقرانه من اهل بلده فقط وهذا القول ارفق بالاسر قلت وقال شيخ
الاسلام حواهر راده انه اصح والله اعلم وقال بعضهم لا بد من موت جميع الاقران في
ساير البلدان انتهى والمسئلة في غالب الكتب وهي من الهداية ايضا والله اعلم والثاني انه يتوقف
ال رأي الامام فينظر ويحمد ويفعل ما يفتي على ظنه فلا يقول بحكمه ان يعمل بالتقدير
لانه لم يرد به الشرع بل ينظر في الاقران وفي الزمان وفي المكان ويحمد ولذلك نظير
عند اصحابنا في البيداء ان تجتنب لسقوط بعثا وبعثين فانه يفوض الى رأي المبتلي به
والذي حكى هذا القول من اصحابنا صاحب المنيا بيع وحكاة صاحب المنيا من الغاية
عن الشافعي ومحمد الحسن رحمهما الله تعالى وهو المشهور عن مالك وابي حنيفة وابي يوسف
رحمة الله عليهم انتهى كلامه قلت وفي شرح الامام فخر الدين الرازي رحمه الله
المختار انه يفوض الى رأي الامام لانه مختلف باختلاف البلاد وكذا غلبة الظن

كأنه كان القاض في ورده فتركه قال
لا يجوز على امضاء قاض اخر

تختلف باختلاف الاستحسان فان الملوك العظيم اذا انقطع خبره يغلب على الظن في
ادني مدة انه قد مات وسوق الناظم له بقيل يفيد كونه خلاف المختار لا شعارة
بالضعف سيما فيما استقرى من صبيغته فتنبه لذلك والله اعلم
ومع ما يبعث على الحكمة المحمدي وخمساً ليعقوب وعشرون يذكر
ذكر في هذا البيت ثلاثة اقوال لمن يقول بالتقدير قولين عن ابي العلاء البخاري
في شرحه للترايض السراجيه قال وهما عن ابن ابي عمير عن محمد مائة وعشرين سنين
والاخر عن ابي يوسف مائة وخمسين سنين قلت قال في الاخيرة ان محمد لم يقدر
في موته السن وهذا ايضا قضى ما ذكره ابو العلاء واسما علم وقولا ثالثا ذكر في
المذاهب ايضا وهو مائة وعشرون سنة وهو رواية الحسن عن ابي حنيفة وقال في الاخيرة انه قول
الحسن ايضا والله **وقل مائة قال لا تسعون بقضيتهم وسبعين او سبعين بقضيتهم**
وذكر في هذا البيت اربعة اقوال اخرتها اسمها الاول وهو السادس مائة سنة قال
المنصف انه يروي عن ابي يوسف ومحمد حكاية صاحب هذه اية والحيث عن ابي يوسف قال
وحكاية صاحب البدائع والينابيع عن محمد بن الحسن **قلت** الذي رايته في الذخير
نسبة هذا القول الى ابي يوسف دون محمد وقد قدما في البيت قبله عن محمد
لا يقول بالتقدير والله اعلم ثم قال ان هذا القول اخذ به نصير ومحمد بن سلمة ثم
رجع عنه لما عاش مائة وتسعا الثاني وهو السابع تسعون سنة حكاية صاحب
الهداية وهو الاربع بالناس وهو اختيار الاماميين ابي بكر محمد بن الفضل وابي بكر محمد
ابن حامد قال الصدوق الشهيد حسام الدين وعليه الفتوي وكذا في الاخيرة وحكي
في الترخاينة عن المحيط قال الصدوق الشهيد في شرحه ما قال محمد احوط الثاني والثالث
وهما الثالث والرابع ستون او سبعون حكاية صاحب الينابيع عن بعضهم وصاحب
المنهج حكى الاول عن عبد الله بن الحكم وعله بحججه بقوله صلى الله عليه وسلم اعلموا اني
ما بين الستين والسبعين وكما قال **قلت** وقد فاته قول اخر وهو التقدير بمائتين
ذكر في الاخيرة ولم يعزه الى احد وقد عناه في الترخاينة الى التهذيب بزيادة ان
الفتوي في زماننا عليه السلام **واخذ عنه اربع بعد فقده بمملكة والغرض كالموت نصير**
لولا التزام اختصار كتابه وشرح الحديث في هذا البيت والذي يليه لانها ليس للحنفى
بها حاجة فلخص ما ذكر في هذا البيت ان احمد رحمه الله جعل المفقود على نوعين
احدهما ما يغلب على خاله الملاك كالمفقود بمملكة كمن فقد بين الصفيين او في مراكب
قد انكسر او خرج الحاجة قريبة فلا رجوع ولا يعلم خبره وهذا ينظر عند اربع سنين
فان لم يعلم له خبر قسم ماله واعتدت زوجته على الوفاة قال والى ذلك ان يفتقر

كلاوت

كالموت نصير النوع الثاني من ليس الغالب على ماله كالمسا في النكاح او للمسا حجة
وفيه روايتان الفتوي في راي الامام او مضي تسعين سنة من يوم مولده والله اعلم
وعن مالك والشافعي قديمه كذا مطلقا في الغرض لا غير
محصل كلامه ان مذهب مالك في الزوجة كما قلناه عن احمد بعد مضي اربع سنين
تستدعي الوفاة وهو القديم من مذهب الشافعي لكنها لا تجعل المفقود على
نوعين بل نوع واحد قال واليه اشرت بقول كذا مطلقا وبقول في الغرض
لا غير لان مذهبهما في التوريث كذهبن في التقدير بتسعين او الرجوع الى ابي
الحاكم والله اعلم **فصل من كتاب الشركة** الشركة اختلاط المالين
فصلا عما لا يعرف واحد من الاخر ومنا سببه بما قبله كون ذلك امانة في
يد من هو في يد وهذه امانة في يد الشريك وخصوصا من سببه بالمفقود اختلا
مال المفقود والحاصل من الارث بما لا يخرج من الوارث على تقدير الحياة والشركة اختلا
المالين والله اعلم **اذ غاب بترك الارض والشريك يتذكر اذا اذن القاضى بالاشترار**
مسئلة البيت ما في قاضي خان والقصة ارض بين شريكين غاب احدهما فليس يمكن
يزرع النصف ولو اراد ذلك في العام الثاني يزرع ما كان زرع وقد كتبت في
القصة ان للقاضي ان ياذن في زراعة كلها لئلا يضع الخراج والله اعلم
وفي العباد وفي الدار مقدار سهمه وفي حيوان للتفاوت يتذكر
استعمل البيت على ثلاث مسائل من قاضي خان قال رجلان بينهما دار غير
مقسومة غاب احدهما كان للاخر ان يسكن مقدار حصته في كل الدار وكذا الخادم اذا
كان مشتركا واحدهما غاب كان للخاضع ان يستخدم الخادم حصته وفي الدار المشتركة
كمن يركب احدهما لان الناس يتفاوتون في الركوب فلم يكن الغائب راضيا بركوب
الشريك وفي الخادم والدار لم يتفاوت الناس في السكنى والخدمة فكان الغائب راضيا
بفعل الشريك والى ذلك اشار الناظم بقوله للتفاوت يتذكر والمسئلة في المسئلة ايضا **قلت**
هذه الحكم خاص بالدار غير المقسومة اما التي قسمت وعزل نصيب كل منها فباب
الاخر فليس للخاضع ان يسكن في نصيب الغائب لكن القاضى ينظر في ذلك ان ظاف الخادم
يوجرو بمسك الخادم للغائب ولا اشعار للنظم بهذا الشرط وقوله وفي حيوان للتفاوت
يتذكر يشتمل ما يركب من الحيوان وما للنفع في غير الركوب كالحرث ونحوه والمنع انما هو في
الركوب خاصة للتفاوت وكان يمكنه المخلو من غيره لكذلك بان يقول
ويسكن في دار مشاع حصته كعبد ومنع في الركوب مقرر والله اعلم
وفي امه يوما ويوما لداودا ولو طلب لا يداع فالقسم جدر

الغالب

ط
مطلب الابطاح
في باب التوفيق
الاف في هذه الموضع

مسئلة البيت من الذخيرة امة بين رجلين خاف كل منهما صاحبه عليها فقال احدهما لغيره
عندي يومنا وقال الاخر لا بل اضعها على يدي عدل قال مساخنا يحتاج في باب
الغروج في جميع المواضع الا في هذا الموضع فانه لا يحتاج لحسنة ملكه وهو نظير
ما لو اخبر القاضي ان فلانا ياتي في جواربه في غير الماني ويستعمل في القضاة
زوجته في الحيز وامته من غير استبرأ لا يكون للقاضي عليه سبيل الحسنة ملكه
هنا فان تشاخا في البداة فالقاضي يبدأ باتهاما وان شا اقرع بينها قال السري
ينبغي ان يقرع بينهما واليه مال الحلواني وتعيين في النظم بالقسم عزيز جيد على ان
ظاهر لا يجعل منه تمام معنى ما نقله الامام عن الذخيرة الا بالشرح فلو قال

وفي امة لم يبع ابداعها فمن يريد معاياة فيها يجب ان يتصدق
لانهم تمام المعنى غير متوقف على الشرح وكان التقدير بالمعاياة اولى من التعيين بالقسم والله اعلم
وان شترنا عبد الشخص وادنا فلا شركة في القبض **تظهر** **من بعد**
مسئلة البيت من الظلمية لو امر رجل رجلين ان يشتريا له جارية فاشترياها وقد
من مال مشترك بينهما او من مال متفرق لم يشتركا فيما يقبضان من الامراتي والمصنف
اشار الى ان فائدة تظهر فيما اذا اشترى به شيئا فانه لا يكون شركة ويضاهي اهل العلم
وقا يقبض الدين ليس بحصة وخيلته التملك والترك **ذكر**

مسئلة البيت من التخصيص والمزيد وغيره قال في القصة بعد ان رقم للقاضي عبد الجبار
ونجم الائمة البخاري قبض احد الشريكين نصيبه من الميسم او الدين المشترك ورضي الخبير
بقبضه لنفسه فله ان يرجع عليه حصته بعد ذلك ثم رقم لتجيم الائمة فرد وقال
الشريكين او احد الورثة ان يطلب نصيبه من الدين المشترك بينهم بسبب واحد خال
عينة الباقي نص عليه في ودنية الجامع الصغير في جامع الكرخي لو كان بينهما من
دين با عاه من رجل او قتل لها عبدا وعصب واستهلك او ورثا دينها عن رجل فقبض
احدهما نصيبه فهو حصته وملكه ولم يقبض من حصته شريكه شيئا لكن لشريكه ان يشترى
فيما قبض سوا كان المقبوض مثل الدين او اوجود او اودي فان اخرجه القابض من ملكه
لم يكن لشريكه على الغير سبيل وضمن لشريكه نصف ما قبض فان هلك ما قبض الشريك فلا
ضمان عليه فيما قبض ويكون مستوفيا وما بقي عن الغريم لشريكه انتهى قال والاصل في
ذلك ما ذكر في المحيط ان كل دين وجب لاثنتين على واحد بسبب واحد حقيقة وحكما
كان الدين مشتركا بينهما فاذا قبض احدهما شيئا من ذلك فهو كاللآخر ان يشترى
المقبوض وليستوي في حق هذا الحكم ان يكون المقبوض اوجود منه او اودي وكل دين
وجب لاثنتين بسببين مختلفين حقيقة وحكما او حكما لا حقيقة كان الدين مشتركا بينهما

فاذا قبض

فاذا قبض احدهما شيئا منه لا يكون مشتركا حتى اذا قبض احدهما شيئا من الثمن كقول الامام
ان يشترى فيه بياضة با عابدا بينهما من رجل ثمن معلوم وقبض احدهما شيئا من
الثمن كان للآخر ان يشترى فيه ولو سمي كل واحد منهما لنصيبه ثمن على حدة فقبض
احدهما شيئا من الثمن لم يكن للآخر ان يشترى فيه في ظاهر الرواية ثم ذكر الحيلة في استقار
مطالبة الشريك من قاضي خان وهي ان يهب المديون مقدارا حصته من الدين ويسلم له
تدريجي القتم عن حصته من الدين فلا يكون لشريكه حق المشاركة فيما اخذ بطريق الهبة
وهذه منقولة عن نصيب عن اي بكر واليه اشار في النظم بقوله وحيلته التملك
والترك اي لا يراى من الدين والله اعلم وفي التهمة حيلة اخرى على ان يبيع من المديون
كفا من زبيب مثلا بمقدار حصته من الدين ويسلم اليه الزبيب ثم يبره عن نصفه
القديم ويطلب اليه ثمن الزبيب فلا يكون لشريكه في ذلك شيء ثم قال وحيلة اخرى
وهي احسن من هاتين بان يكفل احدا الطالين وهو الشريك الذي يقصد اخذ حصته
عن المطلوب نظير المبلغ الذي يطلبه الشخص اجني بعد ان يرضه المطلوب ذلك فانه يقع
المقاصة بينهما ولا يكون لشريكه عليه رجوع فان المال الذي يقبضه هو ما كلفه عنه
لامال الشركة وذكر ذلك في المستقي عن اي يوسف رحمه الله والله يعلى اعلم

ومفسد شئ للمدين بحصة قصاصا وعن يعقوب ذلك ثورا
اشتمل البيت على فرع مخالف لما سبق من الظهيرة وغيره قال في التهمة عن
مستقي ابن سماعه عن اي يوسف في الاملا رجلا زلها على رجل الف درهم فافسد
احد ربي الدين على المطلوب متاعا او قتل عبدا له فصار له قصاصا بذلك فليس
ان يرجع عليه بشئ وفي المحيط خج ونقل عن القدوري ما يخالفه قال ولو استهلك الطالين
على المطلوب ما لا فصار قيمته قصاصا فليس له ان يرجع عليه وفي الايضاح خج
اشترى احد الشريكين بنصيبه ثوبا كان لشريكه ان يرضه نصيبه من الدين ولا سبيل له
على الثوب الا ان يتفقا على الشركة فيه فلو صالحه به على حصته فهو بالخيار ان يشترى
دفع اليه نصف الثوب او مثل نصف حقه والذي لم يقبض الرجوع على من عليه الدين
وليس لشريكه ما قبضه فلو سلم ثم نوى الدين كان له الرجوع على شريكه والله تعالى اعلم

ويطلب كالتفسير موت وآله **لذا اولد اثبت بخور قصص** **بطل**
اشتمل البيت على مستقيين **الاول** من البدائع ان موت الشريك يبطل الشركة كما
الفصح سوا علم بموته او لانه عزل حكمي لا يتوقف على العلم قال المؤلف وهي اوضح
من ان تنظم وانما نظمتها تبعاً لصاحب الاصل **الثانية** من قاضي خان قصار له اداة
القصارين والآخر بيت اشترى على ان يعمل باداة هذا في بيت هذا على ان يكون

الكسب بينهما نصفين كان جارا قال وكذلك حرفة كالخياطة والصباغة ولكن قاضي
 خان وضع المسئلة في القضاء فلهذا قلت في آخر البيت فيقتصر في عمل صناعة القضاء
 وهو قاضي خان وهذه الشركة جارية وان لم يخصا صنفا لان هذا هو كل خاصا كان او عاما
 والله اعلم وفي شركة القراء البتة **صحيحة** وفي عمل الدلال ما **تصوّر**
 فيه مسئلتان من القنية **الاولى** ومن الظاهر الذي المرغينا في ثم قال ولا يجوز شركة
 الدلالين في علم **الثانية** ومن القاضى بدعي وقال عاطفا على المسئلة السابعة
 ولا شركة القراء في القراءة بالرموزة في الجاهل والعاقل لا نهية مستحقة عليهم
 والمولى بالغ في التكبير على اقرارهم على هذا في زمانه وعلى القراءة بالتطيط ومنع من
 جوازها وجواز سماعها وقال بوجوب تكاثرها واظهر في ذلك رحمه الله تعالى ود
 فيما اذا مخطط تطيطا يودي الى زيادة حرف ونحو ذلك اما القراء بالالحان واستثنى ذلك
 قاله مندوبه الى العلم **وجازت على التعليم قواعلي الذي تحبوه الاستباح وهو المحذور**
 اشتمل البيت على مسئلة جواز الشركة في تعليم القرآن والفقه وغيرها المسئلة في المحيط
 والتحسين والمزيد وهي فرع القول بجواز اخذ الاجرة على القربات والفتوى على الجواز
 وهو قول المتأخرين واخرا مشايخ بلخ والمقدمون على المنع من الجواز لان الفرية
 انما تقع على العامل ولهذا يعتبر اهليته ونيته بنية الاكره لان التعليم لمعني في
 المتعلم لا في المعلم فلا يصح الاستيجار عليه وقيل الاختلاف فيه لاختلاف الاوقات
 فان عصر المتقدمين كان الرغبة فيه متوافرة على التعليم حسنة ومن المتعلمين في
 مجازات الاحسان بالاحسان من غير شرط وقد تقدم المعنيان فقلنا بالجواز ليدخل
 هذا الباب كما ان النساء كن محضات الجماعات في زمن النبي صلى الله عليه وسلم ومنع من
 عمر ومشايخ بلخ افتوا بجواز الاستيجار اذا ضرب له مدة واوجبوا المسمى ولو لم تضرب
 مدة ولا تسمية او جبروا اجرا مثل والمقدمون انما سغوا منه لقلة القراء وجوب
 التعليم وليس كذلك زماننا وقال ابن الفضل البخاري كان المتأخرون من اصحابنا يجوزون
 ذلك ويقولون انما كان المتقدمون ذلك لانه كان للعالم عطيات من بيت المال وكانوا يستغنوا
 عما لا بد لهم منه من امر معاشهم وقد كان في الناس رغبة في التعليم بطريق الحسنة ولا
 يجوز الاجارة ويجبر المستاجر على دفع الاجرة ويحبس وبه يعني قال في النهاية وكذا
 يعني بجواز الاستيجار على تعليم الفقه في زماننا وفي روضة الزند وليس في كان شيخنا
 يقول في زماننا يجوز للامام والمؤذن والمعلم اخذ الاجرة كذا في الذخيرة والله اعلم
وقال اشترى العبد لي ولنا فان احاب فلا يخص حين يصدّر
 في البيت مسئلتان من قاضي خان **الاولى** رجل امر رجلا ان يشتري له عبدا بعينه

بطلت في رواية
 في تعليم القرآن
 والفقه

مضمون
 الاثر
 تعليم القرآن
 وغيره من
 العلوم

الماور

الماور نعم واشترى ذلك العبد واشهد انه اشتراه لنفسه فشرع يكون للا
 لا لنفسه **الثانية** رجل امر رجلا ان يشتري عبدا بعينه بدينه وبينه فقال الماور
 نعم فذهب الماور واشتراه واشهد انه يشتري لنفسه خاصة فان العبد يكون بينهما
 على الشرط لانه وكل يشترى نصف عبدا بعينه ثم ذكر مسئلة ما لو لقيه فان فقال اشترى
 بيني وبينك فقال نعم فانه يكون بين الامرين ولا يشترى فلو لقيه ثالث ورابع
 واصل جارا واجاب نعم فان كان لا بحضور احد من تقدم سقط حقه وكان بين الذي
 لم يحضر والثالث وقس على ذلك **قلت** ومنهم من البتة ان اذا لم يعين العبد
 لنفسه كان لنفسه فان سكت عن الامر وقال عند الشراء اشتريته لنفسى يكون له
 ولو قال اشهدوا اني اشتريته لفلان كما امرني ثم اشتراه كان للامور ان اشتراه
 وسكت عند الشراء قال بعد الشراء اشتريته لفلان قبل حدوث عيب كان له والا
 فلا الا ان يصيد قداما امر والله تعالى اعلم
وما اشترى اليوم بيني وبينى **قلت** فقال نعم ثم اشترى بيقول
 اشتمل البيت على مسئلة من المحيط قال محمد رحمه الله تعالى اذا اشترى بغير مال
 على ان ما اشترى اليوم فهو بينهما وخصا صنفا او عملا او لم يخصا فهو خاص
 وكذلك اذا قال لا هذا الشهر واذا جازت هذه الشركة هل تنوقت بالوقت المذكور
 حتى لا ينقضي بعد مضيه لم يذكره محمد في الاصل وروي بشر بن الوليد عن ابي يوسف عن ابي
 حنيفة انها تنوقت وضعف الطحاوي هذه الرواية وقال نص في وكالة المصل ان من
 وكل رجلا ليشترى له عبدا او يبيع له عبدا اليوم ان وكالة لا تنوقت باليوم وغيره
 من المشايخ صحى هذه الرواية وقالوا ما ذكر في وكالة يصير واية في الشركة وما
 ذكر في الشركة يصير واية في وكالة فيصير في المسئلة روايتان على قول هو لا وهو
 الصحيح ولم يذكر محمد في الاصل ما اذا لم يذكر لفظة الشركة ولكن قال احدهما للاخر ما
 اشترى اليوم من شىء فهو بيني وبينك ما حكمة وروي بشر بن الوليد عن ابي يوسف عن ابي
 حنيفة رحمه الله تعالى عليهم انه لا يصح الا اذا ذكر لفظة الشركة او ما يدل عليها بان يقول
 ما اشترى اليوم او ما اشترى فهو بيني وبينك ما بدينه وذلك لا يجوز ما لم يكن الراي
 معوضا الى الوكيل بان قال اذا اشتريت ما رايتا اليوم او ما شئت فهو بيننا وروي
 ابو سليمان عن محمد انه يجوز وثبتت الشركة بهذا القدر لا ترى انها لما ذكر الشراء من
 الجاهلين يجوز وان لم يذكر الشركة لما ذكر حكمها **قلت** وهذا عين ما تقدمت حكايته
 عن يسوع عن ابي يوسف عن الامام والله اعلم ثم قال وكذلك اذا لم يذكر الشركة
 بان اشترى على ان ما اشترى من شىء فهو بينهما وحكي عن المستفي عن ابي يوسف من

بكون العبد الاول والآخر
 والاشترى
 وان كان يحضر احد من

وقتل عن المستقي عن ابي يوسف اذا قال لا اودنا بهذا الكلام الشركة فهو جائز والا
 فباطل وفيه عن الحسن بن زياد عن ابي حنيفة رجة الله عليها في رجل قال لاخر ما
 اشتريت من الرقيق فهو بيني وبينك ليس لواحد منهما ان يبيع حصه صاحبه مما اشترى
 الا باذنه ولو قال ان اشتريت اليوم عبدا فهو بيني وبينك كما لشركه باطله ولو قال بعد
 اخر ما بيته فهو جائز ثم حكى عن المستقي عن بشر عن ابي يوسف رجل قال لاخر ما اشتريت
 مني فهو بيني وبينك فهو جائز وكذلك ان وقت سنة وان لم يوقت وقتا الا انه وقت
 من المشتري مقدار اقل ما اشتريت من الحظه اليه فهو بيني وبينك فهذا جائز قال
 سمي صنفنا من البيوع ولم يوقت وقتا من الايام ولا من المقدار فقال ما اشتريت من
 الحظه من قليل او كثير فهو بيني وبينك ولم يوقت ثمنا فان هذا الجوز وكذلك الرقيق
 والاشياء وكذلك اذا قال ما اشتريت في وجهك فهذا بيني وبينك وقد خرج في وجه
 او قال بالبره فهو باطل حتى يوقت ثمنا او يبيع او ياما انتهى قلت والبيت خاص
 بوقت الزمان دون غيره فهو قاصر على بعض ما في البيع والله تعالى اعلم
ولو قال هذا اشتريته فحقني فليس سكون فيه اذا نأى بغيره
 اشتمل البيت على مسلة من الجنين كانت في شركة المفاوضة احد الشركين بركة
 اذا قال لصاحبه انا اريد ان اشتري هذه الحاربه لنفسى فسكت شركه فاشترها
 لا يكون له ما لم يقل شركه نعم انتهى وهذا بخلاف ما لو وكل اخر بشرا حاربه
 بكذا فقبل ثم جاء الوكيل الى الموكل وقال اشتريت تلك الحاربه لنفسى فسكت الموكل
 ثم اشتراها فانها تكون له والفرق بينهما ان هذا عزل الوكيل لنفسه محض موكله
 لان الشرط فيه العلم دون الرضى وهناك لا بد من الرضى لان احد المتفاوضين لا يملك
 تغيير موجب المفاوضة الا برضى صاحبه وليس لسكونه صرحا فيه وان كان يملك العلم فقط
 لا يكفي والله اعلم **وقتل قوما سفعه غير شركه فاداهمهم واحدا للمعتمد**
له الثلث ان كانوا الثلاثة انفسا وما لهم شي ولا هو اكثر تبطلوا
 اشتمل البيتان على مسلة من المحيط والجنين وقال ثلاثة نفر ليسوا بشركا
 علما من رجل ثم جاء واحد وعمل ذلك كله فله ثلث الاجرة ولا شيء للاخرين لانه لما لم
 يكونوا شركا كان على كل واحد منهم ثلث العمل بثلث الاجرة فاذا عمل واحد الكل كان
 متطوعا في الثلثين فلا يستحق الاجر انتهى قوله ولا هو اكثرنا كيد لانه لا يأخذ الا
 الثلث معناه ولا هو اكثر من الثلث وقوله المعتمد اسم فاعل من العان وذلك ان صاحب
 المحيط صورها في عمل مكان وليس للصورة اختصاص والله اعلم قال المؤلف هذه الحكم
 من حيث القضاء اما من حيث الديانة فينبغي ان يوفيه بقية الاجرة اذا كان استعالمه غير

العالم

مياومة لان الظاهر من حال العامل انه انما عمل الجميع على ظن انه يعطيه جميع
 الاجرة فلا ينبغي ان يخبطنه والغالب من احوال العاملين الفضل انتهى والله اعلم
فصل من كتاب الوقف الوقف الوقف لغة وقف بالضم وقف بالضم لغة وقف بالضم
 حبس العين على ملك الوقف والصدق بالمنفعة بمنزلة العارية عند الامام
 على حكم ملك الله تعالى فيزول ملك الوقف عنه الى الله تعالى على وجه تقوى منفعة
 الى العباد فليزمر ان لا يباع ولا يورث وهو الذي عليه الفتوى واهله من كان اهلا
 لسيار التبرعات وهو الحر البالغ العاقل يقال وقف واقف لغيره وسمى به الوقف تسمية
 بالمصدر ووجه مناسبة ايراده بعد الشركة ان الاستقاع في كل منها بما سجد على
 راس المال اذ المقصود من ذلك الرجوع الى الوقف وان كل واحد منهما ادخل في الوقف
 كلامه والله اعلم من العقيد **اولاد البنات يهدر وفي الجنس وفي الال والاهل**
 اشتمل البيت على اربع مسائل **الاولى** من الحضانة وغيره لو قال وقتت على عيني لا بد فيه
 اولاد البنات لان العقيد هو عا خاض باولاد الذكور واولاد الاناث ونحو في المحيط
 وشرح القهوري وعبارته وعق فلان ولد من الذكور والاناث فان لم يكن له ولد فله
 ولد الذكور دون الاناث لان ولدانه من الذكور والبنات عطف له فاما ولد بناته
 فليسوا من عقبه وزاد في المحيط بعد ان قال انه من يرجع بابائه اليه ولا يدخل فيه اولاد
 البنات الا اذا كان ازواج البنات من ولد فلان وخالف فيه الشافعي رحمه الله تعالى
 لان العقيد في اللغة الذرية واولاد البنات ذرية وسياق الكلام عليه في البيت الذي
 يليه ان شاء الله تعالى **الثانية** من وقف هلال الحضانة لو قال وقتت على عيني لا بد فيه
 اولاد بناته قال هلال الجنس كل من كان ينسب بابا به الذكور الى الرجل الوقت الى
 ثلاثة ايام من الذكور والاناث وقام الحضانة الجنس والال بمنزلة اهل البيت والحكم
 فيهم واحد ونحو في المحيط وعقله في شرح السيرة الكبير بان الانسان من جنس قوم اية لان
 جنس قومه وهذا اصطلاح عربي والافني اللغة الجنس الضرب من كل شيء **الثالثة** لو وقف
 على الذل يدخل اولاد البنات اذا كان ابا وهم من قوم اخرين وقد تقدم عن الحضانة الى الال
 غير الجنس واهل البيت وسوي بينه وبين اهل البيت هلال والمحيط وشرح السيرة الكبير
 انها في عرف الاستعمال سواء **الرابعة** لو وقف على اهله لا يدخل اهل بيته في وقفه
 قاله الحنفية وفي المحيط يدخل تحت الوقف كل من يتصل به من قبل ابيه الى اقصى
 في الاسلام يستوي فيه المسلم والكافر والذكر والانثى والمحرر وغيره والمحرر والقريب
 والبعيد ولا يدخل تحت الوقف الاب لا اقصى لو كان حيا ويدخل تحت الوقف ولد الواقف
 وكذلك ولد ولا يدخل اولاد البنات والاخوات ومن سواهن من الاناث لا اذا كان زوا

من بني عامر الواقف وعثرته فحينئذ يدخلون وفي الترخانية ذكر هذا فيما لو وقف على
اهل بيته قال والجواب فيما اذا وقف على جنسه كالجواب فيما اذا وقف على اهل بيته
فان وقف امرأة على اهل بيتها او على جنسها او على اهلها لا يدخل تحت الوقف واليهما
وكذا ولدها لا يدخل تحت العلة ثم نقل عن شرح السيرة الكبرى للحسين بن اوصي اهل بيت
فلان او وقف عليهم انه ان كان المراد السكني فاهل بيته كل من يعوله وينفق عليه في بيته
من بيته وبينه قرابة ومن لا قرابة بينه وبينه وان كان المراد بهذا البيت بيت النسب
فاهل بيته جميع اولاد ابيه الذين يعرفون به ثم قال وصورة ما رايته فيه ما لو قال
امنونا على اهل بيتنا ان اهل بيت كل واحد فذكر نحو الاول وقال انه ليس المراد بيت
السكني بل بيت النسب والانسان منسوب الي قوم ابيه وان من يناسبه الي اقصا
يعرفون به فهم اهل بيته فلا تدخل زوجة المستامن ولا اخواته لانه لو كان في
عيله قال وذكر قبله لكان اهل الرجل امراته وولد الذي كانوا في عيله من الصغار
والكبار من الرجال والنساء قال وفي القياس اهل زوجته فقط ولو لم يستحسن فقات
اسم اهل بيتنا وول كل من يعول الرجل في ذان وينفق عليه واستدل بقصة نوح
وفي الترخانية ان القياس من قول ابي حنيفة قال وذكر في الروايات ولم يذكر
قول ابي حنيفة ثم ذكر هلال في وقفه قول ابي حنيفة رحمه الله ولم يذكر القياس
وفي الاستحسان لا يدخل تحت الوقف كل من كان في عيله ويعقبه ويضمه بيته هذا
هو المتعارف ولا يدخل تحت الوقف مما يليه واما العيال فكل من في نفقة انسان فهو من
جملة عياله سواء كان في منزله او غير منزله والمصنف ذكر ان اهل والعيال في الاستحسان
واحد عرفا فمن كان كبير امورا فليس منهم والاهل من يكون في نفقته في ذان سواء
كان من قرابته او لم يكن ثم نقل عن صاحب المحيط عن ركن الاسلام السفدي انه ان كان
له بيت نسب وثمن من يعوله في بيته وينفق عليه ولا يدخل فيه غيره وان كان بيتا قرا
في صاحب المحيط وهذا القول في غاية الحسن وفي الترخانية انه المختار ولم يذكر
المصنف الحشم وفي الترخانية عن هلال انه بمنزلة العيال وقيل ان الحشم اعز يقال
للسلطان حشم كبير الا ان الكتاب وضع المسئلة في وسط الناس فلهذا اسوي
بين العيال والحشم والله تعالى اعلم **نفسه** لو وقف على زيد وعلى عقبه ولزيد اولاد
وهو حي لا يكون اولاده شي من الوقف لان ولد الرجل لا يسمى عقبه الا بعد موته ولو وقف
على زيد واهل بيته ودخل تحت الوقف الموجود منهم ومن ياتي بعدهم من اولادهم واولادهم
والله اعلم **ولنسل اولاده وذريته واولادهم** وقد قيل **ظن**
ونسل وما بعد بالجر عطف على ما تقدم ومفعول دووا محذوف اي خارج اولاد البنات

ثم يوضح العرفانهم بيته جميع اولاده
والذين يعرفون به كانوا في عياله
اولاد وان لم يكن له بيت نسب

من هذه الالفاظ وفي البيت اربع مسائل **الاولى** لو وقف على نفسه لا يدخل ولا
البنات في رواية ويدخلون في اخرى وكذا في اوقاف هلال وفي قاضي خان وانفقت
الروايات على ان اولاد البنات يدخلون في النسل وفي اولاد البنات روايات كاذبة
في اسم الولد ونقل في المحيط ان هلالا نقل الروايتين عن اصحابنا وعن الشافعي ان النسل
لا يكون الامن ولدا لابن لامن ولدا لبيت **قلت** ورايت في اوقاف الخفاف في الوقف
على الموالى ما نصه رايت ان قال هذه الصدقة موقوفة على موالى وعلى اولادهم وسلم
قال العلة لمواليهم ولا اولادهم **قلت** فاولاد بنات موالى هل تدخل في غلة هذا الوقف
اذ لم يكن اباؤهم موالى ولم يكن بوجه ولا هذا البنات اليه او كان ولا هم يقومون
قال نعم قال في التلخيص لا ما عدا ابي محمد رحمه الله بن الحسين المصنف رحمه الله تعالى في كتاب
الذي اختص فيه اوقاف الخفاف وهلال رجل قال رضي هذه صدقة موقوفة على ولدي
ونسلي فالوقف صحيح ويدخل فيه الذكور والاناث من ولده وولد ولده والبنات من قبل
ولادته ومن بعدت من ولدا للبنين والبنات احرارا كانوا او مملوكين ولم يحل خلافا ولم
يعذر رواية فتنبه له والله اعلم **الثانية** لو وقف على اولاده فقل فيه عن قاضي خان يكون
ذلك لمن يوجد من ولد صلبه الذكور والاناث فاذا انقضوا كان للفقرا لا يدخل فيه
اولاد اولاده وان لم يكن وقت الوقف ولد لصلبه وله ولد ابن لا يشارك في ذلك من
من البطون ويكون ولد الابن عند عدم ولد الصلب بمنزلة ولد الصلب ولا يدخل فيه
ولد البنت في ظاهر الرواية وبه اخذ هلال رحمه الله تعالى وذكر الخفاف عن محمد بن
الله تعالى انه يدخل فيه اولاد البنات ايضا والصحيح ظاهر الرواية لان اولاد البنات
ينسبون الي اباؤهم لا الي امهاتهم بخلاف ولد الابن وحكي في المحيط الروايتين وفي
السيرة الكبرى ما يشهد لظاهر الرواية في مسائل الامان وفي المحيط لو كان الوقف
باسم الولد دخل فيه البنون والبنات ولو قال علي ولدي وليس له ولد لصلبه انما
له ولد الولد دخل فيه ولد الابن بخلاف قد مر هذا وهل يدخل فيه ولد البنت
هلال انه لا يدخل وهكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى في السيرة الكبرى وفي شروط الخفاف
ان ولد البنت يدخل في هذا الوقف فصارت المسئلة روايات **الثالثة** لو وقف على ذرية
نقل عن المحيط روايتين فيها من غير ترجيح ونقل عن خزائن الاكمل عدم دخول ولد البنات فيها
لو اوصي لذريته وقد استقصى المصنف الاستدلال بالخالف والرد في شرح البيت الاول
بصدده وينبغي ان ترجح الرواية القابلة بالادلة حول هذه الاعضاء لان عدمه عليه ولا
يعرفون غير ولا يسري الي اذ هاتم غالبا سواء وقد رايت في اوقاف المصنف بعد ما قبلت
في المسئلة الاولى من مسائل البيت ان الذرية والنسل سوا يعني يدخل فيه ولد البنت والبنات

والله اعلم **الرابعة** لو وقف على ولد وولد ولد ونقل عن قاضي خان يدخل فيه ولد
 واولاد بنيه لا يقدم ولد الصلب على ولد الابن وهل يدخل فيه ولد البنت قال هلال
 رحمه الله تعالى يدخل وكذا الوفاة على ولدي وولد ولدي لا كور ويدخل فيه الذكر
 ولد البنين والبنات ثم نقل عن الرازي انه لا يدخل ولد البنات فيه الا ان يقول على ولد
 واولادهم والصح ما قال هلال لان اسم الولد كائنا ول اولاد البنين يتناول اولاد البنات
 فانه ذكر اصل السيد اذ قال اهل الحرب امنونا على اولادنا واولاد اولادنا يدخل فيه
 ولد البنات قال شمس الامية السرخسي ان ولد الولد اسم لمن ولد له وابنته ولد فيكون
 ولد ابنته وله ولد حقيقة بخلاف ما اذا قال ولد لي فان ولد البنت ثمة لا يدخل في الوفاة
 في ظاهر الرواية ثم قال وعن محمد ان ولد الولد يتناول ولد البنت عند اصحابنا ثم حكى عن
 صاحب الفوائد عن المحيط عن كتاب الحج على اهل المدينة لمحمد انه يدخل ولد الابنة عند اصحابنا
 ونقل صاحب الفوائد عن المحيط ان الدخول رواية هلال وللضاف ولا يدخلون في ظاهر
 الرواية وعليه الفتوى وعن الخاصي كذلك وعن الواقعات والمدينة والاولا في التحسين والمز
 ان عدم الدخول ظاهر الرواية وكذا لو كان مكان الوقف وصية والفتوى على ظاهر الرواية
 قال المؤلف والى ما فعله بقولي وقد قيل اظهر يعني عدم الدخول **قلت** نقل صاحب
 الفخية عن شمس الامية اذا وقف على اولاد اولاد فلان يدخل تحت الوقف اولاد البنات
 رواية واحدة ثم نقل عن السعدي الشيخ الامام شيخ الاسلام هذه المسئلة على الروايتين
 وكذا ذكر الحضانة رواية الدخول عن اصحابنا ونقله عن محمد قال واجمع بذلك في كتاب محي
 على ما لك رحمه الله تعالى وهذا عندنا احسن والله اعلم **قلت** وينبغي ان تصح رواية الدخول
 قطعاً لان فيها نص عن محمد بن ابي اسحاق عن اصحابنا والمراد بهم في مثل هذا ابو حنيفة وابو يوسف
 رضي الله عنهما وقد انضم اليه لان الناس في هذا الزمان لا يفرقون بيني ذلك ولا يقصد
 غيره وعليه علم وعرفهم مع كونه حقيقة اللفظ كما قد مرنا والله اعلم

وفي مبحثي الرابع من ما ينبغي لو كان **الحكم في الوقف يظهر**
 الجار والمجرور متعلقين بظهور والضمير في بداخلهم اولاد البنات ومسئلة البنت من الفخية
 ومن لجم الامية وقال قاضي الفاضل في بداخل اولاد البنات في الوقف على اولاد اولادهم بعد
 مضي سنين لا يظهر حكمه الا في غلة المستقبل دون ما مضى قبل له اليس يستند هذا
 الحكم الى وقت الوقف فقال بلى ولكن في حق الموجود وقت الحكم وغلات تلك السنين معدة
 كالحكم بفساد المتكاح بغيره في لا يظهر في الوفاة الماضية والمر قبل له اليس ان القضا
 يظهر في عدم وقوع الثلث ان كانت معدومة فقال انما يظهر في حكمه لا في بطلان تحلية المتكاح
 وانه امر باق بخلاف الغلة المستهلكة حتى لو كانت غلة السنين الماضية قائمة تستحق اولاد البنات

الفخية
 مطلب

بطلان ظهور حكمه
 في غلة

حصتهم منها ثم رزق لعل الدين الجناطي وعنه وقال ان الحكم يظهر في الغلات القائمة دون
 والله اعلم **وجار الاداء في الوقف من وقت مدع** وقيل على قول الامام محمد بن
 كما نسب عن هلال بن زيد **وعنه الامام المظلي** ثم نقل
 اشتمل البيان على ثمان مسائل تفصل فيها الشهادة من غير دعوى ويقضي الاول في
 الوقف والباقي في نظائرها قال قاضي خان وجعل باع ارضا ثم ادعى انه كان وقفا قبل البيع
 واراد تخليف المدعي عليه ليس له ذلك عند الكل لان التخليف يعتمد صحة الدعوى ودعواه لم
 تفعل كان الساقض وان اقام البينة على ما ادعى اختلفوا فيه قال بعضهم لا تقبل بينته
 لانه متناقض وقال بعضهم تقبل بينته لان الساقض يمنع الدعوى وعلى قول ابي جعفر
 الدعوى لا تسترط في الوقف لان الوقف حق لله تعالى وهو التصديق بالهبة فلا تسترط فيه
 الدعوى كاشهادة على الطلاق وعق الامية الا انه اذا كان هناك موقوف عليه مخصوص
 ولم يدع لا يبطل له من الغلة شي وتصرف جميع الغلة الى الفقراء لان الشهادة قبلت لحق
 الفقراء فلا يظهر الا في حق الفقراء قال وينبغي ان يكون الجواب على التفصيل اذا كان الوقف
 على قوم باعياهم لا تقبل البينة عليه بدون الدعوى عند الكل وان كان الوقف على الفقراء او
 على المسجد على قول ابي يوسف ومحمد ما الله تعالى تقبل البينة بدون الدعوى على قول ابي حنيفة
 لا تقبل انتهى قال المؤلف وهذا التفصيل غير محتاج اليه لان الوقف وان كان على قوم باعياهم
 فآخره لا بد وان يكون لجهة برة لا تنقطع كالفقر او غيرهم فالشهادة تقبل لهم اما حال او
 ما لا انتهى **قلت** التفصيل لا بد منه لان البينة اذا قامت بان هذا وقف يستحقه قوم
 باعياهم لا بد فيه من دعوى لتبوت استحقاقهم وتناولهم وان كان اخر ما ذكره على ما
 اذا قامت بانه وقف على الفقراء او المسجد او نحو ذلك ونقل في العبادية عن فتاوى سيدنا
 هذا التفصيل قال وهكذا فصل الامام الفضل وهو مختار وهو فتوى ابي الفضل الكرماني
 رحمه الله تعالى وقد رايت عن صاحب الفخية وفتاوى السفي قد ذكر ان الشهادة على الوقف
 بدون الدعوى مطلقة وهذا الجواب على المطلق غير صحيح وانما الصحيح ان كل وقف هو حق الله تعالى
 فالشهادة عليه صحيحة بدون الدعوى وكل وقف هو حق العباد فالشهادة لا تصح بدون الدعوى
 ونقل في الترخانية عن فتاوى التقي في مسئلة البيع المقدمة انه سمع الدعوى تقض
 البيع وبه اخذ الصدر الشهيد رحمه الله وقال الفقيه وقال بعض الناس لا تقبل البينة
 وكذا لا تأخذ به في العبادية عن ابي الليث انه يأخذ بسمع البينة ونقض البيع وقيل لا
 تقبل والاول اصح والى خلافة الامام اشنا بقوله وقيل عيا قول الامام معه راي القبول
 والله اعلم **الثانية** الشهادة على النسب على من صاحب المحيط القبول من غير دعوى لا بد
 يتضمن حرمان كل من له حرمة الفرج والامومة والا بن يقبل كما في عق الامية وقيل

والقضاء بها
 موثرو دعوى
 قبول السداد
 فله

هذا هو الحق

لا يقبل من غير خصم ونقل عن القسمة الشهادة على رجل المولى بنسب عبده يقبل من غيره
كأن المولى والظاهر أن الجواز يخرج على قولهما وعدمه على قياس قول الإمام **الثالثة** الشهادة
على العتق أطلقه في النظم ومراده عتق العبد لانه على مسألة عتق الأمة في النظم بعد ذلك لأن
عتق العبد يجري فيه الخلاف وعتق الأمة فيه الاتفاق كما سيأتي وبأخا ونقل صاحب العادة
عن فتاوى رشيد الدين أن الخلاف إنما هو في الشهادة القائمة على العتق من جهة المولى إما
لا خلاف إذا شهدوا أنه حر الأصل أنه يقبل بدون الدعوى كونه شهادة بحرية أمة في شهادة بحر
الفرج وهو حق الله فيقبل ثم نقل عن صاحب المحيط أنه جلي في شرحه للجما مع الصغير أن الصحيح
اشتراط الدعوى في ذلك عند الإمام كما في العتق العارض وأن التناقص لا يمنع صحة الدعوى
ولا صحة الشهادة فيها ونقل عن منقرقات شهادة المحيط وقال أنه لا يحلف على عتق العبد بحسبه
بدون الدعوى بالاتفاق والله أعلم **الرابعة** الشهادة على ربة الهلال سواء كان رمضان أو غيره
مما فيه الحق لله خالصاً قال قاضي خان في أول كتاب الصور وأما الدعوى ينبغي أن لا يشترط
كما لا يشترط في عتق الأمة وطلاق الحق عند الكل وعتق العبد في قول أبي يوسف ومحمد
الله تعالى وفي الوقف على قول أبي جعفر وعلى قياس قول أبي حنيفة ينبغي أن تشترط الدعوى
في هلال الفطر وهلال رمضان كما في عتق العبد **قلت** المصنف طرد ذلك في غير رمضان
كرب و شعبان وغيرهما إذا قصد بآبائه أمور ديني خالصاً لربهم كان يوم هلال رمضان فيحتاج
إلى إثبات أول شعبان فلو غاب يحتاج إلى هلال رجب وهم جرائق وله ذلك أطلقه الهلال
في النظم ليشمل هذه الصورة وفي العادة عن فتاوى رشيد الدين أن الشهادة هلال عتق العبد
لا يقبل بدون الدعوى وفي الأصح اختلاف المشايخ فبعضهم قالوا على هلال رمضان وبعضهم قالوا
على هلال الفطر وفي العتق ينبغي أن تشترط الدعوى لفظ الشهادة في هلال شوال وأما رضا
فتاوى السرخسي لا يشترط لفظ الشهادة فيه وقال خواجه زاديه يشترط وكذا في الأصح في
الطبرية وهل يشترط الحكم لبوت ذلك قال محمد بن الحسن لا نص لهذا في الكتاب ينبغي أن لا يشترط
بل يكفي الأمر بالصوم والخروج إلى المصلي **الخامسة** الشهادة على التدين في القسمة قياساً
على عتق العبد لانه قال لا يقبل على قول أبي حنيفة بدون الدعوى كونه شهادة على العتق
والمولى جعل القبول مختلفاً بالنسبة إلى الأمة والعبد كما في عتقها فيقبل في الأمة عند الكل
وفي العبد يجري الخلاف والله تعالى أعلم **قلت** عندي في هذا التخرج نظر فإن الوجه القبول
بدون الدعوى عند الإمام كون ذلك محض حق الله تعالى كما في عتق الأمة لا شهادة بحرية
الفرج وهي حق الله تعالى وذلك لا يوجد في تدين الأمة أعني حرمة الفرج على المولى فيكون
من الحقوق المشتركة فيشترط له الدعوى عنده ولا يشترط عندها قسمة إلا أن يقال
أنه يتضمن حرمة الفرج عند موت السيد والله تعالى أعلم **السادسة** الشهادة على عتق الأمة

وقد

وقد تقدمت استطراداً أو الفرق بينهما وبين مسألة العبد أن هذه شهادة بحرمة الفرج
وهو حق الله تعالى بخلاف العبد وفي العادة هل يحلف بحسبه في عتق الأمة وطلاق
المرأة أسأله رحمه الله في باب التبرع لي أنه يحلف وكذا في القدوري وذكر السرخسي في مقدمة
باب المسئلة أنه لا يحلف فيما مله عند الفتوى **السابعة** الشهادة على التطلق قال
وقد مر نقلها من قاضي خان قال وتطلق الحق عند الكل **قلت** وفي النهاية تنقيد القبول
إذا كان الزوج حاضراً أما إذا كان غائباً فلا ملأ وكذا حضور المولى في صورة الأمة
ولكن لا يشترط حضور المرأة ليسير إليها الشهود **الثامنة** الشهادة على الخلع قال في
القسمة والشهادة على الخلع بدون دعوى المرأة مقبولة كما في الطلاق وعتاق الأمة ويسقط
المهر عن ذمة الزوج ويدخل المال في هذه الشهادة تبعاً **قلت** وهذه اتفاقية أيضاً
قال في تحرياتي ما يقبل فيه الشهادة بدون الدعوى عند الكل ثلاث مسائل عتق الأمة
والطلاق وتدين الأمة قال وقد ذكرت الأربعة أخيراً وأشرت إلى الاتفاق فيها بقولي
يقدر يعني الجواز فيها بدون خلاف وأشرت إلى الخلاف في الأربعة الأول نصاً أو قياساً بالبحر
البيت الأول **قلت** ظاهرة في ذلك فان كافة التسمية دخلت على ما بعد مسألة
الوقف فتكون مثلاً وليس في النظم ما يشير إلى ما ذكرنا وليس المسائل الأربعة اتفاقية بل
التي على الخلاف وقد تقدم وجه ذلك وفاته من الصور التي يقبل فيها الشهادة بحسبه بدون
الدعوى الشهادة على حرمة المصاهرة والشهادة في الأيلاء والشهادة في الظهار ويشترط أن يكون
المشهود عليه حاضراً نقلاً عن ذلك في العادة قال بعضهم لا يقبل بدون الدعوى الأيلاء والظهار لأن
فتاوى رشيد الدين والله أعلم **باب الأول** أقام **بعضهم** ذكر **والموت** **بعضهم**
اشتمل البيت على أربع صور يدخل فيها الذكور والإناث **الأول** لو وقف على آباءه دخل
في ذلك الجداده وجداته وأمه وأبوه قال في شرح السيوطي قال أمونا على آباءنا وله
آباء وأمهات فهم آمنون جميعاً لأن اسم الآباء يتناول الأمهات والإمامات وليس خاف أن يجمع
الذكر عند الاختلاف ليشمل الموت **الثانية** لو وقف على أولاده دخل فيها الذكر والأنثى
لأن الولد اسم المولود وأنه يتناول الذكر والأنثى قال الله تعالى لو صيكم الله في أولادكم
لذكر مثل حظ الأنثيين **الثالثة** لو وقف على أقاربه نقل قاضي خان عن هلال أنه يصح
الوقف ولا يفضل فيه الذكر على الأنثى ولا يدخل فيه والد الواقف ولا جد ولا ولد ولا ولد
عمره في حنيفة وفي الرأي أن يدخل فيه الجد والجد والجد والجد إلا أن عند الإمام يكون استحقاق
الوقف لذوي الرحم المحرم من الواقف ويعتبر الأقرب فالأقرب وعلى قولهما يقتصر والرحم المحرم
من الواقف ويدخل فيه الجد والجد من قبل الآباء والأمهات إلى أقصى آباءها في الإسلام انتهى
الرابعة لو وقف على أخوته دخل فيه الذكور والأنثى قال هلال والمصنف الذكور والإناث من

هذا هو الحق
نسخ الإقمة والطلاق
المراة
على المشهور في العادة عن
شروط الجواز في الشهادة
حضور المرأة ولا الأمانة ليسير
إليها الشهود

والأخران جميعاً سواء في الوقف بقي مسئلة ما اذا لم يكن له نسوة ذكور والصورة الصورة
 فتعني ما في شرح السير الكبير ان لا يدخل لانه قال في مسئلة المستامن اذا لم يكن
 له اخ ذكر وقال اسنوي على اخي انه لا يدخل النساء لان الموقوفات لا تقبل منهن
 صيغة الذكور **قلت** وهذا بخلاف الاول لانه يستحقه البنات ولو لم يكن معهن ذكر لان
 القرآن العظيم فسر الاولاد بالبنات المفردات في قوله تعالى فان كن نسوة فليكن لهن
 في مسئلة الابا فيعني ان تكون كسلة الاخوة وبنيهم على ذلك قوله في شرح السير وكذلك ان
 لم يكن الاب منهم الا ان كان واحداً والامهات والاباء الذي بهم امون لان الحقيقة للكل استعمال
 عند الاختلاف فيه **وما مره والابن اصح وان يكن غلاماً فقط ما نصف ذوالفقير مختص**
 بما موصوله وموصليها وموصليها دفع عطفها على اللفاظ الاربع التي في البيت قبله والراد
 بما مره العقب الجنس والال والاهل والذرية والابناء عطف اخر ويصح حال والنصف معقول
 بمصدره معني البيت انه يدخل الذكور والاني فيها اذا وقف على ما مر من اللفاظ الاربع
 والخمس التي قبلها وفي البيت مسلمان **الاول** اذا وقف على بنه وله بنون وبنات
 قال قاضي خان في هلال الغلة لهما بالسوية لان البنين يتناول البنين والبنات
 وعن ابي حنيفة في رواية تكون الغلة للبنين خاصة والصحيح هو الاول وفي المحيط **قال**
 هما جميعاً في الوقف سواء وهكذا ذكر الحنفى في وقفه وروى عن ابي حنيفة ويوسف
 ابن خالد السبي فيمن روى ثلث ما له الى بني فلان وله بنون وبنات فالثلث لهم جميعاً
 وهم فيه سواء فكذا في الوقف وفي فتاوى قاضي خان انها رواية يوسف عن ابي حنيفة
 المحيط **قال** هلال دوروي يعقوب عن ابي حنيفة ان ذلك للبنين دون البنات على يده
 لا يحسن ان يقال هذه المرأة من بني فلان وكذا ذكر قاضي خان وقال بعضهم فيها عنه
 روايتان ووثق بان الدخول فيها اذا كان فلان اباً القبيلة وعدها له دخول فيها اذا
 كانوا بنين ان يحصون وهكذا روى عن ابي يوسف في الوصية ان في كل بيت يحسن ان يقال
 هذه المرأة من بني فلان مثل فخذ او قبيلة يشتركون والاصح تخصيص البنين ولو لم يكن له بنون
 وبنات كانت الغلة للفقراء وفي شرح السير لو قال امنونا على ابنا ابنا وظهر بنون وبنات
 فهم امنون جميعاً لما بينا في الاخوة ومن الاصحاب من يقول جوابه في الفصلين قولها وقول
 ابي حنيفة الاول واما على قوله الاخر فهو خاص بالذكور ولكن الاصح ان هذا قولهم جميعاً
 لانه يتوسع في باب الامان ما لا يتوسع في باب الوصية فالوصية باعتبار باب الوصية
 الحقيقة فقط وفي باب الامان باعتبارها وما يشبهها بطريق الاستعمال فاذا لم يكن له بنات
 فمن في جميعاً لان هذه الصيغة لا تقبل الا ان الموقوفات الا اذا كان الحضا في اليه بان
 القبيلة وان كان معهن ذكر في الوقف والوصية كان ذلك بينهم **لثانية** ما في المحيط وقاضي

راية سمي اعلم

ان كان

انه لو كان ابناً فقط صرف ذلك اليها لان الثاني حكم الجمع في الوصية فكذا في الوقف ولو لم يكن له
 الابن واحد كان له النصف والنصف للفقراء بخلاف ما لو قال علي وولد فلان لان الواحد
 يحوز الجميع وهذه المسئلة المشار اليها بقوله وان يكن غلاماً فقط فالنصف ذوالفقير مختص
 فان النصف لآخر يكون للفقراء ولو قال علي المحتاجين من ولدي وليس في ولد الاحتياج
 واحد فالتسوية لا يجرى فيها ولو كان المحتاج لولد المحتاج نصف الغلة والنصف للفقراء قيل
 له فان اعطي القيم نصف الغلة فغير واحد فمما تجوز على قول ابي يوسف لان الفقير لا يحصى
 فيكون للجمع اعلم ان من اللفاظ التي يشترط فيها الذكر والاني الحيوان والوالي العقب
 والمساكين ونحو ذلك لا يعلم **وناطن من قبل يقتضي جواز** **يقبل كذا احتمال ان جاء اقدم**
 اشتمل البيت على سلتين فيها التفصيل **الاول** من القصة قال القيم فسر الاجاز
 مع المستاجر قبل قبض الاجرة وينفذ فسخه على الوقف وبعد القبض لا ولو ابراهيم القيم
 المستاجر عن الاجرة بعد تمام المدة تضع البراءة عند ابي حنيفة ومحمد بن يوسف والله اعلم **مسئلة**
الثانية وهي في الهداية والذخيرة وغيرها قيم الوقف اجرة فله ان يحال بالغلة او لا
 ملياً يعني مدون المستاجر وكذا في قاضي خان وفي الهداية في وصي القيم محال اذا كان المستاجر
 خيراً وفسد ما بان يكون املياً وصاحباً لقوايد قال ينفى اعتبار الجزية المقتضية في حواله
 بمال القيم لان الولاية نظرية فاذا لم يكن املياً كان الاستغفار يتصورها استغفاراً لا ملافاً
 قال الموكف ومحملاً ان يكون في الاحتيال على المساوي نظراً للوقف بان يكون اقل سطلا
 قال ويكون اقدر في البيت بمعنى قادر **قلت** مقتضى كلامه علمنا اعتبار الملاءة فقط
 وذلك كاف في الجواز وان انضم اليه كونه اهلنا او خيراً من المستاجر فزيادة حسن وتقوية
 الجواز والا فوجود الملاءة وحده مجوز للاحتيال
ويؤخر بالعرض المعين عندك وقد قيل بالاجماع بالعقد ينكر
 اشتمل البيت على مسئلة من الوقف هلال وخصافه وحكاية خلاف فيها من الذخيرة
 ان قيم الوقف اذا اجمع بعض معين صح عند الامام ابي حنيفة ونقل عن الصحاحين انما
 على قوله يبيعه ويجعل منه في سبيل الوقف وزاد هلال وكذا اذا اجرها بعد او
 قال هذه اكله سواء وعندها لا يصح الا بالدرهم والدنانير وهي مسئلة صدر البيت في
 الذخيرة ان بعض مشايخنا قال لا يجوز عند ابي حنيفة بما تقارقه الناس اجرة ومما في
 الاجازات والسياعات مثل الحنطة والشعر فاما في العبد فلا يجوز بالاجماع وفي قاضي
 المنولي اذا اجر الوقف بشئ من الوص والحيوان بعينه قيل بان يجوز بالاختلاف في القيمة
 جوفى زماننا الاجازة تكون على الاختلاف لان المتعارف والاجازة بالدرهم والدنانير والله اعلم
ولو لم يصر الارض عرض فحازر مستاجر من غير ان يشتر

وينفذ فسخه على الوقف بعد القبض
 لا قبله
 ان يضره

وليس له حق بل اذنه في غير ما هو

اشتمل البستان على مسائل من القنية **الاولى** مستاجر ارض الوقف ان يغرس فيها اشجار
بغير اذن الناظر اذ لم يصرف الغرس لارض **الثانية** الحفرة فيها ليس له الا باذن الناظر لما فيه
من الضرر القابل ولا نه ليس مما دون فيه للمستاجر عادة **الثالثة** يوضع من موقوفه وهي
ان له الحفرة باذن الناظر **الرابعة** هل للناظر الاذن في ذلك ان علم ان فيه خيرا للوقف
له الاذن والا فلا هذا معنى ما في القنية على ما ذكره المؤلف وعبار القنية وبجوز للمستاجر
غرس الاشجار والكروم في الارغايا الموقوفة اذ لم تضرب بالارض بدون تصريح الاذن من المتولي
دون ضرر الحياض وانما يحل للمتولي الاذن فيما يزيد على الوقف به خيرا قال مصنفها قلت
وهذا اذ لم يكن لهم حق قرار العمار فيها اما اذا كان بجوز الحفر والغرس والمناظر من
تراها لوجود الاذن في مثلها دلالة ثم نقل عن القنية وقفاوي اني الليث عن ابي بكر
بني في ارض الوقف بنا او نصب فيها باجا او غلغا او ثوبا حين فعله انه للوقف صدق وقفا
والا فلا وقال ابو نصر لا يصير ثوبا او ثوبا ولا وقف البناء بجوز ثم روى في الليث
بجوز تبعا وبه يعني ثم روى له ان صاحب الحيط وقال متولي وقف لوبي في عروضة الوقف
فصل للموقف ان بناء من مال الوقف او من مال نفسه وتوا له للوقف او لم يوشيا واني
لنفسه واشهد عليه كان له والاجبي اذ اني ولم يوشى فله ذلك وكذا الغرس على هذا
والغرس للسجد في المسجد في حق الكل انتهى وفي الحيط لو غرس المستاجر في ارض الوقف
وطرح السرقين ثم مات فلا شجار ميراث وليس للورثة الرجوع بما اذا اراد السرقين في الارض
والله اعلم وما جاز لا يبي غنة لا ولا يبي ويعقوب في ذهاب الاجارة **تفقد**
ومن عتبه او نفسه او مكاتبه كذا بقا في غنم ثم قد
ضمير جاز للاستيعار وعند اللامار ولا تأكيد لما واب عطف على ابن الانسان الى
الابن والاب وفي البنتين مسائل ذكرها الخفاف وغيره **الاولى** لو اجار القيم او الواقف
الوقف من ابنه الكبير لا بد منه لان الصغير تبع له او من ابنه لم يجز عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى
وعند ابي يوسف يجوز كالاختلاف في الوكيل **الثانية** لو اجار من نفسه او عبده او مكاتبه بجوز
بالاتفاق هذا اذا ابا شر بنفسه اما اذا ذهب الى القاضي فاجر صح كذا في قاضي خان وفي
الذخيرة ان من المشايخ من قال بخوان وقاسه على المضاربة اذ الجرم هو لا فانية بجوز للاختلاف
وكذا في الوصي خلاف الوكيل ومن المشايخ من قال لوفد بين المضارب والوصي والوقف لا ي
خليفة لان والى الوقف ليس بتمام الولاية لانه لا يتجاوز امر الواقف وشرطه كان له وجه والله
تعالى اعلم **وجاز له ان يستدين بدينه اذ اذن القاضي كما لو يعسر**
اشتمل البيت على مسنتين وهما في الواقعات للناظر في قاضي خان والقنية وغيره **الاولى**

نقل في الذخيرة عن واقعات الناظر في الوقف اذ اراد ان يستدين على الوقف ليجعل ذلك
في ثمن البذر اذ اراد باسواق القاضي فله ذلك بلا خلاف لان القاضي يملك الاستدانة على الوقف
فيملك المتولي ذلك ايضا باذن القاضي وان اراد ذلك لغير امر القاضي ففيه روايتان **الثانية**
اذا احتاج الوقف للعمارة هل للناظر ان يستدين للعمارة في الذخيرة عن هلال اذا احتاج
الصدقة الى العمارة وليس في يد القيم ما يعمرها فليس له ان يستدين عليها وعليه بان
العمارة لم تجعل فيما سوى الغلة ورفق بين القيم ووصي القيم بان الوصي يستدين على شخص
معين خلاف الصدقة فانه لا يستدين فيها على انسان بعينه وفي الوجه عليه بان الدين لا
يجب ابتدا الا في الذمة وليس للوقوف ذمة والفقهاء وان كانت لهم ذمة الا ان كثرتهم
لا يتصور مطالبتهم فلا يثبت له يستدانة القيم الا عليه ودين يجب عليه لا يملك فضل
من غلة هي للفقراء ثم قال وعن القنية ابي جعفر ان هذا القياس لكنه يتوكل فيما فيه
نحو ان يكون في ارض الوقف زرع ياكله الجراد ويحتاج الى نفقة لجمعه وطالب المصلحة
بالخراج فيجوز الاستدانة لان القياس يتوكل بالضرورة والمحيط في هذه الضرورة ان
يكون باسواق الحاكم لان ولايته اعم في مصالح المسلمين من ولايته الا ان يكون جديرا من الحاكم
ولا يمكنه الحضور فلا يمكن له يستدين بنفسه وهذا اذا لم يكن في تلك السنة غلة فانه
اذا كانت ورفقها القيم على المساكين ولم يسك الخراج شيئا فانه يعين حصة الخراج لان
ذلك وما يحتاج اليه من العمارة والمونة يستدين عن حق الفقهاء اذا دفعه لهم ضمن
واستشكل الجمع بين اكل الجراد والزرع والخراج لان الزرع مال الفقراء فاما يستدان
لما جهم به انما يمكن ايجاب في ما لهم واما في الخراج فلا يتصور لانه ان تم غلته تباع ولا
ضرر ان لا يستدانة وان لم يكن فليس له اذنية الوقف وليست الفقراء لا قيم
ايجاب ومن يحتاج اليه الفقراء الى ليس لهم الا ان تكون المسئلة فيما اذا كان تم غلة
بتعد ربيعا في الحال فيستدين وعندي انه انما يتوجه الاشكال على القياس وما اذا ابر
للضرورة فلا اشكال والله اعلم ثم نقل عن قفاوي اني الليث انه على وجهين ان امر الواقف
بالاستدانة فله ذلك والا فقد اختلف فيه المشايخ قال الصدرا الشهيد والشيخان
قاله ابو الليث انه اذا لم يكن من الاستدانة بدفع الامر الى القاضي حتى يامر بالامانة
فرجع في الغلة لانه للقاضي هذه الولاية قال المصنف هذه الصورة لا خلاف فيها
الحلاي فيما اذا استدان بغير امر القاضي ثم نقل عن قاضي خان وانه ذكر في قفاوية
مال بعض الى بعض الاول من اذ وقف والثاني ملك والمتولي لا يعمر الوقف قال القاضي
رحمه الله تعالى ان كان للوقف غلة كان لا يحتاج الى اذنته التي هي ملك ان ياخذوا القيس
الحائط المائل من غلة الوقف وان لم يكن للوقف في يد القيم غلة دفعوا الامور الى القاضي

مطلب
في الاستدانة

ليامر القاضي القيم بالاستدانة على الوقف في اصلاح الوقف وليس للقيم ان يستد
بغير امر القاضي وفي القنية قال رضي الله عنه يعني برمزها مولانا يد بع القيمة الاستد
على الوقف ضرورة العمان لا ينقسم ذلك على الوقف عليهم ثم رموزها في الفصل المذكور ما في
وقال فلو استقرض القيم لمصالح المسجد فهو على نفسه وكان عين القيمة المذكور ليس
اصدقه في زماننا وقال ابو حامد له ذلك والبقا قال لا يستدني الامام في
وفي شرح بكرهوا هو زاده ليس للمتولي ان يستدني على الوقف العمان قال رضي الله عنه يعني
مولانا يد بع والمختار ما اختار الصدوق الشهيد واوليائه ان لم يكن بد من الاستدانة
يرفع الى القاضي في امر به فيجوز يرجع في القنية وتامه في المحيط في المطر سوي في دفع
الوسايل قرآن هذا لا يمنع من الاستدانة مطلقا سواء كان القاضي او لم ياذن مستد
الى ذلك في تعليقه فانزع المناط في دعواه الجواز ياذن القاضي بالاطلاق والظاهر
ان منع هلال انما هو فيما اذا لم يكن ذلك ياذن القاضي وهو احد الوائتين الا يري الى
قوله والقاضي يملك الاستدانة على الوقف فلا ينعقد ما ذكره لان القاضي نصب ناظر
للمصالح وقد صرح المناط في ثبوت الوائتين فيه بدون امر القاضي والله اعلم وليس للقيم
ان يأخذ ما فضل من وجه عمان المدرسة ليصرفها الى الفقراء وان احتاجوا اليه وقد صرح
قاضي خان بالاستدانة على الوقف بتفسيره فقال في الاول ان لا يكون للوقف غلة فيحتاج
الى القرض والاستدانة اما اذا كان للوقف غلة فيحتاج الى القرض فانفق من مال نفسه
لاصلاح الوقف كان له ان يرجع بذلك في غلة الوقف وفي الثاني ان يشتري للوقف شيئا
وليس في يد من غلات الوقف يرجع بذلك فيما يحدث من غلة الوقف انتهى وحمل صاحب
الفتاوى الجواز في مسألة البذر على ما اذا لم يكن اجارا لا تدفع الضرر به واستشهد
بقول ابى الليث ان لا يكون من الاستدانة بئد وقد وجد منها بد بالاجارة فيكون على اتفاق
المشايع ونافسه المؤلف بان عدم امكان الاجارة ليس شرط الجواز الاستدانة للبدل
لجواز ان يكون الاستغلال انفع لمستحق الوقف من الاجارة واستدل بما في قاضي خان عن
الفتية ابى جعفر اذا لم يذكر الواقف في اصل الوقف جازته فعلى القيم ما هو ادرا وانفع
للفقيه من الاجارة والمزاغة قال وهذا بنا على جواز المزاغة على قولهم وهو مذهب احمد
ينبغي قلت ربما يوجه كلام صاحب الفتاوى بان لا تطلع الارض ما بين يدي بالبدل فيكون
اضرر باهل الوقف فحجز المؤلف معارضه فتركه الاجارة فما سدد فله الضمان
تجوز الاستدانة لها على ما تقدم والله اعلم في المصنف ثم هل نعم بالاستدانة على وجه
القرض بدون ربح او نعم بالربح ايضا وهل يكون القيم ضامنا للقرض اذا استد ان يار
امر لا قال لا جواب عن المشايخ فيها والظاهر انه لا يعقل عن الرض الى ما فيه ربح لا



والاستدانة
في الوقف لا يمنع
بربح ام لا

ان لا يجد

ان لا يجد الا يربح فيستامر القاضي ويفعل والا لادى الى خراب الوقف ولا سيما في زماننا
لقلة القرض فيه واستظهره بقول قاضي خان المتقدم فيحتاج الى القرض والاستدانة
وحملها على البيان ثم قال ما حاصله لا يقال هذا فاقد للغة وهي شرط في الشرط
لانها موجودة بالنسبة الى الناجيل لان الاحل يقابلها فسط من الثمن فغلة الغلة
بالنسبة الى ما يشتري بالتقدم مسلم ومشترا انما هو بالنسبة والغلة فيها بالنسبة
الى نظرها قلت قال في القنية بعد ان رمز ليوسف الترخا في الصغير في النص
القيم ان لم يجد المسجد يكون ضرره في القابل اعظم فله هدمه وان خاله بعض اهل الجدة
وليس له التاجرة امكنه العمان فله هدمه والربح فيه غلة للعمان في الحال والظاهر
الفتية بثلاثة عشر في سنة واشتري من القرض شيئا يسيرا بثلاثة دنانير يرجع في غلته
في الغلة وعليه الزيادة وهذا صريح في انه يضمن الربح فتأمله والله سبحانه وتعالى اعلم
وليس لنظر المساجد نفسها من الوقف فالاشراف في الوقف
قال مسألة البيت مأخوذة من كلام قاضي خان لو اوصى بشي لعمان المسجد قال في اي
شي يصر في ذلك المال قال ابو القاسم فيما كان من البناء دون التزين قيل له انصرف
ذلك في المنارة قال ذلك من بنا المسجد وعن ابى بكر رحمة الله ان المنارة انما تبني
غلة ما وقف على المسجد اذا كان مصلحة للمسجد بان كان اسمع وان سمع الجيران يذبحها
فلا يري لهم فعل ذلك وليس للقيم ان يتخذ من غلة الوقف على العمان شرفا او ينقص
المسجد ولو فعل ذلك يكون ضامنا واسار في النظر للعدة وهي الاسراف قال المصنف
رحمة الله وعندي في جواز الرخفة والنقص اذا سطره الواقف نظرا لمصلحة اذ لم
يكن شرط وفي قاضي خان هل للقيم ان يشتري من غلة الوقف المسجد هذا اوجس او
حشيشا او اجرا او حصا لقرش المسجد او حصا قالوا ان وسع الوقف للقيم ذلك ولو
قال افعل ما تري من مصلحة المسجد كان له ان يشتري المسجد ما ساء وان لم يسع
وقف لبنا المسجد وعمارته فليس للقيم ما ذكرنا لان هذا ليس من البناء والعمان
وان لم يعرف شرط الواقف تبع القيم الذي كان قبله واما مسألة السرج والشمع التي
في القنية بعد الرمز لعمامة البخاري ان الاكثارية في السكك ليكة البراءة بطلب
وكذا في المساجد ويضمن القيم وكذا اذا اشرف في رمضان وليك القدر ويجوز على ما
المسجد في السكة او السوق ثم رمزه والحال الباعى وقال ولو اشترى من مال
المسجد شمعاً في رمضان يضمن قلت هذا اذا لم ينقص الواقف ثم رمز لقاضي البصر
والواقفات وقال لو اوصى بثلث ماله ان ينفق على بيت المقدس جاز وينفق في
سراج ونحوه قال هشام فدل هذا على انه يجوز ان ينفق من مال المسجد على قناديله وسرجه

ما حصله

مطلب
في المنارة

والاستدانة
في الوقف لا يمنع
القيم البراء

والنقط والزيوت وعزى الى طهر الدين المرغنى في الفتاوى المصري مثله والله اعلم
وان مسجد قد ضاق والارض حوله يقيمها كرها تضاق وتقدر
 اشتمل البيت على مسلة من قاضي خان والمحط قوم بنوا مسجدا واحتاجوا الى مكان
 ليتسع المسجد فاخذوا من الطريق فادخلوا المسجد ان كان يضربا الطريق لا يجوز ولا
 فلا بأس به ولو ضاق المسجد على الناس وبجنبه ارض رجل توخذ ارضه كرها بالقيمة
 ولو كان جنبه ارض وقف عليه قاروا وان يدخلوا شيئا من الارض في المسجد جاز ذلك
 بامر القاضي **قلت** واما مسلة صدهم وهي اخذ الطريق من المسجد عند الاحتياج
 وقد اوسعت الكلام في ذلك في كتابه بحصيل الطريق الى تسهيل الطريق وفيه فوائد كثيرة
 والله اعلم **ولو زاد في استنجاء العجالة فيقتصر ما اعطاه منه وتختصر**
 الصبر في زاد للقيم ومسلة البيت من قاضي خان وهي عريضة حسنة المتولي في
 استاجر رجلا في عمارة المسجد بدراهم وذاتوق واجرة مثله درهم فاستعمله في عمارة
 المسجد ونفذ الاجر من مال الوقف قالوا يكون ضامنا جميع ما نقد وقوله ما اعطاه
 اي من اجرا المسجد والزيادة لان الاستيعار يقع لنفسه جديده وقوله من اي
 مال الوقف وتختصوا لناظر ذلك لانه تصرف بغير المصلحة ولا يخفى ان البيت ساكن
 عن مقدار الاجر ومقدار الزيادة وهو اصل مهم في الباب مع كثرة الضامير المختلفة
 فغيره منها على ذلك بقولي ولو زاد في استنجاء العجالة ذاقا في درهم الكل مختص
 فغيره اد للقيم المتكلم عليه فيما سبقه في به للمسجد والكل يعني المريد والريدي مختص للقيم
 المستاجر والله اعلم **ويبطل الاجارة امره وهو بقدره** **لخصي على التبيين ان مائة مائة**
 مسلة البيت من روضة الناطق قال في الاجارات وقف على فقرا او امانة مائة مائة
 وقوله والاقرب فالاقرب فاجرها الاقرب عشرين سنين ثم مات الموقوف قبل انقضاء هذه
 لم تبطل الاجارة ويصرف اجرة مدة ما بقي بعد موته الى من يليه من الاقرب ولا يشبه
 اذا كان وقفا على قوم مسمين باعيانهم اذ امانة فلان فعل فلان فاجرها تبطل بموت
 من اجرها وعزاه الناطق لوقف هلال وذاك الطرسوسي انه لو جدها فيه ونقل
 عن القنية بعد ان رقم للقاضي البديع اجرا لوقف الموقوف عليه عشرين سنين ثم مات فجد
 وانتقل الوقف الى مصرف اخر انتقضت الاجارة ويرجع بما بقي من الاجرة في تركه الميت
 ونقل عن الخلاصة اجرا لوقف ثم مات القياس ان تبطل الاجارة وبه اخذ ابو بكر
 الاسكاف لانه في معنى المالك وفي الاستحسان لا تبطل انتهى ثم قال وفي الذخيرة
 وغيرها لا تبطل بموت الموقوف عليه لانه ليس بالمالك للوقفة انما حقه في الغلة قال
 وما ذكر في الروضة والقنية عناه لانه وهو غريب لواقف عليه في غير هذه النكاحين

في آخر الطريق
 في المسجد

فتلا

فقطته لغرابته وناقشته المصنف بانه لا مخالفة بينهما بما حاصله ان عدم البطلان
 بموت الموقوف عليه فيها اذا اجرها الناظر لا المستحق والمستحق بطريق النظر
 عنه وعن غيره اما اذا اجرها الموقوف عليه بطريق الاستحقاق لا النظر او بطريق
 النظر وهو يستحق جميع الربح ومن بعد على معين لم يترض اليه صاحبا للذخيرة قال
 وقد ذكر في الروضة والقنية انه تبطل الاجارة بموته لان اجارته له بمنزلة اجارة
 المالك للملك لعدم المذاحم له فتخرج مشابهاة للموصى الوكيل لان اشتقاق الاجارة
 بموت المالك لا انتقال الملك للوارث بالموت فلو لم تبطل حصل استيفاء المالك
 على ملك الاجرة وانه لا يجوز وذا معدوم في حق الواقف لانه اجر لغيره وهم الفقراء
 وكذا في حق الناظر الموقوف عليه اذا كانت له ولاية الايجاب على نفسه وعلى غيره
 وموجودة فيما اجر الموقوف عليه وهو يستحق الربح كله وهو من بعد على معين سواء
 اجر بطريق النظر او لان الوقف بموته ينتقل الى غيره معينا فصار بمنزلة المالك
 اقول ما جمع به المصنف مستقيم في كلامه الذخيرة والقنية اما في كلامه القنية
 والروضة فلا لان في القنية اطلاق انتقال المصنف وهو شامل لما اذا انتقل المعين
 او لغيره وفي الروضة فصل والله اعلم ان اطلاق القنية مقيد بما في تفصيل الروضة
 اقول وينبغي ان يجري هذا التفصيل في اجارة الواقف لنفسه والله اعلم والطرسوسي
 اجري لقياس والاستحسان في هذه المسئلة ايضا وبجواز العمل على الاستحسان
 واجر الاسكان اجرة فهو ليس بكاف في تباعه لانه ليس بتفاق ولا واية وان الذي لم يفسر
 انه لا يبطل ما لم يوجد نقل بان العمل على القياس وفيه بعد انتهى اقول نقابل هذا
 الفرق قائلا ان اجارة الواقف شامل لما اذا كان لنفسه خاصة ومن بعد معين فلو
 اجارة لنفسه لعدم المذاحم ولما ذكره ولو فرق بان الواقف شبه المالك فيه اقول لكان
 اسلم من هذا والله اعلم قال المصنف والحاصل ان من اجر لنفسه بولاية وبدون هو مستحق
 لجميع الربح ومن بعد معين تبطل الاجارة بموته وفي فتاوى البرازي بموت القيم لا
 تبطل الاجارة لانه اما تبطل بموت المالك لان الملك ينتقل الى الوارث فذكر نحو ما
 تقدم ثم قال وهذا المعنى معدوم ولهذا لم تبطل بموت الوكيل وتبطل بموت الموكل
 ثم قال وان كان الواقف هو الاجرة ثم مات في القياس تبطل وفي الاستحسان لا
 لانه اجرها لغيره وهم الفقراء قصار كوكيل والقيم ان اجر ثم مات والقاضي اذا اجر
 الدار الموقوفة ثم عزل قبل المد لا تبطل لكونه بمنزلة الوكيل عن الفقراء والاجر الوكيل
 القيم ثم مات الموقوف عليه لا تبطل الاجارة لانه لا يملك الوقفة فلم يكن موته كموته
 المالك غير ان الاجرة الواجب قبل موته يرد الى ورثته والواجب بعد موته لمن بقي وذكر

له على مشايخه

بمن
 وازعمه في ذلك المصنف بالفرق
 مسلة اجارة الواقف شاملا اذا
 كان لنفسه لغير المذاحم في الوقف
 ونشره

في كتاب لا جارة ان القيمة لو اجر لنفسه فمرقات القياس ان يتطل والاستحسان لا يتطل
 وتنازع الطرسي في قوله ان الاجارة من الموقوف عليه لا تسبح الا ان يكون متوليا باقلا
 عن قاضي خان بان كل موضع يكون كل الاجرة للموقوف عليه بان لم يكن الوقف محتاجا
 الى العمان ولم يكن معه شريك كان له ان يوجر الدور والموانيت وان كان ارضا ان
 كان الوقف مشروطا بالبداة بالخراج والعنزة وما فضل من ذلك للموقوف لم يكن له ان
 يوجر لانه لو جازت اجارته كان جميع الاجرة حكم العقد فيفوت شرط الوقف ولو لم يكن
 الوقف مشروطا بالبداة بما ذكرناه فاجر الموقوف عليه الارض وزرعها لنفسه ينبغي ان
 ويكون الخراج والموتة عليه قلت هذا جواب بي جعفر وليس برواية ولا هو باقيا
 المشايخ فالاعراض به على الطرسي غير حسن فامله والذي في غالب كتب المذهب يقتضي
 عدم بطلان الاجارة في الوقف بموت المورسوا كان الوقف هو المورس وغيره من القيم
 والوصي والقاضي يقتضي تعليل ان المستحق اذا كان ناظرا ذلك لطاقتهم ان لا يملك
 له في الوقت واما في الغلة وفي الوقف في ال البيت اخلافتهم وبعضهم قولا للامير **تو**
 اشتمل البيت على مسلتين من السنة **الاولى** وقف على ال النبي صلى الله عليه وسلم فيه
 اخلافا للمشيخ ذكر شيخ الاسلام في اول شرح كتاب الوقف ان الوقف على اقربا الرسول
 صلى الله عليه وسلم جائز وان كانت الصدقة لا تحل له وفي المنتقى عن ابى يوسف انه يجوز
 صرف صدقات الوقف الى الهاشمي اذا سمي في الوقف وهو دليل على جواز الوقف في
 الجامع الا صغر الوقف على اهل بيت النبي صلى الله عليه وسلم يجوز كالصدقة وجعل في
 الزينة والتطوع سواء وقف المنع في شرح القدر وركبها لوجه قات ولا بأس بالتطوع
 فصار في الوقف روايتان وفي الصدقة والتطوع روايتان ولو قال ما لي اهل بيت النبي
 صلى الله عليه وسلم وهم يحصون بجور ويصرف الى اولاد قاطمة رضي الله عنها وذكر في الفرية مسألة
 عن ابى بكر البلخي وقال في اخرها وذلك المسئلة على جواز الوقف على بني هاشم كالوصية لهم ولا
 يجوز صرف الزكاة اليهم وهكذا قال ابو زيد الدبوسي **الثانية** اجارة الوقف اذا لم يعين
 الواقف منه فيها ثلاثة اقوال احدها يقيد في الجميع بسنة ثانیها يطلق في الجميع **الثالثة**
 وهو المختار للفقهاء انه يجوز في الضياع ثلاث سنين وفي الدور والموانيت سنة وجوز في
 في الكل القيمة ابو الليث والقول الثاني هو مسئلة وقد اشار الى ضعفه بقوله وبعضهم
وللحاكم التقيي ان قل راعيت وفي الشرع فوق العام واليسر **تو**
 اشتمل البيت على مسئلة من قاضي خان والظهير اذا شرط الواقف ان لا يوجر الا في
 سنة والناس لا يرغبون في استيثارها سنة او كانت اجارة اكثر من سنة او على الوقف
 وانفع للفقراء فليس للقيم مخالفة شرط الواقف الا انه يرفع الامر الى القاضي حتى يخرجها

المر

الكثير من سنة لان هذا النفع للوقف وللقاضي ولاية النظر للفقراء وللغائبين **تو**
 كان الواقف مشروطا ان لا يوجرها اكثر من سنة اذا كان ذلك النفع اما لو قال الواقف
 ان كان ذلك النفع للفقراء فليقيم ذلك بدون اذن القاضي اذا وجد اقول وصدور البيت
 ظاهر في المقصود الا ان يحسن قلق فان الاشارة بهذا العلم راجعة الى القيم وليس
 المذكور سوى الحاکم وجعلها له بنفسه المعنى ان يكون المعنى هذا المراد وان جعلنا له الوقف
 ايضا فسد المعنى فتامله ولو كان البيت هكذا المكان او في المقصود واظهر
 . وغير قاض مشروط عام اجارة . لنفع وعنه ناظر الوقف مظهره
ومن قال صدق لي من التبع في كذا من الخبر قد رآه اكل وقفا يصير
 مسئلة البيت من قاضي خان قال في مرضه اشترى من غلة داره هذه بعد موتي كل
 شهر بعضه وداره جزا ووقع على المساكين بقية الدار وقفا وهذا المحمول على ما اذا كان
 يخرج من ذلك ان اصل المرض بالموت ولا يخفى ركة البيت وعسر فهم المراد منه بدون الشرح لو
 قال . ومن ديع داري لو يقول تصدقوا . كذا اكل يوم تلك وقفا يصير
 ملخص عن ذلك واقف بطريق المقصود للمساكين واسم على هو الموقوف
ولو ان ارض الوقف واصلة الى بيتا يزيد الاجرة فيها بقدر
 المسئلة من قاضي خان قال ولو كانت ارض الوقف متصلة ببيت المورس غلها
 في استجار بيوتها بحيث انه يكون غلة ذلك فوق غلة الزرع والفعل كان للقيم ان يبي
 فيها بيوتا فيوجرها لان الاستغلال لهذا الوجه يكون النفع للفقراء وهذا اخلافتهم
 لو كانت الارض الموقوفة بتعدد من بيوت المورس فان ثمة لا يكون للقيم ان يبي فيها بيوتا
 يوجرها لان ثمة لا يرغب الناس في استيثار البيوت باجرة تزي منفعته على منفعة
 الزراعة وكذا ذكر في المحيط ولا يخفى ان البيت حال عن العقيد اللغوي للعقود **تو**
 . ومتصل من ارض وقف بلدة . اذا بين دورا زاد ريعا يعمد .
 . ولو زاد ارضا لا صفت دور بلدة . بناها على ريع الزراعة يعمد .
 . ولو زاد ارضا دون مصر بنا ولا . بيوتا على زرع فتلك تعمد .
فدع مهم الحقته لكنه وقوعه وعن النقل فيه وهو وقف البناء دون الارض
 وقد وقع فيها كلام قدما في سنة اثنين وسبعين ونما نماية بيني وبين شحي العلامة
 زين الدين فاسم الحنفية في مجلس السلطان الملك الظاهر خستقدم وهو شيخ جوانه والي
 اقول العمل على جوانه وقد صنف في الرد على مصنفه والحال ان الراعي ذكر في شرحه
 عن السيد الكبير ما لفظه وقف للمنفق باطل الا ما جري العرف به في وقف هلال وقف البناء او
 الدار او الشجر في ملكه دون الاصل لا يجوز هو المختار وفي الارض الموقوفة الى جهة اخرى

مطهر
 قاضي خان

مطهر
 وقف البناء
 دولة الارش

جاء عند محمد بن العرفي او آخر
 وهذا في يوسف وقف المنفق
 م

اختلاف المشايخ وان وقف البناء على عين تلك الجهة التي اصله موقوف عليه جائزا
 ثم رجم وقال وقف البناء في ارض ملك جائز عند البعض فنظرت فقلت مستغنيا بالله تعالى
 وتجوز ايقاف البناء دون ارضه ولو ليك ملك الخبير بعض يقرر
 ثم اعلم ان عمل الناس من زمن قدم نحو ما يتى سنة على جوان والاحكام به من القضا
 الصلح القابلين موجودة متوارثة والعرف جاربه فلا ينبغي ان يتوقف فيه ولا يفتقر
 بما ذكر شيخنا في رده المنقول وساد ذكرنا خلاصه ذلك وما فيه الحجة المعتبرة فيه
 والله الموفق فاقول حاصل ما اعتمد شيخنا في رده علي والله الموفق
 ولو ضعفتم قال الامام محمد بندهما القاضي بما هو **عند**
 اشتمل البيت على مسألة من الاستبدال وهي في المحيط وقاضي خان وغيرهما قال بعد
 ذكر المسألة المقدمة وروي عن محمد بن الله ما هو في هذا فانه قال ان ضعفتم
 الموقوفة عن الاستغلال والقيم تجد ثمنها ارضا اخرى هي اقرب للفقر او اكثر ربحا
 له ان يبيع هذه الارض ويشتري ثمنها ارضا اخرى كثر ربحا وفي التمه عن هشام بن محمد
 الوقفا واصار بحيث لا ينفع به المساكين فله القاضي ان يبيع ويشتري ثمنه غيره وليس
 ذلك الا للقاضي وفي السير الكبير ان استبدال الوقف باطل الا في ذرية عرابي يورث
 رحمه الله تعالى وذكر في المحيط سنن شمس الائمة الحلواني اذا تعطلت وقفا المسجد فقد
 استغلاها للموتى ان يبيعها ويشتري مكانا اخرى قال نعم قيل فان لم تعطل ولا
 يؤخذ ثمنها ما هو خير منها قال لا ومن المشايخ من لم يجوز بيع الوقف تعطل او لم يتعطل
 وكذا لم يجوز الاستبدال بالوقف هكذا حكى في فتوى شمس الائمة السرخسي وفي شرح الوقفا
 لصدر الشريعة ان ابا يوسف يجوز الاستبدال في الوقف من غير شرط اذا ضعفته الارض
 عن الربح ونحن لا نقف به وقد شاهدنا في الاستبدال من الفساد ولا يبعد ولا يحكي
 فان ظلمت القضا جعلوا حيلة الى ابطال اكثر اوقاف المسلمين وفضلوا ما ضلوا قال
 شيخنا العلامة كمال الدين بن الهمام في شرحه على الهداية والحاصل ان الاستبدال
 اما عن شرط الاستبدال وهو مسألة الكتاب ولا عن شرط فان كان الخرج الوقف
 عن الانتفاع به فينبغي ان لا يختلف فيه كالصورتين المذكورتين لقاضي خان بوجوب
 صورة ما لو غصب ارض الموقوفة واجري عليها المباح حتى صار تحولا لا ينفع للزراعة
 بحيث لا يحتمل الزراعة ولا تفضل عليها عن مونها ويكون صلاح الارض في الاستبدال
 بارض اخرى قال وان كان كذلك بل اتفق ان يمكن ان يؤخذ ثمن الوقف ما هو خير
 منه مع كونه مستغنيا فينبغي ان لا يجوز لان الواجب بقاء الوقف على ما كان عليه دون
 زيادة اخرى ولانه لا موجب لتجويره لان الموجب في الاول الشرط وفي الثاني الضرر

حيث يضمن قيمته فيفسد في
 ارضا اخرى فتكون وقفا على مكانها
 ومصوره ما لم يزل ارضا للوقف

والاخرى

ولا ضرر في هذا اذ لا يجب الزيادة فيه بل يتبعه كما كان انتهى وعندي فيه
 فانهم نقلوا اجازة تغيير الوقف اذ كان التغيير سريعا في الربح فلما نظر ان تغيير الوقف
 طلب للزيادة على ما تقدم في قوله وقوات ارض الوقف بعد وجود الجواز للتغيير هو
 الزيادة وقد يفرق بان هذا التغيير للوصف وهذا تغيير للمعين ويحتمل في تغيير الوصف
 ما يحتمل في تغيير المعين العلم ولو شرط التغيير بالارض واقف يصح وقاضيه وان شرط التغيير
 اشتمل البيت على سلتين **الاولى** في قاضي خان والمحيط ما خلاصه لو شرط الواقف
 استبدال الوقف بان قال علي ان يبيعها واشتري ثمنها ارضا اخرى او ثمنها ما
 صح الشرط والوقف وهو قول ابي يوسف وهلال والخضاعي وقاب يوسف بن
 خالد التيمي الوقف صحيح والشرط باطل وقاب غيره هما باطلان والصحيح الذي عليه
 الفتوى الاول ومن الصحيح الذي عليه الفتوى الاول ان لو قال علي ان يبيعها
 واشتري ثمنها ارضا اخرى لم يزد علي ذلك يصح في الاستحسان وتكون الثانية
 وقفا بشرط الاول ويملك الاستبدال وبدونه لا يملك ولا يفعل الا القاضي
 وليس له ان يستبدل بالثانية نالته الا ان يشترط لنفسه ذلك في اصل الوقف
 ولو قال استبدل بها والزم له ان يستبدل بها ارضا والعكس ولو لم يعين
 شيئا كان له ان يستبدلها بما شاء من انواع العقارات ولو انه لم يحدد سلكا
 له ان يستبدل باي بلد شاء في القيمة مبادلة دارا الوقف بدار اخرى ما يجوز
 اذا كانتا في محلة واحدة او تكون محلة المملوكه خيرا من المحلة الموقوفة وعلى عكسه
 يجوز وان كانت المملوكه اكثر مساحه وقيمة واجرة لاحتمال خراجها في ادوين
 المحليين له نأته وقلة رغبات الناس فيها وعلى هذا فاذا ذكر قبله مقيد بما اذا اشقي
 ما ذكر في القيمة اما لو قال ابيع بما ينال من قليل الثمن وكثير واشتري ثمنها عبد افس
 فاسد ولا يجوز بيعه بغير فاحش في قول هلال وابي يوسف ويكون ديني تركه اذا
 مات بجهلا فلو مات الواقف ولم يستبدل بها او وصي الى وصيته بالاستبدال لا يملكه
 ولو شرطه في اصله لكل من وليه صح وملك الاستبدال لكل من وليه ولو قال علي ان
 فلان ولاية الاستبدال ومات لم يكن فلان الاستبدال الا ان يكون شرطه لو لا
 بعده وهذا عند ابي يوسف وهلال لان القيم بمنزلة وكيله وعند محمد لا تبطل ولاية
 الاستبدال بوفاء الواقف لان القيم وكيل الفقراء ولو شرط لنفسه ولغيره مع كان
 له الانفراد به ولم يكن له ذلك الغرض انفراد فلورثت عليه الموقوف فبعد البيع
 بقضا قاض عادت وقفا كما كانت وصارت الثانية ملكا له ولو بيعت دون بقضا
 قاض عادت ملكا له وكانت الثانية وقفا فلما استحققت الموقوفة بعد البيع لم يبق

الثانية وقفا وهذا استحسان **فروع** مهم وقع السؤال بالقاهرة بعد سنة سبعين
 ان الواقف اذا جعل لنفسه القبر والتبديل والاخراج والادخال والزيادة والقصا
 ثم فسر التبديل باستبدال الوقف هل يكون ذلك صحيحا ويكون له ولاية الاستبدال
 فاقبت فيها والشيخ الوالد سقى الله عمده صوب الرضوان بصحة ذلك وانه يكون له
 ولاية الاستبدال لان الكلام ما امكن حمله على تاسيس لا عمل على التاكيد ولفظ التبديل
 محتمل للمعنى المذكور وحمله على معنى تغير فيه ما بعده اولى من حمله موكدا به بلغني
 موافقة بعض اصحابنا من الحنفية على ذلك ونخالفة بعضهم ثم وقع سوال اخر من اول
 اذا شرط لنفسه ما ذكرنا ثم اشترط بمقتضى ذلك الشرط انه شرط لنفسه ان يستبدل
 بوقفه اذا اراد ما هو ارفع منه لجهة الوقف هل يصح الاشتراط الثاني ويعمل به
 لانه من مقتضى الشرط الاول اولا فاضطرب فيه افتيا صاحبنا وكنت ممن اقبى بصحة
 وكونه من مقتضى الشرط الاول وظن ان الشيخ الامام واقفي على ذلك وقضى به بالقاهرة
 في التاريخ المذكور سيما اذا قال في كتاب الوقف وان يشترط لنفسه ما شاء من الشرط
 المخالفة لذلك فقام له والله اعلم **الثانية** قال قاضي خان اما الاستبدال بدون
 الشرط اشار في السبيل انه لا يملك الاستبدال الا للقاضي اذا اراد المصلحة
 في ذلك وقد تقدم في ذلك في البيت السابق لكن لو قال الواقف على انه لا يستبدل
 الناظر معز ولا قبل الاستبدال او اذا اهدى بالاستبدال لغزله هل يجوز استبداله
 قال الطرطوسي انه لا نقل فيه ومقتضى قواعد المذهب ان للقاضي ان يستبدل اذا
 راي المصلحة في الاستبدال لانهم قالوا اذا شرط الواقف ان لا يكون للقاضي الاستبدال
 كلام في الوقف انه شرط باطل وللقاضي الكلام لان ظاهر اصلي هذه الشرط ليس هو وفق
 للشرع فلا يصح فكذا هذا وهو شرط فيه تفويت المصلحة للموقوف عليهم وتقطيل
 للوقف فيكون شرطا لا فائدة فيه للوقف ولا مصلحة فلا يقبل
وعند فقهاء الجارية كمال عامر ولا مطلقا في الوقف اذ ليس يخصر
 الجار عند الامام من يستحق السقعة وشرط هلال والخضاف ان يكون ماله حلالا ان
 وقالوا ليس بشرط انما الشرط السقعة ثم ظاهرا مذهب الامام ان الشرط السكني
 ما كانا او غيره وروي عننا الشرط الملك دون السكني وصح الاول في المحيط
 وعندها هو كل من يجمعهم مسجد المحلة وهو استحسان وقوله قياسا في شرح
 والذي في واقف الخضا في الجيران في قول ابي حنيفة الاول هم الذين يلاصقون دار
 الواقف فاذا قال او صيت بثلث مالي الجيران فيقول الجيران الملاصقين وكل دار
 تلتصق بالدار لا يفرقها دار فالوصية لجميع من فيها من السكان وغيرهم عبيد كانوا

مطلب
 الجارة

والجارية

او اخر ارافسا كانوا اورجا لادمة كانوا او مسلمين بينهم بالسوية قربا لا يواب
 او بعدت وهو قول زفر وقال ابو يوسف هم الذين يجمعهم محلة واحدة ولو تفرقوا في
 مسجد بن بعد ان يكون المسجد ان صغيرين متقاربين فاذا اتا بعد ما بينهما او كان مسجد جامع
 فاصل كل مسجد جيران دون الاخرين اشتمل البيت على ثلاث مسائل **الاولى** من المحيط
 لو وقف على فقرا جيرانه او فقرا الجيران ثم ذلك كل فقرا جيرانه حتى لو صرفوا الفكة
 الى بعضهم ضمن حصصه الباقيين وفي خزانه الاكمل مثله والطرطوسي نقل عن المحيط
 في باب الوصية انه لو اوصى الى فقرا جيرانه فقسم ما اوصى لهم في بعض فقر جيرانه
 دون بعض جيرانه وكان المصنف انه تنقح الوقف والوصايا من المحيط فلم يجد فيه
 ذلك وانما وجد في الوقف ما تقدم ثم قال فان صح ما نقله عن المحيط فيحتاج الى ذكر
 الفرق بين الوصية والوقف يستعمل ان يكون ثم فرق والمعتبر في الجيرة يوم القسمة
 والدار التي سكن فيها الواقف ملكا او اجارة وكذا التي مات فيها ويحول الاحتقاق
 الى جيرانه التي يحول اليها ولو كانت في بلد اخر غير التي فيها الوقف لا دار امانات
 فيها وهوذا يراو في حكمه كان يكون نقله اليها ولدن وهو ضعيف لاجل التمكن من جيرانه
 ولو كانت له داران في كل منهما زوجة وعيال فهو لجيرانها معا ولو كانت في بلدان
 وكانت الواقعة امرأة واستقلت الى دار زوجها فم جيران دار زوجها كما دارها
الثانية لو وقف على فقرا بني عامر لم يرعوا اليه اشار بقوله لا ال عامر **الثالثة**
 لو اطلق الفقرا لا يرعوا اليه اشار بقوله اذ ليس يحصون فانه حينئذ يتقدم
 لتقدر الاحصاء فيكون الصرف الى بعضهم وعلى عدم الاحصاء عمل قول خزانه الاكمل
 لو اوصى لفقرا بني تمم فقسم ما اوصى به في بعض دون بعض جازت وبمثل فقرا
 بيته لم يحجز الاحلال ببعضهم وفقرا اهل بيته مثل فقرا جيرانه لانهم يحصون
 وقد اطلق في النظم عدم الجواز قلت وفي عدم المعنى جدا ما يحصى به ودونها
 وفي البرازية وقال لا يحصون عند محمد انه عشرة وعن الثاني مائة وهو لما اخذ
 عند البعض وقيل اربعون وقيل ثمانون والفتوى انه معوض الى راي الحاكم
تنبيه مهم اعلم انه مما يحتاج الى التعمير بيان الضابط في جواز التعمير وعده
 المستثنى على الاحصاء وعدمه لانه من ذلك في شرح المصنف ان الموقوف عليهم
 والموصي لهم ان كانوا يحصون ويحصون فلا بد من التعمير وان لم يكن احصاء وهم
 وحصوهم فلا يجب التعمير ويجوز الاقتصار على البعض لكن لا بد من ذكر الفقرا حتى لو
 اوصى للمسلمين او لبني تمم وهم لا يحصون لا يجوز اذ الم يذكر الفقرا ويكون الاسم يبي عن
 الحاجة والفقرا كما لو اوصى لبني فلان وهم لا يحصون فان الوصية

والله اشار بقوله لا ال مطلقا وهو
 في بني عامر بشرط وهو اذا كانا
 لا يحصون اذ لو كانا كحصوهم
 عنهم م

صحة ويصف الى فقرائهم لانها تكون واقعة لمعلوم وهوانه سبحانه وتعالى يصح لها
 وان كان الاسم لا ينفي عن الفقر والحاجة صح ان كانوا يحصون واشترك فيها الغني والفقير
 وان كانوا لا يحصون **قلت** قال المصنف في اوقافه في باب الوقف على التيامي الارامل
 ما حاصله ان عدم الاحصاء في صورة بني فلان يبطل الوصية والوقف لا يشترط فيه
 الغني والفقير ولا يدري على من يوق ذلك وكذا الحكم في ايام بني فلان والنيات منهم وذكر
 في التيامي انهم ان كانوا يحصون فهو للاغنيا والفقرا وان كانوا لا يحصون فهو للفقرا منهم
 دون الاغنيا لانه انما يقصد به اهل الحاجة من التيامي فهو بمنزلة قوله على فقر التيامي
 وفي الارامل قال اصحابنا ان كانوا يحصون او لا يحصون فالثلث جائز لهم وهو للفقرا
 دون الاغنيا وجعل بمنزلة قوله لفقر الارامل وكذا الوقف من اعطى منهم اجر انفسه
 المصنف بنصوص التيامي والارامل فيه حران لا يخفى والله سبحانه وتعالى اعلم
وحلف مع اثبات قرب وحاجة ولا يفتي بعض لمن سألوا
 مسألة البيت من التهمة والمحيط وغيرهما قال في المحيط وقف على فقر اربعة نجا
 رجل يدعي لعله ويدعي انه قريب الواقف وانه فقير كلف اقامة البيعة على القرابة
 وانه فقير محتاج الى هذا الوقف وليس له احد تلزمه نفقته والقياس ان لا يكلف
 اقامة البيعة على الفقرا لانه الاصل في الانسان انه خلق وهو عديم المال وانما
 كلفناه لان الاستحقاق بالفقر الاصل بالظاهر والاستصحاب وانه لا يصلح حجة
 الاستحقاق وشروط مع ذلك اقامتها على انه ليس له احد تلزمه نفقته لانه ليس غنيا
 في حق الوقف فاذا اقام البيعة على جميع ذلك ادخله القاضي في الوقف واستحسن هلال
 انه لا يخلو حتى يسأله عنه في السر واستحسنه مشايخنا وقال ايضا ان وافق الخبر
 السرا البيعة حتى يستخلفه بالله ما لك مال وانك فقير وليس لك احد تلزمه نفقتك
 وقال مشايخنا وانه حسن وقال المصنف انه بعد الشهادة بالفقر لو اخبر عن ان
 في السر بالغني فحج الغني او لا لانه مثبت **قلت** والذي رايته في اوقاف المصنف
 لو شهد انسان بفقره واخران بغناه ان يتنوا وجه الغني وعرفوه كانت شهادتهم اولي
 وهذا بخلاف ما نقله عنه المصنف وقال هلال والحجة والشهادة في هذا الباب سواء
 ويكفي في الشاهد بقوله لا اعلم احد تلزمه نفقته ولا يكلف لقطع بذلك ولعل مراد
 بعض من سألوا ان بعض علماءنا قال ان القاضي يورث من يشاء بالادخال بدون قول
 التحليف كما يشير ما قدمنا نقله والاعلام يعني له ولا يتكلم عليه المصنف **فائدة** معرفة
 الفقير في حق الوقف قال هلال هو من ليس له الامسكن وخادمه ونيا بكاف ومتاع في
 ما لا يخفى به عنه اما لو فضل من حاجته ما يبلغ قيمته ما يتي درهم لا يكون فقيرا وفي القاضي

نفي باطل

مطلب
 في اقامة البيعة
 على القرابة
 وعلى الفقر
 والتحليف

لا يرد عليه

مطلب
 في معرفة
 الفقر
 في حق
 الوقف

ان كان له خادمان لا يساوي احدهما ما يتي درهم فقير كذا لو كان له مسكن كذا ذلك
 واعتبر يوسف السني ان يكون الفضل خسين درهما وان كان له فضل من كل الشا
 ومتاع البيت والمسكن والحادم ما يساوي مجموع ما يتي درهم فهو غني وان كانت له
 ارض تساوي لا يخرج من غلها كفايته فهو غني عند ابي يوسف وبه اخذ هلال وقال
 ابن سلة وابن مقاتل هو فقير فصل الفقير ابو جعفر فقال ان كان عدم كفايته مما يخرج
 لنفسه فيها فهو فقير وان كان لعله تعا هذه وقصور في القيام عليها فهو غني وفي
 قاضي خان وما قاله ابو يوسف لحوط وما قاله اوسع ويعطى الفقير الذي يعمل بتكسب
 نفقته ونفقة عياله كل يوم وللولى ان كان وغير اثبات فقر الصغير للاستحقاق في الوقف
 والله اعلم **وسألني بئيت من له قنوا له** **قلت** لو لم يثبت ان كان في العلم ينظر
 مسألة البيت من قاضي خان قال رجل وقف وقفا على ساكني دار مختلفة يعطى كل
 واحد منهم شي معلوم كل يوم كذا فسكن انسان فيها لكن لا يبيت فيها ولا يستعمل بالدار
 ليلا لا يخرج عن الوقف ان كان ياتي في بيت من بيوت المدرسة لانه بعد من ساكني
 المدرسة اذا كان له في المدرسة ما ياتى به الساكني ولو استعمل في الليل بالحراسة
 وبالنهار يقصر في التعلم ان استعمل بالنهار في عمل اخر لا يعد من طلبة العلم فلا
 هذا اذا وقف على ساكني مدرسة كذا ولم يعط من طلبة العلم كذا ذلك الجواب لا
 يكون لساكني المدرسة من غير طلبة العلم شي من الوظيفة لانه هو المعلوم فان كان
 المعلم لا يختلف الى الفقير للتعليم فان كان في المصروف قد استعمل بكفايته من النفقة
 لنفسه مما يحتاج اليه لا باس ان يأخذ الوظيفة لانه مستعمل بالتعليم لان هذا من
 المعلم وان كان في المصروف قد استعمل بغير ذلك لا يأخذ الوظيفة قال في الزاوية
 لغيره ان يأخذ وظيفة وصاحبها فقير رقم خزانة الاجل وقال لا يجوز اخذ
 علة وقف المدرسة حتى يكون سكناه فيها اكثر مما في داره والرتبة فيها ولا يسع
 عليها لمن قوافها كل يوم سبعا وسكن في داره قال المصنف قول الظاهر ان هذا في
 الاوقاف القديمة فان السلف من الواقفين كانت مقاصدهم اقامة شعائر اماكنهم
 بالسكني وان لم يصحوا بها اما في زماننا فما لم يشترط الواقف السكني لا يكون السكني
 لازمة لما شاهد من ذلك انتهى **قلت** هذا محمول على الصور المنقولة انما من قوافي قاضي خان
 قطعاً وان لم يصح بها هنا كما لا يخفى على الخواص من كلام الفقهاء المتري الى قول قاضي خان
 ان الموقوف من شرائط القضيص بطلية العلم حتى لو سكنه غيره لا يعطى شيئا فهو انما ينظر
 الى السكني مع الطلب لانه المقصود من السكني ولم يعتبر احد منها على انفراد وفي
 بالهنية تقييد هذا بما اذا كانت المدرسة كبيرة تسع كل احد من المتعلمين فناملة والله اعلم

السكني

الوقف ان لم يشترط في
 تعليم طلبة العلم فله
 الوظيفة
 من طلبة العلم اذا وقف
 على ساكني مدرسة كذا

القطر

فقلت المسائل مستقلة في اختلاف ما يفهم من العبارات في بيان حقها ان يكتب بعد قوله
 بيت البيت ومن غاب في الرستاق خشنا وعشره لما منه بداخذ السهم خطره
 وما ليس منه بداخذ لم يرد على ثلاث شهور فهو يعفى ويعفى
 مؤ في البيت ايضا واطلق بعضهم له اشهر افيه وبعض يقرر
 سقوطها في دوقمسة وعشرة اذا كان بد من خروج بعدد
 وقد اطلبوا لا ياخذ السهم مطلقا لا قدمي والحكم في الشرع يسفر
 فالصحيح قولنا اشهر اقيه البيت ويستفاد من الاشهر انه ثلاثة لانها اقل الجمع والضمير
 في سقوطها لحنه في السهم والبيت والمراد بقولنا في الشرع يسفر اي من بعد مسافر
 شرعا وما في لكن فيما تقدم قريبا عن قاضي خان ما يشهد للبيتين الاولين له على
 الكتاب من جملة التعلم هو ما في البرازية وكذا قولنا من الثالث وفي البيت وايضا
 البيت هو ما في الحزانة والبيت الرابع هو المهور من قاضي خان والحامس انفقوا
 عليه والمصنف قال في قوله ليس له ان يطلب الوظيفة اشان الى انه يؤخذ ان غاب
 اكثر وكذا ينبغي ان ياخذ الوظيفة ايضا لاسيما ان كان مدرسا اذا المقصود لا ينفك
 الابه خلاف الطال لان المدرس يقوم بغيره وهذا يدل على انه فهم من الوظيفة ما هو
 المتعارف في زماننا وليس هو المراد بل المراد بالوظيفة ما يخصه من ربح وقتل
 فان اصل المسئلة في قاضي خان في الوقف على ساكني دار المختلفة فالمراد سقوط سهمه
 فيعطى له لثمنه قال ينبغي ان تكون الغيبة المسقطه للعلوم المتضمنة للعدل في غير
 فرض كالحج وصلة الرحم واما فيما فلا يستحق العدل ولا ياخذ العلوم وهذا كله فيما اذا كان
 الوقف على ساكني دار المختلفة انه لو شرط الواقف في ذلك كله شروطا اشبهت وان كان علم
ولو شرط الذي يخرج كل من شرف بالاسلام صح ويقتصر
 مسئلة البيت من المخط والخصاف وقف نصري على ولد وولد ولد ولد ابداما تسلا
 ومن بعدهم على المساكين وشرط ان كل من اسلم من ولد وولد ولد ابداما تسلا فهو
 خارج عن هذا الوقف فهو جائز وهو على ما شرط وفي الخصاف نحو وان من انتقل من
 ولد الى دين النصيرية فهو خارج من صدقة لاحق له فيها فانقل بعض الى الاسلام
 وبعض الى اليهودية وبعض الى المجوسية له شرطه وما سمى من ذلك بعد على ما قال عليا
 حد شرط نقل عن الطرسوسي انه لم يقف عليها في غير الخصاف وهو مشكل لانه شرط لا قرب
 فيه ويتبع من الخصاف في هذا الامة ذكر اصلا في وقف لذي يبا قضه وهو ان وقفه لا يصح
 الا فيما هو قربه عندهم وقد صرح بانه اذا فقد احد الامرين لا يصح وهذا فيما قاله
 الطرسوسي فقد اجماعا بل هو شرط محمل على عدم الدخول في الاسلام وهو معصية فيلبي ان

اشارة الى انه لا ينبغي ان يشرع
 لا يؤخذ بقية اقل من ثلاثة اشهر

وهذا هو مفهوم من عبارة قاضي خان
 لا يقال فيه ينبغي ان يكون موقفا ومعبا
 الا في باب ص

لا يصح

لا يصح اصلا قياسا على ما قاله في اصل الوقف بل الاولوية ولا ينبغي لحنه في حكمه
 ولا ينبغي لما فيه من البساعة والبعد من القواعد انتهى ثم اعترضه بانها في المخطوبان لا
 تشكل لانا على قواعد الامام اي خيفة ونقل عن وصايا المخطوبان ان وصية
 اهل الذمة فيما هو قربه عندهم معصية عندنا صحيحة فهذا التصريح على قول في خيفة
 وقد حمل في المخطوبان وقف لذي اذا جعل اخيه الفقير النصاري وخوجه على قياس
 قوله ونقل عن فتاوي ابي الليث ما يخالفه وهو الجواز اذا جعل اخيه الفقير النصاري
 وخوجه على قولها قلت وفي فتاوي خير مطلوب ذي وقف على اولاده وجعل اخيه
 الفقير النصاري لا يصح ولو جعل الفقير المسلمين يصح وعن ابي يوسف فيما اذا اشترى بيا
 او باع او اجار او عامل في ما له بشي ان جاز له لم يبر وفيما يقرب به الى الله تعالى وعلى
 وفي شرح الجامع الصغير لقاضي خان في باب وصية اهل الذمة صرح فيما اذا اشترى بيا
 هو معصية عندنا طاعة عندهم كالوصية بينا البيعة او الكفيلة ونحو ذلك قال
 كانت لقوم باعياهم وهم يحصون صحت با لاجماع ويكون تملكا منهم وان كانوا لا يحصون
 فهي على اختلاف لا يقع عندها لانا معصية ولا في خيفة ان هذه قريبة في اعتقادهم
 فتصح فقد امرنا بينا الاحكام على اعتقادهم ولهذا يتحقق لكان كلام الخصاف على
 ما ذكر الطرسوسي سنا قض لا يرد كذا خلافا والفرع المذكور في المنظمين ما قض ما اصل
 على تقدير تسليم كونه معصية ولا شك فيه لان فيه تقديرا للمعصية فالاصل في الصحة
 عندنا في خيفة كونه قربه عندهم فقط وفي القسبة عن فتاوي القضاة ابي الليث وقف
 المجوسي ضيعة على بيت فارا وبنو اب المجوس وقفا موبدا بطل بالاتفاف وكذا الوقف
 ليهودي او نصري لانه وقف لما هو معصية فلا يصح على قول الثلاثة لكن لم يظهر له وجه
 كونه غير صحيح اذا كان الواقف مجوسيا لكونه قربه عندهم الا ان يقال ان المجوس اهل
 الكتاب فلا عيب بطاعتهم وما يتقربون به ويشهد له الفرع الثاني والفرع الثالث ينبغي
 ان يكون على قول الامام ويصح من المجوس يكون التصديق على الفقير اما يقرب به عند الكل وهو يوافق
 الثاني كاشا الى الثاني الذي **ويشطل او قافا موبدا رتدادا** وفيما اذا رتدادا منه لا رتب حد
 اشتمل البيت على مسكتين من المحيط **الاول** اذا وقف ارضا وقفا صححها ثم ارتد الواقف بعد
 ذلك وقتل عياله وتاه مات بطل الوقف وصار ميراثا لمخوط عمله فان رجع الى الاسلام
 فان وقف بعد الرجوع جاز والا فلا قال وعندي في هذه المسئلة نظرون فان حوط عمله ينبغي
 ان يكون في اجاط نوابه لا في ابطال ما يتعلق به حتى الفقرا وصار اليهم فانه ينبغي
 ان لا يبطال حكمه انتهى **الثانية** قال اذا ارتد المسلم ثم وقف وقفا في حال ارتداد فان
 مات او قتل على ردة او لحق بدار الحرب وحكم لمخاطة بطل وقفه ويكون ميراثا والمخوط

طه
 في وقف النصاري

محمد يجوز منه ما يجوز من القوم
 انشغل اليهم ص
 وبان في الوقف
 الميراث

فويصح عندهم ثم رتب السبعة السفلى
 وقال ابو جهم وقف بكتبة على فتاوى
 المجوس يجوز ثم رتب المخطوبان وقال
 مجوس وقف ارضه على اولاده واولاد
 اولاده تسلا ومن بعدهم
 على فقراء اليهود والمجوس
 يجوز وقال ابو جهم وقف بكتبة
 فبينما انه يجوز على فقراء المجوس
 انهاء وفي الفرع الاول ان كان
 منقضية عند اليهود والنصارى

طه
 في رجوع رقب
 ثم ارتد

عبد الوهاب
عليه السلام

خضی

[illegible]

ان حبب الشخص غيره ولده فخرج منه على هذا التقدير وحده ولده انما يحتاج لو كان في النقط الاول
 ما به خطه وليس كذلك لانه اما وقف على الاقرب فلا بد من وجود الولد مع وجود الولد فحقه جازع عنه
 فانه ملكه الباقى بان يقال هو تاركه وانما ليس له من التاكيد ونصيب من الميراث بعد وفاته
 ليستبان بغيره وان به والله اعلم انما كلامه في نظر وجهه انه يترك هذا التقدير الفاء قوله
 على ان من توفي قبل استحقاقه او كونه تاركه لانه يدخل ولد الميت قبل استحقاقه عند عدم وجود
 اقرب منه بقوله ثم لا قرب الطبقات الى الطبقة التي يورثها فوقع ذلك في عينه وهذا لازم لا محذور
 عنه فثبت على والله اعلم والمسئلة الثانية التي تروى بعد هذه الفصول انما هي قضية هذه على ما ذكره
 في الفتاوى فقال مستوفى الاولاد في الميراث وقف على اولاده الاربعة ثم بعد جديهم على اولادهم وانه
 سفلوا بحسب الطبقة العليا منهم السفل ومن مات منهم وله ولد او ولد له ولد وان سفلوا
 اليه ومن مات وله ولد له ولد له ولد انتقل نصيبه الى اخوته ومن مات وله ولد له ولد انتقل
 نصيبه لا قرب الناس من اولاده واولاد اولاده مات رجل وله بنت وابن ابنه من رجل فمات
 هذا الاستحقاق اجاب باخذ ابن ابن الرجل مات ابوه قبل الاستحقاق وكان باخذ ابوه لو كان
 حيا لان ولا تحجب عنه ولا يمنع ذلك قوله بحسب الطبقة العليا الطبقة السفل لان من منع ذلك
 ان كل واحد بحسب ولده جماعة بين العلامين وان لم يجر ذلك لقوله من مات منهم من الاستحقاق
 السفل نصيبه والله اعلم وقيل انما سفلوا في هذا ولم يمتنعوا في الفتاوى هذا السفل
 الاخر وكنت انا وجماعتي انما نحبه وهو صحيح على السفل الاول وعدم الحجب من غير ما روي
 اخر وافتاوى في السفل المذكور وروى عن المصنفين قولهم انما الاول ولم يمتنعوا
 للسفل الزائد فكتبوا عليه كذا وكذا وحضرت عليهما حفظ ابن الفاء وكنت قريب عهد بكتابة
 على الاول في كتابتي الى حاتم كذا يقول على السفل ثم اطلعت على السفل المذكور في كتاب
 الوقف فقلت ان الكتابة في حاتم الثانية خطأ وقلت لهم ذلك وبقي فظلي معهم فاتفقوا
 لم اخذهم فليس ذلك والله اعلم اشتهر بهذا الاتفاق في هذه المسئلة الاولى لانه في هذه الصورة
 سفلوا في اول الكلام بين اولاد الاربعة الموقوف عليهم واولاد اولادهم بقوله وان سفلوا
 ثم عقبه بقوله بحسب الطبقة الاولى الطبقة السفل فاذا ارادة الترتيب فقول بحسب الطبقة
 الاولى الطبقة السفل على ترتيب اطباقه اولاده ثم عقبه بالعلاوة المسببة لان مراده ما
 بالحسب ترتيب الافراد وهو محسب اصل فرعه دون فرعه غيره فلم يكن لا غنى ولا مفارضا
 بقوله ومن مات قبل استقامته بل يكون كل من مات مولا به على وجه الحسب بين العلامين بقدر الامكان
 بحسب الايزم الفاء واحد الفاء واحد منها ولا حمل على كسب التاكيد وهذا المعنى لم يوجد في
 الصورة الاولى لان حبب الاصل لفرعه استغنى عن قوله من مات معه وله انتقل وليس
 في لفظ الوقف ما يدخل ولد الولد مع الولد كما في المسئلة الثانية فحقه بقوله بحسب الطبقة
 الاولى وحسب لغيره فخرج منه نصيبه على ان من مات انتقل نصيبه لولده ثم كانت
 الحسب عائلا سفلوا التاكيد فاحتاج الى حمل على الصورة المذكورة ليعلم عن ذلك لو سلم
 لكنه لم يسلم لما قدمناه اتفاقا فاما قرينة المصنفين لاتفاقهم على كلامه وقطعنا
 بهذا ما قرناه من لم يبق به خلفا على من كان له قلم والى السبع وهو شديد وظاهر ان
 كلام السفل في المسئلة الاولى غير ساهم من البحث وان قلنا بحسب الطبقة العليا ابدانهم
 السفل فيها يتعين ان تكون للتاكيد قطعا لا مستلزا على التاكيد بوجه لما اشترط
 اليه في صدر الكلام والله المدقق لتخصيص المرام

بوقادته مما يحل قيسل مصر في كتاب البيع ويغير قوله كما لو اقر للدائن والله اعلم

ثم نقل عن فتوى قاضي ان ايضا ولوا سلطنا اذن القضاء ان يحلوا ايضا
 من اراى البلدة هو انبت موقوفه على المسجد وافرهم ان يزروا في مسجدهم قالوا كانت
 البلدة فحق عتوه بغيره لان البلدة اذا حق عتوه لغيره كانا لغا غير السلطان
 فيها واذا حق على من ملك مملكتها فقلت ورايت مثل في التخصيص والمزيد
 وقد وقعت هذه المسئلة سنة خمس وسبعين وثمان مائة بالقاهرة في ارض من روضته
 تعرف بميدان السلطان انتهى ابن افرس بملك الطاهر جوق رحمة الله جرياتها
 في اموار بيت المال في وقفا عليه وعلى اولاده وذريته وحسب وعقبه ثم على عتاه
 واولادهم وورثتهم وشبه وعقبهم ثم على الفقراء والمساكين وانبت عند شيوخنا
 قاضى القضاة سيد الدين الدرر جرياتها في اموار بيت المال وحكم بوجوب ذلك
 ولزومه حكما على من شرعا مستوفى انما اذنت السريعة بهذا لفظ استقامه يورث
 ذلك سنة خمس وثمان مائة فادعى اولاد ابن افرس جرياتها في الوقف عليهم واثبت
 الحكم على وقف المدرسة السكرية التي يعرف قديما بدار الغواصين في الوقف
 اليد عليها وطلبوا من السلطان بقره اسمهم عقد مجلس في ذلك فمقدم مجلس
 ثم اجتمع ثم عقد مجلس ثان بالروضة وطلبوا الحضور فيه فحضر فقرا الكثر
 الحكوم فيه من شيوخ الدرر وسالت قاضى القضاة المالكى عن وقف السلطان
 اراى بيت المال فاجاب القاضى وبقية الجماعة المحقة بالصحة قال بلغة من
 بعض قاضى المحقة بغيره العبد الضعيف ان ذلك مقيد بالصحة العامة
 فقالوا نعم قال الوقف على ابن افرس كما ذكره مصلية عامة في دار الحق الى الابد
 بنوع واحد في قليله جالا يمتل عاريا ذلك لعلنا وسال الشيخ صدر الدين
 باجابه بغيره فسل العبد الضعيف عن ذلك فاجاب بان ذلك وقف خاص
 ليست فيه مصلية عامة للمساكين فيقول ان اخذه وقف الفقراء والمساكين
 فهو عام وطلب من الجواب فقلت لا يظهر لي الان جواب عن ذلك لانه في حق
 الاول ويسد آخره ان يكون فيه عموم وهو موضع نظر وطال الكلام في ذلك
 بما ذكرته مفصلا في بعض مجاميعي والقصد الان تحرير المسئلة فراجعت
 فتاوى قاضى خان في كتاب الخراج وكان بالسيرة كان الوقف فلهما جرياتها
 المسئلة ولعلها في غير مظهرها ولذا كسر المسئلة في الوقف الى الطرسوس
 وهو محقق في النقل ثم اتى بطلت كتاب الطرسوس وهو مترجم لم نقله منه فوجد
 لم يزد فيه على ان قال نظم مسند جواز وقف السلطان ارضا من بيت المال
 على مصلية عامة للمساكين والسنة في فتاوى قاضى خان في الوقف
 ثم ذكر النظم وهو لو وقف السلطان قرية على مصلية للمساكين عتاه
 من بيت المال للمساكين جازما قد وقف الامام فيهما فافهما وقد قدمت لك في
 ما اتفق عليها في كتاب الوقف كسب بغير التقيد بالمصلحة العامة في فتاوى
 السراجة الخراج يعرف في عبارة القضاة والرباط والمجوس في التقوى

بجز مفهومه الشرعي بل شرط ثبوت حكمه لان بيعت واشترت ليس على ثبوت
 الرضى لتحقيقه بدونه كما في بيع المكره وتسمية المصنف بين اللغوي والشرعي
 في التقييد بالتراضي غلط ومناسبة البيع بالوقف لا اشتراكها في ازالة العين
 عن ملك الواقف والبايع لكن البيع يريد به دخوله في ملك المشتري فهو مركب بالنسبة
 اليه فلهذا قد مر ولما فرغ من الحقوق التي فيها حق الله تعالى بدأ بالحقوق التي هي خاصة
بالمشتري **بنوحي** **به الحال** **بصدور** **وحبس الذي يحتمل ان يار ال** **أظهر**
 اشتمل البيت على مسكتين من الغنية وقاضي خان وغيرهما **الاولى** قال صاحب الغنية
 في اول البيع بعد ان رقم لشئ لامية المكي البيع ينعقد بلفظي مستقبلين ثم ذكر صحتها
 بالخوارزمية واداد الاجاب ينبغي ان يجوز ثم رقم للحيط وقال لا ينعقد وفي شرح
 القدوري والتجريد مثله قال في البديع لكن جواب شرف الائمة صواب فقد طلق
 في جمع التقاريق والكفاية فقال وقوله ابيعك كقوله بعت وفي الكفاية لا ينعقد لا
 يلفظين يبينان عن التملك والتملك على صيغة الماضي والحال بان يقول لعلما بعت
 او ابيع ويقول الاخر اشترت قال البديع والتوفيق بين القولين انه ان اراد
 بالمضارع الحال ينعقد وان اراد به الاستقبال والوعد لا ينعقد لان المضارع
 يحتمل الحال والاستقبال ونص على هذا في شرح الطحاوي وفي الغنى باللفظين المستقبليين
 ينعقد بدون النية واما بصيغة المستقبل لا ينعقد لاجل النية بان يقول لبايع
 المتبع منك هذا العبد بالف او ابدله او اعطيكه فقال المشتري اشتريه منك واخذ
 ونوي الاجاب للحال فانه ينعقد وان لم ينو لا ينعقد قال صاحب الغنية **قلت**
 وهذا الفقه وهو ان الشئ جعل الاجاب والقبول علامة الرضى والاجاز عن الحال
 ادل على الرضى وقت العقد من الماضي وفي الحقيقة اذا كانا بلفظين يعبر بهما عن المستقبل
 اما على سبيل الامراء والخبراء باحد هما من غير نية الحال فانه لا ينعقد عندنا وذلك
 ان يقول لبايع اشترمني هذا بالف فقال اشتريت او قال المشتري بعت مني هذا بالف
 فقال بعت او قال ابيع هذا منك بالف فقال اشتريت انتهى ثم ان المصنف استشكل
 على هذا قوله في الهداية ولا ينعقد بلفظين احدهما لفظ المستقبل محله على ما
 اذ لعل من النية انتهى **اول** لا شك ان لفظ المستقبل الذي لا يحتمل غير انما هو
 ما صدر بالسبب وسوف على ما ذكر في موضعه وحيد لا ينعقد ولو وجد من نفسه
 وكلام صاحب الهداية لا يرد عليه شي على هذا الوجه وقد حررنا هذا المبحث في كتابنا المسمى
 بالاشارة والرمز وانه الموافق **الثانية** من الفخرية قال البايع اذا حال غرماله على
 المشتري لا يبي للبايع حق الحبس ولو احوال المشتري البايع على غرم له كان للبايع حق

ولان احدى لفظ الماضي والآخر
 مع نية الاجاب

الحبس

الحبس في ظاهر الرواية وهذه مسألة النظم وذكر في كتاب الطلاق من الاملا اذا احوال
 الزوج امراته بصدقها على اخر كان للزوج ان يدخل بها في قول في حنفية ولو احوال المرأة
 على زوجها بالهرع مما كان لها ان تمنع نفسها لان غرمها بمنزلة وكيلها **قلت** وفي
 البديع لو احوال البايع غرمها من غرمها على المشتري هو اله مقيد بالتمتع بطل حقه
 في الحبس هكذا ذكر المسئلة في الزيادات ثم اخذ في توجيهه ثم قال واذا احوال المشتري
 البايع على غرم من غرمها لم يسقط حق البايع في الحبس لانه لم يسقط حقه عن المطالبة
 بالتمتع قال وفي شرح القدر وري اذا احوال المشتري البايع بالتمتع على انسان او
 احوال البايع وحده على المشتري سقط حق البايع في الحبس ولو احوال البايع رجلا عليه
 سقط حقه قال وتبين بما ذكر القدر وري انما ذكر في الزيادات قول محمد ثم قال وفي الثاني
 رواية مجعولة لو احوال البايع غرمها من غرمها على المشتري بالتمتع لم يسقط حق البايع
 في الحبس قال المصنف والي ذلك الاشارة يخرج البتة فولي ما زال هو جسد المضاف الي الذي
 يحتمل يعني البايع الذي يحتمل ضمن البيع وقول اظهره مستند المحذوف اي هو اظهر انتهى **قول**
 في هذا الخبر تعقيد يورث العجز عن فهمه بدون شرحه ولوجه هذه الرواية والمبايع المحال للحبس
 لسلم عنه من ظهور ما اراده من الاشارة الى ان هذا اظاهروا رواية وعرفوا هذه الرواية خلافاً لغيره
ومن باع بالماجيل عاماً ودفعه ثأخو من جن يدفع بقد
 مسألة البيت من الغنية قال بعد ان رقم لجم الائمة البخاري اشترى من السنة فلا
 من وقت التسليم فقوله من حين يدفع يقدر اي يقدر اول العام الذي وقع التاجيل الى
 اخره من حين يدفع البايع المبيع الى المشتري والله اعلم **قلت** وفي البرازية اشترى الى
 سنة منك ولم يسلم حتى مضت السنة فالاجل سنة اية عند الامام خلاف ما لو اجله
 الى رمضان ومنعه عن القبض حتى دخل رمضان حل المال عليه وقاله اسوا وبعد التاجيل
 لا يملك الحبس لاستيفاء الثمن لاقبل الاجل ولا بعد ولو في البيع خيار له او لاحد هو الثاني
 مطلق فمن وقت لزوم العقد والنظم لا اشعار له بالخلاف فتر ما اوم الاتفاق بغيره مصرحاً بالخلاف
 وحله من كون العام منكراً قلت واول تاجيل بعام منك من القبض فالاجل من العقد يقدر
 فالضيق في كالا للتاجيل ويعلم منه ان الاول قول الامام ويقدر بخفض يقدر وجميع واجع الى اول تاجيل
 والله الموفق وشاروه **لم يقبض ويكفاه بايع** **بذلك** **اخرى** **ليس** **بالقصد** **تجبر**
 مسألة البيت من البديع ذكرها في اشارة الرهن اشترى سلعة ولم يقبضها ولا سلم الثمن الى
 البايع وسافر ثم التقيا في غير البلد الذي وقع فيه العقد وطلب البايع الثمن لا يجبر على
 دفعه ما لم يحضر السلعة سواء كان محلها موهنة ام لا وكذا الحكم لو كان المبيع غائباً في
 بلد العقد فله في النهاية عن المعنى وفي الغنية عن برهان صاحب الحيط اشترى شياء

فقد البديع
 او احوال المشتري البايع بالتمتع على انسان او رجلا عليه
 لا يسقط حق البايع في الحبس

من باع بالماجيل عاماً ودفعه ثأخو من جن يدفع بقد

مطلب
من قول القبر
شبع الارض

يرفليس للبايع ان يطالبه بالثمن قبل الروبة والله سبحانه وتعالى اعلم
 ومن باع أرضاً وهي فيها مقابر **يصح** ولم تدخل اصح وانظر
 مسألة الميت من القنية قال بعد ان روى لعم الامية البخاري وعده باع ارضاً فيها
 مقابر صح البيع في ورأه المقابر ثم روى لا يبي في الميت وقال اشار الى انه يدخل ارض
 القبر في البيع قال ولما كان ما نقله عن بعضهم بطريق الاشارة وما نقله عن بعضهم بطريق
 العيان كان العمل بالعيان اولى واحق من العمل بالاشارة فقلت اصح وانظر قلت
 رأيت منقولاً عن المسية امرأة جعلت قطعة ارض مقبرة واخرجها من يدها ودفعها
 ابنها والارض بحال ترغيب الناس عن من الموتى فيها لكن الفساد فلها بيعها واذا
 باعها فلهما شري ان يامرها برفع ابنها منها والعمل هذا هو المنقول عن ابى الليث المشير
 الى الدخول فظاهر هذا رجحان الدخول لان هذه الارض موقوفة على الموتى ودفعها
 هذا حق يساويه فيه غير من الموتى ومع ذلك دخل القنية في البيع فاولى اذا كانت الارض مملوكة
 للبايع قنينة له والله اعلم **ويفسد في البيض فاسد وفي ال بظا طين عشر او نحوها لا يفسد**
 قال عشر اكل من فاسد والغامل فيها قوله ويفسد ومسألة الميت من القنية قال
 بعد ان روى للواقعات والسر قندي يجموع غنائه اشترى عشرين بيضات فوجد احداً هامداً
 لا قيمة لها وعشرين بطيخات واحداً فاسداً لا قيمة لها فسد البيع في الكل لا في اشترى
 ما لا وغيره من خلاف التراب في الجيوب لانه لا يفسد العقد اليه انتهى ثم نقل عن الكافي
 ان الفساد في كس الفاسد قول الامام وعندهما يصح في الصحيح وقيل يفسد العقد في الكل
 اجماعاً لان الثمن لم يفصل وصاحب النهاية قال ان الاصح قولهما فان الثمن ينقسم على الاجزا
 لا على القيمة انتهى وليس هذا احصاءاً بالبيض والبطيخ بل مطرد في سائر القواكه لكن لو
 كانت بحيث ياكلها بعض الناس وينتفع بها في علفها له واب رجح تحصنه من العيب فقط
 فان اكل منه شيئاً بعد العلم بالعيب لا يرجع ليس من العيب عليه بالعيب قبل الكسر ثم كسر
 رضى يبطل به حقه وعن البعض في الجوز الجاوي ان كان في موضع لقشر قيمة يصح في القشر
 بقيته ويرجع حصته للرب ومنهم من قال يرد القشر ويرجع جميع الثمن لان ماله الجوز قبل
 الكسر باعتبار اللب دون القشر واليه مال السرخسي واما بعض النفاة في بعض شروح
 الجامع لو وجد مدر بعد الكسر يرجع بنقصان العيب وقال في النهاية وينبغي ان لا يكون
 فيه خلاف لان ما لبث قبل الكسر باعتبار القشر بخلاف الجوز والمصنف قال ان كان هذا
 في موضع يقصد فيه الاستمتاع بالقشر فتم وان كان في برية والفسد منه المخرج بحيث ان
 القشر لا ينتفع به البتة هناك ولا ينقل منه فهو كمنه لاجاج والاوز ولا يخفى عليك
 فساد هذا التفصيل لان قشر بعض النعام مقصود بالسرا في نفسه ينتفع به في مائة

قوله لب الجوز

المواضع

المواضع وما ذكر من كونه في مكان كذا بحيث كذا الى اخره لا ينهض ان هذا قد
 في كثير مما اتفقوا على صحة بيعه ولا يكون ذلك موجباً لفساد البيع فيه فتأمل والله اعلم
 كحل واحد في العشرة كيداً في القنية وفي الذخيرة في الثلاثة لا يكون له الرجوع
 بشي افعهم انها قليلة لكن في جامع البازي اذا وجد العشرة من الالف حاوية لا يرجع بشي
 وما فوق العشرة لا يكون عفواً وقال السرخسي الثلاثة عفو ولا يخفى اخلال الميت ببيان
 حد القليل والكثير مذهب الصاحبين والتصحيح مع اشتغال عليه من القنية واما
 قصر الحكم على البيض والبطيخ فغيره وزدت عليه بين القنية على ذلك فقلت
 ، ويفسد في البيض القواكه فاسدة كثير وفوق العشرة في الالف يكثر
 ، وفي عشرة ما يعني الثلاثة بعضهم يقول وفي الالف السرخسي يذكر
 ، وقال لا يصح في الصحيح وصحوا ، وهذا وقيل الكل للمهر قرروا ، اعلم
 فتولي وفي الالف السرخسي يذكر عفو الثلاثة وشرح الاميات قد علم ما تقدم والله اعلم
وجوز في قيل وكلب وصيول وسبع وفي الرد اختلاف محرر
 اشتمل الميت على مسائل نقلها من قاضي خان قال وباع الكلب الملع عند صاحب
 وكذا لك بيع السنور وسباع الوحش كالطير جازر عندنا مملوكا كان او لم يكن وباع
 الغيل جازر وفي الرد روايتان عند ابى حنيفة انتهى **قلت** الصيول بالصاد المعجمة
 والتمسة هو السنور المذكور ثم ذكر ان الجواز مطلقاً في بيع الكلب رواية الاصل
 وان السرخسي قيد بما اذا كان بحال يقبل التعليم وان كان صاحب النهاية قال انه الصحيح
 من المذهب واستدل بما ذكر في التوازل لو باع الجوز جازر ببيعة لا يقبل التعليم وانما
 لا يجوز بيع العقور الذي لا يقبل التعليم وهكذا يقول في الاسد اذا كان تحت قبيل
 التعليم ويصاد به انه يجوز بيعه وان كان لا يقبل التعليم والاصطلاح لا يجوز بيع
 والعقد والباري يقبلان التعليم حال هذه الكلمة من النهاية والطلاق في الهداية والكافي الجواز
 وعن ابى يوسف لا يجوز بيع العقور قال المصنف فعلى هذا يكون قيد التعليم في كلام قاضي
 خان على الخروج مخرج الغالب ان بيع المهر جازر عند اصحابنا اجمع واما بيع الرد فاختلقت
 الروايات عن اصحابنا فيه وان الجواز رواية الحسن وعدم الجواز رواية ابى يوسف وان
 ابن رستم روى عن محمد الجواز وعز ذلك الى النهاية ثم نقل عن ابن عقيل من الجواب ان
 رواية كراهة بيع الرد عن احمد محمولة على بيعه للاطاقة به واللعب ما يبيعه لمن ينتفع به
 لحفظ المتاع والادكان ونحو فيجوز قال وينبغي ان يحل قول ابى حنيفة يجوز بيع الرد لحفظ
 به دكانه او متاعه وعدم الجواز لمن يلعب به ويطوف به في الاسواق ويتسخر به فان
 ذلك حرام لا يجوز فعلة وهو غير ما قدمه من الحسبي فيمنظر فقد قال في فتاوى البازي

بكله

القدور جميع السباع لا الخنزير يجوز الانتفاع بجلدها فقد بين العلماء في الجواز وهي ليست
 حفظ المتاع ولا بد في التحسين والمزيد بيع القرد يجوز وكذا بيع جميع الحيوانات سوى
 الخنزير وهو مختار له لا يتفق به وكذا ينفع بجلده ثم قال وسرا الفيل يجوز لا ينفع به
 لأنه يحمل عليه ثم المتخذ بالقرد وإن كان حراما لا يقتضي المنع من بيعه فقد قالوا يجوز
 بيع العصي من يعلم أنه يتخذ خرام مع الكراهة وفي الإمراد من يعلم أنه يصيب به كذلك
 فقضاري ما ذكره كراهة البيع فتأمل والله أعلم قال في البرازية وسرا السباع جاز
 ولها لا يبيع الفيل جاز وفي التحسين والمزيد أن المختار للفقهاء جواز بيع لحم الخنزير
 من السباع وكذا الكلب والحمار لأنه طاهر وينفع به في أطعام سنون بخلاف لحم الخنزير
 المذبح حيث لا يطعمه سنون ولا يحل أن يلبس به فلو لم يفسد اللحم على ما ذكره من الحيوان
 وقد ظهر لك استواء كل السباع في ذلك لا الخنزير بل الحقت بيتا ذكر أن المختار من
 سائر الحيوانات الجواز كما ذكر في التحسين وذكر في لحم المذكي ما سوى الخنزير مطلقا
 وفي كل حيوان يصح أخبأه - ولحم المذكي والخنازير يحظر -

مطل
جواز بيع العنبر

مطل
المختار لفقهاء جواز بيع لحم الخنزير
من السباع وكذا الكلب والحمار

وتقد كفي بيع الفضولي عا يكون أمينا أو ضيما فيفسد
 مسألة البيت من القنية قال بعد أن رمز للقاضي البدع استثنى من فضولي شيئا و
 إليه لمن مع علم أنه فضولي ثم هلكت المني في يده ولم تجز البيع المالك فالمن مضمون
 على الفضولي ثم رمز لقاضي خاؤه قال يرجع على الفضولي بمثل الثمن ثم رمز لبرهان
 صاحب المحيط ثم قال لا يرجع عليه بشئ ثم رمز لظهير الدين الرغيني وقال إن علم أنه فضولي
 وقت ادأ الثمن هلكت أماته ذكر في المتن قال البدع وهو الأصح انتهى والبيت خاؤه
 وذكر المالك وبيان الصحيح من القولين مع توقف بيان تمام معناه على الشيخ فلو جهل المسألة
 في يمينه هكذا وقبض فضول حق ما باع عا لما به مستقر الرد والهلك يقدر
 فيضمن عند البعض والبعض صحواه أماته إذا لو كيل يصير
 كان أوضح وأتم وأجمع مع استماله على تعليل صحيح كونه أمينا لأن الدفع إليه كونه فضوليا يصح
 والله أعلم **وتجديد الجار نقص فسخ ما** مضمي وهو في بيع توقف يتم
 الضمير في قوله وهو تجديد الجار وهو مستدا والمراد بالبيع الذي يوقف بيع العين الموقوفة المطلق
 البيع الموقوف ويبرم خبر المبتدأ والمراد أن التجديد يتم بأجرة البيع بعد أن كان موقوفا ومسألة البيت
 من القنية قال بعد أن رمز لقاضي خاؤه الجار الموقوفة بعد رضى المستاجر ثم زاد المستاجر
 في الأجرة وجد العقد نفذ البيع الموقوف لأن تجديد الجار ترضي فسخ الأول فينفذ البيع ولا
 يحل بعد ما قدمناه قصور الحكم في البيت عن قاعدة المسألة فغيره فقلت
 وتجديد الجار لما بيع موقوفا تضمن فسخا ينفذ البيع قروا

في البيع
والأرض
والأفصول

بيع

بيع مبنى للمجول وموجر انصب على الحال وصية تضمن التجديد وصية بغيره فنفذ الفسخ والله أعلم
وما شرطوا في رد عيبه ليرقو فصلا لها بل رده وهي حق
 مسألة البيت من القنية قال في السرقة وإن كانت أقل من عشرة دراهم التي هي نصف القطع
 في السرقة عيب وما دون الدرهم خوف فلسا وفلسين لا يكون عيبا سواء فيه السرقة من المولى
 وغيره فإن سرق ما يוכלل لا جلا لاكل بل البيع فلك في المولى وغيره وفي أن سرقة ما
 دون النصاب في العبد عيب سيروبه ثم هذا مقيده عما إذا كان من ماله أم إذا كان دون القيمة فلا يثبت
 غير مشتمل على ذلك فلو قال وسرقة عبيد رهما أن ماله فغيره فلك في المولى وغيره فلك في المولى
 لا يشتمل على ذلك مع بيان أقل ما يكون سرقة عيبا وحكم سرقة المالك بتقصيها من
 المقيده يقولنا للبيع والأطلاق يفيد استواء الحكم في كونها من المولى وغيره فاسأله
 أعلم **ولو وهب المتاع اسقط خيار** وإن لم يرد أو باع أو هو موقوفا
 اشتمل البيت على ثلاث مسائل من الظاهر يبطل بها خيار الروية الأولى لو وهب
 المبيع المشتري قبل الروية وسلمه للموهوب وباعه الثانية لو أجزع وعان الظهير
 ولو باع أو وهبه وسلمه أو أجزع قبل الروية يبطل خياره فالسليم في القنية قد
 في سقوط الخيار والبيت خاؤه منه مع ظهور أثره برى الثالثة وفي البرازية وفي المتن
 أو أجزع أو باع على أنه بالخيار يبطل خيار الروية ويرد بالعيب فقد زاد الرهن والوفد
 أو مضت مدة الإجارة أو فسخ البيع بحكم الخيار لا يعود خيار الروية ويرد بالعيب فقد زاد
 الرهن والحاصل ما قاله في أنه خيرة أن المشتري إذا تصرف في المبيع قبل الروية نصا
 إلى لاك هذا على وجهين أن كان تصرفا لا يمكن فسخه بعد وقوعه ونفاذه كالاتفاق والتد
 لزم وبطل خياره لأنه ملك المشتري قبل الروية ففقدت هذه التصرفات فيتعذر الفسخ
 بطل الخيار ضرورة حتى لو أفتك الموهوب أو مضت مدة الإجارة أو رد المشتري على الخيار
 الشرط نورا لا يكون له الرد وإن كان تصرفا لم يتعلق به حق الخيار بان باع بشرط الخيار لنفسه
 أو وهب ولم يسلم أو عرض على البيع لا يبطل خياره ثم قال بعد قليل **وهو الحسن** عن أبي
 أن المشتري إذا باع بشرط الخيار لنفسه يسقط خياره وقيل ملك الروية أصح وذكر شيخ
 الإسلام وشمس الأئمة السرخسي في شرحهما أن هذا الخيار يبطل بالعرض على البيع وذكر القائل
 الإمام علي السعدي أنه لا يبطل كما ذكره القروي في رأيت في نسخة أن علي بن الوليد يوقف لا يبطل
 هذا الخيار بالعرض على البيع وعلى قول محمد يبطل وروي أن هذا الخيار يبطل بغير الثمن ولا
 استعار للمظن ولا سخر بشئ من هذا الاختلاف فاستحسن سعادته في الحاقه في بيان تحيل القائل
 فقلت «وليسقط الروية بالخيار تصرف» تعذر فيه الفسخ أو كما يعذر
 «تعلق حق الغير بالعين عندنا» كعتق وتديروا والإجارة يوشد

وترك لعلق بالبيع
بأن أجزع من أو مضت
بأن بشرط الخيار للمشتري
لأن هذه الحقوق ما تعذر
فيبطل الخيار ضرورة

والاقتاب والتسليم والرهن بعه لو كان للمشاري الخيار بقدر
كذا باجمع قول وصح لا ولو تقرر له البيع فالحلف سطره
وقد قيل لا يعقوب قال وقال يقول نعم ولا نقدر بطل يذكر
وقد علم شرح الايات مما قدمناه من كلام الذخيرة والله تعالى الموفق وقد نقل
عن الذخيرة في البيت الذي بعده ابييت وذكر بعض الاصحاب ان المشايخ اختلفوا
في خيار الروية فقال بعضهم ثبت مطلقا فيكون له الخيار في جميع المرات اذا وجد
مسقطه وبعضهم قال لو امكن بوقت امكان الفسخ بعد الروية حتى لو تكن من الفسخ
ولم يفسخ بسقط خيار الروية وان لم توجد منه الاجازة والرضي من اجازة اولاد لانه
فالحق في بيت آخر فقلت غاطفا على الايات الخمسة فالتشبيه للبطلان المذكور
في آخر البيت الخامس واللبعض بطل او يظهر منه اي الذي لم يمسقط الخيار والله
كرويا مع امكان فسخ وتركه ولللبعض حتى مسقط منه يظهر
فالتشبيه للبطلان المذكور في آخر البيت الخامس ولللبعض بطل او يظهر منه اي الذي لم يمسقط
مسقط الخيار والله علم **ولا رد ان يشترى من كذا عتقا بعينه وارضى بغيره** باع
قوله يعيب يتعلق بقوله ولا رد وقوله وارضى يعيب معقول يخص مسألة البيت من
المحيط وغيره قال اشترى كراما واكل الثمار ثم اطلع على عيب فليس له الرد ولا اذا
اشترى بقرة واكل من لبنها ونقل قبله عن ابي يوسف فيمن اشترى جارية لها لبن
فارضعت صلبا لها او لمشتري ثم وجد بها عيب فله ان يردّها ولو انه حلب لبنها فاسد
لبنها او شربه ثم وجد بها عيب لم يردّها قال لا وعلى هذا اذا لو اشترى شاة فوضعا
ولدها واطلع على عيب بها بعد ذلك فله ان يردّها فاما اذا احلبها فالتلف لم يكن له ان
يردّها با عيب اذا اطلع عليه **بعد ذلك قال** وفي المشتري اذا اشترى شاة وشرّب لبنها
قال ابو يوسف رحمه الله تعالى له ان يردّها با عيب وفيه عن محمد رحمه الله اذا اشترى شاة احلبها
ثم وجد بها عيب يكرهه ويرجع بنقصان العيب انتهى وفي البرازية اشترى رصعا ثم اطلع على عيب
ثم امره با لا وضاع له الادلة استخدامه ولو حلب اللبن فاكله او باع لا بد لان اللبن جزء من
فاستيفاء دليل الرضي في الفتوي الحلب بلا اكل او بيع لا يكون رصا وحلب لبن الشاة رصا
شرب ام لا انتهى **قلت** والبيت اطلق ولم يتعرض للخلاف ولا فضل بين الشاة والامة
فاستخرنا في ذلك في بيتين فقلت

وياخذ ارض العيب شارب درها ويعقوب عنه الرد في البيت المذكور
وفي امة فالبيع والاكل ما منع وفي الشاة حلب عن محمد بن يوسف
وهذا اما اشارة الى البرازية في الفتوي وهو مخالف لما نقله المصنف عن المحيط

دبر

رايت في الذخيرة عن نوادر بشر عن ابي يوسف اذا اشترى شاة وحلبها ثم وجد بها عيب
فاني اقسم الثمن على قيمتها وقيمة اللبن فيردّها كخصتها من الثمن ورايت هذا اولى بالنظر لانه
ورايت فيما نقلته اخلا لا يحكيه الخلاف عن محمد فيردّ نظير ردت فيه رواية بشر وبيت
حكم الاما في بيت مستقل فقلت **وبالله الامانة والتوفيق**
لمستملك للدرار من يعيب ويعقوب في شرب له الدرر يذكر
وقولان في حلب فقط عنه محمد وبشر عن الثاني يرد ويحسره
وفي امة ارضعت ابنة ولو بامر له ردوا والا فينكر ذلك
فقول في حصر يعني قيمة اللبن والصبي المشتري والا اي والاحتمال قبل الشاة سوري
ما ذكر اتفاق الرد في بيعه **قلت** القبيض قبل البيع **والاجازة او رضى بغيره** باع
مسألة البيت من قاضي خان قال رجل اشترى فعلم يعيب قبل القبض فقال بطل
البيع بطل ان كان محض من البائع وان لم يقبل البائع وان قال ذلك في غيبة البائع
لا يبطل البيع الا بقضاء او رضاه انتهى قوله وهو محض البائع محض في الفسخ وهو يرد في
مسألة القبض وعدمه فصور اجمع الى جميع ما تقدم وقوله وحده اي وان لم يرض
البائع بالفسخ لا يمنعني انه ينقذه عن حضور البائع والله سبحانه اعلم
وقيل يجوز الفسخ من قبل الزوجة والنسوة ضاة قبل ثمانية
اشتمل البيت على مستلزمين من الهداية والنهاية وعجزها **الاول** قال في جواز الخل
من له خيار الروية له ان يرد قبل الروية وفسخ العقد بقوله ردت في شرح
الاسيوطي انه يجوز الرد قبل الروية لانه فسخ وقيل الروية اقرب الى الفسخ
والرضاء قبل الروية لا يجوز وله الخيار لان اتمامه على الشاة كان رضاه مع
ذلك ثبت له الخيار في الرد فكذلك اذا رضى به قبل الروية وهذه المسألة الثانية
وقد نقل في شرح الهداية للسقيا في اختلاف المشايخ في الاول وقال انه لا روية
فيه وقال بعض المشايخ لا يملك الفسخ لانه لا يملك الاجازة قبل الروية وبعضهم
قالوا يملك الفسخ لا بسبب الخيار لانه غير ثابت ولكن بشر ما يرد به المشتري غير لازم
وما كان غير لازم يجوز فسخه كالعارية والوديعة كذا في المحقق وقوله وقيل يجوز الفسخ من
قبل الروية يفهم منه ان ثم قول قوي منه يمنع الجواز والظاهر ان الجواز اقوي فلو قال
قلت يمنع الفسخ من قبل روية كان احسن لا شعبا به بذلك والله اعلم

وياخذ ثمن الارض عند محمد من ابتاع لما يستعمل ويظهر
المنفعة في يستعمل لمن باع وفي يظهر للمقصود والمسألة في الذخيرة قال رجل اشترى
بستانا من رجل وشرط البائع انه عشرة اجرة وقبض المشتري البستان بعينه

واستغل والكل ثمة سنين ثم وجد تسعة اجرة لم يرد المشتري على البايع ولم يرج عليه شي
 قام قول ابو حنيفة وعند محمد تقوم الارض وهي تسعة اجرة كم تساوي ولو كانت عشرة مثل حالها
 كم تساوي ويرجع المشتري بفضل ما بينهما انتهى وهو قياس قول ابو يوسف قال ولم يتقل عنه
 شي والله علم ولو ثبت بعد القبض من باع فاسدا **فذلك نقص بعد قبض يقدر**
 مسألة البيت من المحيط قال هشام سالت محمد عن رجل اشترى غلاما سوا فاسدا
 بالف درهم وقبضه المشتري ثم اشتراه البايع بمائة درهم شرهما فقال ان قبضه
 البايع فهو فتح للبيع الاول والا فلا وذكرها قاضي خان في كتاب الاجارات بتطير
 مسألة اخري ولم يذكر فيها قبض البايع الاول بحكم الشرائع الثاني قال المصنف ان هذا
 المسئلة مستثناة من قول ان البيع فاسدا اذ البيع ثانيا ينعقد والله تعالى اعلم
ويستبرئ المولى المقتل عن الاما **من قبل قبض او تحيض وتظهر**
 مسألة البيت من المنظومة قال في شرحها قال ابو حنيفة رضي الله عنه من باع رجلا
 جارية بيعا بائنا ثم تقايل قبل القبض فعليه الاستبراء وهذا قوله الاول ذكر من
 الامالي وفي الاستحسان وهو قوله الاخر وتوهم لا يجب عليه الاستبراء والعمل على
 الاستحسان كما يرشد اليه توهم وهو قوله الاخر والي من المصنف حيث عاب على الطرسوسي
 استفداه هذه المسئلة ثم ايداعها في منظومته مع ما في قوله او تحيض وتظهر لان
 غاية افادة معنى الاستبراء ولم يشأ الى الصحيح مع قوله ورب مكان زيد فيه زيادة
 فافضحت ولاها وما هو اشهر فنظمت المسئلة في بيت مشيرا الي انه قول الامام قياسا
 وان الاظهر عنه عدم وجوبه فقلت **وبالله الالاعا**
 بقوله من قبل قبض اما مناه قياسا يري استبراء ولا عنه اظهره وانما
ومن يشتري دصا وفيها مقاصب ولو تشتروها فالذي باع احدث
 مسألة البيت من الواقعات قال رجل باع ارضا وفيها قصب فالقصب للبايع الا ان
 يشترطه المشتري لان القصب مما يمنع فكان بمنزلة الثمر والنوع فلا تدخل الاما لذكر
 كانت الطرسوسي فعيل هذا لا يدخل ما فيها من خشب يقطع في اوقات معروفة كالخوز
 ونحوه لانه جمل العلة كونه يقطع ونازعه المصنف فارقا بان القصب كالثمر يقطع في كل سنة
 والخشب يقطع بعضه لعشر سنين واقل والآخر فلا وجه للاختلاف لاسكان كلام الطرسوسي
 اعتبر فيه كونه مما يقطع في اوقات معروفة وجيئذ فلا ترد منازعة الشارح لكن فيما نقله
 عن الواقعات لو اشترى ارضا وفيها اشجار تقطع في كل ثلاث سنين فهذا على وجهين
 اما ان كان يقطع من الاصل او من وجه الارض ففي الاول تدخل الاشجار لان هذا اشجار الشجر
 يباع في السوق في فضل الربيع وفي الوجه الثاني لا تدخل لانها بمنزلة الثمر ما يشترى

الاصحاح

—

ان العلم

ان العلة كونه يباع شحرا باصله فلا يكون كالتمر لانه يقطع عن اصله مع بقا اصل
وفي فتاوي الامام حافظ الدين البزازي وفي بيع الارض يدخل كل شجرة تقرب
للتأيد ولو كان ينقل ويحول لا يدخل بلا شرط وفيه نص صريح بما فهمنا من التعليل وذكر
قبل ذلك اذ اتي بكم ما فاي شئ يدخل فيه بلاد كونه كطير الدين الطيات والاعراس
التي للقطع تدخل في المصحح كالشجر الكبير وقوام الخلاف قبل لا يدخل لان لقطعها لبقاء
معلومة كالنار وقيل تدخل من غير ذلك كالاشجار وصح في قاضي خان ان المتمر من الاشجار
يدخل واختلفوا في غير التمر والصحيح انه يدخل صغيرا كان او كبيرا وان المختار في قوام الخلاف
انها لا تدخل والقصب الفارسي يدخل لانه ليس مزروع الارض حتى لو نجح فيه عشرة قصب
السكر لانه كالزروع والورد والاس لا يدخل بلاد كونه كالنار واصولها تدخل لانه
لانها لقطعها والي سمين وشجر على هذا والقطن والعصفر بمنزلة النار لا يدخل بلاد
ذكر وفي اصولها قولان وفي قاضي خان الصحيح ان اصول القطن لا تدخل وان السرخس قال في
قوائم البازنجان لا يدخل وان شيخ الاسلام قال ينبغي ان يكون على الاختلاف الذي في اصول
القطن والقنا والطب والكرات وكل ما كان على وجه الارض لا يدخل وما كان متغصبا
في الارض قيل لا يدخل بلاد كونه كالزروع وقيل يدخل كالشجر جميع الطبقات على هذا وصح قاضي
خان دخوله لانه يبقى سنتين فيكون بمنزلة الشجر والجزر والبصل والسلم المدرك للبايع والظاهر
والغيب منه سواء غير المدرك للمستري ولا يدخل الزعفران بلاد كونه في اصوله عن محمد
روايتان والكان والدين كالزروع وعن بعض المشايخ ان اوراق الفصاء لا تدخل في بيع
الشجر بلاد كونه وكذا في بيع الارض وان دخل الشجر وما ذكر في القصب مخالف لما ذكر في القصب
لكن في فتاوي قاضي خان ولو كان فيها قصب وحشيش او حطب ثابت ما هو على وجه الارض لا
يدخل واما اصولها في الارض تدخل فكان على الناظم التفصيل وقول قاضي خان هذا النسب
لنقصي قواعدهم وقد قال ولو كان فيها رطبة او زعفران او خلاف يقطع في كل ثلاث سنين
او رباحين او بقول قاضي الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ما علمنا على وجه الارض
يكون بمنزلة التمر لا يدخل من غير شرط وما كان من اصولها في الارض يدخل لان اصولها تكون
لبقا بمنزلة البقا وبه يتايد التفصيل والمقت مع ما ذكر في البرزخ اطلاق الدخول في وقت
• ويدخل عند البعض والبعض قائل • اصولها في الارض لا غير غيره والله اعلم
ولو قال قلب واشترى لست ضامنا فيضمن ان يهلك وما قال هدر
التا في قوله لست ضامنا مخاطب مسئلة البيت من القضية قال بعد ان دمر للفتوي اتباع
قوسا فقال له يا بيعها فمدها فكرت فيضمن وكذا ان قال مدها فان امكست فلا ضامن
عليك قال العلا السعدي وهذا اذا اتفقا على الثمن كما اخذ شيئا على سوم الشرا

بخلاف القطوع من وجه الارض
لانه كالنمر لبقاء اصله من

الرباطات

وقال له البائع ان هلك فلا ضمان عليك فبعضه اهدا انتي قول اما لو لم يتقرر الثمن
 لا يضمن اذا كان بالاذن وفي البرازية عن الامام اراه درهم لينظر اليه فخرج او قوسا قد
 فانكسر او ثوبا فتحرق يضمن ان لم يمس بالغمز والمد والقبس وقيل ان كان لا يري الا بالغمز
 لم يضمن ان لم يجاوز وذكروا في آخر كتاب الاجازات اراه درهما لينظر فيه فخرج وكسره لا ضمان عليه
 ان لم يجاوز وما يفعله الناس والقول فيه للظاهر ان كان يري بلا غمز فخرج وكسره يضمن
 والناقد يضمن اذا كسر بالغمز الا اذا اقال له اعززه والضمان انما يقع اذا اخذ على سؤ
 الشراء ذكر الثمن والمصنف بعد ذلك كلامه القينة قال ان المنظور المسك الماخوذ ولا فرق
 بينهما وبين الشاتين وهما دخلتا تحت النظم لمن كان له فهم ولم يظهر لي كون المنظور هو
 المسك الماخوذ لان شرط الضمان كونه على سؤم الشراء وذكر الثمن ولا يكفي مطلق كونه على
 سؤم الشراء على تقدير تسليم اشتراط قوله قلب واشتري بكونه قبضه على سؤم الشراء
 لان الثمن لم يذكره كقاضي خان رجل جاء الى زجاج فقال ادفع الي هذه القارورة فارها
 فقال له الزجاج ارفعها فوضعها فوقعت فانكسرت لا يضمن الرفع لانه رفعها باذنه وان
 كان على سؤم الشراء فالثمن غير مذكور والمقبوض على سؤم الشراء لا يكون مقبوضا الا بعد
 بيان الثمن في ظاهره او اية فاصححت البيت بذكر القيد المذكور فقلت **موت**
 ولو قال قلب لا ضمان وخضه ابا ان فضنه اذا هلك يصدر والله اعلم
وقد صح ان التقدي في المال واجب على المشتري والشرط ليس بغيره
 مشكلة البيت من الواقعات والنهاية قال في الواقعات اجع الناقد على من يجب
 وجهين اما ان قال المشتري من ذراهم جيا دا وقال غير منقودة ففي الاول على البائع
 ان يجي له بالناقد والاجر عليه وفي الثاني على المشتري والصحيح انها يجب على المشتري
 مطلقا وعليه فتوى الصدر الشهيد والخاص وهو المقتضي به في المذهب وقد فهم من
 البيت القول الاخر وقوله والشرط ليس بغيره اراد به اشتراط المشتري ان لا يراه
 جيا دا وان هذا لا يغير فلا جعل التقدي على البائع كما هو القول المرحوح وذكروا في النكاح
 انه دوي عن محمد انه جعل اجع الناقد على من عليه الدين لان يقبض رب الدين دينه ثم
 يدعي ثم عن نقد فيكون الاجر على رب الدين وفي واقعات الخاص عن القدوري انما على
 المشتري الا اذا قبض البائع الثمن ثم جاز بوجه بعيب الزيافة والله تعالى اعلم
فصل من كتاب الكفالة والحالة
 الضم وشرا عندنا ضمة الى اخري في حق المطالبة فقط على الصحيح والحالة اسم
 بمعنى الاحالة والاصل فيها الزوال وشرا عن نقل الدين من ضمة الى دمة وفيه وجه
 مناسبتها للكفالة بالبائع الاحتياج اليها فيه غالبا فصارت كالتو من اناها والله اعلم

طلب
القول
للفاخر

طلب
في اجرة
التأخر

المقابل
للمت

ومناسبة الكفالة

موت كليل

وموت كليل النفس والنفس تحذر وفي موت ربح الحق قيل وينذر
 والنفس بالجر عطف على قوله وموت وقد استعمل البيت على اربع مسائل من الهداية
 والثقة **الاولى** لو مات الكفيل بالنفس بطلت الكفالة **الثانية** قال يوحنا من
 مفهوم قوله وموت كليل النفس فيؤخذ من القيد بالنفس لو مات كليل المال كهد
 الكفالة ويرجع المكفول له في تركه الكفيل فلو كان الكفيل موجلا في المسوطة انما يحل
 بموت الكفيل ويؤخذ من تركه ولا يرجع الورثة على المكفول حتى يحل الاجل **الثالثة**
 لو مات المكفول بنفسه فقدرا الكفالة واليه اشار بقوله والنفس اي وموت النفس المكفولة
 فقدرا الكفالة واليه اشار بقوله والنفس اي وموت النفس المكفولة مهدرا الكفالة
 اي يبطل لها **الرابعة** لو مات رب الحق وهو المكفول له هل يبطل الكفالة ففي
 الثقة انها تبطل وهو غريب لا يعرف في غرض والمعروف من المذهب انها لا تبطل وتبطل
 المطالبة الى الوصي والوارث وهذا انما هو في الكفالة بالنفس والى غرضه اشار
 بقوله قيل وينذر اي ينذر بطل هذا القول فانه غير معروف الا في هذا الكتاب ونظرا لما هو
 الغرض والله اعلم **وان يدعي تسليمه من وكيله على العلم يستخلف او هو يتكفل**
 الضم في يدعي الكفيل وفي تسليمه المكفول بنفسه وفي وكيله ويستخلف في المكفول
 له ومسئلة البيت من المسوطة لو ادعي الكفيل بالنفس انه دفعه الي وكيل الطالب انكر
 الطالب حلف على علمه لانه استخلاف على فعل الغير بخلاف ما اذا ادعي الدفع اليه
 فانه يستخلف على الميتات وهذا مظهر في كل حلف والله تعالى اعلم
ودين الى شهر وعاما يبردان وسما قويا لتكفيل قد قيل يجزى
 الضم في يسافر ويحذر الى من عليه الدين ومسئلة البيت من القينة ومن القاضي عليه
 وسيف السبيل وقال الدين مطالب المديون قبل حلول الاجل ليس له ذلك فان
 الدين وهو الظاهر وفي رواية المنقولة ذلك ثم رزقنا في العصر العلوي
 وقال له دين موجل الى شهر وبنت عبد القاضي ان المديون يذهب سنة الى مكان
 بعيد ويطلب له دين كليل بالدين يقضيه اذا حل الاجل فان عرف المديون بالمطل
 والتسوية ياخذ كفلا والافلا وهكذا في جمع القاريق وقال الاسيحي ليس له اخذ
 الكفيل مطلقا وقد اشار الى القولين مع تضعيف القول باخذ الكفيل قوله وقد قيل يجزى
 فيسافر اي الذي عليه الدين وفي التمه عن ابي حنيفة في المرأة اذا اطلبت كفلا بالنفقة
 لارادة الزوج السفرة لا يؤخذ منه كليل واستحسن ابو يوسف ذلك في نفقة شريفا
 بالناس فعلى قياسه لو فعل القاضي في المديون له ذلك وقفا بالناس لا يبعد انتهى **قلت**
 وفي مديانات القينة ومن لشيخ الطحاوي او لشيخ ظهير الدين وقال المديون السوفيل حل

المكفول
وفي الجمع ان زفر يقول ان ورثة
يرجعون في الحال وبسقط اعتبار
الاجل

الدين قرب حلوله ام بعد وليس للدين منعه ولكن يسافر معه الى ان يحل الاجل فيمنعه من السفر حينئذ الى ان يوفيه حقه وفي البرازية ضمن رجل عن رجل ما لا او نفسا وازاد المطلوب الخروج الى تجارة ومنعه التكفل ان كان ضامه الى اجل فلا سبيل له عليه وان كان لا الى اجل له ان يأخذ حتى يخلصه باء المال او بالابرا في الدين الموجه الى قريب الحل او اراد المدينون ليس له المطالبة بالتكفل ولم يقيد بالوجهل وعن الثاني لو قيل له طلب التكفل قياسا على نفقة شهر لم بعد وفي المشتق قال رب الدين مدوني يري السفر ليس له التكفل وان الدين موجه لا ثم نقل عن الظبية مسألة سفر الزوج وان القاضي لا يجبر على التكفل وعن الثاني ما تقدم وان عليه الفتوى ويجعل كانه كفل بما ذاب لها عليه وفي المحيط لو اقي بقول الامام الثاني في سائر الدين باخذ التكفل كان حسنا وفقا للناس انتهى وهذا ترجع من صاحب المحيط والله تعالى اعلم

سنة ليشرك التكفل الدين لم تجز وصح اذا ادي وفي اثنين يذكرو

مسألة البيت نقلها المصنف عن القنية وهو نقلها عن قاضي خان قال باع عبدا بينهما صفقة واحدة لا يصح ضمان احدهما لصاحبه نصيبه ولو كان البيع بصفقتين بان يبي كل واحد منها لنصيبه ثوبا وذكر لفظ البيع صح لانه لم يصح ضمانا لنفسه ولو تبرع بالاداء في هذه الفصول يعني فسد الضمان فيما صح تبرعه لان الضمان انما يتم بالاداء عند الاداء يصير مسقط حقه في المشاركة فيصنع ثم قال رجلان هما علي رجل دين او اثنان وارثان تكفل احدهما للآخر حصته من الدين لا يصح ولو تبرع بالاداء صح لما مر كالوكيل بالبيع اذا تكفل بالدين عن المشتري وقد اشار الى مسألة الوارثين بقوله وفي اثنين يذكرو وابي الصبح اذا ادي متبرعا بقوله وصح اذا ادي والله سبحانه اعلم

ولو ابرأ المدينون يبرأ كافي فلو رده خلف المشايخ يبرأ

الضمير في رده لكافل ومسألة البيت من قاضي خان رجل له علي رجل مال وبه كفل فطالب الاصيل فان قبل الاصيل ابرأ بري الاصيل والتكفل جميعا وان رد الاصيل ابرأ صح رده في حقه فيبقى المال عليه وهل يبرأ التكفل اختلف فيه المشايخ قالوا وهذا اختلاف ما لو ابرأ الطالب التكفل حيث لا يبرأ الاصيل انتهى والله تعالى اعلم

ولو كفل المملوك بآذنه تجوز ولو اذاه حرا فمهدد

استعمل البيت على ثلاث مسائل من المبسوط الاولى قال وان كفل عنه يعني عن المولى بما لا باذنه وليس عليه دين فهو جائز لان الحق في ما لبت لمواه كالمولى فيه **الثانية** اذا كفل واداه عن سيده بعد العتق حال كونه حرا فيهدد ذلك ولا يكون له الرجوع على سيده بشي وقال زفر رجوع **الثالثة** من مفهوم قوله باذنه علم انها اذا كانت غير اذنه

مطل
ضمن رجل عن رجل لا او نفسا واداه المطلوب الخروج الى تجارة ومنعه التكفل
المسألة لا يحل اعطاء التكفل
وهي منافية في الحقيقة وبالالتصديق والتفريق لفظ واجمعوا وفتى
المصنف رحمه

مطل
في اخذ التكفل
عن المملوك

لم يصح قال وكفالة العبد الناجز عن سيده بما لا او بنفسه غير اذنه باطل والله اعلم

ولو اذان يستغرق الدين قيمة فما عاده لم يكره الى ما حذر

الضمير في عاده للمملوك وما في فاما موصولة وضمير لم يكره لما عاده عليه من الكفالة ومسألة البيت من المبسوط قال وان كفل باذن سيده بدني يستغرق قيمته شهر كفل بدني اخر يستغرق قيمته باذنه ايضا لم تجز الدين لان شرط صحة هذا الالتزام فواع المالية فما لم ينقص الاول لا يصح هذا الشرط موجودا فلا يثبت الثاني ان قال فان عتق قبل ان يقضى دينه لزمه الثاني لان المانع كان استعجال المالية حتى الاول وقد زال بطلان المالية بالعتق فاستوت الدينون عليه بعد فعتق البيت لو عاده العبد للكفالة ان كان يستغرق الدين قيمة العبد فما عاده اليه من الكفالة الثانية بعد استغراق الثانية بالدين الاول لا يلزم العبد ما دام عبدا الى ما يحذر الى وقت صيروره حرا فله حينئذ ما بينا والله اعلم وعبد ابنه كالتكفل ليس بمالك له **الاذان فيها الوصي المصدد**

استعمل البيت على مسائل من المبسوط قال وان كان مولى العبد صبيا فاذن هو ابي او وصيه للعبد في الكفالة لم تجز وتركه لبيت قلق لا دخاله الكافي على الطفل فاشتباه المعنى ولو قال مولى صبي والوصي والده تادهم ليس بصح المحذر وكان العبد يتقيد فيما يريد وتأجيل هذه في الحوالة لم تجز وان كان امرا فالحوالة انظر

المسألة الثانية لهدن الاب والوصي وصيه امي واجع للمحال عليه الذي تضمنه لفظ الحوالة ومن هنا شرع في مسائل الحوالة وفي البيت منها مسئلتان من المبسوط والهداية **الاولى** لو احال بمال لانه الصبي على رجل الى اجل لم تجز وكذا الوصي لان الحوالة ابرأ الوكيل والاب والوصي لا يمكن الا برأ في دين الصبي **الثانية** من الهداية اذا احوال الوصي بما لا يقيم فان كان خيرا ليقم بان كان المحال عليه املا من الجمل جاز لا ولاية نظرية وان كان الخيل املا لم تجز لان فيه تضيق مال اليتيم على بعض الوجوه واذا كان له مال الوصي فالابا ولي ثم انه حكى عن الطرسوسي ان قوله الى اجل لا يصلح ان يكون قيدي في المسئلة لان العلة وهي الامرا لا يفتقر الحكم فيها ثم قال ان تقليل الهداية من غير عاقل به تسمى الهداية فما وجه لتوفيق هذه المسئلة مما ائتمته في كتاب الاختلافات الواقعة في المصنفات وما المصنف لا اختلاف بينهما وحمل مسألة المبسوط على التاجيل ومسألة الهداية على الحلوق وانه مفهوم تقليل المبسوط اذا احواله ابرأ موقتا في حين الحلوق يعني انه لا يملك المطالبة لانه لو مات المحال عليه مفلسا رجع على الجمل واذا كانت حالة فالحوالة ليست بابرأ غايته نقل المال من ذمة الى ذمة قال وفي الجملة انه يناقض قوله حيث لم يجعل التاجيل قيذا وحيث ائتمته في الاختلافات قلت لا تناقض لانه ذكر ولا

او غير الناجز

ان كونه الى اجل لا يصلح قديا قصد التوفيق اثباته في الاختلافات كما هو ظاهر
الكلامين من الاطلاق والتقييد وكلام المصنف هو الظاهر لكن نظره لا يساعده على
ذلك لان ظاهر كلامه يقتضي الجواز ان كان املي مع تأجيل الحوالة وقد فرق بينهما
فما لم يعل على ان دعواه كون الحوالة ليست براه للاصيل ممنوع اذ يلزم من قوله انها
نقل المال من ذمة الى اخرى حلول المنقول منها من الدين ولا معنى للبراه سواء الحق
ان كلام كل واحد من المبسوط والهداية جار على اطلاقه فقد اطبقوا على ان الحوالة تقع
اذا كان المحال عليه مالا ولكنه يقتيد بما اذا كان الدين ثابتا بمداينة الميت اما لو كان
بمداينة الوصي تصح الحوالة وان كان شرا يجوز ويضمن الوصي عند اي خيفة ومجهول ويجوز
عند اي يوسف وكلام المبسوط صحيح والقيد معتبر وهي في صورة الثابت بمداينة الميت
حالا فقد نص قاضي خان في فتاواه على ان الوصي لا يملك تأجيل مال القيم الثابت
بعقد الميت وبقي هنا صورة ما اذا تساوى في الملة ففي الذمة حكمي فيه اختلاف
المشايع وقاضي خان جزم بعدم الجواز والوجه له لعدم بيان كونه خيرا من الاول وقد
اخذ النظم والشرح يقتيد كون الدين ثابتا بمداينة الميت ولا بد فيه من بيان كون الحل قيد
ثابت النظم فغير الميت وممنه ذلك قلت بموروثي في احتياها لاجره اذا كان مالا والموجب يحظر
فصير التقييد في احتياها للاب والوصي وفي قولنا بموروث ذي دين اشار الى تخصيص
الحكم بما كان يعقد الميت لانه الدين الموروث وقولنا والموجب يعني احتياها لغير
اي بيع وموروثي ان يرضي المحل صحته **وسرطك في المحال لا غير مختص**
اشتمل البيت على مسلتين من الهداية وقاضي خان **الاولي** قال في الهداية تصح الحوالة
برضي المحل والمحال والمحال عليه ثم علل وقال ولما المحل فالحوالة تصح بدون رضا
وصورها قاضي خان بان يقول وجعل لصاحب الدين لك على فلان ان فاحل بها على
فرضي الطالب بذلك واجاز صحة الحوالة حتى لا يكون له ان يرجع به لك والثانية انه لا يشترط
في صحة الحوالة حضور المحال عليه قال قاضي خان ولا يشترط صحة المحال عليه لصحة الحكم القاطن
حتى لو احال على رجل غايب ثم علم الغايب فقبل صحة الحوالة وقد علم ذلك من قصة سهر
الحضور في المحال قال وهو مذهب الامام ومحمد حتى لو قال رجل لمدون ان فلان عليك
الف درهم فاحله على فلان فقال المدون احلت ثم بلغ الطالب فاجاز لا يجوز ان يرضي قاضي خان
والله اعلم **وان قيل المحال ما لا توي اذا توي في قول القول والحكم منكر**
الصير في توي المحال عليه ومراوده من قوله ان القول ان يكون القول للقاتل توي
المال ومسئلة البيت من المنية قال مات المحال عليه فقال المحال المحل توي المال
عليه يعني ملك بموته مفلسا فارجع عليك وعلى المحل ما توي فالقول قول المحال لانه

بالمال والله اعلم ولو دفع التمسار من مال نفسه **ليأخذ من شري ثم يبيع**
تجوز له ان يشتري من الذي اباغ في الاستحسان هذا
مسئلة البيت من الفينة قال ومزله هناك صاحب المخطط والنور الامية المنصور دفع
التمسار وراهم نفسه الى الرستا في في من ديس او قطن او حنطة ليأخذ ذلك من
مال المشتري فلم يمكنه اخذها منه لافلاسه يستورد لها من الاخذ استحسانا جرت
العادة في بلادنا ان التمسار يدفعه من مال حتى يرجع على المشتري فصار كمال الحاله
البائع على المشتري كات مولا يبيع الذي رضي الله عنه والسماسرة في بخارا قوم لهم حيا
معد للسمرة فيها اهل الرستا في ما يريدون ببيع من الجيوب والعاك وبيرو كونا فيبيع
التمسار ثم قد يتجمل الرستا في في الرجوع في دفع التمسار الثمن من مال ليأخذ من
المشتري فلهذه صورته وقد اذ كلام البديع هذا يخص الحكم بعقد الصون وكلامه
البرهان يشهد باعتبار كون ذلك هو الفرق وقد اشار الناظم الى هذا في الاستحسان وان القياس
لا يرجع لغير الله **ولم يفرق من دعوى المحال نقصا** وذلك فيما لو توي مال تميز
مسئلة البيت من قاضي خان قال رجل علمه دين لرجل فاحال صاحبه الدين بجميع ماله وهو
الف على رجل وقبل المحال عليه الحوالة ثم ان المحل احال الطالب على رجل اخر جميع
ماله وقبل المحال عليه الثاني ذكر في الاصل ان الحوالة الثانية تكون نقضا لحوالة
الاولى لانه لا صحة للثانية الا بعد نقض الاولى والمحل والمحال يملكان ذلك وجهه يرد
المحال عليه الاول خلاف المكفول اذ اعطي كفيلا اخر حيث ينطل الاول لان المقصود من
الكفالة التوثق والله اعلم واسار بقوله وذلك فيما لو توي المال مالا الى ان تمة
الخلاف تظهر فيما اذا توي المال فان الحوالة الثانية ينطل ويعود المال على المحل ولو
قلنا ببقاء الحوالة الاولى لما رجع على المحل بل كان يرجع عليه والله تعالى اعلم **فصل**
من كتاب ادب القاضي الادب الذي لكل دياضة عمودة
يخرج بها الانسان في فضيلة من الفضائل والقاضي اسم فاعل من قضى بين الخصمين
وعليه احكام والقضا الا لزام ومنه مني الحاكم قاضيا لانه يلزم للناس الاحكام
شرعا وهو فصل الخصومات وقطع المنازعات وعرفه بعض مشايخنا بانه قول
ملزم يصدر عن ولاية عامة ومناسبتة بما تقدم كمن الاحتياج اليه فيه كمن
المنازعات والخصومات في البياعات والديون وتوابعها والله تعالى اعلم
واخذ العين الرزق اولى وانظر ويأخذ في لوم البطالة انظر في
اشتمل البيت على مسلتين من البديع والهداية والمنية قال وفي كل مناد وانيا
الاولي قال في البديع وحل للقاضي ان يأخذ الرزق فان كان فقيرا ان يأخذ

سنة في اخذ
المرزوق

في سنة
في سنة
في سنة

وان كان غنيا اختلفوا فيه قال بعضهم لا ياخذ وقال بعضهم ياخذ والاخذ افضل
صاحب الهداية ان كان غنيا فالأفضل الامتناع على ما قيل وقيل بيت المال وقيل
الاخذ وهو الأصح وفي الجاسع المطول عللا بصيانة الحاكم عن المهور والظواهر في
بعد من المحتاجين **الثانية** في المسئلة القاضي يستحق الكفاية من بيت المال في يوم
البطالة في الأصح ولعله من المصنف عن أحد خلافا فالظاهر انه اذا بالرواية ما
يعلم من قوله الأصح وهو مقابله وقد اشار الناظم الى ذلك بقوله انظر واطهر والله الموفق
لقد وقع على الخلاف منقول عن المحيط وغيره وقال ياخذ يوم البطالة لانه يستحق لليوم
الثاني وقيل لا ياخذ والله الموفق **تكميل** هل يستحق القاضي الاجر قال الرازي
شرح للقندوري القاضي لا يستحق الاجر وقيل انما يستحقه اذا لم يكن له في بيت المال
شيء وفي القنية رقم الظهير الذي للمعنيان في شرف الائمة المكي وقال القاضي اذا تولى قسمة
التركة لا اجر له وان لم تكن مودته في بيت المال ثم رقم المحيط وبكره هو اهرازه وقاله
الاجمعي في بيت المال لكن المستحب ان لا ياخذ قال البدر ما اجاب به الظهير والشيخ
حسن في هذا الزمان لتساد القضاة اذا لو اطلق لهم لا يقتنعون باجر المثل فاجبت الحاجة
بالنظم فقلت وليس له اجر وان كان قاسما وان لم يكن في بيت مال مقدرة
ورخص بعض لا بعد امر مقدرة وفي عصرنا فالقول الاول ينصرف
واما المفتي فكل يجوز له اخذ الاجر على كتب الجواب ذكر في القنية راقما شرح ظهير الدين
انه يجوز له اخذ الاجر على كتبه الجواب بقدره لان الكتبه ليست عليه لان الواجب
عليه الجواب اما باللسان واما بالكتاب فالحقته ايضا فقلت
وجوز للمفتي على كتب خطه على قدره اذ ليس في الكتب محصور
فالصير في قوله له للقاضي وان في الموضوعين للوصول وصير جواز المبني للمجهول لاخذ
الاجر الذي تضمنه البيتان الاولان وفي قدره الكتب الخط وفي ليس للجواب الواجب على
المفتي المفهوم من قولنا كتب خطه وفي فتاوي البرازي في كتاب الخارات ذكر ما تقدم
نرفق فان قلنا ان الواجب عليه الجواب فقد حصل بالكتابة ووقع عن الجواب
كما في خصال الكفان اي فرد لوجوده يقع على الواجب فلا يجوز اخذ الاجر كما في سائر
الواجبات **قلت** الوجوب مقصور على الجواب والكتابة زائدة عليه بخلاف الخصال
لان الواجب ثمة واحد غير عيني فيتعين بالفعل ولا يسبق التعيين بالوجود كما
فاقرقا والله تعالى اعلم وقال جلال الدين ابو الحامد حاد بن محمد في كتاب السجلات
يجوز للقاضي اخذ الاجر على كتبه المحاضر والسجلات ونحوها من الوثائق بمقدار الجمل
وذلك لان القاضي لما يجب عليه القضاة ايضا الحق الى مستحقة فحسب اما الكتابة

في زيادة

في زيادة عمل بعمله للقضية وعلى هذا قالوا لا بأس للمفتي ان ياخذ شيئا على كتابه
الفتوي وذلك لان الواجب على المفتي الجواب باللسان دون الكتابة باللسان
ومع هذا الكف عن ذلك اولى جذرا عن القيل والقال وصيانة لما الوجه عن البيهقي
وتولية الطر من اصح جوازها **وقل يستحق المفتي العزل** الشهر
الطرش جمع اطرش مثل احمر وحمرو قيل انه ليس بعزل بل تولد في الصحاح
انه اهون الهمم وقال الاطبا هو الذي يسمع ما قوت من الاكصوات والمرئى اسير
فاعل من اذنتي اذ اخذ رشوق بالكسر وتضم وهو ما ياخذ الحاكم او غيره للحكم او العمل
على ما يريد حقا كان او باطلا وفي بيت مسئلتان وفي كل منهما روايتان الاصح
الاولى في الاخير وكل من كان من اهل الشهادة كان من اهل القضاة وما لا فلا
فلا يجوز ولاية الصبي والمجنون والعبد لانه لا يملك ولا يملك ولا لا يعي لانه ليس من اهل
الشهادة لوجود الالتباس عليه في الصوت وغيره والاطر وش يجوز لانه يفرق بين
المدعي والمدعي عليه ويميز بين الخصوم لانه لا يسمع الاقرار وما ينكره الاستعداد لموضع
حقوق الناس واخذ المصنف في التفصيل والقول في الجواز فيمن لا يسمع البتة وهو
صمم او قور لعدم تعيين بين المدعي والمدعي عليه خلاف الاطرش لانه من يسمع الصوت القوي
فيمكنه ان يفرق ولا يخفى ان ظاهر كلام الاحسان ان الخلاف بين يسمع كانه يعي **الثانية**
قال في الهداية ولو كان عدلا ففسق باخذ الرشوة او غير لا يبرأ ويستحق العزل وهو
ظاهر المذهب وعليه مشايخنا وليس هذا خاصا باخذ الرشوة بل بكل فسق وقال بعض
ينزل لان المقلد اعتمد على الله فلم يرض بدوا وقد اشار الى ترجيح الاول بقوله اشهر والله اعلم
وقد نقل بعض من صنف في القضاة عن زبادان قاضي خان والصدر سليمان حكي عن ابي بكر المشمش
القاضي والحكم ينزلان بالفسق وان الامير لا ينزل لان مبني القضاة على العدل والامان في القدر
والعقبة والله اعلم **وتعني امر الكفر من بعد وقالت** **وعبر من ربه بعد ما هو يقبح**
استعمل البيت على اربع مسائل من قاضي خان منطوقتان ومفهومتان **الاولى** منطوقة
وهي ما قال ويجوز قصا القاضي لامر امارة بعد ما ماتت امارة **الثانية** مفهومة من التعييد
قال ويجوز ان كانت امارة حية **الثالثة** منطوقة قال وكذا الوفاة لامر امارة امية بعد
ما ماتت لان جاز **الرابعة** مفهومة ايضا قال وان كان الاب جيا لا يجوز قال المصنف
وفي شرح ادب القضاة ما يشا في ذلك فانه قال وان قضى لامر امارة اولها وهما جيان كان
كالشهد لها وان كانا قد ماتا لم يجر فكذا لان امارة امارة لم يبرأ من ذلك شيئا لانه لو شهد لها
في هذه الصوت لم يجر اذ قضى لها فان قضى لامر امارة امية او زوج ابنته والمفتي له جواز ان
كان ميتا لم يجر ان كان الامن والبت من يبرأ لما قلنا ولم يتعرض هذا في النظم والثاني بينه يعلم

بذكر

وقيل لا يجوز

القاضي ما شره
بيل بنوز

62

مطلوب
انقضی اذا وجد سكران اور جلا
امارات السكر يعزى للتمه

— 10 —

دعوت

فرع عزب

مخالف الفلف
بالظلال

120

متفرقة وصاحبها ليدافع قرضها مع الدين الموجب حيث لا يحسن فيها قال المصنف في
 معروفة ولم ينظر لها كما رجح اليه الدين لأن التاجيل رضاء **الرابعة** عاقله الدين
 قال في المحيط ولا يحسن العاقلة قربة ولا أرض ان كانت له عطية وان كانوا من غير
 الاعطية يحسنون يعني اذا لم يعطوا لان القسامة حق مستحق عليهم لولي القتل وفي
 الخلاصة كذلك فقوله وعاقلة الدين ان خذ من عطايتهم اي ولا تحبسهم **الخامسة** يحسن
 العبد للمولى في دينه ولو كان ما دوننا وعقله في الذخيرة بان المولى لا يستوجب عليه ديناً
السادسة المسار إليها بقوله وفي العكس اجد رأي ولا يحسن في العكس وهو كونه المولى
 مديوناً للعبد لجدد وقد ذكرها في الذخيرة مقيدة بما اذا لم يكن على العبد دين لكن كسبه
 ملكاً للمولى وان كان مديوناً حبس فيه لان اكسابه حتى لغزها وانما يحبس المولى بحكم
 حتى يصلوا اليه ديونهم مما عليه ويجوز حبس المولى بحق الاجانب فكان اطلاق النظم غير
 محتاج الى التقييد لان الحبس ليس بحق العبد ولا يحسن ان المراد بالعبد المادون كما قد عرفت
 البرازية قال ولم ينظر لها غيرها بل لجمعها فانها مشنونة في الكتب والله سبحانه اعلم
وتحسب في دين على الطفل والد وصي وللتأديب بعض تصور
 اشتمل البيت على مسائل من الخلاصة والمحيط والمبسوط قال في الخلاصة الصبي المحرم
 عليه لا يحبس بدين الاستهلاك ولكن يحبس الوصي بدينه فان لم يكن له اب ولا وصي يأمرو
 القاضي رجلا حتى يبيع ماله في الدين وفي المحيط يحبس الاب والوصي بدين الصغير الى
 ان يظهر ان لا مال للصغير لان ايفاءه واجب عليهم وهذا اعم مما في الخلاصة لانه اطلق
 فيه الدين وهو مسأول للنظم وفي المبسوط ذكر مسألة الاستهلاك وان الصبي حبس عليه
 وان بعضهم قالوا لا يحبس الصبي بطريق التاديب حتى لا يتجاسر مثله والى هذا الانسان
 ببقية عمر البنت وافاد الطرسوسي انه يؤخذ من كلام الخلاصة انه ليس للقاضي ولاية بيع
 عقار ولا ماله مع وجوده لانه لو كان له ذلك لامر بالبيع قبل حبسه ما قال المصنف في
 فايد حسنة والله اعلم **ولو طلب المديون ائمه حبسه ثلاثة ايام عسى يكتسب**
 مسألة البيت ما قال في شرح الهداية اذا ادعى رجل على اخر ماله وانتهى فقال المديون
 عليه ائمه بدينه او ثلاثة ايام فلا بد فعلا لك فانه يئمه لم يكن بهذا القول متصفا
 من الاداء ولا يحبس في الخصم يئمه لا بد الاداء والمكانة المتعجزة لان الثلاثة من خصم
 لا بلا اعداء والله اعلم **ولو طلب المحبوس تخليصه طالب على انه لم يعرف في القصر كونه**
 مسألة البيت من التهمة قال واذا اطلب المحبوس يمين الطالبانه لا يعرف انه معدم فان
 القاضي يحلفه فان نكل اطلق المحبوس وان حلف ابد الحبس وهذا بينهم انه ليس للقاضي

مطلوب
 في حبس الاب
 والوصي
 بدين الصغير

مطلوب
 قال المديون بعد ثبوت الحق عليه
 ثلاثة ايام يئمه ولا يحبس

تخليصه

الحاكم
 لا يحبس
 في حبس

تخليصه لهذا بغیر طلب المديون وان ذلك يقبل بعد القضا بالحبس وفي القنية رقم لرقا
 صاحب المحيط وقال قضى القاضي عليه بالمال فقال انا معسر والمديون يعلم اعساري وهو
 منك فللقاضي ان يحلفه على ذلك قال استاذنا وهذا احتيا حسن ثم ومن المحيط
 فيه خلاف ان القول قول المديون في اعسار او قول رب الدين وبهذا بينهم ان القاضي يحلفه
 بدون طلب التخليص لكن هذه لم يتا كذا فيها القضا بالحبس بخلاف الاول وفي شرح ادب
 القاضي في الاول ينبغي ان لا يقبل منه الحكم ولا يستحلف بعد تا كذا حبسه بالقضا
 كما في تكول المطلوب عن اليمين والقضا عليه بالانكول حيث لا يقبل منه الحلف بعد
 ذلك لان الحق تا كذا بالقضا وان شترحا وقع له نظير ذلك ولم يستحلف وامضى حكمه
 والجواب ان القضا في مسألة المعسر بما وقع بالحبس يكفي فيه اذ في مدة الحكم لا يقع تباين
 ولا يحسن من معينه والله اعلم **ولو غاب ربه في الدين فليقتل بالقتل**
 مسألة البيت من فتاوى القاضي قال حبس غريمي بدين ثم غاب فلما مضى زمان سأل
 القاضي عنه فبلغه ان المحبوس محتاج وان الذي حبسه غائب استوثق منه بالكتف
 بالنفس وحلي سبيله لان الطالب ربما يغيب نفسه تطويلا عليه واضراراً له لكن
 ياخذ منه كفيلاً حتى لو احتاج اليه الطالب يتوصل اليه بالكفيل بالنفس لان فيه
 نظراً من الجانبين وفي القنية رجع القاري وقال قال اخبر القاضي بقه حاج
 المحبوس خلاه لكن بحضرة الخصم ولم يسمع لزمه في الرواية الظاهرة فان غاب وظهر
 اعسار اخذ منه كفيلاً وخلاه اطلقه ابو يوسف في رواية ابن سماعه وفي رواية القاضي
 فان غاب ومضت مدة الافلاس فاقام المحبوس البيعة على افلاسه وسأل القاضي عنه
 فوجد مفلساً خلاه بكفيل ولا ينتظر حضور الخصم ثم رزق شرح طه الدين قال ولم يميز
 انه اذا لم يغيب فصل يشترط حضوره قال طه الدين المدين في لا يشترط حضوره وفي المحيط
 واذا اقامت البيعة على افلاس المحبوس لا يشترط اسما عنها حضرة رب الدين كنه ان كان حاضر
 او وكيله فالقاضي يطلقه حضرته وان لم يكن حاضر يطلقه بكفيل سيئل بحكم الائمة القاضي
 اذا لم يجد المحبوس كفيلاً هل يحل القاضي سبيله قال لا بد من الكفيل والمصنف في
 المدق وما في التهمة مطلق عنها وكذا اول كلام القنية والتقييد بالمدق انما هو في
 ادب القاضي فكان عليه التقييد على القول المطلق لكنه لم يبينه عليه لانه في شرح ادب
 القاضي حمل اطلاق المتن على مضي المدق واعتمد المصنف والطلق التقييد في النظم
 وقال في الشرح انه قصد به الشمول ليع الكفيل بالنفس بالمال وقال انه اولي
 وقد اختلف في المدق التي يقبل فيها بينه الاعسار وقيل ثلاثة اشهر وقيل ما بين
 اربعة الى ستة وقيل شهران وقيل شهراً وهو وفق الاول وفي شرح ادب

المدين
 في حبس

تأخير
 في حبس

القاضي اذا التقدير ليس بلازم وانه مفوض الي رأي القاضي فان وقع عنده
 متعنت او امر الجسر والامساك عنه واطلقه وان اشكل حاله نظري ديه وكثر
 عياله وشكواهم وبعد شهر يسأل عن حاله ويقبل البيعة وقبل الجسر لا يقبل على
 الروايتين وكان يفتي بالقبول ابو بكر محمد بن الفضل والله سبحانه اعلم
وممن عليه الحق اجرة يحبه وفي عصرنا قد قيل في الحق تحسب
 مسألة البيت ما نقله الطبرسي عن لقبة اجرة سبحان سبحان القاضي عبد الجبار
 وقيل في زماننا اجرة سبحان على رب الدين لانه يعمل له انتهى قال والذي ياتيه
 في نسخي اجرة سبحان لا يجز على المحبوس انتهى قلت وكذلك هو في نسخي ورقم عليه
 لجم الامية البخاري وفي الموازية الوصي اذا اتفق في خصومة للبيعي على باب القاضي
 فاما كونه الاجارة كاجرة الشخص والسبحان والكاتب لا يضمن وما كان على وجه
 الرشوة يضمن وهذا يفيد انما ليست على المحبوس قال المصنف والاصح ان يقضي
 ان يكون عليه جرة الظلم بالامتناع عن اداء الحق كما هو في اجرة القطع في السارق وان
 كونه على الحق قياسا قلت وفي شرح الترمذي في اجرة السبحان والسبحان على من
 قيل في زماننا يجب ان تكون على رب الدين وكذا اجرة كسنة القبالة لانه يعمل له والله اعلم
واجر وكيل در زمان مجلس واخر رسول الشرع نصف قاتل
الى درهم في المصنف ثلاثة خارج جوف من شرح ينقذ
واربعة مئة من له الحق كل اذا فان يمنع ممن عليه ينقذ
 الضمير في منع للمرسل اليه رسول الشرع وهو المطلوب وهو المراد بقوله ممن عليه ينقذ
 وهو تركيب ركب لان معناه وان يمنع من المحصور ممن عليه الحق فالاجر يقر على من
 عليه الحق وقد استملت الايات على مسائل من لقبة قال بعد ان رمز لجم الامية الترخي
 في ادب القاضي لقاضي صدر ويقتضي ان ينصب لنا حتى يقعد الناس بين يدي القاضي
 ويقيمهم ويقعد الشهود ويقيمهم ويخرج من لسي الادب ويسمي صاحب المجلس والجلوس ايضا
 لانه يعمل له باقعد الشهود على الترتيب وغيره لكنه لا يأخذ اكثر من العدلين الزاين
 من الدراهم الواجبة في زماننا وللوكلاء ان يأخذوا ممن يعملون له من المدعي والمدعي
 عليه ولكن لا يأخذون لكل مجلس اكثر من درهمين والرجالة يأخذون اجورهم ممن يعملون
 له وهم المدعون لكنهم يأخذون في المصنف درهم الى درهم واذا خرجوا الى الوساين
 لا يأخذون كل فرسخ اكثر من ثلاثة دراهم او اربعة هكذا وضع العلماء الاتفاق الكار وهي
 اجور اساقهم بعد قليل ومن شرح شمس الامية لادب القاضي وقال اذا بعث الى المدعي عليه
 بعلامة فغضت عليه فامتنع واشهد عليه في المدعي عليه ذلك وثبت ذلك عنده فانه

الاجرة
 اجرة

اجرة البوابة
 والوكلاء
 والرجالة

مطلوب
 ما اخذ اعوان الشرع في المصنف
 في اجورهم

يعت

يبعث اليه ثانيا وتكون مونة الرجل على المدعي عليه ولا يكون على المدعي شي بعد ذلك وما
 بعد الامية الترخي في فالحاصل ان مونة الرجل على المدعي في الابتداء اذا امتنع فعل المدعي
 عليه ما لم يصنف القضية وكان هذا الشخص مال الله بعد الامية للرجل فان القضاة
 ان يكون على المدعي حصول النفع له في الحالين ثم رقم المحيط وقال قيل اجرة الشخص في بيت
 المال وقيل على المتمرده وفي شرح الترمذي عن هذا الى ادب القاضي وقال انه الاصح في
 المحيط هو الصحيح كالسارق اذا قطعت يده فاجرة الحداد والذهن الذي يحسم به العروق على
 السارق لانه المسبب وظاهر قوله من له الحق كل ان يفيد ان اجرا للوكلاء على المدعي مطلقا
 وقد علمت انه ممن يعملون له من مدعي ومدعي عليه فلو كان البيت الاخر هكذا
 واربعة مئة من مدعي ثم خصمه وقاض وكل للنوبة يومه وليس من هذا وما قد مضى ذكره
 القضية في تمة ما نقله عن القاضي صدر مسألة الكتاب والى انما من يكتبون له بقدر العمل
 وان كان فيه قد فلا يأخذون اكثر من الاجر الذي يأخذ الناس لثقل ذلك وانه ينبغي للقاضي
 ان يقيم بوائبا يدخل الناس ولا فاقولا ويمنعهم من الارزاد حار عليه واجرة على القاضي
 والوكلاء لا يأخذون من الغراسيب لان الجول على القاضي مباح لهم واجبة على القاضي لادب
 لهم باله جولة وانما يعمل للقاضي والوكلاء بالمنع من الارزاد حارهم قال ولو امر القاضي جلا
 بملازمة المدعي عليه لاستخرج المال ويسمي بوكلا فمئة على المدعي عليه وقيل على المدعي
 عليه وهو الاصح وفي شرح الترمذي وفي جمع برهان مونة الشخص الذي امره القاضي
 بملازمة المدعي عليه على المدعي عليه واليه مال بعض القضاة ومن مشايخنا قالوا على
 المدعي وهو الاصح ولم ينظم المصنف هذه المسائل فالحجت ذلك في بيتين فقلت
 ووسئل ويكل اجر صاحب مجلس وقاض ويكل للنوبة يومه
 ومونة من يسمي الموكل صحفى وعلى طالب فيها واوا وخزروا
 فقولي باجر البوابة اي باجر البوابة يا مومو الموكل بقية الكاف وهو الملازم المطلوب
 لاستخراج المال وقولي صحفى يشعر بما يقابل له وهو الضعيف انما على المطلوب اعلم
ومن يلزمه الاتفاق قال قول له ومن يتأخيل اذا قال تعين
او القضي من انقضاء من حقا به وخلع ضمانا متعلقا كقوله
 قوله اذا قال اني معصية متعلق بقوله قال قول قوله وقوله ومن يتأخيل اي عرفي
 بتأجيل معطوف على قوله ومن يلزمه الاتفاق وكذا اما بعد استعمل البيتان على ثمانية
 صور يكون القول فيها قول المديون مع يمينه بالاعسار والاصل فيها ما قال في هذه انه ان
 كل دين لزمه بقاء عن مال حصل في يده كمن المبيع او التزمه بعقد كالمحل الكفالة اذا
 امتنع عن ادائه حبسه الحاكم وعلمه ثم قال ولا يحبس فيه ما سوي ذلك اذا قال اني ففينا

الاجرة
 اجرة

ما اخذ اعوان الشرع في المصنف
 في اجورهم

من يتأخيل
 من يتأخيل

في جميع ذلك لا اله الا الله
المسور يروي القول
قوله

الا ان يفت ان له ما لا اله الا الله لم يوجد لالة اليسار فيكون القول قول من عليه
المدعي ان يفت عنه ويروي ان القول قول من عليه الا فيما بدله مال قال وفي النفقة
القول قول الزوج انه معسر ابتداء بان يقول انما يلزم من نفقة معسر وانها بان ينكس عليه
نفقة مفروضة وكذلك نفقة القريب ولو امر بالاستدانة عليه والمهر الموجب صرحا
او عرفا نص عليه في الكافي في الحاصل ان من تلزمه النفقة والمهر المعروف يتأجل اذا
قال اني معسر فالقول قوله وكذا من يلزمه العتق بان اعترف عبد امسرا كافتى به
فالقول قوله في الاعسار فقد تلاثة صور وقرره وصلى العبد في الراجحة وصوره اذا
صالحه على ذم العبد مبلغ فطلبه منه فادعى العتق او العتق ثلثة صور وقرره وصلى العبد
هي الراجحة وصوره اذا صالحه على ذم العبد مبلغ فالقول قوله والخامسة قوله
او ارس بان جني على احد جنسية فوجب عليه ما لا وطلبه منه فادعى الفقر فالقول قوله
والسادسة قوله وكذا اي بدل الكتابة اي لا يحسن الكتاب فيه والقول قوله في
الاعسار به وقد مررت والسابعة قوله وطلعت والمراد به الخلع على مال اذا اطلب ما يبد
الخلع فادعى الاعسار كان القول قولها يمينها والثامنة قوله وضمان المتلفات يعني اذا
اتلف شيئا لا نسيان فضنه اياه فادعى الاعسار فالقول قوله يمينه

فطلبه منه

موضع

ولو رجع القاضى عن الحكم ماله رجوع اذا ما بالشهود القور
مسئلة البيت من فتاوى قاضي خان قال لو حكم الحاكم بحكم ثم اراد ان يرجع عنه لا يصح
كما لا يصح رجوع القاضي عن حكمه في الاجتهاد وقيد في الخلاصة بما اذا كان القضا
بالبيعة ولو قال وجبت عن قضائي او بدلي غيره او وقتت على تلبس الشهود او قال
ابطلت حكمي لا يعتبر ذلك والقضا ما ضا اذا كان مع شرائط الصحة قال المصنف ويقيم
المقيد انه اذا كان قضى بعله تجوز له الرجوع كان يعرف عند لاخر حتى ثم غابا ثم جا
اشان تذا عينا عند حكم لاحدهما ظانا انه المعترف ثم تبين انه غير فانه ينبغي له
ان لا يمس حكمه ويؤبد ما في القنة عن اي حاكم قضى في حادثة ثم ظهر له خطأ
يجب عليه ان ينقض قضاؤه انتهى قال وهذا بخلاف ما لو قضى في جتهد فيه ثم راي خطأ
ليس له ان يرجع عن حكمه ولا تغير ان ينقضه ما لو خالف الكتاب او السنة او الاجماع
والله اعلم ومذنبه في المجلس بقى الى اوقاف **على ماله الموروث او بل يسير**
مسئلة البيت من فتاوى قاضي خان قال اذا قضى القاضي نحو رجل على رجل وحسبه في ذلك
الحق فوات صاحبه الحق وورثه القاضي لذي عتقل المحبوس هل يجب عليه ارساله من المجلس
بعضهم قالوا على سبيله نفيا للتممة وبعضهم قال يتركه حتى يقضي ويموت لانه ليس
بابتد احبس حتى يتم والقوي على هذا وفي فادة النظم المقصود نوع خفا نشأ من قوله

مطلوب
ما اذا قضى قاض على رجل من المجلس
ثم مات المحقق لم يورث القاضي

ومدونه

انما القبول
في البيت
لدين اوقاف

ومدونه مع نصحه بان الفتوي على البقاء وما يشعره سوى تقديمه لا غير فغيره
ومحبوسه ان صار للمال وارثا يبقى على المقتي وقيل يسير
فقال اللبس بقوله ومحبوسه والصيرفة للقاضي في البيت السابق مع التصريح بما هو
ويا خذ خيرا من ابي لطف ماله ويحفظه بالقول من يسير
الصيرفة قوله ماله يرجع الى الطفل والمسئلة من القنية فاقلا عن تمة الصيرفة
اذا كان مسرفا منذ ر المال فللقاضي ان ياخذ ما لم يقيم من يده ويضيه على
عدل الى وقت حاجة الصغير ويبلغه قلنت وفي تسمية هذا انما تجوز ثم روى المحيط
وقال في الرواية التي تجوز بيع الاب الذي هو فاسد عند الناس منقول ولان الصغير
المن منه ويوضع على يد عدل وهذه والتي قبلها هي مسئلة النظم ولوجمل مكان قوله من
حيث كان احسن والله سبحانه وتعالى اعلم ثم روى قاضي خان وقال الاب والوصي باع
عقار الصغير فرائي القاضي نقض البيع اصله للصغير ان ينقض كاستنادنا رحمه الله
اطلاق الجواب في كتاب المادون في الاب والوصي وان كان مصليا نقض بيعة اذ ابي المحيط
فيه انتهى وقد نظمت هذه المسئلة تيمنا للقائده قلنت وينقض بيعا من اب وصيه ولو مصليا او كالم
النقض بسطره فولي مصليا يعني الاب وصيه وقد فهم المراد من البيت ما ذكره والله اعلم

فلما فتح

ومن نصفه او يدعي ثم كلها تجوز على خلف بها بخدر
مسئلة البيت من القنية قال من ادعى ربع دار فله ان يدعي ثلثها ومن ادعى نصفها
فله ان يدعي بعد ذلك كلها وهو اختيار ثم كانه يريد صاحبا المحيط وكان بعضهم
يسمع كانه يريد شمس لامية الا وزجدي قال والى ذلك اشرف بقولي على خلف به بخدر
وفي المحيط عن الاوزجدي انه لو ادعى نصف دار معين في يد رجل ثم ادعى بعد ذلك جميعها
لا تسع دعواه ولو كان على العكس تسع والصواب له سماع في الوجهين الا ان يقول
الدعوى لا تحوي فيها سوى النصف قلنت وفي العادة حتى قول الاوزجدي والنصوب
عن فتاوى قاضي خان ثم نقل عن فتاوى رشيد الدين ثم قول الاوزجدي معك لان
دعواه النصف اقربا بانه لا ملك له في الكل فاذا ادعى الكل صار متنا قضا على العكس
فقبل قال وذكر في موضع اخر منها الوادعي تلك الدار ثم ادعى الثلث لا تسع لكان التنا
انتهى قال الرازي وهذا هو الحق لان في الملك عند وجود المنازع اقرار بالملك له والفتوي
على انه اذا لم ينف الملك في الزايد تسع دعوي الزايد وان نقاه لا قلنت وينبغي ان تسع ان
نقاه عند عدم المنازع وهذه المسئلة من المسائل التي كلام الامة والكتب فيها مختلف
وهذه المسئلة بكتاب الدعوي اولى منها بكتاب ديب القاضي والله اعلم

من ادعى ربع دار
فله ان يدعي ثلثها
ومن ادعى نصفها
فله ان يدعي بعد ذلك كلها

ويقتضي على من غاب بعد كسوت بار غير ان وبالا لاشهاد يعقوب يذكر
 مسألة البيت من الخاصي وغيره قال اذا اقر عند القاضي بحق عليه لرجل ثم غاب المقدر قبل
 الحكم عليه بما اقر فانه يجوز له ان يحكم عليه في غيبه اجابا و لو قامت عليه بينة بالحق
 وهو يتكف قبل ان يقضي عليه القاضي غاب او مات ثم زكت البينة وقال ابو يوسف رحمه
 الله تعالى يقضي عليه قال وهو خيار المصنف وقال الخلو ان هو اقر في الناس
 فقل عن أبي حنيفة لو عدلت وتوجه عليه القضاء فاختفى لا يقضي عليه وان غاب لم يقض عليه
 وفي الواقعات عن أبي يوسف اذا اتى المصنف ادب على باب داره فاذ اتين
 لي انه حاضر سمعت عليه البينة وقضيت وفسر محمد قال ينادي على باب داره ان حضر
 والا قضيت عليه فاذا قبل ذلك ثلاث مرات فقد عذر القاضي وجعل له وكلا قضى
 عليه ثم نقل عن شرح ادب القاضي ما لم يضمن ان الخصم اذا امتنع من الحضور وبين المدعي
 وبيته في بيته من قرب والصحيح في القرب التوفيق الى القاضي ثم يتم بینه ثم ان قال
 الخصم انه جلس في بيته وانه لا يحضر فاعذر عليه وانصب له وكلا واسمع يني قال ابو
 يعقوب القاضي ان يراى رسول مع شاهدين فينادي بحضوره ثلاثا في كل يوم ثلاثا
 ايا ميا فلان ابن فلان ان القاضي فلان ابن فلان يامرك بالحضور مع خصمك فلا
 ابن فلان مجلس الحكم والا نصب لك وكلا وقيل ببيته عليه فان لم يسمع نصب واستمع
 وامضى الحكم بحضور من لو كمل وقال لا يحكم عليه حتى يحضره لم يبين من قال واختلف فيه
 فقيل اراد محمد والا كذا قالوا الامام فان المروي في النوادر عن محمد مثل الثاني وهو
 ابو علي السني انه راي في بعض النوادر عن الامام مثل الثاني قال فصار هذا فضلا متفقاً
 انتهى وان احدا الخصمين ذولقة فلا **بخاطلة منها وذلك نقض**
 مسألة البيت من البدائع ذكر من جملة ادب القاضي انه لا يكمل احد الخصمين بلسان لا
 يعرف الاخر انتهى لان فيه نفي التهمة عن نفسه فالصحيح في منها اللغة كالتركية مثلا والمراد بذلك
 الخصم الاخر المقصود من معرفة اللغة المذكورة قلت واذا كان كل واحد منهما لا يعرف اللغة واحدا
 فالترجم يترجم والقاضي يقضي بالبرية والله سبحانه اعلم
ولم يقلوا للرفع غيبة شاهد ولو يدعيهم حاضرين بوجوه
 مسألة البيت من البدائع قال المدعي اذا اقام البينة فادعى المدعي عليه الرفع وقال في غيبة
 حاضر فامهله القاضي زمانا هو مقصود في رايه لا يزيد فيه على بعد الغد لوجوب الحق فلا
 يسعه التأخير اكثر من ذلك وان ادعى بينة غائبة لا يلتفت القاضي اليه بل يقضي للمدعي
 والله اعلم ولو حكم القاضي بحكم مخالف **مقلد ما صح ان كان يذكر**

مسألة البيت من الخاصي وغيره

مسألة البيت من الخاصي وغيره

مسألة البيت من الخاصي وغيره

مسألة البيت من الخاصي وغيره

بعضهم

ويقتضي ان كان سبها اجاب عن القدر لا عن صاحبها
 اشتمل البتة على مسألة قضا القاضي لمقلد له ليس من اهل الاجتهاد والحنفية
 زمانا بخلاف مذهب من يقلد من يفتي او لا يحصل ما في المسئلة انهم قالوا اذا
 حكم القاضي المقلد بخلاف مذهب ذاك المذهب لا يجوز حكمه في خزانة الاجل عن
 شرح الجامع الكبير ان هذا الاختلاف بين اصحابنا وعلله في البدائع بانه فني بما هو
 باطل في اعتقاده فلا ينفذ وفي الهادية ذكر في بعض المواضع ان القاضي اذا قضى
 بخلاف رايه في محل الاجتهاد ينفذ وفي بعضها لا ينفذ ولم يذكر خلافا والحق ان فيه خلافا
 بين أبي حنيفة وصاحبه عند ينفذ وعندهما الحكمي لو صارت الحادثة معلومة للمسلط
 له ان ينفذ ذلك عندهما كما في فتاوى طبرستان في سماع فتاوى وفي المحيط ذكر الخلاف في بعض
 المواضع قال في القادة وفي بعضها في حل الاقدام ورايت في بعض الكتب عن اصحابنا في نقا
 رة ايتان وكان شمس لاية وشيخ الاسلام الاوزجدي يفتي بعدم القادة والصدقات الشهيد
 وظهر لولي المرحوم في يفتيان بالقادة وقال ابو يوسف لا يجوز وفي القية ومثل القاضي
 عبد الجبار وفتاوى السني وقال القاضي المقلد اذا قضى بخلاف مذهب لا ينفذ
 والنقول عن محمد مثل قول أبي يوسف وفي البدائع ولو فني مذهب ففتي بشي من ان
 مذهب نفسه ثم يتبين انه مذهب خصمه ذكر في شرح الطحاوي ان له ان يبطله ولم يذكر
 الخلاف لانه اذا لم يكن مجتهدا اتين انه قضى بما لا يعتد حقا فبين انه وقع باطلا
 كما لو فني وهو يعلم ان ذلك مذهب خصمه وفي باب القضا قال انه ينعى عند لا عند
 وانه اذا كان مجتهدا يصح بالاجماع وفي شرح ادب القاضي اذا كان ناسيا لمذهب نفسه
 وقضى بمذهب بعض القضا على مذهب أبي حنيفة ينفذ وفي الهادية وهو الصحيح من مذهب
 وعلى قولها فانها يقولان ان رايه صواب عند وراي غير خطا فاذا قضى به قضى
 هو خطا عند فلا ينفذ وهو يقول فني في موضع الاجتهاد فينفذ كما لو قضى برأي نفسه
 لانه لم ييقن خطا اجتهاد غيره لان المجتهد لا يتقطع بان الصواب فيما قال بل يحتمل
 انقل به القضا ترجح فينفذ واذ اقبل الخلاف في الهادية فيما اذا كان ناسيا وقت
 القضا لم يذكر رواية اما اذا لم يكن له راي وقت القضا ففتي برأي غير ثم ظهر له راي بعد
 القضا هل ينفذ اختلفا ابو يوسف ومحمد قال ابو يوسف لا ينفذ وقال محمد ينفذ في القادة
 حكمي الخلاف بعكس هذا فقال ان مجدا قال لا ينفذ ويقضي برايه الحاد في المستقبل قال
 ابو يوسف يرد قضاؤه وفيها عن شرح الطحاوي وجامع الفتاوى اذا لم يكن مجتهدا ولكنه قضى
 برأي فقيه ثم يتبين انه خلاف مذهب ينفذ وليس لغيره نقض وله نقض هكذا روي عن محمد
 وعن أبي يوسف ما ليس لغيره نقضه ليس له نقضه والله سبحانه اعلم

مسألة البيت من الخاصي وغيره

ثم تذكر رايه

ينظر

ولست أرى تفويض فصل خصومة أرى الفصل فيها غير ما ذكر
 وينفذ فيها في الأصح نكاحاً ولا خلف في إطلاق الحكم بحجر
 إلا ما ذكره في المتن من أن الذي تفوضه قوله تفويض فصل خصومة وصحة فيها
 المضمومة وصحة قضاء المفوض إليه وقد اشتمل البيان على مسألة تفويض القضاة
 الحكم في مسألة لا يراها والظاهر في نفوذها إذا كان التفويض خاصاً بتلك المسألة
 أو عاماً وعلى اختياره ونقل المسألة عن التمسك قال وحكي عن الشيخ الإمام عدا
 السبائي أن ما يفعله القاضي من التفويض إلى سائعي المذهب يجوز بيع الموروث وبيع
 الميراث يعني المتعلقة بالطلاق إنما يجوز فعل السائعي إذا كان المفوض يرى ذلك بأن
 قال لاح في اجتهاد إلى ذلك أما إذا لم يقل فلا لأنه لو فعل المفوض لا ينفذ فكيف يصح تفويض
 إلى غيره قلت وفي العمادة وقال غير هذا احتياط ويصح التفويض وإن كان لا يرى
 ذلك وفي التمسك وفي شرح أدب القاضي أن عند أبي حنيفة ينفذ قضاء ولو بقي ينفذ
 يجوز تفويضه وبه يفتي النبي وإليه الإشارة بصدور البيت الثاني وقد اجري بعضهم
 فيها الخلاف السابق في البيتين قبله قال المصنف وهذا فيما إذا كان التفويض مضموماً
 بتلك المسألة وبعض العلماء ذهب إلى جواز التفويض لمقتضى مطلقاً أما لو كان التفويض
 إليه مطلقاً بأن ولاه ليحكم بما يراه لا يحكم في مسألة خاصة وهي من التمسك أيضاً وأما
 الاختيار فيما أشار إليه قوله ولست من أنه لا يري التفويض وإن صح الحكم في ذلك
 بمن وقع له ما يوجب لعن ثم أسلم وقال فإنه لا يجوز تفويض الحكم فيه إلى ما لا يري
 قتله والتفويض إلى ما لا يري الحكم بالسيادة على الخط وأنه شئيل عنها في وقت فاجاب بقدر
 الجواز وأخذ من أن الشاهد يسعه أن يعي عن الأداة عند حاكم يري الحكم بشهادة الشاهد
 بعينه باعتقاده الشاهد ثم وقف على ما نقله عن التمسك وعندي فيما استدله من ذلك نظر
 للفرق بين القاضي والشاهد لأنه نص في نظر المصالح العامة فيجوز عليه ما لا يجزى الشاهد
 وقضائي ما ذكر في مسألة الشاهد عدم الاتم بالخلف عن الشهادة وهو لا ينفذ إلا
 بفعلها فمن أين يؤخذ عدم جواز التفويض وأقوى ما يمكن أن يقال لو صح التمسك أنه لا يسعه ذلك
 يفوض مسألة والله أعلم وقد قيل في حكم بقرقة عاجز بجوز ولكن لا يحل أو ينكر
 مسألة البيت من العينة قال بعد أن رمز ليم الأئمة البخاري ليس للقاضي أن يقضي بالفرقة
 رحمه الله في حل الإقدام على القضاء فندنا لا يحل ولا خلاف في النفاذ فالجواب الأول
 جواب عن حرمة الإقدام والثاني عن النفاذ مع حرمة الإقدام عليه ولا يشترط أن يكون
 القاضي شفعوي المذهب ذلك لا خلاف في نفاذ القضاء ثم رمز لعين الأئمة الكرابيعي قال

الحكم
 في تفويض الحكم
 لا يراه إلى الغير
 براه

لا ينفذ

المسألة
 نفوذ القاضي
 بسبب العينة

لا ينفذ القضاء بسبب العينة عن النفقة عند ناحي يقضي قاض آخر بنفذ قضائه ثم ذكر
 عن قاضي خان أن جيلة الأبرار الصغيرة إذا أراد فراق امرأة يقضي القاضي بالعنفقة
 أو بالنكاح كان بلفظ العينة أو بغيره في ينفذ وللأاضي هذه الولاية لا تزي أن القاضي
 يفسخ النكاح بخيار البلوغ وهذا يؤيد جواب نجم الأئمة ثم رمز لقاضي خان وذكر أن العجز
 عن الاتفاق لا يوجب حق الفرقة ثم قال وأن فرق وهو شفعوي المذهب ينفذ قضاء عند
 الكل وإن كان حنفياً لا ينبغي له أن يقضي بخلاف مذهبه إلا أن كان مجتهداً وقع اجتهاده عليه
 وإن قضى بخلاف رأيه من غير اجتهاد فعن أبي حنيفة رحمه الله في نفاذ قضائه وإيثاره
 في كل فصل مجتهد وإن أمر شفعوياً ففقضي وهو غير ما مور بالاسقلال أو ما مور لكن
 المأمور أو القاضي أخذ شيئاً لا ينفذ قضاء عند الكل لأن قضا القاضي فيها ارتضى الجرح
 عند الكل وإن لم يوجد شيء ففرد المأمور جاز وإن كان الزوج غائباً فأقامت العينة ثم
 عن النفقة وطلبت التفرق فإن كان حنفياً فقد مرو أن كان شافعياً وقررت أئمة
 لأنه قضى في فصلين مجتهدين العجز والعينة وعندنا لو قضى على الغاية ينفذ قضاء في الظاهر
 الروايتين عن أبي حنيفة ثم رمز لظهير الدين المرعشي وقال لا ينفذ لأن القضاء على القاضي
 إنما يجوز عند الشافعي وينفذ في أحدي الروايتين عن الإمام إذا ثبت المشهود به وهذا لم
 ثبت العجز عند القاضي لأن المال غادر ورايع فعيص بصير الغائب غنياً والشاهد لا يعلم
 لبعده المسافة فيكون مجازفاً في شهادته فإذا علم بذلك القاضي لا يجوز قضاؤه ثم رمز
 لفتوى النسفي وقال غاب عن امرأته عينة منقطعة ولم تخلف نفقة فوفت امرأته
 قاضي فكتب إلى عالم يري التفرق بالعجز عن النفقة ففرق به تقع الفرقة ولو كان هناك
 عقار وأما لا يتحقق العجز لأنه لا يجوز بيع هذه الأشياء في النفقة إذا لم يكن من جنس
 النفقة لأنه يتضمن القضاء على الغائب وهكذا ذكر في الخط ثم قال وفيه نظر ويصح
 أنه لا ينفذ قضاء إلى قاض حنفى المذهب فاجاز قضاءه أنه لا ينفذ والله أعلم
ويدخل شرب الأرض من دون ذكره فلو شهدوا بالملك فالأرض
 مسألة البيت من العينة قال بعد أن رقم المحيط أوعى أرضاً على نهر شربها منه وشهد
 اليهود بالأرض ولم يتعرضوا للشرب فإنه يقضي له بالأرض ويحصنها من الشرب
 انتهى فيمكن قول اليهود أنه لم يزل ما كانا نزل الأرض جميعاً إلى حين البيع في ذمه
 في القضاء إذ أفضى به ولو لم يقولوا بجميع حقوقها وذكر تبنيها عن صاحب الفتاوى أنه
 ينبغي أن يكون ذلك عند قطع النزاع في الشرب وعندنا تكون الشهادة بالملك المطلق
 تدخل الزوايد ما لو وقع النزاع ولم تكن الشهادة بالملك المطلق فالنفقة يقتضي
 أنه لا بد من ذكر العلم لأن يكون الشهادة على جانب كتاب الملك وفيه ذكر الشرب وهذا

الحكم
 في نفاذ

ينبغي ان يكون ايضا عند عدم امكان استنفسا رهم اما لو وقعت منازعة وامكن سو
 الشهود فلا بد من ذكر حيي قالوا انما شهدوا بالارض فقط لم تدخلوا في جنته والله اعلم
فصل من كتاب الشهادات وهي جمع شهادة وهي في المصنف
 بالاجاز عن صحة الشيء عن مشاهدين وهو تعريف لغوي والشهود في المصنف مصدر
 وهو جمع شاهد ايضا فالشهادة هنا مناسبتها للقضا لا حياجه اليها وقدم القضا
 وهو المقصود منها على الوسيلة واصطلاحا اخبار صدق كالتبائن حتى يلفظ الشها
 في مجلس القضا فتخرج شهادة الزور وقول الرجل في مجلس القضا ان شهد بكذا البعض العرفيا
 والاجازي ودون لفظ الشهادة ولا يشترط تعديل من هو يدركه شهود عن يمينه ويساره
 وعذوي وورق الطين ثم تعديل علانية والعرف في المجلس
 المراد بالغير شهود تركية العلانية وهم المذكورون سوا لان معنى التعديل المذكور في المصنف
 حال المسئول عنهم وقد استعمل البيهقي على ذكر اربعة من الشهود لا يشترط تعديلهم
 قال الحنفية في ادب القاضي قال اسما عيل بن حماد قلت هو حفيد ابي حنيفة ميني
 الله عنه وهو من جملة الائمة اخذ عن ابي يوسف وزاحم في العلم ولو عرفت لفاق المتقدم
 والمتأخرين ولكنه مات شابا رحمه الله تعالى اربعة من الشهود لا اسال عنهم شاهد
 الطبيعة وهذه ثالثة النظم وشاهد تعديل العلانية وهذه رابعة وشاهد الغريب
 ليدعوه القاضي على غير قرعة وهذا ولاه والرجل يدعي على الرجل يريد ان يخاصه في المص
 ويقع شاهد يدين حتى يدعيه وهذه ثمانية وشاهد الغريب وهو المراد بقوله غريب في اخ
 وهو ان يجمع المصومين بالقاضي ومنهم شخص يدعي الغيبة والعزم على السفر وقوت
 الرفاق بالتأخر ويطلب تقديمه لذلك فلا يقبل منه الا بشاهدين على ذلك ولا يحضر
 الي تركيتهما التحقق القوت بطول المدعى بالتركية والعذوي وهو ما لو سمي خصما بينه وبين
 المصا كن من يوم وله عليه دعوى لا يسير القاضي خلفه حتى يقيم بينه بالحق الذي يدعيه
 ولا يشترط تعديلها ونقل عن محمد انه اشترط تعديل هذين لما فيه من الاضرار على الزوج
 كان ذلك سبيله التعديل اليه مال الخلو ابي وقال انه روي عن الامام واما شاهد
 رد الطبيعة فهو المراد على شخص ليس بحضوره حتى وذكر انه امتنع من المصوم معه
 اعطاه القاضي طبيعة او ظمنا وقال ارة اياه وادعه الى واشهد عليه فان اراده
 وقال لا احضر شهد عند القاضي بذلك مستورا ان لا يسأل عنها قالوا وفيما نقل عن محمد اشان
 الي تعديلها حيث قد بما فيه الزام على الغيبة قال العبد والشاهد ان عدم التعديل انظر للثا
 وبه يؤخذ لحواف اختفا المضم مخافة العقوبة فاذا شهد اكتب في الوالي في احضان واختلف
 في مونة اشخاصه فقبل في بيت المال والصحيح انما عليه لمرجه كما في قطع السارق اذ هو سبب وجوب

تعدى المقصود
 رتبة شهود
 لا يشترط تعديلهم

مطلوب
 في المصنف

ذلك

ذلك عليه فاحضر امر المدعي باعادة الشهود على ما صنع في وجهه فاذا شهدوا عز
 بما يراه من ضعف وضرب وتعبين وكذا الوزاره الحاكم واشهد عليه انه يدعوه الى
 القاضي في وقت له او كذا او سكنت فلم يقل اني احضر لانه لم يحضر في ذلك الوقت الذي
 وقت له وكذا الوالي احضر ولم يحضر فجمع ذلك سوا في استحسان العقوبة ويجوز لا الحكم
 الى الوالي في طلبه بمجرد الاستعداد واستعدا شاهد تعديل العلانية فلا يشترط تركيتها
 ظاهرا بعد سوا في القاضي عن الشهود المطلوب تعديلهم في السنين يتبعه من امناه واخر
 بعد لهم ولا بد من الغاية بين شهود السر والعلانية وانما يشترط عدالتهم لانه لا احتياط الجا
 للمدعي بما طلبه الله علم امير كبير يدعي وشهوده **دواوينه فامنع وبالحق تحذر**
 مسألة البيت من الغيبة قال بعد ان روى الشيخ الامية البخاري امير كبير ادعي فيشهد له عماله ودواوين
 ونوابه ورعاياهم لا تقبل شهادتهم وهذا كله في نسختي بالخوارزمية فلم اعرف منه شيئا
 وقال بعده وعنه من يتكلم في احاديث الرعية وقسمة النوايب والراية لا تقبل شهادته
 وكتب تحتها بعض الافاضل الي شهادة الرعية له للتممة ثم قال وعنه يعني نعم الامية تقبل
 شهادة المزارع لرب الارض ثم رجع وقال لا تقبل لفساد الزمان وعرف الامية بالفساد
 لا تقبل شهادة الرعية لوكيل الرعية والخنه والرييس والغافل الجاهل ولا تقبل شهادة
 المزارع والله اعلم **وقيل ركب الجور للهند ما يقع كمن في قري في ارض بغار من تحذر**
 اللام في الهند بمعنى الى والمسألة من الغيبة قال بعد ان روى المصنف المرعيني في ركب الجور
 لا يمنع قبول الشهادة وفي شرح ادب القاضي للشهيد حسام الامية اسباب المخرج كثر منها
 الركوب في الجوالي الهند لانه اذا ركب الجور الى الهند فقد خا طر بنفسه ودينه ومنا سكني
 دار الحرب وتكثر سوادهم وعددهم وتشبههم بهم لئلا يذ لك ما لا يرجع الى اهله
 غنيا فاذا كان لا يبال الى ان يخطا طر بنفسه ودينه فلا يمان ان ياخذ من عرض الدنيا فيشهد
 بالزور ومنها التجان في قري فارس فانهم يطعمونهم الربا وهم يعلمون ان كل الربا يكون
 ثما سباب المخرج ومنها ان لا تقبل شهادة الاشراق من اهل العراق لانهم قوم يعصبون
 فاذا اتايت احد منهم بائنة اني سيد قوم فيشهد له سيد قومهم وليسفع فلا يؤمن ان
 يشهد بالزور انتهى ونقل مثل هذا انه ذكر عن محمد بن عبد الرحمن النوفلي قال قلت لابي اس
 ابن معاوية ان كنت لا تجيز شهادة الاشراق بالعراق ولا بخار ولا الذين يركبون الجور
 اجل ثم قال واعلم ان اسباب المخرج الى اخيه وصاحب الغيبة ذكر هذا الكلام عن شرح ادب
 فاحصر اختصاصا اخل بمعناه وانهم خلاف مقتضاه فلا تعقد ما في راجع اصل ونقل
 عباراته بنصا والمصنف ذكر ان قوله مستند الى الخلائق ثم اشار الى انه يمكن حمل ما نسب اليه
 القليل غير محرر الهند وان الدليل القوي باحة ركب الجور مطلقا لا عند ظن الهلاك وما زال

ادعي الجور

سبب ج

السلف بركون البحار من غير انكار ونص القرآن اعظم دليل على الجواز والذي يظهر
 الفقهاء المانع من قبول الشهادة ليس هو مطلق ركون البحار الى الهند بل مع ما اقترن به مما
 هو ظاهر كلام الحسام الشهيد رحمه الله تعالى فان هذا كان حين كان الهند كله نكرا كما
 يرشد اليه التعليل وكلام الظهير في ركون البحار المجرد عن ذلك فلم يتوارد الكلامان على محل واحد
 فلا يكون قبل مفيدا شيئا مما ذكره فتايله والله اعلم
وقد قيل لابن العمير والاحم الجرجاني اذا خصما معه سينين واخر
 الضمير في له تجز للشهادة والمسئلة من القنية ومن الكمال الساعي في العلا الخاطي ثم
 قال امتدت الخصومة سنين ومع المدعي اخ وابن عم خصمان له مع المدعي ثم شهدا
 في هذه الحادثة بعد هذه الخصومة لا تقبل شهادتهما انتهى قال والفقهاء يطول
 التردد وصار خصما مع ما بين الاقارب والاصحاب من الخير والتقصير والله اعلم
ولو شهد الموقوف بالعدل ثم يزور فقبل امته الى حين تقبل
 اختلف في العدل واخصر ما قيل انه المختار للكماء بر غير مصر على الصغار بوضوح صوابه
 اكثر من فساده وخطاه مستعملا للصدق متجنباً للكذب ديانته ومروءته وهو
 عن ابي يوسف ومسئلة البيت ما في قاضي خان المعروف بالعدالة اذ شهد بزور عن ابي
 يوسف انه لا تقبل شهادته ابداً لانه لا تعرف توبته وروى الفقيه ابو جعفر رحمه الله انه
 تقبل شهادته وعليه الاعتماد وغير العدل اذ شهد بزور ثم تاب جازت شهادته انتهى الى
 قول ابي يوسف اشار بقوله قيل ومنه انه ان مقابله وهو القبول هو الصحيح ومنه هو التقيد
 بالمعروف بالعدل ان غير له جرح فيه الخلاف بل تقبل شهادته قولاً واحداً والله تعالى اعلم
فرع حسن نقل في القنية عن الوري من رده الحاكم في حادثة لا يجوز الحاكم اقراران تقبل
 في تلك الحادثة وان اعتقد عدلاً وقد اختلفا في بيت فقلت
 ولا يقبل القاضي المعدل عند حادثة له فيها رداً خيراً
ولا يقبل المعتاد شتماً لاهله فلو كان قد فالا خلافاً فيذكر
 الضمير في قوله فيذكر الخلاف والشتم السب والمسئلة من قاضي خان قال ومن كان
 اولاده واهله وجيرانه ذكر بعض الروايات انه لا تقبل شهادته وقيل ان اعتاد ذلك
 بطلت عدالة وان فعل ذلك احبنا لم تبطل اما القذف يبطل العدالة وفي شرح
 ادب القاضي من سب واحد من المسلمين لا يكون عدلاً قلت وفي المحيط لا تقبل شهادة
 الشتم للناس والحيان لانه معصية كبرى وفي حسيبه فقال ما يشهد بالاعتقاد والكثرة
 والله لم يقله فلو كان قد فالا خلافاً اشارة الى ان الخلاف انما يجري في السب الذي ليس يقف
 اما اذا كان قد فالا خلافاً في انه يبطل والله اعلم

قال المصنف في سائر كذا في بطر
 في سائر كذا في سائر كذا
 في سائر كذا في سائر كذا

وخصف
 في العدل

فرع حسن
 في العدل

قال الفقيه في القنية
 ان لم يكن قد فالا خلافاً
 في سائر كذا في سائر كذا
 في سائر كذا في سائر كذا

وتقدح

وتقدح في العدل الخرج للثقي امير وامير واهلوه خبير
 الضمير في لم يصلح الامر في العدل والمسئلة من قاضي خان قال اذا قدم الامر
 بطلت تخرج الناس وجلسوا في الطريق ينظرون قال خلف رحمه الله بطلت عدالتهم
 الا ان يذهبوا للاجانب فيمنعوا لا تبطل عدالتهم قال والى ذلك امر حيث قلت
 ولم يصلح يعني الامر للتقيد بالخروج اليه ثم قال وينبغي ان يكون ذلك على ما اعتد
 اصل الكد فان كان عادتهم ذلك ولا ينكرونه ولا يستحقونه فينبغي ان لا يقدح
 وفي واقعات عمر بن ماره تقليل عدم قبول شهادتهم بان الطريق حق العامة ولم
 تعمل للجولوس فاذا اجلس فقد شغل حق العامة فصار من تكا الحرام فتسقط عدالة
 وفي الفتاوى الصوري لا تقبل شهادة من وقف على الطريق لانه شغل الطريق وهذه التعليل
 يفيد ان الخروج اذا تجرد عن شغل الطريق لا يكون قادراً مطلقاً ولا ينافيه ما تقدم
 اذا اتا ملته فتقول المصنف ينبغي الى اخره ليس كما ينبغي لان العمل بشغل الطريق معناه ان
 والله اعلم ولو شهد الانسان لابن ابنه على ابنه جاز كما لا نسب فيما يقو
 اشتمل البيت على سلتين مختلفتين الاولى قال قاضي خان واذا شهد الرجل لابن
 ابنه على ابنه جازت شهادته الثانية قال امرأة ولدت ولداً وادعته من زوجها
 هذا قال وحده الزوج ذلك فشهد على الزوج ابوه وابنه ان الزوج اقران هذا اول
 من هذا المرأة قال في الاصل جازت شهادتهما ولو ادعى الزوج ذلك والمرأة تجرح فشهد
 عليها ابوها انها ولدت وانها اقرت به لك اختلفت فيه الرواية قال في الاصل لا يقبل
 شهادتهما في رواية هشام وتقبل في رواية ابي سليمان وقوله كالا نسب يريد كالا شهد
 ابن انسان عليه يعني المسئلة الثانية قلت في فهم ذلك من هذه العبارة تغسر وتقدروا
 قال هكذا ولا ابن ابنه جازت حتى على ابنه كما في اب وابن محل تصوره
 كان اوضح في مقصوده واوولي من تعقيد ولا يخفى ان صمري جازت وتصور للشهادة
حوالة امر الخصمان وحسب وكاله القذف الرقمان الخ
طلاق من ابيع القرض من اختلاف المكان الوقت لنفس كونه
 اشتمل البيت على سلتين مختلفتين الاولى قال قاضي خان واذا شهد الشاهدان في مكان واحد
 ووقت واحد لا يورث ذلك في شهادتهما وتقبل وفي مذكرة في الكافي مسألة ان يدعي على امرأ
 سلعته بالقذف فيكفها شاهدان فيشهد احدهما انه باعه بائناً بدسوق ويشهد الاخر
 انه باعه بائناً بمصر فانه يجوز كما لو قال احدهما يوم الاحد وقال الاخر يوم السبت
 او قال في الحرم وقال الاخر في صفر او قال وقت الظهر وقال الاخر وقت العصر ويشهد احدهما
 انه باعه ويشهد الاخر على قرانه انه باعه جازت الشهادة مع الاختلاف في المدة كونه

الخروج للامر
 في العدل

شهادة
 في العدل

شهادة
 في العدل

الشيخ
 في العدل

ع
الاختلاف
نظ

الثلاثة عشر المذكورة في النظم وهي الموالاة والبراءة والعتق والوصية والوكالة والقذف
وفيه اختلاف بين أبي حنيفة وصاحبه فهو يقول بالاختلاف ولا يصرح بشيء عليه في النظم
وهما يقولان بضرورة الرهن والعتق المسار إليها بالبراءة والعتق والطلاق والبراءة
والرهن والبراءة والضابط أن المشهود به أن كان قولاً محضاً فلا استماع المذكور ولا يمنع
قبول الشهادة لا يمكن إلا عادة والتكثير في القول وإن كان فعلاً محضاً أو قولاً وفعلاً
كالنصب والنكاح فإن الحضور شرط فيه قلت وينبغي أن يفيد الشهادة بالبيع والشرا
والرهن بكونها على عادة أقرارها لتكون وفاقية أو يتبين على أن القول قول الأما
والثاني دون الثالث فقد قال قاضي خان اختلافاً في عقد لا يثبت حكمه إلا بفعل القضي
كالهبة والصدقة والرهن فإن شهدا على معاينة القبض واختلف في الأيام والبلدان
جازت شهادتهما في قول أبي حنيفة وأبي يوسف والقياس أن لا تقبل وهو قول محمد وزيد
وأن شهدا على أقرار الراهن والواهب والمصدق بالقبض جازت الشهادة في قولهم
ولو شهدا على الرهن فشهدا أحدهما بمعاينة الرهن والآخر على أقرار الراهن لم تقبل ويكون
الرهن في هذا بمنزلة القبض فينبغي أن يضم إلى الثلاثة عشر المذكورة الهبة والصدقة
خمسة عشر والله أعلم وفي **القبض القتل النكاح جارية إذا اختلفت في واحد تنصرون**
استعمل البيت على أربعة مسائل يضر فيها الاختلاف المذكور وينبغي أن يقول بقصد المسائل
السابقة وهي من الكافي أيضاً القبض والقتل والنكاح والعتق فإذا اختلفت الشهود
في واحد منها في الوقت أو الزمان أو المكان لم تقبل شهادتهم لأنها ماعد النكاح أيضاً
محتمة والنكاح وإن كان قولاً لكن شرط حضور الشاهدين وهو فعل والله تعالى أعلم
وما لوصي الطفل يشهد بالذي لو ألبس والعكس ما هو منكرو
استعمل البيت على مسألتين من قاضي خان **الأولى** قال إذا شهد الوصي بدين الميت والورثة
صفاراً وبعضهم صفاراً لا تقبل شهادته لأنه يثبت نفيها عنه في حق نفسه يعني حق المطالبة
ولو كانت الورثة كباراً جازت شهادته **الثانية** المسار إليها بقوله والعكس ما هو منكرو يعني
ما ذكره قاضي خان عقيب ذلك ولو شهد على الميت بدين جازت على كل حال ولو كان الورثة
كباراً وكان في الركة تلك موصي به لا تقبل شهادته للموصي بشروط حق الاستيفاء لهذه الشهادة
والله أعلم **ولو علم العدلان دعوي وأدنياً لمجازاً والقاضي لهذا بين بأمر**
علم يشهد باللام والعدلان فأعلمه ومدعيها مفعوله وهو محذوف وأدنياً مفعول
فإن وفي البيت مسألتان من قاضي خان قال رجل لا يحسن الدعوي والمخضومة فأمر لقاضي
رجلين فعلماه الدعوي والمخضومة وشهدا له على تلك الدعوي جازت شهادتهما أن كانا
عدلين لأنها علماه بأمر القاضي ولا بأس بذلك للقاضي بل هو جائز فيمن لا يقدر على

المخضومة

المخضومة ولا يحسنها خصوصاً على قول أبي يوسف لأن القاضي نصب فأطوا وهذا من
أخبار الحقوق انتهى قال فالأولى تعليم الشاهدين العدلين ثم شهادتهما والثانية
أنه لو لم يعلم واحداً شاهديه ليس للقاضي أن يعلمه ولكن يأمر شاهديه بتعليمه
ثم يقبلهما **أقول** عبارة قاضي خان لا تقطع ما ذكره إنما هو ظاهرها أنه ليس
للمشاهدين تعليمه بدون أمر القاضي لا تربي قوله في التعليل لأنها علماه بأمر القاضي
والمنع من النظم مطابق للمقول من قاضي خان وإنما اشكل من جهة ما علمه نعم ذكره
خان أن عرفهم أن يحيى المدعي إلى كاتب لقاضي فخبى بكيفية دعواه ويصور عنده صورة
الدعوي فيكتب الكتاب ذلك ثم يحيى إلى القاضي مع خصمه ويدعي عليه ما تضمنته الورقة
فإذا أقر خصمه أثبت القاضي قرآن في الكتاب وبأمره بقضاء الحق فإن أنكر أمر المدعي
بأقامة البينة فإن جاء المدعي بشهود فشهد وأخذ على الترتيب يكتب القاضي شهادته
كل شاهد فيكتب اسمه واسم أبيه ووجهه ويترك بيضاء بين كل خطين بيضاء للشهادة كل واحد
منهم والله أعلم **ولا يعمل القاضي ورأى وشاهد بخطه فقط لا بد أن يتذكر**
استعمل البيت على ثلاث مسائل من الكافي **الأولى** القاضي إذا وجد في ديوانه قاضي
رجل يحسن من الحقوق وهو لا يدرك ذلك لا يسعه أن يحكم به ولا ينفذ حتى يتذكر سواك
خطه في نقطة محتوماً خائفاً أو لم يكن سواك يشهد عند شهوده أنه حكم بذلك أو لم يكن
لأنه لا بد من تذكر عند أبي حنيفة **الثانية** الراوي مثله سواك **الثالثة** الشاهد مثله
ولو أعلمه رفقة بذلك كل هذا عند أبي حنيفة **قلت** وفي البرازية رأي خطه ولم ينفذ
الحادثة أو تذكر كتابة الشهادة ولم يتذكر المال لا يسعه أن يشهد وعند محمد يسعه
أن يشهد وفي شرح أدب القاضي للصدر الشهيد الفاروق رواية رستم عنه في نوادر
قال وذكر الخضايف أن الشوط عند الأما من يتذكر الحادثة والتاريخ ويبلغ المال
وصفته حتى لو لم يتذكر شيئاً منها ويتبين أنه خطه وخائفاً لا يشهد وأن شهد فهو
شاهد زور وعن الثاني أنه أن قطع أنه خطه وخائفاً لا يشهد بشروط أن يكون مستودعاً
لم يتناول له الأيدي ولم يكن في يد صاحب لصك من الوقت الذي كتب اسمه وألا
لا يشهد وإذا شهد عند القاضي فقبله لكن يسأل عنه أنه يشهد عن علم أو عن الخط
إن قال عن علم قبله وإن قال على الخط لا قال الخطواني أنه يفتي بقول محمد إذا عرف
خطه أو كان الخط في حرز عندهما له أن يشهد قال الفقيه أبو الليث وبه يأخذ كذا
في التوازل وأما في بعض كتب القضاء فيقول عن الأوصياء خطه لا يشهد حتى يثبت الشهادة
قبل هذا الاتفاق **ولا يعمل بالبحرور عندها ولو على الحكم للشيء لا يجب**
الصبي في يعمل لمن ذكر في البيت قبله وصية القسبة للصاحبين والمراد بالشيء
محمد رحمه الله ولو للوصل ويعمل بالشهادة ولو كانت على الحكم للشيء لا يعمل بهذا

أو شهادة رجل يحسن الحقوق

نظر
الحق

الشهادة حيث ينكر الحاكم وقد اشار في هذا البيت الى قول الصالحين في المسئلة الاولى
 من مسائل البيت السابق فانهما يقولان ان كل واحد من ذكر يعمل بما كان محمدا عنده
 في قطع نحو ما غايمه والى فرعين اولها اختلاف عبارات الامية وهو ما اشار اليه بقوله
 ولو على الحكم للشيء في قال في خزانه الاكل ولو شهد بقضائه فلان ولم يترك القاض
 لا يقبل ذلك ولا يقضي لا بما حفظ وقال ابو يوسف يقضي به اما لو قال له اقض عليه
 بشي لم يقبل هذه الشهادة بالاتفاق قال المصنف وشي في ان يحمل كلام الخزانة على ما اذا
 كان العمل محمدا في قطر الحاكم وبيها دها فيه تحت ختمه قال ومحمد مع ابي يوسف
 الا ان صاحب الخزانة سكت عنه والى ذلك اشارت بصدر البيت وقودود المصنف على
 يوسف فيما اذا لم تكن الشهادة في قطر القاضي انه لا يعمل في ادب القاضي من شرح
 التكملة فانه قال واذا وجد القاضي في ديوانه صحيفه بها شهادة شهود لا يحفظ انهم
 شهدوا عنده فانه يقضي بما وجد من ذلك اذا وجد في قطر وخاتمته عند ابي يوسف ومحمد
 لان الظاهر صحة ذلك وشوته كما في الاخبار فان الرجل اذا وجد حديثا في كتابه قد كتبه
 وسمه حل له ان يروي به وان لم يترك بعينه لان الظاهر صحة كذا هذا وقال ابو حنيفة
 لا يقضي حق يترك لان الذكر في الشهادة شرط لقوله عليه الصلاة والسلام اذا علمت
 مثل الشمس فاشهد وقوله تعالى فتذكر احداها الاخرى ففي القضا انتهى قلت المراد انه
 اذا وجد شهادتهم عنده او على حكمه ونقل عن شرح التكملة من ادعي على قاض انه قضاه
 بشي وهو لا يذكر فاقام المديعي البيه على ذلك لم يسمعها عند ابي يوسف لانه تسقط
 بالتممة ولا تقبل اكثر من شهادتهم على فعله وهو لا يذكر ولهذا لم يقبل عمر رضي الله عنه
 قول عمار عنده في قضية التتمه الجانية ولم يرجع عن قوله ان الجنب لا يقيم مع ان مذهب عمر
 رضي الله عنه قبول خبر الواحد في مثله لانه لم يذكر ما ادعي عليه عمار قال فرق ابو يوسف
 بين هذا وبين ما وجد في ديوانه مما لم يذكر انه يقضي به لان ذلك تحت ختمه وفيه وهو
 ابعد من التتمه وقال محمد يقبل البيه على قضائه لانه يقبلها على قضا غير فكذا على قضا
 نفسه لاحتمال النسيان والنسيان ليس بنادر واسا المصنف الى الفرق بين قضائه
 وقضا غيره بانتفاء التتمه في قضا غير ثم قال تنبيه اخر في دليل ابي يوسف المنقول من
 شرح التكملة ان عمر لم يرجع عن قوله ان الجنب لا يقيم وذكر السروجي عمر عنه وابن مسعود الى
 انه يقيم ثم استدلاله بالحديث ليس بنظر المسئلة فان عمر لم يخبر عمار بذلك وانما ذكر عمار
 اخبار النبي صلى الله عليه وسلم انه يكفيك كيت وكيت واستشهد عمر فلم تذكر فلا يسمع ان
 يشهد بالاتفاق وهو كلام حسن الا ان موضع الاستدلال في كلام شرح التكملة انما هو في كون
 عمر رضي الله عنه لم يرجع عن قوله ولا ياخذ بقول عمار لعدم تذكر ما قاله عمار رضي الله عنه
 ونقصه بحكاية الوجع ظاهر لكن قد يقال انه انما رجعت لتقوي اخبار عمار برواية اخر معه او

يتذكر عمر بعد ذلك والحاصل ان الوجه لمدح الحجة قدمت بالتصديق وهو غير منكر للحكم
 انما هو ناسله عجزه ان يصدور عنه وقياسه على ما ذكرنا ظاهر لا يخفى ان في البيت خلافا
 لان الصورة التي فيها الخلاف ما اذا شهد عنده حكمه وهو لا يذكر ولم ينفذ وليس هو محمدا
 عنده وظاهر تركيب البيت يشعر بان الشيا في يقول يعمل بالمحور ولو كانت الشهادة على الحكم
 وهذا الاختصاص به الشيا في بل يقول به الانصاري ايضا فبقية ذلك ثابته انه لو شهد عليه
 بالقضا وهو ينكر لا يقبل بالاتفاق واليه الاشارة بقوله كاحب ينكر وقد تقدم عن غيره انه
 الاكل حكاية الاتفاق في انما لا تقبل ورايت في جامع البراري شهد انه قضى بكذا وقال المصنف
 بشي لا يقبل شهادتهم خلافا لمحمد بن ابي نعيم والى الله اعلم

وقد جردوها في النكاح بسبعة ومنه ابي والخمسة ومنه
 اشتمل البيت على مسائل من التتمه الاولى قال بعد ان رفعتنا الى القصر عن الامية
 الكرابيسي نكاح حشره رجلان ثم اخبر احدهما بما عدا ان فلانا زوج فلانة باذن
 وليها ثم الان محمد هذا الشاهد بخبر السامعي ان يشهد على ذلك وفي قاضي خان مثله
 ثم ذكر جواز لا يعني بالتسامع على المهر عن محمد واثبات اصحابها الجواز لان المهر سمع للنكاح
 ولو قالوا سمعنا من الذي حضر والعقدان المهر كذا لا تقبل شهادتهم ابا قلت وفي
 العمادية وكذا بخبر الشهادة بالشهرة والتسامع في النكاح حتى لو راي رجلان يدخلا على
 امرأة وليسمع من الناس ان فلانة زوجة فلان وسعة ان يشهد انها زوجة وان لم يباين عقد
 النكاح ثم نقل عن فتاوى رشيد الدين شهادتي على النكاح فسا لها القاضي هل كنها
 حاضرين في العقد فقالوا لا تقبل شهادتهما لانه لا يحل لها الشهادة على النكاح بنا
 على التسامع او بنا على ان الشهود راوها يسكنان في موضع وقيل لا تقبل شهادتهما
 لانه لما قال لا لم يباين العقد بين القاضين انما يشهدان بنا على التسامع ولو شهدا
 وقال لا سمعنا لا تقبل مناه كما في كذا هذا ونقل عن فتاوى قاضي طبرستان افسر وقال لا
 سمعنا من قوم لا يتصور اجتماعهم على الكذب لا تقبل في النسب والنكاح وقيل يقبل
 ثم قال قلت وفي العدة اشارة الى ان الاصح القول على ما ياتيك من انما استقالي والمصنف
 رحمه الله تعالى اقتصر على هذه المسئلة فقط وقد ذكرها في العمادية ثمانية في الثامنة اخلافا
 وناسعة عزها الى ادب القاضي المضاف وقد رايت ذكرها هنا على وجه الاختصار
 تكملا للقائمة الاولى النسب وعزها الى شهادات المخطأ حتى لو سمع من الناس ان هذا
 فلان بن فلان بن فلان الفلاني وسعة ان يشهد به فان لم يباين الوكادة على فراشه في كنه
 وطريقه معرفته ان يسمع ذلك من جماعة لا يتصور تواطئهم على الكذب عند ابي حنيفة وعنده
 اذا اجتمع بذلك عدلان يكفي وذكر ان الفتوى على قولها الثانية مسئلة النكاح التي ذكرها

الشيا في
 كذا هذا

الشهاد
على الموت

المصنف **الثالثة** الشهادة على القضا حتى لو راى رجلا قفى رجل حتى من الحقوق ومع ذلك
من الناس انه قاضي هذه البلدة وسعد ان يشهد ان قاضي بلده قاضي فلان بكذا وان لم
يعاين تقليد الامام **الرابعة** الشهادة على الموت حتى اذا سمع من الناس ان فلانا مات او راى
صنعا به ما يصنع بالموت وسعة ان يشهد على موته وان لم يعاين ذلك وقال ابن سنان
عن محمد اذا خبرك واحد بالموت وسعد ان يشهد به واما في النسب فلا الا ان يشهد له
عندك عدلان وهذا عندهما وعند ابي حنيفة على ما يقع في القلب وروي بسري اليد
عنه انه لا يحل ان يشهد به حتى يسمع من العامة والجواب في القضا والمكاح نظير الجواب
في النسب فقد فرقوا جميعا بين الموت والاشياء الثلاثة فاكفوا خبر الواحد في الموت
دونها والفرق ان الموت قد يتيقن في موضع لا يكون فيه الا واحد فلو قلنا انه لا تتبع الشهادة
الا باخبار صاحب الحقوق ضاعت بخلاف الثلاثة لان العالم بكيفياتها بين جماعة من
المشايع من لم يفرق وجعل الاختلاف في موضع لا يكون موضع في اخبار العدل
الموتوق ولم يذكر في الثلاثة حتى لو كان فيها ايضا حل له ان يشهد ونقل عن فتاوى طبر
الذي يصح ان الموت بمنزلة المكاح وغيره لا يكفي فيه الواحد واذا ثبت في الثلاثة الشهادة
تجبر عدلين بشرط كونه بلفظ الشهادة ذكر الحضايف وشيخ الاسلام خواهر زاده وبه
اخذ الصدر الشهيد برهان الائمة والمثبت الشهادة بخبر الواحد لا لاجماع لا يستطاع لفظ
الشهادة واما عند القاضي فلا بد من لفظ الشهادة في الكل فان قالوا عند القاضي لم ينع
موته واما سمعنا من الناس ان لم يكن موته مشهورا قبل لا تقبل الشهادة بخلاف
لان السماع قد يكون على وجه لا يثبت به الشهد فان كان موته مشهورا يقبل وكذا ذكر
الحضايف وبعض المشايخ قال لا تقبل وبه اخذ الصدر الشهيد برهان الائمة وذكر القاضي
طبري ان الاشياء والشهادة عدلين او رجل واما تبين بلفظ الشهادة بدون استنشاء
ويقع في قلبه ان الامر كذلك وفي المحيط قال لا اخبرنا بذلك من شهد موته ممن يوثق به
جازت شهادتهما وفي العدة ايضا انه الاصح وقال وهذا فصل اختلف فيه المشايخ كما اذا
راى عينا في يد انسان يتصرف فيه تصرف الملاك حل له ان يشهد له بالملك وكذا قال
رايه في يد يتصرف فيه تصرف الملاك لا تقبل شهادته كذا هذا اقال وقد عثرنا على الرواية
في الاقضية انه يجوز ان يقبل ونقل عن المنقبي لو قال الشهود مات با فريضة ولم يات بها
تقبل وكذلك اذا قال لا دفناه وشهدنا جنازته تقبل لانه تكون شهادة على الموت فاذا لم
يعاينه الا واحد قالوا يخبر به لاحد مثله فهل ان يشهد معه فيقتضي شهادتهما قالوا لا ورواية
لها في السيد الكبار شرط ان لا يكون الجرح بينهما بان لا يكون وارثا ولا موصي له ونقل عن فتاوى
رشيد الدين انه يجوز اذا سمع من محدود في قذف او النسوان او العبيد ان كان الصدق

ولا حاجة

ولا حاجة قال ولا يجوز بالسماع من الصبيان الا اذا كان من كلامه معصية في
فتاواه ايضا ورايت خط الاستاذ انه يجوز على الموت بالسماع اذا كان الرجل معويا
مشهورا بان كان عالما او من الحال اما اذا كان تاجرا او من هو مثله لا يجوز الشهادة
على موته الا بالمعاينة هكذا ذكر رشيد الدين ولا يظفر بهذه الرواية في خبر من الكتب
في غير فتاواه **الخامسة** وعذاها الى المحيط الشهادة على الدخول مقبولة لانه تعلق
احكام معروفه من النسب والمير والعدة والاحصان **السادسة** الشهادة على المير
وقدمت وظاهر كلامه ترجيح قبولها **السابعة** الشهادة على الوقف ولا رواية
لها وقد اختلف المشايخ فيها فبعضهم قالوا تحل وبعضهم قالوا لا تحل على اصله دون
شرايطه واليه مال شمس الائمة السخسي وهو الاصح لان اصله يشهد بخلاف شرايطه
وفي التقييس المزيدي انه المأخوذ وفي لاجين انه المختار وان ظهير الدين المرغيناني
كان يقول لا بد من بيان الجهة بان يشهد وانه وقف على المسجد والمقبرة وما اشبه ذلك
حتى لو لم يذكره ذلك لا تقبل شهادتهم ومعنى قول المشايخ لا تقبل على شرايطه اي بعد ما
يبيحوا الجهة وقالوا على كذا لا ينبغي هو ان يشهد وانه يحد من غلة فيصرف الى كذا انما
كذا لا تقبل شهادتهم **الثامنة** الشهادة على الولاء لا تحل عند ابي حنيفة رضي الله عنه
ما لم يعاين عتاق المولي وهو قول ابي يوسف الاول وعلى قوله الاخر حل وقول محمد
مضطرب **التاسعة** الشهادة على العتق قالوا لا تحل عندنا خلافا للشافعي ونقل
عن شمس الائمة الحلواني انها تختلف فيها كالشهادة على الولاء **العاشر** الشهادة على الاملاك
لا يجوز عندنا الا في فصل واحد ذكر الحضايف في ادب القاضي للصدر الشهيد حسان بن
وان عاين الملك دون المالك بان عاين ملكا محدودا ينسب الي فلان بن فلان
وهو لم يعاينه بوجهه لا يعرفه بنفسه اقباس فيه ان لا تحل والاستحسان تحل لان النسب
مما يثبت بالسماع والشهد فيصير المالك معروفا بالسماع والملك معروف بقرينة الجرح
لكن انما تقبل الشهادة على الملك في الموضع الذي تقبل اذ لم يفسر الشاهد ما اذا فسر فلا
قال واذا شهد من ادرك الملك ولم يعاين المالك والمالك امرأة لا يراها الرجال ولا
تخرج فان كان ذلك مشهورا عند العامة والناس فالشهادة على ذلك جائز بريد به اذا
عاين الملك ووقع في قلبه ان الامر كما استمر لان هذا يصون من عاين الملك ولم يعاين المالك
الذي امرت اليه في صدر البيت يريد ان يقع بالسماع في الاملاك في صوة واحدة هذا لما صلا
ولخصه فظهر لي ان انظر في ابيات التكميل القائلين جعل مكان النصف الثاني من بيت المصنف
وهو وبالله التوفيق وقد جوزوها في المكاح بسمعة وانه يبين اذوت وتقبل اظهره
كذا انسب ثم الطریق سماعه من الجمع ما كذب لهم بتصوره

الشهاد
على الرضوخ

الشهاد
على المهر

الشهاد
على الوقف

الشهاد
على الولاء

الشهاد
على العتق

الشهاد
على الاملاك

قال في نزهة اهل العلم

واقترابا قال لا بعد ليركتني . قضا وفي موت كني العدل خبره .
 وقيل لكل والمصحات ذ . كامة والاحبار فيه موثره .
 وفي غير فالشرط لفظ شهادة . به اخذ الصدر الشهيد المصدق .
 وان اطلقا سمعا ونفى غيبة . تزداد اما الميت لم يك يشهد .
 واطلق بعض ردها ثم صحها . قبولا اذا قال الموت محبو .
 وبعض نقاها بالسما لموت من غدا غير مشهور ولا بد ينظر .
 وقد جوزوها في الدحول ورجحها جواز المهر في الوقف يذكرو .
 خلاف شيوخ والصحيح جوازها على الاصل دون الشرط فيما جرد .
 وجوزها الثاني اخيرا على الاول . وفي العلق بعض قال والبعض ينكر .
 وفي الملك محمد وداويغري لما لك . ولم يدع غيبا اذا الامر اشهد .
 ويعزى الى الخفاف في ذجوازها . ومن دائن والخضم حي وموسر .
 فغير يقينا لشاهدي التسامع ان بينا ان شهادتهما بالتسامع ردت اي الشهادة وحي
 يقبل ايضا لها و قول اظهر اشارة الى ان تصح القبول وضميرهما مع لن يشهد وضمير اقوا
 المشايخ وضمير قال لا لابي يوسف ومحمد والمراد بكل كل المسائل المتقدمة والاشارة
 بذ الى الموت كما في انه لا بد من اخبار عدلين وضمير فيه الموت وضمير غيبة الموت و
 الشهادة وضمير قال للشهادة والله اعلم الثانية كانت في الغيبة بعد ان رقت ليم اليه
 البخاري والقاضي البدع تقبل شهادة المدعيون لرب الدين وفي المحيطة ولا تقبل شهادة
 رب الدين لربونه اذا كان مفلسا وشمس لا يمتد الحلواني ووالصاحب المحيطة قال لا تقبل
 وافه كان مفلسا وفي شرح الجامع للعقابي لا تقبل بعد الموت لعلق حقه بالتركه وكذا
 الموصي له بالفمرسلة او شي بعينه لانه يزداد به محل الوصية او سلامة عينه ثم ردت لقاضي
 خان وقال انه يجوز شهادة المحي دون الميت هذا اما في الغيبة وقد ذكر في موضع اخر بعد
 ان رقت لربها صاحب المحيطة ادعي الكفيل عليها الكفالة فانكرت تقبل شهادة البايع بكفالتها
 لرب الدين اذا شهد لربيه وحاصله القبول اذا كان موسرا والقولان في الفليس عدم القبول
 بعد الموت قول واحد لعلق حقه بالتركه كما لموصي له لكن رايت في جامع الفتوي المحيطة
 الدين البزازي تقبل الجواز عما اذا شهد بما سوي جنس حقه وهذا لا استعار للنظم
 به كما لا استعار له باختلاف في صون الفليس بل مفهومه عدم القبول في عدم الحياة
 واليسار والله اعلم **ويعقوب لم يقبل شهادة شهادته من يدعي وهو يقدر**
على الشئ او يلقى سواها واكله لما انحصا جاز وهو شهد
 قال اشتمل البينان على مسائل اربع من قاضي خان ثلثان من منطوقه وثلاثان من

مفهومه

مفهومه **الاول** عن ابي يوسف انه لا تقبل شهادة الشاهد اذا ركب المدعي لاداء
 وهو يقدر على المشي الى عند القاضي او لقي دابة غير التي للمدعي ركبها الى عند القاضي
 باجرة او بغير **الثانية** مفهومه ذلك انه اذا كان لا يقدر على المشي لاداء ولا يلقى
 دابة غير التي للمدعي جاز له ركوب دابة المدعي ولا يقدر ذلك في قبول شهادته **الثالثة**
 لو اكل طعاما للمدعي غريبا له قال فيها اختلاف والاشهر القبول وجواز اكل **الرابعة**
 لو هباه لا يجوز اكله ولو اكل لا تقبل شهادته ثم ادعى ان هذا اكله ذكرو قاضي خان عرجا
 ودلالة ثم ذكر عيان قاضي خان واقصرت فيها منها على ما يتعلق بالنظم قال وان الشاهد
 سخط لا يقدر على المشي ولا يمكنه الحصول لاداء الشهادة الا راجا وليس عنده دابة
 ولا ما يستلزم به فبعت المشهد له دابة فركبها لا تقبل شهادته في قول ابي يوسف
 رحمه الله تعالى **قلت** ومفهوم ما قدمه المصنف عن ابي يوسف بخالفه لانه يقدر جواز
 الركوب في هذه الصور وانه لا يقدر في شهادته لكن رايت في مختصر المحيط الجازي
 اخرج الشهود الى ضيعة اشتراها فاستاجر لهم دابة ليروكبوها ان لم يكن لهم
 قوت المشي ولا طاقة الكرا تقبل شهادتهم والا فلا والله اعلم قال فان اكل طعاما للمشهد
 لا ترد شهادته وقال الفقيه ابو الليث رحمه الله الجواب في الركوب ما قال اما في الطعام
 ان لم يكن المشهد هيا طعاما بل كان عند طعام فقدمه اليهم والكل لا ترد شهادتهم وان
 هيا لهم طعاما فاكلوا لا تقبل شهادتهم هذا اذا فعل ذلك لاداء الشهادة فان لم يكن ذلك
 لكنه جمع الناس للاستشهاد وتهيأ لهم طعاما وبعت لهم دابة واخرجهم من المصروف لركوب
 واكلوا طعاما مختلفا فيه قال ابو يوسف رحمه الله تعالى في الركوب لا تقبل شهادتهم
 بعد ذلك وتقبل في اكل الطعام وقال محمد لا تقبل فيها والفتوي على قول ابي يوسف
 بجري العادة به سيماني الانكية ونحو السكر والدرهم ولو كان قادرا في الشهادة لما فعلوا
 هذا المحقق في التخيير **ولا يؤذي دون غدر فردة ومن ظن ردا فتوى في التوكيد**
 اشتمل البيت على مسلتين **الاولى** منها عذرها المصنف الى الغيبة الشاهد بخبر شهادته
 هل تقبل ام لا اجاب المشايخ في شهود شهدوا بالحكمة المعظمة بعد ما اخروا شهادتهم
 خمسة ايام من غير عذر ان كانوا عالمين بانها بعد سنان عيسى المار واج علا
 الحكمي والخطيب الانا طر كمال الائمة الساعى ثم رقت للقاضي عبد الحيتار وشر في الائمة وركن
 الائمة الساعى وذكره في قال وكثير من المشايخ اجابوا ذلك في جنس هذه او ان كان
 قاضيهم بعد رقت تقبل ثم نقل عن شرح الزبائذ ات نحو وعلمه بانهم لما سكتوا فصدقوا
 القاسق لا تقبل ثم رقت لليم الائمة ثم قال القريب بعض الورثة باعناق المورث جاريته وانكر البعض
 ثم شهد شهود ان المتوفى اعتقها فاجبر الشهادة لا يكون طعاما ان كان له ذراواتا ويل قال

مطلق
 شق قول السواد
 وعدم قبولها
 في الاكل والركوب

في تاجر شهادته

ادخل حراما

استاذنا رحمه الله فلهذا اشار الى ان المأخوذ كان لا عذر ولا تأويل لا يقبل في
عق الحامية كالطلاق وانه حسن لكونه شهادة في باب الفروج في الموضوعين ثم نقل
عنه انه كان شاهدا لا عتاق واحدا ويعلم انه لا يثبت الي قوله لا تنقطع عدالة
بالمأخوذ اما لو علم ان القاضي يحول بينها باخباره فيسقط بالتأخير اذ في حل امارة
فقال خالفني ويحك فقال عزك الوكيل قبل الخلع وعلومه واقام بينه ونفي
القاضي بالحل فذهبنا بعد ما كان عيش الا زواج فشهد جماعة ان الزوج اقعدنا
منذ كانا بها محرمة عليه بالثلاث وهم عاكفون في تلك المدة بما جري من الدعوي
والانكار والخصومة واخروا شهادتهم فكتب برهان الائمة التركا في لا يقبل وكتب في
تلك الفتوي بعينها بخلافه فصح تقبل لعدم ثبوت شهادتهم باظهار الحرمة لانكارها
الحل قال استاذنا وهذا حسن ثم رقم الفتاوي في بعض نسخ الائمة الخلق اني وقال تخفى
القاضي اني الشاهد فاحضره للشهادة فشهد فان كان امتناعه من غير تأويل يكون حراما
وفي البرازية اذا طلب منه في الشاهد لاداء الشهادة فاحضر بلا عذر ظاهر ثم ادى لا يقبل
والي ذلك اشار الظم فزده يعني رد شهادته ولا يقبل بعد ذلك قول هذا وما قبله
غير مقيد بمسائل الحرمة في الزوج وقد حكمي شيخنا في فتح القدير عن شيخ الاسلام
في صورة الاطلاق اذا تأخر لغير عذر ظاهر ثم ادى لا يقبل لتمكن المشبهة وقد يكون لا يقبل
الاجرة ولا يخفى ان هذا التعليل يفيد الشمول وعلمه شيخنا بان الوجه ان يقبل وعمل
على العذر الشرعي وعندي ان الوجه كما قال شيخ الاسلام سيما وقد فسد الزمان وعلم
من حال اليهود والتوقف يقتضى التقوى والله اعلم وهذا مطلق عن مسائل الزوج
والظاهر ان هذا مطرد في كل حرمة لا يتوجه فيها تاويل **الثانية** قال في الفتوي الكبرى
للمأخوذ ما قلنا من النوازل ولو كان الشاهد يعلم ان الحاكم لا يقبل شهادته بان لم يكن معروفا
بالعدالة عند القاضي لسمعته ان يمتنع عن الشهادة صونا لرض نفسه وفي فتاوي قاضي خان
وعندي انه انما يلزم الشاهد الحضور لاداء الشهادة اذا دعي اليه فاض تقبل شهادته ولو لم
يحضر ولم يشهد يضيع حق المدعي فاما اذا دعي لاداء الشهادة الى قاض ولا يعرف بالعدالة
ولا يقضي لشهادته او لم يكن القاضي عدلا لا يلزمه ان يحضر وكذا اذا كان المدعي يهود
عدول سواء يقبل القاضي شهادتهم لا يلزمه ان يحضر لاداء الشهادة لان امتناعه في عدم الحضور
لا يبطل حق المدعي فان كانت شهادته اسرع قبول من شهادة غيره لا يسمع عن الحضور اللهم
ومن ليس يذري حذ ما الطالب اذ عني **بدون كتابه** فالشهادة **تهدر**
مسئلة البين من الغيبة قال بعد ان رقم الفتاوي في بعض نسخ الائمة الكراميس الشاهد
يصف حده والله في حين ينظر في الصك فاذ لم ينظر لا يقدر على وجهه لا تقبل شهادته اذا

شاهد
بغير
خبر
شخصي

كان

كان ينقله ويحفظه عن النظر فاما اذا كان يستعين به نوع استعانة كقاري القراء
من المصنف لا بأس به قلت نقل في البرازية عن النوازل ان اليهود اذا لم يعرفوا الحد
وسألوا النفاذ وفسروا عند الحاكم انتهى فما طنك بالقرارة من المكتوب والله اعلم
وفي اجرة المكتوب في الالف خمسة ومائة واثم **فالسب ومائة كثر**
لعشرة الالف مائة ودرهم **لاف وبعض في المسئلة ينظر**
مسئلة البين من الغيبة بعد ان رقم المحيط اذا اراد القاضي كتب المحاضر والاحكام
بنفسه وان ياخذ عن ذلك اجرا فله ذلك قلت ونقل في العادة عن مجموع النوازل
عن شيخ الاسلام ابي الحسن عطاء بن حمزة السعدي تعليل الاخذ بان المكتوب لو اجب عليه
واما الواجب عليه القضاء وايضا الحق الي المسئلة قال وانما ياخذ بقدر ما يجوز اخذ
لغيره ثم قال قلت ولما يرد في بولي اجرة الصكاكين مقدار معين سوى ما روي عن علي
السعدي وبعض المتقدمين مع انه غير مفهوم المعنى وهو ان الوثيقة اقل من المال ان
لحقه من المسئلة مثل ما يلحقه بوثيقة الالف فيها خمسة دراهم وان كانت ضعفه فضعف
وان كانت نصفه فنصفه وفي الزيادة والنقصان على اعتبار ذلك وفي العمدة
هذه التقديرات عذاها الى السيد الامام ابي نجاش رحمه الله تعالى وانه قال كان
مروي عن ابي حنيفة رحمه الله وبعض مشايخنا المتقدمين قال قلت هذه التقديرات غير
مفهومة المراد لان مسئلة الكنية لا تختلف بقلة المال وكثرة ولا شك ان مسئلة
درهم دون مسئلة كنية ثمانية وعشرين درهما الا ان يربطه الاجناس في العروش المختلفة
بصانها وقيمها قال المصنف وقد حكمي هذا في شرحه للقدوري وروى غير من روى له
في الغيبة وقال انه مروي عن ابي حنيفة ثم روى بعضهم وقال قد يختلف باختلاف
الزمان والخط والمسئلة والسعة ثم قال قلت الاصح انه يقدر بقدر المسئلة وقد يزيد
بقدر مسئلة الوثيقة في اجناس مختلفة بما يعل على مسئلة الغالف في النقود ونحوها قلت
وفي العادة عن الملقط وما قبل في كل الف خمسة دراهم لا نقول به ولا يليق ذلك
بقعة اصحابنا رحمهم الله واي مسئلة للكاتب في كنف الثمن وانما له اجر مثله بقدر
مسئلته ويقدر على في صنفه كما يستاجر المحاك والقاس باجر كثير في مسئلة
قليله وفي شرح الترتابي وفي المنصا ب يجب بقدر العناء والعيب وهذا الشئ قول
اصحابنا فيه بباب السجلات والصحيح انه يرجع في الاجرة الي مقدار طول الكتاب وقصوره
وسهولة والله اعلم **شهادة او لا والقضاء يحكمهم** **عليهم اجرا ولا يعقوب** **ينكر**
مسئلة البين من الغيبة وقاضي خان قال رجل شهد على اخيه بخور شهادته
على شهادة ابيه وقالت الحسن بن زياد شهدنا القاضي رجل على رجل ان باها

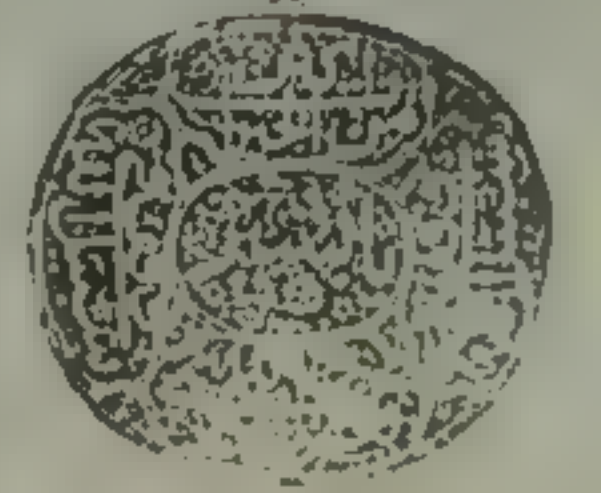
لا يقبل

المأخوذ
الاجرة
خذ احد القاضين

بما اذا كان يبلغ الف فغيرها
خمس دراهم وفي الغيبة
دراهم الى عشرة آلاف فغيرها
خمس دراهم وفي الغيبة
في كل الف درهم وان كانت
الوثيقة صح

اجرة الكاتب
على القضاة

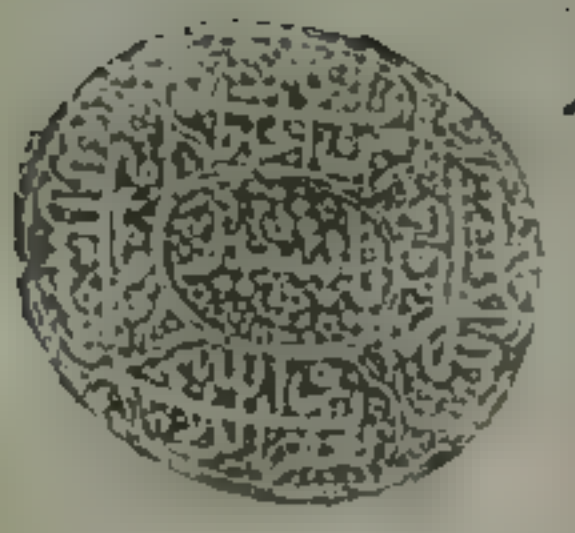
فرض هذا على هذا المقتبل شاهدتها عند أبي حنيفة رضي الله عنه على قضائيهما قال وفيها
 قول آخر ان تقبل مطلقا وفي رواية ابن سماعة عن محمد قال وبه نأخذ ثم ذكر في موضع آخر
 ان فيها روايتين والصحيح هو الجواز ولذلك قدمه في النظم في قوله اخرو في البرازيل
 عن المتقي عدم القبول قال والمأخوذ ان الاب لو كان قاضيا يوم شهد الابن على
 ذلك تقبل وهذا قول مفصل لم يتعرض له النظم لكن قال في باب الشهادة على الشاهد
 شهادة الابن على شهادة الاب جائز وعلى قضائه لا في رواية والصحيح الجواز وفي
 الظاهر عن أبي يوسف لا يجوز قول واحد او اليه اشار بقوله ويعقب بكلامه والله اعلم
ولا قدح قالوا بالعداوة مطلقا وقد قيل في الدنيا بها ثمان
 مسئلة البيت من الفينة قال بعد ان رقم لبرهان صاحب المحيط من القم بامرأة رجل
 حتى اخذ منه النخلة ما لا بعد السبب ثم شهد زوج المرأة مع اخيه على ذلك الرجل
 لا تقبل ثم رقم للقاضي عبد الجبار وعين الائمة الكواكبي وقال رجل خاصم رجلا
 فضربه ثم شهد الضارب على المضراب لا يتم في شهادته ما لم يظهر منه ما يصير به
 شرعا ثم رقم للمحيط وقال لا يجوز شهادة رجل على رجل بينهما عداوة في شيء من امور
 الدنيا وان كان بسبب من امر الدين تقبل قال استاذنا رحمه الله وجواب عن الائمة
 يشترط ان انفس العداوة بسبب الدنيا لا تمنع قبول الشهادة ما لم يقتض بسببها اي
 يجب تلك منفعة او يمنع عن مضرة وهو الصحيح وعليه الاعتماد وما في المحيط والواقعا
 اختيار المتأخرين اما الرواية المنصوصة فتخالفها وفي كثير من الروايات شهادة العدو على
 عدوه تقبل وقال الشافعي لا تقبل لنا ان العداوة ان كانت فادحة في الشهادة وجب
 ان تكون فادحة في حق الكل والاقبل وهكذا اطلق في خزانة الفقهاء وذكر في شرح القبية
 ومما لم استثن على مذهبنا شافعي لا تقبل شهادة العدو على عدوه لانه منهم وقال ابو حنيفة
 رحمه الله تقبل اذا كان عدلا قال استاذنا وهو الصحيح وعليه الاعتماد وفي المبسوط اذا
 كانت العداوة بينهما بسبب شيء من امر الدين فشهادة بعضهم على بعض تقبل لخلوها عن لغة
 الكذب فان من يعادي غير المجاورة حذر الدين يمنع من الشهادة بالازور وان كان يعادي
 بسبب شيء من امر الدنيا فهذا اوجب فسقه فلا تقبل شهادته اذا ظهر ذلك منه انتهى وقد ظهر
 من كلامه والقينة ان العداوة تقبل لعنق فلا فرق في عدم قبول شهادته على عدوه وعلى
 غير لكونه قاسقا والبرازي جزم بعدم القبول اذا كانت العداوة في امر الدنيا ولم يحل
 خلافا ولا استعربه ولعله اخذ بقول المتأخرين والله اعلم ثم ان المصنف فرغ على ما تقدم
 مسئلة قضى القاضي شهادة العدو على عدوه فقال ان كانت العلة للعنق صحيح وان كانت
 معني اقوي لا تصح في حق العدو دون غيره قال وقد يتوهم بعض المتفقه من الشهود ان من خا



شخصا

شخصا في حق او ادعى عليه يصير عدوه فيشهدون بينهما بالعداوة وليس كذلك وانما
 ثبت بنحو القذف وقتل الولي والجرح نعم الخاصة تمنع الشهادة فيما وقعت فيه خاصة
 كشهادة الوكيل فيما وكل فيه والوصي والشريك وقد ذكر المصنف هنا مسئلة قضى
 القاضي على عدوه وانه لم ير لها منصوصة عندنا قال وينبغي ان يفصل فيما بين ما كان
 بشهادة العدو ومحضر من الناس فيجوز في الثاني دون الاول قلت بل ينبغي القول بالثبوت
 مطلقا اذا كان القاضي عدلا والله اعلم ثم نقل عن الرازي عن الماوردي جواز القضا
 على العدو ولا الشهادة عليه فافتقرنا بظهور اسباب الحكم وحقا اسباب الشهادة والله اعلم
وتقبل عدل واحد في تقوم وجرح وتعديل واثر في يقدر
وترجمه والسلم هل هو جند وان فلا سبه الا رساله والقبيل يظهر
وصوم على ما مر او عند علة وتوب اذا الشاهد في تحريم
 اشتمل الايات على احدى عشر مسئلة يقبل فيها قول العدل الواحد الاول في التو
 لو انك شخص لشخصي وادعى ان قيمته مبلغا فانك المدي عليه ان يكون ذلك القدر
 يكفي في اثبات قيمته قول العدل الواحد **الثانية** **والثالثة** الجرح والتعديل
 يقبل فيها قول عدل واحد وهذا في تركية السرق قال محمد لا بد من اثنين **الرابعة**
 تقدير ارض المتلف **الخامسة** المترجم العدل عن لا يعرف للقاضي لغته من الاختصاص
 وقال محمد لا يكفي فيه باقل من اثنين **السادسة** ادعى المسلم اليه جوده المدفوع
 وانك المسلم او عكسه يكفي فيه قول العدل الواحد **السابعة** اذا اخبر القاضي عدل
 بافلا من الجبوس بعد مضى المدعى اطلقة مكنتها به **الثامنة** الرسالة من القاضي الى
التاسعة يكفي قول واحد في اثبات الغيب الذي يختلف فيه البائع والمشتري
العاشر الصور بروية الهلال رمضان وقوله على ما مر يعني في كتاب الصوم من
 رواية الحسن انه يقبل العدل الواحد في صوم بلا علة او على ظاهر المذهب من قوله
 عند وجود علة من عيم او عيار ونحو **الحادية عشر** اذا شهد عدل عند رجلين على من
 رجل وسعها ان يشهدا على موته وقال ان صاحب الفوائد نظم منها تسعة ولم يعرفها
 في الشرح وراي هو في الكافي مسئلة تركية والرسالة والترجمة وفي خزانة ابي الليث
 زيادة هلال رمضان والافلاس ومسئلة الشهادة على الموت والمسائل المذكورة في
 الكتب والله اعلم وفي غير هذه **الفصل في شهادته** **وعمل جميع الناس قالوا الحمد**
 اشتمل البيت على قاعدة يستفاد منها صوة وهي ان الاصل في الناس الحرية الا في
 الصور الاربعة المذكورة في النظم وهي في اختلاف الفقهاء للظن واي قال صاحبنا **الثانية**
 احراز الاية اربعة الشهادة والقصاص والحدود والعقل وبينه في المبسوط بقوله

بعله او بين ما كان



مطل
 اذا اخبر القاضي عدل بالامر المحسوس
 بعد مضى المدعى

في الشهادة ان الشهود عليه اذا قال هما عبدان لا تقبل شهادتهما حتى يعلم انهما حران
وفي الحدود اذا قذف انسانا ثم زعم ان المذنب عبد لا يجد القاذف حتى يثبت المذنب
حريته بالحجة **قلت** وفي العارية وكذا لو قال القاذف اني عبد وعلى جد العبد
صدق ويجوز ان يقيم المذنب بينة انه حر انتهى **قالت** وفي القصاص اذا
قطع يد انسان ثم زعم ان المذنب عليه عبد لا يقضي بالقصاص حتى يثبت حريته بالحجة
والعقل اذا قتل انسانا خطا وزعمت المأذنة انه عبد لا يقضي عليهم حتى تقوم البينة
على حريته وفي فتاوي قاضي خان ان القاضي اذا عزل الشهود بالحرية لا يلتفت الى الطعن
قالت ولو قال الشهود للقاضي سل عنا لا تقبل ذلك منهم فان سال فاجاب بالحرية قبل
شهادتهم جاز ولا يستحب ان يقبل ذلك من الشهود الا بينة قات وكذا لو قال الشهود
عليه ما محمد ودان في قذف او شريكان فيما شهدا لم يقبله الا بينة انتهى **ملخصا**
والله اعلم ولو شهد الاولاد تطليق امهم اذا انكرت صحت والا فتنكر
مسئلة البينة من الجامع الكبير في شرحه المسمى بالتحريرات قال محمد بن الحسن اذا شهد
الاثنان على ابيهما بطلاق امهما والاب لم يجد فان كانت امه تدعي في الشهادة باطله وان
كانت محمد في كونه لا يمان كان تدعي فمهم يشهدون لها لانهم يصدقون او يعيدون البضع
ملكها فيتخرج طاب النفع لها وهو عود ملك البضع وان كانت محمد فمهم يشهدون على ابيهم
بزوال ملك النكاح وعلى امهم بتكذيبهم اياها فيبطلون عليها ما استحققت من الحق
من قسم ونفقة ويحصل لها من منفعة عود بضعها الى ملكها منفعة محمودة بسقوطها
فلا يمنع قبول الشهادة وهذا على ما عرف من ان ما يتروك بين النفع والضرر يجعل ضارفا
الي والطلاق وان كان حقا لله تعالى فوجود دعوي لا مرد عنها سواء فوضيحت
حتي فبا عتبار يشترط الدعوي ثم يبيح بعض الخبير في الله سبحانه وتعالى علم
وفي غيبها بالمال باصاح مئله وبلوغها ما قررت ونقدور
مسئلة البينة ايضا من الجامع الكبير في التحريرات جارية شهد بانها لها وما حران
ان مولاهما اعتقا على الف درهم والمولى محمد فان كانت الجارية تدعي لا تقبل شهادتها
لانها يشهد ان لا مالها بملك رقبته وان كانت محمد تقبل لانها شهد على امها بالمال
وما فيه من المنفعة محمودة مشوبة بالضرر فتقبل لان الشهادة على عتق لامة تقبل من
عبد دعوي واذا قبلت حكم بعتها وجوب المال عليها ولو كانا ابني المولى وهويدي في ذلك
لا تقبل وتعتق هي باقران بغير شيء وان محمد تقبل ويحكم بها ولو كان غلاما وشهدا بها
فان ادعي كما مروا ان محمد فعند الامام لا تقبل ايضا لان دعوي العبد شرط القبول على
عنده وعندهما تقبل وفي شهادته ابيه اعني المولى لا تقبل مع دعواه ومع محوده

ودعوي الغلام تقبل ويقضي لها ولو انكر المولى والغلام لم تجز شهادتهما في قوله خلافا لما انتهى
ملخصا والله اعلم **وان خالف القاضي اعتقاد شهوده بما شهدوا فالحق ان يتودر**
التودر لغة قال في القاموس تودر في الامر تورط وهذا بنا في ما اراد المصنف
كما لا يخفى وقالت قبله ودرماله اسرف فيه فتودر فلو قال مكان قوله فالحق ان يتودر
فالتدرك اولى مسطر لكان احسن واقر بالي لفظ المنقول ومسئلة البينة من الروضة للثاني
في الطرسوسي فان استنع الشاهد من ادا الشهادة وهذا ليهود كثيرين يخشون
الي ذلك لا اثم عليه فان كان القاضي يقضي بتلك الشهادة بخلاف مذهب الشاهد
لم اربه باسنا وان لا يشهد به اولى قال المصنف والذي يظفر في هذه المسئلة ان الشاهد
ان اذت الى اطلاق نفسه ولا يعتقد الشاهد صحة الحكم بلا ائلافة ينبغي له ان لا يودر
كما لو كانت بكرا انسانا ثم تاب طلب منه الادا عند من لا تقبل توبته او يادار موب
في مرض الموت وطلب منه الادا عند من يري صحة انتهى ملخصا والذي يظهر لي ان هذا
ما يقوي فيه المصنف اذ ظاهرا هو كلام المشايخ ان هذا سبيله في كل ما اعتقد خلافه
والله اعلم وريته خذوا بالشهادة استندت فتقبل لا السلطان ومن يور
اي من يورده السلطان ويجوز ان يكون مبنيا للمجهول والبيت مستقل على مسلتين
القضية **الاولى** قال بعد ان رقم ليرها ان من صاحب المخطط الاصل في الشهادة بان
كانت امرأة محمد بن بجوزا شهادتها على شهادتها والمرأة التي تخرج من البيت لقضاها جاز
وللمام تكون محدودة بشرط ان لا تحاطط الرجال **الثانية** قال وقال الصدر حسام الدين
يجوز الشهادة على الشهادة من الامير السلطان اذا كانا في البلد انتهى **قلت** ورايت منسوبها
الي الاجناس انما يجوز وان كان شاهدا الاصل في المصر من غير مرضه فكيف لا يجوز في
السلطان والمأمير ولعل هذا اخذ بقول محمد بن الله تعالى قال في البرازية لا يجوز الشهادة
يكون الاصل في مسافة القضا مرض على وجه لا يمكن حضور المجلس عن الثاني ان الاصل لو كان
في مكان لو عد الى المجلس لا يمكن ان يثبت في قبوله يجوز وعن محمد بن طلقا بنا على مذهب من
جوز التوكيل بالارضي الخصم ذكر في الاضية وكذا ذكر الحسيني قالوا وهذا غير ظاهر ولا يقضي به الله
اعلم وصحت باربصا **لال وهم فقير** ولهم بدخلوا كالجارية **البيت** يذكر
وخارت على وقف لمدرسة محمد وفي مكسب لا شاة قد قبل اظهر
الصحيح في صحت وجازت للشهادة وهم للشهود وبهم لللال ولم يدخلوا للشهود وفي
حسن مسائل من خزانة المجلد والمخطط وقاضي خان **الاولى** قال في الخزانة لو اوصى ثلثة
لفقد ابني تميم وهما من تميم فقبلت لكن لا يعطيان شيئا اما لو شهد الله اوصى ثلثة
لفقد اصل بينه وهما من اصل بينه لم تقبل شهادتهما اصلا ولو كانا غنيين قبلت لانهما

ل
لو قسم ما اوصى به في بعض بني تميم دون بعض جازت وبمثلها في فقرا اهل بيته لم يخرج الا خلا
بعضهم وهي المسئلة الثانية المشار اليها بقوله لا فان النبي راجع الى القول المعبر عنه بالحق
لا الى الدخول فقط اقول في هذا الكلام اشكال لا بد من التعرض اليه وازالة هو انه
تقدم في اول كتاب الوقف عن الخلفاء وغيره ان الال والجنس واهل البيت سواء في
النظم المولف هذا ما يشعر بخلاف ذلك لانه اراد بالال سائر بني تميم مثلا واهل البيت
غيره وكذلك هو وارد ايضا على كلام الخزانة لانه لا فرق بين اهل البيت وبين تميم والحق
انه يحمل على اهل البيت هنا على غير اهل البيت فيكون المراد به من يقول في بيته وبنو علي
ولا يدخل فيه غيرهم وان كان بينهما قرابة وهذا احسنه صاحب الحيط لكنه انما ذكر هذا فيما
اذ لم يكن بيت نسب والله اعلم ثم ان البيت محل بامرا اخر لا بد منه وهو وصفه للفقير في
الال لانه تقدم انما ان الوصية لبي تميم اذا كان لا يحصلون لا يجوز اذ لم يذكر الفقرا
او وصفا يدل على الفقر ثم ارجع الحكم ايضا يشكك بما نقله البرازي عن الاجناس ان
الشهادة على الوصية للفقراء واهل بيت الشاهد فقرا لا تقتل مطلقا ومقتضى ما نقل
من التعليق القول على انه عن الاجناس في فقرا بني تميم مثل ما تقدم ولعل المسئلة فيها
اختلاف المشايخ والله اعلم **المسئلة الثالثة** قال في الحيط عن محمد اوصي لفقرا
جيرانه فشهد على ذلك فقيرا من جيرانه فشهدا بها جازية وذلك مفاد التبيين في
قوله كالجارية ذكر مسئلة اهل البيت و فرق بما تقدم لكن نقل ابو الليث عن محمد بن ابي
في مسئلة الجيران انه لو كان للشهود في جيرانه اولاد محتاجون ان الشهادة باطلة في جميع
الجيران وعلله بانها شهادة الاب بما يرجع اليه وله فاذا بطلت في حق اولادها بطلت في
حق الباقي لان الشهادة واحدة قال المصنف وهذا مخالف لما ذكره في الحيط عن محمد بن ابي
ينبغي ان تقع الشهادة لعدم دخول المخاطب في عموم خطبه الثانية ودخل الاولاد فتكون شهادة
لهم ثم اورد لزوم في اهل البيت واجاب بالفرق بين العيين كونهم محصورين وكذلك يجوز
تخصيص بعضهم اذ اوصت الوصية **قلت** لعله لم يسم بما تقدم له في كتاب الوقف عند قوله
وعم فقير الجار لال ما لك من انه لا يجوز في الوقف على فقرا جيرانه تخصيص بعضهم
لو خص ضمن الباقي فلا يستقيم له هذا الفرق ثم قال وجواب اخر ذكره قاضي خان
لو وقعت خصومة الوقف فشهد شاهدان انه صدقة موقوفة على فقرا جيرانه
والشاهدان من فقرا جيرانه جازت شهدا بها ولشاهد شاهدان في ضيعة انما
صدقة موقوفة على فقرا قرابة وهما من فقرا قرابة لا تقتل وقال القاضي في
بان القرابة لا تزول والجوار يزول فلم تكن شهادة الجار شهادة لنفسه قال فاذا كان
العلقة هي الزوال وعدمه فاهل بيت الشخص لا يزول عنهم الاسم لانهم اقارب الذين في عياله

ولكن هذا يشكك بمسئلة القبيلة فان الاسم عنهم لا يزول مع ان الشهادة مقبولة ولا
يخلو ان انتهى **قوله** التحقيق ان الوقف والوصية بينهما فرق فانه في الوصية يتعين ان
من الجيران للاستحقاق بخلاف الوقف قال الامام المحقق فان شهادة فقرا الجيران ليس
هم قوم مخصوصون الا ترى انه انما نظر الى فقرا الجيران يوم تقسم العلة فمن استكمل منهم
من جوار لم يكن له في العلة حق قال وكل منها دة لا تكون خاصة انما هي عامة
ويحكم الحاكم بالوقف فاذا اتا ملت هذا اظهر لك ما يزيل اشكالك وبوضح الفرق بان
الفارق في فقرا القبيلة هو عدم الاحصاء فلم يلزم من شهادتها الصنف اليها للعموم
فتبطل وحرما فلا تكون شهادة جرت نفعا مع ان الوصف لا يزول وفي مسئلة اهل البيت
لو سلم عدم زوال الوصف فالعلة الاحصاء فتبين كل واحد منهم فكانت الشهادة خاصة
جاة نفعا فلم تقبل واما الجار فانه يساويه في الاحصاء والعين والفارق تبدل
وهذا في الوقف ظاهر واما في الوصية فالاشكال باق على انه وقع للمضاف في اول
كلامه الذي نقلناه عنه لو شهدا انه وقف على جيرانه وهما من جيرانه فشهدا بها باطلة
لكن محله على ما اذا اقتصر على ذلك ولم يذكر انهما للفقراء بعد ذلك لان الجيران يمكن
انقدرا منهم فلا يتوهم معارضته لما قد مناه ولعل ما نقله ابو الليث رواية من زيادات
النوادر عن محمد بن محمد في البرازية ولو شهدوا انه اوصى لفقرا جيرانه وللشهود اولاد
محتاجون في جوار الوصي قال محمد لا تقبل في حق اولادهم وتقبل في حق الباقي **قلت** هذا
يقوى ما بحثه المصنف رحمه الله والله اعلم قال وفي الوقف على فقرا جيرانه على هذا
وذكره لال انه تقبل شهادة الجيران على الوقف انتهى ولا يخفى اشكال قوله والوقف على
فقرا جيرانه على هذا لما بيناه من الفرق بين الوقف والوصية على ان في المسئلة الثانية
ما يوضح الفرق ولما يمكن ان يقال في توجيه الفرق بين الروايتين عن محمد رحمه الله تعالى
انه في صورة ما اذا كانا من فقرا جيرانه يقبل قولهما لا يزيد شيئا فقبل شهدا بها لانهما
يملكان عدم قبول الوصية ورد بها بخلاف ما اذا كانا لهما اولاد محتاجون في الجوار لانه لا
يقبل قول الواحد الا باخذ اولادنا شيئا اذا كانا لهما لغيرين ويمكن ان يقال عليه وقوله الاولاد
لا تقبل شيئا وردتهم الوصية مقبول ايضا فاذا اقال ذلك ينبغي ان تقبل الشهادة ويمكن
الجواب بان ذلك ليس في يد الشاهد نفسه فلم يكن مقبولا والموضع لا يخلو عن الاشكال
والله سبحانه اعلم **الرابعة** من قاضي خان قال بعد ما تقدم من شهادة اهل المدرسة اذ شهدوا
بوقف المدرسة جازية وذكر في موضع اخر بعد ذكر مسئلة الجيران وكذا الوشهادته وقول
على فقرا مسجد كذا وهما من فقرا ذلك المسجد جازت شهدا بها وعلله في المحققان بان
هذه الشهادة لله تعالى قال في قاضي خان وكذا الوشهاد اهل المدرسة بوقف المدرسة

جازت سها دهم ونقل عنه المصنف انه قال في موضع اخر واما اصحاب المدرسة او الشهد
بالوقف على المدرسة قال بعضهم ان كان الشاهد يطلب لنفسه حقا من ذلك لا يقبل شهادته
وان كان لا يطلب يقبل وقالوا على مسئلة الشفعة فيما اذا كان للدارس شفعاء وانكر البائع
فشهد بعض الشفعاء ان كان لا يطلب الشفعة تقبل سها دهم ثم فرق اعني قاضي خان من قبل
نفسه بان حق الشفعة مما يحتمل الابطال فاذا قال ابطال شفعتي بخلاف الوقف على المدرسة
يستحق الوقف استحقا لا يبطال باطلاه فاذا قال ابطال حقى كان له ان يطلبه
بعد ذلك فكان شاهد نفسه فيجب ان لا يقبل واعتصره الطرسوسي بان الفقيه
من اهل المدرسة يمكنه عزل نفسه فلا يبقى له وظيفة اصلا ورده المصنف بما جاز
ان كلام القاضي استحق باجماع شرائط الوقف فيه فلا اعتبار بعزل نفسه كما لو وقف
على ابيه **اقول** لا يخفى ان هذا تخصيص بصور خاصة ويمكن تصوير المسئلة في
قوتها فقها منصفين بصفة كذا شهد مخصوصة بشاركم فيها غيرهم فهو لا ينعزل
المتبدل والغير ويخرج احدهم من الاستحقاق بعزله لنفسه لقوات وصف من
اوصاف الاستحقاق وهو كونه صاحب وظيفة في المدرسة فيكون وزان المسئلة
المسئلة على ما حمل عليه كلام قاضي خان مما يمكن فيه تصور ابطال حق المستحق لانه لو
تبدل احد وصفيه من الفقهاء فكونه من اصحاب المدرسة سقط حقه بوجهل يصرف اليه شي
والله اعلم **الخامسة** لو شهدوا بوقف مكتب او اولا دهم فيه في الظنية لا يقبل
قال المصنف وقيل الاظهر انها تقبل لان كون اولادهم في المكتب غير لازم فلا تكون
شهادتهم كشهادة اهل المدرسة وفي الظنية قيل وفي هذه المسائل كلها تقبل وهو
الصحيح انتهى **قلت** وفي البرازية عن الفتاوى انها في المكتب تقبل على الاصح وان كان
لهم فيه اولاد قال وكذا لو شهد بعض اهل المحلة المسجد بشي ان وقف المسجد ثم قال
وكذا شهادة الفقهاء على وقفية وقف على مدرسة كذا وهم اهل تلك المدرسة وكذا لو شهد
على وقف المسجد الجامع وكذا انبا السبيل اذا شهدوا انه وقف لابنا السبيل وقيل ان كان
الشاهد يطلب لنفسه حقا منه ذلك لا يقبل ولا يقبل في بعضهم ومنهم الامام الفضل
لا يقبل شهادة اهل المسجد وقال ابو بكر بن حامد تقبل وقال في صغير صدر الاسلام
قال سيدي في هذه المسائل تقبل على كل حال لان كون الفقيه في المدرسة والرجل في المحلة
والصبي في المكتب غير لازم بل ينقل والله اعلم **تفصيل** من هذا النمط مسئلة قضا القاضي
في وقف تحت نظره وهو مستحق فيه وقد تقدمت في كتاب القضاء والله اعلم
وخط السمسار به ولسا وف بمال لشخص بعد ما هو يقبل
قال المصنف وجازت الشهادة على خط السمسارية ومسئلة البيت ما قاله في خزانة

صراف كتب على نفسه بمال معلوم وخطه معلوم بين التجار واهل البلد ثم ما
فما غريمه يطلب من الورثة وعرض خط الميت بحيث عرف الناس خطه حكمه بذلك في
تركه ان ثبت انه خطه وقد جرت العادة بمثله بين الناس انتهى واستشكله الطرسوسي
ونقل استشكله عنه وعن والده بان الاصحاب نكروا ذلك على مالك رضي الله عنه فيقول
الشهادة على الخط وقالوا ان الخط يشبه الخط وهنا لم يعتبر وهذا وان وجهه لا ينعزل
وفرق المصنف بما حاصله انه لا يلزم من كتابة الشاهد خطه بقاء لاحتمال الرجوع
ولانه ما لم يوجد لا يكون الخط ملزم ما حي لم قال هو خطي ولا اشهد به لا يلزمه خلاف
الصراف لانه لو اعترف بالخط وانكر لا يقبل منه سيما والعادة وضع التجار اليوم
عند الصرافين بلا اشهاد بل يكتب بخطه والداراهم عند الصراف تحتفظ بهم فيما من
الترو ولا يبعد ان يضع الانسان خطه في داراهم عند الصرافين ولا من خلافه انتهى
وهذا الفرق فيه ما يقبل وما يرد لانه لو انكر الصراف كونه مشغول لامة او اليد بالكتب
به خطه لم يقبل منه سيما وقد جرت العادة بالكتابة قبل القبض على ما تقدم وقد
الفت في مسئلة الشهادة على الخط كرامة مهمة يجب الاعتناء بها تستعمل على تحرير المذون
في المسئلة والله اعلم وفي قاضي خان ما لم يخصه لودعي ما لا فانكر فخرج المذون خطا باقرا
به وقال هذا خطه فانكر المذون عليه كونه خطه فاستكتب فكتب وبين الخطين شهادتي
ظاهرت اختلفوا قال بعضهم يقضي بالمال وقال بعضهم لا وهو الصحيح ولو اقر به المذون
عليه ولكن قال ليس على المال ان كان الخط على وجه الرسالة مصدره معنونا لا يصدق
ويقضي عليه بالمال وصك الصراف والسمسار حجة عرفا وفي البرازية والكتابة على وجه
مستبين مرسوم الكتابة على القوطاس بالمداد معنونا على وجه يكتب على الغائب
فان كتب طلاقا او اقرارا او تصرفا على نحو ما قلنا ثم قال لم اذن ترتب حكمه عليه ديني
فيما بينه وبين ربه لا قضا حتى جاز للشاهد ان يشهد عليه بما فيه سواء قال له اشهد
على بما فيه او لا ولو رآه قوم كتب ذكر حق على نفسه لم يكن ذلك لازما ولا ينبغي لمن علم ان
يشهد لان الكتابة قد تكون للتقرينة بخلاف الكتابة المرسومة ثم ذكر مسئلة السمسار
والصراف وذكر في موضع اخر ان باذكار البياع حجة كالسمسار والصراف ولغة قال
في كتابي ان له على الف درهم او خطي او كتب بيدي ان له على الفاهذه الكلمة باطل وايضا
قالوا باذكار البياع بخط البياع حجة لازمة عليه فاذا قال البياع وجدت خطي ان على
فلان كذا الزم قال السرخسي وكذا خط السمسار والصراف انتهى والله اعلم
ومن لا يؤتي عا حلا ردة قوله ومن حجب من غير عذر يؤجر
وعن بعضهم ان الصحيح قبولهم وعدل كفى من يقبل انظر

استعمل البيتان على ثلاث مسائل من قاضي خان والخزائن الاكملية والكافي **الاول**
 في قاضي خان وهل يات بتأخير الزكاة بعد التمكن ذكر المخرجي نه ياتم وهكذا ذكر
 الشهيد وفي المتن عن محمد بن احمد الزكاة من غير عذر لا تقبل شهادته ووفق محمد بن الح
 والزكاة وقال استلزام بتأخير الحج لانه خالص عن الله تعالى والزكاة حق الفقراء
 بتأخيرهم وروي هشام عن ابي يوسف انه قال لعلمه لا ياتم بتأخير الزكاة وياتم
 بتأخير الحج لان الحج موقت وجوبه ان كان له وقت معين كالصوم والصلاة بطلت
 الا ان يكون بعد رواه لم يكن له وقت معين كالزكاة والحج ذكرنا ان طعننا واهشام
 عن محمد لا يبطل عدا الله وبه اخذ ابو الليث وفي المال عن ابي يوسف الحج يكون على القول
 والصحيح ان تأخير الزكاة لا يبطل عدا الله وذكر الخاسي عن قاضي خان ان الفتوي ان
 سقوط العدا بتأخيرها من غير عذر لحق الفقراء وان الحج خصوصاً في زماننا **قلت**
 وفي البرازية الموسر اذا الحج مع وجود الشرايط ولم يزل ما له تقبل شهادته كذا عن
 محمد بن الله تعالى وبه اخذ الفقيه ابو الليث وهذا خلاف ما في قاضي خان ولعله
 سقط من نسخي بالبرازية لفظه لا والله تعالى اعلم وفي خزانة الاجل ذكر
 السقوط بتأخيرها كالصلاة قال وبه نأخذ وهذا ما استعمل عليه البيتان **الاول**
 المصنفان الذي صححه قاضي خان وهو المروي عن ابي يوسف من السقوط بتأخير الحج دون
 الزكاة هو المسار الىه يصدر البيت الثاني وليس كذلك لان ما في صدر البيت الثاني
 ان الصحيح قبولهم فهو شامل للصورتين وليس المنقول للفقهاء وصح في حج واقوى العكس
 لكان اجمع للاختلاف واضح في بيان الصحيح والفتوي على كل من القولين كما تقدم نقله
 والله اعلم **المسألة الثالثة** قال في الكافي لا بد ان يقول المذكي هو عدل جازي الشهاد
 اذا العبد والمحدود اذا اتاب قد يعدل والصحيح انه يكفي بقوله هو عدل لثبوت الحرية
 بالدار والى التصحيح المذكور اشار بقوله استظهر في فتاوي قاضي خان اذا قال
 هو عدل جازي الشهاد يكون تعدلاً عليه الاعتماد وهو ظاهر في ان المعتمد انه
 لا بد من قوله جازي الشهاد وهما متفقان على انه لا يشترط لفظ شهد ولا الى
 لفظ على ولي وقد نقل السارح عن شيخنا الطوسي التطهير في قول الكافي لثبوت
 الحرية بالدار بانها لا تكفي في باب الشهاد لان الاستصحاب يكفي لدفع الاستحتمال
 ورد به بانه يكفي لاعتد طعن المشهود عليه بان الشهود عبيد وقد مروت المسألة
 قديماً والاستصحاب هنا دافع طرياً ان العبودية اذا الاصل هو الحرية والله اعلم
ولم يقبلوا من ارعفت في رضاءها ولا اخر سا فيها يسير ويظهر
 استعمل البيت على مسليين **الاول** في كافي في الشفاعة اذ شهدت على الرضا

فان شهادتها لا تقبل عند ابي حنيفة واحكامه **الثانية** في كافي ايضا شهادة الاخوة لا تجوز الا
 في قول ابي حنيفة واحكامه وفي المبسوط ايضا **فرع** غريب ذكر في البرازية ناقلاً عن النصاب عن
 الامام شهادة الخليل لا تقبل لانه لعله يستقصي فيما تعوض من الناس في اخذ زيادة على حقه
 فلا يكون عدلاً فالحق في بيت فقلت مشيراً الى تسمية الكتاب الذي عزي المسألة اليه والله
 اعلم **وبينة الاطلاق كالحمل ردّها** او اما ادعي القرض في الدفع ينكره
 في كافي الجمل بالجيم الجمع مصدر جعلت الشيء اذا جمعه وضمير في لقيم البينة وضمير ينكر
 المذكي عليه والمسألة من القينة قال بعد ان رمز للقاضي عبد الجبار ادعي المذكي ان
 الايضال الى المذكي متفقاً وشهد الشهود بالايضال مطلقاً او جملة لا تقبل والله
ومن يدعي كرها وظلوعاً خفيفه اذا بينا فالظلوع اولى واخذ
 مسألة البيت من القينة رمز للقاضي عبد الجبار وشرف الامية المذكي قال لو ادعي على
 رجل انه اكرهني بالقوة فحبس لوال والضرع على ان استاجر منه خاتوناً واقام
 بينة واقام المذكي عليه بينة بانه كان طليفاً فيبينة الطواغية اولى ولو قضي للقاضي
 ببينة الاكره ينقد قضاءه ان عرف الخلاف فقضي بنا على الفتوي ثم رمز للقاضي
 عبد الجبار والعلاء الترمذاني وعين الامية الكرابيسي وقال اقام المشتري بينة انه
 باعه منه بيعة صحياً واقام البائع بينة انه باعه مكرهاً فيبينة الصحة اولى ثم رمز
 حامد وقال بينة الاكره اولى ثم رمز للحبيب فقال ادعي بيعاً تاماً والبائع بيعاً
 فالقول للبائع وان اقاما البينة فالبينة ببينة مدعي الوفاق قال وكذا اذا ادعي احد
 البيع الصحيح عن طوع وادعي الاخر عن كره فيبينة مدعي الكره اولى وكذا اذا ادعي الاخر
 عن طوع وادعي الاخر عن كره فيبينة الكره اولى انتهى قال المصنف وربما افهم هذه الرواية
 من قول واحد فيكون قول فالظلوع مبني او الحزب محذوف تقدير مقدم وجه الاول
 بان الاصل فيها ان يدعي صحة واذ انقارض الصحيح والفساد كان العمل بالصحيح اولى
 وفي كلامهما نظر اما الاول فلان مقتضاه تقديم بينة الاكره لانها انت بزيادة
 علم وتلك على الاصل فقدم واما الثاني فالمنقول اذا اختلف المتبايعان احدهما
 يدعي الصحة والاخر يدعي الفساد القول قول مدعي الصحة والبينة ببينة مدعي الفساد
 باتفاق الروايات وفيما ادعي احدهما البيع عن طوع والاخر عن كره اختلفوا فيه والصحيح
 ان القول قول مدعي الطوع كما في الصحيح والفساد وكذا اختلفا على هذه الوجوه
 في الصحيح والافراد كان القول قول من يدعي الطوع والبينة ببينة الاخر في الصحيح من الجوا
 وقال بعضهم ببينة الطوع اولى انتهى وفي الفصول العامة ولو انت اقراره في كافي
 طليفاً فاقام المذكي بينة اني كنت مكرهاً في ذلك الاقرار فيبينة الاقرار اولى بالقول

لاها ثبت خلاف الظاهر انتهى وقد علم بما ذكرنا ان الصحيح ان بينة الاكراه اولي بولي
 له ولعل المصنف اعتمد بعض ما في القصة فغيرت بين المصنف وبيننا الصحيح مشعرا بالاختلاف
 فقلت ويتناكره وطوع اقيمتاه فتقديم ذاك الكفر صحيح لا كونه
فصل من كتاب الوكالة الوكالة الوكالة بفتح الواو وكسر
 اسم للتوكيل من وكلتك بكذا اذا اؤتمنت اليك وفيه اطلاق الجوز والاعتقاد على الصبر
 وشراعيه قائمة الانسان غير مقام نفسه في تصرف معلوم ولو جهل ثبت ادني
 التصرفات وهو الحفظ ووجه مناسبتها للشهادة ما في كل من ايقال للمنفذ في الغرض لا عا
 في احيا الحق والله اعلم **او اردت هارديت ولا يقرر بدون قبولي ولا ابرأ القبول**
كراهية المديون ديناً وقبلة ووقف وقيل الرد ليس بوقف
 الصبر في ردها للوكالة وفي البيت خمس مسائل يقوم السكوت فيها مقام القول
 نعم ذلك من قوله يقرر بدون قبول اي مع السكوت بدون الرد وفي بعضها اختلاف
 كذا في الخلاصة الاقرار والابرا لا يحتاجان الى القبول ويرتدان بالرد وهما
 المستلزمان هما الثانية والثالثة من النظم فان مراده بالقرار لاقرار وليس هذا
 على اطلاقه فانه اذا قال لاخرنا عندك فردده المقوله ثم عاد الى تصديقه فهو
 عبده ولا يبطل الاقرار بالرق بالرد كما لا يبطل بحجود المولى بخلاف الاقرار بالرد
 والعين حيث يبطل بالرد والطلاق والعناق لا يبطلان بالرد لانه اسقاط
 يتم باسقوط واحد كذا في جامع الفتوي فيحمل على ارادة الاقرار بالدين والعين والله
 اعلم **ك** وكذا لو قال لاخر وكلتك ببيع هذا سكوت يكون وكلاهما لو قال لا اقبل
 بطل وقال في وقف الاصل لا يبطل وهذه المسئلة الخامسة من النظم والى ما في اصل
 اشار بقوله وقيل الرد ليس بوقف ولو صدقه في هذا كله ثم رده لا يرتد والارابعة
 مذكورة في المنيه قال هبة الدين من عليه الدين لا تصح من غير قبوله عندنا خلافا
 لفرقة اختيار السرخسي وقيل الخلاف على العكس في قاضي خان مثله قال وذكر
 ابو الليث انها تصح من غير قبول الا انها تبطل بالرد وعن ابو يوسف انها لا تصح من غير قبول
 كما قال السرخسي وفي الذخيرة والواقعات ان عامة المشايخ ان هبة الدين من عليه
 الدين وارباع يتم من غير قبول **قلت** في العادة ان المذكور في الكتب والشرح ان
 القول ليس بوقف عندنا وهو الصحيح ثم ذكر عن الصغري انه يرتد بالرد وهل يشترط لهجة
 الرد مجلس الابرا اختلف المشايخ فيه ولو قال ابرأني مما لك علي فقال لا اقبل فهو
 بري وفي بعض النسخ هبة الدين من عليه لا يتم الا بالقول والابرا يتم لكن للمدبون حق الرد
 قبل موته ان شاء وفي الصغري غير الميث اذا اوجب الدين من الوارث صح كونه وهبة من الميت

لما والابرا لا يحتاجان الى القبول

فردده الوارث انتهى وفي تقويمه له بوسعي الصدقة بالواجب في الذمة اسقاط كصدقه
 على القرم وهبة الدين له فيتم بغير قبول وكذا سائر الاسقاطات تتم بغير قبول الا
 ان ما فيه تملك مال لم يقبل كاطال حق السفعة والطلاق وهذا ايضا لا يحد فتنه
 والله اعلم **وبالسلام التوكيل لا يقبولى يجوز كذا في قيم الوقف يظهر**
 اشتمل البيت على اربعة مسائل من الهداية والنهاية والمبسوط **الاول** التوكيل
 بالسلام كما يركا لبيع والشراوه هي معروفة **الثانية** لا يجوز التوكيل بقبول عقد السلم
 في المدسوط اذا اذ كره ان ياخذ له راقم في طعام مسمى فاخذها الوكيل ثم يرد
 الى الموكل فالطعام على الوكيل والموكيل على الموكل الراقم فوض لان اصل التوكيل
 باطل فان المسلم اليه امر ان يبيع الطعام في ذمته الى ذمة الوكيل ولو امر ان
 يبيع عين ماله على ان يكون الثمن للامر كان باطلا فكذا الامر ان يبيع طعام
 في ذمته الى ان قال وقبول السلم من صبيغ المفا ليس في التوكيل فيه باطل كالمسئلة
 وهذه اما اشار اليه لا يقبولى **الثالثة** ان قيم الوقف كالوكيل على ما
 عرف في غير موضع من كلام علماءنا قال في التمة للواقف اخرج القيم الذي قامه
 وعلله بان القيامة وكالة والوكالة مطلقة وبه صرح ابو الليث حيث قال ان القيم
 وكيه قال ثم ان المقصود من نظم هذا البيت هو هذه المسئلة التي في قيم الوقف لما
 اتفق لي في ذلك فيما يفعلونه من بيع الامامات عني وكالة القرية من قربي الوقف لخص
 امين يحفظ ذرعها ويقفرون على ذلك جلا فانه لما استشهد ان ذلك لا يصح يحصلون
 له هذه الحيلة الباطلة وصاروا يستلمون من الوكلاء على ما هو مقرره بباطلا
 وادعوا بعض من يزعم ان له فضلا جوار هذه الحيلة فقلت هذا لا يجوز لقيم الوقف
 تخرب على المسئلة السابقة وقد مر تقليده فلو فعله ثبت الغلة في ذمت ولو صرح
 من غلة الوقف استعبد عليه ولو صرف مال السلم على المستحقين لم يرجع به في غلة
 الوقف وكان مستعبد لانه صرف مال نفسه في غير ما اذن له فيه ولا يصح قياسه على
 الاستدانة لعدم الجامع **الرابعة** يجوز له ان يسلم من ريعه في ربه وحصصه والحظية
 ان كانت مشروطة لاحد فيه بمنزلة الوكيل يوخذ ذلك كله من قوله كذا في قيم الوقف
 يظهر قال فان قيل هنا ثبت الثمن في ذمة القيم لطالبته له والمسلم فيه لجهة الوقف
 فلم جاز في هذه دون تلك وهذه السوال عام في القيم والوكيل واجاب ان السلم
 ثبت على خلاف القياس لانه يبيع ما ليس عنده على ما ورد فيه ولا يلزم من جواز جواز
 الامر به بخلاف التوكيل بالاشراء حيث يصح وان لم يكن الثمن في ملكه قال والى ذلك اشار
 في الذخيرة لان ذلك دين في حكم البيع بخلاف الثمن انتهى **قلت** وفي قوله وهنا ثبت الثمن في ذمة

قل

القيم فيه نظرا في السلم يشترط فيه قبض الثمن فكيف ثبت الثمن في ذمة القيم اذ هو بيع دينين
وفي الدعوى قول الوكيل مقدم كذا قول رب الدين والحكم بحجبه
 مسئلة البيت من المدايع دفع الى اخرا الف درهم وقال اقض لصادري فلان فقال لما
 فعلت وقضيت بها دينك له وقال صاحب الحق لم يقض شيئا فالقول قول الوكيل في
 براءة نفسه عن الضمان قال وهذا معنى قولي وفي الدعوى قول الوكيل مقدم يعني على
 قول الموكل انه ما دفع وعلى قول رب الدين انه ما قبض في حق البراءة فقط لا في سقوط
 حق الطالب كان القول قوله انه ما قبض ولا يسقط دونه عن الموكل وهذا معنى قوله كذا
 رب الدين يعني يقدم على حق الموكل والوكيل في عدم سقوط حقه والحكم يعني الموكل بحجبه على
 اليه ولو قال وصاحب دين اذ هو القرض ينكر لكان اصرح واحسن والله الموفق
 ثم الموكل ان كذب الطالب وصدق الوكيل حلفه فان حلف لم يظهر قبضه وان نكل ظهر
 وسقط حقه وان عكس حلف الوكيل وكذا الواو دع وجل مالا وامر ان يدفعه الى فلان
 فقال المودع دفعت وكذبه فلان فهو على هذا التفصيل ولو كان المال مضمونا على رجل
 كالغصب في يد الغاصب او الدين على الغير فقال الطالب والمغصوب منه ادفع
 الى فلان وقال المامور قد دفعته اليه وقال فلان ما قبضت القول قول فلان انه لم
 يقبض ولا يصدق الوكيل على الدفع الا بينة او تصديق الموكل فانه يبرأ عن الضمان
 ولكنها لا يصدق فان على الغاصب يكون القول قوله انه لم يقبض مع منعه كذا نقل عن البيع
 والله اعلم ولو دفع المدينون غنما لغيره وقال له نعمنا بحقك بذكره
بان هلاك المال من بعد قبضه من المشتري من كسبه في الدار
وبالاعتكاف في بيعه وحكمه حد وبه ما روي في حق محذور
 اشتمل الايات على مسلتين وبنيها فرق دقيق المسئلة في القنية وقاضي خان وغيرها
 قال قاضي خان المدينون اذ دفع الى صاحب الدين غنما وقال له نعم وخذ حذرك منه
 فباعه وقبض الثمن وهلك في يده فهلك من مال المدينون ما لم يحدث فيها قبضا لنفسه
 ولو قال له بعد حقتك فلما قبض الثمن يصير قبضا حقه حتى لو هلك بعد ذلك فهلك من مال
 القابض حتى في القنية وعزاه الى الاصل وشرح بكر خواهر زاده وفي المسئلة وخبر الفرق
 انه وكيل في البيع والقبض في الصورة الاولى وهو امين فيما يقبضه للموكل وحقه لم يغير من
 حق الموكل وفي الثانية مجرد القبض مستقفا لحقه فملك من ماله والله تعالى اعلم
وبيع في عدي عدي او اعني فلم يحجز على الفور او بل جاز قل والناظر
 اشتمل البيت على مسائل سنية على اصل وهو توقيت الوكالة قال في الذخيرة ولو
 قال بيع عدي وطلق امرأتك غدا ففعل اليوم حكي عن المرعينا في انه قال فيه روايتان

ونحن

ونحن ظفنا برواية عدم الجواز في باب الوكالة بالعتق من وكالة الاصل ولا ينظر
 برواية الجواز اذ اوكله ببيع عبده غدا كان وكلا في غدا فيما بعده ولا يكون وكلا
 فيما قبل ذلك والى الروايتين اشار بقوله فلم يحجز على الفور او بل جاز وفي وكالة
 المشتري اذ قال بيع عدي اليوم وطلق امرأتك اليوم ففعل ذلك في غدا جاز هذه
 اشارة الى ان الوكالة لا تتوقف انتهى وفي فصول العادي عدي ما نقل عن المشتري
 الى الصغري وقال قبل ذلك اذ اوكل رجلا في قبض الوديعة في اليوم فله ان يقبض
 غدا ولو وكله ان يقبض غدا ليس له ان يقبضه اليوم لان ذكر اليوم للتبجيل وكانه
 قال انت وكلي بالقبض الساعة فاذا ثبتت الوكالة الساعة دامت ضرورة وليس من
 ضرورة ثبوت وكالة غدا ان يكون وكلا اليوم لا فضاها ولا دالة وكذا الواقعة
 الساعة فله ان يقبضها بعد الساعة انتهى وظاهره يقتضي قبولها التوقيت وان كان
 يكون وكلا فيما بعد اشار بقوله قل والناظر اي عن العذر وهو معطوف على جاز
قلت وفي الذخيرة انه لو وكله ببيع شي اليوم او عتقه او شرأه ففعل ذلك غدا ذكر
 شيخ الاسلام في اخر شرح الصلح انه لا يجوز قال وفيه اشارة الى ان الوكالة لتبجيل
 التوقيت انتهى وقد نقل الاستدلال عن بعض الفقهاء في صرح العادي بانها قايمة عند
 لو وكلت رجلا في وجه من فلان يوم الجمعة فزوجها يوم الخميس لا يجوز لان التوقيت يتناول
 زمانا مخصوصا قال وفي تعليقه اشارة الى انه لا يجوز بعد ايضا **تنبيه** على ما نقلنا
 عن الذخيرة يجوز ان يكون قوله قل والناظر متعلقا بالجواز وعدمه والمصنف صرح
 بان مراده جواز الناحر قوله واحدا فانه قال ولو اخر عن الخد جاز اتفاقا والى ذلك
 اشرت بقولي والناظر اي وجاز الناحر عن القيد باتفاق الروايات وقد علمنا في الله اعلم
وبيعه وبيع بالتقدي او بيع لحالي **في الفقه قالوا يجوز العتق**
 اشتمل البيت على مسلتين من العيون وقاضي خان وغيرها قال قاضي خان ولو قال
 خذ عدي هذا فبعه بالتقدي كان له ان يبيعه بالنسيئة في قول ابي حنيفة رضي الله عنه
 وكذا لو قال بعه وبيع من فلان كان له ان يبيعه من غيره ولو قال بعه من فلان فباعه
 من غيره لا يجوز ومقتضى ما نقله المصنف عن العيون لا يثبت انه قال وعن محمد بن
 وبيع بالتقدي بعه وبيع من فلان كان له ان يبيعه من غيره ولو قال بعه من فلان وبيع
 على المشورة الا ترى انه لو دفع الى رجل مضاربة فقال خذ هذه المالا مضاربة
 واشتر بها البقر وبعه فله ان يشتري غيرها لولان هذا الكلام مشور منته
 ورد به على شرح الفوائد حيث جعل الحكم كذلك فيما اذا قال بيع عدي بالتقدي
 فباعه بالنسيئة انه يجوز وقال ان الصواب ان صورته ما اذا قال خذ هذه العبد

وبعد بالتقدم لذلك قد انظر بقوله وبعد بيع بالتقدم قوله وبعد بالتقدم
 مشور خلاف قوله بعد بالتقدم فانه قيد فيه فينتهي ان لا يجوز بيعه بالنسيئة كما لو قال
 له لا تبع الا بالتقدم وبيع بالنسيئة انه لا يجوز تصريحي في الخلاصة واستظهر لذلك
 بما تقدم عن قاضي خان انه لو قال له بعد من فلان فباع من غير لا يجوز وفي المبسوط
 المكيل بالبيع من فلان لا يبيع من غير لان المقصود التمسق بما وصي بكونه في ذمة من
 سواه لان الناس يتفادون في ملاءة الذمم فلا يجوز بيعه من غير من سواه ثم نقل عن صاحب
 الفوائد انه قال ثم على كلا المأخذين لا يختلف الحكم فيما اذا ابيع من املي من الذي
 سواه له الموكل او مثله وقضى التمسق ونارعه المصنف بان العلة غير مقتضية على الملاءة
 يجوز كونها ديانا المسمى واستظهر مسألة ما لو اوصى ببيع عبد فلان فلم يرض الموصي
 له به بشئ المثل يحط عنه منه وظاهر كلام المبسوط النظر الى الملاءة كما لا يخفى والذي
 نقله في البرازية عن العيون هو عين ما نقله صاحب الفوائد وليس فيه القيد الذي
 ذكره المصنف لكن الذي نقله في خزانة الاكمل عن العيون موافق لما ذكره المؤلف وكذا
 ما نقله في النسيئة عنها وفي فتاوى العصر والبرازية بعد في هذا السوق فباعه
 في غيره يجوز لو قال لا تبعه الا في هذا السوق فباعه في اخر لا يجوز بعد من فلان
 فباع من غير جاز وفي لك في بعد من فلان فباع من غير لا يجوز ثم قال ولو سلم مع غيره من
 سبي موكله صار مخالفا كما لو اسلم في غير ما سمي موكله انتهى وليس في هذه العبارة التي ذكر
 المصنف ورايت في وسيط المحيط في بابا لو كانه بالبيع بشرط صا بظا حسنا ومن خط
 مصنفه نقلت ما لفظه المبسوط اصله ان شرط الموكل على المكيل في البيع يعتبر اذا
 كان مقيدا او لا يعتبر اذا لم يكن مقيدا وان كان مقيدا فافقنا من وجه متفيا صار من
 وجه ان اكده بالتقي يعتبر وان لم يوكده لا يعتبر لان تأكيد يدل على زيادة الجالبة في
 ايجاده فلو قال بعه بخيار فباعه بغير خيار لا يجوز لانه شرط مقيد ولو قال بعه بنفسية
 او قال لا تبع الا بالنسيئة فباع بالتقدم جاز لان هذا شرط غير مقيد قال ولو قال بعه في
 سوق كذا فباعه في غيره ذلك السوق جاز ولو قال لا تبع الا في سوق كذا فباع في غيره لا يجوز
 لان هذا شرط قد ينفعه وقد لا ينفعه فبقي اكد بالشرط بحسب مراعاته والا فلا ولو قال
 بعه من رجل بعينه فباعه من اخر لا يجوز لان هذا شرط مقيد من كل وجه لان الذمم تتفاوت
 في الملاءة وقد ذكر في البرازية نحو هذا الضابط وقال انه ان كان مقيدا من كل وجه
 تلزم مراعاته ونظير الوديعة اذا قال احفظه في هذا الدار تعين وان لم يقل لا
 تحفظ الا في هذه الدار تعين في الحوز ثم ذكر نحو ما تقدم واذا اتملت هذا ايت ان من
 قال بالجواز في بعد من فلان فباعه لغيره راي ان هذا مقيد من كل وجه فقط ولم يوجد

التاكيد

التاكيد بالنفي ومن قال لا يجوز بيعه من غير راي مفيد من كل وجه وقد ينظر لكما قد ساء في
 المؤلف ونسب مع صاحب الفوائد والله اعلم
وقا يرضى الف عند زيد وديعة لعمرو ويا مريم عنها غائب تحسب
اذ اصابنا انا سنا نغمر منها وان ندر زيد امنح لا تحسب
 الف غير المودع وكذا في تحسب وصحة النسيئة في عنها للقاء بغير الامر وصحة صناع
 المودع ومسئلة البقيين من قاضي خان قال رجل اودع رجلا الف الف درهم قال في عه
 المودع امرت فلانا بقبض الف التي هي وديعة لي عند فلان فلم يعلم المأمور بذلك
 الا انه قبض الف من المودع فصاعت فلو ان الوديعة الحيار ان شأخص الدافع وان
 شأخص القابض ولو كان المودع علم بالتوكيل ولم يعلم به المأمور فدفع المودع المأ
 الى المأمور فهو جائز ولا ضمان على المأدب وعلله في البرازية بان المستودع على الدفع
 بما لا ذن في ذلك واليه اشرت بقولي لا يحسب يعني واحد منها قلت ظاهره انهم انما
 لا يحسب لزيد المأدب بالامر فقام له والله اعلم وتمة كلامه قال ولو لم يعلم احد هما بالامر
 فقال المأمور للمودع ادفني وديعة فلان ادفني الى صاحبها او قال ادفني الى فلان
 عندي لفلان فصاعت فلو ان الوديعة ان يرضي بها شافي قولني يوسف ومحمد قال
 المصنف والظاهر انه لا رواية فيها عن الامام لانه اطلق المسئلة في اول كلامه واخص
 بها ثم ان المصنف اخذ في توجيه مسألتها عدم علمها وعلم المودع فقط وقال بغير ما لو لم
 يعلم المودع وعلم القابض وقال ينبغي عدم الضمان ايضا كما لو علم المودع ولو قيل بغير
 الدافع كانه وجه ونظر لها بما لو قال ادفني ما لي الى قابض خصك قد دفعه الى قابض
 ولم يعلم بالامر حيث لا يبرأ قلت بل الظاهر ان الوجه لهذا دون ذلك لانه لو دفع
 غالما يانه متعدي في الدفع لانه لم يعلم بالامر وقد علمت ما في بيتي المؤلف من
 الجزالة مع ما في قوله عنها غائب تحسب فغيرتها حال الكتابة فقلت
 • بقبض سعيد من زيد وديعة امرت وكل ليس بالامر يشهد
 • تضمن ايا شئت بالدفع ان يرضه وعلم زيد امرت الغدر لهدر
 له ان يرضه فحين من شأنها ولا يخفى انها اوصى المصنف واحسن الاعلى والله اعلم
وعزل وكيلا قبل ان تم شرطه يصح وبقض لا يتعقوب بغير
 مسألة البيت من التمسق قال التوكيل اذا كان معلقا بالشرط يصح عزله فحين عليه في
 باب الخلع من الزيادة ان المرأة اذا قالت له وجها اذا عدا فطلقني بالفسخ هذا
 التوكيل وكذا العبد اذا قال لمولاه اذا عدا فاعتقني على الف جاز فلو فقه المرأة
 او طلق العبد مولاه قبل مجي القدر جاز القدر فطلقها بالالف لا يصح وكذا الواعقة

المولى في غدا لاني بعد النبي لا يصح وهذا انصح على صحة العزل في الوكالة المعلقة قبل
وجود الشرط عند محمد يصح وبه اخذ نصير عن ابي يوسف لا يصح وبه اخذ ابن سبويه قال البند
الشديد يقول محمد ونصير يعني قلت وفي البرازية انه الاصح والله اعلم قال وقيل الصحيح
العزل عن الوكالة المعلقة لا يصح لانه اخرج فلا يتحقق قبل الدخول واعتد رعي
مسئلة الزيادة ان بانه ليس بعزل اذ العزل ابطال الوكالة بلفظ العزل فلا بد من
الوكالة حتى تبطل بلفظ العزل او هو محمول على قول محمد ومحمد في الزيادة ان كثير ما يذكر الجواز
على قوله ولم يذكر قول ابي يوسف ثم نقل عنها كلاما طويلا في مسئلة تعليق الوكالة على العزل
وصحة العزل عنها وكيفيته والاختلاف في صحتها والحاصل في لفظه ان يقول كلما عزلت
فانت وكل وكالة مستقبلة بوجود الشرط ولو قال له كنت وكلت لك كلما عزلت
فانت وكل وقد عزلت عن هذه الوكالة المطلقة والمعلقة بالشرط فانه ينعزل
عن ذلك كله كذا ويجوز ان تكون هذه المسئلة على الاختلاف لان بعض الوكالات تتعلق
بالعزل وقيل ينعزل من الوكالة المعلقة بالشرط قبل وجوده فقد اختلف فيها فلذا
هنا وابن سبويه لا يجوز تعليق وكالة بالعزل عنها وجوزها نصير قال الفقيه ابو جعفر
ان عند اختلافهم كاختلافهم في فهم تفسير هذا الشرط فان سبويه فهم ان معنى الكلام
كلما اخرجت من الوكالة فانت وكل هذه الوكالة وهو مخالف للشيخ لان حكم الوكالة
ان يرد عليها المحر وتبطل بابطال الموكل وهذه الشروط لا يكون له ذلك وهذا البطلان
لحكم الشريعة كن اذ ان لا يقضي الرهن او شرط ان المبيع غير مضمون على البايع قبل القبض ونصير
فهم انه متى اخرج منها يكون وكله بوكالة مستقبلة ولو افسح بذلك جاز فكذا اذا انا
منابه لفظ ولا يخفى ان هذا الاختلاف جليله يخص بلفظ متى ما اخرجت من الوكالة
كنت وكل بدون ذكر الوكالة المستقبلة وفي البرازية ان ابن سبويه نظر الى الغرض ونصير
نظر الى اللفظ وحسب عن شمس لا سالم محمود بن عبد العزيز لا اوجده في اختلاف
المشايع في كيفية العزل عن هذه الوكالة فقال بعضهم يقول عزلك كلما وكلت وكل لا
يصح لان تعليق العزل بالشرط لا يجوز وقال بعضهم يقول عزلك عن الوكالات كلها
او عزلك عن ذلك كله وهو اختيار الخبي واستشكله بما تقدم من عدم وجود الشرط
وقال ظهير له عن والده ينبغي ان يقول او لا رجعت عن الوكالة المعلقة ثم يقول عزلك
عن الوكالة المقيدة ولا يعكس وهذا ذكر الفقيه ابو جعفر وخضر بلفظ الرجوع احتراز
عن ابي يوسف فانه لا يصح العزل عن الوكالة المعلقة بلفظ العزل قلت وفي الزيادة
ان نجم الدين النسيبي قال انه لا ينعزل بهذه الطريق وانما ينعزل بقوله عزلك ثم عزلك
وفي البرازية وعن ابي نصر بن سالم تقيده جواز هذا الشرط بمنفعة الوكيل ان يكون له

دين فامر بيع ماله

دين فامر بيع ماله ليستوفي دينه فلا يجوز اخراجه وان ابا جعفر ابي ابطال ما
احتالوا به في اجازة الوقف من ان الواقف وكل فلانا في اجازة هذه الضبعة من فلان
كل سنة بكذا ومتى اخرجته من الوكالة فهو وكله لقصد بقا الوقف في يد المستاجر
سنتين لان ابطالها اصل للوقف وابقى له وحكي ابو جعفر عن الجامع الاصول ان بعض
اصحابنا يجوز هذه الوكالة مطلقا وبعضهم لم يجوزها وبعض المشايخ قال ان الجواز
لا يصح الا بحضور من الوكيل الا في الطلاق والعتاق والوكيل المنصوب يسوأل الخصم
نصبه ليخاصم عنه فانه لا يمكن اخراجه لا بحضور من الخصم ومن الوكيل فرق بين الطلاق
والعتاق وعزها بما هما يعلقان بالاحاطة وفصار بينهما ولا رجوع في الميعاد انتهى
تخصيصا في التهمة قلت وفي البرازية ان هذا هو الصحيح لكنه علق بتعليق حتى العزل
وفي الزيادة عامة المشايخ يجوز هذه الوكالة كيف ما كان وبه كان يقول ابو زيد
الشرطي وفي قاضي خان الفتوي على قول محمد وفي شرح الاسيحي ان القول بالعزل
قبل وجود الشرط اصح قلت وفي الزيادة ان بعض مشايخ زماننا افترقوا يقول ابي يوسف هو
المصلحة والله اعلم وكيلا **علاذ احض بالحق قائما وعم لدي اطلاقه ليس يقصر**
استعمل البيت على مسلتين قال في الظبية ولو وكله بتقاضي كل دين له او وكله بطلب
كل حق له على الناس او بطلب كل حق له في مصلحته انصرف التوكيل الى القيام والحق
استحسانا وهو نظير من وكل رجلا بقبض غلامه كان وكله لا لو اوجب بما احدث
وهذه الثانية من النظم واليه اشار بقوله وعم لدي اطلاقه ليس يقصر اي ليس
يقصر على القيام فقط والاولى ما قال ولو وكله بقبض دين له على فلان ينصرف
الى القيام لا الى الحادث قياسا وقال شيخ الاسلام خواهر زاده اذ اوكل
بكل حق له قبل فلان يتناول القيام وهي قاضي خان ايضا واليه اشار بعد البيت
وذكر في جامع الفتاوى كلبزازي بعدد كوما سبق عن شيخ الاسلام انه ما ذكره اذ وكله
بقبض كل حق له على فلان يدخل القيام والحادث ايضا فتأمل عند الفتوى
وفي المنتقى وكله بقبض كل دين له يدخل الحادث ايضا قال عن الامام لو قال انت وكل
في كل ما لي على الناس لا يقع على الحادث انتهى ولعل هذا على القياس والاستحسان ايضا
قائمة والله اعلم وان **وجدت قبيل لو ككل برده وما قبض المولى ولا هو ثا مبر**
مسئلة البيت من الميسوط قال واذا وجد الوكيل بالصد عيبا فله ان يرده ولا يستأجر
الامر فيه لان الرد بالعيب من حقوق العقد وهو مستند بما هو من حقوقه لا ان العيب
ما دام في يده فالوكالة غير منتهية وهو متمكن من رده بعد فلاحاجة الى استئجار الامر ان
كان قد دفعه الى الامر فليس له ان يخاصم في عيبه الا بامر الامر لان الوكالة قد انتهت بالتسليم

الى الامر والله اعلم وكل قضى بما كان ديناً لنفسه يقتضي عنه **لقد**
 مسألة البيت من القنية قال لو كل بقضاء الدين صرف مال الموكل الى مال نفسه
 ثم قضى دين الموكل من مال نفسه فمن كان متبرعا ومقتضاه سقوط الدين عن الموكل اليه
 اشأ ويقول ويهد **قلت** وفي البرازية عن العيون ان بصدقة الف واعطاه اياها
 فانفقها وقصدت بالدين عنده لا يجوز ويضمن وان باقية عنده جاز استحقاقها
 في قاضي كان ولو قبض كذا مال المبيع في بئله منه فضاء **لنظر**
 مسألة البيت من القنية ومن للقاضي عبد الجبار وقال اخذ الدال المثل ليس له
 صاحبه او كان يمسكه ليظهر بصاحبه فيسلك اليه فضاء منه يصلح بينهما ان
 كان المصفى يعني ان يفصل فان كان ذل له المبيع في القبض فيبني ان لا يضمن والى
 ضمن رب السلفه اياها فان ضمن المشتري يرجع على الدال ما لم يكن رسولا في الدفاع
 الى المبيع قال والظاهر ان هذا في غير من حصل منه اذن في القبض وفي غير من
ومن قال اعطى المال فاقبض خصمه فاعطاه لم يبرأ وما لم يجز
 مسألة البيت من القنية ايضا قال من كان بعلامة كذا او من اخذ اصبعك وقال كل
 كذا فادفع اليه مالي عليك لا يصح التوكيل لانه لا يجوز حتى لو جاء انسان به لكالي المديون
 وادى الدين لا يخرج عن العبد ما لم يكن امرا انسانا بالقبض ورايت بخط بعض
 العلماء بطلان القنية في هذا الموضع هذا الجواب مما يستقيم على قولهما والله اعلم
ولو دفع المديون ما لا لاخر ليقضى عنه الدين قالوا لا ينكر
 مسألة البيت منها ايضا قال بعد ان رقم لجم الامية البخاري المديون دفع المال
 الى اخر ليقضى عنه دينه ليس له ان ياخذ منه قال المصنف وفي هذا المطلب
 فنظر وذكر ما حصله انه لا بد من علم الطالب بالرفع دفعا لما فيه من الغرر والطا
 واستدل بما في الظاهر في مسألة العزل عن الوكالة من المطلوب اذا كانت بالتمام
 الطالب انها لا تقع الا بحضرة رضى امحط لما فيه من الضرر والغرر بالطالب يعني
 قلت والذي يظهر لي انه على اطلاقه لان الدفاع سماع في نقض ما تم من جهته
 كما لو دفعه لمن ادعى انه وكيل رب الدين في القبض وكذا في الدعوى اما لو دفع
 المديون الى الدين الى دين له مطالبه هذا او اخذ منه ومثله او قيمته ان كان لها
 مثليا او قيميا فنامله والله اعلم **فصل من كان**
 هو لغة اسم الادعاء الذي هو مصدر ادعى زيد على عمر فمالا والفتا للتانيث فلا
 ينون وقيل هي قول يقصد به ايجاب حق على غيره وجمع على دعاوي بكسر الواو على اصل
 وبتحقيقها محاذفة على الف التانيث وبه يشعر كلام ابن ولاد وبالأول يشعر كلام سيبويه

وقيل هي اضافة المدعى الى نفسه في حالة المسئلة والمنازعة جميعا وشرعا خاصة
 بحال الخاصة والمنازعة وناسب ذكرها بعد الوكالة لان المقصود اعظم من
 الوكالة الدعوي ولهذا قصدت غالبا بمسئلة الوكالة بالخصومة ولما كانت سبب
 للدعوي قدما عليها تقديم السبب على السبب به والله تعالى اعلم
على الحاصل استخلاف ورفع مضمون والا فكل الثاني على القبض
اذ لم يرفع خصمه بنفسه وقيل ان ما ينكر الخصم ينظر
 استعمل البيتان على ضابط في التحليف فيه الخلاف كان في الهداية ما لمصلحة ان
 ابا خيفة ومحمدا رضي الله عنهما يريان بالاستخلاف على الحاصل اذ كان العاقد يقبل
 الرفع واليه اشأ ويقول ورفع مضمون كالمبيع فيستخلف بالله ما بينكما بيع فابروا
 يستخلف على السبب بان يقال له بالله ما بعث لاحتمال الاقالة قلت في العادة
 ان الدعوي على وجهين اما ان يدعي مطلقا او بنا على سبب ففي الاول يحلف على الحاصل
 بالله ما له قبلك هذا الذي ادعاه ولا شيء منه وفي الثاني ايضا يحلف على الحاصل
 فيظهر الرواية عن اصحابنا ولا يستخلف على السبب انتهى والله اعلم وان كان لا
 يرتفع كالعقود ونحو يستخلف على السبب فيقال له بالله ما اعتقت لانه لا يعود الى
 الرق بعد العتق الا ان يكون كافرا فيستخلف على الحاصل لانه يمكنه عوده الى الرق
 بالحاقه بدار الحرب وابو يوسف رحمه الله يستخلف في الكل على السبب لان بعض
 المدعي عليه بالتقيد فيقول يحتمل وقوع الاقالة بعد البيع ونحو ذلك فيحلف على
 الحاصل في قولهم جميعا واليه الامسان بجم البيت الاول وصدر الثاني وبين ذلك في
 البرازية بان يقول لا تخلفني كذا لانه قد يستعرض ثم لا يكون ذلك المال عليه وبه اخذ
 بعض المشايخ وفي العادة ان الصدر الشهيد يذكرون هذه الرواية مطلقة ولم ينسبها الى
 ابي يوسف وفي الخلاصة والبرازية ان مذهب الثاني كذهبا في التحليف على الحاصل
 وانه الصحيح قال وما روي عنه انه يحلف على السبب فذا خلافا لمذهبه والله اعلم
 وقيل ينظر الى ما ينكر الخصم فان انكر السبب حلف عليه وان انكر الحاصل حلف
قلت وفي العادة ان شمس الامية الحلواني ذكر هذه الرواية عن ابي يوسف وقال
 فخر الاسلام البرزدي ينبغي ان يفوض الامر الى القاضي ان راي المصلحة في التحليف على
 السبب حلفه عليه وان راي المصلحة في التحليف على الحاصل حلفه على الحاصل انتهى
 قال شمس الامية وقاضي خان وهذا احسن الاقوال يعني النظر الى ما ينكر الخصم عليه
 اكثر القضاة والاصح عندهما التحليف على الحاصل اذ كان سببا يرتفع الا ان يكون
 فيه اضرار بالمدي بانه تدعي مبتوتة نفقة والزوج ساق في لا يري نفقة فحينئذ

يخلف على السبب بالتفاق وكذا لو كانت في شفعة والمدعي عليه شافعي لا يراها
 يخلف على السبب وهو الشرا قبل فيه ضرر بالمدعي لاحتمال انه اشترى وسقطت
 الشفعة اما باعلم والسكوت او غير واجب بانه لا بد للقاضي من الحاق
 الضرر باحدهما ورعاية جانب المدعي اول لان السبب الذي هو الشرا اذا ثبت
 الحق له وسقوطه انما يكون باسباب غارضة فيجب التمسك بالاصل حتى يقوم الدليل على
 الفارض والله اعلم **وخليفه بالقبول او بالطلاق لا يجوز وفيه ان العسر يعسر العسر**
 مسألة البيت من الهداية وقاضي خان قال وان اراد المدعي تخليفه بالطلاق او العناق
 في ظاهر الرواية لا يجبه القاضي له ذلك لان الخليف بالطلاق والعناق ونحو ذلك
 حرام وبعضهم جوز ذلك في زماننا والصحيح ظاهر الرواية وقيل في زماننا اذا لم يختم
 ساع للقاضي ان يخلف بذلك لقلة المباهلة باليمين بالله تعالى وفي الخلاصة والبرائة
 ان الخليف بالطلاق والعناق والايمان الغليظة لم يجوزوا الا في شئ خاف فان مست
 الضرر يعني بان الراي للقاضي فلو حلفه بالطلاق فنكل وقضي بالمال لا ينفذ
 قضائهم وقد تقدمت مسألة النكول في كتاب القضاء وهي مستلزمة لجواز الخليف
 وهو لا نسب لها وقد غيرت نظم المصنف هناك وتكون على المسألة ايضا فارجع اليه
فروع حلف المدعي عليه بالطلاق ثم برهن المدعي على المال ان شهد واعلى الاقرض
 لا يفرق وان شهد واعلى قيام الدين فان قالوا له عليك كذا وقضي به القاضي يفرق
 بينه وبين امراته كذا او رده هذا الفرع المصنف وفيه اختلاف ابي يوسف رحمه الله في
 العادة المديون اذا حلفوا لا يدين عليه ثم اقام المدعي بيته على الدين عند محمد بن الحسن
 رحمه الله لا يظهر كذبه في الحالف لان البيعة حجة من حيث الظاهر فلا يظهر كذبه في يمينه
 ابي يوسف يظهر كذبه في يمينه والفتوي في مسألة الدين انه اذا ادعى المال من غير السبب
 تخلف ثم اقام البيعة يظهر كذبه وان ادعى الدين بناء على السبب ثم حلف انه لا دين عليه
 اقام البيعة على السبب لا يظهر كذبه بالبيعة لجواز انه وجد القرض ثم وجد المبرأ بعد
 او لا يقام ثم نقل عن الواقعات والجامع في فتاوي هشام عن محمد ادعى على اخيه الف درهم
 فحلف المدعي عليه بطلاق او عناق فماله شاهد عليه فشهد عليه شاهدان باللف والزمه القاضي
 وهو ينكر قال ابو يوسف حدثت وقال محمد لا يثبت لاني لا ادري له صدق قال القاضي في مسألة الدين
 يوسف يوافق رواية الجامع وذكر في شهادات الجامع ثم ذكر نحو ما تقدم ان الفتوي في مسألة الدين
 والله اعلم **وتحكم في دار وليست بحكمه وقد قيل لا فالحكم فيها معذر**
 مسألة البيت من الكافي وقاضي خان قال رجل ادعى على رجل في بلدة دارا والدار في غير
 تلك البلدة واقام المدعي البيعة فقبلت بيته وقضي بها المدعي جاز قضاه وان لم تكن الدار

في ولاية هذا القاضي ثم نقل عن الكافي والعقار لاني ولاية القاضي لا يصح قضاه فيه
 البتة الطبرسي ما في قاضي خاتمة ونظر ما في الكافي والمصنف رد النظر وقال انه لا يصح
 اية الحكم في العقار لانه من جملة البلبا الذي لم يفوض اليه الحكم فلا ينفذ قضاه ولا
 يتمكن من تسليم العقار االي من حكمه به **قلت** كلام الخلاصة يقتضي ترجيح ما في
 قاضي خان وفي فتاوي البزازي اختم غريبان في ولاية اخرى عند قاض وقضي يصح
 لانه بالرافعة صار حكما فلو كان الدعوي في عين او دين يصح حكمه وان في عقار كما
 في ولايته وحكم بالقبض والتسليم لا يصح لعدم الولاية فان دفع الدين والعين للولاية
 بالجنود والصحيح ان الحكم في المهدود يصح ويكتب حكمه الي قاضي تلك الناحية حتى يامر بالتسليم
 انتهى الله اعلم **ومن قال ما في رافع غير ما بدأ فائدا خلافا فاختلاف محذور**
 مسألة البيت من الفتية والاحكام والخلاصة قال ولو قال لا دفع لي ثم اتى بالدين صح
 كما لو قال لا يدين لي ثم اتى بالبيعة ونقل في الاحكام في قبول الدافع وايتين ولو رجع
قلت وفي العادة نقل عن الشيخ ان المدعي اذا قال لا يدين لي وحلف المدعي عليه بطل
 المدعي ثم جاء المدعي ببيعة فروي الحسن بن زياد عن ابي حنيفة انه تقبل بيته وعرضه لا
 تقبل ثم نقل عن مختصر الطحاوي وفيها وفيما لو قال الشهود لا شهادة لنا ثم شهدوا وايتين
 عن اصحابنا وعلى هذا اذا قال المدعي كل بيعة اتى بها في شهود وروايتي بالبيعة او قال
 لا شهادة لي عند فلان فيما ادعى على هذا ثم نقل عن فتاوي القاضي فظهر ان الذي اذا قال المدعي
 عليه لا دفع لي ثم جاء بالدفع فقد قيل يكون على الخلاف فيما اذا قال لا يدين لي واستخلفه
 المدعي عليه ثم اتى بالبيعة تقبل عند ابي حنيفة رحمه الله وعند محمد لا تقبل وهكذا ذكر في
 الفتاوي والله اعلم **وملك يهتر حلفا لعين حلف وعندهما ليس المسناة تعذر**
 المهد بفتح الهاء وسكونها والاول اغلب وهو المحرم الواسع فوق الحدود دون المهد
 والحد الحاجر بين المسلمين ومشيى الشئ وهو في النظم سني المفعول اي حد الملك بالنهر
 والمسناة بضم الميم وقبح السين المهملة بعدها نون مشددة العذر وقيل جابط بيني
 على وجه الما يسي وفي المغرب لها ما بيني السيل ليرد الماء قال المصنف والظاهر
 انها حرمه وكفاة الذي يمنع ماءه ويحصر فيه والمسئلة من مسنة المفتي قال جمل النهر
 حد ملك انسان في فناء الاما من عين النهر هو حد وعندهما يجب ان يكون الحد هو المسناة
 وفي الهداية ان هذه المسئلة مبنية على ان من احيط بها في ارض موات باذن الامام
 لا يستحق الحرم عنده وعندهما يستحق وفي شرح الطحاوي تنازع صاحب الارض وصاحب
 النهر في المسناة فان كان بين الارض والنهر خاتل كالحايط ونحوه فالمسناة لصاحب
 النهر بالاجماع ولو لم يكن قال ابو حنيفة هي لصاحب الارض ولصاحب النهر فيما حق

مسألة
قضاء القاضي في غير محل ولايته

حتى كان له منع صاحب الارض من رفعها وهدمها وقال المسألة لصاحب الامر في هذا
مسألة البيت فيما اذا لم يكن له خايل وفي كشف الغوامض ان الاختلاف في كبرية الحاجة
الى كونه في كل حين اما الامانة والصغار التي تحتاج الى ذلك فيها في كل حين فلها حرم
ولا نزاع فيها باستعمال المأتمن النزاع في مسنة ليس لاحدهما عليها طين ولا
غرس ولا فضايل لسفل اولى ولو جعل صاحب الغرس فهو على الخلاف وبعضهم اتي
بقوله فيها واختلاف في مقدار الحزم فمن ابي يوسف مقدار نصف بطن النهر من كل
جانب وعن محمد مقدار من كل جانب قال الزاهدي وانه ارفق بالناس وقيل بقدر
بقدر الحاجة ونزع الخلاف في ان صاحب الارض احق بغيرها وزاوية عنده وعندهما صاحب
والله اعلم وعند اختلافنا لا يعين خالفنا **سواء قبل القبض وبعد تبكر**
مسألة البيت من الكافي والهداية وغيرها قال وانما ذكرتها تبعا للفظ سوسي وقال
ان سبب نظرها غلط بعضهم فيها ودعواه عدم التحالف اذا كان بعد القبض لا
على خلاف القياس والحاصل ان المتابعين اذا اختلفوا في من المبيع كثر وقلة او في
عينه كذلك ولا يثبت لواحد منها قبل البيع اما ان تسلم ما ادعاه المشتري من المبيع
والافتحنا البيع اما ان ترضى بالثمن الذي ادعاه المبيع والافتحنا البيع فان
تراضيا ولا استخلف الحاكم كل واحد منهما على دعوى الاخر ونسخ البيع وهذا التحالف
سواء كان قبل القبض او بعده وهو خلاف القياس ثبت بالنص ويندب اليمن المشتري ولا
لانه اشد انكارا وهو صحيح وقوله واليه رجع ابو يوسف اخراور رواية عن الامام وكان
الثاني او لا يقول بيد يمين المبيع وحيد شرا المطالبة بتسليم المبيع الى زمان
التمتع والله اعلم **ويؤتي نعم بالذات من خالفنا وعند ومينا فمن تبكر**
الايماء لا شأن ومسألة البيت من قاضي خان قال المدعي عليه اذا كان اخرس فطلب
المدعي عينه فانه يحلفه وصون التحليف ان يقول له القاضي عليك عداة ومينا فانه
كذا وان اذ ان اومي براسه ان نعم يصير خالفنا ولا يقول له القاضي بالله ان كان كذلك
لو اشار براسه اي نعم في هذا الوجه يصير مقرا بالله ولا يكون خالفنا في القية من
المحط وقال ان علم القاضي ان المدعي عليه اخرس يا من يحلف بالاشارة ويعمل
بالاشارة فان اشار بالاشارة فاستقر وان اشار بالانكار عرض عليه اليمين فان اشار
بالاجابة كان يمينا وان اشار بالانكار كان نكولا ولا يقضي عليه وان عرفه القاضي
اخرس صم يكتب له ويأمن ان يحجب بالكتابة وان لم يعرفها ولا شأن معروفه يوسر
بالاجابة ليجب وتعامل معاملة الاخرس ان كان مع ذلك اعني للقاضي ان ينصحه
وصياويا مولا مدعي الخصومة معه اذا لم يكن له اب وجد او وصيهما وقد نظمت ذلك في بيتي

للقاية فقلت ولوضم هذا فالكاتب جوابه والا اشارات له عنه توسر
ولو هو اعني فاقد لاصوله وموصفقا ضعه بالنصب يوسر
فتولي هذا شأن الى الاخرس والاماي والام فصرنا الكتابة بجوابه اشارة معروفة
له ولو هو اعني الاخرس لاصم الا اعني مع خرسه وصمه فاقد لاصوله الاب والجد
وموصي عنهما او عن احدهما فقا ضعه بالنصب يوصي بخاصم عنه بامر والله اعلم
ومن لم يكن اصل الوكالة منكرا يحلف على ما يدعي حيث تبكر
ورد شهود الشهود بما ادعى الى ما يحجي الخصم او تنكر
الصبي يحلف الى المقر بالوكالة وفي يد غي الى الوكيل والذي يدعيه هو الدين وفي يد
المقر بالوكالة يعني اذا انكر الدين وقوله بما ادعى يعني الوكيل والمدعي هو الدين وفي يد
على مسلمين من شرح ادب القاضي للخصم وفي قضاوي قاضي خان قال وكل رجل لا يثبت
دينه من فلان والخصومة فيها فاحضر الوكيل المدين فاقرا المدين بالوكالة وانكره
فاقام الوكيل البينة على الدين لا تقبل بيئته لان البينة على الدين لا تقبل الا من خصمه او
المدين لم يثبت الوكالة فلم يكن خصما الا ترى ان المدين لو اقر بالوكالة بالبينة محقة ان
الطالب وينكر الوكالة قبلت بيئته وان كانت قائمة على المقر وكذا لو اقر المدين
بالوصاية وانكر الدين فثبت الوصي الوصاية بالبينة قبلت بيئته وكذا الرجل اذا ادعى
دينا على ميت واحضر ارضا فاقرا الوارث بالدين فقال المدعي انما ابنت الدين بالبينة
فاقام البينة قبلت وهذا ما اشار اليه قوله والي ما يحجي الخصم يعني ان بيئته لا تقبل الا
ان يحجي لطلب فيؤكله او يثبتوا بان يعيم البينة على الوكالة فينفذ تقبل بيئته بما ادعى
لانه صار خصما وذكركم في شرح ادب القاضي لكن قسم المسألة الى ثلاثة اقسام لا
اقرارها جميعا والحكم انه يومر بالرفع الى الوكيل ويجبر عليه ولو اقام الطالب وانكر الوكيل
كان للدافع المدين تحليفه على التوكيل فان حلف هل يرجع نعم ان كان قايما بقيته
ان استهلكه وان هلك لا يرجع قسي والثاني اقر بالدين وحده الوكالة فقال الوكيل حلفه
انه ما يعلم ان الطالب وكله بقبض ذلك منه عند اي حنيفة لا يحلفه وعند ابي يوسف
ومحمد يحلف ثم علل بان الوكيل يدعي عليه معنى لواقبه لزمه فان انكر وجب ان يستحلف
وجا النكول وابو حنيفة يقول اليمين يترتب على صحة الدعوى وهذا ما رايته منقول عن
هذه الكتب في شرح المصنف ولم تذكر عنها تحليفه على المال فاجتبر في شرح ادب القاضي
فوجدته ذكر في اوائله في باب اليمين المسئلة وصرح بانه في صون الاقرار بالوكالة يكون
خصما في الاستحلاف على المال لا في اثباته بالبينة وكذا في المحط وقد عرفت البيتين فجلها
هكذا والله يوفق منكرها لا المال حلفه عنهما وفي العكس والبيان يوضح

الى ما يحكي الخصم او بينها وان فيها التصديق بالرفع بحبر
 لجميع اقسام الثلاثة فالصريح قولنا ومنكرها للوكالة وفي عنهما لابي يوسف ومحمد
 وعلم منه ان الامام لا يقول به والعكس هو الاقرار بالمال دون الوكالة خلف اي خلفه
 عليه على المال والبيان اي اقامة البينة على المال من الوكيل في هذه الصوة تخرج ولا
 تسمع الي ان يحكي الخصم الموكل فصدق عليها او بينها يعني الوكالة او كذا فيجوز ان يرفع
 وان فيها يعني في الوكالة والمال وقع التصديق فالتصديق بالرفع وقد مر ذلك مبينا
 ولو طلب التكفيل بالتفصيل **ليثبت دعواه بحاجات وتوهم**
او ابدعي ان الشهود بمصرو ومن دونه فيه اختلاف مستطرد
 الضمير في قوله ومن دونه راجع الى الطلب وفي البينة مسئلة من قاضي خان قال
 واذا اصبحت الدعوى فطلب المدعي قبل ان يقيم البينة ان ياخذ القاضي من المدعي عليه كفيلة
 بنفسه فان القاضي يقول للمدعي انك بينة ان قال لا لم يكفل خصمه وان قال نعم لمكنها
 غايبة فكذا لا يكفله وان قال لي بينة حاضرة في المصركفله القاضي بطلب الخصم اليه
 الانسان بقوله اذا ابدعي ان الشهود بمصر وعن محمد ان طلب المدعي ليس بشرط وهو شرط
 عند ابي يوسف وقيل ان كان المدعي عليه رجلا مجهولا يتوارى مثله كفله القاضي من غير
 طلب فان كان به عجة لا باس ان يرشده القاضي الى طلب التكفيل فيكفل خصمه انتهى وفيها
 لو اعطاه كفيلة ثلاثة ايام بنفسه فمضت الايام خرج التكفيل من الكفالة واليه اشار
 بقوله ومن دونه يعني من دون طلب لطلب فيه اختلاف مستطرد الى ما مر من خلاف
 محمد وفي قاضي خان ينبغي ان لا يجبر على اعطاء التكفيل لو امتنع فان اعطاه كفيلة ينبغي ان
 يكون معروفا بالدار والجار وبعضهم شرطوا ان لا يكون له حرام وفاء بالخصومة وان
 يكون من اهل المصلا غير سبابا ان يكفله مدة موقته واختلفت الرواية في المدة فقيل الى
 المجلس الثاني ولو كان الى اكثر من ثلاثة ايام هو الصحيح وقال الحلواني هو موقوف الى رأي
 القاضي هذا لو كان المدعي عليه مقيما وان كان مسافرا لا يكفله لكن يصير القاضي الى المجلس
 الثاني فان اقام بينة والاخلى سبيله ولو ادعي المطلوب منه مسافرا ونكره الطالب
 القول قول الطالب لان اقامة في المصار اصل وقيل مع يمينه على علمه وقيل قول
 المطلوب لانه ينكر اعطاء التكفيل وقال البعض يعرف من رفقائه فان كان مقيما وامتنع
 لازمه الطالب بنفسه واعوانه ولو كان المدعي وكلا او وصيا لا يأخذ التكفيل حتى تثبت الوكالة
 او الوصاية والله اعلم **ولو طلب ابداع الخصم فاسبق بحاجات بمقتول وانما يقتل**
 مسئلة البينة من التهمة قال اذا كان المدعي به مقتولا وطلب للمدعي بنفسه الدعوى ان
 يضعه على يدي عدل ولم يكف باعطاء التكفيل بنفس المدعي عليه والمدعي به فان كان

المدعي عليه عدلا لرجحه القاضي وقد علم ذلك من النظم حيث قيد بالفاستقلا وان
 كان فاستجاب وفي العقار لا يجبه واليه الامانة في النظم بقوله بمنقول والا
 يقدر يعني في يد المدعي عليه قال لا في الشرا الذي عليه التمسك لان التمسك على انتهى كذا
 المصنف وقد ذكر يعني في التهمة قبل ذلك من قبل الشهادة من عنان الاصل اذا ادعي العبد
 او الامانة العتق ولم تكن له بينة حاضرة لا يحال بينه وبينها وكذا لو اقام شاهد واحد
 وان اقام مستورين جليل كذا الحاكم ابو الفضل هذا فيما اذا كان مولا فاستقامت
 عليه بالتقييد وان اقام فاستقين لم يذكر هذا وفيه روايتان كذا الحاكم هذا الحديث
 في العبد اما في الامانة على ما فسره في الجامع انه حال الشهادة امرأة واحدة والله اعلم
وما باعرا فحق حلف ينكره سيوي مستل للغير والعقب يظهر
فيقصد رد اربعة القول بالرضي وبالعكس كالا برأتم لمقرر
 حق مبني للمفعول اي ما وجب بالاعتراف وبالقول يتعلق براد المبني للمفعول وبالر
 يتعلق بالقول اي رد قصد الرد بالقول بالرضي من الموكل بالعبء اقر به الوكيل بالرضي
 الاولى وسباني ما في كالا برأ يعني في توجه الحلف ثم المقرر اي انتهى المقرر من القاعد
 والاستثناء وفي البينة ضابط لما يجري فيه التحليف وما استثنى من ذلك وهي
 ثلاث صور مذكورة في الخلاصة قال وكل موضع لو اقر لزمه فان انكر يستخلف على ذلك
 الا في ثلاث مسائل منها التوكيل بالشرا اذا وجد المشتري عيبا وازاد ان يرد بالعيب
 وازاد البائع ان يحلف بالله ما يعلم ان الموكل بالعيب ولو اقر هذا الوكيل بذلك لزمه
 ويبطل حتى الرد **الثانية** لو ادعي على الامر رضاه لا يحلف وان اقر لزمه **الثالثة**
 لو ادعي المدعي ان الموكل ابراه من الدين فطلب بمنز الوكيل على العلم لا يحلف وان اقر لزمه
 انتهى قال المؤلف صاحب القواعد وهم في الصوة الثانية في نظره حيث قال اذا اشترى
 لنفسه ثم ادعي رضاه لا يمين فاسمعا فكانه ظن الضمير في رضاه في كلام صاحب الخلاصة
 عامدا على الامر وليس كذلك بل الضمير على الموكل وهي عكس المسئلة الاولى كما مر في
 مرانه قال في تصوير الثانية لو اطلع الامر على عيب فقصد رد المبيع به فادعي البائع
 ان الوكيل اطلع على العيب ورضي به وانكر الامر فانه لا يحلف ولو اعترف ان الوكيل
 اطلع ورضي بالعيب امتنع رده اقوله قد وهم السارح في هذا التعميم والمسئلة متقوية
 كما فهم صاحب القواعد كذا قاضي خان في شرح الرها وان بعد ان ذكر المسئلة الاولى
 وكذا لو ادعي الامر على البائع ان الامر رضاه وازاد يمين الامر لا يستخلف الامر وان
 ادعي عليه معنى لو اقر به يلزمه لان القول اقرار فيه شبهة فلا يجعل حجة تنعدي الي
 الغير فلا يستخلف قلت وجه التعدي ان الرد بالعيب يكون للوكيل وعليه ما امر حيا غافلا

من اجل انه لو لم يكن فان لم يكن كان ابي الموكل فان كان ولم يدع وارثا ولا وصيا
كان الرد الى الموكل كذا في قاضي خان وحديث فلا وهم للطرهوسى بل المتقول عين ما فيه
وفي دعوى المصنف انه لو اقر الامر برضى الوكيل يلزمه ويبتطل الرد نظرا ايضا فقد
في فتاوي قاضي خان ان الموكل بالشر اذا اوجد بالمشتري عيبا بعد القبض فابرا البيع
عن العيب ورضي بالعيب فانه يلزمه ولا يلزم الامر فكيف يكون اقرار برضى الوكيل ملزما
له نعم رضى الوكيل قبل القبض ملزم للامر واذا كان العيب يسيرا ليست المسئلة وفي
كلام قاضي خان ما يقتضي تقييد المسئلة بكون الرد قبل التسليم الى الموكل فانه قال الموكل
بالشر اذا اشترى جارية للموكل ولم يسلمها الى الموكل حتى وجد بها عيبا كان له ان يرد
كان الموكل حاضر او غائبا وبعد التسليم الى الموكل لا يمكن له الا بما هو الموكل فان ادعى الباطل
في الوجه الاول ان الموكل رضى بالعيب وطلب مبيع الوكيل او مبيع الموكل فليس كذلك
فان اقام المبيع بينه على ما ادعى قبلت بينته وان اقر الوكيل ان الموكل رضى بالعيب
حيث لا يثبت له حق الخصومة **ورد الذي اقر ان قال كاذب ويعقوب قال الحق**
مسئلة البيت من الكافي قال اقر بدين لافسان ثم قال كذا في اقراري حلف المقر
على ان المقر لم يكن كاذبا فيما اقر له به وليس يبطل فيما يدعيه عليه عند ابي يوسف رحمه الله
وعندهما يورث تسليم المقر به الى المقر له والقوي على انه يحلف المقر له لجريان القاء
بين الناس انهم يكتبون الاقرار قبل القبض ثم بعد ذلك يقبض المقر ما اقر به **قلت** وفي
العادة ذكر هذه المسئلة وان الخلاف ايضا يجري في انكار البيع بعد الاقرار به وقبض الهبة
بعد اقرار الواهب به وقبض الدين الدين والمشتري لنفسه ثم قال وان كان في المسئلة
خلاف ابي يوسف والشافعي رحمه الله يفوض ذلك الى رأي القاضي والمفتي والله اعلم ومعني
البيت وورد قول الذي قال انه كاذب في اقرار وهو قوله ما اشار بقوله ينص الى ان القوي
على قول يعقوب والنظم لا يخلو من عقادة وعدم نصح بمذهب الامام ومحمد فلو غير المصنف الاول
هكذا وودعواه في اقرار الكذب هدر التخلي من التعقيد وتخلي بالنصح المفيد فان صيد
النسبة في اهدرا للامام ومحمد هما الله تعالى والله اعلم

وفي سنن ترمذي عن ابن خنبل كذا الذي قد علم منه **المقرر**
خنبل من القرن لا سيما له عليه والقرن بالرفع مفعول يمنع المبني لما لم يسم فاعله
ومسئلة البيت من الكافي قال خنبل اخذ خاتونا في وسط البزازين منع منه وكذا
كل ضرر عام انتهى قال والوسط وقع اتفاقا والحاصل ان العلة الضرر العام وكذا
الطباخ والحداد ونحوه لكل من اهل السوق الخاصة فيه ولا يخفى عقادة صدر البيت
وكان يسلم عنها كذا وخبر السوق البزاز يمنع خنبل وخبر بفتح الخاء وسكون الموحدة وهو

اسم الفعل وهو مفعول يمنع وخبر اسم فاعل من جز وفي هذه المسئلة خلاف سنان
الاشارة اليه وتحريرا لكلام فيه وفي اجناسه في كتاب الخيطان ونقل في البزازين
الفتاوي هذه المسئلة وقال ان ضررهم دخانه منع استحسانا وعليه الفتوى والله اعلم
واقتصر اجدى المحدثين مقدم اذا شهدت بيمين باليمين **ترجي**
مسئلة البيت من فتاوي القاضي قال تنازعنا في شيء فاقام احدهما البيعة انه كان في يده
منذ اشهر والاخر اقام البيعة انه في يده الساعة اقر القاضي في يده على ان عكس
اليه المقضية لا تقبل وكذا ان اقام احدهما البيعة انه في يده منذ اشهر والاخر اقام
البيعة انه في يده جمعة للذي في يده منذ جمعة لما قلنا لان اليد المقضية لا تقبل
وجود اليد المناهية قال صاحب الفوائد في نسختي وقع المقضية وكان صواب
المنقضية بتقديم النون على القاف اي الماضية قال المصنف اقول قال في المسئلة
وكم من غائب قول صحيح واقفه من الفهم اسقم الصواب المنقضية بتقديم القاف بعد
تأشيرة من فوق من الاقتصا لان المعنى ان اليد المقضية لا تقارض اليد المناهية
فان البيعة التي قامت باليد من شهر لا تقارض اليد التي قامت باليد الساعة فان بيعة
الشهر ما دل على ثبوت اليد لان الاطريق الاقتصا والانتحاب وبينه الشبهة
دلت على ثبوت اليد لان بطريق صريح ولا شك ان ما دل بالصح اولي مما دل باليمين
والانتحاب ثم اخذ يستدل على ذلك بقول المبسوط في التقليل لانهم شهدوا باليد
القاضي زوالها باليد الظاهرة في الحال ولم يبينوا سبب الزوال وشك هذه الشبهة
لا يكون مقبولة لان الشهادة على ما كان في الزمن الماضي مما تقبل بطريق ما عرف به
فالاصل بقاء واستصحاب الحال مما يجوز العمل به ما لم يتقن زواله **قلت** الصواب
ما قاله الطرسوسي من انه المنقضية بتقديم النون لانها لا تقارض الباقية او الثانية
لانها انقضت وزالت واليه يروى كلام المبسوط وكذا ارايت وصوابا بالمنقضية
في موضعين من فهرست نسختي بالفصول العادية وذكر في اخر الكتاب عن دعوى فتاوي
قاضي طبرستان مسئلة النهر اذا سلك اهل القرى التي في اعلاه واقام الباقون
بيعة انه كان تجري عليهم والاعلون هم الذين حبسوا امر وازالة السكر عنهم وذكر
انه رواية هشام عن محمد وقال قال مشايخنا هذه المسئلة دليل على ان الشهادة
على يد منقضية صحيحة وهذا ما لا يشك فيه وانا استحي ان اشد بيتا في الطيب
ثم نقلها المصنف عن قاضي خان بغير تعليل وقال انه ذكر بعد مسئلة تالفا ومحمد بن عبد
في يده جل اقام البيعة انه عبد منذ عشرين سنة واقام الاخر البيعة انه عبد وكا
في يده منذ سنة حتى اغتصبه الذي هو في يده فهو من هو في يده قال والفرق ان في

المسئلة السابقة قامت كل واحدة من البيتين باليد فقط وهذا قامت بالملك واليد
 وفيها اختلاف ذكر القاضي خائب والله سبحانه اعلم **ومن شهدت ادني احدى البيتين** وقيل التي تأتي بالكثر احدى
 من موصولة وادني اي اقل وفي كلامه تقديم وتأخير تقديم ومن شهدت بقيمة ادني
 احدى بالعمل لها ومسئلة البيت من القيمة ومن لمجد الامة التزجاني فذكر مسئلة ثم
 قال ادعي عليه محدودا في يد ارضا من ابيه واقامه ذوا ليد البينة انه استراه من
 وصيه بمثل القيمة واقامه المدعي البينة ان القيمة زائدة على ما ائتمه ذوا ليد فتقول
 البينة المبنية للزيادة اولى وقالت كثير منهم المبنية لقله الزيادة اولى انتهى **قلت**
 وفي العارضية ولو ادعي الابن بعد البلوغ ان والديه باع منك في حال صغري فبعض
 فان كان قيمته يومه باع مائة وقد باعه منك خمسين فخذ الخمسين وود على ملكي وقال المدعي
 عليه لا بل كانت قيمته خمسين بحكم الحال اذ المدة قد زادت ما يتبدل فيه الاسعار
 فان كانت مدة يتبدل فيها الاسعار فالقول قول المشتري وان اقام ما البينة فالبينة
 المبنية للزيادة اولى وذكر في القيمة قبل ذلك ما ورا ان بعد ان رقم للقاضي البديع
 ورهان السرقة في ما مضى الوصي اذ ادعي عقارا للصغير فقال ذوا ليد باعه مني
 وصي القاضي له قبلك بمن المثل لما جئت الي قضائي فقال الوصي نعم ولكن البيع وقع
 باطلا لانه باع بغير فاحش وترك الميت متفولا يتقربا له في لم يبيع العقار محتاجا
 اليه واقام بيته تسع انتهى كالمصنف وهذه المسئلة وقعت في عصبة بقرية ازجاء
 من قري حطب اشتراها فباي من بيت المال وابنت الكتاب على بعض قضاء حطب ابنت
 القيمة ثم اتزعا منه بعض الريان وابنت له بعض القضاء ان قيمتها وقت البيع كانت اكثر
 مما بيعت به بنحو الثلث وابطل البيع الاول وخالف فيه الشيخ قبي الدين السبكي وعاد
 صاحب الفتاوى ونظم المسئلة في خمسة ابيات وقال في الشرح انه طفر في فتاوى ابي
 الصلاح بنظر المسئلة فانه قال ان حكم بالبيع اولى بنا على ان البينة الثانية اولها
 تسع البينة الزائدة ثانيا قبل ما ذكر في القيمة وزعم المصنف ان الذي في القيمة ليس
 موافقا لما نقله في فتاوى ابي الصلاح ولا المسئلة ارجح لان قيام البينة الثانية بعد
 الحكم وليس في ذلك في القيمة والفرق ان الحكم يقوي الضعيف واستدل به بنفوذ القضاء
 لبيته الزور في النكاح والطلاق باطنا وقال ان صاحب الفتاوى نظم شيئا ونقل خلافا
 عن القيمة فانه نظم ان احد قول المشايخ ان البينة الاولى اولى وليس ذلك في القيمة انتهى
 كلام المصنف في هذا الموضوع غير محرو وقد رجحت ثلاث نسخ فوجدته فيها كما ترى فراجعت
 كلام ابن الصلاح فوجدت السؤال في ملك اجمع الي بيعة على يتيم فقامت بيته بان

قيمتها مائة وخمسون فباعه القيم على يتيم بذلك وحكم الحاكم على البينة المذكورة
 ثم قامت بيته اخري بان قيمته حينئذ ما يتان فخذ ان يقض الحكم ويحكم بنفسه بالبيع
 واجاب بعد التمثل اياما ولا استخارة انه ينفق الحكم ووجهه انه انما حكم بشا
 منه على البينة السابقة عن المعارضة بالبينة التي هي مثله او ارجح وقد بان خلاف ذلك
 ذلك وبتين استنادا ما يمنع من الحكم الى حالة الحكم ثم استظهر له بقياس على فرع فتقول
 عندهم فيها ايتي به ابن الصلاح موافق لما قدمه صاحب القيمة ولما نقله عن العارضية
 لكن ما فرق به المصنف من تقوي البينة السابقة بالحكم مسلم في عارضة العارضية اما
 عيان القيمة فالظاهر ايضا فيها ذلك وهو فرق مسلم فيما اذا كانت البينة الثانية
 لم يتصل بها قضا فتقوي به والمفروض في مسلمي ارجاء ابن الصلاح اتصال الحكم على
 من البيتين فتساويا بل الثانية ارجح لما اقتضته من زيادة العلم ففي تساوي كل من البيتين
 لان كلامه والعارضية فيما اذا تجردت عن الحكم ونظير تساويها في اتصال الحكم بكل منهما فاما
 واما كونه نقل عن القيمة شيئا ونظم خلافا فلم يظهر لي لاني لم اقف على نقله لكن قوله انه نظم
 ان احد قول المشايخ ان البينة الاولى اولى وليس كذلك في القيمة مردود لان القيمة
 ذلك عن الاكثرين فراجعه في اول الكلام ولعل هذا الموضوع لما افسد الناس فطرتهم
 به النسخ ثم لا يخفى عليك ما في صدر البيت من العلاقة فلو كانت البيتين ادني القيمتين
 لكان احسن واسلس واظهر في المراد على ان الظاهر عندي رجحان قول بيته الزيادة
 الذي جزم به في العارضية ويرشد اليه كلام القيمة والنظم مستر بخلافه فقام له والله اعلم
وبعض على من غاب منقطعاً وفي يد المدعي مال له ليس بخمس
 مسئلة البيت من قاضي خان قال وللقاضي ان يقبل البينة بدني على الغائب بقضاء
 بدني الغائب من ماله في يد المدعي وصورة اذ باع الرجل عبدا فباعا بالمشتري قبل نقد
 الثمن ولا يدري مكانه فاقامه البايع البينة على ذلك عند القاضي فان القاضي يقبل البينة
 ويبيع العبد ويقضي بدني الغائب من ثمنه فان فضل شي من الثمن وصفه على يد عدل اعمى
 وهذه من الصور التي يقضي فيها على الغائب وصورتها في المسئلة في صورة اخري وهي
 ما لو مات رجل له دابة في الطريق وقد كثرى الي مكة له ان يركبها وعلى الكرابان ان
 مكة وفع الامر الى القاضي فان راى القاضي بيع الدابة وقد كان المستاجر دفع الكرا
 من بعد ادالي مكة ذاهبا وجائيا فادعى ذلك عند القاضي واد ان يسترد بعض
 الاجرة فلفه القاضي فاقامه البينة على الغائب لمن عنده جوا بان احدهما ان القاضي
 ينصب وصيا عن الميت حتى يخاصم والثاني ان حضرة المضم انما تسترط اذا زاد ان
 ياخذ شيئا من يد الغائب اما ما في يد فلا كما لو ما بالمشتري غيبة منقطعة قبل نقد

الثمن وقضى العبد وثبت بالبينة بعه ويوفيه الثمن والله سبحانه اعلم
ولا تسع الدعوى على غاصب فقط ومع مالك لا بد من الرهن
ومستاجر والمستعير مودع **منه المالك الدعوى عليهم تسع**
 استعمل البينان على مسائل لا تسع منها الدعوى على واضع اليد اذا كان واحدا بل
 لا بد ان يكون معه المالك **الاول** من التهمة واجمعوا على انه لو قال غصبته مني واخذت
 مني واقام المدعي عليه البينة انه ودعيه في يدي من فلان يدفع عنه الخصومة
 وكذلك لو اقامه واليد بينة ان فلانا اودعها او قال غصبها واليد من فلان اودعها
 شديتها منه ولا يدرى اي فلان امره فلا خصومة بينهما حتى يحضر فلان وقال تسع
 ابو يوسف اذا التهمة جعلته خصما ولا يخفى ان المراد بالغايب لغايب من غير المدعي
 لانه لو ادعى على ذي اليد الغصب منه تسع دعواه الا ان يبين انه ودعيه في يد
 فلان والنظم اطلق الغاصب فضل الصورتين وليس الحكم متحدا وهذا النقل يقتضي
 المسئلة الخامسة **الثانية والثالثة** قال في قاضي خان ادعي ارا اوداة هي في اطار
 الغيبة تقبل بينة المدعي لا حصص الاجرة والمستاجر جميعا وكذلك الراهن ولو كانت مزارعة
 فان كان البذر من قبل المزارع فهو منزلة الاجارة وان كان الاجر من صاحب الارض اختلف
 فيه والصحيح انه لا يشترط حصة العامل انتهى **الرابعة** قال في قاضي خان استاجر من رجل
 ثلاث دواب ثم ان ربه له دواب جرداة منها من غير واعا اخرجي وهب اخرجي او باعها في
 المستكري الدواب في ايديهم فان كان باع بعد جاز البيع وانقضت الاجارة وفي رواية
 الاجارات ان كان باع بغير عذر فالبيع مردود والمستكري حق باله وابل تقدم عقد
 وما وجد في يد المستعير فلا خصومة بينهما حتى يحضر صاحب الدابة لان يد المستعير ليست
 بدخومة وما وجد في يد الموهوب له فهو خصم فيها المستاجر لان الموهوب له يدعي
 ملك الدابة فيما في يده فيكون خصما لكل من يدعي حقا في ذلك وان كان المدعي عليه
 يدعي الاجارة قال في الكتاب المستاجر جرحه حتى يستوفي الاجارة هكذا ذكر في الكتاب
 ولم يبين اي المستاجر من اخيه الاول ام الثاني واختلف المتأخرون فيه فتاوى
 شمس الائمة المشي رحمه الله الصحيح ان المستاجر الثاني لا يكون خصما للمستاجر الاول
 حتى يحضر صاحب الدابة بمنزلة المستعير لانه لا يدعي ملكه لعين فلا يكون خصما للاول
 والحاصل ان المستاجر لا يكون خصما لمن يدعي الاجارة ولا لمن يدعي الرهن ولا لمن يدعي
 الشراء المستري يكون خصما لكل وكذلك الموهوب له انتهى **قلت** وفي العمادية ان
 ميل الشيخ الامام احمد الطحاوي في غير الاسلم البزدي في ان المستاجر الثاني
 ينتصب خصما للمستاجر الاول وانما صححه الشيخ في فتاوى ظهير الدين مرغيناني وان

الامام خواهر زان قال ما استعمل عليه الحاصل ونقل عن الصغري ان المستري لا يكون
 للمستاجر والمرفق وفي التهمة المستاجر لا ينتصب خصما في اثبات الملك المطلق ولا في
 اثبات الاجارة عليه الا اذا ادعى الفعل عليه والله اعلم ومعنى البينة ان الدعوى لا
 تسع على الغاصب الواضع اليد وحده اذا ادعى ان العين لغيبه وانه غاصب لها او بد
 عنه ونحو ذلك وبرهن عليه ولا بد من حضور من هو مالك لها حتى تضع الدعوى فانه
 هو الخصم فيكون القضا على ذي اليد في عينه قضا على الغاصب وفي التهمة اقام المدعي
 البينة انه له وسرقته منه واقامه الذي في يد البينة ان فلانا اودعها اياه فهو خصم
 ويقضي بها المدعي في قول ابي حنيفة وابي يوسف وليس خصم في قول محمد وفيه منافاة لبعض
 ما تقدم الا ان يحال على اختيار قول محمد هناك او يكون قول الامام والثاني عند التهمة كما
 تقدمت الاشارة اليه عن الثاني ولو كان ادعى على المرفق شيئا من الرهن لا تسع الدعوى
 حتى يحضر الرهن واليه الاشارة بقوله لا بد من الرهن يحضر فان حضورها شرط وكذلك
 اذا كان المدعي به في اجارة العين لا بد من حضور الاجر والمستاجر وقد اشار الى الشرط
 ذلك في البيت الثاني والمالك شامل لما لك العين ولما لك المنفعة ولما كان النظم
 شاملا لما قدمناه غيرت النظم فقلت وبالله التوفيق
 ولا تسع الدعوى على غاصب السوي كمدفن او مودع وهو انظر
 ومستاجر والمستعير وصحت اذا مالكا وراهن معه محضر
 قصد البينان المراد ودفعنا لما تقدم من الايراد فان السوي سوي المودع لا يخفى حتى لو
 انظر في المودع وقولنا وصحت يعني الدعوى اذا مالكا وراهن معه محضر والله ولي التمسك
 والعين على السداد والله اعلم **فصل من خاتم الاقرار** هو لغة
 افعال من اقر اذا ثبت وشهدا هو اقرار بما عليه من الحقوق وهو ضد المحذور بشرط
 صحة التكليف وليست الحرية شرط فيه ولذا صح اقرار العبد المحمور بالمال وبتأخير اليه
 العتق ومناسبته بالدعوى لان حال المدعي عليه اقراره وانكاره في المأثور اقراره لان
 القائل في حق السلم الصدق والله اعلم **لقبط ومجمل برقي بقدر** **اذ لم يكن حكم يصح القدر**
 مسئلة البيت من قاضي خان قال اذا ادرك اللقيط فاقراه عبد فلان فادع فلان
 صح اقراره فيصير عبد المقر وهذا اذا اقر بذلك قبل ان تشاركه حريته بالقضاء او بعد
 قضا القاضي عليه كد كامل او بالقصاص في الاطراف لا يصح اقراره بالرق بعد ذلك
 واذا صح اقراره بالرق قبل ذلك فاحكامه بعد ذلك في الجانيات والحدود احكام العبد
 ثم ذكر ما لو كان المقر امرأة تحت زوج فاتها بصيرة المقر له بالصدقة لكن لا
 يقبل قولها في ابطال النكاح خلافا لما لو اقرت ابنة ابي الزوج وصدقت الاب فانه

النسب وبطلان النكاح لان الاجنية تنافيه ابتداء بقاء الرق لا ينافي فان اعتق
المقر له وهي تحت زوج لم يكن لها خيار العتق ولو كان الزوج طلقها واحدة فارت بالرق
يصير طلاقا ثنتين لا يملك الزوج عليها بعد ذلك الا طلاقا واحدا ولو كان طلقها
ثنتين ثم اقرت بالرق كان له ان يراجعها وكذلك في حكم العدة اذا اقرت بالرق بعد ما
مضت حبستان كان له ان يراجعها في الحيضة الثالثة وكذلك اذا ادرك اللقيط فتزوج
امراة ثم اقرانه عبد لفلان وامرأته عليه صداق قصدا فاما لازم ولا يصدر عينا
ابطاله ولو استدان دين او باع انسانا ما ادكفل كعالة او وهب هبة او تصدق
بصدقة وصلى او كاتب عبدا او دين او اعتقه ثم اقرانه عبد لفلان لا يصدق على ابطاله
شي من ذلك ثم نقل عنه في كتاب لا قرار رجل بمجمل النسب قال انا فتي فلان قال ابو
يوسف رحمه الله تعالى يكون اقراره بالرق لما روي عن ابي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى
الله عليه وسلم انه قال لا يقول احدكم عبيدي وامتي فان كلكم عبيد الله تعالى وان نساكم
امانا ولكن ليقول غلامي وجاري وفتاى وفتاى وتلك الفتية ابو الليث رحمه الله في
بلادنا اذا قال الرجل انا فتي فلان لا يكون اقراره بالرق وانما فهم منه انه
ثم اعتدض صاحب الفتاوى بانه نظم المسئلة ولم يقيد بها بعد الحكم ثم نقل المسئلة
عن الخزانة والمحيط مطلقا عن كونه لقيطا او مجمولا النسب وغير ما ذكره الحرية بالحكم
ويبقى تقييده به لكان انتهى **قول** النظم غير موافق لما في قاضي خان بل ينافي شرطه ان
النظم حال عنها وهما تصديق المقر له على ذلك واليه اشار قاضي خان بقوله فادعاه فلان
صح اقراره وكون المقر بالفاء لا بد من التقييد بها وقوله او لم يكن حكم فيه اياهم والمسئلة
الثانية التي نقلها في مجمل النسب فليست مفهومة من النظم لانه اخرجه الخلاف فيها كما
ان الاقرار بلفظ انا فتي فلان هل هو كالاقرار بالرق وان كانت متضمنة صحة اقرار مجمل
النسب بالرق فلو جعلها بينتين فزاد بعد الشطر الاول من نظمه يصح تصديق ولا حكم يصدر
بتأكيد تجوز وكان مكلفا ويعقوب في لفظ القضاء امقوره لكان اوضح في الاول وتضمنها
للمثانية مع اعتبار ما ذكرنا من شرط التصديق وشرط البلوغ ولو ضم اليها بيت ثالث فيقول
والله ابطال حق لزوجتي وزوج وغيره ليس مما يوشه
لا شتم على بقية ما تقدم من كلام قاضي خان ومنت القابض وعمت العائنة والله اعلم
وليس باقرار معا لا تكن شهيدا ولا تخبر بيقال ينظر
اشتمل البيت على مسلمتين احدهما اتفاقية والاخرى اختلافية في قاضي خان لو قال
لا تشهدوا ان فلان على الف درهم لا يكون اقرارا وقال قبل ذلك ولو ان رجلا قال لفلان
اخبر فلانا ان له على الف درهم كان اقرارا ولو قال لا تخبر فلانا ان له على الف درهم لم يفت

من حقه كان اقرارا وفي المتن لو قال قل لفلان ان له على الف او اخبره او اعلم فهذا
اقرار وكذا لو قال له غير اخبر فلانا او اعلم او ابشره او اقول له ان له عليك الف او
اشهد له فقال نعم اما اذا قال لا تخبر فلانا ان له على الف او لا تشهد لفلان على الف ذكر
محمد ان قوله لا تخبر اقرار وقوله لا تشهد ليس باقرار قال وذكر في اخر الباب ان قوله لا
تخبر ابتد ليس باقرار لقوله لا تشهد كالكوفي وعامة مشايخ بلخ عيا ان الصحيح ما ذكر
في اخر الباب وما ذكرناه هنا انه اقرار غلط وقع من الكتاب وقال مشايخ بخاري كمال
هذه احوال الصواب قال في القضية وهو الصحيح قلت واعتد كونه اقرارا في بقية القضية
والله اعلم وزعم شمس الامية ان فيه روايتين وفي البرازية ومن اصحابنا من قال انه في
الاخبار لا يكون اقرارا وذكر المصنف الفرق فقال ان الشهادة سبب للوجوب بالادب
فاما الخبر فليس سببا فقوله لا تخبر استكمارا كانه قال وجوب المال على شيء بيني وبينك
فلا تظلم باخبارك كذا قال وهذا لا ينهض الفرق ان قوله لا تشهد ليس لبيان
اقامة الشهادة لان النبي صلى الله عليه وسلم لا يصح ولا يحل ولا يثم به فلا يحل كلامه عليه ولا يصح
فصار نفيها وصار كانه قال لا شهادة لفلان على الف درهم ولو قال هكذا لا يكون اقرارا
وليس كذلك قوله لا تخبر لان النبي صلى الله عليه وسلم مع الاخبار يصح مع وجود الخبر عنه بدليل قوله تعالى
واذا جاءهم امر من الامن والحرف اذا عاوه قد هم على الاخبار مع وجود الخبر عنه وبدليل
انه لو ناه عن الاخبار لم يصح ولا يثم بحمل لفظه على النبي صلى الله عليه وسلم في الاخبار في الامنيات في
في النبي فكانه اثبت الخبر عنه وكانه قال على الف درهم فلا تخبر بان له على ذلك ولو قال
على ذلك لكان اقرارا وهذا ما ذكره حجة الاسلام الكرابيسي في الفرق وسوي بين لا
تخبر ولا تنقل وذكر ان القول المذكور يكون اقرارا وبعض الروايات ثم ان المصنف ذكر
ما لو قال ما لفلان على شيء فلا تخبر ان له على الفاء ليس باقرار وذكر في المتن اذا قال
لا تشهدوا ان عدي عدي حر لم اعتقه ولو قال لا تشهدوا على يفتق هذا كان حرا ولو قال
اكتبوها طلاقا اياها فهذا اقرار بخلاف قوله لا تخبروها اني طلقها ولو قال اكتبوها
طلاقا لم يكن طلاقا انتهى وسأوضح الفرق بينهما ان شاء الله تعالى في شرحي لنظمي في الفرق
ثم لا يخفى ان قوله يقال فينظر ليس صريحا في الخلاف مع اشعاره بالضعيف ولو قال
وليس بلا يشهد مقدما فلهذا ولو قال لا تخبر فخلف مستظرا
لاوضح مع النصح بالخلاف والخلوع عن الاشعار المذكورة لما علت من الصحيح في الجاهل
ومن قال بملكك الذل كان منسيا ومن قال هذا امك ذل فهو مضطرب
مسئلة البيت من قاضي خان عن المتن اذا قال ارضني هذه وذكره ودها فلان او قال المذ
التي حدودها كذا لولاه فلان وهو صغير كان جائزا ويكون تملكها وذكر في المتن رجل قال

فلان نصف غلة هذا البستان او قال نصف غلة هذا العبد جازا قران بالغلة
ولو قال نصف دارى هذا او نصف عدي هذا او نصف بستانى هذا لا يجوز ولا يلزم
لهذا الا قرارى لانه يكون ملكا للمشايع في محتمل القسمة في الاول والثالث ولعدم القبض
في الكل وقالوا اذا اضاف المال الى نفسه بان قال عدي هذا فلان يكون هبة على كل
حال وان لم يصف الى نفسه بان قال هذا المال فلان يكون اقرارا وذكر في المستقى رجل
قال دارى هذا لاولادى فصار اقرارا وهو الثالث من اصغره لانه لم يصف الدار الى نفسه
وكذا لو قال دارى هذا فلان كانت هبة ولو قال تلك هذه الدار ام فلان يكون
اقرارا قلت قول قاضي خان فيما سبق نقله عنه وفي الارض التي حددوها كذا الولد
فلان وهو صغير يملك بنا في قضية الاضافة الى نفسه غلوه عنها وفي القضية رفر
لعلي الصغرى وقال اقر الاب لولده الصغير بعين ماله يملك ان اضاف ذلك الى نفسه
في اقراره وان اطلق فاطهارا كما مر في سدس داهي وثبت هذه الدار له ثم رزق الخ
البحاري قال الاب جميع ما هو حقى يملك فهو ملك ولدى هذا الصغير فهو كملك
مخلاف ما لو عينه فثابت كما نوي الذي يملكه او دارى لابن الصغير فهو هبة وتتم بكونها
في يد الاب ثم رقم لعلا الائمة الترجمانى وقال قوله هذه الدار لك هبة لا اقرار ثم رزق
للخيط وقال عدي هذا فلان ولم يقبل وصية ولا كان في ذكورها ولم يقبل بعد موت
كان هبة قياسا واستحسانا ثم رزق للاصل وقال لو قال هذه الدار لفلان فاقره ولو
قال دارى هذا فلان هبة لانه اضاف الدار الى نفسه فكانت هبة وفي الاول لم يصف
فتمتنع اقرارا انتهى وبعض هذه الفروع تقتضي التسوية بين الاضافة وعدمها في الهبة فينبذ
ان في المسئلة خلافا ومسئلة الاب الصغير يقع فيها الهبة بدون القبض لان كونه في يد من
له فلا فرق بين الاطراف والتمليك بخلاف الاجنبي حيث اشترط في التمليك القبض بدون
الاظهار فان كان في المسئلة الصغير شقصا مما يحتمل القسمة ظهر الفرق بين الاطراف
والتملك في حقه ايضا لا تقتضي القبض مقدرا والله سبحانه اعلم

اقرارها مقررها صح مشرفا ولو وهبت من قبل ابين قبيل

اي صح الاقرار حال كون المقر مشرفا يعني على الموت كذا اقر المصنف ومسئلة البيت من
الخلاصة والصغرى قال رجل اقر لامرأته بمهر الف درهم في مرض موته ومات ثم اقامت المهر
البينة ان المرأة وهبت مهرها من زوجها في حياة الزوج يقبل والمهر لازم باقراره والمراد
من حياة الزوج ما قبل المرض الذي اقر فيه وفي عبارة الفقيه اشارة اليه ولا يخفى ان المراد
من قوله مشرفا توقف معرفته على الشج مع عدم نزعها بان البينة على الهبة قبل ذلك
تسمع فلوقالت واقران بالمهر في ضعف موته بينة الاكتاب من قبل مقدمه

كان مصرحا

كان مصرحا بان الاقرار في مرض الموت وانه اهدر البينة التي قامت على الهبة قبل الاقرار
وانه اعلم لكن ايت في فصول العادي عن اقرار الزيادة وتناوي رئيسه الذي الوار
وتوايد جده ما يقتضي ان الاقرار انما يصح اذا كان مقدرا لمهر المثل وان البينة اذا اقرت
بعد موته ان المرأة وهبت مهرها من زوجها في حياته هبة صحيحة لا تقبل البينة على الهبة اذا
كان اقرار الزوج لها في مرض الموت ثانيا فيحتاج الاطلاق الى القسمة لانه يجب حمله
عليه فاصححت البينة هكذا اقر بمهر المثل في ضعف موته فبينة الابان من قبل مقدمه
ولهذا يظهر ان توجيه المصنف لعدم قبول بينة الهبة بان الاقرار دل على عدم قبول
الهبة وانما لا يتم الا بالاجاب والقبول وان الوجه الصحيح اخصال الابانة والاعان
على المهر المذكور فتأمل وفي وسيط المحيط صورها فمن اقرها بالف مهر وكان قد تزوج
بالف ووصفها لهبة بكونها صحيحة وهو يفيد انه لا بد ان يكون المهر المقرب قد رزقها
عليه وكلام العادي يفيد انه يكون غير زايد على مهر المثل والله اعلم

ولو اقرت هبة فليس يلزم ولو زاد فيه او بارز يد تزوج

اشتمل البيت على ثلاث مسائل من القضية قال لها مهر معروف فاقر في مرض موته
بازيد منه او زاد في مهرها او اقر لها بمهر اخر او اقر لها بمهر بعدد وهو مسئلة
البيت والاولى هي اخر مسئلة في البيت والوسطى هي الوسطى وفي حكمها اقرار بمهر اخر
مع مهرها لانه زيادة عليه معني كانت المصنف ما حاصله ان هذا لا يخالف ما
تقدم لان الهبة تتوقف على القبول واقراره بعد ما رزقها بخلاف الابراحي لا
يتوقف على القبول فاقران يكون اقرار الوارث في مرض الموت على وجه التبرع وهو
لا يصح وكذا حكم الزيادة على المهر بعد ما وهبته يعني لا يلزم الزيادة اللهم الا ان يخرج
الورثة فصح في الجميع قلت وقد رايت في البرازية اقر لها بمهرها فبينة في مرض الموت
وبرهن الوارث انها ابرائه في حياته لا يقبل والمهر لازم وهذا ايضا في ما تقدم نقله عن
القضية وعندي ان الوجه ظاهر لاحتمال اطلاقها واعادتها عليه قائم كانه قائم في الهبة
ايضا حتى لو قامت البينة في الهبة بانه قبل لا يكون مستظا للمهر بل هو ثابت لما ذكرنا
من الاحتمال فالقول عليه اول مما ذكره المصنف فزدت بدينها عليها على ذلك قلت

وفي جامع البراز الا براحيهما كالاكتاب وهو العالم المتبحر
ويمكن الجمع بين الكلامين محل ما في القضية على كون الابرا من المهر وقع في مرض الموت
معا قبل الاقرار فينتهي الاحتمال المتقدم فحين كونه وصية للوارث وانها غير صحيحة
في البرازية على قيام البينة بالابرا في حال الصحة قبل عدم القبض في مرضه على التلقين
والعود وان شئت فقل فيه للصحة اقبل وفي القبض من قبل التزويج

استاد مفعول اقبلن وضمير فيه مرض الموت المشار اليه بقوله مشرفا ومسلما بالبيت
من الخلاصة قال وفي المنتقى لو اقر في المرض الذي مات فيه انه باع هذا العبد من فلان
في صحة وقبض الثمن وادعى ذلك المشتري فانه يصدق في الجميع ولا يصدق في قبض الثمن
الا بقدر الثلث وهذه مسألة النظم الا انما اعقل فيها قد تصدق المشتري وفي
انه لا يصدق في استيفاء الثمن الا ان يكون العبد قد مات قبل مرضه وقال في
الشرح ان صاحب الخلاصة ذكر بعدها مسألة جامعها وقرع بينهما قال ولو اقر في المرض
ان هذا العبد لفلان كان مصدقا ولا يشبه هذا الاقرار بالبيع لان المشتري قد اقر ان
العبد كان في ملكه لم يرضى والاقرار بالعبد كالاقرار بالدين والودعة في المرض ولو اقر
بقبض دين كان له في المرض صدق في الثلث ثم اجاب عما يستفاد من الاقرار
لغير الوارث في مرض الموت جاز ولو احاط بتركته بعد ان نقل عن المحيط اذا باع المريض
شيئا من اجنبي واقر باستيفاء الثمن وهو مريض يعقب من جميع المال بان الفرق متساوا
اشارة اليه في الخلاصة من ان المشتري لما صدقه في اضافة العبد الي نفسه كان مصدقا
على ملكته مالا الاقرار فيكون الشئ ملكا فيعتبر من الثلث لانه تبرع بمحض وانما صح
اقراره بالبيع لانه غير مجبور عليه فيه الا ان يكون فيه محاباة لا يخرج من الثلث اما لو
كان القبض بمعينة شهود الاقرار صح ولو كان في الدين قال والظاهر ان المحيط مشي
على قاعد الاقرار للاجنبي ولم يعتبر صدور البيع في الصحة او المرض او ان مسألة الخلاصة
مقتضى تصديق المشتري انتهى قلت وفي الكفاية واذا باع في مرضه شيئا بالكره
قيمة ثم اقر باستيفاء الثمن لم يصدق وقيل للمشتري ان الثمن من اجري وانقص البيع
في قول ابي يوسف وجه الله تعالى وفي قول محمد يودي مقدار القيمة او ينقص البيع
مباين كل المباني لما في المحيط والبرازية كات عبده فيه يعني مرض الموت وكما لا
غيره فاقرب قبض به لها فيه جاز من الثلث ويسعى في ثلثي قيمته بخلاف ما لو باع عبدا من
ماله من اجنبي فيه ثم اقر قبض منه فيه يصح من كل المال انتهى وهذا مما يقوي به الاشكال
والله اعلم **واقرار بالوقف منه نظيره كاطلاقه او من سواه وينكر**
الضمير في منه للمقدور في نظيره للاقرار بالقبض في المسئلة السابقة وفي اطلاقه لسو
المقدور في ينكر لسواه وقد اشتمل البيت على مسائل من قاضي خان قال رجل في مرضه
اقر بارض في يده اقر بوقف من قبل نفسه كان من الثلث كما لو اقر المريض بقبض
عبد او اقربا نه تصدق به على فلان وهي المسئلة الاولى قال فان اقر بوقف من جهة
غيره ان صدق ذلك الغير او ورثته جاز في الكل وان اقر بوقف ولم يبين انه منه او
غيره فهو من الثلث وفي منية المفتي مسئلة انتهى قال وهذا سوا اسناد الوقف فيه

الحال الصحة

الى حال الصحة او لم يسند فانه من الثلث الا ان يجيز الورثة او يصدق في الاسناد
الى حال الصحة قلت فبقل هذا لو كان ثم من شهد عليه بالوقف حال الصحة لم يكن
هذا امن الوقف في المرض ولا يحتاج الى تصديق الورثة ويكون من جميع المال وهي
مسئلة التي اقيمت فيها في سنة خمس وثمانين وقوله كاطلاقه اي كما لو اقر بالوقفية
ولم يبين انه منه او من غيره فهي من الثلث ايضا وقوله او من سواه وينكر المسند
اليه الوقف فهو من الثلث وان صدق المسند اليه او اقر ورثته او صدق فهو من جميع
المال لانه مظهر باقراره لا منقضي ولو كان المسند اليه مجهولا او معروفا ولم يصدق
ولم يكن باموات ولا وارث له البيت المال فالظاهر انه يكون من الثلث لان
التصديق منه او من الوارث شرط في كونه من جميع المال لان الظاهر انتقال
التصديق اليهم فيكون شرط وكلام قاضي خان يحتمل بان يجعل ضمير ورثته واجبا
الي الغير وكذا فهمه صاحب الفوائد وفرع عليه انه لو لم يكن له وارث لالبيت المال
لا يصح تصديق السلطان قلت وهذا منقول في كلام مساجنا وان قال الطرسوني
والله اعلم ومن قال لا دعوي في اليوم عندنا **فما يدعي من بعد منة ينكر**
مسئلة البيت من القضية على ما نقله صاحب الفوائد عنها قال لا دعوي لعل
اليوم ليس له ان يدعي بعد اليوم انتهى قال المولى يعني بسبب تقدم على ذلك اليوم
او بسبب دعوي ذلك اليوم قال واليه اشرت بقولي منها قلت الذي رايت في
القضية انه رقم كسوف الائمة المكيه قال اقر على ذلك الدعوي على فلان تسع دعواه
ولو قال لا دعوي لي عليه لا تسع ثم رقم للقاضي جلال البخاري وقال لا تسع في النصلي
ولم اقف على ما نقله صاحب الفوائد ورقم لقاضي العصر وعلا الائمة التبرجاني
وقال ادعى عليه شيئا فامر القاضي بالمصالحة فقال لا ارضى بهذه المصالحة وتركه
فهو اسقاط لما يدعيه ونقل علا الائمة الكرايسية انه قال اما تركه اصلا فهو بر او عنه
لو قال ترك دعوي على فلان وفوضت امري الى الاخيرة لا تسع دعواه بعد والله اعلم
ومن يدعي سند ساء **وقال خصمه له السند من ارفع قد ارفع**
مسئلة البيت من القضية رقم الظهير الدين المصنعي وقال ادعى عليه سند سامن دارق
لا ادري سند من ارفع فهو اقرار بالانقي وهو ظاهر لان العدد انما يبين ان العرف هو اقرار
بالاقل قطع والله اعلم **وقول الوصي لا كف غدي لو اجد من الوارثين اكل المثل**
مسئلة البيت من المبسوط واذا اقر الوصي لاحد الورثة عنده من ميراثه كذا
درهما فاراد قضية الورثة ان يرجعوا على الوصي بخصمهم كما اقر لهذا لم يكن له ذلك ولكن
ما اقر به لهذا فهو بينهم على الموارث لان الوصي يمين فيما في يده من التركة والقول قول

مطل
دعوى سند دارق
ادعى عليه سند سامن دارق

الامين في براءة نفسه لكن لا يقبل قوله في وصول المال الي غيره كالمودع اذا ادعى
الرد على الوصي فها هنا ايضا قول الوصي فيما يرجع الي براءته مقبول سواء كونه سلم
نصيب الكبار اليهم او ان ذلك لم يقبل الي يده ولكن لا يقبل قوله في استحقاق الكبار
عما اقر به للصيغة لان ذلك جزء من التركة وهو مشترك بينهم **قلت** وفي مختصر المحيط بعد
ان ذكرنا تقدم عن الميسر طائفة وفي رواية الوصايا يضمن للاخرون له وكان هذا الذي
بالنظم لغزابة فظلمت فقلت ويضمن القاسم للآخر له وذلك بروي في الوصايا وبسط
والله اعلم **وان قال لا شيء من الاول عندنا** انما من بعد ادعى **ليس نكرو**
الغيبية قال يرجع الي الواحد من المسلمين والمسئلة من القاضي خان كانت وصي الميت
اذا دفع ما كان من تركة الميت الي والده الميت واشهد الوالد على نفسه انه قبض تركة والده
ولم يبق له حق من تركة والده قليل ولا كثيرا لاستوفاه ثم ادعى في يد الوصي شيئا من
هذا من تركة والده واقام البينة فقلت بفسنة وكذا الواقر الوارث انه قبض جميع ما
على الناس من تركة والده ثم ادعى على رجل ديننا لو انه تسع دعواه انتهى قال المصنف
عن صاحب الجواب ان قولهم التركة في سياق النبي تتم انتقص لان قولهم ولم يبق لي حق
تركة في سياق نفي فعلي مقتضى القاعد لا تقص دعواه بعد ذلك لتناقضه والمنتهى
لا يقبل دعواه ولا بفسنة واجاب المصنف بانه لا تناقض فان اعترافه بانه لم يبق له حق
يمكن حمله على ما قبضه يعني لم يبق لي حق مما قبضته لا توري ان صورة المسئلة فيما لو ادعى
شيئا من تركة والده في يد فاذا ادعى شيئا من تركة والده في يده وصيه وتحقق تنازع
له طلبه وله تخرج مما اقر به بان يؤوله على ما مر انتهى **قلت** وقد ذكر المسئلة في
العمادية ناقلا عن المشتري وقال اشهد الامين على نفسه انه قبض منه فعين المبرأ من
الحقوق جعل المسئلة الثانية مقبضا عليها ويظهر لي فرق فان المرفق مخلوق ودين
في المسئلة الثانية غير معين فلا يصح الابراء مع جملة المبرأ وقد نقل ذلك في القضية
ونقل عن الثاني والثالث ونحوه ان لا بد من تعيين حتى يمتنع عليه الطلب ثم انه يظهر
لي في الوجه في المسئلة الاولى انه انما تسع دعواه استحقاقا لا قياسا لقوة شبهة
معرفة بما يصدق من قبل والده لقيام الحمل معرفة ما لو الده على جهة التفصيل والتميز
مختلف ما اذا كان مثل هذا الاشهاد مجردا عن ساقطة الحمل المذكور فاستحسنوا سماع
دعواه هنا فقام له ورايت في صلح البرازية قالت تاج الاسلام وخط صدر الاسلام
وجده صالح احد الورثة وبرا ابرا عما ثم ظهر في التركة شيء لم يكن وقت الصلح لادراك
في جواز الدعوى والقابل ان يقول يجوز دعوى حصته منه وهو لا يحج ولا يقبل ان يقول لا وفي المحيط
ولو ابراه احد الورثة الباقي ثم ادعى التركة وانكروا لا تسع دعواه وان اقر وابت التركة انما

بالرد عليه انتهى والنظم انما اشتمل على مسئلة الوصي خاصة والمسئلة الثانية فلم يشتر
لها والله اعلم **اقربا النبي في محامتين مشهدين** لقد توفى في ذن **انما توفى**
وان كروا القديين فيه اختلافا وان **انما توفى** وقد قيل **انما توفى**
اشتمل البينان على مسئلة من قاضي خان قال رجل اقر على نفسه بمائة درهم واشهد
شاهدين ثم اقر له بمائة درهم في موطن اخر واشهد شاهدين فقال المقر في مائة ومائة
الطالب هي مائتان في شمس الائمة الحلواني هذه المسئلة ذكرها محمدي في الاصل وذكرها
المضاف في ادب القاضي وزاد على ما ذكر في الاصل وجعلها على وجه ثم شوش في ذلك
فالحاصل ان يقول هذه المسئلة على وجه اما ان اضاف اقران الي سبب والسبب احد
او تخلف او لا يضيف فان اضاف الي سبب بان قال له على الف درهم فمن هذا العبد ثم
اقر بعد ذلك في ذلك المجلس او في مجلس اخر ان فلان عليه الف درهم فمن هذا العبد فالعبد
واحد في هذا الوجه لا يلزمه الا مال واحد في قوله جميعا وان كان السبب مختلفا
بان قال فلان على الف درهم فمن هذه الجارية ثم قال فلان على الف درهم فمن هذا
العبد في هذا الوجه يلزمه المالان في قوله سواء اقر بذلك في موضعين او موطنين ان
لم يضيف الا اقرار الي سبب لكن عقد على نفسه صك فان كان الصك واحدا كان المال
واحدا عند الكل وان عقد على نفسه صكين كل صك بالف درهم واشهد على ذلك ثم
المالان على كل حال واختلاف الصك بمنزلة اختلاف السبب وان لم يعقد صكا لك
اقر مطلقا فان كان اقران الاول عند غير القاضي حصص شاهدين واقران الثاني عند
القاضي يلزمه مال واحد قال وكذا الواقر او لا عند القاضي بالف واشتد القاضي في ذلك
في ديوانه ثم اعاده الى القاضي في مجلس اخر فاقربا له وادعى الطالب للمالين والمطلوب
يدعي انه مال واحد كان القول قول المطلوب فان كان الاقرار عند غير القاضي وكان
الاقرار الاول عند القاضي والثاني عند غيره فان كان اشهد على كل اقرار شاهدا فاما
واحد عند الكل كان ذلك في موطن او في موطنين وان اشهد على اقران الاول شاهدا
وعلى الثاني شاهدين او اكثر في مجلس اخر على قول ابي يوسف ومحمد يكون المال واحدا
ايضا وانما يتعدد المال عند اذ اتمت الحجة على الاقرار الاول بان كان عند القاضي
او بشهادة شاهدين اما اذ لم يتم فلا وان اشهد على كل اقرار شاهدين عند غير القاضي
ذكر المضاف ان قول ابي حنيفة يلزمه المالان ان اشهد في المجلس الثاني بالشاهدين الاولين
وان اشهد غيرهما كان المال واحدا وبعض المشايخ قالوا اذا كان ذلك في موطنين واشهد
على كل اقرار شاهدين عند ابي حنيفة يلزمه المالان جميعا سواء اشهد على
اقرار الثاني الاولين او غيرهما في شمس الائمة الحلواني هكذا ذكر المضاف

رحمه الله والظاهر ان الخلاف بينهم فيما اذا كان الاقرار في موطنين اما اذا كان في موطن
واحد يكون المال واحدا روي عن محمد انه على قياس قول أبي حنيفة يلزم منه
المالان جميعا على كل حال اذا اشهد على كل اقرار شاهدين غير انه استحسن
وقال يلزمه مال واحد اذا كانا في موطن واحد وذكر شمس الائمة السرخسي رحمه الله
تعالى في الموطن الواحد يلزمه مال واحد عند الكل وانجا بشاهدين على اقرار
ثم جا بشاهدين آخرين على اقراره بالف ولا يدري ان ذلك كان قبل في موطن
او موطنين نسبي الشهود ذلك فها ما لان الا انه يعلم انه كان في موطن واحد
وقال ابو بكر الرازي رحمه الله في هذه الصورة يلزمه مال واحد وان
شهد شاهدان على ألف سود وشاهدان على ألف فض فها ما لان ولو اقر
بالف درهم وما يتي دينار في موطن ثم اقر في هذا الموطن في هذا المجلس بالف درهم
ذكر اختلاف زفر ويعقوب انه يلزمه الف درهم ومائة دينار في قول أبي حنيفة
وأبي يوسف رضي الله عنهما واقتصر في الشرح على حكاية هذا فقط والله اعلم
وكم يقبلوا في المال ما دون درهم **ووصف عظيم بالنصاب** **تقدير**
اشتمل البيت على مسكينين من الهداية الاولى قال لو اقر فلان على مال
فالرجع اليه في بيان لانه هو الحمل ويقبل قوله في القليل والكثير لان ذلك
مال وهو اسم لما يتناول به الا انه لا يصدق في اقل من درهم لانه لا يعد ما لا
عرفا **الثانية** لو قال مال عظيم لم يصدق في اقل من نصاب لانه اقر بمال
موصوف فلا يجوز الفا الوصف والنصاب عظيم حتى اعتبر صاحبه غنيا والغني
عظيم بدليل قول عائشة رضي الله عنها رأت ذا المال مهيما وذا الفقير مهيبا
وعندهما لا يصدق في دون مائتي درهم على قياس مذهبهما عند الوصف بالكثر
واختلف فيه عن أبي حنيفة فنقل عنه مثل قولهما وقيل لا يصدق في دون نصاب
الزكاة وقيل لا يصدق فيما دون عشرة دراهم التي هي نصاب السرقة لانه عظيم تقطع
به اليد المحترمة قال في النهاية والاصح ان قوله يعني على حال الفقر في الغني
فان القليل عند الفقير عظيم واصناف ذلك عند الغني ليس بعظيم وكانت
المائتين عظمة في حكم الزكاة فالعشر مال عظيم في قطع السرقة وتقدر بها
تعارض فيرجع الى حال الرجل وعلى حاله ينسب فيما بينته انتهى وقد علمت ان النظم
قاصو على القول باطلاق التقدير بالنصاب وهو احد الأقوال الا ان يقال
مراده بالنصاب ما يشمل نصاب الزكاة ونصاب السرقة وانما يلزمه الدرهم
اذا بين ان مراده بالمال العظيم الدرهم اما اذا بين غيرها فيجب النصاب من جنس

ذلك حتى لو بينه من الذهب فقد بعشرين او من الابل فخمسة وعشرين وفي غير مال
الزكاة يجب بقيمة النصاب ولو قال حنطة كبرت على خمسة اوسق عندها وعند
الامام نصاب الحنطة فيرجع الى بيان المقد ولو قال ابلا كثيرا فهو على خمسة
وعشرين ولو قال له على اموال عظيمة ثم قال اردت من الاموال الدرهم كان
عليه ستماية درهم لان اقل الجمع ثلاثة فيحمل على ثلاثة اموال وكذلك في
كل جنس يريد ولو قال مال نفيس وكريم او خطير او جليل قال لا يطغى
لما جاء منصوصا وكان الجرحا في يقول يلزمه ما بين قال وكل ذلك
مما اشار اليه صاحب النهاية ومثله في الايضاح والذخيرة والله سبحانه اعلم
ومن رآه اقرارا لدرهم قوله مضاعفة فالكسبة المستقر
ولو رآه اقرارا بمائتي عشق وعشر واقصاف مما تون كسبت
اشتمل البيت على مساكين من قاضي خان **الاول** لو قال علي درهم مضاعفة
روي عن أبي يوسف رحمه الله انه يلزمه ستة دراهم **الثانية** لو قال اضعافا
مضاعفة لزمه ثمانية عشر درهما **الثالثة** لو قال له على عشرة دراهم واضعاف
مضاعفة لزمه ثمانون انتهى **قلت** في البيت حذف تقدير وعشر واضعاف
مضاعفة والا فلو قال له عش واضعاف لزمه اربعون فتامله والله اعلم
ومن قال ديني ذاك اصح دقمة الى ذاك اخذ النصاب قد
مسئلة البيت من التهمة وغيرها قال المقر له بالدين اذا اقر ان الدين لفلان
وصدقة فلان صح وحتى القبض للاول دون الثاني لكن مع هذا الوادي الى
الثاني بري وجعل الاول كالوكل والثاني كالوكل انتهى **قلت** ونقل عن القينة
في الشرح فرع استحقاق النظم رقم لابن الفضل الكرماني وقال لو قالت الصدق
الذي لي علي زوجي ملك فلان ابن فلان لا حق لي فيه وصدقهها المقر له ثم ابرأت
زوجها عنه يبرأ وقال ابو حامد لا يبرأ ثم روى الظهير الدين المرعشي ونقل
عنه انه قال لو قال لأمير الذي علي زوجي الذي لا يصح اقراره به انتهى
فالحق في بيت فقلت

ومن كان ذاهبا ومن بعد ابرأت فيبرأ او لا البراة الظاهر
وقوي والبراة اظهر ترجيح لقول الكرماني لما اشار اليه المرعشي
من عدم صحة الاقرار فيكون الاقرار لا قيا لمحمد والله سبحانه اعلم
وما ائتمروا بالسوء اقرارا سائرا اصح وطلعتي النكاح تقدر
اشتمل البيت على مسكينين **الاول** قال في المينة الاستبراء ليس باقرار

تملكه ذلك في الاصح وقد علم من قوله اصح ان فيها قولاً اخر مقابله وهو انه يكون
اقراراً له بالملكية **الثانية** لو قالت امرأة لرجل طلقني كان اقراراً منها بانه زوجها
ذكي فيها ايضا وجه المصنف الفرق بما حاصله ان الطلاق فرع صحة النكاح وهو
تملكه ولا سبيل عليها بدون امرها فصحة متوقفة على معرفتها بخلاف السوم فان
المبيع محتمل ان يكون في يد البايع عارية او غصبا او يكون وكلا او فضوليا فلم
يفتض ثبوت الملك للبائع ولا يتوقف حصول الملك له على معرفة السام نعم
ان يكون مبطالا دعوى السام بالملكية بدون سبب حادث بعد السوم والى ذلك
تسير عبارة المينة حيث نفى الاقرار بثبوت الملكية للبائع ولم ينف اقراره بعد
ثبوتها للسام فلو اشتراها بعد ذلك من غير مساومة فيها وادعى انه المالك
صح قيام الاحتمالات المتقدمة فيمن كانت بيده او لاجن المسامومة وعلى القول
الاخر لا يصح **قلت** قد صرح في وسط المحيط بالقول الاخر على وجه الجزم
ولم يحكم فيه قولاً اخر فانه قال ولو قال اخرج من هذه الدار يا فلان او ابرأ منها او
سلمها لي او اعطها لي فقد اقره بالملك ولو ذكر هذه الالفاظ ولم يذكر بدلا لا يكون
اقراراً لان هذه الالفاظ مع ذكر البدل تستعمل للمساومة وفي العرف والعادة
لانه طلب تسليم ملك نفسه ببدل والمساومة وطلب التملك من غير اقرار بالملك
ومن غير ذكر البدل لا يستعمل للمساومة عرفاً لان الانسان قد يطلب من غيره
تسليم دار اليه ونقل عن المحيط قال اشترى مني عبدي الذي في يدك واشترى
او افتح باب داري او حصصها او اسرج وابني او اعطني لجام بعثتي فقال نعم يكون
اقراراً ولا يخفى ان قوله في النظم اقرار سام صادق باقرار تملكه البائع وبأقرار
بعده ملكية نفسه والثاني ثابت بذلك دون الاول فلو قال **الوسط**
وما السوم اقرار بملك البائع ، سلم عن ذلك المختار مع الاختلاف بما قد مضى
وطاب له الف به غير عارفي ويعقوب لا كما لعلم بالكذب بذكر
الصنف في له المقوله وفي به للاقرار وغير عارفي حال من المقوله وفي البيت مسلمان من
القينة **الاولى** قال بعد ان رمز لنتي عن ابني يوسف رحمه الله قال لك على الف درهم
ولا يعلم المقوله به ولا خطه ولا معاملته بينهما لا يسمع اخذ الا اذا علم ديناً له
عليه الا اذا كان لصيقاً له فذكره ان يأخذه وان لم يعرف اصله وقال محمد بن الله تعالى
بحوله اخذ في الوجهين لاحتمال ارثه من قريب او وجب له بسبب تلاف شيء ولم يعلم الفرق
له به انتهى **قلت** وفي المحيط حكى ما عزي لابي يوسف فقط ولم يبره الى احد والله اعلم
الثانية منها ايضا قال بعد ان رمز للقاضي عبد الجبار والاسميجاني للاقرار الكاذب

لا يكون

لا يكون ناكلاً للملك عند بعض شائخنا وعند بعضهم يكون ناكلاً للملك ثم رمز الى
التمناشي وقال حكم الاقرار شرعاً ظهور المقربة لا بثبوته ابتداء ولهذا لو اقر لغيره
والمقر له يعلم انه كاذب في اقراره لا يحل ديانته الا ان يسلمه بطيب من نفسه فيكون هبة
منه ابتداء كذا ذكر المصنف الرموز والذي في نسختي الرمز الاول لقنات في العصب
الائمة الجواني والثاني للمحيط ولو جعل نصف البيت الاول هكذا وطابت به الف جاهل
والصنف في به للاقرار لكان احسن واسلم من التعبد الذي اشتمل عليه نصفه
وحين نبي الاقرار صدقه به فانكروا الشهادة فقد
قوله نبي اي كرو والصنف في صدقه المقوله وفي به للاقرار وقوله فانكروا اي انكر
المقر الاقرار بعد عادة ومسئلة البيت من القينة ناكلاً عن الاصل لو قال فلان
على الف درهم فقال فلان ما لي عليك شي بربي المقر ما اقربه لانه كذبه فيه حتى
لو عاد الى التصديق لا يستحق عليه شي فان اعاد الاقرار بعد ذلك فقال بل لك
على الف درهم فقال المقر له اجل صلي اخذ بها لانه اقرار اخر وصدقه فيه فيلزم
وكذا لو كان المقربة جارية او عبداً على هذا ولو انكر الاقرار الثاني وادعاه المقر له
واقام بينه عليه لا تسمع ولو اراد تخلفه لا يلتفت اليه للساقض بين هذا الدعوى وبين
تكذيبه الاقرار الاول وعدم علم القاضي بما يرفع الساقض وهو رجوع المقر الى
اقراره كاستادنا يعني القاضي البدعي فيجب ان تقبل بينه المقر له على المقر
ما ورد اقراره على اقراره ثانياً وهو الاشبه بالصواب لانه يلزم اذا كان بين
الرجل اخذ وعطفاً فاذا قضى حدهما حق صاحبه فرائده لا حق له عليه ثم ادانه صاحب الحق
ويكتب اقراره ويشهد عليه انه لا يفيد الا شاهد فائدة لانه جليل لا يسمع منه دعوى
الاقرار بدون اقراره السابق انه لا حق له وانه بعينه شفع انتهى **قلت** يوحى
كلامه انه لو كان القاضي عالماً بالرجوع الى الاقرار تسمع له دعوى وتقبل البينة وقرق
الشراح بين المسلمين بان الاول خاصة بما اذا كان المقربة اولاً وثانياً واحداً
وان الفرق بينها وبين صورة المدانة بعد البراءة واضح لا يسمع احد انكاره والذي يظهر
لي في وجه كلام القاضي البدعي ان اللزم انما هو ان الذي اراد بعد البراءة ان يدعي
مال المست المبتدئ بلفظ الاقرار فقد ادعى عليه ما لا يبالا اقراره البراءة وهو ان
مسئلة الاصل لانه متناقض لا علم عند القاضي بما يرفع الساقض من المدانة الثانية بعد
البراءة الاول فلا فرق بين كون المال متحد او متعدد الا ان النظر انما هو الى دعوى
الاستحقاق بمقتضى الاقرار بعد البراءة وايضا ففي كلام الاصل ما يشترط المعاني لانه
قال لانه اقرار اخر وصدقه فيه فيلزمه بحمل كلام الاصل عندي انما هو فيما اذا لم يعلم القاضي

بما رفع المناقض ما اذا علم به قبلت البينة وتوجه الحلف لا ارتفاع المناقض بيان
 ان الامراء السابقين بعد الاقرار السابق والى هذا يرشد مفهوم كلامه في المختصر الكافي الحاكم
 الشهيد فانه قال بعد ذكر المسئلة في اننا فرغنا والواقران هذه الجارية لفلان عصبتها
 اياه فقال ليس هذا في ثم قال بلي لم يكن له ولم تقبل بئنه عليه ان اقام البينة والبيت
 انما اشتمل على ما نسب الي الاصل دون ما صوبه في العينة وقد استوفيت الله تعالى الحق
 في بيت تليلا للفاية فقلت وقد صوب لقاضي يدعي قبولها وعذري له الوجه الصحيح المنور
 والله علم ومن قال **لما نكر ما يدعي ذلك** **اقر فلا اقرار والعت يظهر**
 مسئلة البيت من العينة ايضا قال بعد ان رقم لقاضي العصر الاسيحي واول
 قال المدعي عليه لا اقر ولا انكر فهو على صورة الاقرار وقيل اقرار لقوله ولا انكر
 وفي اختلاف ابي حنيفة وابن ابي ليلى رحمهما الله لو قال الخصم للقاضي اقر بكذا
 يدعي المدعي لشهوده وقال ابن ابي ليلى لا بدع حتى يقر او ينكر في سجدة لا يقر
 فالحاصل على انها اتفاقا على انه ليس باقرار لكن ابي حنيفة جعله انكارا وابن ابي
 ليلى جعله بمنزلة السكوت قال استاذنا وهكذا رايته في الاسيحي واما وقع
 في بعض نسخة انه اقرار عند ابي حنيفة انكار عند صاحبه فهذا من غير المتضمنين
 وهم وطن وام في نظر الزندويستي والنوازل في قول ابي حنيفة محبس ولا يختلف
 لكنه لم يظهر منه الا انكارا وعندها هو منكر حيث قال لا اقر انتهى **قلت** والذي في
 نسخي لشرح الاسيحي ان هذا اصول الانكار وهو قول ابي يوسف ومحمد رحمهما الله
 لانه قال لا اقر وفي قول ابي حنيفة رحمه الله هذا اقرار محبس ولا يختلف لانه لم
 يظهر منه الا انكارا حيث قال لا انكر وعزاها الى العيون **قلت** وفي شرح الترمذاني
 وقال لا يختلف فان حلف تحقيق الانكار فيسئل المدعي البينة وفي الاسيحي عن بعض
 هذا اقرار وفي السابق اذا لم يقر ولم ينكر يسئل المدعي البينة لان السكوت انكار
 اطلعه وذكر قبل ذلك عازيا الى جمع التفاريق ادعي على رجل ما لا فليم يصدق ولم
 ينكر بل قال ابو ابي عن هذه الدعوى على من يجادل بين وعلى من يجادل بينه ان كان المدعي
 اقام البينة استخلف على البراءة وان لم تكن له بينة يستخلف المدعي عليه فان حلف
 بركه وان نكل يستخلف المدعي على البراءة وهذا قول المتقدمين قال وخالفهم في ذلك
 بعض المتأخرين وقول المتقدمين احسن وهو فرع حسن والله اعلم فقوله والعت يظهر
 من زوايد المصنف شان الى ان هذا امتعت واذ اظهر للقاضي من الخصم العت يحجز
 وهو خلاف المنقول في المسئلة بل هو قول ابن ابي ليلى كما مر ولو حذف قوله والعت
 يظهر وجعل مكانه او هو منكر لكان متضمنا لقول الامام والصاحبين لان في الاقرار

هو قول الامام

هو قول الامام وانما لا انكار قولها على ما مر والمصنف ذكر صورة ما لو علم وان
 انه لم يرها منقولة وان القياس يقتضي ان لا يقبل قوله ولا اقر بعد قوله ولا انكره الا
 يقتضي ان يكون مثل الاولى فان الجملة المتصلة بالجملة الواحدة والله اعلم **فمنهم**
 الوقوع جدا سيما في زماننا هذا الحقته لعظم النفع به رقم في العينة لعلا الذي رخم
 الاسلام القاضي المذوي وقال يقع عندنا كثيرا ان الرجل يقر على نفسه بما كان في
 صدك ويشهد عليه ثم يدعي ان بعض هذا المال قرض وبعضه ربا عليه ونحن نقضي ان
 اقام على ذلك بينة تقبل وان كان ذلك متنا قضا لا نعلم انه مضطر الى هذا الاقرار
 وقد نظمته فقلت اقر وبعض الدين قرض وبعضه ربا قال بالبين يقبل حر رواه
فصل من كتاب الصلح **الصلح** لغة اسم للمصالحة ضد المخاصمة
 عقد وضع له دفع المنازعة بالتراضي وعقب به الاقرار لان انكار المقر مستحسنة وهي
 تستدعي الصلح ومن بعد صلح بعد ما كان ينكر **اقر قد ان الصلح لا يتغير**
 مسئلة البيت من الميسوط قال وان انكر في الابتداء صالح ثم اقرانه كان محققا في دعواه
 فالصلح ماض وهو اثر في المحذور لكونه كان كاذبا فيه ظاهرا ولكن الصلح من المدعي استقام
 لحقه بوض وقدينا ان محذور الخصم لا يمنع صحة الاسقاط من المسقط بغير عوض الا
 تري ان الطالب لو ابرأ المديون وهو جاحد كان ابرأ صحيحا فكذا لا محذور لا يمنع
 صحة الاسقاط من المسقط لانه تصرف في حق نفسه خاصة فالسقط يتلاني ولا يدل
 في ملك احد وانه يعتبر لصحة ظهور في حقه الا تري ان انكار المرأة النكاح لا
 يمنع صحة العقود من الولي لهذا المعنى انتهى والله تعالى اعلم
ومن دون تقييد الاجير الامام **لا يحجز في المختص يعقوب مختص**
 مسئلة البيت من فتاوي قاضي خان الراعي الخاص او المشترك اذا قال له انت
 من القتم واهلكها السبع او سرقت وصالح رب القتم على د راهم معلومة لا يجوز في
 قول ابي حنيفة رضي الله عنه لان عنده الاجير المشترك فيما هلك في يده لا يصغه
 بمنزلة المودع ومع المودع لا يجوز الصلح عند ابي حنيفة رضي الله عنه فكذا هذا
 وعلى قول محمد يجوز الصلح مع الراعي خاصا كان او مشتركا لان عنده الصلح مع الراعي
 جائز رفع الراعي اولى وقال ابو يوسف رحمه الله تعالى اذا كان الراعي مشتركا يجوز
 الصلح لان عنده الاجير المشترك ضامن لما هلك في يده وان لم يكن يصغه يجوز
 الصلح معه كما يجوز مع العاصب والاجير الخاص بمنزلة المودع وعند الصلح مع
 المودع لا يجوز فكذا ذلك الاجير الخاص انتهى وقد علمت ان البيت على قول الامام وقول
 ابي يوسف داخل بقول محمد فان قلت يوم ان ابا يوسف انما يحجزه مع الاجير المشترك

اذا لم يكن منه تعديط وليس هو كذلك بل هو قوله فوط او لم يفرط كما مر قلت لا يها
فيه لان مفهوم قوله محض انما يجوز عنده صلح الاجير الخاص فقط واطلاق الجواز
في المشترك وذلك معلوم من خارج حيث كان مذهبه تضمنه خلاف الخاص قال المصنف
بعد ذكر مسألة الاجير المشترك واختلف مشايخنا فيما يفتي به فقال بعضهم يفتي بها
وقال بعضهم يفتي بالصلح يخرج على قولها والله تعالى اعلم

ولو صلح السلطان في مثل ظلة على السكة العظمى يصح فقيد
الظلة بضم المشا له المعجمة قال في الصالح هبة لفتحة وفي المغرب لها السكة
التي فوق الباب وعن صاحب الحمري التي اخذ طرفي جذوعها على هذه الدار وطرف
الآخرى على حائط الجار المقابل لمسلة البيت من قاضي خان رجل له ظلة او كيف شاع
في الطريق فخاصمه انسان في رفع الظلة او طرحها او لا يقول اذا اراد الرجل ان يجعل على
الطريق الاعظم ظلة او ما اشبه ذلك كان لكل احد ان يمنع عنه ذلك وكان خاصة في
رفعها بعدما وضعت كانت الظلة تضرب العامة او لا تضرب ان قال فلو خاصة انسان
في رفعها فصالحه صاحب الظلة على ذمام معلومة ليتروك الظلة في موضعها فهو على
وجهين ان كانت الظلة على الطريق الاعظم لا يجوز هذا الصلح وكان لهذا المصلح وغيره
ان غاصم في رفعها سواء كانت الظلة قديمة او حديثة او لا يعرف حالها لا يبين صاحب
الظلة والخاصم في الطريق العام شركة وفي الشركة العامة احد الشركاء لا يملك
الاعتراض وانما يكون لكل احد حق الخصومة في الرفع والمنع بطريق الحسبة وقال
بعض مشايخ بلح انما يملك الخصومة اذا لم يفعل هو مثل ذلك اما اذا فعل ليس له ان
خاصمه ثم بطلان الصلح ظاهر فيما اذا كانت الظلة حديثة وان كانت قديمة كان لصاحب
الظلة حتى الترك قبل الصلح فلا يصح اعطاء العوض على الترك فيبطل اعطاء العوض ان
كان لا يدري حالها لا يصح الصلح لانها ان كانت حديثة لا يصح الصلح وان كانت قديمة
فذلك هذا اذا خاصمه واحد من العامة فان خاصمه الامام فصالحه على ان يعطى صاحب
الظلة ما لا معلوما على ان يتروك في موضعها فان كانت حديثة وراي الامام مصلحة
المسلمين في ان ياحتمل ولا يضعه في بيت المال جاز ذلك ان كانت الظلة لا تضرب
بالعامة لان الامام مملك الاعتراض عما يكون للعامة اذا كان اخذ العوض بمصلحة
له وهذا اذا جري الصلح على ان يتروك الظلة على حالها فان اصطحا على ان يعطى المصلح
لصاحب الظلة ما لا معلوما ليرفع الظلة جاز لان فيه منفعة العامة بتفريق الهواء
ثم ذكر قاضي خان ما لو كانت على طريق غيرنا فذاته يصح صلح الخاصم في رفعها على ان
يتروك على حالها ان اضاها الى جميع الظلة في صحته ويتوقف في صحة الشركاء له

استرداد حصتهم من البدل وهو يبطل في حصه المصلح اختلف المشايخ بعضهم
يبطل ولو صاحب الظلة الرجوع حصته من البدل وقال بعضهم لا يرجع لانه صلح
في حقه لو بني ثانيا لم تكن له الخاصة ثم قال هذا اذا كانت حديثة ولو كانت
قديمة فهو باطل لانه حتى مستحق فلم يفد الصلح شيئا ثم قال ولو صلح صاحب
الظلة على مال معلوم ليرفعها ان كانت لمصلحة من اهل السكة والظلة حديثة
اختلفت فيه المشايخ قال بعض جاز كما لو كانت قديمة لان فيه تفريق الهواء
وقيل لا يجوز والصحيح الاول لان فيه منفعة لاهل الطريق ولو فعل ذلك اجني
صلح الصلح هذا اولى وكذا استوفيت الكلام في هذه المسئلة بسبعها في كتابي
تخصيل الطريق الى تسهيل الطريق فانظر فان فيه فوائد مهمة لا توجد في غيره
في غير وفي سعة مع جاز ليس جائزا وفي ظلة او نحوها الفرق من نور
السعف غصان الخ لم ادمت بالخصوص ومنور يسكنون النون على وزن مفعول يضي
ومسلة البيت ايضا من قاضي خان قال فلو قال ان صاحب الخلة صالح جاز على
ذراهم معلومة ليتروك السعف على حاله ولا يقطع لا يجوز هذا الصلح بخلاف الظلة
اذا كانت على سكة غير نافذة فخاصمه اهل السكة في ذلك فصالحهم على ذراهم معلومة
ليتروكوا الظلة على حالها فانه لا يجوز ولا يبقى لهم حق الخاصة بعد ذلك ولو كان
الظلة على طريق العامة فصالح صاحب الظلة مع الامام على ذراهم معلومة ليتروك
الظلة على حالها فانه يجوز ذلك لان السعف يزاد وينمو كل ساعة ولم يدركه باخذ
الهوا خلا في الظلة تنبثق في ما يطول بالسنود فلم تجز وما يدعي خصم ولا يثبت
الصبي في لم تجز راجع الى الصلح اي اذا كان لطفل مال بشهود لم تجز الصلح فيه وما
يدعي اي ولا يجوز فيما يدعي خصم من المال على الطفل ولا يتنور بدينه تشهد له بما ادعا
ومفهومه انه يجوز الصلح حيث لا بينة للطفل وحيث كانت الخصم بينة فهذه اربعة صور
اشار المصنف الى ان الاربعة تجري مع الاب والجد والوصي من جهة الاب والجد ومن جهة
الوصي ومن جهة احدى او القاضى ووصي القاضى فتبلغ اثنين وثلاثين مسألة وسواء
كان الصلح في عقار او عداو غيرهما فتبلغ ستة وتسعين حكما ذلك ذكره صاحب
المبسوط قلت بقي عليه وصي الام في تركها وصيه والاخر قال في المبسوط
وصي الام والاخر على الصبي مثل صلح وصي الاب في غير العقار فبلغ اضعاف ذلك
والله اعلم ثم انه نقل عن عناية المبسوط والمحيط بما يتل عليه محصله فنقل عن الاول
اذا كان للصغير اراو عداو فادعي رجل فيه دعوى فصالحه ابو على شي من مال الصبي
ينظر في ذلك فان كان المدعي في ذلك بينة وكان ما اعطى الاب من ملك الصبي مثل حق

المدعي او الكرم ما يتعارف فيه جاز لان السبب لا يستحق المدعي ظاهرا فالاب
 هذه الصلح يصح كالمشترى لملك العين لو له بماله والاب غير متهم في حق وله فيعند
 ظهور حق المدعي بالبيعة انما يقصد الاب النظر للصبي وربما يكون له في العين
 لا تحصل قيمته وان لم تكن له بيعة لم تجز الصلح من مال الصبي لان المدعي يستحق شيئا
 على الصلح بمجرد دعواه سوي الاستحلاف ولا يستحق الاب ولا الوصي في حال
 ضعفه وانما يستحق اذا بلغ فالاب يفدي هذا العين بمال الصبي والعين ليست
 بمنقومة وليس للاب ولاية دفع مال الصبي باراء ما ليس بمقوم فان صالح من مال
 نفسه فهو جائز بمنزلة اجبي اخر صالح على مال نفسه ولو ادعى الاب حق للصبي في
 مثل ذلك لم يصحح على شي وقبضه وهو مثله او اقل منه بما يتعارف فيه الناس جاز
 كالو باعه ممن في يده وان كان اقل منه بشي كثير لم تجز ان كانت له بيعة لان سبب
 استحقاق الصبي ظاهرا شرعا بالحجة فهو هذا الصلح كان يبيع ماله بغيره فاحترج
 وان لم تكن له بيعة على حقه فالصلح جائز لان الصبي ما استحق قبل ذك اليد شيئا سوى
 العين ولا منفعة للصبي في العين فالاب حصل له مال بماله ما ليس بمال وهو
 غير متم في هذا بل ناظر للصبي بتبصير ما ليس بمال من حقه ماله ووصي الاب في هذا بعد
 موت الاب كالأب وكذلك الجد ووصي الجد لم نقل عن المسوط انه لا يجوز صلح غير هو ولا
 الاخ على الصبي ولا عنه لانه لا ولاية له عليه فهو في الصلح في حقه كاجبي والمقتض
 بمنزلة الصبي لانه يولي عليه ولو كان الصبي يرضى على رجل فصاله ان على بعضه وحظ عنه بعضا
 فان كان الاب هو الذي يولي مبايعته لم تجز حظه وكذا الوصي لان ثبوت الولاية لها مقيد
 بشرط النظر للصبي وليس من النظر اسقاط بشي من حقه بالخط فيما في ذلك كاجبي خروجه للحقت
 ذلك في يدين فقلت ولو حط او وصي من الذين ما ولي مبايعته فيه يصح ويحسر
 وخالف يعقوب وروحه اذنه، وذاكا خلافا في الوكيل يسطره
 الضمير في خط الاب ووصي بفتح الصاد وفي تحسر الخط وفي جواز الخط والله تعالى اعلم
وجوز عن انصاف خذمة خادمه وفي تحسر الخط وفي جواز الخط والله تعالى اعلم
 الصغير في جواز المبني للمفعول للصلح وكذا في معذرة قد اشتمل البيت على مسنتين من
 المسوط **الاولى** قال اذا اوصى الرجل غداة بعد سنة لرجل وهو يخرج من الملك فصلا
 الوارث عن الخدمة على ذراهم او على سكنى بيت او على خدمة خادم اخر او على ركوب ابنة
 او على ليس ثوب شهرا فهو جائز استحسانا وفي القياس لا يجوز لان المستعبد لا يبعث
 عن الخدمة مع المعبد فكذلك الوصي له ووجه الاستحسان ان الصلح يصح بطريق الاستحلاف اذا
 تعذر تصحيحه بطريق المبادلة كما لو صالح من الالف على خمسمية الى ان قال وكذلك لو فعل

ولي الصغير

ولي الصغير قد يكون فيه نظر للصغير **ففرع** لو مات العبد بعد الصلح والقبض جاز له لا
 اسقاط فوته وجباة في الصلح سواء الاب الذي من جانبه اسقاط فوته بنفسه لان
 المسقوط يكون متلاشيا والوارث بعد ذلك يستوفي خدمته بملكه لا بملكه عليه
 الموصي له بعوض ولو ظهر فيما صولح به عيب كان له رده وينفسخ الصلح ويرجع في الحقة
 لان ما وقع عليه الصلح بمنزلة البيع وان كان ما يقابل به اسقاط الحق كما في الصلح
 على الانتكارة وله التصرف في بدل الصلح قبل القبض ولو اشترى منه الخدمة بما ذكر
 لم تجز لان البيع لفظ خاص بملك مال بمال وكذا الاجارة ولو قال اعطيتك هذا
 مكان خدمتك او عوضا منها او بدلا او مقاصصه بها او على ان يتركها كان جائزا
 لا مكان تصحيحه بطريق الاستحلاف وكذا الوفاة اصب لك هذه الذراهم على ان تعبد لي فقلت
 كان جائزا لان لفظ الهبة يستعمل في الاستحلافات وكونها بشرط القرض تم فتكون عند
 البعض بمنزلة التصريح بلفظ البيع وكون البيع ايضا مما يستعمل في الاستحلافات
 مجازا كالهبة كما في بيع العبد من نفسه وهو اسقاط بلفظ البيع مردود وبان المانع
 هنا لفظ البيع لانه خاص بملك مال بمال لا حكمه ولان لفظ الهبة انما يصفى
 بالتقايض من الجانبين وذلك مستفاد هنا لان القبض من الوارث للخدمة لا يجوز في هذا
 في الحال ولا فيما بعده وتصحيحه بطريق الاستحلاف مع تلاشي المسقط يمنع تصور القبض
 لو كان الوارث اثنين فصالحه احدهما على عشرة ذراهم على ان يجعل له خدمة هذا
 الخادم خاصة دون شريكه لم تجز ذلك واليه المسئلة بغير البيت والله اعلم
وان صالح ابن الميت والبيت وارثا بشي او الموصي يعقوب بنظر
فان صالحا من مال الاب فقلبه لها وله الثلثان قال المحرر
وقيل عن الانتكارة ثمة كذا وفي الصلح بالامور ارقا **القبض**
 الميت يسكون التهمة والموصي بفتح الصاد اي الموصي له والصلح لها للبيت وفي
 له للابن وفي قال يعقوب والمحرر بكسر الراء صفة قال والبيت لا يدور الا
 بنقل حركة الارث فلو تكرار الارث استراح من هذا اذ اراد البيت والله تعالى اعلم
 اعلم ومسئلة الابيات من قاضي خان قال رجل اوصى لرجل بعبد او ذراهم وترك
 ابنا وابنة فصالح الابن والابنة على مائة درهم قال ابو يوسف ان كانت المائة من
 مالها من غير الميراث كان العبد بينهما نصيبين وان كانا من المال الذي ورثاه عن ابياها
 كان العبد بينهما الثلثان لان المائة كانت بينهما **الثلاثا قلت** يعني قبل وقوع القسمة
 اما بعد وقوع القسمة فكما لو كان من مالها وقد فهم من القسمة بما اذا كان من مال الاب
 انه اذا كان من مالها لا يكون كذلك فاستغنى بالمعذور عن التصريح وذكر المضاف

في الحيل ان الصلح ان كان عن افراد فعلى قدر الميراث وعلى هذا بعض مشايخنا رحمهم الله تعالى
وهو الذي تضمنه البيت الثالث للفراد اقرارهم بالوصية وانكارهم لها قال وكذلك
في الصلح عن الميراث انتهى والوجه للمصنف انها في الاقرار يكونان مشتريين فينصف
بينهما وفي الانكار مدعيين للمعين للتركة فيكون بينهما على قدر انصافهما والحقان
والله اعلم **وجوز عن عيب بخمس موجد** وما حل من مال اقره وانكره
ضمير جوز للصلح وما حل عطف على موجد ومسئلة البيت من المبسوط قال واذا اشترى
عبدا بالثمن ودرهم وتقابضا ثم وجد به عيبا وانكر البائع ان يكون باعه وذلك العيب
به ثم صالحه على ان يرد عليه دراهم مسماه خالة او الى اجل فهو جائز انتهى وفيه المصنف
في النظم بخمس موجد لانه لو كان من غير جنس الثمن فان كان الثمن دراهم فصالحه على العيب
على دينار موجد لم يصح فسد الصلح ولا بد من النقد قبل المرقى ولان الدينار يصيب
عوضا عن خمسة العيب من الثمن والدين دراهم ومبادلة الدراهم بالدينار يكون صرفا
ولكنه يبقى عليه شرط اخر وهو ما لو صالحه على شي مما يكال او يوزن بغير عينة فخافه
قبل القبض بطل لانه دين دين وان كان بعينه جاز وان فارقه قبل القبض لانه اتم
عن عين دين في غير الصرف ولو اشترى امة بطعام موصوف وتقابضا ثم رايها
عيبا فصالحه على طعام موصوف من جنسه وفارقه قبل ان يقبضه جاز لان الثمن من جنس
ما وقع عليه الصلح فكان هو وجوعا خمسة العيب لامعاوضة فلا يشترط القبض في المجلس
فيه فلو صالحه على دراهم وفارقه قبل ان يقبضها استقر الصلح لان الدراهم من خمسة المبيع
من الطعام وذلك كان دينافا فما افرقا عن دين بدين ولو كان الثمن دينافيا مسمى بكل
وتقابضا ثم وجد به عيبا فصالحه على زيت مسمى الى اجل بعينه صح ان كان الزيت لما خور
عوضا مستهلكا لان الواجب قدر خمسة العيب من مثله دينافا في ذمته فيكون هذا جازلا
فيما استوجه معاوضة وان كان قايما بعينه لم يجز الصلح عن زيت موجد وجاز ان كان
خالا وانقد قبل ان يفرقا او كان بعينه لان حقه في الرجوع من عين اداة والزيت بعين
بالبعين في العقد فيكون الواقع عليه الصلح عوضا عما استوجه عليه ومبادلة الزيت الى
موجلا لا يجوز بخلاف الاول فهاك الزيت استحق بالعقد دينافا وانما يرجع خمسة العيب من
ذلك لان من عين المقبوض فلهذا اجاز الصلح عن مثله موجلا ولا فرق في ذلك بين الاقرار بالعيب
وانكاره كاصح النظم **ولو شرط الا برأ من كل عيب** و**صلح بياض العين لو زال فقد**
اشتمل البيت على مسليتين **الاولى** تتعلق بما تقدم وهو ما لو صالحه على عيب وشرط في
الصلح البراءة من كل عيب قال في المبسوط اذا اشترى الرجل من الرجل عبدا ثم صالحه من
كل عيب قال في المبسوط لو ذكر في اصل العقد جاز وقد بيناه في البيوع وكذلك لا يبرأ

من كل عيب

من كل عيب بعد البيع صحيح سواء وجد العيب او لم يوجد لان سبب حقه في الرد بالعيب المبيع
واستقاط الحق بعد وجود سبب لوجود صحيح فاذا اجاز ابرأ بغير عوض فكذلك بعض
كما لو صالحه من عيب مسمى معلوم على مال ولو كان ذلك بلفظ الشرايان قال اشترى
منك العيوب بكذا المير يصح **الثانية** قال في البدائع ولو صالح من العيب ثم زال العيب
بان كان بياضا في عين العبد فاحل بطل الصلح ويرد ما اخذ لان العوض وهو
السلامة قد عادت فيعود العوض فيبطل الصلح انتهى والمسئلة في الخلاصة والتفصيل
وعزها **قلت** وظاهر النظم يقتضي تخصيص هذا الحكم بالبياض وفيه صورها في الخلاصة
وان لم يات بما يشعر بالعموم فالواقع انه اعم وقد صرح بذلك في البرازية في عن
فروع فقال بعد ذكر مسئلة البياض وذكر الصلح في عوي جيل البيع اذا بان بعد الصلح
عدم الحيل يرد البدل وكذا ادعي على انسان ما لا فصالحه على مال ثم بان الحق على
انسان اخر يرد البدل وكذا اذا اشترى امة ثم بان انها منكوبة انسان ثم طلعتا
زوجها فانيما عليه رد الدراهم وكذا اذا ادعي عيبا وصالحه على مال ثم بان عدم العيب سيور
الماخذ فلو كان البيت هكذا وصح عن ابرأ من كل عيب ولو زال عيبه صالحه
لاستراح من العطف على البيت لسانه وشمل سائر العيوب في المسئلة الثانية والله اعلم
وحاخص لرب الصلح عن اوث وارث **بدين على الموروث من بعد ظهور**
مسئلة البيت من فتاوى القاضي كمال فاقلا عن فتاوى الشيخ ابي بكر محمد بن الفضل الحلي
امراة صالحت من ميراث زوجها على مال معلوم ثم ظهر على الميت دين وثبت عند الحاكم
يلزمها حصتها من الدين في حصتها من التركة ويؤخذ من مال الصلح لان حصتها انما تثبت
في التركة بعد قضاء الدين لان الدين يقدم على الميراث انتهى ثم ان المصنف قال
يحتمل ان يراد حصتها من التركة سهمها الذي هو الثمن او الربع ويحتمل ان يراد به
الذي صالحت عليه فينظر نسبته من التركة فيرجع عليها بقدر ما حصته ثم مثل بمال
كانت قيمة التركة ثمان مائة درهم والصلح بخمسين ثم ظهر دين اربع مائة فعلى الاول
يرجع عليها بالخمسين لانها عن الاربع مائة وعلى الثاني يرجع عليها بخمسة وعشرين لانها
نسبة ما اخذته بنسبة الدين الى التركة قال في التفسير الاول ظاهر المراد من
كلام الفتوي الكبير والثاني من حيث الفقه ظاهر انتهى واستشهد بقوية التفسير
الثاني بقول قاضي خان ان الصلح لا يصح اذا كان في التركة دين لان الدين القليل
يمنع جواز التصرف في التركة لاعتقافها ثم نقل عن قاضي خان الحيلة في جواز الصلح
بان يضمن الواوثة الدين بشرط ان لا يرجع او يضمن اجنبى بشرط براءة الميت ويؤدوم
دين الميت من مال اخر ثم يصالحوها ولا يخفى ان صوت النظم فيما اذا لم يعلم الدين والله اعلم

ومن صولحت عن ثمنها وصداقتها ووراثته قالوا الكناح مقرر
 فان كان في الميراث دين قصولت **عن الكل او لا شيء قلت**
 الوراث جمع وارث وقوله عن الكل يعني عن الدين وغيره والمراد بقوله ولا شيء
 قالت انها صولحت عن التركة ولم يقل شيئا يتعلق بالدين ولا غيره فيسلك اي الصلح
 يعني في الصور بين وهو مبني للمجهول ومسألة البيت من قاضي خان قال اذا
 صولحت عن ثمنها وصداقتها والورثة يقدرون بنكاحها فان كان في التركة دين على
 الناس فصولحت عن الكل ان يكون نصيبها من الدين للورثة ولو صولحت عن التركة ولم
 نقل شيئا كان باطلا وجهه حينئذ تملك الدين من غير من عليه الدين بوضوئه باطل
 عند الامام لان العقد اذا فسد في البعض لم يفسد في الكل عند هالان الدين ليس
 بما لا حقيقة فاذا شرط في العقد تملك ما ليس بما لا بطل في الكل كما لو جمع بين عقد
 في صفقة قالو الحيلة في تجزئ ان تشتري لمة من الوارث شيئا بمقدار نصيبها من الدين
 ثم تحيل الوارث حصتها من الدين ثم يعقد الصلح من غير ان يكون ذلك شرط فيه والله اعلم
وقيل اذا لم تدرب بالدين خاير **وتأخذ منه الثمن كالعين تظهر**
 استعمل البيت على قول اخر من قاضي خان قال اذا صولحت المرأة عن ثمنها وصداقتها
 على ذراهم معلومة ولم يكن في التركة دين ظاهر ولا نقد حتى جاز الصلح ثم ظهرت
 دين لم يعلم به الورثة او ظهر فيها عين لم يعلم بها الوارث هل يكون ذلك الدين والعين
 واخل في الصلح اختلفوا فيه قال بعضهم لا يكون اذا خلا ويكون ذلك الدين والعين
 بين جميع الورثة على حساب موارثهم لانهم اذا لم يعلموا بذلك كان صلحهم عن الظاهر
 المعلوم عند الورثة لا عن المجهول وما لم يكن ظاهرا يكون بمنزلة المستثنى عن الصلح
 وقال بعضهم يكون واخل في الصلح لانهم صا لحوا عن التركة والتركه هي المعلومة
 عند الورثة فقبل هذا القول ان ظهر دين للبيت ففسد الصلح ويجعل كان الدين ظاهرا
 وقت الصلح وعلى قول من يقول لا يدخل ذلك في الصلح يكون الدين والعين بين الورثة
 ولا يدخل ذلك في الصلح انتهى وقال في التهمة انه لا رواية لهذه المسألة وان الفقيه
 ابا بكر الاعمش خرج القول فيها وقال انه على قول من يقول بال دخول ان كان ما ظهر
 عيب يوجب فساد الصلح وكذا ان كان ديناً مستثنى منه وان كان مستثنى بعد فساد
 والله اعلم **قلت** وفي مختصر الحيط انه اذا كان ما ظهر عيب لا يفسد الصلح وانه ان
 كان دين يفسد الا اذا كان الدين مستثنى ومفهوم البيت من التعبير يقبل انه ثم قول
 يقابله لا يجوز الصلح وفيه يجوز لان الفساد يطرأ على الصلح فان كان يستند الي وقت
 وقوعه فلو قال وبالدن ان لم يدرب يفسد ان بدا وصح كعين عند بعض ويظن

لكان اشمل

لكان اشمل للتولين ويدرب مبني للمجهول ومعني بد اظهر وصحيع للدين وصحيعا يفسد صح
 للصلح وكعين تشبيهه بمسألة ظهور الدين بمسألة ظهور العين اي الزوجية بالعين من الذي
 ظهر دينا كان او عيناً والله اعلم ومن قال ان يحلف فينزل فاحجز ولو مدع كالاخني يعني
 استعمل البيت على ثلاث مسائل من قاضي خان قال ادعي كل رجل العاقبة فاصطلي
 على ان يحلف المدعي عليه وهو بري فهو على وجهين ان اصطلي على ان يحلف المدعي وان
 حلف وهو بري فحلف المدعي عليه ما له قبيله قليل ولا كثير فالصلح باطل ويكون المدعي
 على دعواه ان اقام البينة قبلت بيمينه ويقضي له وان لم تكن بيمينه وادان استخلف
 المدعي عليه عند القاضي كان ذلك له لان اليمين الاولى كانت عند غير القاضي فلا
 تقطع الخصومة وذلك لان الدعوي مسموعة واليمين متوجهة وان كان الصلح
 فاسدا والله اعلم قال وان اصطلي على ان يحلف المدعي على دعواه على انه حلف
 فالمدعي عليه يكون ضامنا لما يدعي فهذا الصلح باطل ولو حلف المدعي لا يجبر المالك
 على المدعي عليه وهي المسألة الثانية المشار اليها بقوله ولو مدع ولو للوصل والا
 لفسد المعنى فانه ربما يفهم ان قوله قصور اي صحة الصلح لو حلف مدع قال وكذا
 ان قال المدعي عليه ان حلف فلان غير الطالب فالمالك عليه كان باطلا وهي الثالثة المشار
 اليها بقوله كالاخني بصوره كالمصنف وكذا ينبغي ان يكون لو قال الطالب ان حلف
 فلان غير المطلوب قال ولو قال الطالب للمطلوب انت بري من دعوي هذا على ان
 تحلف مالي قبلك شي فحلف لا يبرأ لانه على البراءة بالخطر وذلك باطل والله تعالى اعلم
فصل من كتاب المضاربة والودعة **المضاربة** ما خذت من مال غيره
 من المضرب في الارض وهو السوفلانه سبب تحصيل الربح غالبا ويسمى بالقرض
 من القرض وهو القطع اما لكونه يقطع الارض بالسير واما لان صاحب المال قطع
 ذلك القدر من المال عن تصرفه وجعل التصرف فيه الى العامل فلهذا العقد واخبر
 الاول لموافقة قوله تعالى واخرون يضربون وشرعا هو وضع مال الى الغير ليتصرف
 فيه ويكون الربح بينهما على ما شرطوا والودعة من الودع وهو الترك لانها تترك
 عند الامين وشرعا هي تسليط الغير على حفظ ماله والمنا سبة بينهما وبين الصلح
 لان المال اذا حصل به فلا يتخلوا اما ان يستريح فيه بنفسه وقد مراد بغيره وهو
 المضاربة او يحفظه بنفسه ولا يحكم له فلا يتوب له او بغيره وهو الودعة والله اعلم
وكل امين والقرين يحضر **وما وجدته عينا قد بنا نصير**
سوي متولي لو قفتم مقاضي **ومودع مالي انعم وهو المودع**
 العيني مفعول محض اي يجوز وصح وجدت ونصير للعين ومودع بالكراسم فاعلم ان اد

وفي البيتين فائدة استثنائية ثلاث مسائل القاعة قال في البدائع لو مات المصنف
 ولم يوجله مال المضاربة فيها حلف المضارب وأنه يعود ديناً فيها حلف المضارب كذا
 المودع والمستعير وكل من كان المال في يده أمانة إذا مات قبل البيان ولا تعرف الأمانة
 بعينها فإنه يكون عليه ديناً في تركه لأنه صار بالتحصيل مستهلكاً للوديعة ولا قصد
 ورثته على الهلاك والتسليم إلى رب المال ولو عين الميت المال في حال الحياة أو
 علم ذلك تكون تلك الأمانة في يده وصيه أو يده وأرثته كما كان في يده ويصدق
 على الهلاك والرفع إلى صاحبه كما يصدق الميت في حال حياته والمسائل الثلاثة
 المستثناة ذكرها بعد القاعة في الفتاوى ما قلنا عن واقعات لنا طبعها الأمانة
 تنقل مضمونة بالموت إذا لم يبين إلا في ثلاث مسائل **أحدها** متولي الأوقاف
 إذا مات ولم يعرف حال غلبتها التي أخذها ولم يبين لأصناف عليه **الثانية** إذا أخرج
 السلطان إلى الغزو وغنموا فادع بعض الغنمة عند بعض الغنمين ولو مات ولم
 يبين عند من ادع لم ضمان عليه **الثالثة** أحد المتقاضي إذا مات وفي يده مال
 الشركة ولم يبين لضمان عليه انتهى وهما في المنظومة في البيتين **الثاني قلت** وقد
 نقل المصنف عن الغنمة ما نصه مات ومال الشركة ديون على الناس ولم يبين ذلك
 بل مات بمجمل يضمن للغير انتهى وقد قال المصنف مسألة أخرى وقد ذكرها في فتاوي قاضي
 خان وغيره وهي القاضي إذا ادع مال اليتيم عند بعض أمثاله ومات بمجمل يضمن
 نقل ذلك الطرسوسي في دفع الوسائل وقال إن مقتضى قاضي خان ضمان أحد المتقاضي
 ومقتضى ضمان الشقة وعذاه إلى التحصيل أيضاً ضمان القاضي فهو مشكل الجمع ثم قال في
 مسألة الوقف أنه ينبغي أن يكون التفصيل فيها أنه إذا حصل طلب المستحقين منه
 وأخر مات بمجمل أنه يضمن وإن لم يحصل طلب منهم فينبغي أن يقال أيضاً إن كان محموداً
 بين الناس معروف بالديانة والأمانة لا يضمن فإن لم يكن كذلك ومضرو من المال
 في يده ولم يفرقه ولم يمنع من ذلك مانع شرعي أنه يضمن بنفسه هذا الحكم خاص بالربع
 أما لو باعه واستبدله يضمن وهي في قاضي خان والله أعلم

وآخر بيان كل من الآخر استمع وأخذ الوحي المال فيما تصور
 ضميرها المضاربة وفي البيت مسلمان الأولى من البدائع قال ويجوز شراب المال
 من المضارب وشر المضارب من رب المال في قول أصحابنا الثلاثة وقال في لا يجوز
 الشراب منها في مال المضاربة وفي المنية مضارباً شترى ثوباً بعشرة فباعه من رب
 المال خمسة عشر جاز **الثانية** من الذخيرة قال إذا دفع الوصي مال الصغير إلى نفسه
 مضاربة فهو جاز والطرسوسي قيد هذا قال ينبغي أن يراى في هذه المسألة أن الوصي

لا يجعل لنفسه

لا يجعل لنفسه أكثر مما يجعل لأمثاله حتى لو كان الناس يعتقدون المضاربة بالنصف حتى
 عقدوها لنفسه في مال الصغير بالثلث لا يجوز له ذلك وقال أنه ما زاد ذلك إلا بما
 لما توهمه عبارة الذخيرة من الجواز للتقليل بالاستئمان وعدم الاستحقاق من مال
 الصغير إنما هو من المخرج الحاصل بعمل المضارب وقال أنه لم يقف على هذا التقييد
 في كلام الاحكام ولكنه ينبغي أن يكون كذلك نظراً للصبي ونحو المصنف من تقييد
 ما أطلقه المشايخ بزياده مع قيام الدليل على الإطلاق لأنه يقع صرف ولو الوصي
 بنفسه ليس كونه فقه غير نفسه لو جعله من مال الديانة والروية لكاف حسناً ولكن
 لو عقد بأقل صح انتهى **قلت** لا يظهر عندي ما قاله الطرسوسي لأن الوالي إنما هو
 بالولاية النظرية ولا ينظر للصبي في مال المضاربة في مال باقل مما يفعل أمثال
 الوصي من الثقات بل النظر فيه لجانب الوصي فإنه يحصل لنفسه ربحاً به يتعذر عليه
 حصوله بدون مال اليتيم وإن كان مصلحه من حيث حصل المخرج في الجملة اللهم إلا
 أن يقال يكفي حصول المصلحة في الجملة وأن أمكن ما هو أولى منها والله أعلم
وذا دفع الوحي مقرضاً ومقارضاً وبيع القراض الشرط جاز وتحدد
 مسألة البيت من البدائع قال ولو قال خذ هذه الألف على أن تضربها عليك قرض
 على أن تعمل بالنصف الآخر مضاربة على أن الزوج في هذا أمكروا لأنه شرط لنفسه منفعة
 في مقابلة القرض وقد نفى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن قرضه نفقاً فإن عمل
 هذا وزبح أو وضع فالزوج بينهما نصفان وكذا الوضعية أما الزوج فلأن المضارب ملك
 نصف المال بالقرض فكان نصف الزوج له والنصف الآخر بضاعة في يده فوجه لو كان
 ثم وجه الوضعية أيضاً بأنها جاز وهذا من مال مشترك فكانت الوضعية على قدر
 الظلمية ذكر هذا الفرع مطلقاً عن الكراهة وقد أساء المصنف في الكراهة والجواز
 بقوله جاز وتحذر وريح الكراهة الطرسوسي ونظر في القول بعدمها لأن القرض جاز
 نفقاً إذا لولاه لما كان ربح النصف وتخص بل يبيعه وبين المضارب وتفقده المصنف
 بأن جاز النفع ليس مجتمعا من جهة القرض ومنع كون اختصاصه بالربح سبب القرض وإنما
 هو بشرط ألا بالقرض لأن المضاربة لما فسدت باشتراط جميع الربح لصاحب المال بقوله
 في يد المضارب قول ولا يخفى ما فيه من التام قال ولو كان القراض أكثر من النصف وأقل
 لا يختلف الحكم متى كان جميع ربحه مشروطاً بالمال قال وإلى ذلك الإشارة بقوله
 وريح قراض الشرط يعني سواء كان النصف أو أقل أو أكثر فمسألة النظر أشبه ما ذكره والله أعلم
وإن يدع المال قرضاً وخصه قراضاً وبالمال قد قيل أحد
وفي العكس بعد المخرج القول قوله كذا في الإيضاح ما تغير

الصغير في قوله لو لم يأت وقدا شتم البنيان على ثلاث مسائل **الاولى** من الظلمة لو قال
المضارب دفعته الى مضاربة وقال رب المال دفعته اليك قرضا فالقول قول رب
المال فان هلك المال في يدي المضارب بعد هذا ان هلك قبل العمل فلا ضمان عليه وكافة
تظهير ما ذكر في كتاب الوديعة يعني اذا ادعى المضارب الوديعة والراض فانه ان هلك بعد العمل
قال فان اقام جميعا على ما ادعى به بينة فالبينة بينة رب المال في الوجهين جميعا
ويكون المضارب ضامنا لصانع المال قبل العمل او بعد انتهى قال وفي النهاية شرح
التمديد عكسه فانهم نصوا على ان القول قول المضارب والبينة على رب المال والى
الاختلاف اشرت بقولي قد قيل اجدر **الثانية** من الظلمة وهي عكس الاولى اذا قال
المضارب بعد ما تصرف وريح اقرضني هذا المال والريح كله لي وقال رب المال دفعته
اليك مضاربة بالثلث او قال دفعته اليك بضاعة مضاربة ولم اسم ربحا او ربح
مائة درهم فالقول في ذلك قول رب المال وعلى المضارب البينة وبعد ذلك ان
ادعى رب المال البضاعة كان الريح مع راس المال لرب المال ولا شيء على رب المال
وفيما اذا قال دفعته اليه المال مضاربة من غير تسمية او بريح مائة قال كل لرب المال
والمضارب ربح المثل وان اقام جميعا فالبينة بينة العامل وان هلك المال في يدي المضارب
بعد ما اخلفه العامل ورب المال فالعامل ضامن جميع ما في يدي رب المال على او لم
يعمل انتهى واليه اشار في المنظر بقوله وفي العكس وقد ما بعد الريح لا يخرج ما قبل الريح
لانه لا يترتب له لان العقد ليس بلازم **الثالثة** لو ادعى رب المال دفعه بضاعة او وديعة
وادعى المضارب انه اخذ المال قرضا كان القول قول رب المال كما مر فقله عن الظلمة وغيرها
ثم ذكر فرعها هو ما لو ادعى المضاربة ورب المال الغصب وضاع المال قبل العمل فلا ضمان
على المضارب وان كان بعد العمل فهو ضامن وان اقام البينة على ما ادعى فالبينة
بينة المضارب في الوجهين وعزاه في الظلمة وانه سبحانه اعلم

ولو كان من مال الغير ارض معاملة فما هو عنه في التحليل يوم ربة
ما في قوله فانما فيه ضمير هو المضارب وفي منه مال المضاربة والضمير في يوم ربة
والمعنى انه ليس له اذا عمل في نخل او يور من مال المضاربة وتاير النخل تلقعه
والمسألة من الظلمة قال وله ان يستاجر ارضا ويشتري ببعض المال طعاما
فيزرعها وكذلك اذا قبلها لغير من فيها نخلا او شجرا ولو اخذ المضارب نخلا او شجرا معاملة
على ان ينفق في تلقعها وتايرها من المال لم يجز على رب المال وان قال له اعمل براك
ومن يدعي توكيل قبض وديعة وصدقه مستودع ليس بوسد
استعمل البيت على مسألة من الظلمة قال المودع اذا اصدق من ادعى انه وكيل بقبض

الوديعة لا يومر بدفع الوديعة والى ذلك اشار بقوله ليس يومر قلت هذه اهل
المشهور في الهداية وغيرها لكن في شرح الجامع الصغير لقاضي خان وعن ابي يوسف انه يومر
بدفع الوديعة وتقتل في العادة عن وكالة غريب الرواية وجل في يد متاع فقال
هذا الغلان وهذا وكيل بالقبض يجبر على الدفع في العين والدين كذا عن ابي يوسف
ونقل عن بعض المختلفات القديمة وروي ابن سماعه عن محمد بن الوكيل بقبض العين اذا
صدق صاحبها ليدفعه على التسليم اليه كالتدين والله اعلم ثم دفع ما لو دفع الوديعة
ولم يكن مأمورا بالادفع ثم زاد الاسترداد ليس له ذلك قلت نقل في العادة عن
شرح الطحاوي لو ادعى الوكيل وكالة بقبض الوديعة وصدقه لا يجبر على التسليم وكذا الوكيل
وسكت لا يجبر ايضا ولو سلم لا يمتنع من استرداده فان حضر المالك وكذبه في الوكالة
ففي وجه واحد لا يرجع المودع على الوكيل وهو ما اذا اصدق ولم يشترط عليه الضمان
وفي سائر الوجوه يرجع عليه بعينه ان كان قائما ويضمن ان كان هائلا وفي القوائد
الظلمية عن شيخ الاسلام علا الدين انه لا يملك الاسترداد بعد الدفع بدون امر
لانه ساع في نقض ما اوجبه وكان يحكي عن شيخه ظهير الدين المرعشي اني انه كان يردد
في جواب هذه المسئلة وكان يقول لا رواية وفي شرح الهداية للكاظمي انه اذا دفع
بتصديق الوكيل له لم يرجع بشي ولو دفعه بالسكوت او بالكار الوكيل او صدقه او
ضمنه كان له ان يضمنه كما قلنا كذا في المبسوط ولو دفعها في الوجه كله لا يملك كذا
لما ذكرنا انه ساع في نقض ما تم وفي متن الوا في الاشارة بذلك وانما اطلت فيها لا
اقتيت في سنة ست وثمانين وثمانمائة بانه يستوي في عدم الاسترداد الدفع مع
التصديق او السكوت او التكذيب فكيف تحت خط صاحبنا الفقيه العلامة الصلاح
الطرابلسي رحمه الله تعالى الجواب ما افاده شيخ الاسلام واضع خطه اعلاه اعز الله
الدين وفتح به المتزندان فامرسلنا اليه بالشق فلم يرجع وكتب الي خطه انه اعتمد
في البرازي من قوله وفي المتن على عدم وكالة بقبضه ومع ذلك اعطاه بالمقبوض اياه عند
الدفع اذا اراد الاسترداد قبل قدوم الغائب له ذلك وان ضاع في يد صانع من الدفع
ولا ضمان على القابض ثم اخذ بفصل في الضياع قبل قدوم الغائب وبعد ولا يخفى على
الفتن ان تلك المسئلة خارجة لتلك المسئلة صوة وحكما لان الدافع في هذه مع العلم بعد الوكيل
فهو وديعة محضه وهذه الايض القابض بالضيايع وفي صورته لا علم له بعدم الوكالة وانما
دفع على انه وكيل فتدفع بوجه من جهته فلا يسترد ويتبر عليه الضمان والله تعالى اعلم
ثم قال ولو لم يدفعها وكان مأمورا بالادفع لم يملك في يد قبض لا يضمن وكان ينبغي ان يضمن
لان وكيل المودع بمنزلة وفي المنع من المودع يضمن فكذا من منزلة اقوال لم يتردد

هذا النظم الاسئلة عدم الامر بالدفع عند التصديق ولم يتعرض الى ما حكيه من الخلاف
 ولا الى صورتي السكوت والانكار والدفع فيها وطلب الاستدلال وتوجه الضمان فظن ذلك
 في ايات تكليلا للفايد فقلت ويومري قول لي يعقوب ثم عن محمد مثل الدين بالدفع مجبوه
 وان يعطى لا يسترد وان يكن يصدق او يسكت ولو كان ينكر
 ويرجع بالنصين في ذين مطلقا وان قال في التصديق يضمن
 فالضير في يعطى للوديعة وفي لا يسترد للمودع الدافع وكذا في يصدق ويسكت
 ويرجع والاشارة بدني للسكوت والانكار ويضمن اي ان قال الوكيل عند الدفع يضمن ان ظهر
 بخلافه تقدر الضمان وقد تقدم الكلام فيها والله سبحانه وتعالى اعلم
ولو قال رب المال بالدفع امر فانكر يستخلفه ثم يخسر
 يستخلفه مجزوم في جواب الشرط ومسئلة البيتين فروع المقدمة وان كانت اعم
 في البداهة وغيرها قال ولو دفع المودع الوديعة الى رجل وادعى انه قد دفعها اليه
 بامر صاحب الوديعة وانكر الامر فالتقول قوله مع يمينه انه لم يامر بذلك لان المودع
 يدعي عليه الامر وهو ينكر والقول قول المكل مع يمينه ولم يصح بالضمان وصرح به
 في المبسوط وغيره واليه اشار بقوله ثم يخسر وكذلك الحكم في الدين والله سبحانه وتعالى اعلم
وبقية بالرد يقبل بغيره ومن قبل او من بعد قد كان ينكر
 في المصنف صورة المسئلة لو ادعى المستودع رد الوديعة الى صاحبها ثم انكر الوديعة
 البينة او انكرها او لا ثم ادعى ردّها واقام البينة هل تقبل بيمينه او لا تقبل ذكرها
 خان فيما يضمن المودع من قضاؤه انه يضمن المال ولا تقبل بيمينه ثم ذكر المشتري انه لا يضمن
 وهذا اذا ذكر عبان قاضي خان بغيره ثم اذكر بنية كلام المصنف وما يرد عليه قال
 قاضي خان صاحب الوديعة اذا اطالب المودع بالرد فحجده فاقام صاحب الوديعة البينة انه
 استودعها كذا ثم اقام المودع البينة انها كانت صناعت قبل المحجود وذكر في المشتري انه
 اذا حجده المودع الوديعة ثم ادعى انه ردّها بعد ذلك واقام البينة قبلت بيمينه وكذا لو اقام
 البينة انه ردّها قبل المحجود وقال انما غلطت في المحجود او انسيته او ظننت او رددت حين
 دفعها الي وانا صادق في قول هذا قبلت بيمينه في قياس قول ابي حنيفة وابي يوسف
 رضي الله عنهما انتهى قال المصنف وصاحب الفوائد نظم رواية المشتري ولم يشر الى الاختلاف
 ولا ذكر في الشرح غيرها ايضا ولم يذكر ان قاضي خان عزها الى المشتري ولا ذكر انه لا تقبل
 بيمينه ولم يذكر لو كان الانكار بعد البينة كان الحكم كذلك والبيت يعني بيمينه فيه الاشارة
 الى ذلك كله ووجه عدم القبول بان يترك المحجود نعمي الرد الذي تثبته بيمينه فيكون مكرها
 لها بغيره فلا تقبل دعواه ولا بيمينه ووجه القبول بان البينة تقوي احتمال صدقه

في دعوى الغلط او الفساق حيث محمد وهو محتمل الا اذا حصل الرد بما انشا
 به اصل الوديعة لاسيما اذا اطالت المدّة ثم رجع المودع للمناضن قلت الصواب مع
 صاحب الفوائد لانها مسلتان مختلفتان في الحكم لا مسئلة واحدة فيها روايتان كما هو
 المصنف ولا اختلاف فيها وبيت المصنف يمكن ان يحمل على ما نقله عن المشتري وهي مسئلة
 دعوى الوديعة بعد المحجود لا مسئلة قاضي خان السابقة عليها وهي مسئلة الضمان بعد
 المحجود كما انه ذكر فيها اختلافا وليس الامر كذلك داخل فيها بشرط وهو دعوى المودع
 الغلط بان يكتفى امكان التوفيق وظاهر قوله ومن قبل او من بعد قد كان ينكر انه من قبل البينة
 او من بعدها وليس هو المراد بل المراد انه ان اقام البينة على الرد قبل المحجود بعد دعواه
 انما محمد فساقا او غلطا او انه اقام البينة على الرد بعد المحجود وتصوير الذي ذكره
 سابقا مخالف لذلك وتحصيل هذا من نظره متعسر بل متعذر وايضا مفهوم قوله وبعض
 انه يشير به الى الخلاف الذي يقصد وليس بموجود وسبق ذلك كله استواء الحكم في سلب
 دعوى الضمان بعد المحجود ودعوى الرد بعد اقيام البينة عليها قبل او بعد كما هو ليس
 كما توهمه والفرق بين المسلتين كما يظهر بالتأمل في تعليلات علمائنا انه في مسئلة الضمان
 انه لا تقبل بيمينه كيف ما قامت لانه بالمحجود ضمن في الرد الى الاقرار لا يرتفع الضمان
 ولا يبرأ عنه الا بالبراء او الرد ولم يوجد واحدا منها واثبات الهلاك بعد تقرر الضمان
 لا يكون مفيدا فلا تقبل البينة عليه واما مسئلة المشتري انما تقبل فيها البينة لانه ان
 تقرر الضمان بالمحجود ولم يرفعه الاقرار الا ان ما ادعاه وهو الرد مما يبرأ به الضمان
 فتقبل بيمينه عليه كما لو ادعى انه ابراه عنه لانه بيمينه قامت بما يسقط به الضمان المنفرد
 قضاؤه والله تعالى اعلم ثم اعلم ان المصنف رحمه الله تعالى غاب على الطر سوسى امر المبيع
 فيه ووقع هو فيها هو فقه رحما الله تعالى وقد نظمت المسلتين في بيتين ارجوان يكونا واثمين
 بالمقصود فاقول وجه رد بعد محمد مطالبه ولو قبله او بعد قال يوشيه

اذا قال ان صادقة بيمينه ولو بضياع فذلك كانت بخسره الطلب
 فمن ادعى حجة رد البينة القائمة برد الوديعة ومطالب بغير الامر الى الجاحد بعد
 وهو قبيح لا بد منه لو حجده قبل الطلب لا يضمن على الصحيح كما اشار اليه في الهداية وهو
 المروي عن ابي يوسف وحكاة عنه في الخلاصة وقول وتقبله الضمان فيه للمحجود وبعد مقطوع
 عن الاضافة والمعنى ولو قالت الحجة انه رد قبل المحجود او بعد المحجود توثر بشهادة تامة برفع
 المودع اذا قال اني صادق في قولي وانما غلطت او انسيته وقولي ولو بضياع يعني او بضياع
 الوديعة بعد المحجود كانت تلك الحجة قايمة او قبله بخسره لا تقبل ويستمر الضمان واعلم
 ولا يخفى ان ظاهر عبان المشتري انه قد خرج على اصولها وقد صرح في البرازية انه قد علم

ولو قال لصاغت ثم قال رددتها تناقض ما تقدم قال قالوا فبحر
قال هذه المسئلة من جنس السابقة وهي في البداهة وقاضي خان وعبارته لو طاب
المودع برد الوديعة فقال لم تودعني شيئا ثم قال بل اودعني ولكن هلك ذكر في
الكتاب انه يكون ضامنا فان قال المودع او لم اعد عطيته ثم قال بعد ايام ولكنها ضاعت
لا يقبل قوله فيكون ضامنا وقال ابن ابي ان الصحيح ما ذكر في الكتاب يريد المضاف وقيل
ذلك ذكر ما لو هلك الوديعة عندي ثم قال رددت عليك انه يكون ضامنا ولا يقبل قوله
في الرد لانه متناقض وقوله فيغير اي على دفع الوديعة وهي اشارة الى الضمان
وان قال قد صاغت من البيت وخذها يقيم ويستخلف فقد يقبل
مسئلة البيت من الواقعات قال المودع اذ قال ذهبت الوديعة من منزلي ولم يذهب
من مالي شي قبل قوله مع يمينه خلافا لما ذكر في قول لفظ قد يتصور اشارة الى توجيه
ذلك لانه وقوع ذلك ممكن بان يجعل السارق او يكون هو المقصود فيصدق مع يمينه لانه
امين **وان يدعي الوراث قول مورث رددت فقيمة المثل يظهر**
ولو انكر وادعواه مات مجحلا وقالوا انكر بعد المات **ولو انكر**
الوراث جمع وارث واليمين في قوله يظهر اي قول المورث رددت يعني حتى تقوم البينة
على قوله رددت وفي انكر وادعواه قالوا الوراث وفي دعواه لو لم يرد الوديعة ومات مجحلا
معمول دعواه وفي توي للشيء المودع والمراد به هلاكه بعد موت المودع وفي يوحى
لقول الوراث اي يقيم قول المدعي الوديعة في القول ويوحى قول الوراث فيه وفي البيت
سئلان **الاول** من الواقعات قال المودع اذ مات فقال ورثته قد رددت الوديعة
في حياته لم يقبل قولهم والضمان واجب في مال الميت المودع انه قال في حياته رددت
الوديعة يقبل لان الثابت باليمين كالثابت معاينة انتهى **ثالث** في إعادة الضم في قوله
فضمنهم الى الوراث تساهل لان الضمان انما هو في مال الميت حقيقة لا الوراث لان الامين
اذ مات مجحلا والعين في يد نصير نيا في تركه الا فيما استثنى وهي لان مسائل اواربع
تقدمت حتى لو لم يكن في التركة ما يفي بذلك لاشي على الوراث والاصل **الثانية** في فتوي قاضي
خان والواقعات قال اذا اختلف الطالب وورثة المودع في الوديعة فقال الطالب قد
مات ولم يبين فصاودينا في ماله وقال الورثة كانت قائمة يوم مات المودع وكانت
معروفة ثم هلك بعد موته فالقول قول الطالب هو الصحيح وفي قاضي خان عزان نجاع
انه على قياس قول اصحابنا يجب ان يكون القول قول الطالب ويجب الضمان في مال الميت
قياس قول اي يوسف يجب ان يكون القول قول الورثة مع اليمين لانه يقيم الوراث مقام المورث
ومن خاف قوت العضو ليس بضامن اذا احدى السلطات لا حيث يسمع

من مات مجحلا

اشتمل البيت

اشتمل البيت على مسليين من قاضي خان **الاول** قال في كتاب الفصل السلطان الجار اذا اهد
المودع مجلسا شهرا او ضرب لا يتلف عضوا منه ليدفع اليه الوديعة فدفع ضمن **الثانية**
قال فان خوفه بتلف عضوا لا يقض والى عدم التمدد بدلا لتلاف العضو اشار الى النظم
بقوله لا حيث يهدى وزعم ان التقييد بالجاري في عبارة قاضي خان اشار الى انه لو كان في ظاهر
يقض فانه يقول ولا يفعل **الثالث** في هذا النظم غير موفيا في قاضي خان لغوات الشرط الذي
هو الجواز فاصححه فقلت وسيلطان جور لوبا تلافى عضوا مخوف لا يقض والا فيخسر
واودعه عشر على ان خمسة له هبة فاستهلك الخمس فبطل
له سبعة قالوا وبقضنا اذ اتوا له الخمسة الاخرى وفي الشرح
حذف الثامن من الخمسة لحذف التيمم في قوله تعالى اربعة اشهر وعشر ومسئلة البيت
من قاضي خان قال رجل دفع الى غن عشر دراهم وقال خمسة منها هبة لك وخمسة وديعة
عندك فاستهلك القابض منها خمسة وهلكت الخمسة الباقية ضمن القابض سبعة ونصفا
لان الخمسة الموهوبة مضمونة على القابض لانها هبة فاستدركت الخمسة التي استهلكها
نصفها من الهبة ونصفها من الامانة فيضمن هذه الخمسة والخمسة الاخرى التي ضاعت
نصفها من الهبة فيضمن نصفها فهذا يقض سبعة ونصفا انتهى وانما كانت الهبة فاستدركت لانها
هبة مشاع محمل للقسمة **وتارك في قومه لا مخرجهم ثم اخوا وراحت يقض**
الصحيفة قطعة من جلد او قرطاس كت فيه والرواح الذهب والفضة ومسئلة البيت من قاضي
خان قال قوم جلوس في مكان فقام واحد منهم وترك كتابه ثم قام الباقيون فملك الكتاب
ضمنوا جميعا لان الاول لما ترك الكتاب عندهم فقد استخفوا فاداموا وتركوا الكتاب
فقد تركوا اللفظ الملتزم فضمنوا وان قام القوم واحد بعد واحد كان الضمان على اخرهم
لان الاخر تعين لللفظ فتعين الضمان قال المصنف وليس هذا خاصا بالصحيفة بل
يطرد في غيرها ايضا وانت تعلم ان النظم صريح في الوجه الثاني من وجهي قاضي خان وانما
الاول وهو مالوا جميعا لا يصح فيه دفعه قد يقال يشعر مفهوم قوله يقض المتأخر
انه اذا لم يكن متأخرا ضمنوا جميعا فلو غير البيت فحمل هكذا
وفي القوم ان يترك كتابا ودفعه مضوا ان ضاع او لا فلا لاخذه
لشمل الوجهين وضمان الكتاب وان لا يضمنوا دفعة بل واحد بعد واحد ضمنوا
وهذا تخصيص بصور قاضي خان وان اردت التعميم اجعل مكان قولنا كتابا متاعا
وتارك في قومه لا مخرجهم ثم اخوا وراحت يقض
اذ الرتبة التقبيل بقدر عليه ولم تعلم لما لاك ما هي تقبيل
العتب بالمشكلة السوس او الارضة وهي دويبة تأكل الاديم والصوف وقد اشتمل

وهو يقطع بان الصواب فيما يصلح والصلح لا يكون صاحب الكتاب ذلك ان كان غافلا
 المستعبر اذا لم يكن خطه مناسبا ان يكتب الاصلاح في ورقة ويضعها في الكتاب ويعلم
 عليه ليعلم به صاحبه فيصلحه لان اصلاح كتب العلم من القربات والا فلا ينبغي
 فعل ينبغي ان يضمن وان لم يقطع بالغلط راجع اعلم منه او نسخة اصح **قلت** هذا في
 غير القرآن اما في القرآن فواجب الاصلاح وياتي بالتزول والله سبحانه وتعالى اعلم
 وينبغي ان يكون المستاجر والمودع والمكتسب له ذلك ثم اورد انه ليس للاخيرين المستطاع
 وفي الحديث من ينظر في كتاب اخيه بغراذه فكلما ينظر في النار واما باب ما لا يجوز
 محمول عند اهل العلم على كتب الرسائل اما كتب العلم فينبغي ان يجوز النظر فيها اذا كان
 لا تتصروا بالنظر والتقليب ويكون كالاستطلاع بالحائط والاستصفاة بالنار
 لاسيما اذا كان مودعا وعادة الناس في ذلك المساهلة والمساهمة والاحتياط عدم
 النظر الا بما مرقت لا يستقيم تخرج النظر في المتن على ما ذكر ولا يخفى عدم الجواز والله اعلم
 عليه فاملوه العلم **وفي جهار كنت قال اعتره بقصد والاشهاد بشرط الظاهر**
 اشتمل البينة على مسألة كنية الوقوع محتاج اليها ذكرها قاضي خان وجل جهرا بنية
 مما يجوز مثلها ثم قال كنت اعرفها الامتعة قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل
 الله لا يصدق في العارية الا ان يشهد عند التجهيز انما عارة وقد اشار المصنف الى ان
 هذا ارجح بقوله والاشهاد بشرط الظهور قال القاضي الامام علي السفي رحمه الله يصدق
 في ذلك كونه هو الدافع فما لم يقربا التملك يكون القول قوله قال قاضي خان وعندي
 ان كان الاب من كرام الناس واسرا فله لا يقبل قوله في العارية وان كان من اوساط الناس
 كان القول قوله **قلت** وهذا قول ثالث بالتفصيل بدون استراط اشهاد ولكن في الكري
 الخاصي فلو ما تالبت فادعي الزوج الهبة والاب العارية القول قول الزوج وعلى الاب
 البينة لان الظاهر شاهد للزوج لان الظاهر ان الاب اذا زوج ابنته يدفع اليها
 المال بطريق التملك فلا يصدق الاب بنبينة كنفه ثوبا الى قصار ليقتصد ولم يذكر
 له اجرا يحمل على العارية بشهادة الظاهر كذا هنا والبينة الصحيحة ان يشهد عند
 التسليم الى البنت انه انما سلم اليها هذه الاشياء بطريق العارية او يكتب نسخة معلومة
 ويشهد الاب على اقرانه ان جميع ما في النسخة ملك والري عارية في يدي منه لكن
 هذا يصلح للقضاء لا للاحتياط الجواز انه اشترى لها بعض هذه الاشياء في حالة البصر
 فهذا الاقرار لا يصير الاب فيما بينه وبين الله تعالى خالصا لاحياط ان يشترى منها
 جميع ما في النسخة بمن معلوم ثم ان البنت تنوبه عن الثمن والمختار للفتوى ان كان العرف
 مستوكفا القول قول الاب وفي شرح السير للسرخسي ذكر مسألة الموت والاختلاف

والجواب

والجواب ان القول قول الاب وقد فهم من قول قاضي خان بما يجزبه مثلها ان كان الاب
 مما يجزبه مثلها لا خلاف في ان القول قوله وقد علمت ان البنت خال من قول قاضي
 خان مما يجزبه مثلها وقد علمنا التفصيل وما في معناه من الاطالة على العرف الذي ذكر
 انه المختار للفتوى قال المصنف وقد ينبغي ان يكون الحكم فيما تدعيه الامم وولي الصيغة اذا
 زوجها كما هو الجواب العرف في ذلك كذلك وفيما يدعيه الاجنبى بعد الموت لا يقبل الا
 ببينة **قلت** وفي الولي عندي نظروا قد استقرت انه نقل ولحق ببينة ثلاثة ابيات
 على بينة لا قول قلت ولا شرط في الاوساط بل في كرامهم لبعض وبعض قال العرف
 فان كان بالتملك بشرط مطلقا . ومشتريا لو كان فالاب ينظر
 . وفي الموت قول الزوج بعض مقدم . وقول اب عن بعض الاشياء ينظر
 واصح من المصنف بذكر ما يفهمه كلام قاضي خان من كون الجها وما يجزبه مثلها
 فجعلت شرط الاول هكذا . ومن في جهار المثل قال اعتره . وربما يشمل صون
 ايضا على هذا الوجه وفي شرح النظر هذا علم مما تقدم والله تعالى اعلم
وواجب ذنب ليس يرجع مطلقا كالا بواو ان رده ليس ينظر
 رده فاعل فعل مقدم ففسر ما بعد ومسألة البينة من المبسوط قال واذا ذهب
 دينه له عليه فقبله لم يكن له ان يرجع فيه لانه سقط عنه فانه قابض للدين بذمته
 فيملك بالقول ومن ملك دينه عليه سقط ذلك عنه والساقط يكون متلاشيا فلا يفتق
 الرجوع فيه كما لو كان عينا فملك عنده قال فان قال الموهوب له مكانا لا اقبلا
 قاله بن عليه بحاله والحاصل ان هبة الدين ممن عليه لا تتم الا با لقبول والابرايم
 من غير قبول ولكن المديون حق الرد قبل موته ان شاء وعن زفر رحمه الله تعالى انه
 سوي بينهما وقال تتم الهبة والابرا قبل القبول بنا على اصله انه يعبر ما هو المقصود
 والمقصود في الوجهين الاسقاط دون التملك لان ما في الذمة ليس يحمل للتملك لكنه
 مجرد مطالبية يحمل الاسقاط دون التملك ولكن عند زفر ان رده المديون صحيح في الوجهين
 وكان ابن حجاج يقول لا يعمل رده لان الاسقاط يتم بالمسقط والسقط يكون متلاشيا
 فلا يتصور فيه الرد وقاس ذلك بالطلاق والعاق والعقود عن القصاص لكن يقول
 الدين مملوك للطالب في ذمة المديون فيكون قابلا بالتملك الا ترى انه يملكه بالبيع
 فيجوز وانه عند القبض في ذمة المديون فيكون قابلا بالتملك بملك العين ويجوز ذلك في
 الحكم كانه ذلك الدين خصوصا في السكوت والصرف فاذا ثبت انه قابل للتملك والهبة
 عند تملكه واذا ذكر لفظ الهبة اعتبر معنى التملك فيه والتملك لا يتم بالملك قبل
 قبول الآخر لان ادخال الشيء في ملك غيره قصد من غير قبوله وهو محتمل للاسقاط ايضا

لانه في الحقيقة ليس له مجرد حق الطالب والابرا اسقاط فاذا ذكر لفظ الابرا كان
 تصرفه اسقاطا والاسقاط تصرف من المسقط في خالصه فهذا تم بنفسه ولكن
 يتضمن معنى التملك من وجه ما بيننا ان الدين ملوك في ذمته فانما يسقط عنه اذ ملكه
 فلا اعتبار هذا المعنى قلنا له ان يردده بخلاف الطلاق والعاق فان اسقاط محض
 يتضمن معنى التملك حتى ان الابرا لو كان اسقاطا محضا لم يرد بالود ايضا وهو ابر
 الكفيل فانه اسقاط محض لان الدين يبي على الاصيل على حاله فلا يرد برب الكفيل
 والهيبة من الكفيل تملك نفسه حتى يرجع على المكفول عنه فلا يتم الا بقبوله فقوله
 فان كان الموهوب له غايبا ولم يعلم بالهيبة حتى مات جازت الهيبة ويري ما عليه
 وهذا استحسان فاما في القياس لا يبرأ واصله في الموصي له اذ مات بعد موت الموصي
 قبل قوله في القياس يتطل الوصية لان قبول القول له ملك وانما يخلفه وارثه في ملكه
 بعد موته وفي الاستحسان جل موته بمنزلة القول فكذا هنا فان وهبه وهو قائم فكذلك
 حتى فترقا جازت الهيبة استحسانا لان السكوت عن الدليل دليل الرضى فهو كغيره كما
 في سكوت البكر حيث كان اجازة لعقد الولي ومن مشايخنا من يوجب على الظاهر ما
 هيبة الدين من عليه الدين بمنزلة الابرا يتم بنفسه من غير قبوله وان كان له حق الرد بقي
 الهيبة تامة ولكن الفرق بين الهيبة والابرا من حيث المعنى اصح ويتضح بالفرق بين ابر
 الكفيل وهيبة الدين منه وذكر في التمهيد عن الصدور الشهيد خلاف ذلك فبعكس ما هو عليه
 عن ابي يوسف انه يشترط قبول المديون كما نقله السرخسي وعزاه الى يبيوع واقعات التنا
 ونقل عن اقرارها انه لا يشترط القول في المصنف والى الخلاف استدل بالاطلاق
 والتردد بما قد علم ذلك يعني سواء قبل او لم يقبل وان المديون اذا رد ذلك ليس بغير اثر
 سقوط الدين وانما علم واعطى **فان نصف يصح ومطلقا ان نصفه اضر** **والى الكل**
 مسئلة البيت من التفت وقاضي خان قال واذا كان الدين بين شريكين فوهب احدهما نصيبه
 من المديون جاز وان وهب نصف الدين مطلقا ينفذ في الربع كما لو وهب نصف العبد
 المشترك والى ذلك اشار بقوله واعطى اذ نصف يصح يعني اذ اوهب صاحبا النصف
 نصيبه يصح ومطلقا يعني اذ اوهب نصف الدين مطلقا ان نصفه يعني نصف النصف
 وهذا الربع اضر الهيبة وقوله الى الكل اجدا ساو الى ما في التمهيد والذخيرة يلفظ
 واحدا ان ما تقدم خلافا لظاهر الرواية فظاهرا رواية ان هيبة جزء من العين
 المشترك وبيعه ينصرف الى نصيب البايع والواهب فيلزم ان اقرار البايع
 وفي سبعة لئس الرجوع بخلافه **وتجزم في ذمته خرقه وتشتتر**
زيادة الموت اعني خرقه وتجزم **رواج وقرب واهلاك المقدار**

استعمل البيت

استعمل البيت على سبعة احكام تمنع الرجوع في الهيبة وقد مر لها المتن مخروف ومع
 خرقه وقد اشار الى ذلك في البيت الاول وهو في الشر يسكون ومع عين واضاعة
 الى خرقه يسكون الزاي للوزن ثم فصلها في البيت الثاني فالله ان من الزيادة يعني
 زيادة الموهوب له وزيادة متصلة بزيادة قيمته كمن وبناء وعرض وقضاوة
 لا غسل واسلام عبد كان كافرا وفيه خلاف فخر خلاف ما ينقص لها كطول الغلام
 المنقص قيمته لا كبر وطول نقص من وجه وزاد من آخر وزيادة الاجساع وغر ذلك
 والفرق بين ذلك وبين الرد بالحب مذكور في منظومتنا في الفروق ولو كان البناء
 والعرض صغيرا وصغيرا لا قيمة له عرفا لا يمنع الرجوع كزيادة شعر الموهوب الزنا
 المنفصلة حتى لو وهب مائة فولدت كان له الرجوع في الامة دون الولد كما كان الرجوع
 في الموهوب دون الزيادة والمير من الموت يعني لومات الواهب والموهوب لا استا
 الحق الى الورثة وليس هذا كخيار العيب لان هذا وصف لا يورث خيار الشرط وقد
 اوضحناه في الفروق والعين من العوض يعني ان يعوض الواهب وغير الموهوب له شيئا
 عن الهيبة بان يقول خذ هذا عن هبتك وتحذ ذلك فقبض سقط الرجوع لسقوط الضرر
 ولان العوض يحصل من الاجبي ويصح منه كبد الخلع والصلح عن دم العبد ولو لم يعرف
 انه عوض عن هيبة كان لكل منهما ان يرجع فلو استحق الموهوب رجوع بنصف العوض ولو
 استحق نصف العوض لا يرجع الا ان يرد ما بقي فله الخيار وقا كذا في الرجوع بالنصف
 والخامس الخروج يعني خروج الموهوب عن ملك الموهوب له ببيع او غيره لان بدل
 الملك كبديل العين والزاي من الزوجية يعني اذا كان الواهب والموهوب له زوجين
 حال الهيبة لان نظير الرحم في الزاوية والناف من القرابة المحرمية الحديث اذا كان الهيبة
 لذي رحم محرر لا يرجع فيها لان المقصود الصلة الواجبة في المحارم ما لو كانت الهيبة
 لقن اخيه او لاخته القن يرجع عند ابي خيفة لان الهيبة تقع للعبد من وجه والمملوك
 وجه فهو يلزم باعتبار ولا يلزم فحصل الشك فلا يكون مانعا من الرجوع وعند هاهنا لا
 يرجع في الصور الاولى والثامن اهلالك يعني لو هلك الموهوب في يد الموهوب له لا
 لتقدير الرجوع ولا يصح الرجوع الا بتراض الحكم قاض ويجوز ان يكون في غير اصل
 يشترط فيه قبض الواهب **وان قصدا ان ما من مبيع فابرا او خذته كالذي تذكر**
 استعمل البيت على سلتين من النهاية والميسوط **الاول باع متاعا وقض الثمن**
 المشتري ثم ابر البايع المشتري من الثمن بعد القبض يصح ابر او ويرجع المشتري
 على البايع بما كان قد دفعه اليه من الثمن **الثانية من النسيئة** في قوله كذا الذي يذكر يعني لو ابر
 الدين المديون بعد ايفاء الدين وقبضه صح ورجع المديون عليه كما مر والاصل فيه ان المديون

بما مناهلها لا بما عيناها فاذا ابراما في الدمة بقي ما بقضه لا في مطالبه فيستحق المطالبة
به ويلزمه رده اذا اطالبه والله تعالى اعلم

ومن وهبت للزوج دارا لها بها متاعا وقرم فيها فقوله ان يترس
الضمير في لها لمن وفيها للدار ومتاع مبتدا والخبر مقدم ومسئلة البيت من
الذخيرة قال وفي فتاوي ابي الليث اذا وهبت المرأة دارها من زوجها وهي ساكنة فيها
ولها امتعة والزوج معها ساكن فيها نفق المرأة مع الدار والمتاع في يد الزوج فكان
الدار في يد الموهوب له بمعنى فصحة الهبة وفي المتن عن ابي يوسف لا يجوز للرجل
ان يهب من امراته وان يهب لزوجها او لاجنبي دارا وهما ساكنان فيها وكذلك الهبة
للولد الكبير لان يد الوهاب ثابتة على الدار انتهى قال المصنف الذي في فتاوي ابي الليث
عذاه الى ابي بكر وهو لا يبارى قول ابي يوسف نصا لا سيما وجوب المسئلة وقع في
معارضته وهذا نص ما ذكره ابو الليث وسئل ابو بكر عن رجل له دار وفيها امتعة
له فوهبها من رجل قال لا يجوز قلت له ارايت ان كان للمرأة دار فحكي ما تقدم عن
الذخيرة ونقل عن شرح الواقعات للحسام الشهيد مثله ولو بيعها الى احد ولم يترس
لما في المتن قال ولذلك لم ينظره الطرسوسي قال وفي المتن هو لا قوي من وجه الدليل
لانه لا يلزم من اليد معنى القبض الذي هو شرط صحة الهبة لا في يد معنى وفي بعض
المتن مخلصا اقول جعلها في النظم قولين مطلقين غير حيدلان مقتضى عبارة الواقعات
وكلام ابي بكر والعمدة وتعليقه ان الزوج فيها وهي عينا له واقضاه في البرازية
على الجواز ان المذهب الصحة ولا ينافيه كون مذهب ابي يوسف ما ذكره في المتن وهو
رواية عنه ولنا انا لا نسلم الارحجية من جهة الدليل الا ترى انهم قالوا في هبة الوالد
لولد الصغير لها صحة مع عدم وجود القبض الذي هو شرط صحة الهبة حقيقة لكون
الموهوب في يده فجعل قائما مقام القبض عنه قالوا وعليه الفتوى وكذا لو وهبها له
وفيها ساكن بلا اجر يصح وكذا قالوا في هبة المستاجر لها لا تتوقف على القبض لكونها
في يده وكذا قالوا في المودع والمستعير لا يبعد ان تكون يد الزوج على الدار كالمستعير
بل الظاهر ذلك وما في العمدة للصمد الشهيد من مسئلة ما لو اجرت زوجها دارا وهي
تسكن معه لا يجب لاجل ذلك ما سلمت اليه الدار لان الدار في يدها لا تصرفه لكون التوفيق بينهما
والله اعلم ومنه **من يري على حج وما حج فارجح اصح ومع لا اظلم الفرق يتر**
اشتمل البيت او ضمناها في الفرق من الغريبة وشرح الواقعات اذا قال الزوج
وهبت مهري منك علي ان لا تظلمني فقبل صحة الهبة فلو ظلمها بعد ذلك فالحكمة ما صينة
ونسبه الى ابي بكر لا مسكاف واي في لقا سم الصغار وعنده فاضي خان بانه تعليل الهبة

بالقبول فاذا قبل تمت الهبة فلا يعود المهر بعد ذلك ونظيره بما اذا قال لامرأته
انت طالق على دخول الدار فقبلت وقع الطلاق وبه جزم الصمد الشهيد في العمدة
فيها وفي اجناسها وابن مقاتل قال مهرها عليه على حاله ان ظلمها لانها لا ترضى بالهبة
الا بهذا الشرط فاذا افات الشرط فالتراضي ما الطلاق فالراضي فيه ليس بشرط
واستدل بمسئلة الحج الائمة قال والفتوى على هذا القول انتهى هذه المسئلة هي
المسئلة الثانية من النظم واليه الاشارة بقوله ومع لا اظلم الفرق يترس قال
وقد ذكرنا في كتاب النكاح ان الرجل اذا قال لامرأته ابرني حتى يهب لك كذا فابر
فان الزوج لم يهبها قال لا يبر يعود المهر عليه كما كان ولذا ذكر في كتاب الحج امرأة
تركت مهرها للزوج علي ان يحج فالحج فمهرها على قول محمد بن مقاتل مهرها عليه
على حاله فاذا اختلفت المسائل في هذا الفصل والختم للفتوى ما قاله الصمد محمد بن
مقاتل انه لا يعود لان الرضي بالهبة كان يشترط العوض فاذا انعدم العوض انعدم
الرضي والهبة لا تقع بدونه الرضي وايد بما ذكره في مواضع اخر وهبت مهرها للزوج
طحا بقوله انه يقطع لها ثوبا كل حول مرتين بعد رها وقد انقضى حولان ولم يعمل
فهذا علي وجهين اما ان لم يكن شرط في الهبة او كان في الاول لا يعود مهرها وفي
الثاني يعود لتحلل حصول الهبة بشرط العوض ولم يحصل قال وكذلك اذا وهبت
مهرها لزوجها بشرط ان يحسن اليها كانت الهبة باطلة لما قلنا وهذا ابو يديما اختر
من القول في جنس هذه المسئلة في الباب للمعلم بعلامة النون وقال فاضي خان
ويمكن الفرق بين مسئلة الحج ومسئلة الظلم فذكر ما حاصله انها في الحج شرطت عليه
نفقة الحج فكانت هبة بشرط العوض فاذا لم تحصل لا يتم وتوكل الظلم لا يصح عن
وقال ابي في بعض النسخ عن ابن مقاتل اذا اشترطت عليا ان لا يظلم ثم صارت له
يعود عندي اذا اضرها كما لا يسقط المهر اذا اضرها بغير حق اما اذا اضرها بالثمن
يستحق عليها لا يعود المهر لان ما كان حقا لا يكون ظلما انتهى فالحاصل ان لا
علي ما عليه الفتوى بين مسئلة النظم ومسئلة الحج كما صرح به فاضي خان واسرار اليه
في الواقعات فكان علي المصنف النسبة علي ذلك علي ان معنى البيت لا يتضح بغير
لا شرطه ولا عجزه ولو جعل ذلك في يمين فقال

علي حجه او تركه ظلما لهسا اذا وهبت مهرها ولم يوف بخسره
لها المهر في المختارة والبعض يقول بان المهر في الظلم يعود
لا يقع عن المعنى واسرار الى الخلاف مع الترجيح والله سبحانه وتعالى اعلم
ومن مريض واهب قبل قبضها ومصدق من قبل لو مات فهدر

الضيق قبضها للهبة بمعنى الموهوب ومصدق بحجج وراي وموت مصدق ومن قبل اي
ومن قبل القبض ضمير مآت المصدق ويهدر اي يلقي ولا يعتبر متعلق باللهبة والصدقة
اشتمل البيت على مسليتين من الذخيرة قال ولا تجوز هبة المريض ولا صدقة الا اذا
قبضت صارت من الثلث واذا مات الواهب قبل التسليم بطلت فيجب ان يعلم ان
المريض عقد وليست بوصية وقد تبرع باللهبة فيلزم تبرعه بقدر ما جعل الشرع له وهو
الثلث واذا كان هذا التصرف عقده هبة يشترط سائر شرائط الهبة ومن جملتها قبض
الموهوب له قبل موت الواهب ولو وجد قبضت ضرورة انتهى وفي التمهيد نحو ولا يجزى
ركة تركت لبيت فلوقال وبالله الامانة هبات مريض والقبض ان يمتد لا يقف في الموضع
لكن احسن النسخ **وَمِنْ دُونِ اَرْضِي فِي الْبِنَاءِ صِحَّةٌ وَحَقُّ رُجُوعٍ تَرَكُهُ لَا يَغْتَضِرُ**
الضيق في قوله صيغة للهبة وفي تركه لحق الرجوع وفي البيت مسليتان اولاهما من
الذخيرة والنية والتمتع وهي ان هبة البناء بدون الارض جارية واستدل في التمهيد
بما في كتاب الشفعة ان المشتري اذا قال اشتريت الارض والبايع وهب لي بناء وقال
الشفيع لا بل اشتريتها قال قول المشتري انتهى وعندي في الاستدلال به نظر
لانه قديدي ان الصيغة هنا انما جات من قبل ما تقدم ملكه للارض وينبغي ان لا يقع
هبة البناء بدون الارض لان القبض شرط في الهبة وهذا بمنزلة المشاع الا تراهم قالوا
ان هبة التخل بدون الارض بمنزلة هبة المشاع وقد صرحوا في كتاب الرحمن بان هبة البناء
بدون الارض بمنزلة هبة المشاع وقد صرحوا في كتاب الرحمن بان هبة البناء دون الارض
وعكسه لا يصح لانه بمنزلة الشايع فاما قوله **الناس من الغزيرة رجل وهب لآخر شيئا ثم قال**
الواهب استقطت حتى في الرجوع لا يسقط حقه ولو قال لا يورث عوض لا يغير كان احسن الله علم
وخالل بالاطلاق في جود مجتهدا لا يعقوب والثاني في قضاء يقتضيه
اي يصور الثاني الجواز قضاء ومسلك البيت من الذخيرة قال ولو قال لآخر كالذي من كل
حق له على ففعل من غير ان يعلم ما عليه قال ابو يوسف بري ما عليه وقال محمد في الحكم
كذلك وفي الديانة لا يطلب ما لم يعين ما عليه انتهى وفي الواقعات نحو وقال في الفتاوى
على قول اي يوسف ومنه في العمدة وجه بالقياس على المشتري اذا ابرأ البايع عن العيوب
وقال المصنف انه اشار بقوله مجتهدا الى عدم العلم وازاد الثاني محمد بقدرية ذكر يعقوب
قبله والاحسن اطلاق الثاني عندنا فالمراد به ابو يوسف وكلام الذخيرة ظاهر في انه لا يشترط
فيه ذكر الابراييل يعني قوله حال الثلث لاصافة الحكم اليه في العارية وفي عبارة الواقعات
ففعل فابرأى كالمصنف وينبغي ان يقتيد تفصيل محمد من يعرف ما عليه اما اذا كان لا يعلم
فهو غير مكلف به وفيه نظر لان الاعتبار بعلم صاحب الحق المبري ولا عبرة بعلم طالب المبرة

الحكم الا ان يكون عالما بما للطالب عليه فيذكر او ما يعلم منه وفي البرازية له على
دين والدين لا يعلم بكل الدين فقال المديون ابرأني مما لك على فقال الدين ابرأني
قال نصير لا يبرأ الا عن مقدار ما يتوهم انه له عليه وقال ابن سلة يبرأ عن الكل
الفقيه هو قضا واما الديانة فما قاله نصير لان القضا على الظاهر وظاهر اللفظ
عام واما الاخيرة فبناء على الرضي فلا يبرأ عما يتوهم انه عليه والله اعلم
وصححت واهتراء وشرط الخيار لا يقتصر بل بطله ولا يجزى
ضمير صحة للهبة وضمير بطله لشرط الخيار فلا يغير الواهب والمبري الذي تضمنت
صحة الهبة والابرا ومسكتا البيت من الواقعات قال له حق على رجل فابرأني
بالخيار صحة للهبة وبطل الخيار فهذا اولى والله تعالى اعلم **فصل في**
كتاب الاجارة يقال اجرت من جد ضرب وقيل والمد افصح قال الزمخشري اجرت
افعلت فانما موجه وموآجر وقيل اجرا الدار من افعل وموآجر الاجير فاعل كمال
معاملة فلا يتعدى الى المفعول واحد وقيل بهما فهما ويقال اجرت من فلان التاكيد
ومنا سببا بما قبلها كون كل منها تملكا الاول في الاحيان بغير عوض وقدم تلك
لوجود العينية وعدم العوض وهو مقدم على المنفعة مع العوض لان العدم سابق على
الوجود **اينما قضاها صححت ولم تنقض الا شهر وتكررت في الاولى ولا اجر قصد**
الضيق في اضافتها للاجارة وكذا في يلزم ويصدر اي يصرف يقال صدرت الشيء
اذا صرفته وفي البيت احكام ثلاثة من المبسوط وغيره اذا اضافت الاجارة الى وقت
مستقبل فانه جائز بنا على الاصل الذي ذكرنا ان الاجارة تنقضي ساعة فساعة
على حسب حدوث المنفعة وهذا هو الحكم الاول فلوازاد نقضا قبل مجي الوقت فغن
محمد وايتان في رواية لا يصح النقض وفي رواية يصح وعليه بني ملك الاجارة بالقبول
وعدمه وبيع الموجد قبل مجي الوقت ذكر الحلواني فيه روايتين وعدم نفع البيع
وذكر شمس لا يمة السرخسي ان لا يصح انفا لازمة قبل وقتها وذكر القدوري في الروايد
عن محمد وقال ان الموجه اذا اراد بيع الدار قبل حضور وقت الاجارة فلم يستاجر ان يمنعه
وهذا هو الحكم الثاني اعني لزوم الاجارة وهو المشا راليه بقوله ويلزم في الاول له
مسي في المظن على تصحيح السرخسي لم يشد فيه الى الخلاف لكن علل في البرازية رواية نفا
البيع بان لا يصح المستاجر حلا لاجت وبتطل الاجارة وبه يعني وهو مخالف لتصحح السرخسي
وفيها ان قول نصير لو قال اجرتك ذاتي هذه عدا بد رهم ثم اجرها من اخر اليوم بد رهمين اذا
جا عدا ان المستاجر الاول نقض الاجارة وقال ابو الليث ليس له النقض وهي رواية عن
علي بن ابي رافع الفتوي وقال قاضي خان بعد نقل تصحيح السرخسي انه من مقتضيات عدم

اللزوم قال وذكرنا القيم ايضا اذ الحاج الى تعجيل الاجرة يعقد عقود امتداد
قال واجمعوا على ان الاجرة لا تملك بالاجارة المضافة باستطاعة التعجيل فكان فيما قالوا
نظروا من هذا الوجه قلت وجه النظر ان الاجرة ما لم تملك بالتعجيل فكيف يصح قولهم يعقد
عقود امتداد اذ الحاج الى تعجيل الاجرة وهذا هو الحكم الثالث المسار اليه بقوله فلا
اجر يصدر لكن في حكاية قاضي خان اجماعهم نظروا فقد تقدم في ذلك على الروايتين فيما
من كلامه الذخيرة وفي البرازية نقل عن الصدر ان الاولى في الاجارة الطويلة ان يجعل
عقودا لانه لو اخذ المراد مدة الخيار على الثلاث في العقد او يودي الى فوت الخيار في المد
كلها واخذ في توجيهه ثم قال فيجعل عقودا لكنها اذ جعلت عقودا يلزم ان لا تملك الاجارة
لان الاجارة لا تملك بالتعجيل ولا بسطه في المضافة قال الصدر رحمه الله يجعل عقودا الا
في هذا الحكم للحاجة وقال غيره يجعل عقودا في كل الاحكام ولا تملك الاجارة بالتعجيل
او سطره على الروايتين فيفتي بربواية تملك للحاجة .

وقد جوزهها في القدر تقاطيا وقد قيل فسخ البيع يملك موجرا

الضمير في جوزهها للاجارة وموجر ميني المفعول وقد اشتمل البيت على مسكتين الاولى
من الظهيرية قال استاجر رجل من اخر قدورا بغير عيناها لا يجوز للتفاوت بين القدر
من حيث الصفو والكبر وان جاز قدورا قبله المستاجر على الاول واجازة تكون من اجارة
مبتدأة بالتقاطي فدل ذلك على جواز التقاطي في الاجارة وهو المظن وتخصيصه في الظن
بالقدور اتباعا للنقل والاقليس لك تخصيصها بل يطرد في غيرها ايضا ففي البرازية غير
الاجارة الطويلة تعقد بالتقاطي لا الطويلة لان الاجارة فيها غير معلومة لانها تكون في
سنة واقفا واولا والكر والله اعلم **سنة** من التمة قال اذ فسخ المستاجر بيع الاجر
ذكر شمس الامية الحلواني في رهن الجامع ان ظاهر الرواية تنسخ وفي رواية الطحاوي تنسخ
في قول الامام ومحمد وهذا قول ابي يوسف اولا وقال الاسيماي في شرحه ان البيع جائز
بين البائع والمشتري فيلزم اذ انقضت المدة وليس للمشتري ان يفسخ من الاخذ
الا اذا طالب الباع بالتسليم قبل انقضاءه فلم يمكنه وفسخ القاضي للاخذ العقد
لا يعود جازا لمضي المدة ولو اجارة المستاجر جاز وبطلت الاجارة فيما بقي من المدة ولو
فسخ فانه لا يفسخ البيع فيها حتى اذا انقضت المدة كان للمشتري ان ياخذ هذا هو ظاهر
الرواية وروي الحلواني عن ابي خيفة ومحمد ان المستاجر ان ينقض البيع فلا يعود
جائزا وعن ابي يوسف ليس له النقص الاجارة فيها كالعيب ان كان المشتري عالما وقت
المسا بعقد الاجارة فليس له مطالبة الباع بالتسليم الى ان يمضي والا فله الخيار
في النقص والا مضى قلت قال البرازي وهذه الرواية اخارها المشايخ

في يوم

في موضع اخر باع بغير اذن المستاجر اختلفت فيه الفاظ محمد في الاصل بطل
البيع وفي المزارعة جازا لبيع وفي البيع موقوف وهو المختار ويمكن صرفه للفظين
الى المختار وهذا اذا باع في مدة الفسخ وقال شمس الامية انه على الروايتين ان
انه يفسد بالاجماع ولو باع في غير ايام الفسخ ثم انتهت فغلب الروايتين والاصح
الا انقلاب الى الجواز ثم قال اجماعهم ان تم باعها اليوم فطلبت الاجارة فلو رد
عليه يعيب بقضاء رجعت الاجارة وقد مر قبل ذلك انه لو باع باذن المستاجر حتى
انفسخت الاجارة ثم المشتري رد البيع بطريق ليس يفسخ لا تعود الاجارة بلائسا
وان بطريق هو فسخ ابق القاضي الرزنجري بعد رد العود وافق صاحب الهداية بالقول
كعصير الرهن ثم تخلل وله نظاير وبه يعني ثم قال فلو باع بغير اذن المستاجر
في غير ايام الفسخ ليس للمستاجر الفسخ في الاستحسان والمشتري ذلك وعليه القول
وفي رواية للمستاجر ايضا وهو القياس وقال في اخر كتاب الصرف يعني بان بيع
المستاجر والمرهون صحيح لكنه غير نافذ وفي بعض المواضع انه فاسد ومعناه انه غير
نافذ في حق المستاجر والمرهون لازم في حق البائع حتى اذا قضى الدين او تمت الاجارة
لزم البيع اذ اعلم المشتري بكونه مرهونا او مستاجرا عند ما يملك النقص وعند
الثاني وبه اخذ المشايخ انه يملك النقص ان لم يكن عالما كالعيب بان اشتري امه
ذات بعل وهو يعلم به وجلا كالاستحقاق والعلم به لا يمنع الرجوع والجواب عن المسئلة
بان الزوج لا يمنع التسليم واستفاد المستاجر يمنع وفي العارية نقل عن البرزوي
ان ظاهر الرواية قولها والله اعلم وجع الى تمة كلام التمة قال وكذا لك الحكم في
اقرار بدهان لقان بعد اجرة ولا يقضي للموكل بها الا بعد مضي المدة وفي فتاوي
قاضي خان الاجرة اذ باع المستاجر فازاد المستاجر ان يفسخ ببيعة اختلفت الرواية
فيه والصحيح انه لا يملك الفسخ ولو باع المرهون بغير اذن المرهون كان المرهون ان
يفسخ ببيعة انتهى **باب** قال في البرازية قضى بجواز بيع المستاجر المرهون فدل
عند الامام الثاني بجواز البيع وبه المصنف على انه لم يشتر الى ظاهر الرواية في النظم لا
مضطرب وان الطرسوسي اعتمد قول الحلواني ان له الفسخ ثم قال وينبغي ان يكون الاعطاء
على ما يتوخ من حيث الدليل ولم يرجح شيئا وقد علمت ان قاضي خان قال ان الصحيح انه لا
يملك الفسخ فلا عدول عنه وقد صرح في مواضع اخر انه اصح الروايتين لانه لا يملك
الفسخ صرحا بدون البيع فلا يملك البيع لانه فسخ دلالة والفرق بين المرهون والمستاجر
ظاهر لان حقه انما يتعلق بالمنفعة بخلاف المرهون كمنع حقه بالعين والله اعلم ثم قال
وفي العارية عن الصفري يعني بان بيع المرهون نافذ في حق المرهون وليس للمرهون والمشتري

اللزوم وقال وذكرنا انما ايضا اذا احتاج الى تعجيل الاجرة بعد عقود متراصة
قال واجمعوا على ان الاجرة لا تملك بالاجارة المضافة باستطاعة التعجيل فكان فيما قالوا
نظروا هذه الوجه قلت وجه النظر ان الاجرة ما لم تملك بالتعجيل فكيف يصح قولهم بعد
عقود متراصة اذا احتاج الى تعجيل الاجرة وهذا هو الحكم الثالث المسار الى بقوله فلا
اجر يصدر لكن في حكاية قاضي خان اجماعهم نظروا فقد تقدم في ذلك على الروايتين في
من كلامه في حكاية وفي البرازية نقل عن الصدر ان الاولى في الاجارة الطويلة ان يحصل
عقودا لانه لو اخذ المراد مدة الخيار على الثلاث في العقد او يودي الى فوت الخيار في الدين
كلها واخذ في توجيهه ثم قال فحصل عقود الكفاية اجعلت عقودا يلد من لا تملك الاجارة
لان الاجرة لا تملك بالتعجيل ولا يستطاع في المضافة كما في الصدر رحمه الله تعجيل عقود الا
في هذا الحكم للحاجة وقال غيره جعل عقودا في كل الاحكام لا تملك الاجرة بالتعجيل
او شرطه على الروايتين فيفتي برواية تملك للحاجة .

وقد جوزوها في القدرين تقاطبا وقد قيل فسخ البيع يملك مؤجره

الضمير في جوزها للاجارة وموجر مبني للمفعول وقد اشتمل البيت على مسلتين الاولى
من الظهيرية قال استاجر رجل من اخر قدورا بغير عينا لا يجوز للتفاوت بين القدرين
من حيث الصفو والبر وان جاز قدورا قبله المستاجر على الاول جاز وتكون هذه الاجارة
مستداه بالتقاطي فدل ذلك على جواز التقاطي في الاجارة وهو المظن وتخصيصه في الظن
بالقدور اتباعا للتقليد والافليس لك تخصيصها بل يطرد في غيرها ايضا في البرازية غير
الاجارة الطويلة فتعقد بالتقاطي لا الطويلة لان الاجارة فيها غير معلومة لانها تكون في
سنة واقفا واولا والكر واسا علمنا **ثانيه** من التمه قال اذا فسخ المستاجر بيع الاجر
ذكر شمس الامية الحلواني في رهن الجامع ان ظاهر الرواية تنسخ وفي رواية الطحاوي تنسخ
في قول الامام ومحمد وهذا قول ابي يوسف واولا وقال الاسيما في شرحه ان البيع جاز
بين البائع والمشتري فيلزم اذا انقضت المدة وليس للمشتري ان يمنع من الاخذ
الا اذا طالبه ببيع بالتسليم قبل انقضاءها فلم يمكنه وفسخ القاضي الاخذ العقد
لا يعود جازا لمضي المدة ولو اجارة المستاجر جاز وبطلت الاجارة فيما بقي من المدة ولو
فسخ فانه لا يفسخ البيع فيها حتى اذا انقضت المدة كان للمشتري ان ياخذ هذا هو ظاهر
الرواية وروي الحلواني عن ابي حنيفة ومحمد ان المستاجر ان ينقض البيع فلا يعود
جازا وعن ابي يوسف ليس له ان ينقض الاجارة فيها كالعيب ان كان المشتري عالما وقت
الشراء بعقد الاجارة فليس له مطالبة البائع بالتسليم الى ان يمضي والافله للحا
في النقص والامضا قلت قال البرازي وهذه الرواية اخارها المشايخ

في موضع

في موضع اخر باع بغير اذن المستاجر اختلفت فيه الفاظ محمد في الاصل بطل
البيع وفي المزارعة جازا لبيع وفي البيع موقوف وهو المختار ويمكن صرفه للفظين
الى المختار وهذا اذا باع في مدة الفسخ وقال شمس الامية انه على الروايتين ان
انه يفسد بالاجماع ولو باع في غير ايام الفسخ ثم انتمت فعلى الروايتين والاصح
الا انقلاب الى الجواز ثم قال اجماعهم ان تم باعها اليوم بطلت الاجارة فلو رد
عليه يعيب بقضاء رجعت الاجارة وقد مر قبل ذلك انه لو باع باذن المستاجر حتى
انقضت الاجارة ثم المشتري رد البيع بطريق ليس يفسخ لا تعود الاجارة بلائها
وان بطريق هو فسخ ابق القاضي الزنجري بعد رد العود وافتى صاحب الهداية بالقول
كعصير الرهن ثم تخلف وله نظاير وبه يعني ثم قال فلو باع بغير اذن المستاجر
في غير ايام الفسخ ليس للمستاجر الفسخ في الاستحسان والمشتري ذلك وعليه الصواب
وفي رواية للمستاجر ايضا وهو القياس وقال في اخر كتاب الصرف يعني بان بيع
المستاجر والمرهون صحيح لكنه غير نافذ وفي بعض المواضع انه فاسد ومعناه انه غير
نافذ في حق المستاجر والمرهون لا زمر في حق البائع حتى اذا قضى الدين او تمت الاجارة
لزم البيع اذا علم المشتري بكونه مرهونا او مستاجرا عند ما يملك النقص وعند
الثاني وبه اخذ المشايخ انه يملك النقص ان المرهون عالما كالعيب بان اشتري امه
ذات بعل وهو يعلم به وجلا كما لا يستحق والعلم به لا يمنع الرجوع والجابا عن المسئلة
بان الزوج لا يمنع التسليم واستفاد المستاجر يمنع وفي العمادية نقل عن الزودي
ان ظاهر الرواية قولها والله اعلم رجوع الى تيمم كلام التمه قال وكذلك الحكم في
اقرار بدهان لقولنا بعد اجرة ولا يقتضي لزوم لها الا بعد مضي المدة وفي فتاوي
قاضي خان الاجرة اذا باع المستاجر فازاد المستاجر ان يفسخ ببيعته اختلفت الرواية
فيه والصحيح انه لا يملك الفسخ ولو باع المرهون بغير اذن المرهون كان المرهون ان
يفسخ ببيعته انتهى **فائدة** قال في البرازية قضى بخوان بيع المستاجر المرهون ففعله
عند الامام الثاني يجوز البيع وبه المصنف على انه لم يشتر الى ظاهر الرواية في النظم
مضطرب وان الطرسوسي اعتمد قول الحلواني ان له الفسخ ثم قال وينبغي ان يكون الاعمال
على ما يتوخى من حيث الدليل ولم يرحم شيئا وقد علمت ان قاضي خان قال ان الصحيح انه لا
يملك الفسخ فلا عدول عنه وقد صرح في مواضع اخر انه اصح الروايتين لانه لا يملك
الفسخ صرحا بدون البيع فلا يملك البيع لانه فسخ دلالة والفرق بين المرهون والمستاجر
ظاهر لان حقه انما يتعلق بالمنفعة بخلاف المرهون كمنع حقه بالعين والله اعلم ثم قال
وفي العمادية عن الصغري يعني بان بيع المرهون نافذ في حق المرهون وليس للمرهون ان يفسخ

الفسخ بمنزلة بيع المستاجر ثم نقل عن الذخيرة ان الصحيح نقاد البيع في حق المشتري الباع
وان الصدور الشهيد ذكر في الصغرى ان المستاجر فسخ البيع في ظاهر الرواية وفي رواية
الطحاوي ليس له ذلك واحاله الى رهن الجامع وهو اختيار شمس لا يمتد الحلواني والقاضي
الامام والاسيحاوي وشمس لا يمتد وهكذا ذكر في رهن الدين رحمه الله في شرح الشافعي والسيد
الامام ابو شجاع في شرح الجامع وذكر شيخ الاسلام خواهرزاده ان فيه روايتين والفتوي
على انه ليس له ذلك قال وان كان الاجل شرط التبطل على المستاجر ودفع الاجر الى
الاجر البائع وعلم بذلك المشتري ينبغي ان يستحقه ولا يفسد له لعله ورضاه وان لم يشترط
فينبغي ان لا يكون مستحقا للمشتري على القول بصحة البيع ويستحق البائع المطالبة على
المستاجر عند استيفاء المنفعة ثم يستحق المشتري عليه وهذا بنا على ما عرف من اصلنا
ان الاجر يستحق ما باستيفاء المنفعة او باشتراط التبطل والتبديل فيقول ينبغي ان يكون
ذلك ضعيفا وان الصحيح خلافه على ما عاهد من اصلنا

وإيجار شاة للرعاة لا تجز ولو شغل الدار المتاع فقد ذكر

استعمل البيت على مسكتين **الاولى** من الذخيرة استاجر شاة ليرضع بها جديا او صديا
لا تجز وليس هذا كالا دي انتهى وقيل في الهداية وغيره معللة **الثانية** اذا اجرد دارا
مستغولة بالمتاع اشار في النظم الى انه يذكر فيها عدم الجواز اذا تضمنت قوله فيذكر
راجع اليه وهو يقتضي ترجيح الصحة والاطال في البيع الكلام بينه وبين الطرسوسي بما اذكر
لك محصله باوجز بيان وذلك ان الطرسوسي قطع بعدم الجواز معتدما في الذخيرة وغيره
عن ابي علي النسفي فيما اذا استاجر بيتا مستغولا بامتعة المجر كما نظن ان الاجازة جائز
والتسليم لا يقع وكما نفي به حتى وجدت رواية عن محمد ان الاجازة لا تجوز وجعلها كالم
فيها زرع ومن اجارضا فيها زرع لا تجوز فان فرغها وسلم لا يصح ايضا خلافا لما اذا باع
جذعا في سقف ثم ان محمد انصر على فساد هذه العقدة وهكذا احكي عن شمس لا يمتد الحلواني
انه فاسد ايضا وبعض مناخنا قال انه موقوف الى تزريق الارض وقاسوا هذه المسئلة
على مسئلة بيع المذبح في السقف وفي شرح مختصر الكرخي للقدوري ان اجازة الارض في
رطوبة فاسدة فان قلع رطل الارض وسلم بيضا فهو جائز وقاسه على المذبح ثم قال
وان اختصا قبل ذلك فابطل الحاكم الاجازة ثم قلع يفت الخيار للمستاجر بين ان يقضي
على تلك الاجازة ويطلع عنه اجراما لم يقضي وبين متوكها وفي البدائع والمحيط مثله
في الطرسوسي ولم يذكره وافرق الحاكم وقال انه ظهر له فرق وهو افتقار الاجازة الى
التسليم اكثر من البيع لعمدة المتاع الواقع العقد عليها شيئا ولا لانه البيع لو تم
على الرتبة ولهذا فرق بين صحة البيع بلا طريق وعدم صحة الاجازة وكان مع الشغل

فوات بعض ما هو المطلوب فيستفاد خلافا بيع المذبح هذا محصله ثم قال ان الظاهر
ان القدوري ومن وافقه قالوا فيها بالقياس على المذبح لا برواية واعتمد على كلام النسفي
وانه ميل منه للتحريم ثم نقل عن المنية انه اذا كان اجارضا فيها زرع لم يدرك او
شجر او غيره مما يمنع الزراعة فسدت وان ادرك الزرع جبا ان تجوز ويبرر بالحصاد
والتسليم وبه يفتي في المصنف وظاهر كلام الطرسوسي الميل الى كلام النسفي وجعله
المذهب وانما هو رواية عن محمد في الجامع الصغير واية الصحة وصرح في السمة ان الفتوى
على الجواز ثم ذكر بيان التمهيد فيها ان الاجازة فاسدة اذا كان الزرع لم يدرك حين
يقض الحصاد وكذا في بيع الاسلام في باب الاجازة الفاسدة بجبا ان تجوز ويبرر بالحصاد
والتسليم ثم ذكر مسئلة البيت المشغول اصلا مقيلا عليه مسئلة الزرع بعد الحصاد
ثم ذكر كلام النسفي بزيادة في رواية محمد وهي ان الاجازة لا تجوز وان جعله كالم
فيها زرع لا تجوز فان فرغها وسلمها لا يقع لان الاجازة لما وقعت فاسدة لا تجوز الا
باستيفاء قال وذكر الكرخي في الجامع الصغير انها تقع ثم نقل عن المحيط عن محمد في
المشغولة بالزرع انه فاسد وان المراد بالزرع الذي لم يدرك وما تقدم من وجوب
التزريق في المدرك وحكاة عن الصدور الشهيد ثم جعله مقيلا على مسئلة الدار في
نص محمد على فساد هذه العقدة وان حكي عن الحلواني وبعض المشايخ قالوا انه موقوف
الى ان يفرغ وقاسوا ذلك على مسئلة المذبح والحاكم الشهيد مال الى ظاهر ما ذكر محمد
قلت وهذا اصح منه ان الرواية عن محمد بالفساد من قال بالصححة تأوله وبطلان ذلك
بالتأمل فيما قبله ايضا وقد صرح قاضي خان بان ظاهر الرواية عدم جواز اجازة المجر
المشغولة بالزرع وان خواهرزاده فضل بين المدرك وغيره قال فبطلان في البيت المشغول
تجوز الاجازة ويومر بالتزريق والتسليم الا ان يكون فيه ضرر فاحش وكان ان يقضي
بالاجازة ويومر بالتزريق والتسليم وهكذا ذكر الكرخي في مختصره رواية عن محمد انه يجوز
بالتزريق والتسليم وعليه الفتوى وقيل للقاضي الامام هذا في البيت المشغول لوقوع
فرغ وسلم هل يقع تلك الاجازة قال لا لانها وقعت فاسدة فلا تجوز الا بالاستيفاء
وفي فتاوي البزازي استاجر ارضا فيها زرع وما يمنع الزراعة لا تجوز ثم قال وان
اجراما ثم حصد الزرع وسلم استقلت وهذا اذا لم يكن الزرع مدركا فان ادرك الحصاد
جازت الاجازة ويومر بالحصاد والتسليم وعليه الفتوى والله اعلم
وايجار ما استاجر من قبل قبضه ويغيره يملك في المتاع ويغير
البيت معطوف على البيت السابق على عدم جواز الاجازة وقوله غير مجرور عطفا على
المجرور بالاضافة وفي البيت مسكتان **اولاهما** من الخلاصة وقاضي خان وغيره

مطال
الفتوى على صحة الاجارة في البيت
المشغول ويومر بالتزريق والتسليم

وهي اجارة الشخص ما استاجر قبل قبضه فانها لا تقع قبل بالاخلاق وحكمي قاضي خان
 فيه الخلاف فانه قال اشترى عقارا فاجره قبل القبض لا يجوز وقيل هو على الخلاف
 المصنف ان عطف المسئلة على غير البيت السابق كان مستعرا بالخلاف قال وهو الاول
 لانه عطف على الاقرب وان عطف على اوله فلا خلافا انتهى قلت ليشكل عليه ان صنعه
 يقتضي ترجيح الصحة في البيت السابق كما هو وهذا خلافا لانه لا يرد فيه عدم الصحة ليعمل
 عليه ما ذكر من الاولوية فان قلت يرجع الاشكال قوله في اخر هذا البيت قلت قد فيه
 نفيه على اختصاصه بمسئلة المشاع كما سياتي فتدبر عنه ان شاء الله تعالى والله اعلم وهم
 من القيد فيه بقبول القبض الجواز بعد القبض وهذا فرع حسن نفيه عليه الشارح
 وهو ان المستاجر اذا اجر باكثر مما استاجر لا يطيب له الفضل ويتصدق به
 الا ان تكون الاجرة الثانية من غير جلس الاولى والله اعلم **الثانية** قال وهو معروف
 قصدت بنظرها تعريف ان الفتوي على قول الامام بقولي وينص في مسئلة اجارة
 المشاع من غير الشريك قال قاضي خان اجارة المشاع فيما يقسم وفيما لا يقسم فاسد
 في قول ابي حنيفة وعليه الفتوي انتهى قلت وفي شرح الزيلعي وغيره نقل عن المفتي
 لصدر الاسلام طاهر بن محمود ان الفتوي فيه على قولها والله اعلم والوجه من شريكه
 جاز في ظاهر الروايتين عنه وعندهما يجوز على كل حال **تنبيه** طريق جواز اجارة المشاع
 ان يلحق به القضا او يعقد في الكل ثم يفسخ في البعض كمن في البرازية وغيره والله اعلم
وفي الكلب والباري قوله في البناء كالمقرى وارضا ليس
 اشتمل البيت على مسائل **الاول** من قاضي خان قال رجل استاجر كلبا لملا الصيد
 لا يجبالجر وكذا البازي وهي الثانية ثم قال وفي بعض الروايات استاجر الكلب لغير
 البازي وبين ذلك وقتا معلوما يجوز وانما لا يجوز اذا لم يبين له وقتا معلوما ولو استأجر
 سنورا لياخذ الفار في بيته ذكر في المتن انه لا يجوز لان هذا فعل السنور وليس كالكلب
 والبازي لان المستاجر يرسل الكلب والبازي فيذهب بارساله فيصيد ولا كذلك
 السنور ولو استاجر كلبا لغير سله وان قالوا لا يجوز ذلك ولو استاجر قردا للكنس
 البيت قال رحمه الله ينبغي ان يجوز لان القرد يضرب ويعلم بالضرب بخلاف السنور
 وتعمل في بغية الغنية الخلاف في الكل وعدمه كلبا لحراسة وكذا في فتاوى البزازي
 لكن اتفقوا على مسئلة السنور والله اعلم **الثانية** قال في المحيط ولا يجوز اجارة البناء
 دون الارض هكذا ذكر في الاصل وذكر عن محمد في النوادر انه يجوز قال ابو علي النسفي وبكا
 يفتي شيخنا ويقبضه باجارة القسطاط والخيمة وذكر في الذخيرة فيه روايتين قال ابو
 علي النسفي كان ابو علي يضره لا يجير البناء دون الارض واوردت عليه اجارة القسطاط

الفتوى على
اجارة المشاع

اجارة البيت دون الارض
وما فيه من الاختلاف

ان ذلك جائز

ان ذلك جائز فلم يسمي له الفرق وفي قاضي خان عن الامام ابي علي النسفي انه ذكر عن
 محمد بن ابي داود عن علي بن ابي حمزة قال رجل استاجر ارضا فاجرها من صاحبها كانت الاجارة الثانية
 باطلا فان بني فيها المستاجر ثم اجرها من صاحبها كان له حصه البناء من الاجرة ولو لم
 اجره البناء وحده لا يستوجب حصه البناء من الاجرة وذكر في الاصل ان اجارة القسطاط
 جائز ثم قال وفي البرازية ان ما يدل على انه لا يجوز اجارة البناء لانه بمنزلة اجارة
 المشاع لا على قولها وان الفتوي على الجواز لانه مع كونه قولها بقوي رواية محمد
 وان ظن الطرسوسي انها على المنع لانه ظاهرا رواية فقد قال في الغنية وبني رواية
 استجار البناء اذا كان مستغفرا به كالجدران والسقف قال وفي ظاهر الرواية
 لا يجوز لانه لا ينتفع بالبناء وحده وفي البرازية قال ان الجواز في البناء المرتفع مع
 المسقفا حيا والامام البخاري الخوارزمي وانه اذا لم يكن كذلك لا يجوز قال فعلم
 من هذا انه لو كان فيه دوكان او مرمة لتطمين لا يفتي بجواز الاجرة وما يباخذ من
 الاجرة حرام ثم ذكر الرواية عن محمد بن الجواز وفي المبسوط نص على جواز استئجار بيت
 علو دار ومنزل على طلة على طرقة وقوله بالله انه منزل معد للارتفاع من حيث السكنى
 وفي الخلاصة عن الحيل عن حمزة اليماني لو كان البناء لجل والفرصة لاجر صاحب البناء
 بناءه لا من صاحب الفرصة اخلف المشايخ فيه قالوا او الفتوي على انه يجوز وكذا الم
 استاجر الفرصة دون البناء وفي البرازية لو كان البناء ملكا والفرصة وقف فاجر المشرك
 باذنه المالك للبناء الاجر ينقسم على البناء والفرصة فينظر كم ينسأجر كل فاصاب
 البناء فهو له كما قال المصنف **الثالثة** اجارة بناء مكة شرعا الله تعالى يفتي ان يخرج
 على الخلاف المتقدم واطلاق الروايتين يدل عليه وانما نصت عليه مخافة ان
 يتوهم انه لا يجوز كما لا يجوز بيع الارض ويدل الجواز ما ذكر صاحب الذخيرة عن المبسوط
 قال روي ابو يوسف عن ابي حنيفة انه قال ان اجارة بيوت مكة في ايام الموسم
 وهكذا روي محمد عن الامام وكان يقول ننزل عليهم في دورهم لقوله تعالى سوا العائف فيه
 والبادي قال في الذخيرة هذه المسئلة دليل على جواز اجارة البناء دون الارض لان الاجارة
 هنا لا ترد على الارض عند ابي حنيفة كالبيع وانما ترد على البناء وانما رخص فيها في ايام
 الموسم وما يدل على ذلك قول صاحب الهداية الاستدلال على مذهب الامام في عدم جواز
 بيع ارض مكة استدلال ابو حنيفة رضي الله عنه بقوله عليه الصلاة والسلام مكة حرام
 لا تباع رباعها ولا تورث لا تاجر محرمه لانها فناء الكعبة وقد ظهر القمقم فيها حتى
 لا يتفرص فيها ولا يخلج خلاها ولا يعضد شوكها وذلك في حق البيع بخلاف البناء لانه
 خالص ملك لاني واستدك لها بانها مملوكة لهم لظهور الاختصاص الشرعي فيها فصار للبناء

الرابعة كانت في خزائن الاكل لو اجراء مكة لا يجوز فاذ رتبة الارض غير مملوكة
 وممنوعه يدل على جواز ايجار البنا والحق انه يخرج على ما مر من الخلاف يعني بين الامام
 والضاحي وفي الهداية ويكون اجارة ارض مكة لقوله صلى الله عليه وسلم من اجراء
 مكة فانما اكل الربا وان اجراء مكة كانت تسمى السوايب على عهد رسول الله صلى الله عليه
 وسلم من اجارة البنا سكنها ومن استغنى عنها سكنها غنى انتهى **قلت** اما الحديث الاول
 فاخرجه الحاكم في المستدرک بلفظ مكة حرام لا يتباع رباها ولا توجر بيوتها وكان
 صحيح الاسناد ولم يخرجاه واخرجه الدارقطني في سننه وضعفنا سمعنا عن من تابعه
 من رجال مسلم واخرجه الحاكم والدارقطني باختلاف لفظ يسير فانه قال مكة حرام
 وحرام بيع رباها وحرام اجراء بيوتها وسكت عنه الحاكم وطعن فيه الدارقطني وصوبوا
 وقعه على عهد ابن عمر ورواه ابن ابي شيبة في مصنفه ومرسله والثاني وثم في
 في بعض طرق الاول بلفظ انما ياكل نارا واخرجه محمد في التار والدارقطني والثاني
 اخرجه بن ماجة بلفظ توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وابوبكر وعمر وما تبعي بها
 مكة الا السوايب من اجارة سكن ومن استغنى سكن واخرجه ابن ابي شيبة في
 مصنفه ومسنده ومن طريقه الطبراني والدارقطني في سننه وفي مختارات النوازل
 لا بأس ببيع بنا مكة واجارةها ويكون بيع ارضها وهو رواية عنه ايضا والله اعلم
وكانت في قدر العانة امير **يقدر فيها قوله لا المتجر**
 وخالفه مغفول امر وصغير فيها للعانة وصغير قوله الامر ومسلم البيت من خزائنه
 الاكل امن وبالدرا بالناس يحسبه من الاجرة فاتفقا على البناء واختلفا في مقدار
 النفقة قال لقول رجل الدار والبيعة بينة المستاجر وفي القنية وقم لغير الامية الحجاز
 ثم قال المستاجر اذا عجز في الدار المستاجرة عمازات باذن الاجر يرجع بما اتفق وان
 لم يشترط الرجوع صرحا وكذا لك القيم قلت ومحل هذا ما لم يقع بينهما الخلاف وتك
 في التور والبالوعة لا يرجع بمجرد الاذن الا بشرط الرجوع لان العانة لا صلاح ملكه
 وصيانة وان عن الاختلال فيرضى بالانفاق خلاف التور والبالوعة والله اعلم
ومستاجر شهر او يسكن ضعفا **يلزم بالشهر في اوقية يقصر**
 صغير يسكن للمستاجر وضعفه للشهر ويلزم للمستاجر وفيه للشهر ومسلم البيت من
 المحيط استاجر من اخره الشهر فسكنه شهر من فعله للشهر الاول وليس عليه للشهر الثاني
 اجرة هكذا في عامة روايات كتاب الاجارة وذكر في بعض الروايات انه يجب عليه الاجر في
 الشهر الثاني ايضا كانت مشايخنا ما ذكر في عامة الروايات محمول على ما اذا لم يكن معه
 للاستقلال وما في بعض الروايات على ما اذا كانت معه انتهى كانت المصنف ولما حمل

امر المجر المستاجر بالبنا
 في العين الموجرة

المشايخ

المشايخ رواية التفتيح على ما اعد للاستقلال ورواية عدم التفتيح على عدمه وكذا
 ايجار ربحا لدارها يؤذن بانها اعد لها للايجار فقد روى رواية التفتيح انتهى قلت
 فيه بحث وسيأتي ان اجارة الحمار شهر لا تقتضي كونه معدا للاستقلال فلا بد ان
 يقيد في ايجار الدار بكونها معدة للاستقلال فامله والله اعلم ونقل عن محمد في باب
 اجارة الحمار اذا استاجر حمارا ليعمل فيها شهر فعمل شهرين ولا اجر عليه في الشهر الثاني
 في الحلواني هذه المسئلة دليل على ان في مسئلة الدار لا يجزى لاجر بدون العقد
 وان كانت معدة للاستقلال والكراوية كخواتم زاده الجواب في الحمار كالجواب في الدار
 وما ذكر محمول على ما اذا لم يكن معدا للدار او الانسان قد ينسب الحمار للدار وقد ينسب للحمار
 ثم يوجز شهر العارض فيعمل هذا لا محالة بينهما **قلت** وفي البرازية ان بكراري
 في الوجوب في الشهر الثاني عن مشايخنا في الدار كروى الكرخي وابن سلمة التوفيق بين
 الروايتين بالحمل على المعنى غير من غير فصل بين الدار والحمار قال القاضي وبقيت قلت
 بقي هنا بيان ما يلزم في الشهر الثاني هل هو المسمى او اجر المثل قال في القنية ولو استاجر
 دارا معدة للاستقلال سنة باجرة معلومة دون اجر المثل قال في القنية ولو استاجر
 وفوقه مما لا يتقارب فيه ثم سكنها سنتين يلزم اجر المثل فيها وراى تلك السنة ونسبه
 الى ابي يوسف ثم قال وعنه استاجرها بعشر ووعده ان لا يخذها منه الا ثمانية
 فاخذ الثمانية وباعها بالدرهمين شيئا قليلا ثم سكنها بعد سنتين فبعضه جديدا
 لكل سنة كانت مولانا بدع وفيه نظر على قياس جوازه الاول يلزمه اجر المثل ثم انه لم
 بعد قليل روى لعين الامية الكراييسي وقال استاجرها سنة باجر معلوم فسكنها
 سكنها سنة اخرى ودفع الاجر ليس له ان يسترد هذا الاجر كمولانا بدع والتمسح
 على الاموال يقتضي ان لا يكون له ولاية الاسترداد واذا لم تكن معدة للاجارة بالاجارة
 سنة فقد دفع شيئا ليس بواجب وله استرداده الا اذا دفعه على وجه الهبة ابتداء
 واستهلكه المجر وفي غارية الاصل استاجر ارضا سنة فزرعها سنتين فعليه اجر
 السنة الاولى ونقصان الارض فيما بعدها ويتصدق بالفضل عند ابي حنيفة ومحمد
 رحمهما الله وقال ابن ابي ليلى عليه اجر مثلها في السنة الثانية قال القاضي البدر
 وهذا اذا لم تكن الارض معروفة بالاجارة بان كانت لا تاجر كل سنة اما اذا كانت
 معروفة اجرة السنين المستقبلية بخلاف فقروا لهذا ان عند ابي حنيفة ومحمد لا يصح
 الارض معدة للاجارة بالاجارة سنة او سنتين ونحو في المحيط انتهى وفيها لا يقصر
 معدة للاستقلال بالاجارة سنة او سنتين او اكثر الا اذا بناها لذلك او اشترى
 لذلك واشترى الامية ان باعداد البائع لا يقصر معدة للاستقلال في حق المشتري انتهى

وهذا التفصيل بعينه نقله في الفقيه وعزاه لابي يوسف وقال ان ابا اليسر اورد عنه
 انه بالاجرة اكثر من سنتين لا تصير معدة للاستغلال ونقل عن ابي الجارود اذا
 اجرها ثلاث سنين متواليات تصير معدة للاجارة فعلم من هذا ومما تقدم اتفاقنا
 الثلاثة على هذا ولو سكن دار غيره من غير عقد ان كانت معدة للاستغلال بغير اجرة
 لا الا ان يتقاسم صاحبها له اربا لاجرة وليسكن بعد ذلك ونقل في المحيط عن قنابي
 قاضي خان خانن في رجل يكون نزوله باجرة ولا يصدق انه نزل بغير اجرة وهذا
 على ان الخان يكون غالبا معدا للكراسكاه تكون رضى بالاجرة به كان يفتي محمد بن سبله
 وابو بصير بن سلام والفقيه ابو بكر والفقيه ابو الليث وكان يفتي يقول لا يجب لاجرة
 الا ان يتقاسم عليه صاحب الخان واجابه فاذا اتقاسماه ولم يخرج الا ان يجب لاجرة
 ولكن من حين نزول وبعض مشايخ زماننا قالوا الفتوى على لزوم الاجرة الا اذا عرف على
 بان صرح بانه نزل بطريق الغصبا وكان معروفا بالظلم والغصب مشهور بالنزول في مساكن
 الناس لا بطريق الاجارة فيمنع ذلك ثم ذكر له هو ان يستغلة جانا انسان وسكن في
 واحد من يلزمه اجرة المنزل ولو قال كنت غاصبا لا يصدق وهو كن دخل الحمار من غير ان
 يصح له صاحب الحمار بالاذن وقال دخلت على وجه الغصبة لا يصدق انتهى خلاص ما في المحيط
 والله اعلم **وما استمروا بالشرط عند الامام في الاجرة اشتراك وهو ما قد خبرنا**
 الفقيه في صفنا المشايخنا وصنف هو يعود على التصديق بالشرط المنفي وما موصولة
 وفي البيت مسلمان من اصغري والظهيرية الاجرة المشتركة قال ان صاع ما لك معي
 او في يدي فانما صاع من لا يصح لانه اشتراط الضمان في الامانة انتهى وقال في الذخيرة
 يظهر لي ان هذا يخرج على قولها والاول على قول الامام لما عرف انها يضمنان الاجرة
 المشتركة دون **الثانية** قال هي ان قول الامام ان الاجرة المشتركة لا يضمن هو مختار
 المشايخ وعليه الفتوى في قول اكثرهم ثم نقل كون ان الفتوى على قول الامام في عدم
 تضمن الامين المشترك عن الخاصي والذخيرة وقال قاضي خان انه المختار وهو قول زفر
 ومحمد ايضا وقال في موضع اخرنا فلا عن ابي الليث انه يأخذ بقول ابي حنيفة في الاجرة
 المشتركة والفتوى عليه قال المصنف ولذلك جعلت النظم عليه في جملة النظم مستملا
 على مسليتين نظرا لان الضمير في قوله وهو ما قد خبرنا انما يرجع الي تضمن الاجرة المشتركة
 بالشرط والواقع انه لم ينقل عن احد ان الفتوى على عدم التصديق من غير شرط فلا يكون
 قوله مختارا واجعا اليه الا بطريق اللزوم فتأمل
ومرجع ما لم يشترط فيه عتقه قوله على شخص تحيط ونقص
 ضمير فيه للاجيرة المشتركة يعني المرجع فيما لم يشترط من المون العرف والفاق في قوله فردا

مطل
 ولو سكن دار غيره من غير عقد

مطل
 قال اجرة مشتركة ان صاع من
 سعي او في يدي فانما صاع من
 على قول الامام خلافا لاصح

التزيم

التزيم اي فرد الثوب وقد استعمل البيت على اصل يخرج عليه فروع كثيرة ذكر في
 المحيط وغيره وهو ان الاجارة اذا وقعت على عمل وكان ما كان من توابع العمل ولم
 يشترط في الاجارة على الاجيرة فالمرجع فيه العرف وعلى فروع من فروع عملا ولا
 نقله عن الفتاوى الحسامية الاجيرة المشتركة كالحايط ونحوه بخلاف تكون مونة الرد
 عليه لا على رب الثوب والثاني نقله عن المحيط واذا استأجر قصارا ليقتله الفقيه
 فلهما على القصار الا ان يشترط القصار حملها على رب الثوب ثم ذكر في وعائهما ان الزميل
 واللين على رب اللبن ان جرت به العادة لكن راي في مختصر المحيط للجباري اجرة من اللبن
 والخبز من الثوب على الاجرة وتشترط على الاجرة عند ابي حنيفة والزميل واللين على رب
 اللبن دون اللبن وان شرط الزميل وانية الما على المنقل فهو عليه ثم ان المصنف
 ذكر فروعا عاقتها فروعا محالها لما في مختصر المحيط قال وعلى الطباخ اخراج المنة
 ان كان في عرس فان كان اهل البلد يعلمون على غير هذا فهو على ما تقاموا والا كالف
 والشج على رب الدابة والحمل والجواني والحمل عليه وان كان على عتقه او دواب المستأجر
 فهو على رب الحمل ولو كان الحمل حنطة فهو على المكاري وان بدخل منزله قال ابو حنيفة هذا
 على ما يتعامل الناس عليه وقال ابو يوسف هذا حسن وكري فهو رحي الما على المواجه
 ان يشترط المواجه وحمل باب المقصورة على القصار الا ان يشترط على رب المالك
 ابو حنيفة كل شيء له حمل ومونة كرجي اليد ونحوه فلي الاجرة مونة الرد وما لا حمل له ولا مونة كالتياب
 والله اعلم **ومن بعد هذا لو يشترط مشايخه** ففسخ **ولكن الصحيح بقدر**
و يشترط في وقت الاجارة مثل ما لو اخذ بقص له او فاهذا **مختار**
 ومن بعد هذا يعني الاجارة الصريحة يستعمل للوجرة مشايخه ينبغي ان يكون وصفا المستأجر
 ففسخ جواب لو اي فالاستعانة فسخ وصير يقد للاجارة وكذا في يسقط والهدم
 وفي البيت مسلمان **الاول** من قاضي خان استأجر دارا وقبضا ثم اغارها من
 الاجرة قال ابو بكر البجلي رحمه الله تعالى لا يسقط الاجرة عن المستأجر وذكر في المستأجر ان
 المستأجر اذا اغار من الاجرة كان ذلك نقضا للاجارة وكذا الواسطة او او يبي
 فيها ثم اجرها من الاجرة كان ذلك نقضا للاجارة **الاول** الصحيح ان الاجارة والا فان لا
 يكونان فسخا لكن لا يجب لاجرة على المستأجر مادام في يد الاجرة انتهى وسئل في الظهيرية
 قلت ونقل في النزاية عن ابي الليث موافقة ابي بكر البجلي **الثانية** في الذخيرة
 استأجر دارا فقبضا فاهدم بيت منها يرفع عنه من الاجرة حصته واليه اشار بقوله
 فاهدم محو يعني يرفع حصته من الاجرة بالتقدير والحذف ويسقط بقدره وكذا الواحد

جميعا يسقط الاجر منه الهدم ولا تنسخ الاجارة ما لم ينسخ المستأجره في الحرية
استأجر دارا وقبضها فسقط منها حايطة وهدم بيت من اركان الاستأجره انفس الاجارة
محصنة الاجر ولا يصح فسخه عند عيبه لان هذا بمنزلة الرد بالعيب فان الهدم كل الدار
كان للمستأجر ان يفسخ عند حضرته وعيبه ويسقط الاجر عند الكل ولا تنسخ الاجارة ما
لم ينسخ انتهى **قلت** وفي مختصر المحيط لو استوفى المانع من العيب يلزم جميع البدل
بني ما سقط من الدار لاجار المستأجر واختلف المشايخ في الانفساخ بدون فسخ
اذا الهدمت الدار وانقطع ما الرحي والشرب عن الارض قبل تنسخ هذه العوارض وهي
لا تنسخ بدون فسخه وهو الصحيح ثم نقل عن جرح في السفينة اذا انقضت فضاوت الواحها
تدركه لم يجز على تسليمها للمستأجر والحاصل انه اذا الهدمت الدار وسكن العرصه لا
يجب لاجره ولو الهدم بيت منها وسكن في الباقي لا يسقط شيء من الاجر ثم نقل عن المشتري
ما قدمناه عن الذخيرة وعقبه بقوله لكنه خلا وظاهر الرواية انتهى ونقل في البرازية عن
الصوري لزوم المشتري قبل الفسخ في صورة الهدم حايطة من الدار وبيت منها وذكر قبل
ذلك با وراق غوما في فاضي كان ثم ذكر في انما ما يكون فسخا استأجر دارا وسلمها
الي المستأجر الا ببيتا كان مشغولا بمتاع الاجر له ان يحط اجرة هذا البيت من الاجرة
فان قلت الفات صفة ولا تسقط لها حتى لو استأجر دارا على ان فيها ثلاث بيوت فاذا
فيها بيتان خيرا المستأجر ولا يحط شيء من الاجر **قلت** نعم كذلك لان الفوات اذا كان
بفعل البايع مقابلة القسط الهدم امر بيت او سقوط حايطة لهدم كونه مقصودا
بالسائل وهذا يقوي ما ذكر في المحيط ان ظاهر الرواية فيجب البتة له والله اعلم ولا يخفى ما في ترك
البيت من البعد عن الالة على المراد فلو كان

بطلت الاولى لان الثانية فاسخة للاولى لان المانع تحدث ساعة فساعة وعلى حسب حالها
يقع التسليم الي المستأجر فاذا استأجرها المالك لنفسه فأيضا او استودعته فذلك ينفعه
من تسليم المنفعة الحادثة الي المستأجر فاذا اداما على ذلك فقد مضت قبل التمكن من استيفاء
المنفعة فنفسه الاولى حتى لو اراد المستأجر الاول ان يستوده بعد مضى المدة فله ذلك لان
العقد الاول انما انفسخ في قدر المنفعة التي تلفت وهو على حاله فيها بقي وفي المشتري عن جرح
ان المادى بطل بالثانية وكان الامام ابو علي الفسيفي يحكي عن اسناده ان المستأجر لو اراد
من المولج لا يصح وان اجع من غيره ثم ان العار جرح من المولج يصح وتلك الحلول في روي عن
محمد ان الاجارة لا تجوز من المالك مطلقا تعلق للثالث او لادوية كانت عامة المشايخ وهو
الصحيح وعليه الفتوى وان اعارها المستأجر من المالك ذكر في الجزالة انها لا تبطل
الاجارة لان المستعير لا يفسخ شيئا ثم قال بعد قليل وذكر القاضي ان الاجارة الثانية
ولم تكن الاجارة طويلة لم تقع الاجارة الثانية ويسقط الاجر عن الاول ان قبض
الاجر الاول الدار عنه عن المستأجر بعد الاجارة وان لم يقبض لاد ان قبض لاجر الاول
الدار منه حتى سقطت الاجرة قال ابو الليث لا تبطل الاجارة الاولى والمستأجر استرجاع الدار
من الاجر والله اعلم **وما ينسخه الطفل ينسخ من أبي وصي وجده وهو فيه محقق**
في البيت مسلمان من فاضي خان **الاول** الاب والجد او وصيهما اذا اهدرا او عدا
للصغير سنين معلومة ثم بلغ الصغير لم يكن للصغير ان يفسخ الاجارة والصبي الاجر نفسه
ثم بلغ لم يكن له ان يفسخ الاجارة **الثانية** وهي المسار اليها بقوله وهو فيه محقق فانه جعل
الصغير في وهو فيه للطفل واراد ان اجارة الاب والجد او وصيهما نفس الطفل قبل بلوغه
ثبتت له فسخها اذا بلغ وهذا التركيب لا يفهم على هذا الوجه لاسيما الشرح كما لا يخفى بل
الظاهر رجوع ضميره الي الصبي كمال الاب والجد او وصيهما اذا اهدرا
الصغير في عمل من الاعمال التي يقدر عليها الصغير جاز لا تجعل ما ليس بمالك
للصغير ولا ولاية للجد مع قيام ولاية الاب وصي الاب مقدم على الجد وهو في جرح جاز لا
يملك تاديبه فيملك اجارته فان كان الصغير في جرح ذي رحم محرم فاجره وذو رحم محرم آخر
هو اقرب من الذي في جرح خوان يكون في جرح الم فاجره امه جاز في قول ابو يوسف جرح
ولا يجوز في قول محمد وان اجع ذو رحم محرم منه وهو في جرح ليس له ان يفسخ الاجر على الصغير
اذا لم يكن له ولاية التصرف في مال له كماله وصي الصغير مال كان لصاحب الاجارة ان يقبض
الجهة وليس له ان يفسخ على الصغير فاذا بلغ بعد ما اجع من له ولاية الاجارة ان
سأله عن الاجارة وان سأل ففسخ سوا اجرة الاب والجد او وصيهما او غيرهم وليس له ان
الصغير في جرح ان يدفعه الي حايكه ليتعلم تلك الحرفة ان لم يكن ابو حايكا لان الصغير يتعلم تلك الحرفة

بطلت الاولى

مخلصاً فلو كان النظم هكذا ولا فتح في إيجاز جمل ولا وصفي بحكمه وفي نفس الصبي بحسبه
والمراد بالحكم الاختلاف ويعمل الحكم في الآب بالاولوية وكذا في وصيه والله سبحانه لم
ويقتضي في من مسلم فلم يجز له كذا في الذكر والكسب ينظر
وطيباً لشم والحنول جازبه وكل وزن قبل من يعبر
استل البينات على مسلتان من قاضي خان حل استاخر كما بالبقراء ما فيه من شعرو
لا يجب عليه الاجر وهي الثانية قال وكذا المصنف وهي الثالثة ولو استاخر طبيباً يشبه
لا يجب الاجر وهي الرابعة وكذا اذا استاخر ديناً يصلي فيه وهي الاولى قالها المصنف
كان من كافر يجب الاجر دل عليه التقدير بالمسلم قلت اخذ المصنف من مفهوم عبادة قاضي
خان وينبغي ان يكون هذا المفهوم مجزواً وان لا يختلف الحكم لان الفساد اما جاز من
قبل جمل المدة الاستغناء حتى لو وقتها صح الاجازة وذلك لا يختلف بالنسبة الى
المسلم والكافر وكذا اذا نظرنا الى كونها منفعة غير مقصودة من العين فتأمل والله اعلم
الخامسة استاخر فرساً او دابة لتعب بين يديه او يربطها على بابها ليتحمل بها حيث
يظن الناس انها لا تجوز السادسة استاخر ميكلاً او موزناً ليعبر به ذكر في الاصل
انه مجوز وذكر الكرخي انه لا يجوز الى ذلك استاخر بقوله قيل وفيه استعار بتقوية الجواز
لذلك هذا بصيغة التريض هو مقتضى ظاهر الرواية وهما في الظنية ايضا وجه عدم الجواز
ان الاجازة لا تجوز الا لمنفعة مقصودة بالعين وهي في هذه المسائل غير مقصودة
بالعين فلا يجوز كما لو استاخر ثياباً لا يسهل عليها بيته ولا يجلس عليه ولا ينام فانه
لا يجوز قلت ومن هذا المنظم ما يفعل في الزينة في البلاد فلا يجوز فيه الاجازة ونظر
المصنف في هذه المسئلة قال وينبغي ان يقال في بعضها ان الاجازة تثبت على خلاف القياس
فلا يتجاوز فيها المورد ولم يتعارف اجازة مثل هذه الاشياء ولا ورد بها الشرع او لم
لا يخفى في الوجه الاول على ما ذكر المصنف اذ يلزم على الثاني جوازها على تقدير
التعارف ولا يخفى ان اجازة الدار مما تعودت والذي ينبغي ان يقول عليه مع التعليل
جمل المدة في البعض الآخر ولا يخرج منها شيء على هذا في التعليك ويظهر ذلك بالتأمل والله اعلم
ولو دفع الدلال ثوباً لتاجر بقلبه كذا في راح الثوب وفي تحسب الثوب ومسئلة البيت من قاضي خان
الضيق في قلبه للتاجر وفي راح الثوب وفي تحسب الثوب ومسئلة البيت من قاضي خان
الدلال في الثوب اذا دفع الثوب لرجل يريد الشرا لينظر فيه ثم يشتري فاخذ الثوب
وذهب به ولم يظفر به الدلال لا يضمن له ما ذون له في دفع عادة قال يعني قاضي
خان عندي انما لا يضمن اذا دفع اليه الثوب ولم يفارقه اما اذا افارقه ضمن كذا لو اودع
الدلال عند اجني وتركه عند من يريد الشرا انتهى ولا يخفى ان النظم لا استعاره باختيار قاضي

مطلب
استاخر مصنف او كتاباً من شعرو
ليقرأه او طبيباً يشبه او يينا يصلي
او قسماً للزينة لا يجب الاجر

مطلب
دفع الدلال الثوب لم يرد شراره

وقيل من

وقيل يتزوج لها اجر مثلها وليس يفتح البيع اجر يقير
مسئلة البيت في قاضي خان اختلف المشايخ في الدلالة في النكاح قلت هي المسئلة
في زماننا بالحاطبة هل يكون لها اجر قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل
تعالى لا اجر لها يعني لا يجب لها اجر المثل لانه لا منفعة للزوج من كلامها بفتح عذها
منفعة بالعقد ولم يرق لها وقال غير من المشايخ يعني مشايخ زماننا لها اجر
لان معظم الامر في النكاح يقوم بالدلالة فان النكاح لا يكون الا بمقدومات تكون
من الدلالة فكان لها اجر المثل بمنزلة الدلال في البيع فانه يستحق الاجر وان كان
البيع يكون من صاحب البيع انتهى قال المصنف ولم يتكلموا على من تكون اجرتها ولا في تقدير
والظاهر ان ذلك يرجع الى مروات الناس ومكارم انفسهم وبلغني ان المتعارفين في
زماننا ان تعطى الزوجة من المهر المجل من كل الف درهم مائة انتهى قلت نقل في العادة
عن قول صاحب الحيط ان المعينة في مقدان العرف وفي كلام قاضي خان ما يشير الى ان
الاجر على الزوج في تقليل كلام محمد بن الفضل وحينئذ يتوجه الجواب في كلامه في المصنفين
ولاشك ان العمل في ذلك للزوج فيجب الاجرة عليه فتأمله ومقتضى عبارة المصنف ضعف
وجوب الاجر والظاهر ان الراجح وجوبه لانه الذي عليه المشايخ وقد نقل في العادة
عن النخبة ان المشايخ كانوا يفتون بوجوبه قال وبه ينبغي ينبغي ان يفصل بين ان يكون
العمل للزوجة فيكون الاجر على من تقل له انتهى والله سبحانه اعلم **الثانية** منها ايضا
للدلال في البيع اذا اخذ دلالته ثم انفسح البيع بسبب من الاسباب سلمت له الدلالة كما
الاجر عوض مقابل بالعمل وقد تم فلا يستحق عليه الرجوع قلت علله في العادة عن الضرر
بان البيع وان انفسح لم يظهر ان البيع لم يكن فلا يبطل عمله ثم نقل عن فوايد صاحب الحيط
ولو شين ان البيع كان حراً او وقعاً يسترد لان العقد غير منعقد ولا يخفى ان هذا لا يرد على
النظم ولا عبان الغزيرة لان المذكور فيها انفساخ وهو يستدعي سبق البيع وفيما
ذكر له بيع اصلاً **فايد** نقل في العادة عن فوايد صاحب الحيط لوسي الدلال فيها
وباع المالك بنفسه ينظر الى العرف ان كانت الدلالة على المبيع فعليه وان كانت على
المشتري فعليه وان كانت عليها فعليه ما قدم عنه قبل ذلك ان الدلال لو باع العين
بنفسه باذن صاحبها ليس له ان يأخذ شيئاً من المشتري لانه هو العاقد حقيقة ويجب الاجر
على المبيع لانه فعل باذن الله اعلم **وخرج** منهم قال للدلال ان عرض ضيقه عرض ولم
يقدر على اتمام العمل فباع اخر قال ابو القاسم الطنجي اذا كان الاول تعب وذاع على الثاني
فله اجر مثله بقدر عنته وتعبه قال ابو القاسم هو لقياس وفي الاستحسان ان الاجر
لان العادة انه لا يأخذ الاجر بدون البيع قال قاضي خان وهذا موافق قول

مطلب
اجر الحاطبة

مطلب
عرض الدلال ضيقه وباع اخر

ابي يوسف انتهى ووجه المصنف بان هذا لا يستحق فيه الاجر بدون تمام العمل وله نظائر كثيرة ولا خصوصية بدلالة الضياع بل وفي غيرها كذلك قلت والله اعلم **تميل** يذكر اجازة الماشية لتزوين العروس كذا في البرازية استاجروا مشقة لتزوين العروس ولا يحل لها الاجر لعدم صحة الاجازة الا على وجه الهدية والصواب انه اذا ذكر العمل والمدة يجوز الاحتساب في بيت فقالت وما حل اجر الماشية او يقيم اذا عمل والوقت يذكر حرروا

مطل
اجازة الماشية لتزوين العروس

ومن قال قصدي ان استاجر فاستحق فخلقه او فاسأل رفاقا فليذكر
في البيت مسألة من الذخيرة اذا استاجر دارا ليسكنها ثم غدر على السفر فان ذلك عذر في فسخ الاجازة فان قال الموجه للقاضي انه لا يريد السفر ولكن يريد فسخ الاجازة في الاستاجر انما اريد السفر فالقاضي يقول للمستاجر مع من تخرج فيقول مع فلان وفلان فالقاضي يسألهم ان فلانا هل تخرج معكم وهل استعد للخروج فان قالوا نعم ثبت العذر وبعض المشايخ قالوا للقاضي يحكم بروية ثيابه فان كانت ثياب السفر جعل مسافرا وبعضهم قالوا اذا انكر الاستاجر السفر فليقول قوله وبعضهم يقولون خلطنا المستاجر بالله انك غدرت على السفر واليه مال الكوفي والقدروري انتهى والبيت لم يذكر فيه سوي التحليف وسوي الرفقة وفي البرازية والانتقال من البلدة عذرا لان العمل ان يكون المخرج حيلة للتوصل الى الفسخ وبه المصنف على ان كون السفر عذرا لا يشترط فيه ملكة ترضى عليه في الفسخ ولو خرج ثم عاد يخلف بالله انك خرجت قاصدا الى الموضع الذي ذكرت كذا في المحيط وهذا بخلاف رتب الدار فان سفره لا يكون عذرا في الفسخ ولو كان المستاجر عبدا للخدمة يكون عذرا للفسخ ان استاجر للخدمة في المصروف اذا اطلق الخدمة ولم يقيد بالمصروف فيمنع على ما لو استاجر عبدا الكوفة ليستخدمة ولم يعين مكانا للخدمة كان له ان يستخدمه بالكوفة وليس له ان يستخدمه خارج الكوفة فان سافر به ضمن هكذا ذكر محمد بن الله المسئلة في اجازة الاصل وذكر في صلحه ان من ادعى دارا وصالحه المديعي عليه على خدمة عبده سنة له ان يخرج بالعبد الى اهله الى القرى واقفية البلدة وليس له ان يسافر به فان خرج هذا ما قلنا في باب الاجازة ان من استاجر عبدا للخدمة ليس له ان يسافر به وله ان يخرج الى اهله في القرى واقفية البلدة وكان السرخسي يفرق بين مسألة الصلح والاجازة ويقول في السفر في مسألة الصلح دون الاجازة وحكي عن الفقيه ابي شعاع كرواية محمد في فصل الاجازة فلما قيل ان يسوي ونفاذ ان يفرق بينهما خصوصا والله سبحانه اعلم

مطل
العذر الذي يوجب الاجازة

وَيُسَمَّى مَنْ تَرَكَ الْبَيْتَ مَا الْكُوفِيُّ وَلَوْ مَتَّعَ لَوْ رَأَى ضَعْفَ قَعْدَرٍ
في البيت مسئلة في من المستوط قال لو اراد المستاجر ان يخرج عامه ذلك كان له ان يفسخ العقد ولو اكرت ابل الحبل طعاما الى مكة فبلغه كساد او خوف او بداه

ترك التجار

ترك التجار في الطعام فهذا عذر له **تميل** ذكر الشارح هنا فروغامة **الاول** عن قاضي خان استاجر رجلا ليذهب بحموله الى موضع كذا فملا سائر بعض الطريق يدي له ان لا يذهب ويترك الاجازة فطلب من الاجر نصف الاجرة قالوا ان كان النصف الثاني من الطريق مثل الاول في السهولة والصعوبة كان له عذر ولا يرد الا بقدر **الثاني** الاجازة اذا وقع على دواب بعينها لحمل فباتت انفسخ بخلاف ما اذا وقعت على دواب لا بعينها وسئل الاجر الى المستاجر فماتت لا تنفسخ لان العقد لم يقع عليه وعلى الاجران باق بغیرها وعن ابي يوسف ان الموجه حق الفسخ ايضا **الثالث** لو مرض المستاجر في الطريق له حق الفسخ هو خلاف ظاهر الرواية **الرابع** عن ابي يوسف فيمن ولدت يوم التخرقيل طواقف الزيان واي الحال ان يقيم معها مدة النفاس فهذا عذر للجواز في فسخ الاجازة ولو ولدت قبل يوم التخرقيل وقد بقي من مدة نفاسها مدة الحيض عشرة ايام او اقل جبر الحال على المقام معها وعذر في ذلك كله الى المحيط فالحقت ذلك نظرا حال الكتابة فقلت بعد قوله ما التري

- ولو كان في بعض الطريق وموجره له فسخها كومات منها مغيرة
- ولو ولدت في يوم تخرقيل قطف • واطلق يعقوب وبالصنف يترك

وحمل بنصف بعينه الا في الكلام عليه المشتمل على المسئلة الثانية فقولنا لو كان الضميمة للمستاجر وقولنا وموجر بكسر الجيم وهو الجال وفي قولنا كومات منها اي من الدواب الموجه لحمل التجار معين يعني كوقع العقد على عينه للحمل والاطلاق يعقوب ثبوت الفسخ ولو لم تكن معينة كما مر وقولنا بالضعف يعني ضعف الاجر يترك كونه ثبوت الفسخ له وفي البعير يترك كونه اشارة الى ان خلاف رواية الاصل **الثانية** من سأل بيته عن الظلمة اذا مرض المستاجر وعجز عن الزراعة فان كان من يزرع بنفسه فهو عذر وان كان ممن لا يزرع بنفسه لا يكون عذرا وفي بعضه بالزرع اشعار بذلك **وايجاز ذي ضعف من الكل جائز ولو ان اجر المثل من الالك**

مسئلة البيت من قاضي خان مريض جرد ان باقل من اجرة المثل قالوا لجازت الاجازة من جميع ماله ولا يعين من الثلث لانه لو اعارها وهو مريض من انسان جازت كالاجارة باقل من اجرة المثل اولى كذا الطرسوسي وهذه المسئلة خالفت القاعدة فان الاصل ان المنافع محذرة والاعيان وفي البيع يعتبر من الثلث فكذلك هنا كان ينبغي ان يعتبر من الثلث اعتبارا للفرع بالاصل وهو في المصنف بان ذاك عقد لازم لا يحتمل الفسخ من الوارث ففي تجوين من جميع المال ضرره بخلاف الاجازة فانها تنفسخ بالموت ولا تأثر له ذلك مع عدم الموت فانه لازم للمريض فصار كالاجارة قلت فقلت في العادة عن مكاتب الجامع تبرع المريض بالمنافع يعتبر من جميع المال ثم قال بعد ذلك ان المريض

ن

انما يحجر عن التصرف فيما يتعلق به حق الزمنا والورثة وحق الزمنا انما يتعلق باعيان
امواله لا بمنافعها لانها مما لا يتغير بعد الموت حتى يتصور التعلق عند ذلك
ومن مات مديونا واجرة قارب **توقاه للمستاجر لنفسه**
صير عقار لمن مات مديونا وصير توقاه للاجر ومسألة البيت من الخلاصة وقاضيها
لومات الاجرة وعليه ديون المستاجر حتى بالمستاجر من ضمانه الا انه لا يسطر من
الدين بهلاكه بخلاف الرهن وكذا اذا كان المستاجر مقبوضا اما اذا لم يقبض حتى
الاجر ليس للمستاجر حق الحبس ونقل عن يوع الجامع لو تفاخا الشراء والاجارة فانه
في يد العين حتى من سائر الزمنا نباع في دينه فان فضل من اجرة بيتا فلهما
وفيهما اذا مات الاجر اجارة طويلة وعليه ديون كان المستاجر حتى من سائر الزمنا
كالرهن بالرهن والتقييد بالطويلة خرج يخرج القالب واستشكل الطرسوي هذه
المسألة بان مذهبنا ان المفلس اذا كان عند متاع ابتاع منه بعينه فان صالح المتاع
اسوق الزمنا فيه ولا يختص به وان كان ثمنه باقيا على المفلس واجاب المصنف بان الذين
تعلق بذمته والعين استهلكها ولم يبق لها فيها حق بخلاف الاجارة فان المستاجر
على الما جرح حتى فكان له حق الحبس في الرهن فلا اشكال والله سبحانه اعلم
فصل من كتاب المحر والاله المحر لفة المنع يقال حجر عليه القاضي اذا
منعه التصرف فهو محجور عليه وعقد من الصلة تخفينا فيقال هو محجور وشرا هو منع من التصرف
في حق شخص وهو الصغير والفقير المجنون بالاتفاق والحق الاما من المقتضى لما جرح والطبيب
الجاهل والمكاري المفلس وهذه ايضا بالاتفاق على ما حكى عنه واما حجر المديون والسفيه
بعد ما بلغ فعلى قولها واما الاكراه لغة فمصدر الكرهته على الامور اذا حملته عليه
وهو ممكن وشرا اختلفت العبارات في تعريفه ففي الايضاح انه فعل يوجد من المكن
فيحدث في المحل معنى يصير به مدفوعا الى الفعل الذي طلب منه وفي الكره هو فعل
الانسان بعينه فيزول به الرضى والمناسبة بينهما سلب الولاية عن له اختيار صحيح وعقب
بها الاجارة لانها قد يكونان عنها وعليها كراهات وفيه ضعف لعدم الاختصاص بها والله اعلم
وكا لطفل محجور سوي ما سئد كر رواته طلاق والعقار التقر
بما فيه ردة حجة ثم عشرة قران يهدي امر ولد تصير
والمرتب للاقا عليه ولا فة ولا لوصي في عشرة شطر
استمكت الايات على عشرة احكام مخالف فيها المحجور عليه لنفسه على قول الصاحبين
الطفل والمعتوه ونسأويها فيما عداها نية عليه قوله وكا لطفل محجور سوي ما سئد
غير انه اطلق اسم المحجور ولو بين اي محجور وهو هل محجور السفه او الذين وعزها قاتبا

لاصله

مطل حكم
المحجور عليه السفه عند
المحجور لاني احكام

لاصله الى شرح مختصر الطحاوي ولا خصوصية له به وهذه العبار التي حكاهما عنه
اذ اصار محجورا عليه للسفه عند اي يوسف ومحمد يصير حكمه حكم الطفل الذي لم يبلغ
او بلغ وهو معتوه الا في احكام معدودة فان حكمه فيها حكم العاقل البالغ وهي
النزوح والطلاق والعقار وهذه الثلاثة التي اشتمل عليها الشطر الثاني من البيت
الاول ويلزمه مهر المثل الا للمسي الزايد عليه ولو طلقها قبل الدخول وجب نصف
المسي قال واذا استولامة صارت امر ولد وهي الثامنة من نظم المشار اليها
بقوله امر ولد نصير كات وجب في ماله الزكاة ويدفعها القاضي اليه لانه لا بد من
نيمته لكونها عبادة لكن يبعث معها امينا لئلا يصرفها في غير وجهها وهذه لم يذكرها
المصنف في نظره وجب عليه الحج اذا كان قادرا على الزاد والراحلة واذا اراد عمر
لم يمنع من ذلك ولو اراد ان يقرب ويسوق الهدى لم يمنع من ذلك ولكن القاضي يمنع
مقدار النفقة والكراو الهدى على يد امين يتفق عليه في الطريق وهي الخامسة من
والسابعة من المظم وقيد العرق في شرح الكثر بكونها واحدة ومتضمني عبارته انه لا يمكن
من غير حجة الاسلام ايضا ترجا بان فيه ان كانت مما يحجز في الصوم لا يمكن من التقييد
في الحال بل يجر ابي ان يصير مصلحا وكذا الوجامع بعد الوقوف تلزمه بدنة ويوجر
للاصلاح وفي المبسوط التصريح بعدم التمكن من غير حجة الاسلام وعمر واحد
وهي في العراستين ان اخذ ابنا لا حيا ط في الدين لا خلاف العلماء في فرضيتها كما
سيأتي في رجع الى كلام شرح الطحاوي وتزول ولاية ابيه وجب ووصيه وهي الثامن
والعاشرة من المظم كات ويجوز اقران على نفسه بالعقوبة كما لو اقر على نفسه بوجر
القصاص في نفس او في ماله ونفس وهي الرابعة من نظم المشار اليها بقوله التقدر
بما فيه ردة قال واما بيعه وشراؤه وهبته واقران بالمال واجارته وما اشبه
ذلك من التصرفات التي يلحقها الفسخ والنقض فلا يجوز ذلك من المحجور عليه كما لا
من غير البالغ ومن المعتوه قال وفي البذائع مثله ورا دجواز وصاياه بالقرب من
ثلث ماله وهذه ايضا لم ينظرها وفي الهداية والاصل عندهما ان كل تصرف يورث فيه
الهدول ويورث فيه الحجر وما لا فلا وقيد الزايد بكونه يحتمل الفسخ وعقته ان نفذ الا
ان ابا يوسف يوجب السعاية على العبد ومحمد لا يوجبها كذا في الهداية وقد جعل في
المبسوط هذا القول قول ابي يوسف الاخر واما في قول محمد وهو قول ابي يوسف الاول
عليه ان يسعي في قيمته قال ولود بر عبد جاز تدبير وهذه ثالثة بعد العسر والمنظومة
فان مات المولى سفيها سعي في قيمته مدبرا وكذلك لو قال عن امته هذه امر ولد وليس
ولد ليس لا حديسها وتسعي في كل قيمتها بعد موتها ويتفق على نفسه وعلى ولد ووجه
ومن يجب عليه نفقته من ذوي ارحامه من ماله والمصنف قد نظم التدبير والايضا ضم اليها التكليف

بالصور لا بالمال **و قد بينه ايضا في جاز قربة** وبالصور لا بالمال **قاروا**
 ونقل المصنف المسكين الاولين عن المبسوط وجه جواز بانه يوجب حق العلق
 للمدير فيعتبر حقيقة العلق الا ان هناك تجبا لسعاية في قيمته وهما لا يجبان بعد
 التدبير بمال مملوك له ولا يمكن ايجاب نقصان التدبير عليه لان المولى لا يستوجب علقا
 عبده شيئا فان مات المولى قبل ان يولس منه الرشد ينبغي في قيمته مديرا لان موت
 المولى علق فكانه اعتقه في حياته فعليه السعاية في قيمته **قلت** هذا الكلام انما
 يتشبه على قولهم انه يوجب السعاية في العلق وهو قول ابي يوسف الاول واما على قول
 من لا يوجبها فيحتاج الى بيان الوجه والله اعلم ووجه الوضايح بانها استحسان
 لا موافقة للحق يتقرب بها الى الله وليس فيه سرف ولا ما يستحقه المسكين فيعذر
 لان الجرح نظره حتى لا يتلف ماله فيبلى بالفقراء الذي هو الموت الاحمر وهذا المعنى لا
 يوجد في الوضايح لان وجودها بعد موته عن استغنى عن المال في امر دينه وفي انفاذها
 نظره من اخرته واكتساب ثلثا الجليل بعد موته فكان ينبغي ان لا يوجب على المدير سعاية
 ولكنه اوجب السعاية لما فيه من معنى بطلان المالة انتهى ببعض تلخيص وصاحب الفوائد
 قال ليشكل على جوابه عن ايجاب السعاية على المدير ما لو اوصى بعتق عبده فلان بعد موته
 فانه يعتق عبده ولا يسعى ان كان فيه ابطال المالة وكذا اسائر كل الوضايح من الصدقة
 وغيرها وهو مشكل على ما قرره **واجاب** المصنف بانه لا اشكال فيما قرره لان العلق
 بعد الموت ابطال المالة في حال استغنيائه والتدبير ابطالها مطلقا في حال الاستغنا
 وغيرها فافترقا **المسألة الثالثة** لو نذرت صدقة او هديا او ظهرا او طرفة لا يدعه القاضي
 ان يكفر بالمال بل يصوم لكل مدين ثلاثة ايام وكذا يصوم في كفارات الظهار والتكفل
 ولو اعتق عبده في كفارة ظهرا رضى في قيمته ولم يجز عن تكفيره ولا يجوز صومه كذا في خبر
 وغيره وقد استقر الله تعالى في نظم بيت واحد جامع لما اشتمل عليه البيت وما قبله من
 عاطفا على ايات التلاوة وبالله التوفيق **وكانه تدبير وتسيروته وايضا بهر والهيأ المكره**
و لم يقطع ما لا يحل تقبل ومن يدعي ان قوله قتل محمد
او ابيهم والمجوز قال بوقته فمن يدعي ان لا يجزئ ليقين بوقته
 الضيق في القرآن المجوز وفي بوقته للمجوز والناظر المراد به الماخيرة عما قبل الجراي بعد
 وفي يوخ للقول المعلوم من قوله قال قد اشتمل البيتان على مسكتين **الاولى** من المبسوط
 لو اراد ان يحج حجة الاسلام لم يمنع منها لانها تلهه من غير صرع من جهة فلا يتوهم معنى
 التدبير فيه ثم لا يمنع من ادائها لزم شرعا ويعطى ما يحتاج اليه كذا زادوا الراحلة لان
 ذلك من اصول حواججه وان اراد عمر واحدة لم يمنع منها ايضا استفسانا وفي القيام
 لا يعطى نفقة السفرة لكان العرق عندنا تطوع كما لو اراد الخروج الى حج بعد حجة الاسلا

ولكنه استحسن اختلاف العلماء في فرضية العرق وتعارض الاخبار في ذلك فذهب الحيات
 في الدين والطرسوسي على الاحياط التمكن من حج التطوع لاحتمال عدم سقوط
 اخذ ابا لا حوط وهذا او اياه جدا وقد دونه المصنف مع استغنيائه عن الرد بان الحج
 لا قابل بوجوب تكرار بخلاف العرق فالاختلاف في فرضيته ثابت كما تقدم والله اعلم
الثانية منه ايضا لو قال بعد ما صلح اني كنت قد اقررت وانا المجور على ان استبدك
 ذراهم وقال رب المال اقررت لي بذلك حال صلاحك او قال اقررت لي بحال
 فسادك ولكنه حق قال المقر له ذلك حقا فالقول قول المقر له اضافة لا قرارا الى حال
 معبودة تنافي صحة اقراره فيكون في الحقيقة منكرا لا مقرا فيجعل القول قوله في ذلك
 وهو في هذا بمنزلة الذي لم يبلغ ولو قال بعد صلح قد كنت اقررت لك في حال الفساد كان
 ذلك حقا فانه يقضي عليه به لك انتهي والحق المصنف البيع اما لو وقع على نقل اوله قال
 عليه قال والي ان القول قول المجور واشتد بقولي فمن يدعي لنا خير ليس يوخراي قوله هو المقدم
 خصه والله اعلم **ولو باع والقاري جاز وقال لا تؤذي قرا اذاه بعد تحسده**
 ضميم باع للمجور واجاز وقال للقاضي اذاه وتحسده للمشتري المدلول عليه ببيع ومسألة
 البيت من المبسوط المفسد لو باع متاعه بمن صالح ولم يقبضه حتى رفع ذلك الى القاض
 فانه يجزئ البيع وينهي المشتري عن دفع الثمن الى المجور وعليه ثم علله وقال فان دفعته بعد
 ما ناله فضايع في يد المجور وعليه لم يبرأ منه المشتري ويجوز على دفع ثمن اخر للقاضي لان لهية
 صحيح صادر عن القضا في القاضي في دفعه الى المجور وعليه بعد ذلك كدفعه للاجنبي ولا خيار
 للمشتري في ذلك البيع لانه ضيع ماله بالرفع اليه بعد ما ناله القاضي فلا يستحق بسببه
 تخفيفا ولا خيارا فلو كان القاضي حرا اجاز البيع له بنيه عن دفع الثمن اليه فهو خيار لان
 اجازته البيع اجاز له دفع الثمن كالوكل في البيع وكل يقبض الثمن وانه سبحانه اعلم
واصلاحه رسله دون صلاحه ويعتقب بالانبات الادراك
 يقال ادراك الغلام اذ بلغ الحلم وخبر ميني للمفعول من الاحكام وفي البيت مسلتا
الاولى من شرح الاسيحيابي والرشد المذكور في القرآن يريد في قوله تعالى فان استم
 منهم رشد افاد فقول الله اموا هذه الاصلاح في المال دون الاصلاح في الدين والاعتنا
 قلت وهو قول ابن عباس رضي الله عنهما وهو المشار اليه بقوله في النظم واصلاحه
 يعني اصلاحه للمال واراد بالصلاح اصلاح الذي **الثانية** هل يكون ادراك البسي
 كالجارية بانبات الشعر الحسن الذي يستحق اخذها للموسى حول الذكر والفرج فنزاع
 يوسفانه مختبرا لادراك به فعله في فصول الاستروشي قلت وفي فصول العمادي
 وفي بعض الروايات عن ابي يوسف انه يختبر الادراك به اعتبار نباتا الشعر وهو قول

مطلق
 المصلحة او باع متاعه من صالح
 ولم يقبض حتى رفع الثمن

مطلق
 ادراك البسي والصبي هل يكون
 الشعر حول الذكر والفرج فاختلاف

مالك ذلك شمس لا يمتدحني ومذهبه لا امام له ولا اعتبار به ولا اختيار وانما يحصل
 البلوغ بخروج المني بقطرة او مناسا بمجماع او احتلاما وبالا جال في الرجل والحبل
 والحيض والاحتلام في المرأة وسياق الكلام في تقدير السن عند قوله **ويشترط**
وتسعة لها الا في وردها كنه وقيل **وفي الامكان والحال**
 في البيت مسلة اذ في سن يمكن فيه بلوغ الغلام والجارية واسا بقوله وتسعة لها
 الا في الجارية وهذا في الهذلية وغيرها وهو ظاهر الرواية واختيار الرازي
 وقول الرازي وصرح في العادة بانها المختار وهو احد قولين في تصد عنه في ابنة ست
 انها يمكن ان تترك في شرح الجمع واجمعوا ان ابنة خمس سنين فما دونها اذا
 رأت الدم لا يكون حضا وابنة تسع سنين فما فوقها يكون حضا والخلاف في سبع
 وست وما ز في الكافي عن بعضهم ان ادناه احد عشر واما الغلام فتسعة سنين
 والي ذلك اشار بقوله وزد ثلثا يعني ثلث التسعة يعني الغلام وثلثا ثلاثون وقوله
 وقيل وفي الامكان فالحال ينظر اشارة الى ان ما في العادة عن قسمة فتاوي
 صبي اقرانه بالغ وقاسم الوصي فان كان مراهقا جازت قسمة ولم يقبل قوله
 انه كان غير بالغ وان لم يكن مراهقا ويعلم ان مثله لا يحتمل لم يجر قسمة ولم يقبل قوله
 انه بالغ كان الصدر الشهيد وبهذه المسئلة يبين ان بعد ثلثي عشرة سنة يشترط
 شرط اخر لصحة الاقرار بالبلوغ وان يكون حاله لا يحتمل مثله وان يكن حاله يحتمل
 ففي فتاوي قاضي طبرستان في هذه المسئلة وان لم يكن مراهقا بان كان يحتمل مثله عا
 لا يصح اقراره بالبلوغ وقيل بثلثي عشرة سنة البتة وبعد ثلثي عشرة سنة ان مثله
 يحتمل عادة يصح وفي الهذلية يقبل اذ لم يكذب به الظاهر ونقل في العادة عن فتاوي
 السبكي القول قول الصبي في البلوغ بشرط ان يكون ابن ثلاثة عشر سنة لان اقل من ذلك
 فادري في قاضي خان يبيع ويشترى وقال ان بالغ ثم قال بعد ذلك لست بالغ فان كان
 حين اخبر عن البلوغ يحتمل البلوغ فان كان سنة اثني عشرة سنة او اكثر لا يقبل جمعه
 بعد ذلك وان كان سنة دون ذلك لا يصح اقراره بالبلوغ ويصح حجوده وفي العادة عن
 فتاوي اهل سمرقند كاهن سالت محمد عن غلام او جارية هي بنت اقل من خمس عشرة
 سنة وهي في خلق تام وهو قد اخضر شاربه وبنت عانتة قال قد احتلت قال الا صدق
 فيها وذكر في العيون انه يقبل قولها وفي المستقرواية مجعولة انه تصدق الجارية ولا
 يصدق الغلام وفي فتاوي قاضي خان وجل له امرأة ابنة اربع عشرة سنة وغلام ابن
 اربع عشرة سنة فقال للمرأة اذا حضت فانت طالق وقال للغلام اذا احتلت فانت حرم
 فقال حضت وقال الغلام قد احتلت تصدق المرأة ولا يصدق الغلام انتهى ولعل هذه

مطلب
 ما يصح فيه بلوغ الجارية
 والغلام على الوحد والاختلاف

الا فاول منية على ما اذا لم يكن حاله يحتمل مثله واما هذه الصورة الاخيرة فليعل
 الوجه فيها الاحتياط في امور الزوج مع انهم اتفقوا على تقدير الاول لها وعللوا بان
 العادة ان تتسارع اليهن القوع **وتختبره** **والحب الفحاح** **محمود على الذي اذا كانت**
 مسلة البيت من القينة رقم للقاضي عبد الجبار واي طامد قال ففته لحقه دين وله
 كتب علق بعضها عن امتنا ذه واصح بعضها بنفسه فهو موسر في حق قصا الدين حتى
 لحقه الحبس وان كان فقيرا في حق الصدقة ووجوب الزكاة ولو كان له قوت شهرا يباع عليه
 وهو موسر وانما لا يباع عليه قوت يوم انتهى
وفي غير مقت ما جرت مجاهل **ببط منكر صدرنا ليس تحجر**
 استدل البيت على ما ذكره الثلاثة الذين يري الحجر عليهم لا غيرهم واليه الاشارة
 بقوله صدرنا وهم المفتي الما جرت مجاهل هو الذي يعلم الناس الحيل والمخارج مثل
 ان يعلم المرأة الردة حتى يبين من زوجها وقيل هو الذي لا يباي ما صنع وما قيل
 والطبيب الجاهل وهو الذي يسمى الناس الدم وعند انه دواء الكاركي الغليس
 الذي يتقبل الكرا ولا يحل له لان الاول يقصد الدين والثاني النفس والثالث
 المال وضدهم فاحض عام وهذا منقول في عامة الكتب قال المصنف وبعض
 المتأخرين جعل هذه رواية عن الامام وان الظاهر انه لا يجوز على الحر العاقل
 الا بالغ عند مطلقا وعند صاحبه تحجر باسباب ثلاثة اخرها الدين والسفه
 والتبذير والعفلة بان يكون سليم القلب لا يهتدي الى التصرفات ولا يصبر
ويمكن اكراهه من الزوج عينه **وتعقوب في تهديد ما لا يوقر**
وفي موضع لم يمنع عن تحريم **وبالضرب او بالجنس والقييد يظهر**
 صريحه لا يبي حيفه رضي الله عنه ويعقوب معطوف على عبده اي ويمكن عند يعقوب
 في ضوء التهديد ويمكن في موضع لم يمنع عند محمد وهذا شرع في مسائل الاكراه
 فذكر في البيتين مسلتين **الاولى** من البيتين قال اذا اجاز من غير السلطان ما يجزى من
 السلطان فهو اكراه صحيح شرعا وفي اكراه الزوج امراته عن ابي حنيفة وجه الله وروايت
 في رواية قال هو اكراه معتبر لان الزوج سلطانها وامرها وهذه الرواية ذكرها شيخ
 الاسلام وقال ابو يوسف اذ اهددها بما يحل به الدم فهو اكراه معتبر قال محمد
 اذ اخلها في موضع لا تمنع عنه فهو كالسلطان وقد اشار بالبيت الاول وصدر
 الثاني الى الاكراه الثلاثة غير انه اخل بالاشارة الى احدي الروايتين عن الامام **الثانية**
 منها ايضا ان الاكراه يحصل بالضرب او بالجنس او بالقييد قال واعلم ان اصحابنا اجمعوا
 على ان الاكراه بوجع ثلثا للنفس او عجز من الاعضاء اكراه معتبر شرعا سواء

مطلب
 فقيه لم يثبت وجوبه
 اوله قوت شهرا يباع عليه

الاكراه ومعاينه

حصل على فعل او قول وان حصل الاكراه بالحبس والقيود فان كان على فعل فليس
 بمعتبر عا وجعل كان المكن فعل ذلك بغير اكراه وان كان على قول لا يستوي فيه الحد
 والحد كالبيع والشراء والوقف والهبة والاجارة والبراة والصدقة فيعتبر عا كما
 سياتي في البيت الذي بعده وان كان على ما يستويان فيه كالطلاق والعناق فغير
 معتبر قال وكل ذلك مما اشار اليه في القيمة ثم نقل ما نصه وكذلك لو اوعده بضرب
 مائة سوط وما اشبه ذلك مما يخاف من ذلك تلف نفس او عضو من اعضائه ولا يقدر
 محمد بقدر بل فوضه الى رأي المكن على الضرب ومن المشايخ من قدروا بادي الحد
 اربعين سوطا وقالوا ان هذه باربعين سوطا حل له تناول فيما لو اكرهه على فعل
 المحرم وان كان باقل من ذلك لا يحل له تناول الا ان يقول لاضررك على عيبك
 او المذاكر وحكي عن صاحب الفتاوى ان الاكراه يحصل بضربة واحدة قال ولا اعلم
 من اين نقله قال وهو قول محمول على رؤسا الناس وكبرائهم لان فيه قبحا والحرمة
 قلت واليه يرشد ما في القيمة مرقوما له رقم فتاوى العصر واي حامد هذه درجلا
 بضرب حتى باع ماله او ابراه عما عليه فهذا يختلف باختلاف ذوات المراتب انما
 يكون القول السيد في حقه اكرها او رب انسان لا يكون الضرب في حقه اكرها ثم اشار الى الضرب
 بقوله كعبه واشير قف هب اجرا يو تصدقني اذا ما استوي جد او هزل معتبر
 ادخل كافي الشبهة ليعلم عدم الحصر وما في قوله اذا ما استوي نافية لازمة وقد
 علم ما استعمل عليه البيت مما تقدم واعلم ان الاكراه على الهبة لا يكون اكرها على التسليم
 فلو اكرهه فيها فاهية فاسدة ولو على الهبة فلم يحضر المكن فالقياس جوازها لانها
 هبة طابع والاستحسان ان لا يجوز لان حضور المكن فالقياس جوازها لانها
 وقت التسليم يكون اكرها عليه والا كراه على البيع ليس باكره على التسليم ولو سلم
 يكون جازا للبيع والله اعلم وصح في الاستحسان اسلام مكره ولا قتل ان يرتد بعد
 مسألة البيت من القيمة لو ان نصا ان كان على الاسلام فاسلم فالقياس ان لا يصح اسلامه
 وفي الاستحسان يصح فلو ارتد بعد ذلك فالقياس ان يقتل وفي الاستحسان يحرم الاسلام
 ولا يقتل وهو نظير القياس والاستحسان في الولد الذي ولدته المرتدة من المسلمين اذا
 بلغ مرتدا والمسلم في صغيره اذا بلغ مرتدا حيث يجبران على الاسلام ولا يقتلان استقامتا
 انتهى ومن قوله بعد او ارضى محرم فلو جرم البتة الذي منه يصد
 مسألة البيت من القيمة قال بعد ان رقم لغاضي خان او لغاضي جلال الدين قيل لرجل
 اما ان تشرب هذا الشراب وتبيع كرمك فباع فهو اكره اذ كان شرابا لا يحل ولا
 فلا قال مولانا بديع الدين صلى الله عليه وسلم انما ان تربي هذه المرأة وتبيع كذا فبلغ

اسلام المكره

مطلب
 قال له اما تشرب هذا الشراب
 او تربي هذه المرأة وتبيع كذا

وذكر ان

وذكر ان في المحرمات انتهى وان نقل المدون اي موافق لمتبوي فالاكراه معني مستور
 مسئلة البيت من القيمة ايضا قال بعد ان رقم لغاضي خان او لغاضي جلال الدين قيل لرجل
 الى القبالة واقرا له لا شيء لك على ولا اقول ان في يدك ذهب فمسك الملك فدفع القبالة اليه
 واقرا له لا شيء له فهذا في معنى الاكراه وله ان يدعي دينه عليه وكان جوابه الى جواب غيره
 الائمة عقيب اخذ شمس الملك ومصادرته وقتله وكان خبا امواله عند الناس وكل
 تخبر عنه الغارون ان عنده ماله يوحذ ويوذى ويطلب منه ذلك بغير احيان فغير
 حجة معتبر وكان ذلك الزمان زمان الخوف الشديد فكان مصنف القيمة قلت فغلب هذا
 تخويفهم بالغرابة وجد ما في الغلب عند سيرة وعملهم بعد الفتنة العامة في معنى
 الاكراه ايضا الى ان تسكن هذه الفتنة ويعود الامن في الاموال والارواح انتهى
 وهذا يدلك على ان اطلاق النظم غير حسن لاحتياجه الى التقييد بمثل ذلك الزمان وقد
 به على ذلك النظم في الشرح قال وينبغي ان يقيده بما اذا كان السلطان يقبل مثل
 ذلك ويتسلط بسببه فقائه في النظم ما استدركه في الشرح فتنه له والله اعلم
وتجوز ان يقتل ولا يزوج مكرها وتتم ان يفعل وفي الشرب يوزر
 في البيت مسئلتان من فتاوى جيز مطلوب وغيره لو قال لا تقتلك او تقتلن هذا المسلم
 او تربي هذه المرأة لم يسعه ان يضع شيئا من ذلك فان صنع ياتم لان كل واحد من
 الامرين لا يحل له ان يعمله وان اكرهه عليه فاي جني قتل كان ما جورا وان زني فعليه
 المهر استحسانا لانه اقدم عليه دفعا للقتل عن نفسه ولو اكرهه على شرب الخمر بالقتل
 فلم يشرب حتى قتل ياتم اذا كان ذلك يسعه واذا لم يعلم بالاباحة لا ياتم لان فيه حضا عليه
 فيعذر بل الجمل فقوله في الشرب يوزر اي ذلك القتل والى يفعل ثم نزع عنه لاحد عليه الا
 في قول الامام الاول ووجوب المهر سواء كانت مكرهة او طاهرة ولا يرجع بما ضمن على المكره
 لان منفعة الزنا حصلت للزاني واذا اكرهت فلا حد عليه لان الموجود منها التمكن فكانت
 تافهة وان لم تكن لا تاتم وذكر في باب الخيارات في الاكراه انها ان اكرهت على الزنا فمكتسبة
 نفسها لا اثم عليها والله سبحانه وتعالى اعلم **فصل من كتاب المأذون**
 يقال اذنت له في كذا اذا اطلقت له فعله فهو مأذون له والعقوبة يحد فون الصلة
 وجه المناسبة ترتيبا لاذن على الجوفنا سببا لعقوبته والاكراه جوا ايضا لاستحالة على المنع
 من المراء والله اعلم وبالسلم البتة التي التي تحت اشارة اقرار قراض محتمل
 ، ياذن عا حاتم شارك اشفع اقبل اعز ووكلا وخذوا زرع ووزن قند
 ، واذن لعقيد فغ جان وارينه رواج الاما لا القيد لعقوب
 الشاهد ويقصر وحكاية الرشيد مع الترمذي والكساوي فيه مشهورة واستعملت لبيتا

مطلب
 قال المدون لداينه اذ فح الى كذا
 او اقتر الخ لداينه الا او شي بل
 الى الملك

اذنه يوما وفي شيء مخصوص
او في مكان كان اذا ابد
عاش في سائر الامكنة

على مسألة حاصلها ان الاذن عندنا لا يتوقف ولا يتخصص فلو اذن له يوما كان مادونا
ابدا ولو اذن له في شيء مخصوص كان عاما في جميع التجارات او في مكان كان اذا في سائر الامكنة
كما قال اذنت لك في التجارات وكذا لو قال له اذني الي الغلة كل شهر بكذا او اذني الي القفا
وانت حرا واعل صباغا كان اذنا في جميع التجارات بخلاف ما اذا امر بكذا او ب
للكسوف او طعام لاهله لانه استخداه وكذا اذا اراد بيعه وليشتري وسكت يكون
اذنا وعنده المصنف من الافعال التي تصح منه ويصير لكل منها ما ذونا وعشرين فعلا ويمكن
زيادتها الا لا يلحقها المادون يجوز له ان يسلّم الثاني يجوز له البيع بالعين اليسرى ايضا
لانه عفو لتقدير الاحتراز عنه وبالفاحشة عند الامام ومنعاه ولو ابا في مرض موته
يعتبر من جميع المال حيث لا دين عليه والافق جميع ما بقي وان كان محيطا بما في يده قيل
المشتري اذ جميع المحاباة والام فارد والبيع كما في الحر المريض المديون وله ان يحيط من
الدين للعيب لا يغير عيب لانه محض تبرع وله ان يوجله في دين وجب له **الثاني** الشرائع
في البرازية والفارق بين ما يصيبه ما ذونا وما لا يصيبه اذ لا يقدر مكره يعلم به انه قصد
به الزم يكون ما ذونا وان اذن له بعقد واحد يعلم انه قصد ليس لزم ولا يصح ما ذونا
ويكون استخدا ما فقوله اشتري ثوبا للكسوف اربع ثوب في هذا لا يصح ما ذونا ولو قال
بع ثوبي واشترى ثوبا او قال اشتري ثوبا وبعه يصح ما ذونا **الرابع** الرهن فله ان يرهق
ويرهن **الخامس** الاجارة فله ان يستاجر ما شاء وان يوجر نفسه لانه بيع منفعة لا
نفس بخلاف رهن نفسه لانه ابقاء من وجه فيبطل به الاذن فلا يصح خلاف لانه لا
ينجح فها وحصل المقصود وفي البرازية ان الاذن في الاجارة انما يكون اذنا اذا
كانت مكررة بان قال اجر نفسك من الجبال او البغالين ما اذا قال اجر من فلان فلا
يكون اذنا **السادس** لا قرار فله ان يقدر دين لانه لو لم يصح اقراره لاستغ الناس عن
معاملته ومجري الخلاف في اقراره لاب وامر ولد وزوج بين الامام والضاحين
فهو باطل عنده صحيح عندها كاخلاف الجاري في بيع الوكيل منهم ويصح بالقبض والودعة
خلاف اقراره بعتا حرا ومهروا عليه بنكاح جائزا او فاسدا او شبهة فانه باطل لا
يؤخذ به حتى يفتق لانها لم تدر بسبب التجارة وفي البرازية واقراره بالديون والقصود
والطلاق والودائع والعوارض والجنابيات في الاموال **الجارية** **السابع** الرضا وهو المصاهرة
فله ان يدفع المال مضاربة وان ياكل مضاربة لانه اجار نفسه واستجار غيره
الثامن الخيار اي بملك الخيار والمنقول خيار الشرط وعليه اقصر المهر سوي لذلك
في المصنف والظاهر الجواز في الجميع يعني جميع التجارات لانها من نواحي التجارة **التاسع**
الدعوى لانها مما يتوصل به التجار الي استخلاص حقوقهم فكانت من نواحي التجارة

ما يصح فيه المادون
وما لا يصح

الخارجية

العاشرة الخاصة وهي كما دعوى **الحادي عشر** الشفعة والمراد شفعة العاقلة لا
المفاوضة لا تتضمن الكفالة ولا يملكها فلا يحسن اطلاق النظم ان يقال انه لو شار
مفاوضة تنقلب عينا وهذا حكم المفاوضة اذا افسدت لا خصوصية له بل اطلاقا
يكفي في دفع هذا الايراد **الثاني عشر** الشفعة لانها شرع المعنى **الثالث عشر** المفاولة
لانها من نواحي الاجارة **الرابع عشر** المفاولة لانها من صنيع التجار وفيها استعانة
للقلوب من غير ضرر لبقا العين وعدم الضرر وكذا الاستعانة بل اولى لانها ترفع
محض وفي البرازية ضم اليه المدايع فقال للمادون اعانة دوايه وايداعها وتقبلها
الخامس عشر التوكيل فله ان يوكل في البيع والشرا لانه قد لا يتفرغ لذلك بنفسه
السادس عشر له ان يأخذ الارض من اربعة كذا في الكافي والشفعة **السابع عشر**
يملك ان ياذن لغيره من العبيد وقد مررت فلو اذن لغيره في التجارة ثم يفي المولى
عن سبع شي من تجارة نفسه او الاجرة ولا دين على واحد منها فففيه ليس ينبغي ان في الشفعة
الثامن عشر لو جني عبد المادون فله ان يدفعه في جنابته **التاسع عشر** لو زعمه اعيان
ارث جنابته فله دفعها **العشرون** له ان يزوجه عبد اتفاقا وقد اشار الى الخلاف في النظم
بقوله يعقوب يذكو وليس لهذا بيع نفسي وزهني وقرض وتزوج وتعتق **تسعون**
ولا هبة الا تصدق في زهني فمادونه ثم الضيافة تقدر
لما تقدم من الامارات السابقة ذكر ما يجوز للعبد المادون فعله ذكر في هذين البيتين
ما لا يجوز له فعله ففان وليس هكذا ما تقدم فذكر احكاما **الدول** بيع نفسه يعني
ليس له ان يبيع نفسه لانه ابطال للاذن اطلاقا وقد مررت الاشياء **اليه الثاني**
وهن نفسه لانه انفاؤها في الكافي والشفعة **الثالث** الرضا فلا يملك ان يرض المال
لانه تبرع محض كالهبة **الرابع** التزوج فليس له ان يتزوج كما لا يزوجه عبد لانه
ليس بجان **الخامس** المقتى بجانا لانه تبرع محض ولا على مال كما انه ليس له ان يبا
وهي الحكم **السادس** من المشر الى بقوله ليسطرق فانه يقال سطرت الكتاب اذا كتبه
لانها ليست بجان وان كانت مبادلة مال بمال الا ان البدل مقابل لملك الجور فلم يكن
تجارة الا ان يجبره المولى ولا دين عليه لانه قد ملكه فيصير العبد نائبا عنه وتزوج المحقق
الي المولى لان الوكيل في الكتابة معبر **السابع** الهبة فلا يهب بعوض ولا بغيره وفي الزمان
نقل عن الاصل لو وهب هبة وكان شيئا سوي الطعام وقد بلغت درهما فصاعدا لا يجوز
تفرقات وان اجاز المولى هبته ان لم يكن عليه دين تغل اجازته والا فلا وكذا الم
يتصدق الما بد رهم فمادونه **الثامن** ان يملك الاضافة بما لا يعيد التجار سفي
والي ذلك اشار بقوله ثم الضيافة فقد راي يرجع فيها الى تقديرهم وهذا كله في الهدية

والكافي والتمتة **قلت** عيان التمة الماذون بملك التبرعات اليسيرة حتى يملك
التصدق بمادون درهم ولا يملك التصديق بالدرهم ويملك اتخاذ الصنافة وهذا ليس
بدرهم بل ما بعد التجار سرفا فيملك ما لا يعدونه سرفا ولكن في الماكولات حتى يملك
هذا في غير الماكولات واتخاذ الصنافة اليسيرة يجوز والكيفية لا يجوز وإنما يعرف
بمقدار ما في يد من مال التجار حتى دوي عن ابن سلة إذا كان في يد مال التجار عشرة
الاف درهم فأتخذ صنفاً فبعضه ذراهم تكون يسيرة فلو كان مال التجار عشرة مثلاً
فأخذ بذاتك كان كثيراً فينظر في العرف في قدر مال التجار وأما التصديق بالفلس
والرخيف والقصعة مادون درهم يجوز وفي عرفنا بمادون الفطر في يجوز انتهى
ولا يخفى أن النظم اطلقوا التصديق بالدرهم ولعله أراد المتعامل به في ذمته بملك
لكن في البرازية موافقة ما في النظم فإنه قال والمادون أن يطعم ويتصدق بالدرهم
وفي شرح الجامع قال لا رواية في الصدقة قيل لا يملك وقيل يملك لمن قلن إلى ذاتك
وقال الفقيه يملك بحجة أو ذاتك أو نحو ذلك ثم ذكر في أسنا الكلام أنه لا يتصدق
بأزيد من درهم ولا به بمادونه وأما صاحب الهداية فإنه منعه من التصديق بطلما

ولا بأس أن يهدي بلفظ لعناجب يسير الربو لا كثير اليسير
في البيت مسألة مما استثنى من التبرعات للمادون وقال في التمة تأقلا عن
المنقي قال أبو حنيفة لا بأس للمادون أن يهدي لصديقه وخليله وصاحبه ويهاديه
بلفظ يسير وفي الهداية وكذا لا يتصدق ثم قال إلا أن يهدي اليسير من الطعام
أو يضيف من بطمه وفي البرازية أنه يملك أهلاً ما كوله بما زاد على قدر درهم بملك
بعد سرفا وفي النهاية أنه لا يملك أهلاً ما سوى الماكولات من الدراهم والدنانير وإن
الرجع في مقدارها إلى مقدار ما يتخذ من الهدية وفي الهداية عن أبي يوسف المولى إذا
أعطى المحرم عليه من يومه فدي بعض فقائه على ذلك الطعام فلا بأس به بخلاف ما
إذا أعطاه فوق شهر لا يملك ولو أكله قبل الشهر يتضرره المولى قال المصنف وأطلق في
المنقي عن أبي يوسف أنه لا بأس للرجل أن يجيب دعوة العبد المحرم وقد علت تقيدهم ما
يملكه من الهدية بالماكولات فيحتاج إلى التقييد عليه في النظم لأنه أطلق فيه فقير بعض
شطر بيته الثاني قلت بعد قوله يسيراً وبالماكولات قيداً نظراً والله سبحانه أعلم

وجارية والغرس من طهر بيته بلفظ ولا يثنى ولا هو بامر
ضمير بيته ويثنى بامر للرجل المذكور عليه بقوله وجارية والغرس ومسألة البيت
من التمة قال والمزوجة وفتاة البيت وهي لامة إذا تصدقت بالطعام فلا بأس
بذلك إذا كان على الرسم للعرف وإن لم يكن بأذن الزوج والمولى وقد في الهداية

بالرخيف ونحو قال المصنف حتى لو علم منه الرضي لا يجوز قال ولو كان في بيته من ماله
لحاجة وعلامه لم أن في كلام الأصحاب وينبغي أن يجوز قياساً عليها ولو كانت الزوجة
ممنوعة من التصرف في بيته تأكل معه بالعرض لا يمكنها من طعامه ومن التصرف في شيء
من ماله ينبغي أن لا يجوز لها الصدقة بشئ من ماله لعدم المعنى في حيا انتهى **قلت**
الذي ينبغي تحكيم العرف والعادة في ذلك وقد جري العرف بالتصدق بذلك مطلقاً
سواء كانت تأكل بالعرض أو لا وعلى المصنف نقد آخر وهو أنه عطف على البيت السابق
والمذكور فيه الهدية كذا الصدقة وبينهما فرق والله تعالى أعلم

ولو أذن القاضي ليطفل وقد أتي أبو يعقوب الأذن منه فيجوز
مسألة البيت من قاضي خان إذا أذن للصغير في التجار وأبو يعقوب إذا أذن القاضي
انتهى ولا يصح حجر الابن والجدة بعد ذلك ولو مات القاضي لأن ذلك حكم من الحاكم فلا
يبطل ولا ينقضه أحد إلا أن يرفعه إلى قاض آخر فيجوز عليه والله سبحانه أعلم

وأقران بالعين لا الذي جاز لمولاه الأخت ما الذي يظهر
مسألة البيت من قاضي خان قال العبد الماذون إذا أقر لمولاه بدين لا يصح إقرار
كان عليه دين أو لا وإن أقر بعين في يده لمولاه فإنه لم يكن عليه دين صح إقراره وإن كان
عليه دين لا يصح والي ذلك أشار بقوله إلى حيث ما الدين يظهر يعني الأخت يظهر عليه
دين فإنه لا يصح وقرن بين الدين والعين أنه فيها تعلق حتى لو كانت مائة لا
يملك القاضي قبضاً ويضمن المودع بدفعها كذا قال وفيه نظراً لاسيما في البيت

والله أعلم وليس له أخذ الوديعة مطلقاً ومع دينه ودفعه بالمال المحرم
الضيق له المولى ومسألة البيت من قاضي خان أيضاً إذا أودع عند إنسان شيئاً
لا يملك المولى أخذه الوديعة كان العبد ماذوناً أو مجبوراً والي ذلك أشار بقوله في النظم
مطلقاً قال فلوان المودع دفع الوديعة إلى موله أن لم يكن على العبد دين جاز انتهى
قال المصنف مفهومه أنه إن كان عليه دين ودفع لا يجوز دفعه ويضمن **قلت** وهذا
يشكل فرقه المتقدم في البيت قبله لأنه أطلق فيما ذكر من الفرق ضمان المودع بالدفع
إلى المولى وفي البرازية نقل عن الخزانة أودع على مودع العبد وديعة العبد لا يصح مع
أن مال العبد لمولاه لكن لما وصلت الوديعة إليه من العبد لا تسمع دعوى ماله والله أعلم

ولو رهن المحرم أو باع أو سري وجوز المولى ولا يغير
مسألة البيت من قاضي خان العبد المحرم إذا اشترى شيئاً بغير إذن مولاه فشره موقوف
وكذا إذا باع شيئاً من ماله مولاه أو ما وهب له أو أقر أنه رهن أو رهن أو أقرض جميع
ذلك موقوف وكذا الصبي الذي يعقل البيع والشراء إذا فعل شيئاً من ذلك يتوقف على

مطلب القاضى
أذن القاضى للصغير
والابن يابى صح

مطلب
أقرار الماذون للمولى
بدين أو عين

مطلب
ليس للمولى أن يأخذ المودع
وديعه عند

مطلب
بيع المحرم أو سري موقوف
على جارة المولى

الحاقه مولاه فان اجاز المولى نفذ وان لم يجز حتى اذن له في التجار فاجاز العبد
 ما باشر قبل الاذن صحته اذ اذنه استحسننا ولو لم يكن اذنه له المولى في التجار ولكنه
 اعتقه فاجاز بعد الحق لا يقع اذنه فقط المصنف بعض كلامه في الحرية وهو نقاد
 بعد التصرفات المذكورة باحسان المولى فلا يتغير واستطرد يذكر في عا السنا بعد
 الخروج عن الشرح **ضمن يعقوب الصغير ودعيته** وتخليفه يعني به حيث يتكره
 في البيت مسكنان **الاولى** من القينة قال بعد ان قدم للاصل استودع صديقا لها
 فاستهلكها لم يضمن عندها وقالت ابو يوسف هو ضامن له من ماله وان استودعها
 عبد محجور افا استهلكها ضمنها بعد العتق عندها وقالت ابو يوسف يباع فيها قال
 هلكت الا لغيره الصبي والمجور فلا ضمان عليهما وان كانتا لوديعه عبد افقته
 الصبي او العبد فهو كقتلهما عند ليس لوديعه عندها والفرق بين العبد وغيره ان
 المولى لا يملك روحه فلا يملك تسليطه بخلاف المتاع والذابة وان كان ماذون في
 قبض الوديعه او التجار او مكاتبها فاستهلكها فعليه ضمانها قال مولا لا يدع رحمة
 فقالي ورايت في نسخة عتيقة من شرح المتقدم لو ودع عبد الاب ما لا فاستهلكه
 ابنه الصغير هو في عياله ضمن الصبي ولو اودع عند الصبي عبد اخر حقه فانه يضمن كالمولى
 قتله فلو ان ماله في الطريق فاما الصبي فاستهلكه ضمن الصبي ان التسليط حصل
 للمجور فلم يقع الوديعه ولو كانت ذابة فركبها الصبي المودع فعلى الخلاف ولو استوعق
 امر الولد الولد امر رجل والمجور من فعل الخلاف ولو اقرض صديقا محجورا وعبد اصغيا
 محجورا النافا فاستهلكها لا ضمان لا في الحال ولا في الثاني بخلاف وقبل ان العرض
 محجورا النافا فاستهلكها لا ضمان لا في الحال ولا في الثاني بخلاف وقبل ان العرض
 محجورا النافا فاستهلكها لا ضمان لا في الحال ولا في الثاني بخلاف وقبل ان العرض
 محجورا النافا فاستهلكها لا ضمان لا في الحال ولا في الثاني بخلاف وقبل ان العرض

مطلب
 الماذون على تخليف الصبي
 حيث يعي عليه شي فانكره

العقار

العقار من شريك الشفيع او كان وقيل يملك منفعة جبراً على مشتريها بما قام
 عليه ومناسبة الغصب بالماذون استواءهما في التصرف تصرف الملاك مع عدم
 ملكه لرقبة ما دام امتا العين المقصوبة قائمة والشفعة بالغصب كون كل منها ملك
 مال الغير فمرا عليه وان اختلفا في الطريق وقدم عليها لغير الاحتياج اليه للمنع وقوعه
 لكنه اسبابه **وملك صك قيمة الصك بخبر وقيل على قدر اتباعه بخبر**
 الصك الكتاب الذي يكتب في المعاملات والافاريه وقيل هو معرب وسلة البيت
 من القينة قال لا ضمان لجامع الا صغر كان شيخنا رحمه الله يقول من استهلك
 صكاً ضمن قيمته صكاً وقال غير يضمن على قدر ما ينفع به صاحبه وهذا غير مذكور
 في النوازل انتهى قال المصنف وهذا ينبغي ان يكون عند عدم معرفة شهود الصك او فاق
 ثبت فيه الامر اذا كان القاضي والشهود يستعوف عن العمل بما شهدوا حتى يحضر
 المكتوب كما هي عادة بعضهم فاذا كان ثم من الشهود من يعرف المكتوب ويشهد به فاق
 لا يجب على المتلف الا قيمة الصك او صك ابيض نظير ليكتب فيه الشهود انتهى قلت
 في هذا بحث لانه يفوت عليه اجرة الكتابة اذا احضره صكاً ابيض ليكتب له فيه الشهود
 فان قيمة الصك الواجبة انما هي قيمته مكتوباً لا ابيض فامله وقد نص على ذلك في الدرر
 فقال مرق صكاً لبيان المختار انه ينظر الى قيمة الصك مكتوباً ولا ينظر الى المال الله اعلم

وامر عبد الغير هو ثمان

الضميمة لا العبد لو مات جبر
 الضميمة في الجبر للامور وقوله لا العبد يعني لان يكون الامر لغيره العبد وجبراً على
 دفع قيمته لمولاه لتقديرات الضمان عليه ومسئلة البيت من قاضي خان قال رجل لعبد
 الغير ادفع هذه النخعة وانما المسمى لتاكله انت ففعل ووقع من النخعة لا يضمن له
 لانه ما استعمله في امر نفسه انتهى لكن يا صفة النماز الى الامور مما يستوعق من الحكم وليس
 كذلك قد نبه عليه في الشرح فلو قال وامر عبد الغير ان يرق دوحه فلياكله لا الامور ولو مات جبر
 سلم عن ذلك وكان اقرب الى لفظ النظم المذكور ثم قال فالاحاصل ان الشخص اذا امر عبد الغير
 بفعل يعود نفعه على الامر يضمن لوجود التقدي ولو قيل بالفرق بين البالغ وغيره كان
 له وجه يدل عليه ما في قاضي خان رجل بعث غلاماً صغيراً في حاجة له فبازن ماله الفلك
 فرائي الغلام غلاماً فليبعون فانه يضمن اليهم فادفع السطح فوقع فوات ضمن الذي بعثه في
 حاجته لانه صار غاصباً بالاستعمال انتهى **قلت** وليس في هذا ما يقتضي الفرق
 فقامله ولا يخفى ان مفهومه انظم فيبعد عدم الضمان فيما لو كان امر به لك لياكل الامور
 وفي العادة هذا اذا استعمله في عمل نفسه اما اذا استعمله في عمل غيره لا يضمن لانه
 لا يصير به غاصباً كما اذا قال لعبد الغير قد كرمك ما تقدم ثم قال ولو قال لتاكله انت

مطلب
 استهلاك صك الاخر

مطلب
 امر عبد الغير بارتقاء جرحه
 او ارساله فلا ما يصير له

وانما افنى القاضى امام خزانة الدين ينبغي ان يضمن قيمة كل ما لا يستعمله كله في
كذا في حاشية كتب الخيرة وفي موضع آخر نقل نفسه لو قال لصبي بخور اصعد هذه الشمعة
وانفصل لي ثمارها فضعه وسقط حجب دية على عاقلة الامراء امانات قال وكذا اذا
امره على شئ او كسر حطب من غير اذن وليه قتل به الصبي ولو لم يقل انفصل لي ثمارها
وانما قال اصعد هذه الشمعة وانفصل ثمارها لنفسك فسقط ومات اختلاف المساج
رحمهم الله في وجوب الضمان والمختار في المسكتين الضمان فيحتاج الى الفرق بينهما وبين
مسئلة العبد وقد استقرت له تعالى ونظمت مسئلة الصبي في بيت فقلت

ولو كان بخور اصديا فانهم قد اختلفوا في الضمان بخيره والله اعلم
ومثل هذا في قردتين يسلم السقيمة والمجموع منه مختار
وما ذكرنا التسلية بغيره وتقصير ما اودى فقط لا يكثر
يقال اودى اذ اهلك واليه ان مشتغلان على اختلاف عيان الاصحاب في مسئلة
اتلاف احد شيئين لا يتفق صاحبهما الانتفاع المقصود الا بهما قال قاضي خان
رجل اتلف على رجل احدي مصراعي بابا واحدي زوجي خن او مكعب لان المالك ان يسلم اليه
المصراع ويضمن قيمته او الى ذلك اشار في البيت الاول في بقية الاقوال فيها واجمع كلام
فيها كلام التمه قال اذا اتلف احد مصراعي باب فذكر مثل ما تقدم ثم نقل عن يوسع
الجامع للفقهاء ابو جعفر من غضب من احدا ذكر وصناع عنده يضمن قيمتها جميعا لا يعصب
احدها صار غاصبا لها ولم يقل ان المالك ان يسلم الاخر اليه ويضمنه قيمتها واليه اشار بقوله
وما ذكرنا التسليم بغيره واعتمد ذلك الطرسوسي في نوادره ثم نقل عن غضب المشتري من استهلكه
نقل لم يضمن الا التي استهلك ولا يدفع اليه الاخرى ويضمنها جميعا قال الحام هذا خلافا
جواب الاصل وكذا في احد مصراعي كتاب او احد خفيه اريت لو كسر حلقه فمات فيها فمض
بما نماية دينا ركنت بضمنه الفص والحام لا يضمن الا ما استهلك انما ذلك والبيع او
اشترى مصراعين او خن فوجد باحدهما عيبا لم يرد به لكن يرد بهما جميعا ان شاء الراد
انتهى قال ونقل في الجامع عن المشي نسبة هذا القول الى ابو يوسف والى ذلك اشار
بقوله وبعضهم لم يعقب الى اخر البيت فقلت وفي البرازية ذكر في وسط كتاب الغضب
نظير ما قد منا عن غضب المشتري والتظهير بالحام الى اخر الكلام والله اعلم والمصنف
خرج على ذلك اتلاف احدي جزى كتاب او كرا ديسه اذا كان الكاتب غير موجود والله اعلم
واجنه عبد الغضب قالوا الغاصب ومع ذلك قالوا بالتصديق في ثمن
مسئلة البيت من المبسوط وغيره ولم يخصه انه لو غضب عبدا فاجره واصاب من غلبه العاقلة
للغاصب لان وجوبه بعقد ولان المنافع لا تقوم الا بالعقد والعاقلة هو الغاصب يومر

مطلب
اتلف على اخ اصدي زوجي
او احد جسدي

مطلب
اجرة العبد الغاصب للغاصب

ان يتصدق

ان يتصدق بها لانا حصلته بكسب خبيث فان مات العبد فالغاصب ضامن لقيمته وله
ان يستعير تلك العلة فيها لانا ملكه وما فضل بعد ذلك يتصدق به اعتبارا بالخبر بالكل
ثم اجاب عن كون القيمة دينا في ذمته وقضا الله في مال الصدقة بوجوب التصديق بمثل
تقدم تختم الصدقة في هذا فانه لو دفعه العبد الى المالك ثم يصير المالك مريضا له عن ذلك
القدر من القيمة بما يقبضه فيزول الحجب بهذا الطريق ولا يلزم التصديق بعوضه ونظر
الطرسوسي فيه بعد ان قران حصلته انه جعل انه كان تحت المالك فزال بوصولها الى يده
بانه لو كان كذلك لما كان لقوله فيصدق بالعلة فائدة بل كان قال فيدفعه الى المالك
واجاب عنه المصنف بانه لو قال لله المصنف ذلك لاحتج الدفع اليه وقد قلنا ان العلة
حدثت على ملكه وهو لا يورث دفع ملكه اليه حتما نعم يورث بالتصدق بملكه اذا كان فيه
نوع خبيث وفي صدقه بها اتفاقا الشبهة والتفوه عنها انتهى قلت التحقيق ان زوال
الحجب انما هو بالتسليم الى المالك وصيرورة المالك متبرا عنه ذلك لقدر من القيمة بما
يقبضه فيزول الحجب عن ذلك القدر كما يزول بالتصدق به لانه نفسه وليس ملكا للمالك
العبد فلم يكن الدفع اليه محتملا او في جامع البرازي فيدجوز الاستعانة بالاجر
في ادا الضمان في الصحيح فاستقرت له تعالى والحقت بيتا تضمن ما اطلقه في المبسوط وما
قيد وصح في البرازية تكميلا للفائدة فقلت ويدفعها في قيمة قبل مطلقا تصح في الغني مقرة
فالضحية في يد فمض للاجرة المذكورة في بيت المصنف وتولنا مطلقا هو كما في المبسوط
ومفهوم تقييدنا منع في الغني انه لا يتسع منه الفقير والله تعالى اعلم

فان لشي الخوفات تضمن نقصا ولو لشي القرآن او سائح يذكر
اشتمل البيت على سائل من التمه وفيما قال اذا غضب من اخر عبدا فغضب فافنى
الحرفة في يده يضمن النقصان وكذا قاريا ففنى القرآن وكذا الشابة اذا اصابته
عجوة انتهى قلت وفي البرازية اذا غضب جارية فاهتة فانكسر يد بها عند لقاء
يضمن النقصان والله اعلم وفي المبسوط التصريح بالعلم اذا اغضبه سبابا ففهم
عنده لقوات قوة الشباب والعلة الشاملة للكل فوات وصف مقصود منه
يزيد في ماله بانه بما حدث عنده والطعام اذا كان حديثا فعفن عند فعله
طعام مسئلة الفاسد للغاصب بقدر تضمنه النقصان لان يرضى المالك باخذ العفنة
ولا يرضى له مواته ولو تمسك قد خلل الخمر غاصبا بل لشي قرب الخمر باخل احد
مسئلة البيت من المبسوط قال مسلم غضب خمر فاستهلكها فلا ضمان عليه لان الخمر
ليس بمال متقوم فانما السبع افسد تقومه حتى حرم توله قال فان جعلها خلقة
الخمر ان ياخذها لان يفسد معنى التمول والتقوم لا يخرج من ان يكون مملوكا للمسلم

مطلب
غضب على فافنى الخمر
او شي القرآن او كانت شابة

مطلب
علم غضب
فان استهلكه اظلم

اذ الملك صفة للعين وهي باقية على حالها لبقاء الهيئة كما كانت وان بقي فيها ملح
فالملح صار مستهلكا ايضا وان صب فيها خلا الا ان الخلط انما يزيل ملك الغصن
منه بشرط الضمان واجبا لضمنا متعذر لان الحمولة لا يضمنه المسلم بالاستهلاك
لهذا كان شريكيا في الخلط بقدر ملكه انتهى قلت وقال شمس لا يملك الخلط انما
ظاهر الجواب وفي المنتقى ما يورد فلو استهلكها بعد ما صار خلط فلهذا خلطها
عند الكل على هذا القول وفي المسئلة انما اخر قد نقل في شرح الجامع الصغير
لقاضي خان في التحليل بالملح اختلاف المشايخ فبعضهم قال انها تخلط بنفسها لان الملح
صار مستهلكا فلا يعتبر وبعضهم قال على قول ابي حنيفة الخل للغاصب غير مستهلك
مستهلك والحمد ليس بمقوم فيرجح جانب الغاصب وعلى قولهما ان ياخذ الخل ويعطيه
ما زاد الملح فيه فان اراد ان يتركه على الغاصب ويضمنه فيه روايتان المنع والجواز
وكذا احكي اختلافهم في التحليل بصب الخل وان بعضهم قال على قول ابي حنيفة يكون
للغاصب غير شئ سوا تخلل من ساعته او ممره والزمان كان له الخلط استهلاك واستهلاك
الجزء لا يوجب الضمان وعلى قولهما ان صار خلطا ممره والزمان كان بينهما على قدر كيلهما
لانه ليس استهلاك بل صار كانه صلب للخل وان صار خلطا من ساعته كان للغاصب ولا ضامن
عليه لانه استهلاك وفي البرازية اذا صار خلطا من ساعته انقطع حق المالك
بالاجماع انتهى وفي العمادية عن فتاوى قاضي خان تخلل الخمر الغصن في يد الغاصب يكون
الخل للغاصب وفي الذخيرة اذا غصب خمر او خلها ثم استهلكه فعليه خل مثله لانها
صار خلطا على ملك المالك ولكن الراجح في الجواب ما قدمناه عن المبسوط
كذا اذهب الكتاب لو كان غاصبا وادفعها بالمال ما اذا بقى
كذا اي كما تقدم من الحكم والاهب جمع اهاب وهو الجلد قبل الدرع وفي البيت
الاولي قال بعد ما تقدم وكذا اذا غصب جلد ميتة قد بعها قالوا هذا على وجهين
اما ان البقي الجلد على صاحبه واخذ انسان فدفعه فهو ملوك له لان صاحبه القاء تارك
له بمنزلة من البقي النوي وقشر الزمان واما ان غصب الجلد من صاحبه فان دفعه بشئ
لا قيمة له كالتراب والشمس فصاحبه الحق به ان ياخذ ولا يعطى الغاصب شئ **قلت**
فلو استهلكه الغاصب بعد ذلك ضمن قيمته مد بوعا والله اعلم ثم ذكر المسئلة الثانية
فقال وان دفعه بشئ له قيمة كالشئ والقوط وما اشبهه واليه الاشارة في المظن
يقوله بالمال لان ما ذكره متقوم وهو مال قال فلصاحب الجلد ان ياخذ جلد غيره
ما زاد الدباغ فيه واليه اشار بقوله ما زاد بقدر مقدار ان يضمنه صاحب الجلد للغاصب
قال ولكن ليس له ان يدفع الجلد للغاصب ويضمنه قيمته غير مد بوع لانه جلد ميتة

مطلوب
غصبت جلد ميتة فدفعها بالمال
قيمة له او بماله قيمة

الدباغ انتهى

الدباغ انتهى ذلك المصنف وذكر في القصة عن ابي يوسف ما يخالف ذلك قال سمعت
ابا يوسف يقول اذ جعل الجلد اديما ينقطع حق المالك **قلت** في شرح الجامع الصغير
لقاضي خان قيل هذا قول ابي حنيفة اما على قولهما انه ان يتركه عليه ويضمنه قيل يضمنه
جلد ذكوة غير مد بوع وقيل قيمته وقيل قيمة جلد مد بوع ويعطيه ما زاد الدباغ فيه
فان استهلكه الغاصب لا يضمن في قول ابي حنيفة وقال لا يضمن قيمة جلد ذكوة مد بوع
عنه ما زاد الدباغ فيه ويعطى المالك قيمة جلد مد بوع والله تعالى اعلم

وبالتميز او بالتحليل احترظا **لناخذ او لا** **المسئلة** **تقرر**
في البيت ثلاث مسائل **الاولى** من القصة قال راقما لجم الامية البخاري اخبر الظلمة
ان لفلان خطبة في مطر فاحذها منه فله ان يرجع بها على المخبر وكذا اذا علم الظالم
لكن امر الساعي بالاحذ يضمن **الثانية** قال راقما لجم الامية البخاري
النام لفلان فرس جدي فاحذها منه فهو ضامن **الثالثة** قال راقما لجم الامية البخاري
اشترى جارية بغية الفخاس ومضت معه فاحذها الفخاسية يضمن قال مصنف القصة
قلت وهذه واقعة في زماننا في ديارنا فان الظلمة ياخذون الامغان من جميع
السلع فمن اخبرهم يبيع او شرا حتى اخذوا الامغان او الخانية منه يضمن والمظلم
ان يرجع عليه انتهى وقال المصنف ان البطر سوي خرج مسئلة المكاسين من قبل نفسه فقال
يضمن القواني الذي يخبر المكاسين بالبياعات حتى ياخذوا المكس ولعله لم يقف على ما
نقلناه عن القصة ثم ذكر المصنف هنا فروعا عن القصة اجبت ابتاعه فيها رقم للقاضي
علا الدين المروزي وقال اختلف لخصها سعي برجل الى السلطان فاخذ ما لا يظلم
الساعي دوي عن زفر واخذ به كثير من مشايخنا لمصلحة العامة ثم رقم لشرح الصباغي ثم
قال ان كانت السعاية بحق كما لو اذاه انسان وذاكر على الفسق ولا يتقطب بالعضة
فاخير السلطان فغرمه مالا لا يضمن فان اجتمع انه وجد كذا او وجد لقطه وكذب
فيه فغرمه بقوله يضمن بخلاف شاهد الزور اذ ارجع اما اذا اجتمع ان فلانا ياتي امره
فبعضها او يعزاه فيطوؤها وكذب في قوله وعزاه السلطان فبعض الساعي
على قياس قول محمد حيث قال ان كان السلطان جائرا يعرف منه انه يغرمه لا عمالة يضمن
اذا كان قد لا يغرم وقد يغرم يضمن وقيل لا يضمن مطلقا وهو قياس ظاهر الرواية **قلت** نقل
في العمادية عن العمدة ولو وقع في قلبه ان فلانا ياتي الى امراته او الى جاريتها فرفع الى السلطان
فغرمه ثم ظهر كذبه عندها لا يضمن الساعي وعند محمد يضمن الفسوق على قول محمد لقيمة السعاية
في زماننا ورقم في القصة لجم الامية البخاري وقال سئلي عن الدوالي فيخرج واني يقايد
فضرب المشكو عليه فكسر سنة او يد يضمن الشاكي رشفه كالمال وقيل ان من جلس لسعاية

مطلوب
اخبر الظلمة ان لفلان
خطبة في مطر فاحذها

سعي برجل الى السلطان

مطلوب
وقع في قلبه ان فلانا ياتي الى امراته
فرفع الى السلطان فغرمه

فهرب وتصور جداد البهي فاصاب بدنه تلف يضمن الشاخي فكيف هاهنا فقيل ايتني
 بالضم في مسألة الهرب قال لا ولو مات المستكوي عليه بضرب القايده يضمن الشاخي لان الموت فيه
 فادفعنا بانه لا يضمن اليه غالبا ولو علم انه لا قيمة سبلغة **فقوله للسلطان انقص**
 مسألة البيت من القيمة قال رافعا لعمالة الجاري قوم الدلال المتاع للحرارة السلطان
 او الامير بما لا يتقارن فيه فاحدسه بذلك القدر يضمن الدلال اذا علم تمام قيمته انتهى
 والطرسوسي خرج على هذا ان تقوم شهود القيمة من ملاك بيت المال واموال الايتام والوكالات
 الخراب للامراء والنواب كما هو المعتاد في بلادنا ويظهر بعد ذلك انه انقص من قيمته
 العادلة بعين فاحر لا يتقارن في مثله وينبغي ان يقال في حقهم بالتصنيف قياسا على
 مسألة الدلال وناقشه المصنف بما يحصل الفرق بينهما بان عداوة اوليك بارزوا
 يشهدون به ثابت عند الحاكم وحصل القاعد بعد الثبوت وليس لنا مسألة يضمن فيها
 الشاهد بدون رجوع عن شهادته وبان المايح من بيت المال السلطان او وكيله وهو
 اقوي جهاها من المشتري قلت فيما ذكره نظر لان عدالة شهود القيمة ليس بمطرد
 والعاقبة وان حصلت بعد الثبوت لان الثبوت والقيمة مستند الى شهادة اوليك
 التي اظهر من الشرح انها للواقع غالبا والحال انهم يعلمون ان القيمة اكثر وانهم لو ذكروا
 لا عطي ذلك القدر ولو شاهدنا ما نسا القضي من ذلك العجز الجاني اذا الاعتماد على شهادة
 العوام الذين لا يوثق بهم في شئ من الاشياء ويعلم القاضي ان ما يشهدون به خلاف
 الواقع ويعتمد مع ذلك شهادتهم ويقضي شيئا في الاستبعاد الا من جهة السوء والقيمة
 وحيد ينبغي القول بتصنيف القاضي ايضا وقوله بان المايح من بيت المال الى اخره غير مطرد
 ايضا فان المشتري قد يكون مستريا للسلطان وبعض امراء العظام فلا يستطيع وكل بيت المال
 مخالفة في شئ ولو اخرج الانسان من يد طالبي غزما فلم يعزروا ولكن يعزروا
 مسألة البيت من القيمة قال وذكر في غصب النوازل من اخرج الغريم من يد طالبيه لا يضمن لكن يعزروا
 الامام حتى يعود الى مسئلة قال في الخمسين الزيد اما التعريض فلا بد حتى لا يعدم الضمان فلا بد
 لمصلحة المالة العلم **ولو رافعا الخروق في الثوب خارق يغزو مراضا انقص فيه**
 يقال وفوق ورفيت الثوب وبعض العرب يهزوه ووقات الثوب اذا اصبحت والمسئلة من
 الذخيرة قال رجل خرق طيلسان رجل ثم رفاه قال اقومه صحيحا واقومه فوافاضت فضله
 ما بينهما واليه اشار بقوله يضمن انش النقص فيه **فروع** ولو استعار منسلا فاقطع
 في الثوب عند الحداد ووصله بغير اذن المالك يقطع حقه وعلى المستعير قيمته منكسرة
وفي طلب قول السفيح مقدم اذا لم يملك وقتاله **ويقتور**
 مسألة البيت من شرح ادب القاضي للحصاف قال المشتري قد اشترى ثوبا من الدار منذ

مطل
 قوم الدلال السلطان
 بانقص من قيمته

مطل
 اخرج انسانا من يد طالبي
 لا يضمن ولكن يعزروا

مطل
 خرق طيلسان اخره رفاه
 او قطع ثوبا منسلا فاقطع

سنة وقدم

سنة وقد علم السفيح بشراي ولم يطلب فاساله عن ذلك فان القاضي سأل الكذ
 متى اشترى هذه الدار فان قال السفيح طلبت الشفعة حين علمت فان القاضي يكتفي
 منه بهذا المقدار فانه لا يمكن ان يقول اشتراها منذ سنة لانه يحتاج الى اثبات
 هذا الرجل من يتحري حتى يحتاج الى اثبات شئ فان قال المشتري ما طلبت حين علمت
 كان القول قول السفيح فرق بين هذا وبين ما اذا قال السفيح علمت منذ كذا او طلبت
 وقال المشتري ما طلبت كان القول قول المشتري ثم شئ في الفرق والتوزيع فقوله
 النظم اذا لم يقل وقتا لا يباح اذا لم يذكر البيع وقتا بل اقتصر على ذكر الطلب وقت العلم
 لان علمه عند القاضي حالة اظهر للحال مقارنا للطلب وكان القول قوله وفي ذلك الوجه
 علمه منذ كذا بالشرائط عند القاضي باقرا وطلبه منذ كذا لم يظهر فحتاج الى الاثبات
قال وتظهر البكر اذا زوجت لكن رأت في العارية وذكر صدر الاسلام ابو اليسر في
 باب نكاح البكر من شرحه الصيغة اذا بلغت وهي بكر فقلت ردت كما بلغت والزواج
 يقول لا بل سكت قال قول قول الزوج وكذا السفيح قال طلبت الشفعة كما سمعت وقال
 المشتري سكت قال قول قول المشتري وهذا اذا وقع الاختلاف بعد زمان البلوغ وسمع
 البيع اما لو وقع الاختلاف حالة البلوغ وقالت ردت وقال سكت قال قول قولها
 وهذا انقيد لما اطلقه في شرح ادب القاضي وظاهر كلام الادب مخالفة هذا فانه يعلم ان
 القول قوله ولو وقع الاختلاف بعد زمان البلوغ والبيع كما لا يخفى فليقتضيه القاضي والمفتي
 والله اعلم **ويأخذ فيما يشتري لصغير اب وصفي للبلوغ** **وجوز** في
 فاعل يأخذ ابوه المأخوذ هو المشتري وادب وصفي او الاستيفان لان حكمه خلا
 حكم الاب لانه يؤخر المأخذ الى بلوغ الصغير مسألة البيت من قاضي كان اشترى الاب
 الصغير او هو شفيعه فيها كان له ان يأخذها لنفسه واليه الاشارة بصد البيت
 اي يأخذها الشفعة اب فيما يشتري اب لصغير **الثانية** قال ولو اشترى الوصي الصغير
 ذارا لا يملك اخذها لنفسه بالشفعة وفي خزانة الاكل انه لا يقضي للوصي بالشفعة
 حتى يدرك القيمة ولكن يطلب ويشهد عليه يوم الشراء وهذا هو الذي اشار اليه بعد
 البيت بقوله وصفي للبلوغ يؤخر يعني الخاصة لا الطلب ووفق الطرسوسي بين كلام
 قاضي خان وخزانة الاكل على الاول على المأخذ في الحال وقد فصل السفنا في في الثا
 في المسئلة تفصيلا اخر فقيده مسألة الاب بما اذا لم يكن للصغير في الاخذ صرطا هادكا
 لو اشترى الاب مال الاب لنفسه ثم يقول واخذت بالشفعة وقال في مسألة الوصي
 انه لو كان للقيم منفعة في المأخذ بازع قع شرا الدار بعين يسير كان كان قيمتها عشرون
 اشترى الوصي خمسة عشر كان الوصي ان يأخذها بالشفعة على قياس قول ابى حنيفة

مطل
 فيما يشترى الاب الوصي
 للصغير وهو شفيعه

واحد الى اثنين عن ابي يوسف كما في شرائ الوصي شيئا من الصغير لنفسه فانه لا منفعة
للصغير باخذ الوصي لها بان كان اشتراها بالقيمة فليس للوصي ان يشتري شيئا من مال
اليتم لنفسه مثل القيمة بالاتفاق انتهى ملخصا وفي القينة اشترى دارا لابنه الصغير
وهو صغيرها فله الشفعة كغير مال ابنه لنفسه ويقول اشترىها واخذتها بالشفعة
والجواب في الوصي كالجواب في الاب على قول من يري شرائ الوصي مال القيمة لنفسه
قول من لا يري ذلك فله الشفعة ايضا لكن يقول اشترى وطلبت الشفعة ثم يرجع
الي القاضي فينصب قضاة لاصي فباخذها الوصي عنه وليس للمثل ان يملك القيمة
الي الوصي وهذا ايضا في كلام السفنا في ظاهره والله تعالى اعلم

ومن ادركت منكوبة ذات شفعة تقدم فسخا او معا تخلف الشفعة
مسئلة البيت من التمه وغيرها نقل عن الجامع الاصغر اذا درك ووجهها للجار و
خافت ان ابتدان باحدهما يبطل الاخر فانها تقول اخترتاهما جميعا بشفعة ونفسي
واخترت جميعا نفسي وشفعت في كذا وحكي عن القاضي الامام ابي زيد ابو بصير عن ابي
الامام القاضي ابي حفص الاستروشي عن استاذة الفضلي انه قال اياها بدات بطل
الاخر لاها مسكت عنه قلت وكذا في فتاوي قاضي خان وان الجمل ان تقول اطلبت
حق في الشفعة والجار فيصير كلاهما والى ذلك اشار بقوله او معا تخلف كذا في التمه
وقال القاضي الامام ابو جعفر الاستروشي تبدا بخيار البلوغ والى ذلك اشار بقوله
تقدم فسخا الا ان عبارته او تمت ترجيح القول بتقديم طلب الشفعة والظاهر خلافه ولو
قال فيطلب معا او شفعة تأخر لسكن من ذلك والله اعلم وفي العمادية ولو ثبت للبكر
خيار البلوغ والشفعة تقول طلبت الحقتين ثم تفسد وتبدوا بخيارا وقيل بالشفعة
وقيل بطلب الشفعة وتبكي صراخا فيكون البكر بهذه الصفة رد اللئاح ولو كان
يبدأ بتدو بالشفعة لان خيار البلوغ للثيب لا يبطل بالسكوت وان قامت عن مجلسها
فيبغي تقييد مسئلة النظر بالبكر على ما هو المذكور عن محمد واما على ما ذكره الحضا في
في الجمل انه يمتد الى اخر المجلس فتساوي للثيب وقد نظرت جميع الاقوال الحال الثانية
بعتين فقلت وللمكر ان يثبت خيار وشفعة. نقل الجعفر وبالفسخ تبدا
وقيل لها او يتك معا بشفعة ولو ثبتا فالفسخ حتما يوجب
والله الموفق به المصنف على عدم اختصاص الحكم بالصغير وان الصغير ايضا
كذلك وصور ذلك فيما اذا توجه غير الاب والجد وقد كان الوصي شتري دارا هو صغيرا
او باعها الاب وفيما اذا اسلم الاب الوصي ما للصغير فيه الشفعة عند فروضهم
رحمها الله تعالى قلت وفي الصغير يتعين تقديم طلب الشفعة كما في الثيب على ما قد

فمن اشترى خيار البلوغ والشفعة
واحبيله في شدة طلبها معا

عن العمادية

عن العمادية فقد ذكر فيها ان خيار البلوغ للثيب والعلام يمتد الى ما ورا المجلس والتم
وقت لذلك ولا يبطل الا بالابطال نصا او بما يدل على الرضي وهذا الخيار ليس هو
معني خيار قبول العقد بل هو في معنى خيار الجارات خيار الروية والعيب لا يقتصر
على المجلس فبقي على المصنف فيما خرج الثيب على هذا والله سبحانه اعلم

والجار في ثيب من الدار شفعة وليس لصيقا كالحوائث يدور
في البيت مسئلة **الاول** من عيون المسائل الحسن بن مالك عن ابي يوسف عن ابي حنيفة روي
رضي الله عنه في دار كبة فيها مقاصير فباع صاحبها دار مقصورة منها او قطعة معلومة
فلجار الدار من اي النواحي كان الشفعة فيه فان سلم الشفعين ثم باع المشتري المقصود
لم تكن الشفعة الا لجار القطعة البسعة وهكذا روي هشام عن محمد انتهى قلت وفي
القينة رقم للعيون ذكر ما تقدم وعلمه بان البيع من جمل الدار جارا الدار جارا البسعة
وان لم يكن متصلا به انتهى لكن في العيون ايضا اشترى عشرة اقراعه متلاصقة دارا
الشفعة ان ياخذ القراخ الذي يليه قال محمد رحمه الله له ذلك وليس له في بقية كل
وكذلك القرية وروي الحسن بن زياد عن ابي حنيفة ان شفعته وجبت في الارحة
وروي الحسن بن مالك عن ابي يوسف عن ابي حنيفة انه لا ياخذ الا الذي هو متلاصق
قلت وهذا الاجز هو الذي نقله في القينة عن العيون قال وكذلك القرية والاراضي
لان السبب نخسة وان كان فيه تفرق الصفة على المشتري بخلاف ما اذا اشترى
دارين احدهما بالشمار والاخرى بالعراق وشفيعهما واحدا ياخذها او يتوكلها
فيه تفرق الصفة على المشتري مع شمول السبب لها قلت وفي البرازية وجب باع
ارضين ورجل ارض متلاصقة هذه الارضين للشفيع ان ياخذ الارض التي تلاصق
ارضه دون الاخرى وعليه الفتوى ثم ذكر مسئلة الارحة عن محمد واقصر على ما قد سأل
عنه ثم قال لرجل قرية خالصة باعها بدورها وكروها واراضها وناحية منها ثيب
انسان فلكشفيع اخذ الناحية التي تليها قال وعن الثاني رحمه الله انسان له بستان
عليه خايط فباع بستانه وارضين له خلف البستان ورجل ارض الى جانب البستان
منها فباع البستانين فله الشفعة في كلاهما ولا تشبه البستانين في القرية له وروى
فانه لو كان لرجل دور وجملها دارا واحدة وجملها ارضا فلكشفيع الشفعة في كلاهما
نقل عن الثاني ارضون بين قوم من ارض خاص فبيعت لهما افرحة مجمعة ومترقة
ولرجل ارض متلاصقة ببعض هذه الاراضي وهذه الارحة فلهذا الجار الملاصق
الشفعة في جميعها وان لم تكن ارضه متلاصقة لانه ارض واحدة قال وكذلك ارضين
قوم وروها عن ابيهم فاقسموها واخذ كل قطعة معلومة لكن الطريق واحدة ورجل

في سعة الجار
روي

دار متعلق ببعض هذه القطع باع واحصته وسلم الباقي فلهذا الجار الشفعة
 له بعد له **الثانية** وهي الشار إليها بقوله كالحوائت يذكر قال في الذخيرة لو كانت
 حوائت ثلاثة يبيع بعضها بعضا وباب كل واحد الى الطريق الا عظم ولرجل الى جنب
 حائوت منها حائوت يبيع الاوسط من الحوائت الثلاثة وهو لا يبيع حائوت هذا الرجل
 فله في الشفعة انتهى كذا الطوسي ويبيح ان يكون الثلاث الذي لا يبيع حائوت
 الرجل كذا قال ولكن لم يذكره اقول ذكر في فتاوى البرازي هذا الفرع غايضا
 الى مجموعاه وقال في كاليوت في دار واحدة وعلة بالشركة في الطريق **قلت**
 فلو بيعت جميعا في هذه الصورة فليس له ان يأخذ احدها حتى الشركة في الطريق كما
 لان السبب لشمس الكل وفيه تفريق الصفة وان اخذ حكم الجوار فله ذلك لان السبب
 يخصه وذكر ذلك في القنية عن العيون واذا ما ملئت سمول السبب وخصوصه وبيع الجميع
 وبيع فرد منها ظهر لك الوجه في جميع الفروع المقدمة وانما منفعة في الحقيقة واذا
 كانت متخالفة في يادى النظر الا ما هو فيها اختلفت فيه الرواية والله اعلم
كما بعد قسم في الاصح وان تكن بغير فلا تنقص والاطلاق اظهر
 اي ثبتت الشفعة بعد قسمه دارا وارض ببيع نصفها واقتسمها البايع والمشتري
 وطلع النصف المبيع بعد القسمة في غير جهة الدار المطلوب بها الشفعة على الوجه
 سواء كانت القسمة تقصا او لا قال في شرح مختصر الطحاوي لو اشترى نصف دار
 مساعا ثم قسم البايع ثم جاء الشفع بطلب الشفعة وانما كان القاضي يقضي له نصيب
 المشتري مقسوما وليس له ان يبطل قسمه سواء كانت قسمته بقصا قاض او غير
 قاض ونصيب المشتري وقع من جانب الشفع او من جانب اخر انتهى **قلت** وفي الهداية
 ان هذا هو المروي عن ابي يوسف قال وهو الذي يدل عليه اطلاق الكتاب وهذا ما
 مبني عليه النظم من الاصح والاطهر المشار اليها في قوله في الاصح وقوله والاطلاق
 اظهر كذا في القنية بعد ان رقم للعيون اشترى نصف دار وقاسم البايع ثم اخذها
 الشفع لا تنقص القسمة بقصا وكذا ابي عبد الله قضا على الاصح في القنية والمزيد في
 الوجه الثاني روايتان عن الامام والحنابلة لا تنقص لانها تحتاج الى الاعادة
 ثانيا ومفهومها يعني عن الاصح وعن الاظهر كما في الذخيرة وذكر القدر في الشفع
 انما يأخذ النصف الذي اصابه المشتري واوقع في جانبه الدار المشفوعة لا اذا
 وقعت في غير جانبه ليس له نقض القسمة فلا يكون جارا فلا يستحق الشفعة وكان في
 الهداية ان هذا عن ابي حنيفة ورواية النقص اذا كانت بغير قضا ذكرها في العيون
 فقال ولو ان رجلا اشترى نصيبا من دار قاسم الشريك ثم جاء الشفع فان كانت

مطلب
 اشترى نصف دار مشاعا وقسم
 المشتري مع البايع ثم اشترى
 النصف

القسمة

القسمة بقصا لا تبطل وان كانت القسمة بغير قضا فلا شفع ان يأخذها ويبطل
 القسمة هكذا روي الحسن بن زياد عن ابي حنيفة وفي رواية محمد بن الحسن سوي بينها
 انتهى والمصنف فيه على ان كلام العيون يعم ما لو كان المشتري جديدا ولا شريك
 فيها سوي البايع وما لو كان فيها شريك للبايع واسقط حقه من الشفعة وقاسم
 المشتري قال وهو بناء على ظاهر المذهب فيما لو اجتمع شفعان فسلم الشريك
 تحت الشريك في الطريق قال سلمها تحت الجار لوجود السبب في قولك والحد لكن بعد
 بعض لقوة السبب فاذا اسقط حق احدهم كان للآخر استيفاء لقبه السبب في
 حقه وروي عن الثاني انه اذا سلم الشريك فلا شفعة لغيره لا نقض العقد غير
 موجب لها ونقل ذلك عن العبد والمزيد فمن صورها في الوجه الحاصر ان لا نقض
 وصاحب العيون مبني على المذهب هذا حاصل كلامه وفيه نظر فان الذي في الهداية
 صرح في ان الحكم المقاسمة مع الشريك الذي لم يبيع بخلاف حكم المقاسمة مع البايع
 فانه في المقاسمة مع البايع ليس للشفع نقض القسمة لانها من تمام القبض وليس
 للشفع نقض القبض فكذا ما هو من تمامه وفي المقاسمة مع الشريك الذي لم يبيع
 يكون للشفع النقض لان العقد ما وقع على الذي قاسم فكم تكن القسمة من تمام
 القبض الذي هو حكم العقد بل يصرف حكم الملك فينقصه الشفع والله تعالى اعلم
وان ثالثا وانما قيل تقاصا شفا فنقص حيث ينقص ثلثا بغير
 مسألة البيت من القنية قال بعد ان رقم للعيون فيما قد مناه في شرح البيت قبلك
 ولو اشترى اثنان دارا وهما شفعان ثم جاء شفع ثالث بعدما اقتسماها بقصا
 او غير قضا فله ان ينقص القسمة وكذا القسمة في المحيط وغيره وقولنا انما حيث ينقص
 ثلثا بغير اشار الى علة النقص لان من ضرور صيرورة النصف لثالثا نقض القسمة والله اعلم
وشفعة او ساطط لعمالي وسافل جميعا اذا لا ثواب للذوب المستور
 مسألة البيت من الذخيرة ابيات بعضها فوق بعض وباب كل واحد الى الطريق فبيع
 البيت الاوسط كان للاعلى وللأسفل جميعا وان بيع الاعلى فالأوسط اولى بالشفعة
 وقال في كتاب الحيطان لو باع السفلى كان لصاحب العلوان يأخذ بالشفعة حتى
 لا يشاركه سائر الجيران انتهى قال ولا يبيح القيد يكون الابواب الى الطريق الشفعة
 اذا لم تكن اليه بل تكون اكد اذا كانت الى الأسفل وقيد به لبيان انها شفعة جوار لا غير
 ولو كانت الطابق اربعة فيعت الثلثة كانت الشفعة للاربعة والثانية دون الاولى
 وعليه تجري التفرع **قلت** قوله بل يكون اكد اذا كانت الابواب الى السفلى مسلم لكن
 تختلف في استحقاقها فقد قال نقل في القنية عن العيون ابيات ثلاثة في دار كل واحد

مطلب
 ثلاث بيوت احدها فوق الاخر
 بيع احدها

منها فوق الآخر فان كان طريق الكاية في الارض فليسا قين ان يشتركا في السفعة اذ ابيع
احدهما والآخر لا يبيع الا على فذكر ما تقدم والله اعلم **فرد** ذلك المصنف قضي بجميع
الشفعة لحاضرهم قدر شفيع مسلم له المقضي له بالجميع لا يأخذ القادم الا نصف
لان قضا القاضى للحاضر قطع حق الغائب عن النصف خلا ما قبل القضا فظن في بيت
فقلت وان يقض فيها بالجميع لحاضره وسلم للاتي على النصف يقصر
اي يقصر التسليم على النصف ويقضي ويقض مبدئيا للمجهول والله تعالى اعلم
وما في بناء شفعة الا ولايه و**اقر القري بالعلين قبل يقرر**
في البيت ثلاث مسائل الاولى والثانية من المينة وجل له دار في ارض وقفا
شفعة له ولو باع هو عمارته فلا شفعة فيها ايضا قال المصنف ولا غرامة فيها
ففي هذه اية التصريح بان لا شفعة في البناء والتخل اذا بيعت دون الرصة
وهو صحيح مذكور في الاصل انه لا اقرار له فكان تعلما انتهى وهذا المطلاق
يقضي التسوية بين ما لو كانت الارض وقفا او ملكا وعمله في النهاية بان
الشفعة انما تجب في الاراضي التي يملك رقابها في المينة رقم للحدري لا شفعة
في بيع البناء في الارض المسئلة اتفاقية كما في المينة واورد المصنف على هذا ما تقدم
في البيت قبله لان العلوبنا لا غير واجاب بان العلو الحق بالعقار بما له في حق
الفقد انتهى وهذا الجواب هو لفظ الهداية **الثالثة** لو كان البناء بمكة شرها الله تعالى
وهي امر القري جاز ان يوخد بالشفعة وتوخد الشفعة به كذا روي عن ابي يوسف هي
رواية الحسن عن ابي حنيفة رضي الله عنهم ولم يعوها في شفعة المسح التي وقعت عليها
الي كتاب ولا رقم عليها في المتن الذي وقعت عليه رقم شي من الكتب وكل الوجه فيها
ما من ان ارض مكة لا تباع ولا توهب وقد وقعت على المسئلة في التخصيص والمراد
قال شري دار بمكة هل يبيع لغير الشفيع فيها الشفعة عن ابي حنيفة رحمه الله فيها
روايتان ذكر في الجامع الصغير ان بيع الارض لا يجوز وانما يجوز بيع البناء فلا يبيع
للشفيع الشفعة وروي الحسن عن ابي حنيفة انه يجوز للشفيع الشفعة وهو قول ابي يونس
ومحمد بن ابي حنيفة وعليه الفتوى لانه باع المملوك انتهى ولا يخفى ان نفاذ هذا الكلام في
الشفعة فيها انما ثبت بناء على القول بان ارضها مملوكة لان يجوز البناء فيها بوجوب
حق الشفعة فيكون حكمه مخالفا لحكم غيره من الابنية كما توهبه عمارة المصنف
ومن يشترى دارا شفيعا وغيره شفيع على عبد الوثن تقدر
مسئلة البيت من الاسبيحي والفتية قال بعد ان رقم لغير الائمة الرجائي وعين
الائمة الكرايسى لو اشترى الجار الدار ولها جار اخر فطلب الشفعة له وكذا المشتري

في بيتهما نصفان لانهما شفيعان فقوله وكذا المشتري يعني اذا طلب ولم يسلم للشفيع
وعلى هذا الوجه انما كانت قسمت الثلاث او رابع قسمت ارباعا والله اعلم في الشرح بقوله
على عدد الروس بقدر وخوفا في شرح الاسبيحي في الجب في نظم هذا النوع وهو شفيع
من المختصات حيث قال قالوا انه اذا اجتمع الشفعا فالشفعة بينهم على عدد رؤسهم
والله اعلم ثم نقل عن الفتاوى الظهيرية وجل اشترى دارا وهو شفيعها بالجار فطلب
جار اخر فيها الشفعة فسلم المشتري كلها اليه كان نصف الدار له بالشفعة والنصف
بالمشتري انتهى ففهم انه لو لم يسلم اليه الدار كان بينهما نصفين قلت وقد ذكر
هذا النوع في الفتية رافقا فيه لبرهان الدين محمد بن شرف الائمة المكي
وقوله في البيع شرط مقدّم **وقول شفيع ليس فيه مؤخر**
الضمير في قوله ليس يعني ومقدم خبر قوله مسألة البيت من الخط قال وان اتفق
البائع والمشتري ان البيع كان مختارا للبائع وانكر الشفيع فالقول لها لانهما انكرا
ثبوت حق الشفعة لما توافقا على شي لا يوجب حق الشفعة ولان القديم بها فكأن
اعرف بعقدها فكان القول لها في كفيته وصفته كما كان القول لها في كفيته التمسك
فلو وافق المشتري الشفيع على انه لا خيار وادعى البائع الخيار ولم تمض ثلاثة فالتق
المشتري روي عن ابي حنيفة رحمه الله في النوادر ان القول قول البائع وهذا جواب
القياس المذكور في الجامع الصغير جواب الاستحسان وهذا مما خلاعه النظم فلو جعل البان
هكذا كقول شفيع من شري فيه ينكر لجميع المسلمين الاول جواب الاستحسان المذكور في
الجامع في المسئلة الثانية **وليس له تقري دارين بشفعة** **ولو غيّر جارا فالقول جدر**
الضمير للشفيع وفي البيت مسلتان من الباع **الاول** اشترى دارين بشفعة واحدهما
فليس للشفيع تقريق الصفة بان يأخذ احدهما بالشفعة دون الاخرى لكنه يأخذ
جميعا وقال زفر يأخذها بما يخصها من الثمن ويستوي المتلاصقتان والمفتقتان
في مصر ومصر **الثانية** لو كان الشفيع شفيعا لاحداهما دون الاخرى وقع البيع بشفعة
واحدة روي عن الامام ليس له اخذ الكل بل يأخذ التي تليبه وكذا روي عن محمد بن ابي
الدارين المتلاصقتين اذا كان الشفيع جارا لاولاهما انه ليس له الشفعة الا فيما يليه وكذا
قال محمد بن ابي حنيفة في الارقة المتلاصقة واحدهما يلي ارض انسان وليس بين الارقة
طريق ولا نهر وانما بينهما مسئلة انه لا شفعة له الا في الارض الذي يليه خاصة وكذا
قال في القربة والذي لك اشار بقوله ولو غيّر جارا يعني لو كان الشفيع غيّر جارا لاحدهما وقوله
اجدر فيه اشارة الى ترجيح القول بالتقريب فان التقريب في شرح المنظومة جعل
عليها الفتوى ونقله عن ابي يوسف ومحمد وقال هو قول ابي حنيفة اخر لكن يعكس عليه

الآخر في دار جاز ذلك فلهذا الان ثمة يجوز سوا كان في مصر واحدا وفي مصرين
 وهما هنا في مصر الواحد يقسم القاضى وفي مصرين لا يقسم وعلى قول ابي حنيفة رضي الله
 عنه يقسم كل دار على حدة الا ان يري القاضى صلاح في الجمع فيجمع الوقف كله في ارض واحدة
 ودار واحدة ويصير عند جمع القاضى في الحكم كان الشريكين اقتسما وذلك جاز انتهى
 التفرع مبني على جواز وقف المساع فمن لا يري به كيف يفرع عليه ان الحكم لا يحكم به فيصير
 متفقا عليه وهو محل تأمل ولا يقسم البيت **بما لا يجرى** وبما لا يجرى **ولا يجرى** **ولا يجرى**
 مسألة البيت من المسوط بنائين رجلين قد بنياه في ارض رجل ياذنه ثم اراد قسمه اليها
 وصاحب الارض غاب فلما ذلك بالتراضي وان امتنع احدهما لم يجز عليه انتهى وفي البدع
 وعلى هذا لو بني رجلان في ارض رجل ياذنه فطلب احدهما قسمه البناء وبني الآخر وصاحب
 الارض غاب لم تقسم ثم قال لو اقتسما بالتراضي جازت وكذا لو هدماه وكانت الالة بينهما
 انتهى **ومن بعد هذا فقل تقطع القصر ما يلا على الجار الاول وقد قيل يجوز**
 والضمير في بعدها للقسمة والجوار القطع ومسألة البيت من الثمة اذا وقع الشجر في يصب
 احدهما يعني نصيب احدهما القسمة والاعضاء متدلية في نصيب الاخر هل له ان يجزى
 القطع لم يذكر في القسمة شيئا وقيل بان يري ان رستم عن محمد ان له ذلك وروى ابن
 سماعة عن محمد انه ليس له ذلك وبه يفتي والى ذلك اشار في المظن بقوله لا يجرى الى الضعف
 تلك الرواية اشار بقوله جاز والله سبحانه اعلم

وطبق في دار اركان والاعضاء
 اذا كان في دار اخر
 متدلية في دار اخر

وان جملوا قدر السهام فطرقتهم على عدد الملاك لا الملك خذر
 مسألة البيت من الثمة قال الطريق تقسم على عدد الروس لا بقدر مساحة الاملاك اذ الم
 يعلم قدر الارض انما هي كالمصنف وثمره ذلك نظير على قول الامام فيما لو نصبوا في الطريق
 اشجارا وحدت فيها منفعة فانها تكون على عدد رؤسهم بخلاف بيعها وقسمتها فانها لا تباع ولا
 تقسم عند الله علم وفي شريعتهم فيها **على قدر ملكهم وليس على الملك فيه بقدر**
 مسألة هذا البيت ايضا من الثمة قال بعد المسألة السابقة وفي الشرب متى جمل قدر السهام
 تقسم على قدر الاملاك اذ الم يعلم قدر الارض نصيبا نصيبا في مقدمه القنية وسياقي في
 كتاب الشرب انتهى والله علم **ولو قيمت دار وليس لبعضهم طريق وقطع الباب فيما بعد**
ولم يذروا وقت القسمة نظير بقية تعدل كما لو ان تقسما
 مسألة البيت من الثمة ايضا اقتسما دارا وقع البعض في نصيب احدهما ولا طريق له ان املكه
 ان يفتح طريقا جازنا لقسمة فان لم يمكنه ان علم وقت القسمة جازت القسمة وهذه تؤخذ من
 مفهوم البيت قال وان لم يعلم وقت القسمة ان لا طريق له فسدت القسمة في اخر مقدمه شرح
 القسمة قال وكذا في شرح الطحاوي اذا قسمت الدارين اهلا واصاب بعضهم موضعها بغير

طريق ان ذكرنا الطريق ثم حق كل واحد في الطريق ان لم يذكر وان لم يذكر له
 فيها اصبا به ان ذكرنا الطريق ثم حق كل واحد في الطريق ان لم يذكر وان لم يذكر له
 فالقسمة باطالة والله علم **وحيط له اهل محل واحد ولا يحمل فيه قيل ليس بغير**
وشركته من شأ محل مثله ولو طلبت له في المساواة
 وحيط بحور بوراوت وصير فيه له وفي معنى على والمساواة المأثلة والمعدلة
 قدرا وحسنا وفي البيتين مسئلتان **الاول** من الذخيرة قال واذا كان الحايط بين
 رجلين وليس لواحد منهما عليه حطب فاراد احدهما ان يضع عليه حشبا له ذلك
 ولا يكون لصاحبه ان يمنعه عن ذلك ولكن يقال له ضع انت مثل ذلك ان شئت
 هكذا احكي القاضى الامام صاعدا ليسا بوري وكان يفرق بين هذا وبين ما اذا
 كان لهما عليه حطب فاراد احدهما ان يريده حشبا على حطب صاحبه او اراد ان يتخذ عليه
 سدا ويفتح كوة او بابا حيث لا يكون له ذلك الا ياذن صاحبه وكان لصاحبه ولاية
 المنع والكف وقيل ان القياس لا يكون له وضع الحطب من غير ان يريه دينا لا ياذن
 شريكه في ذلك فيسقط عليه منفعة الحايط وهذه الصورة معدومة في وضع الحطب
 وفتح الكوة والباب فيرد الى القياس انتهى **قلت** وفي البرازية قديم بما اذا كان
 الحايط يحمل ذلك وانه قد لا يدمنه فالنظم مطلق عنه تبع لما نقله عن الذخيرة
 والله اعلم **الثانية** منها ايضا قال سئل القنية ابو بكر جدار بين رجلين لهما
 عليه جمولة وجمولة احدهما اسفل من جمولة الاخر فاراد هو ان يرفع جمولته ويضع
 بار الجمولة صاحبه فله ذلك وليس لصاحبه منعه ولو كان جمولة احدهما في وسط
 الجدار وجمولة الاخر في اعلاه فاراد صاحب الاوسط ان يضع جمولته في اعلا الجدار
 فان كان الجدار من اسفله الى اعلاه بينهما ولا يدخل على صاحب الاعلى وضع فله ذلك
 انتهى وصحح بالافقور في البرازية فقال وان كان يدخله مضطرا ليس له ان يفعل ثم
 قال وذكر في التوازل في موضع اخر انه ليس له ان يرفع مطلقا لانه يضرب الحايط
 ولو اراد ان ينقل الجذوع من اعلا الحايط الى اسفله لا بأس ولو اراد ان يحولها
 من الايمن الى اليسار او بعكسه ليس له ذلك **قلت** في كتاب الجيطان للصدر الشهيد
 حسان الدين واذا كانت جذوع احدهما مرتفعة وجذوع منفصلة فاراد ان يرفعها
 بار الجذوع صاحبه فله ذلك لان المساواة في الحايط تقتضي المساواة في الانتفاع
 هذا اذا اهدم الحايط او نقصه لبنياه عند الحرف فاما اذا لم يكن ذلك فاراد
 ان يرفع الحايط لينزل فيه الحطب هل له ذلك اختلف المتأخرون في ذلك كان ابو بكر
 الخوارزمي يفتي بانه ليس له ذلك لان فيه ضررا بالحايط وكان ابو عبد الله الخرجاني يفتي

بأنه ذلك لأن الحائط في الحائط يقود ولا يدخل فيه ضرا وقال غيره ينظر أن كان ذلك
مما يضرب الحائط ويدخل فيه وهناك يمكن أن كان مما لا يضرب فيه ذلك ثم ذكر مسألة
أرادته التذول بالأعلى إلى الأسفل وقال أنه إذا لم يندم الحائط هو كما هو في العقلة
وأن الهدم وإعادة فله ذلك لأنه أقل ضررا بالحائط وفي العادة عن الحوائط فيما
إذا كان لأحدهما عليه حطب فأراد أن يسفله جاز وأراد أن يرفعه ليس له ذلك
ولو كان لكل منهما جذوع فأراد صاحب الأسفل أن يعلى بأرضه حطب صاحب فله
ذلك حيث لا ضرر وذكر في الذخيرة جواز العقلة ونقل عن أبي بكر المنع من التحويل
مطلقا إلا أن يسفل الأعلى لأن الأساس محتمل بالاحتياط والاحتياط واطلاق
الناظر الأمر بالمساواة من غير تقييد لعدم الضرر فيه نظري على تقدير ما نقله وكان
ينبغي أن يمنع على ما قلناه من إطلاق المنع ولا ينبغي أيضا أن قوله وشركته من سائر
حمل منه سائر الصور أخرى لم يتعرض لها المصنف وهي ما لو كان لأحد الشريكين
عليه حمله وليس للأخر عليه فإن سائر حمل مثله أي مثل شريكه وقد ذكرها في البراز
ناقلا عن أبي بكر بعد ذكر المسئلة التي تضمنها شرط البيت الثاني ولو لأحدهما حمله
لألاخر أراد هو أيضا أن يضع عليه مثل حمله أن كانت حمله غير محدثة له أيضا
ذلك وأن كانت حمله الأولى قديمة ليس للثاني الوضع وقال الفقيه أن كان الحائط
يحمل الوضع كان للثاني الوضع أيضا مطلقا لما ذكر أصحابنا أن جذوع أحدهما أن
كانت أكثر من جذوع الأخر له أن يتساوى مع صاحب الآخر أن كان الحائط محتمل
ذلك ولم يشترط أقدميا ولا حديثا **قلت** حكى الصدوق في هذه الصورة الخلاف
ووجه القابل بالمنع الفرق يجوز أن يكون هذا مستحقا لأحدهما من أصل الملك
وذلك حال التهمة بأن يقع الحائط في نصيب أحدهما ويكون للأخر عليه حق وضع الحطب
أما تلك المسئلة لكل واحد منها عليه حشبات ذلك على أن التصرف في البيت ثابت
لها والله أعلم وقال أبو القاسم في حائط لهما أحدهما عليه جذوع أراد الآخر أن ينصب
عليه أيضا جذوعا والجدار لا يحملها فإن كانا مقربين بأن الحائط بينهما يقال لصاحب
الجذوع أن شئت حط حطك لتستوي مع صاحبك وإن شئت حط قدر ما يتحمل ضابطة
من الحمل لأننا الذي عليه أن يباه بلاذن صاحب فهو ظالم وإن كان يباه بأذن فحاز
أثبت دار بين رجلين أحدهما ساكن فأراد الآخر أن يسكن والدار لا تستعمل فإنها
يتساوى وعن أبي بكر خلاف هذا ويقول أبي القاسم فإذا انتهى ويجعل الإطلاق التحمل
على المحمل لا على غيره لأن مثله يكون مراد عند الإطلاق فلا يرد على النظم شي سوى
عدم الإشارة إلى الاختلاف والله تعالى أعلم وفي توجيه أبي القاسم ما يرد على ما يرد

آخرهم هو ما لو أذن أحدهما لصاحبه أن يسقف على حائطه ثم يدري له وقال أزل
سقفك عني فإن ظاهرا كلامه أن له ذلك لأنه جعل وجود ذلك بأذنه عارية فلا يرجع
وقد ذكر الحسام الشهيد في كتاب الحيطان اختلاف المتأخرين وقال أن القاضي بيا
عبد الله الصمدي كان يفتي بأن له ذلك لأن الشيخ أبابكر الخوارزمي كان يفتي بأنه ليس له
ذلك ووجه الأول بأن ملك الأرض لا يزول بالأذن فلو بقي التسقيف أدى إلى إبطال
ملكه معني لوجه أن يكون مستقفا به أذله يجوز المهادنة في تسقيف الحائط ولا يمكن
قسمته ووجه الثاني بأن الوضع على ملك مشترك فمن حيث أنه ملك شريكه كان لشريكه
النقص ومن حيث أنه ملكه لا يكون له النقص فلا يكون له حق النقص لشركه والاحتياط
كما لو كانت الأرض بين شريكين فزرع أحدهما بعضها بأذن شريكه ليس له أن يتعد ويملك
لو كانت الدارين شريكين سكنها أحدهما بأذن شريكه فاجاب عن هذا القياس بالبر
بأن حق الشريك في الأرض لا يبطل بل يحصل بالقسمه فإن الشريك يقول بقاسم فعل
تخرج الزرع في نصيبه في الدار يتوصل الشريك إلى حصه بالمهادنة وظاهر كلام
توجيه ما أفتى به الصمدي أنه لا يرد الجواب عما احتج به الخوارزمي وسكت على فكل
هو المضي عند الله أعلم **وما ليس يليق أن يعلى حيطه وقيل التعليل جازم**
مسئلة البيت من الذخيرة أيضا نقل عن فتاوى الفضل إذا أراد أن يزيد في الجدار
في هو مشترك لم يكن للأخر منعه قال القاضي الإمام ركن الإسلام على السفدي
له أن يمنع لأن هذا تصرف في شيء مشترك فيحتاج إلى إذن الشريك وهكذا روي عن
رحمه الله تعالى في واقعات المناطقي وصورة ذلك حائط بين رجلين قد قامه وأراد
أحد الشريكين أن يزيد في طوله وإني لأخرفه منعه والمسئلة في التمه أيضا نحو ذلك
والتمه جمع المنع لكونه رواية محمداً بن سعد بن عبد الله بن أبي يعقوب ونقل عن
التمه ولو نقص الشريك الجدار الذي بينهما فأراد أحدهما أن يرفعه أطول مما كان
ليس للشريك أن يمنع إلا أن يكون شيئا خارجا عن الرسم **قلت** وعلله في البراز
بأن سفلى الحائط والأس مشترك والله أعلم ثم نقل عن القاضي على السفدي أن له أن
يمنعه كما مر نقله عنه ثم نقل عن محمد الصور المقدمة عن محمد وعزاهما إلى أصل الوارد
للمناطقي ودفع في كلام المصنف أن الفرق بين الإعادة والزيادة ظاهر فإن الإعادة
قد تضر بالأس وقد بينا الرسم في البرازية فقال أن كان قد زرع أودع عين لا
يعتبر أن كان أكثر يعتبر ولا ينبغي أن ينظم مطلق في جواز التعليل بها لما نقله عن الشيخ
عن فتاوى الفضل وقد علمت تقييده بما إذا لم يكن شيئا خارجا عن العادة وينبغي أن يكون
هو المعتمد فيمنع التمهله وقد استقرت له تعالى غير البيت في بيت جامع للأول

فقلت **يعلي** بما يعتاد خايط شركة ويطلق مثل المنع او هو اجدد ^{مطلوب}
 فيعتاد مبني للمجهول وهو اسان الى ما هو المعتاد فيما ظهري ولهذا قدمته وقول ^{مطلوب}
 اي لتعلي اسان الى ما في الذخيرة عن الفضلي وقول مثل اي مثل اطلاق المنع سواء
 كان معتادا او غير فيها وقول او هو اجدد اي المنع كما انه مروي عن محمد كما تقدمت
 اسان المصنف اليه وايقت فيه باواسعار انتصيف هذا الترجيح عندي لان
 الاطلاق في صورتين محمول على التفصيل فيكون جامع بين القولين لا الى الخلاف ^{علم}
وليس لهم قال الامام ثقفاسم بدر يوم لا يغدو الا السبع يدرك
 مسألة البيت من التمهيد كذا ذكر في نوادر ابن رستم قال ابو حنيفة رضي الله عنه
 في سكة غير نافذة ليس لصحابها ان يبيعوها ولو اجتمعوا على ذلك ولا يتقسموها فيها
 بينهم لان الطريق الاعظم اذا كثر فيه الناس كان لهم ان يدخلوا هذه السكة حتى يخف
 الزحام قال الناطقي في بيعه واقعته هذه الكلمة لفظ ابن رستم وقال شاذ في دو
 بين خمسة باع احدهم نصيبه من الطريق فابيع جائز وليس للمشترى ان يمر في هذه
 الطريق الا ان يشتري دارا بالبيع الذي كان له الطريق انتهى قال وذكر قبل ذلك ما
 يقويه فقال اهل السكة ارادوا ان ينصبوا على داس سكنهم دربا او يسدوا راس
 السكة ليس لهم ذلك لان هذه السكة وان كانت ملكا لاهلها لكن للقائمة فيها نوع
 حق وهو انه اذا اذحم الناس في الطريق كان لهم ان يدخلوها حتى يخف الزحام انتهى
 اقول ما ذكره وتوجه خلافا فيما نقل عن ابن رستم ليس كما توجه وانما هي مسألة لم يرد
 عن الاول لان تلك مسألة بيع جميع السكة وما ذكره عن ابن شاذ بيع واحد نصيبه
 والفرق بين الصورتين ظهور من السمسرة ان الثاني لا يقتضي اسقاط حق العامة بخلاف
 الاول فتنبه والله اعلم **وما ليس لي فتح باب به وليس للدار باب فيه وهو مختار**
 مسألة البيت من الخلاصة اذا كان لرجل دار ظهرها الى سكة غير نافذة مشتركة
 بينه وبين غيره اراد ان يفتح بابا المختارا انه ليس له ذلك انتهى قلت زاد في الزاوية
 وان جعل مسجد سورا ان كان الحدار الى الطريق اعظم جاز والافهو مسجد ضرار ثم بعد
 ذلك بتليل نقل من المنع ثم قال وفي الفتاوى سكة غير نافذة بين عشق لكل منهم دار
 غير نافذة احدهم دارا في سكة اخرى لطريق لها في هذه السكة وليست بحسب لداره
 التي في هذه غير ان خايطا في هذه السكة حث ابو نصره فتح باب في هذه السكة
 لان اهل السكة شركا فيها من اعلاها الى اسفلها بدليل السقعة فلو دفع كل الجدار
 له ذلك فخرقة اول ان يجوز ولما لم يمنع من الخرق بوضع الباب لا يمنع من الدخول لا يبدل
 في ملكه وثبت ابو القاسم ليس له ان يمر من هذه السكة الى تلك الدار وبه فتحي

ابو جعفر وبه نأخذ وذكر ذلك في المسئلة وزاد انه فتوى ابي الليث ايضا وهذا فيه التصريح
 بالمنع من المرور دون النعم وفيها في موضع اخر لو اراد ان يفتح بابا في موضع ليس له حق
 المرور قبل له ذلك وقيل لا وبه يقتضي وفي التمهيد زقاق عمرنا فذا شترى رجل من القوي
 دارا فادان يهدمها ويجعلها طريقا فاذ ليس له ذلك انتهى قد نظمت هذه الزعم
 بيت حال الكتابة فكتبت ولا هدم دار قد شراها وجعلها طريقا بقصوي نافذ ابل ونظمت
 وقد جعل هذا الفرع الرازي ناقلا عن الفتوى زقاق لا ينفذ اشترى فيه رجل دارا
 ظهرها طريقا فاذ اراد هدمها وجعلها طريقا ليس له ذلك وان اراد ان يجعلها مسجدا
 له ذلك ولما شا ان يدخله ويصلي فيه وليس لغيره ان يتخذ طريقا يمر من فيه وفي
 العمادية ذكر في الحان ينزل الناس فيه فظيروا تقدم في المسجد ونسب المنع من الهدم
 واتخاذها طريقا الى محمد بن عازبا الى العيون وذكر قبل ذلك اشترى الرجل حجرا
 في سكة غير نافذة فادان جعلها طريقا لحاجته وقصر السكة فاذ قال الفقهاء انما
 رحمه الله تعالى ترفع اهل السكة الامور الى القاضي حتى يوجه عدلين يصوران له الامر
 على كانه فان كان ضررا فاحشا كالبناء عليه وبين ذلك وان لم يكن فاحشا واستولى
 ذلك الباب بما يدفع الضرر ويقوم مقام الخايط لم يمنع من ذلك وعزاه الى الذخيرة وهذه
 الصورة اخذ من الاول لانه يجعلها طريقا خاصة لنفسه فتنبه للفرق اما لو كانت له دار
 في محلة عامة فادان يخرجها فالقياس ان له ذلك وافتي الكرخي بانه ليس له وهو
 استحسن وقال الصدوق الشهيد الفتوى اليوم على القياس واذ انقض الجيران من
 هل لم جرح على البناء في غضب فتاوى سمرقندهم ذلك وقال الصدوق الشهيد المختار انه ليس له
 ذلك والله اعلم **وقال ابي داود في الاصح ثنائى ليزي اراهم المال لا يخرج**
 مسألة البيت من الذخيرة لو ان رجلا بني على السقف الاعلى في دار امرأته بامرها ثم اراد
 ان يرفع البناء فان البناء للمرأة وليس له رفعه وان كان بني بغير امرها فله رفعه اذ لا
 يوجب ضررا في غير ما بني والاصل ان من بني في دار غيره بناءا انفق في ذلك بامر صاحب
 الدار كان البناء لصاحب الدار وللباني ان يرجع على صاحب الدار بما انفق في بعض الكنان
 في هذا الفصل اختلاف المشايخ بعضهم قال البناء لصاحب الدار وللباني ان يرجع على
 صاحب الدار بما انفق اذ ابي باذن صاحب الدار واستدلو بما روي عن محمد بن ابي
 كتاب لا جاز ان ان من اجر حاما وقال روم ما استمر فالعمارة تكون لصاحب الحمار وقال
 بعضهم البناء يكون للباني ولو بني باذن رب الدار واستدلو بما ذكره عن محمد بن ابي
 العمادية ان من استعار من اخو دارا وبني فيها باذن رب الدار فان البناء يكون للمستعار
 وهذا الخلاف فيما اذا لم يقل رب الدار للباني ابن فيها على ان اعطيك ما تنفق اما اذا

قال له ذلك فالبنا لصاحب الدار والبناء في ان يرجع عليه بما اتفق قد اشار الضيف الى
 الخلاف بقوله فالاصح بناء الذي الدار مع بيان الاصح واستظهر الرجوع على المالك
 بمسألة ما لو قال انقض عني لفلان دينه ولم يقبل وارجع به علي فكذا هذا لا يخلج
 الي ان يقول علي ان اعطيتك ما تنفق فاك وهذا خلاف ما جري عليه اصطلاح زماننا
 فمن استأجر ارضا للبناء واذا ركب الارض له في البناء يكون المستأجر فان العقد
 وقع مقصودا للبناء بدل فيكون البناء في اتفاقا انتهى والله سبحانه اعلم
ولو منع الرقما لشريك فحاز **يواجر في الحمار ثم يعمد**
وان شاء من دأ شأ فامر منها **ويقل لمن لم يأت بالرقم ثانيا**
 الرما الاصلاح يقال رمت الحائط ورمته بالتسديد اذا اصلحت ومسلة
 من قاضي خان حمارين وجلين غاب قدرة او حوضه او شي منه واحتاج الى الرمة فاراد
 احدهما الرمة واستنعى الآخر اخلفوا فيه فحاز بعضهم يواجرهما القاضيهما ويربهما
 بالاجرة او ياذن لاحدهما في الاجارة والرمة من الاجر قبل هذا قول ابي يوسف
 ومحمد كما الله تعالى لان عندهما يجوز الحجز على الحر والفتوي على قولها ونسب الحمار للشيد
 هذا القول الى الامام ابي بكر الخوارزمي وقال بعضهم القاضيه ياذن لغيره الا بالانفاق
 ثم يمنع صاحبه عن الانتفاع به حتى يودي حصته والفتوي على هذا القول انتهى **قلت**
 وكذا اصح بان الفتوي عليه الحمار للشيد وفي البرازية الحمار او الطاحونة التي
 بين شريكين اهدم وصار صرحا لا يجبر على العمار وان كان الشريك معسرا يقال للشريك
 انفق حتى يكون دينه على الآخر وهذا خلاف ما في النظم وقاضي خان ثم نقل عن محمد
 في حمارين اثنين مقدم حائطه وابي شريكه الرمة لا يجبر ويقال للشريك الاخر ان شئت
 فانفق في الرمة ثم اجره وحذا النفقة من الاجرة ثم يتساويان وفي الاول لا يستمر له ولا
 يجبر كل منهما على عمارته اذا خرب انتهى وفي جيطان الحسام للشيد اذا استمر له ولا
 وانهدم ففي الصورة الاولى اذا اطلب احدهما العمار لا يجبر الآخر على ذلك لكن ياذن
 القاضيه للطلب في العمار ثم يمنع شريكه من ادارته والانتفاع به حتى يودي اليه
 حصته وفي الثانية لا يجبر المنتفع كالاول ومن اصحابنا من قال يجبر في المسلمين
 على قاس ما قاله ابو بكر الخوارزمي في الحمار وفي النظم يظهر من جهة انه اصطلاح على ان
 ما يبيع فيه بقبيل او يوحى يكون مرجوحا وفيما نقله عن قاضي خان التصريح بان الفتوي
 على القول الاخر في النظم المعبر فيه بقبيل الدال كل منهما على الضعيف مع خلوع عن ذكر
 منعه صاحبه عن الانتفاع به حتى يودي حصته ومفهوم التقيد بالرم انه لو اهدم
 جميعه حتى صار صرحا لا يجري ياذن من الخلاف كما صرح به في البرازية واما التقيد بالحمار

فليس له

فليس له خصوصية بل الحكم في انه كان والد ولا ب وفي كل ما لا يمكن قسمته لعدم
 حصول المنفعة المقصودة به كالقسيمة كذلك كالحايط ونحوه البقية مما يشمل الجميع
 ومسألة الدواب اذا خرب انما يجبر عليه اذا خرب مع بقا عينه لتعذر القيمة
 ثمة اما اذا خربت ساحته فلا يتا في ذلك لان الصحيح انها تقسم كالحمار اذا خربت قيمته
 له وقد استخرجت الله تعالى ونظمت المسئلة على الوجه السامل مع تحصيل الاقوال والفتوي
 المختار للفتوي **قلت** ومنوع قسم عند منع مشاركة من الرقماضي موجه فيعمده
 • وياذن في هذا المن شأ منهما وقوله اذا اذ على الحر تجبره
 • وينفق في المختار وارض باذنه • وينفق نفعا من ابي قبل تجبره
 والمراد بالراضي الراضي بالعمار والرم يظهر ذلك من مقالته بالابي وصير اذنه للفتا
 وقيل يجبر ابي قبل تجبر للبا في ما يخصه فيا صرفة وهو المختار والله سبحانه اعلم
ود والعلو لم يترك لصاحب سفله **بناه خلاصه منه**
 عدي اللزوم في النظم الى معقولين بالهجرة في بناء وهو الاول وباللام في الثاني
 وهو لصاحب ويقال هذا البناء اذا اهدمه ومسلة البيت من الذخيرة قال الله
 اذا اهدم صاحب السفلى سفله او هدم صاحب العلو علوه اخذ صاحب السفلى ببناء
 السفلى لانه فوت عليه ما استحق فيكون مضمونا كما لو فوت عليه ملكا الرابع
 اذا اهدم من غير ان يهدمه صاحبه ففي هذا الفصل لا يجبر صاحب السفلى على بناء
 السفلى لانه اذا اجمع امانا ان تجبره لحقه او لحق صاحبه ولا وجه لان يجبر لحقه
 لانه مالك السفلى والمالك لا يجبر على بناء ملكه اذا اهدم كما اذا لم يكن لاحد
 على هذا السفلى علوه ولا وجه لان يجبر لصاحبه لان حق مالك العلو في القمار
 من غير تعد وجد من صاحب السفلى فلا يجبر ان يعيد لحقه كما لو كان الحق ملكا له واذا
 لم يجبر بعد ذلك فيقال لصاحب العلو ليس لك الا الوصول الي حقك في العلو طريق
 سوى ان تبني السفلى بنفسك فان شئت فابنا السفلى من مالك فاذا ابني السفلى واراد
 صاحب السفلى ان يسكن فيه كان لصاحب العلوان يمنع من ذلك حتى يودي قيمة البناء
 الي صاحب العلو ثم اذا ادي اليه قيمة بناءه يملك البناء عليه وكان له الانتفاع
 بأرضه وانما جاز له ذلك اي تملك البناء على صاحبه بغير رضاه لانه لا سبيل الي
 نقض هذا البناء لان البا في غير متعد في البناء فبعد هذا اما ان يملك صاحب البناء
 الارض وصاحب الارض لينا اذا تملك البناء اهون لان البناء تابع للارض اصل وهذا
 يملك البناء بالقيمة فقد اوجب على صاحب السفلى قيمة البناء وانما جوارب ظاهر الرواية
 وذكر المختار في المسئلة في نفقاته واوجب على صاحب السفلى ما انفق صاحب العلو

في بناء صاحب السفلى انتهى فنقول الناظر خلا من هذه يعني هذا السفلى منه يصدر
قيمتين البيت مسلة ما لو اهدم من نفسه وانه لا يلزم بالعمارة ومسلة ما لو هدم
صاحب السفلى فانه يلزم ما بنا كما مر وفاته التفصيل المذكور في الاول وهو ان
قضية كمال الكتابة في بيت قتلته وذو العلو بينهما وبين مال الكاهن في قيمة او متفقا في
فالصير في يمينه للسفلى وقولي لكن قيمة او متفقا في يمينه في البناء يخصص
السفلى لصاحب العلو وحيد له الاستغناء بسفله كما مر وجهه واشهر بقولي
او متفقا الى ما نقله عن نفقات الحضانة فان القيمة والمنفق لا يتفقا فقد
تكون القيمة مفر وغادون ما انفق عليه فيكون في المسلة قولان تضمن بقي
الاشارة اليه فقامله **قلت** وفي البرازية في مسلة الجدار المشترك اذا هدم
واي الاخر البناء ان كان من الحايطة يمكن ان يبنى عليه حايطة في نصيبه بعد القسمة
لا يحجب الشريك وان كان لا يمكن بحجر وعليه الفتوى ومعنى الجيران ان كان رأس الحايطة
لا يتقبل القسمة ولم يوافق الشريك في العمارة ان يتفق هو في العمارة ويرجع على
الشريك بنصف ما انفق فانه يباقي الكيفية الجبرم قال وفي فتاوى الفاضل
لو هدم ما بحجر ولو اهدم ما بحجر ولكن يمنع من الاستغناء ما لم يستوف نصف ما انفق
ان فعل حكم الحاكم وان فعل بلا حكم يرجع بنصف قيمة البناء فلهذا التفصيل
يجري في مسلة السفلى والعلو ويعتبر اذن الحاكم وعدمه في ايجاب القيمة او
المنفق امر لا وهل يكون اذن صاحب الشريك والسفلى في الجدار كاذن الحاكم امر
لا موضع فظهر وتامل يعني ان يحاط فيه عند الفتوى ثم رايته فيها فذكر مسلة الجدار
في موضع اخر اذا كان عليه حمولة ان البناء في الوضع عن وضع الحمولة حتى ياخذ نصف
ما انفق ولا يكون متطوعا وعزاه لابن سلمة ونسب الى الامام التفصيل السابق
في احتمال الاس حايطين ان احتمال يكون متطوعا ولا يرجع بنصف ما انفق ان اراد وضع
الجدوع وعن ابن سماعه يرجع في الحالين لان له حق وضع الجدوع في الحالين ثم نقل عن
ابي بكر التفصيل في الاحتمال وانه ان احتمل لا يمنع من الوضع قال الفقيه هذا لو
كانا لينا باذن الحاكم ولو بلا امر لا يرجع كالعلو والسفلى اهدما بنا صاحب العلو بلا
امره وقال الهندواني ان بناه بلا اذن صاحبه له المنع حتى يعطيه نصف قيمة مبنيا
وان بلا اذنه لا يمنع ولكن يرجع عليه بنصف القيمة التي ذهبت في البناء قال وهذا
الجواب اذا كان لا يحتمل القسمة بعد الهدم اي فيما لا يصيب كل واحد فيها لا يحتمل بناء
الجدوع وان كان محتملا ان يبنى باذنه فالجواب كالاول والا له منعه من البناء حتى يصطالحا
على بني انتهى هذا الكلام فيما يشعر بما عتبار الاذن من صاحبه وان اذن القاضي وفيه ايضا

ما يشترط بالقاس

ما يشترط بالقاس على مسلة العلو والسفلى وانه لو كان بلا امر لا يرجع والموضع
يحتاج الى تحرير يسر الله ذلك بمنه وكرمه ثم ظفرت بالتصريح بما نحن في كتاب الحيط
للحسام الشهيد فانه ذكر عن القاضي الاسيحي ان يرجع بقيمة السفلى مبنيا الا
بما انفق بماله وذكر في فتاوى الفاضل في الحايطة المشتركة في العلو والسفلى يرجع
بخصته بما انفق واستحسن بعض المتأخرين من مشايخنا رحمهم الله تعالى وقالوا ان
يبنى بما مر القاضي يرجع بما انفق وان يبنى بغير ما مر القاضي يرجع بقيمة البناء وتضمني ذكر
القاضي ابو عبد الله الدامغاني في شرح هذا الكتاب انه ان يبنى بغير ما مر القاضي يرجع
بقيمة البناء لا خلاف وان يبنى بما مر القاضي ففيه دوايان في اصح الروايتين يرجع
بما انفق وفي رواية يرجع بقيمة المبنى وجه تلك الرواية ان القاضي لما اذن له
قام مقامه فصار كالتيك بالانفاق وجه هذه الرواية ان القاضي لا يملك الجبر
على الخاب الخ العاقل ليقوم اذنه مقام اذنه وانما ينتقل الحايطة اليه في الحال
التي يريد ان ينفع به فينظر الى قيمته في تلك الحالة والصحيح ما ذكر من المختار للفتوى
ثم في الموضع الذي يرجع فيه تعتبر قيمته وقت البناء وقت الرجوع فعلى ما اشار اليه القائل
ابو عبد الله وقت الرجوع والصحيح انه وقت البناء وهذا بناء على ان المبنى مبني على ملكه
او على ملك الباقي ثم ينتقل اليه اذا اراد الاستغناء ونقل قبل ذلك عن الدامغاني في
مسلة الحيط ان القاضي لا يحجب الشريك على ادا حصته اذا اراد الاستغناء به قال
والصحيح انه يرجع فكان المراد من المذكور في الكتاب حكيم احدهما انه يرجع عليه والثاني
انه يمنع عن وضع الحمولة حتى يودي ما يرجع فيه كان الثاني ان يرجع عليه وقد استقر الله تعالى
والحق بيننا اخر مستل على الصحيح من التفصيل في وقوع البناء اذنه وبدونه فقلت
، وخذ متفقا بالاذن منه الحاكم، وخذ قيمة ان لا وهذا المحذور
وطريق وسقف والتواري جدوعه هداية من السفلى لكل شخص
المرادي بالمملتين كالطرس من ما يوضع فوق السقف اما من قصب او من العريش
قبل التواري وفي المغرب انها قضبان ملوينة بطاقات من الكرم يرسل عليها قضبان
الكرم وقال ابن السكيت هو الحردى ولا نقل صدي قال المصنف وفي حطبي من بعض
الشايع انه ما يسمى في بلادنا بالمكعب قلت وفي القاموس الهدية الحردية وقال
والحردية والحردية بعضها حادة الحظيرة تشد على حايطة القصب ثم قال والجود لعظم
البيت فيه حردى القصب ومسلة البيت من الخيز قال السفلى اذا كان لرجل وعلوه
لاخر فان سقفا السفلى وجدوعه وهداية وبوارية وطينه لصاحب السفلى غير ان صاحب
العلو سكناه في ذلك والى ذلك اشار بقوله رب السفلى لكل حصري نحوها في ملكه وحصها

والله اعلم ومن لم يضر الجار فهدم داره **ويشعب فيها ما يشاء ويحجر**
 مسلة البيت من الخلاصة وهي في غيرها ايضا اراد ان يتخذ ان يستأنا ليس بجاره
 يمنع عن ذلك اذا كانت الارض صلبة لا يتبادي ضررا لما الى جاره وان كانت رخوة
 ويتبادي ضررا الى جاره له ان يمنع وعلى هذا اذا جعل دكانه طاحونة او جعلها للقضارة
 وعلى هذا اذا اراد ان يبني داره حماما او اصطبلا انتهى **قلت** في هذه المسائل اختلف
 فقده ذكر ابو سفيان الرازي في كتاب الاستحسان الدار اذا كانت مجاورة له وفاز ارضا
 ان يبني فيها تنورا للبخير الدائم كما يكون في الدكاكين او رجلي الطين او مدقات للقصارين لم
 يحجز لان ذلك يضر بخيراته ضررا فاحشا لا يمكن التحرز عنه فان تنور الجار ياتي منه
 الدخان الكثير السد يدور رجلي الطين ومدقات القصارين يوجب ضعفا لبنا وان اراد ان
 يجعل في داره حماما جاز لان ذلك لا يضر الجار بالذوق والتحرز عنه ممكن بان يبني بين
 نفسه وبين جاره حائط سون وان اراد ان يعمل في داره تنورا صغيرا على ما حرق به
 العادة جاز قال المسامر الشهيد وكان ابو عبد الله الصيرفي رحمه الله تعالى يعني بان
 من اراد ان يبني في ملكه تنورا للبخير في وسط البزازين لم يكن له ذلك وفي بعض
 الروايات يعني بان له ذلك والحكمة في هذه المسائل ان القياس ان له ذلك كله لانه تصرف
 في ملكه لكن ترك القياس واخذ بالاستحسان لاجل المصلحة واختلف اصحابنا رحمهم الله
 في ذلك فمنهم من فصل ومنهم من لم يفصل على حسب الحال قال رضي الله عنه وكان الشيخ
 الامام الاجل برهان الائمة يعني بانه ان كان ضررا بينا يمنع وبه يعني نقلت هذه من
 كتاب الحيطان للمسامر الشهيد رحمه الله تعالى والظاهر ان برهان الائمة هو والد فقد
 نقل ذلك عنه البرازي وان والده كان يعني به وعليه الفتوى وهذا جواب المشايخ
 وجواب الرواية عدم المنع ثم قال اصحابه ساحة في القصة فازاد ان يبني عليها ويرفع لبنا
 ومنعه الاخر فقال يسد على الريح والشمس له الرفع كما ساء له ان يتخذ حماما او تنورا
 وان كان عابذا يجرى جاره فهو احسن فقد جاز في الحديث من اذى جاره ورثه الله داره وجرحه
 فوجد له ذلك وقال نصير الصغار له المنع ولو وقع صاحب لبنا في علو بنايه بابا او
 كوة لا تبلي صاحب الساحة ليس له منعه بل له ان يبني ويسترحمته ولو اتخذ في ملكه
 بيتا او بالوعة فنزل الى حائط جاره وطلب منه تحويله لم يحجر عليه ولم يضر الحائط
 اذا الهدم من التزوال الامام طهرا لم يكن يفتي بجواب الرواية ونقل فيها في موضع اخر
 عن النوازل اتخذ في غير المأفلة حظيرة غنم ويتأذى الجيران من نيران السقيف ولا يمانع
 من الرعاة ليس لهم المنع في الحكم وعن الثاني اتخذ ان حماما وتأذى الجيران من دخانه
 وهذا الدخان اكثر من دخانهم يمنع وهذا على خلاف اصل الامام وفي النوازل اراد

ان يتخذ

ان يتخذ في داره حراسا ودورا انه يوهن جدرا الجيران يمنع وان تصرف في ملكه لكن تعدي
 الى جاره وهذا على خلاف اصل الامام لان عنده لا يمنع من التصرف في ملكه وان اضرب
 قال ابو القاسم يمنع وبه اخذ مشايخ بلخ وخراسان قال في الفتاوى وعن استاذنا
 انه يعني بقول الامام ثم نقل عن النسي ان قال في شرح الواقي في الحام انه ان كان الضار
 فاحشا الصريح انه يمنع والامام والحاصل ان الذي عليه غالب المشايخ المتأخرين الاستحسان
 في اجناس من اجناس هذه المسائل وجواب الرواية القياس كما مر وبني به طائفة من
 العمادية ان جوابا بي القاسم الصغار المنع وانه اختيار كثير من مشايخ بخاري وبلخ اذا
 كان الضرر دينا وظاهر الرواية خلافة وفي حفظي ان المنقول عن ائمتنا الحنفية في حنفية
 وابن يوسف ومحمد وزفر والحسن بن زياد انه لا يمنع من التصرف في ملكه وان اضرب جاره
 وهو الذي لميل اليه واعتمدوا في بيته بغيره الذي شيخ الاسلام رحمه الله تعالى
ولو زرع الارض ان اراد ان يزرع فليس تجار مشعة ويضرب
 الارض كقفل وقد تضمن رواية وتشدد الراي كذلك وبعضهم يفتي بمنع الارض
 يحذفها والمسئلة من الجحش والمزيد لوزع الرجل دار بين الدور ارضا فليس الجار
 منعه من ذلك وان تضره واليه اشار بقوله كويضد وفي القنية لو تضر الجار بالضرر
 ضررا بينا ليس له المنع انتهى واستشكله المصنف بما مر من التقييد بعدم الضرر
قلت في المزانية عن النوازل اراد ان يزرع ارضا في ارضه ويتعدي ضررا قطعيا
 الى جاره قال ابو بكر ان علم انه ليس في ارضه مستقرا لما يمنع عن زرع لا يحتمل
 الذي يسبق به وان كان الا ان في ارضه مجرى يخرج منه الماء ويتعدي لذلك الى ارض
 جاره لا يمنع من الزراعة ولا اشكال في الحقيقة لانه مبني على امكان دفع الضرر
 وعدمه على ما بيناه في شرح البيت الذي قبله ثم مبني المصنف في الفرق بين ما منع
 زرع الارز قصيرة والشجر طويلة ويقع في القصيرة ما لا يقع في الطويلة وهذا
 ليس بشي لان الضرر الحاصل بالشجر وانطالت مدته دون بعض الحاصل بالارز وان قصر
 مدته لكثرة الماء في ذلك وقلة في الشجر وهذا ظاهر وبان الاول يعيد بالهدم والنصب
 وهذه ليس فيها الهدم بل الدار تاتي على حالها وهذا ايضا ليس بشي لان الهدم ليس قيدا
 في عبارة الخلاصة ومفادها اكله عدم تأمله لكلام المشايخ وتعليلهم وقد مر من
 القول ما يوضح الوجه فيه والله الموفق بمسئله **فصل في كتاب**
المزراعة والمساقاة والمزراعة شرعا المعاملة على الارض ببعض ما يخرج منها
 والمساقاة المعاقدة على دفع الاجار الى من يعمل فيها على ان الثمرة بينهما ووجه مساقاتها
 بالقسمه ان الخارج فيها مما تقع فيه القصة فذكر اعقبها وقد مر المزراعة وان كان القاسم

مطلقا
 الفتوى على عدم
 منع التصرف
 في ملكه وان اضرب جاره

بالمساقاة الكثر ورتت فيها الاحاديث الصحيحة لكثرة وقوع المزارعة وشدة احتياج
 العباد اليها في سائر البلاد وكثرة تفريع مساقاتها بالنسبة الى المساقاة والله اعلم
لها عمل ارض وبذر وابقع واوجعها في سنة تتصور
فاربعة صحاح الارض وبقعها او البذر بقعها او يقيم الموقت
الى دين او هذا والارض بغيره وفي الثاني البقرة
ويعقوب في هذا الاخير بقراءة وتماثرا اصل الجواز بقدر
 الضيق في لها واوجعها المزارعة وابقع جمع قلة للبقع واصل الايات ان المزارعة
 لها اربعة اركان العمل والارض والبذر والابقع قال ويتصور فيها ستة اوجه والحق
 انها سبعة وهذا مما اشتمل عليه البيت الاول ثم هذه الاربعة الستة التي ذكرها
 يجوز منها اربعة على قول من يقول بجوازها وهما الصاحبان بالاتفاق في ثلاثة واحدا
 في الرابع واثنان غير جائزين الاول من الاربع ان تكون الارض لواحد والباقي لآخر فانه
 يجوز استيجار الارض لاجد بعض معلوم من الخارج فيجوز كما لو استاجرها بدينار معلوم
 وهذا هو الذي اشار اليه بقوله اذ الارض وحدها **الثاني** ان تكون الارض والبذر لاجد
 والباقي لآخر فانه يجوز لان البقرة العمل فكان كما لو استاجر خياط بابن الخيط وهو
 المشار اليه بقوله او البذر معها **الثالث** ان تكون الارض والبذر والابقع لواحد
 والعمل وحده من اخر يجوز ايضا لانه استاجر للعمل باله المستاجر فكان كما لو
 استاجر خياط ليخيط بابرته واليه الاشارة بقوله او يقيم الموقت وهو البقر في
 دين وهو الارض والابقع **الرابع** ان تكون الارض والابقع لواحد والبذر والعمل
 لآخر والى ذلك الاشارة ببقية البيت الثالث وهذه باطله في ظاهر الرواية وعن
 ابي يوسف انها تجوز لانه لو شرط البذر والابقع عليه جاز فكذا اذا شرط البقر وحده
 وفي فتاوى الامام البرازي الفتوي على ظاهر الرواية لعدم التجانس بين بقر البقر والار
 فلا يكون معا فصار كما لو كانت البقرة من احدهما فقط واستيجار البقر على بعض الخارج
 فاسد والى ذلك اشار بقوله ويعقوب في هذا الاخير بقراءة واما الوجهان التي لا
 تصح المزارعة فيها فالاول ان يكون البذر لاجد والارض والابقع والعمل لآخر فانه
 لا يجوز لانه تتم شركة بين البذر والعمل ولهم رودة الشرع الثاني ان يجمع بين البذر
 والابقع وانه لا يجوز ايضا لانه لا يجوز عند الانفراد فكذا عند الاجتماع والخارج
 في الوجهين لصاحبه البذر وفي رواية لصاحبه الارض ويصير مستوفيا للبذر فاصل
 له بانقضاءه بارضه فكأن المصنف وثم صوة سابقة وهي ان يكون البقر وحده في جاز
 ولا رواية فيها والقياس فسادها قلت فتذكر الصور السابقة في البرازية ونقص على

الفساد في الثلاثة وفي شرح الجامع الصغير لقاضي خان انه روي عن ابي يوسف
 جواز المزارعة في الوجه الاول من الوجهين الذي تقدم انه لا يجوز فيها المزارعة
 وعمله بمكان التعامل وبيان استيجار العامل والارض ببعض الخارج وكل منهما
 جائز عند الانفراد فكذا عند الاجتماع ثم وجهه هو الرواية ما قدمناه وقوله
 وتماثرا اصل الجواز بقدر يشير الى ان الامام ابا حنيفة رضي الله عنه كره المزارعة
 وقال لها لا تصح وهو قول علمه ومجاهد والبخاري واما قال بها الصاحبان وهو
 عليه الفتوي وهو قول عامة العمل وقد اطلق المصنف في الاستدلال على صحة جوازها
 هذا المختص موضع ذلك ولا النظم وذكر شرط الثمانية وهي كون الارض صالحة
 للمزارعة وكون المزارع ورب الارض من اهل العقد وبيان المدف والمرد بها السنة
 والمستان وما اشبه ذلك لان اليسيع التي لا يمكن فيها من المزارعة تفسد المدف
 التي لا يبيش احدهما اليها غالبا لا يجوز ايضا وفي البرازية والمعاملة بجوز بلايين
 المدف في الاستحسان ويقع على اول زرع يخرج زرعا واحدا وبه اخذ الفقيه وعليه
 الفتوي واما شرط محرمية المدف في الكوفة ونحوها لان وقتها متفاوت عندهم
 وابتهادها وانها بها يحمل عندهم ووقت المساقاة معلوم في بلادنا وقت المزارعة
 معلوم وبيان من عليه البذر وبيان نصيب من لا بذر من قبله وفي البرازية وعن مساج
 بل ان كان عرفا ظاهرا في تلك النواحي ان البذر على من لا يكون لا يشترط البيان
 وفي شرح الجامع الصغير لقاضي خان ان ابا بكر البجلي حكم فيه العرف في ذلك المكان فان
 كان العرف مشتركاً فسد والتخلف بين الارض والقامل وبيان الحصة على وجهه لا
 يقطع الشركة لانه شركة في الخارج بعد حصوله فان ذكر حصة من لا بذر له جاز
 قياسا واستحسانا وان ذكر حصة من البذر منه جاز استحسانا وبيان جواز البذر
 والله اعلم **واربعة لو قام كل واحد فاصح هذا الفساد معتذر**
 مسألة البيت من البدائع اشترك جماعة من اقدم الارض ومن الاخر البذر ومن
 البقر ومن الرابع العمل لا يجوز لما روي ان اربعة اشتركوا على عهد رسول الله صلى الله
 عليه وسلم على هذا الوجه فابطل عليهم مزارعتهم وقد ذكره في شرح الجامع الصغير
 لقاضي خان وقال ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يجوز وانه جازانه اعلم
وتفسد بها شرط البذر في كرايتها وياخذ بين الارض قبل البذر
اذا سكتا عنه وقيل لا يفسد ويعقوب عنه بالفساد ويعقوب
وقيل لا يفسد الارض ان كان ذكرا مؤثقة والعرف اولى واحذر
 صير يفسد المزارعة وكراها للارض يقال كرب الارض كرايا بكسر الكاف قبلها

والشأنا لكسر القصر لا مواعيد موثقة والبذر اسم فاعل من بذرت الأرض في
مبالغة إذا القيت في الأرض للزراعة وفي الأبيات مسكتان **الاولى** من فاضي خا
تلك وإن شرط في المزارعة القنية على المزارع فثبت المزارعة وتكلم الناس
تفسير القنية تلك بعضهم أن يكون الأرض موثقة ثم يزرع وإنما تفسد لأن منفعتها
تبقى بعد انتهاء العقد قال كسب لا يمتد السحني في زماننا شرط القنية لا يفسد
العقد لأن منفعتها لا تبقى بعد مضي السنة وفي الدنيا التي تبقى منفعتها بعد السنة
أنما يفسد العقد إذا كانت المزارعة بينهما سنة واحدة وقيل معنى القنية أن يكون
بعد الفراغ ويردها على صاحبها مكروبة انتهى ذلك المصنف والثاني عنه غافلون فإن
كثيرا ما يدفون الأرض مزارعة وتكون مكروبة عند الدفع فيشترط الكوب عند
الفراغ وذلك مفسد **قلت** ونقل في البرازية عن الجامع الصغير شرط القنية
والكوب على المستأجر مفسد قبل شرط القنية أنما يفسد إذا كان الربيع يخرج منها
بالكوب من أما إذا لم يخرج الأمرين فلا وهذا في شرط البيت الأول لكنه خال عن
التفصيل الذي تقدم **الثانية** من فاضي خان وفيها أقوال إذا شرط أن يكون الحق
وسكنا عن البن جازو يكون بينهما والبن لصاحب البذر وهذا المشار إليه بغير البيت
الأول إلى قوله إذا سكنا عنه من الثاني وفيها عن مشايخ بلخ يكون الحب والبن بينهما
لكن الفرق واليه أشار بقوله وقيل لجهه يعني بينهما ونقل في البدائع أن عند أبي يوسف
يفسد وعند محمد حجه الله لا يفسد ويكون لصاحب البذر منها واليه أشار بقوله ويقوب
عنه بالفساد يعبر وعبار البدائع ومنها شرط البن لمن يكون البذر من جهته وحلته
أن هذا لا يخلو من ثلاثة أوجه أما أن يكون البن بينهما أو سكنا عنه أو شرط أن يكون
لأحدهما دون الآخر فإن شرط أن يكون بينهما فلا شك أنه يجوز لأنه شرط يقرب معنى العقد
لأن الشركة في الخارج من معنى العقد وأن سكنا عنه يفسد عند أبي يوسف وعند محمد لا
يفسد ويكون لصاحب البذر منها وإن شرط لصاحب البذر جازو يكون له لأن صاحب
البذر يستحقه من غير شرط لكونه مالكه فالشرط لا يبرده إلا تأكيد أن شرطه لمن لا
بذر من قبله بمنزلة كون الحب له وهذا مفسد كذا انتهى **قلت** وفي البرازية أن
الرواية الجواز ويكون البن لصاحب البذر في صورة النظم قال وعن الثاني رحمه الله واليه
رجع محمد أن المزارعة لا تجوز في شرح الجامع الصغير لقائل خان نحو وأنا الطحاوي ذكر
رجوع محمد أن النظم خال عن بيان رجوع محمد إلى قول أبي يوسف وتعيين بقيل الاستعانة
له لأن هذا العقد أو الأقال والله أعلم وفي القنية بعد ثم يتم الإيمه البخاري المزارع
بالربيع لا يستحق من البن شيئا واليه أشار بقوله وقيل لأرب الأرض أن كان زرعها مربعة

قال المزارع

في المزارع بالتلك يستحق النصف لكان التعاد فظاهر الرواية أقول ربما
يعلم من كلام القنية مخالفة ما سبق وليس كذلك إلا أن كلام القنية فيما إذا كان
العمل خاصة من المزارع والبذر والبذر لصاحب الأرض والوجه فيه القياس على العمل
فإنها شركة في الفرع وهو المزدون الأصل وهو الغراس وعلى هذا فالكليات مستقلة على
ثلاث مسائل **أما علم وأن تنقضي ما في القنية المزارع كرايا وأجر والدانة أو**
الصغير في ينقضي المزارعة أي مدتها وما نأفية والراديا لقضا ما بقا بل الدانة
قال المصنف قد تقدم أن ذكر المدة في المزارعة لا بد منه فلو انقضت المدة والمزارع
في الأرض كرايا هل يعطى أجره ويقوم له والجواب أنه ليس له ذلك في القضاء وفي البرازية
ينبغي أن يعطى أجره مثل عمله وبه يعني قال في الفصل الثاني من مزارعة القنية
ما نصه المزارعة لا زمة من جانب من لا بذر من قبله ومن جانب من عليه البذر غير
لا زمة قبل القاء البذر في الأرض وبعد ذلك نصير لا زمة حتى أن من كان البذر من
قبله يملك الفسخ قبل القاء البذر وبعد زرع البذر عذر ومن لم يكن البذر من قبله يملك
الفسخ لا بعذر وإن لم يكن البذر من رب الأرض فالعذر من جهته أن يكون عليه دين لم
وقاله الأمن من الأرض ويشترط لصحة الفسخ القضاء والرضا على رواية الزيادة
وعلى رواية المزارعة لا يشترط شيء من ذلك فإن طلب من القاضي أن ينقض المزارعة
فالقاضي لا يجيبه إلى ذلك ولكن ينبغي لصاحب الأرض أن يبيع الأرض ثم يثبت الدين
عند القاضي فيمنع القاضي البيع وتنقض المزارعة حكما فصرح على هذا في كتاب المزارع
فقال إذا الحق لصاحب الأرض الدين فإن كان المزارع لم يزرع كان لأرب الأرض أن يأخذ
منه ويبيعه بالدين وهذا على رواية كتاب المزارعة لا على رواية الزيادة أن وإن كان
زرع ونبت ليس له ذلك ثم إذا لم يزرعها المزارع حتى كان لأرب الأرض أن يأخذها
منه ويبيعه على رواية المزارعة فإن كان المزارع قد كسب الأرض وسوي المسناه ليس له
أن يرجع على رب الأرض بما انفق في الكرايا وأصلاح المسناه هكذا ذكر شيخ الإسلام
في كتاب المزارعة وقد ذكر شمس الأئمة السحني في شرحه قال مشايخنا هذا الجواب في
الحكم أما فيما بينه وبين ربه ينبغي أن يعطى القائل أجره مثل عمله ويطلب رضاه انتهى
قال وسبب نظم المسئلة كون الفتوى فيها على الديانة قال صاحب الهداية إنما ذكر
جواب القضاء ولم يذكر جواب الديانة ولا يخفى أن ما قاله لم يذكر فيه مسئلة القضاء
المدة وذلك هو المظن مردون مسئلة العذر وقد نص عليها في البرازية فقال بعد أن
ذكر ما تقدم به وأجر عبان قال في كتاب المزارعة إذا الحق ونهادين فإن المزارعة
لم يزرعها يأخذها منه ويبيعه بدينه على تلك الرواية وإن كان زرع ونبت ليس

له ذلك وان كان زرع ولم يثبت اختلافه فان كان المزارع كرها واصح مسانها
لا يرجع علي رها بما انفق ذلك هذا على ان مد المزارعة اذا انفقت واختار
رب الارض الاخراج من يد المزارع لا يملك ان يرجع علي رها بما انفق في الكراء
واصلاح المسناة في الحكم وفي الدياته برصيه باجر المثل ولا يصح فيه ذلك لانها
على الفتوى على الدياته ولو قال **بذر الارض في مزارع** **له القول بعد الحصد** **والمصنف**
الحصد مصدر وحصد مسلة البيت من الحاصي وقاضي خان قال رجل زرع ارض غيره
فلما حصد الزرع قال صاحب الارض كنت اجيري زرعها بذي ري وقال المزارع كنت اكارى
وزرعت بذي ري فالقول قول ذي الدياته والطر سوسي بحث انه لا فايده في القيد
بكونه بعد الحصاد بل الحكم كذلك لو وقعت المزارعة بعد الزرع وقيد نظمه بعد الزرع
وتأزعه المصنف زاعما ان لا فايده الا هذا القيد لان المقصود التزم ولا يتحقق الا
بعد الحصاد ولا احتمال عدم النبات **قلت** يرد على ما ذكره المنع لحصول القايده
في صور منها لو حرق ربا الارض وقاله الامن منها وقد ثبت لبذر رها فباعها قايلا
لمزارع كنت اجيري زرعها بذي ري وقال المزارع كنت اكارى وزرعت بذي ري
فيكون القول قول المزارع ويمتنع البيع فيكون ذلك القيد المذكور لكونه الاغلب
مثل ذلك وقد ذكر المسئلة في السراجيه بدون القيد المذكور وعزاها الى الفتاوى
والله اعلم ثم قيل ولو قيل فيها بالتفصيل لكان له وجه بان ينظر في المزارع ان كان من
عادة المزارع ان يعمل الاراضى مزارعة فالقول قوله وان كان من عادته انه يسلم
نفسه اجيرا فيكون القول لصاحب الارض قال وقد مر نحو ذلك في مسائل الاجان كما
وذكر في الفتاوى الكبرى مسلة تناسبا صورته رجل غرس على كفة فهد قرية تاله بفتح
المسناة الفوقية وهي الشجر كما لبذر للحاج كذا في المغرب فنظرت والنفاس خادم رجل
وفي عياله فقال النعم لي لانك خادمي وفي عيالي فان كانت الثالثة للفارس فالشجرة له وان
كانت للرجل فان كان الفارس في عياله فعليه هذا العمل فالشجرة لصاحب الثالثة لا
الظاهر شهد له وان لم يكن يعمل مثل ذلك العمل ولم يغرسها باذنه في الفارس عليه
قيمة الثالثة لانه ملك عليه الثالثة انتهى **قلت** ويمكن الفرق بان الاتفاق في صون
المزارعة وقع على كون البذر في يد المزارع والاتفاق في صون الثالثة وقع على كونها
ملك الرجل دون الفارس وشهادة الظاهر هنا قوية لكونه في عياله ومن يعمل له في العمل
فما له والله اعلم **وشرط حصا** **والتباس** **وقاعده** **وتشفي عليه جائز وهو ينظر**
الحصاد مصدر وحصد وفيه فتح الحاء وكسها والدياس الدراس وبعضهم انكروا
من كلام العرب والرفاع بفتح الراء وكسها جمع الزرع الى موضع الدياس وهو المسمي

باليد

باليد والجرن والسف تخيل من يثقه ويسمي بالذرية ايضا والضمير في عليه
المزارع وعلى متعلق الشرط المضاف في اول البيت اي بشرط هذه على المزارع دون
صاحب الارض جائز وهو انظر وان كان ظاهر الرواية يخالفه كانت في التمه اذا شرط
على المزارع في المزارعة الحصاد والدياس والتدريعه ووضعه الى الجيد وجازت المزارعة
هكذا روي عن ابي يوسف وهو اختيار مساج يلخ ويقولون بالجواز ايضا بشرط النقية
والحمل الى رب الارض كرو شيخ الاسلام هذه الجملة في باب ما يفسد المزارعة من الشرط
اما اذا شرط ذلك على رب الارض لا يجوز بالاتفاق هكذا ذكره شمس الامية وعلى القياس
اذا شرط مونة الما على المزارع في عقد المزارعة ينبغي ان يجوز انتهى وفي الهداية على الشرط
ان قول ابي يوسف الاصح في البرازية عن الثاني اذا شرط على المزارع ان يحصده ويحمله
جاز ولو على رها لا اجماعا وان سلمه ونصير اجازها لو على المزارع ولا اعرف احدا من
اهل زمانها خالفها فيه كانت الفقيه وبه نأخذ وعلى قول الثاني استقر الفتوى بين
ائمة خوادم وفي المعاملة يفسدها هذا الشرط ونص في نوادر ابن رستم ان الما
قول الامام الثاني لا قول غيره في هذه النقية والحمل الى رب الارض كشرط
الحصاد وجوز مساج يلخ وفي التمه ان الفتوى على قول ابي يوسف لانه المتعارف
والله اعلم **وتأخذ ارضا للقيم وصية مزارعة ان كان هو يتك**
ما نافية وصية هو للقيم ومسلة البيت من الذخيرة قال الوصي اذا اخذ ارض القيم
مزارعة لنفسه ذكر الفقيه ابو الليث انه لا رواة لهذه المسئلة عن اصحابنا وانما
الرواية في المضاربة انها تجوز كانت رحمه الله والحوان عندي في المزارعة على
التفصيل ان كان البذر من جهة الوصي يجوز وان كان من جهة القيم لا يجوز وعليه الفتوى
وقاضي خان نقل عن الامام ابي بكر محمد بن الفضل ان شرط البذر على القيم لا يجوز لان
الوصي يكون مواجرا لنفسه من القيم فلا يجوز في قياس قول الامام الا ان يكون خيرا
للقيم وان شرط البذر من الوصي كان مزارعة بمعنى صحيحة على قولها والنظم اشبه
على ما عليه الفتوى دون هذا والله اعلم قال المصنف وينبغي ان يكون القبطه بها
يشترط للقيم على ما هو المعروف في سائر التصرفات التي للقيم وعلى هذا ينبغي ان
يجوز للوصي المعاملة في اشجار القيم ولناظر الموقف المزارعة في ارضه اذا كان
البذر من جهة والمعاملة في اشجاره بخلاف الاجازة **قلت** لعله ذهل رحمه الله
تعالى عما قدمه في اول الباب فيما اذا كانت الارض لواحد والبذر والفرق والعمل الاخر
يجوز عند هؤلاء استيحاء الارض لواحد ببعض معلوم من الخارج فاذا كان استيحاءا فليفتح
لناظر فاسله والله اعلم **وما للسائي ان يسألني غيره وان ادن المولى له ليس شك**

مسألة البيت من البدائع والنية العامل لا يملك ان يدفع الي غيره معاملة الا ان قال
له رب العمل اعلم بوايلك فيها لان الدفع الي غيره اتيان الشركة في مال غيره بغير اذنه فلا
يصح انتهى وقد مر في كتاب الوديعة فيما يملك الشخص ولا يملك تفويضه المزارعة الا ان
يكون البذر من جهته ولو قال وان اطلق مكان وان ادت مكان او لي ما يوهه لفظه
الا ان من خصوصيات ذلك في دفعها لمن شئت معاملة والله سبحانه اعلم

ولا زمة في الجانبين ونسختها بعد ركض او كوت بعد

الضمير في لزومه للمساواة التي تضمنها البيت السابق وفي البيت مسلمان من البدائع
وعنه **الاولي** قال المساواة عقد لازم من الجانبين حتى لا يملك احدهما الفسخ من غير
رضي صاحبه الا من عذر بخلاف المزارعة فانها غير لازمة في جانب صاحب البذر كما ينبغي
يعني انه لا يجب الذي البذر من جهته على عمل المزارعة اذا امتنع لانه لا يمكنه الفسخ في
العمل الا بضر يلزمه بخلاف ما اذا لم يكن البذر من جهته **الثانية** وهي المشار اليها
بقوله ونسختها بعد ركض قال ومن الاعذار التي في جانب العامل ان يكون سارقا
معروفا بالسرقة فيخاف على الثمر والسعف منه قال واشترى بقولي كوت بعد ان
الاعذار التي تنسخ بها المساواة والمزارعة هي الاعذار التي تنسخ بها الماكان كونه
احد المتعاقدين اعتبارا بالاجان وكذا اكل معني بخرجه القاعد عن الضي في موجب العقد
الا بتحمل ضرر زائد لم يستحق به وهذا معنى العقد والله اعلم **فصل من**

كتاب الصيد والذباح الصيد اسم جمع صيد اسم لما صيد
وهو فعل بمعنى مفعول او تسمية بالمصدر والذباح جمع ذبيحة اسم لما ذبح ومنه
بما قبلها ان الذبح يحصل المقصود وهو الانتفاع بالجم والذبيحة في المال مع
اتلاف الموجود في الحال بازهاق روح الحيوان فاستلزم المزارعة لاها حصل المقصود
وهو الانتفاع بالخارج في المال مع اتلاف الموجود الذي هو البذر في الحال ومناسبة الصيد
بالذبح يظهر في **اشي** ثم **آخر** **يتم** وبالحمل والتشبيح **الله أكبر**

يقال فخر الله من بهر بفتحين اذا سال بقوه والمراد به هنا الذبح وفي البيت سئل
الثلاثة الاولى من المبسوط كات ولا باس بذبيحة المسلمة والكافية لان تسمية
تعال على الخلوص تحقق من النسا كما تحقق من الرجال وهي الثانية من مسائل النظر
الضلي الذي يعقل ويضبط فهو من اصل تسمية الله تعالى على الخلوص ولهذا صح سلا
وان كان لا يعقل فلا خير في ذبيحته وهو الاول وذبيحة الاخر من جلال مسلمان كان او
كافيا لان عدل ابيه من عذر الناسي فاذا كان في حق الناسي تقام نيته مقام تسميته
ففي حق الاخر من اولي الثلاثة الثانية منه ومن قاضي خان وهي من فروع اشتراط

التسمية قال لو كان مكان التسمية الحمد لله او سبحان الله او الله أكبر يرد التسمية كاذ
وان اراد التعميد دون التسمية لا يحل ومثله في المبسوط وعلمه بان الشرط ذكر الله
عز وجل على سبيل التعظيم وقد حصل فاذا لم يقصد لا يحصل حتى اذا عكس فقال الحمد
يريد التسمية على القاطن وذبح لم يحل بخلاف ما قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى في سبيل
اذا اعطى على المنبر فقال الحمد لله انه يجوز ان يصلي الجمعة بذلك القدر في احدى الروا
اتمى وقيد النية اخل به النظم ولا بد منه ولو قال يسمى بتسليم كمد يكره كان اقرب
الي الاشارة والى القيد المذكور وفي البدائع ضم اليها الهكسل والحاصل عدم اختصاص
اللفاظ المذكورة بذلك بل كل ما كان فيه ذكر الله للحكم فيه كذلك اذا اريد به التسمية
على الذبيحة وهو صحيح في مختصر الكرخي وشروح القدوري وفي القنية رقم لقنوي
العصر وظهير الدين المرخياني وقال لو قال الله ولو يذكر غير محل وقال سهاب
الامامي وشرف الائمة المكي والقاضي عبد الجبار ومثله ثم رقم للقاضي البديع وذكر
ما مضاه انه انما يحل اذا اراد به التسمية اما لو لم يرد لا يحل ثم لا يخفى ان النظم
اخذ بقيد اصبي من يعقل ويضبط ولا بد منه وانه قاصر على الصور الثلاث كما يجوز
الله تعالى وغيره وجعله شاملا مع ذكر القيد فقلت لاخر من ابني والضيحة لم يرد الله قصدا
فقول المحرر اشارة الى قيد العقل والضيطة انه لا يكون محررا بدون ذلك قول يصد
اشارة الى نية التسمية بذكر الله على الخبر يحصل المشمول مع الاشارة الى القيد في

ويكره لفظ الواو قبل ولم تجز من غير الذي هو جرح

قبل مقطوع الاضافة اي قبل الله أكبر بعد لسم الله وفي البيت مسلمان من البدائع
الاولي قال المسحبان يقول لسم الله الله أكبر دون الواو ومع الواو يمكن
لانه يقطع فور التسمية انتهى قلت هذا قول الخلو اني وفي المزارعة عن البقال المسبح
ان يقول بالواو والله اعلم **الثانية** قال اذا ذبح الذابح وسمي صاحب الذبيحة او
غيره لم تجز يعني الذبيحة وفي البدائع واما شرطها ان تكون التسمية من
الذابح حتى لو سمي غيره والذابح ساكت وهو كونه غائبا لا يحل لان المراد من قوله
ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه من الذابح فكانت التسمية مشروطة منه ومنه ان
يريد بالتسمية على الذبيحة ثم ذكر المسئلة الاجرة من البيت السابق نحو ما تقدم وقد اخل
يقول البقال فاذا ذبح شمله فاصح فقلت بعد قوله قبل وبعضهم يجب ولا يخفى من القيد

وما ذبحوه للقدور محرم خلا الضيف واسم الله في الكل يذكر

في البيت مسلمان من القنية وهي في غيرها كات وعن ابن عاصم الكندي في الضيف
وسمي الله حل ولو ذبح لغيره ولا مير واحد من الظلة وذكر اسم الله تعالى لا يحل لان في

الاول الذبح لله والمنفعة للضيف ولهذا وضعها عنده فياكل منها وفي الثاني تقليم
الامير لله ولهذا لا يصنعها عنده بل يدفعه لغيره ثم رقم المحيط وقال مثله ثم قال يعني
البدن فيلحق هذا ما يفعله القصابون في بلدنا من اصعاد البعير بالحزام والفتاد
فيذبحونه فهو ميتة وان ذكروا اسم الله عليه يكفون بذلك وهذا افضل الناس عنه
غافلون خواصهم فكيف عوامهم انتهى قلت وفي الذخيرة قال الامام سمعيل الرازي
رحمه الله تعالى واذا ذبح الرجل الابل او البقر في الجورات لاجل الذي قدم من
الحاج والغزو فكان الشيخ الامام ابو عبد الله الجيزي والشيخ الامام ابو
حنيفة القاضي الامام ابو جعفر السبكي والحاكم عبد الرحمن الكاتب والشيخ الامام
عبد الواحد من دروب الحيد والشيخ الامام ابو اسحاق الوفدي والحاكم الامام
ابو محمد الكفيني يقولون بكفره واما انا انا اشد الكراهة ولا اكفره لانا لا نبي
الظن بالمسلم ان يتقرب الى الادبي بهذا النحر وضم الامام الى المكفر في السنن
والي سمعيل الرازي الامام الفضل فالحقت هذا في ميت فقلت

وقال عليه جمهورهم قال كافر، وفضل واسمعيل ليس بكفر
وقد اشار في البرازية الى الفارق بين هذا وبين الذبح للضيف والعقيقة والولادة
والعرس ان هذا لا يقام بين يديه بخلاف المذكورات وقد تقدم من القية فبقي هذا
ما قدم لا يكون ميتة ولا يكن فعله والله سبحانه اعلم

وفي البدن والشاة المعذرة ذبحها بأي مكان لآخ منها ثم يحرق
البدن جمع بدنة وهي الانبي من الابل وشرا بطون على الابل والبقر والعقود
العين الجرح وفي البيت اشارة الى مسلة تقطعها في البدن ابع واطال وفي غير هذا
والحاصل انه قسم الذكاة الى اختيارية واضطرارية ثم قال اما الاضطرارية
فذكاتها المعذرة وهو الجرح في أي موضع كان من ذلك في الصيد وما في معنى الصيد ثم اخذ
في التقليل وانه اقيم فيه السبب مقام المسبب عند العذر وهو اصل معبود في الشرع
ثم قال وكذلك ما نذ من البقر والغنم اي ما نذر شاردا على وجهه بحيث لا يقدر عليها
صاحبها لا ياتي بمعنى الصيد ثم ذكر حديث البعير الذي نذ على عهد رسول الله صلى
الله عليه وسلم وان ذبحه لزمه فقتله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا
نذ عليكم شي منها فاصنعوا به هكذا وسواء البعير البقر في الصحرى او في المصير
فذكاتها المعذرة كذروي عن كنهه لا يمايد فغان عن نفسها فلا يقدر عليها واما الشاة
فان نذت في الصحرى فكان الذبح مقدرا وعليه فلا يجوز العقر وهذا لان العقر خلف
عن الذبح والهدنة على الاصل تمنع المصير الى الخلف قال وكذلك اما وقع منها في قلب

فلا يقدر على اخراجه ولا على ذبحه ولا على خرقه فان ذكاته ذكاة الصيد لكونه في معناه
لتعذر الذبح والخراجه وهذه الصورة داخلية تحت النظم لان قوله المعذرة ذبحها مثل
لذلك وكذا ذكرها في الخمس والمزيد ولكن قال في مختصر المحطة هذا اذا لم يتوهم
موته بالماو في البرازية بعد ان ذكر ان ذكاتها بالجرح وكان الحسن للاهات ذك
بالذكاة الاختيارية وذكر القاضي انه لا يحل بل لا ذكاة خلاف والله سبحانه اعلم

وجرح خنجر جاز في بطن امه وحل اذا ما الوضع والذبح تغيير
الخنجر اسم للولد ما دام في بطن امه والمسلة من كبري الخنجر قال بقوله كعب
عليها الوكادة فادخل رجل يده وذبح الولد حل وان جرح في غير موضع الذبح ان كان
لا يقدر على ذبحه حل ايضا لانه عجز عن الاختيارية انتهى قلت ولو قلنا ان هذه الصورة
داخلية في البيت السابق لاصح لنا ذلك لشمول قوله المعذرة ذبحها ولكن اذا
التصيص عليها لغزابتها وكسبت بغزيبه فقد ذكرها غير واحد والله سبحانه اعلم
ومن لم يصب صيدا رماء وغنم اصاب حل الصيده لا يصير
الصغير في غير الصيد والمسلة في القية رقم لبرهان صاحب المحيط قال ولو
رماء في الهوى ولو يصبه فلما عاد السهم الى الارض اصاب صيدا يحل لبقائه
ولهذا اصاب حالة العود انسانا او مالا انتهى ولو قال

ومن لم يصب صيدا رماء وغنم اصاب بقود حل فهو الموت
لكان اقرب الى لفظ المنقول وصورته مع الاشارة الى التقليل لان قولنا فهو الجرح
من رمي ولا يخفى انه علم من هذا بطلان الاولوية انه لو اصاب غير الصيد الذي قصده
في سننه حل قال قاضي خان ولو رمي بهما الى صيد فمري في سننه فاصاب ذلك
او غير اواصاب ذلك الصيد ونفذ الى غير حل جميع ذلك ولا فرق بين ان يصيب السهم
صيد او صيد بن اذا مر السهم في سننه قلت وفي الخمس والمزيد رجل رمي اسد
او ذئبا فاصاب صيدا اكل لانه رمي الصيد وان كان غير المأكول وان رمي الى جراد
او سمكة فاصاب صيدا فغنم اي يوسف روايتان والخيار انه يوكل انتهى قلت
وفي البرازية حكى في الصورة الاولى خلاف زفر وصور الثانية فيما اذا ترك النسيئة
وحكي عن الثاني انه لا يحل لان المصاب لا يحل بالنسيئة والخيار انه يوكل ولنا مسلة
اخرى ذكرها قاضي خان فقال بعد ما نقلناه عنه وان اصاب السهم ذبح فوده الى ورايه
فاصاب صيدا لم يوكل وان رده الرمح يمينه ويساره وصاب لا يحل وان رده عن يمينه
حل صيده فاما اذا مر السهم في سننه يكون مضافا الى الرامي وعن ابي يوسف اذا رده
او ليس حل ايضا لانه لا يمكن الاصرار عنه اذا كان الصيد في يوم رمح ولو اصاب

حايطة او صفحة او شيئا اخر فوده فهو رد الرمح سواء كان مصفيه الي ورا الصلابة الصخر
والحايطة لا لقوة الرامي انتمى وفي مختصر الطحاوي ولومر السهم على سننه لكن اخرف مينة
اولية بالرمح او اصاب الحايطة ورم على وجهه فلا باس به كما لو هبت فردت في ذهابه
فاصاب الصيد لا باس باكله وقد استخف الله تعالى والحقت هذا كله في بيتين كما لا يخفى
فقلت ولورد ربح سهمه لورائه او الحيط او صخر فما اصاب يحظر.

وحلل بان لو يمينا ويسم بوجهه وليس الاخراف يؤتى
فالبيت الاول ونصف الثاني شتم على ما ذكره قاضي خان وقول الحسن الاخراف يؤتى الحزمة شاة
ما ذكره في مختصر الحيط والله علم **ولو اصاب من سهم وثي ثمانية يحل وحصل الصيد من ثمانية خمس**
وثي اي الرمي والحصر الجبس والمنع وهو سبي الجهدول وضمر راجع الى الصيد وقد اشتمل
البيت على مسلتين **الاولى** من المسوط لو اصاب لصا يد الصيد يسهم فوقع على الارض
حيما يجب لا يقدر على القدر ثم ثني عليه الرمي اي رماه مرة ثانية بسهم اخر فاصاب
فما لا يحل اكله لان هذا قد صار اهليا فقد عجز بالفعل الاول عن الاستيحاء
والطيران فذا كانت بعد ذلك بالرمح لا بالرمي بل الرمي في مثله يوجب الحزمة وصاد
كما لو اخذ ثم رماه فقتله لم يוכל فكذا اذا اخذه وقيد في الظبية عن الحزمة
الحزمة بما اذا علم موته من الثانية او جهل انه من ايها اما اذا علم انه من الاولى
والعنه في حق الحل وقت الرمي الا في صورة واحدة وهي ما ذكره محمد رحمه الله ان الخلا
اذ ارى صيدا وهما في الحل فاصابه السهم في الحرم فمات فيه او في الحل لا يוכל اعتبارا
بوقت الاصابة **الثانية** من قاضي خان لو حفر حفرة في ارضه فوقع فيها صيد فجا
اخر واخذ كان الصيد للاخذ وان كان صاحب الارض اخذ تلك الحفرة لاجل الصيد
فهو احتياطا اليه الاشارة بقوله من منه يحصر والله سبحانه اعلم

ولو هبنا الا نسيان للصيد ارضه وردد فيها الماء حين يجر
فصاحبا ايضا احيى بها من السمك المجنوس حين يقصر
بقا لحياته لك اي اعدته ورددت الشئ رجعتة والتضعيف للمبالغة ويجوز
الماء اي تسع والصيد في بقصر كما وفي البيت مسلتان كانت في الشاة عن المنيق
ذكر الحاكم رجل هيا موضع يخرج منه الماء الى ارض له ليصيد السمك في ارضه فخرج
الماء من ذلك الموضع الى ارضه بسمك كثير ثم ذهب الماء وبقي السمك في ارضه اولم يذهب
الماء الا انه قل حتى صار السمك يوجف من غير صيد فلا يسيل لاحد على هذا السمك وهو
لرب الارض ومن اخذه منه شيئا ضمنه وان كان الماء كثيرا لا يقدر على السمك الذي
فيه الا بصيد من اصطاد منه شيئا فهو له ولو كان صاحب الارض حفر بئر لا يرب

به الصيد فوقع فيه صيد فهو لمن اخذه انتهى وفي فتاوي قاضي خان نحو وغيره بان
احق به ويتبعه في النظم وصرح بما في التمه انه لا يحل لغير اخذ وانه يضمن قتله لك
ولو جعل البيت الثاني هكذا فان كانت الاسماك تؤخذ منه لا بصيد فرب الارض لا يضمن
لو في جميع ما ذكره في التمه والمختصر المنع اي يمنع الغير لا حصا صيده دون كل احد وان
قلت بالملك يظفر والله علم **وجازت من الماء الخمس عينية ولو ارسلت فيه الخيل**
مسئلة البيت من القنية رقم لعين الامية الكرابيسي وقال ارسلت سمكة في ماء بحس فكبرت
فيه لا باس باكلها للحال انتهى وظاهر عبارة المصنف انه سوي بين ذلك وبينما قوله
من ما بحس العين ولا ينكر ذلك كالحيو ان المتولد من المنيق وجهه المصنف بانه حلال
بالنفس وكونه يتغذى بالجماسة لا يمنع حله اذا ثبت حله بالليل ثم قوله وجازت
غير ظاهرا لعدم بيان متعلقه ولو قال وحل لكان احسن لبيان انه حلال الاكل
ولعود الصيد الى السمك والله اعلم ونقل عن مقطعات الظبية ولو ان جدي باعدي
بلين الحنظل لا باس باكله لان لحمه لا يتغير **قلت** وفي مختصر الحيط نقل عن العيون
انه ان علف اياما فلا باس به والله اعلم قال في الظبية وعلى هذا فلا باس باكل
الجاجة بان تحل ولا يتغير لحمه وما روي ان الجاجة تحبس ثلاثة ايام ثم تذبح فذلك
على سبيل المنع لان ذلك شرط قال في البعوضة اسني حرام ثم ذبح من ساعته حل اكله
ويكره **قلت** وفي القنية انه ان مكثت بحس بمنزلة الجاجة المحلاة وفي الظبية
ذكر قبل ذلك ان الجلالة هي التي تقتاد اكل الحيف وعندها على وجه لا يظهر ذلك في حله
لا باس باكله **قلت** في القنيس والمزيد وحله وجاجة عليها نجاسة او شاة او ابل
او بقرة فله جاجة تحبس ثلاثة ايام والشاة اربعة ايام والابل والبقر عشرة ايام وهو
المختار على الظاهر لان الظاهر ان طهره ثم تحصل هذه المدة وفي النزاهة ان ذلك اما
يشترط في الجلالة التي لا تأكل الحيف ولكن جعل التقدير في الابل بشرة وفي البقر
بعرين وفي الشاة بعشرة وقال قال السرخسي الاصح عدم التقدير بخمس حتى يزول
الرائحة المتنتنة وفي المنقي المكون الجلالة التي اذا قربت وجد منها رائحة فلا يוכל
ولا يشرب لبنها ولا يعمل عليها وتلك حالها ويكره بيعها وهبتها وتلك حالها وذكر القفا
ان عرقها يحس انتهى وفي مختصر الحيط ويكره اكل الابل والبقر الجلالة خلافا لما ذكره
شرب لبنها وتكره الجاجة المحلاة وان اكلت النجاسة وفي القنية رقم لعلا الامية
الترجاني وقال جدي ارتفع ندي كنية محل اكله اذا ذبح بعد ايام او الاثلاوي
ابن الميازي في المذني بلين الاثان اكرهه وحل اكله انتهى والله سبحانه اعلم
وبوكل ما في بطن طافي لاقية وما ظره يعلو وما ليس بعد

يغير مبنى المفعول والظاهر هو الذي يموت في الماء ويعلو فوق وجهه وفي البيت
مسائل من التهمة قال في الجامع الاصغر سمك ميت على وجه الماء وبطنه من فوق لو بول
لانه طاف وان كان ظهرو من فوق اكل لانه ليس بطاف وهي الثانية من النظم المسماة
اليها بقوله وما يظهره يعلو قال والاصل في اباحة السمك ان مات بافة ياكل ما
مات بغرافه لا ياكل فان ضربه صار ب وقطع بعضها اكل واذا وجد في بطن الطافي
سمكه توكل وان كان لا ياكل الطافي لان ما في بطنه مات بافة وهي ضيق المكان
الاولي من النظم المسماة اليها بقوله ويوكل ما في بطن طاف لانه الا ان ظاهر قوله
لانه يقتضي انه تعليل للطافي وليس كذلك وانما هو تعليل حل ما في بطن الطافي
لانه مات بافة كما مر بيانه قال وكذلك ان قتلها شي من طير الماء وكذلك ان القاتل
في مكان ضيق لان ضيق المكان بافة وكذلك اذا مات في الشبكة وهو لا يغير
على التعليل **قلت** وفي البرازية ذكر في صون الموت ان لو كان في بطن طافي
لذغته حية او اصابه حديد قال قال في التبريد فيه روايان والله علم وسمه كلام
التمة وان اخبر عنها الماء ان كان الراس وحده خارج الماء ياكل وان كان الراس
في الماء ان كان ما على الارض النصف او اقل ياكل وان كان الراس النصف لا ياكل ويحرم
في الظلمية قال لان موضع النفس في الماء فلا يكون موته بافة وهي المسئلة الثالثة
اليها بقوله وما ليس بعد الا انه خال عن التفصيل المذكور فالنظم غير موف بالمقصود
مع ما فيه من الامام فلو قال غاطفا على البيت قبله وما اكل الطافي وما ظهره علا
وما راسه او نصفه ليس ياكل واكل بصيغة الماضي ليكون الطافي فاعلا للاكل
والتقدير وحل ما اكل الطافي فخلص عن ذلك واسار الى التفصيل المذكور في التمة
ولا يخفى ان البيت لا يعلم منه حكم الطافي فلو غير البيت الذي يليه وهو قوله
وما مات في ماء لينة برودة فتقولان او للحرج والجل انظر
ويمنع طاف دون ميت لبرودة وحرج ولا يروي ويوكل اظهر
كان شاملا للحرج وفي البيت مسئلتان خلافتان من التهمة قال انجد الماء وبقيت في الماء يعني
الاسماك وماتت فان ماتت يعني بحران الماء وبرودته ذكر في موضع النوادر ان على قول
ابي يوسف رحمه الله لا توكل وعلى قول محمد توكل وروي عنهما العكس في موضع اخر على قول ابي حنيفة
لا توكل وعلى قول محمد توكل انتهى وفي الظلمية ان مات السمك في الماء او برده لم يذكره هذا
الكاتب قال عامة المشايخ لا بأس باكلها لانها ماتت بافة وروي الحسن عن ابي حنيفة رضي الله
انه لا توكل قال الفقيه ابو الليث رحمه الله ما قاله عامة المشايخ اعجب لو انجد الماء ماتت
تحت الجهد قبل ينبغي ان لا يكون باكلها باس لانها ماتت بافة انتهى **قلت** وفي البرازية عن القاتل

انها توكل

انها توكل عند اكل وفي الخميس والمزيد ان القول بانها توكل اظهر وارفع بالناس اعلم
وارسال بار شرط حل اصطياده ومن اكله كالكلب لا يتضرر
الباري كالتاضي هو الا فصيح ويجوز فيه بازخار وهو مذكور لا يتضرر متعلق بمن اكله
والمعنى ان يتضرر من اكله كما يتضرر من اكل الكلب وقد استعمل البيت على ثلاث مسائل
الاولى من الهداية قال واذا ارسل كلبه المعلوم بارز به وذكر انه تعالى عن
ارساله فاخذ الصيد وجرحه حل اكله لما روينا من حديث عوي رضي الله تعالى عنه ولا
الكلب والبارزي الة والذبح لا يحصل بمجرد الالة الا باستعماله وذلك فيها بالار
ينزل منزلة الرمي وامرار السكين انتهى وفي التهمة بارز معلم اخذ صيدا فقتله ولا
يدري ما حال البارزي رسكه انسان اكله لم يذكر في المختصر ذكر في الاصل انه حل
لان الارسال شرط ولم يقطع بوجوده **الثانية** لو اكل البارزي من الصيد لا يتضرر
ولا يحرم اكله بل يحل وهي في الهداية وغيرها قال **الثالثة** لو اكل الكلب من صيده
يحرم وهي في الهداية ايضا والعهد مثل الكلب في ذلك وفي دلاله النظم على ذلك فلاقاة
في تركيبة لان المبادران البارزي مشبه بالكلب في عدم الضرر باكله وليس كذلك بل
المراد ما قد مناه فلو قال وارسال بار شرط واكله تحالف اكل الكلب اذ لا يتضرر
لزال الالتباس وحل العقيد **فرع** على المذهب لو صاد الكلب صيودا ولم ياكل
منها ثم اكل صيد لا ياكل هذا الصيد لانه علامة الجمل ولا ما يصيد بعد جتي يصيد
معلما على اختلاف الروايات في المدة التي يصير بها معلما واما الصيود التي صاد
قبل ذلك فلا يظهر فيها الحرمة لانه اكله محرم وما ليس بمحرم فان كان في المكان يحرم
بالالاتفاق وما هو محرم في بيته يحرم عند الامام خلافا لما لا ياكل لا يدل على الجمل
فيما تقدم لان الحرمة قد تنفس وما اخرج قد مضى الحكم فيه بالاجتهاد فلا ينقض مثله
لحصول المقصود بالاول بخلاف غير المجتهد لعدم حصول المقصود من كل وجه لبقائه
صيدا من كل وجه لعدم الاحراز بمحرم احتياطا وله انه جعل من المبدأ لان الحرمة
لا ينبغي اصلها فاذا اكل بين ان الترك حال التسليم لا للتعليم وبذل الاجتهاد قبل
حصول المقصود لانه لا ياكل صار كصيد الاجتهاد القاضى قبل القضاء والله اعلم
ومثلك عصفور لو اجد اجز واعناق بقض لا يمتنع
وان يلقه مع غيره جاز اخذ كقشر لوماني وماء المقشور
اعتاق مقول ينكر والمستدري يلقه للمعنى والبارز للمصنف ومسئلة البيت من
التمة وحصله ان المحرم اذا ارسل صيدا سقي على ملكه حتى لو اخذ انسان كان المرسل ان
يستوده لان هذا الارسال ليس دليل الاباحة وهذا دليل على انه لو ارسله وهو حلال

مختاراً في لارسال يكون اياحه فيملكه الاخذ ولا يكون للاول استوداده ذلك شيخ
الاسلام وسوي بينه وبين قسار الرمان ونواه اذ ارماه وجا انسان وجمعه انه يملكه
وذكر في كتاب القطة انه يباح له الانتفاع به ولا يملكه وللادول اخذ فقياس من ذالا
يملك لصيد الاخذ وهو المختار في الصيد **قلت** وفي البرازية والمختار في القسار
يملكه والله اعلم وفيها عن النبي قال ابو حنيفة لا بأس بان يلتقط الرجل النوى
وقسور الرمان اذ ائبده صاحبه وهو قول ابي يوسف رحمه الله قال فانما يجوز اذا كان
شياً يسيراً لا ثمناً وان كان كثيراً لم يلتقط قال واليسير وان جاز التقاطه كان لصاحبه
ان ياخذ ذلك منه بعد الالتقاط فان الالتقاط على الطريق وان ذل على الاخذ لا يسقط
ملكه الغير وهل يحل ارسال الصيد على السيد لا يحل ارساله مطلقاً اما اذا ارسله
مسيحاً لمن اخذ فيه اخذ للمسيح انتهى **قلت** وفي التخصيص والمريد رجل يبيت ابنة
واخذها انسان فاصطفاها فحاصها فهذا على وجهين اما ان يكون عند التخصيص
جعلاً لمن ياخذها او لم يقل في الوجه الاول لا يسبيل لصاحبها على كونه اياحه التملك
وفي الثاني ان ياخذها لانه لم يبيع التملك وكذا اختيارنا في من ارسل صيداً له قال
اختلفنا في القول قول صاحبها مع يمينه انه لم يقل هو لمن اخذها لانه ينكر اياحه التملك
ونحو في مختصر الطحاوي وعذاه ابي الليث وقال انه المختار عند بعض مشايخنا وفي
الشافعية عن الملقط انه ما اول بما اذا قال الواهي ذلك لا قوام معلومين اما اذا
لم يقل ذلك لا قوام معلومين فللواهي ان ياخذ من اخذ ثم رقم وقال وذكر في كتاب البيع
من فتاوي **فتاوى** فتاوى فمن روي ثوبه وقال وتناوله ما ذكرنا قال
والثاوي في المسلمين اختيار الفقيه ابي الليث وبعض مشايخنا قالوا ليس الواهي ان
ياخذ وان لم يقل ذلك لا قوام معلومين قال في الحاشية نظراً بما ذكر في السيرة
لجماعة جازية هذه لمن اخذها منكم فمن شافها اخذ يكون ذلك تملكاً منه لمن اخذها
ونقل عن الذخيرة ان القياس ان لا يكون الاخذ في الوجهين وفي الاستحسان لا يكون له
عند عدم القول المذكور قال رحمه الله لا يجوز نأ ذلك في الحيوان خارج ذلك في الجارية والعبد
يتول مريضاً في ارض مملكه فياخذه رجل فينقل عليه فيصير ملكاً له فيطأ الجارية ويقبض
العبد بلا شراء بلاهية ولا ارث ولا صدقة وهذا امر قبيح قال وعلى هذا الغاربي ذاه
انقل عليه متاعه ثم انه ذكر مسألة الاختلاف في التملك وانما انكل سلبت الدابة لاخذ
قال ومن سمع هذه المقالة من صاحب الدابة ومن لم يسمعها منه لكن بلغه الخبر على التسوية
في هذه الحكم اذا اخذها لانه اخذها على وجه التملك انما اخذها على وجه اخذ القطة
ولا يخفى ان المنظوم ما ذكر في التخصيص والمريد لا مانع له عن التمتع الا انه مبني في النظم

على جواز المرسل مسيحاً لمن ياخذ ولا يملكه في كلاً التمتع ما يشر به الى ذلك وهو موقوف
انه يجوز اكثر الائمة ولم ينقل ذلك بل الظاهر ان المذهب الحنبلية ثم بعد ذلك رقم في
الفتنة لفتاوي خواهر زاده وقال يجوز شراء العصابة من الصياد واعتاقها اذا اقا
من اخذها فبيده ولا يخرج عن ملكه بالاعتاق ثم رقم لبرهان الدين صاحب المحيط وقال
لا يجوز لان فيه تضيق المال **قلت** وفي الشافعية رخصة عن ابي يوسف رحمه الله القتل
ميتة فما اخذ صوفها كان له ان يتفع به ولو جاز صاحبها بعد ذلك ان ياخذ الصوف
منه ولو سلمها ثم دبغ جلدها ثم جاز صاحبها كان له ان ياخذ الجلد ويرد ما زاد الرباع
الذخيرة وهذا الجواز مخالف لجواب مسألة الحمار فيجوز ان يقال تضيق كل مسألة رواية
في الاخرى ومسألة الحمار رجل نفق حماره فالتقاءه في الطريق فسلخه انسان فلا يسبيل
لصاحب الحمار على اخذ الجلد لانه القاء وذلك منه اياحه الانتفاع به من الوجه الذي
يجوز الانتفاع به بطريق الدلالة لان العادة فيما بين الناس انهم يلتقون الحيوان
الميتة على الطريق ولا يعودون الي اخذها فصارت كالمأذون في الاخذ باعتبار العادة
ولم يكن الحمار في الطريق وانما هو في منزل صاحبه فاخذ رجل من منزل صاحب
جلده فلصاحبه ان يعطى ما زاد الرباع فيه وياخذ انتهى **قلت** ويمكن ان يقال ان هذا
جواب القياس وذلك جواب الاستحسان على ما مر وقد علمت ما في المسألة من الظاهر
وقد حللنا لحم البقر والتمتع من الخيل قطعاً والكراهة تدرك
مسألة البيت من صغري الظبية قال لم الغرس مكروه عند ابي حنيفة رضي الله عنه
واختلفوا في تعصية الكراهة فقال بعضهم كراهة تنزيه وقال بعضهم كراهة تحريم
واما البغل فله مكروه على كل حال وعندها كذلك ان كان الغرس نزي على الانسان
وان كان الحمار نزي على الرملة فقد قيل يكن وقد قيل لا يكن وفي الذخيرة **مسألة** قلت
ولعل مراده بالكراهة عندها فيما ابوع فرس التحريم لان الولد يتبع الام والحمار الحمار
حرام وفيما امه رملة يحتمل ان يكون المراد بالكراهة ذلك وان يكون التنزيه هو الذي
فهمه الطرسوسي وتنازع فيه المصنف بان يحرمه على ان كل مكروه حرام وعندها الى
الحرام اقرب ثم ذكر ان كراهة لحم الخيل تحريمية عند ابي حنيفة وقال الاستحسان في الصحيح
انما تنزيهية وحكي ما مر عبد الرحيم الكرسي ان الامام قال كراهة تحريم بالجلد
ويترجح فهم الطرسوسي مما تقرر في الكتب في مسألة النساء اذ انزى عليها الذنب من جوار
الاكل بغير كراهة كما سياتي قريباً لكن في البرازية قال والبغل لا ياكل فاطلق ولم يفتل
وسياتي من القول على المسألة يقتضي الحرمة لان البغل يشبه بالحمار من الغرس والله اعلم
وما مات لا تطعمه كلاً فانه حيث حرأه نفعه متعذر

مسألة البيت ما ذكر في القنية في اثنا كلامه رقم في اوله للقاضي عبد الجبار فقال
اصحابنا لا يجوز الانتفاع بالبيت على وجه لا يطعمها الكلاب والجرارح لانه تعالى
حرم الميتة تحريما مطلقا معلقا بعينها كذا ذكر الرازي في احكام القرآن انتهى وهو مذهب
ما ذكر من انه يحمل الهرة الى الجيفة ولا يحمل الجيفة الى الهرة جواز اكل الهرة لها وفي
بعد رقم علا الدين الترمذاني ولا يجوز لاحد ان ياكل الجثث الميتة بخلاف الهرة لكن في
فتاوى قاضي خان انه لا يطعمها كلابه لانه انتفاع بها ولا يجوز والله اعلم
وان يتروك ثوب عنز فحاشا **شاح له رأس الكلاب فينظر**
فان اكلت لحما فكلت جثثها **وان اكلت ثوبا فذا الرأس ينظر**
ويؤكل بآقيها **وان اكلت لحما** **وفاض منها والصياح تحب**
فان اشكلت فادفع فان كرسها فعدو **والا فحق كلب فينظر**
يقال نرا الفحل اذا وثب على الانثى فواقها والتناج بالكل اسم يشمل وضع اليه
من القنم وغيرها وينبغي جواز ان يكون بتقديم الفوقية وان يكون بتقديم التوق والكل
الذكر في الارض والستر والابيات مشتملة على مسألة من الظنية قال الكلب اذا
نرا على عنز فولدت ولدا راسه راس كلب وما سوي ذلك من الاعضاء يشبه العنزة
قال يقدم اليه العلف والحم فان تناول العلف دون اللحم يرمى براسه بعد الذبح ويؤكل
واليه الانسان بقوله والصياح تحب فان كان منه الثقا والتناج جميعا يدع مكان
خرج منه الكرش يؤكل ما سوي الرأس وان خرج منه الامعاء لم يؤكل لانه كلب اليه
الاشارة بقوله وان اشكلت وهذا لما عرفت من مذهبن ان المتولد من الوحشي
والاهلي ان كانت الام اهلية جازت الاخصية به بناء على ما تقدم ان الولد يتبع الام
انتهى **قلت** ورايت في بعض الكتب منقولاً عن الجامع الصغير نرا احمار اهلي على حماره
وحسبة فولدت تبع امه فيؤكل لان الولد حكم امه في الحل والحرم وفي جوامع الفقهاء
الولد الحماري الاعتبار في المتولد للام في الاخصية والحل وقيل يعقب نفسه فيها حتى اذا نرا طيب
على شاة اهلية فان ولدت شاة تجوز النضجة وان ولدت ظبيا لم تجز ولو ولدت لكمة
حمارا لم تجز ولم يؤكل وفي الخلاصة في الاخصية في المتولد بين الكلب والشاة قال سيب
عامه العلماء لا يجوز والله اعلم قال وانما نظرت بطر لما مر من ان الميتة لا يجوز الانتفاع
لها ولا اطعامها للكل انتهى **قلت** في هذا نظر لان هذه لا تسمى ميتة لما تقدم من الخلا
في طهارة لحم غير المأكول اذا ذكر في سماعي قول الامام في الكلب والله اعلم **فصل من**
كتاب الاخصية هي اسم لما يصح وهي ما يدع في ايام مخصوصة
بنية العرب تصديها لغات اشهرها ضم الهرة وتجوز كسرها والجمع اصابعي وصحبة بغير هرة

وجمعها ضحاياء واضحا للهرة مفتوحة وجمعها الاصح منه عيد الاصح وضحى اذا ذبح الضحية
وقت الضحية وهذا اصله ثم استعمل في اي وقت كان من ايام الهرة وعقبها على الذراع لا
لا يخرج عن العدة فيها الا بالذبح وهي نوع منه اقل وقوعا من مطلق الذبح لانه موقت وذلك ان
له يتكرر وقوعه في كل يوم والاعلم **وفي القنن والقر المذكر الجذر وفي نوعي البدن المتين**
الضان ذوات الصوف من القنم للهرة وتحذف خفيفا والجمع اصون كالفلس وجمع الكثر
ضئين مثل كرم والمعد ذوات الشعر من القنم ويصح عينه وتسكن ولا واحد له من
لفظه ومسألة البيت من الظنيرة قال والانثى من الابل او البقرة افضل والذكر من المعز
والضان افضل ان كان موجزا اي مرصوصا لانثيين من الرض وهو الذي انتهى وفي
فتاوى قاضي خان نحوه ومفهومه انه اذا لم يكن موجزا لا يكون افضل قال في البرازية
والذكر منه افضل اذا كان خضيا ولم يقيد بذلك في المعز ولعله يحمل عليه والنظم
اطلق فينبغي التقييد وسياتي في البيت الذي يليه تفصيل اخر من الذخيرة فانظروا
فانه المعتمد ثم رايت في منية القنية للتوقاي والفحل اذا كان اكثر لحما افضل من الحصى
والا فهو قلت واغنا مصر من هذا القبيل ثم قال الانثى من المعز افضل من التيس
اذا استويا قيمة كالانثى من الابل والبقر اذا استويا قيمة ثم قال والكبش اولى من
البعجة الا ان يكون الكرفية وهو كلاب في غاية من الحسن والحق والله سبحانه اعلم
وقد هما اولى من لسبع منها **ولم يكن ذاك السبع اعلى والكثر**
الصغير في فردها الى المعز والقنم وفي منها للابل والبقر ومسألة البيت من الذخيرة
حج والساة افضل من سبع البقرة اذا استويا في القيمة والله اذا كان سبع البقرة
الكلحما فسبع البقرة افضل والافضل في هذا انها اذا استويا في القيمة والقيمة في اللحم
لحما اولى فان اختلفا في القيمة والحم فالفاضل اولى اذا ثبت هذا فنقول سبع الفحل
بعشرين وذلك منه افضل من خبثي خمسة عشر وان كان الحصى طيبا لحما وان استويا في
القيمة والفحل اكثر لحما فالفحل اولى ولذا الكبش والبعجة اذا استويا في القيمة واللحم
فالكبش افضل وان كان البعجة الكرفية او لحما فهي افضل انتهى **قلت** ومثله في الحكم
واليه ان هذا البيت هو مسلة اولوية للفرد من الضان والمرا اذا كان اعلى من سبع
البقرة او الابل قيمة او اكثر لحما وهو ما استعمل عليه كلام الذخيرة **قلت** من قاضي خان
اختلف المشايخ ان البدنة افضل ام الشاة الواحدة قال بعضهم اذا كانت قيمة الشاة
اكثر من قيمة البدنة فالشاة افضل لان الشاة كلها تكون فضا والاني وكان الشيخ
او بكمه من الفضل البدنة تكون افضل لانها اكثر لحما من الشاة وما قال من ان البدنة افضل
يكون نفلا ليس كذلك اذا بحث عن واحد فان كلها يكون فضا ويشبه هذا بالقرارة في الافلا

مسئلة البيت ما ذكر في الفقه في اشنا كلامه في اوله للقاضي عبد الجبار فقال لا
اصحابنا لا يجوز الاستفاح بالبيت على وجه لا يطعمها الكلاب والجوارح لانه تعالى
حرم الميتة تحريما مطلقا معلقا بعينها كذا ذكر الرازي في احكام القرآن انتهى وهو
ما ذكر من انه يحمل الهرة الى الحيفة ولا يحمل الحيفة الى الهرة جواز اكل الهرة لها وفي
بعد ذلك علا الدين الترمذاني ولا يجوز لاحد ان ياكل من الهرة الميتة بخلاف الهرة لكن في
فتاوى قاضي خان انه لا يطعمها كلابه لانه استفاح بها والاستفاح باكل الجوارح والله اعلم
وان يتركك فوق غنمها **شاح** **له راس الكلاب فيظن**
فان اكلت لها فكلت جميعها **وان اكلت بيتا فذا الرأس يترك**
ويؤكل باقيها وان اكلت لدا **ودا فاصبر منها والصباح تحب**
فان اشكلت فادفع فان كرسها فعدو ولا فكلت فيظن
يقال نرا الفعل اذا وثب على الانبي فواقها والتشاح بالكسر اسم يشمل وضه اليها
من الغنم وغيرها وتبين جواز ان يكون بتقديم الفوقية وان يكون بتقديم التوق والظن
الذي في الارض والستر والابيات مشتملة على مسئلة من الظنية فاذ الكلب اذا
نرا على غنم فولدت ولدا راسه راس كلب وما سوي ذلك من الاعضاء يشبه العنق
قال يقدم اليه العلف واللم فان تناول العلف دون اللحم يرمي براسه بعد الذبح ويؤكل
واليه الانسان بقوله والصباح تحب فان كان منه الثقل والتشاح جميعا يدححح
خرج منه الكرش يؤكل ما سوي الرأس وان خرج منه الامعاء يؤكل لانه كلب اليه
الاشنان بقوله وان اشكلت وهذا لما عرف من مذهبن ان المتولد من الوحشي
والاهلي ان كانت الام اهلية جازت الاخصية به بتاعلا ما تفرد ان الولد يتبع لامه
انتهى **قلت** ورايت في بعض الكتب منقولاً عن الجامع الصغير نرا احمار اهلي على حماره
وحشية فولدت تبع امه فيؤكل لان للولد حكم امه في الحل والحرم وفي جوامع الفقهاء
الولد الحماري الاعتبار في المتولد للام في الاخصية والحل وقيل يعقب نفسه فيها حتى اذا نرا اظلي
على شاة اهلية فان ولدت شاة تجوز النضجة وان ولدت ظبيا لم تجز ولو ولدت المكة
حمارا لم تجز ولم يؤكل وفي الخلاصة في الاخصية في المتولد بين الكلب والشاة قال ليس
عاما العلماء لا يجوز والله اعلم قال وانما نظرت بطر لما مر من ان الميتة لا يجوز الاستفاح
لها ولا اطعامها للكل انتهى **قلت** في هذا انظر لان هذه لا تسمى ميتة لما تقر من الخلا
في طاهر لم غير لما كوال اذا ذكرى سما على قول الامام في الكلب والله اعلم **فصل من**
كتاب الاخصية هي اسم لما يضي وهي ما يدح في يوم مخصوص
بنية القرية صديها لغات اشهرها ضم الهرة ويجوز كسرها والجمع اصابعي وصحبة بغير هرة

وجمها ضحايا واضحا للهرة مفتوحة وجمها الاخصية منه عبيد الاخصية ضحايا اذا ذبح الاخصية
وقت الضحية وهذا الصلة ثم استعمل في اي وقت كان من ايام الهرة وعقبها على الذباح لا
لا يخرج عن العدة فيها الا بالذبح وهي نوع منه اقل وقوعا من مطلق الذبح لانه موقت وذلك الوقت
له يتكرر وقوعه في كل يوم والله اعلم **وفي القيان والنير المذكور اجدر وفي نوعي البذر الموثق**
الضان ذوات الصوف من الغنم للهرة وتحذف خفيفا والجمع اصون كالفلس وجمع الكنف
ضمين مثل كرم والمعد ذوات الشعر من الغنم ويضغ عينه وتسكن ولا واحده من
لفظه ومسئلة البيت من الظهيرة قال والاني من الابل والبق افضل والذكر من البقر
والضان افضل ان كان موجوا اي مروض لاثنين من الرض وهو الذي انتهى وفي
فتاوى قاضي خان يحرم ومفهومة انه اذا لم يكن موجوا لا يكون افضل قال في البرازية
والذكر منه افضل اذا كان خضيا ولم يقيد بذلك في المعز ولعله يحمل عليه والنظم
اطلق فينبغي التقييد وسياتي في البيت الذي يليه تفصيل اخر من الذخيرة فانظروا
فانه المعتمد ثم رايت في نسخة الفقيه للتوقافي والفعل اذا كان الذر لهما افضل من الحي
والا فهو **قلت** واغنا مصر من هذا القبيل ثم قال الانبي من المعز افضل من النيس
اذا استويا قيمة كالا نبي من الابل والبق اذا استويا قيمة ثم قال والكش اولي من
البقرة الا ان يكون الكرش قيمة وهو كلام في غاية من الحسن والحيق والله سبحانه اعلم
وقد هما اولي من سبع منها **ولم يرك ذاك السبع اعلى والكثر**
الصغير في فردهما الى المعز والخنم وفي منها للابل والبق ومسئلة البيت من الذخيرة
عش والشاء افضل من سبع البقرة اذا استويا في القيمة واللم اذا كان سبع البقرة
الكثر لهما سبع البقرة افضل والافضل في هذا انها اذا استويا في القيمة واللم طيبها
لها اولي فان اختلفا في القيمة واللم فالفاضل اولي اذا ثبت هذا فنقول سبع الفعل
بعشرين وذلك منه افضل من خفي خمسة عشر وان كان الحي طيب لهما وان استويا في
القيمة والفعل الكرش فاللحم اولي ولدا الكرش والبقعة اذا استويا في القيمة واللم
فالكرش افضل وان كان البقرة الكرشية او لهما فهي افضل انتهى **قلت** ومثله في الحكم
واليه اسنا وهذا البيت هو مسئلة اولوية للفرد من الضان والمز اذا كان اعلى من سبع
البقرة او الابل قيمة او الكرش وهو ما استعمل عليه كلام الذخيرة **فرد** من قاضي خان
اختلف المشايخ ان البدنة افضل ام الشاة الواحدة قال بعضهم اذا كانت قيمة الشاة
الكثر من قيمة البدنة فالشاة افضل لان الشاة كلها تكون فضا والباقي وكان الشيخ الامام
او يكره من الفضل البدنة تكون افضل لهما الكرش من الشاة وما قال من ان البدنة افضل
يكون نفلا ليس كذلك اذا بحث عن واحد فان كلا يكون فضا ويشبه هذا بالقرابة في الصلاة

لو اقتصر على ما تجوز به الصلاة جاز ولو زاد عليها يكون الكل وصفاً للشيخ الإمام أبو
 البكر إذا كانت قيمة الشاة أو البدينة سواء كانت الشاة أفضل لأنها أطيب لحماً وكان بعضهم
 البقرة أفضل لأنها أكثر لحماً انتهى فيحصل من هذا الاتفاق على أن الشاة إذا تساوت قيمة ولحم
 لم تكن أفضل لأنه علم وما تجوز به الحنفي بالتي **يروي صوقها قبل الأول ينكر**
 استعمل البيت على مسلتين من القنية الأولى رمز الظهير الذي المرغبا في ثم قال قبل الجوز
 الأصح به الحنفي لأن لحمها لا ينطبخ انتهى قال المصنف وعندني في عدم الجوز أن ينظر فالحق
 في نفس الأمر لا معلوماً أن تكون ذكراً أو أنثى وعلى كل حال تجوز الأصحية **قلت** ويمكن
 أن يكون واحد منها وهو المشكل من ماذكر لم ينظر إليه القائل بالمنع وإنما ينظر
 إلى شيء غير وهو عدم النضج فالرد عليه بما ذكره غير سديد والله أعلم ونقل المصنف عن الشيخ
 محي الدين النووي رضي الله عنه أنه وجد بقره حنفي **الثانية** رمزه ولحقه والى المصنف
 قال تناثر شعر الأصحية في غير وقت جوز إذا كان لها نقي أي نحر انتهى **قلت** هذه
 محمول على ما إذا لم يكن التناثر المذكور رعلد أو ضعف مقتض لحث اللحم وعدم الجوز
 فتأمل له وقال المصنف أنه سمع بعض الناس يدعي أنه يدل على سمها وأطيب لحماً والله أعلم
ولو أوجب لثمان عشر لقيل لم يجب عند غير اثنين وينظر
 مسألة البيت من قاضي خان رجل أوجب على نفسه عشر أصحيات قالوا لا يلزم إلا
 لأن الأمر جابياً لأصحيته انتهى وذكر المسألة في الظهيرية قال والصحيح أنه يجب الكل
 لأنه أوجب على نفسه ما لله تعالى من جنسه إيجاب انتهى **قلت** نقل الصدر الشهيد في
 الفتاوى الظاهراته يجب عليه العشرة فيختص المحيط أنه الأصح والله أعلم قال وإلى
 ذلك ما ثبت بقولي وينظر أي في القول بعدم إيجاب العشرة نظراً إلى ضعفه انتهى
 قيل انتهى قلت ولو ضمن البيت ما في الظهير لكان أولى بغيره حال الكتابة **قلت**
 هـ اثنين من قد أوجب العشرة الزمواه ونصح إيجاب الجميع المحذور ليس كل من القولين
وبأيد أول أن يدي في دمه وتقويضه إذا ما على الذبح يقدر
 في محله كذا في دميته والذبح بالفتح الفعل ومسألة البيت من قاضي خان شامة
 ورماها صاحبها ونوي الأصحية فأصابها السهم قيل جازت الأصحية لأنها التحق بالحي
 والأفضل للرجل إذا أراد التضحية أن يضحي بيده أن قدر وأن لم يقدر يفوض إلى غيره لما
 روي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ذبح نفسه وكذا أجاز عن أبي حنيفة رضي الله عنه
 انتهى وليست المحصور وقوله وتقويضه إما أن يقدر أو لا أو جاز أو لا في أوله الأول أنيب
 باللفظ ولو ذبح شاة معاً وكلاً **فتا ذكر أسم الله فالشاة تحمد**
 مسألة البيت من قاضي خان رجل أراد أن يضحي فوضع صاحب الشاة يده مع يده القصاب

ويجوز
 ويحذر

في الذبح أعانة على الذبح حتى صار ذاب الجامع القصاب قال الشيخ الإمام أبو
 به محمد بن الفضل يجب على كل واحد منها التسمية حتى لو ترك أحدهما التسمية لا
 تحل الذبيحة وكذا لو علم صاحب الشاة أن التسمية شرط إلا أنه ظن أن تسميته أحدهما
 تكفي لا يحل أكله وكذا لو نظر إلى جماعة من الغنم فقال بسم الله وأخذ واحدة وأضحيها
 وذبحها وظن أن تلك التسمية تكفي لا يحل انتهى ولو قال المصنف بعد مائة ثم واحد
 أحل بسم الله أو بذكر الله لكان أولى لأن ظاهر النظم أن الموجب لله ترك كلاهما
 معاً وليس هو المراد وإذا ثبت لله ترك أحدهما فترك كلاهما أولى والله سبحانه أعلم
ولو ترك الذبح الوكيل تعذراً فلا أمر بالمأثور بالقيمة أخيراً
يضحي ولم ياكل فإن مرقه قتلها يصدق بالمقتوض لا يتأخر
 استعمل البيت من قاضي خان رجل اشتري أصحية وأمر رجلاً بـ
 فذبحها وقال تركت للتسمية عهداً ضمن الذابح قيمة الشاة للأمر يشتري الأمر بغيرها
 شاة أخرى ويضحي ويصدق ولا ياكل هذا إذا كانت أيام الجوز باقية فإن مضت أيام
 يتصدق بغيرها على الفقراء انتهى وهذا الظاهر من النظم الأقول به يضحي لم يتقدم في كلامه
 ذكر لما يضحي به فإن المذكور الجوز بالقيمة للوكيل وليس فيه ذكر لشاة أخرى فلو قال
 هـ وقيمته ضمن وكذا لتركه تعذراً أخرى يشتري ثم يخرجه
 الضيف تركه للذكر في البيت السابق لكان نظماً للمنفول وأيضاً في المعنى المراد والله
ويجمع الكلاهما أن مرقه قتلها فقيمته كاللحم يحويه مقدر
 مسألة البيت من الذخيرة قال سئل بضعت بضعت عن البيت قال يصنع به كما يصنع
 ضحيته يريد به أنه يتناول من لحمه كما يتناول من لحم الضحية قبل أن يصنع البيت
 قال الجوز الميت والمكسب للضحي به قال محمد بن سبله وأن مقاتل وأبو مطيع وقال
 عصام يتصدق بالكل وفي فتاوى الفضل أنه سئل عن الأصحية عن الميت بغير أمر
 فقال رأيت من علمائنا من قال أنه لا يتناول والرواية في الإجماع صورتها
 تحرم وأما في سبعه وأحد هم ميت ذبح عنه ورثته فنصيب الستة بالكل
 ونصيب الميت لا ياكل ورثته ويتصدقون به قال الإمام ركن الإسلام علي السعدي في
 مشايخ بلخ أنه يتناول قال الصدر الشهيد والخيار أنه لا يتناول انتهى في الوأصا
 نحو وأنه المختار فيما كان بامر الميت المصدق وعدم تناول وفيما كان من غير الميت
 وعليه مثنى قاضي خان وفي مختصر المحيط فيما إذا اشتد كوا في بقره وأضحي أحدهم عن ميت جاز
 وعن أبي يوسف لا تجوز ويتناول من لحمه وهو الأصح ولو ضحي عن الميت بامر لا يتناول من لحمه
 ولو قال المصنف وعن ميت بالامر الزم تصدقاه والأفضل منها وهذا المختار

مطل
 ذبح المأمور بالأضحية وقال ترك
 التسمية عهداً

وعن ميت ضحي وماله
 فيفعل فيه ما شئتم

فان يتصدق عنه
 فمن قيمة هذا المصدق

خلاف في التصحيح والله اعلم **الناشئة** في هذه الآية وعن ولد الصغير في
 معنى نفسه فيلحق به كما في صدقة الفطر وهذه رواية الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله
 وروي عنه أيضا لا يجب عن ولد الصغير وهو ظاهر الرواية خلاف صدقة الفطر لا
 السبب هناك وإن لم يولد له ولي عليه وهو موجود في الصغير هذه قرية محضة والآ
 في القرب أن لا يجب على الصغير وهذا لا يجب على عبد وأن كان يجب عليه صدقة الفطر مثل
 في المبسوط وقاضي خان أنه يستحب في ظاهر الرواية ولا يجب وسوي في رواية الحسن
 بين ولد وولد ولد الذي لا أب له قال والفنوي على ظاهر الرواية وفي الذخيرة نحوه
 وقال أنه رواية الحسن عن الإمام والثاني وعن محمد زفر ليس له ذلك وأن كان للولد مال
 قال شمس الأئمة السحبي والأصح أنه ليس عليه ذلك انتهى قال واستب بقوله وهو ظاهر
 الظاهر الرواية وقد علمت عقادة البيت وركه تركه في قوله من ذي غنى لا ياب
 وكون الاختلاف في تصحيح الوجوب في مال الصغير وعدمه مفقود فيما نقله كائنها عليه فلو أصح
 البيت هكذا ومن مال الطفل فالصحيح سقوطه وعن أبيه في حقه وهو ظاهر لسلم عن حميد ذلك
 وأبه هي لغة ياب به اقدي عدي في الكرم ومن يشابهه في ظاهر الرواية لا يطلق شامل للفقير
 محتاج إلى التقدير والله علم وأجبت سؤالا جع بعدد نجما فقير في من صحت عليها ولو جاز
وما جاز عن يعقوب فيها رجوعه وفي منعة أو في جاز قيد
 مسألة البتين من قاضي خان قال رجل وهب لرجل شاة ففطن بها الموهوب له أودعها
 منعة أو جاز صيد ثم رجع الواهب في الهبة جازت الاضحية والمنعة وعن أبي يوسف رحمه
 الله لا يجمع رجوع الواهب فيها وفي ظاهر الرواية صح رجوعه وليس على الموهوب له في الهبة
 والمنعة أن يتصدق بشيء في جزا الصيد عليه أن يتصدق بقيمة المذبح وسقط عنه الجزا
 وفي الظهيرية مثله وقوله فيذكر يعني الجزا في المنعة والجزا كما في الاضحية لكن قال
 في النظم ذكر ما يجب عليه من التصديق في صورة الجزا فقوت البتين فقلت
 ويجزي وهو با ولو عاد واهب وعن منعة أو عن جزا حيث يجزى
 وفيه مذبح يروح عليه تصديق بها في الجزا والعود يعقوب يذكر والله اعلم
ومن في سوا شاة توكل فاستري من المعز لم يقمن ولو قاذخسري
 في البيت مسكتان من الظهيرية **الاول** لو وكله بأن يشتري له شاة للاضحية فاستري
 عن جزا تجزي في الاضحية لزم الأمر لأن الشاة اسم جنس يتناول الضأن والماعز **الثانية**
 منها قال وأن وكله بأن يشتري له شاة للاضحية فاستري الوكيل واستاجر انسانا
 حتى قاذها بدهم لم يلزم الأمر شي من الكوا انتهى والمسئلة في قاضي خان وزاد أنه لو وكله
 في سوا عن فاستري شاة من الضأن لا يلزم الأمر فاجبت أن ضمن البيت ذلك مع أن قوله لو

قاذخسري

قاذخسري غير جيد لأنه إنما قاذ بنفسه لا بخسريا فقوله فقلت
 ويكل شاة الشاة للعتزان شري يصح خلاف العكس والقوة تحسرق
 فكان التعيين بها بالعود أحسن من قوله وقاد والفرق بين البتين الظاهر من الشاة والله
ولو غير ألا لو أن ليس بعتان وفي قولنا والفتن يعطي المعبر
 اشتمل البيت على مسكتين من الضأن والظهيرية **الاول** قال وكله بأن يشتري
 له بقعة سودا للاضحية فاستري بيضا أو حمرا أو بلقا وهي التي اجتمع فيها السود
 والبياض لزم الأمر **الثانية** قال فان وكله بأن يشتري له كلسا أو قرع
 للاضحية فاستري كلسا أو قرعا ليس له عين لا يلزم الأمر لأن هذا مما يرغب الناس فيه
 للاضحية فخالف ما أمر به انتهى قال المصنف وينبغي أنه إذا امر أن يشتري له شاة
 بيضا فاستري سودا أنه يقع للأمر لأنه لو أن اضحية رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ولأنه أحسن الألوان أن فينبغي أن يكون أفضل ولما روي عن مولاة ورقة بن سعد
 أنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم دمر عفراز كي عند الله من دمر
 سودا أو قال أبو هريرة رضي الله عنه دمر بيضا أو كلسا عند الله من دمر سودا وهذا
 كلام حسن غير أنه ليس وارد على كلام الظهيرية بل وارد على نظيره في إطلاق
 المخالفة في الألوان وكلام الظهيرية مفيد موافق لما ذكره المصنف فقوت البتين فقلت
 فقلت حال الكفاية ولو قال سودا فغير صحيح لأنه إذا كان في قرنا عينا يغيره والله اعلم
وصمعا والحولا أو ما تجزي وعقضا لا العجماء أعور
وعرجا أو السكا جذا من رقيقة وهما والمقطوع أذنا وأبقر
 الصمعا بالضم والعين المهملة هي التي بها صمع وهو صمغ المذبح للصوت
 والحولا بالحاء المهملة معروفة والقروا هي التي سقط مقدم أسنانها والعجماء الضعيفة
 والسكا بالهمزة التي لا أذن لها خلقة والجد بالجم والمجعة في الظهيرية أنها هي التي
 انقطع لبنها من أفاد يمس صرعها والهما بالهوية التي لا أسنان لها والأبقر
 مقطوع الذنب وفي البتين أربعة عشر موضعاً من أوصاف الشاة أربعة تجزي الاضحية
 لها وعشرة لا تجزي بعضها من الظهيرية وبعضها من الهداية وهذا أنا ذكرها على ترتيب
 النظم بأجزاء فالصمعا والحولا والقروا والعقضا تجزي في الاضحية لأن هذه الأربعة
 لا يتعلق بها مقصود ولا تنقص اللحم ولا يبي عنها من الشارح وأما العشرة التي تمنع
 فالعجم والعرج والعور لأن العين عضو مقصود بالاكل مستطاب والقور يمنع
 وعيها أو تمامه فتكون هزيلة ناقصة اللحم والعرج التي لا تضع معه رجلها على
 الأرض لأنها تنقطع في المشي والسكا لأن الأذن عضو مأكول كامل فقتان الاضحية

عن تعويته ولا إذا قطع الكراذله لا تجزي فكيف بعدهم والجواز الكراذله لما في الرواية
والأفة من تنقيص اللحم وانساده والاهتمام لا يمكن من الرعي فتكون منه ذلة فيفوت
فيها المقصود وعن الثاني انه يعتبر في الانسان الكثرة وعنه انه ان بقي ما يمكن الاعتلا
به اجزا الحمول المقصود والمقصود الاذن قد مر وجهه وكذا مقطوع ان ذنب لان علقها
واحدة وقد ورد فيها الحديث ولا اكثر من كل منها حكم الكرم فان بقي جاز واختلفت
الرواية عن الامام في مقدار الارتفاع في الجوارح الصغرى اعتبر في الاجزاء ذهاب الثلث
دونه وفي رواية الربع وقال اذا بقي الاكثر من النصف اجزا واحدا ابو الليث
وحكي عن الثاني انه عرض قوله هذا على الامام فقال قولي لقولك فقبل هو جوع
وقيل معناه قريب منه ومعرفة هذا في غير المعين ظاهر وفيها قبل يعتبر بتغطية
عينها الصحيحة بعد منعها من العلف يوما او يومين ثم يوضع لها العلف وينظر
اقصى مكان راته ثم تشد العينة وينظر اقصى مكان راته ثم يعثر ما بينه من التقارب
ان كان ثلثا او نصفه والله اعلم **فصل من كتاب الكراهية** الكراهية
بالتحريف مصدر كره الشيء والمعنى فبحر وقال ابن القطاع هي ضد المحبة وفيها
الها لغة ضد الرضى والارادة وبعضها يمتا ترجم له بكتاب الحظر والاباحة وبعضهم
بالاستحسان وبعضهم لم يفرده بل ذكر كل مسألة في بابها قال ومناسبتها بل
ان غاية مسائل كل منها من اصل او فرع ترد فيها الكراهية والله سبحانه اعلم
ويخرج كل صغيرا من ابا غير يتغير وثناء فقط لا الخبي خبي يطهر
البعير للابل وللشياه والخبي للبقرة وقوله حين يتعلق باول البيت ومسألة البيت
من الخلاصة قال الشيخ الذي يوجد في بعور الابل والشياه يغسل ويوكل ويبيع
وفي اخا البقرة لا يوكل انتهى وقد نبه الطرسوسي على ان قوله في اخا البقرة لا يوكل
اسان الى جوار بيعه كما في الزيت المتنجس للاستصباح قال المصنف واستدلوا
في البيت يودنه بانه مستثنى من الاكل دون البيع ونازع الطرسوسي في قوله انه يباع
لعل الطيور ثانيا لانا اذا قلنا بنجاسته بحيث لا يمكن طهارته لم يجز اكله للدواب
ولا للطيور وقد مرّت المسألة في الميتة والله اعلم
ويكفر ذرياق وجوز يتبعه وما للشيفاء اكل القنا وقد يغفر
اله ذرياق باله والنا وهو فارسي معرب وهو دوا يجعل فيه من لحوم الحيات
يتداوى به من السموم وغيرها والقنا قد جمع قنغده وهو معروف وفي البيت مسائل
من القنية قال قال الطبيب الحاذق عليك لا تندفع الا بالاكل القنغده والحيبة او
دوا يجعل فيه الحية لا يحل له اكله وعن ابي يوسف رحمه الله كان ابو حنيفة رضي الله

يكون اكل الترياق

يكون اكل الترياق ولا فيه شيئا من الحيات وقد فضل المصنف بين ما فيه من الحيات بل
فما صرح على القول بالكراهية وهو الظاهر فكان عليه ان ينظم القول الاخر ويقرر
بين الترياقين في النظم فاستخرج الله تعالى وفعلت فقلت
وما حل ترياق به لحم حية ويكرهه النعمان والبيع يغفره
وما حلت الحيات مع لحم قنغده بقول الاطبا الشافعية يحضره
وجعت فيه ذلك مع التنبه على المنع مع قول الاطبا فيه الشفاء والله اعلم ويغفر
لنعمان وقد رايت في الحاوي القديس قال في القنغده بالكراهية فانه قال يكره
اكل الضبع والضب وسائر هوام الارض وسكان البيوت كالغار والقنغده وابن
عوس والسندور الابهلي والوحشي وهذه الكراهية قطعاً كراهية تحريم والله تعالى اعلم
وفي غدد والامثليتين ميثاقه حيا ذكروا الموانع ترصد
كراهية تزويد وقيل بحرمة لان الدم المسفوح مقهور
القنغده لغين المعجزة جمع غدة والمثانة بالمشكلة ما يجمع فيه البول في الجوف
والحيا بهملة وخشية اسم للفروج من ذوات الطلف والحف الجمع احببه وفي البيت
الاول ستة اشياء يكون اكلها حرام في البدائع الذي يحرم اكله من الحيوان المأكول
سبعة الدم المسفوح والذكر والانبيا والقتل والعدو والمثانة والمران لقوله تعالى
ويحرم عليهم الحيات وهذه الاشياء السبعة مما يستحسنها اصحاب العقول السليمة كما
محرمه وما روي عن مجاهد انه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم من الشاة وذكره
السبعة وبين الدم في الكراهية والدم المسفوح محرم قال ما يحصل ان حنيفة
اطلق اسم الحرام على الدم المسفوح وسمى ما سواه مكروها لا يثبت حرمة بدليل
مقطوع به وهو النص المعترض هو قوله تعالى الا ان يكون ميتة او دما مسفوحا وفيه
الستة لم تثبت به بل بالاجتهاد وبظاهر الكتاب المحمل للناويل والحديث ولذلك فصل
بينهما في الاسم وقد اشار في عجز البيت الثاني الى موجب القول بالحكمة بقوله لان الدم
المسفوح معها يعني مع الستة المذكورة مقرر في حديث مجاهد الذي رفته قلت
وفي شرح الترياق شي عن المنقي عن ابي حنيفة انه كان يتداوى بالمران او بالبول
وفي النوارل عن ابي يوسف وقال ابو الليث وبه نأخذ لما كان الحاجة ونقل عن
القيديت يجوز للعليل شرب البول والدم والميتة للتداوى اذا اجاز طبيب مسلم ان فيه
شفاء ولم يحد من المباحات ما يقوم مقامه فيها انتهى والظاهر ان هذا الكلام من
لقديس الشافعية والافق قد تقدم عدم اعتباره بقول الطبيب نفا وفي معنى قول الكثر
وبول ما يوكل طاهر ولا يشوب اصلا والله اعلم وفي القنية ذكر الشاة وغدها طبع

وطلس يغفر
ما يدره اكله يكون هل الكراهية

في اللحم في المرق لا يكون وكراهية هذه الاشياء كراهية تنزيه لا تحريم قال المصنف عن
 عبارته وفيها فايدان احدهما ان الكراهية كراهية تنزيه والاخرى انه لا يكون اكل المرق
 واللحم والله اعلم **اقول** لو حذف المصنف عجز البيت الثاني وقال مكانه ولا يكون المطبوخ
 معها مقدر لشمول فوايد عبارة القنية وكان احسن لانه ليس من شأن النظم التعوض
 الدليل والله اعلم **وفي حجب لا حايض غير عاقل** **بديده** **وقا** **والاكل والشرب** **يتكر**
 قوله لا حايض في موضع جرو المسئلة من قاضي خان قال ويكون الحجب رجلا كان وامرا
 ان ياكل الطعام او يشرب قبل غسل الفم واليد ولا يكون ذلك للحايض والمصحف
 تطهير الفم في جميع المواضع انتهى والفرق بين الحايض والحائض ان الدم ما دام جاريا لا يمكن
 الطهارة والله اعلم **وحرم تنكح اللحم لا الزينة اكله ولا لبن دهنه وشمه** **تجذر**
 يقال تنكحنا من حد ضرب ويقال انتن فهو متنكح وقد تكسر الميم وتضم التاء اتباعا
 للميم قليل والصريح في اكله اللحم وهو مفعول حرم وقاعله تنكح والسئلة من القنية قال
 في مسئلة الانذار والدم اذا انتن يحرم انتهى وقد نص فيها ايضا على ان المرق اذا انتن
 لا يحبس ولو وقع في اللحم الدود او انتن فهو ظاهر ذكر ذلك في باب الاحكام
 الجنسية وهذا علم ان حرمة اللحم جليدة لم يزد فيه لا لخاسته والله سبحانه اعلم
ويقتل لحم القرد وما يتجسس ويجز منه ما كان والقد يرتعد
 تنغري بالوقية او المحجة المفتوحة لغة في نفرت القدر تنغزاد اغلت ومسئلة البيت
 من المنية قال قد رطب وقع فيها نجاسة لم تاكل المرقه وكذا اللحم اذا كان في حالة
 الغليان يغسل اللحم ويؤكل انتهى والطرسوسي قال وكذا يجب ان يكون الحكم فيما لو
 بعد الغرق في الانية تغسل وتؤكل ثم فصل تفصيلا اخر في غير حالة الغليان من عند
 فقال ان تمودي على النجاسة فيه مدة لا تؤكل لانه يمكن تحللها في اللحم فلا تغسل بالغسل
 الا اذا اخرجت النجاسة على الفور وتغيبه المصنف بان النجاسة لا تحلل الا في حالة
 غليان الماء بواسطة الغليان وهو ظاهر لا في الكتاب فقد حصل فيها ذلك بطول
 الملك وقد نقلنا في كتابنا المسمى بالاشارة والرمز الى تحقيق الوقاية وفتح الكنز
 ان اللحم الغليان ما يحس يغلي بما يارد ويبرد ويحذف ثلاث مرات يطهر **تجسس** **الرجا**
 اذا القت في الماء حال الغليان ينتفد ويشها قبل شق بطنه لا تظهر ابداء وعرضا
 بسط الكلام هنا وهو منافي لما تقدم من القول بطهارة اللحم وشيخنا ابن الهمام
 نقل في شرح الهداية مسئلة الحاجة والكفر قبل الغسل ثم قال لكن على قول
 ابي يوسف يجب ان تظهر على قانون ما تقدم في اللحم وقال قلت وهو مغلل بتشريع
 النجاسة المتخللة في اللحم بواسطة الغليان وعلى هذا اشهر ان اللحم السيط بمصر

مطلوب
 اللحم الغليان ما يحس يغلي بما يارد ويبرد ويحذف ثلاث مرات يطهر

بحسب لا يظهر

بحسب لا يظهر لكن العلة المذكورة لا تثبت حتى يصل الماء الى حد الغليان ويمكن فيه اللحم
 بعد ذلك زمانا يقع في مثله التسرب والدخول في باطن اللحم وكل من الامور غير
 متحقق في السلك الواقع حيث لا يصل الماء الى حد الغليان ولا يتوكل فيه الى مقدار ما
 نضل الحمار الى سطح الجلد فتخلل مسام السطح عن الصوف بل ذلك التوكل يمنع من
 وجوده انقطاع الشعرفا لا ياتي السيط ان يظهر بالغسل ثلاثا لتنجس سطح الجلد
 بذلك الماء فانهم لا يجتذرون فيه عن الجبس قد قال شرف الائمة بهذا في الحاجة والكفر
 والسيوط مثلها انتهى **قلت** اما وصول الماء الى حد الغليان فلا شك فيه ولا تحلل
 الماء الجبس وتشبهه في المسام بدليل تأثره فيها الا تحلل عن الصوف وذلك ظاهر
 والاحوط ان لا يؤكل على تقدير عدم تأثر الماء في سريانه ما يباطنه من النجاسة الى
 اجزائه كما في الحاجة لتحقق تسرب الماء الجبس في مسامه الا ان يغلي ثلاث مرات
 على ما قدمناه في اللحم فتأمله وقد ذكر في التيسير المزيد مسئلة الخطه اذا طهقت
 في ابي يوسف يطبخ ثلاث مرات بالماء ويحذف في كل مرة وكذا اللحم ثلاث او حنفية رجلا الله
 طهقت في اللحم لا تظهر اية او يفتي والله اعلم

وزاد رقا في كلهم متفاوت يجوز وحمل البعض منه معذر
 زاد المسافر طعامه وصغير منه للزاد وقد اشتمل البيت على مسلكين **الاول** في حرمة
 الاكل قال خرج الى السفر مع رفاقه فاخرج كل واحد منهم زادا يتناون فيه طار
 وان تفاوتوا في الاكل انتهى **الثانية** وهي المراد بقوله وحمل البعض منه معذر
 المصنف ولا يجوز لبعضهم ان يحمل منه شيئا يعني ياكل ولكن لا يحمل فان مثل ذلك
 عادة ولا تسلم النفس فلا ينبغي ان يفعله الا ان ياذن له رفيقه والله سبحانه اعلم
ويبدو ليس الله اول اكله اذا كان من جلي وبالحمد تجذر
 قال صور المسئلة انه ليس للاكل ان يبدى اكله بذكر اسم الله وان جتمه يذكر
 الحمد له الا اذا كان الاكل من جلال اما اذا كان من جوارم فلا **قلت** بل يضوا على انه يكفر
 وقد موت المسئلة وقد علم من القسدي في النظم ما كان من جلي يجوز وانه لا يجوز فيها كان
 حرام والله اعلم وفي قاضي خان ولو كان شيئا غصبه من انسان فقال الحمد لله قال الشيخ
 الامام ان اهدر حمة الله لا بأس به انتهى **قلت** الا انه ليس في النظم اشعار بما نقله
 عن قاضي خان ولا التصريح بان الحمد لله عند الحتم ولا انه سنة فقير بيت البيت هكذا
 وسن ابتدا اكل الحلال سميا وختم الحمد ثم في الغضب يذكر لكونه مباحا
 اشرا الى شتمه على ما ذكر قاضي خان من الحمد بعد الغضب بقولنا ثم في الغضب يذكر لكونه
 قاتله والله اعلم **وليس لغيره ان يتناول القمه لصغيره بلا اذن وجوز اكله**

مطلوب
 يعني لم اتم الله في ابتداء اكل حرم
 او صمته بالحمد له حرام بل قال بعضهم
 بكفر

اعتبر المعنى يعني اللبس قال رحمه الله يعني شحذ يد بع وهذا تنصيص برهان ضا
الحيط ان عند ابن خنيفة رضي الله عنه لا يكون الحرير اذا لم يتصل بجلده حتى لو لبس من
فوق قميص من غزل او حوكة لا يكون عنده فكيف اذا لبسه فوق قبا او شي اخر محسودا وكا
جبة من حرير وبطانتها ليس بحرير وقد لبسها فوق قميص غربي قال رحمه الله وهذا
رخصة عظيمة في موضع عم به البلوي ولكن طلبت هذا القول عن ابن خنيفة في
كثير من الكتب فلم اجد سوى هذا ثم رمز لشمس الائمة الحلواني وقال ومن الناس
انما يكون الحرير اذا كان الحرير بمس الجلد وما لا فلا وعن ابن عباس رضي الله عنهما انه
كان عليه جبة من حرير فقبل له في ذلك فقال ما تروي ما لي الجسد وكان تحت ثوب
قطن ثم قال ان الصحيح ما ذكرناه ان الحرير امر في شرح الجامع الصغير للزبدوي ومن
الناس من يباح لبس الحرير والرياح للرجال ومنهم من قال هي حرام على النساء ايضا
وعامة الفقهاء على انه يحل للنساء دون الرجال انتهى قلت وفي حطيطي من خزانة
الاجلي ما لفظه قال ابو خنيفة ومحمد بن عباس بلبس الحرير وقلنسوة النعال انتهى لان
ما في النظم مقيد بالحائل وهذا مطلق وفيه زيادة محمد مع الامام وقوله في النظم
للصدر المراد به الامام **الثانية** المسار اليها بقوله كاستناد يصدد وهي في
الفتية ايضا قال بعد ان رمى للعلاء الترجيحي استعمال الخاف من الابرسم لا يجوز ولا
نوع لبس قال ومثله عن الاسجاني وشرح الجامع الصغير **قلت**
هذا ما سألني على القول باطلاق الحرمة لا على القول بالنقل والله اعلم ثم رمز في الفصل
الكرماني والعلاء الترجيحي وعين الائمة الكرابيسج واي حامد وقال لا يكون لاسناب
الي الوسادة من الديباج انتهى **قلت** ولم يذكر النور في البشطات الحريرة والناموسية
وغيرهما ما عم به البلوي وهي مسطون في المنسقي والفتية رقم لشرح الارشاد وارحام
والوبري ويوسف الترجيحي الصغير قال لا بأس بملاحة حرير توضع في عهد الصبي لانه
ليس بلبس وكذا الكلة من الحرير للرجال لا كالكليت فنظم ذلك في بيت وعذوة اليها
قلت وفي كلة الديباج فالنوم جائز ومنه وفي فتية والسقي الكلي طرفة
فالكلة هي الناموسية والبشطانة والله سبحانه وتعالى اعلم
وعند الوكيل الخنيفة مثل مؤكل ويكن وظل حل والغيس شظير
في البيت مسلمان **الاول** من المبسوط قال وان اشتراها يعني لامة من عند تاجر فلا
استبرأ عليه ان كانت خاضت بعد ما اشتراها العبد ولا دين عليه لان المولي ملكها
وقتها من حين اشتراها العبد وقد خاضت بعد ذلك فيكفيه ذلك من الاستبرأ كما لو اشتد
له ويكفه فخاضت في يدها لو كل جيسة وان كان على العبد من يحيط بروقته وبما في يده

فذلك الجواب

فذلك الجواب عندهما وعند ابن خنيفة رضي الله عنه وفي القياس كذلك ولكنه استحسن
فقال عليه ان يستبرأ لها بعد ما يشتريها من العبد انتهى **الثانية** من المينة قال يكن
ان يطا امرأة او امته والاخرى تراها قال والطرسوسي فهم انه لا يطا واحل
نخعة الاخرى ليستوي فيه الحر والامة وبنى عليه والظاهر انه الف ولسواستد
بما قاله الزاهد في شرح القدر ويذكر ابو بكر انه لا بأس بوطي المنكحة بمعا
الامة دون عكسه وما اظن الطرسوسي عليه ثم نازعه في قوله وكذا يعني ان يكون
كانت الاخرى نائمة لا مكان الرواية قال وتكون من المسائل التي حكم النائم فيها
اليقظان بانه وقف على المسائل المذكورة في غير ما موضع ولم يعد احد هذه فيها
قلت هو لم يقل انها مذكورة فيها بل قال انها تكون منها فلا وجه لهذا الاعتراض
وقد صرح الزاهد بانه لا بأس بالوطي ومعه قوم يأمرون ان يظن انهم لا يفعلون فاستثنى
ما تفقه فيه وقال قلت بل مفهوم هذا انه اذا لم يقظ انهم لا يفعلون يكون من المسائل
التي حكم النائم فيها حكم اليقظان فلم ينف نفقه والله سبحانه اعلم
ويكره في الحمار لغزير خادير ومن ساء تنويرا فقالوا ان يتور
التعير مصدر غمز الشيء اذا كبسته ويقال تنورا اذا طلى بدنه بالون لانه لا
الشعر وفي البيت مسلمان **الاول** من الجفيس والمزيدة كغزير الاعضا في الحمار
مكروه لان الخادير ربما يفعل ذلك للشهوة وهذا اذا كان من غير ضرورة واما للضرورة
فلا بأس به ومثله في قاضي خان وفي شرح الزاهد اختلف في غزير الخادير فلو اذار
في الحمار فقبل يجوز اذا كان الازار كفيفا وبه أخذ الحلواني والاختيار تركه ومن ماتحت
الازار على ما يعتاده الجيلة في الحمار حرام والله اعلم والنظم انما ذكر صور واحدة
فيها تفصيل لم يذكر ولم يشتر اليه فماتة التفصيل وهو الضرورة وعدمها والخلاصة
المحكي فيه فوق الازار واطلاق الحرمة اذا كان تحت الازار على الجلد والله اعلم **الثانية**
قال في الجفيس والمزيد ويكره للانسان ان يتنور وهو جيب لما روي طالدين
رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من تنور قبل ان يغتسل جاته
كل شعرة تقول يا رب ضيعته كما ضيعني ولم يغتسلني ويعني ان يتولى طلي عورته يده
ولان كل موضع لا يجوز لغزير النظر اليه لا يجوز نفسه الا فوق الثياب ذكره ابو الليث
انتهى ولا اشعار للنظم بكرة التنوير للجب والتفصيل في الطلي فتنظير للجمعية
ثلاثة ايات قللت وغير تلكم لغزير ضرور من الخادير امنعه ومن يتأزر
فمن تحته امنعه وجوز فوة اذا ما كفيفا كان والترك الخبير
والجب التنوير يكن عندنا وبالفن يطله وبالفن يخطر

ومنهوم تقييد الكراهة للجنب بوجوه الجواز للظاهر وقد تقدم الكلام على المسائل ثم
 رأت في مختصر المحيط للنجاشي وعمر الاعضا في الحمار يمكن الا بعد هذا اذا كان غير متوضو
 وان امر عن ذلك فلا بأس به وفي شرح الزاهدي عن محمد بن مقاتل لا بأس بان يطلى عورة
 غيره بالنون كالحثان ويقض بصره وكان عليه الصلاة والسلام يتولاه بنفسه قال
 ابراهيم كان ابو حنيفة رضي الله عنه يري لصاحب الحمار ان ينظر العورة وحجته الحثان
 انتهى والله اعلم **ولا يدخل الحمار للغسل عدو وحل به حل الارار وبعض**
العدو ما بين طلوع الفجر الى طلوع الشمس ويعصر مبني للمفعول وفي البيت مسلكا
الاولي قال في التبيين والمزيد دخول الحمار بالعدو ليس من المروق لانها اظهار ما يجب
 اخفاء واسرار وانه محل بصلاة الجماعة **الثانية** منه من كشف ازاره في الحمار
 ليغسله ويعصره لا يمانع لانه لا يمكن تطهير الا بالاناء والعصر والامام للناظر اليه كذا ذكر
 الامام المستغني قال ولا شك ان مواده الكسوف في الموضوع المعد لذلك قال في
 البرازية لا مطلقا وهو الحق في القضية عن عيني الائمة الكوايبي اذا اراد عصر ازاره
 في الحمار وليس له ازار اخر لا عصر عليه ولكن يصلى لما عليه ويكفيه ويرويه عن النبي
 ثم روى ليوسف الترمذي في مثله وزاد ولو اراد الاغتسال لا يجزئ دون ازاره وان
 كان منفردا ولو فعله يكره ثم روى لعل الائمة الترمذي في تجرد في بيت الحمار الصغير لعصر
 ازاره او حلق القانة يمانع وعن عيني الائمة الكوايبي يجوز في المدح اليسين ثم روى
 لابي حامد وابي الفضل الكرماني وقال لا بأس به وقيل ان يجرد يجوز تجرد روجه
 للجماع اذا كان البيت صغيرا مقدار خمسة اذرع او عشرة ثم روى لابي حامد ومحمد الائمة
 الترمذي والحافظ الساجي وقال لا بأس بان يجرد في البيت وقال ابو نصر الدوبوسي
 لا يمكن ان يغتسل متجردا في الماء الجاري وغيره في الخلوة ثم روى للبرقي وقال كسوف
 في بيت او كلة بغير حاجة يكره وقال قاضي القضاة في مسائل ابي الفرج انه لا بأس به فقد ثبت
 في المسئلة اختلافنا لم يشر اليه لفظ ولو كان نصف البيت لاخره لكان في حل ازاره خلف مسطر
 لتضمن الاشارة الى الاختلاف **وقد قل حق الراي في كل جمعة يجب ويقض بالجواز**
 قال في التبيين والمزيد يستحب الرجل ان يحلق راسه في كل جمعة وبعضهم يعبر بالجواز
 انتهى وفي القضية نسب الاستحباب لظهير الدين الترمذي وفي شرح الزاهدي المستحب ان
 يعلم اطفاله ويقص شاربه ويحلق عاتقه وينظف بدنه بالاغتسال في كل اسبوع
 مرة والا فضل يوم الجمعة فان لم يفعل ففي كل خمسة عشر يوما فان لم يفعل فلا عذر له
 في ترك ذلك فيما وراء الاربعين ويستحب الوعيد انتهى وذكر ذلك في القضية وعنناه
 الى القاضي عبد الجبار ومحمد الائمة الترمذي وشمس الائمة الحلواني وغيره بالاحتياط

ثم قال فالاسبوع هو الافضل والخمسة عشر الاوسط والاربعون هو الابعد والنظم انه هو
 الاول فقط والله اعلم **ولا يشترى جواز القمار ونقته ولا يملك فيه للمزني فيه**
 القمار مصدر قامته فخرته اذا غلبته في القمار ومسئلة البيت ان جواز القمار الذي
 يكسبه بعض المقامرين من بعض لا يجوز شرعا لانه فعل حرام لا يثبت الملك للذي
 يقام مرفقه كذا في التبيين والمزيد والحق بما المصنف البيهقي في النظم وفي التبيين والمزيد
 ايضا الجواز الذي يلعب به الصبيان يوم العيد ويا كل منة هكذا انقل في الجواز
 قال وهذا اذا لم يكن على سبيل القمار فاما اذا كان هذا اصنع حرام انتهى
 في قاضي خان والله اعلم قلت وعلى ذكر القمار تذكر هنا فاعرف بما يمار
 في وسيط المحيط قال في اواخر باب التعزير ولو قال يا مواجرا كسحان يا قوم
 لم يعزروا وكذلك لو قال يا قرد يا ولد الحرام يا عيار لانه هو الذي يتروى بغير عيب
 وكذلك لو قال يا مقامولا يا يوسف قال في رواية لا بأس باللعبة بالسطر
 انتهى وهذا مما ابتلى به جمع من الخفية ففي هذا الفرع رخصة عظيمة لهم فالخسة
 فقلت ولا بأس بالسطر وهي رواية عن الحق قاضي الشرق والغرب توثقه
 وقاضي الشرق والغرب هو الامام الثاني القاضي ابو يوسف لانه لا يثبت شملت
 المشارق والمغرب لانه كان قاضي الخليفة والله اعلم وفي شرح الجامع الصغير للقرافي
 وفي ادب القاضي لا تسقط عدالة اللاعب بالسطر الا اذا قام عليه او شغله ذلك
 عزا الصلوات او له الى الحلف بالكذب فانما ذكر هذه المعاني فلا تسقط عدالة
 لاختلاف العلماء في حرمة اللعب وفي شرح مله يجوز اللعب بالاحصاء والذهن اذا
 لم يخل بالواجب انتهى قلت ولا يخفى ان ما ذكر من المعاني او لا ومن لا خلاف
 بالواجب ثانيا يخل بكل اقتران يلائمها امور منبهة تنبيه لذلك والله اعلم
ويكره طير الاكل يتبعها وخاتم حديد وصغير والكثير المصور
 الصغير يضم الصاد المملة الخامس وكسرها لغة والمصور بفتح الواو قال
 وصورة ما اشتمل عليه البيت انه يكره سبع الاشياء الاربعة الطين الذي يوقى
 والخاتم الحديد والخاتم الخامس والشيء الكثير المصور على صورة حيوان من الجوارح
 وذلك لما في اكل الطين من الضرر وما في استعمال الثانية من الخطر واستدل بخلاف
 الحلال بيقين والحرام بيقين فنقل عن شرح الزاهدي عن بعض اصحاب ولا يختم الا
 بالقصة وذكر قصة الثمان بن بشير قال وقيل يجوز من الحجر الذي يقال له السحبه
 ويحعل الفص الى الكف بخلاف النسوان وانما يختم القاضي والسلطان للصوف
 الختم والترك افضل في حق غيرهما والمعتبر الحلقة دون القص حتى يجوز من حجر انتهى

فاذا ثبت ما قلناه وروينا من عدم جواز لبسها للفقير ثبت كراهة بيعها وصنعها لما
فيه من الاعانة على ما لا يجوز وكل ما ادى الى ما لا يجوز لا يجوز الا ان المنع في البيع اخف
منه في اللبس لما ان الصغر والحديد والطين ينفع بها في غير اللبس والاكل الا ان
ان طين الاكل يفصل به الصوف وغيره والصغر والحديد يمكن الاستغناء بها في غير ذلك
ويمكن سبكها وتغيير هيئتها والظاهر انه لم يقف على بصرح بكراهة بيعها وقد وقفت
في الغيبة قال وفي انشاد قم شرف الائمة المكي ويكون بيع خاتم الحديد والصفر وخ
بيع طين الاكل واما الصوف فلم اقف عليه والوجه فيها ظاهر والله اعلم

دويناه النبي العتيق عتيقة بئاع وبالايمان بكسبي ويمن
مسئلة البيت من الواقعات الحسام الشهيد قال وباج الكعبة اذا صار خلفا
يجوز اخذ لان للسلطان ان يبيعه ويستعين به على امر الكعبة انتهى كطرس
وفي زماننا ما رث منه بئاع من بني شيبه وكان هذا الامر مفوض اليهم لانهم
الكعبة وينبغي ان يجوز الشراء منهم قال المصنف لا بد في ذلك من الاذن لهم من السلطان
في الاخذ والبيع وان كانت الكسوة التي يلبسونها الامام في كل سنة من مال نفسه
وان كانت من بيتا لمال فان لم يكونوا مستحقين لاخذ شيء من بيت المال بوجه من
المسوعة للاخذ منه لا يجوز لهم الاخذ ولا البيع والله اعلم **قال** اما الاول فيمكن ان
يقال فيه ان تقريرهم على ذلك في كل سنة يترك منزلة الاذن والحال في زماننا ان
ما تكسب به الكعبة المشرفة من المال يحصل من بلاد موقوفة عليها فلا يجوز حيلة بيع
ذلك الا واقع من بني شيبه ولا الايتاع منهم بل ينبغي ان يصرف في مصالح الكعبة كما
قالوا في حصير المسجد وخي الخ لا ان يقال الواقعات شرط الرث لبي شيبه فيوزل اليها
منهم والله اعلم **وللقيل بار الكذب او وقع ظالم واهل التوراة والقتال المظفر**
في البيت اربع صور يجوز فيها الكذب قال في التمهيد في شرح شمس الائمة السرخسي
اذا قضى المحرم رحمه الله بجوز الكذب في اربعة مواضع في الصلوة من الناس وفي الحرب
وهي المسار اليها بقوله والقتال ليظفروا ومع امراته احذر اذن اعني الوحشة والظن
انتهى هي المسار اليها بقوله واهل التوراة قال ولم يذكر دفع الظلم وهي مذكرة في
غيرها ولم اقف عليها بعد لكن نقل في النزاهة بعد ان ذكر الصور الاربع عن الذمية
انه اراد به المعاريض لا الكذب الخالص والله سبحانه وتعالى اعلم

وذكر مستأوي الشيخين يعنيهم اذا كان مقتضا له حينئذ
ولا اقل منصر حيث يقتضيه مقتضاهم ولا في مفصل بان مدة النظر
المساوي للتقايص والغايب وفي البيت لان صور من ذكر المساوي لا تعد

غيبة يا ثم بها الشخص مذكور في قاضي خان وغيره **الاول** رجل يذكر مساوي اخيه
على وجه الاهتمام لم يكن غيبة انما الغيبة ان يذكر على وجه الغضب يريد به السب
وهي ما استعمل عليه البيت **الاول** **الثانية** قال اهل قرية كذا وكذا لم يكن غيبة
لا يريد به جميع اهل القرية فكان المراد هو البعض وهو مجهول **الثالثة** قال الرجل
اذا كان يصوم ويصلي ويصلي الناس باليد واللسان فذكر بما فيه لا يكون غيبة وان
اخبر السلطان بذلك ليزجره فلا اثم عليه ثم عد من الاماكن التي يتباح فيها الغيبة
السؤال عند المصاهرة والشي لا اعتقاد للتحذير منه وعند شكوى الظلمة الى
الحاكم والمتظاهرين بالبيع الذي يستتبعه ولا يؤثر عند اذا قيل عنه انه يفعل
كذا وكذا وعند جعل المستغاب بان يقول شخص يفعل كذا وكذا ولا قرينة تدل على
ارادته والله اعلم **وبفسق مقتدا المروءة في جميع** **ومن علم الاطفال فيه وتور**
في البيت مسلمان **الاول** قال في الغيبة بعد ان رثم للفتاوى البخارية او لغيرها
البحاري معاد المروءة في الجامع يا ثم بذلك ويفسق **الثانية** قال بعد ان رثم لعلامة
الترجاني لو علم الاطفال في المسجد القوان لا يجوز وبها ثم وكذا التاديب فيه ثم رثم لجيد
الائمة الترجاني وقال انما لا يجوز التاديب باجره ينبغي ان يجوز بغير اجراما الصبيان
فقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اخذوا مساجدكم صبيكم لكم ومجانيتكم وكذا
لا يجوز التعليم في مكان في فناء المسجد ثم رثم له وقال هذا عند اخيه خيفة وعند فاجحة
اذا لم يضرب العامة انتهى **قلت** مقتضى البيت ان يفسق مع الاطفال في المسجد
ولا يلزم من الاذن الفسق ولم يفعل عن احد القول بتفسيقه ولكن انه ينبغي ان لا يلازم على
ذلك يفسق والله اعلم **ومن قام ارجلا لا يشيخ فجايز وفي غير اهل العلم يفسق**
قال في الغيبة رثما للقاضي البديع ولا يكون قياما جالس في المسجد بل دخل عليه
تقظيما له ثم رثم لشرح طبر الدين وقال في مشكل الآثار والقيام لغرض ليس بمرور
لغرضه انما المكون محبة القيام من الذي يقوم له فان لم يحب القيام وقاموا لا يكون
قال يعني البديع وقيام قاري القوان لمن يحب عليه تقظيما لا يكون اذا كان ممن يستحق
التقظيم وقيل له ان يقوم بين يدي العالم تقظيما له اما في حق غيره لا يجوز انتهى
المصنف وهذا يستحق في زماننا لما يورث تركه من الخفة والبغضا والتعدي في حق
من يحب القيام بين يديه كما يفعله الترك وكوفي رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يفعل
ولا اصحابه معه لا يدل على كراهته وقد ورد قوموا السيدكم **قلت** الظاهر ان
الذي في النظم القيام للقادر تقظيما له ولم يذكر فيه منعاً عنه لغير اهل العلم فيما
نقله واما المسئلة التي قال فيها لا يجوز في حق غير العالم فانما هي مسئلة القيام

يدية وهي غير مسجلة القيام لقدومه تعظيما فتنبه لذلك والله سبحانه وتعالى اعلم
وحرر نقل الميت البقي مطلقا وعن بعضهم ما فوق ميلين يحضر
 كات المصنف اختلف في جواز نقل الميت للدفن فيما زاد على الميلين كات بعضهم
 يجوز النقل مطلقا قبل الدفن وبعد بعدت المسافة او قصرت او صبي بذلك او لم
 يوصى و كات بعضهم لا يجوز النقل بعد الدفن مطلقا الا ان تكون الارض مغطوة
 او تستحق بشفعة وقيل يجوز الدفن في مسافة ميلين فما زاد ولا يجوز الكثر من
 ذلك والطرسوسي عظم انه يمكن قبل الدفن فيما زاد على الميلين ولم يشتر فيه الى
 الاختلاف ونقل في الشرح اختلاف المشايخ فيه ونظم انه يجوز بعد الدفن وكات
 بالاخلاق ثم في كل من الفصائل الاختلاف ما قبل الدفن فكان شيخ الاسلام خواجه
 زاده انه لا يمكن ذلك كذا نقله عن الطرسوسي ونقل عن شمس الدين انه يمكن الا قدر
 ميل او ميلين وفي الغاية عن الجوامع امرأة ماتت ولدها في القرية ودفن هناك
 والامر لا يصبر عنه لا يفتش ولا ينقل الى بلدها وعليها ان تصرك وجب ان يدفن
 حيث ماتت في مقابرهم وان نقل ميلا او ميلين فلا بأس به وقيل مادون السفر
 وقيل لا يمكن السفر ايضا وعن عثمان رضي الله عنه انه امر بقبور كانت في المسجد
 تحول الى البقيع وكات توسعوا في مسجدكم وقيل لا بأس في مثله وعن محمد انه لم يوصيه
 وفي قضية الميتة مقابر بلغ اليها عظم الجحون لا يجوز نقلهم الى موضع اخر انتهى ونقل
 الفقيه ابو الليث في سيرة العيون عن محمد انه قال احب الي ان يدفن القليل او الميت في
 المكان الذي مات فيه في مقابر اوليك القوم وان نقل ميلا او ميلين فلا بأس به قال
 الفقيه ابو الليث وان نقل الى بلد لا يكون اما لما روي في الخبر ان يعقوب عليه الصلاة والسلام
 مات بمصر فحمل الى ارض الشام وذكر ان موسى عليه الصلاة والسلام حمل تابوت يوسف بعد
 ما اتى عليه زمان الى ارض الشام من ارض مصر لتكون عظامه مع عظام ابيه صلى الله عليه
 وسلم عليهم وذكر ان سعد بن ابي وقاص مات في ضيعة على اربعة فراسخ من المدينة فحمل على
 اعتاق الرجال الى المدينة انتهى وهذا كله لم يذكر في ما يدل على النقل بعد الدفن اصلا
 بل فيه التصريح بالمنع منه واما توهم قضية الاستدلال بنقل موسى مع يوسف صلى الله
 عليه وسلم فانه ليس فيها نفس المقبر ولا انتهاك الحرمه فانه نقل تابوته وقد نقل انه كان
 مدفونا في عامود من رخام وانه نقله بعاموده كما هو وعلى كل حال فاذكر المصنف
 من الخلاف لم تقف عليه فيما قاله من كلام العلماء والظاهر ان الصواب مع الطرسوسي
 فيما نقله والله اعلم **واتوب من ذكر القرآن استماعه** وقالوا **لوا ثواب لطفل للطفل**
 اتوب بفعل تفضيل من الثواب وهو الجواز والقرآن منقول بحركة الحزب لضرورة الوزن وهو

مشهوره

مشهوره وفي البيت مسلمان **الاول** من الحاوي القدسي كات استماع القرآن اتوب
 من قرأه **الثاني** كات في واقعات الحسام اذا عمل الصبي حسنة قبل ان يحرق القلم
 كصلاته ما فله او غيرها كان الثواب له ولا يوبه قال كانه ليس للانسان الا ما سعي
 فلو عمله الوالد كان له ثواب التعليم والله سبحانه وتعالى اعلم
ودر شك باقي الذكر اولى من الصلاة وتلاوة ورش العلم اولى وانظر
 الثامن الصلاة من شطر الثاني وفيه مسلمان **الاول** كات قاضي خان رجل تعلم
 بعض القرآن ثم وجد فراغا فانه يتعلم تمام القرآن وهو افضل من صلاة التطوع
الثاني كات وتعلم الفقه اولى من تعلم باقي القرآن وفي منه المفق تعلم ما ورا
 قدر الحاجة من القرآن افضل من صلاة التطوع لان حفظ القرآن على الامة وتعليم
 الفقه اولى من ذلك لان تعلم جميع القرآن فرض كفاية وتعلم ما لا بد منه من الفقه فرض عين
 بفرض العين اولى انتهى **وقدر هو والله اعلم ونحو** **لا يعلم حتم الدرس حين يقرر**
 اسكن ميم اعلم على الحكاية للوقف والوزن وهو في موضع نصب منقول وهو ونحو
 بالنصب عطف عليه ومسألة البيت من القضية قال يقول عند تمام ورده من القرآن
 والله اعلم او صل على محمد واعلم بانها يمكن والصلاة هي المسار الى بقوله في النظم
 ونحو ومفهومة انه لو لم يكن اعلاما بانها لا يمكن وفي الجنبين والمزيد كما رس يقول
 لا اله الا الله ويقول صل على محمد او العارضي يقول كبروا يا ائمة النبي ونحو في قاضي خان
 لا اله الا الله او يقول صل على محمد او العارضي يقول كبروا يا ائمة النبي ونحو في قاضي خان
قلت وهذا محمول على ما اذا لم يكن من قضاء زماننا الذي ياكلون الدنيا بالدين
 ويحصلون ذلك وسيلة الى اخذ الدارهم من الناس فانه يكون حينئذ ذلك للمنا والاه
 اعلم **ودر سلقه طن الشفا بقطعه** **اذما جى نبواه قبيح**
 السلعة بكسر السين المهملة وسكون اللام وفتح المهملة زيادة تحدث في الجسد
 كالغدة تتحول اذا حركت وقد تكون من حمصة الى بطيخة ومسألة البيت من قاضي خان
 قال رجل له سلعة فازاد ان يجرها ويخاف الموت قال ابو يوسف رحمه الله ان كان
 فعل ذلك احد فخاف فلا بأس ان يفعل لانه معالجة ولا يكون تعريضا للهلاك انتهى وفي
 الفتاوى اذا اراد ان يقطع اصبعه ازيد او شيئا اخر قال يعقوب كان الغالب الفتاة
 فهو في سعة من ذلك انتهى وهذا اخفى من الاول او هو معناه وفي عكس هذا ان قيل له
 ان لم تقطعها يموت فان لم يقطعها حتى مات هل يائمه ظاهرا كلامهم انه لا يائمه الا ان يفتن
 الشفا بذلك ولا يحصل ذلك بقول الطبيب والله سبحانه اعلم
ولا بأس بالاسفار في يوم الجمعة ولو قرب الوقت المزمع

مسألة البيت ما عذاه المصنف في اختلاف الفقهاء المطبوع في قلا عن السير السري في الحقا
 لا بأس بالسفر يوم الجمعة قبل الزوال وبعد ثم نقل مذهبه مالك وغيره ثم قال وقد
 أبو جعفر وجميع الفقهاء يجوزون السفر يوم الجمعة إلى أيراهيم النخعي فإنه قال إذا را
 الرجل السفر يوم الجمعة فليس من عذوق إلى أن يرتفع النهار وإذا أقام العشاء فلا
 يخرج حتى يصلي الجمعة وروي الحسن وابن سيرين أنها قال لا بأس بالسفر يوم الجمعة ما لم يتخذ
 الجمعة ثياب أبو جعفر وما ذكر عن محمد أن له أن يسافر إذا كان يخرج من المصير قبل خروج وقت
 الظفر فاما ذهب فيه إلى أن فرض الوقت إنما يتعلق بأخر الوقت فإن كان مسافرا في آخر
 الوقت لم يكن من أهل الجمعة انتهى كذا الطرسوسي وهذا إنما يتحقق إذا كان الإمام آخر الجمعة
 إلى آخر الوقت أما إذا أقام في أول الوقت كما يفعل عادة فلا يجوز أن يسافر حتى يصلي معه
 الجمعة فيبقى يحرم المذهب فيه أنه يجوز له أن يسافر من طلوع الفجر من يوم الجمعة إلى أن يقرب من
 إقامة الجمعة أما إذا أقام الإمام الجمعة فلا يخرج حتى يصلي معه ولا يقال أن مفهوم كلام محمد
 من قوله إذا كان يخرج قبل خروج وقت الظفر لأنه لا يجوز بعد خروج وقت الظفر لأن هذا
 معروف معلوم أن المحذور فيه إنما هو أجل إقامة الجمعة فإذا خرج وقتها ولا وجه للمنع من السفر
 انتهى كلامه قلنا في الفتاوى البزازية المصري إذا سافر وخرج من العراء قبل آخر وقت الظفر
 لا بأس به في آخر الوقت دل أن المسافر يوم الجمعة قبل الزوال لا يمكن فالقول على
 الإقامة والذي ذكره الطرسوسي لا يقول عليه والله سبحانه وتعالى أعلم .

و تكون أن شئ لا يسقط حملها وحاز بعد حيث لا يتصور
ومن قال لم تأثم وأطلق قوله بربك كما تم القتل أو حتى تقتل

استدل البيهقي على مسألة قاله قاضي خان إذا سقطت الولد بالعلاج قالوا أن له
 يتبين شئ من خلقه لا تأثم قال رضي الله عنه لا أقول به فإن المحرم إذا أكره يرضى الصيد
 يكون ضامنا لأن أصل الصيد فلما كان يؤخذ بالجزأ ثم فلا أقل أن يلحقها ثم هذا إذا
 سقطت بغير عذر إلا أنها لا تأثم ثم القتل فإن سقطت بعدما استبان خلقه وفي
 الغرة والمرصعة إذا ظهر لها الحمل وانقطع لبنها وليس لأبي بصير ما يستاجر به الظفر
 ويحذف هلال الولد قالوا يسباح لها أن تعالج في الزوال ثم ما إذا أم الحمل مضمرة أو علقه
 ولم يخلق له عضو وقدره تلك المدة بمائة وعشرين يوما فاما إذا جاوزها ففساد الحمل
 باستنزال الدم لأنه ليس بأدوي فيباح لصيانة الأدوي في الذخيرة وإذا أرادت
 المرأة العا لما بعد ما وصل رحمها هل يسباح لها ذلك قالوا أن كانت أرادت ألا تقا
 بعد ما مضى من ينفع فيه الروح فإنه لا يسباح لها ذلك لأنها تفسد فأنه اعتبر حيا
 ما عليه الظاهر ولا يحل لها ذلك بعد الانفصال فإن أرادت ألا تقا بعد مضى من ينفع

فيه الروح هل يسباح لها ذلك أم لا اختلف المشايخ فيه منهم من قال لا بأس به
 لأنه إذا كان قبل مضى من ينفع فيه الروح فالقائم في رحمها وعزل لما سوا وقد ذكرنا
 أن العزل يسباح فكذا هذا وفي فتاوى أهل سمرقند إذا أرادت إسقاط الولد فلها
 ذلك إن لم يستبين من خلقه شئ وكان الفقيه علي بن موسى يقول أنه يكبر له فإن لم
 بعد ما وقع في الرحم مائة الحياة كما في بيضة صيد الحرم لما كان ما لها أن تصيد
 أعطى لها حكم الصيد فكذا هنا بخلاف القول فإنه لا ينفع في الروح إلا بعد حدوث صغ
 أخرى وهو لا ينفق في الرحم فلم يكن مائة الحياة بخلاف ما نحن فيه ونحوه في الطهارة وفي
 الخلاصة وكبري الخاص جواز ذلك قبل استبان الخلق وأنها لا تأثم ثم قال المصنف
 ولعله محمول على حالة العذر أو أنها لا تأثم ثم أتم القتل على ما مر وقد أسألتني أهل المذاهب
 النظم في البيت الثاني والله الموفق في الفقه رجم لا في الفصل الكرماني في عين الأمانة
 الكواكبي تأثم بإسقاط السقط قبل أن يتصور حية كانت أو أمه وعن ابن أبي عمير الكواكبي في
 الحق لا يجوز وفي الأمانة خلاف والإصحح هو المنع قال مصنف الفقيه الرازي قلت
 وفيه نظردل عليه قوله عقيب هذا أو التصوير أن يظهر عليه شعرا أو أصبع أو رجل
 ونحوه فإن ظهر فهو له قبل التصوير لا يكون ولذا ينبغي أن يجوز وفي المحيط فيه كلام
 واختلاف ويطبق نفعي عازيا إلى الفتاوى المجدية ذكر في الكراهية من مجموع الفتاوى
 عالجت في إسقاط الولد فلا تأثم ما لم يستبين شئ من خلقه لا يكون ولذا وهكذا في الكبري
 خصوصاً في هذا الزمان لأنهم ينشأون جهلا فاسقا فافهم حين وجودهم كما قال
 الحضرمي عليها الصلاة والسلام في قتل الفلام والله سبحانه وتعالى أعلم .
فإن سقطت ميتة في السقط عمن له الروح من عاقل الأم
 الغرة بضم المعجمة وفتح الراء عند أوامة ومسألة البيت من قاضي خان قال إذا
 المرأة الولد بعلاج أو شرب دواء استعده به الإسقاط فسقط الولد وجبت الغرة
 على عاقلتها وتكون الغرة للزوج والغرة عندنا حمالية درهم وتؤخذ في سنة أو
 لو أوتى الحمل أمّا كان أو غير هادونها وإن لم يكن لها عاقله ففي ما لها في سنة قال
 ونقل بعد ذلك عن أبي القاسم أنها إذا شربت الداء أو أفلقت جنيها ميتا لا يجب عليها
 الغرة لأنها لو وجبت وجبت لأجل الجنين ولا تجب الغرة على الوالد له ولها ولا
 تحبس لكن هذا يبطل بما لو قتلت ولدها خطأ والفتوي على الأول لكن يشترط
 أن تتعد ذلك ثم نقل عن الواقعات امرأة شرب الداء أو أفلقت جنيها ميتا لا يجب عليها
 جنيها جيا ثم ماتت فعلى عاقلتها الدية في ثلاث سنين إن كانت لها عاقله وإن لم يكن
 فله ذلك من ما لها وكذا للكلاب إن لم يكن له وأوتى أخرى عليها الكنان فلا ترون منه

شيئا فان شربها ادوا لتصلح نفسها لا تريد بذلك الاسقاط لاشي عليها وان سقط هو
لأنها مقسمة غير متعدية ولا كفارة عليها في قول أبي خضفة رضي الله عنه ولا تزلزلة
شيئا إلا أن يكون خرج حيا ثم مات فعلم الكفارة انتهى وكان الطرسوسي الحاصل
تجرا وأخرج الولد حيا ثم مات أما إذا سقطت سقطا قد استبان خلقه ولا روح فيه
أو استبان بعض خلقه فلا تجب الغرة واعترضه المصنف لأن هذا لا يقول به أحد من
أصحابنا وإنما قالوا إذا سقطت حيا ففيه الدية وإذا سقطت ميتا ففيه الغرة
والطرسوسي هو فيما قال والمسئلة في الكفر والوفاء وغيرهما والله سبحانه وتعالى أعلم
ولا بأس أن يلقى مع الشمس قبل أن يملك فيه الدود قالوا وعبروا
الفيلق كزيت ما يتخذ منه الغزو مسألة البيت من الظلمة والتجسس والمزيد وغيرهما
والفيلق الذي يقال له بالفارسية ميله إذا ألقى في الشمس لموت الديدان فيه لا بأس
به وقوله وعبروا من العيان والله سبحانه وتعالى أعلم
ولزوجه التسمين لا فوق شبعها ومن ذكرها التعميد للحي تحظر
التسمين كالتكليم مصدر رستن والتسمين في البيت بكسر التيمم وأسكان الموحدة مصدر شبع
وفي البيت مسئلتان **الاولى** من قاضي خان وليست خاصة بالزوجة قال امرأة تاكل
القيث وأشباه ذلك لأجل التسمين قال أبو مطيع البلخي لا بأس به إذا لم تاكل فوق
الشبع وكذا الرجل إذا أكل مقدار حاجته لمصلحة بدنه لا بأس به إذا لم ياكل فوق الشبع
انتهى وفي الواقعات المرأة إذا كانت تسمن نفسها وزوجها لا بأس به لأن هذا فعل مباح
بقصد مباح قال الطرسوسي ينبغي أن يندب لها ذلك وتكون ما جرت انتهى قلت لا ينبغي
إطلاق إباحة ذلك فضلا عن ندبه ولعل ذلك المحمول على ما إذا كان الزوج حيا لمن أما إذا
كان يكره ذلك فينبغي أن يمنع عنه وتكون ما زونة في فعله كونه لا حجة ولا الشبع حرام
في هذا وغيره إلا فيما إذا أكل ثلث الحبل الصيف أو كان يريد صوما الغدة وإذا أكل فوق
حاجته ليتقيا لا بأس به فلو قال ويأكل للتسمين إلى آخره كان لحسن وفي البرازية وعن
الثاني لا بأس بالحقة للتسمين والله أعلم **الثانية** من قاضي خان امرأة تضع إياها في القود
ليجها زوجها بعد ما كان يفضها ذكر في الجامع الصغير أن ذلك حرام لا يحل وأليه أشار بقوله
خطراي يمنع وذكر المصنف في توجيهه أنه ضرب من السحر والسحر حرام ثم نقل عنها رجل يبيع
التعويذ في المسجد الجامع ويكتب في التعويذ التوراة والإنجيل والقوان ويقول في دفع
القود هدية أو هبة لا يحل له ذلك المال لأن أخذ المال على الهدية حرام انتهى **قلت**
لو كان صنع التعويذ ضربا من السحر لعل به لا حرمة المال ولم يعول إلى القليل الذي ذكر
ففي كونه ضربا من السحر فنظر وقد قال في البرازية في نوع المسجد من كتاب الكراهية بيع التعويذ أو

اطعام غيره

اطعام غيره فيه يكره ولا يحل فاما نظريه إلى البيع في السحرة في عين المعنى يكره أخذ المال على
الهدية غير مشروع والله أعلم **واللغو** وقرب **لطفيل بالآخر جازر** وأخذ **مغزو** ون **سوط يقر**
في البيت مسئلتان من قاضي خان **الاولى** قال وألا ستوجر لضربا لطيف أن كان الجو
لا يجوز لأنه معصية وإن كان للغزو والقافلة جازل لأنه طاعة انتهى والظن إنما انتهى
على الغزو فقط ولو قال لغزو وقفل طاب اجر مطبل لشلها **الثانية** قال أيضا وأما
المعنى والمطرب أن اخذ بغير شرط يباح له أن يأخذ على شرط يجب رده على صاحبه إن
قدروا ولم يقدر على صاحبه تصدق به وفي الواقعات نحو وأخذ مغن يعني الأجر الله
وضرب عيني القجر جازر بامر وما جازر في الآخر **والآب** قال امر
مسئلة البيت من القنية رقم شرح السحري قال امر غير بضرب عيك حل للمامور بضربه
بخلاف الحر كما لا حجة الله فهذا انتصيص على عدم جواز ضرب ولد المربا من خلاف
المعلم لأن المامور يضربه نيابة عن الأب لمصلحة والمعلم يضربه بحكم الملك بتمليك
أبيه لمصلحة المعلم انتهى والمصنف رد على الطرسوسي زعمه أنه لا ينبغي أن يسمع منه
فيما زاد على ثلاث جلدات بغيره جازر فاما في الضرب المبرح فلا يجوز لأنه لا يجوز
للمالك أن يفعل بنفسه فالمامور أول بانه لا يظهر وجه ذلك ويحتاج إلى نقل القيد
لعدم الزيادة على الثلاثة بل له أن يفعل القدر الذي يملكه السيد ما لم يبلغ به حدا
بحسب الجرائم وهو طاهر كما لا ينبغي أن يستثنى من الآخر أو القاضي فإنه لو أمر بضرب
أبيه جازر له أن يضربه بكل لا يجوز له أن يقبل والله أعلم
وفي يوم عاشوراء يكره كحلهم ولا بأس بالقتل **خلط** **يقتدر**
وربما قالوا يثاب بفعله **ولاشك** من ترا المساكين **توجر**
وتعقلم الحمار في الحبل جازر **لعله** **رسول الله** **فقد المقتدر**
عاشورا اسم لعاشر المحرم والحبل بفتح الكاف مصدر كحل استعملت الإيثار على
مسئلتين نقلها من القنية رقم للوسري قال خلط الحوام يوم عاشوراء لم يرويه
أثر قوي ولا بأس به وبما يثاب وهذه المسألة الأولى بسطها البيت الأول وجميع البيت
الثاني ولكنه أشار إلى تعليل وهو المساكين وهذا ليس بمذكور فيها نقله والذي
في حقله أنه يثاب في التوسعة على عياله المندوب إليها في الحديث بقوله من وسع على
عياله في يوم عاشوراء وسع الله عليه سائر سنته فأخذ الناس منه أن وسعوا بأسعة
أنواع من الجود وهما ما يصدق عليه التوسعة وقد رأيت لبعض العلماء كلاما حسنا في التوسعة
يوم عاشوراء على العيال بحسب ما لا يقتصر فيه على التوسعة بنوع واحد بل يعبر في
المأكول والملابس وغير ذلك مما تحصل به التوسعة وأنه أحسن من سائر المواسم مما

يعمل فيها من التوسعات الغير المشروعة فيها كالاعباد ونحوها والله اعلم والاولى قال في
 القنية بعد ما تقدم في يوم عاشوراء معظم يستحب صومه قيل الا كتحال يوم عاشوراء سنة
 ولكن لما صار علامة بمقتضى اهل البيت وجب تركه ثم روى قال يكون الحبل يوم عاشوراء
 لان يزيد وابن زياد القتل يوم الحسين رضي الله عنه وقيل بالامد لتقدم عينه بقتله وقيل
 لبعض السلف هو سنة وليس فيه ذكر عاشوراء فقال من سنة الحسين انتهى **قلت** هذه
 زلة عظيمة من قائلها بل الحبل سيد المسلمين صلى الله عليه وسلم وفي القنية والبر
 لا بأس بالاحتفال يوم عاشوراء وروى في اوله فتاوى من قد قلت وفي فتاوى قاضي خان
 انه سنة وذكر فيه من الحبل يوم عاشوراء لم يرد سنة ولم يصح ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم
 قال المصنف ينبغي ان يقال ان كان من سنة بمقتضى الحسين فينبغي ان يكون تخصيصه به ولا
 شك ان الخلف ان قصد به التوسعة والتصدق به وقصد به وجهاه تعالى انه باب عليه السلام
 ومن رآه يري قاهرا وهو محض **كتمها بالقتل في حال بعد**
وقتلها ان واقفت قبل جازي وفي الاجنبى الحرام ايضا **مستطرد**
وفي الملقان شيعت وصاح بكم بغير وذا شرط ولا يتغير
 في الامايات اربع مسائل من الفتاوى الصغرى **الاولى والثانية** قال اذا وجد
 الرجل مع امراته او جاريته يريدان يغلبا على نفسه فيزني بها فله ان يقتله فان راه
 مع امراته او مع محرمه وهي مطاوعة له قتل المرأة والرجل جميعا انتهى قال الطوسي
 الاحصان شرط في ذلك كله نص عليه في قاضي خان ولا يلتفت الى ما اطلقه في الفتاوى
 الصغرى فان الزنا لا يوجب القتل به ون الاحصان وكان ينبغي ان لا يفعل لان اقامة الحد
 الى الامام كما قالوا في المولى لا يقيم الحد على عبد الا باذن الامام وتعبه المصنف بان القتل
 هنا ليس من باب الحد بل من باب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر وعنه قاضي خان التي
 استند اليها واعتمد في النظم عليها هي قوله راي رجلا يزني بامرأة او امرأة رجل اخر وهو
 محض فضاح به فلم يهوب ولم يستع من الزنا حل هذا الرجل قتله وان قتله فلا قصاص
 عليه وفي هذه العيان المسئلة الثالثة المشار اليها بقوله وفي الاجنبى الحرام **الارابعة** هي
 تمتة كلام القاضي قال وكذا لو راي رجلا يسرق ماله فضاح به او راي رجلا ينقب
 خايط عين وهو معروف بالسرقة فضاح به ولم يهوب ولا قصاص عليه انتهى وهذا المشار
 اليها بقوله وفي اللص ان ينقب وصاح به فلم يفرو قوله وذا شرط يعني فيها من مسيلة
 الزنا للضياع به او لا شرط فاذا لم يفرض له قتله كما اشار اليه قاضي خان وقوله فلا تغير
 اي في الزنا والسرقة والنقب عذرا لنظم لم يشمل مسئلة السرقة المجرود عن النقب لا شرط
 كونه معروفا بالسرقة والله اعلم **قلت** وفي البرازية اطلاق ان له قتلها انطاوعة وان

سجد
 اذا وجد الرجل علة امرته او جاريته

ملوكة قتله

ملوكة قتله ولم يقيد بكونه محصنا في مسئلة الزنا كما في الصغرى قال وان قصده ماله
 ان عشرة وان اكتر له قتله وان قل قاتله ولا يقتله وينبغي ان يقيد به لكان اطلاق قاتل
 خان وقد نظمت القيد الذي قيد به قاضي خان والذي قيد به صاحب البرازية قتلت
 كذا اسارق والمال عشر افضا عداه وقيد القاضي بمن كان يشهد
 المراد بالقاضي قاضي خان فانه قيد هذا الحكم بمن كان يشهد بالسرقة كما تقدم وفي
 نسخة المحيط المجازي رجل استقبله اللصوص ومعه مال لا يساوي عشرة حل له ان
 يقتله فالتهم عن ابي يوسف وان كان اقل من عشرة قاتل عليه ولا يقتله وان كان عشرة او اكثر
 قتله فالتهم فالتهم مع امراته او جاريته او محرم منه يزني بها بالقدح والعلانية
 عليها له ان يقتله وان كانت مطاوعة له في الزنا قتلها جميعا ولم يقيد بالزجر
 ولا بالصباح فرايت ان انظم القنية على ما وقع من الاطلاق عن قيدي الاحصان الزجر
 بالصباح في بيت الزنا في مسئلة يكون محله بعد قوله مستطرد
 ولم يذكر الاحصان والزجر بعضهم وليس بعد قتل ذاقه بسر وابت
 مستعرضا لما اشار اليه من كون القتل انما هو من باب الامر بالمعروف لا بالحد وقد راجع
 في كتاب الحد ومن البرازية ذكر الهند واني وجد مع امراته رجلا ان كان يزجر بالصباح
 وبما دون السلاح لا يحل قتله وان كان لا يزجر الا بالقتل حل قتله وان طأوعت حل
 قتلها ايضا وهذا نص على ان التعزير والقتل يليه غير المحسب ايضا وكذلك وجدنا
 رواية عن الامام الثاني في المنتقى في المسئلة كما ذكرنا ونص ائمة خوارجهم ان اقامة التعزير
 حال ارتكاب الفاحشة يجوز لكل احد فان كشف العورة يا من كل احدا يستروا ولو بالعباءة
 وبضرب كاشف الفخذ يمتنع لانه لا يصدق في ذلك لانه زنا ثم ذكر في السرقة ما نصه وفي
 المنتقى عن الامام ادركت اللص وهو ينقب لك قتله فالتهم غر الدية في ماله وقا
 الثاني حدك فان هرب والا فالزنا فان دخل عليك بيتا فحقت ان يبدالك بضربا و
 حقت ان يرميك فارمه ولا تخذرو قال المحرر ان لصا دخل دارا ولا سلاح معه
 وصاحجه لدار يعلم انه قوي على اخذ ان ثبت الا انه يخاف ان ياخذ بعض متاعه
 ولا يقدر عليه وسعه ضربه وقاتله وكذا لو راي في منزله رجلا مع اهله او جارا فخرج
 وخاف ان اخذ ان يغره فهو في سعة من قتله ولو كانت مطاوعة له قتلها ولو اسكر
 امرأة رجلا لها قتله وكذا الغلام وهو لما خذ وان قتله فدمه هدر ان لم يستطع
 منعه الا بالقتل انتهى وهذا خلاصة ما خورب بالتبع في هذه المسائل والله اعلم **تمت**
 عجيب من المصنف لكونه لم يتعرض لحكم الحشيش وهو غريب غير منقول عن علماءنا المتقدمين

مصل
 ما يجب على كل احد
 وما يقع في كل حال من الفتوى

ولا يكتفى بل في النادر من تعرض له وقد ذكر في المشتق بالعين المعجمة في مسائل شيئا
 ويجوز فيه الإباحة وكذا حكم الخلا انتهى قال الطرسوسي ومرواه ان كان علي وجه
 الشرب للاراضي واما الماء المحرور في الانا فانه يجوز بيعه وفي التهمة قال محمد بن
 اذ اباع شرب او اقل من ذلك او اكثر فانه لا يجوز اما لانه باع ما لا يملك لان الماء
 قبل الاحراز لا يصير مملوكا لاحد وبيع ما لا يملكه الا لسان لا يجوز واما لان البيع
 مجهول قال وبعض مشايخ بلح كانوا يجيزون وكانوا يقولون اهل بلح يتعاملون به
 والقياس يتوك بالتمام والفقهاء ابو جعفر واستاذ الفقهاء ابو بكر البخاري وغيرهما من
 المشايخ لم يجزوا ذلك لما ذكرنا من المعنيين والمعنى الخاص في الاجازة وهو ان الاجازة
 عقدت على العين مقصودا ومحل الاجازة المنفعة دون العين كما في المصنف والمعيان
 موجودان في البيع موجودان في الجميع والثالث في لا عان ايضا والله اعلم وقاضي خان
 صرح بان ظاهر الرواية عدم جواز بيع الشرب بدون الارض وان كان يتعامل به
 في تلك القرية ثم قال فلوانه باع الماء بدون الارض وقبل المشتري الشرب ثم باع
 الشرب مع ارض له كما في الفقيه ابو جعفر لا يجوز البيع في الشرب الا ان يجزى البايع الاول
 لان البايع الثاني لم يملك بالشر او القبض لان بيع الشرب لا يقع على موجود الا بوي
 لو باع الارض والشرب جازا البيع وان كان الماء منقطعاً وقت البيع وانما يقع البيع في
 الماء على ما يحدث وقتا بعد وقت فاذا لم يشتريا شيئا موجودا لا يملك بالقبض فلا يجوز
 بيعه ثانيا لان على ملك البايع الاول قال قاضي خان وعندي هذا الجواب شكل
 وينبغي ان يكون حكم البيع الاول في الشرب حكم بيع فاسد لا حكم بيع باطل لان بيع
 الشرب وحده وان كان لا يجوز في ظاهر الرواية يجوز في رواية وهاهنا بعض المشايخ
 وقد جرت العادة ببيع الشرب في بعض البلدان فكان حكم البيع الفاسد وان يملك
 بالقبض فاذا اباع بعد القبض وجب ان يجوز ويؤيد هذا ما ذكر في الاصل وجعل باع
 الشرب بعبد وقبض العبد واعتقه جاز عتقه ولو لم يكن الشرب محلا للبيع لما جاز عتقه
 كما لو اشترى بمائة او دم وعتقه لا يجوز عتقه انتهى قلت يظهر في قول بين السرا
 بالشرب والميتة والدم لان هذين لا يقبلان الملك بوجه لعدم ما ليهما وتقويهما
 بخلاف الشرب لانه يقبل الملك ولو تمها فصح ان يكون عوضا في الجملة فيراعي جانب
 العقوق فينفذ لان الشرب محل البيع كما صرح به ولا يلزم من كونه محلا للبيع شيئا من بيعه
 منفردا قائله والله اعلم وبمسألة اخرى في بيعك هذه الارض بالف درهم وبعثت منها
 مسلة البيت من التهمة قال واذا قال بعتك هذه الارض بالف درهم وبعثت منها
 هل يجوز بيع الشرب بخلاف المشايخ فيه فقال بعضهم لا يجوز لان الشرب صار مقصودا

ثمانية اشيا

ولا يكتفى بل في النادر من تعرض له وقد ذكر في المشتق بالعين المعجمة في مسائل شيئا
 ويجوز فيه الإباحة وكذا حكم الخلا انتهى قال الطرسوسي ومرواه ان كان علي وجه
 الشرب للاراضي واما الماء المحرور في الانا فانه يجوز بيعه وفي التهمة قال محمد بن
 اذ اباع شرب او اقل من ذلك او اكثر فانه لا يجوز اما لانه باع ما لا يملك لان الماء
 قبل الاحراز لا يصير مملوكا لاحد وبيع ما لا يملكه الا لسان لا يجوز واما لان البيع
 مجهول قال وبعض مشايخ بلح كانوا يجيزون وكانوا يقولون اهل بلح يتعاملون به
 والقياس يتوك بالتمام والفقهاء ابو جعفر واستاذ الفقهاء ابو بكر البخاري وغيرهما من
 المشايخ لم يجزوا ذلك لما ذكرنا من المعنيين والمعنى الخاص في الاجازة وهو ان الاجازة
 عقدت على العين مقصودا ومحل الاجازة المنفعة دون العين كما في المصنف والمعيان
 موجودان في البيع موجودان في الجميع والثالث في لا عان ايضا والله اعلم وقاضي خان
 صرح بان ظاهر الرواية عدم جواز بيع الشرب بدون الارض وان كان يتعامل به
 في تلك القرية ثم قال فلوانه باع الماء بدون الارض وقبل المشتري الشرب ثم باع
 الشرب مع ارض له كما في الفقيه ابو جعفر لا يجوز البيع في الشرب الا ان يجزى البايع الاول
 لان البايع الثاني لم يملك بالشر او القبض لان بيع الشرب لا يقع على موجود الا بوي
 لو باع الارض والشرب جازا البيع وان كان الماء منقطعاً وقت البيع وانما يقع البيع في
 الماء على ما يحدث وقتا بعد وقت فاذا لم يشتريا شيئا موجودا لا يملك بالقبض فلا يجوز
 بيعه ثانيا لان على ملك البايع الاول قال قاضي خان وعندي هذا الجواب شكل
 وينبغي ان يكون حكم البيع الاول في الشرب حكم بيع فاسد لا حكم بيع باطل لان بيع
 الشرب وحده وان كان لا يجوز في ظاهر الرواية يجوز في رواية وهاهنا بعض المشايخ
 وقد جرت العادة ببيع الشرب في بعض البلدان فكان حكم البيع الفاسد وان يملك
 بالقبض فاذا اباع بعد القبض وجب ان يجوز ويؤيد هذا ما ذكر في الاصل وجعل باع
 الشرب بعبد وقبض العبد واعتقه جاز عتقه ولو لم يكن الشرب محلا للبيع لما جاز عتقه
 كما لو اشترى بمائة او دم وعتقه لا يجوز عتقه انتهى قلت يظهر في قول بين السرا
 بالشرب والميتة والدم لان هذين لا يقبلان الملك بوجه لعدم ما ليهما وتقويهما
 بخلاف الشرب لانه يقبل الملك ولو تمها فصح ان يكون عوضا في الجملة فيراعي جانب
 العقوق فينفذ لان الشرب محل البيع كما صرح به ولا يلزم من كونه محلا للبيع شيئا من بيعه
 منفردا قائله والله اعلم وبمسألة اخرى في بيعك هذه الارض بالف درهم وبعثت منها
 مسلة البيت من التهمة قال واذا قال بعتك هذه الارض بالف درهم وبعثت منها
 هل يجوز بيع الشرب بخلاف المشايخ فيه فقال بعضهم لا يجوز لان الشرب صار مقصودا

فصل من كان الشرب والاشربة الشرب بالكم المصيب من الماء
 والاشربة جمع شراب وهي لغة اسم لما يشرب حلالا كان او حراما ثم صار في استعمال الفقهاء
 اسما لما يحرم ومنا سبها بالكم هي ظاهرة فان وضع الكراهة لذكر ما حرم الكراهة
 وشربه حرمه مغلظة او مخفية وهذا من فروعه وقدم الشرب لاختصاصه بالحلال
 وذلك بالحر امو والحلال مقدم وهما متفقان لفظا ومعنى والله سبحانه وتعالى اعلم
 وليس فيما ذكرنا ولا هو بوجوه وما فيه من ذلك ولا هو بوجوه
 ولا الرهن والقرض المتفق عليه ولا البيع فيه والاشربة ذكر
 اشتمل البتة على ثمانية عقود لا تصح في الماء متقولة من الشف قال لا يجوز في الماء

في البيع وبعضهم قالوا يجوز لانه بقي تبعه لانه لم يذكروه ثمنا حتى لو ذكر للشرب ثمنا بان قال
 بعتك هذه الارض وبعثك شربها بما يه لا يجوز فلا خلاف لانه صار اصله من جميع الوجوه
 وعلى هذا الخلاف لو قال بعت منك هذا العبد بالف درهم وبعث منك طراقة همل
 بجوز البيع في الاطراف وهي هذا التصور انتهى **قلت** ما نقله عن التتمة ليس فيه حكاية
 خلاف في الصورة المنظومة بل بقي الخلاف فيها وقال انه لا يجوز بلا خلاف لان الصورة
 المنظومة ما لو قال بعتك ارضي هذي وبعثك شربها بالف وهي نظير ما لو قال
 بعتك هذه الارض وبعثك شربها فيقال بل الارض بالتميز دون الشرب بخلاف المنظومة
 فانه قول فيها الشرب بالتميز دون الارض فبقية لذلك وقد استقرت عليه تعالى واصلى
 بنية المصنف والحقت به بيتا اخر متضمنا لمسئلة التتمة التي فيها الخلاف فقلت
 وبعثك ارضي هذي وبعثك شربها بالف فمعدون خلف محذور
 وبعثك ارضي هذي بالف وبعثك لها الشرب فيه الخلف حقا مسطر
 ولكن البيت الثاني لا يدور الا باسباع فتحة الكاف والله سبحانه وتعالى الموفق
ولو باعته ارضا ونيزا بعثها يصح وفي اجارها الفرق يتر
 اشتمل البيت على مسلتين من التتمة **الاولى** قال فاما اذا باع الارض مع شرب اخر غير
 الارض المبيعة هل يجوز بيع الشرب ام لا لم يذكر محمد رحمه الله هذا الفصل في الكتاب حكى
 عن ابي نصر محمد بن سلام انه يجوز قال افعيه ابو جعفر واليه اشار في الكتاب **الثانية** قال
 فاما اذا اجار صا مع شرب اخر لا يجوز والفرق ان الشرب في حق المبيع تبع للارض
 من وجه اصل من حيث يقوم بنفسه تبع من حيث انه لا يقصد لعينه بل للارض فمن حيث ان تبع
 لا يجوز بيعه من غير ارض اصلا ومن حيث انه اصل يجوز بيعه مع ارض كان ما في حق الاجارة
 للشرب بيع من كل وجه لان الاجارة في الاراضى لا تنفعا من حيث لزراعة ولا تنهيا الارا
 بدون الشرب واذا كان الشرب تبعا للارض من كل وجه في الاجارة لم يجز اجارة الشرب
 مع ارض اخرى كالم يجوز بيع اطراف العبد تبعا لرقبة اخرى والله سبحانه اعلم
وساقى بئر الشرب الغير ليس بضماني وضمنه بعض وما مر اظهر
واوردته ليش في مزارا بضر به او الحبس لو شاء الامام يعقوب
 الضمير في رده لما الذي ليس في ارضه مرة بعد مرة وبضره متعلق يعزرو قد
 اشتمل البيتان على مسلتين اخرى متفرعة منها **الاولى** قال في الذخيرة ما يحصله
 واذا استملك رجل شرب رجل بان كان لرجل شرب يوم فجار رجل وسقي هذا الشرب
 ارضه ذكر الشيخ الامام فخر الاسلام البزدوي في شرح الجامع الصغير انه يضمن وذكر شيخ
 الاسلام في شرح كتاب الشرب انه لا يضمن وعليه بوجهين الاول ان من ملك استهلاك

بجعة لا يضمن اذا استهلكه باخري والثاني ان الما قبل الاحرار في الاول لا يضمن
 مملوكا وباتلاف ما ليس مملوكا اعين لا يضمن قال ودل هذه المسئلة في مختصر عصام
 على ما ذكر شيخ الاسلام وعليه الفتوى انتهى والى ذلك اشار بقوله وما مر اظهر يعني
 عدم التضمن وفي عيون ابي الليث انه لا يفعل وان اضطر اليه لان المرحض في اخذ
 مال الغير خوف الهلاك على النفس ولم يوجد ولو فعل لاضمان عليه وفي الظهير فيه
 روايتان والاصح انه لا يضمن والمصنف رد فم الطرسوسي من تحت شيخ الاسلام الا بان
 حيث قال انه قبل الاحرار ليس مملوك ان يكون مباحا لانه يكون غير مملوك ويكون
 مستحقا واستظهر بما في قاضي خان وليس لحدان يسقي ارضه او زرعه من بعد الغر
 او عينه او قناته اضطر الى ذلك او لم يضطر وان سقي ارضه او زرعه بغير اذن صاحب
 النهر فلا ضمان فيما اخذ من الماء على ان الطرسوسي ايضا قال ان كلام العيون يقتضي انه
 لا يجوز له ذلك ديانا فينبغي ان يقتضي بانه لا يباح له ذلك الا بان صاحب ولو فعل
 لاضمان عليه في القضا **الثانية** ما ذكر قاضي خان بعد ما تقدم نقله عنه والله
 مرة بعد اخرى يورد به السلطان بالضب والحسن ان ابي ذلك انتهى ولا يخفى ما في قوله ولو
 لسقي مزارا من الجوزان فلو كان من كان هذا الفعل منه مكررا مباحا لضرب او بالحبس والامر
 لكان اوضح واحسن والله اعلم **ودعواه دون الارض فيها بجعة** ويقضي به ان بالشهود
 مسئلة البيت من الذخيرة قال اذا كان لرجل نهر يمر في ارضه فادعي رجل فيه شرب يوم
 في الشهر واقام على ذلك بمينة فقصي له بذلك استحسانا لان هذه شهادة على شرب
 يوم معلوم والشهادة على شرب يوم معلوم حكم بقبولها وان كان الشرب بغير ارض
 فالشرب هنا معلوم وهو يوم من ثلاثين يوما وفي قاضي خان سوي لها سبيل لما
 قاله لان الجحلة في الشرب ومسبيل الما لا يمنع قبول الشهادة ولو شهدوا ان له
 شرب يوم ولم يسموا عددا ولم يشهدوا ان له في رقة النهر شيئا لم تقبل شهادتهم
 قال المصنف ان الطرسوسي لم يشترط فيها كون النهر يجري في ارضه يعني وقد تضاف
 عليه كلام الكتابين وكأنه اشار الى اشتراط ذلك بقوله فيها فان الضمير في دعواه الشرب
 وفيها للارض يعني اذا كان الشرب وهو الما يمر فيها وفي قاضي خان في مع خلقه
 عن كون المدعي يوما معلوما وهو شرط لقبول البينة والقضا كما صرح به قاضي خان فغيره
 البيت فقلت يا رضي لي نهر فابتدع به شرب يوم من ثلاثين يظفر
 فالضمير في به اشعر بكونه بدون الارض وقولي يظفر اي بالمدعي به وهو شرب اليوم
 المذكور فحصلت التوفيق بما ذكر في الذخيرة وقاضي خان مع الوضوح وسلامه للنظم
 والله اعلم وما جوزوا **اخذ التراب الذي على جوا بضره دون او يغير**

وَأَنْ لَمْ يَقْرَأَ طَرِيقَ أَطْلَقَ بَعْضُهُمْ بِلَا تَأْسِيرٍ بِأَلْتَحْمِلُ مِنْهَا يَقْبَرُ

استعمل البيهقي على مسليتين الأولى من الغنية في باب حكم التراب يلقي على حافة النهر بعد أن رقم لشرف الآية المكي التراب المستخرج الذي يوضع على حافتي النهر مختص به من وضع بجانبه إذا لم يضرب بالنهر أخذ وقال شهاب لا مام هو مشترك بين أهل النهر المشترك قال استنادنا يعني مولا نا بدع سالت القاضي علا الدين المروزي ومعه نجم الآية القاضي حاضري لا يمار التي في القري يحفرها أهلها في الربيع ويرمون بالتراب إلى حافتي النهر هل لأحد أن يأخذها فقال نجم الآية نعم إذا لم يضرب لك بالنهر فقلت له في ذلك فقال أنه مباح فقلت ليس الحافرون استولوا عليه بالحفرة فلكم قال لا استيلا أنما يكون سبب الملك إذا كان على قصد التملك والحفرة لا يقصدون بها التملك لكن احتش حشيش النهر لينزل الماء فيجري الماء فلكل أحد أن يأخذ لك الحشيش وكان شيخ الإسلام يصوبه في ذلك قال صاحب الغنية قلت هذا حسن جدا وجهه أبيت أن جواب شرف الآية المكي أو بال الصحة ولا وجه لصحة جواب شهاب لا مام لأن النهر وإن كان مشتركاً فهذا التراب الذي يفعل الحفرة ليس من أصل النهر بل جمعه المائيه وكان مباحاً ولم يقصد أحد تملكه فبقي مباحاً ثم رزعين الآية الكريمة وقيل يجوز أخذ التراب من القري القديمة بما ذكره الحاكم انتهى **المسألة الثانية** من التخييس والمزيد رجل رفع طينا أو تراباً من طريق المسلمين فهذا على وجهين أما أن كان في أيام الردع والأحوال أو لا وقد تمكن من الأرض وقد صار كالأرض واحتاج الرفع إلى القلع ففي الوجه الأول الرفع أولى لأنه حسنة لأنه في طريق المسلمين وفي الوجه الثاني أن كان فيه مضرة بالمراد لا يصح ذلك لأنه تصرف في حق العامة وفيه ضرر انتهى وكما يظهر في المذكور في النظر يتعلق بواحدة من المسليتين المنقولتين على الكتابين المذكورين لأن البيت الأول إنما تضمن بالمنع من أخذ تراب على جواب تهدد وإن لم يتعرض لحد المسألة في الغنية والذي فيها ثلاثة أقوال المقتدة باستقفا الضامن من النهر الموضوع بحافتيه الاختصاص بالوضع والاستواء بين أهل النهر والباحة والبيت الثاني إطلاق الأخذ من الطريق عن البعض حيث لا ضرر والذي في التخييس والمزيد التفصيل الذي علمته لكنه يمكن حمله على مفهوم الوجه الثاني من كلامه فاستخرجنا الله تعالى ونظمت ما استعمل عليه الكتابان المذكوران في ثلاثة أبيات فقلت

- ومري تراب من بواطن النهر على حافتيها أخذ البعض بحصره
- فواضعه أن لا يضرب بعضهم يري بأشتراك والباحة أظهر
- كذا الطريق في أيام محرورة وإن يتمكن لا إذا يتضرر

فاشتأها

فاشتأها على المنقول أنفا أظهر من الشمس مع أمن الخفا واللبس مع التيسر على الراي بقولنا أظهر **لو حفر أو انقوا ترابه بأرض شخص وهي للماء بقدر** فليس عليهم نقل ما في حريمه وفي القيرت الأرض **بالماء**

الضيق وهي للأرض الملقى فيها التراب يعني إذا كان النهر يجري في الأرض المذكورة وفي عليهم الحافرون وفي حريمه للنهر والمسألة من قاضي خان قال حفر جري في سكة تحفر في كل سنة مرتين ويجمع تراب كثير في السكة قالوا أن كان التراب على حريم النهر لم يكن لأهل السكة تكليف أن يأخذوا التراب وأن كان التراب جاوز حريم النهر كان لهم ذلك وكذلك حفر لقوم يجري في أرض رجل حفر والنهر والقوا التراب في أرضه أن كان التراب في حريم النهر لم يكن لصاحب الأرض أن يأخذ أصحاب النهر برفع التراب لأن حكم حق القاء التراب في حريم النهر فإن القوا التراب في حريم النهر كان يأخذهم بنقل التراب انتهى والمنظور هي المسألة الثانية فنظمتها في بيتين فقلت

- ولو كثرت ترب بسكة معشر الحفود وي لغيرها النهر ينظر
- فإن حريم النهر يرمون لم يكن على مالك رفع والإيقار
- فالصير في لها للسكة وقولي والأيقراري واليكن في حريم النهر يقرر الرفع على الماء والله أعلم وبأي رحي من دول شريك جوي ويمنع ردة النهر بدور
- قال في البيت مسكتان من المدايع قال بعد أن قرر أن النهر الخاص بحاجة ليس لأحد من التصرف فيه بغير رضاي الباقيين بضراوبدونه حتى لو أراد واحد من الشركاء أن ينصب عليه رحي فإن كان موضع الرحي مشتركاً أو تقع الحاجة إلى تفرج المائمه الاعادة ليس له ذلك لما فيه من الضرر بالشركاء بواجب حصول حريمها بالفرج انتهى قلت وقوله ويمنع ردة النهر أي آخر أشار إلى مسألة تفرج الما فلو كان البيت هكذا

• ويمنع من نصب الواحد دون شركة كقبحه للمائمه بدور

لكان أوضح وأصح وإطلاق المنع من نصب الرحي شامل لما لو كان موضع الرحي مشتركاً أو مختصاً بالناصب وقولنا ثم يدور أي يدل الماء إلى محله بعد تفرجه لحاجة نفسه **وليس يحمل الخربط ولا دوا ولا الطفل والشاة في الآثم تحصر** من هنا أخذ في مسائل الأثرية قال وفي البيت أربع مسائل من المبسوط قال وأن استند عصية غلا وقد فبالزيد ثم طبع بعد ذلك لم يحمل بالطحن ثم على ذلك وقال ثم الطحن في الخربط لا يجب تبدل عينيه ولهذا يجد من شرب منه قليلاً كان أو كثيراً ونحوه في قاضي خان والبدع وهي الأولى والثانية والثالثة والرابعة استعمل البيت عليه قول المبسوط لا يحمل أن يلقى للصبيان الخربط ولا يؤخذ منه عدم الحل للكبار من باب أولى قال والأثم على من يسقيهم



لان الامم مبني على الخطاب والصبي غير مخاطب في غير انتمي غير انه لا يعنى قوله ولا الطفل
 فلو قال لطفل ومن يسيقه بالام يظهر ويحصر لكان عين ما في المبسوط فان ظهر
 النظم ان لا يحل الخمر للطفل وليس هو المراد انما المراد انه لا يحل مداواة الطفل بها والله اعلم
وقيل يحل الخمر طبع اذا حلت من الطبخ والمدكور من قبل اجدد
 المذكور من قبل كون الطبخ لا يحلها كما قلنا عن المبسوط وغيره ومسئلة البيت من القنية حرم
 طخت وزالت مرارها قال المصنف ولا عمل على هذا ولا التفات اليه قال وكذا اكمل
 قال صاحب القنية محالنا للقواعد ما لم يعصده نقل غير وانما نظم هذا الفرع عليه
 عليه لئلا يغتر به احد ثم نقل عن الطرسوسي ما يحصله ان القيد بوزن المران لا يصلح
 فارقابن هذا وبين ما مر في البيت قبله ليسند القسبية شمس لا يمه له بطبخ الخمر
 الخنزير قال فان زال طعمه وصار مثل اللبن لا يحل اقول لقائل ان يقول بينهما فرق
 فان لم الخنزير بالطبخ لا ينقلب به عينه وهي نجسة بخلاف الخمر لاها قابلة لا انقلاب
 العين من النجاسة الى الطهارة بالانقلاب خلاف قال وكذا اقول بعيني المبسوط ان النجاسة
 ليس لها تاثير في اثبات الحل ثم اكد بان لا يحد فلم يكن يجعل الطبخ شبهة في درء الحد
 فكيف في الحل قال وذكر بعد هذا ما يوجب لو عجز الدقيق بالحرم خبر لا يحل اكله
 ولا شربه لا مرارة فيه فلا فرق بين ان يزول او لا يزول اقول هذا قابل للبحث لا لنا
 نقول ان مراد صاحب القنية انها تحل بالطبخ حيث كانت باقية على اوصاف الخمرية لانه
 لم يوجد ما يقتضي لا باحة من الاستحالة والانقلاب ولا خصوصية للتأريه واما مسئلة
 العين فلا يصح الاستظهار بها هنا لانه قد خلط الدقيق عين الخمر النجسة واستهلك
 فيه نجسته وحرمة النار لا تاثير لها في ذلك مع الاستهلاك فصفة النجاسة قائمة
 به والله اعلم قال والذي يظهر لي ان القاضي عبد الجبار المنقول عنه في القنية استنبه
 عليه طبع العصا المحلوط بالخمر وزعم ان هذه فائدة جلييلة والحق ان مثل هذا لا يقال لانه
 استنبه على القاضي عبد الجبار والمصنف قال انه من مشايخ المغيرة وصاحب القنية فلا
 يعتبر بما انفرد به لما خالف المذهب قول هذه المسئلة لا مدخل للاعتدال فيها لو صح
 كون المنقول عند القاضي عبد الجبار والحال انه ليس هو انما نقلها في القنية عن القاضي علاء الدين
 المروزي في المحمول فيها ما قدمته انفا والله تعالى اعلم
ولو هلك لونا وطعام مع الدوا فتعقوب منها احدى ما يتقرر
 مسئلة البيت قال المصنف انه نقلها من التمسير والمزيد عند النظم ثم انه الان لم يجد
 فيه ذلك لم اجد فيها قال هلك الخمر في الدوا او زال لونها وطعمها قال ابو يوسف رحمه
 الله لا يجب الحد ونقل عن البذايع ان المغلوبة بالمال لا توجب الحد ولم يتفقد زوال اللون

والطعم من زوالها اولى وفي قاضي خان نحو ما في التمسير والمزيد مع زيادة اعتبار الروح في
 المصنف ما حاصله انه لا يلزم من سقوط الحد لبقاء النسبة الحل لان الحدود تدور بالاشياء
 مع بقائها الحرة قلت قاضي خان لم يخص ذلك بان يوسف قبل اطلعه والله سبحانه وتعالى اعلم
ويكفي لحل واحقان حرق سقوط وفي الاخليل ليس تقطر
 اشتمل البيت على اربعة احكام ذكرها قاضي خان قال ويكفي الاحتقان والاحتقان
 بالحرق وكذا الاقطار في الاخليل وان جعل في السقوط فالحاصل انه لا يتفق بل الخمر
 الا انها تحلل فينتفع بها سواء صارت خلايا بالمعالجة او غير معالجة عندنا خلافا للشافعية
 والله اعلم وما حل ان يسقي لها حيوانه ولا حل ان يسقي لها ويظهر
 اشتمل البيت على مسلتين تشملها قاعدة قاضي خان المتقدمة في البيت قبله انه لا
 يتفق بالخمر الا في التحليل ونصها بين المسلتين ايضا فانه قال ويكفي للمرأة ان تسقط
 نحو لان الانتفاع بالخمر حر او لا يتفق به بوجه متاخم قال وكذا لا يسقي الدواب ولا
 يسقي بها الطين ثم قال وذكر الكرخي رحمه الله عن اصحابنا انه لا يحل للانس ان ينظر
 الى الخمر على وجه التلحم ولا ان يسقي بها الطين ولا يسقي بها الحيوان وكذا المسئلة
 يطبخها كلابه لان ذلك انتفاع بالوا لا انتفاع بها يحرق فان الذي حره وشربها حر
 الانتفاع بالله اعلم وان ذكر من جبرم الخمر فان وما انفسيت لوعاد خلا فيظهر
 مسئلة البيت من قاضي خان قال واذا وقعت فان في حب الخمر فوات ورميت الفان ثم
 صار الخمر خلا كان طاهرا وان انفسيت الفان كان الحل نجسا لان ما فيها من اجزاء الفان لم
 يصور خلا انتهى وذكر المصنف هنا فرعا من قاضي خان حسنا اجبت ذكره قال لو انقضى
 الخمر سمكا او ملحا واتخذ من ذلك مزايا لا بأس به اذا تحولت الخمر وصارت خلا لان ما
 تدخل السمك من اجزاء الخمر صار خلا فيظهر السمك لانه سمك ريم في الخل او عن اي نوع
 رحمه الله في غير رواية الاصول الجواب على التفصيل ان كان السمك والمخ مغلوبا
 بالخمر فصارت الخمر خلا فيظهر فان السمك والمخ هو الغالب لا يظهر وان صارت خاصة
 هكذا اصيلوا الجواب على التفصيل والله اعلم
ولو البت في الماء قطرة خمره والقي في خل فخالف سيظهر
 مسئلة البيت من قاضي خان قال قطرة من خمره وقعت في خابية فيها ماء ثم صب ذلك
 في دن الخل قال ابو نصر الله بوسي يفسد الخل لو وقع الماء البقي فيه والماء لا يتحلل في
 نجسا وقا بعضهم لا يفسد الخل وهو الصحيح لان الماء ما كان نجسا بعينه بل نجاسة
 الخل فاذا تحلل الخمر بوقوعه في الخل زالت النجاسة فيعود الماء طاهرا كالعرق اذا وقع
 في خمر ثم في خل يظهر بخلاف الدقيق اذا عجز ثم خمر فانه يكون نجسا ولا يظهر لانه

في العين من اجزاء الخمر لم يصرفها بالخمر فلا يظهر انتمى غير انه لم يشتر في النظم الى الصحيح
ولو قال يصح يظهر لا شار اليها والحق ان ما ذكر من النقص منقول عن محمد بن قاضي خان
في مسلة اخرى فان البعض فصل بين كون الماء غاليا فلا يظهر او مغلوبا فيظهر والصحيح ما
قاله محمد بن بطير في الحالين وعلل بما مر والله سبحانه اعلم
وفي جعة موزر وفتح محمد بن محمد بن النعمان لا وهو يسكن
ويذكرها يعقوب بن بن عشرين وعنه كما قال الامام في مؤخر
الجعة بكسر الجيم وفتح العين المهملة بفتح السين وقال في المحكم ان فتح الجيم الكثر
والمزركس اوله والراي الساكنة وراى ما يتخذ من الشعير والحبوب وقيل خاص
ببببب الذرة والبتع بكسر الموحدة والقوية الساكنة واخر مهملة ما يتخذ من القمح
وتجوز كسر فوقية وفي البتين خلاف ايمتا الثلاثة في هذه الامة كما في البدع
واما المزركس والجعة والبتع وما يتخذ من السكر والبن وغير ذلك فيجعل شربة عند اي
حينفة رضي الله عنه قليلا كان او كثيرا مطبوخا كان او نيا ولا يجد شاربها وان سكره
عن محمد بن حرام بن علي اصله ان ما اسكر قليلا حرم كالمثلث وقال ابو يوسف ما كان
من هذه الاشربة سقي بعد ما بلغ عشرة ايام لا يفسد فاي كرهه قال محمد بن حرام
ابو يوسف عن ذلك اني قول ابي حنيفة واليه اشار بقوله وعنه كما قال الامام موخر ابي
قوله الاول بالكرهية وجوعا الى قول الامام وقد تقدم لنا خبر في هذه المسئلة في كتاب
الحدود فارجع اليه والله سبحانه اعلم **فصل من كان يبيع الرهن هو مصدر**
المتاع بالدين جليسته به فافا رهن واخذ مرفق والاصل مرهون بالدين فيخوف للعلم
به وارهنته بعته ومنعها بعضهم وقال انما يقول ارهنته الثوب اذا دفعته اليه
ليرهنته ثم اطلق على المرهون وشراها هو جليست سبي حتى يمكن استيفاء منه كالدين
مثلا ومنا سبته بالشراب ان في كل منها قصد الانتفاع بما لا يملك قبل الاجازة والله
اعلم **ومن يستعير الرهن يحنو ويوفى عن شخص وذو القربى يا ممر**
في البيت مسئلتان **الاول** من الذخيرة قال عن النبي استعار من اخرون باليرهنته
بدينه فرهنته بمائة درهم الى سنة ثم ان صاحب الثوب اخبر المستعير بثوبه ليورده عليه
فله ذلك فان كان اعلم انه يرهنته الى سنة فان افترقه ربا لدين من ماله لم يكن متطوعا
ويرجع به على الراهن وان كان الراهن غائبا وصداق المرتهن ربا لثوبه فانه
يدفعه ايضا ويأخذ دينه ولم يكن ربا لثوبه متطوعا فقوله يجبر على رد الثوب للمعير
الاول في العيون روي هشام بن محمد عن محمد بن عيسى عن رجل قال اخبرني
فرهن بها عبد انما المطلوب فهو كايرو الاول رهن بالالف والاخر رهن بخمسة مائة

لان كل واحد

لان كل واحد منها بالرهن الا ان تبرع الاول وجد ولا وثيقة بالدين فيكون رهنا بجميع
الدين وتبرع الثاني وجد وبالدين وثيقة فلا يصير رهنا الا بخمسة مائة انتهى والذي
في البيت جو از رهن الرجل عن المديون بغرامه وفي الذخيرة صورها فيما اذا رهن المديون
ثم رهن الغير متبرعا وقال انه اذا اهلك رهن المديون كان مضمونا بجميع الرهن ورهن المجتبي
بالنصف وعلله بان رهن المديون صار مضمونا بجميع الرهن فلا يملك البيع بغير موافقة
عقد عليه ومثله في قاضي خان والطرسوسي قال انه ينبغي ان رهن الاجنبي لو كان سائعا
فذلك يكون مضمونا بالدين ورهن المديون اذا كان لاحقا يكون مضمونا بالنصف وهو
تقليل العيون والذخيرة الا ان المصنف فرق بان الاجنبي يتبرع بلا موجب للمديون
لرهنته موجب هو الدين الذي في ذمته فكان الضمان في حقه احرى والله سبحانه وتعالى اعلم
وصح به اير والجد از الذي لها له شركة فيه اصح واحذر
الصير في صح للرهن وسلسلة البيت من القنية رقم لسرف الائمة المكي وقال رهن
وان وفيما جدار مشترك لا يصح ولو استثنى الجدار المشترك صح الا اذا كان جدار
متصلا بالجدار المشترك ثم رقم لشيخ الائمة البخاري قال رهن دارا والحيطان مشترك
بينه وبين الجيران صح في العريضة والسقف والحيطان الخاصة واتصال السقف
بالحيطان المشتركة لا يمنع الصحة لكونها متعاقبة وقوله اصح واجد متعلق بقوله صح
اشارة الى ان القول بعدم الصحة ضعيف وان القول بالصحة هو الصحيح لاجد رهن الجار
وليس فيما نقله عن عتبة القنية ما يقتضي ترجيح احد القولين على الاخر بل اطلق
الخلاف من غير ترجيح ولا تصحح ما ادري من ان ابي به المصنف رحمه الله تعالى اعلم
وفي القديس والتمهات فاطل بلا اصله والعكس لا شك اظهر
قال تضمن البيت سبع مسائل **الاول** رهن الرهن في **الاول** رهن الرهن في **الاول** رهن الرهن في
الثانية رهن الشجر بدون التمر الثالثة رهنها بدون الارض الرابعة رهنها بدون
الخامسة رهن الارض بدون الشجر السادسة رهنها بدون البنا السابعة رهنها
بدون التمر الذي شجرها او بدون زرعا قال وهذه الثلاثة اشرف اليها بقول
والعكس لا شك اظهر ونقل عن الهداية والطهري وشرح مختصر الطحاوي قال ولو
رهن الارض دون ما فيها من الزرع او دون ما فيها من الثمار على الاشجار او دون الاشجار
او رهن البنا دون الساحة او رهن الزرع دون الارض او رهن الثمار دون الاشجار
او رهن الاشجار دون الارض فالرهن في كل هذا باطل سواء سلم ما رهنه وسلم مع ما
استثنى لان كل واحد متصل بصاحبه اتصال جبره فصار بمنزلة المشاع اذا
انفصل احدهما عن صاحبه وسلم اليه مفصولا او اقر المقيم بالفصل والقبض فحينئذ

يجوز ولا يجوز ذهن بعض عبد ولا بعض دار فزمن المساع باطل فيما يحتمل القسمة ومالا
يحتمل من شريكه او من غيره وكل ما كان في علة المساع فهو له كذا انتهى وفي الهداية عن أبي حنيفة
رحمه الله جواز ذهن الرهن من الارض بدون الشجرة لانه يكون استئجارا لا بيعا وفي القسمة
اي عدم جواز ذهن الرهن من الارض والرواية وهذه المسألة ليست من شرطه ولعله انه ذكرها تبعا
للطرسوسي والله اعلم **ولو هلك المقبوض فهو امانة وفي تحريم القرض بقدر**
مسئلة البيت من ثمة البيت السابق قال في شرح مختصر الطحاوي للاستيعاب في فلو
قبضه على الفساد يكون امانة او يكون مضمونا ذكر الكرخي انه اذا هلك هلك امانة
ولا يذهب شي من الدين وذكر في الجامع الكبير ما يدل على انه يهلك بالاقبل من قيمته
ومما رهن به لانه قال ان كل ما هو محل للرهن الصحيح فلا يكون مضمونا بالرهن القاسد
كالبرء او الموروثات في البدائع وهذا يدل على ان الفساد ان كان المعنى في الرهن
لا يكون مضمونا بل امانة وان كان الفساد والمعنى في غير يكون مضمونا وفي الثمة ان حكم
الرهن القاسد حكم الصحيح في الضمان بالهلاك قال هلك اذ كرسخ الاسلام في شرح
ثم قال وذكر الكرخي المعقود بحكم الرهن القاسد من البيوع وشرط انعقاد الرهن ان
يكون الرهن مالا او المقابل به يكون مالا مضمونا ففي كل موضع كان ذلك الا انه فقد
شرط الجواز في عقد لوجود شرط الانعقاد لكن بصفة الفساد وفي كل موضع لم يكن
لذلك لا ينعقد اصلا وعلى هذا يخرج المسائل قوله ولو هلك المقبوض يعني المتقد
في البيت السابق وهو الموهون فاسد امانة وهذا قول الكرخي وقوله وفي تحريم
يعني المذكور من الارض وغيرها قيل الضمان بقدر لانه محل الرهن الصحيح ما قاله شيخنا
والشاذ اليه في الجامع الكبير وينبغي العكس لان الجامع الكبير من ظاهر الرواية وقد وافقنا
في الثمة وغيره ولو كان النظم هكذا ومقبوض ذي الملك قيل امانة وقيل ضمان كالصحيح
لكان اول لان الاشارة بها الى الصوة المتقدمة التي الرهن فيها فاسد والتعبير قيل
لقد يد الاقوال من غير شمار تصحيح ولا تضعيف لا طلاق النقل قولنا كالصحيح تشبيه
للقاسد به في الضمان والله اعلم **ولو يسهل الرهن بعد هلاكه لو يسهل بغيره فربما خير**
وفي اخذ الرهن من الرهن ما لا يقبض منه دينه لا يقبض
وفي اخذ المال فخذ رهنه بذلك وبالدين الذي يباخره العبد
اشتمل الابيات على مسئلة عجبة قال في الثمة رجل رهن من اخر عبدا وهلك
في يد المرفق ثم استحقه رجل بالثمة كان له ان يقضي اياها وهذا القدر هو ما
عليه البيت الاول قال فان ضمن الرهن ملكه باء الضمان سابقا على قدر الرهن
انه رهن ملك نفسه وان المرفق صار مستوفيا فلا يرجع بالدين على الرهن وهذا ما

اشارة الى البيت الثاني

اشارة الى البيت الثاني قال فان ضمن المرفق وهو المصار اليه في النظم في المال يرجع
ضمن على الرهن لان المرفق مغرور من جهة الرهن وفي قبض الرهن غافل للرهن فكان له
الرجوع بما غرم كما يرجع المستاجر على الاجر والمودع على المودع ويرجع بالدين عليه ايضا
واليه الاشارة بقوله باخذ يعني المرفق رهنه بذلك يعني بقيمة الدين الذي على المرفق
والعجب من المصنف كيف نقلها من الثمة والحال انها من مسائل الهداية ومختصرها وقد
ذكرها في موضعين في الاستحقاق مثل صوة الثمة وذكر القاضي باحارم واجاب عنه
ولا حاجة بنا الى ذكره هنا ثم ذكرها فيما لو اعار ثوبا ليرهنه على قدر معين او حياض
او مرفق او بلد محال في حيث يكون ضامنا ثم الميعر ان ضامن المستعير ويتم عقد الرهن
بينه وبين المرفق لانه ملكه باء الضمان فبين انه رهن ملك نفسه وان ضامن المرفق
ويرجع المرفق بما ضمن وبالدين على الرهن والله اعلم **وان يسهل الرهن من بعد ثمنه**
مسئلة البيت من الثمة رقم لشرح الشيخ قال المرفق يسهل الرهن دون الرهن
حيث يورده وقال فسهل الرهن ولو يرضى الرهن وهلك لا يستقطب شي من الدين وهذا فيما اذا
طلبه الرهن بعد الفسخ فمنعه المرفق حيث يقضي المرفق قيمته لا الاقل منها ومن الدين
ويكون الفضل امانة فاما مثله وقد ذكرنا ما ايضا في اخر ابواب الرهن بقرن لشيخنا القاضي
والله اعلم **ويبطل بالسيجارة واحياء له ويقبض له بطل يدا وهو اشهر**
الصغير في يبطل للرهن وصغير استيجار واحياء له للرهن والراهن وفي البيت
الاولي قال قاضي خان واذا الرهن ارجل دابة يدين له على الرهن وقبضها ثم استجار
المرفق صحته لا جارة وبطل الرهن حتى لا يكون للرهن ان يعود في الرهن **الثانية** قال
في الذخيرة واذا حال المرفق بالدين على الضمان كان للرهن ان يسترد الرهن منه عند
ابي يوسف رحمه الله كما لو ابراه منه وعند محمد رحمه الله ليس له ذلك كما لو ارجل وفي شرح
الزيادات ذكر الخلاف والمسئلة على عكس ما ذكرنا فقال المديون لو رهن دينه
رهنه ثم احال بالدين على رجل لا يبطل الرهن بالحوالة ولا يكون المحيل ان باخذ
ما لم يقبض لطالب دينه من المحال عليه قالوا في المسئلة روايتان ما ذكرناه لا يبيح
الرهن قول محمد وما ذكرناه يبيح قول ابي يوسف وحكي عن القاضي ابي حنيفة قال اختلف
شيخ وشاب في هذه المسئلة وعني بالشاب نفسه وبالشيوخ ابا بكر القتي فاجاب الشيخ
بقول ابي يوسف والشاب يقول محمد ولم يعرف الرواية فثبت لا عنها فخرج الروايتان
من النوادر فوافق الشيخ والشاب والشاب انتهى قال المصنف بما سبيل قول
ابي يوسف من بنا الرهن وهو الا شهر من حيث العمل والرواية دون ما روي بعكسه وفي

المبسوط اقتصر على تعليل أبي يوسف وكذا في النهاية وحاصله انه رهن بدني على نفسه
وبالحالة لم ينقل عنه الدين بل توجهت المطالبة على المحال عليه مع بقاءه في ذمة المجل
وكذا الوار الممحل المحال عليه لا يصح رده ولو احضر المجل المحال بحجر الطالب على القبول
ولو كان مستعرا في الاداء بحجر الطالب ولو هلك الرهن بعد الحوالة بطلت وصلة الدين
فاذا كان الدين باقيا بقي الرهن لانه عقد لا يستيفه فيبقى ببقائه وانما يصح ابتداء
الرهن بعد الحوالة لان بقا الدين في ذمة المجل لم يثبت بدليل قطعي بل محتمل وهو الاجتهاد
فرجع اليك فلا يصح به ولا يبطل به والله اعلم

ولو قبض المستأجر له اذ بقدها رهنه ففسخ في الاجارة تبرير
الضمان في اجارة الاجارة التي تصفها اسم الفاعل على مسكة البيت من الفينة رقم المحل
وقال اجردان وسلمها الى المستأجر ثم رهنها منه افسخ الاجارة وصارت رهنه وان عكس
المقدمة ولو يستغير الرهن رهنه فلا ضمان وفي العكس الضمان المقدر
وحالة انتفاع المستأجر امانة وفي الاجارة الحكم لا يتغير
استعمل الميثاق على مسائل الاولي قال في الهداية واذ اعار المرهن الرهن للمرهن
ليجعله او ليعمل له عملا فقبضه خرج عن ضمان المرهن بمناقاة بين الغاربية وبين الرهن
فان هلك في يد الراهن فبذلك يغير شي لغو انا القبض المضمون والمرهن ان يسترجعه الى يد
لان عقد الرهن باق في الاجارة حكم الضمان في الحال انتهى وقد علم من هذا انه يجوز القبض
مخرج عن الضمان يستوي في ذلك حالة الانتفاع وما بعده وما قبلها **الثانية** قال
في الهداية واذ استعار المرهن الرهن من الراهن ليعمل به فذلك قبل ان ياخذ في العمل
هلك على ضمان المرهن لبقايد المرهن وكذلك اذ اهلك بعد الفراغ من العمل لا انتفاع به
الغاربية ولو هلك في حالة العمل هلك بغير ضمان لثبوت بد الغاربية بالاستعمال وهي الحالة
ليد الرهن فانتفى الضمان وكذلك اذ اذن الراهن للمرهن بالاستعمال لما بيناه انتهى
والى ذلك الاشارة بالبيت الاول وصد الثاني لكن اطلاقه الاستعارة فيه ربما يوهم
شمله للصورتين وليس الحكم متحدا لما علمت انه في الثانية حال الاستعمال ساقط **الثالثة**
قال فيها بعد ذكر حكم مسئلة استعارة الراهن من المرهن وكذلك لو اعار احداهما من اجني
بأذن الآخر سقط حكم الضمان لما قلنا ولكل واحد منهما ان يردده رهنه كما كان لان كل واحد
منها حقا محتمل ما فيه مال وهذا بخلاف الاجارة والبيع والهبة من الاجني اذ اباها احد
بأذن الآخر حيث خرج عن الرهن فلا يعود الا بعقد مستند او في البدائع انه بالاعارة من
الاجني ولا يخرج عن عمدة الرهن والخروج عن الضمان عن كونه امانة غير مضمون على المرهن
سواء كان الهلاك حالة الانتفاع او قبله او بعده كما في استعارة الراهن والله اعلم **قلت**

وفي عمدة التناوي والاهناذ اقال المرهن اعوي الرهن او اجره في الاجارة لا تصح لان ملكه
في الرهن باق في الاعارة له ان يسترده من يده ولو امر ان يعير عنه فقد خرج عن
ضمان الرهن وليس المرهن ان يسترده الا بوهن جديد وهو خلاف ما تقدم والنظر في
يوهم ان الحكم في الاجني كالحكم في المرهن وليس كذلك مع ما فيه كما قدمناه فلو كان البيت
هلك اه سوي كاله استهلكه مثل اذنه وبلا لاذن من غير ان اعير فيه رده
لسلم من الامور من معافاته حالة الاستعمال لو هلك الضمان وقولنا مثل اذنه بيان
لصوت اخرى وهي ما لو استعمله المرهن بأذن الراهن وقولنا بالاذن بيان للشرط
في عدم الضمان وهو كونه بالاذن في الاعارة من الاجني كما تقدم والله اعلم **فرفع**
قال في النهاية لو اختلفا في حالة الهلاك فقال المرهن حالة العمل وقال الراهن
قبلا او بعدها فالقول للمرهن والبيعة للراهن ونقله عن قنابري قاضي خان والله اعلم
ولا يؤمر المدة ان رهنه يدفع الى ما رهنه فيه خصم
وقد قيل دأيا اذا اذ الرهن يدعى هلكا والقبول بالرفع يؤمر
استعمل الميثاق على مسئلة مذكورة في النهاية وغيرها قال في الهداية واذ اطلب
المرهن دينه يؤمر باحضار الرهن لان قبض الرهن قبض استيفاء فلا يجوز ان يقبض
ماله مع قيامه بالاستيفاء لانه يتكرر الاستيفاء على اعتبار الهلاك في يد المرهن وهو
محتمل واذ احضر امر الراهن بتسليم الرهن او لا يستعين حقه الراهن تحقيقا للتسليم
كما في تسليم المبيع والتمن بخص المبيع ثم يسلم التمن او لا وهذا ما استعمل عليه البيهقي
الاول وان طالب بالدين في غير المبلد الذي وقع العقد فيه ان كان الرهن مما لا محل
له ولا مونة فذلك الجواب لان الاماكن كلها في حق التسليم مكان واحد فيما ليس له
حمل ومونة ولهذا لا يستتربيان مكان الا يفي في باب السلم بالاجماع وان كان له حمل
ومونة يستوفي دينه ولا يكلف احضار الرهن لان هذا نقل والواجب عليه التسليم يعني
التحلية لا النقل من مكان الى مكان لانه لا يتصور به زيادة الضرر فلم يلزمه وفي
بعض حواشيه يحلف المرهن على الرهن لم يهلك عنده في هذه الصوة ثم ذكر بعد
بأسطر وكما يكلف احضار لا يستيف كل الدين يكلف الاستيفاء ثم حصل لاحتمال
الهلاك انتهى وفيه السعنا في بان هذا اذا ادعى الراهن هلاك الرهن واما اذا ادعى
يدع فلا حاجة الي احضار الرهن اذ لا فائدة فيه انتهى وكلام صاحب النهاية هو ما تضمنه
البيت الثاني ويستعمل عليك ما في البيتين بعد ظهور ما في كلام الشيخين فان الطوسي
رحم الله قد اعترض كلام السعنا في هنا بانه من عنده لم يقض الى احد من المصنفين
ولا المسايخ وهو فاسد ونص في الكافي في عا ما يدفع القيد وهو قوله واذ اطلب المرهن

الراهن بالدين امر المرهون باحضار الرهن لانه انما يملك الرهن بعد ذلك او يكون
 بعد ذلك او يكون حاله قبل ذلك فيصير مستوفيا دينه مرتين قال فقوله ربما يهلك الرهن
 بعد ذلك ربما قاله السفنا في وانما السوفيه ان قبض الرهن قبل استيفاء وتصو
 بالهلاك فاذا ادعى المرهون بالدين وطالب به ولم يدع الراهن الهلاك اصلا فان قلنا
 ان القاضي يا من يدفع دينه من غير احضار الرهن مع قيام احتمال الهلاك الذي يفتر
 الاستيفاء الزم منه ترك الاحتياط في القضا وهو لا يجوز لانه على تقدير الهلاك قبل
 الامر بالدفع يكون قضا بالحق بالاحتياط في الاحضار وهذه غفلة من السفنا في
 فانه لحظ صون الحق الذي للراهن وما لحظ حق القاضي من ذلك ولهذا الكثر في المظ
 بحر والتمني بقولي فلا يجوز مر بالدفع وقال ومما يؤيد ما قلنا عن الشيخ حافظ
 الدين بقوله لانه ربما يهلك الرهن بعد ذلك معناه انه اذا هلك بعد الامر بالدفع
 من غير احضار او لا يقع مستندا الى وقت عقد الرهن والقبض فيفتر الاستيفاء
 على الامر بالدفع فيكون حينئذ امر اقبضا الدين مرتين وهذا لا يجوز فكل من جلد
 انه يتعين على القاضي ان لا يامر الراهن بالدفع الى المرهون من غير ان يحضر الرهن
 او يصدقه على بقاءه الى الان وسواء ادعى الراهن الهلاك او لم يدعه لما قررناه انتهى
 قال المصنف وقد تتبعنا القيد الذي ذكر السفنا في فيما عندي من الكتب وعدد
 فلم اجد من ذكره وكل عباراتهم تقتضي صحة ما ذكره الطرسوسي والقياس يقتضي صحة ما
 ذكر السفنا في فان الاصل عدم هلاك الرهن وطالب احضار حق الراهن فام يطلب
 يجب على الحاكم ان يجبر المرهون على الاحضار وكذا لو كان الرهن له حمل وموئنه وهو غائب
 ينبغي ان لا يحلفه الحاكم على عدم الهلاك الا بطلب من الراهن على قول السفنا في لانه
 وعلى ما ذكره الطرسوسي ينبغي ان يحلفه صيانة للحكم والله اعلم ثم نظر في كلام الطرسوسي
 في مواضع منها قوله انه لم ينقل السفنا في ذلك بانه نقله من زياد ان العتاني والفظه
 لو ان الراهن اراد ان يفتي بعض الدين هل يؤمر المرهون باحضار الرهن قال في القياس
 لا يؤمر وفي الاستحسان يؤمر باحضار اذا كان في بلد انتهى قال وانما يلزم النقل
 الطرسوسي لانه التزمه في جميع شرحه ومنها قوله والكثير يعرف النفي فانه لا تأكيد في عبارته
 وسياقها وهي وطالب الراهن بالدين فلا يؤمر بالدفع اليه او كما
 من قبل ان يحضر ما قدرهنا ، وفقهنا يعرفه من اقتضا ،
 ومنها قوله ومما يؤيد ما نقلناه عن الشيخ حافظ الدين فانه تكرر بلافايته انتهى
 اقول لانه كونه بلافايته بل فيه بيان وجه تقدير كلام السفني وان يكره مستندا
 الى وقت سابق على القبض فيكون قضا الدين مرتين فتأمل والله اعلم واذا عرفت هذا

بقي لنا هنا

بقي لنا هنا فظهر دقيد يدفع كلام السفني رحمه الله تعالى بانه ان كلام السفني
 وعينه انما هو في صون طلب جميع الدين والامر بانك كذا وهذا الكلام فيه نظركه
 لا يؤمر بالدفع حتى يحضر الرهن لانه يلزم عليه ما ذكره من المحذور والقيد الذي
 قيد به السفنا في ليس في هذه الصون حتى يحج عليه بكلام السفني وغيره بل في
 صون قضا النجم المستحق من الدين المقتضى المرهون بل جميعه ووجه عدم الزام القضا
 له باحضار الرهن في هذه الصون الا بطلب الراهن لانه يدفع النجم لا يكون مستوفيا
 لجميع الحق فلا يتوجه الزامه باحضار جميع الرهن لعدم تحقق التسوية بين الراهن
 والمرهون لبقا الدين في ذمة الراهن وبقا حق الجس للرهن ولو قبض النجم المذكور
 لان الاصل بقاء الرهن لكنه بدعوى الهلاك توجه الطلب لانه يكون مستوفيا
 للنجم الذي يريد دفعه فكانه يدعى البراءة بتقرير الاستيفاء بالهلاك المحتمل فعين
 الاحضار لذلك وهذا ما ظهر لي حال الكتابة فانه استبهمت الصورتان على السفني
 فظهر الحكم فيها وبعد ايسر كلام الزيادة ان لمن قامله وساتبع كلاما امتمنا في ذلك
 وارجو الله تعالى ان اظهر بما يكشف اللبس وبما قررناه ظهر لك ان يخرج المصنف المختلف
 على القولين غير ظاهر بل في صون جميع الدين يحتم التحليف قوله واحد اطلب الرهن
 او لا وفي مسلة النجم لا يتوجه التحليف الا بالطلب فتأمل والله اعلم ثم اني
 الكاكي في شرح الهداية قال في مسلة النجم في الزيادة ان وشرح الجامع والمخطوط
 لا يجبر على احضار لعدم فايد الاحضار في القياس وفي الاستحسان يجبر
 اذا كان في المصالح الذي رهنه فيه لغرض قلبه الراهن على توهم الهلاك وهذه اذا
 ادعى الراهن هلاكه اما اذا لم يدع فلا فايد في الاحضار انتهى وفي شرح الزيلعي
 كما يكلف احضار الرهن لاستيفاء كل الدين يكلف لاستيفاء النجم قد حل اذا ادعى
 الراهن هلاكه لاحتمال الهلاك خلاف ما اذا لم يدع الراهن هلاكه لانه لا فايد
 في احضار مع اقران ببقائه يعني به الاقرار الذي لصحة عدم دعواه الهلاك
 بقي ان النظم اطلق ولم يفصل بين ما ليس في مكانه اذا كان له حمل وموئنه وكلايه
 والا فاطلاق النظم شامل له هذا في البيت الاول واما في الثاني فان ظاهر الحكم
 كذا في مسلة جميع الدين وليس كذلك بل هذا الحكم خاص بمسلة النجم المستحق
 فقيس فاستفوت الله تعالى ونظمت بين شامليان ما الله تعالى مشتمل على قوله لا
 والهاء فتقلت ولا دفع ما لم يحضر الرهن او تكن بغرض ان العقد والحمل بعقد
 كذا النجم الاول دون دعوى دينه هلاكه وهذا في النهاية يذكرك
 مع غرض المسلة الى النهاية وان كانت في غيرها وان شئت قلت وهذا في الزيادة ان تذكر

وعلم ان الدفع المنفي المراد به الدين بقدرية قولنا يحضر الرهن ويجوز في حضرة البنا المفعول
وعود الضمير على الرهن لان الرهن عنده وصير له يمكن للرهن وعسر الحمل هو كونه له مودة
يلزمها ضرر كما تقرروا قولنا كذا النجم اي حكمه في الدفع وهذا ما ذكر في الهداية اذ لا
يلزم فيه الاحضار الا بدعي المدين وهو الرهن هلاكه والله سبحانه وتعالى اعلم
ولو بعد قبض الرهن يهلك عند فقضه منه وبالأثر تجبر
وارتداء الدين لظنيره قياتا وفي استحسانهم ليس تجبر البيت
ضمير يهلك للرهن وصير عنده ومنه وتجبر واستترا برأه يرجع الى الرهن وفي البيت
مستلذان الاول قال في الهداية ولو استوفى الرهن الدين بايقار الرهن او بايقار
مستطوع ثم هلك الرهن في يد يهلك بالدين ويجب عليه رد ما استوفى منه وهو من عليه
او المستطوع بخلاف البراءة ذلك لانه استوفى في حقه بالهلال من وقت القبض فظهر الاستوفى
من المتبرع بعد ما استوفى من الرهن حكما فيعتبر بما لو استوفى حقيقة وهذه مسألة البيت
الاول والاطلاق قبض الدين يشمل المتبرع والراهن **قال في الحاشية الجلاية والهاية**
الكفاية وكذا لو ابرأه الدين المدين بعد الاداء ان يسترد ما ادى انتمى وكذا اذا
استوفى بالدين عينا او صالحا عنه على عيني ثم هلك الرهن في يد يجب عليه رد ما استوفى
ولو كان حاله ثم هلك بطلت الحوالة ولو تصادقا على ان لا دين ثم هلك يهلك بالدين
لتوهم وجوب الدين بالتصادق على قيامه **الثانية قال في الهداية ولو ابرأ الرهن الرهن**
عن الدين او وجهه منه ثم هلك الرهن في يد الرهن يهلك بغيره استحسانا خلافا لوقول
الرهن مضمون بالدين او يحسنه عند توهم الوجود كما في الدين الموعود ولو سبق الدين بالاداء
والهبة ولا يحسنه لسقوطه الا اذا احدثت منع لانه يصير غاصبا اذ لم يبق له ولاية
المنع انتمى واليه اشار بقوله و ابرأه لان الهدى بل نظير يعني نظيره هلاكه عند قبض
الدين المشار اليه في البيت السابق لو قال كذا وعزى فبعد البراءة مثله لكان اوضح وحسن
فقوله وفي استحسانهم ليس تجبر يعني لا يلزمه ضمان اشار به الى قول علمائنا الثلاثة
قال في الهداية وكذا اذا ارتفعت المرأة وهنابا لصداق فبارائه او وجهته او ارتدت
والعباد بالله تعالى قبل الدخول او اختلفت منه على صداقها ثم هلك الرهن في يدها يهلك
بغيره في هذا كله ولم يضمن شيئا بسقوط الدين كما في البراءة **فصل من كتاب**
الجنايات الجنايات جمع جنابة اسم لما يجنيه الشخص من شر محدته تسمية بالمصدر
جنى على قومه اذا ذنب ذنبا يقع به واستعمال الجناية في الجراح والقطع والقتل اكثر
من استعمالها في الافساد واوردها عتبا للرهن لشرعية كل منها للوقاية والصيانة
فالرهن لصيانة المال والجنايات لصيانة النفس فقدم الرهن لان المال وسيلة والوقاية

مقدمة على المقصود وعقوب اولي والعقاب مؤخر وقول جرح جاري هو جرح جعفر
ومات وقال الوارثون خلافة فاما من قصاص واليه
وان يتنوا الزنا غير خطأ تجز ومن تاب بسب نفسه فله
استحلل الابيات على مسائل **الاول** عفو ولي المقتول عن القاتل او من القصاص
ذكر في الظهيرية وعذاه الى الكرمي وكذلك لو عفى الجرح كان افضل له واليه الاشارة
بقوله وعقوب اولي يعني عن القصاص **الثانية** قال في الظهيرية الوارث اذا عفا
عن القاتل هل يبرأ فيما بينه وبين ربه قالوا هو بمنزلة الدين على رجل رجل فتاب
الطالب و ابرأه الورثة فانه يبرأ فيما بقي ما من ظلم المتقدم فلا يبرأ وكذلك القاتل
لا يبرأ عن ظلمه ويبرأ عن القصاص انتهى واليه اشار بقوله والعقاب مؤخر يعني لا
يبرأ منه بل امر الى الله تعالى **اقول** لو قال ثم ما الظلم يهدر لكانا اولي واقرب الى
معني المنقول لان وقوع العقاب غير معلوم بخلاف الظلم فانه معلوم الثبوت والله اعلم
الثالثة قال فيها جرح قال قتلني فلان ثم مات فاقام وارثه البيعة على رجل اخر
انه قتله لم تقبل بيئته لان هذا حق المورث وقد اكد البيعة بقوله قتلني فلان وهو المشا
اليها بقوله وقول جرح الى امر البيت الثاني وقوله واليه تنور ما ادعاه الورثة
بشيء ادهم طبعه فلا قصاص لكن لو قال مكان قوله جرحي قاتل لكان اولي لانه لفظ
الظهيرية **الرابعة** قال فيها ولو قال جرحني فلان ثم مات فاقام ابنه البيعة على ابن
انه جرحه خطأ تقبل بيئته انتهى وهي المشار اليها بقوله كان يتنوا يعني الورثة ان جرح
ابن له غير يعني غير الذي قال عنه الجرح انه جرحه يعني البيعة وجهه بان البيعة قال
على حرمات الولد الارث فقبلنا **الخامسة** نقل في الفقيه عن الكافي لاسماعيل المتكلم
كتاب التوبة انه لا تصح توبة القاتل حتى يسلم نفسه للقتل ويعرف اوليا الدماء ولا يسقط
عن ذلك وان صموا على طلبه منه واليه اشار بغير البيت الثالث
وان انت عن بعض القصاص عقوبتني يهود وقلب ما لغيره
قال رحمه الله صورة المسئلة لو عفى من يستحق القصاص عن بعضه بان قال لغريمي عفو
عن نصف القصاص او ثلثه او ربهه مثلا فانه لا يعود للقصاص عليه ولا يمكن ان يقص
منه بما بقي كالوعى بعض الاوليا ولا يعود البعض الذي لم يعف عنه مالا والا الى ذلك
اشرت بقولي وقلب لما لغيره معذر وهو الغريب في المسئلة ولا جله نظيرها والمسئلة
نقلها من كافي خاف والفتية قلت رقم فيها للقاضي عبد الجبار وقال عفى الولي
عن نصف القصاص يسقط الكل ولا ينقلب الباقي مالا والله سبحانه وتعالى اعلم
ومقلوع سني ان يعل قلع غيرها اموت يه قال قول ما هو يدكر

مسئلة البيت من القنية قال بعد ان رقم لبرهان الدين صاحب المحيط كسر جملان من رجل
 فالدية في مالهما لان ما يجب على كل واحد منهما دون ارض الموصحة وكذا الربعة رجلا بسقط
 بضربهم من المضروب وانكسر من اخر منه فلو عرفوا اخرهم ضربا يجب عليه الدية والا فلا
 شي عليهم ولو كسر من انسان فاسودت او احمرت او اخضرت يجب تمام الدية في مال
 وفي الجامع الصغير حكومة عدك وجواب برهان الدين هو الصواب ولو امر رجلا بقتل
 صنته لوجع اصابه وعين السن والمأمور قلع سنا اخره اختلفا فيه فالقول للامر
 فاذا اختلفت الدية في ما له لانه عامد وسقط القصاص للشبهة انتهى والظن اشتمل
 على الجملة الاولى من المسئلة الاخيرة ولم يتعرض لي وجوب الدية دون القصاص
 فاستخرجت الله تعالى وغيرت البيت وجعلته وافيا بالمنقول فقلت
 ولو قال له امر ليسن قلعتها له القول ان يحلف وبالمال يظفره
 وتيقن في مذبح بيتي ضامته **على رجل معة ومات احمر**
 ساكن العين للوزن والمسئلة من البديع قال رجلان كلما في بيت وليس معهما مال
 ووجد احدهما مذبحا قال ابو يوسف رحمه الله اخبر الله اخرا الدية وقال ليجر الاضمان
 والله اعلم ولو امر الانسان شخصاً يقتله **فلا قتل ان يفعل ولا مال تحسر**
وعن روقا قتله يقتله له وفي المال للقتل قول محذور
 الضمير في يقتله للانسان ولا يدور البيت الا بفتح راي وفرو تسهيل همز اقبله
 وقد اشتمل البيتان على مسئلة والخلاف فيهما من البديع قال اذا قال لآخر اقتلني فلا
 قصاص عليه عند علمائنا الثلاثة وعند فرج بقصاص وجه قول زفران الامر
 بالقتل لم يقدح في العصمة لان عصمة النفس مما لا يحتمل الا باحة بحال بخلاف
 الادان بالقطع لان عصمة الاطراف تحتمل الا باحة في الجملة ولنا انه ممكن في هذه العصمة
 شبهة العدم لان الامروان لم يصح حقيقة فصيفة تورث شبهة والشبهة في هذا
 الباب لها حكم الحقيقة واذا لم يحل القصاص حبل يجب الدية فيه روايتان عن ابي حنيفة
 في رواية يجب وفي رواية لا يجب وذكر القدوري ان هذا اصح الروايتين وهو قول ابي
 يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى وينبغي ان يكون الاصح هو الاول لان العصمة قائمة مقام الحرية
 وانما يسقط القصاص لكان الشبهة والشبهة لا تمنع وجوب المال انتهى **قلت**
 وبه جزم في عدم المقتية لم يرجع على غيره وفي مختصر المحيط عليه الدية بالاتفاق وروي
 الحسن عن ابي حنيفة لا شيء عليه وعند فرج عليه القصاص وفي البرازية يجب الدية لا
 القصاص وتحتمل الا باحة شبهة في دراء القصاص لا الاستبدال بالمال وقال
 في التجريد لا في الدية في اصح الروايتين عن اصحابنا والله اعلم والطر سوسى قال

ان عدم وجوب الدية اظهر لانه يجب ولا المنقول ولما تمكنت الشبهة في وجوب المال
 لا يجب والذي قاله من جهة الشبهة فهو في شبهة تكون من جهة من الحق كما اذا
 قتل الابن بانه عمدا انما هنا شبهة السقوط فانما ثبت باذن صاحب الحق وهو
 المنقول ويتعدى الى المال ايضا لانه حقه ويورث عنه والمصنف رده بانه لا
 فرق بين كون الشبهة من جهة من له الحق او من جهة غيره فانها لا تؤثر في اسقاط
 المال ومن ادعاه يطالب بالدليل ولا دليل وانما يؤثر في درء الحد والقصاص الحد
 ولا يخفى ان وجوب الدية للمنقول انما هو قول صاحبين واما عند الامام فانه يجب
 للورثة ابتداء فحينئذ لا يتوجه ما يحسد الطرسوسى على تقدير تسليمه الا على قول
 الامام ولذا قال القدوري انه اصح الروايتين عن الامام واما على قولها فتوجه ما قاله
 صاحب الدية والله اعلم **وقال قتل مملوك باذن ليلته وقاطعة بالاذن لا يقتل**
 في البيت مسلمان من البديع قال لو قال اقتل عبيدي واقطع يده ففعل فلا ضمان
 عليه لان عبد ماله وعصمة ماله ثبتت حقه تجازان تسقط باذنه كما في
 سائر امواله ولو قال اقتل اخي وهو وارثه القياس يجب القصاص وهو قول زفر
 وقال ابو حنيفة استحسن ان ياخذ الدية من القاتل انتهى والمسئلة في البري الخاص
قلت ونقل في البرازية عن الواقعات لو قال اقتل ابني وهو صغير فقتله يقتل
 ولو قال اقطع يده فقطع عليه القصاص ولو قال اقتل اخي فقتله وهو وارثه ففي روا
 عن الثاني وهو القياس يجب القصاص وعن محمد عن الامام الدية وسوي في الكفاية بين
 الابن والاخ وقال في القياس يجب القصاص في الكل وفي الاستحسان الدية وفي الايضاح
 ذكر قربانته والله اعلم **ومعطى صبي مشقة فاعندى بها على نفسه او غيره لا يجزى**
وتخرج مع امره عواقله على عواقل من بالقتل المطلق
 العواقل جمع عاقلة جمع عاقل وهو اسم لمن يجب عليه الدية والصبي عواقله لصبي
 وفي البيت مسلمان من قاضي خان **الاولى والثانية** قال رجل دفع سكيناً الى صبي
 فضرب الصبي نفسه او غيره بغير اذن الدافع لا يضمن الدافع شيئا وهذا اما اشتمل
 عليه البيت الاول قال وفي جنابا الحسن رحمه الله ان قتل الصبي غير كان على عاقلة
 الصبي دية المقتول ثم ترجع عاقلة الصبي على الدافع بالدية انتهى **قلت** وفي جامع
 البرازي اعطى الصبي سلكا لمسكه له ولم يامر بسبي فخطب به الصبي بدينه
 على عاقلة المعطى وكذا اذا لم يقل امسكه لي على المختار ثم ذكر في موضع اخر بعد
 هذا بقتل وان دفع اليه سلاحا فقتل به نفسه او غيره لا يضمن الدافع اجماعا وهو
 كلام متدافع فتأمل والله اعلم وهذا لم يتعرض له في النظم ومسئلة البيت الثاني

وهي الثالثة من قاضي خان قال كبر بالغ امر صبيا يقتل رجل فقتله كان على عاقلة
الصبي لدية ثم ترجع عاقلة الصبي على عاقلة الامر على الصبي بنفسه الامر ولو يعلم
وذكر في المتن رجل اعطى صبيا عصي وشيا من السلاح وقال له امسكه فغضب الصبي
بذلك فذبح الصبي على عاقلة الدافع انتهى ثم ذكر المصنف قروعا اخرى ثم ذكر العاقلة والكلام
فيها وليس هذا محل له لانه مذكور في جميع كتب الفقه وهذا موضوع للتراب فخذ فنادى لك قصد
والله علم **وعقل قيل الشئ في بيت مالنا وفي اهل ذاك الشئ يعقوب** **مختص**
مسئلة البيت من اليد ايم قال ولا قسامة في قتل بوجد في الشئ لا بعد امر الملك المختص
لانه لا تصرف لاهل الشئ في الشئ لكونهم معنويين فيه وبجاء لدية على بيت المال لان
العموم ثابتة عليه لان منفعة الشئ لعامة المسلمين وهذا قولها وان كان ابو يوسف رحمه الله
القسامة والدية على اهل الشئ لان لم ضرب تصرف في الشئ فكان لم يد على الشئ فعليه
والله علم **وقاصد مختص جاله التور ان ممت فيقتل ان اتقى دما منه يفظو**
مسئلة البيت من القنة قال ناقلا عن برهان الائمة قصد غيره وهو نائم فسال منه الامر
حيث مات فعليه لقصاص وفي قاضي خان ضربه بالابرة فمات لا يجب لقصاص وكذلك
ما اشبهها لانه لا يقتل عادة لكن في العدة اذا وخن بالابرة فمات لا قود وبالمسئلة
فيه القود وقال في الابرة في ظاهر الرواية وفي البرازية وان عزره بابر حتى مات
يقتل لان العدة المحدثين وفي موضع اخر وان عزره بابر لا قصاص فيه الا اذا عزر في
المقتل وكذلك لو عصفه فمات والحاصل ان كلما يتعلق به الذكاة في الهام يتعلق به وجوب
القصاص وما لا فلا كما ذكره الناطق في الجناس وفي الملقط عن ابي حنيفة فمن عزر
بابر او شبهها متعدا لا قود عليه وفي المسئلة القود وفي السراحي في موضع قال يجب
القصاص على من عزر بالابرة وفي المسئلة وفي اخر قال ان عذابي خيفة عجا لدية وفي
وسيط المحيط روي ابو يوسف عن ابي حنيفة ضربه بابر او بما هو شبهه بالابرة متعدا
فقتله لا قود عليه وان ضربه بمسئلة وخوها فعليه القود لان الابرة لا يقصد بها القتل
غالبا والمسئلة يقصد بها القتل وفي رواية اخرى ان عزره بالابرة في القتل فعليه القود
وان عزره في غير ذلك فله والله اعلم

ولا ينبغي في القصاص وجوبها ويعقوب نعم تمسك البول بخبز
على ذية والثلث ان هي امسكت ولو قتل المول لعنه عذر
يقال قضى المرأة اذا جعل مسلكه بولها وجبضا او حبضا وغايضا واحدا وفي
البيت مسكتان **الاولى** من اليد ايم قال اذا وطئ زوجته واقضاها فلا ينشئ عليه سوا
كانت تستمسك البول ولا تستمسك في قولها يعني قول ابي حنيفة ومحمد هما الله تعالى

وقال ابو حنيفة

وقال ابو يوسف رحمه الله ان كانت لا تستمسك بالبول فعليه الدية في ماله وان كانت
تستمسك فعليه ثلث الدية في ماله وهذا ما اشار اليه البيهقي الاول وصدر الثاني
الثانية ينبغي ان يكون المعتد وجوب الدية عند الاستمسك فانهم قالوا على ان
عشرة اشياء في الانسان يجب بكل واحد منها الدية كاملة وعدا منها سلس البول
وهذا مذكور في غالب الكتب وفي البدائع قسم الاقضا الى الاجبية والزوجة ثم قسمه
الى ما يكون بالالة والى ما يكون بغيرها كالخمر والاصبع وخود ذلك ثم قسمه في الاجبية
الى المطاوعة مع عدم الشبهة منها فيحدان ولا ارض ولا قيمة وان ادعى هو الشبهة
سقط الحد ولزمه العقر ولا ارض والى المستكرهه ولم يدع هو الشبهة حد هو
ولا عقر ويجب لارض فان استمسك البول فثلث الدية والافكا لها وان ادعى الشبهة
فلها الارش كما قدمناه وكما لمهر مع الثلث ولا شئ منه مع كل الدية وان كان بغير الالة
فالجواب في جميع الوجوه كالجواب في الوجه الاول في الوفاق والخلاف والجمع بين الصوابين
وعدم الجمع الا ان الارش في هذا الفصل يجب في ماله وفي الفصل الاول تخملة القان
لانه بالالة يكون في معنى الخطا وبغيرها يكون عدا وقال بعض المشايخ لا معنى لاجا
المهر في هذا الفصل لتعلق وجوبه بقضا الشهوة وليست وقال البعض يجب
ويعلق غير الالة بها فظلم لا امر الاقضا كما الحق الا يلاج بالانزال في وجوب الحد
وان كانت زوجته فلا شئ عليه انتهى ملخصا والله اعلم ولما رده ذكر المسئلة الثانية
التي وقعت عليها بالشرح وهي تعزير المولي اذا قتل عبده ولم اقف عليها بعد منقوله فيها
طالعت من الكتب لكن رابت في قاضي خان المولي اذا قتل عبده عدا كان عليه الكفارة

ولو وقع المولود من يد ابيه وخجرا بيه مات قالوا يكفر
مسئلة البيت من الظبية قال صبي مات في الماء او سقط في السطح فمات فان كان ممن
نفسه فلا شئ على الابوين وان كان ممن لا يحفظ نفسه فعليهما الكفارة ان كان في حجرهما
وان كان في حجر احدهما فعليه الكفارة هكذا روي عن نصير عن ابي القاسم في الوالد
اذ لم يتقاهما الصبي حتى سقط من سطح فمات او احرق بالنار لا شئ عليهما الا التوبة
والاستغفار واختار ابو الليث انه لا كفارة عليهما ولا على احدهما الا ان يسقط من
يد لان الكفارة انما تجب اذا اتصل بفعله والفتوى على ما اختاره ابو الليث انتهى ونحوه في
كبري الحاصي والله علم **وقاصد مختص ان ان جلافة قد اخطا والقتل فيه عذر**
وان امر عضوا فهو في الكل عامد ومن قصده عذرا بالذوق
يقال قضى البكر اذا ازالها وقيل ما خرد من فضضت للولع اذ اخرجتها والعذر اذا
العذرة وهي البكر وقد اشتمل البيهقي على مسائل **الاولى** قال في البدائع الخطا

قد يكون في نفس الفعل وقد يكون في ظن الفاعل اما الاول فنحو ان يقصد صيد ادميا
او يقصد رجلا فيصيب غيره وان قصد عضوا من رجل فاصاب عضوا اخر منه فهذا عمد وليس
خطا واما الثاني فنحو ان يرمي الي انسان على ظن انه حربي ومرتد فاذا هو مسلم انتهى
وقسم في العيون بانه اذا اراد ان يضرب يدرجل بالسيف فاخطا فاصاب عنقه فابا
راسه فهو عمد وهي الثانية وهذا ما استعمل عليه البيت الاول وصدر الثاني قال ولو انه
اراد رجلا فاصاب عنق غيره فهو خطا ونحو في الخلاصة **الثالثة** دفع بكر افازال
عذرتها بالدفع بحب عليه مهر مثلكا قال في فتاوي قاضي خان ولو ازال عذرة اجنبية
بجر او نحو كان عليه مهر مثلكا ولو دفع بكر افسططت وذهبت عذرتها كان عليه المهر
في ما لا لانه شبه العمد وعليه التعزير ايضا كانت المرأة كبيرة او صغيرة وفي الظهير
الصغري جارية دفعت اخري فذهبت عذرتها كان مهر عليها صدق مثلكا انتهى قال
المصنف وينبغي ان يحمل قول قاضي خان على ما قاله محمد لما في الظهير وصرح به ابو الليث
في عيون السائل فقال لو ان رجلا تزوج صغيرة فدفعها دفعة واحدة فذهبت عذرتها
ثم طلعا قبل الدخول فلها نصف الصداق لا يجب لها بالعدن شي في قول ابو حنيفة وهو
قول ابو يوسف في رواية الحسن وفي قوله الذي روي عنه محمد وزفر وهو قول محمد لها المهر
كاملا انتهى ونقل عن شرح الواقعات نحو **قلت** استنبه على المصنف ايضا ما لو
زال العذرة بدفعة الزوج بمسئلة ما لو زالت بدفعة الاجنبى والفرق بينهما
ظاهر لان الزوج يملك ازالة العذرة بخلاف الاجنبى ومسئلة قاضي خان في
الاجنبى ومسئلة العيون في الزوج فتأمل والله اعلم ثم ان قوله بالدفع متعلق بقوله
ومن فضة عذرا يعني من قصد عذرا كدفعه لها وقوله يوم يعين يوم يدفع كدفعه ولو كان
والزوج فلو كان يومه لكان احسن على ان المتكلم حال من التفصيل في الاجنبى
والزوج فلو كان وبال دفع غير العوس لو مهره لاستعمل على ذلك منطوقا وهو ما يحمل
البينان هكذا ومخطط مصيب غير ما قد اراده هو عمد اذا في العضو ذلك يصدره
ولا ينبغي ان عوسا يقصد به فمها وبالشك لا غير للكل بمسئلة
لقد التوفية بالمقصود فالسطر الاول مشتمل على انه لو اصاب غيره ما قصد كان خطا
وحكم الخطا معلوم والثاني على انه لو كان ذلك في عضو كان عمدا على ما مر والثالث قول
الامام واحد قول الثاني في الزوج انه لا شيء عليه والاربع على قول محمد انه يجب المهر كما هو
الحكم في الغير اي عن الزوج في الكل اي بمنى الثلاثة فتأمل والله سبحانه اعلم
ويقتضى بعض في اللسان وحرفوه **من الدية التي استحققت ما عتبه يقتصر**
في البيت مسكتان **الاولى** من الظهيرية قال في اللسان الدية اذا كان خطا وان

كان عمدا

كافة عمدا ذكر في الاصل انه لا قصاص في اللسان قطع العضو والكل عن اي يوسف
رحمه الله انه اذا قطع الكل يجب لقصاص وفي العيون قال ابو حنيفة رضي الله عنه
في اللسان اذا امكن القصاص يقتصر في الفتوى على ان لا قصاص في اللسان ولا
في قاضي خان وكبري الخاصية الهداية لانه مما يقتضى وبسط فلا يمكن اعتبار المماثلة
وكذا الخلاف في الذكر وما اشار اليه الراعي والرجوح بقوله ويقتصر بعض في اللسان فانه
افهم ان الجمهور لا يقتصر فيه كما صرح بان الفتوى عليه قال والمفتون من الفتاوى
خلافه **الثانية** لو قطع بعض اللسان بان قصر عن الكلام بجميع الحروف فعنه الدية كاملة
وان قصر اللسان عن الكلام بعضها فينسب ما قصر عنه اللسان من جميع الدية فيجب
التقصي عن نصف الحروف فيجب نصف الدية او عن ثلثها فيجب ثلث الدية او عن ربعها
فيجب ربع او عن جزء فيجب بغير ذلك وهل يجب اعتبار جميع المعجم او حروف اللسان فقط
اختلف المتأخرون فقال بعضهم يجب الجميع وقال بعضهم يقتصر حروف اللسان لانها
هي المستغنى به فيها والاصل في ذلك ما روي ان رجلا قطع لسان رجل في زمن علي فامرو
مقطع اللسان ان يقرأ حروف المعجم فلما قرأ حسبه عليه ما اسقط وحكم عليه بقرعة
وهذا محتمل لان يكون عمل حسبه من حروف اللسان او من جميع الحروف **قلت**
في مختصر المحيط قال بعضهم انه كانه لا يتكلم باكثر الحروف بحب دية كاملة وان كان
يتكلم بجماعة الحروف بحيث يفهم الناس في الكلام امور كان في الافهام نوع نقصا انهم
يجب حكومة عدل والاصح هو الاول والله اعلم قال وهذا المختص ما في البدن المعصوم
وقاضي خان وكبري الخاصية الهداية والنهاية وهو المشار اليه بقوله وحرفه من الدية
ان نسب حيث ما عتبه يقتصر لكن الظاهر ان الضمير في حرفه اللسان فيكون اخبار اعتبار
حروف اللسان وقد ذكرنا ثمانية عشر وآن الطرسوسي قال انه وقع الاختلاف
في عدد هاءا الخاصية ذكر اربعة عشر والسفنا في ستة عشر والله على الثاني يكون في
كل حرف ستمائة خمسة وعشرون درهما ومن الذهب ثمان وستون ونصف وعلى الاول
سبعماية واربعة عشر درهما وثلاثة اسباع درهم وينظر فيما قالوا بانه اذا كانت الحروف
متعلقة باللسان فكيف يمكن التكلم بشي منها اذا قطع لانما يمكن التكلم به بعد القطع
ليس من حروفه فلا يتصور ما قالوه واذا المصنف ان لو كان ثمانية عشر قول النجاشي
والفراوان كلام الخاصية لا حصر فيه لانه اي بكاف التبيينه وان القسمة التي
ذكرناها على هذا القول في الفتاوى لا تصح لانه غلط في زيادة سبع واما في
سبعان واما نظره في لان اللسان كله لا يعمل في كل حروفه فلو قطع قد يقع مختصا
بما يعمل في حروف دون اخر **قلت** الحاصل انه انما فطر في تعبيرهم بقطع لسانه

ولا شك انه اذا قطع لا يمكن المطلق يعني من حروف اللسان ومرادهم قطع بعضه لانه لا
 النطق ببعض حروفه الا اذا قطع بعضه وفه فظنوه صحيح لكن جازا ثم تجاوزوا فيها
 فاطلقوا الكل وارادوا البعض والله اعلم واذا دانه محقق الحرف على حساب ثمانية عشر
 من الذهب خمسة وخمسون وخمسة اسباع ومن ادراهم خمسة وخمسة اسباع انتهى
 وفي الظهيرة اذا ادعي المجني عليه فوات الكلام يستعمل حتى يسع كلامه وفي النهاية
 ان نكول الجاني عن اليمين ثبت القوات وهذا يدل على ان القول قول المجني عليه
 فرع في لسان الاخرس والصبى الذي لم يتكلم حكومة عدل والله اعلم
وحا في بئر في القيا في ذكر الذي يهتد به في بئر لا يفتاد ويهدر
ويقتد في غير المسمو اسم ولا فرق لولا ان الصيد يحفر سلة
 القيا في جمع الفيغ وهي الصغار الملساء والابيمة جمع اما ما استعمل البدان على
 والحلاف فيها من الغنية ريم المحيط قال اخضر بيرا في طريق مكة او غيره في القيا في
 في غيرهما الناس فوقع فيها انسان لم يضمن وذكر في الاصل ولم يقيد بغيره لما قال
 اذا اخضر البير في طريق مكة او غيره من القيا في فلا ضمان عليه في ذلك بخلاف الامصار
 الا انه لو ضرب هناك فسقطا او اخضر ثورا الخنز او ربط دابة لم يضمن ما اصاب ذلك
 قال رحمه الله يعني المولى البديع وتعليل القاضي لصد في شرحه ان الطريق التي في القيا
 لها حكم القيا في لانهم ان يمدوا في مواضع اخرى كما يمدون فيها فلم يتعين بالمدور بخلاف
 طرق الامصار وفيما بين الاراضي لا يباح الانسحاق له بالمدور وقد على حاد البئر
 في طرق المغان وغيرها لا يضمن ذلك البديع رحمه الله التقييد في المحيط بغير المسمى فانه
 نص عليه في شرح السرخسي فقال وهذا اذا كان في غير محجة فاما اذا اخضر في محجة
 الطريق فهو ضامن لما يقع فيه قال وهذا نص في المحيط الجواب في نصب السقاط
 في طريق مكة او في طريق اخر ثم قال والحفر للماء والصيد سوا وفي طرة نخفي بالقنية
 ما للبديع قطع وظرف الرواية بهذا انه اذا كان في غير الممر فلا ضمان واما في الممر
 ففيه تردد وظرف بهذا اعظم من قال بال ضمان في غير الضمان والله سبحانه اعلم
ودونك اقسا في الشجاج وحكمها وما ذكر الاصحاب فيها وقرروا
 ونكظر فمنقول للاغناء معناه الزماني به للفرق بين معرفة احكام الشجاج
 جمع شجة وهي الجراحة في الوجه والراس قال ولم اظنها لغزاتها بل ليسهل حفظها
 فانها مذكورة في كل الكتب كذا وليس الكلام في هذا الفصل فيما يتعدى من الشجاج
 ويرى بحيث انه يقتضي القتل واما الكلام فيما قبل ذلك وهي عشرة ثم ذكر وجه الحكم وقد رأت
 تأخير والله اعلم **فما رضى ما يجرد من الجلد فخرضا** ودايمه بالعين ومعا القدر

الحارصة بالملا

الحارصة بالملا يقال حرص القصار النوباي شقه وهي التي تجرد من الجلد حرصا اي
 شقها قال وان شئت فقل تجرد من الجلد خدشها او شقها قال قاضي خان هي التي تجرد
 المشقة ولا تخرج منها ما وتسمى خادشة والدامعة بمهلين قال في الذخيرة انها ما جرد
 من دمع العين فكانت سميت بهذا الاسم لان الدم يصل الى صاحبها فتدمع عيناه بسبب
 تجرد من الدم وفي الظهيرة استبعد هذا قال المصنف وسميت دامة لان الدم يخرج
 منها بقدر الدمع في المغلة يتغير غرو ولا يسيل والله سبحانه وتعالى اعلم
ودائمة سالت وباصعة برت ولا حجة في اللحم قطعاً وتؤخذ
 اشتمل البيت على ثلاثة حكمت لها خمسة الدائمة بالمهمله وكما التحية قال قاضي
 هي التي تخرج منها الدم والباصعة بالموحدة وبعد الالف سميت بعد ما مهمله قال
 قاضي خان هي التي تبضع اللحم اي تسقه انتهى والبري القطع والمتلاحة بالمهمله هي التي
 تسق اللحم ولا تصدعه وقيل التي لطفت في اللحم ولم تبلغ السميان وقال قاضي خان
 هي التي تدق ولا تقطع وفي غالب الكتب يذكر لفظ المتلاحة وفي المغرب هي التي تسق اللحم
 دون العظم ثم تلاح بعد شقها اي تليتم وتلتصق وفي المسطور روي عن محمد بن النضر
 قبل الباصعة وهذا الاختلاف في ماخذ الحكمة لا الحكم فانه ذهب الى انه ما خوذ من
 اللحم السيان اذا اتصل احدهما بالآخر فهي ما اظهر اللحم ولم يقطع الباصعة بعضها
 لا يقطعه وفي ظاهر الرواية المتلاحة ما يعمل في قطع اللحم اكثر ففي بعض الباصعة اعلم
وسمى قفا تلتفي بجذلة راسه الكبي بن عظم الراس والراس يتبر
 الضمة في سميانها للشجاج والبر القطع وفي البيت السادسة من الشجاج هي مملية
 اولها مكسورة واخرها قاف وهي اسم للشفرة الرفيعة التي فوق عظم الراس
 فاذا اقلعتها الشفة سميت باسمها وكذا قال يلقي اي يوجد بالقفا اي جلد راسه الذي بين
 عظمة راسه اللحم وموضحة ما اوضح العظم شجها وهما شفة وهي التي القفا كسبت
 اشتمل البيت على السابعة وهي موضحة بالضاد المعجمة والحام الممهلة من اوصاف الشفة
 الراس اي شقت العظم والثامنة وهي الحاشية بالشين المعجمة وقد فسرها في النظر
 بقوله وهي التي لعظم لكسر روي عن الحسن انه قال لا وقت فيها شيا قال ابن المنذر والنظر
 يدل عليه والله اعلم **متقلة اي شغل العظم بقدره وما مومة في اقر راس تصور**
 اشتمل البيت على التاسعة المتقلة بالتسديد بفتح القاف قاله ابن السكيت اي فار
 وايد بقول الشافعي وارجع هو التي شغل منها راس العظام ونظر الغار في على الكسبة
 القاف وتبعه الجوهر في انها تكسر العظم وتنقله وحكي فيها الوجهين وفي الزاوية والغاشق
 وهي المامومة التي تبلغ او الراس حتى يبلغ بينها وبين الدماغ جلد رقيق واما الدماغ الجلد

التي تجمع الدماغ وبعض العرب يقول امة بالمد وعليه اكثر اصحابنا وهي اشد النجاس
 ت ابن السكيت وصاحبها بصوت كصوت الورد وكذا الابل ولا يطبق المروي في السنتي
 عن ابن الاعراب ان مقتضون وذا امعة ما للدماغ وتوهمها **وجايفة في الجوف حيث تقطع**
 الدماغ بالذال المهملة والغين المجهمة هي الامة الواصلة للدماغ ولم يذكروا جمع النجاس
 لانه لا حياة معها غالبا فليس لها حكم على حدة والجايفة ما اتصل بالجوف من الصدر
 والبطون والظهر والخصيتين والاسم دليل عليه لانها هي الجراحة المأفدة وفي الظاهر ولا
 تكون الجايفة في الرقبة ولا في الحلق انما تكون فيما يصل من الجوف الى الصدر والظهر والبطون
 وعن ابي يوسف كل وصل من العوقبة الى موضع او وصل الشرايين اليه كان مقطوعا هو خارج
 لان ذلك الموضع حكم الجوف وما فوق ذلك لاجايفة فيه قال في النهاية فذكرها في النجاس
 وقع اتفاقا وقد رأت ان اذكر وجه الخصم الذي قدمه المؤلف هنا وذلك ان السنتي اما
 ان تقطع الجذلة او لا والاولى لا تكون شجرة والثاني اما ان يظهر فيها الدم او لا والاول
 الحارصة والثاني اما ان ليسيل بعد الظهور ولا الثاني في الدماغ والاول اما ان يقطع
 بعض اللحم او لا الثاني في الدامية والاول اما ان يقطع اكثر اللحم الذي بينه وبين العظم او لا
 الثاني الباضعة والاول اما ان يظهر الجذلة لوقفة الحائلة بين الجذلة والعظم او لا
 الثاني المتلاحمة والاول السحاق ثم ان ظهرت العظم فلم تنقله فهي الموضحة وان نقلته
 فهي المنقلة ان لم تصل الى الجذلة التي بين العظم والدماغ وان وصلت فهي الامدة
 فقد علم ان الدماغ قاي على النفس وان الجايفة من الجراح لا النجاس وايضا علم
فوضحة فيها القصاص بعد الموت وما قبل ايضا والحكومة تدرك
ومن دبر في خطتها نصف عشرها وهما سبعة في العمد والخطب عشرها
 الخطا بكسر الخاء المجهمة بمعنى الخطا بفتحها كمن يذنب ذنبا على غير عمد والضمية عشر
 للدية وعشرت المال اخذت عشره وفي البيتين بيان الاحكام لبعض النجاس المنقذة
 فالموضحة ان كانت عمدا فيها القصاص ما روي انه عليه الصلاة والسلام قضى فيها
 وبما كان المساواة بانها السكتين الى العظم ولا قصاص فيها فوقها وهي ثلاثة الهاشمية
 والمنقلة والامة لما فيه من كسر العظم وتعد المساواة وخشية الهلاك وهذا اما ان
 اليه قوله فوضحة فيها القصاص بعد الموت وقوله وما قبل ايضا اي ما قبل الموضحة وهي الستة
 السابقة ذكر فيها القصاص وهو ما ذكر في محرم في الاصل وهو ظاهرا واية وتلك
 قدمت المصنف وفي رواية الحسن بن زياد يجب فيها حكومة عدل ونقله في عمود المداهم
 الاجماع على ذلك اعتمادا عليها والمصنف اطلق هنا بذكر الخلاف في حكومة العدل وليس
 هذا الكتاب موضعه فخذ فناءه وبين ان في الموضحة اذا كانت خطا نصف عشر الدية

خطية

والتي لها ثمة

وان في الهاشمية مطلقا عندنا وخطها العشر وهذا اما انشا واليه البت الاول اعلم
 متفكلا عشر ونصف وتلكها **لجايفة ما مؤتممة تنقص**
وجايفة لان تنفذ الظاهر حكما كجايفتين الثلث فيها يكرر
 اي يتقرر في المنقلة من الدية عشرها ونصف عشرها وفي الجايفة والمأمومة تلك
 وهذا اما استعمل عليه البيهقي الاول وان نفذت الجايفة في كجايفتين يكرر فيها الثلث
 وهذا اما استعمل عليه البيهقي الثاني وفي لا يباح ليس في الجراح او في سائر الجراحات غير
 الجايفة والله اعلم وانما اختصت لشجرة هذه المسائل وذكر في سائر الكتب فاعني
 ذلك عن الاطالة في الكلام عليها والمصنف اوسع بنقل فروع وادلة والمسألة ليست
 من شرطه كما بنه هو عليه اوله والله الموفق **فقد فات المصنف من العراب مسألة**
 جناية الحايطة المايل بعد الشهادة اذا كان حايطة مسجدا ووقف وهي غيبة والحامل
 على نظرها اي سبيلت عنها في سنة ست وثمانين وثم اتمية فرائها مذكورة في فصول
 العمادي وهذا ايضا ذكر عازيا الى ديات واقعات الناطقي مسجدا مال حايطة الشهيد
 على الذي بناه واذا وقف دارا على المساكين ودفعها الى رجل واشهد على الوكيل
 فقط يرجع على عاقلة الواقف وهكذا ذكر في ديات الجامع في الفتاوى انتهى ثم فصل
 عليها بعد ذلك في عمدة المفتي للصدوق الشهيد ولفظه مسجدا مال حايطة فلا يشهد
 من بناءه فان وقع وتلف به انسان فدمه على عاقلة من بناءه ونحوه في الوالدية وقد سئل
 الله تعالى ونظمت المسألة فقلت واشهد على الباقي اذا مال حايطة مسجدا ثم العواقل مختصة
 بوقف المساكين الوكيل وخسروا عواقل رب لوقف فيما استحسنه
 وصمير عاقله لبا في المسجد والوكيل معلقا شهيد في البيت الاول والله سبحانه تعالى اعلم
فصل في كتاب الوصايا الوصايا اجمع وصية اسمعني
 المصدر ثم سمي الوصية وهي شرعا تملك مضافا الى ما بعد الموت بطريق التبرع
 في الاعيان او المناقع وفي الايضاح الوصية ما اوجهها الموصي في ماله بعد موته او
 موصيه الذي مات فيه اما ما اوجهه بعد الموت فيعتبر حال وقوته ولا يعتبر حال الموصي
 واما التبرع فيعتبر حال العقد فيه فان كان صحيحا جاز من جميع المال وان كان مريضا
 جاز من الثلث لانه لم يضره الى حاله مستقبله وانما اوجهه الحال فيعتبر حال الموصي
 فكل مريض صح منه فهو كحال الصحة فيما اوجهه من جميع المال ولا يضره ان يكون مريضا
 ليفعله على عيب منه حال حياته وبعد وفاته والاشهر فيه الكسر والفتح لغة وهو حي قيل
 بمعنى مفعول ويقال وصيت اليه ووصيت وما سبقتها للجنايات ان الحياة قد تعني
 الى الموت اي وقته وقت الوصية وايضا اخر احوال الادي الموت الوصية مقابلة وقت الموت

والله اعلم **الى اثنين اوصى فانفرد يحظر** ويعقوب عنه كالايمية **اشهد**
وقيل اذا اوصى الى كل واحد على حدة قال لا يجوز ويكفر
استعمل البيتان على مسئلة والخلاف فيها فيما اذا اوصى الى اثنين يمنع كل منهما عن الانفرد
بالنصف فدون صاحبه عند الامام ومحمد لا في اربعة عشر موضعاً فانه يجوز الانفرد
وسياق في وقال ابو يوسف يجوز ان يفرد كل واحد منهما بالنصف في جميع الاشياء كانت
الثلاثة والى ذلك اشار بقوله يعقوب عنه كالايمية اشهد واختلف على قول الامام
فيما اذا اوصى الى كل واحد على انفرد ففيل يفرد بالنصف كل منهما في كل الاشياء
لو وكل اثنين كل واحد على انفرد وقيل لا يفرد الا في الاشياء المذكورة وقيل الخلا
في الفصلين واحد وفي النهاية ان الخلاف في صورة البيت الثاني واما في صورة انفرد
فلا انفرد بالاجماع يعني اجماع اصحابنا وقال في قول يعقوب عنه اشارة الى
عدم الجرم بذهبه في ذلكود كيعني في النهاية عن قاضي خان قيل الخلاف في الاول واما
في الثاني فيفرد كل بالنصف عند الكل وقيل الخلاف في الفصلين واحد وهكذا امكن
المجوز في شرح الجامع الصغير فقال وذكر في لامية الحلواني في شرح الكتاب عن ابي
القاسم الصغار هذا الخلاف بينهم فيما اذا اوصى اليهما جميعاً معاً بفرد واحد واما
اذا اوصى لكل منهما بفرد على حدة يفرد كل منهما بالنصف بلا خلاف قال الفقيه ابو الليث
وقول ابي القاسم الصغار اصح وبها اخذ وحكي عن ابي بكر الاسكاف انه على الخلاف فيها جميعاً
او مفرد او جعل في المستوط قول الاسكاف اصح قال ولم يذكر في الكتاب ما اذا اوصى لكل
منها بافراده وقال كثير من اصحابنا ان هنا يفرد كل واحد ولكن الاصح ان الخلاف
في الفصلين هذا المخصوص في النهاية وقال في البرازية ايضا انه الاصح وعليه مشي في
مختصر المحيط قال المصنف تنبيه لا اعلم خلافا فيما لو اوصى الى اثنين معاً في شيء واحد
وجعل لكل واحد منهما النصف مفرد بان يقول اوصيت الى واحد منكما ان يفرد
بالنصف لانه جعل كل واحد منهما وصياً مفرداً وهذا يقتضي تصرفه على الانفرد
بالنصف لانه لا يفرد بالنصف لانه لم يجعل ذلك اليه ولم يرض بنظره وخله والله اعلم
وقال ضعاً ثلثي تحت اربعة ثمان فما لم يكونا مجموعين **يعد**
مسئلة البيت من المستوط قال ولو اوصى الى رجلين ان يضعاً ثلثه الى حيث شاء او
من اجزاء فقال له احدهما اعطه فلانا وقال الاخر بل فلانا لم يكن من الرجلين شي لا ب
الوصيين لم يجتمعا على واحد منهما وان فوض الراي الى الوضع اليها وهذا شيء يحتاج فيه
الى الراي لا اختيار المصون وراي الواحد لا يكون كراي الاثنين وبحسب الظن سوي لا
ينبغي ان يقال تصرف القاضي لان الوصي مختار البيت قال المصنف ومختار البيت اذا كان

علا امينا

عدلا امينا يقدم ولا يقدم اختلافهما لاحتمال كونه لقصد صالح فلا يملك القاضي
عزها بذلك بل لو قال لا يصرفه لاحد لم يكن للحاكم الاعراض ولا صفة الى احد
وافاد ان المسئلة في الظهيرة ايضا ثم نقل فرعاً ذكر في الظهيرة وهو لو مات احد الوصيين
قبل ان يفعل شيئاً بطلت الوصية ورجع الثلث الى الورثة ولو قال جعلت ثلثي مالي
للمساكين يضعه الوصيان حيث شا من المساكين فما تا حدهما يجعل القاضي وصياً
اخر معه وان شا قال لهذا الثاني ضع انت وحدك انتهى قلت في مختصر المحيط في صورة
الاخر قال ابو يوسف للاخر ان يتصدق وحده وقد لخصت الفرع الاول في بيت لانه
من تمة حكم المسئلة التي نظمتها تكميلاً للفايدة **فقلت**
. ويبطل ايضا في اذ امان واحد ولم يفعل شيئاً وارثاً يصيره
وقد ذكرتها في مختصر المحيط وابداً علم ومن هنا اخذ في ذكر المسائل المربعة التي يفرد بها احد
بالنصف الموجود ذكرها وفي الكفيل **اليمين عتيق مقين قضاة تون لا اقبضاة بقدر**
وحاجة طفل والكتاب خضومة وحفظ وبيع في الذي يتصرف
وتفيد عتيق في الوصية ردفا سيد المشتري الايداع ما كان مختصراً
الصغير في يفرد للفرد اي تفرد كل الوصيين بالنصف في هذه المسائل بافتاء
علما بنا الثلاثة وعدمها في المظن اثني عشر غالباً من الهداية والنهاية قال في الهداية
واذا اوصى الى رجلين لم يملك احدهما الانفرد في النصف الا في ستة اشياء تحت البيت
وهي اول المظن لكنه ذكر في المظن من الكفن واليمين والاول يدخل في الثاني فلو قال
ويفرد باليمين كان اول والفقير المراد وقضا الدين بخمس حقه وهي ثلث المظن بخلاف
الا قبضا كما اشار اليه المظن وشراً لا يدمنه للصغير وهي الرابعة وفي وسيط المحيط
هو شر الطعام والكسوة واستيجار الظن وبيع ما ييسر مع اليه الفساده عند التاجر
وهي الثامنة وردد المصوب والوديعة والخصومة وهما السادسة والحادية عشر
وذكرها قاضي خان في شرح الجامع الصغير ثمانية فزاد تفيد الوصية المعينة وهي
التاسعة قال في الوسيط بالكفين او بالفرسلة وقبول الهبة وهي الخامسة وفي
الوسيط وليس لاحدهما قبض الموهوب للقيم وانه مشكل وان الهبة كانت الامانة وفي
تأخير خضبة القوات وانه في معنى جمع الاموال الضايعة وقد صرح في العارضة
بذلك فانه قال وليس لغير الاب والجد وصيهما ولاية النصف فيما لا الصغير وكذا اذا
وهب للصغير هبة فللذي هو في حقه ان يقبضه وليس له ان ينفقها عليه لما قلنا والله اعلم
وجمع الاموال الضايعة وهي الثانية عشر وفي النهاية قال ان قبول الهبة يحتمل ان
يكون من جنس هذه فيعدان واحداً والثامنة عتيق عبد يعينه لانه لا يحتاج في ذلك

الى راي ولا اجتماع ولكن قاضي خان اطلق عتق النسبة ولم يعقد بكونا معينة والله اعلم
السابعة حفظ الاموال التي لليتيم وليس هذا من باب الولاية فكل من وقع في يد وجب
حفظه عليه العاشرة رد المشتري شرافا سدا وليس هذا من الولاية المستفاد ما لو
بل لمحق بقضا الدين وفي الوسيط عدد من البيع يبيع من الوصي واجازة نفس اليتيم فكل ما
في النظم على اثني عشر فانه واحدة مذكورة في كلامه في الشرح وهي رد الغصب وما ذكر
في الوسيط من الصور ثنتين فتمت خمسة عشر فاستخرجت الله تعالى وغيرت الايات وجعلتها
على ذلك فقلت ونفرد بها التبع عتق وصية اذ اعينا حفظ بيع ما يتصوره
قبول هبات حاجة جمع ضائع تخاصم يقضي الدين للطفل يوجره
رد الغصب مع فاسد الشراء وحق بيع منه قالوا وسقطوا
وقضت على قبول الهبة بما قد مناه عن الوسيط والمراد بالحاجة حاجة الصغير التي لا
له منها وبالحفظ حفظ امواله وزاد قاضي خان صورتين غير مذكورة هي قسمة ما يكال او
يوزن وتنفيد وصيته بالتصدق عنه بكذا او كذا من ماله اذ كان ذلك الفقير معينا
او مسكين معين فالجواب في بيت فقلت
وقيمة موزون مكمل وصية باللف لذي فقر معين بقدر واه
وبها بلغت سبعة عشر تراها مجتمعة في موضع الا في كتابي هذا والله اعلم
ويملك ان يوصي بالحق كنهها وتروى لنا ان الجواز مقدر
يوصي بشي ما لم يسم فاعله وله يتعلق بالرفيق ومسئلة البيت من قاضي خان قال
اوصي لي رجلين فمات احدهما لوصييه واوصي لي صاحبه جاز ويكون لصاحبه ان يتصرف
لان احدهما لو تصرف باذن صاحبه في الحياة جاز فكذا بعد الموت وروي انه لا يجوز والصحيح
هو الاول انتهى وقد اشار النظم الى ذلك حيث صدر بها الصحيح وعبر عن الثاني بصيغة التخييل
والله الموفق ولو قال ويملك ان يوصي بها لرفيقه كان اوضح واكمل عقادة وفي الحاوي القدر
انه اذا اوصي لي صاحبه تجوز عند مجر وهو قياس قول ابي حنيفة انه لا يجوز وبه نأخذ انتهى
ولا يخفى ان النظم ما اشار اليه الحاوي من ان المأخوذة به عدم الجواز غير البيت فقلت
وصحيح قاضي خان يوصي برفيقه لانه لا يري وذا البعض ينصرون
وفيه تصحيح بان المصحح هو قاضي خان وان المقول الاخر رواية فتنه له والله اعلم
ومن قوض القاضي اليه وصية قبضه قاضيها للغير فهو المختار
استدل البيت على مسئلة قال في القنية ثم في الشارح برهان صاحب المحيط وصي
اوصي لي بغيره بذلك اوصي القاضي ففعل ذلك جاز وصار وصي الميت والقاضي انتهى
والصحيح وصار يرجع الى غيره والمصنف قال فيه مسلتان الاولى المقدمة والثانية

في نوصي

وهي ان وصي غير القاضي كوصي القاضي في ذلك وان لم يكن مادونا في الايصاف قال وفي
غالب الكتب وهذه ليست بظاهرة من النظم كما لا يخفى لاحتمال ان يخالف وصي القاضي
وصي غيره لما في ولاية القاضي من العموم فلا يلزم من ثبوت هذا الحكم فيه ثبوته في غيره
وقال ان قوله هو المختار في المختار في الوصاية على غيره مالم يظهر فيه قاذر والله اعلم
ويطلق في عهد الخليفة خلفهم وعهد الذي يوصي على الموت يقصر
العهد الوصية يقال عهد الله اذ اوصاه وفي البيت ثلاث مسائل من قاضي خان
الاولي قال الخليفة اذ اجعل رجلا ولي عهد فقال الفقهاء ابو بكر البجلي لا يصح
الثاني خليفة ولا يجب على الناس ان يعملوا بما امر الخليفة لان الخليفة لو اراد ان يقيم
غيره مقام نفسه في حياته ويعزل هو لا يكون له ذلك فكذا بعد موته قاله غيره
من المشايخ قال ويجوز ان ينقل الخلافة الى غيره في حياته وبعد موته وهو كما اوصي له
ان يوصي لي بغيره بعد موته ولو اقام غيره مقام نفسه في حياته واعتزل هو لا يصح
وهذا ما اشار اليه قوله ويطلق اي في زمان حياته وبعد موته قال الطرسوسي
فانفقوا على انه اذا اقام غيره مقام نفسه في حياته واعتزل هو لا يصح
المصنف ان كان قوله في الوصي فهو عين ما قاله قاضي خان فيه والظاهر ان قوله في
الخليفة على ذلك يناسبه وهو مخالف لما نقله قاضي خان عن المشايخ نعم لانه النسبة
بالوصي فان الوصي لا يجوز له العهد في حال حياته ثم فرق بالخليفة بكون تاركا لحقه
من الولاية لغيره بخلاف الوصي فان الحق فيه الميت وما جاز عند الموت الا للمفوض
والثانية والثالثة هما ان الوصي يصح هذه بعد موته لا في حال حياته اشار اليها
بغير البيت بقوله وعهد الذي يوصي على الموت يقصر ومنه انه في حال الحياة لا يصح
كامر والله اعلم **وعزل الوصي العدل صح وقيل لا ولو كان ذا عجز بكافي توذر**
يقال اوزره يوزره اذ اقواه واعانه وفي البيت مسلتان قال قاضي خان وصي
الميت اذ كان عدلا كافيا لا ينبغي للقاضي ان يعزله وان لم يكن عدلا يعزله وينصب
وصيا اخر ولو كان عدلا غير كاف لا يعزله ولكن يضم اليه كافيا ولو عزله يعزل وكذا
لو عزل القاضي العدل الكافي يعزل كذا ذكر الشيخ الامام المعروف بخوارزمي
قلت وفي وسيط المحيط ان القاضي يصير جارا ثم ما والله اعلم وعند بعض المشايخ
لا يعزل العدل الكافي يعزل القاضي لانه مختار للميت فيكون مقدما على القاضي
وذكر القدوري انه ليس للقاضي ان يخرج وصي الميت من الوصية ولا يدخل معه غيره الا اذا
ظهرت منه خيانة او كان كافرا فاسقامه فبالسنة فخرجه وينصب غيره ولو كان ثقة ضعيفا
ادخل معه غيره وهكذا ذكر في الاصل والحاوي في شرحه لم يذكر انه لو عزله هل يعزل وقا

الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل اذا عجز الوصي عن تنفيذ الوصايا للقاضي ان يعزله
 ومثله في القنية راقا للقناوي الصغير وعزا ان الغزال العدل الكافي في شرح خواهر زاد
 وان طلبة الدين المرحوم في استبعاد لانه مقدم على القاضي لانه مختار الميت وان استاده
 البديع قال اذا كان هذا في وصي الميت فكيف وصي القاضي ونحو في المبسوط والهداية وقد
 علم من قوله ولو كان ذا عجز ان الاول هو العدل الكافي وقوله صحيح وتقديمه يدل على ان الاول
 راجح لكونه كلام الجمهور وتبعه بقيل على الثاني اشار الى انه دون الاول لانه اختيار بعض
 المشايخ والله تعالى اعلم **والد طفل او صبي لا يحق له ان كان عدلا واخذ**
 مسألة البتة في القنية قال سئل عن وصي ابها ومات عنه وعن زوج وابن صغير
 هو ابو الصغير فولاية التصرف في حفظ المال لوصيها ام لاب الصغير قال فتوقف على ما
 في الكتب حتى ظفرت في الزيادات في الباب الثالث من كتاب الوصايا ان ولاية التصرف
 في هذا المال وولاية الحفظ للاب دون وصيها انتهى ولم اجده في الفرع في نسختي
 بالقنية لكن في العمادية نقل عن يوسع شرح الطحاوي واما وصية الاخ والام والعم
 فلم ان يبيعوا المنقول وغيره لقضائهم الميت والباقي يصير ميراثا للصغير ينظر
 ان كان للصغير اب حاضرا وصي لاه وصي وصية او الجد اب لاب فليس لوصي الام
 ولاية التصرف فيما تركه الام وان لم يكن واحدا من ذكرنا فله الحفظ وبيع المنقول
 من الحفظ وليس له ان يبيع العقار وليس له ولاية الشرع على سبيل التجارة الا شرا
 ما لا بد منه للصغير من نفقة او كسوة وما استفاد الصغير من مال غيره ميراثا له ليس
 لولي الام ولاية التصرف منقولا كان او غير منقول ثم علله وقال المصنف وقد
 العدل من زيادات النظم واستدل بما مر وبما نقله عن الامام في الظاهر
 ان القاضي اذا اتم الوصي جعل معه غيره وان الثاني قال يخرج عنه عليه القنوي وبما
 تقدم في كتاب دبا القاضي من ان الاب اذا كان مفيدا ينزع القاضي منه مال الصغير
 ونقل عن قاضي خان عن محمد في الاب المفيد يجوز بيعه على الصغير ويؤخذ منه الثمن ويؤخذ
 على يد عدل ذكره في الوصايا **وتوصي الى غني وطفل وحاكم يقيم له عدلا الى حاكم**
 استعمل البيت على مسنتين له ولي قال قاضي خان رجل وصي الى غني ومحمد وقد
 جاز في ذلك انتهى وفي المبسوط ولو وصي الى رجل مسلم او الى امرأة او اعرج قال قاضي خان
 وعن محمد رحمه الله رجل وصي الى ابنه الصغير فان القاضي يجعل غيره وصيا فاذا ابلغ الابن لم يكن
 له ان يخرج الوصي الا بما مر للقاضي ولو قال ابني فلان اذا ادرك فهو وصي جاز ويصح
 للقاضي ان يجعل وصيا مادام الابن صغيرا فاذا ادرك يصير لابن وصيا وبطلت وصية
 الذي جعله القاضي وصيا انتهى وقال الطرسوسي ما لم يخصه ان قوله لم يكن له ان يخرج

الوصي الا بما مر للقاضي ما يقتضي صحة الوصية للصغير لان القول بالاجراج وعدمه فرع
 القول بصحة الايض للصغير ونقل في الظهيرية رجل وصي الى رجل وقال ان حدث به الموت
 ففلان اخو وصي او قال هو وصي ما لم يبلغ ابني فاذا ابلغ فهو الوصي فان الوصي الاول ادرك
 الاجراج ولم يدرك ولم يجعل القاضي معه وصيا اخر في قول ابني خيفة رضي الله عنه
 وقال ابو يوسف هو كما امر وهكذا قال الحسن رحمه الله ولو وصي الى فلان مادام
 صغيرا فان ادرك فهو الوصي ومن فلان طار وفي قاضي خان ولو وصي الى صبي ومعه
 او يحنون افاق بعد ذلكا ولم يبق قال المصنف فتخلص حوان الوصية للصغير عند ابوي
 ومحمد والحسن ويقوم القاضي غيره الى بلوغه وعدمه الجواز عند الامام وعليه عمل الاجماع
 من كلام قاضي خان دفعا للثنا قضوا وان مراده لا يجوز حالة الصغير ما العقب
 انتهى باختصار **قلت** العجب من المصنف وشيخه كيف نقل بعض الكلام في المسألة
 من فتاوي قاضي خان وتركها بقية ونقلناه من الظهيرية واحاج المصنف الى هذا
 التخصيص والخلاف انه اول ما نقلناه عن الظهيرية ثم قال ولو قال اوصيت الى فلان
 تركي فلان فان لم يقبل فلان اخو وصي جاز وكذا لو قال ان قدم فلان الغائب
 فهو وصي قال ابو يوسف هو كما قال ابو خيفة الوصي هو الاول قدم الغائب ولم
 يقدم ولا يكون الثاني وصيا ما لم يجعله القاضي وصيا وقال الشيخ الامام ابو بكر
 محمد بن الفضل اذا وصي الى رجل وشرط ان يكون وصيا ما لم يقدم فلان الغائب
 فاذا قدم كان الوصي هو الغائب ذكر ان الاول يخرج من الوصية بقدم الغائب
 وذكر الكرخي في مختصره ان هذا قول ابني يوسف اما على قول ابني خيفة هما السريان
 في الوصية والقنوي على ما قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ولا يخفى ان الظاهر
 انما تعرض لبعض الفرع الاول المنسوب الى محمد رحمه الله ولم يتعرض الى بقية التقاريع
 وقد استخرجت الله تعالى ونظمت الجميع معيارا بيته فقلت

. ويوصي الى محدود قدف وآمنه . وفي الطفل قاض ينصبه لغير لسطره
 . وليس له اخرج به بلوغه . ولو قال ان يدرك فيخرج يذكرو
 . ولو قال ما لم يدرك ابني يكون ذا . واذا ابلغ ابني فهو له لا يقدر
 . الاول فيها مطلقا عن اماننا . وثان فيمنه كما الميت بامره
 . ولو قال ان يقدم فعنه لشيخه . وعن ذاك اشتراك في المعلق اظهر
 فزت عليه مسألة المحدود في قدف وصيه للطفل وكذا اخيه بلوغه وصيه
 اخر اجعل منسوب لقاضي وفي قال للوصي في يخرج المنسوب لقاضي والمراد بما مر
 ابو خيفة رضي الله عنه وبالثاني ابو يوسف وصيه عنه له وشيخ ابو خيفة والاشا

الى الشيخ والمراد بالعلق الرجل علق كونه وصيا على قدومه وفي وسط المحيط
 ولو قال فلان وصي لي ان يقدم فلان حتى لو قال اوصيت الي عمر وما لم يقدم زيد وسكن
 وقدم زيد فان عمر بقي وصيا بعد القدوم لانه ما فوض الوصاية الى زيد بعد قدومه
 سكت عنه فلولم يتوغم ووصيا بعد قدوم زيد احتجنا الى نصب وصي اخر فكان انقام
 وصيا وانه مختار الميت اولى وفي السراجية لو قال اذا ادرك ابني فهو وصي لم يصح وانه
 خلافا قد سماه اول الكلام وفي شرح ادب القاضي للصدر الشهيد وكذلك اذا اوصى
 الى عبد اوصى اخيهما القاضي من الوصاية وجعل مكانه وصيا لان الصبي لا ينفذ
 الى التصرف وهل ينفذ تصرفه قبل الاجازة اخذ في المختلف فيه المشايخ منهم من قال ينفذ
 تصرفه ووجه استدلال عليه بقوله اخرجه القاضي من الوصاية والخراج للجد
 ومنهم من قال لا ينفذ وهو الصحيح لانه لا يمكن الام العدة فيه فلولم ينفذ قبل الاجازة
 فيه فقال ابو حنيفة لا يكون وصيا وقال ابو يوسف رحمه الله يكون وصيا وهكذا
 في قول محمد كره هذا في مسألة من جنس هذه المسئلة قال الحلواني هذه المسئلة بهذا
 الاختلاف لا توجد في المبسوط وانما هي مستفادة من جهة الكتاب ونقل عن كتاب
 الوكالة ان من وكل صديقا لا يعقل البيع والشراء صار حاله كحال العاقل يصح ويصير كالا
 ومن المشايخ من جعل ذلك قول ابو يوسف منهم من جعله على الاتفاق فعلى هذا يكون لا ي
 حنيفة في هذا الفصل روايتا فلولم يوص الى احد وقال اذا ادرك ابني فلان فهو وصي
 لا يكون وصيا عنده وعندهما يكون وصيا اذا ادرك ثم ذكر نحو ما تقدم من قاضي خان
 وكذا في الولاية في الوقف واه بعض اصحابنا وهلال في كتابه عن ابو يوسف قد اظهر هذا
 تحرير المسئلة والله الموفق **ولم يعط ما لا بالبلوغ وصية الى ما يورث منه الرشاد** **ونظر**
 الرشاد الصلاح وهو اصابة الصواب والسداد ويرى مني لما لم يسم فاعله والمسئلة
 من قاضي خان قال وصي في يد مال يتيم قبل ان يبلغ اليتم قال انما يدفع المال اليه اذا ظهر رشده
 فحينئذ يدفع وان بلغ سفيها غير رشيد لا يدفع له المال اليه في قولهم جميعا ما لم يبلغ حنفا
 وعشر سنة فاذا ابلغ هذا المبلغ عند ابو حنيفة يدفع اليه المال وقال ابو يوسف
 ومحمد بن ماله لا يدفع اليه مال ما دام سفيها انتهى والله سبحانه وتعالى اعلم
ومن قبل لم يضمن يد وهو متصلح ولو ضاع ما اعطى اذا فقه
 قبل مقطوع عن الاضافة اي من قبل ان يبلغ والمسئلة من قاضي خان ايضا قال ولو
 ان صديقا مضاعف لم يدرى فدفع الوصي اليه ماله واذن له في التجارة فضاع
 المال في يده لا يضمن انتهى ونظر فيه الطرسوسي بانه ناقص العقل وصلاجه ليس من كمال
 عقله اذ لا يثبت على حاله وقال المصنف اوجظ اهر لانه انما يبتلى بالناسي حتى

اذ بلغوا

اذ بلغوا النكاح فالابتلاء سابق على ذلك فهو في حال التيم ولا يكون ذلك الا
 بدفع بعض المال ليحقق الرشاد بالناسي في احواله وتصرفاته فهو ما ذون له في دفع
 ذلك قبل البلوغ مع عدم صلاحه فلا يكون ضامنا فكيف مع وصف الصلاح فظهر
 ان لا نظرم ذكر ما يحصله ان دفع المال لا يكون الا بعد تحقق الشراطين للبلوغ والناس
 وحينئذ فظهر الطرسوسي بحاله لان الذي نظره انما هو قوله فدفع الوصي اليه ماله علم
وان باع شيئا لليتيم شبيته **بخرجه لا تخشى التوى** **والمشتر**
 الليتم بالهمز ويجوز الابدال مع الادغام البيع بمن موجد والتوى الهلاك
 وقد مر المسئلة من نية المفق الوصي اذا باع مال اليتيم بالليتم فان كان لا
 تخشى عليه الجود والمنع عند حلول الاجل جاز انتهى وفي الفتاوى في السراجية مثله وان
 فتاوى قاضي خان اذا باع شيئا من تركه الميت لشيته فان كان يتضرره اليتيم بان
 كان الاجل فاحسنا لا يجوز ان يبيع وعد من الضر احياج اليتيم الى طعام وشراب
 وكسوة تشتري له من مبيع وكذا في كفاك وكذا في خوف هلاك المال يكره ان
 المشتري لطول المدة او موت من يشهد عليه اذا عساه هلاك حكمي قلت
 وقع في عبارة شرح ادب القاضي للصدر الشهيد ان لم يكن فيه ضرر والله اعلم
وما باعه منه حطة ثلث قيمة **وما يشتريه قدر نصف ثوب**
 النص في باع للوصي ومنه لليتم وفي يشتريه للوصي ومسئلة الميت من التمة
 قال الوصي اذا اشترى شيئا من مال اليتيم لنفسه يجوز عند ابو حنيفة رضي
 الله عنه اذا كان خيرا لليتم وهو احدي الروايتين عن ابو يوسف وهو قوله الاخر
 ذكر القاضي الامام علا الدين في زياد انه وشيخه لم يمت ايضا في شرح وصايا
 الاصل وفي رواية اخري عنه وهو قول محمد لا يجوز بكل حال ثم ضمن الامة السرخسي
 قال في المحررية في الباب السادس والستين من شرح ادب القاضي ما اذا اشترى من
 مال الصفي لنفسه ما يساوي عشرة خمسة عشر فصا عدا فهو خير لليتم وبما دونها
 واذا باع منه ما يساوي خمسة عشر عشرة فهو خير وبما فوقه لا فيحفظ هذا وفيه انتهى
 وقوله حطة بالظا المجهة اي يجعل الحطة لليتم ثلث القيمة فيما يبيعه انتهى فيما يشي
 النصف يوفراي يتم له زيادة حطة على قدر النصف كما مر بانه قلت وفي فتاوى قاضي
 خان نحو ما تقدم في ك بعضهم ان باع من نفسه من اليتيم ما يساوي عشرة ثمانية يكون
 خيرا لليتم وان اشترى من مال اليتيم ما يساوي ثمانية كان خيرا لليتم والله سبحانه
 اعلم **وليس له اطلاق خضم صغيره الى ما يورثه** **او لعنه**
ويطلبه ان يكفل المال قادر ولو خاف اخذ المال باليقض

قادر احوال من الصبر في تطلعه ويطلقه مني لما لم يسم فاعله وفي البيت مسلمات
الاولى من القنية وقم لغتاوي العصر وعين الائمة الكرايسى قال جيس الوصي عمر
بدن الصبي ليس له ان يطلقه قبل انقضائه اذ كان موسرا وان راى ان باخل
منه كفلا ويطلقه فله ذلك ثم رقم لابي حامد وقال ان كان معسر اجاز اطلاقه
انتهى **الثانية** من الظلمة ومن مرمي مال الصبي على سلطان جابر وهو يخاف سطوته
نزع من يده فبعض من مال اليتيم فلا ضمان عليه قال الفقيه ابو الليث عن ابي يوسف
رحمه الله ان جواز الاوصيا المصانعة في اموال اليتامي وكان ابن سيرة اخذ ذلك
من رواية ابي يوسف رحمه الله وكثير من المشايخ اخذوا بهذا النص الكتاب يشهد
بذلك قال الله تعالى خبر اعني العبد الصالح اما السفينة فكانت لمساكين يعملون
في البحر فاردت ان اجعلها وكان وراهم ملك باخذ كل سفينة غصبا فتدور اجلا
العيب تخافة المتقلب ولهذا يفتي قال الفقيه ابو الليث ان خاف الوصي على نفسه القتل
او اتلاف عضو من اعضائه لو اخذ كل مال اليتيم فدفعه بعضه فلا ضمان عليه وان خاف
على نفسه الجسد ون القتل او علم انه ياخذ بعض مال اليتيم ويبقى له كفاية لا يسعه
ان يدفع ولو دفع يصير ضامنا وهذا اذا دفع الوصي المال الى السلطان بدينه اما
اذا كان السلطان بسط يده واخذ من غير دفعه فلا ضمان على الوصي وكثير من المشايخ
اخذوا بقول ابي الليث وذكر قبل ذلك وسئل ابو القاسم عن من اوصى ابى امراته وترك ورث
صغارا فجاء سلطان جابر فنزل في داره فقيل لهذه المرأة ان لم تقطعه استولي على
الصغار فاعطته شيئا من المال مصانعتها جائز والله يعلم المفسد من المصلح انتهى وفي
القنية رقم للعلاء الترمذي وقال صرف الوصي من مال اليتامي الى ظالم ليس اثمهم
فليس لهم الرجوع عليه ثم رقم لائمة البخاري ثم قال علم الذين ان بقدر معين من
المزلة فدفعت الوصي ما لا من مال نفسه ليرجع فان كانت الورثة كبارا فلا رجوع وان كانوا
صغارا فله الرجوع لان دفع التحكم صار من جوارح الصغار كما لمصرف في سائر الجوارح
على قصد الرجوع وهكذا الجواب اذا دفع الوشع من ماله لدفع ظلم اعظم منها من التركة
انتهى وفي فتاوي قاضي خان نحوه وحكي عن نصرته لا ينبغي للوصي ان يعطي ان اعطى كان ضامنا
وقال ان عدم الضمان في مسألة المورث قول البعض وقال ابو بكر الاسكافي هذا ليس قول
اصحابنا وانما هذا قول جرح من سلمة وهو مستحسن ثم حكى كلام ابي الليث المتقدم وقال ان اليتيم
على اختيار ابي الليث اعلم **وتتبع في التزويج والطلاق عادة** ويخبرني **ولم يشر في ولايته**
الحق المختار مصدر حسن والتقدير التصديق يقال اقر وتقر وفي البيت مساميل من
القنية قال بعد ان رقم للقاضي علا الدين المروزي لا يضمن الوصي ما اتفق في المصاهرة

بين اليتيم واليتيم

بين اليتيم واليتيم وغيره في ثياب الخاطب والخالطة والضيافات المعتادة والهد
المعهودة في الاعباد وغيرها من مال اليتيم او اليتيم مما هو متعارف وان كان له
منها بد ثم روى للقاضي عبد الجبار وعين الائمة الكرايسى قال اخذ ضيافة من مال
الصغير تحت للاقارب والجار والحجار فاكلوا من ذلك لم يضمن ثم رقم لابي حامد
وقال مثله اذا لم يرضف وكذا اذا اخذ ضيافة لمود الصبي ومن عنده من الصبي
قرر من يوسف الترمذي وحيد الوبري وقال يضمن فيها انتهى وقد اشار الحنف
الى المتعارف بقوله عادة و اشار بعد من المراف وصدر في مسألة ضيافة الحنف
وكذا العبدان ثم ان صاحب القنية رقم للحيط وقال جاز ان ينفق الوصي على اليتيم
في تعليم القرآن والادب من ماله ان كان يصلح لذلك وهو ما جرد الا فيكلف تعليم
ما يقدري في صلاته يعني اذا لم يكن يصلح لذلك وصلاحيته لذلك لم يملكه اليه وحصره
عليه انتهى **قلت** وهذا الفرع حقيق بالنظم فالحنفة فقلت
و تعليمه القرآن مع ادب اذا راه لهذا الصالحا بل ويوحى به ضا
ومن الشرط علم انه ان لم يكن صالحا ليس له ان ينفق فيما يقر من صلاة للوثر
عليه والله علم **ولو قال اعطى ابني لودبعة لم تجز** ويقسم للوارثين **وتجوز**
الصغير في قال الميت وفي يمينه المودع يعني اذا دفعها لانه يضمنها والمسئلة في المحيط
رجل اودع رجلا مالا وقال ان مت فادفعه الى ابني فدفعه اليه وله وارث غير
ضمن حصته ولا يكون ذلك وصيا لانه لم يفوض اليه التصرف في التركة فبقى امينا
للورثة والامين اذا قال له ادفع الى فلان غير وارث ضمن ان دفعه اليه انتهى
قال المصنف ان سئت قل قال اذا اعطى الودبعة ليشمل الوارث وغيره والله
اعلم وفي **قولي للبدان عند تعدد الشرا** اذا ما قال في بلدتي اشتروا
مسئلة البيت من قاضي خان قال رجل اوصى بان يشتري هذه الالف ضبعة في
موضع كذا او توقف على المساكين فلم يوجد هنا ك ضبعة تشتري فضل جوارح الوصي
ان يشتري ضبعة في موضع اخر قال ابو نصر ليس للوصي ان يصرف الى غير التي سمي
وجعلها وقفا على ما سمي فان اتلف الوصي هذه الالف بغيره القاضى مثلا وليست كمالها
الضبعة انتهى وموصى بثلثين قدرة **فيقتل الذي يلفق لو يتختر**
اشتمل البيت على قاعدة ذكرها قاضي خان يشرح عليها مسائل كثيرة قال الحسن بن
زياد ومريض قال اوصيت لفلان بثلث مالي وهو الف درهم فاذا التثا كرت قال
الحسن له الثلث بالغ ما بلغ وكذا لو قال اوصيت بنصيب من هذه الدار وهو الثلث
فاذا انصبيه النصف قال هو له ان خرج من ثلث ماله ولو قال اوصيت له بالف

درهم وهو عشر مائتي لم يكن له الا الف درهم كان العشر اقل او اكثر ولو قال اوصيت
له بجميع ما في هذا الكيس لفلان وهو الف درهم فاذا فيه الف درهم كان له جميع ما
في هذا الكيس ان كان يخرج من ثلث ماله وكذا لو وجد في الكيس ثانيا وغيره من
الجماهر وغير ذلك ولو قال اوصيت لفلان بالف درهم وهو جميع ما في هذا الكيس فاذا
في الكيس ثلاثة الاثني عشر درهم كان له الف وان كان في الكيس الف كانت له وان لم يكن في
الكيس الا خمسة كان له ذلك لا غير فان كان في الكيس ثانيا او جموا هو لا شيء له قال
الفقيه ابو الليث علي قيس قول ابي حنيفة وابي يوسف ينبغي ان يعطى الموصي له مقدار
الف درهم من ذلك لان عندهما يجوز استئنا غير الجنس **قلت** وفي عنده المفتي قال
اوصيت له بما في هذا الكيس وهو الف درهم فاذا فيه الف دينار او فيه جواهر وليس
فيه درهم يعطى له بمقدار الف درهم ولو قال اوصيت لفلان بجميع ما في هذا الكيس
وهو الف فاذا فيه الفان او فيه دينار فالكل له وفي قاضي خاتم مثله ولا ينبغي ان
يما في العدة هو قيس قولي والحاصل انه اذا اوصى له تصح الوصية له بمسار اليه
ثم قال قد فانه يدفع اليه ذلك وافق المقدار او زاد او نقص اذا كان يخرج من
الثالث وعلله في وسيط المحيط بانه اضاف الاحباب والتملك الى الثالث مطلقا
والجميع ما في الكيس فصح ان اضافته الا انه بين مقدار علي حساب انه كذا ولو
يكن فكان غلطا منه في الحساب فلم يقدر في الاحباب لصا در منه مطلقا بخلاف البيع
لانه لا يصح الا اذا كان البيع مقدرا معلوما فانصرف الى المقدار المذكور والله سبحانه
اعلم وذكر المصنف هنا فروعا فقال روي بسند عن ابي يوسف عن ابي حنيفة فيمن قال
اوصيت لفلان بعيني وهي هذه وله غنم غيرها فالقياس مثل ذلك والاحتماس ان
يحمل له هذه الغنم التي سماها بعينها في الحاكم ابو الفضل وذكر في الاصل ان له الغنم
كلها ولو قال اوصيت له بريقتي وهم هؤلاء لا يحمل له هؤلاء الثلاثة وهو مخالف
والله سبحانه اعلم **وعلم قوما ثم خصص واحدا فآخذ ما سمي في القوم يعجز**
مسئلة البيت ذكرها قاضي خان في المسائل المختلفة قال رجل اوصى لرجل بمال
والفقير بمال والموصي له محتاج هل يعطى من صدق الفقير اختلاف فيه فقال محمد بن
مقاتل وخط وسنداد رحمهم الله تعالى يعطى وقال ابو ابيهم النعمي والحسن بن ابي
مطيع لا يعطى والاول اصح انتهى **كتاب المصنف** ولما كان الاول اصح ثبت البيت عليه
وتم اشراي خلافة ونقل عن كبري الخاصي مثله وزاد وقال قاضي خاتم ان
تخصيصه لا يمنع دخوله تحت العام كقولنا انت ومن دخل الدار من نسائي طالق
تطلق المخاطبة في الحال بقوله انت طالق وتطلق اخرى لو دخلت له اركذا لو

قال محمد بن خل

قال من دخل من نسائي فهو طالق وفلان طالق وتطلق فلانة حالا واحدة وعند
الدخول اخرى ثم قال وقال نصرا كان اوصى بدفعة واحدة بان قال يعطى فلان
كذا كذا درهمها والباقي للفقير او يقول ويعطى للفقير كذا فانه لا يعطى وان لم يكن فيه
دفعة واحدة بان اوصى لفلان ثم اوصى بوصايا ثم قال ويعطى للفقير كذا فانه يعطى
وهذا التفصيل حسن لكن ينبغي الفرق بين مسألة الطلاق والوصية اما اعتبار
العرف انتهى قول اما في صورة ما لو قال يعطى لفلان كذا او الباقي للفقير لا بعد علم
الا عطا وقد وقع وقد وقع في استفتا في سنة ست وثمانين وثمانمائة في واقف شرط
النظر لشخص ثم بعد ذلك قال عجب ذلك وجعل له يعطى لشرطه النظر ان يزيد
في وقفه ما شاؤا وينقص ويدخل من شاؤا ويخرج من شاؤا وليس شرط ما شاؤا فصل له ان يخرج
من شرطه النظر من النظر بشرطه لغيره فاقبت بانه ليس له ذلك معتد على ان
جعله التغير بل شرط النظر لا يدخل فيه النظر لكونه خصصه بالنظر عليه ثم عم
له التصرف وهو قريب من هذا الفصل لكن يظهر لي تفصيل اخر حسن وهو ان ينظر ان
كان القدر الذي اوصى له به يخرج عن وصف الفقير مثلا بان يصير غنيا فلا يدخل
في العموم لعدم صدق الوصف عليه ولا يدخل كيف ما كان دفعة او غير دفعة الا
فيما اذا قال والثاني للفقير فاما ماله والله اعلم والطرسوسي ذكر ان الحنفية في سنة
ثلاث وخمسين وسبعماية افتوا بعدم الدخول في مثل ذلك وقد ذكر في وسيط المحيط
غازيا الى المشتري لو اوصى لرجل من جيرانه بمائة درهم ثم اوصى لجيرانه بثلث ماله
فللموصي له المفرد ايها كان الكمال مائة او نصيبه مع الجيران لانه متى كان نصيبه
مع الجيران اكثر يكون رجوعا عما سمي له واشد كاله مع الجيران وان كانت المائة
الكثير فقدر اربع الموصي بتعين المائة ولا يستحق شيئا اخر وهو تفصيل اخر حسن يمكن
اجرا في صورة النظر **وفي فقره الشافعي قال محمد خصصون والثاني يجوز التغير**
المراد بالثاني ابو يوسف والمسئلة من الخلاصة قال اوصى بتصدق بثلث ماله في فقراء
بلخ الا فضل ان يصرف اليهم وان اعطى غيرهم جاز وهذا قول ابي يوسف وبه يعني في
محمد لا يجوز انتهى وفي قاضي خان رجل اوصى ان يتصدق عنه بشي من ماله على فقراء الحاج
هل يجوز ان يتصدق على فقراء غيرهم من الفقراء قال الشيخ الامام ابو نصر محمد ذلك
كما روي عن ابي يوسف رجل اوصى بان يتصدق على فقراء مكة قال يجوز ان يتصدق على
غيرهم من الفقراء قال زفر لا يجوز وعن ابي يوسف اوصى بان يتصدق على مساكين مكة
او على مساكين الري فتصدق على غير هذا الصنف ان كان الامر حياضين ثم قال وروي
الحسن بن زياد عن ابي ج انه اذا اوصى لرجل لمساكين الكوفة فصرف الوصي الى غير مساكين

الكوفة يضمن ولا يفصل بين حياة الامر وبعد وفاته انتهى والحاصل انه يختلف الحكم بين
ما اذا خالف في النوع او الصنف المنصوص عليه فيضمن في حياة الامر او مطلقا على امر
وفي المكان مع كون الصنف الى الصنف او النوع فلا يضمن على قول ابي يوسف والله سبحانه اعلم
وصدق به ما جاز اعطى نفسه وفي الزوج وان يعقل القرض بغير
ما استعمل عليه البيت من الخلاصة وقاضي خان قال الاول رجل اوصى بان يتصدق
ماله للوصي ان يجعل ما على الغاصب صدقة عليه ولو صرفها الوصي الى اولاده بكار
جاز وكذا يدفع الى امرائه ولا يدفع الى اولاده الصغار وقال الثاني نحو وزاد
ولو دفع الى ابنه الذي يعقل القرض جاز وان لم يعقل لا يجوز قال المصنف ورايت في
فتاوي ابي الليث وسئل ابو القاسم عن رجل امر جلا بان يتصدق بشئ من ماله ودفع
اليه المال فتصدق الوكيل على ابنه وابنه بغير جاز لا يجوز بل خلاف وهو خلاف البيع لان في
البيع مبادلة والتممة في المبادلة جارية ولا مبادلة في الصدقة قلت وفي فتاوي قاضي خان
في سلكه ابي الليث جواز التصديق على نفسه اجماعا وهو خلاف ما ظن المصنف وسأني حكايته في
شرح البيت الذي يليه والله اعلم **وفي اعطى من شئت لم يعط نفسه وفي وضعه في حيث ما شئت**
اي يغفر اعطى نفسه مسألة البيت من التمة وغيرها المرفوضة اذ قال اوصيت في فلا
بثلث ما لي يضعه ابي حيث شاكره ان يضعه في نفسه ولو قال الموصي اعطى الثلث
شئت لا يجوز له ان يضعه في نفسه لانه صار معروفا بالاضافة اليه والمعرفة لا
تدخل تحت لئكة وقد مر في كتاب النكاح نحو هذا وذكر في النكاح عن مضاربة شيخ
الاسلام خواهر زاده محم وفي المحيط مثله والمصنف خرج على هذا اقيم الوقف لو قال
يعطى القيم من شأ لا يجوز له ان يضع في نفسه ولو قال يضعه حيث شاكره واستدل
له بما في قاضي خان امور جلا ان يتصدق بشئ من ماله ودفعه فتصدق الما مور على
نفسه او ابنه جاز اجماعا بخلاف ما اذا باع الوكيل بالبيع ممن لا تقبل شهادتهم له
لان في البيع يكون متما ولا تقية في الصدقة قال وحديث يحتاج الى الفرق بينه وبين
ما مر نقله عنه في شرح البيت السابق وهو عسر جدا انتهى قلت وفي وسيط المحيط
الفرق بين الصورتين المنقولتين عن التمة بان الاعطى لا يتحقق الا باخذ غيره
والدفع والاخذ لا يتحقق من الواحد فاما الواضع يتحقق عند نفسه فيحتمل ان
يعتق بان الامر بما وقع بالتصدق فيخرج عن عمدته بالتصدق على نفسه والله اعلم
ودارني ثلث في الفقاهة داخل ومن جنى في المرضي نقد ويذكر
داري اسم فاعلم من دري اذا علم والفقاهة مصدر فقه بالكسر اذ صار فقهه وفي
البيت مسئلتان من الفقيه **الاولي** قال بعد ان رمز لفتاوي العصر العلما العرجاني

اوصى بان يصرف

اوصى بان يصرف ثلث ماله الى العمل يدخل المستكملون واصحاب الحديث ولو اوصى
بثلث ماله الى الفقرا يدخل تحت الوصية ممن يدق النظر في مسائل الشرع وان كان
يعلم ثلاث مسائل مع ادلتها وقال بعضهم ان من حفظ الوفا من المسائل بدون
ادلتها لم يدخل تحت الوصية ونص مالك في كتابه ان من اوصى الى العمل الزاهد
لا يتم العقلا في الحقيقة انتهى ورايت بطن نسخي من الفقيه منسوب الى المحيط
عن الفقيه ابي جعفر انه قال الفقيه عندنا من بلغ من الفقه الغاية القصوى
وليس المتفقه بفقيه وليس له من الوصية نصيب **الثانية** رقم لطيف الدين المرعشي
والقاضي علا الدين المروزي ثم قال يدخل المحبون في الوصية للمرضي ثم مر لربها
صاحب المحيط وقال في الوصية للعمل يدخل المستكملون في بلاد خوارزم ودون بلاد
وهذا بخلاف الاطلاق المتقدم وفي قاضي خان اوصى لاهل العلم سلخ يدخل اهل
الفقه والحديث ولا يدخل فيها مثل كلام ابن سفيان وغيره لان هؤلاء همون المتفلسفة
لا طلبة العلم وهذا ايضا فيه مبالغة لما تقدم وفي وسيط المحيط ذكر انه يدخل فيه
الفقهاء واهل الحديث لا غير لان اسم طلبة العلم يقع على هؤلاء فحسب وفي فتاوي قاضي
خان ايضا وعن بعض اهل الفضل رجل اوصى بان يساع من كتبه ما كان خارجا عن
العلم وتوقف كتب العلم ففتش كتبه وكان كتب الكلام فكتبوا الى ابي القاسم الصفا
ان كتب الكلام هل تكون من العلم حتى توقف كتب العلم فاجاب ان كتب الكلام تنبع
لانه خارج عن العلم انتهى ومقتضاه انه لا يدخل المستكملون في الوصية للعلماء فامله
وقد اجبت نظم هذا الفرع فقلت

و ذوا العلم قالوا هم فقيه محدث واهل الكلام البعض في العلم عبر واه
ثم لا يخفى ان سطر بيته الاول ليس واف بما نقله لان المنقول ان يعلم ان الدليل قلو
وعلم ثلث بالدليل فقاهة لو في به والله سبحانه وتعالى اعلم
وما عذ بخصيص وهدم احار ووطي وايضا رجوعا نقد
ورزع وعشيل الثوبية الفخمة ورهن ولشجر او الطين بكن
استعمل البيتان على ثلاث عشرة مسألة منها واحدة مفهومة والباقي منطوق مما يبع
لا نقد رجوعا على الوصية وخمسة تعد رجوعا قال في قاضي خان لو اوصى بجارية
استولدها يكون رجوعا وكذا لو اوصى بخطة ثم طمها وهي ثامنة النظم او بدقي فجز
يكون رجوعا وهي التاسعة ولو اوصى بتوب فضله او بدق ارجعها او هدمها لا
يكون رجوعا وهي السابعة والاولى **الثانية قلت** نقل الحري ان في مختصر المحيط
انه انما يكون رجوعا اذا اتصل به عين الجص وقال انه لم يرد هذا التفصيل الغي

وعندي ان ما سياتي في مسألة التطيين يشهد له وجه ظاهر والله اعلم وان طينها
يكون رجوعا اذا كان كثيرا وهما الثانية عشر والثالثة عشر المفهومة وهما ان اذا كان
قليل لا يكون رجوعا ولو اوصي بشي ثم وهبه يكون رجوعا وهي العاشرة ولو اوصي بها
او كانت جارية فوطئها لا يكون رجوعا وهي الثالثة والرابعة ولو اوصي بارض ثم رزق
رطبة لا يكون رجوعا وهي السادسة وان عرس الكرم او الشجر يكون رجوعا وهي الحادية
عشر بقيت الخامسة وهي الوصية لرجل بشي ثم يوصي به لغيره لا يكون الثاني رجوعا عن
الاول ما لم يصرح بالرجوع ويشتركان فيه وهي مذكورة في المبسوط والمحيط وغيرهما
عبد اكان الموصي به او ميتا او غير ذلك **قلت** هذا خاص بما اذا لم يقل العبد الذي
اوصيت به لفلان والحاصل انه اذا اضاف الوصية الي الموصي به لا يكون رجوعا
ويشتركان ولو انه اضافها الي الموصي له الاول يكون رجوعا والاول كان يقول
اوصيت بهذا العبد لهذا الرجل ثم يقول اوصيت بهذا العبد لهذا الرجل ارجل اخر
والثاني كان ما قد سناه ولو قال اوصيت به لفلان بالاول لا يكون رجوعا لان العطف
يستدعي تقديم المعطوف عليه وهي بالجمع ولو قال بعد بالاول يكون رجوعا لان العطف
للموصل فقد وصل الثانية بالاولي وجعل تلك الوصية للثاني فيصير رجوعا هكذا
في غاية البيان ونقل البحر عن القوائد انه في العا لا يكون رجوعا لانه للموصل
والجمع فقد جمع بينهما في الوصية السابقة وفاته من النظم مسألة الاستيلاء بما نقله
عن قاضي خان وهذه المسائل كثيرة لا تكاد تنضب وقد ذكرها صاحبنا بطاولة اكل
فعل لو صدر من الغاصب في المغصوب ينقطع به ملك المالك والا يصح اوصيتهين
لا يمكن الجمع بينهما فالثانية رجوع عن الاولى كما لو اوصي بعتق جارية ثم اوصي بها لرجل
وقد استخرجت الله تعالى في تغيير نظره وصمته اليه مسألة الاستيلاء وليكون مستملا
على جميع ما نقله وصمته اليه الضابط لمنع الرجوع تكميلا للقاعدة **قلت**
• وما لو طي غسل عدم ايضار راحة آجانه التخصيص بعضا بغيره
• ولكن بطي جنب العرس رهنه • والايلاء والتطيين يكثر بظهور
• وضابطه ما يقطع الملك فعله • بمغصوب او ما جمعه يتعدى
واذا حُررت النظر لا تجد شيئا يخرج عن هذين الضابطين فاحظه فانه مهم ولا
يضرنا اتباعنا له في اطلاق الا ايضا بعد نطق الضابط والله جانه وتعالى اعلم
وقيل له اتركها فقال تركتها يكون رجوعا لا اذا اوصي بغيره
مسألة البيت من قاضي خان قال لو اوصي لرجل بشي ثم قيل له انك تبرؤ فاخر الوصية
فقال اخرتها لا يكون رجوعا ولو قيل له اتركها فقال تركتها يكون رجوعا انتهى

لو اوصي بشي

لو اوصي بشي ثم وجد يكون رجوعا وعن محمد لا يكون رجوعا وفي الجامع لو اوصي بوصية
ثم قال اشهدوا اني لو اوصي بشي لا يكون رجوعا وفي السراجية محمود الوصية على
رواية المبسوط رجوع وعليه الفتوى وفي وسيط المحيط انه الاصح وقال الصدر
الشهيد انه الصحيح قالوا وهو الاستحسان وهو جواب ابي يوسف وما في الجاه
جواب محمود وهو القياس حكاهما عنه المعلى وقيل جواب محمد فيما اذا اوصي ثم قال
للمشهدوا اشهدوا اني لو اوصي لفلان بقبيل ولا كثير فانه كذب محض قالوا الصحيح ما ذكر
المعلى والله اعلم **وقصص له بالدار والعبد حذمة فليس له في الدار والعبد حذمة**
مسألة البيت من المبسوط قال وليس للموصي له يسكن الدار وخدمة العبد ان يوجرها
عندنا ثم ذكر خلاف الشافعي والحجة عليه ولا يخفى ان النظم اطلق الوصية بالدار ولا
بد من التقييد بالسكنى والا اذا اوصي بداره لزيد لا يمنع عليه الاجارة ولا البيع
فلو قال وموصي له بالدار سكنى وخدمة لعبد في ايجار هذا في حطه العبد
لسلم عن هذا والله الموفق ثم ذكر المصنف فروعا تتعلق بالمصالحات عن خدمة
وسكنى الدار وانما تصح استحسانا واستطرد في ذلك بما لا يتعلق له بالنظم فخذنا
والله المستعان وفي مختصر المحيط ولو اوصي بغلة فان كان انسان تواجرو ويدفع اليه
علتها وان اراد ان يسكن الموصي له وقيل له ذلك ويمكن ان يسار الى ذلك كجعل البيت
معدلا يوجر الممنوع سكنى وخدمة وفي غلة سكرانة تحطرا ظهرا • وللخدمة
وينهم من قولنا اظهر انه ثم قول مغابله والممنوع المعطى والمراد الموصي له بالسكنى
والله اعلم **وجازت لبيبة الله عند محمد وجوزها يعقوب ان قال عمر**
الضهير في جوارها للوصية وفي البيت مسألة من الظن لو قال اوصيت بثلث مالي
للمسجد جاز عند محمد وقال ابو يوسف رحمه الله لا يجوز الا ان يقول على المسجد البيت
المقدس جاز وينفق عليه وفي سراجة قبل هذا في عرفهم وعن محمد اذا قال اوصيت
بثلث مالي للكعبة جاز ويعطى مساكن مكة انتهى **قلت** وفي وسيط المحيط ان هذا
بالاجماع ومراعاة في النظم بيت الله المسجد لا الكعبة وفي فتاوى ابي الليث ذكر قول
ابي يوسف بلفظ العانة وفي قاضي خان لو اوصي بثلث ماله للمسجد وعين المسجد او العين
ففي باطلة في قول ابي يوسف ولو اوصي بان يتفق على المسجد جاز في قوله ثم ذكر مسألة
بيت المقدس وقال يتفق في عمارته وفي سراجة قالوا وهذا دليل على انه يجوز ان
يتفق في وقف المسجد على قتاديله وسراجة وان يشترى بذلك البيت والمطالع للفتاوى
في رمضان انتهى **قلت** في الزاوية لو قال ثلث مالي في سبيل الله فهو للزكاة
اعطوه حاجا منقطعاً جاز وفي النوازل لو صرف الى سراج المسجد يجوز لكن الى سراج احد

في رمضان وغيره انتهى وما صح ان يوصي المملوك وارث فلو مات بعد الوصية فمحصن
فيحصن المملوك والموصور للوصية ومسكة البيت من البدائع قال ولو اوصى لعبد وارثه لا
يصح سواء كان على العبد دين او لم يكن اما اذا لم يكن عليه دين فظاهر لان الوصية تقع
لمولاه من وجه لانه اذا سقط عنه الدين يصير الموصي به للوارث وقت الوصية فتكون
وصية لو ارث من وجه فلا تقع اذا اعتق قبل موت الموصي فتصح الوصية لان الوصية باجاء
المالك عند موت الموصي وهو كان حرا عند موته وكذا اذا كان لعبد نفسه فاعتقه
قبل موته صح وصيته له فان مات وهو عبد بطلت لانه وصية لمولاه وارثه ولو لم
اوصى لمالك وارثه لا يصح لان منفعة الوصية تحصل للوارث في الحال ولو اوصى لمالك
نفسه جاز انتهى والطرسوسي خرج عليه الا ايضا الى امر الولد والمدبر اذا كانا للوارث
وقال ان كلام البدائع يشعربان ملكهما للسيد وهو يخرج ظاهر والمصنف يعقبه
بانه ينبغي مما اذا لم يخرج عنهما قبل الموت او لم تمت سيدها قبل موت الموصي
قلت وهذا يعقب ظاهر لانه خرج هذا على ما في البدائع وقرعه عليه اخذ من
العله فكيف يستدرك عليه هذا والله الموفق **تميم** قال في مال الفناوي عن
ابي القاسم رحمه الله فممن اوصى ان يطين قبره او يضرب عليه قبة او يدفع شيئا لقاري
يقبره على قبره فالوصية باطله انتهى وكذا المسئلة في غيرهم وقد اجبت نظره
ضلت والا ايضا لقاري او لضرب قبة على القبر وتطمينه قبل يهدر
فالصريح يهدر للايضاح قولنا على القبر يتعلق بالقاري وضرب القبة في الزاوية
نحو والله اعلم وفي مرض الموت **القمان وصيته** ونحوه **تميم** عن ابنه **ويؤجر**
في البيت مسلمان **اولاهما** في شرح مختصر الطحاوي للاستيعاب في كتاب ما كفاة
المرضي فحي على ثلاثة اوجه في وجه يكون كدي لا الصحة وفي وجه يكون كدي لا المرض في
وجه كفاة وسائر وصايا سواء ائنا الدين تكون كفاة كدي لا الصحة فالملقول
له لم يضرب بجميع ماله مع عزم الصحة فهو ان الرجل اذا كفل في حال الصحة فكان
ذلك بسبب وحصل ذلك السبب في حالة المرض نحو قوله في الصحة ما كان لك على فلان
او وجب لك عليه فهو على قيت له على فلان دين في مرض الكفيل فهو دين الصحة واما
الثانية فهو ان يقول المرضي كفلت فلان في صحتي لا يصدق في حق الغرماء ويكون
الملقول له مع عزم المرض سواء ائنا الدين كفاة فهو ان يبتدئها في المرض الذي ما
فيه فهو سائر الوصايا سواء انتهى ملخصا والطرسوسي قال ينبغي فيه التفصيل
فان كانت بامر الملقول عنه تكون مشبهة بدين المرض لان حكمها الرجوع فيها يعني المقاصة
فلا تشبه الوصايا لانها تبرع ابتداء وان كانت بغيره لانه كانت كسائر الوصايا

لانه تبرع محض

لانه تبرع محض لانه لا رجوع فيها وناقشه المصنف بانها بالامر ايضا تبرع ابتداء
وتبرعات المريض كلها وصية مع احتمال موت الملقول عنه مغلستا فتوى المال
الثانية من الغنية قال بعد ان رمز للقاضي علا الدين المروزي وبخ الامية البخاري
تجوز الوصية بالجزء من ماله عن ابنه الميت انتهى
وما جاز ان يوصي بحل لوارث ولو جازوها قبل موت فمقدور
الصنف الظاهر في جوازها للوصية للوارث او بما يزيد على الثلث مما يتوقف على
اجازة الورثة والمستقر للورثة وفي البيت مسلمان من المبسوط **الاول**
قال اوصى ان يحرقه وارثا لم يحرق الا ان يحرقه الورثة لان فيه اشارة بشئ
ما له لينفقه على نفسه وفي الوالدية نحو **الثانية** قال في المبسوط ولا
يعتبر باجازه الوارث في حياة الموصي عندنا وقال ابن ابي ليلى تصح اجازته
في حياته وليس له ان يرجع بعد وفاته انتهى وفي الظهيرية نحو **تميم** قال
اما التصرفات المفيدة لاحكامها قبل الموت من المرض هل تعتبر فيها اجازة الورثة
قبل الموت لا رواية فيها وذكر شيخ الاسلام علا الدين السمرقندي في الجامع
الصغير ان المريض مرض الموت اذا اعتق عبدا ورضي به الورثة قبل الموت
فالعبد لا يسعي في سبي والله سبحانه وتعالى اعلم
واقرا شخص منهم بوصية فليست بها من شبهة التسمي **تقدّر**
مسئلة البيت من المبسوط والمنية قال اقرا احد بنيه بوصية تلك يعطى لك
ما في يده وقال في المبسوط واذا شهد وارثان على الوصية جازت شهادتهما على
جميع الورثة لانه لا يتم في شهادتهما واذا كانا غير عدلين او افرا لم يشهدا
لزمتهما في الحصص في نصيبهما لان اقراهما ليس بحجة على غيرهما فهما متهمان في اخرج
الكلام يخرج الشهادة لانها لو لم يذكر اللفظ الشهادة لزمتهما في نصيبها خاصة
لان الوصية تنافي في هذا الاشكال فيها لانها لو شهدا او افرا لم يلزمهما الا مقدار
حصتهما واما الاشكال في الدين ومع هذا نقبل شهادتهما لانها لم يكونا متهمين
قبل الشهادة لتتمكن الشبهة في اخرجهما الكلام يخرج الشهادة ولو شهدا
عدلان على الوصية او على بقية الورثة انهم اجازوها بعد الموت جازت شهادتهما
لانها بحران لهذه الشهادة الى انفسها شيئا انتهى ونظروا الطرسوسي في الفرق
ان كلامها مقدم على حق الوارث فاذا اقراها الوصية لشخص فقد اقرا بان حقه
مقدم على حق نفسه فيؤاخذ به وتكذب بقية الورثة لا تبطله كما قلنا في الدين
قال ولنا ان نقول بقول ابي البيت في الدين فانه قال انه اخذ به وهو انه لا

لزم الوارث المقر في حصته بل بنصيبه فلا فرق بينهما والمصنف فرق بأن الدين
 ثبت له في جميع التركة فلا يستحق أحد من الورثة شيئا إلا بعد وفاء جميعه والوصية
 إنما ثبتت في جزء منها فيكون إقرار الوارث بجزء فلا يؤخذ من نصيبه الآخر وقول
 أبي الليث هذا المذهب انتهى **قلت** وذكر في التعريب عن القريب عن الطحاوي في
 مسألة الوصية أنه قال سمعت ابن سماعة يروي عن أبي يوسف أنه يأخذ من
 المقر نصف ما في يده وكذلك روي الحسن عن زفر وهو القياس والصحيح ما قد مناه
 لأنه رواية محمد بن يعقوب عن أبي حنيفة وهو لا يستحسنه والله أعلم
وَجَوَّزَ رَبُّ الدِّينِ لَيْسَ بِنَافِعٍ وَفِي ثَلَاثٍ مَا لَيْدُ خَلِّ الدِّينِ أَحَدٌ
 في البيت مسلمان من القنية **الأولى** رمز لكون الدين الصباغي ومجد الآية التجرار
 قال أوصي بثلث ماله إلى صلوات عمر وعليه دين فأجاز الغريم وصيته لا يجوز
 لأن الوصية متاخرة عن الدين ولو يسقط الدين بأجزائه **الثانية** رمز له أن
 صاحب المخط وقال أوصي بثلث ماله لا يدخل الدين ثم رمز للأصل وقال يدخل انتهى
 قال المصنف وفي حفظي عن فتاوي قاضي خان رواية دخول الدين في الوصية بثلث
 المال والمراد بدخولها أن يدخل ثلثها في الوصية ولا يسقط بفصلها كما لم تكن والله أعلم
وَنِعَ أَمَتِي مِمَّنْ أَحَبَّتْ حَقَّهَا فَتَوَفَّعَ عَنْهُ ثَلَاثُ مَائَةٍ أَحَدٌ
 الضمير في خط لمن أحب أي خطها عن ثمنها ومسألة البيت من الظلمة قال علي
 ما نقله عنه الطرسوسي أوصي بأن تباع من أحب جاز وتجبر الورثة على بيعها ممن
 أحب فان أبي الرجل الذي أحب أن تباع منه أن يأخذها بقيمتها خط عن ثمنها
 مقدار ثلث ما بقي انتهى مثاگه قيمتها تسعماية ودفع فيها ستماية يخط عنه
 ثلث الباقي وهو مائة وتجبر الورثة على بيعها بمائماية قال المصنف ورايت في
 الفصل الثاني من الوصية ذكرها وقال يخط قدر الثلث ولم يقل ثلث ما بقي
 قال والمعنى يختلف بذلك فان الثلث يحتمل ثلث ما بقي ويحتمل ثلث التركة بل
 هو ظاهر في الثاني ووجه بانها وصية وهي جائز من الثلث فخط عنه إلى أن يبلغ
 الخط ثلث التركة **قلت** وهذا ساقط لا تزي أنه لو كانت قيمتها دون ثلث
 التركة تعطى لمن أحب بلا من وإنما الظاهر أنه ثلث القيمة وتوجيه المصنف
 القول الآخر صريح فيه فإنه قال أنه ما لم يبلغ الثلث لا يكون غنا فاحسنا
 والله أعلم **فصل من كتاب الفرائض**
 الفرض يطلق لغة بآراء معان منها التقدير والقطع والبيان وسمى علم الوارث
 فرائض لقوله تعالى في آخر الآية فريضة من الله ولأن سائر المستحقين مقدرون

مقطوعة مبنية

مقطوعة مبنية في كتاب الله تعالى ووجه تأخيرها أنها آخرها لقي الإنسان
 وهما الحياة والموت ومن ثم جعل نصف العلم والمناسبة بينه وبين الوصايا
 أنها تتعلق بموضع الموت غالبا والموت بعد الفرائض يتعلق به والله سبحانه تعالى أعلم
كَيْفَ الْوَقَاةُ الْأَرَاثُ بَعْضُ يَقْوَرُ وَخَرَجَتْ لَابَنُ الْهَذَلِ بِحَرَرٍ
وَفِي أَمَةِ الْمَوْرُوثِ رُوحَةٌ وَارِثٌ يَتَلَقَّهَا بِالْمَوْتِ وَالْخَلْفُ يَجُوزُ
 في الخلف يشر يتعلق بقوله وفي أمة الموروث والخلف المشار إليه وهو ما استدل
 عليه البيت الأول ومسألة البيتين من التمه قال الفصل الرابع في الوقت الذي
 يجري فيه الإرث قال وهذا فصل اختلف فيه المشايخ فان مشايخ العراق
 قالوا الإرث يجري في آخر جزء من أجزاء حياة الموروث وقال مشايخ بلخ
 الإرث يجري بعد المورث وجه قول مشايخ بلخ أن المورث ما دام حيا فهو مالك
 لجميع أمواله من كل وجه فلو ملك الوارث في هذه الحالة أدى إلى أن يصير الشيء الواحد
 مملوكا لشخصين لكل واحد منهما على الكمال في حالة واحدة وهذا امر قد فعله
 العقول ووجه قول مشايخ العراق أن الإرث انتقال إلى الوارث وبموت المورث
 زال ملكه فماذا ينتقل إلى الوارث والدليل عليه أن الإرث يجري بين الزوجين
 بلا خلاف والزوجة ترث مع المورث أو تنفرد على حسب ما اختلفوا بعده الموت
 لأزواجه بلا خلاف في أي شيء يجري الإرث منها وفائدة هذا الاختلاف إنما
 تظهر في رجل تزوج بأمته الغريم قال لها أمانات مولاك فانت حرة والزوج
 وأرنه لا وارث له غير فعلي قول من يقول الإرث يثبت بعد الموت فيكون ثبوت
 الملك للوارث بعد موت المورث بزمان فلا يكون العتق المضاف إلى ما بعد الموت
 مضافا إلى زمان ملك الوارث فلا يصح وذكر المسألة القديمة وذكوان على
 قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى لا يعتق وعلى قول زفر يعتق انتهى وقد أشار
 إلى القولين منطوقا ومفهوما فقوله بعض بقول منطوق والمفهوم أن هذا قول زفر
 أعني المنطوق وأشار إلى مسئلة ظهور من الخلاف بالبيت الثاني وقوله يتعلقها
 أي يتعلق عتقها يعني الزوج بملكها المالك والله أعلم
وَمُصْلُوبٌ أَنْ يَقْطَعَ بِهِ الْحَبْلُ وَارِثٌ لِمَخْلُوصٍ فَاسْتَلْقَى قَتْلًا لَعْدَرُ
وَلَمْ يَحْمَرْ الْمَرْثُ اسْتِثْنَاءً وَارِثٌ كَمَا لَوْ تَرَسَّ الْأَرْضُ وَالْبَيْتُ يَحْمَرُ
 لايد ووالبيت لا ينقل هذه إلى التوبين قبلها واستثناء فاعل يحمر والمرث
 مفعوله والبيت مفعول يحمر كضرب يضرب وقد اشتمل البيتان على مسئلة وقاعدة
 فالمسألة من القنية قال بعد أن رقم لبرهان صاحب المخط رجل صلب برجله قطع

وارنه الجبل فوق منكوفاً فمات لا يحرم الميراث انتهى وهي ما اشتمل عليه البيت الاول
والقاعدة من الضوء شرح السراجية وهي ان من حصل له الموت على سبيل التسبب
من الورثة بان اتصل اثر فعله بالمقتول حقيقة فان وارنه لا يحرم الميراث عندنا خلافاً
للسا في رحمه الله تعالى وهذا اما اشتمل عليه صدر البيت الثاني ومثل ذلك في غيره
بغير عين نقلها من التمه لورش الوارث الارض فلو ان الموروث فمات لا يحرم الميراث
وكذا لو حضر ميراثه فوق في الموروث لا يحرم الميراث وكذلك لو وضع الحجر في الطريق فمات
فيها فوق فمات وكذلك لو اخرج ظلة او جناحاً فسقط على موته فقتله فلا يحرم الميراث
خلافاً للسا في رحمه الله والله اعلم **باب** المباشرة بمنزلة من التسبب يعني ان يكون
كل فعل او جباية الكفارة والقود كان القتل مباشرة وما لم يتعلق به قود ولا كفارة
كأن القتل تسبباً وعلى هذا اهل البقي مع اهل العدل فان القاتل لا يحرم الميراث
بقتل مورثه الباغي اتفاقاً لانه قتله عن نفسه في عكسه عند ابي حنيفة وغيره خلافاً
لابي يوسف وصح السرخسي في شرح السير الكبير قولها فان القتل الموجود من
الباغي لا يجب به عليه قصاص ولا دية لوجود التاويل والمنفعة والله اعلم

ولو ان ابن امر خرمتم يصهارقه **لو ابا له فيه اختلاف يسقط**
مسئلة البيت من التمه قال اذا ثبت حرمة المصاهرة بين الزوجين ثم حدث بينهما
ولد ثم مات الاب هل يورث هذا الولد منه ذكر في فتاوي نجم الدين النسي في رحمه الله
ان فيه اختلاف المشايخ قال الامام وسليم لا يورث لانها حرمت عليه ولم يبق بينهما
نكاح فهذا الولد حصل من غير نكاح فلا يورث كما لو حصل من الزنا المتفق عليه قال
شيخ الاسلام ابو الحسن الصفدي يورث لانه ثابت النسب منه لان هذه الحرمة تختلف
فيها ومثل هذه الحرمة لا تمنع ثبوت النسب لانه لا يورث لانها حرمت عليه ولم يبق بينهما
طالق ثلاثاً فنزوح امرأة حتى طلقت ثلاثاً تطليقات وجاءت بولد يثبت النسب منه
وان حرمت عليه ولم يبق بينهما نكاح ولا علة لما كانت الحرمة مختلفاً فيها كذاها
والولد الذي هو ثابت النسب من الاب يورث لا محالة انتهى **قلت** وعندي ان هذا
الخلافاً انما يجري اذا لم يتقدم حكم حاكم يري عدم الحرمة ويبقى النظر في المسئلة اذا
حكم حاكم بالحرمة قبل الحل قيامه والله اعلم

وكا لا يخط البيت الا باربع **كا قرا ب كل به ليش تحدد**
ذكر في البيت ان حكم الجد الصحيح حكم الاب الابي اربع مسائل واثار في عمن ان المورث
منها وهي ان الجد امرا لا يجر اي تمنع المورث بالاب ويحب به ولا يجب بالجد فم
استطرد في توجيه ذلك والاستدلال عليه بما ليس هذا موضعه والله سبحانه وتعالى

وما اسقطا اولاد عيني وعلة **وقد اسقطا الثمان وهو المحرم**
ضمير التثنية في اسقطا للضاحيين واولاد العين بنو الاعيان وهم الاخوة الا
لانهم خيار الاخوة لتمام الاتصال من الجانبين في حقهم واولاد العلة ما خذ من
العلة وهو الشرب بعد الشرب والاختلاف لاختلاف الامر وقد اشتمل البيت على المسئلة
الثانية التي يخالف فيها الجد الاب وهي ان الاخوة لا يورثون اولادهم ويسقطون بالامر
ولا يسقطون بالجد عندهما بالمخالفة على قولها ويسقطون به كالاب عند كل ما
وعليه الفتوى والي ذلك اشار بقوله وهو المحرم واطال المصنف هنا جديداً ذكر
الحج للقولين وحكاية الاختلاف بما عمله كتب القرائين المطولة فاضربنا عنه فصد والله
سبحانه وتعالى التوفيق **وامر وزوج معهما الجد ثلثه** **لهما ثم معه ثلث ما يتاخر**
ولو زوجة وامر وامر والجد ثلثها **ويقتوب قال الثلث ما يتغير**

الضمير في قوله ثلثه للمال المتروك وضمير معه الى الاب والمراد ثلث الباقي وهو
المراد بالثلث ايضا في سطر الاخير من البيت الثاني وقد اشتمل البيتان على المسئلة
الثالثة التي يخالف فيها الجد الاب على قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى والحال
ان للام ثلث ما بقي مع احد الزوجين والاب ولو كان مكان الاب جد فللم ثلث
جميع المال عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى خلافاً لابي يوسف فانها ثلث ما
بقي ايضا عنده فلا يتغير الحكم بين الاب والجد عنده ويتصور بصورتين ذكرهما في
النظم تركت اما وزوجاً وجدا للزوج النصف وللأم على قولها الثلث والجد
السدس ولو كان مكان الجد اب كان للام ثلث ما بقي من الزوج وهو السدس والاب
الثلث الثانية زوج وامر وجد المسلم من اثني عشر للزوج والربع لأم

وللام اربعة والباقي خمسة للجد عندها وعند ابي يوسف المسلمة من
من اربعة للزوج والام ثلث الباقي واحد وللجد انسان كما لو كان
مكان الجد اب عندها والمصنف اخذ في حكاية الاقوال وابراد الحج فاضربنا
عنه عمداً طلباً للاختصار وعجز البيت الثاني اشار الى قول ابي يوسف ان
لهما ثلث جميع المال مع الاب والجد كما قدمناه والله سبحانه اعلم **نخص**
ومن عن اب وابي لمعتبة نقي **فمن غير يقتوب ابنة الابن**
وفي اول القولين عنه نظيرهم **ولو كان جد في ابنة الكل يقتصر**
اشتمل البيتان على المسئلة الرابعة التي يخالف فيها الجد الاب وهي على قول ابي
الاخر ولو مات العبد المعتق عن ابي معتقه وابن معتقه فغن ابي حنيفة والام لا
لاين معتقه وهو قول ابي يوسف اشار الى ذلك قوله وفي اول القولين عنه نظيرهم

وفي قوله الآخر للاب سدس الولا ولو كان مكانه جد فالأثر كله يقتصر على ابن
المعتق واليه أشار بغير البيت الثاني والمسئلة في شرح السراجة ايضا واطال المصنف في
التوجيه وحكاية المذهب

وخص به النعمان جده ان اخ مع الجد والشيخان قال لا يشترط
اشتعل البيت على فرع خامس يفارق الجد فيه الاب ذكر في شرح السراجة عازيا
الى شيخ الاسلام خواهر زاده وصورة ترك جد معتقه واخاه قال ابو حنيفة رضي
الله عنه يختص الجد بالولا وقال الشيخان ابو يوسف ومحمد يشترط الولايتهما يعني
الجد والاخ وهذا بنا على ان الولا اقرب العصبات اي المعتق يوم مات المعتق
واقرب العصبات عند الجد فيكون الولا كله له عندك وعندهما ما شيا كان فيكون
بينهما نصفين ولو كان بدل الجد ابا كان الولا له بالانفا وقد خالف الجد والاب

في هذه المسئلة على قول الصاحبين
وفي ظاهر المروزي في الفقه اربع ففي الاولياء الجد لا الاب تحسب
والثاني غنة فطرة والولا لا تحسب وفي اسلامه ليس يعبر

اشتعل البيتان على اربع مسائل ذكرها عامة على بنا مقتصرين عليها بخالف الجد
الاب فيها **الاولى** لو اوصى لولا فلان او لاقرب ابا له لا يدخل الولا لان فيها ويدخل
الجد في ظاهر الرواية ولا يدخل في غير ظاهر الرواية **الثانية** صدقة الفطرة اذا كان
الاب فقيرا والجد موسرا لا يجب عليه في ظاهر الرواية وفي رواية الحسن **الثالثة**
لو اعتق الجد لا يجوز ولا ناكله الى مواليه في ظاهر الرواية ولو اعتق العبد يجوز ولا
ولكن الى مواليه **الرابعة** ان الصغير لا يصير مسلما باسلام جده في ظاهر الرواية وروي
الحسن عن ابي حنيفة خلاف ذلك وفي المسائل الاربع قال شمس لا يمة السخسي
في شرح السراجة الكبرى والصحيحة ما ذكر في ظاهر الرواية وقد ذكر ذلك في شرح السراجة
ويح في الكافي في باب المرتدين انتهى وقد اشار بقوله في ظاهر المروزي في الفقه
ما يخالف ذلك من روايات النوادر ليعلم ان فيها خلافا وهذا معطوف على ما
تقدم له فيما قبله من مخالفة الاب للجد والله تعالى اعلم

وقد قيل ايضا في الوصية خامس فليس له للذين يتبع يقرر
اي قبل فرع خامس يخالف فيه الاب للجد قال في القصة رجل مات وترك اولاد
صغارا واباء ولم يوص بمالك الاب ما يملك الوصي فان كان الميت اوصى بشي فلا
ان ينفذ الوصية وان كان في التركة دين فباع العقار او العروض لقتضا الدين
وتنفيد الوصايا وليس للجد ذلك ذكر في الخلاف قال شمس لا يمة الخواص في حفظ

هذا من الخلاف فان محمد لم يذكر في المبسوط بل اقام الجد مقام الاب مطلقا
قال اذا ترك وصيا وابا فالوصي ولي وان لم يترك وصيا فالاب ثم ثم الى ان
قال وصي الجد ثم وصي القاضي وقول الخلاف بين فقهاء الخلاف يعني ولا عليك
بعد فهم المسئلة من النظر والله سبحانه اعلم

وعند التزوج للجد مع اخ وفي مذهب النعمان الجد اجد
اشتعل البيت على فرع سادس يعتد في هذا الاب والجد على قولهما قال في الظهير
ان ولاية التزوج على قول ابي يوسف رحمه الله لا تكون للجد والاخ وعلى قول
ابي حنيفة الجد اولى بولاية التزوج من الاخ ولو كان مكان الجد اب سقطت
ولاية الاخ اتفاقا وقال في موضع اخر ان الاخ والجد سواء عندهما وفي شرح
السراجة ان قول الامام ظاهر الرواية ولا يخفى ان قوله مع اخ ربما يفهم ان الولاية
للجد مع وجود اخ فلو قال وجد اخ قد سوي في ولاية النكاح والنعمان فالجد اجد
لسلم من ذلك بالتصريح بالمساواة بينهما والله اعلم

ولا تحسب المحرم ولا سائر ائمة و اقرب معة بها الامر تحسب
الحجب لغة التبع وسرعا منع شخص بخصوص عين مبراة بوجود شخص اخر فقيه
اللغة والمشمول عليه البيت ذكر من لا ينال من التركة شيئا هل يحجب ولا سوا
كان حجب حرمان او نقصان فبدا بقاعدة كلية عندنا وهي ان المحرم وهو من
لا يستحق الارث بوجه كالكار والقاتل والريق لا يحجب مطلقا وبين الصنفين
فيها خلاف فبعضهم راي انه يحجب حجب حرمان وبعضهم راي انه يحجب حجب نقصان
وعني بالمحجب وهو من يستحق الميراث بوجه وهو كالميت في حق الاستحقاق
والحي في حق غيره خلاف الاول فانه كالميت فيها معا مبراة له الحجب بخلاف المحرم
ومثل له في النظم بما لو ترك ابا وجد الاب وجد امار فان الجد محجب بالاب
ويحجب الجد حجب حرمان كذا ذكر من شرح الفروع شرح السراجة والله اعلم

ولا الزوج والزوجان وارثان له وليس اختلاف الدار بينهما
هذا معطوف على قوله لا انسان وذو الرحم كل قريب ليس بصاحب فرض ولا عصة
سوا كانت قرابة من جهة الامام من غيرها والبيت مشتمل على مسائل **الاول**
قال في الكافي واجمعوا على ان ذوي الارحام لا يحجبون بالزوج والزوج
اي يورثون معها فيعطي الزوج النصف بنصيبه ثم يقسم الباقي بين ذوي الارحام
كما لو انفرد وامثال زوج وبنت بنت وخالة وبنت عم كذا في شرح النصف الثاني
لبيت البنت **الثانية** منه ايضا وهي ان اختلاف الدار في المسلمين واليه المأنة

بفناء ليسها يمنع الارث لان الميراث وان كان معلولا بالتناصرو عند اختلاف
 الدارين لا ينصر احد هاهنا صاحبه لكن هذا الحكم في حق اهل الكفر لا في حق المسلمين حتي
 لو مات مسلم في دار الحرب يرثه ابنه المسلم في دار الاسلام **الثالثة** مفهومة من
 المقيسد بفناء وهي ان غير المسلمين يورثونهم اختلاف الدار فيمنع التوارث بينهم
 بمرءة المصنف او سيع الكلام في توريث ذوي الارحام والمسائل الثلاث في البصير
 والله اعلم **ولا يورث الذي يستأمن ولا اولو الحرب مثل العكس في الدار**
 اشتمل البيت على احكام من احكام اختلاف الدار **الاول** من شرح الساجية ان
 المستأمن لا يرث الذي **الثاني** ان الحربي في دار الحرب لا يرث الذي وهاتان
 المسلتان نظاهرتان من النظم واسار بقوله مثل العكس في مسلتين اخريين هي ان
 الذي لا يرث المستأمن كما انه لا يرث الحربي في دار الحرب وذلك لاختلاف الدار احكاما
 وهو مانع كما خلافا حقيقة ولو مات المستأمن يرثه وارثه الحربي عما يقتضي
 الامان وقوله في الدار يقتضي بقصر مقتضى الحرمان في اختلاف الدار والله اعلم
فصل في المعايير هي من غاياه اذ اسأله عن شي يظن ان المسئول يحجز
 عن الجواب ما اخذ من قولهم عني عن حجة وجوابه اذ اعجز ولم يهتد لوجه وهو
 مباح ان كان القصد تشييد الادهان واستعمال القرائح والاصل فيه سؤالي
 الله عليه وسلم عن الشيعة التي لا يسقط ورثتها ثم ذكر انه جرت عادة المصنفين بخت
 كتبهم بمسائل شتى ومواعظ وبفوائد وعبر ذلك كما هو موجود في كتبهم فرايت ان
 اختم كتابي بهذه المسائل قال ولما را احدا غا الى هذا النحو الذي يحوت
نظام المعاني في المعايير بكتروا شرفه در نفيس وجوهه
وقد ضم هذا الفصل منها عقودها ولكن في الحل نقسو ونعشر
 اقول حاصل البتين الاشارة الى ان الناس نظموا في المعايير كثر واشرف ذلك
 الدار النفيس والجوهري وهو من عطف الخاص على العام لشرفه وقد ضم اي جمع هذا
 الفصل الذي نظره فيها منها عقودها اي شرفها واحسنها لانه صيره بنظمه
 عقودا فازدادت حسنا ونفاة ولكنها يعني مسائل المعايير المنظومة لما
 فيها من النعمة والافاز في الحل اي في البيان والايضاح لمراد هنا نقسو
 اي تقوي فلا تحل وتفسير فلا يتوصل اليها الا بالاعتاب لتفكر وتكرار النظر
فما يحسن دون الكثرة قليلة وما يحسن في الماء الثوب يظهر
 اشتمل البيت على مسلتين من الظهيرة **الاولى** ما يحسن يورث قليله ولا يورث كثيره
 فالجواب عن ذلك بصورتين الاولى اذ وقع في البيعة صحيحة من بعد الابل والنعيم

اي الاغاز

مطلب
في تطهير النجاس

والخروج كذلك

واخرجت كذلك لا تؤثر في الما فسادا بعض بيعة افسدت الما وهذه المسئلة فيها
 خلاف شرح منظومتي في الفروق الصحيح انه لا فرق بين المنكسر التي بعد هذا ذكرها اي
 العز في تهذيبه والثانية فطرة حرج لا يجوز شربه في الحال فقد اترفه النجاسة
 ولو صب حل الشرب منه في الحال حيث لم يتغير طعمه ولا ريحه وعلو بان الفطنة
 طعم لها ولا ربح يستدل بدعائها على اتلاف عنها بخلاف الكوز فان ذهاب طعمه
 وريحه دليل على اتلاف عينه **الثانية** ما النجاسة التي تؤثر في الماد وفي الثوب
 فالجواب انه لا يورث البغل والحمار والعابها فان الما يتاثر به لا الثوب وذلك
 لان البلوي يقر بها في الثياب دون الما كما قال والمسئلة في الحية وفيها خنق
 تعرضت له في كتابي في الام لا غار الفقهية وبينت ان الصحيح ان الشك في ظهوره لا
 في ظهوره ولو قيل يفسد في الما لا الثوب لحسن السؤال وحمل على سبب الطهورية
 وكذلك فسره في التمهيد والمزيد والله اعلم
واحدون القول والدلك والجفاف والتجفيف العين والقيل يظهر
ولا تدفع تحليل ذكاة تحلل ولا الشح والتشح الدخول الثوب
 اشتمل البيتان على خمسة عشر مظهر النجاسة والخامس عشر هو المذقة وهو ما
 اشار اليه بقوله واخر اي وما اخر من النجاسة يظهر دون ما ذكر من المظهران الا
 عشر اولها الغرر وهو مظهر للمني الياس في الثوب اذ جف بدلكه في الارض وجوزه
 ابو يوسف في الربط اذ ابلغ **ثانيها** الجفاف عن ابن كاس فانه اجان لها **ثالثها**
 التفت وهو مظهر للخبث اذ انجست فحت ما حولها وكذلك الما اذا اصابته نجاسة
 حتي ان الكلب اذ ابل على ملح ونحت الموضع الذي اصابه البول اجراه فان جف ولا يدرك
 الي ابن وصل يصيب الما على ذلك الموضع بواره فيصل الما الى حيث وصل البول **رابعها**
 انقلاب العين كالحمار والخنزير اذ اصابا ملحاً فانه يطهر عند اي خيفة وسجد وكذا في
 العذرة اذ استحال رمادا او حمارا او فتوي على الطهارة وقال ابو يوسف
 بالنجاسة **خامسها** الغسل وهو مظهر لكل نجاسة يمكن ازالها به سواء كان بالماء
 او بالماء مع المزيل **سادسها** الدباغ مظهر لجلد الميتة كل حيوان غير خنزير العين المادي
 لكرامته **سابعها** وكذا استغنى علما ونا جلد الحية والقان الصغرة التي لا تحتمل
 الدباغة وفي جلد الكلب يصح خلاف سني على نجاسة عينه وقول جلد الدباغة
 وسواك انت بالقرية او الشمس او التلمح او القرص او غيره **ثامنها** التحليل
 فانه مظهر للنجاسة عندنا خلافا للشافعي كما اذا القى فيها مثلاً ملحاً او نحو مما يفسد ما
تاسعها الذكاة قال فانها تقيد الطهارة في ما كوال اللحم وغيرها كوال اللحم على الصحيح

وذكره أبو سبيز الصبيح عدم طهارتها بالدكا والصحاح ان كلما يطهر جلده بالدباغ يطهر
 لجمه بالدكا انتهى **عاشرها** التحلل اذا غلخت الخمر بنفسها طهرت اتفاقا **قلت**
 وهذه علت من التحلل بالطريق الاول **حاشي عشرها** المسح مطهر لكل صعيد لا
 تحلله النجاسة كالسيف ونحوه على الصحيح وظاهر الرواية وكذا في الذخيرة قوله
 هي غير ظاهر الرواية **قلت** وقالوا ان مسح النطع بخمرة مبلولة ثلاثا يطهره وذلك
 موضع الحمامة والله اعلم **ثاني عشرها** النزع مطهر للبرص وما فيها من الماء والحمامة والخط
 سواء كان الواجب نزع الكل او البعض **ثالث عشرها** الدخول قال اي دخول الماء من جانب
 وخروجه من اخر في البركة الصغيرة اذا نجست وحوض الحمام عند اي جعفر الهندواني فانه
 يطهر بذلك لانه اذا دخل من جانب وخرج من اخر صار الماء جارا بواقعية والخروج بعضه
 فيقال وقع الشك في زوال النجاسة فلا يزول بالشك لان التيقن انصاف لما لها اوله
 اعلم وقيل اذا خرج مقدار ما فيه وقيل ما فيه ثلاث مرات منه انتهى **قلت** لا وجه
 لاختصاصه بالحكم بل الكثرة لك والاختيار انه اذا خرج منه ما بعد جارا يطهر نص
 عليه في المال والله اعلم **رابع عشرها** الثور القارة اذا ماتت في السن الجامد
 ونحوه يقور ما حولها وان كان ذاببا لا ينتفع به في الاكل ويستصبح به لانه اذا
 كان جامدا لا تقدر النجاسة محلها وان كان ذاببا يشيع فيجرم اكله وينتفع به
 ويجوز بيعه مع بيان عينه ويدفع به الجلد ثم يغسل **اقول** في عدم تطهر
 الجمل لا السمن نظر فان السمن لم يتصف بكونه بالنجاسة في هذه الصورة وانما التخصيص
 منه ما اتفق لعدم السراية كما هو ظاهر في تعليقه واما الذابب فلا يطهر بهذه الطرق
 والله اعلم **قلت** وعلى هذه الاشياء مدار تطهير النجاسات وقيل ان توجد في كتاب
 او يستحضرها طالب وهي على قسمين قسم لغير فعل وهي التحلل والنجاف والاستحالة
 والباقي كله بفعل **قلت** ليس كل الاستحالة بغير فعل فان الاستحالة بالاحراق يقال
 انها بفعل فان الشيء لا يحترق بنفسه على ان التحلل داخل تحت الاستحالة والله اعلم
خامس عشرها وهو المسؤول عنه فالجواب انه الحفر فان النجاسة اذا اصابته ارض اخر
 ما حولها وجعل الاسفل اعلى فيقع التراب الطاهر على وجه الارض فيطهر **قلت**
 وفي عدمه انظر انظر فان الارض المتنجسة باقية على نجاستها وهذه ارض غير
 طاهرة جعلت فوقها كما لو فرش فوق النجاسة شيئا طاهرا والله سبحانه اعلم **قلت**
 وهذه كلها مذكرة في شرح التمهيد المسمى بالمزيد للامام الكوردي ثم استدرك
 مظنه اخر على قول مالك والشافعي وهو النضح وليس بنا الى الحاجة **قلت**
 وفاته من المظرات عندنا البير اذا نجست وغار ماؤها فاتها تطهر ويجوز الصلاة

في قعرها

في قعرها وفي جوارز اليتيم خلاف واذا عاد اليها الماء عاد طاهرا على الصحيح
 والله اعلم وفاته ايضا من المظرات الهبة فان الحنطة اذا ابل عليها الماء التي
 تدرسها تطهر بغسل بعضها او هبته وفاته النذف فان لقطن المخلوج الخمس
 اذا كان قليلا دون النصف يذهب بالنذف فانه يطهر للاحتمال كذا في البرزخ
 وعد فيها البيع مطهرا والقسمه والاكل وذلك في الكدر بالضم ثم السكون
 وهو ما يجمع من الطعام في البيدر اذا كان نجسا فبيع بعضه او قسم بين جليلين
 او اكل بعضه حكم بطهارته لاحتمال وقوع النجس في كل طرف وبقي عليه من
 المظرات الغلي قلنا في اللحم اذا وقعت فيه نجاسة حال غليان القدر على قول
 ابي يوسف واذا ضمت هذه الى ما ذكره بلغت ثلاثة وعشرين وقد جمعت النماذج التي
 ردتنا في بيت فعلت والكل وقسم غسل بعض وخلطه ونذف وغلي بعض يقدره
 وكان حقه ان يذكر النار في المظرات كما هو معروف وان اراد دخولها حتى قبل الغلي
ومن في صلاة لا يعد مصليا ومن في التيمم في الصلاة وتجوز
استئصال البيت على سواي الاول من يكون في الصلاة ولا يعد مصليا في تلك
 الحالة وظاهر ذلك محال للجمع بين التقيضين الجواب **عن** ذلك في صورته
 الاولى التايمم في الصلاة فانه فيها حقيقة ولا يعد مصليا في تلك الحالة في
 حالة النور حتى يحس عليه قصا ما فانه في حالة نومه **الثاني** قال في العمدة
 انه في الصلاة بالنص ولا يكون مصليا لان الاختيار شرط اداء العبادة
 والتايمم لا اختيار له والله اعلم **الثانية** من سبقه الحدث فذهب ليتوضا
 ثم يعود ويبي فانه في حرمة الصلاة حتى لا يفعل منافيا ولو فعله لم يبرأ
 عليها وليست ناف فهو في الصلاة ولا يعد مصليا لتلذذه بالحدث المنا في الصلاة
قلت ونص في العمدة على انه في الصلاة حتى يتوضا ولا يكون مصليا والله اعلم
 الثاني اي يصل بجهر بالتسمية في الصلاة ويكون ايتا بالسنة مع القول
 عندنا بانه لا يجهر بها فالجواب ان هذا رجل يصل صلاة جهرية يقدر فيها
 مع الفاجحة قوله تعالى انه من سليمان وانه ليم الله الرحمن الرحيم والله سبحانه
 اعلم **واي صلاة بالقرأة اقيدت** **واي صلاة بالتمجيد تعيد**
 استئصال البيت على سواي **الاول** اي صلاة قرأة القرآن فيها التمسك
 مع انها ليست من المصحف ولا هي للتعليم فالجواب انه من سبقه الحدث وذهب
 ليتوضا ويعود اليها فانه في حاله في الصلاة فلو قرأ في طريقه للوضوء
 صلاته لانه ادى جزاء منها على غير طهارة ذكره في جرح الفقهاء **الثاني** اي صلاة

مطلب
 في الصلاة

غيرها السجود اي يفسدها وهو السجود المعبود وليس سجود ازيد الجوان
 على قول ابي حنيفة ومحمد هما الله تعالى وهو رجل صلى وسجد على موضع حسن وقا
 ابو يوسف يفسد السجدة لا غير حتى لو اعادها على موضع طاهر صح
ومن ذا الصلّى معروفاً مشتهراً **فيما عشرين سنة** **وتجوزا يكره**
 اشتمل البيت على سوال من الظبيبة وغيرها اي رجل يصلّي المغرب يتشهد
 فيها عشرين مرات وهو واجب عليه في الكل فالجواب ان هذا رجل ادرك الامام
 في القعدة الاولى فتشهد معه وصلى معه الركعة الثالثة وتشهد ثم تذكرك الامام
 ان عليه سجدة ثلاث سجدها وسجد معه وتشهد الرابعة وسجد سجدة في السهو
 وتشهد الخامسة فاذا سلم الامام قام وهو لغضاً ما سبق به فاذا صلى ركعة
 اخري وهي ثمانية صلواته تشهد السادسة ثم يصلّي الثالثة ويتشهد السابعة
 وكان سمي فسجد سجدة في السهو وتشهد الثامنة ثم تذكرك ان عليه سجدة الثلاث
 في قضائه فسجد للثلاث وتشهد التاسعة ثم سجد سجدة في السهو وتشهد العاشرة
 وذلك لان العود الى سجود الثلاث برفض القعدة الماضية فاما القعدة فبطلت
ومن وجبت يوماً عليه زكاته وجاز له اخذ الزكاة وتعذر
 اشتمل البيت على سوال من الزكاة اي رجل وجبت عليه الزكاة وجاز له اخذ
 الزكاة ويعدّر في اخذها وقال ظاهره مشكل والجواب انه رجل له خمسة
 من الابل لا تساوئ ما يبيحهم فانه يجب عليه زكاة الابل ويحل له اخذ الصدقة
 قال ويمكن ان يتصور ذلك في رجل له دين موجد وحال عليه الحول ولا يملك غير
 او حل له دين ولكن الخضم معسر قال وهاتان قد ذكرهما في كتاب الزكاة فلا يحتاج الى
 الى اعادتهما **قلت** ويمكن ان يتصور ايضا في ابن السبيل الذي له مال في
 بلد غير الذي هو فيه وقد حال عليه الحول وليس له اليه وصول فانه يجوز له اخذها
 وقد موت ايضا في كتاب الزكاة والله اعلم على انه لو تيقن الفرض على هذا السؤال
 وقيل وماله الواجب عليه فيه الزكاة عنده لا حائل بينه وبينه ولا مانع يمنعه
 عنه لكان حسناً واختص بالجواب الاول والله سبحانه اعلم
ومن ذا فقير عند قوم وبعضهم براه غنياً وهو بالمال يكثر
 اشتمل البيت على سوال من الزكاة اي رجل هو فقير عند قوم حتى يجوز له اخذ
 الزكاة عندهم وعني عند اخرين حتى لا يجوز له اخذ الزكاة عندهم والكل متفقون
 انه كثر المال فالجواب انه رجل له دين موجد وحال عليه الحول ولا يملك غير
 تساوئ الوفا لكن غلها لا تكفي لقوته وقوت عياله فعند ابو يوسف هو غني لا

مطلب
في الزكاة

يجل له اخذ الزكاة

يجل له اخذ الزكاة وعند محمد فقير على له اخذ الزكاة ذكره في الفتاوى الظهيرية
 والله اعلم **قلت** وابن الغزي في التهذيب جعل ابا حنيفة مكان ابي يوسف
 رحمهما الله تعالى وقد قالوا في طائفة العلم اذا كان عندك كتب تساوئ نصيباً متعدياً
 ولو كانت مسكونة لقصد تصحيح واحد من اخرى لا يجوز له اخذ الزكاة وهي غريبة
 الالفان والله اعلم **ومن اكل شجر القضاة ان** **وليس له عذر ولا هو يفتقر**
 اشتمل البيت على سوال من الصور قال اخذته من مقامات الحريري وهي ان
 رجلاً اكل في رمضان عدا من غير عذر ولم يفتقر فالجواب انه رجل اكل وله
 الحباري لطائر المعروف ليلانية رمضان فانه يسمى بهار الفس عليه الاصحى
 فالضمة في لغاهه للاكل وهو معمول اكل وليس بظرف
ومن جاز ميثاقاً له غير محرم **مريد الحج ليس بالدم تحجر**
 اشتمل البيت على سوال من الحج اي رجل جاز ميثاقه يريد الحج بدون احرام وكان
 يجب عليه ان يحج بيا له فالجواب انه رجل له ميثاقان احدهم من الثاني دون
 الاول فقد موت من الاول بدون احرام ولا دم عليه كالشامي اذا ميثقات
 المدينة وتجاوز ميثقاته وقد موت في كتاب الحج
ومن ذا له اقر وأختان عاقد **عليهن من شخص وماتت متكل**
وأخرون أحب كنهن متزوج **ومن لشبه هذا وذا لم يتكول**
 اشتمل البيت على سوال من النكاح **الاول** اي رجل له امر وأختان من
 النسب زوجهن من رجل واحد في عقد واحد نكاحاً جازياً فالجواب
 ان هذا ابن جارية بين رجلين ادعياه جميعاً يثبت نسبهما وله من كل اب
 اخت من عياله فهو لهما فاذا تزوجها وامه من رجل واحد جاز له لا قرابة
 بينهما كذا في الظهيرية وذكر انه نظرها في ابيات فقاه
 ، يا ايها الخبر الذي كثر الجواهر اودعها ادبا وفقها والحديث موصلاً
 ، من ذا يزوج امه رجلاً وأختيه معها ، وهما من النسب اثنتان بجوابه متزوجا
وانه اجاب **عنه بقوله**
 امة ات باين وذي لاشين فادعيها معها ، وهما لكل منها بنت من الغير اسمعا
 وقد ذكرناها في كتاب لا لفا ز و ذكرنا ان ابن الغزى نظرها فقاه
 ، يا ايها الخبر الذي يجوز ذكاه كل غم افقتا في رجل زوج أختيه وأمة
 ، رجلاً فرداً بعقد واحد والعقد ثمة ، جاز لا خلف بين اعيان الامة
واجاب **عنه العبد الضعيف بقوله**

مطلب
في الصوم

مطلب
في الحج

مطلب
من النكاح

• ذان شخصين جميعا ملكا بالبيع امه • وادعاه كل شخص منها بالحق ثم
 • فيها عندي وكل فله بنت ميسه • اما اخري فهذا ينكح اخته وامه
 • من فتي فرد بعقد جائز بين الامه **الثاني** اي رجل زوج احد ابويه
 باخت ابيه من النسب فالجواب **ان** هذا الرجل المقدم في السؤال النسا
 زوج احد ابويه باخته من الاب الاخر وهي من غير امه وقد نظرها المصنف من الكامل
 وقد نظمت الجواب من نظره وتقدم ذلك في كتاب النكاح فاعني عن اعادها هنا
 قال وهذا يتصور في اللقيط اذا ادعاه انسان ولو بين احدهما به علامة فانه
 يلحق بها ويكون فيه مثل هذا جائزا والله اعلم
ومن ارضعت طفلا عذرا زوجها حراما على الاخري في تلك
 اشتمل البيت على سوال من كتاب الرضاع اي رجل له امرأتان ارضعت لحدتها
 طفلا فحرمت من تزويجها دونها فالجواب **ان** هذه امه رجل زوجها
 من مرضع ثم اعنتها فاختارت نفسها ووقعت الفرقة ثم انها تزوجت برجل الامه
 معها ولما راضعت ذلك الصبي الذي كان زوجها صرنا بلبس ابنا من زوجها هذا فقد
 صارت صرنا حليلة ابنة من الرضاع وانما محرمه عليه كحليلة ابنة من النسب قد
 عزاهما الي الظنية والله اعلم
وعمل حرمه في الليل لا تحرم وتاخرى لها زوجان حلالا وكثر
 اشتمل البيت على سوالين من الطلاق متعلقا به **الاول** اي امراه تحرم على
 زوجها ليل فقط وتحلل له فهارا قال وظاهره من مشكل والجواب **ان** امراه ظاهرا
 منها زوجها في الليل فقط فانما تحرم عليه ليل الحجب **الثاني** اي امراه لها زوجان
 فاكثر حلال وظاهره من غير جائز في الشرع **الجواب** **ان** امراه زوجت امها بعد
 قال زوجان حلالا اي حلال احدهما للاخر وكذا لو كانتا ثلاثة فاكثروا اللهم في قوله
 لها الملك اي ملك زوجها من غير ان يراد بالزوج ضد الفود قال ولكن عمله على
 ما ذكرت احسن قلت وقد نظم هذا السؤال الاخر العلامة ابن العوفي في هذه
 وزاد فيه زيادة حسنة وهي انها مع ذلك تخطب نفسها زوجها وانها ابنة وابن مشايخ
 فقال فتاة لها زوجان من غير ربه • وخطباها من حولها وهي ابنة
 لها منها ابن والناس قد يعلمونه • جويرة قد زوجت وعليه
 وقد نظمت الجواب عنها فقلت
 • الا ان زوجي تلك عمة وعمره • لها اعتوقا بالرق والست ابوه
 • لها منها ابن وبنت كلاهما • تزوج زوجها وهي تحضو وتعلم

من الرضاع

مطلب من الطلاق

وخطباها

• وخطباها ينفون منها نكاحها • ولا مانع منه ولا هو محرم
 وهذا مما ذكرناه في كتابنا المسمى بالخيار الاشر فيه في الاغوار الخفية والله اعلم
وعنه من بعد الطلاق تعدد **الاول** من بعد تعدد
 فمن استنفا مية وصغير من بعد الطلاق وتغير كعدة وسوال البيت من بعد
 اي امراه تعددت عدتها بعد الطلاق فوجب عليها اربع عدد وكيف يمكن ذلك
 والجواب **ان** امه صغيرة طلعتا زوجها رجعا فعدتها شهر ونصف فبلغت
 وحاضرت نصيرة عدتها حيضين فاعتقها المولى فيها تعدد ثلاث حيض فان مطلتها
 فيها تعدد باربعة اشهر وعشر والله اعلم
وروجان مملوكا زحرتوهما وما في المولى معتق وممدر
 سوال البيت من العتاق اي زوجين رقيقين اولادها احرار وليس في مملوكها
 من اعتق ولا من دبر فالجواب **ان** عبد اذن له مولاه في التزوج فزوج
 امه ابية باذنه وابوه حر فالولد يتبع الام فيكون لصاحبه الجارية وهو حر
 فيعتق عليه فيكون حرا ولاعتق ولا يدبر وهي مملقة بمسلة المولى الرقيق والله اعلم
وما حيلة الزوجين ان حلفا على كلام يتطليق وعتق تحريم
 سوال البيت من الايمان ما الحيلة في رجل حلف بالطلاق انه لا يكلم امراته
 قبل ان تكلم وحلفت هي بالعتاق انها لا تكلم قبل ان يكلمها فالجواب **ما**
 حكاها ابن ساعدة عن ابي يوسف عن ابي حنيفة رضي الله عنه انه سئل عن هذا
 فقال للسائل اذهب فكلها ولا حث فذهب الي سفيان فاجمع فاسفيان
 الي ابي حنيفة مفضها وقال له ابيع الفروج قال وما ذاك فقال هذا
 الرجل حلف بك او كذا فقال ابو حنيفة يكلمها ولا حث فقال سفيان بن
 ابن فقال لما شافته باليمين كانت مكللة له فوجد شرطه فبطلت يمينه
 فقال سفيان انك لتكشف ما كانا عنه غافلين والله سبحانه اعلم
وكيف باخذ المالك للاب قطعه وسارق الفياخرت للثمن
 اشتمل البيت على سوالين من الحدود **الاول** اي اب يقطع ابنة اذا سرق
 له نصابا والحال ان المذهب انه لا يقطع في سرقة احد الابوين وان علا فالجواب
 ان هذا ابوه من الرضا ع لا النسب **الثاني** اي رجل سرق الوفا من حرز ويطع
 فالجواب **ان** اخذها في دفات لا تبلغ واحدة منها نصابا والله اعلم **الثاني** من سئل
 هذا سوال منظور عرضة على جماعة من الفضلاء فلم يجيب عنه احد
 • ايا علما اشرع يا من يفضلهم • يصني له وجعا لزمان ويؤهده

مطلب من العتق

مطلب من العتاق

مطلب من الايمان

مطلب من الحدود

، ايمنوا لنا عن سارق له رايهم من الخرز عن الف تزيد وتكثر ،
 ، وقد ثبت في الشرع سرقة طه ولا شبهة في اخذ المال بظن ،
 ، ولا ذاك مال للزكاة مميزة ولا مال ذي غضب ولا جمل يذكر ،
 ، ويوصف بالتكليف هذا واختلف لها دفعة قد كان والقطع بهدر ،
 وجوابه المذكور في الغارنا والله سبحانه اعلم ،
ومن قال لا ارجو جنة ولا آخرة ف ناراً فقالوا ايها ليس تكفر
 هذا البيت ليس له تنصيف صحيح واول نصفه الثاني الفان خاف وسواله من
 السيراى رجل قال لا ارجو الجنة ولا اخاف النار ولا يكفر بهذا القول فاجاب
 بعض من نقل عن ابي حنيفة ان رجلا سأل ما تقول فيمن قال لا ارجو الجنة ولا
 اخاف النار واكل الميتة والدم واشهد بما لم ار ولا اخاف الله تعالى واصلي بلا
 ركوع ولا سجود وابغض الحق واجب الفسقة فسأل اصحابه فقالوا هذا كافر قسّم
 وقال هو ممن يرجو الجنة ويخاف رب النار ولاها وبيا كل الميتة والدم يسوي
 السمك والطحال ويشهد بما لم ير في شهادة ان لا اله الا الله وان محمد رسول
 الله وهو لم يره ولا يخاف الله أي ظلمه فانه ممنوع عن ذلك ولكن في هذه العبارة
 استنكار فلا يجوز ذكرها وقد ذكر في السير حمل كلامه على طاهر وتكفير بدون
 تاويل اذا وقع جوابا من قيل له ما تخاف الله وسئل ابو بكر محمد بن الفضل عن
 المظوم في البيت وحمله على ما تقدم فقال هذا غلط فان الله تعالى خوف عباده
 بالنار ولو قيل له خف مما خوفك الله فقال لا اخاف الله ورد ذلك القول فانه
 يكفر وقوله اصلي بلا ركوع اي صلاة الحنابلة وابغض الحق اي الموت واجب
 الفسقة اي المال والولد ثم ذكر بقية الحكاية عن الطبرية وانه قال وفي هذه
 العبارة ضرب من الاستبعاد فلا يجوز استعمالها **قلت** وانما امسح صفة نسبتها
 الى الامام واقول بحجة هذا الكلام انهم الكفر قايله ولا اقبل تاويله سيما في زمان
 الذي فشت فيه البدع والافعال المنكرة في ذات الله تعالى وصفاته تعالى الله عن ذلك علوا
 كبيرا والله سبحانه اعلم **وهل قال لا يدخل النار كافر ولكن بالموثيق نعم**
 سوال البيت من السير هل ثم قايلا بانه لا يدخل النار كافر وانما يدخلها المومنون
 وتكون عمارتها لهم الجواب ما حكى عن الامام انه قال معنى ذلك ان الكفار
 عندما يرون الحق ويعاينون النار يومنون بالله ويوقنون بما جات به الرسل
 حتى فلا يدخلون الا وهم مومنون ولكن لا ينفعهم ايمانهم قال تعالى فلم يك
 ينفعهم ايمانهم لما راوا انا سنا قال المصنف ويمكن ان يجاب عن عجز البيت بان

مطلب
 من السير

عزت خزانها

عمرها خزنها القائمون بامورها وهم مومنون فيكون في البيت سوالا انتهى قلت
 وعندى ان هذا من نمط ما تقدم مما ينكر ذكر الغليظة ولا ينبغي ان يدون ولا يسطر
 ولا يقبل تاويل قايله والله اعلم ،
واي رخص صحيح اسلامه ولو يكن تبعا للاصل والاب تكفر
 سوال البيت ظاهر يوم انه من السير وجوابه بين انه من اللقيط وهو اي
 مرصع يصح اسلامه بتبعية لاحد من اصوله وابوه حي موجود كافر والجواب
 ان هذا القيط وجد في مصر من اصحاب المسلمين وراهم فادعي ذي انه ابنه ثبت النسب
 ويكون مسلما استحضانا ولو وجد في قرية من قرى اهل الذمة او الكنيسة او
 بيعة يكون ذميا ان كان الواجد ذميا وان كان مسلما في هذه الاماكن اذ ذميا
 في مكان المسلمين ففي رواية يعتبر المكان وفي رواية يعتبر الواجد وفي رواية
 ايها كان موجبا لاسلامه وفي رواية يحكم بزيه وعلامته كما لو اخلط امواتا بموت
 الكفار والله اعلم **ومن اخذ ما لا يلا اذن مالكة وليس له فيه استبانه ولا حجة**
 ظاهر سوال البيت انه من الغضب وجوابه بين انه من اللقيطة وهو اي رجل
 اخذ ما لا يلا اذن مالكة وليس له في ذلك المال شبهة يعذر لها في اخذها ويؤجر
 والجواب ان ذلك في اللقيطة لان اخذها افضل من تركها كما تقدم اذا اخذها
 بنية صونها وردتها على مالكة وعندى في قوله وليس له في اخذ شبهة لا خلاف
 على نظره فانه ما مور يا اخذها او هو مباح كما قدمناه فتأمل والله سبحانه اعلم
وهل ابق لا يملك العذر رده ومن عذ ميتا وهو حي منصر
 منصر من النضارة والبيت مشتمل على سوالين **الاول** هل ابق لا يملك العذر
 مع القول بان اخذ اولى فالجواب انه العذر الذي يضعف عن رده ويحسب على
 نفسه منه **الثاني** اي رجل حي بعد ميتا قال ويمكن الجواب بانه الكافر واستدل
 بقوله تعالى وكنتم امواتا فاحياكم اي كنتم كفارا فاحياكم الي الايمان والمادي في
 هذا البيت المفقود ثم ذكر ما عوفه به شمس الائمة كما تقدم وذكر عن الكافي ان له
 فيما يرجع الي ماله حكم الحياة وفيما يرجع الي غيره حكم المات فللقاضي ان ينصب
 عنه من ينظر في اموره وان لم تسال الورثة انتهى **قلت** ويمكن الجواب بالحو
 عن الارث بقتل اورق واختلاف ديلاود ارجح بعد ميتا في حق الاستحقاق حيا
 في حق من يحج من الورثة كما تقدم والله اعلم ،
ومن عثره سبعة عن عند اماننا وعندها عامان معها يعجز
 القيط طول الامر وسوال البيت اي رجل عمره سبعون سنة عند ابي حنيفة رضي

مطلب
 من السير
 واللقيط

مطلب
 من الغضب

مطلب
 من الايق

الله عنه واثنتان وسبعون عندهما والجواب اصله في جيع الفقهاء وهو ان
 هذا الرجل ولد في اثنا عشر فاشهر عمره بالايام يقام لكل شهر ثلاثون يوما
 عند ابي حنيفة وهو رواية عن ابي يوسف فمره سبعون على هذا الوجه وعند
 محمد في احادي الروايتين عن ابي يوسف يعتبر بالاهلة فيكون كل خمسة وثلاثين
 سنة بالايام ستة وثلاثون سنة بالاهلال فتزيد السبعين سنتين واستدلوا
 بان شهر رمضان في كل سنة وثلاثين سنة يعود الى الحالة التي كان عليها في الاصل
 وقد نظم اصل المسئلة فاحي القضاء نجم الدين الطرسوسي فقال
 يا من له نظر في الفقه فاق به • وفي الخلاف وفي المفهوم والعسر •
 ما وجه قول الذي قد قال ان له • من عمره قد مضى خمس بلا نظر •
 بعد الثلاثين في قول الامام وفي • قولها زاد عاما اولوا الفكر •
 فله نكته يا صاحبي ظهرت • فاسمع بتوجيهها يا اوحدا البشر •
 وقد نظمت جوابه فقل
 هذا الجواب ونظري غير معتبر • ولا اري نبي في الناس ذا فكر •
 هذا في قدر الرحمن مولد • اثنا عشر وهذا مدرك النظر •
 فالشهر من عمره لا نقص يعين • عند الامام وقال لا نقص في حركي •
 فالعلم اسهل لا يقول بما • يزيد عاما فعد بالفكر واعتبر •
 وعندك فهو شمسي وقد وُجِعت • يا صاحبي نكته بالشمس والقمر • والله علم
واي شريك ليس بملك فسخة ولو با اتفاق فملككم لا يشظو
 سوال البيت يصح ان يكون من الشركة ومن القسمة وهو اي شريك لا يملك فسخة ملكه
 لا هو ولا شركاء ولا يملك ذلك جوا ولا اختيارا ولو انفقوا وقسموه لا يقبل كالحق
 ان المملوك سكتة نافذة وروي ابن رستم عن ابي حنيفة انه ليس لهم ان يقتسموها
 وان اجمعوا على ذلك لان فيها حق العامة حتى لو كثر الزحام في الطريق الا عظم
 كان لهم ان يدخلوها حتى يخاف الزحام وقد قدمت والله سبحانه اعلم •
وارض على غير المعين وقفها اجازة شخ اذ مات مؤجرها
 سوال البيت من الوقف اي ارض مؤقوفة على غير معين اجرها من له اجازة فسخا
 وانفخت بموته مع قولنا بعدم انفاسها في الوقف اذا كان على غير معين بمو
 احد المتعاقدين كما اذا عقد بطريق الوكالة او الوصية فالجواب
 ان هذا اجازة واقف وارند والعياد بالله تعالى ومات على رده بعد ان اجزلاها
 فقبيل ميراثا لورثته قال ويمكن تصويبه فيمن اجزاه ثم وقفها على غير معين

مطلب
من الشركة

مطلب
من الوقف

فان الوقف

فان الوقف يصح عند من يقول به فاذا امان الاجرا انفسحت الاجازة انتهى اقول
 هذا الجواب لا يطابق سوال البيت لانه معذور في وقف اوجره وهذا وقف موجر
ومش عدا بصريا بقول امامنا ويقفون كوفيتا يقولون وتجوز
 سوال البيت اي رجل يقول ابو حنيفة هو بصري ويقول ابو يوسف هو كوفي
 والجواب انه ولد بالبصرة ونشأ بالكوفة وتوطنها فابو حنيفة يعتبر المولد
 وابو يوسف النفسا قال وينفع هذا في الوقف اذا وقف على الفقهاء الكوفيين
 او البصريين مثلا فادعي احد من الفقهاء انه كوفي وبصري فانه ينظر فيه الى ذلك
 ويجري فيه الخلاف والمحدثون يفسون المشتق من بلد الى اخر اليها نعم وقد
 يحذفونها وعن ابن المبارك من اقام ببلد اربع سنين نسب اليها
وكيف يعود الشئف بملك العبد وكيف يبيع العبد مولا تحذر
 اشتمل البيت على سوالين من البيع كيف يكون الشئف بملك عبيد ثم يعود المالك
 عبدا والعبد مالا والجواب انه رجل مستأمن اشترى عبدا مسلما ثم
 اخذه الى دار الحرب ثم قوي العبد على سيده واخرجه من دار الحرب الى دار الاسلام
 فصار العبد مالا والمالك مملوكا وهي في الحق وذكرها انه لا يعتق عندها
 وعند الامام يعتق وقد نظم هذا السؤال الطرسوسي فقال
 وما سيد قد صار ملكا لعبد • ونه بل ارب فكيف جوابه •
وقد احدث عنه فقلت
 لعمر هذا العبد قد كان مسلما • ومولا حربي طريق عذابه •
 عليه قد استولى فصار محمورا • ويملك مولا ويسمو انوابه • والله اعلم
الثاني كيف يبيع الرجل عبدا حرا ثم ياكل عنه بطريق شرعي والجواب
 انه عبادا رند بعد القوي فسيباه سيد وبأعد •
ومالك ارض ليس بملك يبيعها لغيره بملكه ثم لو منه ينظر
 سوال البيت من البيوع ايضا الاول اي مالك ارض لا يملك سعيها من غير
 شريكه ولو باعها من شريكه ففي جواز ان نظرو قد اشار اليه بقوله ثم لو منه ينظر
 والجواب ان المملوك من السكة الغير النافذة فلا يملك البيع من غير الشريك
 قال ولو باعها لبعض الشركاء هل يجوز فيه نظرو ولم اقف على الجواب فيه انتهى
قلت ظاهر قولهم انه لا يجوز بيع الطريق يقتضي المنع مطلقا حالة الانفراد
 وانما يجوز بالتبعية فيه اذا باع الدار وطريقها فبأمله والله اعلم •
وكيف يبيع ابن اباه وامته ومالك امان البيع ويخصر

نسب
من اقام ببلد اربع سنين

مطلب
من البيع

اي يجمع وسؤال البيت من البيوع اي ابن ملك بيع ابيه وامه ويملك الثمن ويختص به
والجواب انه رجل اذن كعبه في التزوج بحرة فولدت منه ثم ماتت فوراً ابناً
فطلب ما لك ابيه بمهر امه فوكل ببيعته واستيفاً منه ففعل جاز وهي في الحية
والقلبية وقد نظرها الطرسوسي فقال

يا من عدا في الفقه في رتبة ، يقصر عنها كل جوف فضيل
بين جواز البيع في حق من ، باع اياه مفصلاً بالكيل
لكنه قاصر عن التكنة التي يتم بها الاستكمال وهي انه يملك ثمنه ويأكله وقد نظمت
فقلت هذا ابن عبد جاز من حرة ، وخصه ميراثها يا نبيل
والمر من مولد ابيه اني ، يطلب والمولى ارتضاة الوكيل
في بيع من ابيه له والدا ، لياخذ الميراث من الدليل

قال المصنف الثاني انه رجل له دين على مالك امه فوكله في بيع امه واستيفاً
ثمنها من دينه ويمكن تصوير بيعها معاً بان يكون له على مالكها دين فيوكله في بيعها
واستيفاً الثمن ولا يمنع من ذلك كونه عتق احدها واذا عرفت هذا ظهر لك ان قول المصنف
المصنف جازي يخرج غير جيد فانها لا تتصور في الوكيل بالبيع فكان ترك ذكر هذا اولاً والله

واي كفتيل بالاداء مكلف وليس له اخذ الذي هو ثا مسد
سؤال البيت من الكفالة اي رجل كفل رجلاً با من وادي المال الذي كفل من
ماله وليس له اخذ الذي امره بالكفالة ولا يستحق عليه رجوعاً الجواب
ما تقدم ان هذا عتق كفل سيداً با من ثم ادى عنه مال الكفالة بعد العتق فانه لا
رجوع له وتقدمت وكيف ولما برز في الحيلة فحالة يقع وهل فيها عليه نص
سؤال البيت من الحوالة بدون رضى المحيل وعلى تقدير صحة هل فيها على المحيل نص
والجواب قد تقدم في كتاب الحوالة وصورتها ان يتقبل رجل بدني رجل على
رجل بطريق الحوالة من غير علم المدين ولا امره فتصح لانه تصرف في حق نفسه ولا
ضرر فيه على المدين بل نفع لانه لا يرجع عليه بشي والله سبحانه وتعالى اعلم

واي اما امر علي جاز ذنبه وليس له ذنب ولا ذم فهدر
سؤال البيت اما امر علي بالعلوم الشرعية ورع زاهد بري من كل خصلة ذميمة
جامع لكل خصلة حميدة جاز ذنبه بغير ذنب والجواب ان هذا رجل فيه
اهلية القضاء فله سلطان توليته القضاء واذا اذلاه فقد ذم بغير سكن كما ورد
في الحديث الذي اخرج ابو داود من حديث ابي هريرة رضي الله عنه من جعل قاصباً
فقد ذم بغير سكن فقلت ويمكن الجواب بان يكونا لمعني جاز ذنبه اي جاز

مطلب
من الكفالة

مطلب
من الحوالة

من والي القضاء فقد
ذم بغير سكن

فعله الذم والله اعلم

واي عدول لا يودون ما راوا الذي الحاكم القاضي وهم فيه اختار
سؤال البيت من الشهادات اي عدول لا يودون عند الحاكم الشرعي العدل فيشهد
به عن روية وهم اجزبه من غيرهم فالجواب بصورتين الاولى اذا كان
الحاكم يحكم بخلاف معتقد الشاهد فالاولى ان يتأخر الثانية لو علم ان الشاهد
لا يقبل لجملة بحاله فيسعه ان يتأخر عن الاداء وقد مر في كتاب الشهادة والله اعلم

واي وكيل ليس بملك عدله ولو مات او مائاً فلا يتقتر
سؤال البيت من الوكالة اي وكيل لا يملك عدله ولو مات الوكيل او موكله لا ينقل
عن الوكالة وليس المراد به الوكالة المعلقة وقال ولا وكله الرجل بطلاق امرائه
عند اذاة السفرة قال والجواب يتصور في الرهن الموضوع على يد المرهن
او يد عدل اذ اوكلها او احدها او غيرها ببيع الرهن وشرطت الوكالة بالبيع في
عقد الرهن فان الوكيل لا ينقل بقوله ولا يموت ولا يموت المرهن ولا يموت
الوكيل عند اي يوسف هل تنتقل الوكالة مع الوصية فهذا السؤال هذا العقد
انما يتاني على مذهبه لانها لما شرطت في عقد الرهن كانت لازمة كما هو لا مردوا
خليفة يقول بطلانها بموت الوكيل والله اعلم قلت وينقل هذا بقول الموكل

اذ ارضي المرهن وقد بينت المسئلة في شرح منظومتي في الفروق والله اعلم
وكذا في الواري خصم تري القول قوله بدون يمين مدع او قنكر
سؤال البيت من الدعوى كم صورة يكون القول فيها قول الخصم بدون يمين
مدعيه كان او منكراً والجواب اما في المنكر في صور الاولى النكاح منكره
خال الدعوى به القول قوله بدون يمين الثانية الرجعة القول فيها قول المنكر
اذا كانت الدعوى بعد انقضاء العدة الثالثة الغي عوا بعد المدع القول
فيه قول المنكر الرابعة لو ادعت عليه الاستيلاء منه وهو ينكر الخامسة
دعوى الرق على مجهول وهو ينكر السادسة الدعوى على المجهول انه ابنه وهو
ينكر السابعة الولاء بان ادعي على معروف النسب انه معتقه ومولاه او ادعي
المعروف ذلك عليه او كان ذلك في ولا المولاه عندنا وهو ينكر فلهذا الصول
السبع القول فيها قول المنكر بدون يمين عند اي خليفة رحمه الله وعندهما
يختلف فيها وفي الحدود والمعان انفقوا على ان القول قول المنكر بدون يمين
قال في العيون والعنوي على قولها واما المدعي بالقاضي اذ اعزل وادعي عليه
خصم بانه طلق عليه امراته ثلاثاً او اعلى عتق او قتل ابنه واخذ منه عبداً

مطلب
من الشهادات

مطلب
من الوكالة

مطلب
من الدعوى

فعله الذم والله اعلم

او ما لا اوضيعة واعطاه فلانا ونحو ذلك فقال القاضي ثبت ذلك عندي بالام
او البينة فقصيت به وقال المدي له ذلك بل فعلت ذلك ظلماً وتعدى لا اقررت ولا
قامت بينة فالقول قول القاضي في ذلك كله يصدق غير مستول عن بينة ولا يختلف
ولا ضمان عليه والموصوب له لو ادعى هلاك الهبة عند دعوي الواهبة عليه الرجوع
كان القول قوله بلا حلف ذكره في الكافي والتي قبلها من شرح ادب القاضي للخصان
والله اعلم **واي مقول ليس بملزمة الذي يقوله ما لا يكون**
سوال البيت من الاقرار مقوله بملزمة المال حتى يكره الاقرار فالحج **اب**
يتصور في صور **الاولى** المهر في المزية لا يجب ان يتكررا الاقرار بالزنا لانه
حجة في ثبوت الزنا فتوقف الحكم به على تمام الحجة فاذا تمت وجب **لثانية** فان
لو اقر رجل بالف دينار وقال المقوله ليس لي عليك شيء بري ولا يستحق المقوله
شيء حتى يعيد الاقرار ويصدق المقوله **الثالثة** في غير ظاهر الرواية شرط
تكرار الاقرار في سائر الدين انتهى **قلت** في الجواب الثاني نظره فان ما وقع منه
ثانياً لا يسمى تكراراً بالنسبة الى الزايمه بالمال لانه لو اقر المقوله للمزمنة
المال بغير وثق الاقرار وبعد الاقرار اصرار الثاني بمنزلة اقرار مبتدأ قائمه والله اعلم
وتأرك حق اخذ اعنه بملء مصلحته بمقتضى وبالرؤى بحسن
سوال البيت من الصلح اي مصلح على ترك حقه في كذا او ياخذ على ذلك مبلغاً
بمضى تركه للحق وما اخذه من المال يرد ويحجر على رده **والجواب** انه
الشفيع اذا صالح المشتري على ترك حقه في الشفعة ويكون له كذا افعل
سقطت شفعته ولا يلزمه المال ويحجر على رده ان كان اخذه وقد مر
وايضاً المحنة اذا قال لها الزوج اختاريني بالف فاخترته بطل اختيارها
ولا شيء عليه وكذا العنين اذا قال لها اتركي الف فاختارت صح ولا شيء
لها وكذا الكفالة بالنفس على احدي الواتين لان الاعتياض لا يصح والمشتري
صحيح لا يبطل لانها سبب حصول المال فشا لجهت الحق لما في هذا الوجه
فاذا لم يرض ببطلانه مجازاً لم يبطل والله تعالى اعلم
ومن غارم طعام عتد قراضه وهل مؤدع لما يصنع المال تحسّر
في البيت سوال **الاول** من المضاربة اي مضارب انفق طعام عبد سواه
لمضاربة ويكون غارماً للنفقة متبرعاً بها الجواب **اب** انه مضارب
اشترى عبد اباً لعين ومال المضاربة الف لم يمتد في دين شيء من المال فالنفقة
استدانة على المال وانه لا يملكها الا ان يرفع الامرا الى القاضي فيأذن له فيكون

مطلب
من الاقرار

مطلب
من الصلح

مطلب
من المضاربة
والوديعه

له الرجوع

له الرجوع **الثاني** من الوديعة اي مودع له ينفع المال الذي استودعه
بل امثل فيه امر المودع وخسر الوديعة **والجواب** انه مودع الموصي
اذا اودعه الفاً وقال ادفعها الي احد من ورثتي بعد موتي وسماه له فامثل
بعد موته يضمن بقية الورثة كما مر في الوصية والله سبحانه اعلم
واي متغير ليس بملك اخذ ما اغار وفي غير الزمان المصور
سوال البيت من العارية اي معاينة ملكه لغير الرهن ولا يملك استرجاعه
فالجواب **اب** انها ارض اجراها المالك للزراعة ثم اغارها من المستأجر
وقدر رعاها المعرفانه لا يملك استرجاعها لما فيه من الضرر وتفسخ من حين الاعا
وقد مرّت مفصلة والله اعلم
وهل واهب لا يبيع رجوعه واجاز قوم له حمله تحظر
في البيت سوال **الاول** من الهبة اي واهب لا يبيع شيئاً ثبت له حتى
الرجوع فيه **والجواب** ان هذا الاصل مملوك لا جنبي والمملوك لا يملك شيئاً
فتقع الهبة لسيد فكون من اجنبي فيثبت له حق الرجوع **الثاني** من الاجارة
هل يمنع الشخص من استيجار قوم له حمله شيء **والجواب** انه يمنع من
استيجار جماعة لحمل جنازة اذا وجد من يحملها بدون اجر وذكر في الشرح انه هل
يمنع الشخص من ان يوجر نفسه **والجواب** على قولها انه المستمل اذا استأجر
الذي يعمل له حراً وقال ابو حنيفة يجوز والله سبحانه اعلم
ومن ذار اي مملوكه باع واشترى وما عدا ذناب الشكوت المصور
سوال البيت من الماذون اي رجل راي مملوكه يبيع ويشترى وسكت عن ذلك
واقى ولا يبعد ذلك اذا **الجواب** هو القاضي ذكره قاضي خان والله سبحانه اعلم
واي يقد الكن كالطوع حيث لا نكاح وارضاع طلاق تحوز
سوال البيت من الاكراه اي بعد الاكراه كالطوع حتى يبيع فعل المملوك فيه وليس
له ذلك في النكاح ولا الارضاع ولا الطلاق ولا العتاق فان فعل المملوك
يصح في هذه الاربعة عندنا اجاب عنه بالاكراه على العيين انه لا يدخل
دار فلانة فحلف تنفقه يمينه ولو دخل حنت قال وكذا لو ارى على مباشرة شرط
الحنت بان كان حلف لا يدخل دار فلان او يملكه ثم ارى على الكلام والدخول حيث
قلت وهذا عندي ليس من الاعمال التي فعل المملوك فيها كفعل الطابع لان
اليمين انعقد بالاكراه في الاول وما وجب به الحنت وقع بفعله وفي الثاني
اليمين وقعت بفعله وانما الشرط وقع بالاكراه وهذا اقرب من الاول الى القول

مطلب
من العارية

مطلب
من الحصة
والاجارة

مطلب
من الماذون

مطلب
من الاكراه

المذكورة ومنها اذا تزوج امرأة فأكوه على الدخول ثبت احكام الدخول من تاركه
المرد وغيره ومنها الاكراه على العفو عن ذم العمد قبل انه يصح ومنها الاكراه
الكافر على الاسلام يصح بحيث لو ارتد تجبر على الاسلام والله تعالى اعلم
و غاصب شئ كيف يقضي غيره وليس له فعل مما يتعذر

مطلب
من الغصب

سوال البيت من كتاب الغصب اي رجل غصب شئاً ومن غير ذلك المغسوب
وليس له فيما ضمن فعل الجواب في فتاوي الحاشي والمخفص ان من غصب
حماراً فاستعملها وخلفها بخش فاكل الحش الذي كان له لم يتعرض للحش
يسوق فلا ضمان عليه وان ساقه ضمن قيمته مع انه لم يستعمله ونظر فيه بانه
وان لم يفعل في الحش شيئاً مباشرة فهو متعدي قال قاضي خان
ويبقى ان يقضي قيمة الحش منها لانه صار غاصباً له وان لم يفعل فيه فعلا الا
تري انهم قالوا اذا غصب عجلاً فاستعمله حتى يمتلئ انما نقصت فانه يقضي
قيمة العجل وما نقص من البقرة قال وهذا وان كان فيه نظولاً في واقعات
الناطقي فمن منع غيره من سقي رزعه حتى يمتلئ يقضي في مسألة العجل ذلك
وهاهنا ايضا ذلك ولو كان يقضي فالفرق بينهما واضح لانه ضمان هلاك وهلاك
جزء من البقرة يضاف الي غاصب العجل لانه لم يفعل فعلاً اخر يضاف اليه ولا ذلك
في مسألة الحش لان التلف يضاف الى الذئب فلو ضمن انما يقضي بالغصب ولم يوجد
علي ما ذكرنا لكن مع هذا ينبغي ان يقضي في الحش ما ذكرنا انه لا يساق الا لسوق
الامر ساق الحش ضمن فتلخص الجواب ان مسألة الحش على قول قاضي خان مسألة
البقرة بالانفاق والله سبحانه اعلم

مطلب
من الشفعة

وشفعة دار الذئب ليس بنا فذر وتجري به كغيره من يتصور
سوال البيت من الشفعة اذا اشترى دار في سكة غير نافذة وفيها فخر جار
فبيعت فيها دار لمن تكون الشفعة الجواب ان كان المهر لهم وانما تجري
على اصطلاح منهم فالشفعة لهم جميعاً لانه سكة غير نافذة وان كان المهر للجار
ليس لهم فيه شئ ففيه تفصيل ان كان ابتداء من مفتاح السكة الى قصاها
لا تجوز الا بالجار لان حكم السكة النافذة وان كان تجري في عرض السكة
فان كانت الدار من اقصي السكة فم كان ورا المهر فحكمهم شفعا للملازق وغير
لان من راس السكة الى المهر حكمه حكم النافذة وفيما ورا المهر حكمه حكم غير النافذة
فيعطى لكل على طرف من السكة حكمه حتى لو كانت هذه في اعلا السكة والمهر
بينهم فلا شفعة الا لمن جاورها بالملازمة وفي الفتاوي الصغرى ان السكة التي

اقصاها

اقصاها فمهر عام حكمها حكم سكة عامة وان لم يكن في السكة شئ من المهر اذا
كان ذلك خطراً كقاضي خان وهو الصحيح وعليه الفتوى لانه اذا كان اقصاها
لمهر عام كان لكل واحد حق المرور في السكة والخروج من اقصاها لاجل
المهر لا نفاس سكة نافذة وذلك مثل السكة التي اقصاها والله سبحانه اعلم

مطلب
من الذبائح والبقايا
والمزارع

واي شئ اودون ذبح تحلها واين المساق والمزارع يكفر
في البيت ثلاثة اسئلة **الاول** من الذبائح اي شاة يحل اكلها بدون ذبح
وليست من حيوان البر الجواب انها الشاة الناذة الفارة فلا
يقدر عليها صاحبها فذبحها يكفي فيه العقر في اي مكان كان الثاني من المساق
الثالث من المزارع اي يكفر المساق في المزارع بعقد المساقاة والمزارعة
والجواب ان المراد باللفظ المستور سمي المزارع كافر لانه يستلزم ان كان
مزارع ومساق اذا يذكر يكفر والله اعلم

مطلب
من الكراهية
والاصحبه

وذو الحية صلي وتفسد دونهما ومن ذا الذي ضحي ولا ذبح
في البيت سوالان **الاول** من الكراهية اي مصل صلي وله حية كبيرة وصحت
صلاته ولو كان بدونهما لا يصح والجواب ان هذا أصلي في قبض واحد
محلول الجيب وحية كبيرة فهي تسد عورته عن عينه واذا احلقها لم تجز صلاته
لان كشف عورته اذا كانت هي الشاة وحكي هذا عن داود والطائي قلت
هذه المسئلة فرع مسئلة رواها هشام عن محمد بن صلي بغير زار وهو محلول الجيب
فانفتح جيبه حتى ينظر الى عورة نفسه من ريقه لم تجز صلاته فبعض اصحابنا يني
على هذه الحية اذا كانت كثة تسد عورته وقال بعضهم لا تجز صلاته ولا
شفعه لحية وقد روي عن محمد بن خلاف رواية هشام وانه تقصص صلاته وهو الصحيح
ذكر في المحيط وذكر في الذخيرة انه قول عامة اصحابنا لان السر انما يجب عن
العبد لان عورته عورة في حق غيره لا في حق نفسه حتى يحل له مشاها والنظر اليها
والله اعلم **الثاني** من الاصحية ظاهر اي رجل ضحي ولم يهر دماً والجواب

مطلب
من الغصب والرب

انه من ضحي في بيته اقام فيه حتى دخل الضحي والله اعلم
وغاصب لغيره هل له منه شربة وهل تم فخرط هو لا يظلم
في البيت سوالان **الاول** من الغصب والشرب والاشربة وجل غصباً فذا
هل له ان يشرب منه او يتوضأ الجواب انه ان كان حوله من موضعه كره
الشرب منه والتوضي لظهور اكثر الغصب والتحويل والاجاز ذلك لان حق كل
احد في التوضي والشرب ثابت فيه قال ابو الليث وهذا جواب المشايخ ولم

يذكر عن المتقدمين فيه شيء وهو مذكور في كبري الخاصي والخبر الثاني هل يوجد له
 جاري غير مظهر الجواب نعم يوجد جارا ايضا طاهر غير مظهر والمراد به الفرس
 السريع فانه يسمى بهذا الجار ايضا كذا قال واستدل بقول بعضهم في قوله تعالى
 وهن الابرار تجري من تحتي اي الخيل بقوله صلى الله عليه وسلم في فرس في الجنة انا وجدته
 يجر او اي ظل الابرار اصطفاؤه صيودا وما صيدت ولا هي تنفر دا
 سوال من الصيادي رجل حلال ليس بمحرم ولا في ارض الحرم لا يحل اصطفاؤه صيودا
 وتلك الصيود ما صيدت لغرض ولا تقرب منه ليجر منه ما لو كانت لغرض فالحال
 لا تحل لكونها ملكا لغيره قال والجواب ان ذلك يتصور فيما ذكر في التمهيد فالا
 عن المشتري صيد دخل دار رجل فلما رآه صاحبا لدارا غلق بابا به وصارا لصيدا لا يقد
 على الخروج وصاحبا لدار يقدر على اخذه من غير اصطفاؤه فقد صار صاحبا لدار
 اخذ ما كاله ولو غلق الباب ولم يعلم به حتى لو خرج الصيد بعد ذلك في الفضل
 الاول واخذ منه لا يملكه وفي الفصل الثاني يملكه انتهى قال فذكر ان يجوز غلق
 الباب عليه اذا علم به مملكه واطلق عليه انه ما اصطفاؤه فصيح قول ما صيدت
 واي رهين لا يرأمر افيكاك واي رجل الخمر شربا ومسكرا
 في البيت سوالان الاول من الرهن اي رهين لا يرأمر افيكاك من الرهن الجواب
 انها النفس في قوله تعالى كل نفس بما كسبت رهينة والمعنى كل نفس رهنت بكسبها
 عند الله الثاني من الاشربة اي من يحل له شرب الخمر والمسكر والجواب ما مر
 من جواب اي خيفة ان المراد به حالة الضرورة او شرب الخمر في الجنة قلت وتخص
 المسكر بالضرورة وايضا يحل شرب الخمر والمسكر عند الاكرام بالقتل الله سبحانه اعلم
 وخاف على سائة مات خيلتها فالتفت هل فيه الضمان بقدر
 سوال البيت من الجنائيات ضرب سائة او بقدر فالتفت خيلتها ميتا هل يجب عليه الضمان
 الجواب فيه تفصيل ان نقصت السائة او البقرة ضمن الضمان والا فلا ضمان وقد مر
 والله اعلم ومن ذا الذي ان مات تخيئة فئا عليه اذ امات بالموت يستطرد
 سوال البيت من الجنائيات اي جان اذ امات من جنين عليه بتلك الجنابة يجب عليه شطر
 الدية وان عاش يجب له دية كاملة فالجواب ان هذا لختان حتى صديا ياذن
 ابيه فقطع حشفته فان مات الصبي وجب على هذا الختان نصف الدية وان عاش
 يجب كامله وكذلك في العبد يجب نصف القيمة وما كان ذلك حصل بفعلين احدهما
 ما دون فيه وهو قطع الحشفة والاخر غير ما دون فيه وهو قطع الحشفة فيجب
 ضمان الحشفة كاملا وهو الدية وقد نظم هذا السؤال قاضي القضاة نعم الدين

مطلب
من الصيد

مطلب
من الرهن

مطلب
من الجنائيات

الطرسوي

الطرسوي رحمه الله تعالى فقال

يا سواة الاقران والاعيان وحماة لمذهب النعمان
 هذه نكته يسأل عنها اذ يكاد الشيوخ والشبان
 وجعل قد هفا بغير اختيار منه فيما مضى من العداوان
 بجعلهم جزا ذلك ان مات وان عاش ماها سيات
 بل جعلهم ضعفا لذي قدرون بعد موت له بلانكرات
 بحياة له اذا عاش فيها فاعجبوا منه يا اولي الايمان
 واذا كروا وجهه حاكم الله يوم عرض الوري على النيران
 وقد نظمت جوابا
 خذ جوابا يا اوجه الاعيان فاق حسنا فلا بد العقبان
 ذاتي قاطع لثمة طفل خطا منه عند قصد الحنان
 فاذا امات بعد اذن ابيه حط نصف الديان هذا الجان
 واذا عاش ذاك كان عليه كلها كاملا بلا نقصان
 واي الوصايا لا يصح رجوعها واخرى بفعل لا بقول ثان
 اي تنأثر حذف احدي الثانيين تخفيفا كما في قوله تعالى تنزل الملائكة و
 البيت سوالان من الوصايا الاول اي وصية لا يصح الرجوع عنها والجواب
 انه الذي يرد المطلق لا نه وصية ولا يصح الرجوع عنه بقول ولا فعل الثاني
 اي وصية تنأثر بالفعل ولا تنأثر بالقول ويصح الرجوع عنها بالفعل ولا يصح
 بالقول فالجواب انها قوله للعبد اذ امت من مرضى هذا فان حر فهو تدبير
 مقيد حتى لو قال رجعت عن هذا لا يبطل ولو باع جاز بيعه وبطل الوصية
 كذا في فتاوي قاضي خان والله اعلم
 وهل يوثق الانسان زوجته مع ابنتها وابنه عن ابيه يتأخرون
 هذه من مسائل الفرائض لا متحانية قال وهي كثيرة اكثر منها المتقدمون والمتأخر
 وقد ذكرت منها صورة اشتمل البيت منها على واحدة وهي هل يوثق المرأة زوجها
 وابنها من غير احد مخصصا ربه فيهما ويحرم ابنته فالجواب نعم ونصور في الملوك
 تزوج زوجة سيد البيت الذي له منها ولد فاولدها ومات فان الارث للزوج
 وابنها الذي هو مال البيت ولا يرث ابنته شيئا لانه حر وابوه رقيق والله اعلم
 ومن ترك ابنته ثلاثه فحق ارضها الثلثين ائتمرا اضعف
 مسألة البيت ثمانية امتحانات الفرائض اي امرأة ماتت عن ثلاثة ابناهم ذكورا

مطلب
من الوصايا

مطلب
من الفرائض

أخرون أصغرهم ثلثي المال واستر في الأخران في الثلث فالجواب أنه كان ذو
 فاختار النصف بالزوجية والسدس بالتصديق فكذلك في نظم بعض المتقدمين وهو
 ثلاثة أخوة لاب وأم وكلهم إلى خير فقيل
 أفادتهم صروف الدهر أدراكا وكان بينهم مال كثير
 فحاز الأكبر الثلث منه وباقي المال أخوه الصغير
 وهذا التصويرا حسن من التصويروا الذي ذكره المصنف وأعرب في الأجواب وقد
 مفيد الأدب كانت بنتهم لكلهم تزوجها الصغير
 فحاز النصف من ميراثهم وبالتصديق بها لا يسير والله أعلم
 ومن ورثت من زوجها نصف ماله ومن أربع نصف الذي يتوفى
 في البيت مسكناتها الثالثة والرابعة **الاولى** امرأة توفى زوجها نصف
 ماله والجواب أنها كانت اعتقت ثلثه وغرها اعتق الباقي فورثت الربع
 بالزوجية وثلث ما بقي وهو الربع بالولا فيجعل لها النصف وتصور فيمن اعتقته
 جميعه وتركها وبنتا وأختا حريتين فتأخذ النصف البنت وهي الثمن فرضا والباقي
 ولا قال وفيها أيضا نظم المتقدم وهو

الاولى القاضى المصيب قضاؤه عندك من علم فخيرنا وصفا
 بوارثة من زوجها نصف ماله به نطق القرآن ما كذب حرفا
 وقد اجبت عنها مصورا في صورة قريبة من الصورة الاولى فقلت
 إلا أن داعب حواء ورائة عن الميت بنت وابنه فاعرفا الوصفا
 ومن بعدهما اعتقاها وزوجت به الميت ثم الموت صادقة حقا
 فميراثها ربع بغرض وثلث ما بقي بتضعيف فتدحوت النصف
 والله الهادي للرشاد **الثانية** أي امرأة تزوجت أربع رجال وورثت نصف
 جميع ميراثهم قال وفيها نظم لبعض المتقدمين وهو
 ووارثة بعلا وبعلين بعدد وبعلا أخوهم ذوالجناحين جعفر
 فكان لها من قسمة المال نصفه كذلك يقضي الحاكم المتفكر
 فاجاب أنها امرأة تزوجت أربعة أخوة كلهم مات عنها كان ملك الاول ثمانية
 دراهم والثاني ستة والثالث ثلاثة والرابع درهم فورثت من الاول درهمين
 وربع ماله فصارت لها ستة ثمانية وللأخ خمسة وللأخ ثلاثة ففوت في الثاني
 بعد أن تزوجها وهذه ثمانية فأخذت درهمين ربع ماله وصار الثلث ثمانية
 وللأربع ستة ففوت في الثالث عنها وأختها فورثت منه درهمين وصار للذاب

اثنا عشر مات عنها فورثت منه ثلاثة فصار إليها تسعة هي نصف جميع ما معهم وقد
 نظمت الجواب في الدخاير الأشرية فقلت

الاول منهم كان يحوي ثمانية وستا حوي الثاني وما ذاك بكثرة
 وثالثهم يحوي ثلاثا ورابع له واحد فالنصف بالارث حصص والله أعلم
وحامكة إن كانت باني فميراث وإن ولدت بنتا لها الثلث بقدر
 سوال البيت هو الخامسة منها أي امرأة حامل إن ولدت ذكرا لم يرث وإن ولدت
 بنتا ورثت ثلث المال فالجواب أنها امرأة ماتت عن زوج وأختين
 لأم وهذه القائمة هي زوجة أبي الميتة وكان قد مات قبل الميتة عنها حاملا
 فللزوج النصف وللأم السدس وللأختين الثلث فإن ولدت غلاما لم يرث
 شيئا لأنه أخ لاب وهو عاصب وقد استوفى أرباب الفروض الارث وإن كان
 بنتا كانت أختا لاب لها النصف فتقول إلى تسعة لها منها ثلاثة وهي ثلثها
 ونصف اصل المسئلة وقد ذكر فيها نظما للمتقدمين وعقبه بذكر مسائل من
 هذا النمط أصربنا عنها لأنها ليست في النظم الذي نحن بصدد شرحه وإن كان
 في الكتاب الذي نحن بصدد اختصاره وقد استوفينا ذلك وغيره في الغازي فإذ اردت
 فتليكم به والله سبحانه أعلم

وأي رجال أخوة أخوة وألثا نصفاً وثلثاً ثم سدساً تحرر
 اول النصف الثاني من البيت مع الميراث وسواله السادسة منها أي ثلاثة
 رجال أخوة أخوة وألثا فأخذ كل واحد منهم نصفه والأخر ثلثه والأخر
 سدسه قال وفيها نظم متقدم لم ينص فيه على أنهم أخوة ولا ذكور ولا يتصور
 حينئذ في غير ما ذكرتم ذكر النظم وهو

أخونا يا عم عن أهل ميت حو وأماله لما عدا ساكنا رسنا
 ثلاثة رهط محزونين منهم ولم يدخلوا فيما أصابهم وكسا
 فأخوز منهم أول نصف ماله وثالثهم ثلثا وثالثهم سدسا
 ثم قال والجواب أن هذا رجل ترك أخا لأم وابن عم أحدهما أخ لأم ففلاخ
 للام المفرد السدس وللأخ الذي هو ابن عم السدس والباقي بين ابني العم وبين
 ابن العم الآخر انتهى يعني أنه بينهما بالتصديق لكل واحد النصف وهو الثلث فحاز
 أحدهم السدس بالفرض والثلث بالتصديق لكل واحد الآخر الثلث بالتصديق
 والأخ للام السدس بالفرض والحال أن الأخ للام أخ لابن العم من أبيه فقط في
 كونهم أخوة نظرا لأن الأخ للام لا قرابة بينه وبين ابن العم الذي هو أخ لأخيه

لامه لا يهيه ولم يتعرض المصنف الى بيان هذا قال لنظم السابق الخالي عن التقييد
 بالاختراع اجود مما ذكر المصنف قائله ومن هنا اخذ رحمه الله في ذكر فروع من
 الكتاب ووصفه وشرح نفعه فيه الى غير ذلك مما جرت به عادة المصنفين في ختم كتبهم
 فقال **قَدْ رَوَيْتُ فُرُوعَ الْكَمَلِ صَغِيرًا لَيْسَ أَلَيْسَ نَاسِيًا وَحُجْرًا**
 الفروع جمع فرع وهو في الاصل من كل شيء اعلاه وفروع الشجرة ما يفرع عنها
 من الاغصان وفرع المسائل على هذا الاصل تفريعا الى كمالاتها والتميز الذي
 من مرتبة فتميز ومن على الشيء مروننا ومرونة تعودده والصياغة جعل الذهب
 ونحو حليا والناسي الحديث المجاوز حد الصغر واذا به الطالب المبني والمحور
 اسم فالعمل من جوار الامرا اذا اظهره وبينه والمراد به العالم المنتهي فيتميز على المسائل
 والنظر والتفكير بالسؤال عنها فيسجد ذهنه ويقوي فكره ويعينه على استخراج
 العويزات وفي البيت استعارة تحيلية حيث جعل المسائل ذهبا فابنت لها
 وصفا من اوصافه وهو الصياغة اشعارا بحسن ترتيبه وجودة سبكه واتقان هذه
 والله سبحانه اعلم **حَمَمْتُ بَعُونَ اَللّٰهُ نَظْمِيْ لَهَا وَفِي كُرَائِدِهَا ذُرَا الْقَوَائِدِ السُّرُ**
 ختم النبي تمامه والعون المعين المساعداي بعون الله واعانه والنظم في
 الاصل ما اخذ من نظم الجوهر في السلك او من نظمت الامور فانظم اي استقام
 وسمي به الشعر لما فيه من حسن الكلمات بالاجتماع في الوزن كما حسن الجوهر
 بالاجتماع في السلك او لاستقامة البيت كاستقامة الامور والفرايد
 من الدرر كما ان جمع فريد وهي العظيمة كانتا انفردت بالحسن والقوائد جمع
 فايد وهي ما استفيد من علم او مال ونحوه والمراد الاول واليسر قبل
 تفصيل من اليسر صفة العسكرة افعال والضمير في لها راجع للفروع المصنوعة
 للتميز قال ومعني البيت اي كملت هذا النظم المبارك هذا الفصل الذي فيه
 مسائل التميز ليتدرج بها الطالب ويتميز وينتبه ويعمل في تحته وفكره
 في التفصيل وجعلها كالحلقة على قصيدتي ثم اسوت الى ان في فرائدها هذا
 النظم والقوائد اليسر في القوائد والمراد بالقوائد منظومة قاصي القضاء
 نجم الدين الطوسي التي نظمت في الفريديت وجات في هذا النظم في اربعماية بيت
 فيه اليسر واسهل منها في نظره وانت الضمير في فرائدها باعتبار القصيدة والاسماء
 وفيها زيادات لها زاد قدرها وقيمة غريب في الوقايح بكثر
 الوقايح جمع واقعة والمواد حوادث المسائل التي تحدث للناس والحاصل ان
 هذه القصيدة فيها زيادات على تلك المنظومة زاد بها قدر هذه اي قيمتها ومكانتها

ومن الفقه

ومن الفقه الغريب الذي لا يوجد في كل الكتب والكثير المختصرات وكثير من المطولات
 ما يكثر الاحتياج اليه في الوقايح والنوازل الحادثة للحكام وغيرهم والله تعالى اعلم
وَرَبَّتْ تَرْتِيبَ الْهَدَايَةِ قَصْدَهَا سَوِيَّ التَّرْتِيبِ لِلتَّصَوُّلِ لِقَعْدَرِ
 والترتيب وضع كل شيء في منزله اي ورتبت ابواب هذه المنظومة على ترتيب
 ابواب الهداية الكتاب المشهور للحنفية لابن علي ترتيب الجامع الصغير لمحمد بن الحسن
 رحمه الله تعالى ونافهيك به والضمير في قصدها الهداية ففيه استخدام فان
 المراد به الهداية التي هي من هديته الطريق اذا ارشدته اليها بقدرته القصد هو
 مثل قوله فسقى القضا والسالكين وانهم شيق بين جواحي وصلاحه
 وقد حورت الكلام في نوعي الاستخدام في شرح منظومة جدي رحمه الله تعالى
 واستثنى من الترتيب التور وهو القليل فانه خالف فيها ترتيبها اضطوارا الى
 التقديم او التاخير جمع بين فصلين لقلة فروعها فيضم الى احدها ما يناسبه
 لفظا او لمعني ويعرف ذلك من يقف عليه ومع ذلك فقد ابدى له مناسبة
 كما تقدم وكذلك رتب مسائل المعايير ايضا والله اعلم
وَجِئْتُ بِهَا عَذْرًا قَدْ فُاقَتْ حُسْنَهَا عَلَى مَا سِوَاهَا فِي الْقَوَائِدِ الْفَخْر
 لما جرت عادة المصنفين سيما اصحاب القضايد ان يذكر في اخر تصنيفهم
 ما يشوق اليه ويحل على الاعناء به والاهتمام بحفظه ابقى المصنف اوهم
 في ذلك فوصفها بكوفها عذرا اي بكثر ما تقتضى فاق حُسْنَهَا وبها وبها باعتبار
 ما اشتملت عليه من كونا البيت من نحو واحد على روي واحد جامعة لمسائل
 من الهناري والواقعات قليلة الوجود مجتمعة في مكان واحد لغرائبها وندوبها
 في الكتب قال ولم اسبق الى ذلك وما اتي به صاحب القوائد ندر منها هذه القصيدة
 بذلك على ما سواها تفخر وحق لها التفريد ذلك والله اعلم
حَلَّتْ فَحَلَّتْ كُلَّ رَيْبٍ وَرَيْبَةٍ وَحَلَّتْ فَحَلَّتْ كُلَّ مَا يَتَعَسَّرُ
 حلت من التحل وهو الظهور وحلت من الجلاء وهو الكشف يقال جلا المرأة اذا
 صقلها وكشف عنها الحياء اي كشفت كل ريب اي شك وريبة اي كل مسألة
 مرعبة وحلت من حل بالمكان حلت من حل العقدة اي زالها كل ما يتعسر اي
 يصعب حله وفيه من كلام ويقال حل الكلام اذا بين ما فيه وازال اشكاله
 وناسب وصفا بالجلال ما تقدم من وصفها بكوفها عذرا فاقية في الحسن لما
 متلازمان غالبا في العروس وفيه جناس تام ومصحف غني عن البيان
كُسْنَهَا الْمَعْنَى فِي حَلِّ الْحَسَنِ مَذْعَرَتْ مِنَ الْحُسْنِ الْقَابِلِ بِالْجَلَالِ السُّرُ

المعاني جمع معني وهو مدلول اللفظ وتستخرج من واحد في لثاين اصله تستر
لما وصفها بالظهور والتجلي والانكشاف وصفها بالكسوف واستعار اسنادها
الى المعاني مرشحا بذكر حلة الحسن وطابق بين الكسوف والعري والتستر وجعل
ذكر الحياء والتستر اعتذارا بعد التمدح كأنها اوهو استحي من الزور بوصف
التفضيل ناديا مع المتقدمين وقوله مذعور طلبق وجعل عورها عما يشين
من الحشوا المذموم وبين فيه كونه الفا ووصفها بالحياء والتستر بعد الظهور
والتجلي مناسب لئلا يظن أنها كما في العروس والبيت أهل بالمعاني عامر بالمجاسن
فقل رحم الرحمن ناظم دهرها غريباً ضعيفاً باني وهبان يشهر
لما وصفها بما وصف طلب من الواقع عليها الدعا لناظم دهرها ومنشئ ثمرها
تروصفه بقوله غريباً ضعيفاً حالة النظم وهما وصفان خائنان على الدعا له
والترحم وهما حالان من نظم دهرها او بدلان منه وهو نصب رحم ومين بانه باني
وهبان يشهر وقد اجبت ان اكتظاظها توجع مختصة بالنسبة الى علامتها
وغير علومه مشعر ببعض شأنه وبيان بلده وسنه ومناخه فقوله
هو كافي لقضاة امين الدين ابو محمد عبد الوهاب بن احمد بن وهبان المدني
الدمشقي الحنفى ولد قبل الثلاثين ثقات شيخنا ابن جوي في الدرر اشتغل وتفرغ
في العربية والفقه والقراءات والادب ودرس وولى قضا حاه وكان مشهوراً
السيرة ما هرا في العربية وذكر قصيدته هذه وشخصاً ووصف نظماً بالجمدة
والتمكن وأنه شرح درر البحار وقد اشار الى ذلك في هذه المنظومة وأنه مات
قبل موت مصنف درر البحار في ذي الحجة سنة ثمان وستين وذكره الذي من
مناخه في الفقه ابن القصيح وفي العربية القباي وأنه مات وهو من ابن
الاربعمين وقد ذكر ابن جيب ثقات كان حاكماً أميناً عالماً مكنياً فيها بنيتها
فاصلح وجها عازفاً بالمقرات والعربية موصوفاً بالسيرة الحسنة والنفس الربية
نظم عقود القريض وشعر طرفه في روضة الارض واخذ عن علماء الشام وشعر في
بحر التخصيل وعام ثم استقل في مباشرة الحكم حاه واستمر الى ان قصده الدهر
وبسهم القدر زمانه قلت وكانت ولايته حاه سنة ستين رحمه الله تعالى والله اعلم
فكم بات في بيد الشرايد ساهراً واستبصر في نظم الفرائد يفكر
يقال بات يفعل كذا اذا بات يفعل بالليل لا يكون الكسوف سداً لليل عليه قوله
تعالى الذين يبيتون لربهم سجداً وقياماً وذكر الا وهو كنهه ياتي بمعنى نام نادراً
وانكر ابن القطاع وابن العوطين وغيرهما وقد كسفت لمراد قوله ساهراً والشرايد

جمع شريد وهي الناقة النادرة والنافرة واصبح دخل في الصباح وقال ثعلب انه
عند العرب من نصف الليل الاخر الى الزوال ويفكر اي يعمل نظره وفكره والفكر
عرفه المتكلمون بتعاريف منها انه حركة النفس في المطالب والحاصل انه ذكر في
البيت حاله في تصنيف هذه القصيدة وأنه سهر فيها الليالي وقضى الايام في
تقييد شرايدها ونظم فرائدها وهو اسم هذه القصيدة سبكه في احسن قالب
وارفق معني واليق لفظ والسند

لا يعلموا الشوق الا من يكاديه ولا القسابة الا من يعاينها
ولقد صدق رحمه الله وتعب واجتهد واجاد شكر الله سبحانه وجزاه احسن الجزا في دار
الكرامته **فان ترقيقاً فيها لفصل مدد فاني قصيدتي باع والتمراقص**
اشتمل البيت على اعترافه بالقصيدة من باب الهضم والافليس مقصده حمد الله
تعالى وسأل الفضل بالمسابقة بذلك المقصود وامتداده بالفضل فان
الاستان غير معصوم اذا كان تامراً لفضل طويل الباع من ان قصيدتي باع كما
عن قلة علمه بالنسبة الى غير من العلماء المتقدمين والعراقصري والعمري
وان طال فيه قصيدته اخبر الموت ولولا مخافة اخترام المنية قبل التمام
لاعدت النظر في بعض الامانيات وغيرها واختصرتها مع اني ما زلت افضل
كذلك حتى تكمل عليها هذا الشرح المبارك وقد عرفت بها عدة نسخ فيها
وقفت على مخالفة للنسخة المشروحة فاعلم اني قد دعت عنه فلا تنسبه
الي فاني لا اخال لك من نسبتها الي بعد ان نقف على مخالفة ولعله رحمه الله
كان يستشعر بقصوم مدته فكان كذلك فانه مات من ابنا الاربعين ولو قد
ان يطول عمره وما كان يحصل به نفع كثير وينشر علمها ولكن الله اختار له
ما فيه الخير ان شاء الله تعالى والله سبحانه اعلم

فيا رب كن عوني وكن لي مديراً فانت مغيث الخلق انت المدي
واسألك انك خير القصاة في الامور وما تقضي وفيما أقدر
المديرا العالم بعواقب الامور وما يؤول اليه والخلق بمعنى المخلوق والهم
للناس فيه كلام طويل وقال البصريون ان الميم فيه يدل من حرف الميم
لا يجوز ادخال حرف الذاء عليه فلا يقال اللهم الا ماشد في شعره وقيل معناه
امنا حيد وقد اوسعت الكلام فيه فيما شرعت اني كاتبه على جميع الجوامع اعان الله
على كماله والقضا فضل الامر وهو من الله اخضر من القدر كما لا يلاحظ فيه معني
القدراغ منه وهو عبارة عن الفعل مع زيادة احكامه والتقدير تجديد كل مخلوق

حد الله في وجود من حسن وقبح ونفع وضرو وما يحويه من زمان ومكان وما
يترب عليه من ثواب وعقاب والحاصل انه لما فرغ من وصف القصة
ونفسه بالتقصير عقبه بالذات لنفسه وسوال المعونة والتدبير اشارة
الى الاتكال والتفويض لغيره وانه لا يحصل عليه الا به تعالى وسوال الخير
القضاء فيما قضاه وقدن وفي كل امر وفيه اشارة الى مذهب اهل السنة ان
كل واقع بفناء الله تعالى وقدن سبحانه وتعالى عما يقول الظالمون علوا كبيرا والله اعلم

وَأَحْمَدُ كَلَّمَ رَبِّي وَأَشْكُرُ فَأَنْتَ الْعَظِيمُ الْحَيُّ لَا تَنْفَعُ

لما فرغ رحمه الله من المسائل الفقهية وما الحقه لها من المعانيات واخبر عنها
مستعينا بالله ملخصا الله تعالى عليه موعظا فيها ذكرا لاعتدائها واسماها وما
استتمت عليه طائفا من قاربها الله عا واصلاح الخطا معترفا بالذنوب طائفا
للعفو من علم الغيوب عا درحه الله الى حمد الله تعالى وسكن على هذه النعمة
والى الصلاة على انبياء ورسله كما جرت به عادة ختم المصنفات وختم ذلك
جميعه من دروس المسائل الاعتقادية بعبارة المفيدة وتتميم للعائدة وقد
رايت الاقتصار على بعض ما اشار اليه في شرح ذلك فاصل النظر عليه وعلى شرح
العقائد للتقاربات وغالبا اذكر عبارتها بنصها ولو يسره بفرغ الباب
انتهى بتحققات المتقدمين وتدقيقات المتأخرين على وجه الاجازة متمسكا
بدلائل الاجازة وقد اشار في هذا البيت الى اربع مسائل **الاول** وجود الباري
سبحانه وتعالى لانه لا بد لوجودات الممكنة من موجد واجب والمحدث من محدث
قديم لاستحالة الدور والتسلسل واسار الى ذلك بنسبة الحمد اليه والشكر
له والثناء عليه فاقضي لونه موجودا لان المعدوم ليس بشيء فذكر فضلا عن
ان يحد ويشكر **الثانية** كونه عالما لانه صانع العالم على نظامه واحكامه وانه
قادر مختار وعلمه تعالى لا يتناهي ويحيط على بها لا يتناهي وبكل وجود ومعدوم
كلي وجزي لعمومات النصوص ولان مقتضى العالمية الذات والمعلومية صحتها
من غير تخصيص لتعالى عن ان يقتصر في كماله واسار الى ذلك بقوله فانت العلم
الثالثة كونه حيا شهدت بذلك الكتب الالهية واجمع عليه الانبياء بل جمهور العقلاء
ودل العلم والقدرة عليه واسار اليه بقوله الحي **الرابعة** كونه باقيا وذلك
ثابت بثبوت كونه واجبا لانه ما يمتنع عدمه والى الاشارة بقوله لا تتغير
ولا تزول بين امة اهل السنة في ثبوت هذه الصفات للباري جل وعلا وخالف
بعض اهل الاهواء في بعضها وقد اوسع المصنف الكلام في ذلك بما حله مطولات

الكتب الكلاسية

ادكت الكلاسية وكذلك في جميع هذا الحاشية ولم ابقه في ذلك بل اقتصر على الكلام
والله اعلم **قد يتردد في واحد منكم** سميع مريد خالق الخلق متعبر
استعمل البيت على ثمان مسائل **الاولى** انه قديم وهو ما لا اول لوجوده وهذا
من لازمه الوجوب والالكان وجوده من غير ضرورة ولا يستقيم براد فيها للقطع
بتغير المفهومين وانما الكلام في التساوي بحسب الصدق فان البعض قائل بان
القديم اعم من الواجب لصدقه على صفات الواجب **الثانية** انه قادر بمعنى من
الفعل والتوكل وصحتها عنه بحسب الدواعي ويتمسك في ذلك بالادلة السمعية
من الاجماع وغيره وبان القدرة وغيرها صفات كان واحدا لها صفات نفس
وبان صانع العالم على احكامه وانتظامه لا يكون عالما قادرا يحكم الضرورة
وموضع آيات الاذلة ودفع الشبهة كتب الكلام والقدرة صفة لازمة تؤثر
في المقدورات عند تعلقاتها **الثالثة** كونه واحدا ولا يمكن صدق مفهوم واجب
الوجود الا على ذات واحدة والمشهور في ذلك بين المتكلمين برهان التامع
المسار اليه بقوله تعالى لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا فالتامع في شرح العقائد
وتقديم انه لو امكن اثبات لامن بينهما تامع بان يريد احدهما حركة زيد والاخر
سكونه لان كلاهما في نفسه امر ممكن وكذا تعلق الارادة بكل منهما اذ لا تضاد
بين الارادتين بل بين المرادين وحينئذ اما ان يحصل المراد انه فيجمع الضمان
اولا فيلزم عجز احدهما وهو امان الحدوث والامكان لما فيه من شائبة الاحتمال
فالقدرة مستلزما لامكان التامع المستلزم للحال فيكون محالا وهذا يقتضي
ما يقال ان احدهما ان لم يقدر على مخالفة الاخر لم عجز وان قدر لم عجز الاخر
وبما ذكرنا يندفع ما يقال انه يجوز ان يتفقا من غير تماع وان تكون الملائكة
والمخالفة غير ممكنة لاستلزامها المحال وان يمتنع اجتماع الارادتين كإرادة
الواحد حركة زيد وسكونه معا واعلم ان قوله تعالى لو كان فيهما الهة الا
الله لفسدتا حجة اقناعية والملازمة غالبة على ما هو اللايق بالخطايات
فان القاعدة جارية بوجود التامع والتعالي عند تعدد الحاكم على ما اشير اليه
بقوله تعالى ولعلي بعضهم على بعض والا فان اريد الفساد بالفعل اي خروجهما عن
هذا النظام المشاهد فمجرد التعدد لا يستلزمه لخر الاتفاق على هذا النظام
المشاهد وان اريد امكان الفساد فلا دليل على انتفاءه بل النصوص شاهدة
بطل السموات ورفع هذا النظام فيكون ممكنا لا محالة لا يقال الملازمة قطعية
فالمراد بفسادها عدم تكونها بمعنى انه لو فرض تماع لامن بينهما تامع في الافعال

فلم يكن احدهما صانعاً فلم يوجد مصنوع لاننا نقول امكان التمايز لا يستلزم
الا عدم تعدد الصانع وهو لا يستلزم انتفا المصنوع على انه يبري مع الملازمة
ان اريد عدم التكون بالفعل وانتفا الملازم ان اريد بالامكان فان قيل مقتضي
حكمه لو ان انتفا الثاني في الماضي بسبب انتفا التعدد قلنا نعم بحسب اصل
اللفظ ولكن قد يستعمل الاستدلال بانتفا الجزاء على انتفا الشرط من غير دلالة
على تعيين زمان كما في قولنا لو كان العالم قديماً لكان غير متغير والآية من هذا
القبيل وقد يشبهه على بعض اذهان احد الاستعمالين بالآخر فيقع الخطأ انتهى
وقد عترض عليه بعض العلماء المتأخرين من شنع عليه القول وبأنه في التبيين
والقبيح حيث قال ان الحق في الآية اقناعية وتصدي للحوادث عند العلامة
الرازي المحقق علا الله بن البخاري بما حاصله ان الادلة على وجود الصانع وتوحيده
تختلف بحسب ادراك العقول ومثاله الادوية تختلف باختلاف المستعملين
من جهة القوة والضعف فاذا لم يعط كل ما يناسبه كان الفساد الكثر من الاصلاح
وحينئذ يجب ان لا يكون طريق الارشاد على وتيق واحدة والتكليف بالتصديق
بوجود الصانع وتوحيده يشمل الكافة والرسول صلى الله عليه وسلم ما مو
بالدعي ومحااجة المشركين وعامة قاصرين ادراك الادلة القطعية البرهانية ولا
يجوز معهم الا الادلة الخطابية العادية بحسب الفهم وظنهم قطعتها والقرآن العظيم
مستل على النوعين من الادلة على القطعية التي لا يعلمها الا العالمون في قليلها
هم بطريق الارشاد والاخرى بطريق العيان وهي لنافعة مع العامة لوصول
عقولهم الي ادراكها بالعبارة تكليلاً للحمية على العامة والخاصة كما يشير اليه قوله
ولا رطب ولا يابس الا في كتاب مبين وقد اختلفت الحجتان بالظاهرين في قوله تعالى
لو كان فيها الهة الا الله لفسدتا اما الخطأ في المدلول عليه بالعبارة فهو لزوم فساد
السموات والارض ونحو وجهها عن النظام المحسوس عند تعدد الالهة ولا يخفى انما
يكون عند تعدد يزوم الاختلاف ومن البين عدم لزومه قطعاً لا مكان الاتفاق
فلزوم الفساد وعادي اشار اليه الرازي بقوله اجري الله الممكن مجري الواقع بنا على
الظاهر ولا يخفى على العاقل انما لا يكون في نفس الامر لازماً قطعياً يجعل العاقل
ولنفسه اياه برهاناً دليلاً قطعياً دعماً منه بان تسميته بذلك صلابته في الدين
ونصرة للاسلام والمسلمين هيئات بل ذلك مدرجة للطاعين ونصرة الدين لا يحتاج
الي ادعاء البين بقطعي قطعياً لا شتمال القرآن على النوعين ما هو بطريق الاشارة
لنافعة الخاصة وما هو بطريق العيان من الخطابية النافعة للعامة والمدلول

عليه بالاشارة

عليه بالاشارة الآية السريفة هو برهان التمايز القطعي باجماع المتكلمين
المستلزم تكون مقدورين مقدورين قادرين على تجزئتها او تجزئتها على ما بين
وها محال لان لا التمايز المدلول بالعبارة في الآية فظهر ان التمايز قد يكون خطئاً
وقد يكون برهانياً فلا ينبغي ان يتوهم ان كان تمايز عند المتكلمين برهانياً وقطعياً
المدلول عليه بالاشارة لا ينفي خطائية لزوم الفساد المدلول عليه بالعبارة لا
الاول هو كون مقدورين قادرين وعجز الالهين المفروضين واحدهما والمدلول
عليه بالعبارة هو خروج السموات والارض عن النظام المحسوس فايها احدهما
عن الآخر ولا ينبغي ان يتوهم انه يلزم من انتفا جزاء الاتفاق لا على تعدد الفساد
المدلول عليه بطريق الاشارة بنا على انه مستلزم امتناع تعدد الالهة عقلاً
قيل يلزم منه انتفا جزاء الاتفاق لانه فرع امكان التعدد قلنا انتفا جزاء
الاتفاق على طريق الفساد المدلول عليه بطريق العيان لعدم استلزامه تعدد
امتناع الالهة عقلاً وانما يستلزمه عادة والاستلزام القادي لا ينفي
عدم الاستلزام العقلي فليتنا مل ولم يتجها الامن ادعاء صاحب البصيرة القطعية
في ذلك وهو من الائمة الراشدين ويعتقدنا الاطالة في هذا الموضع لنفسه البحث
وكونه اصل اصول الدين **الرابعة** انه مستلزم بلام هو صفة واحدة له ضرورية
امتناع اثبات المشتق للمشي من غير ما هذا الاستتقاق ليس من جنس الحروف في الآية
ضرورية انما هي احوال طائفة مشروطة بحدوث بعضها بانتفا البعض وهي صفة مشروطة
للسكوت الالهة الباطنيان بان لا يدبر في نفسه الكلام ولا يقدر على ذلك وهو
تعالى مستلزمها امرناه بخير والمعتزلة لم تدع حدوث هذا وانما نفت ثبوته اعني
النفس والقرآن كلام الله غير مخلوق وفي هذه العبارة اشارة الي ان المؤلف
من الاصوات والحروف حداث وذهب **الاشعرى** الي جواز سماع القديم
ونفاه الشيخ ابو اسحاق الاسفندي وهو اختيار الشيخ ابي منصور ومعنى سماع الكلام
ما يدل عليه القرآن مكتوب في مصاحفنا محفوظ في قلوبنا مسموع باذاننا
غير حال فيها وهو اسم مشترك بين كلام الله النفسي القديم ومعنى الاضافة لانه
صفة له تعالى وبين القطعي الحادث المؤلف من السور والآيات ومعنى الاضافة
انه مخلوق لله تعالى ليس من تاليف المخلوقين **الخامسة** **والسادسة** انه سمع
بصير وهما صفتان تتعلق اولاها بالسموعات والثانية بالمبصرات فيذكر
ادراكاتهما لا على سبيل القبيح والنوم ولا على طريق تأثير حاسة ووصوله
هو ولا يلزم من قدمها قدم السموعات والمبصرات كما يلزم من قدم العلم والقد

قدم المعلومات والمقدورات لانها صفات قديمة يحدث لها تعلقات بالحوادث
 ويمسك في ثبوتها بالشرع فقد وردت في القرآن العظيم وليست مما يتوقف ثبوت
 الشرع عليها واضدادها تعالى يصح تنزيهه تعالى عنها **السابعة** الارادة
 والكيفية عيان عن صفة في الحي توجب تخصيص احد المقدورين في احد
 الاوقات بالوقوع مع استوائ نسبة القدرة الى الكل وكون تعلق العلم
 تابعا للوقوع وفيه تبيين على رد القول بعدم المشية وحدوث الارادة
 مع قيامها بالذات وبان معنى ارادته فعله انه ليس بممكن ولا ساه ولا مغلو
 وفعل عنه انه امر به وكيف وقد امر كل مكلف بالايان وسائر الواجبات
 ولو شالوق والارادة صفة ازلية قايمة بذاته وسباني بحقيقة الثامنة
 انه خالق وهذا مما يخص الادلة عليه من الكتاب والسنة ثم الخلق وهو المعنى
 الذي يعبر عنه بالفعل والخلق والخلق يفسر باخراج المعدوم من العدم الى
 الوجود عندنا صفة ازلية له تعالى قايمة بذاته لا تطبق العقل والنقل على انه
 خالق للعالم وملون له وامتناع اطلاق اسم المستحق على الشيء من غير ان يكون
 ماخذ الاستحقاق وصفه قايما بذاته واستدل لازلية بوجه ليس هذا
 محلها وقال الاستغري انها اضافات وصفات للحوادث وهو غير المكون عند
 لان الفعل يغاير المفعول والمسئلة طويلة الذي لموضعها مطولة كالتب الحلا
قديم كلاله والصفات قديمة كذات وغير حادث متعذر
 وقد استدل هذا البيت ايضا على مسائل **الاولى** قديم الكلام وقد مرث الاشارة
 اليه في الكلام على البيت السابق **الثانية** قد تم الصفات لانها قايمة بذاته فلو
 لم تكن قديمة لزم قيام الحوادث به ضرورة انه لا معنى لصفات الشيء الا ما يقوم
 به وهي لا عينه ولا عينه فلا قدم يلزم الغير لا يكثر القدام ولا استحالة في ذلك
 وانما المستحيل تعدد ذوات قديمة لادان وصفات وصفاته تعالى واجبة لا
 لغيرها بل لما ليس عينها ولا غيرها فقدمها لذات الواجبة لنفسها **الثالثة** حد
 العالم وقد قدر ان العالم اعيان واعراض الاعراض جسام وجواهر
 وهذا ما ثبت وجوده من الممكنات والكل حادث اما الاعراض فبعضها بالمشية
 كالحركة بعد السكون والضوء بعد الظلمة والسواد بعد البياض وبعضها بالذات
 وهو طرياق العدم كما في اضداد ذلك لان العدم مينا في القدم وهذا مما تقدروا حتمه
 واما الاعيان فلا تلتحلل عن الحوادث وما لا يتحلل عن الحوادث فهو حادث
 ما تقدروا في علم الكلام فلا تطول بايراده والله اعلم

خلقت

خلقت جميع العالمين وفعلهم وتبدي كرامات الولي وتظهر
 اشتمل البيت على مسنتين **الاولى** مسلة خلق فقال العباد من الكفر والاميان
 والطاعة والعصيان فان الله تعالى خالقها دون العباد خلافا للمعتزلة لان
 العبد لو كان خالقا لا فعاله لكان عالما بتفصيلها ضرورة ان ايجاد الشيء بالقد
 والاختيار لا يكون الا كذلك واللازم باطل فان الشيء من موضع الى اخر
 يشتمل على سبكات مختلفة وعلى حركات بعضها اسرع من بعض ولا شعور
 للماشي بذلك وليس هذا هو العلم بل سبيل لم يعلم وهذا في اظهر افعاله
 واما اذا تاملت في حركات اعضائه في المشي والاختار والبطن ونحو ذلك وما
 يحتاج اليه من تحريك العضلات وتمديد الاعصاب ونحو ذلك فالامر اظهر
 وكن النصوص القرآنية وردت بذلك كقوله تعالى والله خلقكم وما تعملون
 اي علمكم على ان ما مصدرية ومعلوم على انها موصولة ويشمل الافعال لان
 المراد بالفعل هنا المعنى المصدري الذي لا يجاد والاقناع اعني ما يشاهد
 من الحركات والسكنات متلافي اي اخرى ولا يلزم اشتراك القائل بان العبد خالق
 لفعل نفسه وانما بالغ بذلك مشايخ ما وراة النهولان الاشترال اثبات التبرك
 في الالهية بمعنى وجوب الوجود فان الله تعالى خالق والعبد كاسب فخر والعبد
 قدرته وارادته الى الفعل كسب واجاد الفعل عقيب ذلك خلق فالفعل مقدور
 الله بحجة الاجاد ومقدور العبد بحجة الكسب وهذا الكسب والاختيار يشاؤون
 ويعاقبون **الثانية** كرامات الاوليا وهي حق عندنا خلافا للمعتزلة والولي
 هو العارف بالله تعالى وصفاته حسب ما يمكن المواظبة على الطاعات مع
 اجتناب المعاصي والاعراض عن الاكفالك في اللذات والشهوات وكذا استمع
 ظهور خارق للعادة من قبله غير مقارن لدعوي النبوة فلا يكون مقرونا بالايان
 والعمل الصالح يكون استدراجا وما يكون مقرونا بدعوي النبوة يكون مجر
 والدليل على حقيقة الكرامة ما تواتر عن الصحابة فمن بعدهم حيث لا يمكن انكاره
 وان كانت ايقناصيل احاد او قد نطق القرآن بقصة مريم واصف بن يوسف
 وقد قد منا في السير كلاما جيدا في تفاصيل الكرامات ما يجوز وقوعه للولي
 وما يستنع والخلاف في ذلك مستوفى فارجع اليه ولا يخفى ان كرامة الولي معجزة للرسول
 الذي ظهرت الكرامة لواحد من امته لانه لا يكون وليا الا اذا كان محققا في رايته
 والله ولي الارشاد والتوفيق في امور طريق والمسئول ان من علمنا معرفة ومجملنا من

خليفته تعالى ليت غنى شبه وجسم وجوهر **وكيف وان لا خاط فخصر**
اشتمل البيت على جملة من التوقيفات **الاولى** انه تعالى لا يشبه له ولا في
مثل له ليس كمثل شي وهو السميع البصير وسوا اريد بالمائلة الاجادة
الحقيقة ظاهرا او كون احدهما يسد مسد الاخر اي يصلح لكل ما يصلح له الا
وهذا لان شيئا من الموجودات لا يسد مسد تعالى شي من الاوصاف فان اوصاف
تعالى من العلم والقدر اجل واعلى مما في المخلوقات بحيث لا مناسبة بينهما **الثانية**
انه تعالى ليس بجسم لانه مركب ومختلج وذلك اما في الحدوث **الثالثة** انه ليس بجوهر
لان الجوهر اسم للجزء الذي لا يتجزأ وهو مختلج وجزء من الاسم وهو الله تعالى عن
ذلك ويتقوى ما ينبغي هذا كونه تعالى مصورا بصورة وشكل لان ذلك من خواص الاسلا
تصل لها واسطة الكيات والكيفيات واحاطة الحدود والنهيات **الرابعة**
انه لا يوصف بالكيفية من اللون والطعم والرائحة والحرارة والبرودة والرطوبة
واليبوسة وغير ذلك لانها صفات الاجسام وتوابع المراتب والتركيب **الخامسة**
انه تعالى لا يوصف بالزمان وهو نسبة الشيء الى المكان فلا يمكن سبحانه في مكان
لان التمكن عبارة عن يعود بعد في بعد اخر متوهم او متحقق بسببه المكان والبعيد
عبارة عن امته او قاييم بالجسم او بنفسه القاييلين بوجود الخلالى الله تعالى منز
عن امتداد المقدار لا يستلزامه الجزئي ولا يتجزأ لانه لو تجزأ فاما الازل فيلزم
مقدم الخبر ولا فيكون محلا للحدوث واما ان ليساوي الخبرا وينقص عنه فيكون متناهما
او يزيد عليه فيكون متجزيا واذ لم يكن في مكان لم يكن في جهة لا علو ولا سفلى ولا
غيرها لانها اما حدود واطراف لا امكنة او نفس الامكنة باعتبار عرض الاضائة
فلا تحويه مكان ولا يحصر حد ولا يحيط به احد ولا يجري عليه زمان وما ورد من
النصوص لظاهرة في الجسمية والصورة والجوارح يفوض علمها الى الله تعالى كما هو
دأب السلف ائثارا للطريق لا سلبا او تاوطا تا ويلان صحيحة على ما اختار المتأخرين
وفما للطاعين الجاهل وحدها لصنع القاصدين وسلوكا للسبيل الاحكام وحكي الله
رحمته عن بعض المحققين ان مذهب سلف اسلم واحكم والله اعلم
لك الحمد ما كلفت ما لا تطيقه ودون وجوب فعل ما يتحيز
اشتمل البيت على مسلتين **الاولى** تكليف ما لا يطاق فاعلم انه تعالى لا يكلف
العبد بما ليس في وسعه سوا كان متمسكا في نفسه كج الصديق او ممكنا لخلق الجسم
واما المتمسك بالغير وهو ما اراد الله خلافة او علم خلافة كايان الكافرو طاعة
القاصي فلا نزاع في وقوع التكليف به لانه مقدور المكلف نظرا الى نفسه ثم هو

متفق عليه

متفق عليه كقوله تعالى لا يكلف الله نفسا الا وسعها والامر في ان يتوحي باسما
هو لا ان كنتم صادقين للتجيز لا التكليف وقد وقع النزاع في جواز التكليف بالمال
لذاته فمنعه علماءنا وجوه **الاشعري الثانية** ان فعله تعالى بالاختيار لا يجب
عليه شي وهي مسألة وجوب الاصلح للبعد على الله تعالى وهو قول المعتزلة وفساد
اظهر من ان يخفى والام لما خلق الله الكافر الفقير المعذب في الدنيا والاخرة في وجوه
اخر وغاية ما يستتوبه ان ترك الاصلح يكون خلا وسفها وجوابه ان منع ما يكون
حق المانع وقد ثبت بالادلة القاطعة كرمه وحكمته وعلمه بالعواقب يكون محض
عدل وحكمه ثم معني وجوب الشيء على الله تعالى اذ ليس معناه تاركه الدر والعفا
وهو ظاهرا لانه لو مرصدون عنه بحيث لا يتمكن من التمكن بنا على استلزامه
محال من سعة او جمل او عيب او خلل او تحوذك لا يدر رفض لقاعة الاحتمال
وميل الى الفلسفة الظاهرة الغوار هذه عبارة المحقق في شرح العقائد **واظهرت بالاقوال ايمان مسلم ومن شرطه علم فلا يشكرك**
قال المصنف اشتمل البيت على مسائل **الاولى** تفسير الايمان فالمراد عن
ابي حنيفة رضي الله عنه وابي منصور اما ما روي في واصح الروايتين عن الشيخ ابي
الحسن انه التصديق بما جاء به سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم من عند الله
فالصدق بالقلب في جميع ما علم بالضرورة بحجته به من عند الله تعالى اجمالا
مؤمن فيما بينه وبين الله تعالى وانه كان في الخوارج عن عمد الايمان ولا تحط
درجته عن الايمان بالتفصيل وان لم يكن مؤمنا في بقية احكام الدنيا والاخرار
باللسان شرط اجزاء احكام الاسلام قال والى ذلك استر بقولي واظهرت
بالاقرار ايمان مسلم قلت لكنه لم يشتمل نيته على تعريف الايمان ما هو
وهذا المذهب هو الذي عليه جمهور المحققين لما ان تصديق القلب امر باطني لا يد
له من علامة ومن اقرب لسانه ولم يؤمن بقلبه فهو بعكس ذاك والنصوص تضاد
قال تعالى اوليك كتب في قلوبهم الايمان قال وقلبه مطمئن بالايمان والاحاديث
في معناه كثيرة قال وكثي من اصحابنا الايمان هو التصديق والاقرار
وهو اختيار شمس الامة ونحو الاسلام **الثانية** ان الايمان والاسلام واحد
لان الاسلام هو الخضوع والالتحاق بمعنى قبول الاحكام والادعان وذلك
حقيقة التصديق ويؤيد قوله تعالى فاخرجنا من كان فيها من المؤمنين فوجدنا
فيها غير يليت من المسلمين ولا يصح في الشرع ان يحكم على احد بان مؤمن وليس مسلم
ولا العكس **الثالثة** صحة ايمان المقلد ويستفاد ذلك من قولي واظهرت بالاقرار

إيمان مسلم سواء كان إيمانه عن تقليد أو دليل لأن الإيمان هو التصديق مطلقا
وقد كان يصلي الله عليه وسلم يقبل إيمان من جاءه وصدقه من غير امتداد زمان العلم
والروية وهذا إنما يتحقق فيمن نشأ في قطر من الأقطار ولم تبلغه الدعوة فذهب
مسلم إلى الإسلام فإيمان لا يفتن لسابغين أهل الإسلام فإنه لا يخلو أحد منهم من
ضرب استدلال **الرابعة** قول المؤمن أنا مؤمن أنشأ الله تعالى قال لا يمتنا لا
ينبغي أن يقول ذلك لأنه إن كان للشك يكفر وإن كان للتأديب وإحالة الأمور
خشية الله تعالى وللشك في العاقبة والمآل لا في الماضي والحال والليبرك بذلك
والنبي عن تركه نفسه والاعجاب بحاله والاولى تركه لما أنه يؤمن بالشك وكما
الاسماعي يقول ذلك لا للشك بل لما ذكر من خوف الحاشية قال المصنف والنزاع
لفظي وقد علم المذهب من النظر حيث وقع الخبر بان الإقرار بالامان مظهر له والقرار
لا يتم مع الاستئذان والله الموفق **الخامسة** أن الإيمان لا يزيد ولا ينقص لما أن
الأعمال غير أخلة فيه لأن حقيقة التصديق وقد ورد في الكتاب والسنة
عطف الأعمال عليه كقوله تعالى أن الذين آمنوا وعملوا الصالحات ونحن نقطف
العطف يقتضي المغايرة وعدم دخول المعطوف في المعطوف عليه وقوله تعالى
ومن يعمل من الصالحات وهو مؤمن يفيد كون الإيمان شرط صحة الأعمال ونقطع بأن
الشرط لا يدخل في الشرط وقوله تعالى وأن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا أقاموا
أبناؤا الإيمان لتأرك بعض الأعمال والشافعي إنما يجعلها ركنا من الإيمان الكامل
لا من مطلقه وإيضافا لتصديق القلب الذي يبلغ حد الجزم والإدعان الذي هو
الإيمان لا يتصور فيه زيادة ولا نقصان فمن حصل له بقي عياله لا يتغير سواء
أبى بالطاعات أو ارتكب المعاصي والآيات الدالة على زيادته حملها الإمام على
رضي الله عنه ما حاصله أنه كان يزيد بزيادة ما يجب للإيمان به وقيل المراد بزيادة
ثمرته وإشراق نوره فإنه يزيد بالأعمال وينقص بالمعاصي قال المصنف قال
بعض متأخرينا من الشافعية أن الإيمان بمعنى التصديق فقط لا بفعل خلافا لما
قبل مجيئ الشيخ مجي الدين في أنه لا يزيد ولا ينقص والحق أنه إن كان العلم شرط في كونه
إيمانا فلا زيادة ولا نقصان وإلى ذلك أشرب بقولي ومن شرطه علم فلا يكثر
ويطعم **كلاما بالتفصيل** **درقة** وتقفزة نبأ غير تكبير
اشتمل البيت على مسائل **الاولى** في الارزاق الحرام وزق عندنا لأنه اسم لما يسوقه
الله تعالى إلى الحيوان فيأكله وهذا شامل للحلال والحرام وقالت المعتزلة الحرام
ليس بوزق وفرد بملوك يأكله المالك ومما لا يمنع من الاستماع به ويلزم على

الحلال أن يكون

الاول ان لا يكون ما يأكله وزقا وعليها ان من اكل الحرام طول عمر لم يوزقه الله
تعالى اصلا وفتح اكل الحرام واستحقاق موتكم الذم والعقاب لسوء مباشرة
اسبابه باختيان **الثانية** من ارتكب كبيرة لا يخرج عن الإيمان بارتكابها
مالم يستحلها أو يستحق بالناسي ولا يدخل في الكفر وقد اختلف في الكبيرة
فروي ابن عمر أنه تسع الشرك بالله وقتل النفس بغير حق وقذف المحصن والزنا
والفرار يوم الرحف والسر وأكل مال اليتيم وعقوق الوالدين المسلمين والإحما
في الحرم وقد بلغ بها بعض الحفاظ إلى سبعين وقيل هي كل مفسدة مثل مفسدة
شيء مما ذكر أو أكثر وقيل المعصية التي تستعز بقلة الأكرات بالدين وقيل
كل ما توعد عليه الشارع بخصوصه وبالجمله فالمراد بالكبيرة التي هي غير الكفر
وهذا البقاء التصديق الذي هو حقيقة الإيمان لأن محله القلب والمعاصي
محلهما الأعضاء فاختلفا محلا فلا منافاة ولا يخرج المؤمن عن الإصاف
بالإيمان إلا بما ينافي به مجرد الإقدام على الكبيرة لقلبه شهوة ونحوها خصوصا
إذا اقترن به خوف العقاب ورجاء العفو والعزم على التوبة لا ينافي به نصيب
بعض المعاصي مما حمله الشارع إماما المكذوب وعلم كونه كذلك بالادلة الشرعية
كالسجود للضم والقاء المصحف في القاذورات وخود ذلك كفر والطلاق الآيات
والأحاديث اسم المؤمن على المعاصي كغير منه قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا
كتب عليكم القصاص في القتلى ويا أيها الذين آمنوا توبوا إلى الله توبة نصوحا
وأجمع الأمة من أمته صلى الله عليه وسلم إلى يومنا على من تاب من تركها
من أهل القتل والدعالة مع العلم بارتكابها مع الاتفاق على أن ذلك
لا يجوز لغير المؤمن دليل على أنه لا يخرج بذلك عن الإيمان وما ورد من الإحاص
والآيات وظاهر مقتضى كفر أو سلب الإيمان عنه فهو متروك لظاهر النص
القاطعة والإجماع كما قدمناه أو يؤول بفعل ذلك مع الاستحلال وأنه كفر
قال المصنف وإلى ذلك أشرب بغير البيت يعني غير الشرك لا يكفر والله أعلم
الثالثة أن أهل الكبار من المؤمنين لا يجلدون في النار وأن ما توبوا بغير توبة
لقوله تعالى فمن يعمل مثقال ذر خيرا يره ونفس الإيمان عمل خيرا لا يمكن أن يري
جزاؤه قبل دخول النار ثم يدخل النار لأنه باطل بالإجماع فتعين الخروج من النار
وقوله تعالى وعد الله المؤمنين والمؤمنات جنات وقوله أن الذين آمنوا وعملوا
الصالحات كانت لهم جنات الفردوس نزلا وما ورد من الآيات الدالة على خلوه
قاتل المؤمن مستهدا ومن بعض الله ويتعد حدوده ومن أخاطب به خطبته وهو

محول على انه قاتل المؤمن لكونه مؤمنا ولا يكون الكافر وكذا فيها ولو سلم
فالخلود يستعمل في الملك الطويل ولو سلم فهو معارض بالنصوص التي قد منهاها
وهذا يفيد قوله وتغفر ذنبا غير شغل لان مقتضى المغفرة عدم الخلود في الدنيا
الرابعة انه يجوز ان يغفر الله تعالى لمن ساء ما دون الشرك والكفر من الصفا
والكبار مع التوبة او بدونها لقوله تعالى ان الله لا يغفر ان يشرك به ويغفر
ما دون ذلك لمن يشاء وقوله ان الله يغفر الذنوب جميعا والايان والاحاد
في وعيد العصاة مدفوع بانها على تقدير عمومها انها تدل على الوقوع دون
الوجوب وقد كثرت النصوص في العفو فيخص بالذكر المغفور عن عموم ان العفو
وكذا انتمسكهم بان علم المذنب بانه لا يعاقب تغفر بوله على الذنب واغفر الغير
عليه وانه ينال في حكم ارسال الرسل بان مجرد جواز العفو لا يوجب عذر
العقاب فضلا عن العلم كيف والعمومات الواردة في الوعيد ترجح جانب
الوقوع بالنسبة الى كل واحد وكفي به زاجرا قال **الخامسة** انه لا يجوز
العفو عن الكفر واليه الانسان بقافية البيت وقال بعضهم انه يجوز عقلا
وانما علم عدمه بدليل السمع واما القول بامتناع عقلا فان قضية الحكمة
الفرقة بين المسيء والمحسن والكفر ضاية في الجناية لا يحتمل الا باحذ ورفع
الحكمة اصلا فلا يحتمل العفو ورفع الغرامة وايضا الكافر يعتقد عقلا
يطلب له عفو ومغفرة فلم يكن العفو عنه حكمة ولا انه اعتقاد الابد فيوجب
جزا الابد وهذا خلاف ساير الذنوب والله يهدي من يشاء الى صراط مستقيم
وزدت على الحسنی وجوها تنصرت الي زها يوم القيتا منظر
استدل البيت على روية الى رجلي وجل وعلا والاشارة الى دليلين من زاد لها فنقول
روية الله تعالى بمعنى الانكشاف التام بالبصيرة عقلا بمعنى انها اخلاص نفسه
لم يحكم بامتناعها ما لم يقم له بها ان بذلك مع ان الاصل عدمه وهذا القدر
ضروري فمن ادعى الامتناع فعليه البيان ولنا على ذلك وجهان الاول
قوله تعالى حكايه عن موسى عليه الصلاة والسلام رب انظر اليك فقد طلبت اليك
ولم يكن عاينا ولا جاهلا لتعزبه الا نبيا عن ذلك والله تعالى علمها على استقر
الجل وهو ممكن والمعلق بالممكن ممكن لان معناه الاجازة بثبوت المعلق عند
ثبوت المعلق به والمحال لا يقبض على شيء من التقادير الممكنة واعتراض
بوجوه اقواها ان سوال موسى صلى الله عليه وسلم كان لا لجل قومه فسال
ليعلموا امتناعها عما علم هو وبنا لا نسلم ان المعلق عليه ممكن بل استقر الجبل

حال تحركه

حال تحركه وهو محال واجيب بان كلامه ذلك خلافا للظاهر ولا ضرورة
في ارتكابه على ان القوم ان كانوا مؤمنين كفاهم قول النبي ان الروية متممة
وان كانوا كفارا لم يصدق في حكم الله بالامتناع واما ما كان يكون السؤال
عينا والامتناع حال التحرك ايضا متمم ان يقع السكون بعد الحركة وانما
المحال اجتماع الحركة مع السكون وهي واجبة بالثقل لورود الدليل السمي
باجتباب روية المؤمنين الله تعالى في الاخرة اما الكتاب فقوله تعالى
وجم يومئذ ناضرة الى ربها ناظرة واليه اشار بقوله وجوها تنصرت
الي اخره وقوله للذين احسنوا الحسنى وزيادة قال عامة اهل
التفسير الزيادة روية الله تعالى وقد روي هذا امر فوعا واليه الانسان
بقوله وزدت على الحسنی وامت السنة فاداه السجنان وغيرها من
حديث جبرائيل سترون ربكم عيانا كما ترون القريليلة البدر ذات السعد
وانه مشهور رواه احمد وعشرون من كبار الصحابة وامت الاجتماع فهو
ان الامة كانوا جميعين على وقوع الروية في الاخرة وان الايات الواردة
في ذلك محمولة على ظواهرها ثم ظهرت مغالاة المخالفين ونباتت شبههم
وتأويلاتهم واقوي شبههم من العقليات ان الروية مشروطة بكون
المروي في مكان وجهة ومقابلته من الراي وثبوت المسافة بينهما بحيث
لا يكون في غاية القرب ولا في غاية البعد واتصال شعاع من الباصرة
بالمروي وكل ذلك محال في حق الله تعالى فنقول **سري** سبحانه بدون
شي مما ذكره وقياس القايي على الشاهد فاسد والروية عندنا خلق الله
تعالى لا يجب عند امتناع الشرايط ولا لالة في قوله لا تدركه الابصار
على عموم الادوات والاحوال وقد يستدل لها على جواز الروية اذ لو
امتنعت لما حصل التمدح بنفها كما لمعدهم وانما يكون فيما تمكن رويته
ولا يري للتمتع والعقود بحجاب الكبرياء وبان الإدراك هو الروية على وجه
الاحاطة بالجوانب والحدود فالمعني انه مع كونه مرئيا لا يدرك بالابصار
لنقائيه عن التناهي والاتصاف بالحدود والجوانب واقتراح الايات
الواردة في سوال الروية بالامتنع ظاهرا والاستحسان لغتهم وعنادهم
في طلبها لا امتناعها والامتنعهم الرسول كما فعل حين سألوا ان يجعل لهم
الهة قال السعد وهذا مشعربا مكان الروية في الدنيا ولهذا اختلفت
الصحابة رضي الله عنهم في روية النبي صلى الله عليه وسلم ربه ليلة المعراج

واما الروية في المنام فقد حكيت عن كثير من السلف ولا يخفى في انها نوع
 مشاهد فتكون بالقلب لا بالعين وقد مر لنا الكلام فيها والله سبحانه اعلم
واثبت فينا المثلين بعصمة وبالمعجزات الباهيات نور
 اشتمل البيت على مسائل **الاولى** ارسال الرسل والرسالة سفارة العبد
 الله تعالى وبين ذوي الالباب من خلقه يرفع بها عليهم فيها قصرت عنه عقولهم
 من مصالح الدنيا والاخرة وهو واجب عند البعض من اصحابنا لا بمعنى الوجوب
 على الله سبحانه وتعالى بل بمعنى ان قضية الحكمة تقتضيه لما فيها من الحكم اي المصالح
 والعواقب الحميدة لا لممنع كما زعمت السمنية والبراهمة ولا يمكن يستوي
 طرفاه كما ذهب بعض المتكلمين وقد ارسل الله رسلا من البشر الى البشر مبشرين
 لاهل الايمان والطاعة بالجنة ومنذرين لاهل الكفر والعصيان بالعقاب
 والنيران فان ذلك مما لا طريق للعقل اليه وان كان باظنار دقيقة ولا ينسبر
 الا لواحد بعد واحد مبينين للناس ما يحتاجون اليه من امور الدنيا والدين
 مما لا يستقل العقل باذراكه وتفاصيل فوايد ذلك اكثر من ان تحصى واظهر من
 ان تخفى الثانية ان العصمة ثابتة للانبياء صلوات الله وسلامه عليهم عند اهل
 السنة والجماعة وعرفها بعضهم انها كون الشخص بحيث يمنع صدوره الذنب عنه
 خاصة في نفسه او بدونه والامام ابو منصور لما تريد في انها لا تزال الحجة
 اي لا تجبر على الطاعة ولا تعجز عن المعصية بل هي لطف الله تعالى بحمله على فعل
 الخير ويذره عن الشر مع بقا الاختيار للاتباع وانفقت الامة على عصمتهم
 من الكفر مطلقا لا في صغر ولا في كبر خلافا للفضلية فانهم جوزوا المعاصي
 واعتقدوا انها كفر كاصحابنا الفهم معصومون عن الكبائر مطلقا قبل
 الوحي وبعد سهوا ووعدا وعن الصغار بعد الوحي وقبله يجوز وقوع الذنب
 سهوا على سنبل الندى لا عمدا ثم يتغير حالهم الى الصلاح والسداد ثم
 يعثون قال العلامة التفتازاني انهم معصومون عن الكذب خصوصا
 فيما يتعلق بامور الشرايع وتبليغ الاحكام وارساد الامة اما عمدا فلا
 واما سهوا فعند الاكثريين وفي عصمتهم عن سائر الذنوب تفصيل فذكر العصمة
 عن الكذب على ما مر قال وعن تعمد الكبار عند الجمهور خلافا للحشوية واجازه
 الاكثرون سهوا واما الصغار فتجوز عمدا عند الجمهور خلافا للجماهير وتجوز
 سهوا اتفاقا الا ما يدل على الحسنة كسرة لقمة والتطفيف بحجة لكن المحققون
 اشترطوا ان ينهوا عليه هذا كله بعد الوحي واما قبله فلا دليل على امتناع

صدور الحجة

صدور الكمية وذهب المعتزلة الى امتناعها لانها توجب النفقة المانعة عن
 اتباعهم فتفوت مصلحة البعثة والحق منع ما يوجب النفقة والصغاب
 الدالة على الحسنة قال واذا انقضى هذا فما نقل عن الانبياء بما يشعرون
 او معصية فما كان منقولا بطريق لا حاد فردود وما كان بطريق التواتر فصرف
 عن ظاهره ان امكن والا فمحتمل على ترك الاولى او كونه قبل البعثة قال
 المصنف واشتد الي كون ذلك بعد البعثة بالتخصيص على ان العصمة للرسل
قال الثالثة لما كانت بعثة الرسل جارية عقلا فاذا اجا واحد وادعى
 الرسالة في زمان جواز ورود الرسل وهو قبل بعث نبينا صلى الله عليه
 وسلم لا يجب قبول قوله قبل المعجزة لانه خبر الواحد والمعجزة امر يظهر بخلاف
 العادة على يد مدعي النبوة عند تحدي المنكرين عن الايمان بمثله لانه لو لا
 التأييد بالمعجزة لما وجب قبول قوله ولما بان الصادق في دعوى الرسالة
 عن الكاذب وعند ظهور المعجزة يحصل الجزم بصدقه بطريق جري العادة
 بان يخلق الله العلم بالصدق عقيب ظهورها وان كان عدم خلقه ممكنا في
 نفسه فان الامكان الذاتي بمعنى التحيز العقلي لاينا في حصول العلم القطعي
 ولا يقدر في ذلك العلم امكان كون المعجزة من غير الله او كونها لا لغرض التصديق
 او كونها التصديق الكاذب الى غير ذلك من الاحتمالات مما لا يقدر في العلم
 الضروري الحسي بخلاف النار امكن عدم الحرارة لها بمعنى انه لو قدر عدمها
 لم يلزم منه نكال والله سبحانه وتعالى اعلم
وكان شقيق الخلق احمد حائما ومعجزة القرآن انهم
 اشتمل البيت على مسائل **الاولى** الشفاعة وهي ثابتة للرسل والانبيا في
 حق اهل الكبار في حظها وهو مبني على جواز العفو والمغفرة بدون الشفاعة
 والشفاعة اولى وقد تواتر معنى ادخار الشفاعة لاهل الكبار وقد
 يستدل عليها بعمومات قوله تعالى واستغفر لذنبك وللمؤمنين والمؤمنات
 وقوله فما تنفعهم شفاعة الشافعين وبان اصلها ثابت بالنص والاجماع
 وليست حقيقة الطلب المنافع بل لا سقوط المضار وود متمسكات بالمعتزلة
 موضعه المطولات **تنبيه** قوله شفيع الخلق فيه اشعار بان صلى الله
 عليه وسلم مخصوص بالشفاعة العظمى بالموقف وهي غامة لجميع الخلق والامانة
 فيه صحيحة ثابتة الثانية رسالة رسولنا صلى الله عليه وسلم وهو محمد في
 القرآن واحمد في الانجيل لانه ادعى الرسالة واظهر المعجزة لانه ادعى بالقرآن

واخبر عن المعينات وظهر منه ما لا يعتاد من الاحوال وقد بلغ من ذلك اي القدر
 المشترك وهو ظهور المعجزة عند التواتر وتفاصيله في المطولات وعليك
 بالشفاع للقاضي عياض رحمه الله تعالى فانه شفا من سائر العلل وبركة عامة
 في كل ما يمتد اليه الامل وقد انقطع الاجماع ودلت النصوص على انه مبعوث
 الي الناس كافة بل الي القليل لا الي العرب خاصة وان شريعته مستمرة الي
 يوم القيامة لا نسخ فيها وهذا ما سماه المصنف **المسئلة الثالثة نكتة**
 ما يحكم به عيسى مما ظاهر مخالف هذه الشريعة المطهرة بعد نزوله فهو شرع
 نبيا محمد صلى الله عليه وسلم في ذلك الوقت وليس بنا سيج له وهو خاتم النبيين
 ولا نبي بعده وافضل الانبياء صلوات الله وسلامه عليهم وعليه اجمعين دل
 على ذلك قوله تعالى ولكن رسول الله وخاتم النبيين وقوله صلى الله عليه
 وسلم لا نبي بعدي وانا سيد ولد آدم ولا فخر وفي حديث الشفاعة ما
 يوضح هذا غاية الايضاح وفي التصريح بانه سيدي للناس يوم القيامة قال
المسئلة الرابعة معجزاته صلى الله عليه وسلم على قسمين سابقة وباقية
 وان معجزة القرآن باقية على توالي الاحقاب ومما ادهش هذا اشرف
 المعجزات والبرهان لان معجزات سائر الانبياء صلوات الله عليهم انقضت
 بموتهم وهذه باقية الي يوم القيامة وهذا معنى قوله ومعجزة القرآن الهي
 والبرهان من جميع المعجزات وقد تحدى صلى الله عليه وسلم باقصه من
 مصارع البلاغ كثرتم وشهرتهم بالعصية فعدوا عن المعادضة الي المقارعة
 وهو دليل العجز ووجه الامحاز كونه في الدرجة العليا من البلاغة وهذا ما
 لا كثرني وقال طوائف انه بالصرخة والاول انصرفوا وظهرت كبريى تعالى
 قل لمن اجتمعت الانس والجن على ان يأتوا بمثل هذا القرآن لا يأتون بمثله ولو
 كان بعضهم لبعض ظهيرا هذا وانه صلى الله عليه وسلم اظهر من المعجزات
 وخوارق العادات ما لم يخطر بباله ولم يأت نبي من الانبياء بمعجزة الا وقد
 اوتي نبينا صلى الله عليه وسلم مثلها واعظم منها وقد ذكرت ذلك مفصلا
 في بعض مولفاتي هذا اما اشتمل عليه صلى الله عليه وسلم من محاسن الخلق
 والخلق وموضع تفصيل ذلك المطولات والله اعلم

وحكي سؤال القبر عذابه وكل الذي عنه التفتون خبروا
 حساب وميزان صحايف شيت جنان ونيران صراط ومحشر
 اشتمل البينان على مسائل الاولى سوال منكرو نكير وهما ملكان يدخلان
 القبر فيسألان العبد عن دينه ونبيله ان الانبياء سوالا وكذا للصبيان

عند البعض وهما مما يحب الايمان به لانه امر ممكن اخبر عنه الصادق المعصوم
 والاخبار فيها ثابته صحيحة الثانية عذاب القبر للكاثرين وبعض عصاة
 المؤمنين وتنعيم اهل الطاعة في القبر بما يعمله الله تعالى والنصوص في ذلك
 صحيحة كثيرة تبلغها هنا هذا التواتر في المصنف ومن اكله الحيات او السباع
 فغاية امره ان يكون بطن ذلك قبره **الثالثة** الحساب وقد اخبر الله تعالى
 به في مواضع في الكتاب وصفه بالسرعة **الرابعة** الميزان وهو عبارة على
 يعرف به تقارير الاعمال والعقل قاصر عن ادراك كيفيته وقد ورد في الحديث
 الاعمال توزن وفي حديث البطاقة ما يقتضي ان الموزون كتب له اعماله وفيه
 حكمة وان قصرت العقول عن ادراكها قال الله تعالى ونضع الموازين القسط
 ليوم القيامة وقال الله تعالى والوزن يومئذ الحق للناس فيه كلام طويل
 ليس هذا محله **الخامسة** نشر الصحف وهي الكتب المنبث فيها طاعات العباد
 ومعاصيهم توتي للمؤمنين بايمانهم والكفار بشمايلهم ومن ورا ظهورهم نطق
 بذلك القرآن قال الله تعالى واذا الصحف نشرت وقال تعالى ونخرج
 له يوم القيامة كتابا يلقاه منشورا وقال تعالى فاما من اوتي كتابه
 بيمينه **الاية السادسة والسابعة** الجنان والنيرون حولان الايات
 والاخبار الواردة في شأنها اكثر من ان تحصى واشهر من ان تحفى وانكار
 الفلاس في لها مبني على اصله الفاسد من امتناع الخلق والالتزام وهما
 مخلوقتان الا ان خلافا للمعتزلة بدليل قصة ادم عليه الصلاة والسلام
 والايات المصرة باعدادها للمتقين والكاثرين باقيتان لا يقنيات
 ولا يقني اهلها اي دامت ان لا يطرأ عليهما عدم مستمر بقوله تعالى في
 حق الفريقين خالدين فيها ابدا وما قيل من انها يهلكان ولو لحظة تحقفا
 لقوله تعالى كل شي هالك الا وجهه فلا يبا في القابض هذا المعنى وكذا ما اخبر
 من نعيم اهل الجنة من الحور والقصور والافهار والاطعمة والاشربة الى غير
 ذلك ومن عذاب اهل النار والسلاسل والاعلال الى غير ذلك الحق بحجج الايمان
 به وتاويل ذلك على خلاف ظاهر عدول عن طواها النصوص من غير ضرورة
 ولا دليل وقد صرح مشايخنا بانه الحاد محض وكذا قال في متن
 المقاصد لا قطع بمكان الجنة والنار والاكثر من ان يكون الجنة فوق السموات
 وتحت العرش لقوله تعالى سدة المنتهى عند حاجته الماوي وقوله عليه
 الصلاة والسلام سقف الجنة عرش الرحمن والنار تحت الارضين والحق الحق

والله اعلم **الثانية** الصراط حق وهو جسم ممدود على متن جهنم اذ من الشعر واحد
من السيف يحوز عليه اهل الجنة ويزل عنه اهل النار والاحاديث فيه كثيرة
ويتفاوتون في الروايات منهم من يمر عليه كالبرق الخاطف ومنهم من يمر كالريح
كما شجره الحديث وذلك بتسهيل الله على المؤمنين **الثالثة** الحشر وهو المعاد
الجسماني وعليه جمهور المسلمين بنا على ان الروح جسم لطيف وعند المحققين
منهم كالغزالي والحليمي والراغب والقاضي ابي زيد روحاني وجسماني ذهابا
الي تجرد النفس وليس بتناسخ لانه عود في البدن الي بدن متا وهذا عود
في الاخوة الي بدن من الاجزاء الاصلية للبدن الاول ولا يصح القول بانه ليس
الاول بعينه لانه امر ممكن واخبر به نبينا صلى الله عليه وسلم ولا تواتر عنه
القول به ووروده في التنزيل مثل قوله تعالى قل يحييها الذي انشاها اول
مرة فاذا هم من الاجزاء التي بهم ينسلون ذلك حشر علينا يسير في آيات
كثيرة واحاديث شديدة كلها التمثيل للمعاد الروحاني ترغيبا وترهيبا للعوام
وتتميم الامر بالنظام نسبهم الانبياء عليهم الصلاة والسلام الي الكذب في التبليغ
والقصد الي التفضيل وانكر الفلاسفة بنا على امتناع اعادة المعدوم وهو
مع كونه لا دليل لهم عليه يعتد به غير مصرح بالمقصود لانه المقصود ان الله
تعالى يجمع الاجزاء الاصلية للانسان ويعيد روحه اليه سواء سمي ذلك اعادة
المعدوم بعينه او لم يسمى ولهذا سقط ما قالوا انه لو اكل انسان انسانا بحيث
صار جزء منه فتلك الاجزاء اما ان تعاد فيها وهو محال او في احدى فلا يكون
الاخر معاد اجمع اجزائه وذلك ان المعاد انما هو الاجزاء الاصلية الباقية
من اول العمر الي اخره والاجزاء المأكولة فضلة في الاكل الاصلية وهذه
وغيرها من السمكات التي اخبر بها الصادق بحجة لايمان بها كالتسوال والحوش
والجن والسياطين وشهادة الجوارح الي غير ذلك والله اعلم

فصل وسئل داود لما متوا ترا عليهم خصوصا من على الخلق بغير
لما فرغ من القصيدة وتقدم له ذكر الانبياء صلوات الله وسلامه عليهم سأل
الله تعالى ان يصلي عليهم اشعار انهم التصفيف كما هو ذاب المصنفين علي ما
وقع في ختم سورة الصافات من قوله تعالى وسلام على المرسلين قال وهو
متضمن لسنتين **الاولى** التواتر وهولغة التتابع واصطلاحا خرجا عن مفيد
للعلم بنفسه وهو ما نقله جمع يستعمل تواترهم على الكذب عن مثلهم مع استنوا
طريقه ووسطه في امتناع توهم التواطى على الكذب **الثانية** تفضيل نبينا صلى

الله عليه وسلم

الله عليه وسلم على سائر الخلق ويدخل فيهم الملائكة وهي من امهات مساييل الانبياء
فالذي عليه الجمهور ان الانبياء افضل من جميع الملائكة ثم اخذ في الاستدلال
على ذلك بما موضعه غير هذا والتحقيق في المسئلة ان خواص البشر وهم الانبياء
افضل من خواص الملائكة وخواصهم وعوام البشر من الاولياء والزهاد افضل
من عوام الملائكة دون خواصهم وخواص الملائكة افضل من عوام البشر دون
خواصهم والله اعلم ولم يصرح باسمه صلى الله عليه وسلم لانه لكمال له ولعنه
لهذا الوصف لا يذهب الوهم الي غير الله سبحانه اعلم

واصحابه الكرام مرتبة قصيدة الفاروق **عنه**
الفرج جمع غر وهو بياض الوجه والكرام جمع كرم وهو الغرير النفس اي وصل
يارب على اصحابك مرتبة على ترتيبهم في الفضيلة فافضل البشر بعد الانبياء
صلوات الله وسلامه عليهم اجمعين ابو بكر الصديق لانه صدقه في كل ما جا
به من غير توقف ولا تردد ثم عمر الفاروق الفاروق بين الحق والباطل ثم
عثمان ذو النورين وتزوجه عليه الصلاة والسلام له رقية فلما مات
زوجهم ام كلثوم قالت لو كان عندي ثالثة لزوجتها ثم حيدر وهو علي
المرتضى من عباد الله تعالى وخلص صحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
في شرح العقائد على هذا وجدنا السلف والظاهر انه لو لم يكن لهم دليل على
ذلك لما حكموا به واما نحن فقد وجدنا دلائل الجانبين متعارضة ولم نجد
المسئلة مما يتعلق بشي من الاعمال او يكون التوقف فيه مخرجا بشي من الواجبات
وكان السلف متوقفين في تفضيل عثمان رضي الله عنه حيث جعلوا من علامات
السنة والجماعة تفضيل الشيخين وبجدة الحسينين والامضا في انه ان اريد
بالا فضلية كثرة الثواب فالتوقف جهة وان اريد كثرة ما بعده ذوالعقول
من الفضائل فلا وعلى هذا الترتيب كانت خلافتهم فقد استقر رأي الصحابة بعد
وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم خلافة ابي بكر واجمعوا عليها وما يبعه على
رضي الله عنه علي رؤس الاشهاد بعد توقف ولو لم تكن الخلافة حقالة لما اتفقوا
عليه ولنا زعمه علي رضي الله عنه كما نزع معاوية ولا يخفى عليهم لو كان في حقه
نقص وكيف يتصور من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يخذلوا النص
والعمل بالباطل ثم انه اوصى الي عمر وكتب العهد عثمان واخذ الصحيفة وامن
بالبايعه لمن فيها فبايع الناس وعلي فيهم قائلان بايعنا لمن فيها وان كان عمر
نفسا مستهد وتركها شورى ثم فوضوا الامر الي عبد الرحمن بن عوف ورضوا

حكمة فاختار عثمان وبايعه بحضور الصحابة فبايعوه وانقادوا له وصلوا
 معه للجمع والاعياد فكان اجماعا فلما استشهد اجمعوا على رضي الله عنه
 والتمسوا منه قبول الخلافة لما كان افضل اهل العصر واولاهم بالخلافة قال
 الشيخ سعد الدين وما وقع من المخالفات والمخاربات لم تكن عز نزاع في الخلافة
 بل عن خطأ في الاجتهاد والخلافة بعد صلى الله عليه وسلم كما قال ثلاثون سنة
 ثم نصير ملكا عضوضا وقد تمت المدة بمدة الحسن بن علي رضي الله عنه قال
 جدي شيخ الاسلام ابو الوليد رحمه الله في نظمه للسيرة الشريفة مبينا لمدوم
 . وبعد الصديق عامين استقر . ونصف عام ثم قضى ثم عمر .
 . عشرا ونصفا قضى لما الجرح . ومصر والعراق والسنار افتتح .
 . وبعد عثمان احدى عشر . ومثلها يوما شهيدا موات .
 . ثم على خمس السدس نقص . وبعد ست شهور الحسن .
 فبلغ الثلاثة اربعة وعشرون عاما واحدا عشر يوما ثم علي وابنه
 خمسة اعوام وثلاثة اشهر فتمت تسعة وعشرون وثلاثة اشهر واحدا عشر
 يوما وبحسب الكف عما شجر بين الصحابة رضي الله عنهم ائبا عاللا ثار
 وحمل في شرح العقائد الخيرة المتقدم في الثلاثة على ارادة الخلافة
 الكاملة التي لا يشوبها شيء من الخلافة لغير جملتهم عمر بن عبد العزيز قال
 وقيل الخلافة عن المبايعه وبعد ما قد يكون وقد لا يكون ولا بأس للعرض
 بمبحث الامامة لا مناسبة له في النظم انعقاد الاجماع على ان نصب الامام
 واجب على الخلق سمعا على المذهب الحق لقوله عليه الصلاة والسلام
 من مات ولولي عرف امام زمانه مات ميتة جاهلية وقد جعلت الامامة
 اهم المهمات حتى قدموا على دفن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 والتوقف كثير من الواجبات الشرعية عليه وان يكون ظاهرا يرجع
 اليه في المواد منه من المصالح العامة لا يختصيا ولا منتظرا او ينبغي
 ان يكون جماعا قرشيا ويشترط كونه حرا ذكرا مكلفا والتقوي
 شرط الكمال فلا يعزل بالفسق ولا يشترط كونه هاشميا بل كونه
 قرشيا ولا عصيته قادرا على تنفيذ الاحكام وتنفيذ حدود الاسلام
 والله اعلم وبايعهم والتابعين وآله **وابتأ عنهم حسنا الى حين نشر**
 النصير في باقيهم للصحابة وعطف عليهم التابعين وهم من راي الصحابة
 والال تقدم الكلام عليهم والمنتظوم وابتأ عنهم حسني اي الذين

مخلص
 تعريف والعصر الذي يكون

استعوم باحسان

استعوم باحسان الى حين نشر الى يوم القيامة وهو يوم النشر
 والمراد به التأييد للصلاة على الانبياء ونبينا صلى الله عليه وسلم وعلى
 اصحابه الخلفاء المومنين في الفضل ومن بقي منهم غيرهم والتابعين
 باحسان لهم موبدا الى يوم الدين والله سبحانه اعلم
صلاة وتسلما يقو شداها ومن فحج جود الوجود يعطر
 الفصح مصدر فاح اذا عبق والجود معروف والاحسان والكرم واللفظ
 وكل خصلة حميدة وعطرت المكان بالتسديد اذا اختلف فيه راحة
 طيبة والحاصل انه ختم بتعطير الصلاة والسلام المتقدمين على
 من ذكر للوجود بعطرها وطبها متوازيين موبدين يفوح اريجها على
 كل عطر وطيب ليكون ختامها مسكا بل ازي واعطر ولكن هذا
 اخر الكلام في هذا المقام ولتختم بالصلاة والتسليم على اهل الخلق
 محمد صلى الله عليه وسلم وعلى اله واصحابه اجمعين والرضي عن التابعين
 وسائر الائمة المجتهدين والعلماء والصالحين والحمد لله رب العالمين
 الذي نعمته تتم الصالحات وتنزل البركات وتزول الضرورات
 حمدنا في نعمه وايقا في مزيده ويدفع نقمة وقد وقع الفراغ عن تصنيف هذا
 الكتاب بعد شهر رمضان المعظم قد وحررته من شهر سنة خمس وثمانين
 وثمانماية وثمانم اتفاق الفراغ من تصديده وتحرير في هذه السنة
 المباركة وقت الضحى من يوم السبت المبارك الخامس والعشرين من جمادي
 الاخرة سنة خمس وتسعين ثمانماية على يد مولف الحقيق الفقير
 عبد البر بن محمد بن محمد بن محمد بن محمود بن غازي بن ايوب بن محمود
 ابن ال خلطوا الحنفي الجلي ثم القاهري السني بابن الشحنة ثاني الله
 عليه توبة نصوحا وغفر الله له ولوالديه ولشأخه ولاولاده
 وطلبته واصحابه واجابه انه هو الغفور الرحيم وقد اشتمل هذا
 التأليف على ما لا يوجد مجموعا في غير من كتب المتقدمين والمستوف
 من الواقف عليه ان ليسيل ذيل الستر على ما وقع فيه من الخطا والزلل
 فان العصمة لا تثبت لغير الانبياء ويصلحه ويعتقده فيجب ما ثبت فيه
 وعيت بتقويمه وتحريره على ما تعرف تفاصيله بالتأمل فيه ولطال ما
 سهرت فيه الليالي وكريت فيه الفكرة واعلت الروية والله المستول

ان يجعله خالصا الوجه الكريم ويرزقه القبول انه بالاجابة حقيق جد
 انبي ما وجد بخط مولفه رحمه الله تعالى ووقع الفراغ من كتابته على العبد
 الضعيف شمس الدين بن صالح بن سليمان بن علي بن عمر التميمي غفر الله له ولهم
 في عشر من شهر الحرام ختام سنة اثني عشر بعدا لآل من الهجرة النبوية
 وحسبنا الله ونعم الوكيل وصلي الله على سيدنا محمد وعلى اله
 وصحبه وسلم تسليما كثيرا الى يوم الدين واحمد لله



اولاد اخوانا واطهارا واطنا
 وهو حبي ونعم
 الوكيل

بانه يا قارئنا ادعونا كتبنا فقد كفاه يداه النسخ والتعب
 الخطيب في زمانا بعد كتابته وكاتبنا الخط تحت التوب متربا
 لعل خطي يوم الحشر يسفعلني يومنا بخاري لوري كل ما كسبنا
 يا رب بالمصطفى المختار من فضلك العبد
 اغفر لعبدك يا ثواب زلت انت العليم على الزلا تفتنا

هذا انظر قاضي القضاة نجم الدين الطوسي فيما خالف فيه الاشعري با حنيفة النعمان رضي الله عنه

الحمد لله الذي انعم المالكه الحي الجواد المكرم جل عن التشبيه والاضداد والامل والانداد والاولاد
 سبحانه من تلك القدير اتقن ما ابدع بالتدبير ثم الصلاة بالدوام المبرور على النبي المصطفى محمد
 وآله ما غدت قريته على غصون الاكبر في البرق وبعد قد قال الامام اعظم ابو حنيفة رضي الله عنه
 في هذه المسائل قولنا جلالة وجه الغمة والاشعري خالف فيها وقد اسأ في خلافة فيما اعتقد
 والحق ما قال ابو حنيفة اعطاه ربه التمام في اولها معرفة الاول واجبة الحق بلا اشتباه
 بالعقل المعقول بالامر وعذر عند الامام متصف سوف الله على الكمال تحصل بالعقل مع استدلال
 ثابته بان الغم ثابتة لانبياء الاقمة عن الكبير وعن الصغير والاشعري خالف في الاخير
 ويمكن بعد ان ينظم اصل الشقاق والضلال ولا يرد في كونه الايمان ويقطع القول بل لا يرد
 وكل كبتوا في الصحف فهو كلام الله حقا فكيف واثبت الرسالة المكملة من بعد ما ان النبي فاعلمه
 وهو في الآن بول شيا كان في الحياة حقا فاما والله بحجتي العبد المذنب من خير ما يرويه والماء

واسم عاقل

والله عادل فلا يعذب من لم يكن اذنب وراثة هب ولا يجوز القول بالتكليف في حكمة الله لا توقيف
 واسم لا يختار للعباد انما انهم بالكفر والفساد ونعمة الله على الكفار كسهم ونظر الابصار
 ولتت الهالة المرممة وتم ما قال سراج الامة

قال في كتاب عاقل
 المحمد بن محمد

قاسم قال ابن عاقل يروي ان جبريل عليه السلام نزل على ادم اثني عشرة مرة وعلى ادريس
 اربع مرات وعلى ابراهيم اثني واربعين مرة وعلى نوح خمسين مرة وعلى عيسى عشرين مرة وعلى محمد
 صلى الله عليه وسلم اربعا وعشرين الف مرة انتهى

وفي شرح الرسالة لابن ابي زيد التنوير المسمى بنور المتفالم على الرسالة
 ما صورته قال في اول العقيد عن النور الديلي

في عدة نزل جبريل عليه السلام على كل نبي نزل على ادم اثني عشرة مرة وعلى ادريس اربعا وعشرين مرة
 وخمسين وعلى يعقوب اربعا وعشرين مرة وعلى ابراهيم اربعين وعلى موسى اربع مائة وعلى ايوب ثلاثا
 وعلى عيسى عشرين وعلى نبيينا محمد صلى الله عليه وسلم اربعا وعشرين الف مرة وذلك
 الاضيائي في منية النافذ ونزهة الخاطر ان السرايين اربع ادم وشيت ونوح
 وادريس والعرب اربع هود وصالح وشعيب ومحمد صلوات الله عليه
 وعليهم اجمعين

بسم الله الرحمن الرحيم قال الشيخ الامام الفاضل ابو محمد ضياء الدين عبد الله الجرجاني في الشعر والاسرار
 باب النقص والزيادة في القوافي وانواعه ثلث عشرة كلها يوكلف من جوهريين فوهي الاسوي
 واولها نقص المراء حرف فخره فان ثبات ثاب قيل **انقص** به خفيف من يسكن والافضه
 وقيل ويزان زدت حرفا لا فخره وسمي **بجمع** فعمل وبقيده **بجمع** فعمل وبقيده **بجمع** فعمل وبقيده
 ثانيا من ثلثه والاشياء لا **بجمع** فعمل وبقيده **بجمع** فعمل وبقيده **بجمع** فعمل وبقيده
 لاسن اصول البيت فالحرف هو **بجمع** فعمل وبقيده **بجمع** فعمل وبقيده **بجمع** فعمل وبقيده
 فاما بوايه فيها جنتها **بجمع** فعمل وبقيده **بجمع** فعمل وبقيده **بجمع** فعمل وبقيده
 اولات على حرفين ثانيا **بجمع** فعمل وبقيده **بجمع** فعمل وبقيده **بجمع** فعمل وبقيده
 وطول غزيركم **بجمع** فعمل وبقيده **بجمع** فعمل وبقيده **بجمع** فعمل وبقيده
 وان قصيدة من ايات **بجمع** فعمل وبقيده **بجمع** فعمل وبقيده **بجمع** فعمل وبقيده

القاب اذا استكمل الاجزاء بيتا كسوته **بجمع** فعمل وبقيده **بجمع** فعمل وبقيده **بجمع** فعمل وبقيده
 اخبرنا النوف بنهما **بجمع** فعمل وبقيده **بجمع** فعمل وبقيده **بجمع** فعمل وبقيده

الزخاف وتغيرنا في حرفي السبب **بجمع** فعمل وبقيده **بجمع** فعمل وبقيده **بجمع** فعمل وبقيده
 نعم على الترتيب فاقص على الولا **بجمع** فعمل وبقيده **بجمع** فعمل وبقيده **بجمع** فعمل وبقيده
 ورايه **بجمع** فعمل وبقيده **بجمع** فعمل وبقيده **بجمع** فعمل وبقيده
 وكف شقوا **بجمع** فعمل وبقيده **بجمع** فعمل وبقيده **بجمع** فعمل وبقيده
 تقدم افعار **بجمع** فعمل وبقيده **بجمع** فعمل وبقيده **بجمع** فعمل وبقيده
المعاقبة والمراقبة اذا التسان استجما لها **بجمع** فعمل وبقيده **بجمع** فعمل وبقيده
 للاول اوتينا **بجمع** فعمل وبقيده **بجمع** فعمل وبقيده **بجمع** فعمل وبقيده
 برئي **بجمع** فعمل وبقيده **بجمع** فعمل وبقيده **بجمع** فعمل وبقيده
 وانحط **بجمع** فعمل وبقيده **بجمع** فعمل وبقيده **بجمع** فعمل وبقيده
 وما لم يكن **بجمع** فعمل وبقيده **بجمع** فعمل وبقيده **بجمع** فعمل وبقيده
 بعافية **بجمع** فعمل وبقيده **بجمع** فعمل وبقيده **بجمع** فعمل وبقيده
 وان زدت **بجمع** فعمل وبقيده **بجمع** فعمل وبقيده **بجمع** فعمل وبقيده
 وصل **بجمع** فعمل وبقيده **بجمع** فعمل وبقيده **بجمع** فعمل وبقيده
 فكل **بجمع** فعمل وبقيده **بجمع** فعمل وبقيده **بجمع** فعمل وبقيده
 ونسكن **بجمع** فعمل وبقيده **بجمع** فعمل وبقيده **بجمع** فعمل وبقيده

بسم الله الرحمن الرحيم
 في العروض والقوافي
 جوهريين

وذلك مجموعا دعوا **بجمع** فعمل وبقيده **بجمع** فعمل وبقيده **بجمع** فعمل وبقيده
 فاكين واستقط **بجمع** فعمل وبقيده **بجمع** فعمل وبقيده **بجمع** فعمل وبقيده
وسل وذا **بجمع** فعمل وبقيده **بجمع** فعمل وبقيده **بجمع** فعمل وبقيده
 وللشيب **بجمع** فعمل وبقيده **بجمع** فعمل وبقيده **بجمع** فعمل وبقيده

ما جرى من العلم محري الزخاف
 وشعرت **بجمع** فعمل وبقيده **بجمع** فعمل وبقيده **بجمع** فعمل وبقيده
 لغيت **بجمع** فعمل وبقيده **بجمع** فعمل وبقيده **بجمع** فعمل وبقيده
 وان **بجمع** فعمل وبقيده **بجمع** فعمل وبقيده **بجمع** فعمل وبقيده
 له **بجمع** فعمل وبقيده **بجمع** فعمل وبقيده **بجمع** فعمل وبقيده
 محرفة **بجمع** فعمل وبقيده **بجمع** فعمل وبقيده **بجمع** فعمل وبقيده
 وما **بجمع** فعمل وبقيده **بجمع** فعمل وبقيده **بجمع** فعمل وبقيده
 اسود **بجمع** فعمل وبقيده **بجمع** فعمل وبقيده **بجمع** فعمل وبقيده
 يعش **بجمع** فعمل وبقيده **بجمع** فعمل وبقيده **بجمع** فعمل وبقيده

الطويل **بجمع** فعمل وبقيده **بجمع** فعمل وبقيده **بجمع** فعمل وبقيده
 جرت **بجمع** فعمل وبقيده **بجمع** فعمل وبقيده **بجمع** فعمل وبقيده
 اضاح **بجمع** فعمل وبقيده **بجمع** فعمل وبقيده **بجمع** فعمل وبقيده
 سطر **بجمع** فعمل وبقيده **بجمع** فعمل وبقيده **بجمع** فعمل وبقيده
جرت **بجمع** فعمل وبقيده **بجمع** فعمل وبقيده **بجمع** فعمل وبقيده
 وعش **بجمع** فعمل وبقيده **بجمع** فعمل وبقيده **بجمع** فعمل وبقيده

الطويل **بجمع** فعمل وبقيده **بجمع** فعمل وبقيده **بجمع** فعمل وبقيده
واب **بجمع** فعمل وبقيده **بجمع** فعمل وبقيده **بجمع** فعمل وبقيده
 زكت **بجمع** فعمل وبقيده **بجمع** فعمل وبقيده **بجمع** فعمل وبقيده
 اري **بجمع** فعمل وبقيده **بجمع** فعمل وبقيده **بجمع** فعمل وبقيده
 فني **بجمع** فعمل وبقيده **بجمع** فعمل وبقيده **بجمع** فعمل وبقيده
 طغي **بجمع** فعمل وبقيده **بجمع** فعمل وبقيده **بجمع** فعمل وبقيده
 ولا **بجمع** فعمل وبقيده **بجمع** فعمل وبقيده **بجمع** فعمل وبقيده
 على **بجمع** فعمل وبقيده **بجمع** فعمل وبقيده **بجمع** فعمل وبقيده
 قدرنا **بجمع** فعمل وبقيده **بجمع** فعمل وبقيده **بجمع** فعمل وبقيده

ينفرد

نما

